

/ ٥٦ ب .... قال أبو الفتح:

## «بَابُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا»

وَهِيَ إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَكَانَ<sup>(١)</sup> وَلَيْتَ وَلَعَلَّ، هَذِهِ<sup>(٢)</sup> الْحُرُوفُ كُلُّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ، فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَيَصِيرُ اسْمُهَا، وَتَرْفَعُ الْخَيْرَ وَيَصِيرُ خَبَرُهَا، وَاسْمُهَا مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ، وَخَبَرُهَا مُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ، تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَبَلَّغْنِي أَنْ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ، وَكَانَ أَبَاكَ الْأَسَدُ، وَمَا قَامَ زَيْدٌ وَلَكِنَّ جَعْفَرًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ أَبَاكَ قَائِمٌ، وَلَعَلَّ أَخَاكَ وَاقِفٌ<sup>(٣)</sup>.

قال سعيد: هذه الحروف لها شَبَهٌ بـ(كَانَ) من وجوه ثلاثة: منها: أنها على ثلاثة أحرف، كما أَنَّ (كَانَ) على ثلاثة أحرف، ومنها أنها مفتوحة الآخر، كما أَنَّ (كَانَ) كذلك، ومنها أنها داخلة على المبتدأ والخبر كما أَنَّ (كَانَ) كذلك<sup>(٤)</sup>.

ولما كانت (كَانَ) أصلاً في العمل لـ(إِنَّ) أُعْطِيَتْ حُكْمُ الْأُصُولِ، وَذَلِكَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ، وَلَمَّا كَانَتْ (إِنَّ) فَرْعًا فِي الْعَمَلِ / ٥٧ أ لـ(كَانَ) أُعْطِيَتْ حُكْمُ الْفُرُوعِ، وَذَلِكَ تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ، وَإِنَّمَا عَمِلْتُ لِأَنَّهَا

(١) في اللمع: وَكَانَ وَلَكِنَّ.

(٢) في اللمع: فهذه.

(٣) اللمع ٤١.

(٤) انظر: المقتضب ١٠٨/٤، والأصول ٢٣٥/١، وشرح اللمع لابن برهان ٦٢/١، والبيان في شرح اللمع

مَخْتَصَّةٌ، وَلِكُلِّ مَخْتَصٍّ تَأْنِيْرٌ، كَحُرُوفِ الْجَزْمِ، وَأَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَالسَّيْنُ  
وَسَوْفَ، فَتَنْزِلُ مَنْزِلَةَ بَعْضِ الْكَلِمَةِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى قُلْتُ: مَرَزْتُ بِالرَّجْلِ، وَعَدَلْتُ  
(سَحَر) عَنْ (السَّحَر)، كَمَا عُدِلْتُ (عُمَر) عَنْ (عَامِر)، وَنُزِلَتِ السَّيْنُ وَ(سَوْفَ)  
و(قَدْ) فِي الْفِعْلِ مَنْزِلَةَ تِلْكَ فِي الْإِسْمِ.

وإِنَّمَا نَصَبْتُ (إِنَّ) الْأَوَّلَ وَرَفَعْتُ الثَّانِي لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ تَرَفَعَهُمَا مَعًا، أَوْ  
تَنْصِبُهُمَا مَعًا، أَوْ تَرَفَعَ الْأَوَّلُ، وَتَنْصَبَ الثَّانِي، أَوْ تَنْصَبَ الْأَوَّلُ وَتَرَفَعَ الثَّانِي، فَأَمَّا  
الْجَرُّ فَلَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ شَابَهَتِ الْفِعْلَ، وَلَيْسَ لِلْفِعْلِ جَرٌّ، فَلَا يُجُوزُ  
أَنْ تَرَفَعَهُمَا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ لَمْ يَرَفَعَهُمَا مَعًا، وَلَا يُجُوزُ نَصِبُهُمَا مَعًا؛  
لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ تَبْقَى جُمْلَةٌ مُفِيدَةٌ بِغَيْرِ مَرْفُوعٍ، وَلَا نَظِيرٍ لِهَذَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ  
تَرَفَعَ الْأَوَّلُ وَتَنْصَبَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ كَالْفِرْعِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ رَفَعْتَ (مَا) الْإِسْمَ وَنَصَبْتَ الْخَبَرَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ (مَا) لَمْ تَقَوَّ فِي الْعَمَلِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى كَانَ الْقِيَاسُ قَوْلَ التَّيْمِيِّ،  
وَلَمْ يَنْصَبْ بِهَا الْحَاجَازِي فِي كُلِّ حَالٍ<sup>(١)</sup>، فَلَمْ يَحْفَلْ بِهَا، وَلِكُونِهَا عَلَى حَرْفَيْنِ فَلَمْ  
تُشَابِهِ الْفِعْلَ فِي اللَّفْظِ.

وَأَيْضًا فَلَوْ رَفَعْتَ الْأَوَّلَ وَنَصَبْتَ الثَّانِي وَخَفَّفْتَ (أَنَّ) وَالضَّمِيرُ مُتَّصِلٌ

مُخَاطَبٌ، كَمَا اتَّصَلَ بِهَا ضَمِيرُ الْمَنْصُوبِ فِي قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

(١) انظر إعمال (ما) وإعمالها في الكتاب ١/ ٥٧، والمقتضب ٤/ ١٨٨.

(٢) لم أقف على قائله.



فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي وَصَالَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ<sup>(١)</sup>  
 لَكَانَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ تَقُولَ: أَنْتَ قَائِمٌ<sup>(٢)</sup>، وَكَانَ يَكُونُ مُلْبِسًا، فَلَمْ يَنْقُ إِلَّا  
 نَصَبُ الْأَسْمِ وَرَفْعُ الْخَبَرِ.

وَفِي رَفْعِ الْخَبَرِ بَهَايِنَ الْبَصَرِيِّ وَالْكُوفِيِّ خِلَافٌ، فَالْبَصَرِيُّ رَفَعَهُ بِ(إِنْ) كَمَا  
 نَصَبَ الْأَسْمَ بِهَا، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ كُلَّ عَامِلٍ دَخَلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ يَعْمَلُ فِي أَحَدِهِمَا،  
 عَمِلَ فِي الْآخَرِ، كَ(كَانَ) وَظَنَنْتُ، فَأَمَّا: بِحَسْبِكَ قَوْلُ السَّوِّءِ، فَإِنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ،  
 وَلَيْسَتْ بِمَطْرَدَةِ الدُّخُولِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّ فَإِنَّهُ يَرْفَعُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ  
 دُخُولِ هَذِهِ الْحُرُوفِ لَضَعْفِهَا<sup>(٣)</sup>، وَمِنْ الْعَجَبِ فِي هَذَا أَنَّ الْفَرَّاءَ<sup>(٤)</sup> يُجِيزُ أَنْ

(١) البيت من الطويل.

روي (فراقك) و(طلاقك) بدل (وصالك) ولم أجد رواية المؤلف في مصادره.

انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٠، والمنصف ٣/ ١٢٨، والأزهية ٦٢، والإنصاف ١٦٩، وأما ابن  
 الشجري ٣/ ١٥٣، والتبيين ٣٤٩، وشرح المفصل ٨/ ٧١، والمقرب ١٢٢، وشرح الكافية  
 ٢/ ١٨٣، ووصف المباني ١٩٦، والجنى الداني ٢١٨، ومغني اللبيب ٤٧، والمقاصد الشافية  
 ٢/ ٣٩٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٤٧.

(٢) يريد (أن) المخففة مع التاء التي هي ضميرُ المخاطب، وليس الضمير المنفصل.

(٣) انظر الخلاف في الكتاب ٢/ ١٣١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠-٣١١، والمقتضب ٤/ ١٠٩،  
 والأصول ١/ ٢٣٠، ومجالس العلماء ١٣٢، وأسرار العربية ١٤٥، والإنصاف ١٥٣، والتبيين ٣٣٣،  
 واتتلاف النصرة ١٦٦.

(٤) هو يحيى بن زياد الفراء، أبو زكريا (ت: ٢٠٩هـ) إمام الطبقة الثالثة من نحوي الكوفة، أخذ عن  
 الكسائي ويونس، وأخذ عنه سلمة بن عاصم، من تصانيفه: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث  
 وغيرهما... انظر: مراتب النحويين ١٣٩، وتاريخ بغداد ١٦/ ٢٢٤، وإنباه الرواة ٤/ ١.

تَنْصِبُ بِـ (لَيْتَ) الْاسْمَيْنِ<sup>(١)</sup>، وَيَقُولُ: لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا، وَقَدْ جَاءَ النَّصْبُ بِكَأَنَّ عَلَى الْحَالِ، وَسَيُيِّنُ فِي مَوْضِعِهِ.

قال أبو الفتح: «ومعاني هذه الحروف مُتخَلِّفَةٌ، فمعنى: (إِنَّ) و(أَنَّ) جميعًا التحقيق، ومعنى (كَأَنَّ) التشبيه، ومعنى (لَكِنَّ) الاستدراك، ومعنى (لَيْتَ) التمني، ومعنى (لَعَلَّ) التَّوَقُّعُ وَالرَّجَاءُ»<sup>(٢)</sup>.

قال سعيد: اعلم أن (إِنَّ) لها في الكلام عَشْرَةُ أَنْحَاءٍ<sup>(٣)</sup>، منها: أنها تكون للتحقيق، ولها مواضع تختص بها وسنذكرها.

الثاني: أنها تكون بمعنى (نَعَمْ)<sup>(٤)</sup>، قال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

قَالُوا غَدَرْتَ فَقُلْتُ إِنَّ وَرَبِّي نَالَ الْمُنَى وَشَفَى الْغَلِيلَ الْغَادِرُ<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٠، وانظر النقل عنه في: المفصل ٣٦٠، وشرحه لابن يعيش ٨/ ٨٣، وشرح الكافية ١/ ١/ ٣٣٢، ومغني اللبيب ٣٧٦.

(٢) اللمع: ٤١.

(٣) ذكرها بألفاظ مقاربة لألفاظ ابن الدهان وأمثله ابن فلاح اليمني في المغني ٣/ ١٢٨-١٣٢.

(٤) العين ٨/ ٣٩٨ (أنن).

(٥) هو مسعود بن عبد الله الأسدي.

(٦) البيت من الكامل.

روي: فَقُلْتُ: جَبْرَ وَرَبِّي، فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٤، محاضرات الأدباء ١/ ٣٥٨، والتذكرة الحمدونية ٣/ ٣٧-٣٨،

وأملاني ابن الشجري ٢/ ٤٢، ٦٥، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، وتذكرة النحاة ٧٣٢، وخزانة الأدب

وَرَوَى الْكِسَائِيُّ<sup>(١)</sup>: إِنَّ لَثَمَ شَرَّ طَوِيلٍ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ: لَا يُؤْتُونَ الْإِلَامَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ (إِنَّ) مُقَدَّمًا، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ<sup>(٣)</sup> لَمَّا وَقَدَّ عَلَيْهِ الْأَعْرَابِيُّ فَحَرَّمَهُ فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ، فَقَالَ: إِنَّ وَرَاقِيَهَا<sup>(٤)</sup>. أَي: نَعَمْ.

الثَّالِثُ: أَنَّ يَكُونُ إِخْبَارًا عَنْ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ مِنَ الْإِنِّ<sup>(٥)</sup>، تَقُولُ: النَّسْوَةُ إِنَّ، أَي: لَغِبْنٍ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ<sup>(٦)</sup>:

أَقُولُ لِلْعَبَّاسِ وَالْمُهَاجِرِ إِنَّ وَرَبَّ الْقُلُوصِ الصَّوَامِرِ<sup>(٧)</sup>

(١) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي. (ت: ١٨٩هـ)، أحد القراء السبعة، وإمام الطبقة الثانية من طبقات نحويي الكوفة. انظر: إنباء الرواة ٢/٢٥٦، وإشارة التعيين ٢١٧، وطبقات المفسرين للدواودي ٤٠٤/١.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي. (ت: ٧٣هـ)، الصحابي الجليل، أمه أسماء بنت أبي بكر، روى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان أول مولود للمهاجرين في المدينة، استقل بالحجاز، فقاتله الأمويون حتى قتلوه. انظر: سير أعلم النبلاء ٣/٣٦٣، والإصابة ٣/٦٩، وغاية النهاية ١/٤١٩.

(٤) العين ٨/٣٩٨، والبيان والتبيين ٢/٢٧٩، وأساس البلاغة ١/٢٣ (أنن)، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/٧٨ (أنن)، وتاج العروس ١١/٤٠٣ (أنن).

(٥) تهذيب اللغة ١٥/٥٥٠ (أنن).

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) روايته بلفظ: إِنَّا. أَي: أَعْيَيْنَا.

انظر: جهرة اللغة ١/١٩١، وتهذيب اللغة ١٥/٥٥٠ (أين)، والخصائص ٣/١٦٨، وأساس البلاغة ٢٨/٢٨ (أين)، وتاج العروس ٣٤/٢٢١ (أين).

- الرابع: أن يكون أمرًا من الأئين<sup>(١)</sup>، تقول للرجل: إنَّ يا فتى.
- الخامس: أن يكون فعلٌ مالم يُسمَّ فاعله ماضيًا من الأئين، على لغة من قال: ردّ، فتقول: إنَّ في هذا المكان، فتُعديّه إلى الظرف.
- السادس: أن يكون أمرًا للنساء من الأين<sup>(٢)</sup>، فتقول: إنَّ، أي: اتعَبْنِ.
- السابع: أن يكون أمرًا للأُنثى من (وَأَيَّ)، إذا وَعَدَ<sup>(٣)</sup>، ويلحقُ بِهِ نون التوكيد الثقيلة، فتقول: إنَّ يا امرأة.
- الثامن: أن يكون أمرًا للنساء من (آنَ) أي قُرْبَ<sup>(٤)</sup>، فتقول: إنَّ، أي اقْرُبْنِ.
- التاسع: أن يكون إخبارًا عن المؤنث المجموع، فتقول: الساعاتُ إنَّ، أي قَرُبْنَ.

العاشر: أن تكون (إنَّ) النافية، فتدخلها على المضمر المرفوع المنفصل للمتكلم، فتقول: إنَّ أنا قائمٌ، / ٥٧ ب ثم تلقي على النون حركةَ الهمزة،

(١) تهذيب اللغة ٥٦٢/١٥ (أين).

(٢) تهذيب اللغة ٥٥٠/١٥ (أين) وفيه: عن أبي زيد والليث: الأين: الإعياء، ولا يشتق منه فعلٌ، قال الليث: إلا في الشعر.

(٣) الصحاح ٢٥١٨/٦ (وأي).

(٤) لم أجد (آنَ) بمعنى قُرْبٍ فيما اطّلت عليه، وإنما: آن يؤون أوتًا: إذا استراح، من الرفق والسكينة والدعة، وآن من الأين: أي حان. انظر على سبيل المثال: تهذيب اللغة ٥٤٤/١٥ (أون) و ٥٥٠/١٥ (أين)، والصحاح ٢٠٧٥/٥ (أون)، ٢٠٧٦/٥ (أين)، واللسان ٣٨/١٣-٤٠ (أون) و (أين)، وتاج العروس ٢١٦/٣٤ (أون)، ٢٢١/٣٤ (أين).

وتحذف الهمزة، فتلتقي النونان، فتَلْقِي حَرَكَةَ الْأُولَى، وَتُدْغِمُهَا فِي الثَّانِيَةِ،  
وتحذف الألف للوصل، فتقول: إِنَّ قَائِمٌ، ويجوزُ عَلَى قِيَاسِ الْمَبْرَدِ<sup>(١)</sup>: إِنَّ قَائِمًا،  
عَلَى إِعْمَالِهَا<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا (أَنَّ) فَلَهَا مَوْضِعَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ فِيهِ فِعْلًا مَاضِيًا مِنَ الْأَيْنِ، كَمَا قَالَ ذُو الرِّمَّةِ<sup>(٣)</sup>:

..... كَمَا أَنَّ الْمَرِيضَ إِلَى عَوَادِهِ الْوَصْبُ<sup>(٤)</sup>

(١) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، الملقب بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، إمام الطبقة السابعة من طبقات النحويين البصريين، من تصانيفه: المقتضب، والكامل. انظر: مراتب النحويين ١٣٥، وأخبار النحويين البصريين ١٠٤، وإنباء الرواة ٣/٢٤١.

(٢) يرى المبرد إعمال (إن) النافية، فينصب الخبر بها تشبيهًا بـ(ليس) كما كان ذلك مع (ما). المقتضب ٣٦٢/٢.

(٣) هو غيلان بن عقبة بن نهيش من بني عدي بن عبد مناة. (ت: ١١٧هـ)، شاعر أموي فحل، اشتهر بصاحبه مئة بنت مقاتل بن طلبة بن قيس عاصم، مدح هشام بن عبد الملك وغيره، توفي شابًا. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٥٤٣، ٥٤٩، والشعر والشعراء ١/٥١٥، ووفيات الأعيان ٤/١١.

(٤) البيت من البسيط، وقامه:

تشكو الخشاش ومجرى النسعتين ...

الخشاش: هو العود الذي يُجْعَلُ فِي أَنْفِ الْبَعِيرِ، والنسعة: جبل من جلد يكون زمانًا للبعير، والوصب: الوجع. انظر: اللسان ٦/٢٩٧ (خشش)، ٨/٣٥٢ (نسع)، ١/٧٩٧ (وصب).

وهو من بانيته المشهورة التي مطلعها:

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْرِية سَرَبُ

انظر: ديوانه ١/٤٢، والعين ٨/٣٩٨ (أنن)، والكامل ٢/٩٣٤، ومقاييس اللغة ١/٣٢ (أنن)، وذيل

اللاكي ٥٥، ولسان العرب ١٣/٢٨ (أنن).

والثاني: أن تكون فيه للتحقيق والتأكيد، وقد جاءت بمعنى (لعل) عند الخليل<sup>(١)</sup>، ولها موضع ستذكر فيه إن شاء الله.

وأما (كأن) فللتشبيه، وزعم الزجاجي<sup>(٢)</sup> أنها تكون تشبيهاً وشكاً وواجبة، فالتشبيه إذا كان خبرها اسماً جامداً، كقولك: كأن زيداً الأسد، والشك إذا كان خبرها مشتقاً، كقولك: كأن زيداً قائماً<sup>(٣)</sup>، والواجب قولك: كأنك بزيد قد جاء<sup>(٤)</sup>، وهذه القسمة لا يعرفها بصري.

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، أبو عبد الرحمن. (ت: ١٨٠هـ)، إمام الطبقة الثالثة من طبقات النحويين البصريين، شيخ سيبويه، وقد أكثر في كتابه من النقل عنه. وهو مستنبط علم العروض. من تصانيفه: معجم العين. انظر: أخبار النحويين البصريين ٤٨، ونزهة الألباء ٤٥، وإنباه الرواة ٣٤١/١.

وانظر رأيه في (أن بمعنى لعل) في الكتاب ١٢٣/٣.

(٢) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم، (ت: ٣٤٠هـ)، إمام في النحو، عرف بالزجاجي لملازمته أبا إسحاق الزجاج، من تصانيفه: الجمل، والإيضاح في علل النحو، ومجالس العلماء. انظر: إنباه الرواة ١٦٠/٢، ووفيات الأعيان ١٣٦/٣، وبغية الوعاة ٧٧/٢.

(٣) انظر: حروف المعاني للزجاجي ٢٩، ولم يذكر الوجوب. ونقل أبو حيان والمرادي وابن هشام الوجوب عن الزجاجي والكوفيين. انظر: التذيل والتكميل ٦١٣/٢، والجنى الداني ٥٧٢-٥٧٣، ومغني اللبيب ٢٥٣.

(٤) وصف النحويون هذا المعنى في نحو هذا المثل بالتقريب، ونسبه ابن عصفور لبعض النحويين، ونسبه غيره للكوفيين. انظر: شرح جمل الزجاجي ٤٤٨/٢، والجنى الداني ٥٧٣، ومغني اللبيب ٢٥٤، وتعليق الفرائد ١٣/٤، وأما التحقيق فشاهده قول الشاعر:

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام

والفارسي<sup>(١)</sup> يعتقد أن الباء والكاف زائدتان<sup>(٢)</sup>. وهذا يَبْطُلُ عَلَيْهِ بالباء ودُخُولِ الواوِ في قولك: كَأَنِّي بَزِيدٌ وقد جاء، وهذه الكاف التي في (كَأَنَّ) لَيْسَ لها تَعَلُّقٌ، وَكَأَنَّ الأَصْلَ في قولك: كَانَ زَيْدًا الأَسَدُ: إِنَّ زَيْدًا كالأَسَدِ، ثُمَّ قَدِمَتِ الكافُ للعناية بالتشبيه، فكانت مُتَعَلِّقَةً، فلما تَقَدَّمتْ بَطُلَ تَعَلُّقُها، ولم يَبْطُلْ عَمَلُها، وَإِنْ كَانَ حَكْمُها قد بَطُلَ؛ لِأَنَّ (أَنَّ) وما عَمِلَتْ فيه بتقديرٍ مصدرٍ، ولا يُسَبِّكُ من (أَنَّ) هنا مصدرٌ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إلى أَنْ تَقَعَ الفائدةُ من مفردٍ، ونظيرُ هذه الكافِ الكافُ في (كذا) و(كأين) وقد سُلِّبَتِ التشبيهُ فيهما.

و(كَأَنَّ) تعملُ مَخْفَفَةً ومُثْقَلَةً؛ إمَّا في مضميرٍ وإمَّا في مُظْهِرٍ.

ومن الناسِ من يدَّعي أَنَّهُ لا موضعَ لَأَنَّ هُنا؛ لما يُوَدِّي إليه من عدمِ الفائدةِ بالمصدرِ وخَدَّةٍ، والفائدةُ هنا موجودةٌ، وبعضُهم لا يعملُها مَخْفَفَةً<sup>(٣)</sup>، وهو

انظر: شرح جبل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٤٧، والجنى الداني ٥٧١، ومغني اللبيب ٢٥٣.

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي، أبو علي، (ت: ٣٧٧هـ)، إمام في النحو، أخذ عن ابن السراج، وأخذ عنه ابن جني والربيعي وغيرهما، من مصنفاته: الحجة للقراء السبعة، والإيضاح العضدي والتكملة، وغيرها. انظر: تاريخ بغداد ٨/٢١٧، وإنباه الرواة ١/٢٧٣، ووفيات الأعيان ٨٠/٢.

(٢) انظر ما يأتي بعد قليل.

(٣) جَوَّزَ الزَّخَشَرِيُّ الإلغَاءَ مع التَّخْفِيفِ، وحمله ابن يعيش على العمل في ضمير الشأن، وجعل ابن الحاجب الإلغَاءَ هو الأصح، وفسره الرضي على العمل في اللفظ، لكنه جوز عدم التقدير لعدم الداعي إليه، لكنه قواه لإجراؤها لها مُجْرَى (أَنَّ). انظر: الفصل ٣٥٨، وشرح الفصل ٨/٨٢، وشرح الكافية ٢/٢-١٢٨٧، ١٢٨٨، وتعليق الفرائد ٤/٧٦.

رديء، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَوَجْهِهِ مُشْرِقِ النَّحْرِ      كَأَنْ تُدَيِّنَهُ حُقَّانِ<sup>(٢)</sup>

ويروى: ثدياه<sup>(٣)</sup>، على إضمار الاسم، وقد أجازوا: مررتُ برجلٍ كأنَّ زيدَ، أي كزيد.

وزادوا (أن) توكيداً كما زادوها في: لَمَّا أَنْ جِئْتَ جِئْتُ. وَرَوَوْا [قول الشاعر]<sup>(٤)</sup>:

جُومُ الشَّدِّ شَائِلَةُ الدَّنَابِي      وَهَادِيهَا كَأَنْ جِذْعُ سَحِيقٍ<sup>(٥)</sup>

(١) لم أقف عليه.

(٢) البيت من الهزج.

روي: وصدر مشرق النحر، ووجه مشرق اللون..

الشاهد فيه: إعمال (كان) المحففة، ونصب (ثدييه) اسماً لها.

انظر: الكتاب ٢/ ١٤٠، والأصول ١/ ٢٤٦، والمحاسب ١/ ٩، والنكت ١/ ٥١٤، وأملاني ابن الشجري

١/ ٣٦٢، والإنصاف: ١٦٦، وشرح المفصل ٨/ ٨٢، والتبيين ٣٤٩، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٨٨،

وغيرها كثير.

(٣) انظر هذه الرواية في: الكتاب ٢/ ١٣٥، والتبيين ٣٤٩، والإنصاف ١٦٦، وغيرها.

(٤) في د.

والشاعر هو الْمُفَضَّلُ النُّكْرِيُّ.

(٥) البيت من الوافر.

روايته في مصادره: جذعٌ سحوقٌ، وفي بعضها: تشقُّ الأرض بدل: جوم الشد. ولم أعر على رواية المؤلف

بجر جذع، وسحيق، وروي القصيدة قافٍ مضمومة، فلا شاهد فيه على زيادة (أن)، ولا على عمل

(كان).



وكذا قوله<sup>(١)</sup>:

فِيَوْمَا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ      كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ<sup>(٢)</sup>  
فِيُنْشَدُ بِالْجَرِّ عَلَى الزِّيَادَةِ (أَنَّ)، وَبِالنَّصْبِ عَلَى الْعَمَلِ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى أَنْ  
يَكُونَ اسْمُهَا مُضْمَرًا فِيهَا.

والفرس الجموم ما ترك الضراب فتجمع ماؤه، وشائلة الذنابي: أي ترفع ذنبها في العدو، والهادي: العنق،  
وسحوق: طويل.

انظر: الأصمعيات ٢٠٣، وحروف المعاني للزجاجي ٢٩، والفسر ١/٥١٥، والمحكم ٤/٣٧٢ (هدي)،  
وعجزه في شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري ٢/٣٥٧.

وللنمر بن تولب بيت صدره يوافق صدر هذا البيت، وهو قوله:

جَمُومُ الشَّدِّ شَائِلَةُ الذَّنَابِي      تَحَالُ بِبَاصٍ غُرَّتْ سَرَاجَا

في شعراء إسلاميون (شعر النمر بن تولب) ٣٤٠.

(١) اختلف في قائله على أقوال، منها أنه:

أ- ابن صريم الشكري.

ب- علباء بن أرقم الشكري.

ج- زيد بن أرقم.

د- راشد بن شهاب الشكري.

(٢) البيت من الطويل.

المقسّم: المحسن، من القسمات، وهي أعالي الوجه، وتعطو: تتناول، والوارق: ذو الورق، أي المورق،  
والسّلم: شجر له شوك. انظر: شرح شواهد المغني ١/١١١.

انظر: الكتاب ٢/١٣٤، والكامل ١/١١١، والأصول ١/٢٤٥، وأمالى القالي ٢/٢١٠، والتبصرة  
والتذكرة ١/٢٠٨، والمسائل البصريات ١/٦٥٣، وشرح المفصل ٨/٨٣، والإنصاف ١/٢٠٢،  
واللآلئ ٢/٨٢٩، وشرح شواهد المغني ١/١١١، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/١٥٩.

فَأَمَّا نَصَبُ الْحَالِ عَنْهَا، وَهُوَ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ، فَقَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودٌ شَرِبَ نَسْوُهُ عِنْدَ مُفْتَأَدٍ<sup>(٢)</sup>

وإنَّما نُصِبُ الْحَالُ؛ لِأَن مَعْنَى (أَنَّ) التَّأْكِيدَ، وَ(كَأَنَّ) التَّشْبِيهَ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَشْبَهُ زَيْدًا، وَلَا تَقُولَ: أَوْكُذُ زَيْدًا. وَرَأَيْتُ بَيْتًا قَدْ عَمِلْتُ فِيهِ كَأَنَّ فِي اسْمَيْنِ مَعًا، أَنْشَدَ الْكُوفِيُّ<sup>(٣)</sup>:

كَأَنَّ مَكَائِيَّهُ بِالْجَوَاءِ خِلَالَ الدَّقَارِيِّ شَرِبًا ثَمَالًا<sup>(٤)</sup>

(١) هو النابغة الذبياني.

(٢) البيت من البسيط.

وهو يتحدث عن قرن الثور، ويصفه حالة كونه خارجًا من صفحة الكلب، السفود: وهو الحديدية التي يشوى بها. والشرب: هم القوم الشاربون. والمفتأد: موضع الوقود. انظر: اللسان ٢١٨/٣ (سغد)، ٣٢٨/٣ (فاد).

اشتشهد به على نصب الحال بمعنى التشبيه الذي تضمنته (كَأَنَّ).

انظر: ديوان النابغة ١٩، وكتاب الشعر ٦٢/١، والخصائص ٢٧٥/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ٤٥٢/١، وأمالى ابن الشجري ٢٣٩/١، ١٠/٣، ورصف المباني ٢٨٦، ٣٦٣، وخزانة الأدب ١٨٥/٣.

(٣) لأبي داؤد الإيادي.

(٤) البيت من المتقارب.

روايته في مصادره: (تخال) بدل (كَأَنَّ)، و(بالضحى) بدل (بالجواء)، فلا شاهد فيه.

والمكائى جمع مكاء وهو طائر، والجواء: موضع. والدقاري: جمع دقري، وهي الرياض. انظر: اللسان ٢٨٩/٤ (دقر)، ٢٩٠/١٥ (مكا).

انظر: ديوان أبي ذؤاد ٣٣١، وكتاب الشعر ٤٤٧/٢، وكتاب الجيم ٢٧١/١، والمخصص ١٣٣/١٠، والتذكرة الحمدونية ٢٨١/٧.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَكَأَنَّكَ بِالْآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ»<sup>(١)</sup>، فَإِنَّ الْفَارِسِيَّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- جَعَلَ الْكَافَ لِلْخِطَابِ زَائِدَةً، وَجَعَلَ الْبَاءَ أَيْضًا زَائِدَةً<sup>(٢)</sup>، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: كَأَنَّ الدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِكِتَابِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ<sup>(٣)</sup> إِلَى الْحَسَنِ<sup>(٤)</sup>: «كَأَنَّ الدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَكَأَنَّ الْآخِرَةَ لَمْ تَزَلْ»، وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا: كَأَنَّ

(١) اختلف في قائله على أقوال:

- أ- جعله أبو شامة حديثًا عن النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: إبراز المعاني ١/ ٢٧٩.  
 ب- ونسب إلى الحسن البصري. انظر: النكت والعيون ٣/ ٢٤٩، وتفسير العز بن عبد السلام ٣/ ٢٢١، والجنى الداني ٥٧٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ١٧٥.  
 ج- ونسب إلى عمر بن عبد العزيز. انظر: حلية الأولياء ٥/ ٣٠٥، والمقاصد الحسنة ١/ ٤٩٨، وكشف الخفاء ٢/ ١٦٨. وهو الصحيح، جاء في حلية الأولياء: «كتب الحسنُ إلى عمرَ بن عبد العزيز: أما بعدُ: فكأنَّك بآخر من كُتِبَ عليه الموت، قيل: قد مات. فأجابه عمرُ: أما بعد: فكأنَّك بالدنيا ولم تكن، وكأنَّك بالآخرة ولم تزل».

(٢) الجنى الداني ٥٧٣، ومغني اللبيب ٢٥٤، وتعليق الفرائد ٤/ ١٤.

(٣) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي (ت: ١٠١هـ)، الخليفة الأموي الصالح الزاهد العادل، ينعت خامس الخلفاء الراشدين، منع سبَّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه على المنابر، فرثاه الشريف الرضي رغم ما يقتضيه مذهبه من عداة الأمويين. ولي الخلافة سنة ٩٩ وتوفي وعمره تسع وثلاثون سنة. انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ١١٤، وفوات الوفيات ٣/ ١٣٣، وتهذيب التهذيب ٧/ ٤٧٥.

(٤) هو الحسن بن يسار البصري (ت: ١١٠هـ)، تابعي جليل، وفقه شجاع ناسك، كان لا يخاف في الله لومة لائم، وكان له مع الحجاج مواقف. انظر: الوافي بالوفيات ١٢/ ١٩٠، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٤، والبداية والنهاية ٩/ ٢٦٦.

بِالدُّنْيَا، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: كَأَنَّكَ بِزَيْدٍ قَدْ جَاءَ، وَجَوَّزٌ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ اسْمَ (كَأَنَّ)،  
وَالْبَاءُ فِي تَقْدِيرِ (فِي) وَهِيَ الْخَبَرُ، وَلَمْ تَكُنْ فِي تَقْدِيرِ الْحَالِ، وَالْوَاوُ مُقَدَّرَةٌ مَعَهُمَا،  
أَيُّ: كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا مَعْدُومَةٌ، وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ تَكُونَ الْكَافُ اسْمَهَا، وَ(لَمْ تَكُنْ)  
الْخَبَرُ وَهِيَ تَامَّةٌ، وَ(بِالدُّنْيَا) مُتَعَلِّقٌ بِهَا، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: كَأَنَّكَ لَمْ تَكُنْ فِي الدُّنْيَا.  
وَأَمَّا (لَكِنَّ) فَتَكُونُ مُثْقَلَةً وَخَفَفَةً، فَالْخَفِيفَةُ تُذَكِّرُ فِي بَابِهَا، فَأَمَّا الْمُثْقَلَةُ  
فَمَعْنَاهَا الْاسْتِدْرَاكُ، وَهِيَ عَامِلَةٌ عَمَلِ (إِنَّ) مُخَالِفٌ مَا بَعْدَهَا مَا قَبْلُهَا فِي الْمَعْنَى،  
كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا غَيْرُ جَاءٍ، وَكَذَلِكَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، لَكِنَّ عَمْرًا  
جَاءَنِي، وَمَنْ النَّاسِ الْمُتَأَخِّرِينَ<sup>(١)</sup> مَنْ قَالَ: أَصْلُ لَكِنَّ: كَنَّ، وَ(لَا) مَرْكَبَةٌ مَعَهَا،  
وَلَا أَعْرِفُ لِهَذَا حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا حَمَلَهُ هَذَا الْقَائِلُ عَلَى (لَعَلَّ)، وَبَيْنَهُمَا بُعْدٌ؛ لِأَنَّ (لَعَلَّ)  
قَدْ اسْتَعْمَلَ فِيهِ (عَلَّ) وَحْدَهَا، وَلَمْ تُسْتَعْمَلْ (كَنَّ) وَحْدَهَا، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي      وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَاغِرِ<sup>(٣)</sup>

(١) قَالَ الْفَرَّاءُ مَرْكَبَةٌ مِنْ (لَكِنَّ) وَ(إِنَّ)، وَقِيلَ: مِنْ (لَا) وَ(أَنَّ) وَالْكَافُ زَائِدَةٌ، وَقِيلَ: أَصْلُهَا (إِنَّ) وَزِيدَتْ  
عَلَيْهَا (لَا) وَالْكَافُ. انظر: شرح المفصل ٧٩/٨، والجنى الداني ٦١٧، ومغني اللبيب ٣٨٤.

(٢) هُوَ الْفَرَزْدَقُ.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

ضَبِي: مَنْسُوبٌ إِلَى بَنِي ضَبَّةَ، وَهُمْ قَوْمُ الْفَرَزْدَقِ، وَالْمَشْفَرُ لِلْبَعِيرِ كَالشَّفَةِ لِلْإِنْسَانِ، اسْتَعْمَلَهَا تَشْبِيحًا  
لِصُورَتِهِ. (عن شرح شواهد المغني).

انظر: ديوانه ٤٨١/٢، والكتاب ١٣٥/٢، ومجالس ثعلب ١٢٧/١، والمحتسب ١٨٢/٢، والمنصف

٥٨ / أ فالخبر محذوف، تقديره: ولكن زنجياً عظيماً المشافر رجل لا يعرف قرابتي، ويروى: ولكن زنجي عظيم المشافر<sup>(١)</sup>، تقديره: ولكنك زنجي عظيم المشافر، وهو حسن الإعراب ضعيف المعنى، وقدّر قوم الخبر في الأول: ولكن زنجياً عظيماً المشافر أنت، وهو كالوجه الثاني في الجودة والقبح، ومثله في جعل الاسم نكرة والخبر معرفة قوله<sup>(٢)</sup>:

كَأَنَّ دَرِيَّةً لِمَا التَّقِينَا      بَنَصِلُ السَّيْفِ مُجْتَمَعُ الصَّدَاعِ<sup>(٣)</sup>

وقوله<sup>(٤)</sup>:

وإنَّ حَرَامًا أَنْ أُسَبَّ مُجَاشَعًا      بِآبَائِي الشُّمِّ الْكَرَامِ الْخَضَارِمِ<sup>(٥)</sup>

١٢٩/٣، والنكت ٥١٤/١، وشرح اللمع للأصفهاني ٣٥٠/١، والإنصاف ١٥٧، وشرح المفصل

٨٢/٨، ورصف المباني ٣٥٠، والجنى الداني ٥٩٠، ومغني اللبيب ٣٨٤، وشرح شواهد ٢٣٩/١.

(١) ورد بالنصب في مجالس ثعلب والمحتسب، وفي باقي المصادر بالرفع.

(٢) هو مرداس بن حصين.

(٣) البيت من الوافر.

روي: (وكان) بدل (كأن) فلا شاهد فيه. والدرية: مخفف دريئة، وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي،

(اللسان ١/٧٤) (دراً) ومجتمع الصداع: الرأس. (عن المخصص).

الشاهد فيه: كأن درية مجتمع الصداع، حيث جاء الاسم نكرة والخبر معرفة.

انظر: نوادر أبي زيد ١٥٠، والخصائص ٢/٢٧٥، والمخصص ٣/٣١، واللسان ١٣/٣٣

(أنس).

(٤) هو الفرزدق.

(٥) البيت من الطويل.

جاء في مصادره (مقاعساً) بدل (مجاشعاً)، وهو الصواب؛ لأن مجاشع بن دارم من أجداد الفرزدق، وكان

وقال<sup>(١)</sup>:

كَأَنَّ طَيْرًا سَوْدُهَا وَحُمْرُهَا<sup>(٢)</sup>

وَوَجَدْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى الْاسْمَ نَكْرَةً وَالْخَبَرَ مَعْرِفَةً لِلْفَائِدَةِ الْمَطْلُوبَةِ فِي الْخَبَرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾<sup>(٣)</sup> فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُبْأَرُهِمْ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾<sup>(٤)</sup> فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ مَعْرُوفَةً بِالْمَعْرِفَةِ. وَأَمَّا (كَيْتَ) فَمَعْنَاهَا التَّمَنِّي، وَالْفَرَاءُ يُزَعَمُ أَنَّ الْعَرَبَ تَجْعَلُهَا ك (وَدِدْتُ)،

يفتخر به دائماً. (انظر: تعليق د. عزيمة على الشاهد في المقتضب ٧٤/٤ الهامش رقم: ١). والخضارم:

جمع خَضُرْم، وهو كثير العطاء. انظر: اللسان ١٨٤/١٢ (خضرم)، وروي:

وليس يعدل إن سببت مقاعساً

فلا شاهد فيه.

وعلى رواية المؤلف جاء الاسم نكرة وهو (حرام)، والخبر معرفة، وهو المصدر المؤول (أن أسب). انظر: ديوانه ٨٤٤/٢، والمقتضب ٧٤/٤، وشرح أبيات سيويه ٤٦/١، ١٩١، وتحصيل عين الذهب ٩٩، وتهذيب إصلاح المنطق ١/٧٤، ١٦٨، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٤٢، ومعاهد التنصيص ٤٧/١، وخزانة الأدب ٢٨٥/٩.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز.

الشاهد فيه: ورود اسم كأن نكرة وهو (طيرا)، والخبر معرفة، وهو (سودها).

انظر: التذييل والتكميل ٥٩/٥، ولم أجده في غيره.

(٣) آل عمران: ٩٦.

(٤) آل عمران: ٦٨.

فتمعلُّها في الاسم والخبر النَّصب، فتقول: لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا<sup>(١)</sup>، كما قالوا:  
ظننتُ زَيْدًا قَائِمًا، وأنشدوا<sup>(٢)</sup> [هذا البيت]<sup>(٣)</sup>:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصُّبَا رَوَّاجِعًا<sup>(٤)</sup>

وَأَنْشَدُوا<sup>(٥)</sup>:

أَلَا يَا لَيْتَنِي حَجَرًا بَوَادٍ أَقَامَ وَلَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي<sup>(٦)</sup>

(١) معاني القرآن ١/ ٤١٠، وانظر النقل عنه في المفضل ٣٦٠، وشرحه ٨/ ٨٣، وشرح الكافية ١/ ١/ ٣٣٢،

ورصف المباني ٣٦٦، ومغني اللبيب ٣٧٦، وفي شرح الحديث المفتى لأبي شامة ١/ ١٦٢ عن الفراء

أنها لغة عكلي.

(٢) اختلف في قائله فقليل:

أ- العجاج.

ب- رؤية بن العجاج.

(٣) في د.

(٤) من الرجز.

انظر: ملحق ديوان العجاج ٤٠٥ (تحقيق: شعوي ضناوي)، والكتاب ٢/ ١٤٢، وطبقات فحول

الشعراء ١/ ٧٨، والتمام ١٦٨، وشرح المفضل ١/ ١٠٤، ٨/ ٤٨، وشرح عمدة الحفاظ ١/ ٤٣٤،

ورصف المباني ٣٦٦، والجنى الداني ٤٩٢، ومغني اللبيب ٣٧٦، وشرح شواهد ٢/ ٦٩٠، وخزانة

الأدب ١٠/ ٢٣٤.

(٥) للنمر بن تولب.

(٦) البيت من الوافر.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر بن تولب) ٣٩١، وشرح الحديث المفتى لأبي شامة ١/ ١٦٢، وجمع

الهوامع ١/ ١٣٤.

وَوَجَدْتُ عَلَى ذَلِكَ بَيْتًا رَأَيْتُهُ مَرُورًا فِي كُتُبِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ شَاهِدًا، وَهُوَ:  
 أَتَيْنَاكَ زُورًا وَسَمِعْنَا وَطَاعَةً      فَلَيْتَكَ يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ دَاعِيَا<sup>(١)</sup>  
 وَهُوَ مُصَحَّفٌ، وَإِنَّمَا هُوَ: فَلَيْتَكَ<sup>(٢)</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:  
 فَلَيْتَ الْيَوْمَ كَانَ غَرَارَ حَوْلٍ      وَلَيْتَ الْيَوْمَ أَيَّامًا طَوَالًا<sup>(٤)</sup>  
 وَأَنْشَدُوا<sup>(٥)</sup>:  
 أَلَا لَيْتَنِي إِنْ لَمْ تَجُودِي بِنَظَرَةٍ      لِمَا بِي وَلَيْتَ الْحُبَّ شَيْئًا مُحَرَّمًا<sup>(٦)</sup>  
 وَأَنْشَدَ الْكُوفِيُّ<sup>(٧)</sup>:

(١) البيت من الطويل.

وهو للفرزدق.

انظر: ديوانه ٨٨٨/٢، والتذييل والتكميل ٣٠/٥، ولم أجده في غيرهما.

(٢) هي رواية الديوان.

(٣) لم أعثر على قائله.

(٤) البيت من الوافر.

وروي في مجالس ثعلب ٢٣٦/١، برواية:

لعل غدًا يكون غرار شهر

فلا شاهد فيه. وانظر: التذييل والتكميل ٢٢/٥، ٢٩.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من الطويل.

انظر: المغني في النحو ١٥٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٩/٥، ولم أجده في غيرهما.

(٧) للعجاج.



يَا لَيْتَهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ حَمَارًا لَوْلَوْهُ فِي الدَّارِ أَوْ مِسْمَارًا<sup>(١)</sup>  
وبعضهم يقدِّر (كَانَ) مضمرًا، وبعضهم على إضمار الخبر العامل في الحال،  
وروى الكسائي: «لَيْتَ الدَّجَاجَ مُذَبَّحًا»<sup>(٢)</sup>.

والبصريُّون يُضْمِرُونَ الخبرَ وَيَنْصِبُونَ هَذَا عَلَى الْحَالِ، وَالْكَسَائِيُّ يُضْمِرُ  
(كَانَ) الْمُظْهَرَ فِي الْبَيْتِ، وَعَلَى قَوْلِ الْكَسَائِيِّ كَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ حَمَارًا لَوْلَوْهُ فِي الْمَاءِ  
أَوْ مِسْمَارًا، يَرِيدُ مِسْمَارَ الْمُصْحَفِ، أَيْ: كَانَ لَوْلَوْهُ، كَذَا تَأَوَّلَهُ عُثْمَانُ، فِي «مَا أَمْلَاهُ  
عَلَيَّ خَاطِرِي»<sup>(٣)</sup>، وَحُجَّةُ الْفَرَاءِ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ فَاتٍ مِنِّي فَلَيْتَ بَأَنَّهُ فِي وَسْطِ عِكْمٍ<sup>(٥)</sup>

(١) من الرجز.

انظر ديوان العجاج البيت الأول ٣٦٤، والبيت الثاني ٣٦٣، برواية: لَوْلَوْهُ فِي الْمَاءِ أَوْ مِسْمَارًا. والبيت  
الثاني أيضًا في ديوان المفضليات شرح الأنباري ١٧/٢، وقبلة:  
تَحَالُ فِيهِ الْكُوكَبُ الزَّهَارَا

وكذا في اللسان ٥/٢٨٠ (وجر)، والتاج ١٤/٣٥١ (وجر). في أبيات.

(٢) المباحث الكاملية ١/٥٤٢، والمغني لابن فلاح ٣/١٥٩ وفيه (مذبوخًا)، والتذييل والتكميل ٥/٣٠.

(٣) هو الخاطريات. انظر هذا التأويل فيه ص: ١٦٠.

(٤) هو الخطيئة.

(٥) البيت من الوافر.

رواية الديوان:

فليت بيأنه في جوف عكم

وفي جميع المصادر (في جوف) بدل (في وسط). والعكم: العذل. (اللسان ١٢/٤١٥) (عكم)

انظر: ديوان الخطيئة ١٩٧، والنوادر ٢١١، والمذكر والمؤنت للفراء ٦٥، وديوان المفضليات شرح

فَدُخُولُ الْبَاءِ عَلَى (إِنَّ) فِي هَذَا الْبَيْتِ كَدُخُولِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾<sup>(١)</sup>، [وَحُجَّةُ الْكَسَائِيِّ ظُهُورُ (كَانَ) فِي الْبَيْتِ]<sup>(٢)</sup>، وَحُجَّةُ سَيَبَوِيهِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْفَرَاءَ الْفَائِدَةُ بِمَنْصُوبٍ لَا مَرْفُوعَ مَعَهُ، وَيَلْزَمُ الْكَسَائِيُّ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ يُضْمَرُ (كَانَ)، فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَلَمْ يَرِ هَذَا الْقِسْمُ إِلَّا نَكِيرَةً. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَيْتَ شِعْرِي أَزِيدُ مَنْطَلِقَ أُمِّ عَمْرُو، فَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ نَصْبٌ بِشِعْرِي، وَهُوَ مَعْلُقٌ كَالْعِلْمِ، وَالْأَصْلُ فِي شِعْرِي: شَعُرْتُ شِعْرَةً، كَالدَّرِيَّةِ، فَحَذَفُوا التَّاءَ وَعَوَّضُواهَا بِالْإِضَافَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾<sup>(٣)</sup>، وَ(شِعْرِي) اسْمٌ (لَيْتَ)، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ، وَمَوْضِعُ (شِعْرِي) مَنْصُوبٌ بِأَنَّهُ اسْمٌ (لَيْتَ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَغْنَى مَعْمُولُ (شِعْرِي) عَنِ الْخَبَرِ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ.

وَأَمَّا (لَعَلَّ) فَفَقِيلَ مَعْنَاهَا: التَّوَقُّعُ وَالرَّجَاءُ، وَقِيلَ: الطَّمَعُ وَالْإِشْفَاقُ، وَمِثَالُ الطَّمَعِ: اسْتَلْتُ هَذِهِ الطَّرِيقَ لَعَلَّكَ تَسْلُمُ، وَمِثَالُ الْإِشْفَاقِ قَوْلُكَ: لَا تَسْلُكْ هَذِهِ الطَّرِيقَ لَعَلَّكَ تَضِلُّ، كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ<sup>(٤)</sup>.

الأنباري ١٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠/٣، والحجة للقراء السبعة ١٧٥/٢، والمسائل الحليات ٢٦٠، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٨١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٤٩/٢، وخزانة الأدب ١٥٢/٤.

(١) العلق: ١٤. وانظر: الحجة للقراء السبعة ١٧٥/٢، والمسائل الحليات ٢٦٠.

(٢) في د.

(٣) الأنبياء: ٧٣.

(٤) انظر: الأزهية ٢١٧، والجنى الداني ٥٧٩، ومغني اللبيب ٣٧٩.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّمَنِّي وَالرَّجَاءِ أَنَّ التَّمَنِّي يَكُونُ فِي الْمُسْتَحِيلِ وَغَيْرِ الْمُسْتَحِيلِ،  
وَالرَّجَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي غَيْرِ الْمُسْتَحِيلِ، خُصُوصًا مِنْ الْعَاقِلِ الْمُمَيِّزِ، تَقُولُ فِي  
التَّمَنِّي: لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ، وَلَا تَقُلْ: لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ، وَفِي الرَّجَاءِ: لَعَلَّ أَظْفَرُ  
يُبْعِثَنِي فِي سَعْيِي، فَتَدْبِرُ ذَلِكَ.

وَقَدْ امْتَنَعُوا مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ (لَيْتَ) وَ(سَوْفَ)، فَلَمْ يَقُولُوا: لَيْتَ زَيْدًا<sup>(١)</sup>  
سَوْفَ يَقُومُ؛ لِأَنَّ (لَيْتَ) لِمَا لَمْ يَثْبُتْ، وَ(سَوْفَ) لِمَا ثَبَتَ، وَقَدْ جَاءَتْ مَعَ (لَعَلَّ)  
وَأَنْشَدُوا<sup>(٢)</sup>:

فَقُولَا لَهَا قَوْلًا رَفِيقًا لَعَلَّهَا سَتَرَحْنِي مِنْ زَفْرَةٍ وَعَوِيلٍ<sup>(٣)</sup>  
وَأِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ (لَعَلَّ) حُمِلَتْ عَلَى (أَنَّ)، كَمَا حُمِلَتْ (أَنَّ) عَلَى (لَعَلَّ)،  
وَهِيَ حَرْفٌ مُرَكَّبٌ مِنَ اللَّامِ وَ(عَلَّ)، وَاللَّامُ فِيهِ زَائِدَةٌ<sup>(٤)</sup>، وَابْنُ السَّرَاجِ<sup>(٥)</sup> ٥٨/ب

(١) في أ: زيد. وسقطت العبارة من د.

(٢) لعبد الله بن مسلم الهنلي، كما في التمام.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: شرح أشعار الهذليين ٩٠٩/٢، والتمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٨، والتذيل والتكميل ٢٣/٥،  
وارتشاف الضرب ١٢٤١/٣، ومغني اللبيب ٣٨٠، وشرح شواهد ٦٩٥/٢، وخزانة الأدب  
٣٤٥/٥.

(٤) حكى الزجاجي الإجماع على زيادتها، في اللامات ١٣٥.

(٥) هو محمد بن السري بن السراج، أبو بكر، (ت: ٣١٦هـ)، إمام في النحو، تتلمذ على المبرد وثعلب، وأخذ  
عنه أبو علي الفارسي وغيره، ومن أشهر تصانيفه: الأصول في النحو. انظر: نزهة الألباء ١٨٦، وإنباه  
الرواة ١٤٥/٣، وإشارة التعيين ٣١٣.

٥٨ لا يجعلها زائدة<sup>(١)</sup>، وإنما هما لغتان، وجوّز زيادتها وعملها كعمل (إنَّ).

وفيه لغاتٌ: لعلَّ وعلَّ ولعنَّ ورعنَّ ورعلَّ ولأنَّ<sup>(٢)</sup>، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

أَلَسْتُم عَائِجِينَ بِنَا لَعْنًا      نرى العرصاتِ أو أثرَ الخيامِ<sup>(٤)</sup>

وقال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

عُوجًا عَلَى الطَّلَلِ الْقَدِيمِ لَأَنَّا      تَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حُذَامِ<sup>(٦)</sup>

(١) وهو مذهب الكوفيين، كما في الإنصاف ٢١٨/١. وقد أخذ به كثير من متأخري البصريين كما في شرح

ابن يعيش ٨٨/٨، وقواه السُّهيلي، واختاره أبو حيان كما في التذييل والتكميل ١٧٦/٥-١٧٧.

(٢) انظر: المفصل ٣٠٧.

(٣) هو الفرزدق، وورد في ملحقات ديوان جرير ١٠٣٩.

(٤) البيت من الوافر.

ورواية الديوان: هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ .. وروي:

أَلَا يَا صَاحِبِي قَفَا لَعْنًا

وعائجين: مائلين. (اللسان ٣٣١/٢ (عوج)، والعرصات: هي الساحة وسط الدار. (اللسان ٥٢/٧

(عرض).

انظر: ديوان الفرزدق ٨٣٥/٢، وطبقات فحول الشعراء ٣٦٥/٢، واللامات ١٤٧، وأمالى القالي

١٣٤/٢، والإنصاف ٢٢٥/١، والتوطئة ٢٣٦، واللسان ٣٤/١٣ (أنن).

(٥) هو امرؤ القيس.

(٦) البيت من الكامل.

روي: جذام، وخدام، وحرام، وهمام.

انظر: ديوانه ١٩٣، والحيوان ١٤٠/٢، وشرح المفصل ٧٩/٨، والبسيط لابن أبي الربيع ٧٦٤/٢،

ورصف المباني ٢٠٧، وتذكرة النحاة ١٩، وخزانة الأدب ٣٧٦/٤.

وَأَنشُدِ الْبَاهِلِيَّ<sup>(١)</sup>:

وَلَا تُحْرِمِ الْمَرْءَ الْكَرِيمَ فَإِنَّهُ أَخْوَكُ وَلَا تَدْرِي لَعْنَكَ سَائِلُهُ<sup>(٢)</sup>  
وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:

يَا أَبْتَاعَ عَلَيْكَ أَوْ عَسَاكَ<sup>(٤)</sup>

وَزَعَمَ أَبُو زَيْدٍ<sup>(٥)</sup> أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُجَرُّ بِهَا<sup>(٦)</sup>، وَأَنشَدَ<sup>(٧)</sup>:

فَقُلْتُ اذْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ<sup>(٨)</sup>

(١) لعبيد بن أيوب العنبري.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: شعراء أميون (عبيد بن أيوب العنبري) ٢٢٢/١، وديوان اللصوص ٤٠٧/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٥٧/٢ هامش (٣)، والتذييل والتكميل ١٧٧/٥، وجمع الهوامع ١٣٤/١، والدرر اللومع ١٦٥/٢.

(٣) هو رؤية.

(٤) من الرجز.

انظر: ملحقات ديوان رؤية ١٨١، والكتاب ٣٧٥/٢، المقتضب ٧١/٢، وكتاب الشعر ١٤/١، والخصائص ٩٦/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٨٠، وأمالى ابن الشجري ٢٩٦/٢، وشرح الفصل ١٢٣/٧.

(٥) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن حرام، أبو زيد الأنصاري، (ت: ٢١٥هـ)، إمام في القراءات واللغة، من تصانيفه: كتاب النوادر. انظر: إنباه الرواة ٣٠/٢، ووفيات الأعيان ٣٧٨/٢، وغاية النهاية ٣٠٥/١.

(٦) انظر: النوادر ٢١٨. وقد نسب النووي القول لأبي زيد، وأنها لغة عقيل، في تهذيب الأسماء واللغات ٢٢٣/٣.

(٧) لكعب بن سعد الغنوي.

(٨) البيت من الطويل.

وتأوَّل ذلك الفارسيُّ تأويلاً أخرجهُ عن هذا، فقال: هي (لعل) خفيفةٌ، وفيها ضميرُ الشأنِ والقصة، و(قريبٌ) مبتدأ، و(لأبي المغوار) خبره، وفتحتْ لأم الجرِّ حملاً على المضمير، وبعضهم يروي: (لعلُّ أبي المغوار) يكسر اللام، على الأصيل، فيكون التقدير: لعل لأبي المغوار منك جوابٌ قريبٌ<sup>(١)</sup>.

وإذا كانوا قد رَوَوْا فَتَحَ الباءِ التي للجرِّ مَعَ الظاهرِ: مَرَرْتُ بزيِّد، حكاها عُثْمَانُ عن بعضهم<sup>(٢)</sup>، فالأولى فَتَحُ اللامِ.  
وَقَدْ أَدخَلَ بَعْضُهُم (أَنَّ) مَعَ الفِعْلِ المُضَارِعِ في خَبَرِ (لَعَلَّ) فَقَالُوا: لَعَلَّ زَيْدًا أَنْ يَقُومَ<sup>(٣)</sup>، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup>:

روي: بنصب (أبا).

انظر: الأصمعيات ٩٦، واللامات ١٣٦، وكتاب الشعر ٧٥/١، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/١، وأمالى القالي ١٥١/٢ والإفصاح ١١٠، وأمالى ابن السجري ٣٦١/١، ومغني اللبيب ٣٧٧، ٥٧٦ وغيرها كثير.

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة ١٧٦/٢.

(٢) في الخصائص ١٠/٢ فتح الجار مع الضمير لغة قضاة. ورواها الأخفش عن يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر. انظر: الحجة للقراء السبعة ١٧٦/٢.

(٣) قصره المبرد في المقتضب على الضرورة ٧٤/٣، وفي الكامل جعل سقوط (أَنَّ) هي اللغة الجيدة. ٢٥٤/١.

(٤) هو مَثَمُّ بن نُوير، ونُسب في شروح سقط الزند ٥٧٧/٢ إلى عترة، ولم أجده في ديوانه.

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُنَلِّمَ مُلَمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي تَرَكْنَكَ أَجْدَعًا<sup>(١)</sup>  
 فَقَالَ بَعْضُهُمْ: شَبَّهَ لَعَلَّ بِعَسَى كَمَا شَبَّهَ لَيْتَ بِـ (وَدِدْتُ)<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ بَعْضُهُمْ:  
 فِي الْكَلَامِ مُحْدُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: لَعَلَّكَ صَاحِبُ الْإِلْمَامِ<sup>(٣)</sup>، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْجُمْلَةَ  
 الْخَبَرَ عَلَى الْإِتْسَاعِ، كَمَا قَالَ<sup>(٤)</sup>:

فَلِإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ<sup>(٥)</sup>  
 وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْخَبَرَ مُحْدُوفًا، تَقْدِيرُهُ: لَعَلَّكَ تَهْلِكُ لِأَنْ تُنَلِّمَ مُلَمَّةً، فَحَذَفَ،  
 وَ(أَنْ) مَفْعُولٌ لَهُ.

فَإِنْ اتَّصَلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّنِّي، فَيَجْمَعُ

(١) البيت من الطويل.

الأجدع: مقطوع الأنف أو الأذن. (اللسان ٨/ ٤١) (جدع)

انظر: ديوان متمم ١١٥، وديوان حروب الردة ٣٣٦، والمفضليات ٢٧٠، المقتضب ٧٤/ ٣، وشرح  
 السيرافي ٤٨/ ٤ أ، والمفصل ٣٦٠، وشرح المفصل ٨/ ٨٦، والتخمير ٧٣/ ٤، ومغني اللبيب ٣٧٩،  
 والمقاصد الشافية ٢/ ٢٦٤، وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٥.

(٢) انظر: المقتضب ٧٤/ ٣، والمفصل ٣٦١، وشرح المفصل ٨/ ٨٦، والتخمير ٧٣/ ٤.

(٣) انظر: شرح اختيارات المفصل ٣/ ١١٩١، وانظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ١٧٥.

(٤) هي الخنساء.

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدره:

ترتع ما رتعت حتى إذا أدكرت

انظر: ديوان الخنساء ٣٠٣، والكتاب ١/ ٣٣٧، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٠، والمقتضب ٤/ ٣٠٥،  
 وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٣٠، والمنصف ١/ ١٩٧، والمحتسب ٢/ ٤٣، وتحصيل عين الذهب  
 ٢١٤.

بين النونات، وزيدت النون المصاحبة للياء وقاية للحرف المتصلة هي بِهِ مِنْ الكسر، لَتَحْمَلُهُ هي، وكذلك راعوا السكون في (مِنْ)، فقالوا: مِنِّي، والإعراب في الفعل فقالوا: يضرُّني، والفتحة في الماضي فقالوا: ضرَّني، وكذلك أخوات (إِنَّ)، فتقول: أَنَّنِي، ولعلَّني، وكأنَّني، ولكنَّني وليتَّني، وبعضهم يقول: إني، وأني، وكأنِّي، وذلك أَنَّهُ كَرِهَ اجْتِمَاعَ الْأَمْثَالِ<sup>(١)</sup>، وإذا كانوا كرهوا اجتماع المثلين حتى فصلوا بينهما وحذفوا أحدهما في: أَنْتَ؟ فالأولى أَنْ يَكْرَهُوا اجْتِمَاعَ الثَّلَاثَةِ، وحملوا (لَعَلَّ) على (إِنَّ) فقالوا: لعلِّي؛ لأنَّ اللام تُقَارِبُ النونَ، واختلِفَ في المحذوف، فقال بعضهم هو الأوَّلُ؛ لأنه ساكنٌ، والساكن يُسْرِعُ إليه الاعتلالُ، بدلالة (ميزان) ومؤسّر وخوان، وقال بعضهم: هِيَ الْوُسْطَى بدلالة: علمتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ، وقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٣)</sup>. وقال بعضهم: هِيَ الْآخِرَةُ؛ لأنها طَرَفٌ<sup>(٤)</sup>، والطَّرَفُ يُسْرِعُ إليه الاعتلالُ، وهذا مذهبُ سيبويه<sup>(٥)</sup>، وقولهم: (لَعَلِّي) يَدُلُّ على ذلك، وكذلك قوله<sup>(٦)</sup>:

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٦٩.

(٢) المزمل: ٢٠.

(٣) يونس: ١٠.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/٥٤٩.

(٥) انظر: الكتاب ٢/٣٦٩.

(٦) هو عمرو بن معديكرب.



يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي<sup>(١)</sup>

لأنَّ النونَ فاعله<sup>(٢)</sup>، والفاعلُ لا يُحذفُ، وكذلك (ليتي) في البيت<sup>(٣)</sup>.

وأكثرُ ما ورد (لعلِّي)، وَقَلَّ (لعلَّني)، كقوله<sup>(٤)</sup>:

وأخرجُ من بين البيوتِ لعلَّني أُحَدِّثُ عَنْكَ النَّفْسَ فِي السَّرِّ خَالِيَا<sup>(٥)</sup>

فأَمَّا (ليت) فلا يُقالُ فيها إلا ليتني، بإثباتِ النونِ لتسلمَ الفتحةُ، وليسَ هنا

اجتماعُ أمثالٍ تُحذفُ له النونُ، وقد حُذِفَتْ في ضرورة الشعر، قال<sup>(٦)</sup>:

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

تراه كالثُغَامِ يُعَلُّ مِسْكََا

انظر: ديوان عمرو بن معديكرب ١٨٠، والكتاب ٥٢٠/٣، ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٧٨/٢، والزاهر ١/٢٨٥، وتهذيب اللغة ١٣٤/٥ (حاج)، ٣٧٥/١٥ (فلي)، والمنصف ٣٣٧/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٩٤/١، وتحصيل عين الذهب ٥٢٤، وخزانة الأدب ٣٧٣/٥.

(٢) هي نون النسوة.

(٣) لم يتقدَّم بيت في (ليتي)، ولعله يعني ما سيذكر بعد.

(٤) اختلف في قائله، فقليل:

أ- المجنون قيس بن الملوح.

ب- قيس بن ذريح.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان مجنون ليلى ٢٠٥، وديوان قيس لبنى ١٢٦، وأمالى القالي ٢١٩/١، والحماسة البصرية

١٠٠٨/٣.

(٦) هوزيد الخليل الطائي.

كُمْنِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لِيَتِي أَصَادِفُهُ وَيَذْهَبُ جُلِّي مَالِي<sup>(١)</sup>  
فأما قولهم: (إِنَّا)، فالمحذوف هي الوُسْطَى؛ لأن الآخرة اسمٌ، وليست  
بوقاية كنون (إِنِّي)، وقيل: الأولى.

وهذه الحروف إذا دخلت على ضمير الشأن والقصة فالأولى ألا يُحذف؛  
لأنه ضميرٌ منصوبٌ لم يتقدمه ذكرٌ، وليس بمنزلته في (كان) [لأنه في (كان)]<sup>(٢)</sup>  
يستتر؛ لأنه ثم مرفوعٌ، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾<sup>(٣)</sup> وقال تعالى:  
﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾<sup>(٤)</sup>، وقد جاء في الشعر محذوفًا، قال الشاعر<sup>(٥)</sup>:  
إِنَّ مَن لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّانَ أَلَّهُ وَأَغْصِه فِي الْخُطُوبِ<sup>(٦)</sup>

(١) البيت من الوافر.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر زيد الخيل) ١٩٥، والكتاب ٢/ ٣٧٠، والنوادر ٢٧٩، ومجالس ثعلب  
١/ ١٢٩، والمقتضب ١/ ٢٥٠، والمسائل الحلييات ٢٢١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٠، وشرح  
المفصل ٣/ ١٢٣، وخزانة الأدب ٥/ ٣٧٥.

(٢) في د.

(٣) الحج: ٤٦.

(٤) طه: ٧٤.

(٥) هو الأعشى.

(٦) البيت من الخفيف.

رواية الديوان: من يلمني في بني... فلا شاهد فيه.

والشاهد فيه على رواية المؤلف: كون اسم (إنَّ) ضمير الشأن محذوفًا، والخبر الجملة الشرطية.

انظر: الصبح المنير ٢١٩، والكتاب ٣/ ٧٢، والحلييات ٢٦١، والنكت ١/ ٧٣٧، وتحصيل عين الذهب  
٤١٣، وأمالى ابن الشجري ٢/ ١٨، والإنصاف ١/ ١٨٠، ومغني اللبيب ٧٨٩، وخزانة الأدب

وقال<sup>(١)</sup>:

ولكنَّ من لا يلقَ أمرًا يُنوبُهُ      بعُدَّتْهُ ينزلُ بِهِ وهوَ أعزَلُ<sup>(٢)</sup>

وقال<sup>(٣)</sup>:

كَأَنَّ في أَطْلَاهِنَ الشَّمْسُ<sup>(٤)</sup>

وقال<sup>(٥)</sup>:

فليتَ دَفَعَتْ هَمَّ عُنِّي سَاعَةً      فَبِتْنَا على مَا خَيَّلَتْ نَاعِمِي بِالِ<sup>(٦)</sup>

٤٢٠/٥.

(١) هو أمية بن أبي الصلت.

(٢) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسمًا للكن ضرورة.

انظر: الكتاب ٣/٧٣، والحجة للقراء السبعة ٢/١٧٤، والنكت ١/٧٣٧، وتحصيل عين الذهب ٤١٤،

وأما ابن الشجري ٢/١٩، والإنصاف ١/١٨١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٤٠، ومغني

اللييب ٣٨٤.

(٣) هو عمار بن عقيل بن بلال بن جرير.

(٤) من الرجز.

روايته في مصدره: أَطْلَاهِنَ.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسمًا لكأن ضرورة.

انظر: النوادر ١٩٧، والانتصار ١٢٨.

(٥) هو عدي بن زيد.

(٦) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسمًا لليت ضرورة.

انظر: ديوان عدي بن زيد ١٦٢، والنوادر ١٩٦، والمسائل المثورة لأبي علي ٧٣، والحجة للقراء السبعة

/ ٥٩ أوقال:

لعلَّ أبي المغوار منك قريب<sup>(١)</sup>

على رأي أبي عليِّ الفارسي<sup>(٢)</sup>، وقال<sup>(٣)</sup>:

فلو أنَّ حُقَّ اليومَ منكم إقامة<sup>(٤)</sup>

فأما قولك: إنَّ في الدارِ قامَ زيدٌ، فإذا حملتَ عليها (كأنَّ) في قوله<sup>(٥)</sup>:

كأنَّ على عزِّينيه وجيِّينيه أقامَ شعاعُ الشَّمْسِ أو طَلَعَ البَدْرُ<sup>(٦)</sup>

٢/ ١٧٤، وأما ابن الشجري ١/ ٢٨١، ٢/ ١٨، والإنصاف ١/ ١٨٣، وإيضاح شواهد الإيضاح

١/ ١٤٠، والتبيين ٣٣٩، ومغني اللبيب ٣٨١.

(١) سبق تخريجه.

(٢) وهو تخفيف (لعل)، وجعل اللام الثانية حرف جر، وجعل اسمها ضمير الشأن. انظر: الحجة للقراء

السبعة ٢/ ١٧٦، وكتاب الشعر ١/ ٧٤-٧٥.

(٣) هو الراعي النميري.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وإن كانَ سَرَحٌ قد مَضَى فَتَسَرَّعَا

السرح: هو المال الراعي. (تاج العروس ٦/ ٤٦١ (سرح)، والمعنى: ليت إقامتهم قد حُفَّت وإن كان قد

تقدَّم سرحهم وأسرع.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسمًا لأن ضرورة.

انظر: ديوان الراعي ١٩٣، والكتاب ٣/ ٧٣، وشرح أبياته ٢/ ٣٤، والحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٤،

وتحصيل عين الذهب ٤١٤، والإنصاف ١/ ١٨٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥١.

(٥) هو أبو تمام.

(٦) البيت من الطويل.

انظر: ديوان أبي تمام ٣٦٩ (شرح محيي الدين الخياط. عن محقق شرح الكافية)، والضرائر لابن عصفور

فإنَّ الاسمَ محذوفٌ عندَ البصريِّ<sup>(١)</sup>، و(إِنَّ) مُبْطَلَةٌ عندَ الكِسائيِّ، واسمُ (إِنَّ) في المعنى عندَ الفراءِ<sup>(٢)</sup>، ولم يُعَدَّ هذا القولُ الكوفيُّ إلى (كَأَنَّ) و(كَيْتَ)، وإنما ذَكَرَهُ في (إِنَّ)، قالَ الشاعرُ على هذا:

لَيْتَ عَلَى رَحِيلِي تَسْعَى سَوْدَا      يَا سَوْدَا إِنَّ الْقَوْمَ قَوْمٌ أَعْدَا<sup>(٣)</sup>  
ولا فَرْقَ عندَ البصريِّ بينَ الضميرِ في حذفِ الشَّأنِ.

قال أبو الفتح: «وأخبارُ (إِنَّ) وأخواتها كأخبارِ المُبتدأ، مِنَ المُفْرَدِ والجُمْلَةِ والظَرْفِ»<sup>(٤)</sup>.

قال سعيدٌ: أخبارُ هذه الأشياءِ كأخبارِ المُبتدأ، إلَّا في بعضها، فإنَّ الفعلَ الماضي لا يَقَعُ بعدَ (لَعَلَّ) عندَ بعضهم، ويقَعُ بعدَ (كَيْتَ)، كقولهِ تعالى: ﴿بَلَّغْتَنِي مِنْ قَبْلِ هَذَا وَكُنْتُ﴾<sup>(٥)</sup>، وإنما كانَ كذلكَ لأنَّ (كَيْتَ) لِلتَّمَنِّي، و(لَعَلَّ)

١٧٨، وشرح الكافية ٢/٢/١٢٩٧، وجمع الهوامع ١/٣٦، وخزانة الأدب ١٠/٤٤٩.

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥/٤٣.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٥/٤٥.

(٣) من الرجز، ولم أجد البيت الأول، ووجدت الثاني في تاريخ الطبري ٣/٤٤، ثالث ثلاثة أبيات روى أنَّ

علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنشدها يومَ الجمل، وهي:

أَنْتَ الَّذِي غَرَّكَ مِنِّْي الْحُسْنَى

يَا عَيْشُ إِنَّ الْقَوْمَ قَوْمٌ أَعْدَا

الْحَقْفُضُ خَيْرٌ مِنْ قَتَالِ الْأَبْنَا

(٤) اللمع ٤١.

(٥) مريم: ٢٣.

للرجاء، والتمني قد يقع لما مَضَى ندامة، والرجاء إنما يكون للمُتَنَتِّظِ، ولا يكونُ  
للماضي، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّيْ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾<sup>(١)</sup>، هذا القول رأيتُه محكيًا عن  
مبرمان<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: فقد تقول: أريدُ المَضِيَّ إلى فلان، لعله خلا بنفسه، وامضِ إلى  
داره التي شراها لعله سَكَنَ فيها.

قلنا: هذه حكاية حال، يدلك على ذلك أنك تَعْطِفُ عليه المضارع، فتقول:  
لعله خلا بنفسه فأحدثته، أو فيحدثني؛ رفعًا ونصبًا.

ولو قلت: حدثته كان خطأ، ولا أرى الماضي يمتنع من ذلك، ومثاله أنك  
تقول: صَفَحْتُ عن فلان، فيقال لك: لعله خَدَمَكَ، ولا يحسن: لعله يُخَدِّمُكَ،  
وكذلك تقول في الخبر يَرِدُّ عَلَيْكَ: لعلِّي سَمِعْتُ هذا، فالوضع لِكأنَّ، ألا ترى  
أنَّ المعنى: كأني سَمِعْتُ هذا.

وحكى الأَخْفَشُ<sup>(٣)</sup>: لعلَّ زيدًا سَوْفَ يقوم، ولم يُجْز: كَيْتَ زيدًا سَوْفَ

(١) غافر: ٣٦.

(٢) هو محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر العسكري النحوي، (ت: ٣٢٦هـ)، أخذ عن المبرد، وكان يكثر  
سؤاله وملازمته، حتى لقبه بمبرمان، وأخذ عنه أبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي وغيرهما، صنف  
شرحًا لكتاب سيوبه ولم يُتِمَّهُ. انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١١٤، وإنباه الرواة  
١٨٩/٣، وبغية الوعاة ١/١٧٥.

ورأيه هذا نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٣/٥، والسيوطي في جمع الهوامع ١/١٣٥.

(٣) هو سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، أبو الحسن، الملقب بالأخفش الأوسط. (ت: ٢١٥هـ) إمام

يقوم<sup>(١)</sup>.

وَحُكْمُهَا إِذَا اجْتَمَعَ فِي الْكَلَامِ مَعْرِفَةٌ وَنَكِيرَةٌ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا الْمَعْرِفَةَ  
وَحَبْرُهَا النَكِيرَةَ، إِلَّا أَنَّ الْأَسْمَ الْوَاقِعَ مَوْقِعَ الْأَسْتِفْهَامِ، وَالْأَسْمَ الْوَاقِعَ مَوْقِعَ  
الشَّرْطِ لَا يَكُونَانِ اسْمَيْنِ لِإِنَّ وَأَخَوَاتِهَا؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَعْمَلُ فِيهِمَا عَامِلٌ لَفْظِيٌّ مُقَدِّمًا  
إِلَّا الْجَارُ حَسْبُ.

وَأَمَّا أَخْبَارُهَا فَتَكُونُ مُفْرَدَاتٍ وَجَمَلًا، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:  
يَا صَاحِبَ إِنِّي يَا بَنَ أُمَّ عَمِيدُ      لِهَجٍّ كَأَنِّي فِي الْفُؤَادِ لَهَيْدُ<sup>(٣)</sup>  
فَالْفَرَاءُ يَقُولُ الْعَائِدُ مِنَ الْخَيْرِ فِي الْمَعْنَى، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْأَلِفُ وَاللَّامُ  
عَوَضٌ مِنَ الْمُضْمِرِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْعَائِدُ مُحذوفٌ تَقْدِيرُهُ: مِنِّي، وَهُوَ  
الصَّحِيحُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

الطبقة الخامسة من طبقات النحويين البصريين، أخذ عن سيبويه، وكان أسن منه، وأخذ عنه المازني  
وغیره، من أشهر تصانيفه: معاني القرآن. انظر: أخبار النحويين البصريين: ٦٦، وإنباه الرواة ٣٦/٢،  
وإشارة التعيين ١٣١.

(١) نقله أبو حيان في التذيل والتكميل ٢٣/٥.

(٢) لم هو قيس بن العيزارة.

(٣) البيت من الكامل.

روايته في مصدريه: يا حار... كمد كأي..

انظر: ديوان الهذليين ٧٢/٣، وشرح أشعارهم ٥٩٧/٢، ولم أجده في غيرهما.

(٤) اختلف في قائله فقليل:

أ- عبد الرحمن بن جمانة المحاربي:

وإنَّ حَرَامًا لَا أَرَى الدَّهْرَ بَاكِيًا      عَلَى شَجْوِهِ إِلَّا بَكَيتُ عَلَى عَمْرٍو<sup>(١)</sup>  
 فالعائدُ في المعنى، وكذلك قوله<sup>(٢)</sup>:  
 لَعَلِّي إِنْ مَالَتْ بِيَ الرِّيحُ مِيلَةً      عَلَى ابْنِ أَبِي ذِيَّانَ أَنْ يَتَنَدَّمَ<sup>(٣)</sup>  
 تقديره: أي يتندَّم من الفزع منِّي.  
 وقد حُذِفَتْ أخبارُها لما عَلِمْتُ، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

ب- الخنساء.

(١) البيت من الطويل.

وقد روي:

حَرَامٌ عَلَى أَنْ لَا أَرَى الدَّهْرَ بَاكِيًا      عَلَى شَجْوِهِ إِلَّا بَكَيتُ عَلَى صَخْرٍ  
 فلا شاهد فيه.

انظر: زاد المسير ٣٨٧/٥، والتفسير الكبير ١٨٥/٢٢، وغرائب القرآن ٩٥/١٧، واللسان ١٢٧/١٢  
 (حرم)، والبحر المحيط ٣٣٨/٦.

(٢) هو ثابت قطنة، واسمه ثابت بن كعب العتكي.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: ذَبَّان بدل (ذبيان)، وهو الصحيح، وأبو ذَبَّان: هو عبد الملك بن مروان، سمي بذلك  
 لشدة بخره (رائحة فمه)؛ زعموا أن الذباب يموت إذا شمه. انظر: الحيوان ٣٨١/٣، والمخصص  
 ١٧٥-١٧٤/١٣.

انظر البيت في: معاني القرآن للفراء ١٥٠/١، وتفسير الطبري ٥١١/٢، وتاريخ الطبري ٩٠/٤،  
 واللامات ١٣٦، والمخصص ١٧٤/١٣-١٧٥، والكامل في التاريخ ٣٤٥/٤، والبحر المحيط  
 ٢٢٢/٢.

(٤) هو الأخطل.



سِوَى أَنْ قَوْمًا<sup>(١)</sup> مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا  
عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَاكِمَ نَهَشَلَا<sup>(٢)</sup>  
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

لَعَمْرُكَ إِنَّ نَفْعَ سُعَادَ عَنِّي  
لَمُصْرُوفٌ وَنَفْعِي عَنْ سُعَادَا<sup>(٤)</sup>  
أَيُّ لِمُصْرُوفٍ، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:

قَالَتْ أُمَامَةُ لَا تَجْزَعُ فَقُلْتُ لَهَا  
إِنَّ الْعِزَاءَ وَإِنَّ الصَّبْرَ قَدْ نَفِدا<sup>(٦)</sup>  
فَإِنَّ الثَّانِيَةَ مُكَرَّرَةٌ تَأْكِيدًا؛ كَيْلَا يَغْمَلَ عَامِلَانِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ. أَوْ يَكُونُ  
خَبَرُ الْأَوَّلِ مَحْذُوفًا، وَالْأَلِفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَالْكَوْفِيُّ لَا يُجِزُّ حَذْفَ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا كَانَ

(١) في أ: حيانسخة.

(٢) البيت من الطويل.

المعنى: أَوْ أَنَّ الْأَكَاكِمَ نَهَشَلَا تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ. والبيت آخر القصيدة (عن مجاز القرآن والمقتضب).  
انظر: شعر الأخطل ٥٥٩، ومجاز القرآن ١٩٢/٢، والمقتضب ١٣١/٤، وتفسير الطبري ٣٦/٢٤،  
وشرح القصائد السبع ٥٦، والخصائص ٣٧٤/٢، وأمالى ابن السجري ٦٣/٢.

(٣) هو جرير.

(٤) البيت من الوافر.

انظر: ديوان جرير: ١٠٤ (ط لبنان: دار الكتب العلمية)، ومعجم البلدان ٢/٢٦٠.

(٥) هو الخطيئة.

(٦) البيت من البسيط.

روايته في مصادره: وَإِنَّ الصَّبْرَ قَدْ غُلِبَا.

انظر: ديوان الخطيئة ١٠، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٩٤/٣، والحجاسة البصرية ٥٧٨/٢،  
والمثل السائر ١٦٧/٢.

الاسم نكرة<sup>(١)</sup>، كقوله<sup>(٢)</sup>:

إِنَّ مُحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا      وَإِنْ فِي السَّفَرِ لَوْ مَضَى مَهَلًا<sup>(٣)</sup>  
لأن خبر النكرة أعم منها، فجاز حذفه، ولا فرق بين النكرة والمعرفة عند  
البصري<sup>(٤)</sup>، واستدل المبرد على حذف الخبر للمعرفة بالبيت الذي فيه  
(قريش)<sup>(٥)</sup>، وردة الفارسي وقال: لا حجة فيه؛ لأن الكلام في المكسورة لا في  
المفتوحة<sup>(٦)</sup>، وعندي أنا أنه لا حجة فيه من غير هذا الوجه، وهو ظهور خبر  
الأول، فقامت الدلالة على الخبر الثاني فحذف، وأيضاً فإنها محمولة على  
تقيضتها، وهي (لا) / ٥٩ ب في حذف الخير، والقراء يحذف الخبر إذا تكررت  
(إن)؛ لأن خبر الأول أغنى عن خبر الثاني<sup>(٧)</sup>.

وقد يفارق حكم بعض هذه الحروف حكم بعض، فمنها ما يحسن العطف

(١) انظر: المحتسب ٣٤٩/١، وشرح المفصل ١٠٤/١.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من المنسرح.

انظر: الصبح المنير ١٥٥، والكتاب ١٤٢/٢، والمقتضب ١٣٠/٤، ومعاني القرآن للنحاس ٣٩١/٤،

والمسائل البغداديات ٤٢٩-٤٣٠، وسر صناعة الإعراب ٥١٧/٢، والمحتسب ٣٤٩/١، ودلائل

الإعجاز ٣٢١، وأمالى ابن الحاجب ٣٤٥.

(٤) انظر: الكتاب ١٤١/٢، والمقتضب ١٣٠/٤، والمحتسب ٣٤٩/١، وشرح المفصل ١٠٤/١.

(٥) وهو بيت الأخطل: سوى أن حياً من قريش... ورأي المبرد في: المقتضب ١٣١/٤.

(٦) انظر: الخصائص ٣٧٤/٢.

(٧) شرح السيراني ٨/٣، وشرح المفصل ١٠٤/١.

فيها على الموضع، ومنها ما لا يحسن ذلك فيه، ومنها أن الفاء قد تدخل في خبر (إِنَّ) كما تدخل في المبتدأ إذا كان موصولاً أو عاملاً أو موصوفاً بالموصول، تقول فيه: إِنَّ الذي يأتيني فله درهم، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، والأخفش يعتد زيادة الفاء<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز ذلك في أخواتها، وقال ابن السراج: لو قلت: كَانَ مَنْ يَأْتِينِي فله درهم، لم يجز؛ لأنَّ (كَانَ) لما مضى<sup>(٣)</sup>، وهذا تعليل كما تراه.

قال أبو الفتح: «ولا يجوز تقدُّم خبرها على اسمها»<sup>(٤)</sup>، إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو حرف جرٍّ، تقول: إِنَّ في الدار زيدا، وإنَّ<sup>(٥)</sup> عندك عمراً<sup>(٦)</sup>. قال سعيد: الظرف وحرف الجر قد اتسع فيهما غاية الاتساع، ففصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وبين حرف الجر وما جرَّ به، قال الشاعر<sup>(٧)</sup>:  
لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ  
لِلَّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا<sup>(٨)</sup>

(١) الجمعة: ٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٠٦/١، وشرح المفصل ١٠٠/١.

(٣) انظر: الأصول ١٦٨/٢.

(٤) في اللمع: أخبارها على أسائها.

(٥) في اللمع: ولعل.

(٦) اللمع ٤٢.

(٧) هو عمرو بن قميئة.

(٨) البيت من السريع.

وقال<sup>(١)</sup>:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا  
أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ<sup>(٢)</sup>

وقال<sup>(٣)</sup>:

بِمَخْلَفَةٍ لَا يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا  
وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولُ سَبِيلُ<sup>(٤)</sup>

(ساتيدما) جبل، قيل: بالهند لا يعدم ثلجها، وقيل: متصل ببحر الروم. (معجم البلدان ٣/١٦٨).

الشاهد: الفصل بين المضاف (در) والمضاف إليه (مَنْ لَامَهَا).

انظر: ديوان عمرو بن قميئة ١٨٢، والكتاب ١/١٧٨، ومجالس ثعلب ١/١٥٢، والمقتضب ٤/٣٧٧،

والأصول ٢/٢٢٦-٢٢٧، ٣/٤٦٧، والمسائل البغداديات ٥٦٢، والإنصاف ٢/٤٣١-٤٣٢.

(١) هو ذو الرمة.

(٢) البيت من البسيط.

الأواخر: جمع آخره، عود في آخر الرحل يستند عليه الراكب. (اللسان ٤/١٢ (آخر)، والميس: شجر

يتخذ منه الرحال. (اللسان ٦/٢٢٤ (ميس)، والفرايح: جمع فروج، وهي صغار الدجاج. (اللسان

٢/٣٤٤ (فروج).

الشاهد: الفصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر).

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/٩٩٦، والكتاب ١/١٧٩، ٢/١٦٦، ٢٨٠، والمقتضب ٤/٣٧٦، والأصول

١/٤٠٢-٤٠٣، والحيوان ٢/٣٤٢، والمسائل البغداديات ٥٦٢، والخصائص ٢/٤٠٤، والإنصاف

٢/٤٣٢.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل.

روي في المقرَّب: مُخْلَفَةٌ. وصدره في الخصائص:

لو كنت في خلقة أُرأس شاهق

والمُخْلَفَةُ: الطريق. (اللسان ٩/٩٥ (خلف)، وهو يصف صخرة، يقول: إنها في مُخْلَفَةٍ وتلك الصخرة لا

وكذلك قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

إِنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ عَمِرُو<sup>(٢)</sup>

وقد تجاوزوا ذَلِكَ فَفَصَّلُوا بِالْمَفْعُولِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَفَاعِلِهِ، وَلَيْسَ بِمُطَرِّدٍ،

وإِنَّمَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:

فَرَجَجْتُهُمَا بِمَزَجٍ جَدِيَّةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَهُ<sup>(٤)</sup>

يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا.

الشاهد: الفصل بين حرف الجر (إلى) ومجروره (التزول).

انظر: الخصائص ٢/٣٩٥، ٣/١٠٧، والمقرب ٢١٧، وشرح الأشموني ١/٤٨٧.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) صدر بيت من الخفيف، روي عجزه:

إِنَّ عَمْرًا مُكَثِّرُ الْأَحْزَانِ

وروي:

وإِنَّ عَمْرًا مُخْبِرُ الْأَحْزَانِ

الشاهد: الفصل بين حرف الجر (في) ومجروره (عمرو).

انظر: شرح الدروس ٢٠٤-٢٠٥، والمساعد ٢/٣٠١، وشرح الأشموني ١/٤٨٧، وجمع الهوامع

٣٧/١، والدرر اللوامع ٤/٢٠١.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من مجزوء الكامل.

والزج: الطعن بالزُّج، وهي الحديدية التي في أسفل الرمح، والمزجة: الرمح القصير. (اللسان ٢/٢٨٥-

٢٨٦ زجج)، والقلوص: الفتية من الإبل (اللسان ٧/٨١ قلص).

الشاهد: الفصل بين المصدر (زجج)، وفاعله الذي أضيف إليه وهو (أبي مزادة) بمفعوله (القلوص).

انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٥٨، ومجالس ثعلب ١/١٥٢، وتفسير الطبري ٨/٤٤، والمسائل

وقال<sup>(١)</sup>:

..... مِنْ قَرْعِ الْقِسِيِّ الْكِنَانِ<sup>(٢)</sup>

وقال في اسمِ الفاعِلِ<sup>(٣)</sup>:

أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ      مَخَالِطُ جِرَاءَةٍ وَقَتِ الْنَوَادِي<sup>(٤)</sup>

البغداديات ٥٦٢، والخصائص ٤٠٦/٢، والإنصاف ٤٢٧/٢، والبيان ٣٤٢/١، وشرح المفصل ١٩/٣، والمقرب ٥٦-٥٥، والبحر المحيط ٢٢٩/٤، وتخليص الشواهد ٨٢، وخزانة الأدب ٤٢٥-٤١٥/٤.

(١) هو الطَّرِمَّاحُ بن حكيم.

(٢) جزء بيت من الطويل، وقامه:

يُطْفَنَ بِخُوزِيِّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرْعَ      بَوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِيِّ الْكِنَانِ

يُطْفَنَ: من الطواف، أي يدرن حوله، ويعني البقر الوحشي، والخوزي: المتوحد المنفرد، وعنى به فحل البقر الوحشي، والقسي: جمع قوس، والكنان: جمع كنانة، وهي ما يوضع فيه السهام، أي لم ترع من تعرض الصياد لها. (عن اللسان ٣٤١/٥ (حوز)، والتاج ٦٦/٣٦ (كنن).

الشاهد: الفصل بين المصدر (قرع) وفاعله الذي أضيف إليه (الكنان) بمفعوله (القسي).

انظر: ديوان الطرمّاح ٢٦٩، وتهذيب اللغة ١٧٨/٥ (حاز)، والخصائص ٤٠٦/٢، والإنصاف ٤٢٩/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٤٩٢/١، واللسان ٣٤١/٥ (حوز)، والبحر المحيط ٢٢٩/٤-٢٣٠، وتاج العروس ١٢٤/١٥ (حوز)، وخزانة الأدب ٤١٨/٤.

(٣) هو أبو زيد الطائي.

(٤) البيت من الوافر، وعجزه في مصادره:

معاود جرأة وقتِ الهوادي

والصواب أنه الصدر، فهو في شعر أبي زيد من قصيدة سينية.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زيد) ٦٣٣، والمقتضب ٣٧٧/٤، والمقاصد النحوية (مع الخزانة)

فَقَصَلَ بِالمصدرِ الذي هو مَفْعُولٌ من أَجْلِهِ بَيْنَ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيْهِ،  
وقال<sup>(١)</sup>:

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَاثِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورُهَا<sup>(٢)</sup>  
والمُضَافُ أَشَدُّ اتِّصَالًا بِالمُضَافِ إِلَيْهِ مِنْ اتِّصَالِ (إِنَّ) بِاسْمِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ  
الظُّرُوفَ أَوْعِيَةً لِلأَشْيَاءِ جَمِيعِهَا، إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، فَصَحَّ ذَلِكَ فِيهَا، وَحُمِلَ حَرْفُ الْجَرِّ  
عَلَيْهَا، وَحَسَّنَ الفَضْلُ أَيْضًا أَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ لَيْسَ لَهَا فِيهَا عَمَلٌ، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ فِي  
عَامِلِهَا، وَذَكَرَ الفَارَسِيُّ أَنَّ (إِنَّ) عَامِلَةٌ فِي الظَّرْفِ فِي هَذَا البَيْتِ، وَهُوَ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:  
قَرَّبْنَاهُ وَلَا تَقْلِينَنَّ وَاعْلَمَنَّ أَنَّهُ اليَوْمَ إِنَّمَا هُوَ نَارٌ<sup>(٤)</sup>  
فَاعْمَلْ مَعْنَى التَّوَكُّيدِ فِي الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عَامِلٌ غَيْرُهُ، وَلَوْ قُدِّرَ الْعَامِلُ

٣/ ٤٩٢، وجمع الموامع ٢/ ٥٣.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل.

الغلائل: الضغائن انظر: اللسان ١١/ ٤٩٩ (غلل)، والشفاء: زوال المرض، واستعير لذهاب الضغائن من الصدور.

الشاهد: الفصل بين المضاف الواقع مفعولا به (غلائل) والمضاف إليه (صدور) بالفاعل (عبد القيس).

انظر: الإنصاف ٢/ ٤٢٨، وإبراز المعاني ٤٦٥، وتفسير القرطبي ٩/ ٤٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٣.

(٣) هو أبو دؤاد الإيادي.

(٤) البيت من الخفيف.

انظر: المسائل الشيرازيات ٢/ ٦١٦، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (رسالة علمية) ١٧٠، والتذيل والتكميل ٥/ ٥٣.

وهذا القول نقله ابن جني في الموضع الذي أشرت إليه دون عزو.

فيه معنى الخير، وجُعِلَ (إنها) مكرراً لصح.

وهذه الظروف نوائبٌ عن معمولاتها التي هي الأخبار، وليست هي

الأخبار في الحقيقة، وليس لها فيها عمل.

فإن قيل: فأفصل بالجملة، فليْس لها فيها عمل.

فالجواب: أن الجمَلَ لا يُقدَّر معها شيءٌ غيرها، كما يُقدَّر مع الظرف، فكان

حكم العاملِ موجوداً بعد الاسم، وليس كذلك الجملة، ولم يذكر عثمان في مقدمة

الفصلِ حرفَ الجرِّ استغناءً بالظرف؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يفتقرُ إلى متعلِّق

ويَنوبُ منابه، ولأنَّ الظرفَ ما حَسُنَ معه تقديرُ (في)، فإذا ظَهَرَتْ (في) صارت

هي الظرف، وقد ظَهَرَ العاملُ في الحرف، وقدموه على الاسم، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

فلا تَلَحْنِي فيها فإنَّ بِحُبِّهَا      أخاك مُصابُ القلبِ جَمٌّ بلائِلُهُ<sup>(٢)</sup>

والكوفيُّ يَنشُدُ بنصبِ (مُصاب)<sup>(٣)</sup>، كيلا يفصل بالفضلة، ويدلُّك على قوَّة

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل.

تلحني: أي تلمني، وأصله من لحيت العصا ولحوتها إذا أزلت لحاءها، وهو الجزء الظاهر منها، والجم:

الكثير، والبلايل: الأحزان وانشغال البال. (اللسان ٢٤١/١٥ (لحا)، ١٠٤/١٢ (جم)، ٦٩/١١

(بلل).

انظر: الكتاب ١٣٢/٢-١٣٣، والأصول ٢٠٥/١، وإيضاح الشعر ٢٤٠/١، ٢٧٠، وتحصيل عين

الذهب ٢٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٠/١، ومغني اللبيب ٩٠٩، وشرح أبياته ١٠٥/٨،

وخزانة الأدب ٤٥٣/٨.

(٣) الأصول ٢٠٥/١.



الفَصْلُ بِالظَّرْفِ أَنَّهُمْ لَمْ يَجُوزُوا: كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ، وَأَجَازُوا: كَانَ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودًا، وَكَانَ الْيَوْمَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَأَجَازُوا التَّبَيُّنَ بِالظَّرْفِ وَحَرْفِ الْجَرِّ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يُجِزَوْهُ بِالِاسْمِ الصَّرِيحِ، وَكَذَلِكَ أَجَازُوا حَذْفَ الْعَائِدِ إِلَى الْاسْمِ الَّذِي عَلَى صُورَةِ الظَّرْفِ، إِذَا كَانَ جَارًا وَمَجْرُورًا، وَلَمْ يُجِزَوْهُ فِي الْاسْمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَجُوزُ: رَأَيْتُ رَجُلًا رَغِبْتُ، تُرِيدُ: فِيهِ، فَهَذَا جَمِيعُهُ مِمَّا تَفَرَّدَتْ بِهِ الظُّرُوفُ، وَإِذَا كَانُوا قَدْ أَجَازُوا: مَا الْيَوْمَ زَيْدٌ ذَاهِبًا، وَ(مَا) أضعفُ، كَانَ<sup>(٣)</sup> الْأَوَّلَى أَنْ يُجِزُوا / ٦٠ أ ذَلِكَ فِي (إِنَّ)، وَعِنْدِي فِي هَذَا نَكْتَةٌ حَسَنَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا تَقَدَّمَ الظَّرْفُ وَحَرْفُ الْجَرِّ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَزْتَكِبُوا هَذَا لَامْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ اسْمُ (إِنَّ) نَكِرَةً؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا كَانَ نَكِرَةً، وَلَمْ يَكُنْ دُعَاءً، لَزِمَ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْخَبَرِ، كَقَوْلِكَ: عَلَيْكَ مَالٌ، وَوَرَاءَكَ جِدَارٌ، فَلَوْ امْتَنَعْنَا مِنْ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ لَامْتَنَعَتْ (إِنَّ) مِنَ الدُّخُولِ عَلَى مِثْلِ هَذَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾<sup>(٥)</sup> فَأَقْدَمْنَا عَلَى الْفَصْلِ لِهَذَا الْمَعْنَى، فَلَمَّا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي النَّكِرَةِ أَجْزَنَاهُ فِي

(١) يوسف: ٢٠.

(٢) البقرة: ٤٨.

(٣) في د: و(ما) أضعف من (إن) فالأولى...

(٤) المزمل: ١٢.

(٥) المائدة: ٢٢.

المعرفة، ويجب أن يُقدَّر العاملُ في الظرفِ بعدَ الاسمِ، كيلا يُقدَّم الخبرُ وهو غيرُ ظرفٍ. وَمَنَعَ الأَخْفَشُ في المسائلِ الكبيرِ أنْ يُفَصَلَ بَيْنَهُمَا بما لا يُسْمَعُ، فقال: لو قُلْتُ: إِنَّ مِنْكَ <sup>(١)</sup> يَوْمَيْنِ زَيْدًا مُقِيمًا، كَانَ في القياسِ جائزًا، ولم يُسْمَعْ، ولا يُجِيزُهُ إِلَّا في المسموعِ، وكذلك لم يُجْزَ: إِنَّ حَتَّى اليَوْمِ زَيْدًا مُقِيمًا؛ لِأَنَّ (حَتَّى) معناها الانْتِهَاءُ، فلا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ كَلَامُ، وَقَدْ مَنَعَ تَقَدُّمَهَا بِلا (إِنَّ) كما مَنَعَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى (رُبَّ) (إِنَّ). قال أبو الفتح: «وَتَدْخُلُ اللَّامُ الْمَفْتُوحَةُ فِي خَيْرِ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ دُونَ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا، زَائِدَةٌ مُؤَكَّدَةٌ، تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمًا، وَلَوْ قُلْتُ: لَيْتَ زَيْدًا لَقَائِمًا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ لَمْ يُجْزَ» <sup>(٢)</sup>.

قال سعيد: اعْلَمْ أَنَّ اللَّامَ الْمُؤَكَّدَةَ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ، وَهِيَ غَيْرُ عَامِلَةٍ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِالْدُخُولِ عَلَيْهَا مِنْ بَيْنِ أَخَوَاتِهَا لِاجْتِمَاعِهَا فِي التَّأْكِيدِ وَتَلْقِي الْقَسَمِ، وَلِأَنَّهُ لَا يُسَبِّكُ مِنْهُمَا مَصْدَرٌ، وَقَدْ قَيَّدَ عُثْمَانُ دُخُولَ اللَّامِ بِمَحَلٍّ لَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أُلْزِمَ اللَّامَ الْخَبَرَ، وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (إِنَّ)، وَتَدْخُلُ عَلَى مَعْمُولِ الْخَيْرِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْخَيْرِ غَيْرِ مُبَاشِرٍ لـ (إِنَّ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ <sup>(٣)</sup>، وَقَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٤)</sup>:

(١) لعلها: معك.

(٢) اللمع ٤٢.

(٣) جاءت في آيات كثيرة أولها في البقرة: ٢٤٨.

(٤) هو أبو زيد الطائي.

إِنَّ امْرَأًا حَصْنِي عَمْدًا مَوَدَّتُهُ عَلَى التَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ<sup>(١)</sup>  
وَأَنْشَدَ الْكِسَائِيُّ<sup>(٢)</sup>:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ فَمَا إِخَالُ سِوَاهُ أَنَّ الْفَتَى لِبَحْتِفِهِ مَرُضُودٌ<sup>(٣)</sup>  
وَأِنَّمَا عَمِلْتُ (إِنَّ) وَلَمْ تَعْمَلِ اللَّامُ لِمِشَابَةِ (إِنَّ) الْفِعْلَ بِمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَبَقِيَتْ  
اللَّامُ عَلَى أَصْلِهَا، وَأَصْلُهَا أَلَّا تَعْمَلَ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ تَكَرُّارِ الْجُمْلَةِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اللَّامُ أَقْوَى فِي التَّوَكِيدِ مِنْ (إِنَّ)؛ لِأَنَّ (إِنَّ) مِثَابَةٌ لِلْفِعْلِ مَعَ  
التَّأَكِيدِ، وَاللَّامُ لَيْسَ لَهَا إِلَّا التَّوَكِيدُ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ  
بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> فَإِنَّ (يَحْكُمُ) مُضَارِعٌ لِلْإِسْمِ بِمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ.

(١) البيت من البسيط.

الشاهد: دخول اللام على معمول الخبر المتقدم (لعندي)، لَمَّا لم يباشر (إِنَّ).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زيد) ٦٢٢، والكتاب ١٣٤/٢، وشرح أبياته ٤٣٢/١، وسر صناعة

الإعراب ٣٧٥/١، وتحصيل عين الذهب ٢٨٥، والإنصاف ٤٠٤/١، وشرح المفصل ٦٥/٨، وشرح

ألفية ابن معطي ٩١٣/٢، ومغني اللبيب ٨٨٥، والمقاصد الشافية ٣٥٥/٢، ٣٥٦، وشرح أبيات

مغني اللبيب ٤٢/٨.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الكامل.

روايته في مصدره: إِنَّ الْفَتَى لِحَفْتُهُ.

الشاهد: دخول اللام على معمول الخبر المتقدم (لبحنته)، لَمَّا لم يباشر (إِنَّ).

انظر: التذييل والتكميل ١٠٢/٥، ولم أجده في غيره.

(٤) النحل: ١٢٤.

وكانَ رُبُّهُ هَذِهِ اللَّامُ أَنْ تَكُونَ مُقَدِّمَةً عَلَى (إِنَّ)؛ لِأَنَّهَا لِيَصْدُرَ الْجُمْلَةُ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

الأوَّلُ: أَنَّ (إِنَّ) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَهَذَا عُطِفَ عَلَى مَوْضِعِهَا، وَاللَّامُ تَدْخُلُ لِلْإِبْتِدَاءِ.

وَالثَّانِي: أَنَّكَ تَقُولُ: إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا، (وَعِلِمْتُ) أَقْوَى مِنْ (إِنَّ)، فِإِذَا كَانَتْ قَدْ عَلَّقَتْ (عِلِمْتُ) كَانَ تَعْلِيْقُ (إِنَّ) عَنِ الْعَمَلِ أَوْلَى، وَلَمَّا عَمِلَتْ (إِنَّ) فِي (زَيْدٍ) عِلِمْتُ أَنَّ مَوْضِعَهَا قَبْلَ (إِنَّ). مِثَالُ مَا عُلِّقَتْ (عِلِمْتُ) عَنِ الْعَمَلِ قَوْلُكَ: عَلِمْتُ لَزِيدًا مُنْطَلِقًا، وَكُسِرَتْ (إِنَّ) فِي قَوْلِكَ: عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لِقَائِي، وَلَا مُمْ الْقَسَمِ لَا تُعْلَقُ، كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

لَقَدْ عَلِمْتُ أَسَدٌ أَنَّنَا لَهُمْ يَوْمَ نَضِرُ لِنَعْمَ النَّضْرُ<sup>(٢)</sup>  
فهذه لامُ القسم، وَلَا تُعْلَقُ (عِلِمْتُ)، كَمَا تَقُولُ: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ،

(١) هو أوس بن حجر.

(٢) البيت من المتقارب.

روايته في الديوان والتهذيب واللسان:

هُمْ نَضِرُ وَلِنَعْمَ النَّضْرُ

فلا شاهد فيه.

وفي التصريح: (النصير) بدل (النضّر) وهو خطأ؛ لأنه من أبيات ليس في قافيتها ردف.

انظر: ديوان أوس بن حجر ٢٠، وتهذيب اللغة المستدرک/٦٦، وتهذيب التذكرة لابن جني ٦٨ ب،

والتذيل والتكميل ٨٢/٦، واللسان ٤٢٨/٨ (رغف)، والتصريح ١٨٠/٢.

فتفتَحُ (أَنَّ).

وقولك: علمت إنَّ زيدًا منطلقًا، من الناس من يقول: إنَّ (إنَّ) وما عملت فيه في موضعِ المفعولين، ومنهم من يعتقِدُ أنَّ المفعول الثاني محذوفٌ، ومنهم من يعتقِدُ أنَّها في موضعِ المصدرِ<sup>(١)</sup>، كذا حكى العبدِيُّ<sup>(٢)</sup>، وعليه قولُ الشاعرِ<sup>(٣)</sup>:

ولقد علمت إذا الرياحُ تناوحتْ      هَدَجَ الرِّئَالِ تَكْبُهُنَّ شَمَالًا  
إِنَّا لَنَعَجَلُ بِالْعَيْطِ لَضِيفِنَا      قَبْلَ الْعِيَالِ وَنَقْتُلُ الْأَبْطَالَ<sup>(٤)</sup>

(١) ذكر عبد القاهر الجرجاني أنك إذا قلت: علمتُ إنَّك لمنطلقٌ، كان عمل (علمتُ) في المعنى دون اللفظ، من حيثُ إنَّك كسرتَ (إنَّ) والمعنى على الفتح، إذ هو في تقدير: علمتُ انطلاقَ زيدٍ، و(أَنَّ) إذا كان بمعنى اسم مفرد كان مفتوحًا.. انظر: المقتصد ١/ ٤٥٧.

(٢) هو أحمد بن بكر بن محمد بن بقية العبدِي، أبو طالب، (ت ٤٠٦هـ)، إمام في النحو، أخذ عن أبي علي الفارسي واختص به، كما أخذ عن السيرافي والرماني وغيرهما، شرح كتاب الإيضاح شرحًا وافيًا، إلا أن العبدِي لم يحصل له من السمعة ما حصل لقرينيه ابن جني والرَّيْعِي. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٨٦، وإشارة التعيين ٢٦، ومعجم الأدباء ١/ ٢٠٤.

(٣) هو الأخطل.

(٤) البيتان من الكامل.

الرواية في مصادره بفتح همزة (أَنَّ) في البيت الثاني، وروي: (العشار) بدل (الرياح)، و(تروَّحت) بدل (تناوحت)، وروي البيت الثاني:

أَلْفَيْتَنَا نَفْسِي الْعَبِيْطَ لَضِيفِنَا      قَبْلَ الْقِتَالِ وَنَقْتُلُ الْأَبْطَالَ  
الهدج: العدو المتقارب من مرض أو كبر. والرئال: جمع رأل، وهو ولد النعام. العبيط: هو اللحم الطري، وعبط الذبيحة: نحرها من غير داء. (عن الديوان واللسان ٧/ ٣٤٧ عبط).

والشاهد: وقوع جملة (إنا لنعجل) معمولًا لعلمت.

انظر: ديوان الأخطل ٨٥-٨٦، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٤٨٨-٤٨٩، وتفسير الطبري ١٧/ ٤٩٩

والثالثُ: أنَّ العربَ لما أرادت إحلاها في مكانها غيَّرت لفظ (إنَّ) كالـمغالطة، وأدخلوا اللام عليها كقوله<sup>(١)</sup>:  
 أَلَا يَا سَنَا بَرِّقْ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى      لَهْنَكَ مِنْ بَرِّقِ عَلَيَّ كَرِيمٌ<sup>(٢)</sup>  
 والزَّجَّاجُ كان يقولُ في مِثْلِ: لَهْنَكَ لِرَجُلٍ صِدْقٍ: إِنَّ الْأَوَّلَى لَامٌ (إنَّ)،  
 والثانية زائدة، وهو قولُ عثمان<sup>(٣)</sup>، وسيبويه يقولُ: الأولى لليمين، والثانية  
 لـ(إنَّ)<sup>(٤)</sup>.

(شاكِر)، وتاريخ دمشق ١٠٨/٤٨، وشرح شواهد المغني ١٢٤/١.

(١) نسب إلى محمد بن سلمة، قال البغدادي: وهو خطأ، وإنما محمد بن سلمة أحد رواة، ونسب في اللسان  
 والتاج إلى محمد بن مسلمة، ولعله تصحيف، ونسب إلى رجل من بني كلاب في الحماسة البصرية، وقد  
 أورد القالي وغيره الشاهد في قصة فيها أن غلاماً من بني نمير أنشده، ولم يذكر أنه له، لكنَّ البغدادي  
 أورد القصة عن القالي ناسباً الأبيات لذلك الغلام. انظر مصادر الشاهد.  
 (٢) البيت من الطويل.

والقلل: جمع قلة، وقلة كل شيء رأسه. (اللسان ١١/٥٦٥ قلل).  
 الشاهد: اجتماع اللام وإنَّ، ولكن مع تغيير لفظ (إنَّ) بإبدال الهمزة هاء.  
 انظر: مجالس ثعلب ١/١١٣، وأمالى القالي ١/٢٢٠، وأمالى الزجاجي ٢٤٩-٢٥٠، والمسائل العسكرية  
 ٢٥٧، والخصائص ١/٣١٥، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧١، ٢/٥٥٢، وشرح المفصل ٨/٦٣،  
 ٩/٢٥، والحماسة البصرية ٣/٩٨٣، والممتع في التصريف ١/٣٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك  
 ٢/٣١، ومغني اللبيب ٣٠٤، واللسان ١٣/٣٩٣ (لهن)، وخزانة الأدب ١٠/٣٥١-٣٥٣، والتاج  
 ٣٦/١٣٤ (لهن).

(٣) انظر: الخصائص ١/٣١٥.

(٤) انظر: الكتاب ٣/١٥٠.

وقد ذكروا أنَّ هذه اللام لا تدخل في النواصب ولا الجوازم، وإنما تدخل على الحروف المُلغاة، فَمَنَعُوا مِن قَوْلِهِم: إِنَّ زَيْدًا لَكِي يَقومُ يُعطيك، وأجازوا: إِنَّ زَيْدًا كِي يَقومُ يُعطيك / ٦٠ ب ولم يَتَعَرَّضْ لهذا بصريٌّ، ولو تعرَّضْ له لأجازَ هذه المسألة، على قولٍ من قال: كيمه، كما تقول: إِنَّ زَيْدًا لَفي الدارِ قائمٌ<sup>(١)</sup>.  
[وتقولُ]<sup>(٢)</sup> في: إِنَّ زَيْدًا لما لينطلقنَّ: إِنَّ الأولى لِإِنَّ والثانية للقسم، وزيدت (ما) فيه فاصلةً<sup>(٣)</sup>.

وفي (هِنَّكَ) أربعة أقوال، [قد]<sup>(٤)</sup> مضى منها اثنان، والفراء يقول: هي كلمتان، وأصلها: والله إِنَّكَ لعاقِلٌ، فالهاءُ لله، وقال المُفضَّل بن سلمة<sup>(٥)</sup>: الأصل فيه: لله إِنَّكَ لمنطلقٌ<sup>(٦)</sup>، والفارسيُّ يرى القولَ الرابعَ صوابًا، ويقول: لو كانت اللام للتأكيد لم يُجمَع بينهما، وليس التغيُّرُ مما يُحسُنُ ذلك؛ لأنَّ حُكْمَ البَدَلِ حُكْمُ

(١) نقله أبو حيان عن الغرة في الارتشاف ١٢٦٦/٣.

(٢) في د.

(٣) الارتشاف ١٢٦٦/٣.

(٤) في د.

(٥) هو المفضل بن سلمة بن عاصم. أبو طالب (ت بعد ٢٩٠هـ) نحوي كوفي. أخذ عن ثعلب وغيره. من تصانيفه: الفاخر فيما تلحن فيه العامة. أخباره في تاريخ بغداد ١٥٦/١٥، وإنباه الرواة ٣/٣٠٥، وسير أعلام النبلاء ٣٦٢.

(٦) انظر الكلام عن هذه الكلمة في: الكتاب ٣/١٥٠، والأصول ١/٢٥٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٠/٤ ب، والمسائل العسكرية ٢٥٥، والإغفال ٢/٤٤٠، والتعليق ٢/٢٦٣، وشرح الكافية ١٢٧٦/٢/٢، وارتشاف الضرب ٣/١٢٦٨.

المُبدلِ منه، ألا ترى أن (هراق) لو سَمَّيْتَ به لم ينصرف؛ لأن الهاء بدلٌ من الهمزة. ولا تكونُ الأولى للقسيم؛ لأنه لا يُجمعُ بينهما، وإحداهما مُغْنِيَةٌ عن الأخرى، ولم يُؤلَّوها الاسمَ إذا كان في موضِعِهِ، لشيئين:

أحدهما: لأجلِ الجمعِ بينهما.

والثاني: أنها كانتَ تَقْطَعُ (إِنَّ) عنِ العملِ، وإذا قَطَعْتَ (علمتُ) عنِ العملِ فالأولى أن تَقْطَعَ (إِنَّ) <sup>(١)</sup>.

فإن قلتَ: فأنت تقولُ: إِنَّ في الدارِ لزيدًا، وإنَّ زيدًا لقائِمٌ، وما بعد اللام معمولٌ (إِنَّ) فكيفَ لم يَقْطَعْها؟

فالجوابُ: أن النيةَ باللامِ التقديمِ، ألا ترى إلى تقديمِ أحدِ الجُزْأَيْنِ، وحكمُ اللامِ أن تتصدَّرَ الجملةَ، فلمَّا تصدَّرتِ المُفْرَدَ لم يُغَيَّرْ حُكْمُهَا.

فإن قيلَ: فأخروا (إِنَّ) وقدّموا اللامَ.

فالجوابُ: أن (إِنَّ) عاملةٌ، فهي أقوى، وإنما جُعِلَتْ (إِنَّ) معَ المُبتدأِ لأجلِ عملِها، والخبرُ لا يلزمُ أن يكونَ اسمًا، فجُعِلَ العاملُ معَ المُبتدأِ معها، واللامُ ليستَ عاملةً، فدخلت في الخبرِ معَ (إِنَّ).

ولا تتأخَّرُ اللامُ عنِ الجُزْأَيْنِ؛ لأنَّ ذلك إجحافٌ بها، ولأنَّها تبقى غيرَ مُلابسةٍ شيئًا في بعضِ المواضعِ.

(١) انظر: المقتضب ٢/٣٤٤، والمسائل البغداديات ١٧٧، والإغفال ٢/٤٤٠، والبيان في شرح اللمع ١٦١،

وشرح التسهيل ٢/٢٦، والمقاصد الشافية ٢/٤٨٤، ومغني اللبيب ٣٠٤.



وإنما وجب أن تصدّر الجملة للسمع والقياس، فالسمع قوله عز وجل:  
﴿يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَمَا مَنَا﴾<sup>(١)</sup>، والقياس أن الحرف إذا كان معناه في  
الجملة تصدّر لها كهل و(ما) النافية.

ولم يُجَزْ أحد: إن في الدار لعبد الله قائم، إلا المبرّد، فإن قلت: قائمًا، أجازوه  
أجمعون، وأجازوا: إن أخاك لجالس، ولأبوك مُنْطَلِقٌ، فإن نصبت الأب قلت:  
وأباك مُنْطَلِقٌ<sup>(٢)</sup>، وأنشدوا<sup>(٣)</sup>:

إنّ الخلائف بعدهم لذميمة وخلائف طرفٍ لِمَا أَحْقَرُ<sup>(٤)</sup>  
فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup>:

(١) يوسف: ٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٥/٣.

(٣) حميد بن ثور الهلالي.

(٤) البيت من الكامل.

وروايته في مصادره: إنّ الخلافة. والطرف: جمع طارف وطريف، وهو المال المستحدث، والطريف أيضًا:  
الكثير الآباء إلى الجد الأكبر، (اللسان ٩/٢١٤، ٢١٦ (طرف))، وهو في البيت على المعنى الأول  
موسعًا دلالة إلى مطلق الحدائة؛ لأنه في مقام ذم، وأما كثرة الآباء إلى الجد الأكبر فهي محمودة عند  
العرب، فلا يناسب الذم في البيت، وإنما المذموم قليل الآباء إلى الجد، وهو المسمى القعدد.

الشاهد: دخول اللام على خبر المبتدأ المعطوف على اسم (إن) المؤكد خبرها باللام.

انظر: معاني القرآن للفراء ٤٥/٣، وتفسير الطبري ١٤٠/٢٥، والزاهر ٢٤٣/٢، وشرح التسهيل

٣١/٢، وشرح الألفية لابن الناطم ١٧٣، والتذيل والتكميل ١٢٠/٥، وتخليص الشواهد ٣٥٨.

(٥) اختلف في قائله فقليل:

أ- رؤية بن العجاج.

أُمُّ الْعَجَبِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَةٍ<sup>(١)</sup>

فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا جُمِعَتْ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا لِلتَّأْكِيدِ، كَمَا جُمِعَتْ بَيْنَ تَأْكِيدَيْنِ فِي أَجْمَعَ

أَكْتَع؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْغَرَضَ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ الدَّوَالِّ عَلَى الْمَعَانِي إِنَّمَا هُوَ التَّخْفِيفُ

وَالِاخْتِصَارُ، أَلَا تَرَى أَنَّ (هَل) تَنُوبُ عَنْ: أَسْتَفْهِمُ؟ فَإِذَا كَانَ الْغَرَضُ الْإِخْتِصَارَ

فَلَا وَجْهَ لِلْجُمْعِ بَيْنَ حَرْفَيْنِ لِمَعْنَى، إِذْ فِيهِ نَقْضُ الْغَرَضِ، وَإِذَا تَبَاعَدَ عَنْهُ اسْتُجِيزَ

الْجُمْعُ بَيْنَهُمَا، كَمَا جُمِعَ بَيْنَ حَرْفِ النِّدَاءِ وَالْإِضَافَةِ، وَيُمْنَعُ الْجُمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَامِ

التَّعْرِيفِ. فَدُخِلَ عَلَيْهَا عَلَى الْخَبَرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾<sup>(٢)</sup>،

و﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وَدُخِلَ عَلَيْهَا عَلَى الْإِسْمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ

ب- عنبرة بن عروس الثقفي.

(١) من الرجز.

روي: أم الخليلس. والشهربة: العجوز الكبيرة (عن اللسان).

انظر: ملحق ديوان رؤية ١٧٠، والأصول ٢٧٤/١، والاشتقاق ٥٤٤، وسر صناعة الإعراب ٣٧٨/١،

وشرح المفصل ١٣٠/٣، ٥٧/٧، وشرح التسهيل ٣٠/٢، ومغني اللبيب ٣٠٤، واللسان ٥١٠/١

(شهرب)، وشرح شواهد المغني ٦٠٤/٢، وخزانة الأدب ٣٢٣/١٠.

(٢) في النسختين: لعزیز، وهو وهم.

(٣) إبراهيم: ٤٧. وفي هذه الآية لم تدخل اللام في الخبر، ولكن الشواهد على دخول اللام في الخبر كثيرة،

منها قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، [إبراهيم: ٨].

(٤) البقرة: ٢٤٣.

لَايَةً ﴿١﴾، ويعمَلُ ما بعدها فيما قبلها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ ﴿٢﴾،  
وقول الشاعر ﴿٣﴾:

وَأَنَّ لِسَانَ الْمَرْءِ مَا لَمْ تَكُنْ لَهُ حَصَاةٌ عَلَىٰ عَوَاتِيهِ لَدَلِيلٌ ﴿٤﴾  
وتدخل في معمول الخير إذا كان مُقَدِّمًا على الخير، فإذا كان بعده لم يصحَّ،  
ومنع الفراء من قولهم: إِنَّ زَيْدًا لَمَعَ عَمْرٍو يَقْتَتِلَانِ، وأجاز: إِنَّ زَيْدًا لَمَعَ عَمْرٍو  
مُقِيمٌ؛ لأنَّ (يقتتلان) عنده لا يعمل في (مع)؛ لأنَّك لا تقول: إِنَّ زَيْدًا يَقْتَتِلَانِ مع

(١) جاءت في آيات كثيرة، أولها في البقرة: ٢٤٨.

(٢) الطارق: ٨.

(٣) اختلف في قائله ف قيل:

أ- كعب بن سعد الغنوي.

ب- طرفة بن العبد.

ج- الهيثم بن الأسود بن قيس النخعي.

(٤) البيت من الطويل.

الحصاة: العقل. (الصحاح ٢٣١٥/٦ (حصا).

الشاهد: عمل (دليل) بالجار والمجرور (على عوارته) مع دخول لام الابتداء عليه.

انظر: ديوان طرفة بن العبد ٨١، والجميل المنسوب للخليل ٢٦٩، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٣/٢،

والشعر والشعراء ١/١٩٠، وتهذيب اللغة ٥/١٦٤ (حصا)، والصحاح ٢٣١٥/٦ (حصا)، وغريب

الحديث للخطابي ١/٧٣٠، والالاء ١/٣٦٣، وأساس البلاغة ١/١٧٩-١٨٠ (حصا)، والحماسة

البصرية ١/١٣٤، واللسان ١٨٣/١٤ (حصي)، وتاج العروس ٣٧/٤٤٢ (حصا).

عمرو، ومن ذلك قوله:

ولقد علمتُ فما إخالٍ سِوَاهُ      أَنَّ الْفَتَى لِبَحْتِفِهِ مَرْصُودٌ<sup>(١)</sup>

وقال الشاعر:

إِنَّ امْرَأًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتُهُ      عَلَى التَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ<sup>(٢)</sup>

التقدير فيه: لَعْنَدِي مَشْكُورٌ؛ لأنَّ ما بعدَ المُضَافِ لا يعملُ فيما قبله، وإن كان قد أُجيزَ في (غيرِ)، فقال الزَّجَّاجُ<sup>(٣)</sup>: أنا أُجيزُ وغيري<sup>(٤)</sup>: أنا زِيدًا غيرُ ضاربٍ، ولا أُجيزُ: أنا زِيدًا مثلُ ضاربٍ؛ لأنه يَقْدَرُ (غيرًا) بمعنى (لا)<sup>(٥)</sup>، وَيُقَدَّرُ (مثلًا) بالكافِ، وَأَجَازَ: ها إِنَّكَ لِبِحْمَدِ اللَّهِ لَصَالِحٌ، فَكَّرَرَ اللَّامَ<sup>(٦)</sup>، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٧)</sup>:

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو إبراهيم السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج. (ت: ٣١١هـ)، إمام في النحو واللغة والإقراء، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه الفارسي وغيره، من أشهر تصانيفه: معاني القرآن وإعرابه. انظر: تاريخ بغداد ٦/٦١٣، ومعجم الأدباء ١/١٣٠، وإنباه الرواة ١/١٥٩.

(٤) في أ: أو غيري، وفي د: فقال الزجاج: أنا أو غير أُجيز.. ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) لم أقف عليه عند الزجاج، وقد نقله ابن السراج عن المبرد، انظر: الأصول ٢/٢٢٧، والمسائل البغداديات ٢١٤، والإغفال ١/٢٧٤-٢٧٥.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/٣١. وانظر هذه المسألة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٣٢، والتعليقة على المقرب ١/٤٤٩.

(٧) هو عروة بن عتبة بن جعفر بن كلاب، الملقب بالرحال.

هَـنَّكَ فِي الدُّنْيَا لِبَاقِيَةِ الْعُمْرِ<sup>(١)</sup>

وحكى قُطْرُبُ<sup>(٢)</sup> / ٦١ عن يونس<sup>(٣)</sup>: إِنَّ زَيْدًا لَيْكَ لَوَاقِقٌ<sup>(٤)</sup>، فَمِثْلُ مَا تَقَدَّمَ، وعثمان يقول: لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ فِي (هَـنَّكَ) إِلَّا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، والثانية زائدة<sup>(٥)</sup>، كما زيدت في قراءة سعيد بن جبيرة<sup>(٦)</sup>: (أَلَا أَتَهُمُ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ)<sup>(٧)</sup>،

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ثمانين حولاً لا أرى منك راحة

انظر: النوادر ٢٠٢، وأمالى القالي ٣٦/٢، والخصائص ٣١٥/١، واللآلئ ٦٧١/٢، وخزانة الأدب ٣٣٨/١٠.

(٢) هو محمد بن المستنير، أبو علي، الملقب بقُطْرُب، (ت: ٢٠٦ هـ)، من نحويي البصرة، أخذ عن سيبويه، وهو الذي لقبه بقُطْرُب لمباكرته له، فقال له يوماً: ما أراد إلا قُطْرُب ليل، وأخذ عن النظام المعنزي، وكان على مذهبه. انظر: تاريخ بغداد ٤/٤٨٠، ومعجم الأدباء ٦/٢٦٤٦، وإنباه الرواة ٣/٢١٩.

(٣) هو يونس بن حبيب الضبي، أبو عبد الرحمن، (ت: ١٨٣ هـ)، من أئمة نحويي البصرة، روى عن العرب، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء. انظر: أخبار النحويين البصريين ٥١، ونزهة الألباء ٣١، وإنباه الرواة ٤/٧٤.

(٤) حكاية قُطْرُب عنه في سر صناعة الإعراب ١/٣٧٥.

(٥) الخصائص ١/٣١٥.

(٦) هو سعيد بن جبيرة بن هشام الأسدي الوالبي، (ت: ٩٤ هـ)، تابعي جليل، وعالم كبير، عرض القرآن على ابن عباس، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وطائفة، قتله الحجاج، وعمره تسع وخسون سنة. انظر: سير أعلام النبلاء ٤/٣٢١، وغاية النهاية ١/٣٠٥.

(٧) القراءة منسوبة إليه في الخصائص ١/٣١٥، وشرح اللمع للأصفهاني ١/٣٧٤، وشرح المفضل ٨/٦٤، ومغني اللبيب ٣٠٧، وانظرها دون نسبة في إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/١٩٧، والبحر المحيط ٦/٤٩٠، والدر المصون ٨/٤٦٩، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٦/٤١٤.

وقال الشاعر<sup>(١)</sup>:

ألم تكن حلفت بالله العليّ أن مطاياك لمن خير المطي<sup>(٢)</sup>  
وعلى هذا أنشد ابن دُرَيْد<sup>(٣)</sup> عن أبي عثمان<sup>(٤)</sup>:

فنافس أبا الغبراء فيها ابن زارع على أنه فيها لغير مُنافس<sup>(٥)</sup>

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيتان من الرجز.

الشاهد: زيادة اللام في (لن).

انظر: الخصائص ١/٣١٥، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٩، ووصف المباني ٣١٢، واللسان ١٥/٢٨٥

(مطا)، وجمع الهوامع ١/١٤٠، وخزانة الأدب ١٠/٣٢٣.

(٣) هو محمد بن الحسن بن دُرَيْد بن عتاهية، الأزدي، أبو بكر، (ت: ٣٢١)، إمام في اللغة، كان سريع الحفظ

قويّة، له شعر جيّد، من شيوخه أبو حاتم السجستاني والرياشي، وعن أخذ عنه أبو سعيد السيرافي، له

تصانيف كثيرة، من أشهرها: جهرة اللغة، والاشتقاق، والمقصورة. توفي وقد قارب المائة. انظر: تاريخ

بغداد ٢/٥٩٤، وإنباه الرواة ٣/٩٢، وسير أعلام النبلاء ١٥/٩٦.

(٤) هو سعيد بن هارون الأشناداني، أبو عثمان (ت: ٢٨٨هـ)، أخذ عن التوزي، وأخذ عنه أبو بكر بن

دريد، له كتاب معاني الشعر. انظر: نزهة الألباء ١٥٥، ومعجم الأدباء ٣/١٣٧٦، وبغية الوعاة

١/٥٩١.

وروى ابن عصفور البيت التالي عن أبي دريد عن أبي عثمان المازني، وتابعه البغدادي. انظر: ضرائر

الشعر ٥٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/٣٥٨.

والظاهر أنه الأشناداني، لأنه في مصنفه «معاني الشعر»، وهو من شيوخ ابن دريد.

(٥) البيت من الطويل.

روي:

فنافس أبا الغبراء فيها ابن زارع على أنه فيها لغير مُنازع

فإن كان الخبرُ جملةً فلا يخلو أن يكونَ جملةً اسميةً أو فعليةً، فإن كانت اسميةً تَصَدَّرَتِ الجملةُ، كقولك: **إنَّ زيدا لوجهه حسنٌ**<sup>(١)</sup>، وقد رَوَوْا عن العرب: **«إنَّ زيدا وجهه حسنٌ»**<sup>(٢)</sup>، وليس بالجيد، وإن كانت فعليةً كـ (فَعَلَ) لم تدخلِ اللامُ عليه لبعده عن المُعَرَّبِ، ومنع البصريُّ والكوفيُّ من قولهم: **إنَّ زيدا لقامَ**، على أن يكونَ لامَ الابتداء<sup>(٣)</sup>، وأجاز الفراءُ: **إنَّ زيدا لفي الدارِ جلسَ**، فأدخلها في معمولِ الماضي لما تقدمَ عليه<sup>(٤)</sup>، وأجاز الكسائيُّ: **إنَّ زيدا لمد يومانٍ سائرٌ**، ولم يُجِزْ: **إنَّ زيدا لمد يومانٍ غائبٌ**، قال: لأنَّ أجيْزُ: لمدَّ يومانٍ يسيرٌ، ولا أجيْزُ: لمدَّ يومانٍ يغيْبُ<sup>(٥)</sup>، وكان الأصلُ عندهُ في دخولِ اللامِ الفعلَ، فلذلك اعتبرهُ به.

وإن كان مُضارِعًا دخلتِ اللامُ عليه، كقولهِ تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ

الشاهد: زيادة اللام في (لغير).

انظر: معاني الشعر للأشناداني ١٨٦، وضرائر الشعر ٥٧، والتذيل والتكميل ١١٩/٥، وارتشاف

الضرب ٢٣٩٧/٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٨/٤.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٩/١.

(٢) رواها الأخفش، ونقلها عنه الفارسي. انظر: الإغفال ٤٣٤/٢.

(٣) انظر: الأصول ٢٤١/١، وعلل النحو للوراق ١٤٣، وسر صناعة الإعراب ٣٧٤/١، والإنصاف

٥٤٩/٢، ومغني اللبيب ٣٠١، ونقله في الارتشاف عن الغرة ١٢٦٤/٣.

(٤) نسب هذا الرأي للأخفش في التسهيل ٦٤، وشرحه لابن مالك ٢٩/٢، وشرح الكافية ١٢٧٠/٢/٢.

والارتشاف ١٢٦٥/٣.

(٥) انظر: الارتشاف ١٢٦٦/٣ عن الغرة.

بَيْنَهُمْ ﴿١﴾ أَي: لِحَاكُمُ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّامَ تَخْتَصُّ بِالْحَالِ كَانَ هَذَا حِكَايَةً حَالٍ تَأْتِي، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا عَلَى الزَّمَنِ فَلَا كَلَامَ فِيهِ، وَإِنَّمَا اخْتُصَّتْ عِنْدَ قَوْمٍ بِالْحَالِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ أَشْبَهُ بِالْأَسْمَاءِ، أَلَا تَرَاهُ مُعَرِّى مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ، فَأَشْبَهَ الْمُبْتَدَأَ.

وَتَدْخُلُ عَلَى الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ﴿٢﴾، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ مَعَ الْأِسْمِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ. وَيَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الظَّرْفِ مِنْ وَجْهِهِ، إِذْ قَدْ دَخَلَتْ عَلَى الْفَضْلَةِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ ﴿٣﴾:

فَإِنْ يَغْفُ عَنْ ذِي عَشْرَةٍ بَعْدَ قُدْرَةٍ      فَلَلْعَفْوِ مِنْهُ لَا الْعُقُوبَةِ عَوْدًا ﴿٤﴾  
فَشَاذٌ، وَاللَّامُ عِنْدِي زَائِدَةٌ، وَلَوْ رَفَعَ لَكَانَ أَوْلَى، وَيَكُونُ شَذُوذُهُ مِنْ وَجْهِهِ آخَرَ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ ﴿٥﴾:

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا      لَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءً ﴿٦﴾

(١) النحل: ١٢٤.

(٢) النور: ٦.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل. ولم أقف عليه.

(٥) هو أبو حزام المَكَلِي.

(٦) البيت من الوافر.

انظر: حروف المعاني للزجاجي ٤١، والمحاسب ٤٣/١، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٧، وشرح الكافية ٢/١٢٧٣، وأوضح المسالك ١/٣٤٥، وتخليص الشواهد ٣٥٦، والمقاصد الشافية ٢/٣٢٥،



فاللَامُ للإِيجابِ، و(لا) للنَّفي، فَلأَنَّهُ شَبَّهَ (لا) بـ(غير)، وَقَدْ دَخَلَتِ اللَامُ في خَبَرِ المَفْتُوحَةِ في قولِهِ:

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنْ مَطَايَاكَ لِمَنْ خَيْرِ الْمَطْيِ<sup>(١)</sup>  
وهذه عِنْدَ بَعْضِهِمْ زائِدَةٌ، كَمَا زِيدَتْ في الآيَةِ فَيَمَنْ فَتَحَ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ،  
وَالْقِيَاسُ أَنَّهَا تُكْسَرُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾<sup>(٢)</sup>،  
وَقَدْ حَكَى سِيبَوِيهٌ: أَشْهَدُ إِنَّكَ كَاذِبٌ، بِالكسْرِ في الضَّرُورَةِ، وَرَدَّهُ الْمُبَرِّدُ، وَأَجَازَ:  
عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَاسْتَضَعَفَهُ، وَأَجَازَهُ الْمُبَرِّدُ عَلَى كَلَامَيْنِ<sup>(٣)</sup>.  
وَقَدْ أَدْخَلُوهَا في خَبَرِ (أَمْسَى) في ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، قَالَ<sup>(٤)</sup>:

مَرُّوا عِجَالًا فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا: أَمْسَى لِمَجْهُودَا<sup>(٥)</sup>

وَمَعَ المَوَامِع ١/ ١٤٠، وَخَزَانَةُ الْأَدَب ١٠/ ٣٣٠.

(١) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

(٢) الْمُنَافِقُونَ: ١.

(٣) انْظُرْ: الْكِتَابُ ٣/ ١٥٠-١٥١، وَالْمُقْتَضِبُ ٢/ ٣٤٥.

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

قَالَ الْبَغْدَادِيُّ: وَهَذَا الْبَيْتُ شَائِعٌ فِي كُتُبِ النُّحُو، ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي غَالِبِ كُتُبِهِ، وَابْنُ جَنِي كَذَلِكَ، وَكُلُّهُمْ يَرَوِيهِ عَنْ ثَعْلَبٍ، وَثَعْلَبُ أَنْشَدَهُ غَيْرَ مَعْرُوفٍ إِلَى أَحَدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِقَائِلِهِ. (الْخَزَانَةُ ١٠/ ٣٢٨).

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ.

رُوي: (سَرَاعًا) بَدَل (عِجَالًا)، وَروى: عَجَالًا، جَمْعُ عَجَلَانٍ.

انْظُرْ: مَجَالِسُ ثَعْلَبٍ ١/ ١٢٩، وَكِتَابُ الشَّعْرِ ١/ ٧٤، وَالْخَصَائِصُ ١/ ٣١٦، ٢/ ٢٨٣، وَشَرْحُ اللَّعْمِ لِابْنِ بَرَهَانَ ١/ ٨٨، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨/ ٦٤، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/ ٣٠، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ٢/ ٢/ ١٢٧٣،

ودخلت في خير (زال)، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:  
وما زلت من سلمى لدن أن عرفتُها      لكَلْهائمِ المُقْصَى بِكُلِّ بِلادٍ<sup>(٢)</sup>  
وأدخلوها في خير (لكنَّ)، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:  
ولكنِّي من جُبهَا لَعَمِيدٍ<sup>(٤)</sup>

والمقاصد الشافية ٧٦/٢، وخزانة الأدب ٣٢٧/١٠.

(١) هو كثير عزة.

(٢) البيت من الطويل.

رواية الديوان وأمالى القالي:

وما زلت من ليل لدن طرَّ شاربي      إلى اليوم كالمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ  
فلا شاهد فيه، وروي في الديوان أيضًا في قصيدة أخرى دالية: بكل مراد. وروي أيضًا: بكل مكان، ويكل مذاو.

انظر: ديوان كثير ١١٥، ٤٤٣، وأمالى القالي ٦٥/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٧٩/١، وشرح اللمع لابن برهان ٨٨/١، وضرائر الشعر ٥٨، وشرح الكافية ١٢٧٣/٢/٢، وشرح التسهيل ٣٠/٢، وارتشاف الضرب ١٢٦٩/٣، ومغني اللبيب ٣٠٨، وخزانة الأدب ٣٢٩/١٠.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره كما ذكر ابن الناظم:

يلوموني في حبِّ ليلي عواذلي

وغيره لا يروي إلا العجز، قال ابن هشام: ولا يُعرف له قائل، ولا تتمَّة، ولا نظير. (مغني اللبيب ٣٨٥). وروي: لكُميد، ولجهيد.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٦٥، واللامات للزجاجي ١٧٧، وشرح اللمع لابن برهان ٨٧/١، والإنصاف ٢٠٩/١، ٢١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٠، وشرح التسهيل ٢٩/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٧٢، وتعليق الفرائد ٤/٥٢، ومغني اللبيب ٣٠٧، ٣٨٥.

والصوابُ أن تقول: [أصلُهُ] <sup>(١)</sup>: لكنَّ إِنِّي لَعَمِيْدٌ، ثمَّ حذفَ كما فعلَ في قوله تعالى: ﴿لَنَكُنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ <sup>(٢)</sup>.

وإنما تدخل اللام مع (إِنَّ) وخَـذَها؛ لأنَّ (لَيْتَ) قد أزالَتْ حُكْمَ الْإِبْتِدَاءِ، وكذلك (لَعَلَّ) و(كَأَنَّ)، وهِي مَوْضُوعَةٌ لِلْإِبْتِدَاءِ، ولم تدخلْ على (أَنَّ) ودخلتْ على (إِنَّ)؛ لأنَّ (إِنَّ) تَطْلُبُ ما بَعْدَها طَلْبًا واحِدًا، وهو طَلْبُ الْعَامِلِ الْمُعْمُولِ، و(أَنَّ) تَطْلُبُ ما بَعْدَها طَلْبَيْنِ، طَلْبَ الْعَامِلِ الْمُعْمُولِ، والصِّلَةُ الْمُوصُولِ، (ولكنَّ) لها تَعَلُّقٌ بما تَقَدَّمَها، واللامُ تَقْطَعُ التَّعَلُّقَ. وقولُهُ: «ودخلتِ اللامُ زائدةً للتوكيد» هِذِهِ عِبَارَةُ النَحْوِيِّينَ فِي كُلِّ حَرْفٍ لَا يَخْلُ بِخُرُوجِهِ الْكَلَامَ، وإذا حُقِّقَ لم يحسُنَ أن يكونَ للتأكيدِ وهي زائدةٌ.

قال أبو الفتح: «وَنُكْسِرُ (إِنَّ) فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَوْ طَرَحَتْها مِنْهُ لَكَانَ ما بَعْدَها مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ، نَحْوُ: إِنَّ أَخاكَ قائِمٌ» <sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّكَ لَوْ طَرَحْتَها مِنْ هُنَاكَ لَقُلْتَ: أَخوكَ قائِمٌ» <sup>(٤)</sup>.

/ ٦١ ب قال سعيد: هذا الكلام لا يَنْجُهِ؛ لأنَّ (لولا) تَفْتَحُ ما بَعْدَها وإذا أُزيلتْ عنها ارتفعَ ما بَعْدَها بِالْإِبْتِدَاءِ، فتقول: لولا زيدٌ جاءَ عمرو، والصوابُ

(١) في د.

(٢) الكهف: ٣٨.

(٣) في اللمع: فتكسرُ (إِنَّ)؛ لأنك...

(٤) اللمع ٤٢.

أَنْ يُقَالَ: إِنَّ المَوْضِعَ إِذَا لم يَخْتَصَّ صَلَاحٌ للمَكْسُورَةِ كَالِابْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَلِهَذَا المَعْنَى تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، لَمَّا لم يَخْتَصَّ بِأَحَدِهِمَا، وَلِهَذَا المَعْنَى تُكْسَرُ (إِنَّ) فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ:

الأول: مَا ذَكَرْنَا.

الثاني: [أَنهَا] <sup>(١)</sup> تُكْسَرُ إِذَا كَانَتْ صِلَةً لِلذِي؛ لِأَنَّ صِلَةَ (الذِي) لَا تَخْتَصُّ بِأَحَدِ الْجُمْلَتَيْنِ، تَقُولُ: أُعْطِيْتُهُ مَا إِنَّ شَرَّهُ خَيْرٌ مِنْ جَيِّدٍ مَا مَعَكَ <sup>(٢)</sup>.

والثالث: تُكْسَرُ بَعْدَ الْقَسَمِ، فِي قَوْلِكَ: وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ؛ لِأَنَّ الْقَسَمَ يَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ، وَالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ.

الرابع: أَنهَا تُكْسَرُ بَعْدَ الْقَوْلِ، فِي قَوْلِكَ: قُلْتُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ يُحْكِي بِهِ الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ وَالْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ.

الخامس: تَكْسِرُهَا اللَّامُ؛ لِأَنَّهَا تَخْرُجُ إِلَى حَيْزِ الْاِبْتِدَاءِ، وَالْاِبْتِدَاءُ تُكْسَرُ لَهُ (إِنَّ)، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ غَيْرَ مَعْمُولَةٍ لِشَيْءٍ، فَلَا تُفْتَحُ؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ لَا تَقَعُ إِلَّا مَعْمُولَةً، وَهَذِهِ مَوَاضِعُ الْجُمْلَةِ الَّتِي لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنْ الْإِعْرَابِ، إِلَّا الْمُتَعَلِّقُ بِالْقَوْلِ.

قال أبو الفتح: «وَتُفْتَحُ (أَنَّ) فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَوْ طَرَحْتَهَا وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ لَصَحَّ

(١) فِي د.

(٢) انظر القول في الكتاب ٣/١٤٦، والأصول ١/٢٦٣.

موضعها ذاك<sup>(١)</sup> ومعنى الكلام المصدر، تقول: بَلَغَنِي أَنَّ زيدا قائم، فتفتح (أَنَّ)؛ لأنَّك لو طَرَحْتَهَا وما عَمِلْتَ فِيهِ لَقُلْتَ: بَلَغَنِي ذاك، ومعنى الكلام: بَلَغَنِي قيام زيد<sup>(٢)</sup>.

قال سعيد: هذه عبارة الأخفش وحده في (أَنَّ)، ولولا قوله: «ومعنى الكلام المصدر» لم يتَّجه له ذلك، ألا ترى أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ تقول: ظَنَنْتُ زيدا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ، فَتَفْتَحُ (أَنَّ)، وَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: ظَنَنْتُ زيدا ذاك، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ؛ لِأَنَّ (أَنَّ) وما عَمِلْتَ فِيهِ فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ، ومفعول (ظننتُ) الثاني هُوَ الْأَوَّلُ، وَالْمَصْدَرُ لَيْسَ بِالْجُمْلَةِ، وَكَذَلِكَ خَبَرُ (كَانَ) وَخَبَرُ (إِنَّ) ولهذا قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَبَلَهُ<sup>(٤)</sup>

(١) اللمع: لصلح في موضع الجميع ذاك.

(٢) اللمع ٤٢.

(٣) هو جرير.

(٤) صدر بيت من البسيط. وعجزه:

سربالٌ مُلِّكٌ به تُرْجَى الْخَوَاتِيمُ

رواية الديوان: يكفي الخليفة، فلا شاهد فيه، وروي: لباس مُلِّك، وترجى الخواتيم.

انظر: ديوان جرير ٦٧٢/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٤٠/٢، ٢١٨، وتفسير الطبري ٢٤٢/١٥،

١٢٩/١٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٨/٣، ومجالس العلماء ٢٩٣، والكشاف ٨/٣،

وكشف المشكلات ٨٩٨/٢، والبحر المحيط ٣٥٩/٦، وشرح الكافية ١٢٨١/٢/٢، واللسان

١٦٤/١٢ (ختم)، وخزانة الأدب ٣٦٤/١٠.

ولا يجوزُ إلاَّ كسرُها، وقال<sup>(١)</sup>:

إِنِّي وَخَالِكُ إِنَّنِي لُمَشِيعٌ صَلْبُ الْقَنَاةِ بِصَرِّ مَكْنٍ جَدِيرٌ<sup>(٢)</sup>  
فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ أَمْرَكَ أَنَّكَ خَارِجٌ، كَانَ حَسَنًا، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

فِيَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ عُمِيرَةٍ أَنَا بَعِيرَانِ مَنْ عَانِيَ التَّلَاعَ الْخَوَالِيَا<sup>(٤)</sup>  
لَأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ. وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ أَنَّ (إِنَّ) تُكْسَرُ بَعْدَ الْقَوْلِ، وَيَحْسُنُ أَنْ  
تَقُولَ: قُلْتُ ذَاكَ.

وَأَخْصَرُ مِنْ قَوْلِهِ أَنْ يُقَالَ: مَتَى اخْتُصَّ الْمَوْضِعُ بِأَحَدِي الْجُمْلَتَيْنِ فُتِحَتْ  
(أَنَّ)، فَتَقُولُ: لَوْلَا أَنَّكَ جِئْتَنِي لَفَعَلْتُ؛ لِأَنَّ (لَوْلَا) مَخْتَصَّةٌ بِالْمَبْتَدَأِ، وَلَا تَدْخُلُ  
عَلَى الْفَعْلِ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup>:  
تَعُدُّونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقْنَعَا<sup>(٦)</sup>

(١) هو عبد الله بن وهب الفزاري الأسدي.

(٢) البيت من الكامل.

صلْبُ الْقَنَاةِ: صلب القامة. (اللسان ٢٠٤/١٥) (قني).

انظر: الأصول ٢٧٧/١. ولم أجده في غيره. وفيه: (وَحَالِكُ) بدل (خَالِكُ)، و(صَرِّ مَكْنٍ) بدل (صَرِّ مَكْنٍ).

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل. ولم أقف عليه. في الأصل: عانا.

(٥) هو جرير. وقيل: للأشهب بن رُميلة.

(٦) البيت من الطويل.

روايته في الديوان: هَلَا الْكَمِيَّ.

فليست (لولا) هنا هي تلك؛ لأنَّ هذه للتحضيض، ولذلك تُفْتَحُ (أنَّ) بعدها، لاختصاصها بالجملة الفعلية، وأمَّا (لَوْ) فهي لما مَضَى في الغالب كما أنَّ (إنَّ) لما يُسْتَقْبَلُ، و(إنَّ) لا يَرْتَفَعُ بعدها الاسمُ بالابتداء، فكذلك (لو)، ولا تتقدَّمُ (أنَّ) على عاملها إلاَّ أن يكونَ حرفَ جرٍّ.

واعلم أنَّه لا يجوزُ أن تقولَ: أَنتَ مُنْطَلِقٌ بَلْغَنِي؛ لأنَّه إذا ابتدئَ بها تعرَّضتَ لدُخُولِ (إنَّ) عليها، فامتنعنا من ذلك<sup>(١)</sup>، كما امتنعنا من حَرَمِ<sup>(٢)</sup> (مُتفاعِلُن) في الكامل، لما كُنَّا [قَدْ]<sup>(٣)</sup> نُضْمِرُ الحَرْفَ الثاني، وهو تَسْكِينُهُ، فيؤدِّي إلى البدءِ بالساكِنِ، فرفضناه<sup>(٤)</sup>.

فإن قُلْتَ: في الدارِ أَنتَ مُنْطَلِقٌ، ازْتَفَعَ (أنتَ) بِالظرفِ ارتفاعَ الفاعِلِ

---

النيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنة. وضو طرى: الرجل الضخم اللثيم. والكمي: الشجاع المتكمي سلاحه. والمقتنع: الذي لبس البيضة والمغفر. (التاج ٣٢٢/٤، نيب)، ٣٩٦/١٢، (ضطر)، ٤١٨/٣٩، (كمي).

انظر: ديوان جرير ٩٠٧/٢، ومجاز القرآن ٥٢/١، والكامل ٣٦٣/١، والإيضاح العضدي ٧٤، وكتاب الشعر ٥٧/١، والخصائص ٤٥/٢، وأمالى ابن الشجري ٤٢٦/١، ٨٤/٢، ٥٠٩، وأسرار العربية ١٨٨، وشرح الكافية الشافية ١٦٥٤/٣، وتذكرة النحاة ٧٩، ومغني اللبيب ٣٦١، والمقاصد الشافية ٤٥٦/٢، وخزانة الأدب ٥٥/٣.

(١) انظر المسألة في: الكتاب ١٢٤/٣، والمقتضب ٣٤٣/٢، والأصول ٢٦٦/١.

(٢) الحَرَم: هو حذف أول متحركٍ من الوند المجموع في أول البيت. انظر: الكافي للتبريزي ١٤٣.

(٣) في د.

(٤) انظر زحاف الكامل، ومنها الإضمار في: العروض لابن جني ٩٥، والكافي ٦٤.

بِفَعْلِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ<sup>(١)</sup> وَالْخَلِيلِ وَالْفَارِسِيِّ، وَلَا يَصِحُّ كَسْرُهَا؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى الظرفُ بغيرِ عاملٍ، كما لا يجوز: كَيْفَ إِنَّكَ صَانِعٌ، عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَالسِّيرَافِيُّ يُجِيزُ أَنْ يُرْفَعَ (أَنَّ) بِالْإِبْتِدَاءِ، فِي قَوْلِكَ: فِي الدَّارِ إِنَّكَ مُنْطَلِقٌ<sup>(٢)</sup>، وَيَقُولُ: وَلَوْ دَخَلْتُ (إِنَّ) هُنَا لَمْ يُبَاشِرْ (أَنَّ).

وَلَا يَجُوزُ: إِنَّكَ مُنْطَلِقٌ عَرَفْتُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ الْأَصْلُ امْتَنَعَ الْإِتْسَاعُ. وَتَقُولُ: ظَنَنْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، فَسَيَبَوِيهِ يَسْتَغْنِي بِمَعْمُولِ (أَنَّ) عَنِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَالْأَخْفَشُ يَقْدَرُهُ<sup>(٣)</sup>، وَسَنَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ.

وَتَقُولُ: لَوْ لَا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ لَفَعَلْتُ، فـ(أَنَّ) مَبْنِيَّةٌ عَلَى (لَوْ لَا) كَمَا بُنِيَ عَلَيْهَا الْأَسْمَاءُ. وَتَقُولُ: لَوْ أَنَّهُ ذَهَبَ لَذَهَبْتُ، فـ(أَنَّ) مَبْنِيَّةٌ عَلَى (لَوْ) كَمَا بُنِيََتْ عَلَى (لَوْ لَا)، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: لَوْ لَا / ٦٢ أ ذَاكَ، قَالَ سَيَبَوِيهِ: وَهَذَا تَمْثِيلٌ، وَإِنْ كَانَ لَا يَبْنُونَ عَلَى (لَوْ) غَيْرَ (أَنَّ)<sup>(٤)</sup>. وَبَعْضُهُمْ يَرْفَعُ (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْ لَا) بِالْإِبْتِدَاءِ، كَمَا يُفَعْلُ بِالْأَسْمِ بَعْدَهَا، وَبَعْضُهُمْ يَرْفَعُهَا بِالْمَعْنَى الَّتِي هُوَ الظَّرْفُ، كَذَا ذَكَرَ الْفَارِسِيُّ فِي الْبَصْرِ يَاتٍ<sup>(٥)</sup>، وَالْمَبْرُودُ يَرْفَعُ مَا بَعْدَ (لَوْ) بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٥٢.

(٢) شرح السيرافي ١٨/ ٤ ب.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٢٥، وشرح السيرافي ١/ ٢٣٥ أ، وقد نسب تقدير المفعول الثاني إلى بعض البصريين.

(٤) انظر كلامه في: الكتاب ٣/ ١٢٠-١٢١.

(٥) لم أقف عليه في المطبوع.

(٦) انظر: المقتضب ٣/ ٧٧. قال المرادي: «واختلف في موضع (أَنَّ) بعد (لَوْ)، فذهب سيبويه إلى أنها في



وتقول: ما رأيته مذ أن الله خلّقني، فتفتح، حرفاً كانت (مُذ) أو اسماً،  
وتقول: أما أنه ذاهبٌ، وأما إنه ذاهبٌ، فالتحّ على أن معناها (حقاً)، والكسرُ  
على أن معناها (ألاً)<sup>(١)</sup>، وأما قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾<sup>(٢)</sup>، فتقديره  
عنده: حقٌّ أنَّهُم<sup>(٣)</sup>، وقيل معناه: كَسَبَ، وموضع (أن) هنا رفعٌ، وقيل: نصبٌ،  
والفاعل مُضْمَرٌ، و(لا) زائدة، ومنهم من جعل (جَرَمَ) اسماً [مبنياً مع (لا)]<sup>(٤)</sup>.  
ف(أن) عند سيبويه في موضع جرٍّ<sup>(٥)</sup>، وعند المبرّد في موضع رفع<sup>(٦)</sup>، ومن ذلك:  
لا محالة أنك ذاهبٌ، ولا بُدَّ أنك ذاهبٌ<sup>(٧)</sup>.

موضع رفع بالابتداء... وذهب الكوفيون والمبرّد والزجاج وكثير من النحويين إلى أنها فاعلٌ بفعلٍ  
مُقَدَّر، تقديره: ولو ثبت أنهم، وهو أقيس، إبقاءً للاختصاص. انظر: الجنى الداني ٢٧٩.

(١) من كلام سيبويه بتصرف يسير. انظر: الكتاب ١٢٢/٣.

(٢) النحل: ٦٢.

(٣) انظر: الكتاب ١٣٨/٣.

(٤) انظر في الخلاف في (لا جرم): معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٧/٣، والجنى الداني ٤١٣، ومغني  
الليب ٣١٤، والبحر المحيط ٢١٢/٥، والدر المصون ٣٠٣/٦.

(٥) الذي وقفت عليه في الكتاب لا يدل على هذا، بل يدل على أن (أن) في موضع رفع، قال (١٣٨/٣):  
«وأما قوله عز وجل: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ ف(أن) (جرم) عولت فيها؛ لأنها فعلٌ، ومعناها: لقد  
حقٌّ أنَّهُم النار...».

(٦) انظر: المقتضب ٣٥١/٢.

(٧) في د.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بالكسر<sup>(١)</sup>،  
 وَلَوْ فَتَحَ لَكَانَ عُذْرًا لَهُمْ، وَمَنْ فَتَحَ قَدَّرَهَا بِلَعَلٍّ، كَمَا تَقُولُ: ائْتِ السُّوقَ أَتَّكَ  
 تَشْتَرِي لِي شَيْئًا<sup>(٢)</sup>، أَيْ: لَعَلَّكَ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

عُوجًا عَلَى الطَّلَلِ الْقَدِيمِ لَأَنَّا      نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حُذَامٍ<sup>(٣)</sup>  
 وَقَالَ<sup>(٤)</sup>:

وَقَالَ كَلِيبٌ أَخْضَبُوا لِي لَحِيَّتِي      لَوْ أَنِّي عُذُّوًا عِنْدَ مَرْوَانَ أَعْرِفُ<sup>(٥)</sup>  
 وَلِهَذَا الْمَعْنَى دَخَلْتُ مَعَ (لَيْتَ)، [فَقُلْتُ: لَيْتَ] <sup>(٦)</sup> أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَلَا  
 تَقُولُ: لَعَلَّ أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، لِاجْتِمَاعِهَا فِي الْمَعْنَى، وَالْأَخْفَشُ يَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى  
 السَّمَاعِ، وَيَقُولُ: اقْتَصَرَتِ الْعَرَبُ فِي (لَيْتَ) وَلَمْ تَقْتَصِرْ فِي (لَعَلَّ)<sup>(٧)</sup>. وَقِيلَ: إِنَّمَا

(١) الأنعام: ١٠٩. قرأ بالكسر من السبعة ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية شعبة. انظر: السبعة ٢٦٥.

والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٤٤، وحجة القراءات ٢٦٥.

(٢) يروي هذا سيبويه عن الخليل انظر: الكتاب ٣/ ١٢٣. والقول في: تفسير الطبري ٧/ ٣١٣، والأصول

١/ ٢٧١، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ٤٧٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) هو تميم بن مقبل.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان تميم بن مقبل ١٥١، ولم أجده في غيره.

(٦) في د.

(٧) المنقول عن الأخفش إجازته نحو: لَعَلَّ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ. انظر: المفصل ٣٦٠، والإيضاح في شرح المفصل

٢/ ٢٠١، وشرح التسهيل ٢/ ٤٠، والتذيل والتكميل ٥/ ١٥٤، ١٥٦، وتهييد القواعد ٣/ ١٣٨٤.

جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ قَدْ حَذَفُوا خَبَرَ (لَيْتَ) فَقَالُوا: لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا، والمبردُ يُجِيزُ ذَلِكَ فِي الْجَمِيعِ.

وهنا نُكْتَةُ لَطِيفَةٌ، وهو أَنَّ (لَيْتَ) تَكْتَفِي بِأَنَّ مَعَ الْاسْمِ، وَلَا تَكْتَفِي بِأَنَّ مَعَ الْفِعْلِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، كَذَا نَصَّ ابْنُ السَّرَّاجِ، وهما مصدران، وذلك لظهور الخبر مَعَ (أَنَّ)<sup>(١)</sup>.

فَأَمَّا فِي الظَّنِّ فَإِنَّ السَّمَاعَ يُوَدِّعُ إِلَى أَنْ تَجْعَلَهُمَا سَوَاءً، أعني (أَنَّ) و(أَنِ) النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ، والدليلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾<sup>(٢)</sup>، بِنَصَبِ (تَكُونَ)<sup>(٣)</sup>، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَنْظُرُونَ أَنِ يَعْمَلْ يَوْمًا فَاغْرَةً﴾<sup>(٤)</sup>، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَن يَتَذَكَّرُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا﴾<sup>(٥)</sup>، إِذَا قَدَّرَهَا<sup>(٦)</sup>: لِأَنَّهُ يَقُولُوا آمَنَّا، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ، وَبَعْضُهُمْ يُجِيزُهُ فِي (أَنَّ) وَيَأْبَاهُ<sup>(٧)</sup> فِي (أَنَّ) إِلَّا مَعَ مَفْعُولٍ ثَانٍ، وَالْأَوَّلَى مَا قَدَّمْنَاهُ، وَوَجَدْتُ كَلَامَ الْأَخْفَشِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَعَ

(١) نقله أبو حيان عن الغرة في التذييل والتكميل ١٥٦/٥.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) هي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر. انظر: السبعة ٢٤٧، والتذكرة ٣٨٩/٢، والإقناع

٦٣٥/٢.

(٤) القيامة: ٢٥.

(٥) العنكبوت: ٢.

(٦) في أ: قَدَّرَ هُنَا.

(٧) في أ: وما أراه. والمثبت من د.

الخفيفة شيءٌ محذوفٌ<sup>(١)</sup>، والنحاة يعتقدون فيه أنَّه يحذفُ مع<sup>(٢)</sup> الثَّيْلَةِ<sup>(٣)</sup>.  
والفارسيُّ منعٌ في الآية أن يكونَ (أَنْ يَقُولُوا) معمولاً للظَّنِّ، ويجعلُ حُكْمَ  
الخفيفةِ حُكْمَ الثَّيْلَةِ، والزَّجَّاجُ يُمَيِّزُ أن يكونَ (أَنْ يَقُولُوا) معمولاً  
بـ(حَسِبْتُ)<sup>(٤)</sup>، وقد ردَّه عليه الفارسيُّ، وحملَ (أَنْ) الثانيةَ على التَّركِ على حذفِ  
حَرْفِ الجَرِّ<sup>(٥)</sup>، وهو قولُ الزَّجَّاجِ الأوَّلِ.  
وقال المبرِّدُ: لم يَفْتَحُوها بَعْدَ الْقَسَمِ<sup>(٦)</sup>، والفتحُ عندي القياسُ<sup>(٧)</sup>.

(١) جاء في المعاني (١/٢٩٣-٢٩٤): «وتكون خفيفة في معنى الثَّيْلَةِ، في مثل قوله: ﴿إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾... على قولك: وأِنَّ الحمد لله... ولكن هذه إذا خففت وهي إلى جنب الفعل لم يحسن إلا أن معها (لا) حتى تكون عوضاً من ذهاب التثقل والإضمار، ولا تعوّض (لا) في قوله: ﴿إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ لأنها لا تكون -وهي خفيفة- عاملةً في الاسم، وعوّضتها (لا) إذا كانت مع الفعل لأنهم أرادوا أن يبينوا أنه لا تعمل في هذا المكان، وإنما ثَّيْلَةٌ في المعنى...».

(٢) في أ: في.

(٣) في هذا الموضع اضطراب في النسخة أ، والمثبت من د، والنص في أ هكذا: إذا قَدَّرْهُنَا: لأن يَقُولُوا آمَنًا، وهذا مذهبُ الأخفش، والفارسيُّ حملَ (أَنْ) الثانيةَ على حذفِ حَرْفِ الجَرِّ، ومن قول الزجَّاج الأول وبعضهم يُجَيِّزُهُ في (أَنْ) وما أراه في (أَنْ) إلّا معَ مفعول ثانٍ، والأوَّلَى ما قَدَّمْنَاهُ، ووجدتُ كلامَ الأخفش يدل على أنه ليس مع الخفيفة شيءٌ محذوفٌ، والنحاة يعتقدون فيه أنَّه يحذفُ في الثَّيْلَةِ. وقال المبرِّدُ..

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/١٥٩.

(٥) انظر: الإغفال ٢/٥١٧.

(٦) انظر: المقتضب ٤/١٠٧. ونسب إلى البصريين. انظر: الارتشاف ٣/١٢٥٦. والمسألة في: الأصول

٢٧٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٠.

(٧) هذا من صلة كلام المبرِّد، نقله عنه ابن السراج، قال: قال أبو العباس رحمه الله: والبغداديون يقولون: والله إنَّ زيْدًا منطلقٌ، فيفتحون (إنَّ)، وهو عندي القياسُ؛ لأنه قسمٌ (الأصول ١/٢٧٩).

وتقول: إِنَّ لَكَ عَلَيَّ هَذَا وَأَنْتَ لَا تُؤْذِينِي، فَلَمَّا بَعُدْتَ (إِنَّ) مِنْ (أَنْ) دَخَلَتْ عَلَيْهَا.

وتقول: ذَاكَ وَأَنْ لَكَ عَلَيَّ مَا أَحْبَبْتَ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: الْأَمْرُ ذَاكَ وَأَنْ لَكَ. وتقول: جِئْتُكَ أَنْتَ تُرِيدُ الْخَيْرَ، أَيْ: لِأَنَّكَ تُرِيدُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾<sup>(١)</sup> أَيْ: وَلِأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> فَمَوْضِعُ (أَنْ) جَرُّ عِنْدَ سَبْيُوهِ وَالْكَسَائِيِّ بِاللَّامِ، وَعِنْدَ الْخَلِيلِ نَصَبٌ بِالْفِعْلِ، عَلَى إِرَادَةِ اللَّامِ، وَلَا يَمْتَنِعُ الْجَرُّ عِنْدَهُ<sup>(٣)</sup>.

وتقول: بَلَّغَنِي قِصَّتَكَ أَنْتَ ذَاهِبٌ، عَلَى الْبَدَلِ، وَظَنَنْتُ أَمْرَكَ أَنْتَ مَنْطِقٌ، عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾<sup>(٤)</sup>. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> فـ (أَنْ) بَدَلٌ مِنْ (إِحْدَى)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ رَأَوْا أَهْلَكُنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ

(١) المؤمنون: ٥٢. والفتح قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وقرأ ابن عامر بالفتح مع التخفيف، وقرأ عاصم وحزرة والكسائي بالكسر. انظر: السبعة ٤٤٦، والتذكرة ٥٥٩/٢.

(٢) الجن: ١٨.

(٣) انظر رأي سيبويه في: الكتاب ١٢٧/٣، ورأي الخليل في: الكتاب ١٢٨-١٢٩.

وانظر في المسألة أيضًا: معاني القرآن للقرطبي ٢٣٧/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٧/١، والمقتضب

٣٤٧/٢.

(٤) الحشر: ١٧.

(٥) الأنفال: ٧.

أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١﴾ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمَعْنَى، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَبْعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾ (٢).

وَتَقُولُ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ إِذَا أَتَاكَ أَنَّهُ سَيَفْعَلُ، عَلَى الْبَدَلِ، وَلَوْ كَسَرَ عَلَى إِرَادَةِ الْفَاءِ لَجَازَ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ فَأَبَى لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ (٣) فَالْأَخْفَشُ يَرْفَعُ (أَنَّ) بِظَرْفٍ مُضْمَرٍ، أَيْ: فَلَهُ (٤).

وَتَقُولُ: أَحَقًّا أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، فَتَنْصِبُ (حَقًّا) عَلَى الظَّرْفِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ (٥):  
أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ (٦)

(١) يس: ٣١.

(٢) المؤمنون: ٣٥.

(٣) التوبة: ٦٣.

(٤) لم يذكر في المعاني إلا الكسر، ونقل عنه تقدير مبتدأ محذوف، انظر: معاني القرآن ١/ ٣٦١ (قراءة)، والمقتضب ٢/ ٣٥٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٨، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٣٣٣، والبحر المحيط ٥/ ٦٥، والدر المصون ٦/ ٧٨.

(٥) هو أبو زيد الطائي.

(٦) البيت من الوافر.

السريس: هو العنّين. (عن تهذيب الألفاظ).

الشاهد: أَنَّ عِجْءَ (فِي) مَعَ (حَقِّ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (حَقًّا) إِنَّمَا نَصَبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ بِتَقْدِيرِ (فِي).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زيد) ٦٣٦، والغريب المصنف ١/ ٢٤٦-٢٤٧، وتهذيب الألفاظ لابن السكيت ١٨٦، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٨٩ (سرس)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٩٨٣، والمخصص ٥/ ١١٥، وشرح الكافية ٢/ ١٢٥٢، والتذيل والتكميل ٥/ ٨٨، واللسان ٦/ ١٠٦ (سرس)، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٨٠.

و(أَنَّكَ) مُرْتَفِعٌ بِهِ.

وجُمْلَةُ مواضعِها عند المحققين أَنَّهَا تكونُ / ٦٢ ب مرفوعةً بالفعلِ، أو ما شابههُ، ومنصوبةً بالفعلِ وما أشبههُ، ومجرورةً بالجارِّ مُظهرًا ومُقدَّرًا عند سيبويه، ولا تَرْتَفِعُ بِالابْتِدَاءِ عِنْدَهُ<sup>(١)</sup>، وأجازهُ بعضُهم، ولا تَتَقَدَّمُ على عاملِها منصوبةً، وأمَّا الرافِعُ والجارُّ فلا يَتَقَدَّمُ معمولُهُما عليهما البتَّة. وتقولُ: أَمَا إِنَّكَ مُنْطَلِقٌ، وأَمَا إِنَّكَ مُنْطَلِقٌ، فالفتْحُ على تقديرٍ: حَقًّا إِنَّكَ مُنْطَلِقٌ، وكانتْ كَذَلِكَ كما جَعَلُوا (يا) في النداءِ بمنزلةِ الفِعْلِ، والكسر على (أَلَا) التي للاستِفتاح.

وَحُكْمُ (إِنَّمَا) حُكْمُ (إِنَّ) في المواضعِ جميعِها، إلا أنها غيرُ عامِلَةٍ، كما أَنَّ حُكْمَ (أَلَمَّا) حُكْمُ (أَنَّ).

قال أبو الفتح: «وَتَكُونُ (إِنَّ) بمعنى (نَعَمْ) لا تَقْتَضِي<sup>(٢)</sup> اسْمًا ولا خبرًا، قال

(١) لعل المؤلف يعني الابتداء في اللفظ، فإنها لا ترتفع وهي مبتدأة باللفظ، وأمّا وقوع المصدر من أن معموليها مبتدأ فلا خلاف فيه، قال السيرافي في شرح قول سيبويه: «وأما (أَنَّ) فيه اسم...» (الكتاب ٣/ ١١٩): «أَنَّ وما بعدها من اسمها وخبرها منزلتها منزلة اسم واحد في مذهب المصدر كما تكون (أَنَّ) المخففة وما بعدها من الفعل الذي تنصبه بمنزلة المصدر، وتقع المشددة فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومخفوضة، ويعمل فيها جميع العوامل إلا أنها لا تكون مبتدأة في اللفظ». (شرح السيرافي ١٨/٤ ب).

(٢) في اللمع: فلا تقتضي.

قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبْوِ      حِ يَلْمُنْتَنِي وَالْوُمُهْنُ  
وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا      لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ<sup>(٢)</sup>

أَي: نَعَمْ<sup>(٣)</sup>، وَالْهَاءُ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ وَلَيْسَتْ اسْمًا<sup>(٤)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: اخْتَلَفَ فِي هَذَا الْبَيْتِ، فَبَعْضُهُمْ يَتَأَوَّلُهُ تَأَوَّلَ عُثْمَانَ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:

قُلْتُ لَهَا وَالْوَجْهَ مِنْهَا لَمْ يَبْنِ      أَنْتِ أَسْمَاءُ فَقَالَتْ لِي إِنَّ<sup>(٦)</sup>

(١) هو عبد الله بن قيس الرقيات.

(٢) البيتان من مجزوء الكامل.

رُوي:

بَكَرَتْ عَالِيَّ عَوَازِلِي      يَلْحَنِي وَالْوُمُهْنُ

الصُّبُوح: مَا يُشْرَبُ فِي الْغَدَاةِ. (التاج ٥١٨/٦ (صبح).

انظر: ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ٦٦، والكتاب ١٥١/٣، وغريب الحديث لابن قتيبة ٥٣٧/١،

ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣٦٣، والأصول ٢/٣٨٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٤٥، والبغداديات

٤٢٩، والأزهية ٢٦٧، وأمالى ابن السجري ٢/٦٥، ووصف المباني ٢٠٠، واللسان ١٣/٣١ (أنن)،

وخزانة الأدب ١١/٢١٣، ٢١٦.

(٣) فِي اللَّعْمِ: أَي نَعَمْ هُو كَذَلِكَ.

(٤) اللَّعْمُ ٤٢-٤٣.

(٥) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

(٦) الْبَيْتَانِ مِنَ الرِّجْزِ، الْأَوَّلُ مِنْهُمَا ثَلَاثُ ثَلَاثَةِ آيَاتٍ فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبِ ١/١٩٣، بِرَوَايَةٍ: (وَالْعَقْلُ) بَدَلِ

(وَالْوَجْه).



وبعضُهم يجعلُ الهاءَ اسمًا، ويحذفُ الخبرَ لدلالةِ الحالِ، كما قالَ:  
 سِوَى أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ إِنَّ الْأَكَاكِمَ نَهَشَلَا<sup>(١)</sup>  
 وَعَلَيْهِ قُرَيْ<sup>(٢)</sup>: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا<sup>(٣)</sup> أَمْثَالَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. قَالَ  
 الْجَعْدِيُّ<sup>(٥)</sup>:  
 فَأَصْبَحَ عَيْسَى قَدْ سَلَ غَيْرَ أَنَّهُ وَكُلُّ امْرِئٍ يَلْقَى مِنَ الدَّهْرِ قَنْطَرًا<sup>(٦)</sup>

الشاهد: قوله قالت لي إن. أي نعم.

(١) سبق تخريجه.

والشاهد هنا: حذف الخبر، والتقدير: إن الأكاکم نهشلا تفضلوا على الناس.

(٢) هي قراءة سعيد بن جبير.

وقد خرجت على إعمال إن المخففة عمل ما الحجازية، وعلى نصب الجزأين يان، وعلى نصب الثاني على أنه حال من فعل محذوف هو الخبر، وهو ما يُريده المصنف. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦٨/٢، والمحاسب ٢٧٠/١، ومشكل إعراب القرآن ٣٠٧، والبحر المحيط ٤٤٤/٤، والدر المصون ٥٣٩/٥.

(٣) في أ: عباد، والمثبت من د.

(٤) الأعراف: ١٩٤.

(٥) هو التابعُ الجعدي، واسمُه قيسُ بن عبد الله بن عُدس بن ربيعة بن جعدة، من بني عامر بن صعصعة، شاعر مخضرم، أسلم وأنشد قصيدته التي منها الشاهد أمام النبي صلى الله عليه وسلم. وكان معمرًا، قيل: إنه توفي وله مئتان وعشرون سنة. انظر: طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١، ١٢٥، والشعر والشعراء ٢٨٠/١، والإصابة ٢١٨/٦.

(٦) البيت من الطويل.

روايته في المصادر: (لاقي) بدل (يلقى).

القنطر: الداهية. (اللسان ١١٩/٥) (قنطر).

فحذَفَ خَبَرَ (أَنَّ)، أي: أَنَّهُ هَالِكٌ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ أِنٌ﴾<sup>(١)</sup> فَمِنْهُمْ مَن يَزْعُمُ أَنَّ (إِنَّ) بمعنى (نَعَمْ)، وَجِيءَ بِاللَّامِ مُرَاعَاةً لِلْفِظِ، وَمِنْهُمْ مَن يَزْعُمُ أَنَّهَا لُغَةٌ بِلَحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، وَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ: إِنَّ اسْمَهَا مُحذوفٌ، وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ<sup>(٢)</sup>. وَقُرِئَ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ﴾، وَقُرِئَ: ﴿إِنَّ هَٰذِينَ لَسَاحِرٌ أِنٌ﴾، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

إِذَا قَالَ صَاحِبِي إِنَّكَ الْيَوْمَ رَائِحٌ      وَلَمْ تَقْضِ مِنْهَا حَاجَةً قُلْتُ إِنَّ لَا<sup>(٤)</sup>

انظر: تهذيب اللغة ٩/٤٠٥ (قنطر)، واللسان ٥/١١٩ (قنطر)، والتاج ١٣/٤٨٦ (قنطر).

(١) طه: ٦٣.

قرأ بالتشديد ورفع (هذان) نافع وابن عامر وحزمة والكسائي، وأبو بكر عن عاصم، وقرأ بتخفيف (إن) ورفع (هذان) حفص عن عاصم، وابن كثير مع تشديد نون (هذان)، وقرأ بتشديد (إن) ونصب (هذين) أبو عمرو بن العلاء. انظر: السبعة ٤١٩، وحجة القراءات ٤٥٤، والتذكرة ٢/٥٣٤، والإقناع ٢/٦٩٩.

(٢) انظر في توجيه هذه القراءة على سبيل المثال: معاني القرآن للقراء ٢/١٨٣، وتفسير الطبري ١٦/١٨٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٦١، والحجة للقراء السبعة ٥/٢٢٩، والإغفال ٢/٤٠٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٩٩، وأمالى ابن الحاجب ١/١٥٦، والبحر المحيط ٦/٢٣٨، وموضع الآية في عامة كتب التفسير.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: التذييل والتكميل ٥/١٣١. ولم أجده في غيره.

فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (نَعَمْ) أَيْ: لَمْ أَقْضِ حَاجَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ  
التقدير: إِنَّهُ لَا يَتِمُّ لِي حَاجَةٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup> - أَنْشَدَهُ الْكِسَائِيُّ -<sup>(٢)</sup>:

إِنَّ لَا خَيْرَ فِيهِ أَبَعَدَهُ اللَّهُ      لِيُزْرِيَ بِنَفْسِهِ وَيَدِي<sup>(٣)</sup>  
وَقَالَ: هِيَ بِمَعْنَى (نَعَمْ)، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعَامِلَةُ حُذِفَ اسْمُهَا، وَيَدُلُّ عَلَى  
ذَلِكَ وَجُودُ اللَّامِ<sup>(٤)</sup>.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «إِنَّ عَطَفَتْ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) وَ(لَكِنَّ)، بَعْدَ خَيْرِهَا جَارَ  
[لَكَ]<sup>(٥)</sup> النَّصْبُ عَلَى اللَّفْظِ، وَالرَّفْعُ عَلَى<sup>(٦)</sup> الْإِبْتِدَاءِ، تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ  
وَعَمْرًا، وَإِنْ شِئْتَ<sup>(٧)</sup>: وَعَمَّرُو، وَلَكِنْ جَعَفَرًا مُنْطَلِقٌ وَبِشْرًا، وَإِنْ شِئْتَ<sup>(٨)</sup>:  
وَبِشْرٌ»<sup>(٩)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: هَذِهِ الْعِبَارَةُ يُفْتَقَرُ فِيهَا إِلَى احْتِرَازٍ مِنَ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ، وَالنَّصْبُ

(١) لَمْ أَقْفِ عَلَى قَائِلِهِ.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٣٢/٥. ولم أجده في غيره.

(٣) البيت من الخفيف.

انظر: التذييل والتكميل ١٣٢/٥. ولم أجده في غيره.

(٤) نسبه أبو حيان إلى الكسائي. انظر: التذييل والتكميل ١٣٢/٥.

(٥) فِي دَوَالِّمَع.

(٦) فِي اللَّمَعِ: عَلَى مَوْضِعِ الْإِبْتِدَاءِ.

(٧) فِي اللَّمَعِ: وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ.

(٨) فِي اللَّمَعِ: وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ.

(٩) اللَّمَعُ ٤٣.

كما ذَكَرَ جَائِزٌ حَسَنٌ عَلَى اسْمِ (إِنَّ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ﴾<sup>(١)</sup>، وَالرَّفْعُ جَائِزٌ عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَطَفَ عَلَى الْاسْمِ الْمَنْصُوبِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّصْبُ، إِذْ هُوَ مُعَرَّبٌ، وَلَيْسَ لَهُ وَحْدَهُ مَوْضِعٌ يَخَالِفُ لَفْظُهُ، كَمَا تَقُولُ فِي: أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ وَعَمْرُو، إِذَا عَطَفْتُهُ عَلَى (زَيْدٍ)؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ نَوَّنتَ (قِيَامًا) رَفَعْتَهُ؟ وَكَذَلِكَ: أَعْجَبَنِي أَكْلُ الْخُبْزِ وَالتَّمْرِ، وَكَذَلِكَ وَصَفُ الْمُضَافِ إِلَى الْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ عِنْدَ قَوْمٍ<sup>(٢)</sup>، وَسَنَبِيْنُهُ.

فَالرَّفْعُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ، لَا عَلَى الْاسْمِ وَحْدَهُ وَلَا عَلَى (إِنَّ) وَحْدَهَا؛ لِأَنَّ (إِنَّ) حَرْفٌ، وَقَوْلُهُ «بَعْدَ تَمَامٍ»<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَذْكُرْهَا خَبْرًا لَمْ يَتَحَقَّقْ لَهَا مَوْضِعٌ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ فِي الظَّاهِرِ مَنْصُوبٌ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْمُبْتَدَأِ لِظُهُورِ الرَّفْعِ فِيهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْعَطْفُ عَلَى اسْمِ (إِنَّ)، يَعْنِي بِالرَّفْعِ، وَيَرْغَبُ عَنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ. وَهَذَا الْاِخْتِرَازُ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الرَّفْعِ لَا فِي النَّصْبِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي النَّصْبِ: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

(١) الجانية: ٣٢.

قرأ بنصب (الساعة) حمزة وحده، وقرأ باقي السبعة بالرفع. انظر: السبعة ٥٩٥، والتيسير في القراءات

السبع للداني ١٦١، والنشر ٣٧٢/٢.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي ١٨٥، وأمالى ابن السجري ٣٤٧/١، وشرح الفصل ٦٦/٦.

(٣) في د: بعد تمام الخبر. وليست في النص المثبت، فالمثبت: بعد خبرهما.

(٤) هو ضابئي بن الحارث البرجمي.

فَمِنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَمِئِي وَقِيَّارٌ بِهَا الْغَرِيبُ<sup>(١)</sup>  
فَإِنَّ (غَرِيبٌ) خَبَرُ الْيَاءِ، وَهَذَا أَدْخَلَ اللَّامَ، وَخَبَرُ (قِيَّارٍ) مَحذُوفٌ، وَيجوزُ أَنْ  
يَكُونَ (غَرِيبٌ) خَبَرُ (قِيَّارٍ) لِأَجْلِ الْفَضْلِ، وَخَبَرُ الْأَوَّلِ مَحذُوفٌ عِنْدَ قَوْمٍ،  
وَأَدْخَلَ اللَّامَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أُمُّ الْعُجَيْرِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَةٍ<sup>(٢)</sup>  
وَهُوَ هَاهُنَا أَعْدَرُ لِأَجْلِ (إِنَّ).

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ (غَرِيبًا) هُنَا فِي تَقْدِيرِ التَّشْبِيهِ، كَمَا يُعْتَقَدُ فِي (فَعِيلٍ) أَنَّهُ يَقَعُ  
لِلثَّانِيْنَ وَالْجَمِيعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ كَمَا قَالَ<sup>(٣)</sup>:

دَعَهَا فَمَا النَّخْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الطويل.

رُوي: وَقِيَّارًا.

وهو اسم فرسه، أو اسم جملة، أو اسم صاحبه. (النوادر ١٨٢-١٨٣).

انظر: الأصمعيات ١٨٤، والكتاب ٧٥/١، ومجاز القرآن ١٧٢/١، ٢٥٧، والنوادر ١٨٢، والكمال

٤١٦/١، ومجالس ثعلب ٣١٦/١، ٥٩٨/٢، والأصول ٢٥٧/١، وسر صناعة الإعراب ٣٧٢/١،

والإنصاف ٩٤/١، وشرح المفصل ٨٦/٨، وخزانة الأدب ٣١٢/١٠.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو رؤية بن العجاج.

(٤) من الرجز.

الشاهد: قوله من صديقها، أي: من أصدقائها.

انظر: ملحقات ديوان رؤية ١٨١، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ٢٨٨/١، والزاهر ٣١٦/١،

والتكملة ٤٧٩، وشرح شواهد الإيضاح ٥٧٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٤٢/٢، وشرح المفصل

كَانَ خَبْرًا عَنْهُمَا فِي قَوْلِ الْكُوفِيِّ وَحْدَهُ إِذَا رَفَعَ (قِيَّارًا)<sup>(١)</sup>، / ٦٣ أ وفي قَوْلِ  
 البصريِّ والكوفيِّ إِذَا نَصَبَ (قِيَّارًا)<sup>(٢)</sup>، والفريقان مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَمَّ الْأِسْمُ  
 بِالْخَبْرِ جَازَ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ، أَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى ظَاهِرِ عَمَلِهَا، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى  
 مَوْضِعِ (إِنَّ) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ، أَوْ عَلَى الْمَضْمَرِ فِي الْخَبْرِ إِنْ كَانَ مُشْتَقًّا. وَأَخَوَاتُ  
 (إِنَّ) فِي الرَّفْعِ كـ (إِنَّ) فِي هَذَا الْفَصْلِ الْأَخِيرِ، أَوْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ الْمُسْتَأْنَفِ.  
 فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتِمَّ الْخَبَرُ فَالْبَصْرِيُّونَ لَا يُجِيزُونَ إِلَّا النَّصْبَ<sup>(٣)</sup>، فَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ  
 فَإِنَّهُمْ يَنْقَسِمُونَ فِيهِ إِلَى قَسَمَيْنِ، أَمَّا الْكَسَائِيُّ فَإِنَّهُ يُجِيزُ الرَّفْعَ عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ)  
 يَعْنِي بِهِ الْإِبْتِدَاءَ، وَإِنْ ظَهَرَ عَمَلُهَا فِي اللَّفْظِ<sup>(٤)</sup>، لِيُضَعِفَ (إِنَّ)، فَيَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا  
 وَعَمْرٌو قَاتِلَانِ<sup>(٥)</sup>، قَالَ جَرِيرٌ<sup>(٦)</sup>:

٤٩/٥، وشرح الشافعية للرضي ٢/٢٤٠.

(١) لأن الكوفيين لا يشترطون لصحة العطف على محل اسم إن تمام الخبر.

(٢) لأنه بنصب المعطوف يكون العطف على اسم إن، ولا خلاف في جوازه.

(٣) انظر: الإنصاف ١/١٨٥، والتبيين ٣٤١.

(٤) في أ: إلى اللفظ، والنص ساقط من د. ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/٣١١، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٣٢، والإنصاف ١/١٨٦، والتبيين ٣٤١.

(٦) هو جرير بن عطية بن الحظفائي، (ت: ١١٤هـ) شاعر أموي مشهور، هاجى الفرزدق والأخطل،  
 والراعي النميري، وغيرهم، قدّمه كثيرون على صاحبيه، ولما تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة منع  
 الشعراء من الدخول عليه إلا جريراً. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٧، ٣٧٤-٤٦١، والشعر  
 والشعراء ١/٤٥٦، وتجرید الأغاني ١/٣/٤١٥، وغيرها كثير.

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنَّبُوَّةَ فِيهِمْ وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةُ أَطْهَارُ<sup>(١)</sup>  
وقال<sup>(٢)</sup>:

إِنَّ الرِّبْعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا<sup>(٣)</sup>  
وَحُكَيَّ أَنْ مُحَمَّدَ بْنَ سُلَيْمَانَ الْهَاشِمِيَّ<sup>(٤)</sup> قَرَأَ<sup>(٥)</sup>: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ

(١) البيت من الكامل.

الشاهد: رفع (المكرّمات) عطفًا على موضع (إنَّ) واسمها.

انظر: الكتاب ٢/١٤٥، وشرح الفصل ٨/٦٦، والتذييل والتكميل ٥/١٩١، وتخليص الشواهد ٣٦٩،  
والمقاصد الشافية ٢/٣٦٦.

(٢) هو رؤية بن العجاج.

(٣) من الرجز.

يمدح أبا العباس السفاح، أول خلفاء بني العباس (تخليص الشواهد ٣٦٨).

الشاهد: نصب (الصيُوفَا) عطفًا على اسم (إنَّ).

انظر: ملحقات ديوان رؤية ١٧٩، والكتاب ٢/١٤٥، والمقتضب ٤/١١١، والأصول ١/٢٥٠،  
والتذييل والتكميل ٥/١٩٠، وتخليص الشواهد ٣٦٨، والمقاصد الشافية ٢/٣٦٦، وجمع الهوامع  
٢/١٤٤.

(٤) هو محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس. (ت: ١٧٣هـ). كان عظيمًا جليلاً، ولاه المهدي  
البصرة، وكان ذا حظوة عند الرشيد أول خلافته، إلا أن الحال تغيرت بعد ذلك حتى أمر بقبض  
أمواله. انظر: تاريخ بغداد ٣/٢١٥، ولسان الميزان ٥/١٨٩، وسير أعلام النبلاء ٨/٢٤٠.

(٥) القراءة منسوبة إلى ابن عباس وإلى عبد الوارث عن أبي عمرو. انظر: مختصر ابن خالويه ١٢٠، وتفسير  
ابن عطية ٤/٣٩٨، وتفسير القرطبي ١٧/٢١٥، والبحر المحيط ٧/٢٤٧. ولم تنسب في إعراب  
القرآن للنحاس ٣/٢٣٢، والكشاف ٣/٢٧٢، وإعراب القراءات الشواهد ٢/٣١٦.

عَلَى النَّبِيِّ<sup>(١)</sup> فَمَضَى إِلَيْهِ الْأَخْفَشُ وَقَالَ لَهُ: هَذَا لَحْنٌ، فَأَعْطَاهُ وَحَبَاهُ<sup>(٢)</sup>.  
وَحَكَى الْأَخْفَشُ فِي الْمَسَائِلِ الْكَبِيرِ فِي: (أَرَأَيْتَكَ) أَنَّنِي سَمِعْتُ مِنَ الْعَرَبِ  
مَنْ يَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا وَأَنْتَ ذَاهِبَانِ.

وَأَمَّا الْفَرَاءُ فَإِنَّهُ يُجِيزُ الرَّفْعَ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ الْعَمَلُ<sup>(٣)</sup>، كَالْبَيْتِ<sup>(٤)</sup>، فَيَقُولُ: إِنَّ  
الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو قَائِمَانِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ الْعَمَلُ، وَكَانَتْ ضَعِيفَةً، حُسْنَ  
الرَّفْعِ، أَلَا تَرَى إِلَى إِجَازَتِهِمْ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، فَيُؤَكِّدُونَ بِالْمَرْفُوعِ لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ  
الْعَمَلُ؟ وَلَوْ قُلْتَ: إِنَّ الزَّيْدِينَ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، لَمْ يُجِزْوهُ، وَسَيَبُوهُ يَنْسُبُ هَذَا  
مِنَ الْعَرَبِ إِلَى الْغَلَطِ<sup>(٥)</sup>. وَإِنَّمَا قُبِحَ هَذَا وَقَوْلُ الْكَسَائِيِّ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: إِنَّ زَيْدًا  
وَعَمْرُو ذَاهِبَانِ، كَانَ (ذَاهِبَانِ) عِنْدَ الْبَصَرِيِّ مُرْتَفِعًا بِلِانٍ، وَهُوَ مُبْنِيٌّ، وَلَمْ يَعْمَلْ  
إِلَّا فِي مَنْصُوبٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ (إِنَّ) وَالْإِبْتِدَاءَ عَمَلًا فِي قَوْلِكَ:  
(مُنْطَلِقَانِ) عِنْدَ الْبَصَرِيِّ؛ كَيْ لَا يَعْمَلَ عَامِلَانِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ، فَأَمَّا قَوْلُهُ  
تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مِنْ أُمَّةٍ أَلَسَ بِاللهِ

(١) الأحزاب: ٥٦.

(٢) انظر: مجالس العلماء ٥٤، وأمالى الزجاجي ٢٢٦، وإنباه الرواة ٤٣/٢، وخزانة الأدب ٣١٦/١٠.

(٣) معاني القرآن للفرأ ٣١٠-٣١١، وانظر: الإنصاف ١٨٦/١، والتبيين ٣٤١.

(٤) يعني قوله: فمن يك أمسى في المدينة...

(٥) الكتاب ١٥٥/٢.



وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١﴾ فَإِنَّ سَيِوِيهِ  
يعتقد أنَّ خبرَ الثاني محذوفٌ استغناءً عنه بما قبله، وأنَّ الكلامَ على التقديمِ  
والتأخيرِ <sup>(٢)</sup>، ومنهم مَنْ يعتقدُ أنَّ خبرَ الأوَّلِ محذوفٌ استغناءً عنه بما بعده <sup>(٣)</sup>،  
ومنهم مَنْ يعتقدُ أنَّ (إنَّ) في تقديرِ (أجل)، ومنهم من يعتقدُ أنَّ (إنَّ) لما لم يظهرْ  
عملُها جازَ العطفُ على موضعها قبلَ تمامِ الخيرِ <sup>(٤)</sup>، ومذهبُ الكسائيِّ قد سبقَ  
ذكرُهُ، ومنهم مَنْ يعتقدُ أنَّه معطوفٌ على المضمرِ في (هأدوا) <sup>(٥)</sup>.

وَحُكْمُ (لَكِنَّ) حُكْمُ (إِنَّ)؛ لأنها لا تُغَيِّرُ حُكْمَ الْإِبْتِدَاءِ، وإنما هي بمنزلةِ  
(بَل)، وإنما لم تدخلِ اللامُ معها؛ لأنها تَتَعَلَّقُ بِكَلَامٍ مُتَقَدِّمٍ، واللامُ تَقْطَعُ عَنْ كُلِّ  
سَابِقٍ، حتى إنها تُعَلِّقُ الْأَفْعَالَ الْقَوِيَّةَ، وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ  
(لَكِنَّ) لما فيها مِنْ مَعْنَى الْاسْتِدْرَاكِ، وَمِنْ أَجَازَةِ قَالَ: إِذَا قُلْتَ: مَا زِيدُ قَائِمًا لَكِنَّ

(١) المائدة: ٦٩.

(٢) الكتاب ١٥٥/٢.

(٣) الإنصاف ١٨٩/١، ونسب إلى هشام بن معاوية الضرير. انظر: الدر المصون ٣٥٩/٤.

(٤) وهو مذهب الفراء.

(٥) نسب هذا للكسائي أيضًا. انظر: معاني القرآن للفراء ٣١٠/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج

١٩٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢.

وانظر الأقوال الأخرى في الآية في: البحر المحيط ٥٣١/٣، والدر المصون ٣٥٣-٣٦٢/٤.

عَمْرًا مُنْطَلِقٌ، هو بمنزلة قولك: عَمَرُو مُنْطَلِقٌ، وهو مذهب سيبويه<sup>(١)</sup>.  
 فَأَمَّا وَصَفُ الاسْمِ فحمله على لَفْظِ الاسْمِ؛ لَأَنَّ الْوَصْفَ دَاخِلٌ مَعَ  
 الْمَوْصُوفِ فِي الْعَامِلِ بِخِلَافِ الْعَطْفِ، وَبَعْضُهُمْ يُجِيزُ حَمْلَ الْوَصْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ،  
 كَمَا قَالُوا: لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ لَكَ، فَوَصَفُوا عَلَى الْمَوْضِعِ، وَكَمَا قَالَ لَبِيدٌ<sup>(٢)</sup>:  
 حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهُ      طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ<sup>(٣)</sup>  
 فَوَصَفَ عَلَى الْمَوْضِعِ<sup>(٤)</sup>، وَالْفَرْقُ بَيْنَ: لَا رَجُلٍ، وَ(إِنَّ): أَنَّ (لَا) جُعِلَتْ مَعَ  
 (رَجُلٍ) بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (إِنَّ)، وَأَمَّا الْبَيْتُ فَإِنَّ فِيهِ خِلَافًا، عَلَى  
 أَنَّ اتِّصَالَ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ أَشَدُّ مِنْ اتِّصَالِ (إِنَّ) بِاسْمِهَا.

(١) انظر: الكتاب ١٤٦/٢.

(٢) هو لبید بن ربیعة بن مالک بن جعفر العامري، (ت: ٤١هـ)، شاعر جاهلي، أحد أصحاب المعلقة،  
 كان فارسًا جوادًا، وهو صحابي جليل، أسلم سنة تسع، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: أصدق كلمة  
 قالها الشاعر كلمة لبید: ألا كل شيء ما خلا الله باطل. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٢٣، ١٣٥،  
 وطبقات ابن سعد ٦/١٩٢، والشعر والشعراء ١/٢٦٦، والإصابة ٦/٤.

(٣) البيت من الكامل.

تهجّر في الرواح: عجل في الرواح إلى الماء، أي راح في الهجرة. هاجه: أي أثاره. المعقب: الذي يرجع مرة  
 بعد أخرى. وهو الذي يطلب حقه. وهو يصف حمازًا وأتانا، يشبههما بناقته، فيقول: هاج الحمار أثنائه  
 لطلب الماء كطلب المعقب المظلوم لحقه. (انظر: شرح الديوان ١٨٦، وخزانة الأدب ٨/١٣٤).  
 انظر: ديوان لبید ١٢٨، وكتاب الشعر ١/٢٦٨، والإيضاح ١٨٦، والمخصص ٤/٣٦، وأما ابن  
 الشجري ١/٣٤٧، والإنصاف ١/٢٣٢، وشرح شواهد الإيضاح ١٣٣، وشرح المفصل ٦/٦٦،  
 والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٣٧، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٨، وخزانة الأدب ٨/١٣٤.

(٤) (المظلوم) صفة للمعقب، وهو فاعل المصدر، وموضعه الرفع، لكنّه جرّ لإضافة المصدر إليه.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ رَّبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَ الْغُيُوبِ﴾ <sup>(١)</sup> فالرَّفْعُ على أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ محذوف، أو على البَدَلِ مِنَ الْمُضْمَرِ في (يَقْذِفُ)، والنَّصْبُ على لَفْظِ الْعَمَلِ <sup>(٢)</sup>.

فإن قُلْتُ: إن زَيْدًا وعمرُّو قائمٌ، جازتِ المسألة، وكان (قائمٌ) خبرًا عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف.

فإن قُلْتُ: إن زَيْدًا وعمرُّو في الدارِ، فَجَعَلْتَ (في الدارِ) خبرًا عَنْهُمَا لم يَجْزِ عِنْدَ سيبويه <sup>(٣)</sup>، ولا عِنْدَ الفَرَّاءِ، وأجازَهُ الكِسائيُّ، فإن جَعَلْتَ الجارَّ خبرًا عن أحدهما جازتِ المسألة عند الجميع.

وإن عَطَفْتَ عَلَى الْمُضْمَرِ في الخيرِ الذي تُشَارِكُ فِيهِ (إن) أخواتها لم يحسُنْ حَتَّى تُؤَكِّدَ أو يطوَّلَ الكلامُ، ومتى عطفْتَ على الْمُضْمَرِ لم تُقَدِّرْ / ٦٣ ب شيئًا محذوفًا؛ لأنَّه فاعِلٌ، والفاعل لا يكونُ خبرُهُ بعده، وإذا قَدَّرْتَهُ مُسْتَأْنَفًا أو مَعْطُوفًا على الموضعِ قَدَّرْتَ لَهُ خَبْرًا محذوفًا مِثْلَ خَيْرِ الْأَوَّلِ؛ لأنَّ حُكْمَهُ كَحُكْمِهِ.

قال أبو الفتح: «ولا يجوزُ العطفُ على الابتداءِ» <sup>(٤)</sup> مَعَ بَقِيَّةِ أَخَوَاتِهَا، لِزَوَالِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ مِنْهَا» <sup>(٥)</sup>.

(١) سبأ: ٤٨.

(٢) أي عمل (إن) وهو نصب الاسم.

(٣) انظر كلام سيبويه في المسألة في: الكتاب ١٥٥/٢. وقد سبق ذكر الخلاف فيها.

(٤) في اللمع: على معنى الابتداء.

(٥) (منها) سقط من اللمع. انظر: اللمع ٤٣.

قال سعيد: قد بيّنا قوّة كَأَنَّ وَلَعَلَّ وليت، وإخراجها المبتدأ عن حكمه،  
حتى أنها - أعني ليت - قد نَصَبَت الاسم والخبرَ معاً عند بعضهم<sup>(١)</sup>، [ونصبوا  
الحالَ عن] كَأَنَّ في قوله:

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ      سَفُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مُقْتَادٍ<sup>(٣)</sup>  
وَقَدْ عَمِلْتُ (إِنَّ) فِي الظَّرْفِ فِي الْبَيْتِ الْمُقَدَّمِ<sup>(٤)</sup>، وَإِنْ كَانَ سَيَوِيهِ يُجِيزُ  
الْعَطْفَ عَلَى مَوْضِعِ (أَنَّ) وَيَمْنَعُهُ غَيْرُهُ<sup>(٥)</sup>، واحتج سيويه بقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:  
فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَحَشَّعْتُ بَعْدَكُمْ      لَشَيْءٍ وَلَا أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ  
وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزِدُّهُ يَوْمُهُ وَعَيْدُكُمْ      وَلَا أَنَّنِي بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ أَخْرَقُ<sup>(٧)</sup>

(١) هو الفراء، كما سبق وذكر ذلك. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٠.

(٢) في أ: ... عند بعضهم أعني كَأَنَّ في قوله... والمثبت من د.

(٣) سبق تخریجه.

(٤) لم يتقدّم بيتٌ هذه صفته، فلعل هناك سقطاً. والذي يظهر أنه يُريد قول الشاعر:

وَلَا أَفْـأَعْلَمُوا أَنَّنَا وَأَنْتُمْ      بُغَاةٌ مَا حَيَّنَا فِي شِقَاقِ

(٥) ممن منعه أبو سعيد السيرافي والفارسي. انظر المسألة في: الإيضاح العضدي ١٥١، والتنبيه على شرح

مشكلات الحماسة ٢١، وشرح الكافية ٢/ ١٢٦١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٠٤،

والتذيل والتكميل ٥/ ١٩٩، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٠٤.

(٦) هو جعفر بن غلبه الحارثي.

(٧) البيتان من الطويل.

أفرق: أخاف. (اللسان ١٠/ ٣٠٤ فرق).

الشاهد: عطف جملة (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم) على أن وصلتها.

ويُروى: (ولا أن نفسي يزدهيها)<sup>(١)</sup>، ولا حُجَّة فيه، وعليه حمل سيبويه<sup>(٢)</sup>  
 قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾<sup>(٣)</sup> يدلُّك عليه قوله تعالى:  
 ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾<sup>(٤)</sup> وقال بشر<sup>(٥)</sup>:

أبى لِيَنِي خُزَيْمَةَ أَنَّ فِيهِمْ قَدِيمُ الْمَجْدِ وَالْحَسْبُ النُّضَارُ<sup>(٦)</sup>  
 فعطف على موضع (أَنَّ) الحَسْبُ<sup>(٧)</sup>، وعليه قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِيهَا  
 أَنْ أَنْفُسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ

انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٥٤-٥٥، والحماسة البصرية  
 ٣/ ١٠٦٢، والتذيل والتكميل ٥/ ٢٠٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٠٣.

(١) هي رواية الحماسة، والحماسة البصرية.

(٢) الكتاب ١/ ٢٣٨.

(٣) التوبة: ٣.

(٤) المؤمنون: ٥٢. وفي أ: (وأنا ربكم فاعبدون)، وهذه الآية في الأنبياء، ولكنها غير مصدرة بالواو. والظاهر  
 أن المقصود هذه الآية؛ لأنها قد قرئت بفتح (أن)، قرأ بالفتح ابن كثير ونافع وأبو عمرو. انظر: السبعة  
 ٤٤٦. أما آية الأنبياء فلم تُقرأ إلا بالكسر.

(٥) هو بشر بن أبي خازم الأسدي. شاعر جاهلي، انظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٦٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤٤١.  
 (٦) البيت من الوافر.

النضار: الخالص من كل شيء. (اللسان ٥/ ٢١٤) (نضر).

انظر: ديوان بشر ١٠٩، والمفضليات ٣٤٢، والتذيل والتكميل ٥/ ١٩٩.

(٧) نقله أبو حيان عن المصنّف في التذيل ٥/ ١٩٩.

وَالسِّنَّ ﴿١﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ بِالرَّفْعِ <sup>(٢)</sup>.

وأما العامل مع (إن) في الظرف فهو مُتَأَوَّلٌ على شيء آخر، كما قال تعالى:

﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ <sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ

الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ [يَوْمَئِذٍ] <sup>(٤)</sup>﴾ <sup>(٥)</sup> فنصب الظرف بشيء يدل عليه هذا الظاهر.

وإذا تم الخبر فيهن، فالعطف على المضمر في الخبر المشتق، فإن لم يكن مشتقاً

قُبِحَ الرِّفْعُ.

واعلم أنه قد تدخل (ما) على هذه الأحرف فتكفها عن العمل. وإذا كانت

(ما) كافة لـ (قل) - وهي فعل - عن العمل، فما ظنك بهذه الضعائف، وكفت

الاسم أيضاً عن الإضافة، قال <sup>(٦)</sup>:

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيِّ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِيسِ <sup>(٧)</sup>

(١) المائدة: ٤٥.

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر. انظر: السبعة: ٢٤٤، والتذكرة ٢/ ٣٨٦-٣٨٧.

(٣) فصلت: ١٩.

(٤) في د.

(٥) الفرقان: ٢٢.

(٦) هو المرار الأسدي.

(٧) البيت من الكامل.

أفنان: جمع فنن، وهو الغصن، ويعني بأفنان الرأس خصله. والثغام: نبت إذا يبس صار أبيض. والمخلص:

فمن ذلك قولُ الشاعر<sup>(١)</sup>:

أعد نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلِّما  
أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيّداً<sup>(٢)</sup>

وقال<sup>(٣)</sup>:

تحلّل وعالج ذاتَ نفسِكَ وانظُرْ  
أبا جُعَلٍ لعلِّما أنتَ حالمٌ<sup>(٤)</sup>

ما اختلط فيه السواد بالبياض. (خزانة الأدب ١١ / ٢٣٤).

الشاهد قوله: بعدما أفنان، حيث كفت (ما) بعد عن الإضافة، فارتفع (أفنان) على الابتداء.

انظر: شعراء أميون (المرار بن سعيد الفقمي) ٤٦١، والكتاب ١ / ١١٦، ٢ / ١٣٩، وإصلاح المنطق ٤٥، والمقتضب ٢ / ٥٤، والأصول ١ / ٢٣٤، ٢ / ٢٥٨، والبغداديات ٢٩٢، والأزهية ٨٩، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٥٦١، وشرح المفصل ٨ / ١٣١، ومغني اللبيب ٤٠٩، والمقاصد الشافية ٤ / ١١، وخزانة الأدب ١١ / ٢٣٢.

(١) هو الفرزدق.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في الديوان: فربما، فلا شاهد فيه.

والشاهد على رواية المصنف: كف (ما) لعل، فدخلت على الفعل.

انظر: ديوان الفرزدق ١ / ٢١٣، وطبقات فحول الشعراء ١ / ٣٩٩، والإيضاح العضدي ١٦١، والمقتصد ١ / ٤٦٨، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٥٦١، وشرح المفصل ٨ / ٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٣٥، ومغني اللبيب ٣٨٠، ٣٨٧، وشرح شواهد ٢ / ٦٩٣.

(٣) اختلف في قائله، فقليل:

أ- سويد بن كراع العكلي. كما في الكتاب.

ب- دجاجة بن عبد قيس التيمي. كما في شرح أبيات سيبويه.

(٤) البيت من الطويل.

الشاهد: كف (ما) لعل، حيث وقع بعدها ضمير رفع.

وقال<sup>(١)</sup>:

قالت أَلَا لَيْتَما هذا الحمامُ لنا إلى حمامَتنا ونصفُهُ فَقَدِ<sup>(٢)</sup>

وقال الله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

جَرَّتِ الرِّياحُ على مَحَلِّ ديارِهِمْ فكأنَّما كانوا على مِيعادِ<sup>(٥)</sup>

وقال<sup>(٦)</sup>:

انظر: الكتاب ١٣٨/٢، والأصول ٢٣٣/١، والبغداديات ٢٨٧، وشرح أبيات سيبويه ٥٧٠/١، والأزهية ٨٧، وأمالى ابن الشجري ٥٦٠/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٦/١، وشرح المفصل ٥٤/٨، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠.

(١) هو النابتة الديباني.

(٢) البيت من البسيط.

الشاهد: رفع (الحمام) وهو بدل من اسم الإشارة؛ لأنَّ (ليت) قد كُفَّت بها.

انظر: ديوان النابتة ٢٤، والكتاب ١٣٧/٢، ومجاز القرآن ٣٥/١، والأصول ٢٣٣/١، والخصائص ٤٦٠/٢، والأزهية ٨٨، وأمالى ابن الشجري ٣٧٩/٢، والإنصاف ٤٧٩/٢، وشرح المفصل ٥٤/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥١/١، ٦٢٢، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠.

(٣) الأنفال: ٦.

(٤) هو الأسود بن يعفر النهشلي.

(٥) البيت من الكامل.

الشاهد: كف (ما) كأنَّ، فدخلت على الفعل.

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٢٦٩، والمفضليات ٢١٧، والشعر والشعراء ٢٤٩/١، وقواعد الشعر المنسوب لثعلب ٣٦، والبيان والتبيين ١١٩/١، والأغاني ١٣٥/١١، والعقد الفريد ٢٩٠/٣، وشرح اللمع لابن برهان ٧٧/١، وشرح شواهد المغني ٥٥٤/٢.

(٦) هو ساعدة بن جُوَيْة.



ولَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أُنِيسُهُ ذَثَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ<sup>(١)</sup>

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا﴾<sup>(٢)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

أَبْلَغِ الْحَارِثَ بَنَ ظَالِمِ الْمُؤْ عِدَّ وَالنَّاذِرَ النَّذُورَ عَلَيَّا

إِنَّمَا تَقْتُلُ النَّيَّامَ وَلَا تَقْ تُلْ مَنْ كَانَ ذَا سِلَاحٍ كَمِيًّا<sup>(٤)</sup>

وبعضهم يَنْصِبُ بِـ (لَيْتَ) وَلَعَلَّ (ما) موجودة<sup>(٥)</sup>، ويقول: تعملُ (ما)

موجودة كما عمل حرف الجرِّ في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾<sup>(٦)</sup> و﴿عَمَّا

قَلِيلٍ﴾<sup>(٧)</sup>. وَجَوَزَ الْأَخْفَشُ ذَلِكَ فِي كَأَنَّ وَإِنَّ وَأَنْ، وَيَجْعَلُ (ما) زائدة<sup>(٨)</sup>.

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الهذليين ١/٢٣٧، والكتاب ٣/٢٢٦، والمقتضب ٣/٣٨١، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٣٥،

والمخصص ١٧/١٢١، والبيان في شرح اللمع ٥٢٣، وشرح المفصل ١/٦٢، ٨/٥٧، وشرح الجمل

لابن عصفور ٢/٢١٩، ومغني اللبيب ٨٥٨.

(٢) النازعات: ٤٥.

(٣) هو عمرو بن الإطابة الأنصاري.

(٤) البيتان من الخفيف.

انظر: الكتاب ٣/١٢٩، والأصول ١/٢٢٧، والاشتقاق ٤٥٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٩١، والمسائل

المنشورة لأبي علي ١٧٩، وتحصيل عين الذهب ٤٣٣، وشرح المفصل ٨/٥٦.

(٥) ومثلها (كَأَنَّ) وهو مذهب الزجاج وابن السراج. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٣، والتذييل

والتكميل ٥/١٤٧. ونقل أبو حيان نص المصنف في التذييل ٥/١٤٩.

(٦) آل عمران: ١٥٩.

(٧) المؤمنون: ٤٠.

(٨) قال ابن برهان: «وروى أبو الحسن الأخفش عن العرب: إنها زيدًا قائمٌ، فأعمل مع زيادة ما». (شرح

وَتُكْتَبُ مَوْصُولَةً مَعَهَا زَائِدَةٌ وَكَافَّةٌ، فَإِنْ كَانَتْ بِتَقْدِيرِ (الَّذِي) كُتِبَتْ  
مَنْفُصَةً؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ اسْمًا<sup>(١)</sup>.

وهنا نُكْتَبُ؛ وَهُوَ أَنَّ (مَا) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى (لَمْ) لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُهَا، وَلَمْ تَكُنْ مَخِيرًا  
فِي ذَلِكَ، وَهِيَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى (إِنَّ) فَلَا أَكْثَرَ إِلَّا تُعْمَلُ، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى لَيْتَ  
وَكَأَنَّ وَلَعَلَّ فَمِنْهُمْ مَنْ يُعْمَلُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْغَى؟

فالجواب: أَنَّ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا إِنَّمَا عَمِلْنَ بِمِثَابَةِ الْفِعْلِ، وَمَعَاقِبَةِ الْمَضْمَرِ  
عَلَيْهِ، الَّذِي بِهِ أَشْبَهَ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: إِنِّي، كَمَا تَقُولُ: ضَرَبَنِي، وَإِنَّهُ، كَمَا تَقُولُ:  
ضَرَبَهُ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (مَا) زَالَ ذَلِكَ الشَّبَهُ، وَ(لَمْ) لَيْسَتْ كَذَلِكَ، وَأَيْضًا فَإِنَّ  
(مَا) مَعَ (لَمْ) زِيدَتْ لِمَعْنَى، وَهُوَ بِإِزَاءِ (قَدْ) فِي الْإِيجَابِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ (إِنَّ) وَ(أَنَّ) قَدْ يُخَفَّفَانِ، فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى أَرْبَعَةِ  
أَضْرُبٍ.

فَأَمَّا (إِنَّ) فَأَحَدُ أَقْسَامِهَا أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَتُذَكَّرُ فِي بَابِهَا، كَقَوْلِكَ: إِنْ تَقُمْ أَقُمْ.  
وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ نَافِيَّةً، فَلَا تَعْمَلُ، فَتَقُولُ: إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالْمَبْرَدُ يُجَوِّزُ: إِنْ

زَيْدٌ قَائِمًا<sup>(٢)</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

اللمع ١/ ٧٥) وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٣٣، والتذيل والتكميل ١٤٧/ ٥.

(١) انظر: أدب الكاتب ٢٣٥.

(٢) المقتضب ٢/ ٣٦٢، وقد استشهد بالآية التالية.

(٣) الملوك: ٢٠.

والثالث: أن تكون زائدة مع التيمية وكافة للحجازية في قوله<sup>(١)</sup>:

فما إن طَبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا ودولة آخِرِينَا<sup>(٢)</sup>  
وقد زادها الحجازي قال<sup>(٣)</sup>: / ٦٤ أ

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْحَزَفُ<sup>(٤)</sup>  
فأعملها.

والرابع: أن تكون مُحَقَفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، والقياس ألا تعمل، وبعضهم يُجِزُّ عملها، فيقول: إِنْ زِيدًا لَيَقُومُ، وَإِنْ زِيدٌ لَيَقُومُ. فمن لم يُعْمَلْهَا قال: زال الشبه

(١) اختلف في قائله، فقيل: هو لفروة بن مسيك، وقيل: للكميت.

(٢) البيت من الوافر.

الطب هنا بمعنى العلة والسبب، أي: لم يكن علة قتلنا الجبن، ولكن القدر، بحلول المنية وغلبة آخرين علينا.

الشاهد: رفع (جبن)، على أنه خبر المبتدأ، سواء كانت (ما) حجازية أم تيمية.

انظر: الكتاب ٣/١٥٣، ٤/٢٢١، والمقتضب ١/٥١، ٢/٣٦٤، والسيرة النبوية لابن هشام ٢/٥٨٢، والمحاسب ١/٩٢، والخصائص ٣/١٠٨، والأزهية ٥١، وتحصيل عين الذهب ٤٤٠، وشرح المفصل ٥/١٢٠، ٨/١٢٩، والجنى الداني ٣٢٧، وخزانة الأدب ٤/١١٢.

(٣) لم أعرف قائله.

(٤) البيت من البسيط.

الصريف: الفضة. (عن الصحاح).

روي: ما إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ، وروي: حَقًّا لَسْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيفًا.

انظر: الصحاح ٤/١٣٨٥ (صرف)، وشرح عمدة الحفاظ ١/٢١٤، والجنى الداني ٣٢٨، وتلخيص الشواهد ٢٧٧، ومغني اللبيب ٣٨، وشرح شواهد ١/٨٤، وشرح أبياته ١/١٠٦، وخزانة الأدب ٤/١١٩.

اللفظي بينها وبين الأفعال، ومن أعملها قال: الأفعال قد تُحذف وتعمل<sup>(١)</sup>، نحو: لم يكُ زيدٌ منطلقاً، فمن لم يُعملِ افتَقَرَ إلى اللام بَعْدَهَا، فاصلاً لها بينها مَثْبُتَةً وبينها نافيةً، فيقول: إن زيدٌ لقائمٌ، وإن زيدٌ ليقومُ، ومن أعملها لم يَحْتَجْ إلى اللام. حكى سيبويه عن الثقة أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ<sup>(٢)</sup>، وقرأ أهل المدينة: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>. فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ زَيْدٌ ذَهَبَ، لَمْ يَصِحْ؛ لِأَجْلِ اللَّبْسِ، وَلَا يَصِحُّ دُخُولُ اللَّامِ لِأَجْلِ أَنَّهُ مَاضٍ فَلَزِمَ التثْقِيلُ، هَذَا قَوْلُ الْأَخْفَشِ، وَالْفَرَاءُ يَقُولُ: إِنَّ اللَّامَ بِمَنْزِلَةِ (قَدْ)، وَالْكَسَائِيُّ يَقُولُ: إِذَا أَدْخَلْتَهَا عَلَى الْأَفْعَالِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ (مَا)، وَاللَّامُ بِمَنْزِلَةِ (إِلَّا)<sup>(٤)</sup>، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup>:

(١) هذه إحدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فيرى البصريون أن (إن) المخففة تعمل، ويرى الكوفيون أنها لا تعمل. انظر: الإنصاف ١/ ١٩٥، والتبيين ٣٤٧، وشرح المفصل ٧١/ ٨، وشرح التسهيل ٣٣/ ٢، والتذيل والتكميل ١٣٢/ ٥، ومغني اللبيب ٣٦.

(٢) الكتاب ١٤٠/ ٢.

(٣) يس: ٣٢. والظاهر أن الاستشهاد بها هنا وهم؛ لأنه لم يُقرأ بنصب (كلًا) في هذه الآية، لا أهل المدينة ولا غيرهم، حسب ما اطلعت عليه. والصحيح أن الاستشهاد بآية هود: ١١١. ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾، وهي التي استشهد سيبويه بها بعد النقل الذي نقله عن المصنف. وقد قرأ بها نافع المدني وابن كثير. انظر: السبعة ٣٣٩-٣٤٠.

(٤) رأي الفراء والكسائي في الأصول ١/ ٢٦٠، والتذيل والتكميل ١٤٢/ ٥-١٤٣.

(٥) الأعراف: ١٠٢.

(٦) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، زوجة الزبير بن العوام رضي الله عنها، تدعو على قاتله ابن

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا      وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ<sup>(١)</sup>  
وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ الْمَسَائِلِ:

يَا عَمْرُو وَيْحَكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>. وَإِذَا أَذْخَلْتَهَا عَلَى الْأَسْمَاءِ  
وَالصِّفَاتِ فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ.

وَهَذِهِ اللَّامُ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ لَيْسَتْ لَامُ التَّوَكُّيدِ<sup>(٣)</sup>، لَدْخُولُهَا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ  
مُؤَخَّرًا فِي قَوْلِكَ: إِنْ ضَرَبْتَ لَزِيدًا.

وَهَذِهِ اللَّامُ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيهَا قَبْلُهَا، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي، وَقَدْ  
دَخَلَتْ فِي خَبَرِ (كَادَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾<sup>(٤)</sup>.

جرموز.

(١) البيت من الكامل.

روي: ثكلتك أمك، وهبلك أمك.

انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٦٤٠، واللامات للزجاجي ١٢١، وأما القالي ٣/١١٢، وسر صناعة  
الإعراب ٢/٥٤٨، ٥٥٠، والمجتبى ٢/٢٥٥، والإنصاف ٢/٦٤١، وشرح المفصل ٨/٧١،  
وشرح التسهيل ٢/٣٦، ٣٧، ومغني اللبيب ٣٧، وشرح أبياته ١/٨٩، وخزانة الأدب ١٠/٣٧٣.

(٢) الصافات: ١٦٧.

(٣) البغداديات ١٧٦.

(٤) الإسراء: ٧٣.

فِي الْأَصْلِ: وَإِنْ كَادُوا لَيَضِلُّونَكَ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ هَذَا التَّرْكِيبُ، وَلَعَلَّ الْمَقْصُودَ مَا أَثْبَتَ، وَجَاءَ لَهَا نِظَاطٌ،  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا﴾

وَجَوَزَ الْفَارِسِيُّ فَتَحَ (أَنْ) مَعَهَا، فَقَالَ: لَوْ قُلْتَ: عَلِمْتُ أَنْ وَجَدَكَ زَيْدٌ لِفَاسِقًا، جَاز، إِذْ لَيْسَتْ لَامُ ابْتِدَاءٍ، وَإِنَّمَا هِيَ لَامٌ أُخْرَى لِلْفَرْقِ، وَهِيَ عِنْدَهُ غَيْرُ لَامِ (إِنَّ) <sup>(١)</sup>.

وَجَمَاعَةٌ يَمْنَعُونَ مِنْ دُخُولِ (إِنَّ) عَلَى الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَيَزْعَمُونَ أَنَّ قَوْلَهُمْ: إِنَّ يَزِيدُكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِينُكَ هَيْئَةٌ <sup>(٢)</sup>، شَاذٌ <sup>(٣)</sup>.  
وَأَمَّا (أَنْ) فَإِنَّهَا تَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup>، أَيِ: صَوْمُكُمْ، وَأَعْجَبَنِي أَنْ تَقُومَ، أَيِ: قِيَامُكَ، وَيَجُوزُ أَنْ تُوَصَلَ بِالْأَمْرِ، فِي قَوْلِكَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ، وَلَمْ يَحْزُ أَنْ يُوَصَلَ (الَّذِي) بِالْأَمْرِ؛ لِأَنَّ (الَّذِي) اسْمٌ يَفْتَقِرُ إِلَى تَخْصِيصٍ مِنْ صِلَةٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (أَنْ)؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ.  
الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، كَقَوْلِكَ: لَمَّا أَنْ جِئْتَ جِئْتُ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً، لَجِئْتَ بَعْدَ (لَمَّا) بِمَفْرَدٍ وَأَضْفَتْهَا إِلَيْهِ، وَذَا لَا يَصِحُّ. وَأَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ <sup>(٥)</sup>.

[الفرقان: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى الْفُتُونِ﴾ [القلم: ٥١].

(١) انظر: البغداديات ١٨٢.

(٢) حكاه ابن السرج في: الأصول ١/ ٢٦٠.

(٣) قال ابن هشام: «ولا يُقَاسُ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا». انظر: مغني اللبيب ٣٧. وقول ابن هشام: (إجماعًا) غير صحيح، فالفارسي قد جَوَزَ ذَلِكَ كَمَا سَبَقَ.

(٤) البقرة: ١٨٤.

(٥) أي وتكون زائدة في مثل هذا القول أيضًا.

الثالث: أن تكون مُفسّرة، كقولك: كتبتُ إليه أن قُمْ، تقديره: أي قُمْ. ولا تأتي حتى يتمّ الكلام ويكون ما قبلها بمنزلة القول، فإن ظهر القول لم تجامعها، تقول: قلتُ له قم، وقد أجازهُ الفارسيُّ<sup>(١)</sup> في قوله<sup>(٢)</sup>:

قالتِ الدَّلْحُ الرِّواءُ أُنِيهِ<sup>(٣)</sup>

والفرق بينهما إذا كانت مصدريةً أنها يجوز أن تتقدّم على الفعل؛ لأنها معمولته، وإذا كانت مفسرة لم يُجز أن تتقدّم؛ لأن المفسّر لا يتقدّم المُفسّر. وقال سيبويه: يحتمل (أن) في قولك: كتبتُ إليه أن قُمْ، أن تكون مصدريةً ومُفسّرة<sup>(٤)</sup>.

(١) لم أقف عليه في مصنفاته. قال في المغني ٤٨-٤٩: «وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها [يعني (أن)] قد تكون مفسرة بعد صريح القول»، ونقل عن الزمخشري إجازته في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] على أن يكون القول مفسراً بالأمر، قال: «وهو حسن»، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط: ألا سكون فيها حروف القول إلا والقول مؤوّل بغيره». (٢) لم أقف على قائله.

(٣) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

بينما نحن مُرتعون بفلج

فلج: مكان. والدَّلْحُ: جمع دالحة، وهي السحابة المثقلة بالماء. (تاج العروس ٦/٣٦٣) (دلح). روي في مصادره سوى العين: إنه، بكسر الهمزة، وهو: صوتُ رَزَمَةِ السحابِ وحينئذٍ الرعد. ولا شاهد فيه. وأما رواية المصنف، فتفسيرها: أن إيه، كما فسر الخليل البيت بقوله: أي ضُبِّي وافعلي. انظر: العين ٣/١٨٣ (دلح)، والخصائص ١/٢٣، ٢/١٦٥، ومقاييس اللغة ٢/٢٩٥ (دلح)، والمحكم ٧/٣٤٧ (قول)، وأساس البلاغة ١/٢٧٩ (دلح)، واللسان ١١/٥٧٢ (قول)، وتاج العروس ٦/٣٦٣ (دلح)، ٣٠/٢٩٣ (قول).

(٤) انظر: الكتاب ٣/١٦٢.

والرابع: أن تكون مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَلَا بُدَّ لَهَا مِنَ الْعَمَلِ، إِمَّا فِي مُضْمِرٍ وَإِمَّا فِي مُظْهَرٍ، لَشِدَّةِ تَقَاضِيهَا لِمَا بَعْدَهَا، وَهُوَ تَقَاضِي الْعَامِلِ الْمَعْمُولِ، وَالصَّلَةِ الْمُوْضُولِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(١)</sup> فَلَا تَكُونُ هَذِهِ إِلَّا مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ؛ لِأَنَّ (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةَ مُخْتَصَّةٌ بِالْفِعْلِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأِسْمِ، وَالْمُفَسَّرَةُ لَا تَأْتِي حَتَّى تَكُونَ قَبْلَهَا جُمْلَةً، وَلَا زَائِدَةً؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَحْتَوِلُهَا، فِإِذَا وَلِيَهَا فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِالسَّيْنِ وَسُوفَ وَقَدْ فِي الْإِيجَابِ، وَمَعَ الْمَاضِي بِـ(قَدْ)، وَأَمَّا مَعَ الْمُسْتَقْبَلِ فِي النَّفْيِ فَبِـ(لَا)، لِلْمَعْنَى وَالْعَوَاضِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾<sup>(٣)</sup> وَقَوْلُهُ: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يَبْعَثُ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَأَنَا ظَنَنَّا أَن لَّنْ نَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾<sup>(٥)</sup>، وَلَمْ يَذْكُرْ مَعَ الْمَاضِي حَرْفًا / ٦٤  
بِـ(مِنْ) حُرُوفِ النَّفْيِ، إِلَّا أَن يَكُونَ مُسْتَقْبَلُ اللَّفْظِ مَاضِي الْمَعْنَى، فَتَدْخُلُهُ (لَمْ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) يونس: ١٠.

(٢) المزمل: ٢٠.

(٣) طه: ٨٩.

(٤) التغابن: ٧.

(٥) الجن: ٥.

(٦) البلد: ٧.



وَتُكْتَبُ مُنْفَصِلَةً مِنْ (لا)، وَلَوْ نَصَبْتَ (أَنْ) لَكُنَّ مُتَّصِلَةً. وتقول: علمت أن سيقوم، وأن قد قام، وأن قد يقوم، وأن سوف يقوم، وقياس الماضي أن تنفيه بـ(ما) كي لا يلتبس بالدعاء، فتقول: علمت أن ما قام. وحكى المبرد في ما أغفل سيبويه عن البغداديين: «أردت أن يقوم زيد»، بلا عوض<sup>(١)</sup>. وحكى عن مجاهد<sup>(٢)</sup> أنه قرأ: ﴿أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾<sup>(٣)</sup> بالرفع<sup>(٤)</sup>.

وإنما عوضوا السين وأخواتها من ثلاثة أشياء: أحدها: حذف إحدى التوئين، والثاني: حذف الاسم، والثالث: إيلاؤها ما لم تكن تليه. فإذا وليها الاسم لم تحتج إلى عوض، كقوله<sup>(٥)</sup>:

فِي فِتْنَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُ<sup>(٦)</sup>

(١) لم أقف عليه.

(٢) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي (ت: ١٠٣هـ)، أحد أعلام التفسير والإقراء المتقدمين، قرأ على ابن عباس بضعا وعشرين ختمة، وأخذ عنه ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء وابن محيصن وغيرهم. له تفسير حققه د. عبد السلام أبو النيل. ط: ١٤١٠هـ. انظر: طبقات ابن سعد ٤٦٦/٥، وسير أعلام النبلاء ٤٤٩/٤، وغاية النهاية ٤١/٢.

(٣) البقرة: ٢٣٣.

(٤) نسبها بعضهم لمجاهد ونسبها آخرون لابن محيصن. انظر: الإنصاف ٥٦٣/٢، وشرح جل الزجاجة لابن خروف ٨٢٤/٢، وشرح المفصل ١٥/٧، والجنى الداني ٢٢٠، ومغني اللبيب ٤٦، ٧١٧، والبحر المحيط ٢١٣/٢، وارتشاف الضرب ١٦٤٢/٤، والدر المصون ٤٦٣/٢، وخزانة الأدب ٤٢٢/٨.

(٥) هو الأعشى.

(٦) البيت من البسيط.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾<sup>(١)</sup> فَلِإِنِّهَا مَعَ الْفِعْلِ مَصْدَرِيَّةٌ عِنْدَ الْمَازِنِيِّ، وَالْفَارِسِيِّ يَزْعُمُ أَنَّهَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ<sup>(٢)</sup>، وَاسْتَغْنَوْا بِ(لَا) قَبْلَهَا عَنِ الْعَوَاضِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَمَّا أَنْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، فَهُوَ دُعَاءٌ<sup>(٣)</sup>.

وَمَوْضِعُ هَذِهِ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةُ بَعْدَ الْفِعْلِ الْمُحَقَّقِ، ك: عَلِمْتُ وَرَأَيْتُ وَوَجَدْتُ وَتَيَقَّنْتُ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّحْقِيقِ، فَهِيَ مُشَاكِلَتُهُ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا أَفْعَالٌ طَبَعَ ك: رَجَوْتُ وَخِفْتُ وَطَمَعْتُ، كَانَتِ الْمَصْدَرِيَّةُ مَعَ الْفِعْلِ، إِلَّا أَنْ يَقْوَى الرَّجَاءُ فَيَصِيرُ مُتَيَقِّنًا، وَكَذَلِكَ إِذَا قَوِيَ الْخَوْفُ، وَصَارَ مُتَيَقِّنًا كَانَتِ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

وَلَا تَذْفِنَانِي بِالْفَلَاحِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَلَّا أَذَوْقُهَا<sup>(٥)</sup>

روايته في الديوان هكذا:

إِذَا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نَعَالُ لَنَا إِنْكَازَ ذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَتَعَلُّ

ثم قال بعده بأبيات:

فِي فِتْنَةٍ كَسِيْفٍ الْمُنْدَقْدِ عَلِمُوا أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيلُ

انظر: الصبح المنير ٤٥، والكتاب ١٣٧/٢، ٣/٧٤، ١٦٤، ٤٥٤، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٨/٢،

والمقتضب ٩/٣، والأصول ٢٣٩/١، والمسائل المنثورة ٢٢٨، والخصائص ٤٤١/٢، وأمالى ابن

الشجري ١٧٧-١٧٨، ٣/١٥٦، وشرح المفصل ٨/٧٤، وخزانة الأدب ٨/٣٩٠.

(١) القصص: ٨٢.

(٢) نقل ذلك ابن جني عنه في قول الشاعر: (أَنْ تُقْرَأَ...) الْآتِي ذَكَرَهُ بَعْدَ قَلِيلٍ. انظر: الخصائص ١/٣٩٠،

والمصنف ١/٢٧٨.

(٣) انظر: المقتضب ٩/٣.

(٤) هو أبو محجن الثقفي.

(٥) البيت من الطويل.

يُنْشِدُونَهُ بِالرَّفْعِ.

فَأَمَّا حَسِبْتُ وَظَنَنْتُ وَخِلْتُ فَلِإِنِّهَا إِنْ قَوِيَتْ حَتَّى صَارَتْ كَالْعِلْمِ، كَانَتْ  
(أَنَّ) بَعْدَهَا الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ<sup>(١)</sup>: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ  
فِتْنَةً﴾<sup>(٢)</sup>. وَعَلَى النَّصْبِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ: ﴿أَمْ  
يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَنَا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نَقُولَ الْإِنْسَ  
وَالْجِنَّ﴾<sup>(٥)</sup>. وَإِنْ كَانَتْ عَلَى بَابِهَا مِنَ التَّخْيِيلِ وَالتَّرْجِيمِ كَالطَّبْعِ فَتَقُولُ: حَسِبْتُ أَنْ  
يَقُومَ زَيْدٌ، وَالْأَيُّ يَقُومُ زَيْدٌ، وَمَنْ الْأَوَّلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup>:  
يَحْسِبُ حَادِيهِمْ إِذَا تَبَوَّعُوا      أَلَا يَجُوزُونَ وَهُمْ قَدْ أَسْرَعُوا<sup>(٧)</sup>

روايته في مصادره: ولا تدفنتي.

انظر: معاني القرآن للقرءاء ١/١٤٦، ٢٦٥، والشعر والشعراء ١/٤١٤، وتفسير الطبري ٤/٥٥١،  
والأزهرية ٦٧، وأمل ابن الشجري ١/٣٨٧، ٣/١٥٨، ومغني اللبيب ٤٦، وشرح أبياته ١/١٣٨،  
وخزانة الأدب ٨/٣٩٨.

(١) هي قراءة أبي عمرو وحزمة والكسائي. انظر: السبعة ٢٤٧، والتذكرة ٢/٣٨٩.

(٢) المائة: ٧١.

(٣) العنكبوت: ٢.

(٤) الرُّخْرُف: ٨٠.

(٥) الجن: ٥.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) من الرجز.

روايته في مصادره: إذ ابترعوا بدل: إذ تابَّعوا.

ولا يلزم في الثاني عَوْضٌ.

وزعم بعض الكوفيين أَنَّ (أَنَّ) يرتفع بعدها الفعلُ وَإِنْ كَانَتْ مَعَهُ  
مَصْدَرِيَّةٌ<sup>(١)</sup>، وأنشد<sup>(٢)</sup>:

يا صاحِبِي فِدْتُ نَفْسِي نَفُوسَكُما      وَحَيْثُما كُنْتُما لَا قَيْتُما رَشِدا  
أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمَلُها      وَتَكْسِبا مِنَّةً عِنْدِي هَا وَيَدا  
أَنْ تُقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيُحْكُما      مِنِّي السَّلامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرا أَحَدا<sup>(٣)</sup>  
وهذا عندي مُتَأَوَّلٌ، ومنه قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

وَنَحْنُ مُنْعَابِينَ مَرَّ وَرَابِعٍ      مِنْ النَّاسِ أَنْ يُغْزَى وَأَنْ يُتَنَكَّفُ<sup>(٥)</sup>

والتَّبَوُّعُ: تَفَعُّلٌ مِنَ الْبَوْعِ، وهو بَسْطُ الْبَاعِ فِي الْمَشْيِ. (العَيْن ٢/ ٢٦٤ (بوع)، واللسان ٨/ ٢٢ (باع).

الشاهد: أَنَّ (أَنَّ) فِي قَوْلِهِ (أَلَّا يَجُوزُونَ) مَخْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ؛ لِأَنَّ (حَسْبَ) تَفِيدُ الْعِلْمَ.

انظر: التذيل والتكميل ٥/ ١٦٥. ولم أجده في غيره.

(١) هو ثعلب، فقد أنشد الأبيات في مجالسه، وقال: هذه لغة تشبّه بها. (مجالس ثعلب ١/ ٣٩٠).

(٢) لم أقف على قائلها.

(٣) الأبيات من البسيط.

الشاهد: رفع الفعل المضارع (تقرآن) بعد (أَنَّ) المصدرية.

انظر: مجالس ثعلب ١/ ٣٩٠ (الثلاثة)، والخصائص ١/ ٣٩٠ (الثاني والثالث)، والمنصف ١/ ٢٧٨

(الثلاثة)، والإنصاف ٢/ ٥٦٣ (الثلاثة)، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٢٥ (الثالث)، وشرح

المفصل ٧/ ١٥ (الثالث)، ٨/ ١٤٣ (الثلاثة)، ورصف المباني ١٩٤ (الثالث)، والتذيل والتكميل

٥/ ١٦٦ (الثلاثة)، ومغني اللبيب ٤٦، ٩١٥ (الثالث)، وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٠، ٤٢٣ (الثلاثة).

(٤) هو كثير.

(٥) البيت من الطويل.

قال أبو الفتح: «وُثِّبَهُ (لا) بـ(إنَّ)»<sup>(١)</sup>.

قال سعيد: (لا) تُثَبِّهُ تارةً بـ(إنَّ) فتَنْصِبُ وترفعُ عند الأخفش<sup>(٢)</sup>، وتنصِبُ حسبُ عند سيبويه<sup>(٣)</sup>، وتُثَبِّهُ تارةً بـ(ليس) فترفع وتنصب، وفيها خلافٌ يطول، والكلام يردُّ عليه في الباب الذي نذكره بعدُ إن شاء الله.

---

مر: موضع قريب من مكة، ورايغ: بلدة قريبة من الجحفة. (معجم البلدان ٥/١٠٤، ١١/٣)، ويحرم الناس الآن منها بدلاً من الجحفة.

الشاهد: رفع الفعل المضارع (يغزى) و(يتكف) بعد (أن) المصدرية.

انظر: ديوان كثير ١٢٦، ومعجم البلدان ٣/١١، والتذيل والتكميل ٥/١٦٦.

(١) اللمع ٤٣.

(٢) انظر رأي الأخفش في: المسائل المثورة ٨٦، والتبيين ٣٦٨.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٥.

قال أبو الفتح:

### «باب (لا) في النفي»

اعلم أن (لا) تنصب النكرة بغير تنوين، ما دامت تليها، وتُبنى معها على الفتح، نحو: خمسة عشر<sup>(١)</sup>، تقول: لا رجل في الدار، ولا غلام لك<sup>(٢)</sup>.

قال سعيد<sup>(٣)</sup>: اعلم أن علوم الامتزاج كالطب والفقه والنحو متى ما رام الناظر فيها تحليلها إلى غير امتزاج سام نفسه وكلّف طبعه قلب الحقائق، وعكس الطبائع، وإنما يصل إلى الوقوف على كنه الشيء من انقاد له ذرّبة إلى سبيله، حتى يصل إليه من وجهه، ألا ترى أنك لو رمت العلم بالصوت من حاسة غير السمع لم تصل إلى ذلك، ولو رمت من حاسة السمع لوصلت إليه، وإذا كان الفرع كما يصح أن يكون فيه علة واحدة فقد يصح أن يوجد فيه علتان، فيقتضي لذلك أن يختص بحكم ثالث ينفرد به من الأصل والفرع الذي انفرد كل واحد منهما بإحدى العلتين، وذلك نحو اجتماع علتي السبع والشاة عند أبي حنيفة في الحمار، فصار لسوره حكم ثالث / ٦٥ يخالف حكم سُوري السبع والشاة<sup>(٤)</sup>.

(١) في اللمع: كخمس.

(٢) اللمع ٤٤.

(٣) كتب في المخطوط أعلى السطر (حاشية).

(٤) حكمه عندهم أنه مشكوك في طهوريته. انظر: المبسوط للرخسي ١/ ٤٩-٥٠، وتبيين الحقائق ١/ ٣٤،

والبحر الرائق ١/ ١٤٠. لكنّ العلة التي ذكرها أنه شابه الهرة من وجه وفارها من وجه، فوجه شبهها به مخالطة الناس، ووجه مفارقتها لها أنه لا يدخل المضايق ويصعد الغرف، فوجود أصل البلوى لا

وعلى هذا العملُ في وَضْعِ جنازة الخُثْثَى المُشْكِلِ، بين الرجال والنساء، ودَفْنِهِ  
بينَهُمْ في قبرٍ واحدٍ<sup>(١)</sup>.

واعلم أن قولك: (لا رُجُلَ) قد وجدت في (لا) علتان، إحداهما تقتضي أن  
تنصبَ قياسًا على (إن)، والثانية تقتضي أن تُبنى مع ما بعدها قياسًا على (من) في:  
هل من رُجُلٍ. فصار لها حُكْمٌ ثالثٌ، وهو أن البناءَ فيها لم يَسْتَحْكَمْ فيمنعها  
العمل فيما بُنيَ معها، كما كان ذلك في عَمْرَوِيٍّ وَسَيَّوِيٍّ، واللهم، وخمسة عشر،  
ولم يستحكم لها العملُ فيمنعها البناء مع ما عملت فيه، كما مُنِعَ ذلك في: إنَّ في  
[الدار]<sup>(٢)</sup> زيدًا.

وهذا البابُ يسمِّيهِ الكوفيُّ بابَ التبرئة، وهو كثيرُ الخلاف، فأما مذهبُ  
أهلِ البصرة فإنهم يجعلون لـ (لا) عملاً<sup>(٣)</sup>؛ لأنها مُخْتَصَّةٌ بالاسم، وحكمُ كلِّ  
مُخْتَصِّ العمل، على ما سبق، وهو أيضًا نقيضُ (إن)، والشيءُ يُحْمَلُ على نظيره  
وعلى نقيضه، فإن حُمِلَتْ على (إن) عملت للضدِّية التي بينهما، وإن حملتها على  
(أن) المصدرية عملت للمُشابهة اللفظية.

ولمَّا كانت الأخبارُ إذا وقعت فإنَّها هي أجوبةٌ لأسئلةٍ منطوقٍ بها، أو مقدرة،

يقولون بنجاسته، ولكن البلوى فيه ليست عامة لا يقولون بطهارته.

(١) انظر: المبسوط ٦٥/٢.

(٢) سقط من أ، والنص ساقط من د.

(٣) انظر: الكتاب ٢٢٧٤، والمقتضب ٣٥٧/٤.

والجواب ينبغي أن يكونَ وَفَقَ السَّوَالُ، وإذا كانتِ المسألةُ عامَّةً كانَ الجوابُ مثلها، فإذا كنتَ استَفْهَمْتَ بلفظ يتضمَّنُ استغراقَ الجنسِ كانَ الجوابُ مثله، وذلك أن (مِنْ) تدلُّ على استغراقِ الجنسِ؛ لأنَّ من جملةِ موضوعاتها ابتداءً غايةً للشيء، ويستغنى بها عن حرفِ النِّهايةِ، وهو (إلى)؛ لأنَّ طَرَفِي المعنى غايتهُ، فيجوزُ أن تستغني بدلالةِ إحدى الغائيتين عن الأخرى، ألا ترى أنَّكَ تقولُ: رأيتُ الهلالَ مِنْ خِلَالِ السَّحَابَةِ، فتذكُّرها في موضعِ الانتهاءِ، والأصل فيه: رأيتُهُ من مكاني إلى خِلَالِ السَّحَابِ، فاستغنيَتْ بـ(مِنْ) عنها.

وأيضاً فإنَّ مِنْ مدلولاتها التَّبْعِيضُ، فإذا قال: لا رُجُلَ في الدارِ، فكأنَّه قال: ليسَ بعضُ الرجالِ في الدارِ، فوقعَ النفي عامًّا؛ لأنه لو كانَ جميعُ الرجالِ في الدارِ كانَ بعضُهُم في الدارِ، وهذا قولُ الرَّمَانِيِّ<sup>(١)</sup>، وذلك أنَّكَ إذا قلتَ: هل رجلٌ في الدارِ؟ جازَ أن يكونَ سؤاَلُكَ عن رجلٍ واحدٍ وعن جميعِ الرِّجالِ، كما أنَّكَ إذا قلتَ: ضربتُ زيدًا، جازَ أن يكونَ قليلاً وكثيرًا، فإذا قلتَ: هل من رجلٍ في الدارِ؟ استغرقتَ الجنسَ بها في الاستفهامِ، فلم يَحْتَمِلْ إلا العمومَ، كما أنَّكَ إذا قلتَ: ضربتَ لم يَحْتَمِلْ إلا التَّكثِيرَ، فلمَّا أرادوا نفي هذا الاستفهامِ العامِ أرادوا إعادةَ الدَّالِّ على معنى استغراقِ المُنْفِيِّ، وعلموا أنهم إذا فعلوا ذلك أبطلوا حُكْمَ

(١) هو علي بن عيسى بن علي الرَّمَانِيُّ، أبو الحسن، (ت: ٣٨٤هـ) إمام في النحو واللغة والتفسير، أخذ عن

ابن دريد وابن السراج. من تصانيفه: تفسيره، وشرح كتاب سيبويه، ومعاني الحروف. انظر: تاريخ

بغداد ١٣/٤٦٢، وإنباه الرواة ٢/٢٩٤، ووفيات الأعيان ٣/٢٩٩.



(لا) التي أرادوا إعمالها، وإذا حذفوا الدالَّ على المعنى، وأعملوا (لا) بطلَّ حُكْمُ استغراقِ الجنسِ في النفي، فتوسَّطوا الأمرُ بشيءٍ يقومُ مقامُ وجودِها، وهو أنهم حذفوها وبنوا الاسمَ مع (لا) فقالوا: لا رجُلٌ في الدار.

واختلفَ علماءُ البصرة في هذه الحركة، أحرَّكةُ إعرابٍ هي أم حركةُ بناءٍ؟ فسيبويه يقول: لا تعمل في ما بعدها فتنصبُه بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها، وترك التنوين لما عملت فيه لازمٌ؛ لأنها جُعِلَتْ وما عملت فيه ك(خمسةَ عشرَ)<sup>(١)</sup>. فمن ذهب إلى أنها حركةُ إعرابٍ نظرَ مشابقتها لِإِنَّ وحركته النصب، ومن ذهب إلى أنها حركةُ بناءٍ نظرَ إلى خمسةَ عشرَ وحركته. وأمَّا الأخفش والمبردُ والفارسي والمازني وجماعةٌ من المحقِّقين فإنهم يعتقدون أنها حركةُ بناءٍ<sup>(٢)</sup>، والزجاجُ والسيراfi والرماني وجماعةٌ من النحاة يعتقدون أنها حركةُ إعرابٍ<sup>(٣)</sup>، وقومٌ يزعمون أنها حركةُ<sup>(٤)</sup> بناءٍ تُشبهُ حركةَ

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٤.

(٢) انظر رأي الأخفش في معاني القرآن ١/ ١٧٤، ورأي المبرد في المقتضب ٤/ ٣٥٧، والنقل عنه في شرح السيرافي ٣/ ٨٣، ورأي الفارسي في الإيضاح العضدي ٢٥٤.

(٣) انظر رأي الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٩، وشرح السيرافي ٣/ ٨٢، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٨١٥، ورأي السيرافي في شرحه ٣/ ٨٢، ورأي الرماني في التذييل والتكميل ٥/ ٢٤٩. وهو رأي الكوفيين. انظر: الإنصاف ١/ ٣٦٦، والتبيين ٣٦٢.

(٤) في د: «وقومٌ يزعمون أنها حركةُ إعرابٍ تشبهُ حركةَ بناءٍ، وقومٌ يزعمون أنها حركةُ بناءٍ تشبهُ حركةَ إعرابٍ». ولم يذكر حجة كونها حركةُ إعرابٍ تشبهُ حركةَ البناء.

إعراب<sup>(١)</sup>، فحجة من ذهب إلى البناء عدم التنوين، لغیر مُعاقبة ولا مُشابهة فعلٍ، ولجعل الحرف معها بمنزلة شيء واحد، ك(سيويه) وبابه، وحجة من زعم أنها حركة إعراب أن العامل ليس له أن يُحدث بناءً في الكلمة، ولا له أن يصير مُعرَّباً مَبْنِياً، وإنما ذهابُ التنوين للفرق بين مَعْنَيْنِ، أَهو جواب: هل رَجُلٌ؟ أو هل مِنْ رَجُلٍ؟ واستدلُّوا على ذلك بأنَّه قد يعمل / ٦٥ ب العامل في الشيء ويمنع التصرف الذي لنظائره، ولا يكون ذلك مُبْطِلاً لعمله، ك(مُذ) ومُنْذ إذا كانا حرفي جر، و(لولا) مع (أن) وحرف الجر مع (أن)، واحتجَّ الزجاج بقولهم: لا رَجُلٌ وغلاماً لك، ولا رجلٌ ظريفاً عندك، وقال: إنما شبههُ سِيويه بخمسة عشر؛ لأنها تلزم ما تعمل فيه، كلزوم خمسة عشر<sup>(٢)</sup>. وهذا جميعه لا دليل فيه، بدليل: يا زيدُ الظريفَ، ويا زيدُ والرجلَ، والأولُ مَبْنِيٌّ والثاني مُعرَّبٌ.

وزعم بعضهم أنه إنما بُنِيَ لتضمُّنه اللام التي لاستغراق الجنس، وهذا يُفسدُه أَنَّهُ يوصَفُ بالنكرة، ولو كان على ما ادَّعاه لوصِفَ بالمعرفة كما قالوا:

(١) قال ابن جني في الرد على من قال إنها حركة إعراب (الخطاريات ١٧٧/٢ - رسالة علمية في جامعة أم القرى): «... وعليه أن يُقال له: إنها ليست حركة إعراب، ولكنها تشبه حركة الإعراب، وذلك باطرادها في كل منفي بلا هذه النافية للجنس».

ونسب ابن الشجري هذا القول إلى البصريين. انظر: أمالي ابن الشجري ٥٢٨/٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٤٩/٥.

لَقِيَّتُهُ أَمْسِ الدَّابِرِ<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: أيجوزُ أن تقول: إنها بُنِيَ لِتَضْمُنِهِ الحَرْفَ، وهو (مِنْ)، ولم تعمل (لا)؛ لأنها باشرت مبنياً بالتضمين؟ فعليه اعتراضٌ يُبَيِّنُ في موضِعِهِ. ولو قيل على قول الزجاج: إذا نُصِبَ المعطوف عُطِفَ على موضع (رجل)؛ لأنَّ موضِعَهُ نُصِبَ بدلالة المضاف والطويل، وإذا رَفَعَهُ كان على موضع (لا) مع رَجُلٍ؛ لأنَّ موضِعَهُما رفعٌ كان قولاً.

واعلم أنَّ النفيَّ على ضربين: نفيُّ ما أوجبه موجبٌ، ونفيُّ ما لم يوجبه موجبٌ، فنفيُّ ما أوجبه موجب حكمه أن تؤدَّى الصيغة فيه، كقولك: زيدٌ في الدار، فتقول: ما زيدٌ في الدار، أو تعرض شبهةً عملٍ، فتقول: ما زيدٌ قائماً، وكقولك: هل رجلٌ في الدار، فتقول: لا رجلٌ في الدار، وإن كان هذا قليلاً. ونفيُّ ما لم يوجبه موجبٌ هو الذي في الاستفهام عنه (مِنْ)؛ لأنَّ (مِنْ) لا تَكُونُ مُسْتغرقةً للجنس في الموجبِ، فَحُكِّمَ هذا البناءُ<sup>(٢)</sup>.

فإذا جاء مانعٌ من البناءِ، وهو الإضافة والطول، فلا يخلو أن تريدَ به نفيَّ أعمِّ العامِّ، الذي يدخلُ معه (مِنْ) في الاستفهام، أو أن تريدَ نفيّاً خاصّاً، وهو الذي لا تَسْلُطُ لـ (مِنْ) عليه في الاستفهام، فَإِنْ أَرَدْتَ الْأَوَّلَ أَعْمَلْتَ وَنَصَبْتَ، وَإِنْ أَرَدْتَ الثَّانِي رَفَعْتَ.

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٨/٥.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٨٣/٣.

فإن قيل: فهلاً فعلت بالأول المفرد مثل هذا، فكنت إذا قلت: لا رجلاً في الدار، دلت على العموم، فإذا قلت: لا رجلاً في الدار، لم تدل عليه، واستغيت عن البناء؟

فالجواب: أنها أضعف من (إن) لاختصاصها بالنكرة، فقضت عن العمل فبيننا، فارتكبنا الاستحسان المحض في: لا رجلاً، فلما جئنا إلى المضاف والطويل لم يمكن ذلك.

فإن قيل: فلم ينبى على الفتح، وحكم كل مبني كان مُعرباً في حال أن ينبى على حركة تخالف ما يستحقه في العمل، كقولنا: يا زيد (من قبل)، و(لا) إذا عملت فإنما تعمل نصباً، وهذا تقوية لمدعي الإعراب فيه؟

فالجواب: أن هنا تركيباً جاذباً إلى الفتح، وقيل: إنما بُنيت على فتحة تناسب عملها، كما كسرنا حرفي الجر المناسب حركة عمليه، وكما بيننا (ابن أم) <sup>(١)</sup> لما ركبناه على حركة تناسب عمل النداء، فهذا غير الأول.

وأما الكسائي، فإنه يقول: إنما تنصب هذا القسم؛ لأن من حكم النكرات إذا كانت مبدوءاً بها أن تتقدم أخبارها عليها، كي لا تلتبس بصفاتهما، فلما كان هذا القسم مقدماً لأجل الحرف غير لفظه من الرفع إلى النصب، تنبيهاً على هذا المعنى.

(١) جاء في الأعراف: ١٥٠ ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِنْ الْقَوْمَ اسْتَضَعَفُونِي﴾ وفي طه: ٩٤ ﴿قَالَ يَبْنَؤُمْ لَا تَأْخُذْ

وقال الفراء: إنما نُصِبَتْ هنا لِيُفَرَّقَ بَيْنَهَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (غير) وبينها إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (ليس)<sup>(١)</sup>. ولم يذكر عثمانُ من أقسامِ الاسمِ المنفيِّ إلا النكرةَ المفردةَ المَبْنِيَّةَ المُفْتَقِرَةَ إلى شرائطِ ثلاثٍ، وَهِيَ: التَّنْكِيرُ عامًّا، والإفرادُ غيرُ الإضافةِ وَالطُّولُ، وَاللُّصُوقُ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ<sup>(٣)</sup>

وقولهم: قُضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ<sup>(٤)</sup>، ففيه وجهان:

أحدهما: أَنَّهُ جَعَلَهُ مِنْ جَمَاعَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ هَيْثَمٌ، فَتَنَكَّرَ، كَمَا تَقُولُ: زِيدُونَ.

والآخر: أَنَّهُ فِيهِ حَذْفٌ، تَقْدِيرُهُ: لَا مِثْلَ هَيْثَمٍ.

وقالوا على هذا: أَمَّا الْبَصْرَةُ فَلَا بَصْرَةَ لَكُمْ<sup>(٥)</sup>، وَأَمَّا بَغْدَادُ فَلَا بَغْدَادَ

(١) انظر: رأي الكسائي والفراء في: الأصول ٣٨١/١.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) من الرجز.

هَيْثَمٌ: رَجُلٌ كَانَ مَعْرُوفًا بِحَسَنِ الصَّوْتِ بِالْحَدَاءِ لِلإِبِلِ. انظر: خزانة الأدب ٥٨/٤.

انظر: الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٧٤/٤، والأصول ٣٨٢/١، والمسائل المشورة ٩٧، وتحصيل عين

الذهب ٣٥٠، وأملِي ابن الشجري ٣٦٥/١، وشرح المفصل ١٠٢/٢، وشرح الكافية ٨٢٩/٢/١،

ورصف المباني ٣٣٢، وخزانة الأدب ٥٧/٤.

(٤) من كلام معاوية رضي الله عنه نحوها، قال: مُعْضَلَةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا. انظر: النهاية في غريب الحديث

والأثر ٥٤/٣.

وانظر هذا القول بنصه في: الكتاب ٢٩٧/٢، والمقتضب ٣٦٣/٤، وأملِي ابن الشجري ٣٦٦/١، وشرح

الكافية ٨٣٠/٢/١.

(٥) تحدث عنها سيبويه في موضع آخر. انظر: الكتاب ٣٨٩/١.

لكم<sup>(١)</sup>، وعلى القول الثاني: لا يجوز وصفه عند الأخفش<sup>(٢)</sup>؛ لأنه في موضع نكرة، فلا يجوز وصفه بالمعرفة، ولا يجوز وصفه بالنكرة وهو معرفة، فبطل الوصف.

واعلم أن الأسماء المنفية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: مفرد، ومضاف، وطويل. فالمفرد ما كُنَّا بِصَدَدِهِ.

وأما المضاف فقولك: لا غلامَ رجلٍ عندك، وإنما لم يُبين؛ لأنَّ المضاف مُعاقِبُ التنوين، وما فيه التنوين لا يُبنى، فكذلك ما كان مُضافاً، ولأنَّ المضاف إليه قد يُكسب المضاف المبنى إعراباً، نحو: (قبل) و(بعد)، و(أي)، إذا لم يُحذف العائدُ عند سيبويه<sup>(٣)</sup>، فأما (لِذُنْ) و(كم)، فشاذان في بابهما، وأيضاً فلا يُجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً<sup>(٤)</sup>.

/ ٦٦ أ وأما الطويلُ فله شبه بالمضاف من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الثاني متممٌ للأولِ كالمُضاف، وأنَّ الأولَ عاملٌ في الثاني كالمُضاف، وأنَّ الثاني مُخَصَّصٌ للأولِ كالمُضاف. وطوله يمنع من البناء؛ لأنَّ الآخرَ كـبعضِ الأولِ، فإذا قلت: لا أمرَ يومَ الجمعةِ لك، فقد عممت جميع

(١) لم أقف على من ذكرها.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٨٣٠.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٨. وانظر الخلاف في هذه المسألة في: الإنصاف ٢/ ٧٠٩، واللباب ٢/ ١٢٣، وشرح

المفصل ٤/ ٢١، واتلاف النصرة ٦٧.

(٤) أي: (لا) واسمها المضاف، والمضاف إليه، فلا تكون هذه الثلاثة بمنزلة اسم واحد مركب.

الأميرين؛ لأن (يوم الجمعة) عند البصري لا يتعلق بـ (أمر) مع بئانه لما سبق ذكره<sup>(١)</sup>، وإذا قلت: لا أمراً يوم الجمعة لك، فقد نفيت أمري يوم الجمعة خاصة، وكذلك: لا مروراً بزيد، ولا مروراً بزيد، فكل ما علقت به بالأول نوتت، وكل ما لم تعلقه بالأول، وأردت بالأول العموم بنيتُه مع (لا)<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله: إنَّ (لا) تنصب النكرة بغير تنوين، ما دامت تليها، وتبنى معها على الفتح كـ (خمسة عشر).

فقوله: (تنصب) يدلُّ على أنه مُعربٌ. وقوله: (تبنى معها) يدلُّ على أنه مبنيٌ. وقوله: (النكرة بغير تنوين) ينبغي أن يُخصَّص، فيقول: المفردة السابق ذكرها. وقوله: (تبنى معها على الفتح) ينبغي أن يقول: إذا قصدت العموم. ثم قوله: (في الدار) يحتمل أن يكون خبراً، وأن يكون صفةً، فبنو تميم كثيراً ما يَحْدِفُونَ الخبر، وأهل الحجاز يُظهِرُونَهُ، كذا ذكر السيرافي في تأويل ما قال سيبويه<sup>(٣)</sup>؛ وذلك أنه استدَلَّ عَلَى أَنَّ (لا رَجُلَ) في موضع اسم مُبتدأٍ في لغة بني تميم، يقول أهل الحجاز: لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ، فكأن بني تميم يقولون: (لا رَجُلَ) ويقتصرون عليه، وفي قول السيرافي نظراً؛ لأنه يُحتمل أن يكون أراد أن

(١) الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي. انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٩. وحكى الفارسي عن البغداديين إجازة كون

الظرف والجار والمجرور في نحو: لا أمر بالمعروف متعلقاً بالمنفي المبني. انظر: الحجة ١/ ١٩٢.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٨١٩.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٨٣. أ.

بني تميم أبعد من أهل الحجاز في رفع الخبر؛ لأنهم ينصبون خبر (ما)، فإذا كان الذين ينصبون يرفعون، فمننا ظنك بالذين يرفعون؟

وفي رفع الخبر خلاف بين سيبويه والأخفش رحمهما الله<sup>(١)</sup>، فأما سيبويه فإنه لا يُعمَلُها في الخبر، وإنما الخبر مرفوع على ما كان عليه<sup>(٢)</sup>، وأما الأخفش والمبرد وجماعة من النحاة فإنهم يرفعون بها الخبر كما نصبوا بها الاسم<sup>(٣)</sup>، وحجتهم أن كل شيء يعمل في المبتدأ يعمل في الخبر، إلا حرف الجر، وحجة سيبويه قلة تصرفها، وأنها دون (إن) في العمل، لدخول (إن) على المبتدأ المعرفة والنكرة، وذلك أن مراتب النفي تنقسم إلى أقسام قد سبق ذكرها، لكننا نعيده لأن الموضع يقتضيه:

الأولى: (ليس)؛ لأنها فعل في القول القوي<sup>(٤)</sup>، فهي تعمل في المعرفة والنكرة، ويتقدم خبرها على اسمها إجماعاً، وعليها بالخلاف<sup>(٥)</sup>، ويفصل بينهما

(١) هي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. انظر: التبيين ٣٦٨.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٥.

(٣) رأي الأخفش في المسائل المشورة ٨٦، والتبيين ٣٦٨. ورأي المبرد في المقتضب ٤/ ٣٥٧، ونقله عن السيرافي في شرح الكتاب ٣/ ٨٣. ومن ذهب إلى ذلك الزمخشري في المفصل ٥٤-٥٥، وابن الخشاب في المرتجل ١٧٧.

(٤) رأى الفارسي في أحد قوله أنها حرف بمنزلة (ما)، ونقل المرادي وأبو حيان أنه قول ابن السراج، وما في الأصول بخالفه، فقد ذهب إلى أنها فعل. انظر: الأصول ٨٢/ ١، والحليات ٢١٠، والجنى الداني ٤٩٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٤٦، ومغني اللبيب ٣٧٨.

(٥) منع تقدم خبر ليس عليها مذهب الكوفيين، ونسب إلى المبرد كما في الحليات ٢٨٠، وشرح اللمع لابن



بـ(إلا)، ويُضمَرُ فيها.

ويتلوها (ما)، فهي تعملُ في المعرفة والنكرة، ولا يتقدَّم خبرُها على اسمها، ولا يُفصلُ بينهما بـ(إلا)، ولا يُضمَرُ فيها، ولا تعملُ في لغة بني تميم، ولها شبهةٌ بـ(ليس) من ثلاثة أوجهٍ.

ويتلوها (لا)، فتعملُ في النكرة حسب، بغير فصلٍ؛ لأنها لا تكونُ لنفي الحال، فبعُدت عن (ليس)، وقد أدخلوا الباءَ في خبرها إذا رَفَعَتِ الأوَّلَ ونَصَبَتِ الثاني حملاً على (ليس)، وأنشدوا<sup>(١)</sup>:

وَكَذَلِكَ لَا خَيْرَ عَلَى أَحَدٍ وَلَا شَرٌّ بِدَائِمٍ<sup>(٢)</sup>

برهان ٥٨، والإنصاف ١/١٦٠، وذهب إليه ابن السراج. انظر: الأصول ١/٨٩-٩٠. وإجازته مذهب البصريين، كما في الإنصاف ١/١٦٠، والتبيين ٣١٥، والمبرد في المقتضب ٤/١٩٤.

(١) اختلف في قائله، فقليل:

أ- المرقش السدوسي.

ب- خَزَرُ بن كُوزَانَ.

(٢) البيت من مجزوء الكامل.

روايته في مصادره -إلا البديع-:

وَكَذَلِكَ لَا خَيْرَ وَلَا شَرٌّ عَلَى أَحَدٍ بِدَائِمٍ

الشاهد: دخول الباء الزائدة في خبر (لا) المشبهة بليس.

انظر: تأويل مختلف الحديث ١٠٧، والحيوان ٣/٤٣٦، وتهذيب اللغة ٤/٤٥٠ (حتم)، والأمايلي ٣/١٠٧، والمؤتلف والمختلف للأمدي ١٢٨، وغريب الحديث للخطابي ١/٣٧١، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٢١٦، والبديع لابن الأثير ١/٥٨٢، والتذيل والتكميل ٤/٣٠٨، والمقاصد الشافية ٢/٢٣٨، واللسان ١٢/١١٣ (حتم).

وزعم الفارسيُّ أنَّ الباءَ هي باءُ (ليس)، فدخلت في (لا) التي تُشابهها، كما دخلت في (ما) الحجازية، وأجازهُ قومٌ إذا كانت بمنزلة (ليس) ترفع وتنصب، ومنعه قومٌ إذا كانت تنصبُ وترفع<sup>(١)</sup>، وسوّى قومٌ بينهما<sup>(٢)</sup>، ورأيت الفارسي تارةً يُجيزُ ذلك، وتارةً يمنعُه في الناصبة للاسم، وكان الفارسيُّ تارةً ممن يُجيزُ ذلك في القولين<sup>(٣)</sup>.

وقد تقع (لا) غير مُتصدِّرة للجمل، و(ما) لا تكونُ إلّا متصدِّرةً، كقولك: مررتُ برجلٍ لا كاتبٍ ولا شاعرٍ.

ويليها (لات)؛ لأنها نقصت عن مرتبة (لا) للحرفِ اللاحقِ بها، فعملت في الحين خاصةً، ولا يظهرُ معمولاً لها معاً، والأخفش لا يُعملُها<sup>(٤)</sup>، وسنبيها في موضعٍ غير هذا إن شاء الله.

(١) أي (لا) النافية للجنس.

(٢) انظر دخول الباء الزائدة في خبر (لا) التي لنفي الجنس في: شرح التسهيل ٣٨٣/١.

(٣) وذلك في «تذكرته»، كما نص عليه أبو حيان. انظر: التذيل والتكميل ٣٠٩/٤-٣١٠، والارتشاف ١٣٠١/٣، وانظر: الحجة ١٩٤-١٩٥.

(٤) نقل ذلك عنه ابن السراج، لكنّه أثبت عملها في معاني القرآن، قال: «شَبَّهوا (لات) بـ(ليس) وأضَمُّوا فيها اسمَ الفاعل، ولا تكونُ (لات) إلّا مع (حين)». وقال الزجاج: «وقال الأخفش: (ولات حين مناص) نصبها بـ(لا) كما تقول: لا رجلٌ في الدار، ودخلتِ التاءُ للتأنيث». انظر: الأصول ٩٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٤.

ويتلوها (إن)، فلم يبق لها عملٌ عند المحققين<sup>(١)</sup>، ونقصت (إن) عن (لا)؛ لأنها لا تتمحّضُ نافيةً، وأجاز المبردُ عملها<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: فـ(ما) كذلك؟

قيل: (ما) إذا كانت غيرَ نافيةٍ كانت اسمًا في أكثرِ أحوالها، بخلافِ (إن) فإنها تكونُ حرفًا ألبيّةً<sup>(٣)</sup>.

قال أبو الفتح: «فإن فصلتَ بينهما بطلَ عملُها، تقول: لا لك غلامٌ، ولا عندك جاريةٌ»<sup>(٤)</sup>.

قال سعيدٌ: استدلتُ العلماءُ بأنَّ (لا) وما عملت فيه بتقدير اسمٍ واحدٍ بشيئينِ طريفين، أحدهما قولهم: غضبتُ من لا شيءٍ<sup>(٥)</sup>، فدخل (من) عليها يدل على أنه لا حكمَ لـ(لا) على انفرادها، كما تدخل على خمسة عشر، هذا ما حكاه المبردُ<sup>(٦)</sup> والرمانيُّ<sup>(٧)</sup> وغيرُهما<sup>(٨)</sup> / ٦٦ ب وهذا عندي فيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا

(١) فمن لا يعملها سيويه، والمبرد. انظر: الكتاب ١٥٢/٣، والمقتضب ٣٦٢/٢، والأزهية ٣٢، وأمالى

ابن السجري ١٤٣/٣.

(٢) انظر: المقتضب ٣٦٢/٢.

(٣) سبق المصنف إلى هذه الأقسام الأربعة الواسطي. انظر: شرح اللمع ٥٦.

(٤) اللمع ٤٤.

(٥) انظر القول في: المقتضب ٣٥٨/٤، والأصول ٣٨٠/١، ومغني اللبيب ٣٢٢.

(٦) انظر: المقتضب ٣٥٨/٤.

(٧) لم أقف على قوله.

(٨) كابن السراج. انظر: الأصول ٣٨٠/١.

يؤدِّي إلى تعليق حرف الجرِّ؛ لأنَّ (لا) وما يتَّصلُ بِهِ مِنْ اسمٍ وخيرٍ إذا بُنيتِ  
المبتدأُ جملةً، وحرفُ الجرِّ لا يدخلُ على جملةٍ.

فإن قيل: يكون بمنزلة الباء في: بحسبك قولُ السَّوءِ<sup>(١)</sup>، وما من أحدٍ قائمٌ،  
يعملُ في المبتدأ حسبٌ، فهو قولٌ، وفيه أيضًا نظرٌ.

والثاني من استدلالهم قولهم: جئتُ بلا مالٍ<sup>(٢)</sup>، هذا حسنٌ لجر الباءِ للمال،  
كما تقولُ: مررتُ بالرجلِ هذا، فهذا يدلُّ على أن (لا) كأنها غير موجودة، أو  
حيث وجدتْ فهي كبعض الكلمة، وإذا كان كذلك لم يُجزِ الفصلُ بينهما،  
وعندي أن هذه (لا) ليست التي نحنُ بصددِها؛ لأن هذه بمنزلة (غير)<sup>(٣)</sup>،  
وظاهرُ هذا القولِ ينصُّرُ مَنْ قال: إن (لا) بُنيت مع (رجل) بناءً (خمسَ عشرَ)؛  
لأنه لما فصل بينهما بطل البناءُ، ألا ترى أنَّ الظرف لا يُعتدُّ به فاصلاً بين المضاف  
والمضاف إليه على ما سبق؟ فلو كانت عاملةً إعراباً لوجبَ أن يَبقى الإعرابُ  
ولا يُعتدُّ بالظرف فاصلاً، كقولك: ما اليومُ زيدٌ ذاهباً، ولا خيرٌ في اليومِ  
عمرو<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر القول في: الكتاب ٢/٢٩٣، وتفسير الطبري ١١/١٠٩.

(٢) انظر القول في: المقتضب ٤/٣٥٨، والأصول ١/٣٨٠.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٥٤٠.

(٤) جزء بيت من الخفيف، ومثاله:

إنَّ عمروَ لا خيرَ في اليومِ عمرو  
إنَّ عمروَ مَكْتُرُ الإخـوانِ

وقد سبق تحريجه.

فَإِنْ قَالَ مَنْ ادَّعَى الْبِنَاءَ لِتَضْمُنِ (مِنْ): إِنَّمَا بَنِيَتْهُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ فِي مَحَلٍّ مُبَاشَرَتِهَا، لَا لِيَزُولَ عَمَلُ (لَا)، وَيَعْتَذِرُ لَهَا كَيْلًا يَزُولُ حُكْمُ (مِنْ) فَيَتَعَارَضُ الْعَامِلَانِ، فَيَزُولُ عَمَلُهَا، فَإِذَا تَأَخَّرَتْ وَلَيْسَ لـ (لَا) قُوَّةُ (مَا) بَطَلَ عَمَلُهَا فَأَرَلْنَا التَّضْمُنَ مِنْ الْأَسْمِ، وَأَعْرَبْنَاهُ، فَهُوَ قَوْلٌ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ تَدَّعِي ضَعْفَ (لَا)، وَقَدْ وَجَدْنَاهَا زَائِدَةً عَامِلَةً فِي قَوْلِهِ، وَهُوَ الْفَرْزْدُقُ<sup>(١)</sup>:

لَوْ لَمْ تَكُنْ غُفْفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا إِلَى لَا قَتَ ذُوو أَحْسَابِهَا مُضَرًّا<sup>(٢)</sup>  
 قيل: لما وجدت زائدة على الصورة التي تكون عليها غير زائدة عملت ذلك العمل، كما تقول في (مِنْ) في قولك: ما جاءني من أحد، وفي الباء في قوله<sup>(٣)</sup>:

(١) هو همام بن غالب بن صعصعة المجاشعي الدارمي التميمي. (ت ١١٠هـ). شاعر أموي فحل، أحد الثلاثة المقدمين، وهم جرير والفرزدق والأخطل. مدح خلفاء بني أمية، وتفوق في الفخر، وهاجى جمعاً من الشعراء، أبرزهم جرير، ومات قبله فرثاه جرير. أخباره في طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٨، والشعر والشعراء ١/٤٦٢، والأغاني ٩/٣١٨.

(٢) البيت من البسيط. روي:

إِذَا لِلَّامِ ذُوو أَحْسَابِهَا عُمرَا

الشاهد: عمل (لا) وهي وزائدة في (ذنوب) وتركيبها معها.

انظر: ديوان الفرزدق ١/٢٨٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٧٨، وتفسير الطبري (شاکر) ٥/٣٠٢، والمسائل المنشورة ١٠٣، والحجة ١/١٦٨، والخصائص ٢/٣٦، وشرح التسهيل ٢/٥٩، وارتشاف الضرب ٣/١٣٠١، وخزانة الأدب ٤/٣٠. وللشيخ محمود شاکر تعليق على رواية هذا البيت. انظر: تفسير الطبري ٥/٣٠٢ حاشية (٥) - ٣٠٣.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

... لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ<sup>(١)</sup>

قال أبو الفتح: «فَإِنْ عَطَفْتَ، وَكَرَّرْتَ<sup>(٢)</sup>، جازَ<sup>(٣)</sup> فِيهِ عِدَّةُ أَوْجُهٍ، تَقُولُ: لَا

حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

قال سعيد: إِنْ عَطَفْتَ (لَا) وَكَرَّرْتَ جاز فِيهِ عِدَّةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: أَنْ تَبْنِيَ

الاسْمَ الْأَوَّلَ مَعَ (لَا)، وَتَجْعَلَ الثَّانِيَةَ بِمَنْزِلَةِ الْأُولَى، فَتَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا

أ- الراعي.

ب- القتال الكلابي.

(١) البيت من البسيط، وتماه:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٌ أَحْمِرَةٌ سُودَ الْمُحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

الأحمر: جمع حمار. والمحاجر: جمع محجر، وهو ما بدا من النقاب. وخص المحاجر والمقصود الجسد كله.

يقول: هن حرائر لا إماء سود لا يقرآن القرآن، صاحبات حمير. (عن شرح أبيات مغني اللبيب

٣٧١/٢).

الشاهد: عمل الباء الزائدة الجر، كعمل الأصلية.

انظر: ديوان الراعي ١٢٢، وديوان القتال الكلابي ٥٣، ومجالس ثعلب ١/٣٦٥، وأدب الكاتب ٥٢١،

والمخصص ١٤/٧٠، والبيان في شرح اللمع ٢٤٣، والمرئجل ٢٣٠، والجنى الداني ٢١٧، ومغني

اللبيب ٤٥، ١٤٧، ٨٨٥، وشرح أبياته ٢/٣٦٨، وخزانة الأدب ٩/١٠٧.

(٢) اللمع: وكررت (لا).

(٣) في اللمع: جازت لك.

(٤) في اللمع: سبحانه.

(٥) إبراهيم: ٣١. قرأ بالبناء على الفتح ابن كثير وأبو عمرو وقرأ الباقون بالرفع والتثنية. انظر: السبعة

١٨٧، والتذكرة ٢/٣٣٧.

(٦) اللمع ٤٤.

بِالله، والخبر مضمّر، والتقدير: لنا، أو في الوجود، والثاني أولى؛ لأنّه أعمّ.  
 وقوله: (بِالله) الجار والمجرور متعلّق بالخبر المحذوف، وهذا الخبر  
 المحذوف في موضع رفع بخبر الابتداء عند سيبويه، وعند الأخفش في موضع  
 رفع والعامل فيه (لا)، فأما الآية فيجوز أن تكون (فيه) فيها في موضع صفة؛ إمّا  
 على اللفظ فتكون في موضع نصب، وإمّا على الموضع فتكون في موضع رفع،  
 ويكون الخبر محذوفاً على كلا الوجهين، ويجوز أن يكون (فيه) خبراً في موضع  
 رفع على الخلاف في العامل فيه.

فأما قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾<sup>(١)</sup> فلا يخلو  
 أن تُقدّر (لا) كليس فتعملها الرفع، وهي إذا كانت بتقدير (ليس) لم تعمل إلا في  
 نكرة، ولا يفصل بينها وبين معموها، وخبرها يكون منصوباً كما قال<sup>(٢)</sup>:  
 مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ<sup>(٣)</sup>

(١) البقرة: ١٩٧.

(٢) هو سعد بن مالك القيسي.

(٣) البيت من مجزوء الكامل.

روي: من صدّ.

الشاهد في قوله: (لا براح) حيث رفعت (لا) الاسم، وهو نكرة، والخبر محذوف، تقديره: لا براح لي.  
 انظر: الكتاب ٥٨/١، ٢٩٦/٢، ٣٠٤، والمقتضب ٣٦٠/٤، واللامات للزجاجي ١٠٧، والمسائل  
 المنثورة ٨٥، والإنصاف ٣٦٧/١، وأمال ابن الشجري ٣٦٤/١، ٣٦٦...، وشرح المفصل ١٠٩/١  
 وغيرها.

أو تقدّرَها غيرَ مُعمّلةٍ عَمَلٍ (ليس)، وإنما يرتفعُ الاسمُ بعدها بالابتداء،  
فَمَنْ قَدَّرَ ارتفاعَ الاسمِ بعدها بالابتداء جازَ في قولِ سيبويه أن يَكُونَ (في الحجّ)  
خَبَرًا عَنِ الأَسْمَاءِ الثلاثةِ، لاتِّفَاقِ الأَسْمَاءِ في ارتفاعِ خَبَرِها بالابتداء<sup>(١)</sup>، أمّا قولُهُ:  
(فلا رَفَتْ [ولا فسوق])<sup>(٢)</sup> فظاهرُ الأمرِ، وأمّا (لا جدال) فهي في مَوْضِعِ رفعٍ  
بالابتداء - أعني العاملَ والمعمولَ - فقد اتَّفَقَتِ الأَسْمَاءُ في ارتفاعِها بالابتداء،  
و(لا) العاملةُ ضعيفةٌ، فلا يمتنعُ أن يكونَ (في الحجّ) خَبَرًا عنها، ولا يجوزُ ذلك  
في قولِ أبي الحسن<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّهُ يرى ارتفاعَ الخبرِ بعدَ (لا) بلا النافية، دُونَ خَبَرِ  
الابتداء، فقد اختلفَ العاملانِ، ولو قُدِّرَ أنَّ ارتفاعَ (رَفَتْ) و(فسوق) بلا كما  
ترتفعُ بِلَيْسِ النكرةُ لم يَجُزْ أن يكونَ (في الحجّ) خَبَرًا عَنِ الثلاثةِ في قولٍ واحدٍ  
منهما؛ لأنَّ خَبَرَ هَذِهِ الآخِرَةِ مرفوعٌ، وَخَبَرَ الأوَّلِينَ منصوبٌ، ولو رَفَعَ (جدالاً)  
لجازَ أن يكونَ (في الحجّ) خَبَرًا عَنِ الثلاثةِ، هَذَا قولُ الفارسيّ<sup>(٤)</sup>، وهو الظاهرُ  
مِنَ كلامِ سيبويه في الحُجَّةِ، وغيرُهُما يمنعُ مِن ذلك؛ كيلا يعمَلَ عامِلانِ في  
معمولٍ واحدٍ، فإن جَعَلْتَ (لا) مكررةً للتأكيد، والعملُ للأولى؛ لأنها معطوفةٌ  
على الموضعِ جازت في كُلِّ قولٍ، كما تقولُ: إنَّ زيدا وإنَّ عمرا / ٦٧ أ قائبان، كيلا

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٤. وانظر النقل عنه أيضًا في توجيه الآية في كشف المشكلات ١/ ١٤٨، والدر

المصون ٢/ ٣٢٥.

(٢) في د.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٩٠، وكشف المشكلات ١/ ١٤٨، والدر المصون ٢/ ٣٢٥.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٩٠-٢٩١.



قائمان، كيلا يعمل الحرفان في معمول واحد، فتكون الثانية مكررة للتأكيد.

قال أبو الفتح: «ويجوز: لا حول ولا قوة إلا بالله، قال الشاعر:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً      اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ<sup>(١)</sup>

قال سعيد: النصب بالتنوين في المفرد المعطوف على المبنى مع (لا) لا يُجيزُهُ

يونس وجماعة من النحاة إلا على الضرورة<sup>(٢)</sup>، كما لا يُجيزون تنوين المنادى المفرد

المعرفة<sup>(٣)</sup>، وغيرهم يُجيزه مع (لا)، ويجعل (لا) الثانية زائدة مؤكدة<sup>(٤)</sup>، كما

تقول: ليس زيد قائماً ولا عمرو منطلقاً، فتكون (لا) مؤكدة، يدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ

قَوْلُهُمْ: لَيْسَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو ذَاهِبِينَ.

ولمَّا اطَّرَدَ فِي الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْمُفْرَدُ بَعْدَهَا مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ تَنَزَّلَتْ مَنْزِلَةً

الْمُحْدِثِ لِلْفَتْحَةِ، فَحُمِلَ الثَّانِي عَلَى لَفْظِ الْأَوَّلِ، كَمَا تَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا وَلَا

زَيْدًا، وَلَمْ يُبَيَّنِ الْأَسْمُ الْآخَرُ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ اعْتُقِدَ أَنَّ (لَا) الثَّانِيَةَ زَائِدَةٌ، وَلَيْسَ

يَصَحُّ أَنْ يُبْنَى مَعَ الْأَوَّلَى أَيْضًا، لِأَجْلِ حَرْفِ الْعَطْفِ، وَلَثَلَا يَكُونُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ

شَيْئًا وَاحِدًا، وَهَذَا نَظِيرُ: يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ، فِي عَطْفِ مُعْرَبٍ مَرْفُوعٍ عَلَى مَعْطُوفٍ

(١) اللمع ٤٤.

(٢) انظر رأي يونس في الكتاب ٢/ ٣٠٨-٣٠٩، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٧٤ (رسالة)،

والمفصل ٩٣، قال ابن يعيش: «وهو مذهب ضعيف لأنه لا ضرورة هنا» شرح المفصل ١٠٢/ ٢.

(٣) أجاز نصبه عيسى بن عمر؛ لطوله بالتنوين. انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٧٣-٢٧٤ (رسالة).

(٤) اللمع ٢/ ٢٨٥، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٩٥-٩٦.

عَلَيْهِ مَبْنِيٌّ مَضْمُومٌ، بل هذا أولى؛ لَأَنَّكَ عَطَفْتَ الْاسْمَ عَلَى اسْمٍ مَفْتُوحٍ مَنْصُوبٍ  
المَوْضِعِ، بِخِلَافِ الْمُنَادَى؛ لِأَنَّهُ مَضْمُومٌ اللَّفْظَ مَنْصُوبٌ الْمَوْضِعَ <sup>(١)</sup>، وَلَيْسَ لَهُذِينَ  
الْبَابِينَ فِي هَذَا ثَالِثٌ فِي الْعَطْفِ عَلَى اللَّفْظِ.

وَالْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ <sup>(٢)</sup> يُنْشَدُ وَحَرْفُ رَوِيهِ الْقَافُ، وَيُنْشَدُ وَحَرْفُ رَوِيهِ  
الْعَيْنُ، فَإِذَا أُنْشِدَ بِالْقَافِ فَالْبَيْتُ لِأَنْسِ بْنِ الْعَبَّاسِ <sup>(٣)</sup> مِنْ قَصِيدَةٍ فِيهَا <sup>(٤)</sup>:

إِنْ بَغِيضًا نَسَبْتُ فَاسِخٌ      لَيْسَ بِمَوْثُوقٍ وَلَا وَاثِقٍ  
لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ      اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ  
لَا ضُلْحَ بَيْنِي فَاعْلَمُوهُ وَلَا      بَيْنَكُمْ مَا حَمَلْتُ عَاتِقِي  
سَنَفِي وَمَا كُنَّا بَنَجِدَ وَمَا      قَهَقَهُ قُمْرُ الْوَادِي بِالشَّاهِقِ <sup>(٥)</sup>

(١) شرح هذه الفقرة نقله أبو حيان. انظر: التذييل والتكميل ٢٩٣/٥ - ٢٩٤.

(٢) أي أنشده ابن جني، وهو لا نسب اليوم... البيت.

انظر: الكتاب ٢/٢٨٥، ٣٠٩، وشرح أبياته للسيرافي ١/٥٨٣، وتحصيل عين الذهب ٣٤٦، وشرح

المفصل ٢/١٠١، ٩/١٣٨، وأمالى ابن الحاجب ١/٤١٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور

١/٢٥٣، ومغني اللبيب ٢٩٨، ٧٨٣، وشرح أبياته ٤/٣٤١.

(٣) هو أنس بن العباس بن مرداس السلمى، أبوه الصحابي المشهور رضي الله عنه.

(٤) اختلف في نسبة الأبيات فقليل:

أ- لأنس بن العباس كما في الكتاب ٢/٢٨٥.

ب- لجدّه أبي عامر بن حارثة السلمى. كما في شرح أبيات سيويه للسيرافي ١/٥٨٣، وذيل اللالكى

٢/٣٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/٣٤٣.

(٥) الأبيات من السريع.

وَإِذَا أُنْشِدَ بِالْعَيْنِ فَهُوَ فِي قَصِيدَةٍ لَشُقْرَانَ مَوْلَى سَلَامَانَ مِنْ قُضَاعَةٍ<sup>(١)</sup>،  
منها<sup>(٢)</sup>:

إِنَّ الَّذِي رَبَّضْتُهَا أَمْرَهُ      سِرًّا فَقَدْ بَيَّنَّ لِلنَّاجِعِ  
لَكَالتي يَحْسِبُهَا أَهْلُهَا      عِذْرَاءَ بَكْرًا وَهِيَ فِي التَّاسِعِ<sup>(٣)</sup>  
وفيها:

كُنَّا نُدَارِيهَا فَقَدْ مُزِّقَتْ      وَاتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ<sup>(٤)</sup>  
قال أبو الفتح: «ويجوز لا حول ولا قوة إلا بالله، قال الشاعر:

بغض: أبو قبيلة، وهو بغض بن ريث بن غطفان. والفاسخ: الضعيف. والفقر: جمع قُمري، وهو طائر معروف.

انظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٣/٤.

(١) شاعر من شعراء بني أمية. أخباره في تاريخ دمشق ١٢٣/٢٣.

(٢) اختلف في نسبتها، فقليل:

أ- لشُقْرَانَ السُّلَامَانِي، كما في شرح أبيات سيبويه للسرياني ٥٨٣/١، وذيل اللالكى ٣٦/٢، وتاريخ دمشق ١٢٣/٢٣، ١٢٧.

ب- لابن مُحَامٍ الْأَزْدِي كما في المؤلف والمختلف ١١٥.

ج- لبعض الشُّكْرِيِّين البصريين في الأمالي ٧٢/٣.

(٣) روايته في مصادره: للناخع، وهو: العالم المبين للأمور.

انظر: شرح أبيات سيبويه ٥٨٣/١، ومقاييس اللغة ٤٠٦/٥ (نخع) (الأول فقط)، وذيل اللالكى ٣٦/٢،

وتاريخ دمشق ١٢٧/٢٣، وتاج العروس ٢٣٦/٢٢ (نخع).

(٤) البيت في الأمالي ٧٢/٣، والمؤلف والمختلف ١١٥، وتاريخ دمشق ١٢٣/٢٣، وشرح أبيات مغني

اللبيب ٣٤٣/٤.

وما هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلَ<sup>(١)</sup>

قال سعيد: قد بينّا أنّ النفي جواب سائل، أو مقدّر السؤال، فكأنّ هذا الشاعر قيل له: ألك ناقة في هذا الأمر أم جمل؟ أو قيل: ألك حول أو قوّة في هذا الأمر فاستعين بالله تعالى، فأجاب نافيًا لكلامه فقال: لا حول ولا قوّة، والخبر مضمّر، وهذه (لا) غير عاملية، ويجوز أن تجعلها بمنزلة (ليس) ويضمّر الخبر، وهذا القسم لا يلزم الخبر، وهذا القسم لا يلزم فيه تكرار (لا) كما قال:

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَا حُ<sup>(٢)</sup>  
وكذلك قوله<sup>(٣)</sup>:

فَرَطْنَ فَلَا رَدُّ لِمَا فَاتَ فَانْقَضَى وَلَكِنْ تَعَوَّضُ أَنْ يُقَالَ عَدِيمٌ<sup>(٤)</sup>

(١) اللمع ٤٤.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو مزاحم العقيلي.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (بُتَّ) بدل (فات)، و(بَعُوضُ) و(بَغِيضُ) بدل (تَعَوَّضُ). نقل السيوطي عن ابن قتيبة أن (بَعُوضُ)

تصحيف. وقد أثبت السيرافي الروايات الثلاث. انظر: شرح السيرافي ٩٤/٣ أ.

يقول واصفًا ذهاب شبابه: فرطن: ذهبن وتقدمن، فلا رد لما فات منهن، ولكن تعوّض من شبابك حلمًا

خافة أن يقال: عديم شباب وحلم. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٥١. وعلى رأي ابن قتيبة: يصف

رجلاً مات له ميت، فقال: فرطن: أي المدامع، فلا رد لما فات من الموت، ولكن تعوّض الصبر عن

مصيبتك. انظر: الأشباه والنظائر ٢٦٥/٧.

الشاهد: أن (لا) مشبهة بليس؛ لأنها غير مكررة، وما بعدها اسمها مرفوع.

انظر: الكتاب ٢٩٧-٢٩٨، وتحصيل عين الذهب ٣٥١، واللسان ١٢١/٧ (بغض)، والأشباه

أَلَا تَرَى أَنهَا لَوْ كَانَتْ فِي الْبَيْتِ هِيَ الَّتِي تَكُونُ جَوَابَ الْهَمْزَةِ وَ(أَمْ) لَلَزِمَ تَكَرُّرُهَا، وَأَنْكَرَ الْأَخْفَشُ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّهَا هُوَ مُبْتَدَأٌ<sup>(١)</sup>، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:  
وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لغيرنا      حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ<sup>(٣)</sup>  
فَشَادُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ تَكَرُّرُهَا؛ لِأَنَّهُا بِمَنْزِلَةِ (غَيْرِ)، أَوْ بِنَاوْهَا وَإِعَادَةُ الضَّمِيرِ مِنَ الْجُمْلَةِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ، وَلَمْ يَجْعَلُوهَا كَلَيْسَ، وَكَذَلِكَ شَدَّ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:  
بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ      رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا<sup>(٥)</sup>

والنظائر ٧/ ٢٦٥.

(١) لم أقف على رأيه.

(٢) اختلف في قائله، فقليل:

أ- الضحَّاكُ بْنُ هَنَامِ الرُّقَاشِيِّ.

ب- أَبُو زَيْدٍ الطَّائِي.

ج- رَجُلٌ مِنْ سُلُولٍ.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٥، والمقتضب ٤/ ٣٦٠، والاشتقاق ٣٥٠، وشرح أبيات سيويه ١/ ٥٢١، والأزهية

١٦٢، والمفصل ٩٧، وشرح المفصل ٢/ ١١٢، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٨٢٣، والمقاصد الشافية

٢/ ٤٣١، وجمع الموامع ١/ ٤٨، وخزانة الأدب ٤/ ٣٦.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الطويل.

استرجعت: قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون. أو طلبت الرجوع من الرحيل. وأذنت: أعلمت. والركائب:

جمع ركوبة، وهي الراحلة. (عن خزانة الأدب ٤/ ٣٥)

الشاهد: الفصل بين (لا) واسمها، مع عدم التكرار شذوذاً.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٨، والمقتضب ٤/ ٣٦١، والأصول ١/ ٣٩٣، والمسائل المشورة ٨٩، وتحصيل عين

وهي متى فصل بينها وبين شيءٍ تعملُ فيه كُررت، وبطلَ عملُها. ومتى دخلت على المعرفة كُررت وبطلَ عملُها، ويجوزُ أن تُجعلَ الأولى غيرَ عاملةٍ في الشعر، والثانية بمنزلة (ليس)، واستُغني بها عن التكرير للأولى، ويُضمَرُ لكل واحدة منهما خبرٌ، ويجوزُ أن تعكسَ القضية<sup>(١)</sup>.

والبيتُ الذي أنشده<sup>(٢)</sup> للرّاعي<sup>(٣)</sup> من قصيدةٍ لاميةٍ، وقَبَلَ البيتُ:  
أَمَلْتُ خَيْرَكَ أَنْ تَدْنُو مَوَاعِدُهُ      فَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تَلْقَائِكَ الْأَمْلُ  
وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قَلْتُ مُعْلَنَةً      لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَهْلُ<sup>(٤)</sup>  
قال أبو الفتح: «ويجوز: لا حول ولا قوة إلا بالله، قال الشاعر:

الذهب ٣٥١، وأمالى ابن الشجري ٥٣١/٢، وشرح المفصل ١١٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢، وخزانة الأدب ٣٤/٤.

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٤٣٠/١.

(٢) البيت من البسيط.

روي: وما صرمتك.

انظر: ديوان الراعي ١٩٨، والكتاب ٢٩٥٠/٢، ومجالس ثعلب ٣٥/١، والأصول ٣٩٤/١، وشرح اللمع لابن برهان ٩٤/١، ومجمع الأمثال ١٦٦/٣، وشرح المفصل ١١١/٢، والتذيل والتكميل ٢٩٥/٥، وتخليص الشواهد ٤٠٥.

(٣) في أ: الراعي، والتصويب من د.

والراعي هو عبيد بن حصين بن معاوية النُميري، أبو جندل، سُمي الراعي؛ لكثرة وصفه الإبل في شعره. شاعر أمويٌّ مقدّم، هجاء جرير لما اتهمه بالليل إلى الفرزدق. أخباره في طبقات فحول الشعراء ٥٠٢/٢، والشعر والشعراء ٤٠٤/١، والأغاني ١٦٨/٢٠.

(٤) ديوان الراعي ١٩٨.

هَذَا لِعَمْرُكُمُ الصِّغَارُ بَعِيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ<sup>(١)</sup>  
 قَالَ سَعِيدٌ: / ٦٧ ب إِذَا قُلْتَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ كَانَ فِي رَفْعِ (قُوَّة) وَجِهَانِ:  
 أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ (لَا) زَائِدَةً مُؤَكِّدَةً، وَ(قُوَّة) مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ (لَا) مَعَ  
 (حَوْلَ)، وَإِذَا كَانُوا قَدْ وَصَفُوا عَلَى الْمَوْضِعِ فَلَا أَحْرَى أَنْ يَعْطِفُوا عَلَى الْمَوْضِعِ،  
 وَلِهَذَا الْمَعْنَى اسْتَقْبَحَ قَوْمٌ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدِ الظَّرِيفِ عَمْرًا<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَسْتَقْبَحُوا:  
 أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَعَمْرُو بَكَرًا؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ، وَعَلَى هَذَا  
 أُثْبِتُ الْجَرِيرَ:

بِأَيِّ بَلَاءٍ يَا ثُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدِينُ وَلَا صَدْرُ<sup>(٣)</sup>  
 وَالثَّانِي: أَنْ يُجْعَلَ (لَا) بِمَنْزِلَةِ (لَيْسَ)، وَالتَّنْوِينُ فِي الْبَيْتِ إِنَّمَا ذَهَبَ لِلْقَافِيَةِ،  
 وَخَبَرُ الْأَوَّلَى مَرْفُوعٌ عَلَى الْخِلَافِ، وَخَبَرُ الثَّانِيَةِ مَنْصُوبٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ فِي

(١) اللمع ٤٥.

(٢) الظريف، صفة لزيد على المحل، فإن (زيدًا) فاعل المصدر، وقد أضيف المصدر إلى فاعله.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في الديوان:

بِأَيِّ قَدِيمٍ يَارَبِيعَ بْنِ مَالِكٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدَانِ وَلَا صَدْرُ  
 الذَّنَابَى: ذَنْبُ الطَّائِرِ، وَقِيلَ: الذَّنَابَى مَثَبُ الذَّنْبِ، وَذُنَابَى الطَّائِرِ ذَنْبُهُ، وَهِيَ أَكْثَرُ مِنَ الذَّنْبِ. (عن  
 اللسان ٣٨٩/١) (ذنب).

الشاهد: رفع (صدر) عطفًا على موضع (لا) مع اسمها، أو على أن (لا) عاملة عمل ليس.

انظر: ديوان جرير ١/١٧٩، وأخبار القضاة لابن حيان ٢/١١٤، والتذيل والتكميل ٥/٢٩٥، وأوضح

المسالك ٢/١٧، والتصريح ٢/١٢٦.

الشعر (لا) الثانية نافيةً غيرَ عاملةٍ، واستُغني عن تكرارها بالأولى. وخبرُ الأولى والثانية عند سيبويه واحد، وعند الأخفش مختلف<sup>(١)</sup>.  
والبيت الذي أنشده<sup>(٢)</sup> لرجل من مُذحج، وهو ابنُ أحمَر الكِناني<sup>(٣)</sup>، في قصيدةٍ أو أبياتٍ منها:

(١) يرى سيبويه أن الخبر في نحو: لا رجل أفضل، رُفِع على الابتداء؛ لأن (لا) واسمها بمنزلة اسم واحد. أما الأخفش فيرى أنه خبر (لا)، فكلما نصبت (لا) وجب أن ترفع؛ لأنها بمنزلة (إن). انظر: المسائل المشورة ٨٦.

فإذا تكررت كما في هذه المسألة كان خبر الأولى العاملة، والثانية غير العاملة واحدًا عند سيبويه، أمّا الأخفش فخبر العاملة عنده مرفوع بها، وخبر غير العاملة مرفوع بالابتداء.  
(٢) البيت من الكامل.

انظر: الكتاب ٢/٢٩٢، والمقتضب ٤/٣٧١، والأصول ١/٣٨٦، وأمالي القالي ٣/٨٥، وشرح أبيات سيبويه للسرياني ١/٢٣١، والمفصل ٩٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٩، والتذيل والتكميل ١/٦٢، ٥/٢٩٥، وجمع الهوامع ٢/١٤٤، وشرح أبيات المغني ٧/٢٥٦.

(٣) اختلف في نسبة هذا الشاهد اختلافًا كثيرًا، ومن الاضطراب في نسبته ما أثبتته المؤلف، إذ قال: لرجل من مذحج، وهو ابن أحمَر الكِناني، قال البكري: «... فعلى هذا يكون من كنانة لا من مذحج» (اللائل ٣/٤١). وأشهر من نسب إليهم:

أ- هُنيّ بن أحمَر الكِناني.

ب- زرافة الباهلي.

ج- ضمرة بن ضمرة النهشلي.

د- بعض الطائيين: قيل: عمرو بن يغوث، وقيل: عامر بن جوين.

وذكرُ ابن أحمَر الكِناني الذي ذكّرهُ في: المؤلف والمختلف ٤٥.



أَمِنَ السَّوِيَّةَ أَنْ إِذَا أُخْصِبْتُمْ      وَأَمِنْتُمْ فَأَنَا الْقَصِيُّ الْأَجْنَبُ  
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُذْعَى لَهَا      وَإِذَا يُحَاسُّ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ  
هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بَعِينُهُ      لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ<sup>(١)</sup>

قال أبو الفتح: «وتقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، قال الشاعر:

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمٌ فِيهَا      وَمَا فَا هَوَاهُ بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ<sup>(٢)</sup>

قال سعيد: يجوز في رفع (حول) في هذه المسألة وجهان:

أحدهما - وهو الأقوى المستعمل - أن تجعل (لا) كليس ويجوز أن تكون (لا) غير العاملة، استغني عن تكريرها بلا الثانية العاملة. و(فيها) في القول الأول لا يكون خبراً عنهما إجماعاً لاختلاف العمَلين<sup>(٣)</sup>.

وأما في الوجه الثاني فيجوز [ذلك]<sup>(٤)</sup> عند سيويه ولا يجوز عند الأخفش على ما بيننا.

(١) الحيس: أصل الحيس: الخلط. وهو لبن وأقط وسمن وتمر يصنع منه طعام. انظر: اللسان ٦١/٦

(حيس)، وشرح أبيات المغني ٢٥٨/٧.

والأبيات في الأمالي ٨٤-٨٥، والمؤتلف والمختلف ٤٥، وشرح أبيات سيويه ٢٣١/١، وشرح

شواهد الإيضاح ٢١٠، وشرح المفصل ١١٠/٢، واللسان ٦١/٦ (حيس)، وخزانة الأدب ٣٧/٢ -

٣٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٥٧/٧، وتاج العروس ٥٦٩/١٥ (حيس).

(٢) اللمع ٤٥.

(٣) فالعاملة عمل (ليس) توجب نصب الخبر، وغير العاملة يرتفع الخبر بعدها على أنه خبر مبتدأ.

(٤) في د.

والبيت الذي أنشده<sup>(١)</sup> أَظُنُّهُ لَأُمِيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ<sup>(٢)</sup> في صفة الجنة، وفي

القصيدة:

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ      بَرِيئًا مَا تَغْنَثُكَ الذُّمُّومُ<sup>(٣)</sup>

قال أبو الفتح: «وتقول: لا غلام وجارية لك، بالتنوين لا غير، قال الشاعر:

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ      إِذَا مَا ارْتَدَى بِالْمَجْدِ ثُمَّ تَأَزَّرَا<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الوافر.

وهو ملفق من بيتين:

وَلَا لَغَوْرٌ وَلَا تَأْنِيمٌ فِيهَا      وَلَا حَيٌّ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ

وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ      وَمَا فَاهَا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

انظر: ديوان أمية بن أبي الصلت ٥٤ (الثاني فقط)، والزاهر ١٠٦/١، وسر صناعة الإعراب ١/٤١٥،

وأوضح المسالك ١٩/٢، والمقاصد الشافية ٢٧٨/٩، ولسان العرب ٦/١٢ (أنم)، وجمع الهوامع

١٤٤/٢، وخزانة الأدب ٤/٤٩٤. والبيت الثاني في معاني القرآن للفراء ٣/٢٣٢، وإيضاح الوقف

والابتداء ٦٩.

(٢) هو أمية بن أبي الصلت الثقفي. شاعر جاهلي، من شعراء الطوائف، كان ممن رغب عن عبادة الأوثان في

الجاهلية، وقرأ الكتب المتقدمة، وكان يخبر أن نبيًا سيبعث، فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمن

به، ولما أنشد رسول الله صلى الله عليه وسلم شعره قال: «آمن لسانه وكفر قلبه». أخباره في طبقات

فحول الشعراء ١/٢٦٢، والشعر والشعراء ١/٤٥٠.

(٣) تغنثك: تتعلق بك. (عن شرح أبيات سيويه ١/٣٠٥)

انظر: ديوان أمية بن أبي الصلت ٤٨٠، والكتاب ١/٣٢٥، وشرح أبياته ١/٣٠٥، والمقاصد النحوية

٣/١٨٣، والمقاصد الشافية ٣/٤٨٦.

(٤) اللمع ٤٦.

قال سعيد: قد بَيَّنْتُ فيما تقدَّم العطفَ على اللفظِ في: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، وزيادة (لا)، فكذلك هنا مع عدم (لا)، وهو أولى، وذلك الوجهُ الثاني الذي اخترناه مِنَ الفتحِ معَ (لا) المكررة ممتنعٌ هنا بعدمها، ولا يمكن بناء ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، والواو أيضاً مانع آخرٌ.

وقوله: «بالتنوين ليس غير»، هو كما ذكر إذا كان الاسمُ منصرباً، فإن كان غيرَ مُنصرفٍ فلا تنوينَ فيه.

وإنما كان بالتنوين لأنَّ العاطفَ يمنعُ من البناءِ في الثاني على ما سبق، وهذا يُبطلُ اعتقادَ من اعتقد أنها بُنِيَتْ لأجل تضمُّنها (مِن) لا للتركيب<sup>(١)</sup>؛ لأن (مِن) يحسُن أن تتضمنَ الثاني الآن، فلو كان بناؤها له لكان المعطوف مبنياً، وللمُنصَرَفِ لهذا أن يقول: إنَّهم إنما يَضمُّنونَ الاسمَ (مِن) في محلِّ يصحُّ لئلاَّ أن تعملَ فيه، وهو في محلِّ تباشِره فيه خوفاً من عملِ الحرفِ، فيختلُّ المقصودُ، ولما كان الأولُ يدلُّ على استغراقِ الجنسِ بالبناء، والثاني معطوفٌ عليه على كُلِّ حالٍ كانَ لِلثاني حُكْمُ الأولِ، ولم يُتكلَفِ البناءُ؛ لأنَّ العطفَ الغالبُ فيه المجانسةُ؛ لأنَّه نظيرُ التشبيهِ، ونظيرُ هذا لامُ المستغاثِ التي تدخلُ في النداءِ،

(١) منهم الرماني، يقول عن (لا): «عملها في النكرات، وذلك إذا كانت جواباً لهل من، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر بمنزلة (إن)؛ لأنها نقيضتها... إلا أنها مبنية مع ما بعدها، وذلك أنها جوابٌ لمن قال: هل من أحد؟ وحق الجواب أن يكون وفق السؤال، فكان يجب أن يقال: لا من أحد، إلا أنهم حذفوا من، وضمنوا الكلمة معناها، فوجب البناء لتضمن معنى الحرف». (معاني الحروف (٨)).

فُتِحَتْ فَرَقًا بَيْنَ الْمُسْتَغَاثِ وَالْمُسْتَغَاثِ إِلَيْهِ، وَعَلَّلَ هَذَا مُسْتَقْصَاةً فِي بَابِهِ، فَلَمَّا وَقَعَتْ فِي الْأَوَّلِ مَفْتُوحَةً، وَعُطِّفَ عَلَيْهَا بِلَامٍ أُخْرَى كُسِرَتِ الثَّانِيَةُ؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ قَدْ زَالَ، إِذْ لِلْمَعْطُوفِ حُكْمُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ فِي هَذَا التَّمْثِيلَ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: لَا غَلَامَ وَجَارِيَةٌ لَكَ، فَتَعْطِفَ عَلَى مَوْضِعِ (لا) مَعَ غَلَامٍ، كَمَا عَطَفْتَ عَلَى اللَّفْظِ، فَيَجُوزُ فِي الْبَيْتِ: فَلَا أَبَ وَابْنٌ مَثُلٌ، وَتَكُونُ (مَثَلُ مِرْوَانَ وَابْنِهِ) إِنْ شِئْتَ صِفَةً لِلْأَبِ وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ، فَتَرْفَعُ (مَثَلًا) فِي هَذَا وَتَنْصِبُهُ عَلَى مَا سَبَقَ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ / ٦٨ خَبْرًا [لِلْأَبِ] <sup>(١)</sup> فَيَكُونُ مَرْفُوعًا لَا غَيْرُ.

والمحتمل في هذه المسألة خمسة أوجه لفظًا:

لا حول ولا قوة إلا بالله، بفتحهما من غير تنوين.

والثاني: لا حول ولا قوة، بفتح الأول، ورفع الثاني على ثلاثة أوجه:

الابتداء، والعطف على الموضع، وأن يكون بتقدير ليس هذا.

والثالث: لا حول ولا قوة، حملاً على لفظ الأول.

والرابع: لا حول ولا قوة، فترفعهما جميعاً على الابتداء أو <sup>(٢)</sup> على (ليس).

الخامس: لا حول ولا قوة، برفع الأول ونصب الثاني على ما بيّنا.

والخبر إذا نُصِبَ المَعْطُوفُ عَلَيْهِ بالتَّوْنينِ أو وصفته بمنصوبٍ مَنْوَنٍ رُفِعَ بِلَا

(١) في د.

(٢) في أ: وعلى. وما أثبت أولى.

لظهور العمل. ولو قلت: لا غلامَ ورجلاً<sup>(١)</sup> فاضلٌ، لم يُجْزَ<sup>(٢)</sup>، وكذلك لو قلت:  
لا غلامَ ورجلٌ فاضلاً، لم يُجْزَ<sup>(٣)</sup>، فتدبر ذلك.  
وأما البيت<sup>(٤)</sup> فللفرزدق<sup>(٥)</sup>، وقد قيل: هو للنابغة الجعدي<sup>(٦)</sup> فيما حكاه  
يونس<sup>(٧)</sup>، وقبلة:

عليها امرؤٌ لم تحمِلِ النوقِ مثلهُ      أبرّ بميثاقٍ وأوفى وأصبراً<sup>(٨)</sup>

(١) في أ: لا غلامَ رجلاً، والتصويب من د.

(٢) لأنه صفة لـ (رجل)، و (رجل) منصوبٌ لفظاً ومحلّاً، فلا يجوز غير النصب.

(٣) (رجل) معطوف على محل (لا غلام)، فالرفع جائز فيه، فإذا رفعته وجب رفع وصفه.

(٤) البيت من الطويل.

روي: لا أبَ وابنًا... وعلى هذه الرواية قد دخله الخرم.

المقصود: مروان بن الحكم، وابنه عبد الملك. وارتدى: لبس الرداء. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٤٦.

انظر: الكتاب ٢/٢٨٥، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢٠، والمقتضب ٤/٣٧٢، وشرح القصائد السبع

للأبنباري ٢٨٨، واللامات للزجاجي ١٠٥، والمسائل البصريات ١/٤٨٨، وتحصيل عين الذهب

٣٤٥، وأمالى ابن الحاجب ١/٤١٩، وشرح المفصل ٢/١٠١، وخزانة الأدب ٤/٦٧.

(٥) انظر: شرح شواهد الكشاف (تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات) ٤/٣٩٨، والدرر اللوامع

١٧٤/٦. ولم أجده في ديوانه.

(٦) في الخزانة ٤/٦٩ أنه من أبيات سيبويه التي لم يعرف لها قائل. وفي شرح شواهد الإيضاح ٢٠٧: أنه

لرجل من عبد مناة بن كنانة، وكذا في تخلص الشواهد ٤١٣.

(٧) لم أقف على موضع حكايته.

(٨) هذا البيت لامرئ القيس، من قصيدته التي مطلعها:

سألك شوقٌ بعد ما كان أقصرا      وحلّت سُليمي بطن قَوْفِعرعرا

وروايته:

قال أبو الفتح: «فإن وصفت<sup>(١)</sup> اسم (لا) كان لك فيه ثلاثة أوجه: النصب بالتنونين، تقول: لا رجلٌ ظريفًا عندك، وبغير التنوين، تقول: لا رجلٌ ظريف<sup>(٢)</sup>، والرفع بالتنونين لا غير، تقول: لا رجلٌ<sup>(٣)</sup> ظريفٌ عندك<sup>(٤)</sup>».

قال سعيدٌ: قوله: «إن وصفت اسم (لا) كان لك فيه ثلاثة أوجه» يفتقر إلى احتراز، وهو أن النصب بلا تنوين لا يجوز في المضاف والطويل، وإن كانا اسمي (لا)، وإنما الذي يكون فيه هذا اسم (لا) المبني معها، يجوز ذلك فيه، وإذا كان كذلك فالأمر على ما ذكر، يجوز النصب على اللفظ كما جاز وَصَفُ المُنَادَى على لفظه، نحو: يا زَيْدُ الظريفُ، وإن كان مبنياً؛ لأنَّ (لا) قد أشبهتِ العاملَ لما بَيَّنَّا، وأيضاً فإن (لا) قد ثبتَ أنَّها تعملُ النصبَ، ألا ترى أنه لو كان مضافاً أو طويلاً نَصَبْتُ، فيكون نصبُ الصفةِ على هذا القول على موضع (رجل) وحده، ويكونُ نصبُ الصفة من وجهين هنا، وفي الطويل والمضاف من وجه واحد، ويجوزُ أن تبني الصفة مع الموصوف، وتفك (لا) من البناء، فتقول: لا رجلٌ ظريفٌ، وإنما فككتها منه لئلاً تجعلَ ثلاثةَ أشياءَ شيئاً واحداً، ورأيتُ كلامَ الفارسيِّ يدلُّ على

عليها فتى لم تحمل الأرض مثله

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ١٤٦، وخزانة الأدب ٨/ ٥٤٧.

(١) في اللمع: وُصِف.

(٢) في اللمع: ظريف عندك.

(٣) في اللمع: غلام.

(٤) اللمع ٤٦.

أن ثلاثة أشياء قد جُعِلَتْ شيئًا واحدًا، ذكره في كتاب الإغفال<sup>(١)</sup>.

فأما (هل تضربن) فالكلام عليه في موضعه. فلأن حركة فاء (ظريف) فتحة تركيب نائبة عن فتحة البناء مع (لا) النائبة مناب نصبه، وإنما فعلوا هذا لشدة اتصال الصفة بالموصوف، كما قالوا: يا زيد بن عمرو، فأتبعوا كما أتبعوا امرأ وامرئ وامرؤ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمَوْتَ الَّذِي تَقْرُوكَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> (فإنه) هو الخبر (الموت) الاسم، وليس الموت مما يدخل في خبره الفاء عند بصري إلا زائدة<sup>(٣)</sup>، إلا أنهم جاوزوا ذلك لأجل صفته بالذي هو الموصول، والموصول يصح في خبره الفاء، إذا كانت صلته فعلاً أو ظرفاً، ولهذا لا تكون صفة المعرفة نكرة، ولا صفة النكرة معرفة؛ لأنها كشيء واحد.

(١) قال الفارسي: «... فالمبني مع هذه المركبة كلها شيئان، وليس فيه ثلاثة أشياء، فلا يجوز ذلك لخروجه عن حد ما أشبهه من المبنية. فإن قال قائل: فقد قالوا: (لا ماء بارد لك)، و(لا رجل ظريف)، وهذه ثلاثة أشياء جُعِلَتْ شيئًا واحدًا، فكيف لا يجوز على هذا أن يكون الفعل وعلامة الضمير والنون مبنية على الفتح كما بنيت هذا في النفي؟ قيل: لا يجوز هذا كما جاز: (لا رجل ظريف)؛ لأن ذلك لم يجعل فيه ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا، إنما جعل (رجل) مع (ظريف) اسمًا واحدًا، ثم أدخلت عليها (لا) على حد ما تدخل في المفرد...». (الإغفال ١/ ١٥١).

(٢) الجمعة: ٨.

(٣) انظر رأي البصريين في: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٤٣. وانظر تفصيل المسألة في الجنى الداني ٧٠، ومغني اللبيب ٢١٩.

ويجوزُ الرَّفْعُ على الموضع، وعليه قوله<sup>(١)</sup>:

وردَّ جازرُهم حرفاً مصرَّمةً ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحٌ<sup>(٢)</sup>

إذا جعلت (مصبوحةً) صفةً، كما جازَ وصفُ النداءِ على الموضع، وكذلك

كلُّ مبنيٍّ يجبُ وصفه على موضِعه، إلا أنَّه هنا على مَوْضعِ الحرفِ والاسم، وفي

النداءِ على موضعِ الاسمِ المنادى وَحدَهُ.

واعلم أن هذا القسم يُجيزُ النحاةَ وصفَهُ على موضِعه والعطفَ عليه قبلَ

الخيرِ، بخلافِ (إنَّ) فإنَّه لا يجيزُ المحققونَ وصفَهُ على موضِعه، ومن أجازَه فإنما

يُجيزُهُ بعدَ استيفاءِ الخيرِ<sup>(٣)</sup>، وكذلك العطفُ إنما يجوزُ أن يكونَ على المَوْضعِ

(١) اختلف في قائله فقليل:

أ- حاتم الطائي.

ب- أبو ذؤيب الهنلي.

ج- رجل من بني النبيت بن قاصد، واسمه: عمرو بن مالك بن الأوس.

(٢) البيت من البسيط.

الجازر: هو الذي ينحر. والحرف: الناقة الضامر، وقيل: القوة الصلبة. والمُصَرَّمة: المقطوعة اللبن لعدم

المرعى. والصبوح: شرب الصباح. يقول: هم في جذب، فيرد الجازر من المرعى ما ينحرون للضيف،

واللبن متعذر عندهم، فلا يسقى الكريم النسب، فكيف غيره. (عن تحصيل عين الذهب ٣٥٢).

انظر: ديوان حاتم الطائي ٢٩٣، والكتاب ٢/٢٩٩، والمقتضب ٤/٣٧٠، والأصول ١/٣٨٥، وتحصيل

عين الذهب ٣٥٢، والمفصل ٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٥، وأمالى ابن الشجري ٢/٥١٢،

وشرح المفصل ١/١٠٧، والمقاصد النحوية ٢/٣٦٨.

(٣) تقدم ذكر هذه المسألة، وانظر: الإنصاف ١/١٨٥، والتبيين ٣٤١.



بعد استيفاء الخبرِ عندَ البصريِّ؛ لأن (لا) قد جُعِلَتْ مع الاسمِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، وليسَ كذلك (إنَّ) <sup>(١)</sup>؛ لأنه يفصلُ بينَ (إنَّ) واسمِها بالخبرِ إذا كان ظرفاً أو حرفَ جرٍّ، وبمعمولِ الخبرِ إذا كان ظرفاً أو حرفَ جرٍّ، وليس كذلك (لا)، وكأنَّكَ في (لا) عَطَفْتَ على الاسمِ وحدهُ، وقولُ الشاعرِ <sup>(٢)</sup>:

أبي الإسلام لا أب لي سِوَاهُ <sup>(٣)</sup>

إن جَعَلْتَ (لي) صفةً كانَ في قولٍ من قال: (لا حولَ ولا قوة) في مَوْضِعٍ نصبٍ، ومن قال: (ولا قُوَّةٌ) كانَ في مَوْضِعٍ رفعٍ، ومن قال: (لا غَلامَ رَجُلٍ)، وَوصَفَهُ لم يَجُزْ بناءً صِفَتِهِ مَعَهُ لما سَبَقَ <sup>(٤)</sup>. ويجوزُ العَطْفُ / ٦٨ ب على المَوْضِعِ فيه على قولٍ من عَطَفَ على مَوْضِعِ (إنَّ)، لكنْ يَجِبُ أن يكونَ بعدَ استيفاءِ الخبرِ،

(١) انظر: الإنصاف / ١٩٥.

(٢) اختلف في قائله فقليل:

أ- نهار بن توسعة البشكري. وأكثر المصادر على ذلك.

ب- عيسى بن فاتك الخطي.

ج- سلمان الفارسي.

د- قُرَاد بن أقرم الفزاري.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إذا افْتَحَرُوا بَقِيسٍ أَوْ تَمِيمٍ

انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٢، والشعر والشعراء ١/ ٥٢٨، والكمال ٣/ ١٠٩٧، ومعجم الشعراء ٩٦،

وتحصيل عين الذهب ٣٤٥، والمفصل ٩٤، وشرحه ٢/ ١٠٤، وريع الأبرار للزغشري ١/ ٣٤٧،

والبدیع ١/ ٢/ ٦٠٦، والحماسة البصرية ٢/ ٨٩٧.

(٤) حتى لا تكون ثلاثة أشياء شيئاً واحداً.

وأما الوصفُ على الموضعِ ففيه نظرٌ، فتقول: لا غلامَ رجلٍ ظريفاً، وخبرُهُ رُفِعَ بلا على القولين، عن بعضهم، وكذلك الطويلُ في العطف، وقد أجاز سيبويه: لا مثلهُ أحدٌ<sup>(١)</sup>، على الموضعِ، و(مثله) منصوبٌ، فإن كان بدلاً فحسنٌ، وإن كان وصفاً ففيه نظرٌ، وقد أجازَهُ قومٌ في (إنَّ)، فيجبُ أن يجوزَ في هذا.

فأما الوصفُ فالطويلُ لا يوصفُ؛ لأنه عاملٌ، وتقول: لا مالَ لك درهماً ولا ديناراً، ولا شيء لك ناقّةٌ ولا جملًا، وفي نصبه وجهان: أحدهما: أن يكون على التفسير. والثاني: أن تجعلهُ وصفاً. والأولى عندي عطفُ بيان، ويجوز رفعُهُ من وجهين: على الابتداء، وعلى خبر الابتداء، وإن شئتَ جعلتهُ خبراً للنفي.

واعلم أن (لا) قد تدخلُ على أشياء لا يصحُّ لها العملُ فيها، وتلك الأشياءُ تنقسمُ إلى ثلاثة أقسام: اسمٌ معرفة، واسمٌ منفي بلا يتلوه اسمٌ منفي بلا، وهما جوابُ (أم) والهمزة، وقد ثبت عند السائلِ أحدُ الاسمينِ بغيرِ عينه، واسمٌ معمولٌ لغيرها.

فأما الأولُ فأن تقول: لا غلامَ لك ولا الحارثُ، ولا غلامَ لك ولا أخوه، فأما: لا غلامَ لك وأخاهُ، فيجوز من وجهٍ ويمتنع من وجهٍ، وأجاز الأخفش: لا غلامَ لك وأخوه، معرفةً ونكرةً<sup>(٢)</sup>، ولا يحسنُ أن يُدخلها على معرفةٍ، إلا أن تكررَها، فأما قوله:

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٢.

(٢) لم أقف على رأيه.

...إن لا إلينا رُجُوُّهَا<sup>(١)</sup>

فساذُّ، فهذا البيتُ يجبُ تكريرُ (لا) فيه من وجهين: من جهة التعريف للاسم، والفصل بينها وبين الاسم.

وأما قولُ العَرَبِ: لا نُولِكَ أَنْ تَفْعَلَ<sup>(٢)</sup>، فإنما لم تكررْ؛ لأنه في معنى: لا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ، وَهِيَ لا يَلْزِمُ تَكَرُّرُهَا مَعَ الْفِعْلِ، فَكَذَلِكَ هُنَا، وَإِذَا أُصِقَ بِهَا وَجَبَ التَّكْرِيرُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَدْ ارْتَكَبُوا لَمَّا أَلْصَقُوا (لا) بِالاسْمِ الْمَعْرِفَةَ الْبِنَاءَ مَعَهَا لِأَجْلِ عَدَمِ التَّكْرِيرِ، كَمَا قَالَ<sup>(٣)</sup>:  
أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِذْنَ وَلَا أُمَيَّةَ فِي السِّبْلِ<sup>(٤)</sup>

(١) سبق تخريجه.

(٢) القول في: الكتاب ٢/٣٠٢، ٤/٢٣٢، والأصول ١/٣٩٥، ٣/١٧٧.

(٣) اختلف في قائله، فقليل:

أ- عبد الله بن الزبير الأسدي.

ب- فضالة بن شريك.

(٤) البيت من الوافر.

أبو خبيب: هو عبد الله بن الزبير بن العوام. رضي الله عنهما. ونكذن: أي تعسرن واشتدتن. يهجو عبد الله بن الزبير، ويمدح بني أمية. (عن خزانة الأدب ٤/٦٢، ٦٤).

الشاهد: تركيب الاسم المعرفة (أمية) مع (لا) وبناءؤه على الفتح.

انظر: الكتاب ٢/٢٩٦-٢٩٧، والمقتضب ٤/٣٦٢، والأصول ١/٣٨٢، وشرح السيرافي ٣/٩٣ ب،

والمسائل المنثورة ٩٧، وأمالى ابن السجري ١/٣٦٥، والبديع ١/٥٨٤، ٢/١٠٢، وشرح المفصل ٢/١٠٢،

وخزانة الأدب ٤/٦١.

وقد سبقَ تأوُلٌ مثله<sup>(١)</sup>.

والثاني<sup>(٢)</sup>: لا غلام في الدارِ ولا جارية.

والثالث<sup>(٣)</sup>: لا مرحبًا ولا أهلاً ولا كرامةً ولا مسرةً، ولا تقول: لا ضربًا؛ لأنها إنما تدخل على الذي يُعتادُ فيه الدعاءُ مرفوعًا كان أو منصوبًا، كما قال<sup>(٤)</sup>:

وَبُيِّتُ جَوَابًا وَسَكَنَّا يَسْبَنِي وَعَمْرُوبِنَ عَفْرًا لَا سَلَامَ عَلَى عَمْرٍو<sup>(٥)</sup>  
ويقبُحُ أن تقول: مررتُ برجلٍ لا شجاعً، حتى تقول: ولا فارسً، وكذلك لا تقول: هذا زيدٌ لا شجاعًا، حتى تكرر.

(١) وهو قولهم: قضية ولا أبا حسن. وتأويله: ولا مثل أبي حسن، ولا مثل أمية.

(٢) اسمٌ منفي بلا يتلوه اسمٌ منفيٌ بلا، وهما جواب (أم) والهمزة، وقد ثبت عند السائل أحدَ الاسمين بغير عينه.

(٣) اسم معمول لغير (لا).

(٤) هو جرير.

(٥) البيت من الطويل.

في قوله: يسبني، اكتفى بخبر الواحد عن خبر الاثنين. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٥٣. وفيه: أنه قصر (عفراء) ضرورة. وفي المقصور والممدود لابن ولأد ٧٧: عَفْرَى اسم رجل، وأنشد بيت جرير. ورسمه في الديوان بكسر الفاء مقصورًا.

الشاهد: (لا سلام) حيث رفع ما بعد (لا) وهو مبتدأ قبل دخولها.

انظر: ديوان جرير ١/٤٢٥، والكتاب ٢/٣٠١، وطبقات فحول الشعراء ٢/٣٢٨، والمقتضب ٤/٣٨١،

والزاهر ١/١٠٥، والمقصور والممدود لابن ولأد ٧٧، وشرح جبل الزجاجي ٢/٢٧٤، واللسان

١٣/٢١٨ (سكن)، والتاج ٣٥/١٩٩ (سكن).

وقومٌ من الكوفيين يُحيزون: لا زيدَ لك، على ما سبق، ولا يُحيزون: لا غلامَ الرجلِ لك<sup>(١)</sup>، والكُنَى بمنزلةِ زيدٍ، وأَجَرُوا (عبد الله) مجرى النكرة، و(عبد العزيز) و(عبد الرحمن) مجريان مجرى (عبد الله)، إلا أنهم يسقطون فيهما الألف، فيقولون: لا عبدَ عزيزٍ، ولا عبدَ رحمانٍ<sup>(٢)</sup>، ولا يَعْرِفُ هذا بَصْرِيٌّ، وَأَجَازُوا دُخُولَهَا عَلَى الْمُضْمَرِ الْغَائِبِ، وَحَكَّوْا: إِنَّ كَانَ وَاحِدٌ فِي هَذَا الْفَجِّ فَلَا هُوَ<sup>(٣)</sup>، وَلَا يَعْرِفُ هَذَا بَصْرِيٌّ أَيْضًا، وَأَنشَدَ الْفَارِسِيُّ<sup>(٤)</sup>:

وَلَا هِيَ إِلَّا أَنْ تُقَرَّبَ وَضَلَّهَا      عِلَاةٌ كِنَازُ اللَّحْمِ ذَاتُ مِشَارٍ<sup>(٥)</sup>  
وكسرةُ تاءٍ جمعِ المؤنثِ بمنزلةِ الفتحة، وكذلك ياءُ التثنيةِ والجمعِ السالمِ.  
قال أبو الفتح: «وَيُثْنَى بِالنُّونِ، فَتَقُولُ: لَا غُلَامِينَ لَكَ، وَلَا جَارِيَتَيْنِ

(١) هذا القول غير منسوب في: الأصول ٤٠٦/١.

(٢) قال ابن السراج: «وقال الفراء: جعل الكسائي: عبد العزيز وعبد الرحمن بمنزلة عبد الله، وإسقاط

الألف واللام يجوزُ، نحو قولك: عبدُ عزيزٍ لك». (الأصول ٤٠٦/١).

(٣) انظر: الأصول ٤٠٦/١.

(٤) في المسائل الشيرازيات ١٢٦/١، والإغفال ٣٠٦/١. وقائله زهير بن مسعود.

(٥) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: ذات مشاركة. ولم أجد من روى رواية المصنف.

والمشاركة: السمن والحسن. (عن اللسان ٤٥٣/٤ (شور).

الشاهد: دخول (لا) على ضمير الرفع.

انظر: النوادر ٢٢٢، والمسائل الشيرازيات ١٢٦/١، والإغفال ٣٠٦/١، والمخصص ٧٠/٧، والتذييل

والتكميل ٢٩٢/٥، واللسان ٤٥٣/٤ (شور).

عِنْدَكَ»<sup>(١)</sup>.

قال سعيد: سيويهِ يزعمُ أَنَّ المثنى بعد (لا) مبنيٌّ معها<sup>(٢)</sup> إذا كان جواباً  
 لـ(هل من)، والمبرد يزعمُ أَنَّهُ مُعَرَّبٌ، ويقول: المثنى لم يُجْعَلْ مع غيره كالشيء  
 الواحد<sup>(٣)</sup>، ورأيتُ أصحابنا يردُّونَ على المبرد من غير الوجه الذي قصدهُ،  
 وذلك أنهم يقولون عنه إنَّ المثنى والمجموع لا يكونان مبنيَّين؛ لأنَّ ما فيه النون  
 بمنزلة ما فيه التنوين، وما فيه التنوين لا يكونُ مبنيّاً، واعتراضوا عليه بقولهم: يا  
 زيدان، وهو مبنيٌّ وفيه النون؛ لأن النون قد تكونُ بدلاً من الحركة حسبُ في  
 قولك: الرجلان، فيجوز أن يكون هنا بدلاً من الحركة حسبُ<sup>(٤)</sup>.

وليس هذا بلازم للمبرد؛ لأنَّهُ قال: المثنى والمجموع لا يكونان مع ما قبلهما  
 بمنزلة شيء واحد، وليس زيدان وزيدون في النداء كذلك، ولكن الجواب عما  
 قاله أن العلة الموجبة لبناء المفرد هي موجودةٌ مع التثنية عموماً، كما في المفرد، ألا  
 ترى أنَّك تقول: هما خيرُ اثنين في الناس، تريد إذا فَضِّلَ الناس اثنين اثنين،  
 وكذلك تقول: لا بنات لك. فَتُثْنِيهِ / ٦٩ أ مع (لا)، وقومٌ يُجيزون ثبوتَ التنوين

(١) اللمع ٤٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٢٨٣.

(٣) المقتضب ٤/٣٦٦.

(٤) انظر: شرح المفصل ٢/١٠٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٧٢، وشرح الرضي ١/٨١٧/٢، ومغني

مع المجموع [المؤنث] <sup>(١)</sup>، ويقولون: حُكْمُهُ حَكْمُ النونِ <sup>(٢)</sup>، وهذا يبطلُ عليهم بالألف واللام، والوقف.

وقال الفارسيُّ: شُبْهَةٌ مَنِ امْتَنَعَ مِنْ اعتقادِ بناءِ المثنى مَعَ (لا) عَدَمُ النظرِ <sup>(٣)</sup>، وهذا لا شُبْهَةٌ فيه، ولا فرقَ بَيْنَ المُفْرَدِ والمثنى، ألا ترى أنَّ حرفَ الإعرابِ هُوَ حرفُ اللين، كما أنَّ ياءَ النَّسَبِ وتاءَ التَّأْنِيثِ كذلك، فكما لا يمتنعُ: لا كُرْسِيَّ لَكَ، ولا ثَمَرَةَ لَكَ، فكذلك هذا، وثباتُ النونِ لا مُعْتَبَرٌ به؛ لأنها غيرُ لازِمَةٍ للكلمة، فكما أنَّه لو قال: لا رَجُلًا، فأطلق في القافية، وأشيعَ في سَجْعٍ لم يمتنعُ ذَلِكَ، فكذلك كَانَ نونُ التثنية والجمع، لاجتماعِ النونِ والألفِ في أنَّهما لا يلزمان، وأيضًا فإذا جازَ أن تجعلَ الصِّفَّةَ والموصوفَ شيئًا واحدًا، وتدخلَ عليهما (لا) فَإنَّ يجوزَ ذلكَ في التثنية والجمعِ أَجْدَرُ؛ ولأنَّ الصِّفَّةَ أَشَدُّ انفصالًا مِنَ الموصوفِ مِنَ النونِ في التثنية، أو لا ترى أنَّ الصِّفَّةَ قد يُخَالَفُ إعرابُها إعرابَ موصوفِها، نحو: يا زَيْدُ الطَّوِيلَ؟

فإن قيل: فما يُجْعَلُ مَعَ (لا) شيئًا واحدًا مَبْنِيًّا، والتثنية والجمعُ مَعْرَبَانِ. فغيرُ لازم؛ لأنهم قد قالوا في العَدَدِ: واحدٌ اثنانٌ ثلاثة، فبنوا، فإذا جازَ بناءُ

(١) في د.

(٢) انظر: البديع ٥٧٦/٢/١. وقد أخذ به ابن خروف. انظر: التذيل والتكميل ٢٣١/٥، والهمع

١٤٦/١.

(٣) لم أعر على قوله في كتبه. وقد استدلل بهذا ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٦/٢.

وقوع المرفوع في البناء، فالبناء في صوغ المنصوب أجدرُ بذلك؛ لأنه أشبه بالبناء.

فإن قلت: لا غلامِي لك، فاللامُ مرادةٌ لأجلِ التنكير، غيرُ مرادةٍ لأجلِ حذفِ النون، وكذلك: لا أبا لك، ولم يفعلوا ذلك مع غير اللام من حروف الجر، فأما قولُ الشاعر:

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخرت بقيس أو تميم<sup>(١)</sup>  
فإنه مثل: لا رجل في الدار، فأما قولُ الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وقد علمت أن لا أخا بعشور ولا جار إذ أرهقتما بالحوافر<sup>(٣)</sup>  
فجاء بالباء وهي شاذة.

وعندي أن هذه اللام في: لا أبا لك، ولا غلامِي لزيد، لم تدخل لتصير الكلمة نكرة حسب، بل تنبيهًا على أن الإضافة بتقدير اللام<sup>(٤)</sup>، والجر للام في

(١) سبق تخريجه.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (بعشورن) بدل (عشورن).

والعشورن: الصلب الشديد الغليظ. وهو اسم موضع أيضًا. (انظر: معجم البلدان ٤/ ١٢٧، واللسان ١٣/ ٢٨٦ (عشرن).

والبيت في: الارتشاف ٣/ ١٣٠٣، والمساعد ١/ ٣٤٤.

(٤) قال الفارسي: «إذا دخلت اللام في حيز (لا) لم ترد الإضافة إلا توكيدًا، وذلك أنك تقول: لا أبا لك، كما



غلامِي زَيْد، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَأَحُوا<sup>(٢)</sup>  
فَأَتَى بِاللَّامِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَنْكِيرِ (بؤس)؛ لِأَنَّهُ مُنَادَى، وَالْمُنَادَى يَكُونُ  
مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً، فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ.

وَرَوَى سِيبَوَيْهِ عَنِ الْعَرَبِ: لَا كَزَيْدٍ أَحَدٌ<sup>(٣)</sup>، عَلَى الْمَوْضِعِ، وَجَوَّزَ النَّصْبَ  
وَالْتَنَوَيْنِ، حَمَلًا لِلْكَلَامِ عَلَى (لا)<sup>(٤)</sup>.

فَإِنْ قُلْتَ: لَا مِثْلَهُ رَجُلًا، جَوَّزَ نَصْبَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ<sup>(٥)</sup>.

و(مثل) - وَإِنْ أُضِيفَ - نَكْرَةً، كَمَا قَالَ<sup>(٦)</sup>:

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيَّ لِأَهْلِكَ جِيرَةٌ لِيَالِي لَا أَمْشَاهَنَّ لِيَالِيَا<sup>(٧)</sup>

تَقُولُ: لَا أَبَاكَ، وَإِنَّمَا تَرَكْتَ الْإِضَافَةَ بِاللَّامِ عَلَى حَالِهَا لِأَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى الْإِضَافَةِ... الْمَسَائِلُ الْمُنْتَوَرَةُ

٩٠

(١) هُوَ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ.

(٢) الْبَيْتُ مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ.

انْظُرْ: الْكِتَابُ ٢/٢٠٧، وَاللَّامَاتُ ١١٠، وَالْخَصَائِصُ ٣/١٠٢، وَالْمَحْتَسَبُ ٢/٩٣، وَشَرَحَ الْمَقْصَلُ

١٠٥/٢، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٢٨٦، وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ ٢/٥٢٨، ٦٥٧، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ١/٤٦٨.

(٣) الْكِتَابُ ٢/٢٩٢.

(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٥) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٦) هُوَ ذُو الرِّمَّةِ.

(٧) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

فأَمَّا قَوْلُ جَرِيرٍ:

يَا صَاحِبِي دَنَا الرُّوْحُ فَسِيرَا لَا كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورًا<sup>(١)</sup>

فَلَا يَجُوزُ فِي (زَائِرٍ) إِلَّا النِّصْبُ؛ لِأَنَّ الْعَشِيَّةَ لَيْسَتْ بِالزَّائِرِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى فِعْلِ مُضْمَرٍ، فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ.

فَإِنْ قُلْتَ: لَا كَالْعَشِيَّةِ عَشِيَّةً، حُسْنَ الرِّفْعِ، وَكَذَلِكَ: لَا كَزَيْدٍ رَجُلٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَا أَحَدٌ كَزَيْدٍ، ثُمَّ قُلْتَ: رَجُلٌ، كَمَا تَقُولُ: لَا مَالٌ لَهُ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ رَجُلًا عَلَى التَّفْسِيرِ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَتَقُولُ: لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ، فَتَرْفَعُ<sup>(٢)</sup> (أَفْضَلُ)؛ لِأَنَّهُ خَبَرُهُ<sup>(٣)</sup>، كَمَا رُفِعَ<sup>(٤)</sup> خَبَرُ (إِنَّ)»<sup>(٥)</sup>.

الشاهد: أمثالهن، حيث وقع اسمًا للـ، مع إضافته، وذلك لتوغل (مثل) في الإبهام.  
انظر: ديوان ذي الرمة ١٣٠٣/٢، والكتاب ٢٩٢/٢، والمقتضب ٣٦٤/٤، والأصول ٣٨٨/١، ٤٠٤،  
وشرح أبيات سيبويه ٤٨١/١، وتحصيل عين الذهب ٣٤٧، والبديع ٥٧٣/٢/١، وشرح المفصل  
١٠٣/٢.

(١) البيت من الكامل.

انظر: ديوان جرير ٢٢٨/١، والكتاب ٢٩٣/٢، والمقتضب ١٥٢/٢، ومجالس ثعلب ٣٢١/١،  
والأصول ٤٠٤/١، وتحصيل عين الذهب ٣٤٨، وشرح المفصل ١١٤/٢، وخزانة الأدب ٩٥/٤.

(٢) في اللمع: ترفع.

(٣) في اللمع: خبر (لا).

(٤) في اللمع: يرتفع.

(٥) اللمع ٤٦.

قال سعيد: زَعَمَ جماعةٌ مِنَ النحاةِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فَاضِلًا، بَطَلَ عَمَلُ الْإِبْتِدَاءِ، فَإِنْ جِئْتَ بِخَيْرٍ كَانَ مَرْفُوعًا بِـلَا، كَمَا يَرْتَفِعُ بِـ(إِنَّ)<sup>(١)</sup>.  
 فَإِنْ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فَاضِلٌ، وَجَعَلْتَ (فاضلاً) وَصَفًا، وَأَتَيْتَ بِالْخَيْرِ كَانَ مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ، فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ قَوْلَكَ: لَا غُلَامٌ رَجُلٍ عِنْدَكَ، إِذَا جَعَلْتَ (عِنْدَكَ) الْخَيْرَ، كَانَ بِمَوْضِعِ رَفْعٍ بِـ(لا) لَا غَيْرُ، لظهورِ الْعَمَلِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ الْعَامِلَ فِي الصِّفَةِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَوْصُوفِ، فَلَمَّا ظَهَرَ عَمَلُهُ فِي الْوَصْفِ مَنْصُوبًا فِي قَوْلِكَ: لَا رَجُلٌ ظَرِيفًا، عَلِمْنَا أَنَّهُ عَمِلَ النَّصْبَ فِي الْمَوْصُوفِ. وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ عَمَلُهُ فِي الْوَصْفِ كُنْتَ مَخِيرًا، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي الْمَذْهَبَيْنِ، وَقِيَاسُ الْكُوفِيِّ أَنَّهُ يَكُونُ الْخَيْرُ مَرْفُوعًا بِخَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ، ظَهَرَ الْعَمَلُ فِي الْأِسْمِ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ، كَمَا يَقُولُ الْكُوفِيُّ ذَلِكَ فِي (إِنَّ)<sup>(٢)</sup>.

واعلم أَنَّ الهمزة إِذَا دَخَلَتْ عَلَى (لا) ففِيهَا مَذْهَبَانِ: أَحَدُهُمَا: الِاسْتِفْهَامُ جَرْدًا، وَالْآخَرُ أَنَّهُ يَدْخُلُ مَعَ الِاسْتِفْهَامِ التَّمْنِي، فَأَمَّا:  
 أَلَا أَنْعِمَ صَبَاحًا...<sup>(٣)</sup>

(١) لم أقف على هذا.

(٢) سبق الحديث عنه. انظر: الإنصاف ١/١٧٦.

(٣) جزء بيت من الطويل، وقامه:

... أَيْهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْنِي مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي  
 وهو مطلع قصيدة مشهورة لامرئ القيس.

انظر: ديوانه ٩٠، والحِوَان ١/٣٢٨، وغريب الحديث لابن قتيبة ١/١٨١، والزاهر ٢/١٦٧، ومقاييس

وقوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾<sup>(١)</sup> فهي حرف استفتاح، وليست بمركبة من حرفين<sup>(٢)</sup>.

فالاستفهام المحض حكم (لا) معه حكمها قبل دخول الهمزة في الوصف والخير، فتقول: ألا رجل عاقل وعاقلاً، وعاقلاً، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

حَارِبُ بْنُ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامُ تَزْجُرُكُمْ عَنِّي وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ<sup>(٤)</sup>

/ ٦٩ ب فأما إذا دخلها معنى التمني فالبناء مع الاسم كالبناء قبل دخول الهمزة، وبناء الاسم مع الصفة كذلك، وكذلك وصفه على لفظه، فإذا وصفته على موضعه فإن سيبويه والخليل لا يريان ذلك، ويقولان: حكم الابتداء قد زال لمعنى التمني<sup>(٥)</sup>، والجرمي يقول به<sup>(١)</sup>، ولا خبر له البتة؛ لأنه على نيّة مفعول،

اللغة ٣٤١/٤ (عصر)، والحجاسة البصرية ١٥٥/١، واللسان ١٩٩/٨ (صرع)، ومغني اللبيب ٢٢٥، وخزانة الأدب ٦٠/١.

(١) النمل: ٢٥. وهي قراءة الكسائي وحده. انظر: السبعة ٤٨٠، والتذكرة ٥٨٥/٢.

(٢) انظر: الخصائص ١٩٥/٢.

(٣) هو حسان بن ثابت.

(٤) البيت من البسيط.

الجوف: جمع أجوف، وهو فارغ الجوف، أي لا فؤاد له، والجماخير: جمع جُحُور، وهو عظيم الجسم. (عن الخزانة).

انظر: ديوان حسان ٢٦٦، والكتاب ٧٣/٢، والمقتضب ٢٣٣/٤، والأصول ٣٩٦/١، وشرح شواهد

المغني ٢١٠/١، وخزانة الأدب ٧٢/٤.

(٥) انظر: الكتاب ٣٠٧/٢.

مفعول، والمفعول لا خبر له، إلا في (ظننت) وأخواتها، والمازني يُجيزُ الرفع كما جَوَزه في الاستفهام<sup>(٢)</sup>، ويجعل له خبراً مضمراً كما كان قبل دخول الألف، ويقول: ألا غلام أفضل من زيد؟ ويقول: قد يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله معنى خلاف معناه، كما تقول: غفر الله، وحسبك ينم الناس. فأما قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً      يدلُّ على محصلة تُبيت<sup>(٤)</sup>  
فإن الخليل يقول: هو منصوب بفعل مضمّر؛ لأنه متمنّ، وأما يونس  
والأخفش فيقولان: نون مضطراً<sup>(٥)</sup>.

واعلم أن (لات) لا تعمل إلا في الحين خاصة، ويكون اسمها مرفوعاً

(١) جعل ابن السراج الجرمي متابعاً للخليل وسيبويه في المنع. انظر: الأصول ٣٩٧/١.

(٢) انظر: الأصول ٣٩٧/١.

(٣) هو عمرو بن قنّاس (أو قنعاس) المرادي.

(٤) البيت من الوافر.

اختلف في معنى المحصلة، ف قيل: هي المرأة التي تحصل المعدن، أي تستخرجه من حجره. وانظر الأقوال الأخرى في الخزنة ٥٤/٣.

انظر: الكتاب ٣٠٨/٢، والنوادر ٢٥٦، وإصلاح المنطق ٤٣١، والأصول ٣٩٨/١، وتهذيب اللغة ٢٤٢/٤ (حصل)، والأزهية ١٦٤، والبديع ٥٨٦/٢/١، وأمالى ابن الحاجب ١٦٧/١، وخزنة الأدب ٥١/٣.

(٥) رأي الخليل ويونس في: الكتاب ٣٠٨/٢، والأصول ٣٩٨/١، ورأي الأخفش أيضاً في: الأصول ٣٩٨/١.

وخبرها منصوبًا، ولا يظهران معًا، وإنما يظهر أحدهما كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ

مَنَاصٍ﴾<sup>(١)</sup> يقرأ رفعًا ونصبًا<sup>(٢)</sup>، فالأخفش يقول: ليس لها عمل<sup>(٣)</sup>.

وبعضهم يجزئ (لات)<sup>(٤)</sup>، ويُشدد<sup>(٥)</sup>:

طَلَبُوا صَلَحْنَا وَلَا تَأْوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ لِقَاءٍ<sup>(٦)</sup>

(١) ص: ٣.

(٢) قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ أبو السَّمَال بالرفع. انظر: البحر المحيط ٣٨٣/٧. وقد ذكرت قراءة الرفع دون نسبة في الكتاب ٥٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢، والبيان ٣١٢/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٣٩٠/٢.

(٣) المفهوم من كلام الأخفش أنه يعملها، قال: «... شَبَّهُوا (لات) بليس، وأضمرُوا فيها اسم الفاعل... ورفع بعضهم (ولات حِينَ مناصٍ) فجعله في قوله مثل (ليس)، كأنه قال: ليس أحدٌ. وأضمر الخبر». (المعاني ٦٧٠/٢).

وقد نقل عنه عدم العمل ابن السراج والسيرافي. انظر: الأصول ٩٧/١، وشرح الكتاب ٢٢/٣ (المطبوع).

(٤) هو الفراء. انظر: معاني القرآن ٣٩٨/٢، وذكره الزجاج دون عزو. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢٠/٤. ونقله أبو حيان عن الفراء مقيَّدًا بأساء الزمان. انظر: التذييل والتكميل ٢٩٤/٤.

(٥) لأبي زُبَيْد الطائي.

(٦) البيت من الخفيف.

وروايته في مصادره سوى الديوان: (بقاء) بدل (لقاء).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زبيد) ٥٨٤، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢، وللأخفش ٦٧٠/٢، وللزجاج ٣٢٠/٤، والخصائص ٣٧٧/٢، والمختصص ٨٢/١٤، والإنصاف ١٠٩/١، وشرح المفصل ٣٢/٩، وتذكرة النحاة ٧٣٤، وخزانة الأدب ١٨٣/٤.

وجماعةٌ من البصريين يقولون: (أوان) هنا مبنيٌّ، والنون فيه كالنون في (يومئذ)<sup>(١)</sup>، والفارسيُّ يمنع من ذلك ويقول: هو مجرورٌ بحينٍ مضمَر<sup>(٢)</sup>، وقد سبق ذلك.

والذي جمعَ أمرَ (لا) هذه القسمة، وهي أن (لا) تنقسم إلى قسمين: أحدهما: غيرُ عاملٍ، والآخرُ عاملٌ. فغير العامل ينقسمُ إلى سبعةِ أقسام: الأول: أن يكونَ جوابَ السائل: إذا أو ذا؟ فتقول إذا نفيت: (لا)، ويلزمه تكرارُها.

الثاني: أن يكونَ في جوابِ القسم. الثالث: أن تكونَ مع ما دخلت عليه كالشيء الواحد، يعملُ فيه العاملُ الذي يعملُ فيه لو لم يكنْ، كقولك: جئتُ بلا شيء. الرابع: أن تكونَ عاطفةً. الخامس: أن تُركَّبَ مع حرفٍ آخر، فتحدِّثَ معنى، كقولك: لولا زيدُ جاء عمرو.

السادس: أن تكونَ زائدةً، كقوله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) هو رأي المبرد. انظر: الخصائص ٢/ ٢٧٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٩، وشرح المفصل ٩/ ٣٢.

(٢) هو رأي الأخفش. انظر: معاني القرآن ٢/ ٦٧٠.

(٣) الحديد: ٢٩.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾<sup>(١)</sup>.

السابع: أن يكون بتقدير (لم)، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وأما العاملُ فينقسمُ إلى قسمين: أحدهما يعملُ في الفعلِ، والآخرُ في الاسمِ، فالذي يعملُ في الفعلِ هو (لا) النهي، يعملُ الجزمَ. والذي يعملُ في الاسمِ على ضربين: أحدهما يعملُ النَّصْبَ، والآخرُ يعملُ الرَّفْعَ، فالذي يعملُ النَّصْبَ على ضربين: أحدهما يعملُ النَّصْبَ بغيرِ تنوينٍ، وتُبنى معَ المعمولِ، ولكِ في صفته ثلاثةُ أوجهٍ، وقد سبقَ ذكرُها، والآخرُ يعملُ النَّصْبَ بغيرِ تنوينٍ، وهو المضافُ، ولا تُبنى معَ المعمولِ.

والثاني من قسمِ النَّصْبِ، وهو أَنَّهُ يعملُ النَّصْبَ بالتَّوْنِينِ، وهو الطَّوِيلُ. والذي يعملُ الرَّفْعَ على ضربين: أحدهما: تَزَادُ مَعَهُ التَّاءُ، نحو (لات)، والثاني بغيرِ تاءٍ، نحو:

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ<sup>(٣)</sup>

وحيث انتهيتُ مِنَ المرفوعاتِ وذكرِ حُدُودِهَا عندَ أَهْلِ البَصْرَةِ، فلنذكرُها على المذهبين.

قال الفراء: الرَّفْعُ في كلامِ العَرَبِ على ثمانيةَ عَشَرَ وَجْهًا:

(١) فَصَّلَتْ: ٣٤.

(٢) القيامة: ٣١.

(٣) سبق تخريجه.



الأول: رفع الاسم بالماضي والمستقبل، نحو: قام زيدٌ ويقومُ زيدٌ.  
 الثاني: رفع الأسماء بعائد الذكر، نحو قولك: زيدٌ قامَ، وقيلَ عن الفراءِ إنَّهُ يرفعُ الاسمَ في هذه المسألة بموضعِ الفعلِ، وقالَ الكسائيُّ في هذه المسألة: الاسمُ مرفوعٌ بالمضمرِ، والبصريُّ يرفعُ الاسمَ هاهنا بالابتداء، والفعلُ خبرُهُ<sup>(١)</sup>.  
 الثالث: رفع الاسم بالدائم مؤخرًا، نحو قولك: زيدٌ قائمٌ، وهما المترافعان.  
 الرابع: رفعه بالمحلِّ مُقدِّمًا، نحو قولك: خَلَقَكَ زيدٌ، فإذا قالوا: زيدٌ خَلَقَكَ رفعوا (زيدًا) والمضمر بالظرف، وهو وجهٌ خامسٌ للرفع، ويحكى عن الفراءِ أنَّه يرفعُ (زيدًا) بموضعِ المحلِّ.  
 السادس: رفع الاسم برجوع الهاء عليه، كقولك: زيدٌ أبوه قائمٌ، وزيدٌ مرزُتُ به.

السابع: رفع الاسم باسمٍ مثله جامد، نحو قولك: زيدٌ أبوك.  
 الثامن: رفع الاسم بما يغلبُ عليه أنَّه يُوصَفُ، نحو قولك: زيدٌ صالحٌ.  
 التاسع: رفع الاسم بمحلٍّ قد رُفِعَ غيرُهُ، نحو قولك: زيدٌ حيثُ عمرو.

(١) نسب إلى الكوفيين جواز تقديم الفاعل على فعله. انظر: البيان في شرح اللمع ١٢٠، وشرح جمل الزجاجي ١/١٦١، وارتشاف الضرب ٣/١٣٢٠. ونسب ابن مالك في شرح التسهيل ٢/١٠٨ جواز التقديم إلى بعض الكوفيين. وقال الزجاجي - كما نقله أبو حيان في الارتشاف ٣/١٣٢٠ - : «أجمع النحويون على أنَّ الفاعل إذا قُدِّمَ على فعله لم يرتفع به، فقال البصريون: يرتفع بالابتداء، والفعل خبر عنه يرفع ضميره، وقال بعض الكوفيين: يرتفع بالمضمر الذي في الفعل، وقال بعضهم: هو رفعٌ بموضع الفعل؛ لأنه موضع خبر، وبه كان يقول ثعلب».

/ ١٧٠ العاشر: رفع الاسم بما ينوب عن رافعه في التقدير، كقولك: قائمةٌ جاريةٌ زيد، وتقديره: رجلٌ قائمةٌ جاريتهُ زيدٌ.

الحادي عشر: رفع الاسم بـ (نعم) وبش.

الثاني عشر: رفع الاسم بحرف الاستفهام، كقولك: مَنْ أبوك؟ وأين أخوك؟

الثالث عشر: رفع الاسم بما لا يكون إلا سابقاً له، كقولك: لولا زيد لأكرمتك.

الرابع عشر: رفع الاسم بالفعل المزال عن التصرف، كقولك: حبذا أنت، وحبذا عبدُ الله.

الخامس عشر: رفع الاسم بما لا يظهر أنه وصفٌ له، كقولهم: عبدُ الله إقبالٌ وإدبارٌ، وعبدُ الله إقبالاً وإدباراً.

السادس عشر: رفع الاسم بواو منسوقةٍ عليه، كقولهم: كلُّ ثوبٍ وثنئه، تقديره: كلُّ ثوبٍ بثنئه، فنابت الواو عن (مع) والباء، فرفعت، والكسائي يقول: هذا كلُّ ثوبٍ وهذا ثمنه، فحذف اختصاراً.

السابع عشر: رفع الاسم بواو مُستأنفة، كقولك: قيامي إليك والناسُ ينظرون.

الثامن عشر: قولهم: الرطبُ والخرُّ شديدٌ.

قال أبو الفتح:

### «مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ الْمَنْصُوبَةِ»

وَهِيَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مَفْعُولٌ وَمُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ، فَالْمَفْعُولُ <sup>(١)</sup> عَلَى خَمْسَةِ أَضْرِبٍ: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَمَفْعُولٌ بِهِ، وَمَفْعُولٌ فِيهِ، وَمَفْعُولٌ لَهُ، وَمَفْعُولٌ مَعَهُ <sup>(٢)</sup>.

قال سعيد: المفعولاتُ على ضربين: ضَرْبُ أَصْلٍ فِي بَابِهِ، وَضَرْبُ مَحْمُولٍ عَلَى الْأَصْلِ، فَالْأَصْلِيُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ هُوَ كُلُّ مَا كَانَ الْمَفْعُولُ فِيهِ غَيْرَ الْفَاعِلِ، وَهَذَا يَفْسُدُ بِقَوْلِهِمْ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حَمَارًا <sup>(٣)</sup>. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: كُلُّ مَا صَحَّ أَنْ يَقُومَ الْمَفْعُولُ فِيهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ أَصْلِيٌّ، وَمَا لَمْ يَصَحَّ ذَلِكَ فِيهِ فَهُوَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ، وَهَذَا فَاسِدٌ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ، وَالْمَفْعُولَ مَعَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَفْعُولٌ صَحِيحٌ، وَلَا يَقُومُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ أَقْرَبُ.

وَمَنْ قَالَ: هُوَ الَّذِي يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ الْأَوَّلِ، فَهُوَ قَوْلٌ، وَعَلَيْهِ اعْتِرَاضٌ، وَلَهُ نُصْرَةٌ. وَالْمُشَبَّهُ بِهِ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُشَبَّهَ بِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً مَا خَلَا اسْمَ (إِنَّ)، وَخَبَرَ (كَانَ) لِنَظَرِهِمَا إِلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْحَسَنُ الْوَجْهَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ، وَسَيَبِينُ فِي بَابِهِ.

(١) فِي اللَّعْمِ: وَالْمَفْعُولِ.

(٢) اللَّعْمُ ٤٧.

(٣) فَإِنْ (حَمَارًا) لَيْسَ هُوَ الْفَاعِلُ، وَلَيْسَ مَفْعُولًا، وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَنَى.

وزاد أبو سعيد<sup>(١)</sup> في المفعولاتِ الأصلية مفعولاً منه<sup>(٢)</sup>، في قوله تعالى:  
﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾<sup>(٣)</sup> والتقديرُ فيه: مِنْ قَوْمِهِ، وهذا فاسدٌ؛ لَأَنَّهُ  
لو كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَكَانَ يُقَالُ: الْمَفْعُولُ إِلَيْهِ، فِي قَوْلِكَ: دَخَلْتُ الْبَيْتَ، وَتَقْدِيرُهُ:  
إِلَى الْبَيْتِ، عَلَى قِيَاسِ سَيَبُوه<sup>(٤)</sup>، وَالْمَفْعُولُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>:  
كَأَنَّهُ وَاضِحُ الْأَقْرَابِ فِي لَقْحٍ أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتُهُ الْأَنْصِيلُ<sup>(٦)</sup>  
أَي: وَعَزَّتْ عَلَيْهِ.

(١) يعني السيراقي. وهو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيراقي، أبو سعيد. (ت ٣٦٨هـ) إمام في النحو واللغة، ولي قضاء بغداد. وأخذ عن ابن السراج وابن دريد ومبرمان وغيرهم. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه. انظر: تاريخ بغداد ٨/٣١٦، وإنباه الرواة ١/٣٤٨، ووفيات الأعيان ٢/٧٨.

(٢) انظر: شرح قطر الندى ٣٣٤.

(٣) الأعراف: ١٥٥.

(٤) قال سيبويه: «... كما أجازوا قَوْلَهُمْ: دَخَلْتُ الْبَيْتَ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: دَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ...» الكتاب ١/١٥٩.

(٥) هُوَ الْأَخْطَلُ.

(٦) البيت من البسيط.

الأقرب: جمع قرب، وهو الخاصرة، والواضح الأقرب: الحمار الوحشي الأبيض الخواصر. واللَّحْجُ: جمع لقحة، وهي الأتان. وأَسْمَى بِهِنَّ: لَزِمَ بِهِنَ السَّمَاوَةَ، وَهِيَ مَوْضِعٌ فِي الْعِرَاقِ. وَعَزَّتُهُ: غَلَبَتْهُ. وَالْأَنْصِيلُ: جَمْعُ أَنْصُولَةٍ، وَهِيَ تَوْرُ الْبُهْمَى (نبت). أَي إِنَّمَا أَذَتْهُ لَكثْرَةُ شَوْكِهَا فَتَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ. انظر: شعر الأخطل ٥٠، واللسان ١١/٦٦٤ (نصل).

انظر: شعر الأخطل ٥٠، والإيضاح ١٨٧-١٨٨، والمسائل الشيرازيات ١/٩٢، ١١٠، والمسائل الحلييات ١٨٦، والفسر ١/٤٨٢، ٢/٤٦٨، وشرح شاهد الإيضاح ١٣٨، والمصباح في شرح شواهد الإيضاح (رسالة علمية) ٣١١.

فإن قال: فإن هذا غير مقيس.

قلنا: والأول كذلك، ألا ترى أنه لا يقال: اصطفيت الرجال زيذاً، ولا أحببت الرجال زيذاً، وإنما هو جائز في هذه الكلمة وحدها، لا غير، وفي قوله<sup>(١)</sup>:

أستغفر الله ذنباً لست محصيه ربّ العباد إليه الوجه والعمل<sup>(٢)</sup>  
وفي هذا الفصل إشكال، وهو أن النحاة يذكرون الاستثناء الذي العامل فيه غير مفرغ، نحو قولك: قام القوم إلا زيذاً، في باب المشبه بالمفعول، وعليه ابن السراج<sup>(٣)</sup>، والفارسي<sup>(٤)</sup>، وسلك عثمان مسلكتها.

وقال بعضهم: يجب أن يكون في حيّز المفعولات الأصلية، وادّعى أن (إلا) مُعدّيته، كما كانت الهمزة المُعدّية للفعل، ولهذا المعنى جعلوه كالمفعول معه، والذي يدل على فساد هذا، وأنه داخل في حيّز المُشَبَّه بالمفعول به قولهم: القوم في الدار إلا زيذاً، والقوم إخوتك إلا زيذاً، فيعمل فيه الجار والمجرور، ويعمل فيه

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من البسيط.

الشاهد: أستغفر الله ذنباً، فقد طرح حرف الجر، والتقدير: من ذنب.

انظر: الكتاب ٣٧/١، ومعاني القرآن للفراء ٣١٤/٢، وأدب الكاتب ٥٢٤، والمقتضب ٣٢١/٢،

والأصول ١٧٨/١، وشرح أبيات سيويه ٤٢٠/١، والخصائص ٢٤٧/٣، وشرح الفصل ٦٣/٧،

٥١/٨، والمقاصد الشافية ٥٢٥/٣، وخزانة الأدب ٤٨٦/١.

(٣) انظر: الأصول ٢٨١/١.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ٢٢٥، ٢١٩.

المعنى، والمعنى لا يعمل في المفعول إلا في الظرف والمفعول به، كما سنبينه إن شاء الله.

وهذه جميعاً منصوبة إذا ذكر الفاعل معها.

وهذه المفعولات تتفاضل في دلالة الفعل عليها، فأقوى دلالاته دلالة على المصدر؛ لأنه من لفظه، وينوب عنه، في قولك: ضرباً زيداً، في الأمر، ويعمل عمله. ثم ظرف الزمان؛ لأنه لأجله وضع، ولولا الزمان ما احتجنا إلى هذه الصيغة؛ لأن هذه المصادر تُغني عنها، إلا أن زمانها لما كان / ٧٠ ب مجهولاً احتجنا إلى تخصيص الزمان بلفظ مختصر، فجئنا بها.

ويتلوه ظرف المكان؛ لأن الفعل لا بد له من مكان يحل فيه، [وقال الفارسي: الظرف منصوب بلفظ الفعل، والمصدر بمعناه] <sup>(١)</sup>.

ويتلوه المفعول له؛ لأن الفعل لا يوجد مؤجداً إلا لغرض، إلا أن يكون ساهياً أو مجنوناً، والكلام على غير هذين، وليس من ضروريته أن يفعل معه فاعل آخر، فلهذا آخره.

وأما المفعول به فإنه — وإن نقص عن مرتبة المصدر في هذه الدلالة — فإنه

(١) في د.

ومع أن هذه العبارة مقحمة في النص، فهي مخالفة لقول الفارسي في الإيضاح، قال: «... وإنما تعدى [أي الفعل] إلى جميع ضروب أسماء الزمان، كما تعدى إلى جميع ضروب المصادر، لاجتماعهما في أن الدلالة وقعت عليهما من لفظ الفعل...» (الإيضاح ٢٠٣).

بمنزلة الفاعل في حاجة الفعل إليه؛ لأنَّ الفاعل وإنَّ أخرجَ الفعل منَ العدمِ إلى الوجودِ فالمفعولُ محلُّ له، ولهذا يقومُ مقامُ الفاعلِ إذا وُجدَ معَ غيره ويُضافُ المصدرُ إليه، كقولك: أعجَبَنِي دُقُّ الثوبِ، كما يُضافُ إلى الفعلِ في قولك: أعجَبَنِي قيامُ زيدٍ، وأخره صاحبُ الكتابِ عن<sup>(١)</sup> المصدرِ؛ لأنَّ في الأفعالِ ما لا يتعدَّى، نحو: ظُفِرَ، واحمَرَّ، واصفَرَّ، وانطلقَ، وتدرَجَ، وما كان على وزنها، فليسَ المفعولُ به من ضروريَّةِ الأفعالِ، والمبرِّدُ يسوي بينهما، وما قدَّمناه هو الأولى.

(١) في أ: على، والتصويب من د.

قال أبو الفتح — رحمه الله —:

### «بَابُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ»<sup>(١)</sup>.

قال سعيد: قوله: (مفعول مطلق) يعني أَنَّهُ غَيْرُ مَقْيَدٍ، وذلك أَنَّكَ لو فعلتَ فعلاً ما، كالقيام والقعود والضرب، فقلَّ لك: ما الذي فعلتَ؟ لقلتَ: القيام، والقعود، ولم تحتجِ إلى تقييده بحرف، كما أَنَّكَ لو قلتَ: ضربتُ زيداً، فقلَّ [لكَ]<sup>(٢)</sup>: بمن أوقعتَ الضربَ؟ لقلتَ: بزيد، فاحتجَّتْ إلى حرفٍ يُوصِلُ الفعلَ إليه، وليس في المفعولاتِ ما هو فعلُ الفاعِلِ إلا الأحداث، فأماً (زيد) و(اليوم) و(وراء) فليستُ بمفعولٍ لكَ، فلهذا المعنى سُمِّيَ المصدرُ المفعولُ المطلق، وقومٌ يسمونه الحدث، والحدثان، والعرض، والحال، والآثار، والأثر، وقومٌ يسمونه القائم بغيره، وليس من عبارة النحاة.

وكذلك تقول: (فعلتُ) تريدُ المصدرَ، و(فعلتُ به) تريدُ المفعولَ به، و(فعلتُ فيه) تريدُ الزمانَ والمكانَ، و(فعلتُ من أجله) تريدُ المفعولَ له، و(فعلتُ معه) تريدُ المفعولَ معه.

قال أبو الفتح: «واعلم»<sup>(٣)</sup> أَنَّ الْمَصْدَرَ كُلَّ اسمٍ دَلَّ على حَدَثٍ وزمانٍ مجهولٍ،

(١) اللمع ٤٨.

(٢) في د.

(٣) في اللمع: اعلم.



وَهُوَ وَفَعْلُهُ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ<sup>(١)</sup>.

قال سعيدٌ: أعلم أنَّ المصدرَ كاسمِ الفاعلِ في هاتينِ الحالتينِ بطريقِ التضمينِ، لكنَّهُ يزيدُ عليه بدلالتهِ على الذاتِ التي وُضِعَ لها، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: جَلَسْتُكَ صالِحَةً، فليس في (جَلَسْتُكَ) دلالةٌ على زمانٍ معيَّنٍ، كما أنَّه ليس في (صالِحَةٍ) ذلِكَ، إلا أنَّ اسمَ الفاعلِ اسمُ ذاتٍ يَتَّصِفُ بالحدثِ<sup>(٢)</sup>، والذي يَدُلُّكَ على هذا أنَّ (قائِماً) إنما وُضِعَ للشخصِ لا للقيامِ، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: القائمُ يعجبني، لم تُرِدْ أنَّ القيامَ يُعْجِبُكَ. والمصدرُ موضوعٌ للحدثِ، ودلالتهُ على الزمانِ دلالةٌ تضمينٍ، لا اعتدادَ بها، كدلالةِ (قائمٍ) على القيامِ والزمانِ. والمقصودُ إنما هو دلالةُ الوضعِ، لا دلالةُ التضمينِ.

وقوله: «وهو وفعله مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ» إنَّ كَانَ لَهُ فَعْلٌ، ألا ترى أنَّ في المصادرِ ما لا أفعالَ لها، نحو: وَيَلٍ وَيُنِجٍ، وَيُسِيٍّ، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

فَلا وَالَ وَلَا وَاحٍ      ولا واسَ أَبـُو هُنْدٍ<sup>(٤)</sup>

(١) اللمع ٤٨.

(٢) في أ: الحدث، والتصويب من د.

(٣) غير معروف.

(٤) البيت من الهَرَج.

انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٧٣/٥، وإعراب ثلاثين سورة ١٧٩، والمنصف ١٩٨/٢، والمتن

٥٦٧/٢، والتذييل والتكميل ١٦٤/٧.

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ فَيُقَاسَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

قال أبو الفتح: «والفعل مشتقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ»<sup>(٢)</sup>.

قال سعيد: هذا موضعٌ تجاذبه الخلافُ بين الفريقين، وقد بينّا الحجةَ لكلِّ واحدٍ منهما في غير هذا الكتاب، ولا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ شَيْءٍ مُخْتَصِرٍ هُنَا. زَعَمَ البَصْرِيُّ أَنَّ الْمَصْدَرَ أَصْلٌ لِلْفِعْلِ، وَزَعَمَ الْكُوفِيُّ أَنَّ الْفِعْلَ أَصْلٌ لِلْمَصْدَرِ، فَحُجَّةُ الْبَصْرِيِّ أَنَّ الْمَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْحَدَثُ، وَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ: الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ الْمُخْتَصِّ، وَالْوَاحِدُ قَبْلَ الْاِثْنَيْنِ، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَجِدُ جَمِيعَ تَصَارِيفِ الْأَفْعَالِ لَفْظُ الْمَصْدَرِ موجودٌ مَعَهَا، فَصَارَ الْمَصْدَرُ بِمَنْزِلَةِ الْفِضَّةِ، وَالْأَفْعَالُ بِمَنْزِلَةِ الْآلَاتِ الْمَصُوعَةِ مِنْهَا.

وَأَيْضًا فَإِنَّا إِذَا جَعَلْنَا الْمَصْدَرَ أَصْلًا اسْتَقَامَ؛ لِأَنَّا قَدْ وَجَدْنَا مَصَادِرَ لَا أَفْعَالَ لَهَا، وَلَمْ نَجِدْ فِعْلًا عَلَى أَصْلِهِ إِلَّا وَلَهُ مَصْدَرٌ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: أَمِيَّةٌ بَيْنَةُ الْأُمُوَّةِ، وَرَجُلٌ بَيْنَ الرُّجُولِيَّةِ، وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ الْمَصْدَرُ فِرْعًا لَجَرَى عَلَى مِثْلِهَا وَاحِدٌ / ٧١ أ كَمَا يَجْرِي اسْمُ الْفَاعِلِ، وَلَمَّا اخْتَلَفَا فِي الثَّلَاثِيَّ عَلِمْنَا أَنَّهُ مَرْتَجَلٌ.

وحجة الكوفي أَنَّ الْمَصْدَرَ يَعْتَلُّ بِاعْتِلَالِ الْفِعْلِ فِي قَوْلِكَ: قُمْتُ قِيَامًا،

(١) قال ابن جني: «هذا من الشاذ وأظنه مولدًا» (المنصف ٢/١٩٨)، وقال ابن عصفور: «مصنوعٌ صنعه

النحويون» (المتع ٢/٥٦٧).

(٢) اللمع ٤٨.

وَلَذْتُ لِيَاذَا، وَيَصْحُ بِصَحَّتِهِ فِي قَوْلِكَ: لَا وَذْتُ لِيَاذَا.

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْفِعْلَ عَامِلٌ فِي الْمَصْدَرِ، وَالْعَامِلُ قَبْلَ الْمَعْمُولِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَصْدَرَ يُؤَكِّدُ بِهِ الْفِعْلُ، وَالْمُؤَكِّدُ قَبْلَ الْمُؤَكَّدِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ:

ضَرَبْتُ ضَرْبًا، فَهُوَ مَعْمُولُهُ وَمُؤَكِّدُهُ.

وَهَذَا جَمِيعُهُ مُتَأَوَّلٌ، أَمَّا اعْتِلَالُهُ بِعَلَّتِهِ وَتَصْحِيحُهُ بِصَحَّتِهِ فَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ؛

لَأَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ يَعْتَلُّ بِاعْتِلَالِ الْمَاضِي وَلَيْسَ هُوَ بَفَرْعٍ عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِكَ:

(يُقَوْمُ) إِنَّمَا اعْتِلَالُهُ بِاعْتِلَالِ (قَامَ).

وَأَمَّا عَمَلُهُ فِي الْمَصْدَرِ فَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ؛ لَأَنَّ الْحَرْفَ يَعْمَلُ فِي الْأِسْمِ، وَلَيْسَ

الْأِسْمُ بِفَرْعٍ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ يَعْمَلُ فِي الْأِسْمِ، وَلَيْسَ الْأِسْمُ بِفَرْعٍ عَلَيْهِ،

وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ يَعْمَلُ فِي الْأِسْمِ الصَّرِيحِ غَيْرِ الْمَشْتَقِّ مِنْهُ، وَلَيْسَ الْأِسْمُ الصَّرِيحُ

بِفَرْعٍ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا تَأْكِيدُ الْفِعْلِ بِالْمَصْدَرِ، فَلَيْسَ هُوَ عَلَى حَدِّ تَأْكِيدِ الْأِسْمِ بِ(كُلِّ) وَأَجْمَعَ

وَنَفْسِهِ وَعَيْنِهِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدُّمُهُ عَلَى الْفِعْلِ، فَتَقُولُ: ضَرْبًا ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَلَا

يَصْحُ ذَلِكَ فِي (كُلِّهِمْ) وَنَحْوِهِ، وَمَعْنَى قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، أَوْقَعْتُ (ضَرْبًا)

كَمَا تَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا.

وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْبَصَرِيِّ تَسْمِيَّتُهُ مَصْدَرًا، وَالْمَصْدَرُ مَا صَدَرَ عَنْهُ

الشَّيْءُ كَالْمُورِدِ، وَأَيْضًا فَبِالْعُمُومِ الَّذِي فِي الْمَصْدَرِ وَالْخُصُوصِ الَّذِي فِي الْفِعْلِ

يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْبَصَرِيِّ؛ لَأَنَّ الْعُمُومَ بِمَنْزِلَةِ النُّكْرَةِ وَالْخَاصَّ بِمَنْزِلَةِ

الْمَعْرِفَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعُمُومَ قَبْلَ الْخُصُوصِ، وَالْخُصُوصُ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْسَّرِ لَهُ فِي جَمِيعِ

الكلام، نحو قولك: قام الناس إلا زيذاً، وعشرون درهماً، ومنه: ﴿أَقْرَأْ بِآيَاتِ رَبِّكَ  
الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: فإذا كان مُشتقاً من المَصْدَرِ فما تَصْنَعُ بقولهم: استحجر الطين،  
واستنوق الجمل، واستتيست الشاة، فهي من الحَجَرِ والناقَةِ والتَّيسِ؟  
فالجواب: أن هذه مغالطة، وإنما هو من الاستحجار والاستنواق، ثم يشتق  
منه (استحجر)، وكذلك نحوه مما جرى مجراه.

فإن قيل: فما تَصْنَعُ بقولهم: (استخراج) و(اكتساب) أليس همزة الوصل  
بأبها الفعل؛ لأنه يلزمه اعتلال، فهلاً زعمت أن الفعل أصل بهذا؟  
فالجواب: أن المَصْدَرَ الذي لا زيادة فيه اشتق منه الفعل وبني بالزيادة، ثم  
استخرجوا من ذلك المَصْدَرَ فجري مجراه.

وأيضاً، فلو كان المَصْدَرُ مُشتقاً من الفعل لكان كاسم الفاعل يجري على  
منهاج واحد، ولما رأينا الثلاثي اختلفت أبيته علمنا أنه ليس بفرع له<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو الفتح: «إذا ذكرت المَصْدَرَ مع فعله فضلة فهو منصوب، تقول:  
قُمْتُ قياماً، وقعدت قعوداً.

(١) العلق: ١، ٢.

(٢) انظر هذه المسألة في: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٥٦، والإنصاف ٢٣٥/١، والتبيين ١٤٣،  
ومسائل خلافة في النحو للعكبري ٧٣، وشرح التسهيل ١٧٨/٢، واتلاف النصرة ١١١.

وإنما يُذكرُ المصدرُ [مَعَ فَعْلِهِ] <sup>(١)</sup> فَضْلَةً <sup>(٢)</sup> لثَلَاثَةِ <sup>(٣)</sup> أَشْيَاءَ، وَهِيَ: تَوْكِيدُ  
الْفِعْلِ، وَبَيَانُ النُّوعِ، وَعَدْدُ المَرَاتِ، تَقُولُ فِي التَّوْكِيدِ: قُمْتُ قِيَامًا، وَجَلَسْتُ  
جُلُوسًا <sup>(٤)</sup>، وَتَقُولُ فِي بَيَانِ النُّوعِ <sup>(٥)</sup>: قُمْتُ قِيَامًا حَسَنًا طَوِيلًا <sup>(٦)</sup>، وَجَلَسْتُ  
جُلُوسًا حَسَنًا <sup>(٧)</sup> طَوِيلًا، وَتَقُولُ فِي عَدْدِ المَرَاتِ: قُمْتُ قَوْمَتَيْنِ، وَجَلَسْتُ  
جَلْسَتَيْنِ <sup>(٨)</sup>، وَضَرَبْتُ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ <sup>(٩)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: قَوْلُهُ: «إِذَا ذَكَرْتَ المَصْدَرَ مَعَ فَعْلِهِ فَضْلَةً» احْتِرَازٌ مِنْ أَنْ يَقَعَ  
مُخْبِرًا عَنْهُ، فِي قَوْلِكَ: الضَّرْبُ يُؤْلِنِي، فَالضَّرْبُ مَصْدَرٌ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مَرْفُوعٌ؛  
لَأَنَّهُ مُخْبِرٌ عَنْهُ، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَقُولُ: سِيرَ بَزِيدٌ سَيْرٌ شَدِيدٌ، فَرَفَعَهُ لِقِيَامِهِ مَقَامَ  
الْفَاعِلِ، فَإِذَا خَلَا مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ مَنْصُوبٌ، إِذْ هُوَ مَفْعُولٌ حَقِيقِيٌّ، وَالْمَفْعُولُ حَقُّهُ  
النَّصَبُ، لَمَّا بَيَّنَّا.

- 
- (١) تكملة من اللمع.
  - (٢) ساقط من اللمع.
  - (٣) في اللمع: لأحد ثلاثة أشياء.
  - (٤) في اللمع: وقعت قعودا.
  - (٥) في اللمع: في التبيين.
  - (٦) ساقط من اللمع.
  - (٧) ساقط من اللمع.
  - (٨) في اللمع: وقعت تعدتين.
  - (٩) اللمع ٤٨.

فإذا ذَكَرَهُ مَعَ فَعْلِهِ [فضلة<sup>(١)</sup>] فَلِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

أَحَدُهَا: التَّوَكُّيدُ، وَهُوَ فِيهِ عَوَظٌ مِنْ تَكَرُّرِ الْفِعْلِ مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا رُمِتْ  
تَوَكُّيدُهُ احْتَجَجْتَ إِلَى تَكَرُّرِهِ، فَأَدَّكَ الْأَمْرُ إِلَى: قُمْتُ قُمْتُ، كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ<sup>(٣)</sup>  
وَكَمَا قَالَ فِي الْأَسْمِ<sup>(٤)</sup>:

هَلْ أَسْأَلْتُ جُمُوعَ كَنَدَةَ حِينَ وَلَّوْا أَيْنَ أَيْنَا<sup>(٥)</sup>  
وَكَقَوْلِهِ<sup>(٦)</sup>:

كَمْ نِعْمَةٍ أَسَدَيْتُهَا نَمْ كَمْ وَكَمْ<sup>(٧)</sup>

(١) في د.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: الخصائص ٣/١٠٣، ١٠٩، وأما ابن الشجري ١/٣٧٢، وأوضح المسالك ٢/١٩٤، وجمع

الهوامع ٢/١١١، وخزانة الأدب ٥/١٥٨.

(٤) هو عبيد بن الأبرص. ونسبه المؤلف في موضع آخر إلى جرير.

(٥) البيت من مجزوء الكامل.

انظر: ديوان عبيد بن الأبرص ٢٨، ومعاني القرآن للفراء ١/١٧٧، والشعر والشعراء ١/٢٥٩، وتأويل

مشكل القرآن ١٨٦، ٢٣٦، والأغاني ١٩/٨٥، وإعجاز القرآن للباقلاني ١٠٦، والبديع ١/٢/٣٣١.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) البيت من مجزوء الكامل.

وروايته في مصادره: (كانت لكم) بدل (أسديتها).

انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٧٧، وتأويل مشكل القرآن ٢٣٦، والصاحبي ٣٤٢، والصناعتين ١٩٣،

رَفَضُوا ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، واعتاضوا عن الجملة بالمفرد، وهو المصدر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقال: ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>(٣)</sup>، وعليه قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

أَمْسَى بِأَسْمَاءَ هَذَا الْقَلْبُ مَعْمُودًا      إِذَا أَقُولُ صَحَا يَعْتَادُهُ عَيْدًا<sup>(٥)</sup>  
 / ٧١ ب      والألفاظ المؤكدة قد وَرَدَتْ كَثِيرَةً فِي كَلَامِ اللَّهِ، وَفِي أَشْعَارِ  
 الْعَرَبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾<sup>(٦)</sup>، وَالْإِسْرَاءُ لَا يَكُونُ  
 إِلَّا لَيْلًا، فَهَذَا ظَرْفٌ مُؤَكِّدٌ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾<sup>(٧)</sup>، فَهَذِهِ حَالٌ

والبدیع ١/ ٢/ ٣٣١، وخزانة الأدب ٢/ ٢١٤.

(١) أي رفضوا التكرير.

(٢) النساء: ١٦٤.

(٣) الأحزاب: ٥٦.

(٤) اختلف في قائله، فقليل:

أ- عمر بن أبي ربيعة.

ب- يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي.

(٥) البيت من البسيط.

المعمود: المريض، يقال: عميد ومعمود، من العمد، وهو المرض. (اللسان ٣/ ٣٠٣ (عمد).

الشاهد: قوله (عيدًا) فهو مصدر مؤكد للفعل (اعتاد).

انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٠٠، والأغاني ٦/ ٢٩٥، وتاريخ دمشق ٦٥/ ١٦٣، وشرح ديوان المتنبي

المنسوب للعسكري ١/ ٢٨٦، ٢/ ٢٩، واللسان ٣/ ٣١٨ (عود).

(٦) الإسراء: ١.

(٧) البقرة: ٩١.

مؤكدَةٌ، وكذلك في اسمِ الفعلِ في قوله تعالى: ﴿أَرْجِعُوا وَرَاءَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وقولِ الشاعر<sup>(٢)</sup>:  
 أعيَّاشُ قد ذاق القيونَ مرارتي وأوقدتُ نارِي فاذنُ دونك فاصطَلِ<sup>(٣)</sup>  
 وقال قومٌ: بل إنما تُذكرُ هذه المصادرُ فرقاً بين الحقيقةِ والمجازِ؛ لأنَّكَ تقولُ:  
 ضربَ الأميرِ اللصَّ، فلا يكونُ قد لابسَهُ بنفسِه، وإنما أمرَ به، فإذا قلتُ: ضرباً،  
 علِمَ أَنَّهُ قد لابسَهُ، وهذا قولٌ لا يتَّجِه، وإنما حُكِمَ هذه الدَّعوى أن تُذكرَ في بابِ  
 تأكيدِ الأسماءِ بـ (نَفْسِه) و (عِينِه)، ألا ترى إلى قوله<sup>(٤)</sup>:  
 قرَعْتُ ظَنَائِبَ الهوى يومَ عالج

ويوم اللوى حتى قَسَرْتُ الهوى قَسراً<sup>(٥)</sup>

(١) الحديد: ١٣.

(٢) هو جرير.

(٣) البيت من الطويل.

رسمت (فاصطَل) في الأصل بالياء.

عياش: هو عياش بن الزبرقان بن بدر، ابن عمه الفرزدق. والقيون جمع: قين، وهو الحداد. (شرح شواهد

الإيضاح ١٤١).

الشاهد: (دونك) فهو اسم فعل بمعنى اقترَب، وهو مؤكد للفعل الذي قبله.

انظر: ديوان جرير ٢/ ٩٤٥، والنوادر ٣٦٠، والكامل ١/ ٤٧٦، والإيضاح ١٩١، وكتاب الشعر ١/ ٢،

والمسائل الشيرازيات ١/ ٣٤١، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢١٨، والمقتصد ١/ ٥٦٩، والمصباح

لابن يسعون ٣١٩.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الطويل.

قرع ظنائيب الأمر: دَلَّلَه. (عن اللسان).



فأكَّدَ وليس هذا بحقيقة<sup>(١)</sup>.

والأخفش ينفرد في هذا الباب بمسألة لا يُجيزُها غيره، وهي: ضربتُ زيداً أنْ صَرَبْتُ<sup>(٢)</sup>، ويقول: هي في تقدير المصدر، وإنما هو معرفة، ولا يمتنع أن يؤكد المصدر المعرفة، ورأيتُه في كتابه الكبير قد منع من المسألة.

وقال الزَّجَّاجُ: قولُ الناس: لعنه الله أنْ يلعنَه، ليس من كلام العرب<sup>(٣)</sup>، وردَّ عَلَى الْأَخْفَشِ بِأَنَّ (أَنْ) يَخْصُصُ الْفِعْلَ بِالزَّمَانِ الْمُعَيَّنِ، وَلَا يُؤَكِّدُ الْفِعْلَ إِلَّا بِالْعَامِّ فِي الزَّمَنِ، نَحْوُ: صَرَبْتُ ضَرْباً<sup>(٤)</sup>.

وأجاز سيبويه في: انطَلَقَ به انطلاقاً، أنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْحَالِ<sup>(٥)</sup>.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: الْمَبِينُ لِلنَّوْعِ لَهُ مَعْنَى غَيْرُ الْمَعْنَى الْأُولَى، وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ يَحْتَمِلُهَا، لَيْسَ أَحَدُهَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ، كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَلِيلاً وَكَثِيراً، وَرَخِوًا وَشَدِيدًا، فَبَيَّنْتُهُ بِأَحَدِهَا، فَتَقُولُ: ضَرَبْتُ ضَرْباً رَخِوًا.

انظر: الخصائص ٢/٤٤٥، والمحكم ١٠/٣٢ (ظنب) (هنداوي)، واللسان ١/٥٧٢ (ظنب)، وتاج العروس ٣/٢٩٩ (ظنب).

(١) نقله عن ابن الدهان الزركشي في البرهان في علوم القرآن ٢/٣٩٣.

(٢) لم أقف على رأيه هذا.

(٣) انظر: البديع ١/١٢٤، وقال أبو حيان: «وزعموا أن قول الناس: لعنه الله أن يلعنه لحن». التذييل

والتكميل ٧/١٤٩.

(٤) في البديع ذكر الرد، ولم يذكر وجهه.

(٥) الكتاب ١/٢٣١.

وَيُدِّلُكَ عَلَى وُقُوعِهِ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ ذَلِكَ - أَعْنِي مِنَ النَّوعِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>.  
ولو مثل هذا الفصل بما ليس له فعلٌ مِنْ لَفْظِهِ ك: قَعَدَ الْقُرْفُصَاءُ، كَانَ حَسَنًا.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: أَنْ يُذَكَّرَ لِعَدِيدِ الْمَرَّاتِ، وَذَلِكَ لَاحْتِمَالِهِ قَلِيلَهَا وَكَثِيرَهَا،  
وَلَيْسَ فِي لَفْظِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا، فَإِذَا عَدَّدْتَ فَقُلْتَ: ضَرَبْتِنِ أَوْ ثَلَاثَ  
ضَرَبَاتٍ، بَيَّنْتَ الْمَقْصُودَ.

وَأَجَازَ سَبِيوِيهِ فِي: ضَرَبَ بِهِ ضَرَبَتَيْنِ، أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الظَّرْفِ، أَي: قَدَّرَ  
ضَرَبَتَيْنِ، كَمَا تَقُولُ: انْتَضَرَّ بِهِ نَحَرَ جُزُورَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: هَذَا تَمْيِيزٌ؛ لِأَنَّهُ عَدَّدَ، وَالْمَصَادِرُ لَا تُثْنَى وَلَا تَجْمَعُ، وَالصَّحِيحُ  
مَا بَدَأْنَا؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ حَكْمُهُ حَكْمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَبْيَّنِ لَهُ فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا قُلْتَ:  
ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا ضَرَبَتَيْنِ، كَانَ الثَّانِي بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ، أَوْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا  
مَفْعُولًا بِهِ عَلَى الْإِتْسَاعِ كَمَا يُفْعَلُ بِالظَّرْفِ، وَالثَّانِي مَصْدَرًا عَلَى بَابِهِ، وَلَا يَجْعَلُهَا  
مَصْدَرَيْنِ لِهَذَا الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ لَا يَنْصَبُ مَصْدَرَيْنِ، كَمَا لَا يَنْصَبُ

(١) الفرقان: ١٤.

(٢) الأحزاب: ٤٩. والمثبت في الأصل: فسرَّحوهنَّ، وهو وهم.

(٣) الكتاب ١/ ٢٣٠.

ظرفي زمانٍ ولا ظرفي مكانٍ، ويجوزُ أن يُنصبَ أحدهما بفعلٍ آخرٍ مُضمرٍ. فأما قولُ الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَوَطِئْنَا وَطْئًا عَلَى حَنْقٍ      وَطْءَ الْمُقَيَّدِ نَابِتَ الْهَرَمِ<sup>(٢)</sup>  
فإن جعلتَ الثاني بدلًا مِنَ الأوَّلِ لم يحسنْ؛ لأنَّه غيرُهُ، ولا يجوزُ أن تجعلَّهُ وصفًا لَهُ؛ لأنَّه معرفةٌ، والأوَّلُ نكرةٌ، فإن جعلتَهُ على إرادة: (مثل) ففيه قُبْحٌ؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى أن تقولَ: مَرَزْتُ برجلٍ زَيْدٍ، أي: مثلِ زَيْدٍ، وتجعلُهُ وصفًا، وإنما نصبُهُ إمَّا على أن يكونَ الأوَّلُ مفعولًا بِهِ على الاتِّساعِ، وإمَّا على إضمارِ فعلٍ.

(١) اختلف في قائله، فقليل:

أ - الحارث بن وعله الجرمي.

ب - زُهير بن أبي سلمى. وليس في ديوانه، وفي ديوانه قصيدتان متفقتان مع البيت بحرًا ورويًا. انظر:

٣٨٢، ٢٥٣.

(٢) البيت من الكامل.

روي: (يابس) بدل (نابت).

الحق: الغضب. والهرم: نبت من الحمض. (اللسان ١٢/٦٠٧ (هرم)).

الشاهد في البيت: أن نصب (وطء المقيد) على إضمار فعل، أو على أنه مفعول به لـ (وطئ) على الاتساع.

انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١/٤٠٩، وتأويل مختلف الحديث ٢١٣، والأمل ١/٢٦٢، وتهذيب اللغة ٦/٢٩٦ (هرم)، والنهاية في غريب الحديث ٥/١٩٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٢٠٦، وسمط اللآلئ ١/٥٨٥، والكشاف ٣/٥٤٨، واللسان ١/١٩٧ (وطء)، ١٢/٦٠٧ (هرم)، والبحر المحيط ٨/٩٨.

وذكر سيبويه في باب ما يكون من المصادر توكيداً لما قبله: تقول: هذا زيدٌ حقاً، وهذا زيدٌ الحق لا الباطل<sup>(١)</sup>، ولم يعبأ بالتقديم والتأخير.

ومنع جماعة من تقديم (حقاً) على الجملة، وأجاز الزجاج: زيدٌ حقاً أبوك<sup>(٢)</sup>، حملاً على قوله<sup>(٣)</sup>:

إني لأمنحك الصدود وإنني قسماً إليك مع الصدود لأميل<sup>(٤)</sup>

ومن العجب أنه منع من قولك: زيدٌ قائماً في الدار، وأجازة في المصدر، فجوابه<sup>(٥)</sup> أن العامل في المصدر الفعل، وفي الحال الجار<sup>(٦)</sup>، وليس لسيبويه في تقديم (حق) نص، إلا أنه قد روى: أجذك لا تفعل<sup>(٧)</sup>، قال: فإن اعتبرت الهمزة

(١) الكتاب ١/٣٧٨.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/١١٦ أ.

(٣) هو الأحوص.

(٤) البيت من الكامل.

روي: أصبحت أمنحك. الشاهد: نصب (قسماً) بفعل مضمر.

انظر: شعر الأحوص ٢٠٩، والكتاب ١/٣٨٠، والمقتضب ٣/٢٣٣، ٢٧٦، والأصول ٢/٢٦٠،

والزاهر ١/١٢٣، ومعاني القرآن للنحاس ٤/٢٢٨، والمفصل ٥٨، وشرحه ١/١١٦، وخزانة الأدب

٤٨/٢.

(٥) جواب الزجاج.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٢/١١٦ أ.

(٧) الكتاب ١/٣٧٩.

وَطَلَبْتُهَا لِلْفِعْلِ فَهُوَ قَوْلٌ<sup>(١)</sup>، وَذَكَرَ سيبويه: لَهُ عِنْدِي مِائَةُ دِينَارٍ عُرْفًا، وَقَالَ: هَذَا الْمَصْدَرُ / ٧٢ أ يُؤَكِّدُ نَفْسَهُ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ<sup>(٣)</sup>: الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: هَذَا زَيْدٌ، جَازَ أَنْ يَحَقَّ وَأَنْ يَشُكَّ، فَإِذَا قَالَ: (حَقًّا) لَمْ يَكُنْ مَشْكُوكًا، وَإِذَا قَالَ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دَرَاهِمٍ، فَقَدْ أَقَرَّ، فَلَا يُبَالِي أَحَقًّا قَالَ أَمْ بَاطِلًا، فَلَا حَاجَةَ لَهُ إِلَى قَوْلِهِ: عُرْفًا.

وَعَلِمَ أَنَّ الْمَرَاتِ فِي الثَّلَاثِيَّةِ مُتَحَرِّكَةُ الْأَوْسَطِ، فَرَقًا بَيْنَ الْأِسْمِ وَالصِّفَةِ، كَقَوْلِكَ: ثَلَاثُ صَرَبَاتٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَلٌّ الْعَيْنِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ثَلَاثُ قَوْمَاتٍ، وَثَلَاثُ بَيْعَاتٍ، خَوْفًا مِنْ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى صُورَةٍ يَجِبُ قَلْبُهَا، وَبَعْضُ هُذَيْلٍ تَحَرَّكُهَا<sup>(٤)</sup>، وَتَحَرَّكَ الْعَيْنُ مَعَ اللَّامِ الْمُعْتَلَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى صُورَةِ الْمُتَقَلِّبَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ثَلَاثُ غَزَوَاتٍ، وَثَلَاثُ رَمَيَّاتٍ؛ لِأَمْنِهِمُ الْقَلْبَ لِلْأَلِفِ الَّتِي بَعْدَ الْحَرْفِ الْمُعْتَلِّ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَلَا يَجُوزُ تَنْثِيَةُ الْمَصْدَرِ وَلَا جَمْعُهُ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْجِنْسِ<sup>(٥)</sup>، وَيَقَعُ بِلَفْظِهِ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، فَجَرَى لِذَلِكَ بِجَرَى الزَّيْتِ وَالْمَاءِ وَالتُّرَابِ، فَإِنْ<sup>(٦)</sup> اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ جَازَتْ تَنْثِيَتُهُ وَجَمْعُهُ، تَقُولُ: قُمْتُ قِيَامَيْنِ، وَجَلَسْتُ

(١) انظر: شرح السيرافي ١١٦/٢ أ.

(٢) الكتاب ١/ ٣٨٠.

(٣) هذا التفريق من السيرافي. انظر: الشرح ١١٦/٢ ب.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٦٠٠.

(٥) في اللمع: اسم الجنس.

(٦) في أ: إن اختلفت. والتصويب من اللمع.

جُلُوسَيْنِ<sup>(١)</sup>، وَقَعَدْتُ قُعُودَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

قال سعيد: اعلم أن المصدرَ جنسٌ، والجنسُ لا نهايةَ له تحضُّرٌ، وما لا نهايةَ له تحضُّرٌ محالٌّ الزيادةُ عليه.

والثنائيةُ ضَمٌّ شيءٍ مُفْرَدٍ إلى مثله، والجمعُ ضَمٌّ أَكْثَرٍ مِنَ الْمَفْرَدِ إِلَى الْمَفْرَدِ، وهذا معدومٌ في الجنسِ، فإن اختلفت أنواعُهُ جازَتْ ثَنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعِلْمَ قَدْ يَكُونُ ضَرُورِيًّا وَقَدْ يَكُونُ مُكْتَسَبًا، وَكَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ الْحِلْمُ طَبْعًا وَطَبْعًا، وَيَكُونُ عَنْ ذَنْبٍ يَسِيرٍ، وَعَنْ ذَنْبٍ كَبِيرٍ عَظِيمٍ، وَقَدْ يَقَعُ مَعَ بَشَاشَةٍ وَمَعَ قُطُوبٍ، فَقَدْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ، فَلِهَذَا جازَتْ ثَنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتَنْذَرُهُمْ      مَا جَرَّبَ اللَّهْرُ مِنْ عَضِيٍّ وَتَضْرِيصِيٍّ<sup>(٤)</sup>  
فَجَمَعَهُ كَمَا يَجْمَعُ الْمَاءُ بِالْمِيَاهِ وَالْأَمْوَاهِ.

(١) ساقط من اللمع.

(٢) اللمع ٤٩.

(٣) هو جرير.

(٤) البيت من البسيط.

روي: ما جرب القوم.

انظر: ديوان جرير ١/١٢٨، والتكملة ٤٠٧، ٤٦٢، والمسائل الشيرازيات ١/٢٠٥، والمخصص ٣/١٧،

٨٠/١٣، وشرح شواهد الإيضاح ٥٠٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٧٥٧، واللسان ١٢/١٤٦

(حلم)، وشرح شواهد المغني ١/١٦٨.

وقالوا: حَلَمْتُ في النوم حُلْمًا، وَجُمِعَ، قال الله تعالى: ﴿أَضْفَعْتُ أَخْلَرِ﴾<sup>(١)</sup>،  
وتقول: فلان ينظر في علوم كثيرة، لما كان يقع على النحو والفقه واللغة  
والفرائض والطب، وغير ذلك.

والأولى إذا أردت تشنيته وجمعه أن تقول: ضربته نوعين من أنواع الضرب  
وأنواعاً منه.

فإن قيل: فقد أجزت جمعه فقلت: ضربة وضربات، ولم يفتقر إلى شريطة،  
وقد حكمت بأنه لا بُدَّ في قولك: ضربت ضربتين من اختلاف النوع حتى يُثنى  
ويجمع.

فالجواب: أن هذا ليس كالأول، وأن هذا لعدد المرات، ولهذا المعنى جئت بـتاء  
التأنيث، لِثَبَتِ عِدَّةٌ فِعْلِكَ، كما تقول: ثمرة وتمرّتان وتمرّات، ولا تقول: تمرور، إلا إذا  
اختلفت أنواعه.

قال أبو الفتح: «واعلم أن الفعل يعمل في جميع ضروب المصادر، من المَبْهَمِ  
والمُخْتَصِّ، تقول [في المَبْهَمِ]<sup>(٢)</sup>: قُمْتُ قِيَامًا، وانطلقت انطلاقًا، وتقول في  
المُخْتَصِّ: قُمْتُ الْقِيَامَ الذي تعلم، وذهبتُ الذَّهَابَ الذي تعرفُ»<sup>(٣)</sup>.

قال سعيد: أمّا المَصْدَرُ النِّكْرَةُ فلا إشكال في وقوعه تأكيدًا؛ لأنّه بمنزلة

(١) يوسف: ٤٤.

(٢) تكلمة من اللمع.

(٣) اللمع ٤٩.

تكرار الفعل، وأمّا التعريفُ الذي فيه فبحكمِ الاسمِيَّةِ، ولا يخرجُهُ تعريفُهُ عن أن يكون تأكيدًا، كما لا يُخْرِجُ العددَ تعريفُهُ عَنْ أن يكونَ جوابَ (كم)، وكذلكَ خبرُ (مُذ) إذا كانَ بمعنى الأَمَدِ، وَيَقْصِدُ -رَحْمَةُ اللَّهِ- بِالْعُمُومِ والخصوصِ التَّنْكِيرَ والتَّعْرِيفَ، كما قال بِشْرٌ<sup>(١)</sup>:

فَدَعَّ عَنْكَ لَيْلِي إِنْ لَيْلِي وَشَأْنُهَا وَإِنْ وَعَدْتُكَ الْوَعْدَ لَا يَتَيَسَّرُ<sup>(٢)</sup>  
وغيرُهُ يَقْصِدُ بِالتَّخْصِصِ التَّوْقِيتَ، وهو إزالةُ الشَّيْءِ، كقولِكَ: ضَرَبْتُهُ  
ضَرْبَتَيْنِ وَثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ، فَأَزَلْتَ الْمُحْتَمَلَاتِ مِنْ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ  
وَصَفَهُ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَحِدًا وَاذْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾<sup>(٣)</sup>.

وَيَدْخُلُ التَّعْرِيفُ تَحْتَ التَّوْقِيتِ؛ لِأَنَّهُ الْمَحْدَدُ، فَأَمَّا التَّعْرِيفُ الْمُحْضُ بِغَيْرِ  
وصفٍ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَلَّمَا جَازَ، فَإِنْ أَرَدْتَ إِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُهُ الضَّرْبَ، أَيِ الَّذِي  
يُسَمَّى ضَرْبًا، كَانَ جَيِّدًا، كما قال<sup>(٤)</sup>:

(١) هو بشر بن أبي خازم الأسدي، شاعر جاهلي قديم، شهد حرب أسد وطيئ. انظر: الشعر والشعراء  
١/ ٢٦٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤٤١.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: ديوان بشر ١١٦، ومعجم البلدان ٢/ ٢٣٧، وشرح التسهيل ٢/ ١٦، والتذييل والتكميل ٥/ ٥٤،  
٧/ ١٤٩، والمساعد ١/ ٤٦٦.

(٣) الفرقان: ١٤.

(٤) اختلف في قائله. فقليل:

أ- عبد الله بن المعتز. كما في ديوانه.

ب- وفي تاريخ دمشق هذا البيت من قصيدة لشاعر من الأشراف. غير قصيدة ابن المعتز.



لعمري لقد أحببتك الحبَّ كُلَّهُ وزدتك حبًّا لم يكن قطُّ يعرفُ<sup>(١)</sup>  
واعلم أن هذا المصدرَ المنصوب لا يمتنع أن يتقدّم على الفعل؛ لأنّه مفعولٌ،  
والمفعول لا يمتنع تقدُّمُهُ على الفعل / ٧٢ ب إذا كان مُتصِّرفًا، فأما كونه تأكيدًا  
فلا يمتنع من ذلك؛ لأنّه تأكيدٌ لفظيٌّ، وليس بمنزلة التأكيد بالألفاظِ المصوغَةِ  
لَهُ، ألا ترى أنّك لو لفظتِ بالنائبِ عنه هذا اللفظَ لم يلزم ترتيبيُّه؟  
قال أبو الفتح: «ويعمل أيضًا فيما كان ضربًا من فعله الذي أخذ منه،  
نحو<sup>(٢)</sup>: قعدَ القرفصاء<sup>(٣)</sup>، واشتمَل الصِّماء<sup>(٤)</sup>، ورَجَعَ القَهْقَرى، وعدَا  
البَشكى<sup>(٥)</sup>، وسار الجَمَزى<sup>(٦)</sup>».

قال سعيد: في نصبٍ مثلِ هذا ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّه منصوبٌ بهذه الأفعالِ الظاهرة، نَصَبَ (ضَرَبَ) بِ(ضَرَبَ)؛

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان ابن المعتز ٣٢٠، والخصائص ٤٤٨/٢، والمقتصد ٥٨٥/١، وتاريخ دمشق ٢٦٣/٦٨، والمزهر ٣٥٨/١.

(٢) في اللمع: تقول.

(٣) قعدة القرفصاء: أن يجلس على إتيته، ويلصق فخذيه ببطنه، ويحتبي يديه. (اللسان ٧١/٧ (قرفص)).

(٤) اشتمال الصِّماء: أن يتجلجل الرجل بثوبه، فيرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم

يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن، فيغطيها جميعًا. (اللسان ٣٤٦/١٢ (صمم)).

(٥) البَشَكَ: السرعة، وخفة نقل القوائم. يقال: ناقةٌ بَشَكَى، أي: سريعة. (اللسان ٤٠١/١٠ (بشك)).

(٦) اللمع ٤٩.

والجَمَزَى: العدو السريع. (اللسان ٣٢٢/٥ (جز)).

لأنَّ هذا الفعل، الذي هُوَ الجنس، يَدُلُّ على جميع الأنواع التي تحته، فهو يعملُ فيها جَمْعٌ بحسبِ الدَّلالةِ، وقريبٌ من هذا قولُهُم: نَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدًا، ف(زيدٌ) ارتفعَ في أَحَدِ الوجهينِ بِالابتداءِ و(نعمَ الرجلُ) خبرُهُ، والعائدُ إِلَيْهِ ما تَضَمَّنَهُ الجنسُ مِنَ العمومِ الذي (زيدٌ) من جملتِهِ، ولهذا المعنى لا يكونُ إِلَّا مِنْ جنسِهِ، وهو مذهبُ سيبويه<sup>(١)</sup>.

وقال قومٌ: هُوَ متَّصِبٌ بأفعالٍ مختزلةٍ مِنْ ألفاظِها، لم تُذكرِ استِغناءً عنها، وهو مذهبُ قومٍ من الكوفيين<sup>(٢)</sup>.

وقال المبردُ: هُوَ منصوبٌ على أَنَّهُ صفةٌ مصدرٍ محذوفٍ، تقديرُهُ: قعدَ القعدةَ القرفُصاءَ، واشتمَلَ الشَّمْلَةَ الصَّمَاءَ، ورجَعَ الرجوعَ القهقري، وعدا العدوَّ البَشَكِي، وسارَ السيرَ الجَمَزِي<sup>(٣)</sup>.

قال أبو الفتح: «وما أَضيفَ إلى المصدرِ -مما هُوَ وصفٌ لَهُ في المعنى- بمنزلةِ المصدرِ، تقولُ: سِرْتُ أَشَدَّ السيرِ، وَصُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيَامِ، فتَنصِبُ (أشدَّ)

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٥.

(٢) ذكره العكبري دون عزو في اللباب ١/ ٢٦٥. وعزاه إلى الكوفيين الرضي في شرح الكافية ١/ ١/ ٣٥٠.

(٣) عزاه إلى المبرد ابن السرج جاء في الأصول ١/ ١٦٠: «قال أبو العباس: قولهم: القرفصاء، واشتمل الصماء، ورجع القهقري، هذه حُلَى وتقليباتٌ لها، وتقديرُها: اشتمَلَ [الشَّمْلَةَ] التي تُعرف بهذا الاسم، وكذلك أخواتها. قال: وَجُمْلَةُ القولِ أَنَّ الفعلَ لا يَنصِبُ شَيْئًا إِلَّا وفي الفعلِ دليلٌ عليه». ونقل هذا النص أيضًا عن المبرد ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١١٢. وعزا العكبري هذا القول إلى بعض البصريين في اللباب ١/ ٢٦٥.

و(أَحْسَنَ) نَصَبَ الْمَصَادِرِ<sup>(١)</sup>.

قال سعيد: (أَفْضَلُ) إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى شَيْءٍ هُوَ بَعْضُهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ (أَشَدَّ الصِّيَامِ) صَوْمًا، و(أَحْسَنَ الْقِيَامِ) قِيَامًا، لِيَصَحَّ وَصْفُهُ، وَأَنْتِ إِذَا ذَكَرْتَ الصِّيَامَ وَالْقِيَامَ فَضْلَةً مَعَ الْفِعْلِ الَّذِي مِنْ لَفْظِهِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَضْبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَالْمُضَافُ يَكْتَسِي مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَشْيَاءَ تُذَكَّرُ فِي بَابِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَيُجَوِّزُ أَنْ تُنْصِبَهُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ مُصَدِّرٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: صُمْتُ صِيَامًا أَحْسَنَ الصِّيَامِ، فَتَنْصِبُهُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ هَذَا الْمَصْدَرِ الْمَحْذُوفِ، وَلَا تَعْتَبِرَنَّ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، فَإِنَّهَا إِضَافَةٌ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ.

وقوله: «مِمَّا هُوَ وَصَفٌ لَهُ فِي الْمَعْنَى» احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِهِ: قُمْتُ يَوْمَ قِيَامٍ زَيْدٍ، فَ(الْيَوْمَ) ظَرْفٌ، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ لَيْسَ بِصِفَةٍ لِلْمَصْدَرِ فِي الْمَعْنَى.

قال أبو الفتح: «وَتَقُولُ: إِنَّهُ لَيَعْجِبُنِي حُبًّا شَدِيدًا؛ لِأَنَّ (أَعْجَبَنِي) وَ(أَحْبَبَنِي) فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup>:

يَعْجِبُهُ السُّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمَرُ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدُ<sup>(٣)</sup>

(١) اللمع ٥٠.

(٢) هو رؤبة بن العجاج.

(٣) من الرجز.

السخون: ما يسخن من المرق، والبرود: ما يبرد منه.

انظر: ديوان رؤبة ١٧٢، وأمالى ابن الشجري ٣٦٩/٢، وشرح المفصل ١١٢/١، وشرح الألفية لابن

فَنَصَبَ<sup>(١)</sup> (حُبًّا) عَلَى الْمَصْدَرِ مَادًّا عَلَيْهِ (يُعْجِبُنِي)، وَكَذَلِكَ: إِنِّي لَا بَغِضَةَ كِرَاهِيَةٍ، وَإِنِّي لَا شَتْوَةَ بُغْضًا<sup>(٢)</sup>.

قال سعيد: إِذَا وَرَدَ الْمَصْدَرُ فَضْلَةً جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ، وَكَانَ بِلَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ، فَلَا شُبْهَةً فِي أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ<sup>(٣)</sup>، فَإِذَا وَرَدَ مِنْ لَفْظِهِ وَلَيْسَ بِجَارٍ عَلَيْهِ، فَأَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَصْدَرِ فِعْلٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ، وَقَلِيلٌ مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ الثَّانِي<sup>(٤)</sup>، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>(٥)</sup>، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ

الناظم ٢٤٦، وتذكرة النحاة ٥٢١.

(١) في اللمع: تنصب.

(٢) اللمع ٥٠.

(٣) يرى ابن الطراوة والسهيلي أنه منصوب بفعل محذوف. انظر: نتائج الفكر ٣٥٨.

(٤) نسب هذا إلى المبرد.

قال في المقتضب ٧٣/١: «واعلم أَنَّ الْفَعْلَيْنِ إِذَا اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى جَازَ أَنْ يَحْمَلَ مَصْدَرُ أَحَدِهِمَا عَلَى

الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي ظَهَرَ فِي مَعْنَى فَعْلِهِ الَّذِي يَنْصِبُهُ... قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾؛

لِأَنَّ تَبَتَّلَ وَتَبَّتْلَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَقَالَ: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ قال محقق الكتاب د. عزيمة

٧٣/١ هامش (٣): «ماذا يراه المبرد في ناصب (تبتلًا) و(نبتًا) في الآيتين...؟ الذي أراه أَنَّ الْمَبْرَدَ يَرَى

أَنَّ النَّاصِبَ فِعْلٌ مُحذَوْفٌ...». ونسبه له السيوطي في الهمع ١٨٧/١.

(٥) نوح: ١٧.

تَبَيَّلًا<sup>(١)</sup>.

وَحُجَّةُ الثَّانِي أَنَّهُ مُصَدَّرٌ جَارٍ عَلَى فِعْلٍ، فَلَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مَا جَرَى عَلَيْهِ،  
 قِيَاسًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ [وَلَهُ فِعْلٌ]<sup>(٢)</sup>.

وَحُجَّةُ الْأَوَّلِ أَنَّ الْفَعْلَيْنِ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

فَقَتَلَا بِتَقْتِيلٍ وَأَسْرَا بِأَسْرِكُمْ<sup>(٤)</sup>

وَيُرَوَّى: وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ، وَرَأَيْتُهُ مَرْفُوعًا فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَيَجِبُ أَنْ يُقَابَلَ  
 أَحَدُهُمَا بِمِثْلِهِ، وَالتَّقْتِيلُ لِلتَّكْثِيرِ لَا غَيْرِ، وَ(قَتَلَ) يَصْحُحُ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، فَقَدْ  
 أَوْقَعَهُ مَوْقِعَهُ، وَكَذَلِكَ قَالَ<sup>(٥)</sup>:

(١) المزمّل: ٨.

(٢) في د.

(٣) هو المهلهل.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جزاء العطاس لا يموت من أثار

وروايته في مصادره: وعقرًا بعقركم. وروي:

فقتلى بقتلانا وجز بجزنا

وأثار: افعل من الثار.

انظر: ديوان مهلهل ٣٠، والبيان والتبيين ٣/٣٢٠، والحيوان ٣/٤٧٦، وتهذيب اللغة ١١/١٤٥

(جزى)، ومقاييس اللغة ٤/٧٩ (عقب).

(٥) لم أقف على قائله.

أَنْتَ الْفِدَاءُ لِقَبْلَةٍ هَدَمْتَهَا وَنَقَرْتَهَا بِيَدَيْكَ كُلَّ مُنْقَرٍ<sup>(١)</sup>  
 فَأَوْقَعَهُ مَوْقِعَ (نَقَر) أَوْ أَوْقَعَ (نَقَرْتَ) مَوْقِعَ (نَقَرْتَ) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:  
 مُنِعَ الْحِمَامُ مَقِيلَهُ مِنْ سَيْفِهَا وَمِنْ الْحَطِيمِ فَطَارَ كُلُّ مُطِيرٍ  
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَارِيًا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ وَلَكِنَّهُ بِمَعْنَاهُ فَبَيْنَ النَّاسِ خِلَافٌ  
 فِيهِ إِذَا كَانَ لَهُ فِعْلٌ، فَسَيُؤَيِّدُهُ / ٧٣ أَيْ يُعْمَلُ فِيهِ فِعْلًا مُضْمَرًا مِنْ لَفْظِهِ يَدُلُّ عَلَيْهِ  
 الظَّاهِرُ<sup>(٢)</sup>، وَالْمَازِنِيُّ يُعْمَلُ فِيهِ هَذَا الظَّاهِرُ<sup>(٣)</sup>، كَقَوْلِكَ: تَبَسَّمتُ وَمِیضَ الْبَرْقِ،  
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup> فِي أَحَدِ الْقَوْلِينَ<sup>(٥)</sup>:  
 فَرَمِيتُ الْقَوْمَ رَشْقًا صَائِبًا لَيْسَ بِالْعُضْلِ وَلَا بِالْمُقْتَعِلِ<sup>(٦)</sup>

(١) هذا البيت والذي يليه، من الكامل، وقد وجدتهما متوالين في تفسير الطبري ٩٢/١٥، ولم أجدتهما في غيره. وفيه: (الكعبة) بدل (لقبلة)، و(سقفها) بدل (سيفها).

(٢) انظر: الكتاب ٨٠/٤.

(٣) نقله عنه ابن جني في المحتسب ١٣٩/٢، وابن برهان في شرح اللمع ١٠٥/١، والرضي في شرح الكافية ١٨٧/١/١، والسيوطي في الهمع ١٨٧/١.

(٤) هو لبيد بن ربيعة.

(٥) لعله يُريد روايتي البيت، فقد روي: رَشَقْتُ وَرَمِيتُ.

(٦) البيت من الرمل.

روي: (بالمقتعل) بدل (المفتعل).

الرَّشَقُ: دفعة من السهام تُرمى مرة واحدة. والعُضْلُ: المعوجة. والمُقْتَعِلُ: هو الذي لم يُبر برّيًا جيدًا. (اللسان ٤٤٩/١١، (عصل)، ٥٦٠/١١ (فعل).

الشاهد: قوله (رشقًا) حيث انتصب بفعل مضمر أو بد (رميت) على الخلاف.

انظر: ديوان لبيد ١٩٤، والعين ١٦٥/١ (فعل)، والمعاني الكبير ١٩٤، والبيان والتبيين ٢٦٦/١، وغريب

وقوله<sup>(١)</sup>:

دَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَثْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا      تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَمْصَحُ  
وَجِيفَ الْمَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لَصُحْبَتِي      وَلَمْ يَنْزِلُوا أَبْرَدْتُكُمْ فَتَرَوْحُوا<sup>(٢)</sup>  
وَأَنْشَدَ سَيَّوِيهِ<sup>(٣)</sup>:

نَظَّارَةٌ حِينَ تَعْلُو الشَّمْسُ رَاكِبَهَا      طَرَحًا بَعَيْنِي لِإِحَاحٍ فِيهِ تَحْدِيدُ<sup>(٤)</sup>

الحديث للخطابي ٨٦/٢، ومقاييس اللغة ٤/٣٣٠ (عصل)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٧٣٨،  
٩٧٧، والمخصص ٦٨/٦، واللسان ١١/٤٤٩ (عصل)، ١١/٥٦٠ (قعل).

(١) هو الراعي النميري.

(٢) البيتان من الطويل.

روايته في مصادره: ينبت الظل بدل: يثبت الظل.

دأبت: واصلت السير. ونبت الظل: أي زواله بعد ثبوته عند قائم الظهيرة. الآل: الشخص. يمصح:

يذهب. الوجيف: نوع من السير سريع. (تحصيل عين الذهب ٢٣٢).

الشاهد: قوله (وجيف) حيث انتصب بفعل مضمر أو بد (دأبت) على الخلاف.

انظر: ديوان الراعي ٢٩، والكتاب ١/٣٨٣، وتحصيل عين الذهب ٢٣٢، والإنصاف ١/٢٣١، وأسرار

العربية ١٥٨.

(٣) في الكتاب ١/٢٣٢.

واختلف في نسبته، فقليل:

أ- الراعي.

ب- ذو الرمة.

(٤) البيت من البسيط.

روي: (تجديد) بدل (تحديد).

نظارة: أي تنظر نظرًا حادًا. وذلك حين يتصف النهار، إذ تكون الشمس فوق راكب هذه الناقة.

فحُجَّةٌ سيبويه أَنَّ المَصْدَرَ أَصْلٌ لِلْفِعْلِ، والفعلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، ومعنى الاشتقاق: اقْتِطَاعُ فرعٍ من أصلٍ، يُوجَدُ في تصاريْفِ ذَلِكَ الفرعِ ذَلِكَ الأصلُ، وليسَ مِنْ لَفْظِ هذا المَصْدَرِ شيءٌ هو من لَفْظِ العاملِ الظاهرِ، واستدلَّ الفارسيُّ لسيبويه بِقَوْلِ الشاعرِ<sup>(١)</sup>:

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالِثُهَا مَشَى الْهُلُوكِ عَلَيْهَا الْحَيْعَلُ الْفُضْلُ<sup>(٢)</sup>  
 ف(مَشَى) مصدرٌ منصوبٌ، فلو نصبُهُ (السَّالِكُ) لَكُنْتَ فَاصِلًا بَيْنَ الصَّلَةِ والمَوْصُولِ بِصِفَتِهِ، فَكُنْتَ قَدْ ارْتَكَبْتَ أَمْرًا شَنِيعًا، هذا إِذَا أُنْشِدَ (كَالِثُهَا) بالنصبِ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي (الْيَقْظَانَ)، وَلَا يَكُونُ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي

طَرَحًا: أَيِ تَطَرَّحَ نَظَرَهَا طَرَحًا. واللياح: الثور الأبيض. والتحديد: النظر بحدّة. (عن شرح أبيات سيبويه).

الشاهد: (طرحا) فهو منصوب بفعل مضمر.

انظر: ديوان ذي الرمة ١٣٦٢/٢، والكتاب ٢٣٢/١، والكمال ٨٧٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٧/١، وتحصيل عين الذهب ١٧٥.

(١) هو المتخيل الهذلي.

(٢) البيت من البسيط.

الثغرة: موضع المخافة من دخول العدو منه. والكالى: الحافظ المراقب. والهلوك: التي تهالك من التفتيح والتكسر. والخيعل: درع يُخَاطُ أَحَدُ شِقِيهِ وَيَتْرَكَ الْآخَرُ. والفُضْلُ: المرأة التي ليس في درعها إزار، وإنما تلبس قميصًا ورداءً. (انظر: ديوان الهذليين ٣٤/٢).

انظر: ديوان الهذليين ٣٤/٢، وكتاب الشعر ٤٣٤/٢، والخصائص ١٦٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٦١١/٢، وتذكرة النحاة ٣٤٦، ولسان العرب (فضل) ٥٢٦/١١، وجمع الهوامع ١٨٧/١، وخزانة الأدب ١٠١، ١١/٥.



(السالك)، للفصل بالصفة، فأَمَّا إِذَا رُفِعَ (كالثُّهَّا) بـ (يقظان) وَجُعِلَ (اليقظان) صفةً (الثغرة) فلا فَضَّلَ<sup>(١)</sup>.

ويجوزُ أن يُجْعَلَ (اليقظان) وصفًا لـ (السالك) ويُرْفَعَ (كالثُّهَّا) على البدلِ مِنَ المضمرِ في (اليقظان)، والقولُ الثاني مذهبُ أهلِ اللغةِ.  
وحُجَّةُ المازنيَّ أَنَّ الفِعْلَ يَتَضَمَّنُ أَنْوَاعَهُ، فَلهُ العَمَلُ في جَمِيعِهَا، كما يَدُلُّ عليها.

وأَمَّا البَيْتُ ففيه مانعٌ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ مَوْضِعَ (مَشْيٍ): سُلُوكٌ، أَوْ مَوْضِعَ (السالك): الماشي لَكَانَ يَتَنَصَّبُ الثَّانِي الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ بِشَيْءٍ آخَرَ مُضْمَرٍ عِنْدَهُ.

ولا شُبْهَةٌ فِي أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا كَانَ جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ الْأَوَّلِ لَفْظًا وَمَعْنَى عَمَلٍ فِيهِ، وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بِلَفْظِ الْأَوَّلِ، وَلِذَلِكَ جَازَ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ.

وهنا منصوباتٌ يَلْتَبِسُ الْمَصْدَرُ مِنْهَا بِالْحَالِ وَغَيْرِهَا، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَحْدَهُ، فَ(وَحْدَهُ) عِنْدَ بَعْضِهِمْ اسْمٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: كتاب الشعر ٢/ ٤٣٤.

(٢) كالبرد والزجاج، قال المبرد: «أما قولك: مررت بزيد وحده، فتأويله: أوحده بمروري إجمادًا، كقولك:

أفردته بمروري إفرادًا. وقولك (وحده) في المصدر فلا سبيل إلى تغييره عن النصب» (المقتضب

٢٣٩/ ٣). وقال السيرافي: «وكان الزجاج يذهب إلى أن (وحده) مصدر هو الفاعل دون المفعول، فإذا

يجعلونه مذهباً لسيبويه، وقومٌ يجعلونه اسماً واقعاً موقعَ مصدرٍ وقعَ موقعَ الحال، أي مُفَرِّداً له بمروري، وهذا الظاهر من كلام سيبويه؛ لأنه حمّله على جهْدِكَ وطاقتِكَ، بتقديره<sup>(١)</sup>، ويونسٌ يقدِّرُ نصبه على الظرف<sup>(٢)</sup>.

وقولهم: مررتُ بهم جميعاً وكُلاً وعامةً، هي منصوباتٌ على المصدرِ عندَ الأخفش، والخليلُ ينصبُ (جميعاً) و(كُلاً) على الحالِ، وينصبُ (قاطبةً) و(طُراً) على المصدرِ، وهو مذهبُ سيبويه<sup>(٣)</sup>.

وإذا قُلْتَ: ضربتهُ ضربَ زيدٍ عمراً، فالتقدير فيه: ضربتهُ ضرباً مثلَ ضربِ زيدٍ عمراً؛ لأنَّ الإنسانَ ليسَ يفعلُ فعلَ غيره، وإنما يفعلُ مثلَ فعلِهِ، فحذفتُ المضافَ وأقمتُ المضافَ إليه مقامه، وكذلك ضربتهُ كما صَرَبَ زيدٌ عمراً، أي: ضرباً، وقالوا ما هو أشدُّ من هذا، وذلك قولُ الراجزِ<sup>(٤)</sup>:

حَتَّى إِذَا اضْطَفُّوا لَنَا جِدَاراً<sup>(٥)</sup>

قلت: مررت به وحده. كأنك قلت: أفردته إفراداً (شرح السيرافي ٢/ ١١٥ أ).

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٧.

(٢) قال سيبويه: «وزعم يونس أن (وحده) بمنزلة عنده» (الكتاب ١/ ٣٧٧).

(٣) انظر رأي الخليل وسيبويه في الكتاب ١/ ٣٧٥-٣٧٧.

(٤) هو العجاج.

(٥) انظر: ديوان العجاج ٣٦٩، والخصائص ٣/ ٣٢٢، والمحاسب ٢/ ١٢١، والبديع ١/ ١/ ١٣٤،

والتذييل والتكميل ٧/ ١٥٧.

وقال الراجز<sup>(١)</sup>:

ولم يُضِغْ مَا بَيْنَنَا لَحْمَ الْوَضَمِ<sup>(٢)</sup>

أي: اصْطَفَا مِثْلَ اصْطِفَا فِي الْجِدَارِ، وَإِضَاعَةً مِثْلَ إِضَاعَةِ لَحْمِ الْوَضَمِ.

ومثله عِنْدِي قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ<sup>(٣)</sup>: «إِذَا أَتَيْتُهُمْ فَارْبُضْ فِي

دَارِهِمْ ظَبْيًا»<sup>(٤)</sup>، فَسَّرُوهُ: بِأَنَّكَ إِذَا أَتَيْتَ دَارَهُمْ أَقِمْ، وَلَا تُحَدِّثْ شَيْئًا، كَأَنَّكَ ظَبْيٌ

قَدْ اسْتَقَرَّ فِي الْكِنَاسِ، يُرِيدُ اِرْبُضْ رُبُوضَ ظَبْيٍ، فَحَذَفَ.

وقالوا في كناية الطلاق: أَنْتِ وَاحِدَةٌ، أَي أَنْتِ ذَاتُ تَطْلِيقَةٍ وَاحِدَةٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) هو العجاج.

(٢) الوضم: ما يوضع عليه اللحم من خشب وغيره يوقى به من الأرض. (اللسان ١٢/٦٤٠ (وضم).  
انظر: ديوان العجاج ١/٤٢٧، والخصائص ٣/٣٢٢، والبديع ١/١٣٤، والتذيل والتكميل  
١٥٧/٧.

(٣) الراوي كما في المصادر: الضحَّاك بن سفيان، والظاهر أنه وهم من المصنف، فلم يروه عن الضحَّاك بن  
قيس أحد إلا الأزهرى في تهذيب اللغة ١٤/٣٩٩ (ظبي)، وكان قد رواه عن الضحَّاك بن سفيان في  
مادة (ربض) ١٢/٢٦.

والضحَّاك: هو الضحَّاك بن سفيان بن عوف بن كعب الكلبي. أسلم وصحب النبي صلى الله عليه  
وسلم، وبعثه إلى قومه يُصَدِّقُهُمْ، وتوفي عليه الصلاة والسلام وهو عامله على صدقات بني كلاب.  
ترجمته في طبقات ابن سعد ٦/١٩١، وأسد الغابة ٣/٤٧.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ١٢/٢٦ (ربض)، ١٤/٣٩٩ (ظبي)، والفاائق ٢/٢٧، والنهاية ٢/٤٦٠ (ربض).  
ولم أقف عليه في كتب الحديث.

(٥) بعد هذا في أ: تم الجزء الأول من كتاب الغرة من شرح اللمع، تصنيف: ناصح الدين تاج الأئمة أبي  
محمد سعيد بن المبارك بن علي الدهان النحوي رحمه الله وغفر له.

/ ٧٣ ب (١) قال أبو الفتح - رحمه الله -:

### «بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ» (٢)

قال سعيد: المفعول به هو: الذي يتصل به في جواب السائل الباء مع الفعل، يقول القائل: ضربت زيداً، فتقول: بمن أوقعت الضرب؟ فيقول: يزيد. وهو منصوب إذا ذكر من فعل به الفعل، والقول في الناصب له على ثلاثة أنحاء (٣):

فالفراء يزعم أن الناصب له الفعل والفاعل جميعاً (٤).

وهشام (٥) يزعم أن الناصب له الفاعل وحده (٦).

وسيويه يزعم أن الناصب له هو الفعل وحده (٧).

فحجة الفراء أن حاجتهما معاً إلى المفعول به داعية، فحيث دلّ عليه عملاً

(١) في أ: بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين الجزء الثاني. ومن هنا تبدأ نسخة التيمورية.

(٢) اللمع ٥١.

(٣) انظر المسألة في: الإنصاف ٧٨/١، وأسرار العربية ٩٣، والتبيين ٢٦٣، وشرح الكافية ٣٩٣/١/١ - ٣٩٤.

(٤) انظر رأي الفراء في شرح الكافية ١/١/٥٢، ٣٩٤، ومع الهوامع ١/١٥٦. وهو المنسوب إلى الكوفيين.

(٥) هو هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله. (ت ٢٠٩هـ)، من نحوي الكوفة، أخذ عن الكسائي. انظر: نزهة الألباء ١٢٩، وإنباه الرواة ٣/٣٦٤، ووفيات الأعيان ٦/٨٥.

(٦) رأي هشام في الإنصاف ٧٩/١، وشرح الكافية ١/١/٣٩٤، وهشام بن معاوية الضرير ٢٠٥.

(٧) وهو رأي البصريين. انظر: مصادر المسألة.

فيه، وهذا كما يقول بعض البصريين في حرف الشرط والشرط، إنَّهما العاملان في الجزاء.

وهذا يفسد عليه بأنَّه يصحُّ أن يتقدَّم المنصوب على الفعل، فتقول: زيداً ضَرَبَ عمرو، ويُفصل بينهما، فتقول: ضَرَبَ زيداً عمرو، ولو كانا جميعاً العاملين في (زيد) لم يصحَّ أن يتقدَّم عليهما؛ لأنَّهما جملة، والجملة لا يتقدَّم معمولها عليها، ولا يُفصل بين الجزأين العاملين بالمعمول، كما قال<sup>(١)</sup>:

أنا ابنُ دارةٍ معروفًا لها نسبي      فهل بدارةٍ يا للناسِ من عارٍ<sup>(٢)</sup>  
وحجة هشام، أنَّ الفعل قد عملَ الرفع، فلا يجوزُ أن يعملَ النصب، كيلا يعملَ عملين مختلفين، كما تقول في حروف الجرِّ وحروف النصب للفعل، والذي يُفسده أنَّ الفاعلَ والمفعولَ اسمان، وليس أحدهما أولى من الآخرِ بالعمل، وأيضًا فلو كان كذلك، لكانَ الفاعلُ أين وُجدَ ناصبًا للمفعولِ به، وهُنَا أفعالٌ لا تتعدَّى، وأيضًا فلو كان كذلك لما جاز تقدُّم المفعولِ به على الفعل؛ لأنَّه معمولٌ

(١) هو سالم بن دارة، ودارة أمه، وأبوه مسافع بن يربوع من بني عبد الله بن غطفان. انظر: الشعر والشعراء

٣٨٩/١.

(٢) البيت من البسيط.

روي: (بها) بدل (لها).

انظر: شعر غطفان (سالم بن دارة) ٥٠٨، والكتاب ٧٩/٢، والبغداديات ٥٤٦، والبصريات ٦٦٣/١،

٩٠٤/٢، والخصائص ٢٦٨، ٣١٧، وأمالى ابن الشجري ٢٢/٣، وشرح المفصل ٦٤/٢، وخزانة

الأدب ٢٦٥/٣.

للفاعِلِ، والفاعلُ لا يَتَقَدَّمُ الفِعْلَ، وأيضًا فإنَّ الفاعِلَ قد يقعُ مضمَرًا، والمضمَرُ لا يعملُ في الحالِ ولا في الظرفِ، فكيفَ يعملُ في المفعولِ به، فتدبَّرَ ذلك.

قال أبو الفتح: «الفعلُ في التعدِّي إلى المفعولِ بِهِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: فعلٌ متعدِّ بنفسِهِ، وفعلٌ متعدِّ بحرفِ جرٍّ، فالتعدِّي بحرفِ جرٍّ<sup>(١)</sup> نحو قولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، ونَظَرْتُ إلى عمرو، وعَجِبْتُ من بكرٍ، فلو<sup>(٢)</sup> قُلْتُ: مَرَرْتُ زَيْدًا، وعَجِبْتُ بِكَرًا فحذفتَ الحرفَ<sup>(٣)</sup> لم يَجُزَّ<sup>(٤)</sup> إلا في ضَرُورَةِ الشُّعْرِ<sup>(٥)</sup>».

قال سعيد: الفعلُ المتعدِّي على ثلاثة أَصْرُبٍ: ضَرْبٌ يتعدَّى بنفسِهِ، وضَرْبٌ يتعدَّى بقرينةٍ، وضَرْبٌ يتعدَّى تارةً بنفسِهِ وتارةً بقرينةٍ.

والقارئُ خمس، وذكر عُثْمَانُ مِنْهَا قَرِينَةً واحدةً، فأحدها: حرفُ الجرِّ، وهو الذي ذكرَهُ، نحو قولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، ونزلتُ على عمرو، ودخلتُ إلى زَيْدٍ، ورغبتُ في زَيْدٍ، وصَدَقْتُ عن بكرٍ.

والثانية: الهمزة، كقولك: قامَ زَيْدٌ، وأقامَ زَيْدٌ عَمْرًا.

والثالثة: التضعيفُ، كقولك: فَرِحَ زَيْدٌ، وفَرَحَ زَيْدٌ عَمْرًا.

والرابعة: الحركة، كقولك: حَزَنَ زَيْدٌ، وحَزَنَ زَيْدٌ عَمْرًا، فالفتحة عَدَّتُهُ إلى

(١) في اللمع: الجر.

(٢) في اللمع: ولو.

(٣) في اللمع: حرف الجر.

(٤) في اللمع: لم يَجُزَّ ذلك إلا.

(٥) في اللمع: ضرورة شعري. اللمع: ٥١.

(عمرو)، وحكى سيويه عن الخليل أن قولهم: فَتِنَ الرَّجُلُ وَفَتْنَتْهُ، وَحَزِنَ وَحَزْنَتْهُ، لم يَرِدْ أَنَّكَ جعلته فاتناً وحزيناً، كما أَنَّكَ لو قُلْتَ: أَخْرَجْتُهُ وَأَدْخَلْتُهُ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ: جعلت فيه حُزْناً وفتنةً، كما تقول: كَحَلْتُهُ، ولو أَرَدْتَ ذَلِكَ لَقُلْتَ: أَحْزَنْتُهُ، وَأَفْتَنْتُهُ<sup>(١)</sup>، ومثله: قُبِحَ عَمَلُكَ، وَقَبَحَهُ اللهُ.

الخامسة: السين والتاء في قولك: نَطَقَ زَيْدٌ، واستنطقته.

وقد يجتمع على الفعل الواحد القرينة والاثنتان / ٧٤ أ والثلاث، وقد يختص ببعضها دون بعض، وذلك مسموعٌ منهم، فمثال الأول: أَغْرَمْتُ زَيْدًا، وَغَرَّمْتُهُ، وَأَذْهَبْتُ زَيْدًا وَذَهَبْتُ بِهِ، وَأَقَمْتُ زَيْدًا، وَقَمْتُ بِهِ، وَأَنْزَلْتُ زَيْدًا وَنَزَلْتُ بِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾<sup>(٢)</sup> وقال: ﴿أَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾<sup>(٣)</sup> وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾<sup>(٤)</sup>.

ومثال الثاني: عَرَفْتُ زَيْدًا وَعَرَفْتُ زَيْدًا عَمْرًا، وزعم المبرد أن أَذْهَبْتُهُ بمعنى: أزلته ويجوز أن يكونَ مَعَهُ وَأَلَّا يَكُونَ مَعَهُ، وَذَهَبْتُ بِهِ بمعنى: أزلته وَأَنْتَ مَعَهُ، وقد رُدَّ عليه بقوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ

(١) الكتاب ٥٦/٤.

(٢) الفرقان: ١.

(٣) آل عمران: ٤.

(٤) الشعراء: ١٩٣.

مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ ﴿١﴾، ولا يَتَجَهُّ قَوْلُهُ فِي هَذَا (٢).

والنَّقْلُ بالهمزة والتضعيف والحركة والسين والتاء يختص بالثلاثي الذي لا زيادة فيه، وحرف الجر يختص بما زاد على الثلاثة، ويشارك الباقية في التعدية، إلا أن ظاهر الهمزة القوة؛ لأنها ليس لها شيء سوى التعدية، وحروف الجر لكل حرف منها معنى مع التعدية، وكذلك السين والتاء، وهو الطلب في الغالب، والتضعيف فيه معنى المبالغة، كذا زعموا في قوله [تعالى] (٣): ﴿وَعَلَّقْتَ الْأَبْوَابَ﴾ (٤)، ألا ترى أن التضعيف عداه كما عدته الهمزة في أغلقت الباب؟ ومع ذلك قيل: إن فيها معنى المبالغة، على أنه لم يستعمل: غلق الباب، ثم عُدِّي بالهمزة أو بالتضعيف، وإنما المستعمل أغلقت الباب، فتدبر ذلك فيه نظر.

(١) البقرة: ٢٠.

(٢) جاء التعبير في الآية بذهب بسمعهم، والمعنى أن الله عز وجل أذهب، ولا يمكن أن يتصور تقدير المبرد، تعالى الله عن ذلك.

انظر رأي المبرد والرد عليه في: درة الغواص ٥٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٩٣، والبسيط ١/٤١٧، والجنى الداني ٣٧، ومغني اللبيب ١٣٨.

(٣) سقط من أ.

(٤) يوسف: ٢٣.

قال سيبويه (٤/٦٣): «وقالوا: أغلقت الباب، وعَلَّقْتُ الأبواب حين كثروا العمل».



وَأَمَّا الْمُتَعَدِّي تَارَةً بِنَفْسِهِ وَتَارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ، فَقَوْلُهُمْ: شَكَرْتُكَ وَشَكَرْتُ<sup>(١)</sup> لَكَ، وَنَصَحْتُكَ وَنَصَحْتُ لَكَ، وَكَلَّمْتُكَ وَكَلَّمْتُ لَكَ، وَقَدْ جَاءَ فِعْلٌ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ أَصْلًا ثُمَّ عُذِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ عَلَى تَأْوِيلٍ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلٍ بِكُلِّ سَبِيلٍ<sup>(٤)</sup>  
 قَالَ الْخَلِيلُ: هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى، أَي: إِرَادَتِي لِهَذَا<sup>(٥)</sup>، فَعُذِّي مَصْدَرُهُ بِالْقَرِينَةِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ وَاسِمَ الْفَاعِلِ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى بِقَرِينَةٍ، وَإِنْ كَانَ فَعْلَاهُمَا فِي الْأَصْلِ مُتَعَدِّيَيْنِ بِنَفْسِهِمَا، كَقَوْلِكَ: هَذَا ضَارِبٌ لَزِيدٍ، وَأَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ لَزِيدٍ، وَلَا تَقُولُ: ضَرَبْتُ لَزِيدٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) في أ: شكرت إليك لك. وقد ضرب على (إليك) بخط مغاير.

(٢) الصف: ٨.

(٣) هو كثير.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: ديوان كثير ١٧٦، والكامل ١٠٠٠/٢، واللامات للزجاجي ١٥١، وأمالى القالي ٦٣/٢، والمحتسب ٣٢/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٣٧/٢، وورصف المباني ٣١٩، والجنى الداني ١٢١، ومغني اللبيب ٢٨٥، وخزانة الأدب ٣٢٩/١٠.

(٥) قال الزجاجي في توجيهه: «تقديره: أريدُ، وإِرَادَتِي لِهَذَا، أَي لنسيان ذكرها» انظر: اللامات ١٥١. وقال به ابن جني في: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٥٦ (رسالة علمية).

(٦) قال المبرد: «والذي يستعمل في صلة الفعل اللام، لأنها لا م إلاضافة، تقول: لزيد ضربت... وإنما تقديره: ضربي لزيد، فأجري الفعل مجرى المصدر، وأحسن ما يكون ذلك إذا تقدّم المفعول... وإن أُخِّرَ

وأَمَّا قولُ الشاعرِ<sup>(١)</sup>:

مَا كُنْتُ أَخْدَعُ لِلخَلِيلِ بِخَلَّةٍ حَتَّى يَكُونَ لِي الْخَلِيلُ خَدُوعًا<sup>(٢)</sup>

فإنَّ اللامَ فيه زائدةٌ، كما زيدتُ في قولهِ تعالى: ﴿رَدِّفْ لَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> عند النحاة<sup>(٤)</sup>، وقال الشاعرُ، وهو ابنُ ميادة<sup>(٥)</sup>:

وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ<sup>(٦)</sup>

المفعولُ فهو عربيٌّ حسنٌ». انظر: الكامل ١٠٠٠/٢، وفي المقتضب ٣٧/٢ نحوه. ونقل أبو حيان عن

الجرمي أنه قال: «قال الأخفش وأبو عمرو: تدخل تأكيدًا إذا قُدِّمَ المفعول، ولا يجوز في غير ذلك إلا إذا

اضطر شاعر» انظر: التذييل والتكميل ٢٨/٧.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الكامل.

الشاهد فيه: زيادة اللام في قوله: (للخليل).

انظر: البحر المحيط ٤٩٤/٢، وزاد المسير ٤٠٧/١، والدر المصون ٢٥٠/٣.

(٣) النمل: ٧٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٠/٢، والمقتضب ٣٧/٢، واللامات ١٦١، ومشكل إعراب القرآن ٥٣٩/٢.

(٥) هو الرَّمَّاح بن أبرد، من بني مُرة بن عوف بن سعد بن ذبيان. وميَّادة أمُّه. شاعر أموي، أدرك العباسيين.

انظر: الشعر والشعراء ٧٥٩/٢، والأغاني ٨٥/٢.

(٦) البيت من الكامل.

انظر: شعر ابن ميادة ١١٢، والأغاني ١١٥، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٥٦ (رسالة علمية)،

والبدیع ٤٣٨/٢/١، والجنى الداني ١٠٧، ومغني اللبيب ٢٨٥، والتذييل والتكميل ٢٨/٧، وشرح

شواهد المغني ٥٨٠/٢، وشرح أبياته ٣٠٧/٤.

أَي: مُلْكًا أَجَارَ مُسْلِمًا وَمُعَاهِدًا.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّئَاءِ يَا تَعَبُرُونَ﴾<sup>(١)</sup> فَإِنَّمَا عَدَّاهُ بِاللَّامِ وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ لَمَّا تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ ضَعُفَتْ عُلُقَةُ الْعَامِلِ، فَقَوِيَ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَالصَّوَابُ عِنْدِي فِي الْآيَةِ الَّتِي تَأْوَلُّهَا الْخَلِيلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُ (يُرِيدُونَ) مَحذُوفًا، تَقْدِيرُهُ: يُرِيدُونَ الْفِتْنَةَ لِيُطْفِئُوا، فَاللَّامُ عِلَّةٌ لَهُمْ، وَفِي الْبَيْتِ: أُرِيدُ الصَّبْرَ عَنْهَا لِأَنْسَى ذِكْرَهَا.

فَاللَّامُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْعِلَّةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْهَذْلِيِّ<sup>(٢)</sup>:  
تُرِيدِينَ كَيْمَا تَضْمِدِينِي<sup>(٣)</sup> وَخَالِدًا وَهَلْ يُجْمَعُ السَّيْقَانِ وَيَحْكُ فِي غَمْدٍ<sup>(٤)</sup>  
فَدَخُولُ: (كَي) يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ اللَّامَ عِلَّةٌ.  
وَهُنَا أَفْعَالٌ بَعَكْسَ<sup>(٥)</sup> مَا أَصْلَنَاهُ، وَهِيَ / ٧٤ ب أفعالٌ تَكُونُ مُتَعَدِيَةً إِذَا عَرِيتْ مِنَ الْقَرِينَةِ، فَإِذَا وُجِدَتِ الْقَرِينَةُ كَانَتْ قَاصِرَةً، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَقْشَعَ

(١) يوسف: ٤٣.

(٢) هو أبو ذؤيب.

(٣) في هامش أ: تجمعي.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (تجمعي) بدل (تضمدي).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩٥، وشرح أشعارهم ١/ ٢١٩، وإصلاح المنطق ٥٠، والشعر والشعراء

٢/ ٦٤٠، وجمع الأمثال ٣/ ١٨٤، والمستقصى ٢/ ٣٩٠-٣٩١، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ٨٦٣، ولسان

العرب (ضمد) ٣/ ٢٦٦، وخزانة الأدب ٨/ ٥١٤.

(٥) في ج: وهذا أفعال تَعَكْسُ.

السحاب، وقَشَعَتِ الرِّيحُ السحابَ، وأكَبَّ الرجلُ على وجهِهِ وَكَبَّيْتُ الرجلَ على وجهِهِ، وأنزَفَتِ البئرُ، ونَزَفَتِ البئرُ، إذا أَذْهَبَتْ ماءَها. وأَشْنَقَتِ الناقةُ؛ إذا رَفَعَتْ رأسَها وَجَذَبَتْ زمامَها، وشَنَقْتُها: إذا فعلتَ بها ذلكَ، وهذه ألفاظٌ يسيرةٌ تُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليها، وعِلَّةُ ذلكَ أَنَّهُمْ لَمَّا وَجَدُوا (فَعِلَ) و(أَفْعَلَ) بمعنى واحد، نحو: بَلِمَتِ الناقةُ وَأَبْلَمَتِ<sup>(١)</sup>، ورأينا الفتحةَ عَدَّتْ (فَعِلَ) نحو: حَزِنَ زيدٌ وَحَزَنَتُهُ، وحكى عُثْمَانُ في الخصائص<sup>(٢)</sup>: كَسِيَ زيدٌ ثوبًا، وكَسَوْتُهُ ثوبًا، عَدَّى (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْتُ)، وأيضًا فَإِنَّا وَجَدْنَا (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ) شيئًا واحدًا، نحو: ضَاءَ الصُّبْحُ وَأَضَاءَ، ورأينا (فَعَلَ) جاءَ مُطَاوِعًا لِأَفْعَلَ، نحو: أَخْرَجْتُهُ فَخَرَجَ، وأَدْخَلْتُهُ فَدَخَلَ، وجاءَ<sup>(٣)</sup> (أَفْعَلَ) مُطَاوِعًا لـ (فَعَلَ) نحو: قَشَعَتِ الرِّيحُ السحابَ، وأَقْشَعَ، وأيضًا فقد جاءَ (فَعَلَ) مُطَاوِعَ (فَعَلَ) نحو: قد جَبَرَ الدينَ الإلهَ فَجَبَرَهُ<sup>(٤)</sup>

(١) بلمت الناقة وأبلمت: إذا اشتهد الفحل. (تاج العروس (بلم) ٣١/٢٩٩).

(٢) ٢١٤/٢.

(٣) في ج ود: فجاء.

(٤) من الرجز.

وهو للعجاج.

يريد: جبره فانجبر، فـ (جبر) الثاني مطاوع للأول.

انظر: ديوان العجاج ٦٣، وإصلاح المنطق ٢٢٨، وأدب الكاتب ٤٥٤، والزاهر ١/١٧٨، وتهذيب اللغة

١١/٦٠ (جبر)، والخصائص ٢/٢٦٠، واللسان ٤/١١٣ (جبر).

فَجَعَلُوا (أَفْعَلَ) مُطَاوَعٌ (فَعَلَ)، وقال الفارسيُّ: جُعِلَ ذَلِكَ لـ (فَعَلَ) عِوَضًا  
مِنْ دُخُولِ الهمزةِ عليه<sup>(١)</sup>.

وهنا شيء آخر يوهم العكس، وذلك أن النحاة تقول: إذا قلت: ضَرَبْتُ  
زيدًا مخففًا احتمل ضربةً واحدةً وضرباتٍ، وإذا قلت: ضَرَبْتُ زيدًا مُشَدَّدًا لم  
يحتمل إلا الكثير، وقد قالت العرب: مجَدْتُ الإبلَ: إذا عَلَفْتُهَا مِلءَ بطنِها مخففًا،  
ومَجَدْتُها مثقلًا إذا علفَها نِصْفَ بطنِها<sup>(٢)</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ: هذا بلدٌ قد شَبِعَتْ غنْمُهُ،  
إذا كانت كثيرة الشَّبع، وشَبِعَتْ غَنَمُهُ إذا قاربَت الشَّبع ولم تَشَبِعْ<sup>(٣)</sup>، وهذا يحتمل  
أن يكون لُغَتَيْنِ<sup>(٤)</sup>.

والتعدية تُذكر عند ذكر عُثْمَانَ لها، وله قسمةٌ ثانيةٌ، وهو أن الأفعالَ على  
ضربين: ضربٌ حقيقيٌّ، وضربٌ غيرٌ حقيقيٌّ، فالحقيقيُّ على ضربين: قاصِرٌ  
وغيرُ قاصِرٍ، فالقاصِرُ قد ذكرنا حُكْمَهُ، وغيرُ القاصِرِ على ضربين: مؤثِّرٌ وغيرُ  
مؤثِّرٍ، فالمؤثِّرُ نحو: ضَرَبْتُ، وغيرُ المؤثِّرِ نحو: مَدَحْتُ وَهَجَوْتُ، ألا تَرَى إلى  
تعدِّيها على الغائبِ؟ وأفعالُ النفسِ من هذا القبيلِ في عدمِ التأثيرِ، لا في عدمِ  
التَّعديةِ.

(١) لم أقف على قوله.

(٢) تهذيب اللغة ٦٨٣/١٠ (مجد).

(٣) تهذيب اللغة ٤٤٧/١ (شبع).

(٤) نص الأزهري على أنها لغتان. انظر: تهذيب اللغة ٦٨٣/١٠ (مجد).

وغير الحقيقة على ثلاثة أضرب:

فعل مستعار، نحو قولك: مات زيد، ووقع الحائط.

وفعل يدل على زمان وليس يُراد أن الأسماء المسندة إليها فاعلة في الحقيقة

لذلك الفعل، وذلك نحو قولك: كان زيد قائماً.

وفعل منقول عن جهته، وهو قولك: لأرىنك هنا، وقد تقدم ذكره.

وقوله: «ولا يجوز حذف حرف الجر إلا في الشعر ضرورة» هو كما ذكر؛

لأنه كان يُلِيس المتعدي بغيره في الأصل بالمتعدي بنفسه، إلا أن ما كثر استعماله

فاستعمل في التنزيل فحكمه حكم المطرد فيما ورد لا غير، كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ

مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾<sup>(٢)</sup> أي: به، ثم

حذف حرف الجر فوصل الفعل إلى الهاء، فحذف الهاء، فصار بمنزلة قوله:

﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾<sup>(٣)</sup> أي: بعثه الله، ومن ذلك قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سِمَاحَةً      وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازُعُ<sup>(٥)</sup>

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) الحجر: ٩٤.

(٣) الفرقان: ٤١.

(٤) هو الفرزدق.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الفرزدق ٥١٦/٢، والكتاب ٣٩/١، والمقتضب ٣٣٠/٤، والأصول ١٨٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٤-٤٢٥، وتحصيل عين الذهب ٧٤، وشرح المفصل ٥١/٨، وخزانة الأدب

وقولُهُ<sup>(١)</sup>: / ١٧٥

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ      فَقَدْ جَعَلْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ<sup>(٢)</sup>  
 يريدُ: (مَنْ الرِّجَالِ)، و(بِالْخَيْرِ)<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا الَّذِي لَا يَجُوزُ فِي كَلَامٍ فَصِيحٍ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، فَقَوْلُهُ:  
 كَأَنَّهُ وَاضِحٌ الْأَقْرَابِ فِي لَقْحٍ      أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتُهُ الْأَنَاصِيلُ<sup>(٤)</sup>  
 يُرِيدُ: وَعَزَّتْ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:

١٢٣/٩.

(١) اختلف في قائله فقليل:

أ- عمرو بن معديكرب.

ب- خُفَّاف بن ندبة.

ج- العباس بن مرداس.

د- زُرْعَة بن السائب.

هـ- أعشى طرود.

(٢) البيت من البسيط.

النسب: المال الأصيل، والعقار. (اللسان ١/ ٧٥٧) (نشب).

انظر: الصبح المنير (ديوان الأعشى) ٢٤٨، والكتاب ١/ ٣٧، والمقتضب ٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١، والأصول

١/ ١٧٨، واللامات للزجاجي ١٥١، والمحتسب ١/ ٥١، ٢٧٢، وشرح أبيات سيويه ١/ ٢٥٠،

وتحصيل عين الذهب ٧٣، وأمالى ابن الشجري ٢/ ١٣٣، والمقاصد الشافية ١/ ٥٤٦، ٣/ ٦٧١،

وخزانة الأدب ١/ ٣٣٩.

(٣) في ج: والخير.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) هو جرير.

تَمَرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا      كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ<sup>(١)</sup>  
يريدونَ: على الديار.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾<sup>(٢)</sup>،  
و﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾<sup>(٣)</sup> فَإِنَّ قَوْمًا يَجْعَلُونَهُ بِمَنْزِلَةِ: سَفِهَ فِي نَفْسِهِ، فَحَذَفَ  
الحرفَ، وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ<sup>(٤)</sup>، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:

أَنْتَ الْخَلِيفَةُ حَكَمَهُ وَفَعَالَهُ<sup>(٦)</sup>

(١) البيت من الوافر.

لم تعوجوا: أي لم تنعطفوا فتقيموا. (انظر: اللسان ٣٣٣/٢ عوج).

وصدره في الديوان: أتمضون الرسوم ولا تُحْيَا

وروي: أتمضون الديار... وقد اعترض المبرد على روايته، وصحح رواية ثالثة وهي: مررتم بالديار.

(انظر: الكامل ٥٠/١).

انظر: ديوان جرير ٢٧٨/١، والكامل ٥٠/١، والبيدع ٤٣٥/٢/١، وشرح المفصل ٨/٨، والمقرب

١٢٧، ومغني اللبيب ١٣٨، ٦١٦، والمقاصد الشافية ١٣٨/١، واللسان ١٦٥/٥ (مر)، وشرح

شواهد المغني ٣١١/١، وخزانة الأدب ١١٨/٩.

(٢) البقرة: ١٣٠.

(٣) القصص: ٥٨.

(٤) هو قول الكسائي، وجوزّه الأخفش. انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٣٧/١، وإعراب القرآن للنحاس

٢٦٣/١.

(٥) هو الراعي.

(٦) صدر بيت من الكامل، وعجزه:



وروى الأخفش: هم هيئتهم<sup>(١)</sup>، على تقدير: هم على هيئتهم، فحذف، وجوز أن يكون منصوباً على المصدر وعلى الظرف<sup>(٢)</sup>، ولم يأت في غيره، ومنهم من ينصبه على التمييز<sup>(٣)</sup>، وفيه نظر؛ لأنه معرفة، ومنهم من يجعل التقدير: سفة<sup>(٤)</sup>. وقوله تعالى: ﴿وَأَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾<sup>(٥)</sup> أي: في أرض، عند بعضهم<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَلَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَسْتَرْضِعَ أَوْلَدَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> أي: لأولادكم<sup>(٨)</sup>، فحذف، وهذا يستعمل في الكلام وغيره، لمجيئه في كتاب الله، ولا يُقاس حذف حروف الجر جميعها عليه، وإنما يستعمل في الكلام ما ورد في كتاب الله تعالى، لا ما ورد

وروي: عدله وقضاؤه، و: حلمه وفعاله، و: عدله ونواله. كلها بالرفع.

انظر: ديوان الراعي ٢٤٧، وجهرة أشعار العرب ٧٣٣، وخزانة الأدب ١٤٧/٣.

(١) رواه أبو حيان عن العرب دون عزو، والمقدر عنده (في). انظر: الارتشاف ١٤٣٤/٣.

(٢) قال الأخفش - عند حديثه عن آية البقرة -: «... ولهذا معنى ليس لذلك، تقول: عُينَ في رأيه، وخسر في

أهله... وقد جاء لهذا نظير، قال: ضُربَ عبد الله الظهرَ والبطنَ، ومعناه: على الظهر والبطن...» انظر:

معاني القرآن ١٥٧/١ (قراءة).

(٣) هو الفراء. انظر: معاني القرآن ٧٩/١.

(٤) في د: ومنهم من يجعل سفة في معنى سفة.

جوزاه الأخفش. انظر: معاني القرآن ٣٣٧/١.

(٥) يوسف: ٩.

(٦) هو الأخفش. انظر: معاني القرآن له ٥٩٠/٢. وانظر: تفسير الطبري ١٥٥/١٢.

(٧) البقرة: ٢٣٣.

(٨) ذكره الأخفش في معاني القرآن ٣٣٧/١.

في الشَّعرِ، ومن الشاذَّ قولُ الشاعرِ<sup>(١)</sup>:

نُغالي اللحمَ للأضيافِ مِنَّا<sup>(٢)</sup>

أي في اللحمِ، فحذفَ.

قال أبو الفتح: «غَيْرَ أَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ جَمِيعًا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِالْفِعْلِ

[الذي]<sup>(٣)</sup> قَبْلَهُمَا<sup>(٤)</sup>».

قال سعيدٌ: إِنَّ أَرَادَ عُثْمَانُ أَنَّ كُلَّ جَارٍّ وَمَجْرُورٍ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ فَهُوَ

غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(٥)</sup>، وَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾<sup>(٦)</sup>، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾<sup>(٧)</sup> فِي أَحَدِ

(١) هو رجلٌ من قيس.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وَنُرِخْصُهُ إِذَا نَضَجَ الْقُدُورُ

روايته في مصادره: (نيثًا) بدل (مئًا). وروى: (القدير) بدل (القدور).

نغالي: نشتره غالبًا، ثم نرخصه إذا نضجت قدورنا (اللسان ١٣١/١٥ (غلا).

انظر: المعاني الكبير ٣٥٦، وجمهرة اللغة ٣/٤٩٤، وتهذيب اللغة ٧/١٣٥ (رخص)، وأمثالي المرتضى.

١/٥٥١، واللائع ١/٤٩٣، واللسان ٧/٤٠ (رخص)، ١٣١/١٥ (غلا).

(٣) تكملة من اللمع.

(٤) اللمع ٥١.

(٥) الإسرائ: ٩٦.

(٦) مريم: ٣٨.

(٧) القلم: ٦.

القولين<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى في قراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> بالنصب<sup>(٤)</sup> في أَحَدِ الْوُجُوهِ<sup>(٥)</sup>، وكذلك ما جاءني مِنْ أَحَدٍ، فالجارُّ والمجرورُ في هذا جميعه لَيْسَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، وإنما هُوَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ. وَإِنْ أَرَادَ الْأُمَثْلَةَ التي ذَكَرَهَا فلا شُبْهَةَ أَنَّهَا فِيهِ في مَوْضِعِ نَصْبٍ.

واعْلَمْ أَنَّ الْجَارَّ مُتَّصِلٌ بِالاسْمِ مِنْ وَجْهِ، وَمُتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ مِنْ وَجْهِ، فَأَمَّا اتِّصَالُهُ بِالاسْمِ فَلأنَّهُ عَامِلٌ فِيهِ، وَلَا يَصِحُّ الْفَضْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ، ولهذا المعنى عُطِفَ عَلَى مَوْضِعَيْهِمَا فِي قَوْلِهِ<sup>(٦)</sup>:

وَيُضِيحُ كَالسَّيْفِ الصَّقِيلِ إِذَا غَدَا عَلَى ظَهْرِ أَنْمَاطٍ لَهُمْ وَوَسَائِدَا<sup>(٧)</sup>

(١) قيل: (الفتون) اسم مفعول على أصله، وبهذا تكون الباء زائدة، وهو الذي عناه المصنف.

وقيل: (الفتون) مصدر على زنة اسم المفعول. انظر المسألة في: معاني القرآن للفراء ١٧٣/٣، ومعاني

القرآن وإعرابه ٢٠٥/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٧/٥، ومغني اللبيب ١٤٨.

(٢) آل عمران: ٦٢.

(٣) الحاقة: ١٣.

(٤) هي قراءة أبي السمال. انظر: مختصر ابن خالويه ١٦١، والكشاف ١٥١/٤.

(٥) وذلك إِذَا جُعِلَ الجار والمجرور (في الصور) نائباً عن الفاعل. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢١٦/٥،

والبحر المحيط ٨/٣٢٢-٣٢٣.

(٦) هو الأعشى.

(٧) البيت من الطويل.

الشاهد: قوله (وسائد) حيث عطفت على موضع الجار والمجرور (كالسيف)، وموضعه النصب؛ خبر

وقوله<sup>(١)</sup>:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَذْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورٍ بَيْنَ سَيَّارٍ<sup>(٢)</sup>

وقوله<sup>(٣)</sup>:

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا<sup>(٤)</sup>

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(أصبح).

انظر: الصبح المنير ٤٩. ولم أجده في غيره. وروايته: (له) بدل (لهم).

(١) هو جرير.

(٢) البيت من البسيط.

يخاطب الفرزدق، ويفتح عليه بسادات قيس، وهم أخواله، ذاكراً أشرافهم. (عن شرح أبيات سيبويه).

الشاهد: (مثل) فهو معطوف على موضع الجار والمجرور (بمثل).

انظر: ديوان جرير ٢٣٧/١، والكتاب ٩٤/١، ١٧٠، والمقتضب ١٥٣/٤، والأصول ٦٥/٢، وشرح

أبيات سيبويه ٦٦/١، والمحتسب ٧٨/٢، وتحصيل عين الذهب ١٠٨، ١٤١، وشرح المفصل ٦٩/٦.

(٣) اختلف في قائله. فقليل:

أ- العجاج.

ب- ابنه رؤبة.

(٤) من الرجز.

نجد: المرتفع من بلد العرب، والغور المنخفض منها، وهو تهامة. (عن تحصيل عين الذهب ١٠٨).

الشاهد: عطف (غورًا) على موضع (في نجد).

انظر: زيادات ديوان رؤبة ١٩٢، والكتاب ٩٤/١، والزاهر ٢١٨/١، والخصائص ٤٣٢/٢، والمحتسب

٤٣/٢، وتحصيل عين الذهب ١٠٨، وأساس البلاغة (فسق) ٢٠٠/٢.

(٥) آل عمران: ٤٦.

ولهذا المعنى خَلَطَهُ الشاعِرُ بِالاسْمِ فَقَالَ<sup>(١)</sup>: أَنْشَدَهُ الْكُوفِيُّ:

لَقَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلِ غَدَاةٍ لَقِيَتْهَا      فَيَا حَبِذَا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبْسِمِلُ<sup>(٢)</sup>

ولهذا قالوا: بِكُمْ رَجُلًا مَرَزْتَ؟ فَقَدَّمُوا الْحَرْفَ قَبْلَ (كَمْ) وَلَهَا الصَّدَارَةُ.

وَأَمَّا اتِّصَالُهُ بِالْفِعْلِ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ فِي تَقْوِيَةِ الْفِعْلِ، إِلَّا أَنَّهُ

عَامِلٌ؛ لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ لِلْإِسْمِ، وَلَهُ تَأْثِيرٌ مَعْنَى غَيْرِ التَّعْدِيَةِ.

قال أبو الفتح: «وَالْمَتَعَدِّي بِنَفْسِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ / ٧٥

بِوَاحِدٍ، وَمُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَمُتَعَدٍّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ، وَالْمَتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ

وَاحِدٍ، نَحْوَ [قَوْلِكَ]<sup>(٣)</sup>: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَكَلَّمْتُ عَمْرًا<sup>(٤)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: قَالَتِ النِّحَاةُ: كُلُّ فِعْلٍ يُلَاقِي شَيْئًا أَوْ يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ فَهُوَ مُتَعَدٍّ،

وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَفْتَقِرُ وَجُودَهُ إِلَى شَيْءٍ غَيْرِ فَاعِلِهِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَهُوَ

مُتَعَدٍّ مُؤَثَّرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُؤَثَّرٍ، فَمِنْ ذَلِكَ فِعْلُ الْحَوَاسِّ، كَالنَّظَرِ لِلْمُبْصِرَاتِ،

وَاللَّمْسِ بِالْيَدِ لِلْمَلْمُوسَاتِ، وَالسَّمْعِ لِلْمَسْمُوعَاتِ، وَالذَّوْقِ لِلْمَطْعُومَاتِ،

(١) هو عمر بن أبي ربيعة.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: ديوان عمر ٣٢٠، وأمالى القالي ٢٠٧/٢، واللاى ٩٠٩/٢، وتذكرة النحاة ٢٤، والدر المصون

١٣/١، واللسان ٥٦/١١ (بسم)، والهمع ٨٩/٢.

(٣) تكملة من اللمع.

(٤) اللمع ٥١.

والشمّ للمشؤماتِ، وكُلُّ [مبا] <sup>(١)</sup> له آلةٌ.

فإن قيل: فما تصنع بقول الشاعر <sup>(٢)</sup>:

رَأَى بَرْدَ مَاءٍ ذِيدَ عَنْهُ وَرَوْضَةَ      بَرُودِ الضُّحَى فَيَنَانَةً بِالْأَصَائِلِ <sup>(٣)</sup>

والبردُ لا يرى؟

فالجواب: أنه أراد أنثر ماءً، وأيضاً فإن هذا استعارة؛ لأنه إذا رأى صفاء الماء

ورقةَ الهواءِ، وأحسَّ بردَ <sup>(٤)</sup> الزمانِ، كان ذلك مُخرِجاً له إلى حيزِ الرؤيةِ.

وكذلك قولهم فيها حكاةُ الأخفش: أَبْصَرْتُ كَلَامَهُ <sup>(٥)</sup>، التقديرُ فيه: أَبْصَرْتُ

مَحَلَّ كَلَامِهِ مُتَكَلِّمًا، وقول الشاعر <sup>(٦)</sup>:

فَلا الظِّلُّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ      وَلا الْفِيءُ مِنْ بَرْدِ الْعَشِيِّ تَذُوقُ <sup>(٧)</sup>

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

روى: (يرى) بدل (رأى).

والفيانة كثيرة الأغصان. (شرح المرزوقي ١٤١٦/٢).

انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٩٠ (رسالة علمية)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٤١٦/٢،

وديوان الحماسة بترتيب الأعلام ٣٢٣/٢، والبدیع ٤٤٠/٢/١.

(٤) في ج: يبرد.

(٥) لم أقف على هذا.

(٦) هو محمد بن ثور.

(٧) البيت من الطويل.

مُستعارٌ في مكانٍ: تُلَاقِي.

إِلَّا أَنْ فِي (سَمِعْتُ) شَيْئًا يُخَالِفُ أَخَوَاتِهَا، وَهُوَ أَنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ إِذَا كَانَ مِمَّا يُسْمَعُ، وَيَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مِمَّا لَا يُسْمَعُ وَالثَانِي مِمَّا يُسْمَعُ، كَقَوْلِكَ: سَمِعْتُ كَلَامَ زَيْدٍ، وَسَمِعْتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَلِكَ، وَإِشْكَالُ هَذَا الْفَصْلِ أَنَّ الْمَفْعُولَ لَا يَكُونُ جُمْلَةً إِلَّا إِذَا كَانَ ثَانِيًا فِي الْأَفْعَالِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَثَالِثًا فِي الْمَنْقُولِ مِنْهَا، وَقَدْ وَقَعَ جُمْلَةً فِي هَذَا الْفِعْلِ، فَإِنْ قُلْتَ: سَمِعْتُ زَيْدًا قَائِلًا، لَمْ يَكُنْ بِالْمُخْتَارِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ إِلَّا أَنْ تُعَلِّقَهُ بِشَيْءٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ (قَائِلًا) مَوْضُوعٌ لِلذَّاتِ، وَالذَّاتُ لَيْسَتْ مَوْضُوعَةً لِلسَّمْعِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى تَقُولُ: رَأَيْتُ الْقَائِلَ، فَلَوْ كَانَ مِمَّا يُسْمَعُ لَمْ يَكُنْ مِمَّا يُرَى.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ﴾ <sup>(١)</sup> فَقَدْ عَدَى (يَسْمَعُ) إِلَى الْكَافِ، وَلَيْسَ مِمَّا يُسْمَعُ؟  
فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُضَافَ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: هَلْ يَسْمَعُونَ دُعَاءَكُمْ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: فَاجْعَلِ الْمُضَافَ إِلَى الظَّرْفِ مُغْنِيًا عَنِ الْمُضَافِ، فَهُوَ قَوْلُ

انظر: ديوان حميد ٤٠، والأيام والليالي والشهور للفراء ٩٦، وتفسير الطبري ٢٦٢/٣، وإصلاح المنطق ٣٢٠، والزاهر ٢٧٦/١، وتهذيب اللغة ٣٥٨/١٤ (ظل)، والأغاني ٣٥٩/٤، والبيدع ٤٤٠/٢/١، واللسان ١٢٤/١ (فياً).

(١) الشعراء: ٧٢.

(٢) فاطر: ١٤.

الشاعر<sup>(١)</sup>:

سَمِعْتُ حَامَةً طَرَبَتْ بِنَجْدٍ      فَمَا هَجَّتِ الْعَشِيَّةُ يَا حَامَا  
مُطَوَّقَةً تَرَنَّمُ فَوْقَ غُصْنٍ      إِذَا مَا قُلْتُ مَالٌ بِهَا اسْتَقَامَا<sup>(٢)</sup>

فالتقدير: سمعتُ صوتَ حاميةٍ، أو يكونُ الترنُّمُ هو المسموعُ، فهذه جميعُها تتعدَّى بنفسِها مِن غيرِ مُعدٍّ.

والتضعيفُ الذي في (كَلَّمْتُ) لَيْسَ بِتَضْعِيفٍ تَعْدِيَةٍ، وإِنَّمَا الكلمةُ مَبْنِيَّةٌ عليها.

وهذا الفعلُ الذي يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ عَلَى ضُرُوبٍ: مِنْهَا مَا يَكُونُ الْفَاعِلُ هُوَ الْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَلَقِيَ زَيْدٌ عَمْرًا. وَمِنْهَا مَا يَصِحُّ لِلْفَاعِلِ مَعَهُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا، وَالْمَفْعُولُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا، لَكِنْ يَتَقَلَّبُ الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا. وَمِنْهُ مَا لَا يَصِحُّ لِلْفَاعِلِ مَعَهُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا نَحْوُ: أَكَلَ زَيْدٌ خَبْزًا، وَدَقَّ الْقَصَارُ الثُوبَ.

وَقَدْ يُذَكَّرُ وَقَدْ لَا يُذَكَّرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْضَرُورَةِ ذِكْرُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَدْفَعْ

(١) هو جرير.

(٢) البيتان من الوافر.

انظر: ديوان جرير ٢٢١/١. والأول في التمام ٢١٧، والبيتان في البديع ٤٣٩/٢/١.



بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ<sup>(١)</sup>. وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا تَمِدُّ هَهُؤُلَاءِ وَهَهُؤُلَاءِ<sup>(٢)</sup>﴾، وَهُوَ كَثِيرٌ جَدًّا.

/ ١٧٦ أَوَّلُ الْمَفْعُولِ بِهِ قَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفَاعِلِ وَعَلَى الْفِعْلِ، بِخِلَافِ الْفَاعِلِ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ، فَإِنْ قُلْتَ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَقَدَّمْتَهُمَا مَعًا عَلَى الْفِعْلِ، وَشَغَلْتَ الْفِعْلَ بِضَمِيرِ الْمَفْعُولِ بِالْفِعْلِ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَدَّمَ الْمَفْعُولُ أَوَّلَ كَلَامِكَ، وَتَجْعَلَ الْفَاعِلَ بَعْدَهُ، لِيَكُونَ الْفِعْلُ بَعْدَهُ حَدِيثًا عَنْهُ، وَتَكُونَ الْجُمْلَةُ حَدِيثًا عَنِ الْمَفْعُولِ، تَقُولُ: عَمْرُو زَيْدٌ ضَرَبَهُ، فَيَكُونُ: (ضَرَبَهُ)، خَبَرًا عَنْ (زَيْدٍ)، وَ(زَيْدٌ) وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنْ (عَمْرُو)، وَلِهَذَا كَانَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقَتْهُ يَدَي<sup>(٣)</sup>﴾ بِالنَّصْبِ<sup>(٤)</sup> أَحْسَنُ<sup>(٥)</sup>، حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ.

قال أبو الفتح: «وَالْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ عَلَى ضَرْبَيْنِ [أَيْضًا]<sup>(٦)</sup>: مُتَعَدٍّ إِلَى

(١) فَصَّلَتْ: ٣٤.

(٢) الإسراء: ٢٠.

(٣) القمر: ٤٩.

(٤) هي قراءة الجمهور. انظر: البيان ٤٠٦/٢، والبحر المحيط ١٨٣/٨. وقرأ بالرفع أبو السمال. المحتسب ٣٠٠/٢.

(٥) ذهب إلى تحسين قراءة النصب ابن الأنباري والعكبري. وحسن قراءة الرفع سيويه، والمازني، وابن جني. انظر: الكتاب ١٤٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ٧٠٠/٢، والمحتسب ٣٠٠/٢، ومجالس العلماء ٢٩٤، ومشكل إعراب القرآن ٧٠١/٢، والبيان ٤٠٦/٢، وأمالى ابن السجري ٩٠/٢، والبيان ١١٩٦/٢، والبحر المحيط ١٨٣/٨.

(٦) تكملة من اللمع.

مَفْعُولِينَ وَلَكَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَمُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَلَيْسَ لَكَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا، وَكَسَوْتُ عَمْرًا ثَوْبًا، [وَلَكَ أَنْ] <sup>(١)</sup> تَقُولَ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا، وَكَسَوْتُ عَمْرًا <sup>(٢)</sup>.

قال سعيد: قَدْ بَيَّنَّا الْخِلَافَ فِي الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ بِإِذَا انْتَصَبَ، فَبَقِيَ الْكَلَامُ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي، فَالْبَصْرِيُّ يَنْصِبُهُ بِمَا انْتَصَبَ الْأَوَّلُ بِهِ، وَالْكُوفِيُّ يَنْصِبُهُ بِإِضْمَارِ فِعْلِ آخَرَ، وَيَقُولُ: إِذَا قُلْتَ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا، التَّقْدِيرُ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا فَأَخَذَ دِرْهَمًا <sup>(٣)</sup>، وَكَذَلِكَ: كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا، وَهَذَا فَاسِدٌ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ تَقُولُ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا فَلَمْ يَأْخُذْ، فَهَذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ، وَهُوَ مُنَاقِضٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّ فِي قِيَاسِهِ. وَأَيْضًا فَإِنَّ الثَّانِي عَلَى تَقْدِيرِ الْكُوفِيِّ جُمْلَةٌ، وَالْجُمْلَةُ لَا تَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ <sup>(٤)</sup>، وَقَدْ جَوَّزُوا: أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا زَيْدًا، وَيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا

(١) تكملة من اللمع.

(٢) اللمع ٥٢.

(٣) عزاه للكوفيين ابن الخباز في توجيه اللمع ١٧٨. وقدر هذا التقدير ابن السراج في الحديث عن جواز

الاقتصار على المفعول الأول في هذا الباب، فالحديث ليس عن العمل. قال (الأصول ١/١٧٧):

«...ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت زيدا درهما، ف(زيد) المفعول الأول، والمعنى: أنك أعطيته فأخذ

الدرهم، و(الدرهم) مفعول في المعنى لزيد».

(٤) هذه مسألة فيها خلاف، فقد أعرب الزمخشري جملة (أهلكنا) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا

قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى﴾ [طه: ١٢٨] فاعلا، قال: «فاعل

(لم يهد) الجملة بعده، يريد: ألم يهد لهم هذا بمعناها ومضمونها. ونظيره قوله تعالى: ﴿وَتَرْكُنَا عَلَيْهِ فِي

زَيْدًا، وهذا يُؤدِّي عَلَى قِيَّاسِ الْكُوفِيِّ إِلَى الْفَضْلِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ بِأَجْنَبِيٍّ، وهذا لا يجوز، وإنما الناصِبُ لِلثَّانِي هُوَ الناصِبُ لِلأَوَّلِ.

وَالْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ عَلَى صَرَبَيْنِ: صَرَبٌ يَصِحُّ الْاِقْتِصَارُ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ إِذَا لَمْ تُرِدِ الْبَيَانَ عَنْهُمَا، وَهَذَا الْقِسْمُ تَعْتَبَرُهُ بِأَنْ يَكُونَ الثَّانِي فِيهِ غَيْرَ الْأَوَّلِ، وَتَعْتَبَرُهُ بِأَنَّكَ مَتَى أَسْقَطْتَ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ كَانَ مَا بَقِيَ غَيْرَ كَلَامٍ، وَتَعْتَبَرُهُ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي فِيهِ جُمْلَةً، وَهَذَا الْقِسْمُ عَلَى صَرَبَيْنِ: صَرَبٌ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا، وَصَرَبٌ يَتَعَدَّى بِقَرِينَةٍ، نَحْوُ: أُعْطِيتُ زَيْدًا دِرْهَمًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ (عَطَا يَعْطُو) إِذَا تَنَاوَلَ، وَأُعْطِيتُ نَاوَلْتُ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «الثَّانِي مِنْهُمَا أَفْعَالُ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ، مِمَّا كَانَ دَاخِلًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَكَمَا لَا بُدَّ لِلْمُبْتَدَأِ مِنْ خَيْرٍ<sup>(١)</sup>، فَكَذَلِكَ لَا بُدَّ لِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَفْعُولِ<sup>(٢)</sup> الثَّانِي»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: أَفْعَالُ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ إِذَا ذَكَرْتَ مَفْعُولِيهَا ثُمَّ حَذَفْتَهَا وَفَاعِلَهَا

الْآخِرِينَ (٧٨) سَأَلَهُ عَلَى نَوْجٍ فِي الْغُلَامَيْنِ ﴿[يس]، أي: تركنا عليه هذا الكلام﴾. الكشف ٥٥٨/٢. ولما

ذكر أبو حيان أوجه الإعراب في هذه الآية، نقل إعراب الزغشري هذا، وعقب عليه بقوله: «وكون

الجملة فاعلاً هو مذهب كوفي». البحر ٢٨٩/٦.

(١) في اللمع: خبره.

(٢) سقط من اللمع.

(٣) اللمع ٥٢.

يَبْقَى<sup>(١)</sup> مَا بَعْدَ الحذفِ كَلَامًا تَامًا، بخلافِ بابِ (أعطيْتُ)، وأيضًا فإنَّ فاعِلَ هذه إذا كانَ مُضْمَرًا يَتَعَدَّى إلى المفعولِ إذا كانَ مُضْمَرًا، وكانَ إيَّاهُ، وَلَيْسَ غيرها مِنَ الأفعالِ كَذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: ضَرَبْتُني وَقَتَلْتُني، وتَقُولُ: ظَنَنْتُني مُنْطَلِقًا، واخْتَلَفَ النَّاسُ فِي عِلَّةِ ذَلِكَ، فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ: ضَرَبْتُني اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِ: ضَرَبْتُ نَفْسِي، وهذا قولُ الزَّجَّاجِ<sup>(٢)</sup> وجماعةٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ<sup>(٣)</sup>.

وقال المبرِّدُ: إِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الفاعِلَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَا يَكُونُ المفعولُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ<sup>(٤)</sup>.

وقال السَّيرافيُّ -رحمَهُ اللهُ-: لَمَّا جَرَتْ عَادَةُ الْعَرَبِ أَنْ يَكُونَ الفاعِلُ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ عِنْدَهَا غَيْرَ المفعولِ، واحتاجُوا إلى غَيْرِ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ جَاؤُوا بِالنَّفْسِ، وَجَعَلُوهَا كَالْأَجْنَبِيِّ<sup>(٥)</sup>، ولهذا المعنى خُوطِبَتْ فَقَالَ<sup>(٦)</sup>: / ٧٦ ب

(١) في ج: بقي.

(٢) قال بهذا ابن السراج. انظر: الأصول ٢/ ١٢١، ٢٤١.

(٣) كسيويه، انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٦.

(٤) قال في المقتضب ٣/ ٢٧٧: «... إذا قلت: أرأيتك زيدًا فإنها هي أرأيت زيدًا؛ لأنَّ الكاف لو كانت اسمًا استحال أن تُعَدِّي (رأيت) إلى مفعولين الأول والثاني هو الأول... ومع ذلك أن فعل الرجل لا يتعدى إلى نفسه فيصل ضميره إلا في باب ظننت وعلمت».

(٥) انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٤٧ ب.

(٦) هو أعرابي قتل أخوه ابنه. (عن شرح المرزوقي).

أَقُولُ لِلنَّفْسِ تَأْسَاءً وَتَعَزِيَةً إِحْدَى يَدَيَّ أَصَابَتْني وَلَمْ تُرِدْ<sup>(١)</sup>  
فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُني<sup>(٣)</sup>

فَشَادُّ، وَلَيْسَ بِحَقِيقَةٍ.

فَأَمَّا هَذِهِ الْأَفْعَالُ فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى الْمُضْمَرُّ الْمَرْفُوعُ فِيهَا إِلَى الْمُضْمَرِّ الْمَنْصُوبِ إِذَا  
كَانَ إِيَّاهُ، تَقُولُ: ظَنَنْتُنِي قَائِمًا، وَسَنَبَيْتُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ.

وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ إِذَا ذُكِرَتْ مِنْ غَيْرِ مَفْعُولِهَا فَالنَّاسُ فِيهَا عَلَى ضَرَّيْنِ:  
مِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُ ذَلِكَ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ سَبْيُوِيهِ<sup>(٤)</sup>، وَالْجَرْمِيُّ لَا يُجِزُ

وفي الحماسة البصرية: أنه العريان بن سهلة النهاني، من طيحي.

(١) البيت من البسيط.

تأساء: تفعال من الأسوة، أي اتساء بغيري. (عن شرح المرزوقي).

انظر: أمالي القاضي ٢٦٣/١، والخصائص ٤٧٦/٢، ٢٥/٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٠٧/١، وشرح

المفصل ١٠/٣، والحماسة البصرية ١٢٨/١، وخزانة الأدب ٣١٢/٤.

(٢) هو جران العود النميري.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

وَعَمَّا أَلَا قِي مِنْهَا مُتَزَحِّحُ

الشاهد: قوله: (عديمْتُني) حيث تعدى الفعل إلى ضمير الفاعل.

انظر: ديوان جران العود ٤، وشرح السيرافي ١٤٨/٣، أ، والمفصل ٢٦٣، وأمالي ابن الشجري ٥٧/١ -

٥٨، والتخميم ٢٨٢/٣، وشرح المفصل ٨٨/٧، وتذكرة النحاة ٤٢١.

(٤) انظر كلام سبوي في: الكتاب ٤٠/١، ٤١، ٢/٣٦٥. وانظر: شرح السيرافي ٣١٦/٢ (المطبوع) فقد

أجاز الحذف.

ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، ويقول: هذه الأفعال لا يخلو الإنسان منها بخلاف غيرها، ألا ترى أن الإنسان لا يخلو من ظنٍّ وعلمٍ، فإذا قلت: ظننتُ أو علمتُ كانَ بمنزلة مَنْ يقول: النارُ حارَّةٌ. وأيضًا فإنَّ هذه الأفعال قد يُتلقَّى بها ما يُتلقَّى بالأقسام، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَوَظَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ نَجِيصٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال الفراء: تأتي بمعنى القسم<sup>(٤)</sup>، وأنشد:  
أظنُّ لا تنقضي عَنَّا زيارتُكم      حتَّى تكونَ بوادينا البساتينُ<sup>(٥)</sup>  
وتأتي (ظننتُ) بمعنى (علمتُ)، وكانَ أُسيدُ بنُ حُضيرٍ، وعَبَادُ بنُ بشرٍ<sup>(٦)</sup>

وقد اختلفَ في رأي سيبويه في هذه المسألة، فذهب ابن مالك إلى أنه يرى المنع من حذف المفعولين اقتصارًا، مستدلًا بتسويته بين مفعولي (حسبت) ومفعولي إن وأخواتها. انظر: شرح التسهيل ٧٤/٢  
وقال ابن عصفور: «والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في علمت وظننت وما في معناهما حذف اقتصارًا... وليس في الكتاب جلاءً عن مذهب سيبويه» شرح الجمل ٣١٢/١.

وسيتحدث المصنف عن رأي سيبويه بعد قليل.

(١) انظر رأيه في الحلييات ٧٢.

(٢) البقرة: ١٠٢.

(٣) فصلت: ٤٨.

(٤) النقل عن الفراء في غريب الحديث للخطابي ٢٦/٣، ولم أجده في غيره.

(٥) البيت من البسيط.

ولم أعرف قائله، ولم أعر عليه إلا في غريب الحديث للخطابي ٢٧/٣.

(٦) في جميع النسخ: قشير. وهو تصحيف.

أتيا رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم فسألاه، واستأذناه في إتيان النساء في المحيض خلافاً لليهود، فتمعر وجهه، قال أنس: حتى ظننا أن قد وجد عليهما، فخرجا فاستقبلتهما هديّة من لبن إلى النبي صَلَّى الله عليه وسلم، فبعث في آثارهما، فظننا أنه لم يجد عليهما<sup>(١)</sup>. فالأول من الظنّ تعليق العلم، والآخر تحقيقه<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن سيرين<sup>(٣)</sup>: سألت عبدة السلمي<sup>(٤)</sup> عن قوله: ﴿أَوَلَمْ نَسْمُكُ النِّسَاءَ﴾<sup>(٥)</sup> فأشار بيده، فظننت ما قال<sup>(٦)</sup>، أي: علمت.

(١) الحديث في مسلم في الحيض رقم (١٦) ٢٤٦/١، وأبي داود في النكاح باب (٤٦) ١١٦/٢، والترمذي في التفسير باب (٢٤) ١٩٩/٥، والنسائي في الحيض باب (٨) ٢٠٥/١.

(٢) انظر: غريب الحديث للخطابي ٢٧/٣.

(٣) هو محمد بن سيرين، أبو بكر، البصري (ت ١١٠هـ). مولى أنس بن مالك، تابعي جليل، فقيه ومفسر، اشتهر بالورع والزهد. روى عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير، وأنس بن مالك وغيرهم، وروى عنه قتادة، وخلق كثير. انظر: تاريخ بغداد ٢٨٣/٣، وطبقات ابن سعد ١٩٢/٩، وسير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤.

(٤) هكذا في النسخ، وفي تفسير الطبري عبيدة، دون نسبة، والمثبت من شيوخ ابن سيرين: عبيدة السلماني، ونص على هذا الأثر الخطابي ناسبا إياه إلى عبيدة السلماني. وهو عبيدة بن عمرو السلماني، (ت ٧٢هـ) من أهل اليمن، أسلم أيام فتح مكة، ولم ير النبي صَلَّى الله عليه وسلم، كان فقيهاً راوياً للحديث.

انظر: طبقات ابن سعد ٢١٣/٨، وسير أعلام النبلاء ٤٠/٤.

(٥) وردت في آيتين، الأولى في النساء: ٤٣، والثانية في المائدة: ٦.

(٦) انظر: تفسير الطبري ١٠٤/٥، وغريب الحديث للخطابي ٢٦/٣.

وقال الشاعر<sup>(١)</sup>:

ولقد علمت لتأين مَنِّي  
إن المنايا لا تطيش سهامها<sup>(٢)</sup>  
ومن حجة الجرمي أن هذه الأفعال قد تُلغى، وما يُلغى لا يكون في  
حكم الجمل المفيدة، فلا يُستغنى بها، وحجة سيبويه أن أفعال القلوب تنقسم  
إلى ثلاثة أقسام: علم، وظن، وشك، فالعلم على ضربين، ضروري،  
كقولك: السماء فوقنا، وكسبي، وهو الذي يُعرف بالأدلة الظاهرة بعد النظر،  
وهذا المقصود في هذا الباب، وشك وهو استواء حالة الإيجاب والنفي عند  
المستخير، وظن وهو ميل النفس إلى أحد الجانبين. فإذا قلت: (ظننت) أعلمت  
أنك غير قاطع، ولا أن الحالتين استويا عندك، وإذا قلت: (علمت) أعلمت أنك  
قاطع.

وذكر سيبويه في هذا الفصل شيئاً طريفاً، وهو أنه قال: ظننت ذاك،

(١) هو لبيد بن ربيعة.

(٢) البيت من الكامل.

وهو من المعلقة المشهورة، وصدره فيها:

صادفَنَ منها غِرَّةً فأَصْنَبَهَا

انظر: ديوان لبيد ٣٠٨، والكتاب ١١٠/٣، وشرح القصائد السبع الطوال ٥٥٧، ورس صناعة الإعراب

١/٤٠٠، والحلييات ٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٨، ومغني اللبيب ٥٢٤، وتحليص

الشواهد ٤٥٣، والمقاصد الشافية ٢/٤٧٩، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٨، وجمع الهوامع ١/١٥٤،

وخزانة الأدب ٩/١٥٩.



وَكُنِّي<sup>(١)</sup> بِهِ عَنِ الْمَصْدَرِ، وَأَجَازُهُ، وَقَالَ: لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: ظَنَنْتُ وَتَسْكُتُ، كَمَا تَقُولُ: ضَرَبْتُ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ: وَلَا يُقْتَصَرُ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ فِيهِمَا كَالْفَاعِلِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ فِي الْمَعْنَى<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا تَنَاقُضٌ فِي الظَّاهِرِ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ - وَهُوَ قَوْلُ سَبْيَوِيهِ - هُوَ الصَّحِيحُ، يَدُلُّ عَلَيْهِ السَّمَاعُ وَالْقِيَاسُ، فَالسَّمَاعُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾<sup>(٥)</sup> فَعَدَّاهُ إِلَى الْمَصْدَرِ حَسْبُ. فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٦)</sup>:

فَتَعَدَّيْتُ خَشَاةً أَنْ يَرَى      جَاهِلٌ أَنِّي كَمَا كَانَ زَعَمُ<sup>(٧)</sup>  
فَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: زَعَمُهُ إِيَّاهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٨)</sup>:

(١) فِي ج: فَكُنِّي.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤٠.

(٣) الكتاب ١/ ٤١.

(٤) البقرة: ٧٨.

(٥) الجاثية: ٣٢.

(٦) هو المثقب العبدى.

(٧) البيت من الرمل.

روي: (فتعزيت) بدل (فتعديت).

انظر: ديوان المثقب ٢٣٢، والمفضليات ٢٩٤، ولباب الآداب للشعالبي ١٢٤، والمحكم (خشي) ١٤٨/٥،

ولسان العرب (زعم) ١٢/ ٢٦٥، وخزانة الأدب ٩/ ١٣٣، ١١/ ٨٥.

(٨) هو الكميت بن زيد.

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سَنَةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيْكَ وَتَحْسِبُ<sup>(١)</sup>  
والتقدير فيه: وَتَحْسِبُهُ إِيَّاهُ، وَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:  
فَمَا جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ هَاجَرَتْ تَبْتَغِي وَلَكِنْ دَعَاكَ الْحُبُّ أَحْسِبُ وَالتَّمَرُّ<sup>(٣)</sup>  
/ ٧٧ أ فَلَمْ يُعَدِّ (أَحْسِبُ) إِلَى شَيْءٍ، وَحَسْبُكَ هَذَا وَأَمْثَالُهُ حُجَّةٌ عَلَى  
الْجُرْمِيِّ، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:  
وَنَبَيْتُ زَيْدًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الهاشميات ٣٨، والمحتسب ١٨٣/١، وشرح مشكلات الحماسة ٥٠٨ (رسالة علمية)،  
وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٩٢/١، والمقرب ١٢٩، وأوضح المسالك ٦٩/٢، والجمع ١٥٢/١،  
وخزانة الأدب ١٣٧/٩.

(٢) هو حكيم بن قبيصة الضبي.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الحماسة ٣٨٩/٢، وشرح مشكلاتها لابن جني ٥٠٨ (رسالة علمية)، وشرحها للمرزوقي  
١٨٢٥/٢، والبدیع ٤٤٩/٢/١، وشرح التسهيل ٨٧/٢، والارتشاف ٢١١٠/٤، وجمع الهوامع  
١٥٣/١، وخزانة الأدب ١٣٧/٩.

(٤) هو الأعشى.

(٥) البيت من المتقارب.

روايته في مصادره (قيسًا) بدل زيدًا، وهو الصحيح؛ لأنه الممدوح، وهو قيس بن معديكرب. وقيل: إنه  
عيب عليه التعبير بالزعم، فردّه فقال:

وَنَبَيْتُ قَيْسًا وَلَمْ آتِهِ عَلَى نَأْيِهِ سَادَ أَهْلُ الْيَمَنِ

انظر: مجالس ثعلب ٤١٤/٢، وانظر: ديوانه (الصباح المنير) ٢٢، والشيرازيات ٥٩٥/٢، وشرح عمدة  
الحافظ ٢٥١/١، وتخليص الشواهد ٤٦٧، وجمع الهوامع ١٥٩/١، والدرر ١٤٠/١.

فلا حُجَّةَ فِيهِ، ومنهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيُّ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾<sup>(١)</sup>، أَلَا تَرَى أَنَّ الضَّرُورَةَ تُؤَدِّي إِلَى تَقْدِيرٍ عَائِدٍ، فَإِذَا وُجِدَ لَمْ يَكُنْ مِنَ الثَّانِي بُدٌّ، وَقَالُوا فِي الْمَثَلِ: مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ<sup>(٢)</sup>، فَهَذَا حُجَّةٌ لِسَبِيهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّْي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرَمِ<sup>(٤)</sup>  
فَ(غَيْرُهُ) كِنَايَةٌ عَنِ الْمَصْدَرِ، لِلْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِ، كَمَا اقْتَصَرُوا فِي (ذَاكَ) فِي قَوْلِهِمْ: ظَنَنْتُ ذَاكَ<sup>(٥)</sup>، وَقَوْلُ الْفَرَاءِ إِنَّهُ مَفْعُولٌ مُغْنٍ عَنِ الْمَفْعُولِينَ<sup>(٦)</sup> لَا يَتَّجِعُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَوَانُ بَيْتِكَ ذَلِكَ﴾<sup>(٧)</sup> فَقَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ الْجُزْأَيْنِ؛ لِأَنَّ (بَيْنَ) لَا تُضَافُ إِلَى مُفْرَدٍ<sup>(٨)</sup>، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ مُفْرَدَ (ذَلِكَ) عَائِدٌ إِلَى مَعْنَى

(١) القصص: ٦٢.

(٢) انظر المثل في: شرح السيرافي ٣١٦/٢ (المطبوع)، وجمع الأمثال ٢/٣٠٠.

(٣) هو عنتر بن شداد العبسي.

(٤) البيت من الكامل. من معلقته المشهورة.

انظر: ديوان عنتر ١٩١، وأدب الكاتب ٦١٣، والاشتقاق ٣٨، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٠١،

والخصائص ٢/٢١٦، والمخصص ١٤/١٧٧، والمقرب ١٢٩، وخزانة الأدب ٣/٢٢٦.

(٥) انظر: الإغفال ١/٢٥٨.

(٦) انظر: معاني القرآن ١/٤٥.

(٧) البقرة: ٦٨.

(٨) قال الفراء: «... ثم قال: ﴿بَيْتِكَ ذَلِكَ﴾، و(بين) لا تصلح إلا مع اسمين فما زاد، وإنما صلحت مع (ذلك) وحده؛ لأنه في مذهب اثنين، والفاعلان قد يجمعان بذلك وذاك، ألا ترى أنك تقول: أظن زيداً

عائدٌ إلى مَعْنَى الكلام، و(بَيْنَ) إِنَّمَا يَفْتَقِرُ إِلَى اثْنَيْنِ فِي تَقْدِيرِ مُفْرَدٍ إِعْرَابًا أَوْ إِلَى وَاحِدٍ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ، فَأَمَّا إِلَى الْجُمْلَةِ فَلَا. فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

بِئْسَ نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفُضَّةٍ وَزِنَادٍ رَاعٍ<sup>(٢)</sup>  
فَتَقْدِيرُهُ: بِنَا أَزْمَانٍ نَرْقُبُهُ، وَالْجُمْلَةُ مُضَافَةٌ إِلَى الزَّمَانِ، وَهُوَ مُحْذُوفٌ،  
وكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

بِئْسَ كَذَاكَ رَأَيْتَنِي مُتَجَلِّلاً بِالْبُرْدِ فَوْقَ جُلَالَةِ سِرْدَاحٍ<sup>(٤)</sup>

زَيْدًا أَخَاكَ، وَكَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ، فَلَا بَدَ لَكَانَ مِنْ شَيْئَيْنِ، وَلَا بَدَ لِأَظُنْ مِنْ شَيْئَيْنِ، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: قَدْ

كَانَ ذَاكَ، وَأَظُنْ ذَاكَ. انظر: معاني القرآن ١/ ٤٥.

(١) نسب لرجل من قيس عيلان، وهو لتصيب بن رباح.

(٢) البيت من الوافر.

روي: (نطلبه) بدل (نرقبه)، و(شكوة) بدل (فضة).

والوفضة: جعبة السهام. والزناد: الخشبة التي يقدح بها النار. (شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٨).

انظر: شعر نصيب ١٠٤، والكتاب ١/ ١٧١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٦، وتفسير الطبري (شاعر)

١١/ ٥٥٧، والمحتسب ٢/ ٧٨، وكتاب الشعر ١/ ٢٥٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٥، والمقاصد

الشافعية ٤/ ٣٠٧، واللسان ١٣/ ٦٥ (بين).

(٣) هو ابن ميادة.

(٤) البيت من الكامل.

جُلَالَةٌ: الناقة الضخمة، والسرداح: الناقة الطويلة. يعني أنه طلع على النساء في زينته. (عن رغبة الأمل

١/ ١٦٣).

انظر: الكامل ١/ ٦٤، وكتاب الشعر ١/ ٢٥٧، والأغاني ٢/ ٣١٦، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٢٦، والهمع

١/ ٢١٢، وخزانة الأدب ٧/ ٧٣.

أَي بَيْنَ أَزْمَانٍ نَحْنُ كَذَلِكَ، وَالْأَلْفُ إِشْبَاعُ الْفَتْحَةِ، وَقَالَ عُثْمَانُ قَوْلًا طَرِيفًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ (بَيْنَا) لَا يُضَافُ مَعَ الْجُثَّةِ إِلَّا إِلَى الْجُمْلِ، فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا حَدَثًا صَرِيحًا أَضِيفَتْ إِلَى الْمَفْرَدِ<sup>(١)</sup>، كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

بَيْنَا تَعْتَقُهُ الْكُفَاةُ وَرَوْغُهُ      يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ كَمِيٌّ أَرْوَعُ<sup>(٣)</sup>  
وَأَجَازُ أَنْ تُضَيِّفَهُ مَعَ الْحَدَثِ إِلَى الْجُمْلَةِ<sup>(٤)</sup>، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى الْإِتْسَاعِ، وَكَأَنَّ الْأَلْفَ عَوَظٌ مِنَ الْمَحذُوفِ، وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ ذَاكَ جُمْلَةً لَوَقَعَ حَالًا، وَوُصِفَ بِهِ

(١) قَالَ ابْنُ قَتِيْبَةٍ -بَعْدَ ذِكْرِ الْبَيْتِ الْآتِي- فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٢٩٦/١: «وَسَأَلْتُ الرِّيشِيَّ عَنِ الْعَلَّةِ فِي الْخَفَضِ، فَقَالَ: (بَيْنَا) تَرْفَعُ الْأَسْمَاءَ الَّتِي هِيَ أَعْلَامٌ، مِثْلُ زَيْدٍ وَعَمْرُو، فَتَقُولُ: بَيْنَا زَيْدٌ وَعَمْرُو يَذْهَبَانِ جَاءَ أَخُوكَ، فَإِذَا وَلِيْتَ اسْمًا مَأْخُوذًا مِنْ فِعْلِ جَرَّتَ، قَالَ: تَقُولُ: بَيْنَا قِيَامَ عَبْدِ اللَّهِ وَقَعُودِهِ أَتَانَا زَيْدٌ».

(٢) هُوَ أَبُو ذُؤَيْبِ الْهَلِيلِيِّ.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ.

رَوَيْتُهُ فِي مَصَادِرِهِ: (جَرِيٌّ سَلْفَعُ) بَدَلُ (كَمِيٌّ أَرْوَعُ). وَرَوَيْ (تَعَانَقَهُ) بَدَلُ (تَعْتَقَهُ).

تَعْتَقُهُ: مَعَانَقَتُهُ الْكُفَاةُ، وَالْكَفَاةُ جَمْعُ كَمِيٍّ، وَهُوَ الشَّجَاعُ الَّذِي يَسْتُرُ دَرْعَهُ بِثَوْبِهِ. وَالرَّوْغُ: الرُّوْغَانُ. قَالَ الْبَغْدَادِيُّ: «وَالْمَعْنَى أَنَّ هَذَا الْمُسْتَشْعِرَ الدَّرْعَ حَزَمًا، وَقَتَّ مُعَانَقَتَهُ لِلْأَبْطَالِ، وَمُرَاوَعَتَهُ لِلشَّجْعَانِ قُدَّرَ لَهُ رَجُلٌ هَكَذَا، وَقُضِيَ لَهُ فَارِسٌ شُجَاعٌ مِثْلُهُ، فَاقْتَتَلَا حَتَّى قَتَلَ كُلُّهُمَا صَاحِبَهُ، وَمَرَادُهُ: أَنَّ الشَّجَاعَ لَا تَعَصِمُهُ جَرَائُهُ مِنَ الْهَلَاكِ». (خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٧/٧٦).

انْظُرْ: دِيْوَانَ الْهَذَلِيِّينَ ١٨/١، وَالْمُفَضَّلِيَّاتِ ٢٤٨، وَغَرِيبِ الْحَدِيثِ لِلْخَطَّابِيِّ ٤٦٩/٢، وَكِتَابِ الشَّعْرِ ٢٥٧/١، وَالْخَصَائِصِ ١٢٢/٣، وَمَغْنِي اللَّيْلِ ٤٨٥، وَتَذَكُّرَةُ النَّحَاةِ ١٢٣، ٥١١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ

٧١/٧.

(٤) انْظُرْ: كِتَابَ الشَّعْرِ ٢٥٩/١.

النِّكْرَةُ، وَلَوْ صِلَ بِهِ (الذي)، وَلَوْ قَعَتِ الْفَائِدَةُ بِهِ وَحْدَهُ، وَلَمَّا بَطَلَ هَذَا، وَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا أَوَّلًا<sup>(١)</sup>، لَعَدِمَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، بِقَيِّ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا.

فَأَمَّا: ظَنَنْتُ بِهِ، فَإِنَّ (بِهِ) ظَرْفٌ لِلظَّنِّ، بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، وَقَالَ تَعَالَى:

﴿وَلَقَدْ ظَنَّكَ لِسَوَاءٍ﴾<sup>(٢)</sup> فَلَمْ يُعِدَّهُ إِلَّا إِلَى الْمَصْدَرِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

وَمَنْ ظَنَّ مَنْ يُلَاقِي الْحُرُوبَ      بِأَنْ لَا يُصَابَ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزًا<sup>(٤)</sup>  
فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ (عَجْزًا) صِفَةُ مَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَي: ظَنَّا عَجْزًا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، أَي: فَقَدْ ظَنَّ عَاجِزًا،

وَقَالَ قَوْمٌ: الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: فَقَدْ ظَنَّ بَقَاءَهُ عَجْزًا.

وَقَالَ الْكُوفِيُّ<sup>(٥)</sup>: الْمَنْصُوبُ الثَّانِي فِيهِمَا حَالٌ<sup>(٦)</sup>.

(١) هكذا. وتصويبه: أَوَّل.

(٢) الفتح: ١٢.

(٣) في ج: قول الشاعر. وهي الخنساء.

(٤) البيت من المتقارب.

انظر: ديوان الخنساء ١٩٨، والكمال ١٤٢٥/٣، والمعاسن والأضداد للعاجظ ١٢٤، وبقية الخاطريات

٥٢، ودرة الغواص ٢٣٨، وأمالى ابن الشجري ٣٦٩/١، وحماسته ٣٢٥/١، واتفاق المباني وافتراق

المعاني ٢١٥، والحماسة البصرية ٦٤٦/٢.

(٥) هو الفراء، كما في تهذيب التذكرة لابن جني ١٢٤ ب.

(٦) انظر: الإنصاف ٨٢١/٢.

وهذا يُفسدُه وقوعُه معرفةً بالألف واللام، ومُضمراً<sup>(١)</sup>، وآتُه لا يُستغنى عنه في الفائدة.

وإنما لم يُجْزِ الاقتصارُ فيها على أحدِ المفعولين؛ لأنها داخلةٌ على مُبتدأٍ وخبرٍ، ولا بُدَّ لأحدهما من الآخر، فكذلك هذه؛ لأنها إنَّما تُؤثِّرُ المعنى فيهما جميعاً، كالنفي والاستفهام؛ لأنَّك إذا قُلْتَ: ظَنَنْتُ زيذاً قائماً، فليس الظنُّ مما يقعُ على (زيد)؛ لأنَّه معلومٌ، ولا هو واقعٌ على قيامٍ مُطلقٍ؛ لأنَّه لا فائدةَ فيه، وإنَّما هو على قيامٍ مُتعلِّقٍ بـ(زيد)، وإنَّما جازَ تعدِّي مُضمَرِها المرفوعِ إلى مُضمَرِها المنصوبِ، فتقولُ: ظَنَنْتُني قائماً، ونحو قولهِ تعالى: ﴿أَن رَّاهُ اسْتَفْتَى﴾<sup>(٢)</sup> لأمرين: أحدهما: أنَّ تعلُّقَ الظنِّ بالمفعولِ الثاني لا بالأوَّلِ على الحقيقة، وكأنَّ الأوَّلَ غيرُ موجودٍ؛ لأنَّ الثاني هو الذي يَقَعُ فيه الشكُّ والظنُّ. الثاني: أنها أفعالٌ غيرُ / ٧٧ ب مؤثرة، فارتكَبَ فيها ما لا يجوزُ في جميعِ الأفعالِ المؤثرة، وأيضاً فإنَّها تُناسِبُ (كان) مِن حيثَ دخولها على المبتدأ والخبر، والإلغاءُ فيهما جائزٌ، و(كان) ليسَ بفعلٍ حقيقيٍّ، فحُمِلَتْ هذه عليها، فارتكَبَ ذلك فيها.

ولو قُلْتَ: زيذاً ظنَّ مُنطلقاً، فعَدَّيْتَ مُضمَرِها المرفوعَ إلى المظهرِ المنصوبِ، لم يُجْزِ، وكذلك غيرها من الأفعالِ، لو قلت: زيذاً صَرَبَ، تُريدُ: زيذاً صَرَبَ نَفْسَهُ، وإنَّما لم يُجْزِ؛ لأنَّ المفعولَ فضلةً، فيصيرُ في هذه المسائلِ مُعْتَمِداً.

(١) هذا رد الفارسي. انظر الموضع السابق من تهذيب التذكرة.

(٢) العلق: ٧.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: غَلَامٌ هِنْدٌ ضَرَبْتُ، فَقَدْ أَجَاظَهُ بَعْضُهُمْ<sup>(١)</sup> عَلَى أَنَّكَ تُرِيدُ: غَلَامٌ هِنْدٌ ضَرَبْتُ هِنْدًا، ثُمَّ حَذَفْتَ وَأَضْمَرْتَ هِنْدًا فِي الْفِعْلِ<sup>(٢)</sup>، وَالْأَوَّلَى عِنْدِي أَلَّا يَجُوزَ، وَلَوْ عَدَّيْتُ فِي بَابِ الظَّنِّ الظَّاهِرَ الْمَرْفُوعَ إِلَى الْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ لَجَازَ، فَتَقُولُ: ظَنَّهُمَا الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقَيْنِ، وَالْمُنْفَصِلُ يَجْرِي مَجْرَى الظَّاهِرِ، فَلِذَلِكَ أَجَاظَ الْأَخْفَشُ: أَزِيدًا لَمْ يَضْرِبْهُ إِلَّا هُوَ، وَلَمْ يُجِزْ رَفَعَ (زَيْدٌ)، وَأَجَاظَ: أَزِيدٌ لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا إِيَّاهُ، وَلَمْ يُجِزْ نَصَبَ (زَيْدٍ)<sup>(٣)</sup>.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَتِلْكَ الْأَفْعَالُ: ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ وَزَعَمْتُ وَوَجَدْتُ»<sup>(٤)</sup> وَعَلِمْتُ وَرَأَيْتُ، بِمَعْنَى عَلِمْتُ. تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا<sup>(٥)</sup> قَاتِمًا، وَحَسِبْتُ زَيْدًا جَالِسًا، وَخِلْتُ أَبَاكَ كَرِيمًا، وَزَعَمْتُ أَبَاكَ<sup>(٦)</sup> عَاقِلًا، وَوَجَدْتُ اللَّهَ عَالِمًا<sup>(٧)</sup>، وَعَلِمْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَفِيفًا، وَرَأَيْتُ مُحَمَّدًا ذَا الْمَالِ<sup>(٨)</sup>، وَكَذَلِكَ مَا تَصَرَّفَ

(١) أجازه الكسائي وهشام وجهور البصريين. انظر: البحر المحيط ٢/٤٢٦.

(٢) قاله ابن السراج: «ولو قلت: (غلام هند ضربت) تجعل ضمير (هند) الفاعل لكان غلطاً عند بعضهم» (الأصول ٢/٢٤٢).

(٣) لم أقف على رأيه هذا.

(٤) في اللمع: ووجدت بمعنى علمت.

(٥) في اللمع: محمدًا.

(٦) في اللمع: أخاك.

(٧) في اللمع: غالبًا.

(٨) في اللمع: ذليلاً.



مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، نَحْو: أَظُنُّ وَتَحْسَبُ<sup>(١)</sup> وَيَخَالُ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: هَذِهِ الْأَفْعَالُ سَبْعَةٌ، ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِلشَّكِّ تَقْرِيبًا، وَثَلَاثَةٌ لِلْيَقِينِ حَقِيقَةً، وَوَاحِدٌ مُتَوَسِّطٌ، وَيُلْحَقُ بِهِذِهِ الْأَفْعَالُ الْأَفْعَالُ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ، إِذَا بُنِيَتْ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهَا، وَسَنَذْكُرُهَا فِي بَابِهَا. فَالَّتِي لِلشَّكِّ: ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخَلْتُ، وَالَّتِي لِلْيَقِينِ: عَلِمْتُ وَوَجَدْتُ وَرَأَيْتُ، إِذَا أَرَدْتَ رُؤْيَا الْقَلْبِ، وَالتَّرَدُّدَ بَيْنَهُمَا: زَعَمْتُ.

وَزَادَ بَعْضُهُمْ: تَوَهَّمْتُ، وَهَبْتُ<sup>(٣)</sup>، وَشَعَرْتُ، وَدَرَيْتُ<sup>(٤)</sup>، فَالْأَوَّلَانِ لِلشَّكِّ، وَالْآخِرَانِ لِلْيَقِينِ، فَصَارَ الْجَمِيعُ أَحَدَ عَشَرَ فِعْلًا.  
وَالْأَفْعَالُ الَّتِي تُبْنَى لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهَا مِنَ الْمُتَعَدِّيَةِ إِلَى الثَّلَاثَةِ سَبْعَةٌ، فَصَارَ الْجَمِيعُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ فِعْلًا.

وَنَحْنُ نُفَسِّرُ مَعَانِيَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الَّتِي ذَكَرَهَا، فَأَمَّا ظَنَنْتُ: فَإِنَّهَا تَكُونُ لِلتَّرَجِيحِ، وَقَدْ بَيَّنَّا هَذَا، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾<sup>(٥)</sup> فَهَذَا قَطْعٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى مَدَحَهُمْ

(١) فِي الِلمع: أَظُنُّ تَحْسَبُ وَيَخَالُ يَعْلَمُ.

(٢) الِلمع ٥٢.

(٣) نَسَبَ أَبُو حَيَّانَ إِعْمَالَهَا هَذَا الْإِعْمَالُ لِلْكُوفِيِّينَ. انْظُرْ: التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ ٢٦/٦.

(٤) قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَلَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابُنَا (دُرَى) فِيهَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ. التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ ٣٠/٦.

(٥) الْبَقَرَةُ: ٤٦.

مَدَحَهُمْ بِهِ فَقَالَ: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ  
الْمُهْتَدُونَ﴾<sup>(١)</sup>. ولهذا قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup>:

الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ      كَأَنَّ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا<sup>(٣)</sup>  
فَلَا يَكُونُ مَعَ الرُّؤْيَةِ وَالسَّمْعِ ظَنٌّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:  
فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفَقِي مُدَجِّجٍ      سَرَاتِهِمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ<sup>(٥)</sup>

(١) البقرة: ١٥٧.

الذي يظهر أن المصنف وهم في الصلة بين الآيتين، فقبل الآية الأولى قوله عز وجل: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ  
وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] وأما الآية الثانية فهي مدح للصابرين، الذين  
إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون. وقبلها بيضع آيات قوله عز وجل: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ  
ءَامَنُوا أَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣]. واستدلالة لا يعارض المعنى.

(٢) هو أوس بن حجر.

(٣) البيت من المنسرح.

انظر: ديوان أوس بن حجر ٥٣، والكمال ٣/ ١٤٠٠، والبيان والتبيين ٤/ ٦٧-٦٨، والحيوان ٣/ ٥٩،  
والأمل ٣/ ٣٤، والخصائص ٢/ ١١٢، والحماسة البصرية ١/ ٢٥٤، ولسان العرب ٨/ ٣٢٧ (لمع).

(٤) هو دريد بن الصمة.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (علانية) بدل (فقلت لهم).

المدجج: التام السلاح. وسراتهم: خيأهم. والفارسي: دروع تنسب فارس. والمسرد: من السرد وهو  
التابع، يعني الدروع، وفي الدروع تتابع الخلق في النسيج. (شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٨١٢).

انظر: ديوان دريد بن الصمة ٦٠، والأصمعيات ١٠٧، ومجاز القرآن ١/ ٣٩-٤٠، وتأويل مشكل القرآن  
١٨٨، والزاهر ١/ ٥٤٤، وجمل الزجاجي ١٩٩، والمحتسب ٢/ ٣٤٢، وشرح الحماسة للمرزوقي

أي: يُقَوِّا بِهِ، وَاَعْلَمُوا بِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا يَقَعُ الظَّنُّ بِمَعْنَى الْعِلْمِ فِي الَّذِي لَا يُدْرِكُ بِالْحَوَاسِّ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ مِنْ طَرِيقِ الْاسْتِدْلَالِ، فَلَوْ قُلْتَ: ظَنَنْتُ الْحَائِطَ مَبْنِيًّا، وَأَنْتَ قَدْ شَاهَدْتَهُ لَمْ يَجْزِ.

وَالثَّالِثُ<sup>(١)</sup>: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى التُّهْمَةِ، فَيَتَّعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ظَنَنْتُ زَيْدًا، أَيْ: اتَّهَمْتُ زَيْدًا، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ﴾<sup>(٢)</sup> بِالْظَّاءِ، أَيْ: بِمُتَّهَمٍ، وَمَنْ قَرَأَ بِالضَّادِ فَتَقْدِيرُهُ: بِبَخِيلٍ<sup>(٣)</sup>. وَمَصْدَرُهُ الظَّنُّ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾<sup>(٤)</sup> فَهُوَ جَمْعُ (ظَنَّ)، وَجُمِعَ لاختلافه. فَأَمَّا (حَسِبْتُ) فَهِيَ مَنْقُولَةٌ مِنْ حَسَبْتُ الشَّيْءَ مِنْ / ٧٨ أ الْحَسَابِ الْعَدَدِيِّ الْمُتَّعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ، فَصَارَ مَعْنَى: حَسِبْتُ زَيْدًا عَالِمًا، أَيْ: أَدْخَلْتُهُ بِعَدَدِ الْعُلَمَاءِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ وَلَا تَبَيِّنٍ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ (حَسِبْتُ) لَا يَكُونُ بِمَعْنَى

١/٨١٢، وشرح المفصل ٧/٨١، وخزانة الأدب ١١/٢٧٩.

(١) من معاني ظن.

(٢) التكوين: ٢٤.

(٣) قرأ بالظاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزة بالضاد. انظر: السبعة

٦٧٣، والتذكرة ٢/٧٥٦.

وانظر معنى الظن والضم في الآية في: مجاز القرآن ٢/٢٨٨، وتفسير الطبري ٣٠/٨١-٨٢، ومعاني

القرآن وإعرابه ٥/٢٩٣.

(٤) الأحزاب: ١٠.

(عِلِمْتُ)، وَقَدْ وَرَدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ [تَعَالَى فَقَالَ] <sup>(١)</sup>: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ <sup>(٢)</sup> برفع (تَكُونُ) <sup>(٣)</sup> وَيَذُلُّكَ عَلَى أَنْ (حَسِبْتُ) مَنقُولَةٌ مِنْ (حَسِبْتُ) قَوْلُ الْمُعْتَذِرِ لِلْمُعْتَذَرِ إِلَيْهِ: مَا أَذْنَبْتُ وَلَكِنْ احْسُبْنِي مُذْنِبًا وَاعْفِرْ زَلَّتِي، وَفِي مُضَارَعِهِ لَغَتَانِ: بِحِسْبٍ وَيَحْسَبُ <sup>(٤)</sup>، نَظَرًا إِلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَ(يَحْسِبُ) أَكْثَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَإِنْ شَذَّ عَنِ الْقِيَاسِ <sup>(٥)</sup>، وَقَدْ جَاءَ مِثْلُ هَذَا: نَعِمَ يَنْعِمُ، وَيَشَسَّ يَشَسُّ، وَبَيْسَ بَيْشُ، وَيَيْسَ يَيْسُ <sup>(٦)</sup>، وَوَلِي يَلِي، وَوَرِمَ يَرِمُ، وَوَثِقَ يِثْقُ، وَ(يَحْسِبُ) لُغَةٌ كَنَانَةٌ <sup>(٧)</sup>، وَمَصْدَرُ الْمَنْقُولِ مِنْهُ: حِسَابٌ، وَحِسَابَةٌ، وَقَدْ جَاءَ حِسْبَةٌ، قَالَ النَّابِغَةُ <sup>(٨)</sup>:

(١) فِي د.

(٢) الْمَائِدَةُ: ٧١.

(٣) بِالرَّفْعِ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو وَخَزْءٍ وَالْكَسَائِي، وَيَعْقُوبُ وَخَلْفٌ مِنَ الْعَشْرَةِ. وَالنَّصَبُ قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ. انْظُرْ: السَّبْعَةُ ٢٤٧، وَالتَّذَكُّرَةُ ٢/٣٨٩.

(٤) انْظُرْ: إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ ٢١٦.

(٥) فَالْقِيَاسُ أَنْ مَا كَانَتْ عَيْنُ مَاضِيهِ مَكْسُورَةً فَإِنْ عَيْنُ مُضَارَعِهِ مُفْتُوحَةٌ.

(٦) انْظُرْ: الْكِتَابُ ٤/٣٨.

(٧) الْمَنْقُولُ عَنْ كَنَانَةِ كَسْرِ عَيْنِ (نَعِمَ) الْجَوَابِيَّةِ. انْظُرْ: الْجَنَى الدَّانِي ٥٠٦، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٦٨٤.

(٨) هُوَ زِيَادُ بْنُ مَعَاوِيَةَ الذَّيْبَانِي. أَبُو أَمَامَةٍ، مِنْ فُحُولِ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، مَدَحَ النُّعْمَانَ بْنَ الْمُنْذَرِ، ثُمَّ وَشَّى بِهِ عِنْدَهُ فُخَافٌ مِنْهُ فَهَرَبَ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ مُعْتَذِرًا، فَكَانَتْ اعْتِذَارِيَّاتُهُ مِنْ أَشْهُرِ شُعْرِهِ، وَقَصِيدَتُهُ الدَّالِيَّةُ:  
يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعِلْيَاءِ فَالْسَّنْدِ أَقْوَتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ  
إِحْدَى الْمَعْلُوقَاتِ الَّتِي زِيدَتْ عَلَى السَّبْعِ. انْظُرْ: طَبَقَاتُ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ ٥٠/١، وَالشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ

وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ<sup>(١)</sup>

وقالوا: الحُسبان، جمع: حساب، كَشْهَابٍ وشُهْبَانٍ، ومصدرُ الثاني: مَحْسَبَةٌ، ومَحْسَبَةٌ، وحسبان<sup>(٢)</sup>.

وقولُ العامَّةِ: ما كانَ ذَلِكَ في حِسَابِي، أي: في ظَنِّي غَلَطٌ؛ لأنهم أَوْقَعُوا مَصْدَرَ الْعَدَدِيِّ مَوْقِعَ مَصْدَرِ الظَّنِّي.

فأَمَّا (خِلْتُ) التي ذَكَرَهَا، فاشتقاقُها مِنَ الْخِيَالِ، وَهُوَ الَّذِي يَخَيَّلُ لَكَ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ، ومصدره: خَيْلَةٌ، وَخَيْلَانٍ، وَخَيْوَلَةٌ<sup>(٣)</sup>، وَأَصْلُ هَذَا مِنَ الْبَاءِ.

وَأَمَّا: خِلْتُ أَخُولُ، فهو في مَعْنَى التَّعَهُدِ لِلشَّيْءِ، وَالْقِيَامِ بِهِ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ كَانَ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ<sup>(٥)</sup>، أَيِ يَتَعَهُدُنَا.

(١) عجز بيت من البسيط، ومصدره:

فَكَمَلْتُ مائَةً فِيهَا حَامَتُهَا

انظر: ديوان النابغة ٢٥، والعين ٣/ ١٤٩ (حسب)، وتهذيب اللغة ٤/ ٣٣٣ (حسب)، واللسان

٣١٣/ ١ (حسب)، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٤٥.

(٢) انظر: جمهرة اللغة ١/ ٢٧٧ (حسب) (بعلبكي) والأفعال للسرطسي ١/ ٣٦٤، وتاج العروس

٢/ ٢٦٧.

(٣) لم أقف على من ذكر خيلاء وخيولة.

(٤) انظر: اللسان ١/ ٢٢٥ (خول).

(٥) الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه، في صحيح البخاري كتاب العلم باب (١١) ١/ ٢٥، وصحيح

مسلم كتاب صفات المناققين رقم (٨٢) ٤/ ٢١٧٢.

ويأتي بمعنى الكبر<sup>(١)</sup>، فلا يتعدى، تقول: [فلان]<sup>(٢)</sup> لا يُحوّل هذا على فلان، أي لا يكبر، ومنه قول طلحة<sup>(٣)</sup> لعمر رضي الله عنه: «قد جربتكَ الأمور، وجرستكَ<sup>(٤)</sup> الدهور، وعجلتكَ البلايا، فأنت وليُّ ما وُلّيت، لا ننبؤُ لديك، ولا نخولُ عليك»<sup>(٥)</sup>، وهو والذي قبله من بنات الواو، ومصدرُهما: الحَوّل، والخال. فأما (وَجَدْتُ) فلها معانٍ، تقول: وَجَدْتُ في المالَ وَجْدًا، ووُجِدًا وَجْدَةً؛ إذا استغْنَيْتَ، والجِدَّةُ والوِجْدُ: الغنى، والغنيُّ: الواجدُ، قال الراجزُ<sup>(٦)</sup>:

الحمدُ لله الغنيِّ الواجدِ<sup>(٧)</sup>

ووجدْتُ الضالةَ وُجْدَانًا، والوِجْدَانُ: الإِصابةُ، وأنشد الفراءُ<sup>(٨)</sup>:

(١) انظر: اللسان ٢٢٦/١ (خول).

(٢) سقط من ج.

(٣) هو طلحة بن عبيد الله. الصحابي المشهور.

(٤) في أ: حرسنك، وفي الهامش عن نسخة: حنكتك.

(٥) النص في غريب الحديث لابن قتيبة ١٦٠/٢ (ط العاني). وفيه: وعجمتك البلايا... لا ننبؤ في يدك.

جرستك الدهور: جربتكَ وأحكمتك. وعجمتك البلايا: خبرتك. ونخول عليك: نتكبر.

وجاءت جملة متفرقة في مواضعها من كتب اللغة وغريب الحديث.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) من الرجز.

انظر: إصلاح المنطق ٣٠٥، وأدب الكاتب ٤٧٥، وتهذيب اللغة ١٦٠/١١ (وجد)، وتهذيب إصلاح

المنطق ١٤٧/٢، واللسان ٤٤٥/٣ (وجد).

(٨) في المذكر والمؤنث ١٠٩. ولم أقف على قائله.

أُنْشِدُ وَالبَاغِي يُحِبُّ الْوَجْدَانِ      قَلَائِصًا مُخْتَلِفَاتِ الْأَلْوَانِ<sup>(١)</sup>  
 وَوَجَدْتُ فِي الْحُزْنِ وَجْدًا، قَالَ الْفَرَاءُ: وَوَجْدَانًا أَيْضًا<sup>(٢)</sup>، وَأَنْشَدَ:  
 كِلَانَا رَدَّ صَاحِبُهُ بَغِيظًا      وَوَجْدَانٍ وَتَأْنِيْبٍ شَدِيدٍ<sup>(٣)</sup>  
 وَوَجَدْتُ عَلَى الرَّجُلِ مَوْجِدَةً؛ إِذَا عِبْتُ عَلَيْهِ فِعْلُهُ، وَحَكَى الْفَرَاءُ: مَوْجِدَةً  
 بَفَتْحِ الْجِيمِ، وَفِي مُضَارِعِهِ: يَجِدُ وَقَدْ جَاءَ يَجِدُ، وَأَنْشَدَ:  
 لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بَشْرِيَّةً      تَدْعُ الْحَوَائِمُ لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا<sup>(٤)</sup>

(١) من الرجز.

انظر: شرح القصائد السبع ٢١٦، ٣٨٥، وشرح اللمع لابن برهان ١/١١٤، والمخصص ١٧/١٦٥،  
 واتفاق المباني وافتراق المعاني ٢١١، والمغني في النحو ٣/٣٠٢، والبحر المحييط ١/٢٩٨، والدر  
 المصون ١/٥١١.

(٢) نسب حكايتها الجوهري وابن فارس إلى بعضهم. انظر: مصادر الشاهد التالي.

(٣) قائله صخر الغي، وهو من الوافر؛ روي:

كِلَانَا رَدَّ صَاحِبُهُ بِيَّاسًا      وَإِثْبَاتٍ وَوَجْدَانٍ شَدِيدٍ  
 وروي: (على حقيق) بدل (وإثبات).

انظر: الصحاح ٢/٥٤٧ (وجد)، ومقاييس اللغة ٦/٨٧ (وجد)، والمحكم ٧/٣٧٠ (وجد)، وأسرار  
 العربية ١٥١، واللسان ٣/٤٤٦ (وجد).

(٤) قائله جرير.

وهو من الكامل.

نقع الفؤاد: ارتوى، وشفى غليله. والحوائم: الطالب للحاجة، من حام يحوم. والغليل: حرارة العطش.  
 (شرح شواهد المغني ٢/٦٦٧).

انظر: ديوان جرير ٤٥٣ (الصاوي)، والعين ١/١٧٢ (نقع)، والحيوان ٥/١٤٦، وسر صناعة الإعراب  
 ٢/٥٩٦، والمقرب ٥٤٢، وشرح الشافية للرضي ١/١٣٢، ومغني اللبيب ٣٥٨، واللسان ٣/٤٤٥

فَمَعْنَى هَذَا جَمِيعِهِ: أَصَابَ.

فَأَمَّا (وَجَدْتُ) الَّتِي بِمَعْنَى: (عَلِمْتُ) فَإِنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: وَجَدْتُ اللَّهَ عَظِيمًا، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

وَجَدْتُ اللَّهَ أَعْظَمَ كُلِّ شَيْءٍ      مَحَاوِلَةً وَأَعْظَمَهُ جُدُودًا<sup>(٢)</sup>

أَي: عَلِمْتُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ إِبَاءً نَا﴾<sup>(٣)</sup> فُسرَّ بِوَجَدْنَاهُمْ<sup>(٤)</sup>، يَقْصِدُونَ الْأَجْدَادَ، وَهُمْ لَمْ يَرَوْهُمْ جَمِيعَهُمْ، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٥)</sup>:

(وجد)، ٨/ ٣٦١ (نقع)، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٦.

(١) هو خدّاش بن زهير.

(٢) البيت من الوافر.

وروايته في المصادر:

محاولَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

وروي: (محافظَةً) بدل (محاولَةً).

انظر: النوادر ٢٠٠، والمقتضب ٩٧/ ٤، والحليّيات ٧١، والمسلسل ٣٠٥، والتذييل والتكميل ٣٧/ ٦،

وتخليص الشواهد ٤٢٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٨١، والكوكب الدرّي ٣١٣، والمقاصد النحويّة

٣٧١/ ٢ (مع الخزّانة).

(٣) البقرة: ١٧٠.

(٤) في ج: بوجدنا.

(٥) اختلف في قائله، فقليل:

أ- يزيد بن الحكم الكلابي.

ب- الحصين بن الحمام.



فَلَمَّا بَلَغْنَا الْأُمّهَاتِ وَجَدْتُمُ بَنِي عَمِّكُمْ كَانُوا كِرَامَ الْمُضَاجِعِ<sup>(١)</sup>  
 أَي: عَلِمْتُمْ.

وَأَمَّا (عَلِمْتُ) فَتَكُونُ بِمَعْنَى: مَعْرِفَةِ الْقَلْبِ، فَتَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ لِلْعَيْنِ وَالْقَلْبِ، فَتَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ عِلْمَ الْمَعْرِفَةِ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْمَعْلُومِ مِنْ جِهَتَيْنِ، مِنْ جِهَةِ الْقَلْبِ وَمِنْ جِهَةِ الْعَيْنِ إِنْ كَانَ مِمَّا يُنْظَرُ، وَأَمَّا الَّتِي لِلْعَيْنِ فَلَهَا تَعَلُّقٌ بِالْمَعْلُومِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، / ٧٨ ب فَإِنْ أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ الْأَسْمِ وَلَمْ تَكُنْ عَارِفًا بِهِ مِنْ قَبْلُ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ: عَرَفْتُ، وَإِنْ كُنْتَ عَارِفًا بِهِ مِنْ قَبْلُ غَيْرَ أَنَّكَ لَمْ تَكُنْ عَارِفًا<sup>(٢)</sup> بِأَحْوَالِهِ فَذَكَرْتَهُ تَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ. وَقَدْ يَأْتِي الْعِلْمُ بِمَعْنَى الظَّنِّ الْقَوِيِّ، وَهُوَ الَّذِي يَأْتِي عَلَى طَرِيقِ الْإِشَارَةِ، كَمَا ذَكَرَ سِيبَوِيه، قَالَ: مَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ<sup>(٣)</sup>، بِنَصْبِ (يَقُومُ)، وَلَوْ أَنَّهَا الْقَطْعِيَّةُ لَمَّا جَازَ ذَلِكَ فِيهَا، [وَهَذَا]<sup>(٤)</sup> قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٥)</sup>:

(١) البيت من الطويل.

يفخر بني عمه، فيقول: تساويتنا في شرف الآباء، وفضلناكم في شرف الأمهات. (عن شرح الحماسة للمرزوقي).  
 انظر: شعر غطفان (الحصين بن الحزام) ٤٦٣، وديوان الحماسة ١/ ٧٨، والتنبيه على شرح مشكلاتها لابن جني ٩٩ (رسالة علمية)، وشرحها للمرزوقي ١/ ٢٣٣، والحماسة البصرية ١/ ١٣٣، والتذيل والتكميل ٦/ ٢٩.

(٢) في ج: عالمًا.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٨.

(٤) في د.

(٥) اختلف في قائله، فقليل:

وَأَعْلَمُ عِلْمًا لَيْسَ بِالظَّنِّ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ مَوْلَى الْمَرْءِ فَهُوَ ذَلِيلٌ<sup>(١)</sup>  
وَأُنْشَدَ الْفَارِسِيُّ<sup>(٢)</sup>:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ حَقٍّ غَيْرَ ظَنٍّْ وَتَقْوَى اللَّهِ مِنْ خَيْرِ الْعِتَادِ<sup>(٣)</sup>  
فَقُلُوا أَنَّ الْعِلْمَ قَدْ يَكُونُ ظَنًّا لَمَّا قَالَ: لَيْسَ بِالظَّنِّ، وَوَجَدْتُ فِي كِتَابِ  
سَيُوبِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا، قَالَ الشَّاعِرُ، وَهُوَ جَرِيرٌ:

نَرْضَى عَنِ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِيْنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ<sup>(٤)</sup>

أ- طرفة بن العبد.

ب- كعب بن سعد الغنوي. كما في اللسان.

ج- الهيثم بن الأسود النخعي. كما في الحماسة البصرية.

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان طرفة بن العبد ٨١، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٢/٢، وقواعد الشعر المنسوب لثعلب ٧٩،  
والصحيح ٢٣١٥/٦ (حصا)، وديوان الحماسة ١٨١/٢، وشرحها للمرزوقي ١٤٤١/١، والحماسة  
البصرية ١٣٤/١، واللسان ٣٢٣/١ (حضر)، ١٨٣/١٤ (حصا).

(٢) لم أقف على موضع إنشاده.

(٣) البيت من الوافر.

وهو للمتلئس.

انظر: ديوانه ١٧٢، والشعر والشعراء ١٨١/١، والحيوان ٤٧/٣، والعقد الفريد ١٣٨/٣، والحماسة  
البصرية ٩٣٢/٢، والبحر المحيط ٢٠٣، وخزانة الأدب ٣٤٣/٦.

(٤) البيت من البسيط.

انظر: ديوان جرير ١٥٧/١، والبحر المحيط ٢٠٤، ٢١٣، والدر المصون ٣٦٨/٤، والهمع ٢/٢،  
وشرح الأشموني ٢٨١/٢.

بَنَصَبٍ (يُدَانِيْنَا)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِالْفِي مُدَجِّجٍ سَرَاتِهِمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ<sup>(١)</sup>  
وَقَالَ سِيبَوِيه: «مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ يَقُومَ، وَلَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُ، إِذَا لَمْ تُرْذَأَنَّ  
تُخْبِرَ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ شَيْئًا كَانَتْ أَلْبَتَّةَ، وَلَكِنْ تَكَلَّمْتُ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِشَارَةِ، كَمَا  
تَقُولُ: أَرَى مِنَ الرَّأْيِ أَنْ تَقُومَ»<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا (رَأَيْتُ) فَإِنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ، وَبِمَعْنَى الظَّنِّ، وَبِمَعْنَى الْإِبْصَارِ،  
وَبِمَعْنَى الرَّأْيِ، فَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الظَّنِّ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَفِي التَّنْزِيلِ:  
﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾<sup>(٣)</sup> وَنَرْنَهُ قَرِيبًا<sup>(٤)</sup>، أَي: يَظُنُّونَهُ بَعِيدًا وَنَعْلَمُهُ قَرِيبًا. وَتَكُونُ  
بِمَعْنَى الْعِلْمِ، كَمَا سَبَقَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ إِلَهُهُمْ قَوْلًا﴾<sup>(٥)</sup>،  
فَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ. وَتَكُونُ بِمَعْنَى الرَّأْيِ، فَتَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ،  
كَمَا تَقُولُ: فُلَانٌ يَرَى رَأْيَ أَبِي حَرْيِيفَةَ، وَعَلَيْهِ تَأْوِيلُ أَبُو يُوسُفَ<sup>(٥)</sup>:

(١) سبق تخريجه.

(٢) الكتاب ١٦٨/٣.

(٣) المعارج. الآيتان: ٦، ٧.

(٤) طه: ٨٩.

(٥) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، أبو يوسف (ت ١٨٢هـ)، صاحب أبي حنيفة، كان فقيهاً  
حافظاً عالماً، ولي القضاء لثلاثة من الخلفاء المهدي والهادي وهارون الرشيد. روى عنه محمد بن الحسن  
الشييباني ويحيى بن معين والإمام أحمد. انظر: تاريخ بغداد ٣٥٩/١٦، ووفيات الأعيان ٣٧٨/٦،  
وسير أعلام النبلاء ٥٣٥/٨.

﴿لِتَحْكُمَ<sup>(١)</sup> بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتَكَ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:  
وَأَنَا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ<sup>(٤)</sup>  
أَي: نَعْتَقِدُهُ، وَمَصْدَرُهُ: الرَّأْيُ. وَرَأَيْتُ مِنْ رُؤْيَا الْعَيْنِ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ  
وَاحِدٍ، تَقُولُ: رَأَيْتُ زَيْدًا، أَي: أَبْصَرْتُ زَيْدًا، فَإِذَا جَاءَ بَعْدَ الْمَنْصُوبِ الْأَوَّلِ  
مَنْصُوبٌ هُوَ الْأَوَّلُ وَلَمْ يَكُنْ تَابِعًا كَانَ حَالًا، وَمَصْدَرُهُ: الرَّؤْيُ، وَالرَّأْيُ.  
وَتَقُولُ: رَأَيْتُ الرَّجُلَ، بِمَعْنَى: أَصَبْتُ رِئْتَهُ، وَهِيَ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ  
وَاحِدٍ، وَمَصْدَرُهُ: رَأْيٌ<sup>(٥)</sup>.  
وَأَمَّا (زَعَمْتُ) فَإِنَّهَا تَكُونُ قَوْلًا مَعَ اعْتِقَادٍ، تَقُولُ: زَعَمْتُ فَلَانَا كَرِيمًا، وَلَا  
تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْقَوْلِ مَجْرَدَةً؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَحُكِيَتْ الْجُمْلُ بَعْدَهَا،  
وَأَنْشُدُوا<sup>(٦)</sup>:

(١) فِي النسخ الثلاث: فَاحْكُم. وَهُوَ وَهْمٌ.

(٢) النِّسَاء: ١٠٥.

(٣) هُوَ السَّمُوعُ بْنُ عَادِيَا.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

انظر: ديوان الحماسة ٢٩/١، والبيان والتبيين ٦٨/٤، والحجوان ٤٢٣/٦، والأُمالي ٢٦٩/١،  
والخصائص ١٥٠/٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٤/١، والمخصص ٤١/١٧، والبحر المحيط  
٣٩٠/١، واللسان ٣٤٣/١١ (سُلِّل).

(٥) انظر: إصلاح المنطق ٣٧٠، واللسان ٣٠٣/١٤ (رَأْي).

(٦) لَامِرُؤِ الْقَيْسِ.

أَلَا زَعَمْتَ بِسِبَاسَةِ الْحَيِّ أَنَّنِي كَبُرْتُ وَأَلَّا يَشْهَدَ اللَّهُ أَمْثَالِي<sup>(١)</sup>  
 فَمَنْ نَصَبَ (أشهد)<sup>(٢)</sup> أَضْمَرَ فِعْلاً آخَرَ، كَيْلَا يَعْطِفَ مَشْكُوكًا فِيهِ عَلَى  
 مُحَقِّقٍ، وَمَصْدَرُهُ: الزَّعَمُ، وَالزَّعَمُ، وَقِيلَ: هُوَ مَقْلُوبٌ مِنَ الْعَزَمِ، وَالزَّعَمُ  
 يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ الْكَذِبِ، وَقِيلَ: الْقَوْلُ مِنْ غَيْرِ صِحَّةٍ، وَبِهِ فُسِّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
 ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٣)</sup> فِي قَوْلِ الْمُفَسِّرِينَ<sup>(٤)</sup>، وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ الْحَقِّ وَالصُّدُقِ،  
 قَالَ أُمِّيَّةٌ<sup>(٥)</sup>، وَقِيلَ: هُوَ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا شَرِيكَ لَهُ      مَنْ لَمْ يَقْلُهَا فَتَنَفَسَهُ ظَلَمًا  
 نُودِي قِيلَ أَرْكَبَنَّ بِأَهْلِكَ إِنَّ      اللَّهُ مُوْفٍ لِلنَّاسِ مَا زَعَمًا<sup>(٦)</sup>

(١) البيت من الطويل.

روي: (اليوم) بدل (الحي). و(يحسن) بدل (يشهد). بسباسة: امرأة من بني أسد. (الخزانة ١/٦٤).  
 انظر: ديوان امرئ القيس (شرح الحضرمي) ٩٤، ومعاني القرآن للقراء ١/١٥٣، وإعراب القرآن  
 للنحاس ٢/٣٣، والخصائص ٢/٤٢٣، والمحكم ٤/٣٠٥، واللسان ١٥/٢٥٩ (هو)،  
 وخزانة الأدب ١/٦٤.

(٢) في د: يشهد.

(٣) التغاين: ٧.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٢٨/١٢١.

(٥) هو أميئة بن أبي الصلت.

(٦) البيتان من المنسرح.

انظر: ديوان النابغة الجعدي ١٣٦، والأول في طبقات فحول الشعراء ١/١٢٧، والشعر والشعراء  
 ٢٨٤/١، وخزانة الأدب ٩/١٣٣. والثاني في جمهرة اللغة ٣/٧ (زعم)، وتهذيب اللغة ٢/١٥٩  
 (زعم)، والمغني في النحو ٣٠٧، وشرح الكافية ٢/٢/٩٨٦، واللسان ١٢/٢٦٤ (زعم)، وخزانة

هكذا وجدته في أمالي الزجاجي رحمه الله<sup>(١)</sup>.

وَجَاءَتْ (جَعَلْتُ) فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا بِمَعْنَى (ظَنَنْتُ)، كَقَوْلِكَ: اجْعَلِ الْأَمِيرَ حَارِسًا وَكَلِّمْنِي، وَاجْعَلِ الْأَسَدَ ثَغْلِيًّا وَاهْجُمْ عَلَيْهِ، وَتَأْتِي (جَعَلْتُ) بِمَعْنَى: سَمَّيْتُ، فَتَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا / ١٧٩ أَلْمَلَكَةَ الَّذِينَ هُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِّثًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ أَذْخَلُوا (اتَّخَذَ) فِي هَذَا الْبَابِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوْنَةً﴾<sup>(٣)</sup>. فَصَارَ الْجَمِيعُ عِشْرِينَ فِعْلًا.

وَوَهَبَ) إِنَّمَا تَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ إِذَا كَانَ أَمْرًا، كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:  
هَبُونِي أَمْرًا مِنْكُمْ أَضَلَّ بَعِيرُهُ<sup>(٥)</sup>

الأدب ٩/ ١٣١.

(١) لم أجده في المطبوع.

(٢) الزُّخْرُف: ١٩.

(٣) الجاثية: ٢٣.

(٤) اختلف في قائله، فقيل:

أ- أبو دهبيل الجمحي.

ب- قيس بن الملوّح.

ج- عمر بن أبي ربيعة.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لَهُ ذِمَّةٌ إِنَّ الدُّمَامَ كَبِيرُ

روي: (كثير) بدل (كبير).

وَقَدْ أَدَخَلُوا: (سَمَّيْتُ) و(كَنَيْتُ) في هذا الباب، وهما على تقدير حَرَفِ الجرِّ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْقَوْلَ يُحْكِي بِهِ الْكَلَامَ، وَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ فِي مَعْنَى الْكَلَامِ مُفْرَدًا، نَصَبَتْهُ وَأَعْمَلَتْهُ فِيهِ، كَقَوْلِهِ: قُلْتُ حَقًّا، لَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَقَدْ أَعْمَلَ قَوْمٌ<sup>(١)</sup> (تَقُولُ) بِالنَّاءِ مَعَ الْاسْتِفْهَامِ عَمَلَ الظَّنِّ، فَيَقُولُونَ: أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَرَوِي عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ بَعْضِ صَحَابَتِهِ، أَنَّهُ مَرَّ بِرَجُلٍ يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ لَيْلًا، فَقَالَ: أَتَقُولُهُ مُرَائِيًا<sup>(٢)</sup>، أَي: أَتُظَنُّهُ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤْيٍ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ<sup>(٤)</sup>

انظر: ديوان المجنون ٨٩، والزاهر ١/٤٦٠، وديوان الحماسة ٢/١١٣، والأغاني ٢/٦٢، ٢٠/٣٤٤، وأسالي المرتضى ١/١١٨، ودرة الغواص ١٤٨، والحماسة البصرية ٣/١١٥٦، والمغني في النحو ٢٩٣/٣.

(١) لم أجد خلافاً في إجراء القول مجرى الظن بالشروط المذكورة، وإنما الخلاف في تخلف بعض الشروط. انظر: الكتاب ١/١٢٢، وانظر في إجراءاته مع تخلف بعض الشروط: شرح السيرافي ٣/٢٤٠ (المطبوع)، واللباب للعكبري ١/٢٥٢.

(٢) الحديث عن بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتًا بِاللَّيْلِ، يَعْنِي رَجُلًا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ: أَتَقُولُهُ مُرَائِيًا؟ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٥/٣٤٩. انظر: غريب الحديث للخطابي ١/٣٣٥، والنهاية في غريب الحديث ٤/١٢٣.

(٣) هو الْكُمَيْتُ بْنُ زَيْدٍ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ.

الشاهد: مجيء القول بمعنى الظن، و(بني لؤي) مفعوله الأول، و(جهالاً) مفعوله الثاني مقدم.

انظر: ملحقات ديوان الكميت ٣/٣٩ (داود سلوم)، وفي ديوانه بيت شبيه به. والكتاب ١/١٢٣،

وَأَنْشَدُوا<sup>(١)</sup>:

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ      فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا؟<sup>(٢)</sup>

وَأَنْشَدُوا<sup>(٣)</sup>:

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَاسِمَا      يَنْشَدُنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا<sup>(٤)</sup>

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُ تَصَارِيفَ الْقَوْلِ كَتَصَارِيفِ الظَّنِّ، وَهُمْ بَنُو سُلَيْمٍ،  
وَأَنْشَدَ الْفَارِسِيُّ عَنِ الْجَاحِظِ<sup>(٥)</sup>:

والمقتضب ٣٤٩/٢، وشرح أبيات سيويه ١٣١-١٣٢، وغريب الحديث للخطابي ٣٣٥/١،  
وتحصيل عين الذهب ١٢١، والمفصل ٢٦١، وشرح الكافية ١٠٢٢/٢/٢، وتخليص الشواهد ٤٥٧،  
وهمع الهوامع ١٥٧/١، وخزانة الأدب ١٨٣/٩.

(١) لعمر بن أبي ربيعة.

(٢) البيت من الكامل.

انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤١٣، والكتاب ١٢٤/١، وشرح أبياته ١٧٩/١، وتحصيل عين الذهب  
١٢٢، والمفصل ٢٦١، وشرحه ٧٨/٧، والتذيل والتكميل ١٣٧/٦، وخزانة الأدب ٤٣٩/٢،  
١٨٥/٩.

(٣) لهدبة بن خشرم.

(٤) من الرجز.

القلص: جمع قلوص، وهي الناقة الشابة. والرواسم: المسرعات.

انظر: الشعر والشعراء ٦٨٠/١، والجمل ٣٢٨، وغريب الحديث للخطابي ٣٣٥/١، والمقرب ٣٢٣،  
وشرح التسهيل ٩٥/٢، واللسان ٥٧٥/١١ (قول)، وهمع الهوامع ١٥٧/١، وخزانة الأدب  
٣٣٦/٩.

(٥) لم أقف على موضع إنشاد الفارسي له، وهو في الحيوان ٥٤/٣، ١٤٢/٥.



وما ماء مُزِنِ أَيَّ ماءٍ تقوله<sup>(١)</sup>      تحدَّرَ مِنْ غُرِّ طَوَالِ الذَّوَائِبِ<sup>(٢)</sup>  
 فَ(أَيَّ) أَحَدُ مَفْعُولِي الْقَوْلِ، والهاءُ المفعولُ الأوَّلُ، ومنهُ قوله<sup>(٣)</sup>:  
 غَضِبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا<sup>(٤)</sup>  
 وَأَنْشَدَ الْفَارِسِيُّ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ<sup>(٥)</sup> لِلْأَعَشَى<sup>(٦)</sup>:  
 أَضَافُوا إِلَيْهِ فَالْوَى بِهِمْ      يَقُولُ جُنُونًا وَلَمْ يُجِنِ<sup>(٧)</sup>

وقد اختلف في قائله، فقليل:

أ- أم فروة الغطفانية.

ب- عاتكة المُرِّيَّة.

(١) البيت من الطويل.

الغر: السحاب. وطوال الذوائب: أي الأطراف. (عن الحيوان).

انظر: الحيوان ٣/ ٥٤، ٥/ ١٤٢، وتاريخ دمشق ٤٥/ ٩٥، وزهر الآداب ١/ ١٨٥.

(٢) هو الأعشى.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدرة:

رَحَلْتُ سُمِيَّةً غَدَوَةً أَجَاهَا

انظر: الصبح المنير ٢٢، والعقد الفريد ٥/ ٣٠٧، والمسائل الشيرازيات ٢، ٥٩٣، والصحاح ٤/ ١٧٠٧،

واللسان ٣/ ٥١٤ (نقد)، ١١/ ٢٧٦ (رحل)، وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٩، ٨/ ٣٩٥.

(٤) ٥٩٣/ ٢.

(٥) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني سعد بن ضبيعة. كنيته أبو بصير. من فحول شعراء الجاهلية، وفد

على ملوك فارس والحيرة، وأدرك الإسلام في آخر عمره، فرحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليسلم،

فردّه المشركون. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٤٠، ٥٢، والشعر والشعراء ١/ ٢٥٠.

(٦) البيت من المتقارب.

روايته (تقولُ جنونًا).

يُرِيدُ: يَقُولُهُ جُنُونًا، فَجَعَلَ (يَقُولُ) بمنزلة (يَظُنُّ)، وَحَذَفَ مَفْعُولَهُ الْأَوَّلَ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدُوا<sup>(١)</sup>:

قَالَ جَوَارِي الْبَيْتِ لَمَّا جِينَا      هَذَا وَرَبَّ الْبَيْتِ إِسْمَاعِينَا<sup>(٢)</sup>  
فَأَعْمَلَ (قَالَ) فِي (هَذَا) وَ(إِسْمَاعِينَ)، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: أَحَدُهَا هَذَا، وَهُوَ الْقَوِيُّ عِنْدِي، وَالثَّانِي مَا ذُكِرَ عَنِ الرَّجَّاجِ، وَهُوَ (إِسْمَاعِينَنَا) وَحَذَفَ النُّونَ<sup>(٣)</sup>، وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ جَعَلَهُ مُرَكَّبًا مَبْنِيًّا.

قال أبو الفتح: «والمفعول الثاني من (ظَنَنْتُ) وأخواتها كأخبارِ المبتدأ من المفرد والجُمْلَةِ والظرفِ، تَقُولُ في المفرد: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَاتِمًا، وفي الجملة: ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقُومُ أَبُوهُ<sup>(٤)</sup>، وفي الظرفِ: ظَنَنْتُ زَيْدًا فِي الدَّارِ<sup>(٥)</sup>».

يصف فرسًا، أضافوا: مالوا. ألوى بهم: ذهب بهم. انظر: الصبح المنير ١٨.

(١) لبعض بني نعيم.

(٢) من الرجز.

ورد بروايات مختلفة، فمنها: قالت جوارى السوق، وجوارى الحي، هذا ورب البيت إسرائينا، وروي الأول أيضًا: قالت وكنت رجلاً فطينا.

انظر: معاني القرآن للفراء ٣٩١/٢، والمعاني الكبير ٦٤٦/٢، وتفسير الطبري ٩٥/٢٣، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ٤٠٢/٢، والأماي ٤٤/٢، وليس في كلام العرب ٣٥، والمخصص ٢٨٢/١٣، واللاكي ٦٨١/٢، والبحر المحيط ٣٧٣/١، وممع الهوامع ١٥٧/١.

(٣) ذُكِرَ هذا القول غير منسوب إلى أحد في سمط اللاكي ٦٨١-٦٨٢.

(٤) في اللمع: أخوه.

(٥) اللمع ٥٣.

قَالَ سَعِيدٌ: فِي هَذَا الْفَصْلِ اتَّسَاعٌ مَا، وَذَلِكَ أَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ قَدْ يَكُونُ بِالْفَاءِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَلَا تَدْخُلُ الْفَاءُ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِـ (ظَنَنْتُ)، وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ قَدْ يَكُونُ أَمْرًا وَنَهْيًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قُمْ إِلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي (ظَنَنْتُ).

فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ إِذَا ذُكِرَتْ أَوَّلًا وَلَمْ يُقْتَصَرْ عَلَيْهَا فِي اللَّفْظِ، فَلَا يَخْلُو مَا بَعْدَهَا مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: (أَنَّ) وَمَعْمُولُهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ بَيْنَ سَبْيُوهِ وَالْأَخْفَشِ<sup>(١)</sup>، فَسَبْيُوهِ يَقُولُ: اسْتَغْنِي بِمَعْمُولِهَا عَنِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَطَوَّلَ الْكَلَامَ يَحْسُنُ مَعَهُ مَا لَا يَحْسُنُ مَعَ قِصْرِهِ، وَالْأَخْفَشُ يَدَّعِيهِ مَحْذُوفًا، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: مَوْجُودًا، أَوْ كَائِنًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَظْهَرَ الْمَصْدَرَ الْمُقَدَّرَ بِهِ (أَنَّ) لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي. وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبْيُوهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ هَذَا الْمُقَدَّرُ فِي مَوْضِعٍ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْكَلَامَ مُسْتَقِلٌّ بِالْفَائِدَةِ، لَا حَاجَةَ لَهُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ. وَلِلْأَخْفَشِ أَنْ يَقُولَ: لَوْ أَغْنَتْ عَنِ الْمَفْعُولَيْنِ لَمْ تَقَعْ بَعْدَ (لَوْلَا)، إِذْ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ.

وَلِسَبْيُوهِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا الْغَنَاءُ فِي مَوْضِعٍ لَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، كَمَا

(١) رَأْيُ سَبْيُوهِ فِي الْكِتَابِ ١/١٢٥-١٢٦. وَانْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي: شَرْحِ السِّيَرَانِي ٣/٢٤٩-٢٥٠ (الْمَطْبُوعُ)،

وَالْبَدِيعِ ١/٢٠٣، وَاللِّبَابِ ١/٢٥٣، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ٨/٦٠، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ ٢/٢-١٠١١-

١٠١٢، وَالتَّذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٦/١١٦.

يُغْنِي بَعْدَ (لَوْ) - عِنْدَ جَمَاعَةٍ - عَنْ ظُهُورِ الْفِعْلِ فِي قَوْلِكَ: / ٧٩ ب لَوْ أَنَّكَ جِئْتَنِي لِأَكْرَمْتُكَ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ: لَوْ وَقَعَ مَجِئُكَ، وَلَوْ قُلْتَ: لَوْ مَجِئُكَ لِأَكْرَمْتُكَ، لَمْ يَحْسُنْ.

والثاني: أَنْ تَدْخُلَ عَلَى ضَمِيرٍ، وَذَلِكَ الضَّمِيرُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ، وَتَقَعُ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ وَالْفِعْلِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِيهَا عَائِدٌ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ظَنَنْتُهُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَعَلِمْتُهُ يَقُومُ زَيْدًا، أَوْ يَكُونَ ضَمِيرَ مَصْدَرٍ وَيَكُونَ مَا بَعْدَهُ عَلَى حَالِهِ قَبْلَ الْهَاءِ، فَتَقُولُ: ظَنَنْتُهُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، كَمَا تَقُولُ: ظَنَنْتُ ظَنًَّا زَيْدًا مُنْطَلِقًا، أَوْ يَكُونَ ضَمِيرًا رَاجِعًا إِلَى مَا تَقَدَّمَ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ (زَيْدٍ) فِي الْحَاجَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ.

فَإِنْ قَدَّمْتَ (زَيْدًا) وَنَصَبْتَهُ، فَقُلْتَ: زَيْدًا ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقًا، كَانَ (زَيْدًا) مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يُفْسِّرُهُ الظَّاهِرُ، وَهُوَ مَفْعُولُ (ظَنَنْتُ) الْأَوَّلُ، وَمَفْعُولُهَا الثَّانِي مَحْذُوفٌ يُغْنِي عَنْهُ مَفْعُولُ (ظَنَنْتُ) الظَّاهِرُ، وَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ الظَّاهِرَةِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَعْمُولَةً لِلأَوَّلِ، فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولِهِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهَا مُفْسَّرَةٌ لَهُ، وَهَذَا الْمَفْسَّرُ لَا يَكُونُ مَعْمُولًا لِلْمَفْسَّرِ، فَإِنْ جَعَلْتَ الْهَاءَ كِنَايَةً عَنِ الْمَصْدَرِ كَانَ (زَيْدًا) مَفْعُولًا الْأَوَّلَ، وَ(مُنْطَلِقًا) مَفْعُولًا الثَّانِي، وَإِنْ جَعَلْتَ الْهَاءَ لِلْقِصَّةِ لَمْ يَجْزِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ حَيْثُ عَمِلَ (ظَنَنْتُ) وَقَدْ ظَهَرَ، وَلَا إِنْ رَفَعْتَ الْاِثْنَيْنِ صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ لِلْفَضْلِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا (مَا) أَوْ لَامُ الْاِبْتِدَاءِ، أَوْ الْهَمْزَةُ وَ(أَمْ)، أَوْ (أَيُّ) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَعَلِمْتُ لَزِيدٌ قَائِمٌ، وَعَلِمْتُ أَزِيدٌ

منطلق أم عمرو، وعَلِمْتُ أَنَّهُمْ يَقُومُ، فَهِيَ مُبْطَلَةٌ فِي اللفظ، عاملةٌ فِي الموضع،  
فهذه المُعَلَّقة، وإذا جازَ إلغائها فتعلَّقَها أولى؛ لأنَّ إلغائها يُبْطِلُ عملها لفظًا  
وموضعًا، وتعلَّقَها يبطلُ لفظًا لا موضعًا، ويقدرُ عملُها فِي الموضع.

فإن قُلْتَ: عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ، فالاختيارُ فِي (زيد) النصب،  
وبعضُهم <sup>(١)</sup> يَرَفَعُ (زيدًا)؛ لأنَّ لَهُ فِي الاستِفهامِ سَبَبًا، والأوَّلُ أولى، وإنما لم يَعْمَلْ  
فِي الاستِفهامِ ما قَبْلَهُ؛ لَأَنَّهُ لَا يُسْتَغْنَى بِمَا قَبْلَهُ، نحو قولك: زَيْدٌ أَقَاتِمُ، وإنما لم  
يَعْمَلْ فِيما قَبْلَهُ لَأَنَّهُ إِذَا مَنَعَ غَيْرُهُ مِنَ الْعَمَلِ فَأَنْ يَمْنَعَ نَفْسَهُ أَوَّلَى؛ لَأَنَّهُ إِذَا مَنَعَ:  
ضَرَبْتُ أَزِيدًا؟ مَنَعَ: زَيْدًا أَضْرَبْتُ؟ والذي عِنْدِي أَنَّ الحَرْفَ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْنَى فِي  
الجملة لم يَتَقَدَّمْ ما يَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى ما قَبْلَهُ.

وقال قومٌ: إنما اِمْتَنَعَ ذَلِكَ فِي الجزاءِ لَأَنَّهُ مجزومٌ، والمجزومُ لا يَتَقَدَّمُ عَلَى  
الجازِمِ، فكذلك مَعْمُولُهُ، فأما قولهم: زَيْدًا لم أَضْرِبْ، فَقَدْ تَقَدَّمَ (زيد) ولم يَحْسُنْ  
أَنْ يَتَقَدَّمَ (أَضْرِبْ)؛ لَأَنَّهُ مجزومٌ، وهذا تَقْدِيمٌ جائزٌ إجماعًا. فالجوابُ عِنْدَ النحاة:  
أَنَّ هَذَا محمولٌ عَلَى الإيجابِ، وهذا عِنْدِي ضَعِيفٌ، وإنما الجوابُ عِنْدِي: أَنَّ هَذَا  
الْعَمَلُ الذي هُوَ الجِزْمُ فِيهِ ضَعِيفُ التَّقْدِيرِ؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ فِي هَذَا لِلْفِعْلِ الماضي،  
وإذا كَانَ ماضِيًا فَمَا لِلْعَمَلِ فِيهِ وَجْهٌ، وكانَ الجِزْمُ فِيهِ كَلَّا جِزْمٌ، فَعَمِلَ فِيما قَبْلَهُ كما  
لو كَانَ ماضِيًا غَيْرَ مَعْمُولٍ.

فإن قِيلَ: فما تقولُ فِي (لن) الناصبة لِلْفِعْلِ، ومَعْمُولٌ فِعْلِها يَتَقَدَّمُ عَلَيْها،

(١) أجاز الرفع سيبويه مع ترجيح النصب. انظر: الكتاب ١/ ٢٣٧.

فتقول: زيداً لن أضرب، إجماعاً؟

قيل: هذه محمولة على السين و(سوف)، إذ هي نفي لها.

فأما (ما) فإنها لا يُستغنى بها قبلها، كهمزة الاستفهام.

فأما اللام فحكمها حكم (إن)، لاجتماعهما في التوكيد، ولا يتقدم التأكيد

على المؤكد. فأما: ضَرْباً ضَرَبْتُ، وإن كان تأكيداً، فليس هو بمنزلة هذا، فهو بمنزلة: ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ مرتين.

الرابع: أن تدخل على المبتدأ والخبر، نحو ما ذكره، / ٨٠ ومفعول هذا

القسم الثاني هو أن يكون مفرداً أو ما صلح أن يوصل به (الذي) من مبتدأ، وخبر، وفعل، وفاعل، وشرط، وجزاء، وظرف.

قال أبو الفتح: «وكما لا تقول زيدٌ قامَ عمرو، كذلك<sup>(١)</sup> لا تقول: ظننتُ

زيداً قامَ عمرو، حتى تقول: في داره، أو عنده، أو نحو ذلك»<sup>(٢)</sup>.

قال سعيد: الكلام في خبر المبتدأ وخبر (كان)، وخبر (إن)، ومفعول

(ظننتُ) الثاني، ومفعول (أعلمتُ) الثالث، واحد في هذا؛ لأنَّ الجملة إذا قامت

بنفسها كانت أجنبية مما تروم أن تعلقها به، وكلُّ صفةٍ وصلةٍ وحالٍ فهذا حكمه،

فأما هذه المسألة التي ذكرها، فإن كان زيدٌ عمراً، وكان له اسمان، صحَّت المسألة

على قياس الأخفش، ولم تصحَّ على قياس سيبويه، وكأنك قلت: زيدٌ قام أبو

(١) في اللمع: فكذلك.

(٢) اللمع ٥٣.

بَكْرٍ، وَإِنْ كَانَ عَمْرُو غَيْرِ زَيْدٍ، لَمْ تَصَحَّ الْمَسْأَلَةُ، لِعَدَمِ الْعَائِدِ، فَإِنْ قُلْتَ: إِلَيْهِ أَوْ عِنْدَهُ [أَوْ فِي دَارِهِ] <sup>(١)</sup> صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَإِنْ» <sup>(٢)</sup> تَقَدَّمَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِعْمَالِهَا، تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَاتِمًا <sup>(٣)</sup>، فَإِنْ تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ كُنْتَ فِي إِعْمَالِهَا وَالْغَائِثِ مُحْجَرًا، تَقُولُ فِي الْإِعْمَالِ: زَيْدًا أَظُنُّ مُنْطَلِقًا <sup>(٤)</sup>، وَفِي الْإِلْغَاءِ: زَيْدٌ أَظُنُّ مُنْطَلِقًا، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَبَا الْأَرَاكِيزِ يَا بَنَ اللَّوْمِ تُوعِئُنِي      وَفِي الْأَرَاكِيزِ خِلْتُ اللَّوْمُ وَالْخَوْرُ  
فَإِنْ تَأَخَّرَتْ اخْتِيرَ الْغَاوُهَا، وَجَازَ إِعْمَالُهَا، تَقُولُ: زَيْدٌ قَاتِمٌ ظَنَنْتُ، وَإِنْ <sup>(٥)</sup>  
قُلْتَ: زَيْدًا قَاتِمًا ظَنَنْتُ جَازًا <sup>(٦)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: هَذِهِ الْأَفْعَالُ لَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: أَحَدُهَا: الْإِعْمَالُ، وَالثَّانِي: التَّعْلِيقُ، وَالثَّالِثُ: الْإِلْغَاءُ، فَمَتَى قُدِّمَتْ وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ مَانِعٌ مِنْ إِعْمَالِهَا، فَالْعَمَلُ لَا غَيْرَ، وَذَلِكَ أَنْ تَقْدِّمَهَا لِلْعَنَاءِ بِهَا، وَالْغَاوُهَا سَبَبُ اطِّرَاجِهَا وَإِهْمَالِهَا، وَهَذَا

(١) فِي د.

(٢) فِي اللَّعْمِ: فَوَإِذَا.

(٣) فِي اللَّعْمِ: كَرِيمًا.

(٤) فِي اللَّعْمِ: قَاتِمًا. فِي الْمَوْضِعِينَ.

(٥) فِي اللَّعْمِ: وَلَوْ.

(٦) اللَّعْمِ ٥٣-٥٤.

تَضَادُّ، وَقَدْ أَنْشَدُوا<sup>(١)</sup>:

أَرْجُو وَأُمِّلُ أَنْ تَذْنُو مَوَدَّتْهَا      وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ<sup>(٢)</sup>  
فَقَدَّمَهَا وَأَلْغَاهَا، والصوابُ: أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مُحَذَوْفًا، وَيَكُونَ  
ضَمِيرَ الشَّانِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي (لَيْتَ)، وَمِثْلُهُ فِيهَا وَجَدْتُهُ مَسْطُورًا، وَإِنْ كَانَتْ الرِّوَايَةُ  
بِالنَّضْبِ فِي الْحِمَاسَةِ<sup>(٣)</sup>:

كَذَاكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي      أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ  
أَدْعُوهُ حِينَ أُنَادِيهِ لِأَسْمِعَهُ      وَلَا أَلْقُبُهُ وَالسَّوْءُ الْقَبُّ<sup>(٤)</sup>  
وَقَدْ أَنْشَدَا مَنْصُوبَيْنِ<sup>(٥)</sup> عَلَى أَنْ يَكُونَ (اللقبَا) مَصْدَر: الْقَبُّ، وَ(السَّوْءُ)

(١) لكعب بن زهير، من قصيدته المشهورة بانث سعاد.

(٢) البيت من البسيط.

التنويل: العطاء. (عن الديوان).

انظر: ديوانه ٩، والبدیع ١/٢/٤٥١، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/٥٠٦، وشرح التسهيل

٢/٨٦، وشرح الكافية ٢/٢/٩٩٢، والتذيل والتكميل ١/٢١٥، وشرح بانث سعاد لابن هشام

١٥٢، وحاشية البغدادي عليها ٢/٢٢٤، وخزانة الأدب ٩/١٤٣.

(٣) ٢/١٨.

(٤) البيتان من البسيط. وهما للرجل من فزارة.

انظر: شعر غطفان (بعض الفزاريين) ٥٥٨، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٢٥ (رسالة علمية)،

وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/١١٤٦، والحماسة البصرية ٢/٧٩٧، والأول في شرح ألفية ابن معطي

لابن القواس ١/٥٠٦، والمقرب ١٣٠، وأوضح المسالك ٢/٦٥، وتخليص الشواهد ٤٤٩، والثاني

في المقاصد الشافية ٣/٣٢٦.

(٥) في شعر غطفان ٥٥٨.



مفعولٌ مَعَهُ، أو يَكُونُ (اللقبي) عَلَى (فَعَلَى) مَقْصُورٌ، ولا يجوزُ أن يَكُونَ (وَجَدْتُ) هُنَا زائِدةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْجُمْلَةِ عَائِدٌ إِلَى اسْمٍ (إِنَّ) غَيْرُ التَّاءِ فِي (وَجَدْتُ)، إِلَّا أَنْ تَقْدَّرَ: لِي، فَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ (وَجَدْتُ) زائِدةً كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾<sup>(١)</sup> أَي: لَهُ.

وَذَكَرَ الْأَخْفَشُ مَا يُشِيدُ هَذَا الْإِلْغَاءَ لِتَقَدُّمِ الْحَرْفِ النَّافِي، فَقَالَ: مَا ظَنَنْتُ مِنْ أَحَدٍ خَيْرٍ مِنْكَ، وَخَيْرًا مِنْكَ، فَأَجَارَ الْجَرَّ مَعَهُ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ (ظَنَنْتُ) مُلْغَاةٌ عِنْدَهُ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى جَرٍّ آخَرَ.

وَالرَّفْعُ عَلَى الْإِلْغَاءِ (ظَنَنْتُ) وَالتَّنْصِبُ عَلَى إِعْمَالِهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:  
بِهَا كُلُّ مُسْتَرْخِي الْإِزَارِ تَخَالُهُ إِذَا مَا مَشَى مِنْ أَخْصِ الرَّجُلِ ظَالِعٌ<sup>(٤)</sup>  
فَتَقْدِيرُهُ: بِهَا كُلُّ مُسْتَرْخِي الْإِزَارِ وَظَالِعٌ تَخَالُهُ مِنْ أَخْصِ الرَّجُلِ. وَمِثْلُهُ:

(١) النازعات: ٤٠-٤١.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) هو بلعاء بن قيس الكناني.

(٤) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (معني) بدل (بها).

انظر: شعر بني كنانة (بلعاء بن قيس) ٤٧٠، والبرصان والعرجان للجاحظ ٣٣، ١٥٥، والمخصص

وَمَا جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ هَاجَرَتْ تَبْتَغِي وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخَبْزُ أَحْسِبُ وَالتَّمْرُ<sup>(١)</sup>  
وَ(أَحْسِبُ) مُلْغَاةٌ.

وَإِذَا قُلْتَ: أَيُّ الْقَوْمِ ظَنَنْتَ زَارَكَ، جَازَ الْغَاوُهَا، فَإِنْ قُلْتَ: / ٨٠ ب أَيُّ  
الْقَوْمِ ظَنَنْتَ أَنْ قَدْ زَارَكَ، لَمْ تُلْغِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

تَاللَّهِ يَشْفِي ذَاتَ نَفْسِي حَاجِمٌ أَبَدًا وَلَا فِيهَا إِخَالٌ لَدُودُ<sup>(٣)</sup>  
وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

أَعَاذِلْ قَوْلِي مَا هَوَيْتِ وَأَوَّبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى عَلَيْكَ ذُنُوبِي<sup>(٥)</sup>  
وَ(أَرَى) فِيهِ مُلْغَاةٌ.

وَحَكَى الْأَخْفَشُ: إِنَّ زَيْدًا لَطَنْتُ أَخَاهُ مُنْطَلِقًا لَا يَجُوزُ، وَإِنْ زَيْدًا لَطَنْتُ

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو قيس بن العيزارة الهذلي.

(٣) البيت من الكامل.

روى: (والله) بدل (تالله)، و(ولاءمها)، و(وعمًا) بدل (ولا فيها).

الشاهد فيه: إلغاء (إخال)، فلم ينصب (لدود).

انظر: ديوان الهذليين ٣/ ٧٢، وشرح أشعارهم ٢/ ٥٩٧.

(٤) هو التمر بن تولب.

(٥) البيت من الطويل.

أُوبِي: أي رجعي لومك إياي. (عن تخلص الشواهد ٢٥٨).

انظر: تخلص الشواهد ٢٥٢، وجمع الهوامع ١/ ١٢٠، وشرح الأشموني (مع الصبان) ١/ ٢٤٢، والدرر

اللوامع ٢/ ٨١.

أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ، يَجُوزُ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا حَسَنٌ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِي (ظَنَنْتُ) هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ،  
وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ (ظَنَنْتُ) مُلْغَاةً، إِذْ هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَى مَاضٍ،  
وَحَكَى: ظَنَنْتُ زَيْدًا وَأَخُوهُ مُنْطَلِقَانِ، عَلَى تَوَهُّمِ الْإِبْتِدَاءِ فِي الْأَوَّلِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:  
وَمَا خِلْتُ أَبْقَى بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ عِرَاضُ الْمَذَاكِي الْمُسْتَفَاتِ الْقَلَائِصَا<sup>(٣)</sup>  
فَرَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهَا زَائِدَةٌ<sup>(٤)</sup>، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُتَّعِدِيَةً إِلَى الشَّانِ وَالْقِصَّةِ، فَأَمَّا  
قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:

وَمَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تَحْدِثُ لِي قُرْحَةً وَتَنْكَؤُهَا<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: المغني في النحو لابن فلاح ٣/٣٢٣، والتذيل والتكميل ٦/٦٢.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من الطويل.

المذاكي: المسان. والمسيفات من الخيل: المتقدّمات. (عن المعاني الكبير، واللسان).

انظر: الصبح المنير ١١٠، والمعاني الكبير ١/٩٩، ٢/٨٩٩، والحجة للقراء السبعة ٣/١٠٤، ٤/٣١٩-  
٣٢٠، وكتاب الشعر ١/٢٠، وتفسير ابن عطية ١/٥٥٣، والبحر المحيط ٣/١٣٧، والدر المصون  
٣/٥٢٦، واللسان ٩/١٦٣ (سنف).

(٤) منهم الفارسي، فإنه قال: «... وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَدْ جَرَى فِي كَلَامِهِمْ لَغَوًا، وَمَا جَرَى لَغَوًا لَا يَكُونُ فِي حَكْمِ

الجميل المقيدة، وَمَنْ تَمَّ جَاءَ نَحْوُ: وَمَا خِلْتُ أَبْقَى... إِنَّمَا هُوَ: وَمَا أَبْقَى بَيْنَنَا» الحجة ٣/١٠٤.

(٥) هو ابن هرمة.

(٦) البيت من المنسرح.

النكء: تشتر الجرح. (شرح شواهد المغني ٢/٨٢٦).

انظر: ديوان ابن هرمة ٤٨، ومعاني القرآن للفراء ٢/٥٧، والكمال ٢/٧٩٢، ٣/١٣٢٦، وتفسير الطبري  
(شاعر) ١٦/٣٢٤، والأضداد للأبنباري ٢٦٨، ومغني اللبيب ٥١٣، وشرح شواهد ٢/٨٢٠،

فزيادتها فيه ظاهرة لحاجة (ما) إلى (تزال)، فإن قلت: فما تصنع بها وبقوله<sup>(١)</sup>:

مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَلَمِ<sup>(٢)</sup>  
فَكَيْفَ تُلْغِيهَا وَقَدْ أَعْمَلْتَهَا فِي الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ؟ وكيف تعملها وحاجة  
(زِلْتُ) إلى (ما) داعية؟

فالجواب: أن التقدير في الأول يكون (ها) للمرة من المصادر، والتقدير في الثاني: ما خِلْتُ خيلتي، فحذف، وتكون (خِلْتُ) ملغاة.

فأما قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فَمَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ<sup>(٤)</sup> فالمفعول الأول محذوف، التقدير فيه: البخل هو خيرا له، ف(هو) فصل، فَمَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ<sup>(٥)</sup> ف(الذين) المفعول الأول و(خيرًا) المفعول

٨٢٦، وخزانة الأدب ٢٣٧/٩

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من المنسرح.

الضمن: المرض. (عن العين).

انظر: العين ٥٢/٧ (ضمن)، وغريب الحديث لابن سلام ٢٧٩/٤، وتهذيب اللغة ٤٩/١٢ (ضمن)،

والصحيح ٢١٥٥/٦ (ضمن)، وأوضح المسالك ٤٧/٢، واللسان ٢٦٠/١٣ (ضمن).

(٣) آل عمران: ١٨٠.

(٤) هي قراءة الجمهور.

(٥) هو حمزة وحده. انظر: السبعة ٢١٩-٢٢٠، والتذكرة ٣٦٥-٣٦٦.

المفعول الثاني، و(هُوَ) فصلٌ، والتقديرُ: بُخِلَ الذين يَبْخُلُونَ، والقراءةُ بِالياءِ أقيسُ؛ لِتَقَدُّمِ الدلالةِ.

فَإِذَا أَضْمِرَ الْمَصْدَرُ كَانَ أَدْعَى لِعَمَلِهِ إِذَا تَوَسَّطَ أَوْ تَأَخَّرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ظَنَنْتُهُ زَيْدًا قَائِمًا؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ ظَنَنْتُ ظَنًّا، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

فَجَالَ عَلَى وَحْشِيَةٍ وَتَحَالَهٗ      عَلَى ظَهْرِهِ سَبًّا جَدِيدًا يَمَانِيَا<sup>(٢)</sup>  
فَالهَاءُ فِي (تَحَالَهٗ) كِنَايَةٌ عَنِ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ أَنْ تَكُونَ لِلثَّوْرِ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَلَيْسَ السَّبُّ بِالثَّوْرِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الشَّانِ، لِإِنصَابِ (السَّبِّ)، فَثَبَّتَ أَنَّهَا ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ، وَ(السَّبُّ) مَفْعُولٌ أَوَّلُ، وَ(عَلَى ظَهْرِهِ) الْمَفْعُولُ الثَّانِي.

فَإِنْ أَظْهَرْتَ لَفْظَ الْمَصْدَرِ مَعَ الْفِعْلِ كَانَ أَدْعَى إِلَى الْإِعْمَالِ، لَشِدَّةِ الْعِنَايَةِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: ظَنَنْتُ ظَنًّا زَيْدًا مُنْطَلِقًا، فَإِنْ تَوَسَّطَتْ كُنْتَ بِالْخِيَارِ فِي إِعْمَالِهَا وَالْغَائِثِهَا، فَمَنْ أَعْمَلَهَا فَلَقَرِبِهَا مِنَ الطَّرَفِ الْأَوَّلِ، وَمَنْ لَمْ يُعْمَلْهَا فَلَقَرِبِهَا مِنَ الطَّرَفِ الْآخِرِ، وَأَيْضًا فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَنْقُصَ عَنِ مَرْتَبَةِ الْمُتَقَدِّمِ، وَلَيْسَ يَظْهَرُ نُقْصَانٌ إِلَّا بِالْغَاءِ.

(١) هو سحيم عبد بن الحساس.

(٢) البيت من الطويل.

الوحشية غير الإنسية، والإنسي هو ما يُركب ويُحلب. والسَّبُّ: الثوب الأبيض. شبه جلد الثور به.

(الانتخاب ٣٩).

انظر: ديوان سحيم ٣٥، والإفصاح للفارقي ٣٨٣، والانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب ٣٩،

وشرح المفصل ١/ ١٢٤.

وقَالَ قَوْمٌ: إِنْ بَنَيْتَ كَلَامَكَ عَلَى شَكٍّ فِي (ظَنَنْتُ) فَلِإِعْمَالٍ لَا غَيْرٍ، وَإِنْ  
بَنَيْتَهُ عَلَى الْيَقِينِ فَلِأَصْلِ الْإِلْغَاءِ لَا غَيْرٍ<sup>(١)</sup>، وَعَلَى هَذَا أَنْشَدُوا الْبَيْتَ - وَهُوَ فِي  
كِتَابِ سَيَبَوِيهِ<sup>(٢)</sup> - لَجَرِيرٍ<sup>(٣)</sup>:

أَبَا الْأَرَاكِيزِ يَا بَنَ اللَّؤْمِ ثُوْعِدُنِي      وفي الْأَرَاكِيزِ خَلْتُ اللَّؤْمَ وَالْحَوْرُ  
وفي شَعْرِ اللَّعِينِ الْمُنْقَرِيَّ<sup>(٤)</sup> هَذَا الْبَيْتُ فِي قَصِيدَةٍ لَامِيَّةٍ مِنْهَا:  
إِنِّي أَنَا ابْنُ جَلَا إِنْ كُنْتُ تَعْرِفُنِي      يَا سَلْمُ وَالْحَيَّةُ الصَّمَاءُ وَالْجَبَلُ  
أَبَا الْأَرَاكِيزِ يَا بَنَ اللَّؤْمِ ثُوْعِدُنِي      وفي الْأَرَاكِيزِ خَلْتُ اللَّؤْمَ وَالْخَبْلُ<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: الكتاب ١/١٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٥، والمُلَخَّص ١/٢٥٥، والكافي في  
الإفصاح ٢/٩٥٨.

(٢) الكتاب ١/١٢٠.

(٣) البيت من البسيط.

وهو للعين في عامة المصادر. يهجو رؤية أو العجاج.

انظر: ملحقات ديوان جرير ٢/١٠٢٨، والحيوان ٤/٢٦٧، والأصول ١/١٨٣، والإيضاح العسدي  
١٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٠٧، والإفصاح للفارقي ٢٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ١٢٠،  
وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٥٩، والتبصرة والتذكرة ١/١١٧، والبديع ١/٢/٤٥١، وشرح  
المفصل ٧/٨٤، وخزانة الأدب ١/٢٥٧.

(٤) هو منازل بن زمعة، أبو أكيدر، المنقري التميمي، شاعر أموي، هجا جريراً والفرزدق فأهملاه، فسقط.  
روي في تسميته باللعين أنه أنشد شعراً والناس يصلون، فسمعه عمر فقال: من هذا اللعين؟ فعلق به.  
انظر: الشعر والشعراء ١/٤٩٠، والاشتقاق ٢٥١، وخزانة الأدب ٣/٢٠٧.

(٥) انظر: الحيوان ٤/٢٦٧، وشرح اللمع لابن برهان ١/١١١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٥٩،  
والتذيل والتكميل ٦/٦٣، وخزانة الأدب ١/٢٥٧.

فَ (اللَّوْمُ) مُبْتَدَأٌ، وَ (فِي الْأَرَاغِيزِ) خَبَرُهُ، وَ (خَلْتُ) مُلْغَاةٌ، فَأَمَّا قَوْلُهُ <sup>(١)</sup>:

شَهِدْتُ وَفَاتُونِي وَكُنْتُ حَسِبْتَنِي      فَقِيرًا إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا وَتَغْيِي <sup>(٢)</sup>  
فَلَا تَكُونُ (حَسِبْتَنِي) مُلْغَاةٌ، لِتَعَدِّيَهَا إِلَى مَفْعُولٍ، إِلَّا عَلَى مَا سَبَقَ، وَمِثْلُ /  
٨١ أ البيت الذي أَنَشَدَهُ لِلْهَذَلِيِّ <sup>(٣)</sup>:

تَرَكْتَهُمْ وَظَلْتُ بِخَيْرٍ ثَغِيرٍ      وَأَنْتَ زَعَمْتَ ذُو حُبٍّ مُفِيدٍ <sup>(٤)</sup>  
فَ (أَنْتَ) مُبْتَدَأٌ، وَ (ذُو حُبٍّ) خَبَرُهُ، وَ (زَعَمْتَ) مُلْغَاةٌ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ حَكِيمِ بْنِ  
قَبِيصَةَ <sup>(٥)</sup>:

(١) هو النَّمِرُ بْنُ تَوْلَبٍ.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٤٠، والبخلاء ١٦٣، وكتاب الشعر ٤٧٤/٢، وشرح التسهيل  
٨١/٢، والبحر المحيط ١١٣/٣، والتذيل والتكميل ٣٦/٦، والدر المصون ٤٨٢/٣.

(٣) هو ساعدة بن العجلان الهذلي.

(٤) البيت من الوافر.

وروايته في مصادره:

تَرَكْتَهُمْ وَظَلْتُ بِجَرٍّ يَغِيرٍ      وَأَنْتَ زَعَمْتَ ذُو خَبَيبٍ مُعِيدٍ  
ولم أجد من أثبت رواية المصنف، ويُلاحظ الفرق البين بين الروایتين.

الجر: ما غلظ من الجبال. ويعر: جبل. ومُعِيد: معاود قد جَرَّبَ الأمور. (عن ديوان الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ١٠٨/٣، والمحكم ١٧٤/٢، ومعجم ما استعجم ١٣٩٦/٤، ومعجم البلدان  
٤٣٨/٥، واللسان ٣٠١/٥ (يعر)، وتاج العروس ٤٧٥/١٤ (يعر).

(٥) هو حكيم بن قبيصة بن ضرار الضبي. شاعر من أهل العراق، أدرك الإسلام، فأسلم ووفد على معاوية  
بن أبي سفيان رضي الله عنه. انظر: تاريخ دمشق ١٣٥/١٥، والإصابة ٦٤/٢.

فما جنة الفردوسِ هاجرتَ تَبْتَغِي ولكن دعاكِ الخبزُ أحسبُ والتمرُ<sup>(١)</sup>  
فألغى (حَسِبْتُ).

والقسمُ الثالثُ: أن يتأخَّرَ عَنْهَا، فإذا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ إلغَاؤها أَحْسَنَ، وَقَدْ  
يجوزُ إعمالُها، فَمَنْ أَعْمَلَهَا قَالَ: مَفْعُولًا بِمَنْزِلَةِ مَفْعُولِ (ضَرَبْتُ)، وَأَيْضًا هِيَ  
الْمُتَقَدِّمَةُ فِي الْحُكْمِ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ مَعْمُولُهَا لِلْعِنَايَةِ بِهِمَا، وَمَنْ أَلْغَاهَا قَالَ: مَعْمُولُ  
(ضَرَبْتُ) إِذَا تَقَدَّمَ جَازَ أَنْ يُعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ؛ لِأَنَّهُ ضَعُفَتْ عُلُقَتُهُ بِتَقَدُّمِهِ،  
فَمَا ظَنُّكَ بِ(ظَنَنْتُ)؟

وَاسْتَضَعَفَ سَيُوبَةُ: زَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ، وَزَيْدًا قَائِمًا ضَرَبْتُ<sup>(٢)</sup>.  
وَقَالَ قَوْمٌ: الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِمَا يُبْنَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنَ الْيَقِينِ  
وَالشَّكِّ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup>:

وَأَشْفَقُ مِنْ وَشَكِّ الْفِرَاقِ وَإِنِّي أَظُنُّ لِمَحْمُولٍ عَلَيْهِ فَرَائِبُهُ<sup>(٥)</sup>

(١) سبق تخريجه.

(٢) قال: «وكلمنا طال الكلام ضعف التأخير إذا عملت، وذلك قولك: زيدا أخاك أظن، فهذا ضعيف كما

يضعف: زيدا قائما ضربت؛ لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل». الكتاب ١/ ١٢٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٢٠، والتذييل والتكميل ٥٤/ ٦.

(٤) هو ابن ميادة.

(٥) البيت من الطويل.

قال ابن جني: «ألغى (أظن) غير أن الظن هنا ينبغي أن يكون بمعنى اليقين والثبات، لا للشك والخلاج،

ألا ترى أن معه اللام (إن)، وكلاهما للتثيت واليقين والتوكيد». التنبيه.



وإلغاؤها متأخرة أحسن من إلغاؤها متوسطة؛ لأنه كما ضَعُفَتِ المتوسطة  
عَنِ الْمُتَقَدِّمَةِ، كذلكَ يجبُ أن تَضَعُفَ المتأخرةُ عن المتوسطة.

والمُلغاةُ تُقَدَّرُ بِالظرفِ، فيقولونَ في قولِكَ: زيدُ قائمٌ ظَنَنْتُ، بِتقديرِ: زيدُ  
قائمٌ في ظَنِي، وهذا الظرفُ المُلغى يَتَعَلَّقُ إمَّا بِالْحَرِّ، وإمَّا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، أي:  
جَعَلْتُ ذَلِكَ في ظَنِي، فهي إذا كانت ملغاةً فهي مُعْتَمِدَةٌ على ما قَبْلَهَا، وإذا كانتَ  
عامِلَةً فهي مُعْتَمِدَةٌ، وعليه قوله<sup>(١)</sup>:

والقومُ في أَثَرِي ظَنَنْتُ فإن يَكُنْ ما قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ نَجَوْتُ وخَابُوا<sup>(٢)</sup>  
فألغاها متأخرة، وبعضُهم يُشِدُّهُ (والقومُ) بِالنَّصْبِ، فيُعْمَلُهَا. وَأَنشَدَ أَبُو  
عُبَيْدٍ<sup>(٣)</sup>:

انظر: شعر ابن ميادة ٧١، وديوان الحماسة ١٢٠/٢، والتنبيه على شرح مشكلاتها ٣٦٤ (رسالة)، وأما لي  
القالبي ١٦٥/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٣٣/٢، وتاريخ دمشق ٢٠٥/١٨، ومعجم الأدباء  
١٣١١/٣، والحماسة البصرية ١٢٢٠/٣.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الكامل.

انظر: المغني لابن فلاح ٣٢١/٣، وشرح قطر الندى ٢٩٤، والتذييل والتكميل ٦٣/٦، وتذكرة النحاة  
٦٨٣.

(٣) هو القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي، أبو عبيد، (ت ٢٢٤هـ)، إمام في الحديث والنحو واللغة  
والقراءات والأخبار، روى عن أبي زيد الأنصاري والأصمعي والكسائي والقراء وغيرهم. من  
تصانيفه: غريب الحديث، والغريب المصنف. انظر: تاريخ بغداد ٣٩٢/١٤، ونزهة الألباء ١٠٩،  
وإنباه الرواة ١٢/٣.

وقد أنشد هذا البيت في الغريب المصنف ٨٦٩/٢. وهو لأبي أسيدة الدبيري.

هَمَّا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ وَإِنَّمَا يَسُودَانِ إِنْ يَسَّرَا عَنْهُمَا<sup>(١)</sup>  
فَالْفَى مَعَ التَّأَخَّرِ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ: إِنْ ظَنِّي زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَكَانَ ظَنِّي زَيْدًا  
مُنْطَلِقًا<sup>(٢)</sup>، فَجَعَلَهَا ظَرْفًا، وَقَدْ أَجَازَ سَيَّبُوهُ: مَتَى تَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا<sup>(٣)</sup>، لِتَقْدُمَ  
مَعْمُولِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي<sup>(٤)</sup>.

وحالة التعليق قد تقدّم ذكرها قبل هذا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَالْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ نَحْوُ قَوْلِكَ: أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا  
عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ<sup>(٥)</sup>، وَأَنْبَأَ اللَّهُ بِشَرِّ أَكْرَأَ أَخَاكَ<sup>(٦)</sup>».

قَالَ سَعِيدٌ: الْأَفْعَالُ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ وَلَا خِلَافَ فِيهَا عِنْدَ  
سَيَّبُوهُ، وَهِيَ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: أَرَى، وَنَبَأَ، وَأَنْبَأَ، وَأَعْلَمَ، وَخَبَرَ،

(١) البيت من الطويل.

يسرت الغنم: إذا كثرت ألبانها ونسلها. (عن اللسان).

انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧١، وغريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٢٧٨، ٥٩٩، وتهذيب اللغة ١٣/ ٦٠

(يسر)، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٢٧٩، والمخصص ١/ ٢٢، ٧/ ١٨١، والصحاح ٢/ ٨٥٧

(يسر)، والتذييل والتكميل ٦/ ٦٣، وأوضح المسالك ٢/ ٥٩، واللسان ٥/ ٢٩٥ (يسر)، وجمع

الهوامع ١/ ١٥٣.

(٢) لم أقف على هذا.

(٣) الكتاب ١/ ١٢٤.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٤٥.

(٥) في اللمع: عاقلاً.

(٦) في اللمع: كريماً. وبعده: وأرى الله أباك أخاك ذا مالٍ.

وَأَخْبَرَ، وَحَدَّثَ<sup>(١)</sup>، وَبَعْضُهُمْ يَدْعِيهَا أَرْبَعَةً، وَهِيَ: أَنْبَأَ، وَنَبَأَ، وَأَرَى، وَأَعْلَمَ<sup>(٢)</sup>، وَالْقِسْمُ الَّذِي فِيهِ خِلَافٌ، هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ: (ظَنَنْتُ) وَجَمِيعِ بَابِهِ إِذَا عُدِّي بِالْهَمْزَةِ، فَالْأَخْفَشُ يَحْيِزُهُ قِيَاسًا عَلَى الْبَابِ<sup>(٣)</sup>، وَسَيَبُوهُ لَا يَحْيِزُهُ، وَكَذَلِكَ الْمَازِنِيُّ<sup>(٤)</sup>.

فَحُجَّةُ الْأَخْفَشِ كَثَرَتُهُ وَاطْرَادُهُ فِي كُلِّ فِعْلٍ.

وَحُجَّةُ الْمَازِنِيِّ قِلَّتُهُ فِي التَّعَدِّي إِلَى الثَّلَاثَةِ، وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْإِلَازِمُ يُقْتَصَرُ فِي تَعْدِيَّتِهِ إِلَى الْمَسْمُوعِ، فَمَا ظَنَنْكَ بِالتَّعَدِّي إِلَى الثَّلَاثَةِ [وَهُوَ قَلِيلٌ]<sup>(٥)</sup>.

وَلَا خِلَافَ فِي بَابِ (ظَنَنْتُ) وَغَيْرِهِ، إِذَا جُعِلَ الظَّرْفُ فِيهِ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ بِهِ<sup>(٦)</sup>، نَحْوُ قَوْلِكَ: الْيَوْمَ ظَنَنْتُهُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَسَرَقْتُ عَبْدَ اللَّهِ الثَّوْبَ اللَّيْلَةَ، عَلَى قَوْلِكَ: يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ الظَّرْفُ فِي بَابِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةٍ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ إِلَى مَا لَا

(١) ذَكَرَ سَيَبُوهُ أَعْلَمَ، وَأَرَى، وَأَنْبَأَ، وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيُّ أَنَّ سَيَبُوهَ زَادَ نَبَأَ، وَزَادَ الْفَرَاءُ: أَخْبَرَ وَخَبَّرَ، وَزَادَ الْكُوفِيُّونَ: حَدَّثَ. انْظُرْ: الْكِتَابَ ٤١/١، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ ١٠٠/٢، وَالتَّذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ

١٦٢/٦.

(٢) كَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ. انْظُرْ: الْإِيضَاحَ الْعِضْدِي ٢٠١.

(٣) انْظُرْ: الْخِصَائِصَ ٢٧١/١، وَالْمُقْتَصِدَ ٦٢٩/١. وَرَأَى هَذَا الرَّأْيَ أَيْضًا ابْنُ السَّرَاجِ كَمَا فِي الْأَصُولِ

٢٨٥/٢.

(٤) انْظُرْ: الْإِيضَاحَ الْعِضْدِي ٢٠٢.

(٥) فِي د.

(٦) أَيْ بِالظَّرْفِ.

نظير له، إذ ليس لك فعل يتعدى إلى أربعة مفعولين، وإنما كان كذلك لأن الفعل المتعدي إلى واحد فيه أفعال مصوغة له بغير قرينة، فجاز لنا أن نعديه إلى مفعولين، نحو قولك: ضربت زيدا، وأضربت زيدا عمرا، والأفعال التي تتعدى / ٨١ ب إلى اثنين فيها أفعال مصوغة لها، نحو قولك: (كسوت) و(ظننت)، فجاز لنا أن نعديه بالقرينة إلى ثلاثة، وليس لنا فعل يتعدى بنفسه إلى ثلاثة فتكون فيه معدية إلى أربعة، فلما كان كذلك امتنع أن يكون فعل متعد إلى أربعة بقرينة، ولا يجوز أن يتعدى بنفسه؛ لأنه ليس لنا ما يتعدى إلى ثلاثة بنفسه.

وهذه الأفعال على ضربين:

ضرب منقول بالهمزة من فعل يتعدى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما بالهمزة، نحو: (رأيت) و(علمت).

وضرب منقول من فعل مرفوض، كما رُفِضَتْ مصادرُ (عسى) و(ونعم) و(بئس) وفعل التعجب، وأفعال الفاعل ما بُنيَ منها لما لم يُسمَّ فاعله في باب (فعل) بضم الفاء، نحو: جنَّ زيدٌ، وإن كان ظاهر الأمر أن لا فعل إلا بمصدر، ولا فعل مبني لما لم يسمَّ فاعله إلا بما سمي فاعله، وذلك نحو: أنبأ، ونبأ، وحدث. وأنبأ ونبأ إنما حملت على التعدي؛ لأن النبأ الخبر، والإخبار إعلام، فتعدى، وأصل (أنبأ) التعدى إلى مفعولين الثاني منهما بحرف الجر، كقولك: أنبأت زيدا بكذا، وعليه قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي.

أَدَانَ وَأَنْبَأَهُ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّ الْمَدَانَ مَلِيٌّ وَفِي<sup>(١)</sup>

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَتِّعْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(٢)</sup>، إِنَّ شِئْتَ حَمَلَتْهُ عَلَى

هَذَا، وَإِنْ شِئْتَ حَمَلَتْهُ عَلَى الْإِعْلَامِ، فَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ.

وَمِنْ تَعَدِّي (أَرَى) إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ

أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (حَسَرَاتٍ) هُنَا الْمَفْعُولُ الثَّلَاثَ،

و(أَعْمَالَهُمْ) الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ، وَ(كَذَلِكَ) فِي مَوْضِعِ

الْمَصْدَرِ، أَي: كَذَلِكَ الرَّأْيُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (كَذَلِكَ) الْمَفْعُولُ الثَّلَاثَ، أَي: يُرِيهِمُ

اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ كَذَلِكَ، وَيَكُونَ (حَسَرَاتٍ) حَالًا مِنَ الْمُضْمَرِ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ.

وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُلغَى لِشَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُؤَثَّرَةٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى (أَعْلَمْتُكَ) أَوْصَلْتُ عِلْمًا مِنِّي إِلَيْكَ، وَلَيْسَ

قَوْلُكَ: (عَلِمْتُ) كَذَلِكَ، وَالْمُؤَثَّرَةُ لَا تُلغَى.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا لَوْ أُلْغِيَتْ لَبَقِيَ مَا بَعْدَهَا كَلَامًا غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى زَيْدٌ

عَمَرُوا خَيْرُ النَّاسِ، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ مَا يُلغَى يَبْقَى مَا بَعْدَهُ كَلَامًا مُفِيدًا.

(١) البيت من المتقارب.

أدان: باع بيعًا إلى أجل. والملي: المورس. (عن ديوان الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٦٥، وأدب الكاتب ٣٥٠-٣٥١، وجمهرة اللغة ٣٠٥/٢ (دين)، ومقاييس اللغة

٣٢٠/٢ (دين)، والمقتصد ٦٢٣/١، والاقتضاب ٢١٤/٣، واللسان ٧٥١/١١ (وأل).

(٢) الحجر: ٤٩.

(٣) البقرة: ١٦٧.

ولا يَصْلُحُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى ضَمِيرِ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ لِأَمْرَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَعْلَمَ غَيْرُ مُعَلِّمٍ.

والثاني: أَنَّهُ يَبْقَى مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُفَسِّرًا غَيْرَ مُفِيدٍ. وفي هذا نظرٌ.

وفي حَذْفِ المفعولِ الأوَّلِ مِنَ المفعولاتِ خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُ الحذفَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُجِيزُهُ، فَإِنْ لَمْ تُذَكَّرِ المفعولاتُ فَالجميعُ يَحْجِزُونَ ذَلِكَ، فَمَنْ أَجَازَ الحذفَ قَالَ: هُوَ فَضْلَةٌ بِمَنْزِلَةِ (زَيْدٍ) مِنْ قَوْلِكَ: أَعْطَيْتَ زَيْدًا دِرْهَمًا، فَكَمَا جَازَ حَذْفُ (زَيْدٍ) هُنَا جَازَ ثَمَّةٌ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ بِمَنْزِلَةِ الدَّرْهَمِ، وَلِهَذَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَاةِ<sup>(١)</sup>، مِنْهُمْ الْجَرْمِيُّ وَابْنُ السَّرَاجِ<sup>(٢)</sup>، وَمَنْ لَمْ يَجِزْ تَمَّ قَالَ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ فِي بَابِ (ظَنَنْتُ)، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَاةِ<sup>(٣)</sup>، وَظَاهِرُ لَفْظِ سَيَبَوِيهِ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْهَمْزَةَ دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ لِتَنْقُلَهُ، وَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى كَانَ بِهِ - لَا شَكَّ - أَمَكَّنَ مِنْ غَيْرِهِ،

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١، وشرح التسهيل ١٠٠/٢، والتذيل والتكميل ١٥٤/٦.

(٢) رأي ابن السراج في الأصول ٢٨٥/٢.

(٣) منهم المبرد. انظر: المتقضب ١٢٢/٣. وتابعهم من المتأخرين ابن الباذش وابن خروف والشلوين وابن

عصفور، وغيرهم. انظر: شرح التسهيل ١٠٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١، والتذيل

والتكميل ١٥٥/٦.

(٤) قال: «هذا بابُ الفاعل الذي يتعداه فعلةً إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوزُ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى مفعولٍ مِنْهُمْ وَاحِدٍ

دون الثلاثة؛ لِأَنَّ المفعولَ ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أَرَى اللَّهَ بَشَرًا

زَيْدًا أَبَاكَ». الكتاب ٤١/١.

فإذا كَانَ كَذَلِكَ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَقْلُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَكُونُ مُتَعَدِيَةً إِلَى ثَلَاثَةٍ، ثُمَّ يُقْتَصَرُ فِيهَا إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ؛ لِأَنَّ ذَا يُؤَدِّي إِلَى زَوَالِ الْغَرَضِ، وَبُطْلَانِ مَا يَقْصِدُهُ مِنَ التَّمَكُّنِ لَهَا، حَتَّى تَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ إِدْغَامِ الْمُلْحَقِ<sup>(١)</sup>، فَتَقُولُ عَلَى قَوْلِ مَنْ أَجَازَهُ: أَعْلَمْتُ دَارَكَ طَيِّبَةً، وَفِيهِ قَلِيلٌ لَبَسٍ.

وَفِي حَذْفِ الْمَفْعُولَيْنِ مَعَ خِلَافٍ<sup>(٢)</sup>، فَمِنْهُمْ مَنْ يَجِيزُ ذَلِكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَجِزْهُ، فَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ شَبَّهَهُ بِالْدَّرْهِمِ؛ لِأَنَّهُمَا / ٨٢ أ فِي مَحَلِّهِ، وَمَنْ لَمْ يَجِزْهُ قَالَ: هُمَا مَفْعُولَا (ظَنَنْتُ)، وَلَا يُجِيزُ الْجُرْمِيُّ حَذْفَهُمَا<sup>(٣)</sup>، فَتَقُولُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَكَلَامُ سَبِيوِيهِ فِي هَذَا الْفَضْلِ مُشْكِلٌ<sup>(٤)</sup>.

فَإِذَا ذَكَرَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي مِنَ الْمَفْعُولَاتِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الثَّالِثِ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ الْأَوَّلُ فِي بَابِ الظَّنِّ، فَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِىْ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُوْنُ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾<sup>(٥)</sup> إِذَا جَعَلَهُ مِنْ رُؤْيَا الْقَلْبِ، فَإِنَّ الْمَفْعُولَ الثَّالِثَ الْكَافُ مِنَ (كَذَلِكَ)، أَوْ يَكُونُ الْمَفْعُولُ الثَّالِثُ

(١) لَا يَجُوزُ إِدْغَامُ الْمُلْحَقِ كَجَلْبَبَ وَنَحْوِهِ، لِأَنَّهُ بِإِدْغَامِهِ يَزُولُ الْغَرَضُ مِنَ الْإِلْحَاقِ. انْظُرْ: الْخَصَائِصَ ٢٣٢/٣.

(٢) هُوَ الْخِلَافُ فِي حَذْفِ مَفْعُولِي الْأَفْعَالِ النَّاصِبَةِ لِمَفْعُولَيْنِ، وَقَدْ سَبَقَ لِلْمَصْنُفِ ذِكْرُ ذَلِكَ.

(٣) انْظُرْ رَأْيَ الْجُرْمِيِّ فِي: الْحَلِيبَاتِ ٧٢، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ١١/٦.

(٤) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ. وَانْظُرْ: الْكِتَابَ ١/٤٠، ٤١، ٢/٣٦٥. وَشَرَحَ السِّرَافِي ٢/٣١٦ (المطبوع)،

وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ ٢/٧٤، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابْنِ عَصْفُورٍ ١/٣١٢.

(٥) الْأَنْعَامُ: ٧٥.

محدوفاً تقديره: حقاً، وإن جعلته من رؤية العين لم يحتج إلى ذلك<sup>(١)</sup>.

فإذا بنيت هذا القسم لما لم يُسم فاعله أقمّت المفعول الأول مقامَ الفاعل، كما قال<sup>(٢)</sup>:

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ<sup>(٣)</sup>  
وقال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

وإنَّ الذي حُدِّثْتُمُوهُ فِي أَنُوفِنَا وَأَعْنَاقِنَا مِنَ الْإِبَاءِ كَمَا هِيَ<sup>(٥)</sup>  
قَالُوا: وَهِيَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَقَدْ قَامَتْ مَقَامَ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، والهاءُ المفعولُ الثاني، و(العلاء) مُبتدأ، و(لَهُ) الخبر، والجملة في موضعِ المفعولِ الثالث، وحُكْمُ البيتِ الثاني هذا الحكم.

والمفعولُ الأول لا يكون إلا اسماً صريحاً، وكذلك المفعولُ الثاني، وإنما كان

(١) في التفسير ما يدل على أنها من رؤية البصر. انظر: تفسير الطبري ٢/٧٤٤، وتفسير ابن عطية ٢/٣١١.

(٢) هو الحارث بن حلزة البشكري.

(٣) البيت من الخفيف. وهو من معلقته المشهورة.

انظر: ديوان الحارث بن حلزة ٤، والمعاني الكبير ٢/١٠١١، وشرح القصائد السبع الطوال ٤٦٩، وشرح

القصائد العشر للتبريزي ٢١٦، وشرح المفصل ٧/٦٦، وشرح التسهيل ٢/١٠١، والتذييل والتكميل

٦/١٦٣، وتخليص الشواهد ٤٦٨.

(٤) هو جزء بن كليب الفقعسي.

(٥) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (حُدِّثْتَهَا) بدل (حُدِّثْتُمُو).

انظر: ديوان الحماسة ١/٧٢، وشرحها للبرزوقي ١/٢٤٣، والوافي بالوقفيات ١١/٦٥.



كذلك؛ لأنَّ المفعولَ الأوَّلَ هُوَ الفاعِلُ في البابِ الذي قَبْلَهُ، والفاعلُ لا يكونُ جملةً، والمفعولُ الثاني هُوَ المبتدأُ الذي كانَ مفعولاً أوَّلاً في البابِ الذي قَبْلَهُ، ولا يكونُ جملةً، والمفعولُ الثالثُ يكونُ مفرداً وجملةً كالمفعولِ الثاني في البابِ الذي قَبْلَهُ؛ لأنَّه في الأصلِ خبرُ المبتدأ...

وَتَقَعُ (أَنَّ) وما عَمِلَتْ فِيهِ فَتُسَدُّ مَسَدَ المفعولِ الثاني والثالثِ، كما سَدَّتْ في بابِ (ظَنَنْتُ) مَسَدَ الأوَّلِ والثاني، فتقولُ: أَعْلَمْتُ زَيْدًا أَنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ، فأَمَّا المفعولُ الثالثُ فـ(إِنَّ) تَقَعُ فِيهِ مَكْسُورَةٌ إِذَا كَانَ المفعولُ الثاني جُمْلَةً، فَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا وَقَعَتْ فِيهِ مَفْتُوحَةٌ.

وَيَصِحُّ تَقَدُّمُ المفعولاتِ إِذَا لَمْ يَقَعْ لَبْسٌ فِي الكَلَامِ، فإِذَا اسْتَوْفَتْ هَذِهِ الأفعالُ مفعولاتها تَعَدَّتْ إِلَى المَصَادِرِ، كما يَتَعَدَّى الأفعالُ الَّتِي لَا تَتَعَدَّى، وَحُكْمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ الْمُبْهَمِ وَالْحَالِ وَالْعِلَّةِ حُكْمُ المَصْدَرِ فِي تَعْدِيَةِ الفِعْلِ إِلَيْهِ بِغَيْرِ قَرِينَةٍ، فتقولُ: أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا إِعْلَامًا الْيَوْمَ عِنْدَ بَكْرِ جَالِسًا مَحَبَّةً لَهُ.

فَأَمَّا قَوْلُ سَيَبَوِيهِ: بُيِّنْتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ، يَرِيدُ: عَنْ زَيْدٍ<sup>(١)</sup>، فَقَدْ رَدَّه المبردُ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ: هُوَ مِنْ هَذَا البابِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى حَذْفِ حَرْفٍ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ هَذَا البابِ لَمَا جَازَ أَنْ تَظْهَرَ (عَنْ) فِي المفعولِ الثاني إِذَا

(١) الكتاب ١/٣٨، ١٥٩.

(٢) انظر رأي المبرد في: الأصول ١/١٧٩-١٨٠، والاتصار لابن ولاد ٤٨.

ذَكَرَ فِي قَوْلِكَ: نُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ، وَذِكْرُ (عَنْ) يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ قَوْلِ الْخَصْمِ، وَأَفْسَدَهُ الرُّمَانِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ادَّعَاهُ الْمُبَرِّدُ لاحتِيجَ إِلَى مَفْعُولٍ ثَالِثٍ <sup>(١)</sup>، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّمَانِيَّ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ عَنْ: (نُبِّئْتُ زَيْدًا) وَيَقْتَصِرُ، وَفِي الْكِتَابِ: نُبِّئْتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ <sup>(٢)</sup>، فَلِلْمُبَرِّدِ أَنْ يَجْعَلَ (يَقُولُ) جُمْلَةً فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّالِثِ قَبْلَ النَّقْلِ، وَالرَّدُّ الْأَوَّلُ أَوَّلَى، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ (عَنْ) زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تَزَادُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾ <sup>(٣)</sup> عَلَى قَوْلِ الْمُبَرِّدِ يَحْتَاجُ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّالِثِ، وَعَلَى قَوْلِ سَيَبَوِيهِ يَحْتَاجُ إِلَى الْحَرْفِ، تَقْدِيرُهُ: مَنْ أَنْبَأَكَ بِهَذَا، أَوْ عَنْ هَذَا، وَالْمُبَرِّدُ يَقُولُ: التَّقْدِيرُ: مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا حَقًّا، فَحَذَفَ الْمَفْعُولَ الثَّالِثَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ (أَنْبَأَ) يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ وَإِلَى وَاحِدٍ، وَيَتَعَدَّى إِلَى الثَّانِي إِمَّا بِالْبَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ <sup>(٤)</sup> أَوْ بِ(عَنْ) كَقَوْلِهِ: / ٨٢ ب ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ <sup>(٥)</sup>، وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ.

(١) قَالَ الرُّمَانِيُّ: «وَتَقُولُ: مُبِّئْتُ زَيْدًا، بِمَعْنَى: نُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ، عِنْدَ سَيَبَوِيهِ، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: هُوَ مُتَعَدٍّ،

كَقَوْلِكَ: أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَالصَّوَابُ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ؛ لِأَنَّ (نَبَّأْتُ) مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ لَا يَجُوزُ

الِاِقْتِصَارُ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي». شَرْحُ الرُّمَانِيِّ ١/ ١٩٣-١٩٤ (رِسَالَةٌ عِلْمِيَّة).

(٢) الْكِتَابُ ١/ ٣٨، ١٥٩.

(٣) التَّحْرِيمُ: ٣.

(٤) الْبَقَرَةُ: ٣٣.

(٥) الْحَجَر: ٥١.

## [مسألة (أرأيتك)]

وفي هذا الباب مسألة لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهَا، وَهُوَ قَوْلُ الْعَرَبِ: أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا فَعَلَ. اَعْلَمَ أَنَّ الْكَافَ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ عِنْدَ سَبْيُوهِ<sup>(١)</sup>، وَعِنْدَ الْكِسَائِيِّ مَوْضِعُهَا نَصَبٌ<sup>(٢)</sup>، وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ مَوْضِعُهَا رَفْعٌ<sup>(٣)</sup>، وَالْأَمْرُ فِيهَا مُشْكِلٌ، قَالَ الْكِسَائِيُّ: لَمْ يُرَدْ أَنْ يُوقَعَ الرَّجُلُ فِعْلُهُ عَلَى نَفْسِهِ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: لَمْ يَقْصِدْ بِالْفِعْلِ قَصْدَ وَاحِدٍ مَعْرُوفٍ، وَلَوْ قَصَدَ وَاحِدًا بِعَيْنِهِ لَمَا قَالَ: (أَرَأَيْتَكَ) وَفَتَحَ التَّاءَ لِأَشْيَاءٍ، وَلَكِنَّهُ فَعَلَ تَرْكَ فِيهِ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَجُعِلَتِ الْكَافُ فِيهِ خَلْفًا<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ١/ ٢٤٥.

(٢) انظر: مجالس ثعلب ١/ ٢٦٠، والبحر المحيط ٤/ ١٢٥، والجنى الداني ٩٣.

(٣) قال في معاني القرآن ١/ ٣٣٣: «... وموضع الكاف نصبٌ وتأويلُهُ رَفْعٌ»، وانظر النقل عنه في إعراب

القرآن للنحاس ٢/ ٦٧، والبحر المحيط ٤/ ١٢٥-١٢٦، والجنى الداني ٩٣.

(٤) قال: «العرب لها في (أرأيت) لفتان ومعنيان: أحدهما أن يسأل الرجل الرجل: أرأيت زيدا بعينك؟ فهذه

مهموزة. فإذا أوقعها على الرجل منه قلت: أرأيتك على غير هذه الحال؟ تريد: هل رأيت نفسك ...

والمعنى الآخر: أن تقول: أرأيتك، وأنت تريد: أخبرني وتهمزها وتنصب التاء منها؛ وترك الهمز إن

شئت، وهو أكثر كلام العرب، وترك التاء موحدة مفتوحة للواحد والواحدة والجميع في مؤنثه

ومذكَّره... وإنما تركت العرب التاء واحدة؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعا على نفسها،

فاكتفوا بذكرها في الكاف، ووجهوا التاء إلى المذكر والتوحيد، إذ لم يكن الفعل واقعا» معاني القرآن

فَقَدْ ضَارَعَ بِهَذَا مَذْهَبَ سَبِيوِيهِ عِنْدَ ثَعْلَبٍ<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْ سَبِيوِيهِ لِلْكَافِ مَوْضِعًا مِنَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَلَيْسَتْ الْكَافُ بِ(زَيْدٍ)، وَلَصَلَحَ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى (زَيْدٍ) [مَعَ الْكَافِ]<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ لَمْ يَتَعَدَّ مُضْمَرُهُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ إِلَى الْمَضْمَرِ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يَبْقَى (زَيْدٌ) غَيْرَ نَاصِبٍ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ اسْتَوْفَى الْفِعْلُ مَا يَقْتَضِيهِ مِنْ مَفْعُولٍ، وَلَا يَصِحُّ الْبَدَلُ مِنَ الْكَافِ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ لَا يُبَدَلُ مِنْهُ عِنْدَ بَصْرِيِّ<sup>(٣)</sup>، وَأَيْضًا فَإِنَّ السُّؤَالَ لَمْ يَقَعْ عَنِ الْكَافِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ عَنْ (زَيْدٍ)، وَأَيْضًا فَلَيْسَ (زَيْدٌ) الْكَافِ، فَكَيْفَ يُبَدَلُ مِنْهُ، وَأَيْضًا فَمَعْنَى: أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ، وَأَرَأَيْتَ زَيْدًا مَا صَنَعَ وَاحِدٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ تُكْسَرَ التَّاءُ مَعَ الْمُخَاطَبِ الْمُؤَنَّثِ، وَهِيَ أَبَدًا تَكُونُ مَفْتُوحَةً، وَكَانَ أَيْضًا يَلْزَمُهَا أَنْ يَلْحَقَهَا عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَهِيَ لَا يَلْحَقُهَا ذَلِكَ.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ<sup>(٤)</sup>: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ؛ لِأَنَّ الثَّالِثَ غَيْرُ الثَّانِي، وَلَا يَلْزَمُ لَهُ فِيهِ ذِكْرٌ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكُسِرَتِ التَّاءُ فِي

(١) تحدث ثعلب عن هذه المسألة في مجالسه ٢٥٩/١-٢٦٠.

(٢) في د.

(٣) انظر: الكامل ٥١٠/٢، وشرح المفصل ٧٠/٣. وانظر: أمالي ابن الشجري ٩٣/٢، وكشف المشكلات

٣٨٧/١، وحواشيها.

(٤) لم أقف على ما ذكر عن الأخفش. ونحو ما قرره في المسائل العسكرية ١٣٩.

المؤنث، ولما تعدى مضمرة المرفوع إلى مضمرة المنصوب، ويدللك أنه لا موضع للكاف، أنك تقول: أرايتك زيدًا ما فعل، وأرايت زيدًا ما فعل، فتجد المعنى واحدًا، وقال الأخفش في هذا الفصل: ليس هذا من رؤية القلب؛ لأنه لو كان منه لوقع موقع المفعول الثاني منه مفردًا وجملةً، وهذا لا يقع إلا جملة استفهامية، ولو كان من رؤية العين لم يحتج إلى (زيد)، فكيف إلى ما بعد (زيد)؟ وإنما (أرايتك) لها موضعان:

أحدهما: بمعنى: أخبرني، فلا يقع إلا على اسم مفرد، أو جملة شرطية، كقوله عز وجل: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ<sup>(١)</sup> إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>﴾، ولا يقع الشرط إلا ماضيًا؛ لأن ما بعده ليس بجواب له، وإنما ما بعده متعلق بـ (أرايتك)، وجواب الشرط إمّا محذوف للعلم به، وإمّا الاستفهام مع عامله مغني عنه، ولا يحسن عنده<sup>(٣)</sup>: أرايتك ما صنع زيد، في هذا الباب فتوليها الاستفهام، وإن كان متعلقًا بها، كما لا يحسن أن تولي الفاء (إمّا) وإن كان متعلقًا بها، وهي مع (إن) ملغاة عن العمل، ولا يحسن إلغاؤها مع

(١) في النسخ: أرايتكم. وهو وهم، وعلى هذا فلا تصلح هذه الآية شاهدًا هنا، ولعله أراد آية قبلها، وهي قوله عز وجل: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةُ أَعْبَرِ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠]. أو الآية التي بعدها وهي قوله عز وجل: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٧].

(٢) الأنعام: ٤٦.

(٣) عند الأخفش.

الاستفهام؛ لَأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ لَعَمِلَ فِي الْمَوْضِعِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي هَذَا، وَإِنَّمَا هُوَ فِي أَفْعَالِ الْقَلْبِ.

والثاني: تَكُونُ فِيهِ بِمَعْنَى: انْتَبِهْ، كَقَوْلِكَ: أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا فَإِنِّي أَحِبُّهُ، أَي: انْتَبِهْ لَهُ فَإِنِّي أَحِبُّهُ، وَلَا يَلْزُمُهُ اسْتِفْهَامٌ، وَقَدْ يَحْذِفُ الْكَلَامُ الَّذِي هُوَ جَوَابٌ لِلْعَلَمِ بِهِ، فَلَا يُذَكَّرُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَقَوْمُ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُمْ عَلَىٰ يَتِّنٍ مِّن رَّزْقِي وَرَزَقْنِي مِنهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَ لَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَكُم عَنْهُ إِن أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ <sup>(١)</sup> فَلَمْ يَأْتِ بِجَوَابٍ، وَأَتَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ <sup>(٢)</sup> بِالْجَوَابِ، وَلَمْ يَأْتِ [لَهُ] <sup>(٣)</sup> بِالشَّرْطِ [المحض] <sup>(٤)</sup>، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُم مِّنَ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوْنَهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ / ٨٣ أ عَلَىٰ سَمْعِهِ، وَقَلْبِهِ، وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ﴾ <sup>(٥)</sup> فَ(مَنْ) الْأَوَّلَىٰ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي)، وَقَالَ: فَإِذَا قُلْتَ: أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ مَا صَنَعَ زَيْدٌ، فَمَوْضِعُ (أَنْتَ) نَصَبٌ بَأَنَّهُ الْمَفْعُولُ بِهِ، وَلَا يَكُونُ تَأْكِيدًا؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يُؤَكِّدُ بِالِاسْمِ، وَلَأَنَّهُ حُكِي: أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ نَفْسَكَ مَا صَنَعَ زَيْدٌ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقَعَ (إِيَّاكَ) هُنَا، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا تَقَعُ فِيهِ الْكَافُ

(١) هود: ٨٨.

(٢) في د: وأتى في موضع آخر فيما ليس هو بالمجازاة، بل شبهة بالجواب.

(٣) في د.

(٤) في د.

(٥) الجاثية: ٢٣.

عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَهُنَا يَصِحُّ لِلْكَافِ أَنْ يَقَعَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ يَمْنَعُهُ مِنْهُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ، وَالزَّائِدُ لَا اعْتِدَادَ بِهِ الْبَتَّةَ.

قِيلَ: لَمَّا كَانَ الْمَوْضِعُ لِلْكَافِ، وَلَمْ يُوقَعُوا الْكَافَ عَدَلُوا عَنْ (إِيَاكَ) إِلَى ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ، فَأَوْقَعُوهُ مَوْقِعَ ضَمِيرِ الْمَنْصُوبِ، كَمَا يُوقَعُونَ بَعْضَ الضَّمَائِرِ مَوْقِعَ بَعْضِ الْمَرْفُوعِ، فِي: لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ، عِنْدَ جَمَاعَةٍ<sup>(١)</sup>، فَكَذَلِكَ هُنَا، وَقَوْلُ: أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ وَزَيْدًا مَا صَنَعَ عَمْرُو، وَلَا يَصِحُّ لَكَ أَنْ تَعْطِفَ (زَيْدًا) عَلَى التَّاءِ فِي (أَرَأَيْتَ) الْفَاعِلَةِ؛ لِأَنَّ الْبَابَ وَضِعَ لِلْمُخَاطَبِ، وَلَمْ يُوضَعْ لِلْغَائِبِ، فَتَدَبَّرَ ذَلِكَ، وَهَذِهِ التَّاءُ مَجْرَدَةٌ لِلْاسْمِيَّةِ، وَالْكَافُ مَجْرَدَةٌ لِلْخِطَابِ، بِمَنْزِلَةِ الْكَافِ فِي ذَلِكَ، وَالنِّجَاءِ، وَبِمَنْزِلَةِ التَّاءِ فِي (أَنْتَ) وَ(أَنْتِ).

وَحَيْثُ فَرَعْنَا مِنْ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَنْصُوبِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، وَذَلِكَ الْعَامِلُ الْمُضْمَرُّ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ عَامٌّ وَضَرْبٌ خَاصٌّ، فَالْخَاصُّ عِنْدَ قَوْمٍ (أَعْنِي)، وَيَنْتَسِبُ بِهِ سَبْعَةُ أَشْيَاءَ، وَأَصْلُهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

الْأَوَّلُ: الْمَدْحُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ﴾<sup>(٢)</sup>، وَكَقَوْلِ

الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

(١) هم الكوفيون والأخفش. انظر: الإنصاف ٢/ ٦٨٧.

(٢) البقرة: ١٧٧.

(٣) وهي الخرنق بنت هفان بن بدر. من بني قيس بن ثعلبة.

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ      سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ  
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ      وَالطَّيِّبُونَ مُعَاقِدَ الْأَزْرِ<sup>(١)</sup>

الثاني: الذَّمُّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾<sup>(٢)</sup> فِي جِيدِهَا  
حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ<sup>(٣)</sup>.

الثالث: الْفَخْرُ: كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ لَا نَقْرُ<sup>(٥)</sup>  
وَلَا يَقَعُ هُنَا إِلَّا مَعْرِفَةٌ، وَجَعَلَ نَصْبَهُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ.

(١) البيتان من الكامل.

انظر: الكتاب ٢٠٢/١، ٥٧-٥٨، ومعاني القرآن للفراء ١٠٥/١، ٤٥٣، ومجاز القرآن ١٤٢/١-١٤٣، والكامل ٩٣٣/٢، والأصول ٤٠/٢، والجمل ١٥، والأمل ١٦٠/٢، والبغداديات ١٤٧، وأمل المرتضى ٢٠٥/١، والآل ٥٤٨/١، وأمل ابن الشجري ١٠٢/٢، والحماسة البصرية ٦٦٨/٢.

(٢) المسد: ٤-٥.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) من الرجز.

روي: (إِنَّا) بدل (نحن) وروي برفع (بني).

وبعده:

حتى نرى جاجاً تحرُّ      يخرجُ منها العلقُ المحمَّرُ

انظر: تاريخ الطبري ٤٦/٣، وشرح الكافية ٥١٤/١/١، وخزانة الأدب ٤١٤/٢.



الرَّابِعُ: التَّرْحُمُ، كَقَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِهِ الْمُسْكِينَ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكَرَوَانِ يَوْمٌ تَطِيرُ الْبَائِسَاتِ وَلَا نَطِيرُ<sup>(٢)</sup>

الخَامِسُ: الشَّتْمُ، وَبَيْنَ الذَّمِّ وَالشَّتْمِ فَرْقٌ، كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

سَقَوْنِي الْخَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ<sup>(٤)</sup>

السادِسُ: الْعَلَمُ المعروفُ الْخَصْلَةُ بِاسْمِهِ، كَقَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>:

بِنَاتِمِيًّا يُكْشِفُ الضَّبَابُ<sup>(٦)</sup>

(١) هو طرفة بن العبد.

(٢) البيت من الوافر.

الشاهد: نصب (البائسات) على تقدير (أعني).

انظر: ديوان طرفة ٤٩، وأشعار الشعراء الستة ٤٤٠، والشعر والشعراء ١/١٨٤، والبيان والتبيين

٢/٢٤٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٣٥، والإفصاح للفارقي ٢٤٩، وشرح الكافية ١/١/٥١٥،

وخزانة الأدب ٢/٣٥٧.

(٣) هو عروة بن الورد العبسي.

(٤) البيت من الوافر.

روي: (النساء) بدل (الخمر).

تكنفوني: أحاطوا بي.

الشاهد: نصب (عداة) على تقدير (أعني).

انظر: ديوان عروة ٩٠، والكتاب ٢/٧٠، والكامل ٢/٩٣٢، ومجالس ثعلب ٢/٤١٧، وأمالى المرتضى

١/٢٠٦، والإفصاح ٢٨٤، واللسان ١٥/٣٢٥ (نسا).

(٥) هو روبة بن العجاج.

(٦) من الرجز.

انظر: ملحقات ديوانه ١٦٩، والكتاب ٢/٧٥، ٢٣٤، وتحصيل عين الذهب ٢٧١، وشرح المفصل

السابع: <sup>(١)</sup> [ما لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى مِنْ تِلْكَ الْمَعَانِي السَّتَّةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ <sup>(٢)</sup>] <sup>(٣)</sup>:

وَمَا غَرَّنِي حَوْزُ الرَّزَامِيِّ مُحْصَنًا عَوَاشِيَهَا بِالْجَوِّ وَهُوَ خَصِيبٌ <sup>(٤)</sup>  
وَمَا غَرَّنِي) لَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَالنَّصَبُ بِ(أَعْنِي)، وَبِجَوِّ إِظْهَارُهُ،  
وَالْأَخْفَشُ يَنْصَبُ فِي الْمَدْحِ بِ(أَمْدَحُ)، وَفِي الذَّمِّ بِ(أَذُمُّ) <sup>(٥)</sup>، وَفِي التَّرْحِمِ  
بِ(أَرْحَمُ) <sup>(٦)</sup>.

١٨/٢، وشرح الكافية ١/١/٥١٤، وخزانة الأدب ٢/٤١٣.

(١) في د: «السابع: ما عري من هذه الأشياء، وانتصب بأعني، ويجوز إظهاره، كقوله: وما غرني... والخليل يحمل هذا على اختزال (يا)، والأخفش ينصب في المدح ب(أمدح) وفي الذم ب(أذم)، وفي الترحم ب(أرحم). السابع: الصفة العارية من هذه الأشياء، نحو: يا زيد الطويل في أحد القولين عند الخليل، وأما المنتصب بالعام».

ويلحظ التقديم والتأخير وتكرار الرقم، وفي النسختين الآخرين كفاية، إلا أنني أثبت نص د لأجل الزيادة، التي جعلتها بالخط العريض.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) سقط من ج.

(٤) البيت من الطويل.

محسن: اسم الرجل الرزامي، ورزام: حي من بني عمرو بن تميم. والعواشي: المتعلقة من الإبل. وحوزها: جمعها للعلف. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: الكتاب ٢/٧٤، والانتصار ١٥٣، والنكت ١/٤٧٩، وتحصيل عين الذهب ٢٧٠.

(٥) نقل الزركشي هذه العبارة نصاً في: البرهان في علوم القرآن ٣/١٩٨.

(٦) اختلف تقديرات الأخفش في المعاني فيما دل على المدح والذم، فحيناً قَدَّرَ (أعني) [٥٥٨/٢]، وحيناً قَدَّرَ

وَأَمَّا الْمُنتَصِبُ بِالْعَامِّ فَكُلُّ مَنْصُوبٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى أَوْ تَقْدِيرًا،  
وَالْمَنْصُوبُ بِهِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا وُجِدَ مَعَهُ حَرْفٌ، وَالْآخَرُ: مَا لَمْ يُوْجَدْ مَعَهُ  
حَرْفٌ، فَلِأَوَّلٍ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرَبٍ:

أَحَدُهَا: مَا نَابَ عَنْهُ مُضْمَرٌ مَفْعُولٌ مِثْلِهِ، كَقَوْلِكَ: إِيَّاكَ وَزَيْدًا، وَإِيَّاكَ أَنْ  
تَفْعَلَ، وَلَا يَحْسُنُ حَذْفُ الْوَائِ مَعَ الْأَوَّلِ، وَيَحْسُنُ مَعَ الثَّانِي، لِطَوْلِ الْكَلَامِ، فَأَمَّا:  
إِيَّاكَ الْفِعْلَ، فَلَا يَحْسُنُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ<sup>(٢)</sup>  
وَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: نَصْبُهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ آخَرَ، وَالْآخَرُ: عَلَى الْحَمْلِ  
عَلَى (أَنْ).

وَالثَّانِي: مَا انْتَصَبَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ طَالَبَتْ بِهِ الْجُمْلَةُ، لِكثْرَةِ وَقُوعِهِ فِيهَا،  
كَقَوْلِكَ: مَا أَنْتَ وَزَيْدًا، وَكَيْفَ أَنْتَ وَقِصَّةٌ مِنْ ثُرَيْدٍ، وَسَنَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ.

(ذكر)، قال في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾: «ونصب بعضهم (حمالة الحطب) على

الذم، كأنه قال: ذكرونها حمالة الحطب». انظر: ٥٨٨/٢ (قراءة). ومنهج الأخفش ٣١٤-٣١٦.

(١) هو الفضل بن عبد الرحمن القرشي.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (وللخير زاجر).

انظر: الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والأصول ٢٥١/٢، واللامات ٧٠، وطبقات النحويين

للزبيدي ٥٣، والخصائص ١٠٢/٣، واللباب ٤٦٣/١، وشرح المفصل ٢٥/٢، والإيضاح في شرح

المفصل ٣٠٦/١، وخزانة الأدب ٦٣/٢.

والثالث: ما انتصب بفعلٍ دَعَتْ إليه ضُرُورَةٌ / ٨٣ ب الإعرابِ، وذلك قولك: ما لكَ زيدًا.

الرابع: ما انتصب بفعلٍ دَعَتْ إليه ضُرُورَةُ المعنى، كقولك: ما شأنكَ زيدًا.  
الخامس: ما ناب المفعولُ الظاهرُ فيه عَنِ الفعلِ، كقولك: أهلكَ والليلَ.  
والثاني مِنَ الْقِسْمَةِ الثَّانِيَةِ، وهو الذي لا حَرْفَ عَطْفٍ مَعَهُ، يَنْتَصِبُ الْاسْمُ المفعولُ بِهِ فِيهِ عَلَى عَشْرَةِ أَضْرُبٍ:

الأول: ما دَلَّ عَلَى عَامِلِهِ الْعَامِلُ الْمَذْكُورُ، وَكَانَ مِنْ لَفْظِهِ وَالْمَعْمُولُ قَبْلَ الْمَلْفُوظِ بِهِ<sup>(١)</sup>، كقولك: أزيدًا ضربتُهُ.

والثاني: ما كَانَ الْفِعْلُ الدَّالُّ عَلَى عَامِلِهِ قَبْلَهُ وَكَانَ مِنْ لَفْظِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَشْمِتْ بِالْأَعْدَاءِ﴾<sup>(٢)</sup> فِي قِرَاءَةٍ مَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ<sup>(٣)</sup>، أَيْ فَلَا تَشْمِتْ بِي فَتُشْمِتَ الْأَعْدَاءُ<sup>(٤)</sup>، فِي قِرَاءَةٍ مَنْ قَرَأَ بِفَتْحَةِ التَّاءِ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ: لَا تُؤْذِنِي زَيْدًا، أَيْ: فَتُؤْذِنِي زَيْدًا.

الثالث: ما دَلَّ عَلَى عَامِلِهِ فِعْلٌ ظَاهِرٌ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ، كَقَوْلِكَ: زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ.  
الرابع: ما دَلَّ عَلَى عَامِلِهِ مَعْنَى الْفِعْلِ الظَّاهِرِ عِنْدَ الْبَصْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) هو المسمى باب الاشتغال.

(٢) الأعراف: ١٥٠.

(٣) هي قراءة مجاهد. انظر: تفسير الطبري ٦٨/٩، والمحتسب ٢٥٩/١، والبحر المحيط ٣٩٦/٤.

(٤) انظر هذا التخريج في: المحتسب ٢٥٩/١، والتبيان ٥٩٦/١، والبحر المحيط ٣٩٦/٤.

﴿أَنْتَهُمَا خَيْرًا لَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، أي: وَأَتُوا أَمْرًا خَيْرًا لَّكُمْ<sup>(٢)</sup>، وَعِنْدَ الْكَسَائِيِّ: يَكُنْ خَيْرًا<sup>(٣)</sup> [لَكُمْ]<sup>(٤)</sup>، وعند الفراء: انتهاء خيرًا لكم<sup>(٥)</sup>.

الخامس: ما دَلَّ على عَامِلِهِ مَعْنَى اسْمٍ فَعِلٍ ظَاهِرٍ، كَقَوْلِكَ: وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ.  
السادس: ما دَلَّ على عَامِلِهِ مَنْصُوبٌ عَامِلٍ مَحْذُوفٍ، كَقَوْلِكَ: الْأَسَدَ الْأَسَدَ.  
السابع: ما انْتَصَبَ بِالتَّشْبِيهِ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ مِنَ الْأَسَدِ ذِرَاعًا وَمِنَ الْبَدْرِ وَجْهًا.  
الثامن: ما دَلَّ على عَامِلِهِ الْحَالَةُ إِغْرَاءً كَانَ أَوْ غَيْرَ إِغْرَاءٍ، فَالْإِغْرَاءُ كَقَوْلِكَ: زَيْدًا وَعَمْرًا، وَغَيْرُ الْإِغْرَاءِ كَقَوْلِكَ: الْقِرْطَاسَ وَاللَّهَ لَمَنْ أَصَابَهُ، وَالْهَلَالَ وَاللَّهَ لَمَنْ رَأَاهُ.  
التاسع: ما دَلَّ على عَامِلِهِ الْحَرْفُ، وَهُوَ شَبِيهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ، إِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ، وَإِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ<sup>(٦)</sup>.

(١) النساء: ١٧١.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٢-٢٨٣، والمقتضب ٣/ ٢٨٣، والأصول ٢/ ٢٥٣.

(٣) رأي الكسائي في مجالس ثعلب ١/ ٣٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٣٤، وأما ابن الشجري ٢/ ٩٩، وكشف المشكلات ١/ ٣٣٢، وهو رأي أبي عبيدة في مجاز القرآن ١/ ١٤٣.

(٤) سقط من أ.

(٥) قال في معاني القرآن ١/ ٢٩٥-٢٩٦: «(خيرًا) منصوب لاتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر، وقد يستدل على ذلك، ألم تر الكناية على الأمر تصلح قبل الخير، فتقول للرجل: اتق الله هو خير لك، أي: الاتقاء خير لك، فإذا أسقطت (هو) اتصل بها قبله، وهو معرفة فنصب». وهذا غير موافق للمنقول عنه صراحةً. وانظر النقل عنه في مجالس ثعلب ١/ ٣٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٣٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٠٨، وأما ابن الشجري ٢/ ٩٩، وكشف المشكلات ١/ ٣٣٢.

(٦) هذا القول في: الكتاب ١/ ٢٥٨، والمفصل ٩١، واللسان ٤/ ٢٦٠ (خنجر).

العاشر: ما دَلَّ عَلَى عَامِلِهِ كَوْنُهُ جَوَابًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾<sup>(١)</sup>، أَي: بَلْ تَتَّبِعْ، وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ: مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا، ذَكَرَهُ سَيَبُويه<sup>(٢)</sup>.

فهذه جملة انتصاب المفعول به بالعامل المضمَر.

فأما قوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابِ﴾<sup>(٣)</sup> فَمِنْ بَابِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، ويدخل في بابهِ: سَقِيًا لِيَزِيدَ، وَثَرَبًا لَهُ، وَضَرَبًا عَمْرًا، وَتَبًّا لَهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَقَاطِبَةً، وَطُرًّا، وَأَقَاتِمَا وَالنَّاسُ قُعُودًا، عِنْدَ الْفَارِسِيِّ<sup>(٤)</sup>، وَأَقِيَامًا وَقَدَّعَدَ النَّاسُ، وَلَهُ صَوْتُ صَوْتِ الْحِمَارِ، وَمَرَزَتْ بِهِم ثَلَاثَتُهُمْ، فهذه جملة كافية في هذا الفصل.

(١) البقرة: ١٣٥.

(٢) الكتاب ١٢٩/٢.

(٣) محمد: ٤.

(٤) لم أقف على من نسب القول للفراسي، ورأيت كلام ابن جني يحتمله، جاء في الخصائص ٢٥٩/٣: «... كما أُوْقِعَتِ الصِّفَةُ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ، فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: أَقَاتِمَا وَالنَّاسُ قُعُودًا، أَي: تَقُومُ قِيَامًا وَالنَّاسُ قُعُودًا، وَنَحْوِ ذَلِكَ». وقد نسب الرضي إعراب (قَاتِمًا) مصدرًا في نحو هذا المثال إلى سيبويه والمبرد. انظر: شرح الكافية ٦٨٥/٢/١. والمتأمل في كلام سيبويه (الكتاب ١/٣٤٠) وكلام المبرد (المقتضب ٣/٢٢٩) يرى خلاف هذا، قال د. عزيمة في الهامش (١) من الموضع السابق بعد أن نقل كلام سيبويه: «ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن نحو: أَقَاتِمَا وقد قعد الناس حال حُذِفَ عاملها...».

قال أبو الفتح رحمه الله:

«هَذَا بَابُ الْمَفْعُولِ فِيهِ، وَهُوَ الظَّرْفُ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: الْمَفْعُولُ فِيهِ هُوَ الَّذِي يَحْسُنُ مَعَهُ (فِي) مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى وَالْكِنَايَةِ، فَإِذَا قِيلَ [لَكَ]<sup>(٢)</sup>: مَتَى قُمْتُ؟ قُلْتَ: الْيَوْمَ، أَيْ: فِي الْيَوْمِ، وَتَقُولُ: الْيَوْمَ قُمْتُ فِيهِ، إِذَا كُنَيْتَ عَنْهُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ ظَرْفًا؛ لِأَنَّهُ وَعَاءٌ لِلْمَوْجُودَاتِ، إِلَّا الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «اعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ كُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ»<sup>(٣)</sup> يُرَادُ فِيهِ مَعْنَى (فِي) وَلَيْسَتْ فِي لَفْظِهِ، كَقَوْلِكَ: قُمْتُ الْيَوْمَ، وَجَلَسْتُ مَكَانَكَ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: قُمْتُ فِي الْيَوْمِ، وَجَلَسْتُ فِي مَكَانِكَ، فَإِنْ ظَهَرَتْ فِي اللَّفْظِ<sup>(٤)</sup> كَانَ مَا بَعْدَهَا اسْمًا صَرِيحًا، وَصَارَ التَّضْمُنُ لـ (فِي)، تَقُولُ: سِرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَجَلَسْتُ فِي الْكُوفَةِ.

وَالظَّرْفُ عَلَى ضَرَبَيْنِ: ظَرْفُ زَمَانٍ، وَظَرْفُ مَكَانٍ»<sup>(٥)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: الْأَزْمَنَةُ وَالْأَمَكْنَةُ مِنْ ضَرُورِيَةِ الْمَخْلُوقَاتِ، تَتَضَمَّنُهَا تَضْمُنَ

(١) اللمع: ٥٥.

(٢) سقط من ج.

(٣) في اللمع: أو المكان.

(٤) في اللمع: (في) إلى اللفظ.

(٥) اللمع: ٥٥.

الوعاء لما حُلَّ فيه، وحرفُ الظرفين (في)، فإن لم يُتصوّر معنى (في) فيهما فهما بمنزلة زيد وعمرو؛ لأنّهما إنّما كانا ظرفين بالنيابة عن الحرف، فإذا <sup>(١)</sup> ظهر الحرف صارَ الحُكْمُ له.

وبين الزمان والمكان تفاوت / ٨٤ أ في مذكول الفعل عليهما من طريق المعنى.  
 فإن اعترض على هذا بأن الاسم إذا تضمّن الحرف بُني كما قلّتم في (أمس) (وهؤلاء)، والظرف قد تضمّن معنى (في) وهو مُعربٌ، فقد أجاب بعضهم عن هذا بأن قال: الاسم إذا تضمّن [معنى] <sup>(٢)</sup> الحرف، وجازَ ظُهُورُ الحرف معه فالاسم غيرُ مُتضمّنٍ له وهو مُعربٌ، كهذه الظروف، فإن لم يصحَّ وجودُه معه فهو مُتضمّنٌ معناه <sup>(٣)</sup>، كما تقول في: (أين) و(كيف) فهما واقعان موقع الحرف، وهذا غيرُ قويٍّ؛ لأنّ (عند) قد تضمّنت الحرف ومع ذلك فإن (في) لا تظهر معها، وهي مُعربةٌ، وكذلك (حيث) هذا في المكان، إلّا اليسير من كلامهم، ويُفسدُ ذلك (أمس) فإنها قد تضمّنت الألف واللام وظهرت معها في بعض كلامهم، وأنشدوا <sup>(٤)</sup>:

هيهات عهد الماءِ بالأمس <sup>(٥)</sup>

(١) في ج: فإن.

(٢) سقط من ج.

(٣) انظر: أسرار العربية ١٦٦-١٦٧.

(٤) لرجل من بني بكر.

(٥) عجز بيت من الكامل، وصدره:



فأَمَّا (أَيْنَ) و(كَيْفَ) فَهُمَا وإِقْعَانِ مَوْقِعِ الحَرْفِ، فَإِنْ لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ الْوُقُوعِ وَالتَّصْمُنِ فَغَيْرُهُ أُولَى.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمَّا ظَهَرَ فِي بَعْضِهَا ذَلِكَ صَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ ظُهُورِهَا فِي جَمِيعِهَا، فَأَعْرَبُوهَا<sup>(١)</sup>، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يُنْسَى جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ لِبِنَاءِ بَعْضِهَا، أَوْ يُعْرَبَ جَمِيعُ الْأَفْعَالِ لِإِعْرَابِ بَعْضِهَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّ حَذْفَ الحَرْفِ مِنَ الْأَسْمَاءِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: حَذْفُهَا وَتَصْمُنُ الْأِسْمَ مَعْنَاهَا، وَإِنَابَةُ الْأِسْمِ مَنَابِهَا، كَمَا تَقُولُ فِي (أَمْسٍ) و(هَؤُلَاءِ)، فَحُكْمُ التَّعْرِيفِ وَالْإِشَارَةِ قَدْ انْتَقَلَ إِلَى الْأِسْمِ، وَبَطَلَ حُكْمُ الحَرْفِينَ لِلْغِنَاءِ عَنْهُمَا بِمَا انْتَقَلَ إِلَى الْأَسْمَيْنِ مِنْهُمَا، فَبُنِيَ الْأَسْمَانِ لِذَلِكَ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: الْمَعْدُولُ مِثْلُ: (عُمَرُ) و(سَحَرُ)، فَ(عُمَرُ) مَعْدُولٌ عَنْ عَامِرٍ، وَ(سَحَرُ) مَعْدُولٌ عَنْ السَّحَرِ، وَهَذَا لَا يُبْنَى لَهُ الْأِسْمُ؛ لِأَنَّ الحَرْفَ يُرَادُ فِي الْأِسْمِ الْأَوَّلِ الْمَعْدُولِ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ هُنَاكَ مُرَادًا لَمْ يَتَّصِفْ هَذَا الْأِسْمُ، وَسَبَّيْنِ الْعَدَلِ

#### مُسْتَعْجِلِينَ إِلَى رَكْبِي آجِنِ

وَفِي مَصَادِرِهِ: (الْأَنْسَ) بِدَلِ (الْأَمْسِ)، فَلَا شَاهِدَ فِيهِ.

رَكْبِي آجِنِ: أَيِ بَشَرٍ مُتَغَيِّرَةٍ، وَهُوَ يَصِفُ رَكْبًا فِي مَفَازَةٍ، بَادَرُوا إِلَى هَذِهِ الْبَشَرِ، وَهِيَ آجَنَةٌ بَعِيدَةُ الْعَهْدِ بِالنَّاسِ. (عَنْ شَرْحِ الْمَرْزُوقِيِّ).

انظُر: الْحِمَاسَةَ بِتَرْتِيبِ الْأَعْلَمِ ٢٥٧/٣، وَشَرْحَ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ١٨١٩/٤-١٨٢٠.

(١) انظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي: شَرْحِ الْمَقْصَلِ ٤١/٢، وَشَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ (مَعَ الصَّبَانِ) ١٢٧/٢، وَالْأَشْبَاهَ وَالنِّظَائِرَ

في موضِعِهِ.

وَالضَّرْبُ الثَّالِثُ: أَنْ يُحَذَفَ الْحَرْفُ مِنَ اللَّفْظِ وَهُوَ مُرَادُّ فِيهِ، وَإِنَّمَا يُحَذَفُ اخْتِصَارًا، فَهُوَ يَجْرِي بِجَرَى الثَّبَاتِ، وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ يَصِلُ إِلَى الْأِسْمِ الْفِعْلِ، وَكَانَ الْأِسْمُ مَعْمُولًا لِحَرْفِ الْجَرِّ، فَيَعْمَلُ فِيهِ، كَمَا تَقُولُ فِي الظُّرُوفِ جَمِيعِهَا، وَفِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ، نَحْوُ:

... وَعَزَّزْتُهُ الْأَنَاصِيلُ<sup>(١)</sup>

وَاخْتَرْتُ الرِّجَالَ زَيْدًا. وَالثَّانِي: يُحَذَفُ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ يَكُونُ عَنْهُ عِوَضٌ كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

وَبَلَدٍ عَامِيَّةٍ أَعْمَاؤُهُ<sup>(٣)</sup>

وَضَرْبٌ لَا عِوَضَ عَنْهُ، وَهُوَ يَكُونُ فِي الْقَسَمِ، كَقَوْلِهِمْ: اللَّهُ لَا أَفْعَلَنَّ، وَقَوْلِهِمْ: خَيْرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَشَبَّهُوا بَعْضَ الْأَسْمَاءِ بِهَذَا الْقَسَمِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو رؤية.

(٣) من الرجز.

الشاهد: قوله (وبلد) حيث جر بحرف جر محذوف، والواو عوض عنه.

انظر: ديوان رؤية ٣، وكتاب الشعر ٢٣٨/١، وعلل النحو للوراق ١٩٦، وسر صناعة الإعراب

٢/٦٣٦، والمقتصد ٢/٨٦٨، وأمالى ابن الشجري ١/٢١٧، والإنصاف ١/٣٧٧، واللسان ٣/٥١٤

(نقل)، وخزانة الأدب ٦/٤٥٨.

الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِينَ امْرَأً      وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً<sup>(٢)</sup>  
وَيَدُلُّكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الظَّرْفِ، وَأَنَّ الحَرْفَ كَأَنَّهُ مَلْفُوظٌ بِهِ مَعَهَا، أَنَّكَ إِذَا  
أَضْمَرْتَهَا رَدَدْتَ الحَرْفَ، فَتَقُولُ: الْيَوْمَ قُمْتُ فِيهِ، وَإِنَّمَا حَذَفْتُ؛ لِأَنَّ فِي ذِكْرِ  
الْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ ظُرُوفٌ دَلَالَةٌ عَلَى إِرَادَتِهَا، وَيَدُلُّكَ عَلَى شِدَّةِ إِرَادَتِهَا أَنَّكَ لَا  
تُضَيِّفُ إِلَيْهَا وَلَا تُقِيمُهَا مُقَامَ الْفَاعِلِ حَتَّى تُخْرِجَهَا مِنْ حَيْزِ الظَّرْفِيَّةِ، إِذِ الْإِضَافَةُ  
إِلَيْهَا وَ(فِي) مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَضَافَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فَاصِلاً،  
وَهَذَا لَا يَحْسُنُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ.

وَهَا هُنَا نُكْتَةُ، وَهُوَ أَنَّ مَنَعَهُمْ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَيْهَا لِأَجْلِ تَقْدِيرِ (فِي) مَعَهَا،  
فَهَلَّا امْتَنَعُوا مِنْ نَصْبِ الْفِعْلِ لَهَا لِأَجْلِ تَقْدِيرِ (فِي) فِيهَا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ عَمَلَ الْفِعْلِ فِيهَا هُوَ عَلَى صُورَتِهِ إِذَا ظَهَرَتْ (فِي) وَلَمْ يَعْمَلِ  
النَّصْبَ فِي لَفْظِهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْإِسْمُ إِذَا أُضِيْفَتْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يُحَذَفُ مَعَهُ التَّنْوِينُ

(١) اختلف في قائله، فقليل:

أ- أبو دؤاد الإيادي.

ب- عدي بن زيد.

(٢) البيت من المتقارب.

الشاهد: أن (نار) جرت بمضاف محذوف، والتقدير: وكل نار.

انظر: ديوان أبي دؤاد ٣٥٣، وملحقات ديوان عدي بن زيد ١٩٩، والأصمعيات ١٩١، والكتاب ١/٦٦،

والكامل ١/٣٧٦، ٢/١٠٠٢، والأصول ٢/٧٠، ٧٤، والتكملة ٢٥٤، وكتاب الشعر ١/٤٤،

والمحتسب ١/٢٨١، وأمالى ابن الشجري ٢/٢١، وشرح المفصل ٣/٧٩، ٨/٥٢.

في الإضافة إذا لم يَعْمَلْ، وإذا أَعْمِلَ ولم يُضَفْ لم يَحْذِفِ التنوينُ، فتبينَ الفرقُ  
بَيْنَهُمَا.

قال أبو الفتح:

## «بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ

اعْلَمْ أَنَّ [ظَرْفَ] <sup>(١)</sup> الزمانِ [هُوَ] <sup>(٢)</sup> مُرُورُ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ <sup>(٣)</sup>، نَحْوُ: الْيَوْمِ  
[وَاللَّيْلَةِ] <sup>(٤)</sup> وَالسَّاعَةِ وَالشَّهْرِ وَالسَّنَةِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا      وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا <sup>(٥)</sup>

/ ٨٤ ب قَالَ سَعِيدٌ: ظُرُوفُ الزَّمَانِ مُرُورُ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ، فَهُوَ مِنَ الْفَلَكَ  
بِمَنْزِلَةِ الْحَرَكَةِ مِنَ الْآدَمِيِّ، وَفِي الْبَيْتِ الَّذِي أُنْشِدَ تَقْدِيرُ مُضَافٍ حَتَّى يَتَحَقَّقَ  
قَوْلُهُ فِي الْبَابِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا مُرُورُ لَيْلَةٍ وَنَهَارِهَا، فَحَذَفَ، فَمَتَّى  
وُجِدَتِ الْحَرَكَةُ مِنَ الْفَلَكَ مَعَ وَجُودِ الشَّمْسِ فَوْقَ الْكُرَةِ بِالنِّسْبَةِ، سُمِّيَ ذَلِكَ  
[الْوَقْتُ] <sup>(٥)</sup> نَهَارًا، فَإِنْ وُجِدَتِ حَرَكَةُ الْفَلَكَ مَعَ عَدَمِ الشَّمْسِ فَوْقَ الْكُرَةِ سُمِّيَ  
ذَلِكَ الْوَقْتُ لَيْلًا، تَبَارَكَ اللَّهُ وَتَعَالَى أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ.

وَلَمْ يَصِحَّ لِلشَّاعِرِ فِي الْبَيْتِ صَنْعَةُ الشُّعْرِ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَةَ مُقَدَّمَةً، فَيَجِبُ أَنْ  
يَكُونَ غِيَارُ الشَّمْسِ مُقَدَّمًا وَالنَّهَارُ مُؤَخَّرًا، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الطُّلُوعُ مُؤَخَّرًا.

(١) سقط من اللمع.

(٢) في اللمع: الليل والنهار.

(٣) تكملة من اللمع.

(٤) اللمع ٥٥.

(٥) سقط من أ.

والبيت<sup>(١)</sup> لأبي ذؤيب الهذلي<sup>(٢)</sup> وبعده:

أبى القلب إلا أم عمرو وأصبحت      تحرق ناري بالشكاة ونارها<sup>(٣)</sup>  
 و(غيار الشمس): غيوبها، ومثله قول الشاعر، أنسده ابن السكيت<sup>(٤)</sup>:  
 ألم تر أن الدهر يومٌ وليلةٌ      وأن الفتى يسعى لغاربه دائباً<sup>(٥)</sup>

(١) من الطويل.

انظر: ديوان الهذليين ٢١/١، والعين ٤٤١/٨ (غرو)، ومجالس ثعلب ٦٥١/٢، والصاح ٧٧٤/٢ (غرو)، والمسائل العضديات ٢٤، ومقاييس اللغة ٤٠١/٤ (غرو)، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب ٦١٨ (غرو)، وشرح المفصل ٤١/٢، والمطلع على أبواب الفقه ٣٩١، واللسان ٣٤/٥ (غرو).

(٢) هو خويلد بن خالد الهذلي. (ت ٢٧هـ)، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه، قال ابن سلام: كان أبو ذؤيب شاعراً فحلاً لا غمزة فيه ولا وهن. مات أولاده الخمسة في عام واحد، فرتاهم بقصيدته العينية الخالدة. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٢٣، ١٣١، والشعر والشعراء ٦٣٩/٢.

(٣) انظر: ديوان الهذليين ٢١/١. وفيه: تحرق ناري: شاع خبري وخبرها بالقول القبيح، والشكاة: النسيمة.

(٤) هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت، أبو يوسف، (ت ٢٤٣هـ)، إمام في النحو واللغة، كان فاضلاً ديناً، موثق الرواية، أخذ عن أبي عمرو الشيباني، وأخذ عنه أبو سعيد السكري وغيره، من تصانيفه:

إصلاح المنطق، انظر: تاريخ بغداد ١٦/٣٩٧، وإنباه الرواة ٤/٥٦، وإشارة التعيين ٣٨٦.

وانظر هذا الإنشاد في: إصلاح المنطق ٣٩٦.

(٥) البيت من الطويل.

وهو لزهير بن جناب الكلبي.

والغاران: البطن والفرج. (عن إصلاح المنطق).

انظر: شرح أبيات إصلاح المنطق ٥٩٨، والصاح ٧٧٤/٢ (غرو)، والمخصص ٢٢٤/١٣، واللسان

٣٤/٥ (غرو).

قال أبو الفتح: «وجميعُ أسماءِ الزَّمانِ مِنَ المَبْهَمِ والمختصِّ يجوزُ أن يكونَ ظرفًا، تقولُ: صُمْتُ يومًا، وسِرْتُ شهرًا، وأقُمْتُ عندهُ<sup>(١)</sup> حولا<sup>(٢)</sup>».

قال سَعِيدُ: الفعلُ يتعدَّى إلى جميعِ ظروفِ الزمانِ، لشدةِ دلالةِ تِه عليها؛ لأنَّ دلالتَهُ عليها دلالةٌ صِغَةٍ، فهي قوِيَّةٌ كقوَّةِ دلالتِهِ على المصدرِ، إلَّا أنَّ الفعلَ يدلُّ على المصدرِ دلالةً لفظيةً، إلَّا أنَّ في الأفعالِ ما يتعدَّى إلى الظرفِ فيعملُ فيه، وكذلك يعملُ في حرفِ الجرِّ ولا يعملُ في المصدرِ، وذلكَ الفعلُ غيرُ المتصرِّفِ، ك: عَسَى ونِعَمَ وبِئْسَ وحَبَّذَا وَلَيْسَ، ومن ذلكَ (كَانَ) الناقصةُ، قال الله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا<sup>(٣)</sup>﴾، فالجاءُ بمنزلةِ الظرفِ، وهو مُتعلِّقٌ بِ(كَانَ)؛ لأنَّ اسمَها وخبرَها مصدرانِ، ولا يعملُ المصدرُ في ما قبلَهُ.

ويدلُّكَ على قُرْبِ ما بينَ المصدرِ والزمانِ، أَنَّهُمْ قَدْ نَصَبُوا مَصَادِرَ عَلَى الظُّرُوفِ، نحوُ: جِئْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ، ومَقْدَمَ الحَاجِّ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمانِ مِنْ طَرِيقِ الصِّغَةِ، وعلى المصدرِ مِنْ طَرِيقِ اللفظِ، وإنَّما الحاجةُ الداعيةُ إلى الأفعالِ هِيَ تَخْصِصُ الحَدَثِ بِزَمانٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ المَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى الحَدَثِ، لَكِنَّ الزَّمانَ يُجْهَلُ مَعَهُ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ وَأَرَدْنَا تَعْيِينَ الزَّمانِ صَنَعْنَا أَلْفَاظًا تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ.

(١) في اللمع: عندك.

(٢) اللمع ٥٦.

(٣) يونس: ٢.

فَأَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَكَانِ، فَدَلَالَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ، كَدَلَالَةِ الْمُوعَى عَلَى الْوِعَاءِ، وَكَمَا أَنَّهُ لَا فِعْلٌ إِلَّا فِي زَمَانٍ، كَذَلِكَ لَا فِعْلٌ إِلَّا فِي مَكَانٍ، إِلَّا أَنَّ الْمَكَانَ غَيْرُ مَعْيَنٍ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ، وَالزَّمَانَ مَعْيَنٌ.

وَالْمُخْتَصُّ هُوَ الْمَعْرُوفُ الْقَدْرِ، وَهُوَ الْمُؤَقَّتُ، وَالْمَعْرِفَةُ هُوَ الَّذِي تَعْلَمُهُ كَأَنَّكَ تَضَعُ الْيَدَ عَلَيْهِ، فَكُلُّ مَعْرِفَةٍ مُخْتَصٌّ، وَلَيْسَ كُلُّ مُخْتَصٍّ مَعْرِفَةً، فَقَوْلُكَ: أَجِئْتُكَ يَوْمًا يَنْطَلِقُ فِيهِ زَيْدٌ<sup>(١)</sup>، مُخْتَصٌّ وَلَيْسَ بِمَعْرِفَةٍ.

وظُرُوفُ الزَّمَانِ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرِبٍ: مُتَصَرِّفٌ مُنْصَرِفٌ، وَمُتَصَرِّفٌ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَمُنْصَرِفٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، وَغَيْرُ مُتَصَرِّفٍ وَلَا مُنْصَرِفٍ.

فَالْمُتَصَرِّفُ الْمُنْصَرِفُ، نَحْوُ: الْيَوْمِ وَاللَّيْلِ وَالشَّهْرِ وَالسَّنَةِ، وَكُلُّ ظَرْفٍ عَلَى الْأَصْلِ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ عِلَّتَانِ مِنَ الْعِلَلِ التَّسْعِ، فَالْمُتَصَرِّفُ عِبَارَةٌ عَنْ دُخُولِ الْجَرِّ وَالرَّفْعِ، وَالصَّرْفُ عِبَارَةٌ عَنِ التَّنْوِينِ مَعَ الْجَرِّ.

وَالَّذِي يَتَصَرَّفُ وَلَا يَنْصَرِفُ (غُدْوَةٌ) إِجْمَاعًا، وَ(بُكْرَةٌ) عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ، فَأَمَّا تَصَرُّفُهُمَا؛ فَلَأَنَّهُمَا مُسْتَعْمَلَانِ عَلَى أَصْلِهِمَا، وَأَمَّا عَدَمُ الصَّرْفِ؛ فَلَأَنَّهُمَا مَعْرِفَتَانِ مَعْرِفَةٌ وَضَعِيَّةٌ، كد: (غُلُوَّةٌ)<sup>(٢)</sup>، وَمُؤَنَّثَتَانِ، فَاجْتَمَعَ فِيهِمَا التَّعْرِيفُ وَالتَّائِيثُ، فَإِذَا أَرَادُوا النِّكَرَةَ قَالُوا: (غُدَاةٌ)، فَأَمَّا مَنْ قَرَأَ ﴿بِالْغُدُوِّ﴾

(١) فِي ج: بِكَزٍّ.

(٢) الْغُلُوَّةُ: مِقْدَارُ رَمِيَةِ سَهْمٍ. (اللسان ١٣٢/١٥ غلا).

(٣) جَمِيعُ السَّبْعَةِ إِلَّا ابْنَ عَامِرٍ. انْظُرْ: السَّبْعَةُ ٢٥٨، وَالتَّيْسِيرُ ٨٥، وَالْإِقْنَاعُ ٢/٦٣٩.



وَالْمَعْنَى <sup>(١)</sup> فَإِنَّهُ اخْتَارَهَا لِتَجَانِسِ اللَّفْظِ، وَمَنْ قَرَأَ: ﴿بِالْغُدُوَّةِ﴾ وَهُوَ ابْنُ  
عَامِرٍ <sup>(٢)</sup> فَإِنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ عِنْدَهُ زَائِدَتَانِ <sup>(٣)</sup> كَمَا زِيدَتَا فِي قَوْلِهِ <sup>(٤)</sup>:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو عَنْ أَسِيرِهَا <sup>(٥)</sup>

وَقَدْ جَوَزَ الْخَلِيلُ صَرَفَهَا فَتَكُونُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ غَيْرَ زَائِدَةٍ <sup>(٦)</sup>.

فَأَمَّا (بُكَرَةٌ) فَقَدْ تَكُونُ نَكِيرَةً، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ / ١٨٥﴾ فِيهَا

بُكَرَةٌ وَعَشِيَّتًا <sup>(٧)</sup>.

قَالَ سِيبَوَيْهٍ: (غُدُوَّةٌ) وَ(بُكَرَةٌ) جُعِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْمًا لِلْحَجِينِ، كَمَا جُعِلَ

(١) الأنعام: ٥٢، والكهف: ٢٨.

(٢) هو عبد الله بن عامر اليحصبي، (ت ١١٨ هـ)، أحد القراء السبعة، إمام أهل الشام في القراءة، أخذ  
القراءة عن المغيرة بن شهاب المخزومي عن عثمان رضي الله عنه. انظر: السبعة ٨٥، ومعرفة القراء  
الكبار ١١٨٦، وغاية النهاية ١/٤٢٣-٤٢٥.

(٣) انظر: حجة القراءات ٢١٥.

(٤) هو أبو النجم العجلي.

(٥) من الرجز، ويَعْدُهُ:

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

انظر: المقتضب ٤/٤٩، والحلييات ٢٨٨، وسر صناعة الإعراب ١/٣٦٦، والمنصف ٣/١٣٤، والمقتصد

١/٧٣، وأمالى ابن الشجري ٢/٥٨٩، والإنصاف ١/٣١٧، وشرح المفصل ١/٤٤، ٢/١٣٢،

ومغني اللبيب ٧٥، وشرح أبياته ١/٣٠٢.

(٦) انظر: الكتاب ١/٢٩٤، وسينقل المصنف كلامه.

(٧) مريم: ٦٢.

(أُمُّ حُبَيْنِ) <sup>(١)</sup> اسماً للدَّابَّةِ، وَزَعَمَ يُونُسُ عَنْ أَبِي عَمْرِو <sup>(٢)</sup> أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: لَقِيْتُهُ يَوْمًا مِنَ الْإَيَّامِ غُدُوَّةً وَبُكْرَةً، وَأَنْتَ تُرِيدُ الْمَعْرِفَةَ لَمْ تُنَوِّنْ، وَقَالَ الْخَلِيلُ: يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَتَيْتَكَ الْيَوْمَ غُدُوَّةً وَبُكْرَةً، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ ضَحْوَةٍ <sup>(٣)</sup>.

وَلِ(لَدُنْ) مَعَ (غُدُوَّةٍ) حَالٌ لَا يَكُونُ مَعَ غَيْرِهَا، وَهُوَ أَنَّ الْعَرَبَ تَنْصِبُ (غُدُوَّةً) مَعَ (لَدُنْ) بِنَوْنٍ، وَحَكْمُ (لَدُنْ) جَرُّ مَا بَعْدَهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ <sup>(٤)</sup>. وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ حَذَفَتْ نُونَ (لَدُنْ) فَتَقُولُ: (لَدُ) كَمَا بَيَّنَّا، وَإِنَّمَا حُذِفَتِ النُّونُ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَحذفُ ضَمَّةَ الدَّالِ كَمَا تَحذفُهَا مِنْ (عَضُدٍ)، فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ فَتُحَرِّكُ الدَّالُ بِالْفَتْحِ، فَتَقُولُ: (لَدُنْ)، فَشَابَهَتِ الدَّالُ بِالتَّغْيِيرِ حَرْفَ الْإِعْرَابِ، وَشَابَهَتِ النُّونُ مِنْ (لَدُنْ) نُونَ (ضَارِيَيْنِ)، وَ(عَشْرِينَ)، فَانْتَصَبَ مَا بَعْدَهَا كَمَا يَنْتَصِبُ مَا بَعْدَ (عَشْرِينَ)، وَنُونُ (غُدُوَّةٍ) لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ النُّكْرَةِ.

فَأَمَّا (بُكْرَةً) فَلَيْسَ لَهَا نُكْرَةٌ مِنْ لَفْظِهَا، وَقِيلَ: شَابَهَتِ مَا بَعْدَ (ضَارِيَيْنِ)

(١) هِيَ دَوْبَةٌ مِثْلُ الْحَرْبَاءِ، انْظُرْ وَصْفَهَا فِي: الْحَيَوَانِ ٦/٣٨٤-٣٨٥، ٣٨٨.

(٢) هُوَ زُبَّانُ بَنِ الْعَلَاءِ عِمَارُ بْنُ الْعَرِيَانِ التَّمِيمِيِّ الْمَازَنِيِّ، أَبُو عَمْرٍو. (ت ١٥٤ هـ)، إِمَامٌ فِي النُّحُوِّ وَاللُّغَةِ، وَأَحَدُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ. رَوَى عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ وَمَجَاهِدٍ، وَنَافِعِ مَوْلَى ابْنِ عَمْرٍو، وَأَخَذَ عَنْهُ الْأَصْمَعِيُّ وَأَبُو زَيْدٍ وَغَيْرُهُمَا. انْظُرْ: مُرَاتِبُ النُّحَوِيِّينَ ٣٣، وَمَعْرِفَةُ الْقُرَاءِ الْكِبَارِ ١/١٠٠، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ٢/٢٣١.

(٣) انْظُرْ: الْكِتَابُ ٣/٢٩٣.

(٤) النَّمْلُ: ٦.

فانتصبَ ونُوتَ كي لا يُشبهَ المجرورَ الذي لا يَنْصَرِفُ.

وقَدْ رُوِيَ رَفَعُ (غدوة) وتنوينها، وجَرُّها وتنوينها مَعَ (لَدُنْ) <sup>(١)</sup>.

والذي يَنْصَرِفُ ولا يَتَصَرَّفُ؛ كـ (عَشِيَّةٍ)، و (عَتَمَةٍ)، و (ضَحْوَةٍ)، وإنما انصرفت لأنها نكرة، وإنما لم تَتَصَرَّفْ لأنها قُصِرَتْ عَلَى أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، بغيرِ آلَةٍ تَعْرِيفٍ، وليسَ كذاكَ (يَوْمٌ) و (لَيْلَةٌ).

وَأَمَّا الذي لا يَنْصَرِفُ ولا يَتَصَرَّفُ فَـ (سَحَرٌ)، إذا أَرَدْتَ بِهِ سَحَرَ يَوْمِكَ، وإنما لم يَنْصَرِفْ لَأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ مَعْدُولٌ عَنِ السَّحَرِ، وإنما لم يَتَصَرَّفْ لَأَنَّهُ قُصِرَ عَلَى وَقْتٍ بَعِينِهِ، فَتَقَصَّ تَمَكُّنُهُ.

وظُرُوفُ الْأَزْمَنَةِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مِنْهُ مَا يَكُونُ اسْمًا وَظَرْفًا، نَحْوُ: الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَمِنْهُ مَا لَا يَكُونُ إِلَّا ظَرْفًا، نَحْوُ: سَحَرٌ، إِذَا أَرَدْتَ بِهِ سَحَرَ يَوْمِكَ، وَعَشِيَّةٌ، وَعَتَمَةٌ، وَهَذِهِ جَمِيعُهَا مَنْصُوبَةٌ، وَكَذَلِكَ: صَبَاحٌ مَسَاءً، وَصَبَاحًا وَمَسَاءً، أَوْ ذَاتَ مَرَّةٍ، وَبُعِيدَاتُ بَيْنٍ، وَخَتَعُمُ تَجْعَلُ (ذَاتَ مَرَّةٍ)، و (ذَا صَبَاحٍ) اسْمًا <sup>(٢)</sup>، فَأَمَّا قَوْلُ الرَّاعِي:

كَأَنَّ قُتُودِي عَلَى قَارِحٍ أَطَاعَ الرَّيِّعَ لَهُ الْغُرْغُرُ <sup>(٣)</sup>

(١) انظر في هذه المسألة: الكتاب ١/ ٢١٠، والأصول ٢/ ١٤٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٢.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٦-٢٢٧.

(٣) البيت من المتقارب.

روايته في مصادره: (القُتُود) بدل (قُتُودِي)

القُتُود: أدوات الرحل. والقارح: ما انتهت أسنانه، وذلك إذا بلغ خمس سنين. والغرغر: من نبات الربيع.

فَ(الرَّيْعَ) فِيهِ ظَرْفٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

هَإِنْ ذَا ظَالِمِ الدِّيَانِ مُتَكَيٍّ عَلَى أَسْرَتِهِ يَسْقِي الكَوَانِينَا<sup>(٢)</sup>  
فَ(الكَوَانِينَ) فِيهِ ظَرْفٌ.

فَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ غَيْرَ مُؤَقَّتٍ وَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي ذِكْرِهِ، نَحْوُ:  
قُمْتُ وَقَتًا، فَإِنْ وَصَفْتُهُ أَوْ أَضَفْتُهُ صَحَّ.

قال أبو الفتح: «فَإِنْ قُلْتَ: يَوْمُ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ، رَفَعْتَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ<sup>(٣)</sup> مَعْنَى  
(فِي)»<sup>(٤)</sup>.

قال سعيدٌ: إِذَا كَانَ إِنَّمَا سُمِّيَ ظَرْفًا إِذَا كَانَ حَسَنَ مَعَهُ مَعْنَى (فِي) وَتَقْدِيرُهَا،  
وَإِذَا لَمْ يَحْسُنْ مَعَهُ تَقْدِيرُ (فِي) بَطَلَتْ الظَّرْفِيَّةُ فِيهِ، فَقَوْلُنَا: يَوْمُ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ،

(عن الديوان).

انظر: ديوان الراعي ١٣٠، والمحكم ٢١٩/٥ - ٢٢٠ (غرر)، واللسان ٢٠/٥ (غرر)، والتذييل والتكميل  
٢٨٦/٧، وتاج العروس ٢٢٩/١٣ (غرر).

(١) هو مسهر بن عمرو الضبي.

(٢) البيت من البسيط.

الدِّيَانُ: هُوَ الدِّيَانُ بْنُ قَطْنِ الْحَارِثِيِّ، شَبَّهَ الشَّاعِرَ (ظَالِمًا) بِالْأَيَّامِ. (عن اللسان).

انظر: معجم الشعراء ١٠٣، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١٤٣، والمحكم ٤٠٠/٩ (دين) (هنداوي)،  
واللسان ١٧١/١٣ (دين).

(٣) فِي اللَّمَعِ: فِي.

(٤) اللَّمَعُ ٥٦. وَبَعْدَهُ: فَقَسَّ عَلَيْهِ.

فالثاني هو الأول، وإذا كان إياه كان بمنزلة قولك: رَيدُ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو مُبَارَكٌ،  
فارتفع (اليوم) بالابتداء، وبَطَلَّ مَعْنَى (في) فيه؛ لَأَنَّهُ يُخْبَرُ عَنْهُ بِالْبَرَكَةِ كَمَا أَخْبَرَ بِهَا  
عَنْ (عمرو)، وَلَا يَصِحُّ بَقَاءُ مَعْنَى (في) فيه، لَشَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ لَا  
يَتَجَاوَزُ (في) وَيَعْمَلُ فِي الْأَسْمِ. والثاني: أَنَّ الْمَعْنَى يَخْتَلُّ مَعَ تَقْدِيرِ (في)، أَلَا تَرَى  
أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ، اخْتَلَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَطْلُوبُ فِي قَوْلِكَ: يَوْمُ  
الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ، وَهَكَذَا إِذَا أَضَفْتَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ مَكْرٌ آلِيلٍ  
وَالنَّهَارِ﴾<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَمْنَعُ تَقْدِيرَ (في) فيه، وَلَا يَكُونُ ظَرْفًا إِلَّا بِتَقْدِيرِ (في)  
مَعَهَا، وَإِذَا أُضِيفَتْ فَيَجِبُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّكَ قَدْ أَخْرَجْتَهُ عَنِ الظَّرْفِيَةِ اتِّسَاعًا إِلَى حَيْزِ  
المَفْعُولِ بِهِ، ثُمَّ أَضَفْتَهُ كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ      طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلُ<sup>(٣)</sup>

(١) سبأ: ٣٣.

(٢) اختلف في قائله، فقليل:

أ- الشماخ.

ب- جبار بن جزء ابن أخي الشماخ، صحح هذا البغدادي في الخزانة.

(٣) من الرجز.

المشْمَعِلُ: الخفيف الماضي في الأمر. الكرى: النوم.

الشاهد: أَنَّ (ساعات الكرى) نصب على المفعول به اتساعًا، وهو في الأصل ظرف.

انظر: ديوان الشماخ ٣٨٩، وشعر غطفان (جبار بن جزء بن ضرار) ٥٠٠، والكتاب ١/١٧٧، ومعاني

القرآن للفراء ٢/٨٠، والكامل ١/٢٥٨، ومجالس ثعلب ١/١٥٢، وتفسير الطبري (شاكِر)

١٧/٤٥، وشرح أبيات سيبويه ١/١٣، والمهجع ١٠٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٦٥٥، ٩٨٢

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا<sup>(١)</sup>

فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ (دَرُّ) إِلَى (الْيَوْمِ) عَلَى / ٨٥ بِالِاتِّسَاعِ؛ لِأَنَّهُ يُبْقَى (مَنْ) بِغَيْرِ عَامِلٍ.

وَتَقُولُ: الْيَوْمَ الْأَحَدُ وَالْيَوْمَ الْاِثْنَانِ، وَالْيَوْمَ الثَّلَاثَاءُ، وَالْيَوْمَ الْأَرْبَعَاءُ، وَالْيَوْمَ الْخَمِيسُ، وَإِذَا قُلْتَ: الْيَوْمَ الْجُمُعَةُ وَالْيَوْمَ السَّبْتُ أَجَاوَزَا فِيهِمَا الرَّفْعَ، لِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَالنَّصْبُ فِي (الْيَوْمِ)؛ لِأَنَّ فِي الْجُمُعَةِ مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ، وَفِي السَّبْتِ مَعْنَى الرَّاحَةِ، فَكَأَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ.

وَقَدْ جَعَلَ سَيَبَوِيهِ (المحرم) فِي جَوَابِ (كَمْ)، وَشَهْرُ الْمُحَرَّمِ فِي جَوَابِ (مَتَى)، وَشَهْرُ رَبِيعٍ فِي جَوَابِ (مَتَى)، وَشَهْرُ رَبِيعٍ فِي جَوَابِ (كَمْ)؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ التَّثْنَةِ كَانَتْ بِإِضَافَةٍ كِإِضَافَةِ (غُلَامًا زَيْدًا)، وَتَعْرِيفَ إِضَافَةِ الْمُفْرَدِ كَتَعْرِيفِ إِضَافَةِ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْمَخْصُوصُ هُوَ جَوَابُ (مَتَى)، وَ(الْيَوْمِ)، وَ(وَعْدًا). وَيَوْمُ الْجُمُعَةِ فِي جَوَابِ (مَتَى)، وَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ فِي جَوَابِ (كَمْ)، وَكَذَلِكَ الْأَبَدُ، وَكَذَلِكَ يَوْمَيْنِ وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي (مَتَى) الْوَقْتُ، وَ(كَمْ) لَا اسْتِغْرَاقَ الْعِدَّةِ، وَأَسْمَاءُ الشُّهُورِ فِي جَوَابِ (كَمْ)، فَإِنْ قُلْتَ: شَهْرُ كَذَا، كَانَ جَوَابُ

(الثاني)، والمخصص ٣٧/٣ (الأول)، وخزانة الأدب ٤/٢٣٣.

(١) سبق تحريجه.

(مَتَى)، والصيف والشتاء يكونان في جواب (مَتَى) للوقت، وفي جواب (كَمْ) للعدة، و(أَيْنَ) في الأماكن (مَتَى) في الزمان<sup>(١)</sup>.

وأجاز هشامُ النصبَ مع الجميع<sup>(٢)</sup>.

ومَتَى كَانَ الظرفُ جوابَ (كَمْ) كَانَ العَمَلُ فِيهِ كُلُّهُ، وَمَتَى كَانَ جوابَ (مَتَى) جازَ أَنْ يَكُونَ العَمَلُ فِي كُلِّهِ وَفِي بَعْضِهِ، وتَقُولُ: الْيَوْمَ رَأْسُ الشَّهْرِ، وَالْيَوْمَ رَأْسُ الشَّهْرِ، فَإِذَا رَفَعْتَ فَالتَّقْدِيرُ: الْيَوْمَ أَوَّلُ الْوَقْتِ، وَإِذَا نَصَبْتَ فَالتَّقْدِيرُ: الْيَوْمَ ابْتِدَاءُ الشَّهْرِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ يُضَافُ مِنْهَا مَا كَانَ بِمَعْنَى (إِذَا) إِلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَمَا كَانَ بِمَعْنَى (إِذَا) يُضَافُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَإِلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ أَمْرًا وَلَا نَهْيًا؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ تَخْصِيصٍ، وَهُوَ شَائِعٌ غَيْرُ مَخْصَصٍ، تَقُولُ: أَجِيؤُكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ، وَكَذَلِكَ أَجِيؤُكَ يَوْمَ يَقُومُ زَيْدٌ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: أَجِيؤُكَ يَوْمَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَا يَوْمَ قَائِمٍ<sup>(٣)</sup> زَيْدٌ، وَأَمَّا امْتِنَاعُهُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ فَلِأَنَّهُ بِمَعْنَى (إِذَا)، وَ(إِذَا) فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى (إِذَا) كَوْنُ الْعَامِلِ فِيهِ مُسْتَقْبَلًا. فَأَمَّا امْتِنَاعُهُ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى (قَامَ) فَلِأَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ، وَالظَّرْفُ مُسْتَقْبَلٌ.

(١) انظر: الكتاب ٢١٧/١، والنقل عنه في الأصول ١٩١/١.

(٢) انظر رأيه في: التسهيل ٥٠، وشرحه ٣٢٣/١، وهشام الضمير ١٤٣.

(٣) في ج: قام.

فإن قيل: فكيف تُضيفُ (إذا) إلى الماضي وهو ظَرْفٌ مُسْتَقْبَلٌ؟  
فالجواب: أنَّ (إذا) تعكسُ قَضِيَّتَهُ كما تعكسُ قَضِيَّتَهُ (إن) الشرطية، في  
قولك: إن قُمْتَ قُمْتَ، وليس (يوم) كذلك.

هذا مذهبُ الأخفشِ والمبرد<sup>(١)</sup>، ورأيتُ ابنَ السراج قد ذَكَرَ: أخرج يومَ  
عبدِ الله أمير<sup>(٢)</sup>. والزجاجُ قد اطرَحَ هذا النظر<sup>(٣)</sup>، وقال: يُعجبني يومٌ أنتَ  
قائم<sup>(٤)</sup>، ولم يقصدْ ما أشرنا إليه، وإنما قصدَ بناءَ الظرفِ لإضافتهِ إلى غيرِ مُتَمَكِّنٍ،  
قال أبو علي: إذا أُضيفَتْ إلى المبتدأ والخبرِ فالإضافةُ إلى الجزأين، فإذا أُضيفَتْ إلى  
الفعلِ والفاعلِ فالإضافةُ إلى جزءٍ واحدٍ، وهو الفعلُ؛ لأنَّه المخصَّصُ، لا  
الفاعلُ<sup>(٥)</sup>، وفيه نظرٌ.

(١) لم أقف على رأي الأخفش. وأما المبرد فراه في المقتضب ٤/٣٤٧، والكامل ٣/١٣٥٣.

(٢) انظر: الأصول ١/١٩٥.

(٣) قال -عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة ١١٩] - «وزعم بعضهم أنَّ

(يوم) منصوب لأنه مُضافٌ إلى الفعل، وهو في موضعِ رفعٍ، بمنزلة (يومئذٍ) مبنيٌّ على الفتح في كل  
حال، وهذا عند البصريين خطأً، لا يُجيزون: هذا يومٌ آتاك، يُريدون: هذا يومٌ إتيانك؛ لأنَّ (آتاك)  
فعلٌ مُضارعٌ، فالإضافةُ إليه لا تُزيلُ الإعرابَ عن جهته، ولكنهم يُجيزون: ذلك يومٌ نفعَ زيدٌ صدقُهُ؛  
لأنَّ الفعلَ الماضي غيرَ مُضارعٍ...» انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٢٤-٢٢٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥/٥٢.

(٥) انظر ما قال في حديثه عن آية المائدة السالفة الذكر، ومما جاء فيه: «... والإضافة إلى الفعل نفسه في



وَوَجَدْتُ لِلزَّجَاجِ <sup>(١)</sup> دَلِيلًا وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ <sup>(١٢)</sup> يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴿<sup>(٢)</sup>﴾ (يَوْمَ) هُنَا بِتَقْدِيرِ الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ، وَيَكُونَ التَّقْدِيرُ: يَقَعُ الْجَزَاءُ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ، وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ فَتْحَةً بِنَاءٍ، وَيَكُونَ إِمَّا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ كَمَا سَبَقَ، وَإِمَّا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَبُنِيَ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ فِي الْإِضَافَةِ، كَمَا قَالَ <sup>(٣)</sup>:  
 لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ <sup>(٤)</sup>  
 وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: يَوْمَ الدِّينِ يَوْمَ فُتِنَتْهُمْ عَلَى النَّارِ، وَهَذَا جَمِيعُهُ لَا يَخْرُجُ مَعْنَاهُ  
 عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لِنُنْذِرَ يَوْمَ النَّارِ﴾ <sup>(٥)</sup> يَوْمَ هُمْ بَرْزُونَ ﴿<sup>(٥)</sup>﴾ فَهَذَا بِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ <sup>(٦)</sup>.

(١) بحث الزجاج المسألة عند تناوله لهذه الآية، في الموضع الذي عزوت إليه.

(٢) الذاريات. الآيتان: ١٢، ١٣.

(٣) هو أبو قيس بن الأسلت.

(٤) البيت من البسيط.

الشاهد: بناء (غير) لما أضيفت إلى غير متمكن.

انظر: الكتاب ٣٢٩/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٣/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٥٢/٥، والأصول

٢٧٦/١، ٢٩٨، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٨٧/٢،

وأما ابن الشجري ٦٨/١، ٦٠١/٢، والإنصاف ٢٨٧/١، ٢٩٠، والمرتل ١٠٩، والتبيين ٤١٨،

وخزانة الأدب ٤٠٦/٣.

(٥) غافر. من الآيتين ١٦، ١٥.

(٦) استدلل الرضي بهاتين الآيتين على تكذيب رأي المبرد. انظر: شرح الكافية ٤٠٦/١/٢.

وَلِلْمُتَّصِرِ لِلأَوَّلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: / ٨٦ ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْنُونَ﴾ <sup>(١)</sup> ف(هُمْ) فِيهِ مَرْفُوعٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ، كَمَا تُرْفَعُ (السَّمَاءُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ <sup>(٢)</sup> فَأَمَّا [قَوْلُهُ] <sup>(٣)</sup> [تَعَالَى] <sup>(٤)</sup>: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرِزُونَ﴾ فـ(يَوْمَ) فِيهِ لَيْسَ بِظَرْفٍ، وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ [تَعَالَى] <sup>(٥)</sup>: ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ وَ(يَوْمَ) مَفْعُولٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِنْذَارُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَإِنَّمَا يُنْذَرُ بِهِ، فَإِذَا كَانَ اسْمًا تَوْسَعُ فِيهِ فَأُضِيفَ إِلَى كِلَا الْجُمْلَتَيْنِ، فَالْإِضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ بِحُكْمِ الْمَعْنَى الَّتِي لِلظَّرْفِ، وَالِاتِّسَاعُ بِحُكْمِ مَعْنَى الْأِسْمِ، فَتَدَبَّرْهُ.

وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: إِذَا كَانَتْ (إِذَا) حِينَئِذٍ عَمَلٌ فِيهَا مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، كَقَوْلِكَ: الْقِتَالُ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ، وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الشَّرْطِ لَمْ يَعْمَلْ فِيهَا إِلَّا مَا بَعْدَهَا، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْحُكْمَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاحِدًا، وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا مَا بَعْدَهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ عُثْمَانَ فِي التَّنْبِيهِ <sup>(٦)</sup>.

وَالْأَوْقَاتُ الَّتِي تُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ هِيَ مَا كَانَتْ حِينَئِذٍ وَزَمَانًا يَكُونُ فِي الدَّهْرِ

(١) الذاريات: ١٣.

(٢) الانشقاق: ١.

(٣) سقط من ج.

(٤) في د.

(٥) في د.

(٦) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحامنة ٣٣٧ (رسالة علمية).

كله، لا يختص به شيء دون شيء، كقولك: أتيتك حين قام زيد، وزمن قام، وأزمان قام، وليالي قام، وأيام قام، ويقبض في الموقنات، كقولك: شهر وسنة، وقالوا: لا يضاف في هذا الباب شيء له عدد، كقولك: يومان، وجمعة، فأما (جمعة) فإنه يريد به العدد، ولولا ذلك لكان قد عاد عن التمثيل المتقدم، ولا صباح مساء، كذا ذكر ابن السراج<sup>(١)</sup>.

وهذه الظروف إذا أضيفت إلى الجملة نكرة، كما لو وصفت بها، ولهذا قال الفارسي في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾<sup>(٢)</sup>: يجوز أن يكون (لا تكلّم) صفة لـ (يوم يأتي)<sup>(٣)</sup>، فهذا يدل على أنه نكرة؛ لأنه وصفه بالجملة، ولا يجوز أن تقدّر (أن) مضمرة، مع الفعل حتى تخرجه إلى الأفراد؛ لأنه قد وقع فيه المبتدأ والخبر، ويقع موقع الظرف (إذ) و(إذا) ولا يضافان إلى المفرد، وأجاز الكوفي: أعجبتني يوم أنك محسن، ويوم أن تحسن<sup>(٤)</sup>، وقياس الكوفي أن ينصب (يعجبني يوم يقوم)، ويدل ذلك على أن الكوفي امتنع من أن يضيف (جمعة) و(يومين) إلى الجملة إنما أراد به العدد، كثلاثة وأربعة تعيين الاسم إنشادهم<sup>(٥)</sup>:

(١) لم أقف على ذلك.

(٢) هود: ١٠٥.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٧٥.

(٤) انظر: الأصول ٢/ ١٢.

(٥) أنشده برفع (الصفاء) ثعلب في المجالس ٢/ ٥٩٨.

أَلَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّفَاءِ جَدِيدُ      وَدَهْرًا تَوَلَّى يَابُثِينَ يَعُودُ<sup>(١)</sup>  
فَحَدَفَ خَبَرَ (لَيْتَ) وَأَضَافَ الظَّرْفَ إِلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَجَمَعَهُ، وَمَنْ أَنْشَدَ  
بَجَرٍّ (الصفاء) جَعَلَ (جديدًا) خَبَرًا لِـ (لَيْتَ) وَوَحَدَ<sup>(٢)</sup>، كَمَا قَالَ<sup>(٣)</sup>:  
أَلَا إِنَّ جِيرَانِي الْعَشِيَّةَ رَائِحُ<sup>(٤)</sup>  
وَأَمَّا قَوْلُ الْهَذَلِيِّ<sup>(٥)</sup>:

عَلَى أَنِّي قَلَيْتُ بَنِي هُذَيْلٍ      زَمَانَ زَمَانُهُمْ فَيَمَنْ قَلَاهُ<sup>(٦)</sup>

(١) البيت من الطويل.

وهو لجميل بن معمر العذري.

انظر: ديوانه ٣٨، ومجالس ثعلب ٥٩٧/٢، والمذكر والمؤنت لابن الأنباري ٢٦٨/١، وأمالى القالي ٢٩٩/٢، والمسائل البصريات ٢٩٩/٢، والمخصص ٢٦/١٧، والحامسة البصرية ١٠١٧/٣، وشرح التسهيل ٢٣٤/٣، وخزانة الأدب ٤٥٠/١٠.

(٢) انظر: مجالس ثعلب ٥٩٧/٢-٥٩٨.

(٣) هو حَيَّانُ بْنُ جُلْبَةَ الْمُحَارِبِيِّ.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوًى وَمَنَادُحُ

الشاهد: أفراد خبر (إِنَّ)، مع أن الاسم جمع.

انظر: النوادر لأبي زيد ٤٤٤، ومعاني القرآن للفراء ١٣٠/١، وتفسير الطبري (شاعر) ٤٨٧/٢، والزاهر ٢٩٣/٢، وشرح القصائد السبع ٣٠٦، وشرح شواهد الإيضاح ٥٧٠، وجمع الهوامع ١٨٢/٢.

(٥) هو الْبُرَيْقُ بْنُ عِيَاضِ الْحُثَايِيِّ الْهَذَلِيِّ.

(٦) البيت من الوافر.

وروايته في مصدرية: (بني جُرَيْبٍ) بدل (بني هُذَيْلٍ).

أي: زَمَانَ زَمَانُهُمْ مُسَاعِدٌ، فَحَذَفَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ.

واعْلَمْ أَنَّ (إِذَا) يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، كَمَا بَيَّنَّا، وَقَوْمٌ يُجَيِّزُونَ إِضَافَتَهَا إِلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَ(إِذَا) يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَإِلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، إِذَا لَمْ يَكُنِ الْخَبَرُ جُمْلَةً مِنْ فِعْلِ مَاضٍ، فَتَقُولُ: جِئْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذَا قَامَ زَيْدٌ، وَإِذَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَإِذَا زَيْدٌ يَقُومُ، وَلَا يُجَيِّزُونَ: إِذَا زَيْدٌ قَامَ، وَاعْتَلُوا لِذَلِكَ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُضَافَ إِلَى الْجُمْلَةِ الصَّرِيحَةِ؛ لِأَنَّهَا تَطْلُبُ الْفِعْلَ إِذَا وَجَدْتُهُ فِي خَبَرِهَا، كَمَا تَطْلُبُهُ الهمزة، وَلَمْ تَقُولْ <sup>(١)</sup> الْجُمْلَةُ هُنَا حَتَّى يَكُونَ الْخَبَرُ، أَيْ شَيْءٌ شِئْنَاهُ، وَذَلِكَ لِمَا بَيَّنَّ الظَّرْفُ وَالْفِعْلُ مِنَ الْمُطَالَبَةِ، وَإِنَّمَا أَجَازُوا: يَقُومُ بَعْدَ زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمِ، فَاحْتَمَلَ لِذَلِكَ، وَلَئِنْ (إِذَا) لَمْ (قَامَ) أَوَّلَى مِنْهَا لَمْ (يَقُومْ)، إِذَا (قَامَ) كـ (إِذَا) مَاضٍ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ۖ﴾ <sup>(٢)</sup> وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴿١٠﴾ فَوَيْلٌ ﴿٢﴾ فَلَأَنَّهُ ظَرَفٌ مُسْتَقْبَلٌ، مُشَابَهُ (إِذَا)، وَ(إِذَا) يُجَابُ بِالْفَاءِ، تَقُولُ: إِذَا جِئْتَنِي فَلَكَ دِرْهَمٌ.

فَإِذَا أُضِيفَتْ هَذِهِ الظُّرُوفُ إِلَى الْجُمْلَةِ لَمْ يَكُنْ فِي الْجُمْلَةِ عَائِدٌ مِنْهَا إِلَيْهِ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ وَالصَّلَةِ وَالْخَبَرِ وَالْحَالِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ

انظر: شرح أشعار الهذليين ٧٥٧/٢، والتبام في تفسير أشعار هذيل ١٠٠.

(١) في هامش أ: تتأول.

(٢) الطور: ٩-١١.

صَدَقْتُمْ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ فَلَمْ يُعِدْ ذِكْرًا إِلَى الظَّرْفِ، وَقَالَ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ ﴿<sup>(٢)</sup>﴾ وَقَالَ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ ﴿<sup>(٣)</sup>﴾ فَوَصَفَ وَأَعَادَ الذِّكْرَ إِلَى الاسمِ المفعولِ بِهِ كَمَا يَعُودُ إِلَى الظَّرْفِ، وَقَالَ الْمَازِنِيُّ: لَوْ قُلْتُ: / ٨٦ ب أَزِيدًا يَوْمَ يُوَافِقُكَ ثَوَافِقُهُ؟ وَجَعَلْتَ فَاعِلَ (يُوَافِقُكَ) ضَمِيرَ الْيَوْمِ، لَمْ يَجْزُ، وَلَا تَقُولُ: جِئْتُكَ يَوْمَ يَسُرُّكَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى يَصِيرُ: جِئْتُكَ يَوْمَ سُورِهِ إِيَّاكَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْيَوْمُ مَعْرَفًا بِفَعْلٍ مُسْنَدٍ إِلَى فَاعِلٍ مَعْرُوفٍ، فَإِذَا صَارَ الْفِعْلُ مَعْرُوفًا بِالْفَاعِلِ، فَكَأَنَّكَ إِنَّمَا عَرَفْتَ الْيَوْمَ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْمُخَصَّصَ لِلْفِعْلِ إِنَّمَا هُوَ الْفَاعِلُ، وَ(الْيَوْمَ) مُضَافٌ إِلَى الْفِعْلِ الْمُخَصَّصِ لِلْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْيَوْمِ، فَصَارَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: هَذَا يَوْمٌ حَرٌّ وَيَوْمٌ بَرْدٌ، وَلَيْسَ هَذَا مِثْلَ: سَيِّدٌ قَوْمِهِ، وَهَذَا مَوَالِي أَخِيهِ، فَتَضْيِيقُهُ إِلَى مَا هُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ (قَوْمَهُ)، وَ(أَخَاهُ) شَيْءٌ مَعْرُوفٌ، وَ(الْيَوْمَ) مُضَافٌ إِلَى الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ يُخَصَّصُهُ الْفَاعِلُ، وَبِهِ يَقُومُ، وَكَأَنَّ الْفَاعِلَ هُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ. وَكَذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، لَا تَقُولُ: أَتَيْتُكَ يَوْمَ صَحْوَتُهُ بَارِدَةً، حَمَلًا عَلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، فَإِنْ نَوَّنتَ جَارًا، فَإِنْ أَضَفْتَ هَذِهِ الظُّرُوفَ إِلَى جُمْلَةٍ مَبْنِيَّةٍ الصِّدْرِ فَالْأَحْسَنُ فِي الظَّرْفِ الْبِنَاءُ، وَيَجُوزُ الْإِعْرَابُ، كَقَوْلِهِ <sup>(٤)</sup>:

(١) المائدة: ١١٩.

(٢) البقرة: ٤٨.

(٣) البقرة: ٢٨١.

(٤) هو النابغة الذبياني.

على حين عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا<sup>(١)</sup>

وإذا كَانَ الْمُضَافُ قَدْ بُنِيَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَفْرَدِ غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُبْنَى  
الاسْمُ لِإِضَافَتِهِ إِلَى جُمْلَةٍ صَدَرُهَا مَبْنِيٌّ، إِذْ قَدْ بُنِيَ الْاسْمُ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ  
الْمُعْرَبَةِ الصَّدْرِ، فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ<sup>(٢)</sup>، وَعَلَيْهِ تَأَوَّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى فَيَمَنْ قَرَأَ<sup>(٣)</sup> : ﴿هَذَا  
يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(٤)</sup> فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ مُعْرَبَةٍ الصَّدْرِ فَالْأَحْسَنُ فِيهِ  
الْإِعْرَابُ، وَيَجُوزُ الْبِنَاءُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ خِزِي يَوْمَئِذٍ﴾<sup>(٥)</sup>

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَقُلْتُ أَلْمَأْصَحُ وَالشَّيْبُ وَازْعُ

الوازع: الناهي. (عن الديوان).

الشاهد: بناء الظرف (حين) حينما أُضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي.

انظر: ديوان النابغة ٣٢، والكتاب ٢/ ٣٣٠، ومعاني القرآن للقرائ ١/ ٣٢٧، والكمال ١/ ٢٤٠، وتفسير  
الطبري ١١/ ٢٤٣ (شاكراً)، والأصول ١/ ٢٧٦، والزاهر ٢/ ٤١١، ومعاني القرآن للنحاس  
١٣١/ ٥، والمنصف ١/ ٥٨، والإنصاف ١/ ٢٩٢.

(٢) أجازوه الكوفيون والأخفش، ومنعه جمهور البصريين. انظر منعه في: الكامل ١/ ٢٤٠، والحجة للقرائ  
السبعة ٣/ ٢٨٢، وانظر رأي الكوفيين في: معاني القرآن للقرائ ١/ ٣٢٦، وانظر الخلاف في: أمالي ابن  
الشجري ١/ ٦٦، والتخميم ٢/ ١٣٩، والتسهيل ١٥٨-١٥٩، وشرحه ٣/ ٢٥٥، والتصريح  
١٦٣/ ٣.

(٣) هو نافع وحده، والباقون بالرفع. انظر: السبعة ٢٥٠، والحجة للقرائ السبعة ٣/ ٢٨٢، والتسير ٨٤.

(٤) المائة: ١١٩.

(٥) هود: ٦٦. وقراءة النصب قراءة الكسائي ونافع. انظر: السبعة ٣٣٦، والتذكرة ٢/ ٤٥٩، والإقناع

فُبْنِي (يوم) لإضافتها فيه إلى غير مُتَمَكِّن، فأَمَّا قَوْلُ الشاعِرِ<sup>(١)</sup>:  
 أَرْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي مَنَعُوا الرِّحَالَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا<sup>(٢)</sup>  
 فيجوزُ أَنْ يَكُونَ (أَرْمَانَ) مُعْرَبًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى  
 جُمْلَةٍ صَدْرُهَا مَبْنِيٌّ، تَقْدِيرُهُ: أَرْمَانَ كَانَ قَوْمِي مَعَ الْجَمَاعَةِ، فَحُجَّةٌ مَنْ بَنَى أَنَّهُ  
 قَالَ: الْمُضَافُ قَدْ يَكْتَسِبُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْخُصُوصَ وَالْعُمُومَ، وَالِاسْتِفْهَامَ،  
 وَالشَّرْطَ، وَالتَّائِيثَ، كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقَتْنا<sup>(٤)</sup>

(١) هو الراعي النميري.

(٢) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (منع الرحالة) و (لزم الرحالة)، ولم أقف على رواية المصنف.

والرَّحالة: هي الرحل، والسَّرج. (عن الديوان).

انظر: ديوان الراعي ٢٤٩، والكتاب ١/٣٠٥، وطبقات فحول الشعراء ٢/٥٠٨، والأزهية ٧١، ورسالة

الغفران ١٢٣، وتحصيل عين الذهب ٢٠٣، والإفصاح ٣٣٣، وشرح التسهيل ١/٣٦٥، ٢/٢٥٩،

٣/٢٥٣، وخزانة الأدب ٣/١٤٥.

(٣) هو جرير.

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

كفى الأيتام فقد أبي اليتيم

الشاهد: اكتساب (بعض) التائيث من المضاف إليه، وهي السنين، ولذا لحق الفعل المفسر للفعل المستند إليها التاء.

انظر: ديوان جرير ١/٢١٩، والكتاب ١/٥٢، ٦٤، والمقتضب ٤/١٩٨، والكامل ٢/٦٦٦، والأصول

٢/٧١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/١٨٨، وسر صناعة الإعراب ١/١٢، والمخصص



وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)<sup>(١)</sup> فَيَجِبُ أَنْ يَكْتَسِبَ مِنْهُ الْبِنَاءُ، وَحُجَّةٌ مَنْ أَعْرَبَ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ اكْتَسَى الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ شَيْئًا لَا كَتَسَى مِنْهُ الْإِعْرَابُ فِي قَوْلِكَ: كَمْ غُلَامٍ لَكَ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾<sup>(٢)</sup>، فَحَيْثُ لَمْ يُعْرَبْ إِجْمَاعًا فَكَذَلِكَ<sup>(٣)</sup> لَمْ يُبَيَّنْ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الظُّرُوفَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: مِنْهَا مَا كَانَ ظَرْفًا خَالِصًا، نَحْوُ: اللَّيْلَةِ، وَالْيَوْمِ<sup>(٤)</sup>، وَمِنْهَا مَا كَانَ مُضَافًا إِلَى مَصْدَرٍ ثُمَّ حُذِفَ وَأُقِيمَ الْمَصْدَرُ مَقَامَهُ، نَحْوُ: خُفُوقِ النِّجَمِ، وَمِنْهَا مَا كَانَ ظَرْفًا مَوْصُوفًا، فَحُذِفَ وَأُقِيمَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ، نَحْوُ: قُمْتُ طَوِيلًا، وَقَلِيلًا، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الظَّرْفَ مُعْتَبَرٌ (فِي) لَمْ يَكُنْ (يَوْم) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>(٥)</sup> ظَرْفًا، وَلَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾<sup>(٦)</sup> وَلَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ

---

١٧/٧٧، والفاثق ٤/٣٤.

(١) يوسف: ١٠. وهي قراءة الحسن البصري. انظر: معاني القرآن للفراء ٣٦/٢، والمحتسب ١/٢٣٧،

والبحر المحيط ٥/٢٨٤.

(٢) هود: ١.

(٣) في ج: كذلك.

(٤) في ج: اليوم واللييلة.

(٥) البقرة: ٤٨.

(٦) مريم: ٣٩.

الْآزِفَةِ ﴿١﴾، ولا ما كان مثله ظرفاً؛ لأنَّ الإنذارَ لا يكونُ فيه، وإنما يكونُ به،  
والتَّوَيُّ لا تكونُ فيه، وإنما يكونُ فيه الجزاءُ، و(أَنْذَرَ) فعلٌ يتعدَّى إلى مفعولين،  
كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ ﴿٢﴾، ولا بُدَّ لِكُلِّ ظرفٍ من عاملٍ، فإذا  
كانَ الظرفُ مُستقبلاً فالعاملُ فيه مثله، وإن كانَ ماضياً فعامله مثله، وإن كانَ  
حالاً فعامله مثله، فإذا ثَبَتَ ذلكَ فقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ  
لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ [فَتَكْفُرُونَ]﴾ ﴿٣﴾،  
وَ(إِذْ) لا يَصِحُّ أن يكونَ العاملُ فيه (مَقْتُ اللَّهِ) وإن كانَ المعنى صحيحاً؛ لأنَّ  
الإعرابَ يمنعُ منه لأجلِ الفِضْلِ ﴿٤﴾، ولا (مَقْتُكُمْ)؛ لأنَّ المعنى يُفسدُه؛ لأنَّ  
مَقْتَهُمْ أَنْفُسَهُمْ كانَ في الآخرة، ودعاءهم / ٨٧ إلى الإيمانِ كانَ في الدنيا،  
فالفارسيُّ يُقدِّرُ محذوفاً تقديره: يَمَقْتُكُمْ اللهُ إِذْ تُدْعَوْنَ ﴿٥﴾، وعِندي أَنَا أنَّ العَامِلَ  
فيه (أكبر).

(١) غافر: ١٨.

(٢) النبا: ٤٠.

(٣) في د.

(٤) غافر: ١٠.

(٥) الفصل بين المصدر (مقت الله)، ومعموله، وهو (إِذْ) بالخبر وهو (أكبر).

(٦) انظر: الإغفال ٢/ ٤٢-٤٣، والمسائل الشيرازيات ٢/ ٦١٦-٦١٧.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ نَدُّكُمْ<sup>(١)</sup> عَلَى رَجُلٍ يَنْتَبِثُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلَّ مَزْقٍ إِنْكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾<sup>(٢)</sup> فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: تُبْعَثُونَ إِذَا مُزِقْتُمْ.

وقوله تعالى: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ﴾<sup>(٣)</sup> عَلَى تَقْدِيرٍ مَحْذُوفٍ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِخَيْرٍ (أَنَّ) الثَّانِيَّةَ، وَيُسَبِّكُ مِنْهُ الْمَصْدَرُ، أَي: أَيْعِدْكُمْ إِخْرَاجَكُمْ إِذَا مِتُّمْ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَيْعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِخْرَاجَكُمْ إِذَا مِتُّمْ، فَيَكُونُ (إِخْرَاجَكُمْ) مُبْتَدَأً، وَ(إِذَا) خَبَرُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (أَنَّ) تُرْفَعُ بِالظَّرْفِ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الْجُمُعَةِ<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ يَجُوزُ عِنْدَ قَوْمٍ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (أَنْتُمْ) الثَّانِيَّةُ زِيدَتْ تَوْكِيدًا، وَ(مُخْرَجُونَ) خَبَرُ (أَنَّ) الْأُولَى، وَهُوَ الْعَامِلُ فِي (إِذَا).

(١) فِي أ: أَذْلَكُمْ. وَهُوَ وَهْمٌ.

(٢) سِبْأ: ٧.

(٣) الْمُؤْمِنُونَ: ٣٥.

(٤) لَمْ يَتَبَيَّنْ لِي وَجْهٌ صَحِيحٌ فِي الْعِبَارَةِ، فَالْمُتَنَعُّ أَنْ يَكُونَ (إِذَا مِتُّمْ) خَبَرًا لـ (أَنْتُمْ)، إِذْ يَكُونُ الزَّمَانُ خَبَرًا عَنِ الْجُمُعَةِ، وَأَمَّا ارْتِفَاعُ (أَنَّ) بِالظَّرْفِ فَهُوَ عَلَى تَقْدِيرٍ: أَيْعِدْكُمْ أَنْتُمْ وَقْتُ مَوْتِكُمْ وَكُونِكُمْ تُرَابًا وَإِخْرَاجَكُمْ، كَمَا يُقَالُ: الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. وَهَذَا رَأْيِي نَسَبَهُ أَبُو عَلِيٍّ لِلْأَخْفَشِ، قَالَ: «فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ: إِنَّ الْمَعْنَى أَيْعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ إِخْرَاجَكُمْ، وَأَنَّهُ مُرْتَفَعٌ بِالظَّرْفِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيْعِدْكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِخْرَاجَكُمْ، فَفِيهِ مِنَ التَّجَوُّزِ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ لـ (إِذَا) بِجَوَابٍ، وَلَيْسَ (إِذَا) كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْتَضِي جَوَابًا» الْمَسَائِلُ الْبَصْرِيَّاتُ ١/ ٦٧١-٦٧٢. وَانْظُرِ الْحَدِيثَ عَنْ أَوْجِهِ إِعْرَابِ الْآيَةِ فِي: كَشَفُ الْمَشْكَلَاتِ ٢/ ٩٢٣، وَالدَّرُ الْمَصُونُ ٨/ ٣٣٣.

وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾<sup>(١)</sup> ففاعل (ينفعكم): إشرألكم، أو شرركم، أو تبرؤكم، ولا يعمل (تبرؤكم) في (إذ) لفساد الإعراب، ولا يعمل (ينفعكم) لفساد المعنى، وليس ببدل، لفساد المعنى، على أنه قد جوزه بعضهم، وهو الفارسي؛ لأن آخر هذا أول هذا، فيصح<sup>(٢)</sup>، وقد قدره بعضهم تقدير المفعول من أجله، أي: لموافقيتكم، زمن ظلمكم، ولا يعمل (ظلمتم) عند بصري لفساد الإعراب، وإنما العامل فيه شيء مضمّر يوجب المعنى، تقديره: اشتراككم في الظلم إذ ظلمتم، فأما قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إِنْ أَشْرَبِ الْخُمْرَ أَوْ أَرْزَأْ بِهَا ثَمَنًا      فَلَا مَحَالَةَ يَوْمًا أَنْزِي صَاحٍ<sup>(٤)</sup>  
 فالعامل في (يوم) حرف الجر المقدّر مع (أن) كما قدر الحرف مع (أن) في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ﴾<sup>(٥)</sup> ف(أن) مع الحرف المقدّر في موضع الحال،

(١) الزخرف: ٣٩.

(٢) نقله ابن جني عنه. انظر: الخصائص ١٧٢/٢.

(٣) هو أوس بن حجر.

(٤) البيت من البسيط.

انظر: ديوان أوس بن حجر ١٤، والأغاني ٧١/١١، ورسالة الغفران ١٢٩.

(٥) البقرة: ٢٤٦.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْهَذَلِيِّ<sup>(١)</sup>:

وإنَّ غَدًا إنَّ لَا تَجِدُ بَعْضَ زَادِنَا      تُفِي لِكَ زَادًا أَوْ تُعَدِّكَ بِالْأَزْمِ<sup>(٢)</sup>  
فَالْعَامِلُ فِي (غَدًا) مَعْنَى الْجُمْلَةِ.

(١) هو أبو خراش.

(٢) البيت من الطويل.

نَعَدُّكَ: نصرفك، وبالأزم: بإمساك الفم. (عن ديوان الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ١٢٥/٢، وشرح أشعارهم ١١٩٨/٣، ولم أجده في غيرهما.

قال أبو الفتح:

## «بَابُ ظَرْفِ الْمَكَانِ»

المكان ما اسْتَقَرَّ فِيهِ وتُصَرَّفُ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ، وإنما الظرفُ منه ما كان مُبْهَمًا غَيْرَ مُخْتَصٍّ، ممَّا في الفعلِ دلالةٌ عَلَيْهِ، والمُبْهَمُ ما لم تَكُنْ لَهُ أَقْطَارٌ تَحْصُرُهُ، ولا نِهَآيَةٌ<sup>(٢)</sup> تُحِيطُ بِهِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: الْمُخْتَصُّ مِنَ الْأَمْكَنَةِ يَنْتَزِلُ مَنْزِلَةَ النَّاسِ كَزَيْدٍ، وَعَمْرٍو؛ لِأَنَّهَا تَتَمَيَّزُ بِصُورٍ وَخَلْقٍ، كَمَا تَتَمَيَّزُ الْإِنْسَانِيَّةُ، وَالْمُخْتَصُّ مِنْهَا مَا لَهُ نِهَآيَاتٌ تُحِيطُ بِهِ، وَخُدُودٌ تَحْصُرُهُ، كَالْمَسْجِدِ وَالْدَّارِ، وَمَكَّةَ، وَبَغْدَادَ، فَلَا يَتَعَدَّى إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا مَا يَتَعَدَّى إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو، إِذَا صَحَّ مَعْنَاهُ فِيهِ، تَقُولُ: أَبْصَرْتُ زَيْدًا، كَمَا تَقُولُ: أَبْصَرْتُ الْبَيْتَ، فَعَلَى هَذَا تَقُولُ: عَمَرْتُ الْبَيْتَ، كَمَا تَقُولُ: صَرَبْتُ زَيْدًا. فَأَمَّا: دَخَلْتُ الْبَيْتَ، فَهُوَ عِنْدَ سَيَوِيهِ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، تَقْدِيرُهُ: دَخَلْتُ إِلَى الْبَيْتِ، وَكَذَلِكَ: ذَهَبْتُ الشَّامَ، أَي: ذَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ<sup>(٤)</sup>، وَالْمَبْرَدُ يَدَّعِي أَنَّهُ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ، لَا طَرَادَ ذَلِكَ فِيهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) في اللمع: أو تُصَرَّفُ.

(٢) في اللمع: نِهَآيَاتٌ.

(٣) اللمع ٥٦.

(٤) انظر: الكتاب ٣٥/١، وانظر أيضًا: الأصول ١٧١/٢، وشرح السيرافي ٢٩٣/٢ (المطبوع).

(٥) انظر: المقتضب ٣٣٧/٤. وهو رأي الجرمي أيضًا، انظر: شرح السيرافي في الموضع السابق، والنكت

والدليل عَلَى صِحَّةِ قولِ سيبويه: أَنَّ مَصْدَرَهُ عَلَى (فُعُول) تَقُولُ: دَخَلْتُ دُخُولًا، كما تقولُ: خَرَجْتُ خُرُوجًا، وَقَعَدْتُ قُعُودًا، وَجَلَسْتُ جُلُوسًا، وَأَيْضًا فَإِنَّ نَظِيرَهُ وَنَقِيضَهُ غَيْرُ مُتَعَدِّينِ، فَنَظِيرُهُ: غُرْتُ، وَنَقِيضُهُ: خَرَجْتُ، وَأَيْضًا فَحَرْفُ الْجَرِّ قَدْ يَظْهَرُ مَعَهُ، فَتَقُولُ: دَخَلْتُ إِلَى الْبَيْتِ <sup>(١)</sup>.

وتَأَوَّلُ الْمَبْرُذُ جَمِيعَ هَذَا، فَقَالَ: قَدْ جَاءَ (فُعُول) فِي الْمُتَعَدِّي / ٨٧ ب نحو: جَحَدْتُهُ جُحُودًا، وَنَهَكْتُ الْمَرْضَ مُهُوكًا <sup>(٢)</sup>، وَأَمَّا النَّقِيضُ مَعَ النَّقِيضِ فَقَدْ جَاءَ: فَتَحْتُ وَأَغْلَقْتُ، وَأَمَّا النَّظِيرُ مَعَ النَّظِيرِ فَقَدْ جَاءَ: جُرْتُ وَمَرَرْتُ، وَأَمَّا ظُهُورُ الْحَرْفِ مَعَهُ فَيَكُونُ مِثْلَ: شَكَرْتُكَ، وَشَكَرْتُ لَكَ.

وَالصَّوَابُ قولُ سيبويه، لِأَنَّهُمْ مَتَى اسْتَعْمَلُوا (دَخَلْتُ) عَلَى الْمَجَازِ جَاءُوا بِالْحَرْفِ لَا غَيْرَ، تَقُولُ: دَخَلْنَا فِي عِلْمِ النَّحْوِ، وَدَخَلْنَا إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْفِقْهِيَّةِ، وَقُلَّ مَنْ يُعَدِّيهِ إِلَيْهِمَا بِغَيْرِ الْحَرْفِ.

وَاسْتَدَلَّ الْفَارِسِيُّ عَلَى كَوْنِهِ غَيْرَ مُتَعَدِّ بَأَنَّ قَدْ نَقَّلَهُ بِالْهَمْزَةِ، وَنُعَدِّيهِ هُنَا بِحَرْفِ الْجَرِّ، فَتَقُولُ: أَدْخَلْتُهُ وَدَخَلْتُ بِهِ <sup>(٣)</sup>، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ فِي الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِيهِ خِلَافٌ يَجُوزُ أَنْ يُذَكَّرَ مَعَ هَذَا الْقَوْلِ، أَدْخَلْتُهُ الْبَيْتَ وَدَخَلْتُ بِهِ الْبَيْتَ،

(١) انظر: المسائل البغداديات ٥٤٩، وأمالى ابن السجري ١٣٨/٢.

(٢) انظر: الانتصار ٤٦-٤٧.

(٣) تحدث الفارسي عن هذه المسألة في البغداديات ٥٤٩، والتعليق ٦٠/١، وذكرها عرضًا في: الشيرازيات

٩٢/١، والإغفال ٢٠٤/١. ولم أجد هذا الاستدلال فيما قال.

فالفارسي لم يجعل الهمزة وحدها دليلاً، ولا الباء وحدها دليلاً، وإنما جمع بينهما، ولا يُعدَّى الفعلُ بهما معاً إلا إذا كان لازماً.

و(خارج الدار) وإن كان من المُبهمات؛ لأنه لا نهاية له تحصره، فقد نُزِّل منزلة (داخل الدار) المحصور.

وأما المُبهم: فهو المقصود في هذا الباب، وهو نظير ظرف الزمان في تعدّي الفعل إليه، والمُبهم هو الذي لا نهاية له تحصره، ولا حدود تُحيطُ به في ظاهر الأمر، وإن كان لا شيء إلا وله حدٌّ ونهاية، إلا الباري سبحانه وتعالى. وإنما تعدّى الفعل إليها؛ لأنَّ الفعل لا بُدَّ له من مكانٍ يَقَعُ فيه، إلا أنَّ ذلك المكان غير معروف من لفظ الفعل، فقد ناسب دلالة الإبهام في الفعل الإبهام الذي في هذا الظرف، [إلا أنَّ الإبهام الذي في هذه الظروف] <sup>(١)</sup> متى <sup>(٢)</sup> أو غلَّ الظرف فيه كُلُّ الإيغال لم يكن فيه فائدة، كالزمان المُوغل في الإبهام؛ لأنها معلومان وإن لم تذكرهما، فلا فائدة في ذكرهما، ألا ترى أنَّك لو قلت: جَلَسْتُ مكاناً لم يحسن؛ لأنه معلوم، فإنَّ وَصَفْتُهُمَا وَأَصْفَتُهُمَا جاز؛ لأنَّ المقصود من ذكر الزمان والمكان تخصيص مُحتملات الفعل الذي كان الفعل يدلُّ عليها، فإنَّ وَرَدَ ظَرْفُ مكانٍ مختصَّ منصوب بفعلٍ لا يتعدَّى فإنها ذلك بحذف حرف الجرِّ،

(١) في د.

(٢) في أ، ج، ومتى.



كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

لَدُنْ هِزَّ الْكَفِّ يَغْسُلُ مَتْنُهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ<sup>(٢)</sup>  
وَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

فَلَا بُغْيَ نَكْمٍ قَنَا وَعُورَا ضَا      وَلَا أَقْبِلَنَّ الْحَيْلَ لَابَةَ ضَرْغَدٍ<sup>(٤)</sup>  
يُرِيدُ: فِي الطَّرِيقِ، وَفِي قَنَا وَعُورَا ضَا، وَهُمَا مَوْضِعَانِ<sup>(٥)</sup>، وَكَذَلِكَ: إِلَى لَابَةِ

(١) هو ساعدة بن جؤية الهذلي.

(٢) البيت من الكامل.

لَدُنْ: لَيْنٌ. يَغْسُلُ: يَضْطَرِبُ. فِيهِ: فِي كَفِّهِ. كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ: كَمَا اضْطَرَبَ فِي الطَّرِيقِ. (عن ديوان الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ١/١٩٠، والكتاب ١/٣٦، ٢١٤، ونوادر أبي زيد ١٦٧، والكامل ١/٤٧٤، وتفسير الطبري ١٢/٣٣٧ (شاعر)، وكتاب الشعر ٢/٣٣٨، والخصائص ٣/٣١٩، والمقتصد ١/٦٤٣، وأما ابن الشجري ١/٦٣، واللسان ١٣/٤٧٣ (عسل)، ومغني اللبيب ١٥، وشرح أبياته ١/٩.

(٣) هو عامر بن الطفيل.

(٤) البيت من الكامل.

روي: (فَلَا بُغْيَ نَكْمٍ الْمَلَا) و(لَاهِبُتَن).

لَابَةَ ضَرْغَدٍ: حَرَّةٌ لَبْنِي تَمِيمٍ. (عن شرح اختيارات المفضل ٣/١٤٩٧).

انظر: المفضليات ٣٦٣، والأصمعيات ٢١٦، والكتاب ١/١٦٣، ٢١٤، والإيضاح العضدي ٢٠٧، والمقتصد ١/٦٤٤، والنكت ١/٢٨٣، والمخصص ١٥/١٦٣، وأما ابن الشجري ٢/٥٧٢-٥٧٣، وأسرار العربية ١٦٨، وسفر السعادة ١/٣٨٤-٣٨٥، وارتشاف الضرب ٣/١٤٣٧.

(٥) هما جبلان في بلاد طي. انظر: معجم ما استعجم ٣/٩٧٨، ومعجم البلدان ٤/١٦٤.

ضَرَعْدٌ<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: فما الفرق بين هذه الظروف وبين المبهمة، ومع هذه (في) ومع تلك (في)؟

فالجواب: أن في المختصة لا بُدَّ من وجودها فيه، كما تقول: رَغِبْتُ في زَيْدٍ، و(في) مقدَّرةٌ في تلك من طريق المعنى، فإن حُذِفَتْ مِنَ المختصة فكما حُذِفَتْ (على) من قوله:

وعزَّته الأناصِيلُ<sup>(٢)</sup>

و(أَقْبَلَ) فعلٌ لا يتعدَّى، فقد حُذِفَ حَرَفُ الجرِّ من (الخيَلِ)، وحُذِفَ حَرَفُ الجرِّ من (لَا بَةَ)، وهذا غيرُ معروفٍ إلا في ظَرْفٍ جُعِلَ مَفْعُولاً عَلَى السَّعَةِ، وقد تأوَّلوا البيتَ على غيرِ هذا التأويلِ، وجعلوا (أَقْبَلَ) هذه ليس هي التي تَقَعُ ضِدًّا (أَدْبَرَ) وإنما هي بمنزلة فعلٍ يتعدَّى إلى مفعولين، نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

فَأَقْبَلَهَا الشَّمْسُ رَاغٍ لَهَا<sup>(٤)</sup>

(١) حرة في بلاد طَبِيعٍ أيضًا، وقيل: أرض لهذيل، وقيل: أرض لغطفان. انظر: معجم ما استعجم ٨٥٨/٣،

ومعجم البلدان ٢٤٧/٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو المزار الفقعسي.

(٤) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

رهين لها بجفاء العشاء

الشاهد: مجيء (أقبل) متعديًا إلى مفعولين، الأول الضمير، والثاني (الشمس).

وَحَكَى سِيَّوِيهِ: كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أُقْبِلَتِ النَّقْبُ الرِّكَابُ<sup>(١)</sup>، فَبَنَاهُ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ  
فَاعِلُهُ، وَأَقَامَ أَحَدَ الْمَفْعُولَيْنِ مَقَامَ الْفَاعِلِ وَنَصَبَ الْآخَرَ.  
وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا أَسْمَاءَ مَخْصُوصَةً اسْتِعْمَالَ الظَّرْفِ أَيْضًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَقْيَسٍ،  
وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ، وَمَنَاطُ الثَّرِيَّا<sup>(٢)</sup>، كَمَا قَالَ<sup>(٣)</sup>:  
فَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ      مَنَاطُ الثَّرِيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا<sup>(٤)</sup>  
وَكَذَلِكَ: هُمَا خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفَهَا<sup>(٥)</sup>.  
فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup>:

انظر: شعراء أميون (المرار الفقعي) ٤٣٧/٢، والوحشيات ٥٦، ولم أجده في غيرهما.

(١) انظر: الكتاب ٤٠٩/١. قال السيرافي: «... وكذلك قوله: كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أُقْبِلَتِ النَّقْبُ الرِّكَابُ؛ لِأَنَّ

(الركاب) اسمٌ للابل، وقد أقامَهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ فِي (أُقْبِلَ) وَنَصَبَ (النقْب) وهو طريقٌ في الجبل...»

شرح السيرافي ١٣٤/٢ ب.

(٢) انظر: الكتاب ٤١٣/١، والمقتضب ٣٤٣/٤، والأصول ٢٠١/١، وأمالى ابن الشجري ٥٨٥/٢.

(٣) اختلف في قائله، ف قيل:

أ- الأحرص.

ب- عبد الرحمن بن حسان بن ثابت.

(٤) البيت من الطويل.

الشاهد: مجيء (مَنَاطُ الثَّرِيَّا) ظرفًا.

انظر: شعر الأحرص ٢٤٠، والكتاب ٤١٣/١، والمقتضب ٣٤٣/٤، والأصول ٢٠١/١، وشرح أبيات

سبيويه ٣٠٦/١، والمخصص ٥٤/١٣، وتحصيل عين الذهب ٢٣٨، وأمالى ابن الشجري ٥٨٥/٢.

(٥) يعني الخططين اللذين اكتنفا جنبي أنف الظبية. انظر: الكتاب ٤٠٥/١.

(٦) هو ذو الرمة.

فَظَلَّتْ بِمَلَقَىٰ وَاجِفٍ جَرَعَ الْمَعَىٰ      قِيَامًا تَقَالِي مُصْلَخِيًّا أَمِيرُهَا<sup>(١)</sup>  
 / ٨٨ أ وَقَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:  
 كَأَنَّ مَجَرَ الرَّامِسَاتِ ذُبُولَهَا      عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَّتُهُ الصَّوَانِعُ<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من الطويل.

رواية الديوان: (واجِفٌ) بدل (واجِف) قال المحقق: هو تصحيف. ورسم في النسخ: (المعا) وتصويبه من المصادر.

الجرع: من الرمل رابية سهلة لينة، والمعى موضع، يقول: ظلت الحُمُرُ بِمَلَقَىٰ وَاجِفٍ جَرَعَ الْمَعَى: أي حيث يلتقى واجِفٌ جَرَعَ ذلك الموضع. وتَقَالِي: يفلي بعضها بعضًا، وذلك إذ أمنت الصيَّاد، فهي كأنها تعبت. والمصلخ: المتكبر. ويعني بالأمر: الفحل. أي إن فحلها واقف ساكت مستكبر. (عن شرح الديوان ٢٤٤/١).

انظر: ديوان ذي الرمة ٢٤٣/١، وتخريج ١٩٥٢/٣، والإيضاح العضدي ٢١٣، وتهذيب اللغة ٦٦٠/٧ (صمخ)، والمخصص ١٧٦/١٥، والمقتصد ٦٥٧/١، وأساس البلاغة ٢١٥/٢ (فلي)، وشرح شواهد الإيضاح ١٧٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٩/١، واللسان ٣٤١/١٢ (صلخم)، وتاج العروس ٥١٠/٣٢ (صلخم).

(٢) هو النابغة الذبياني.

(٣) البيت من الطويل.

الرامسات: الرياح الشديدة التي ترمس الأثر، أي تُعَفِّيهِ. والذبول: أواخر الرياح، وإنما خصها لأن الأوائل شديدة، ثم تسكن الأواخر فتسهل الموضع وتذهب آثاره. (عن الديوان). والقضيم: الصفح بيض. (عن العين).

انظر: ديوان النابغة ٣١، والعين ٥٤/٥، ١٨١ (قضم)، وغريب الحديث لابن قتيبة ٦٦٩/٣، والإيضاح العضدي ٢١٢، وتهذيب اللغة ٣٥١/٨ (قضم)، ومقاييس اللغة ٤٨٢، ٩٩/٥، والمقتصد ٦٥٦/١، والمفصل ٢٣٣، وشرح شواهد الإيضاح ١٧٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٧/١، وشرح المفصل ١١٠/٦.

فَ(مَلْقَى) وَ(مَجَرَّ) مَصْدَرَانِ [لِنَصْبِهِمَا الْأَسْمِينَ] <sup>(١)</sup>، وَفِي الْكَلَامِ حَذْفٌ لِيَصِحَّ الْمَعْنَى [كَأَنَّهُ قَالَ: كَأَنَّ مَكَانَ مَلْقَى وَمَكَانَ مَجَرَّ] <sup>(٢)</sup>.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَذَلِكَ» <sup>(٣)</sup> نَحْوُ: أَمَامَكَ، وَوَرَاءَكَ، وَإِزَاءَكَ، [وَتَلْقَاءَكَ] <sup>(٤)</sup>، تَقُولُ: جَلَسْتُ عِنْدَكَ وَسِرْتُ أَمَامَكَ وَوَرَاءَكَ، وَأَنَا قَرِيبًا مِنْكَ، وَزَيْدٌ دُونَكَ، وَمُحَمَّدٌ حِيَالَكَ <sup>(٥)</sup>، فَتَنْصِبُ هَذَا كُلَّهُ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ مِنْ <sup>(٦)</sup> الْأَفْعَالِ الْمُظْهِرَةِ وَالْمُقَدَّرَةِ <sup>(٧)</sup>، وَكَذَلِكَ مَا أَشَبَّهُهُ <sup>(٨)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: وَجَدْتُ فِي غَيْرِ هَذِهِ النُّسخَةِ أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ الظُّرُوفِ، وَأَنَا أَذْكُرُ مَا وَجَدْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الظُّرُوفَ الْمُبْهَمَةَ هِيَ الْمَوْضُوعَةُ لِلْجِهَاتِ السَّتِّ، أَوْ [مَا] <sup>(٩)</sup> كَانَ صَاحِبًا لَهَا جَمْعٌ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ يَخْتَصُّ بِوَاحِدٍ مِنَ الْجِهَاتِ، وَقِسْمٌ يَعُمُّ الْجِهَاتِ إِلَّا أَنَّ لَهُ نَوْعَ تَخْصُّصٍ بِالْإِضَافَةِ، وَقِسْمٌ عَامٌّ لَهَا بِلا تَخْصُّصٍ،

(١) في د.

(٢) في د.

(٣) سقط من اللمع.

(٤) في د.

(٥) ذكر في اللمع أكثر من هذا، وسيذكر المؤلف بعضها في الشرح.

(٦) في أ: ومن.

(٧) في اللمع: أو المقدرة.

(٨) اللمع ٥٦.

(٩) في د.

فالأول: خَلْفَ، وَوَرَاءَ، وَقُدَّامَ، وَتُجَاهَ، وَإِزَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَأَمَامَ، وَيَمِينِ، وَشِمَالِ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ. والثاني [هو] <sup>(١)</sup> ما كَانَ لِلْجَمِيعِ، نَحْوُ: عِنْدَكَ، وَلَدَيْكَ، وَلَدُنْكَ <sup>(٢)</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ: قُرْبِكَ، وَقَرِيبًا مِنْكَ، وَصِفَتِكَ، بِمَنْزِلَةِ عِنْدَكَ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ أَوْغَلُ فِي الْإِبْهَامِ مِنْ تِلْكَ الظُّرُوفِ الْمُخْتَصِّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِجِهَةٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ أَوْغَلُ مِنْ هَذِهِ مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ صَالِحٌ لِقَرِيبِ الْجِهَةِ وَبَعِيدِهَا، وَ(قَرِيب) لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلْقَرِيبِ لَا غَيْرِ، وَ(عِنْدَ) أَوْغَلُ مِنَ الْجَمِيعِ فِي الْإِبْهَامِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهَا جُمُعٌ، قَرِيبُهَا وَبَعِيدُهَا، وَ(صَدَدَكَ) بِمَنْزِلَةِ (نَحْوِكَ)، وَ(نَحْوِكَ) بِمَنْزِلَةِ (عِنْدَكَ)، وَ(لَدَيْكَ) بِمَنْزِلَةِ (عِنْدَكَ)، إِلَّا أَنَّكَ قَدْ تَقُولُ: الْمَالُ عِنْدَكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدَةِ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا.

والثالث: المكانُ والموضعُ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَعِيدًا مِنْكَ، وَلَمْ يُجِزْ: زَيْدٌ بَعِيدًا مِنْكَ؛ لِأَنَّهُ هُنَا مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ، وَهُوَ ثَمَّ فَضْلَةٌ، وَيُجِزُهُمَا فِي (قَرِيبَ)، فَيَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَرِيبًا مِنْكَ، وَزَيْدٌ قَرِيبًا مِنْكَ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: هُوَ قُرْبِكَ، وَلَا يُقَالُ: هُوَ بُعْدَكَ، فَالْقَرِيبُ أَقْوَى فِي التَّمَكُّنِ، وَلَمْ يُجِزْ: زَيْدٌ أَعْلَى الْحَائِطِ، وَيُجِزْ: زَيْدٌ أَسْفَلَ الْحَائِطِ، حَمَلًا عَلَى (قَرِيبَ) <sup>(٣)</sup>، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ: زَيْدٌ

(١) سقط من ج.

(٢) في الهامش.

(٣) لم أقف على قوله.

لَصَقَ الحَائِطُ، وَلَصَقَ الحَائِطُ، فَأَمَّا لَصِيقُ الحَائِطِ فَلَمْ يُجْزَ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ<sup>(١)</sup>.  
 فَأَمَّا (مَعَ) فَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ تَحْرُكُ آخِرَهَا لِغَيْرِ سَاكِنٍ، وَلَيْسَتْ عَلَى  
 حَرْفٍ وَاحِدٍ فَتَكُونُ حَرَكَةُ ضَرُورِيَّةً.  
 فَإِنْ قُلْتَ: الْحَرَكَةُ هِيَ لِلحَرْفِ الحَلَقِيِّ، كَمَا قَالُوا: هُوَ مَحْمُومٌ، وَكَمَا قَالَ أَبُو  
 النَّجْمِ<sup>(٢)</sup>:

وَجَبَلًا طَالَ مَعْدَى فَاشْمَخَرْ      أَشْمٌ لَا يَسْطِيعُهُ النَّاسُ الدَّهْرُ<sup>(٣)</sup>  
 فَالجوابُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَرْفًا لاحتَاجَ فِي الإِضَافَةِ إِلَى نُونِ الوَقَايَةِ كَمَا يَحْتَاجُ  
 الحَرْفُ المُتَحَرِّكُ المُفْتُوحُ إِذَا اتَّصَلَ بِالياءِ فِي قَوْلِكَ: لَيْتَنِي، وَكَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الفِعْلُ  
 فِي: ضَرَبَنِي، وَيَضْرِبُنِي، وَيَدُلُّكَ عَلَى كَوْنِهِ ظَرْفًا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:  
 أَقِيمُوا بَنِي عَمِّي وَأَهْوَاؤُنَا مَعَا      وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تَقْضَبْ<sup>(٥)</sup>

(١) لم أقف على قوله.

(٢) هو الفضل بن قدامة العبلي. راجز أموي. راجز العجاج، وله مع هشام بن عبد الملك أخبار. انظر:

طبقات فحول الشعراء ٢/٧٣٧، ٧٤٥، والشعر والشعراء ٢/٥٨٨.

(٣) من الرجز.

الشاهد: تحريك العين في (الدهر)؛ لأنها حرف حلقي.

انظر: الخصائص ٩/٢، والمحكم ٤/١٨٢ (دهر)، واللسان ٤/٢٩٢ (دهر)، وتاج العروس ١١/٣٤٧

(دهر).

(٤) هو جندل بن عمرو.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (أفيقوا بني حَزْنٍ)، و(بني حرب).

فَقَدْ وَقَعَتْ [هُنَا] <sup>(١)</sup> خَبْرًا عَنِ الْإِبْتِدَاءِ مَنْصُوبَةً، فَالْأَلِفُ عِنْدَ يُونُسَ  
كَالْأَلِفِ فِي (فَقًّا) فَهِيَ مَقْصُورَةٌ <sup>(٢)</sup>، وَالْأَلِفُ عِنْدَ الْخَلِيلِ كَالْأَلِفِ فِي: صَبَبْتُ دَمًا،  
فَالْأَلِفُ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ <sup>(٣)</sup>، فَهِيَ عِنْدَ يُونُسَ عَكْسُ الْأَسْمَاءِ السَّيِّئَةِ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ  
السَّيِّئَةَ تُحْدَفُ لَامَاتُهَا فِي الْإِفْرَادِ وَتُرَدُّ فِي الْإِضَافَةِ، وَهَذِهِ تُرَدُّ لَامُهَا فِي الْإِفْرَادِ  
وَتُحْدَفُ فِي الْإِضَافَةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup>  
وَأَخْبَرَ بِهِ عَنِ الْجِثَّةِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ <sup>(٥)</sup>، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا  
ظَرْفُ مَكَانٍ وَقَوْعُهَا خَبْرًا عَنِ الْجِثَّةِ فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو.  
وَلَا يَدْخُلُ عَلَى (عِنْدَ) مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ / ٨٨ ب إِلَّا (مِنْ) وَحْدَهَا؛ لِأَنَّهَا

تَقْضَبُ: تَقَطُّعُ. (عَنِ الْمَرْزُوقِيِّ).

انظر: ديوان الحماسة ١/ ١١٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣١٢، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٠، والجنى  
الداني ٣٠٧، ومغني اللبيب ٤٣٩، وشرح شواهد ٢/ ٧٤٦، وشرح أبياته ٨/ ٦.

(١) في د.

(٢) انظر قول يونس في: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩، والجنى الداني ٣٠٧.

(٣) قال سيبويه: «وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ (مَعَكُمْ) وَ(مَعَ)، لِأَيِّ شَيْءٍ نَصَبْتُهَا؟ فَقَالَ: لِأَنَّهَا اسْتَعْمَلْتَ غَيْرَ  
مُضَافَةٍ اسْمًا كَجَمِيعٍ، وَوَقَعَتْ نَكْرَةً، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: جَاءَ مَعًا، وَذَهَبَ مَعًا، وَقَدْ ذَهَبَ مَعَهُ، وَمِنْ مَعَهُ،  
صَارَتْ ظَرْفًا، فَجَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ أَمَامٍ وَقُدَّامٍ» (الكتاب ٣/ ٢٨٦). وَالنَّقْلُ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ كَرَأَى سَيْبُوهَ،  
وَيُشْعِرُ بِهِ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ، وَلَمْ أَجِدْ مِنْ نَحْوِ الْمَصْنُفِ. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩، والجنى الداني  
٣٠٧، ومغني اللبيب ٤٣٩.

(٤) البقرة: ١٤.

(٥) النساء: ٧٣.



ظَرْفٌ غَيْرٌ مُتَمَكِّنٍ، وَإِنْ كَانَ سَبِيوِيهِ يَنْظُرُ إِلَى تَمَكُّنِ الظَّرْفِ بِالْجَرِّ<sup>(١)</sup>، لَكِنَّهُ لَمَّا  
امْتَنَعَتْ جَمِيعُهَا مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهِ لَمْ يَعْتَدَّ بِ(مِنْ)؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا قَلَّ عِنْدَهُ لَمْ يَعْتَدَّ  
بِهِ، وَجَعَلَهُ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ، كَمَا قَالَ: إِنَّ الزَّوَائِدَ لَا تُزَادُ فِي أَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ، إِلَّا مَا  
جَرَى عَلَى الْفِعْلِ، نَحْوُ: مُسْتَخْرَجٍ، وَقَدْ وَرَدَ: رَجُلٌ أَنْقَحَلٌ، وَالْهَمْزَةُ وَالنُّونُ  
زَائِدَتَانِ بِحُكْمِ الْإِشْتِقَاقِ، وَلَمْ يَعْتَدَّ بِهَا<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ: إِنَّ (عَلَى) لَا تُزَادُ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ جَاءَ  
قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

إِنَّ الْفَقِيرَ وَأَيُّكَ يَعْتَمِلُ      إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ<sup>(٥)</sup>

(١) عَدَّ سَبِيوِيهِ (عند) ظرفًا لا يتصرف. انظر: الكتاب ٦٨/١.

وَأَمَّا كَوْنُهُ يَنْظُرُ إِلَى التَّمَكُّنِ بِالْجَرِّ، فَلَيْسَ دَقِيقًا، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ بِالْجَرِّ وَكَوْنُهُ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ وَلَا يَكُونُ نَكْرَةً.

قَالَ (٢٨٥/٣): «هَذَا بَابُ الظُّرُوفِ الْمُبْهَمَةِ غَيْرِ التَّمَكُّنَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تُضَافُ وَلَا تُصَرَّفُ تُصَرَّفُ

غَيْرُهَا، وَلَا تَكُونُ نَكْرَةً» الْكِتَابُ. وَقَالَ: (٢٨٩/٣): «وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: مِنْ دُونٍ وَمِنْ فَوْقٍ، وَمِنْ

تَحْتَ... فَقَالَ: أَجْرُوا هَذَا مَجْرَى الْأَسْمَاءِ التَّمَكُّنَةِ؛ لِأَنَّهَا تُضَافُ وَتُسْتَعْمَلُ غَيْرَ ظَرْفٍ».

(٢) انظر: الكتاب ٢٤٧/٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣٨/١.

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

(٥) مِنَ الرَّجْزِ.

انظر: الكتاب ٨١/١، وَمَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ ٨٢، وَالْبَصْرِيَّاتُ ٥٩٢/١، وَالْخَصَائِصُ ٣٠٥/٢، وَالْمَحْتَسِبُ

٢٨١/١، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٤٤٠/٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٧٣٦/٤، وَالْجَنَى الدَّانِي ٤٧٨، وَمَغْنِي

الليبي ١٩٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ١٤٣/١٠.

فَ(عَلَى) زائدة<sup>(١)</sup>.

وإنما اختصَّت (مِنْ) بها<sup>(٢)</sup>؛ لأنها لا ابتداء الغاية، والفعل إذا أصدرته فلا بُدَّ مِنْ ابتداء، وقد يمنع مانعٌ مِنَ الانتهاء فينقطع الفعل عن غير انتهائه، فلما كانت أقوى مِنْ (إِلَى) تَسَلَّطَتْ على الدخولِ عَلَى (عند)، وَمَنَعَ الأَخْفَشُ مِنْ وَصَفِ الظَّرْفِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ، قَالَ: لَوْ قُلْتُ: إِنَّ عِنْدَكَ الْحَسَنَ زَيْدًا، لَمْ يُجْزَ<sup>(٣)</sup>، وَكَذَلِكَ (تَحْتَ) وَ(فَوْقَ).

وهذه الظروفُ التي ذَكَرَها مِنْها ما يكونُ ظَرْفًا واسِمًا، نحو: خَلْفَ وَأَمَامَ ويمين وشمال، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup>:

فَعَدْتُ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: التمام ٢٤٦، والخصائص ٢/ ٣٠٥. وهناك توجيهات أخرى تجدها في مصادر البيت.

(٢) أي بـ(عند).

(٣) لم أقف على هذا.

(٤) هو لبيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(٥) البيت من الكامل.

وهو من معلقته المشهورة.

الفرج: الثغر، وهو موضع المخافة، ومولى المخافة: وليُّ المخافة، أي الموضع الذي فيه المخافة. والمعنى أن هذه البقرة التي فقدت ولدها خائفة من كلا طريقيها من الصائد. (عن الديوان وشرح القصائد السبع).

والشاهد فيه: رفع (خلف) و(أمام) على أنها اسمان.

انظر: ديوان لبيد ٣١١، والعين ٨/ ٤٢٩، والكتاب ١/ ٤٠٧، وإصلاح المنطق ٧٧، والمعاني الكبير

والمازني يعتدُّ أنَّ رَفْعَهُ ضرورة<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ﴾<sup>(٢)</sup>  
 فَدُخُولُ (عَنِ) عَلَيْهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ. فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:  
 صَدَدَتْ الْكَأْسَ عَنَّا أَمْ عَمِرُوا      وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا<sup>(٤)</sup>  
 فَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (الْيَمِينَ) ظَرْفًا، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى الْخَبَرِ، وَيَصِحُّ فِي  
 (مَجْرَاهَا) الْإِبْتِدَاءُ إِذَا جَعَلْتَ (الْيَمِينَ) ظَرْفًا، وَالْبَدَلُ، وَيَكُونُ (الْيَمِينَ) عَلَى مَا بَهَا  
 فِي الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا مَا لَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فَنَحْوُ: سَوَى وَسَوَاءَ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup>:

---

٧١٠/٢، والمقتضب ١٠٢/٣، ٣٤١/٤، وشرح القصائد السبع ٥٦٥، ومعاني القرآن للنحاس  
 ٣٣٦/١، والإيضاح العضدي ٢١٠-٢١١، وأمالى ابن الشجري ١٦٦/١، وشرح المفصل ٤٤/٢،  
 ١٢٩.

(١) لم أقف على هذا.

(٢) ق: ١٧، والمعارج: ٣٧.

(٣) اختلف في قائله، فقليل:

أ- عمرو بن كلثوم التغلبي.

ب- عمرو بن عدي ابن أخت جذيمة الأبرش. وأن عمرو بن كلثوم أدخله في معلقته.

(٤) البيت من الوافر.

انظر: ديوان عمرو بن كلثوم ٦٥، والعين ١٣٧/٧ (صين)، والكتاب ٢٢٢/١، ٤٠٥، والإيضاح  
 العضدي ٢١١، وتهذيب اللغة ٢٠٩/١٢ (صين)، وجمهرة الأمثال ١٠٧/١، وتحصيل عين الذهب  
 ١٧٤، والإفصاح ٢٨٦-٢٨٧، وشروح سقط الزند ١٣٧٨/٣، ١٣٧٩، وإيضاح شواهد الإيضاح  
 ٢٣٤/١، وخزانة الأدب ٢٧٢/٨.

(٥) هو المزار بن سلامة المعجلي.

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا<sup>(١)</sup>  
فَإِنَّهُ صَرُورَةٌ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (مِنْ) لَا يُخْرِجُهُ إِلَى التَّمَكُّنِ، كَمَا لَا يُخْرِجُ  
(عِنْدَ) مِنْهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

تَجَانَّفُ عَنْ أَهْلِ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ<sup>(٣)</sup>  
وَهَذَا صَرُورَةٌ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

فَلَمْ يَنْقُ مِنْهَا سِوَى هَامِدٍ<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من الطويل.

انظر: الكتاب ١/ ٣١، ٤٠٨، والمقتضب ٤/ ٣٥٠، وشرح أبيات سيويه ١/ ٣٦٩، والمخصص ١٤/ ٥٨،  
٦٤، وتحصيل عين الذهب ٦٨، والإنصاف ١/ ٢٩٤، واللسان ١٤/ ٤٠٨ (سوا)، وخزانة الأدب  
٤٣٨/ ٣.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (عن جو اليمامة).

تجانف: تميل. (عن الخزانة).

انظر: الصبح المنير ٦٦، والكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، والمقتضب ٤/ ٣٤٩، ومعاني القرآن للنحاس ٤/ ٤٧٠،  
وكتاب الشعر ٢/ ٤٥٨، والشيرازيات ٢/ ٥٧٢، وأمالى ابن الشجري ١/ ٣٥٩، ٢/ ٢٥٠، والإنصاف  
١/ ٢٩٥، وشرح المفصل ٢/ ٤٤، ٨٤، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٥.

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٥) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

وَسُفِعَ الْخُدُودُ مَعَ النَّوْيِ

وغير الثَّامِ وَغَيْرِ النَّوْيِ

وروي:

الهامد: الرماد. وسُفِعَ الخدود: الأثافي. والنوي: الحفرة حول البيت تمنع المطر. (عن ديوان الهذليين).

وَقَوْلُهُ: «وَيَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ ظَاهِرًا وَمُقَدَّرًا، فَالظَّاهِرُ نَحْوُ: جَلَسْتُ الْيَوْمَ، وَمُضْمَرًا نَحْوُ: مَرَزْتُ بِالَّذِي خَلَقَكَ، وَيَعْمَلُ فِيهِ الصِّفَةُ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ، وَالْمَصْدَرُ، وَاسْمُ الْفِعْلِ، وَأَمَّا عَمَلُهُ فِيهِ مُقَدَّرًا لَا يَظْهَرُ، فَنَحْوُ: مَرَزْتُ بِالَّذِي خَلَقَكَ، وَيَقَعُ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ، وَصِفَةً، وَحَالًا، وَصَلَةً، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ هَذَا، وَيَعْمَلُ فِيهِ أَيْضًا رَائِحَةُ الْفِعْلِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

وَلَقَدْ حَمَيْتُ الْحَيَّ تَحْمِلُ شِكَايِي      فُرْطٌ وَشَا حِي إِذْ غَدَوْتُ لَجَائِهَا<sup>(٢)</sup>

فَالْعَامِلُ فِي (إِذْ) (وَشَا حِي)، وَكَذَا قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

تَرَكْتُ بَنَا لَوْحًا وَلَوْ شِئْتَ جَادَنَا      بُعِيدَ الْكَرَى ثَلَجٌ<sup>(٤)</sup> بِكَرْمَانَ نَاضِحٌ<sup>(٥)</sup>

الشاهد: وقوع سوى غير ظرف، فهي هنا فاعل.

انظر: ديوان المهذلين ١/٦٦، وشرح أشعارهم ١/١٠٠، وكتاب الشعر ٢/٤٥٢، والحلييات ٢٤١-٢٤٢، والخصائص ٢/٣٦٩، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب (سوى) ٤٤١، والبديع ١/١/٢١٩، والحجاسة البصرية ٢/٦٩٦، وبصائر ذوي التمييز ٣/٢٨٧.

(١) هو ليبد بن ربيعة رضي الله عنه.

(٢) البيت من الكامل.

حميت الحي: منعت منه وصيرته حمى. والشكة: اسم يجمع السلاح. الفُرْطُ: المُتَقَدِّم. وقوله: وشا حِي إِذَا غَدَوْتُ لَجَائِهَا: أي اللجام في يدي بمنزلة الوشاح، أي على كتفي. (عن شرح الديوان).

انظر: ديوان ليبد ٣١٥، والعين ٧/٤٢٠ (فرط)، وإصلاح المنطق ٦٨، والمعاني الكبير ١/٩٧، وشرح القصائد السبع ٥٧٩، وتهذيب اللغة ٥/١٤٦ (وشح)، واللسان ٢/٦٣٣ (وشح).

(٣) هو جرير.

(٤) في أ: تَبِج.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (ناصح) بدل (ناضح).

فالعامل في الظرف، الذي هو (بُعِيد الكرى) ثُلُجٌ<sup>(١)</sup> والظرف مُقَدَّمٌ<sup>(٢)</sup> عَلَى عَامِلِهِ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ، أَوْ يَكُونَ الْعَامِلُ مَصْدَرًا مُقَدَّرًا بِـ(أَنْ) والفعل، وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

أنا أبو المنهالِ بعضُ الأحيان<sup>(٤)</sup>

فاستخرجَ مِنَ الْعَلَمِ مَعْنَى نَصَبَ بِهِ الظَّرْفَ، وَهُوَ الْقُوَّةُ وَالتَّجْدَةُ، أَوْ أَنَّهُ شَبَّهَ نَفْسَهُ بِأَبِي الْمُنَهَالِ، فَعَمِلَتِ الْمِثَالَةُ فِي الظَّرْفِ، كَمَا تَقُولُ: زَيْدُ الشَّمْسِ ضِيَاءٌ، وَعَمَرُو الْأَسَدُ شِدَّةً، فَنَصَبَ (شِدَّةً) عَلَى التَّمْيِيزِ، أَوْ الْحَالِ، فَالْعَامِلُ الْمِثَالَةُ.  
قال أبو الفتح: «وَكَذَلِكَ سِرْتُ فَرَسَخًا، وَشَيْعَتُكَ مَيْلًا، وَلَوْ قُلْتُ: / ٨٩ أ

اللَّوْح: العطش. وكرمان: مدينة. وناصح: خالص. (عن الديوان والخزانة).  
انظر: ديوان جرير ٢٦٦/١، وتخريج ١٠٧٢/٢، والشيرازيات ٦١٨/٢، والتهام ١٦٣، وتاريخ دمشق ٢٤٧/٧، ومغني اللبيب ٦٨٨، وشرح شواهد ٨٩٠/٢، وشرح أبياته ١٥٣/٧، وخزانة الأدب ١٢٣/٧، ٢٦٧/٥.

(١) في أ: ثَج.

(٢) في هامش أ: يجوز أن، وغير (مقدم) إلى: (يقدم)؟!

(٣) بعض بني أسد. (عن تهذيب اللغة ٦٥/١٢ (ضول)).

(٤) هذا بيت من السريع. وبعده:

لَيْسَ عَلَيَّ نَسَبِي بِضَوْلَانِ

انظر: تهذيب اللغة ٦٥/١٢ (ضول)، وكتاب الشعر ٢٥٠/١، والشيرازيات ٢٢٦/١، والتهام ١٦٣، والخصائص ٢٧٠/٣، واللسان ٣٨٩/١١ (ضال)، ومغني اللبيب ٥٦٨، ٦٨٨، والمقاصد الشافية ٦٤٣، ٦٥٣، ١٠٦/٢، ٤٧٥/٣، وشرح أبيات المغني ٢١٨/٦.

سِرْتُ البَصْرَةَ، وَجَلَسْتُ الكُوفَةَ لَمْ يَجْزْ؛ لَأَنَّهُمَا مَخْصُوصَتَانِ، وَلَيْسَ فِي الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَيْهِمَا، فَإِنْ قُلْتُ: سِرْتُ إِلَى البَصْرَةِ، وَجَلَسْتُ فِي الكُوفَةِ صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ لِأَجْلِ دُخُولِ (فِي) فِيهَا<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: الْفَرَسُخُ وَالْمِيلُ مَعْرُوفَا الْقَدْرِ، مَجْهُولَا الْمَحَلِّ؛ لِأَنَّهُمَا يَصْلُحَانِ فِي الْأَمَكِنَةِ جَمِيعَهَا، فَدَخَلَا فِي حَيْزِ<sup>(٢)</sup> الْمُبْهَمَاتِ، فَتَتَعَدَّى الْفِعْلُ الْقَاصِرُ إِلَيْهِمَا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَكَانَ وَالْمَوْضِعَ حَيْثُ جُعِلَا مَحَلًّا وَمَقْدَارًا بَطَلَ تَعَدِّي الْفِعْلِ إِلَيْهِمَا، إِلَّا أَنْ تَصِفَهُمَا أَوْ تُضَيِّفَهُمَا، فَأَمَّا (البَصْرَةُ) وَ(الكُوفَةُ) فَمَوَاضِعُ مَخْصُوصَةٌ مَحْدُودَةٌ، تَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهَا بِصُورٍ وَأَسْمَاءٍ مَوْضُوعَةٍ، فَتَنْزَلُ مِنْزَلَةَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَكَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الْقَاصِرَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى زَيْدٍ، فَكَذَلِكَ لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا، وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ (سَارَ) يَتَعَدَّى، وَأَنْشُدُوا<sup>(٣)</sup>:

وَإِذَا كُنْتُ مَوْقِفِي إِذَا التَّقَتِ الْحَيَّ  
لُ وَسَارَتْ إِلَى الرِّجَالِ الرِّجَالَا<sup>(٤)</sup>  
فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ (سِرْتُ) مُتَعَدِّيًا، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ مِثْلَ:  
... وَعَزَّزْنَاهُ الْأَنَاصِيلُ<sup>(٥)</sup>

(١) اللمع ٥٦ - ٥٧.

(٢) فِي د: خَبَر.

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ.

انظر: مجالس ثعلب ١/ ٢٦٩، والخصائص ٢/ ٢١١، واللسان ٤/ ٣٨٩ (سير).

(٥) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

يُرِيدُ: سَارَتْ بِالرَّجَالِ [إِلَى الرَّجَالِ] <sup>(١)</sup>، وَبَعْضُهُمْ يَقْدَرُهُ: إِذِ التَّقَتِ الْخَيْلُ  
الرَّجَالًا <sup>(٢)</sup> وَسَارَتْ إِلَى الرَّجَالِ، وَأَنْشَدُوا <sup>(٣)</sup>:

فَلَا تَغْضَبَنَّ مِنْ سُنَّةٍ <sup>(٤)</sup> أَنْتَ سِرَّتَهَا وَأَوَّلَ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا <sup>(٥)</sup>  
وَقَالَ سَبْيُوِيَه: تَقُولُ: دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرَسَخًا، فَ(فَرَسَخٌ) هُنَا تَمْيِيزٌ، وَقَدْ  
جَوَزَ قَوْمٌ فِيهِ الْحَالَ، ثُمَّ قَالَ: وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرَسَخَانِ،  
فَيُلْغِي (خَلْفًا)، فَهَذَا يَدُلُّكَ مِنْ قَوْلِهِ: إِنَّ فَرَسَخًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا <sup>(٦)</sup>، وَقَالَ  
أَبُو عَمْرٍو: تَقُولُ: دَارِي مِنْ خَلْفِ دَارِكَ فَرَسَخَانِ، فَجَعَلَ (خَلْفًا) هَهُنَا اسْمًا،  
وَشَبَّهَهُ بِقَوْلِهِمْ: دَارُكَ مِنِّي فَرَسَخَانِ، قَالَ: وَهَذَا قَوِيٌّ، ثُمَّ قَالَ: وَالْعَرَبُ تَرْفَعُ  
هَذَا وَتَنْصِبُهُ، وَتَقُولُ: أَنْتَ مِنِّي فَرَسَخَيْنِ، فَتَنْصِبُهُ عَلَى الظَّرْفِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَنْتَ

(١) في د.

(٢) كذا! بألف الإطلاق.

(٣) لخالد بن زهير الهذلي.

(٤) في أ: سيرة. وفي هامشها ما أثبتته عن نسخة.

(٥) البيت من الطويل.

الشاهد: تعدي (سار) إلى المفعول به في قوله: (سررتها).

انظر: ديوان الهذليين ١/١٥٧، والشعر والشعراء ٢/٦٤٠، وشرح أشعار الهذليين ١/٢١٣، والحجة

للقراء السبعة ٤/٢٦٥، والخصائص ٢/٢١٢، وإعجاز القرآن للباقلاني ٨٩، والبحر المحيط

١٣٨/٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/١٣٤، وحزانة الأدب ٥/٨٤، ٨/٥١٥، ٩/٥٩.

(٦) انظر: الكتاب ١/٤١٧.



مِنِّي مَا دُمْنَا نَسِيرُ فَرَسَخَيْنَ<sup>(١)</sup>.

وقول عثمان: «لَيْسَ فِي الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَيْهَا» كَذَلِكَ لَيْسَ فِي الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى (خَلْفٍ)، و(قُدَامٍ)، إِلَّا أَنَّ (خَلْفًا) و(قُدَامًا) يَصِحُّ لِكُلِّ مَوْضِعٍ أَوْقَعْتَ فِيهِ فِعْلًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (البصرة)، لَوْ قُلْتَ: مَشَيْتُ الْبَصْرَةَ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ زَيْدًا، فَإِنْ جِئْتَ بِالْحَرْفِ الْجَارِّ تَعَدَّى الْقَاصِرُ إِلَى الظرفِ، كَمَا لَوْ جِئْتَ بِالْبَاءِ فِي الْمُرُورِ صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ (وَسْطَ) مَتَى سَكَنْتَ سِينُهُ كَانَ ظَرْفًا، تَقُولُ: جَلَسْتُ وَسْطَ الْقَوْمِ، وَإِنْ<sup>(٢)</sup> فُتِحَتْ سِينُهُ كَانَ اسْمًا<sup>(٣)</sup>، كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ وَسْطَ رَأْسِهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يُعْلَمُ أَنَّ (وَسْطًا) مَتَى كَانَ بَعْضُ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فَهُوَ مُتَحَرِّكُ السَّيْنِ، وَيَكُونُ اسْمًا، وَمَتَى كَانَ غَرِيبًا [عَمًّا]<sup>(٤)</sup> أُضِيفَ إِلَيْهِ كَانَ سَاكِنَ السَّيْنِ، وَيَكُونُ ظَرْفًا، تَقُولُ: احْتَجَمَ وَسْطَ رَأْسِهِ، مُحَرِّكُ السَّيْنِ، وَجَلَسَ وَسْطَ الْقَوْمِ، سَاكِنَ السَّيْنِ. فَإِنْ قُلْتَ: حَفَرْتُ وَسْطَ الدَّارِ بَيْتًا، كَانَ (بَيْتٌ) مَفْعُولًا بِهَا، فَإِنْ حَرَكْتَ السَّيْنَ كَانَتْ (بَيْتٌ) حَالًا، وَقَدْ يُجْعَلُ (وَسْطَ) سَاكِنَ السَّيْنِ

(١) انظر: الكتاب ١/٤١٧.

(٢) في ج: فَإِنْ.

(٣) انظر: الكتاب ١/٤١١، والمقتضب ٤/٣٤١-٣٤٢، والأصول ١/٢٤٢، وحروف المعاني للزجاجي

٢٠-٢١.

(٤) سقط من ج.

اسمًا، قَالَ<sup>(١)</sup>:

مِنْ وَسْطِ جَمْعِ بَنِي قُرَيْظَةَ بَعْدَمَا هَتَفْتُ رِبْعَةً يَا بَنِي جَوَّابٍ<sup>(٢)</sup>

فَهَذِهِ الظُّرُوفُ إِذَا اقْتَطَعْتُهَا عَنِ الْإِضَافَةِ، وَأَرَدْتُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مَعَ الْقَطْعِ بَنَيْتَ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:

إِذَا أَنَا لَمْ أَوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ<sup>(٤)</sup>  
وَقَالَ<sup>(٥)</sup>:

يَجْتَابُهُ مِنْ فَوْقُ فَوْقُ وَمَاؤُهُ مِنْ تَحْتُ تَحْتُ سَرِيَّةٌ يَتَغَلَّغِلُ<sup>(٦)</sup>

(١) هو القتال الكلابي.

(٢) البيت من الكامل.

انظر: الحجة للقراء السبعة ٢٥١/١، والخصائص ٣٦٩/٢، واللسان ٤٢٩/٧ (وسط) (وفيه: بني خوار)، وارتشاف الضرب ١٤٤٦/٣.

(٣) هو عَتِيٌّ بن مالك العُقَيْلِيّ.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: معاني القرآن للقراء ٣٢٠/٢، والكامل ٨٥/١، والفسر ٢٣٥/١، والبديع ١٦٦/١/١، وشرح المفصل ٨٩/٤، وشرح ألفية ابن معطي ٥٤٦/١، واللسان ٣٩٠/١٥ (ورى)، والتصريح ٢٠٠/٣، وجمع الهوامع ٢١٠/١، وخزانة الأدب ٥٠٤/٦.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من الكامل.

روي: (ينجى به) بدل (يجتابه).

انظر: الزاهر ٣٦٢/٢، والفسر ٢٣٥/١. ولم أجده في غيرهما.

وقال<sup>(١)</sup>:

ولقد سَدَدْتُ عليك كلَّ ثَنِيَّةٍ      وأتيت فوق بني كَلَيْبٍ من علٍّ<sup>(٢)</sup>  
وَوَظُرُوفُ الزمانِ بهذه المنزلة، قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ  
بَعْدُ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) هو الفرزدق.

(٢) البيت من الكامل.

انظر: ديوان الفرزدق ٧٢٣/٢، وشرح المفصل ٨٩/٤، وتذكرة النحاة ٨٥، والمقاصد الشافية ١٣٦/٤،

والتصريح ٢٠٧/٣، وجمع الهوامع ٢١٠/١.

(٣) الروم: ٤.

قال أبو الفتح:

### «بابُ المَفْعُولِ لَهُ»

اعْلَمْ أَنَّ المَفْعُولَ لَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَصْدَرًا<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: المَفْعُولُ لَهُ هُوَ الَّذِي يَقَعُ جَوَابًا لِمَنْ قِيلَ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ؟ فَيَقُولُ: /

٨٩ ب لِكَذَا، فَتَقْدِيرُهُ بِاللَّامِ.

وَالْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْغَرَضِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ وَقَعَ الْفِعْلُ، وَمَا دَلَّ عَلَى الْغَرَضِ مُتَضَمِّنٌ بِاجْتِلَابِ النِّفْعِ وَاسْتِدْفَاعِ الضَّرَرِ، فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَصْدَرًا؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِالْأَحْدَاثِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَصْدَرٍ يُبَيِّنُ عَنْ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الْمُطْلَقَ مَصْدَرٌ، وَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ عَنْ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ، وَمَا عُدِمَ فِيهِ هَذَا خَرَجَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَلِهَذَا لَمْ تَدْخُلِ الْأَسْمَاءُ الصَّرِيحَةُ فِي هَذَا الْبَابِ، فَلَا تَقُولُ: جِئْتُكَ مَا لَا وَإِبْلًا.

وَهَذَا الْبَابُ لَا زَمَّ كُلُّ مُكَلَّفٍ، فَإِنْ وُجِدَ لَفْظًا كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ، وَإِنْ عُدِمَ فِي اللَّفْظِ فَهُوَ مُقَدَّرٌ فِي الْمَعْنَى، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ سَاهِيًا.

وَلِشَدَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ جَازَ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَهُ عَلَى شَرَائِطِهِ، كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي الظَّرْفِ.

و(لَهُ) فِي الْبَابِ إِنْ شِئْتَ. جَعَلْتُهَا تَبْيِينًا فَاصِلًا بَيْنَ (بِهِ) وَ(لَهُ) وَ(فِيهِ)، أَوْ

جَمِيعَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتُهَا رَاجِعَةً إِلَى اللَّامِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ:

بابُ الذي فُعِلَ الفِعْلُ لَهُ، أَي: لأجلِهِ.

قال أبو الفتح: «وَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلاً مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَ، وَإِنَّمَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ لَفْظِهِ لَأَلْتَبَسَ بِالْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ، فَكُنْتُ إِذَا قُلْتُ: قُمْتُ قِيَامًا، لَمْ يُعْلَمِ الْقَصْدُ فِي ذَلِكَ مَا هُوَ، أَغَرَضَ هُوَ أَمْ مُؤَكَّدٌ؟

والثاني<sup>(٢)</sup>: أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِنَفْسِهِ، لَوْ كَانَ سَبَبٌ وَجُودِ الْفِعْلِ نَفْسَهُ كَانَ الْفِعْلُ عَارِيًّا مِنْ غَرَضٍ.

قال أبو الفتح: «وَأِنَّمَا [لَمْ]»<sup>(٣)</sup> يَذْكُرِ الْمَفْعُولَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ عُذْرٌ وَعِلَّةٌ لِيَوْقُوعِ الْفِعْلِ، تَقُولُ: زُرْتُكَ طَمَعًا فِي بَرِّكَ، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ لِمَعْرُوفِكَ<sup>(٤)</sup>، أَي: لِلطَّمَعِ وَالِابْتِغَاءِ<sup>(٥)</sup>، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِيءًا ذَارِبِهِمْ مِنَ الصَّوْعَةِ حَذَرُ الْمَوْتِ﴾<sup>(٦)</sup>، وَقَالَ حَاتِمٌ:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِذَا خَارَهُ  
وَأَغْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ نَكْرُمًا

(١) اللمع ٥٨.

(٢) لم يتقدم نص على الأول، والسبب الأول الذي ذكره هو التباس المفعول له بالمصدر المؤكد.

(٣) سقط من ج.

(٤) في اللمع: لمرضاتك.

(٥) في اللمع: أي زرتك للطمع، وقصدتكَ للابتغاء.

(٦) البقرة: ١٩. وفي اللمع بعدها: أي لحذر الموت.

أَرَادَ: لَادِّخَارِهِ <sup>(١)</sup>، فَلَمَّا حَذَفَ اللَّامَ نَصَبَهُ بِالفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ <sup>(٢)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: فِي هَذَا الْبَابِ شَرَائِطُ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ، مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ سَبَبًا يَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهُ، فَيَصِيرُ هُوَ إِيَّاهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُهُ تَقْوِيمًا لَهُ، كَانَ صَحِيحًا أَنْ تَقُولَ: ضَرَبْتُهُ تَقْوِيمَهُ، وَأَنَّكَ إِذَا ضَرَبْتَهُ فَقَدْ قَوَّمْتَهُ، إِلَّا أَنْ يَصْدِفَ صَادِفٌ عَنْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ: جِئْتُكَ إِكْرَامًا لَكَ، فَاِلْمَعْنَى: أَنَّ قَصْدَكَ إِيَّاهُ بِالْمَجِيءِ وَاخْتِصَاصَكَ بِهِ إِكْرَامًا لَهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى: لَا يَحْسُنُ أَكْرَمْتُهُ إِكْرَامًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: فِي الْحِلِّ، وَإِخْرَاجُهُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِكْرَامِي لَهُ إِكْرَامِي لَهُ، وَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: زَيْدٌ زَيْدٌ، وَهَذَا غَيْرُ مُفِيدٍ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ غَرَضٌ لِوُجُودِ الْفِعْلِ <sup>(٣)</sup>، فَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: قَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا، فَلَيْسَ الْغَرَضُ الْجُبْنُ، لَكِنَّ الْجُبْنَ سَبَبٌ يُوجَدُ بِهِ الْقُعُودُ. وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مُشْتَمِلًا عَلَى الْأَوَّلِ، وَأَنْ يَكُونَ هُوَ إِيَّاهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي هَذَا: قُعُودُهُ جُبْنُهُ، فَيَكُونُ صَحِيحًا، فَالْجُبْنُ عَلَّةٌ وَسَبَبٌ فِي إِيجَادِ الْقُعُودِ، وَكَذَلِكَ: أَكْرَمْتُهُ فَرَعًا مِنْهُ، لَيْسَ الْفَرْعُ هُنَا غَرَضًا، إِنَّمَا هُوَ سَبَبٌ فِي إِيجَادِ الْكَرَمِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْفَقْطَةُ﴾ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا

(١) فِي اللمع: أَي لَادِّخَارِهِ وَلِلتَّكْرَمِ.

(٢) اللمع ٥٨-٥٩.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ٢١٨.

وَحَزَنًا<sup>(١)</sup> وَلَيْسَ التِّقَاطُ عَنْدهُمْ لِيَكُونَ عَدُوَّهُمْ، هَذَا لَا يَعْتَقِدُهُ آدَمِيٌّ أَنَّهُمْ  
فَعَلُوا هَذَا لِهَذَا، فَالتَّقْدِيرُ: زَيْنَ لَهُ التِّقَاطُ هَذَا، أَوْ أَرَى التِّقَاطُ هَذَا.

وَقَوْمٌ يُسَمُّونَ هَذِهِ اللَّامَ لَامَ الْعَاقِبَةِ<sup>(٢)</sup>، وَفِيهِ عِنْدِي وَجْهٌ طَرِيفٌ، وَهُوَ أَنَّ  
يَكُونُ التَّقْدِيرُ: فَالتَّقَطُّهْ آلُ فِرْعَوْنَ عَدُوًّا وَحَزَنًا، حَالٌ مِنَ الْهَاءِ، لِيَكُونَ لَهُمْ:  
لِيَمْلِكُوهُ<sup>(٣)</sup>، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: فَالتَّقَطُّهْ آلُ فِرْعَوْنَ لِكِرَاهِيَةِ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ  
عَدُوًّا، وَحَزَنًا أَنْ يَرَوْهُ غَيْرَ مُسْتَعْبِدٍ لَهُمْ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّ تَقْدِيرُهُ: لِثَلَا يَكُونَ<sup>(٤)</sup>.

وَمِنْ شَرَائِطِهِ / ٩٠ أ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، وَأَنْ يَكُونَ فِعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ  
الْمُعْلَلِ، وَأَنْ يَكُونَ مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ الْمُعْلَلِ فِي الْوُجُودِ، فَإِنْ بَطَلَتْ هَذِهِ الشَّرَائِطُ أَوْ  
أَحَدُهَا بَطَلَ فِيهِ النَّصْبُ، وَخَرَجَ عَنْ هَذَا الْبَابِ.

وَإِذَا كَانَ اسْمًا غَيْرَ مَصْدَرٍ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ الْفِعْلِ فَيَقَالُ فِيهِ ذَا ذَا، كَمَا قُلْنَا:

(١) القصص: ٨.

(٢) سَمَّاها الزَّجَاجِيُّ (لامَ الْعَاقِبَةِ) فِي اللَّامَاتِ ١٢٥. وَقَالَ النَّحَّاسُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ (٣/ ٢٢٨-٢٢٩):

«نَصَبَ (لِيَكُونَ) بِلَامٍ كِي، وَرُبَّمَا أَشْكَلَ هَذَا عَلَى مَنْ يَجْهَلُ اللُّغَةَ وَيَكُونُ ضَعِيفًا فِي الْعَرَبِيَّةِ، فَقَالَ:

لَيْسَتْ بِلَامٍ كِي، وَلَقَّبَهَا بِهَا لَا يَعْرِفُ الْحَدَاقُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ أَصْلَهُ». وَقَالَ الْفَارَسِيُّ فِي الْبَغْدَادِيَّاتِ

(١٨٨): «... يَحْمَلُ عِنْدِي عَلَى مَعْنَى مَا يُؤْوِلُ إِلَيْهِ عَاقِبَةُ الْأَمْرِ كَقَوْلِهِ: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ﴾

لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا... لَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى فِي هَذَا الْإِخْبَارِ عَنِ الْعَاقِبَةِ، لَا أَنَّهُمُ التَّقَطُّوهُ لِيَكُونَ

لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا». وَانْظُرْ: رَصَفَ الْمَبْنِيَّ ٣٠١، وَالْجَنَى الدَّانِي ١٢١، وَمَعْنَى اللَّيْبِ ٢٨٢.

(٣) فَتَكُونُ (كَانَ) تَامَةً.

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ ذَكَرَ ذَلِكَ.

الضَرْبُ التقويمُ، فإذا قُلْتَ: جِئْتُكَ زَيْدًا، لم يَكُنِ المَجِيءُ زَيْدًا، فافهمه.  
 فإذا كَانَ فِعْلًا لغير مَنْ لَهُ الفِعْلُ الأوَّلُ فَهُوَ كَذَلِكَ؛ لَأَنَّ فِعْلِي أَنَا لَا يَكُونُ  
 فِعْلَ غَيْرِي، وَكَذَلِكَ: جِئْتُ لِإِكْرَامِ عَمْرٍو لَكَ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقْتَرْنَا فِي الْوُجُودِ،  
 كَقَوْلِكَ: خَرَجْتُ الْيَوْمَ لِمُخَاصَمَتِكَ زَيْدًا أَمْسٍ؛ لَأَنَّ الفِعْلَ الْكَائِنَ أَمْسٍ لَا  
 يُتَصَوَّرُ كَوْنُهُ تَحْتَ الفِعْلِ الْكَائِنِ الْيَوْمَ.

فإذا خَرَجْتَ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ الَّذِي أُصِّلَ وَدَخَلْتَ تَحْتَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ  
 احْتَجَجْتَ إِلَى اللَّامِ، فَلَا تَقُولُ: جِئْتُكَ زَيْدًا، وَلَا جِئْتُكَ إِكْرَامَ عَمْرٍو لَكَ، وَلَا  
 أَجِئْتُكَ الْيَوْمَ مُخَاصِمَتَكَ زَيْدًا أَمْسٍ، وَالْعِلَّةُ فِي امْتِنَاعِ ذَلِكَ هُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ:  
 جِئْتُكَ إِكْرَامًا لَكَ، فَقَدْ دَخَلَ الْإِكْرَامُ فِي ضِمَنِ الْمَجِيءِ، فَتَنْصِبُهُ لِدُخُولِهِ تَحْتَهُ،  
 فَكَأَنَّكَ قُلْتَ مَثَلًا: قَوْمَتُهُ تَقْوِيمًا، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَهُ بِأَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَصْدَرٍ فِي  
 قَوْلِكَ: جِئْتُكَ لَزَيْدٍ، أَوْ فِعْلًا لغيرِ الْفَاعِلِ، أَوْ مُسَابِقًا لِلْفِعْلِ فِي الْوُجُودِ، نَحْوُ مَا  
 تَقْدِّمُ، فَلَا مَعْنَى لِنَصْبِهِ؛ لَأَنَّ الفِعْلَ لَا يَقْتَضِيهِ، فَكَانَ يَكُونُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ تَعْدِي  
 قُمْتُ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ، وَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِيهِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَّلَيْكَ  
 يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَاهِقُونَ﴾ <sup>(١)</sup>، وَقَدْ نَصَبُوا الظَّرْفَ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، أَنْشَدَ  
 عُثْمَانُ <sup>(٢)</sup> عَلَى ذَلِكَ:

(١) المؤمنون: ٦١.

(٢) في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨٩ (رسالة علمية).



وَيَيْضَاءَ مِنْ نَسْجِ ابْنِ دَاوُدَ نَشْرَةً      تَخَيَّرْتُهَا يَوْمَ اللِّقَاءِ الْمَلَابِسَا<sup>(١)</sup>  
وَكَذَلِكَ نَصَبُوا الْمَصْدَرَ عَلَى الظَّرْفِ فِي قَوْلِهِمْ: أَتَيْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ، وَخِلَافَةً  
فُلَانٍ<sup>(٢)</sup>، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

فَمَتَى أَلَاقِكُمْ الْبِرَازَ ثَلَاثِيَا      عَرِّكَانِيكَ الْجِسْمِ شَاكًا مُغْلَمًا<sup>(٤)</sup>  
ف(البراز) ظَرْفٌ عِنْدَ عُثْمَانَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:

وَلَا يَحْتَمِمْ اللِّقَاءَ فَارِسُهُمْ      حَتَّى يَشُقَّ الصُّفُوفَ مِنْ كَرَمِهِ<sup>(٦)</sup>

(١) البيت من الطويل.

وهو حَسْبِيلُ بْنُ سَجِيحِ الضَّبِّيِّ.

الشاهد: نصب الظرف (يوم) على أنه مفعول له، فالمعنى: تخيرتها ليوم اللقاء.

انظر: ديوان الحماسة ١/٢٢٢، وشرح المرزوقي ١/٥٦٩، والتنبيه ١٨٩-١٩٠.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٢٢، والمقتضب ٤/٣٤٣، والأصول ١/١٩٣.

(٣) هو قِرْوَاشُ بْنُ حَوْطٍ.

(٤) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (أَلَاقِكُمْ) بدل (أَلَاقِكُمْ). و(الحد) بدل (الجسم). وفي بعضها (يفل) بدل (نهلك).

البراز: أي متبارزين. العرك: الشديد العراك والبطش. والشاك: ذو الشوكة في سلاحه.

انظر: الحيوان ٦/٣٨٣، والتنبيه على شرح الحماسة (رسالة علمية) ٤١٦، وشرح المرزوقي ٢/١٤٦٠.

هامش رقم (٣).

(٥) رجل من شعراء حمير.

(٦) البيت من المنسرح.

يُحْيِمُ: يُجَيِّئُ. (عن التنبيه).

انظر: ديوان الحماسة ١/١٢٣، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٣٢، وشرح الحماسة للمرزوقي

ف(اللقاء) جَوَزَ عُثْمَانُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا<sup>(١)</sup>. وهذا القسمُ يكونُ معرفةً ونكرةً. والبيتُ<sup>(٢)</sup> الذي أنشدهُ قد جمعُهما، وهو لحاتم، وبعدهُ:  
ولا أَشْتُمُ الْمَولى وإنْ كَانَ جَانِيَا      ولا أَبْعِدُ ابْنَ الْعَمِّ إنْ كَانَ مُضْهِرًا<sup>(٣)</sup>  
وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup>:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمَّهُورِ  
مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَجْبُورِ  
وَالْمَوْتَ مِنْ تَهْوُلِ الْهُبُورِ<sup>(٥)</sup>

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٣٢.

(٢) من الطويل.

روي: (اصطناعه) بدل (ادخاره)، و(وأصفتح) بدل (وأعرض).

انظر: ديوان حاتم الطائي ٢٢٤، والكتاب ٣٦٧-٣٦٨، ونوادر أبي زيد ٣٥٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٦١، والمقتضب ٢/٣٤٨، والكامل ١/٣٨١، والأصول ١/٢٠٧، والجمل ٣١٩، والتبصرة ١/٢٥٥، وخزانة الأدب ٣/١٢٢.

(٣) الديوان ٢٢٤ برواية:

ولا أَخَذْتُ الْمَولى وإنْ كَانَ خَاذِلًا      ولا أَشْتُمُ ابْنَ الْعَمِّ إنْ كَانَ مُفْجِحًا

(٤) هو العجاج.

(٥) الأبيات من الرجز.

العاقِر من الرمل: ما لا ينبت. والجمهور: الرمل الكثير المتراكم. والمجبور: السرور. والزعل: النشاط.  
(عن إيضاح شواهد الإيضاح).

الشاهد: نصب (مخافة، وزعل) على المفعول له، والتقدير: للمخافة وللزعل.

انظر: ديوان العجاج ١/٣٥٤-٣٥٥، والكتاب ١/٣٦٩، والمعاني الكبير ٢/٧٤٩، والأصول ١/٢٠٨،

وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

مَدَّتْ عَلَيْكَ الْمُلْكَ أَطْنَابَهَا كَأَسْ رَنْوَاةٍ وَطَرْفٍ طُمِرَ<sup>(٢)</sup>

فَ(الْمُلْكَ) مفعولٌ لَهُ في القَوْلِ القَوِي<sup>(٣)</sup>، وإنما كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لِلْبَيَانِ عَنْ مَوْضِعِ الْفَائِدَةِ، كَمَا أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ كَذَلِكَ، وَلِذَلِكَ دَخَلَ فِي حَيْزِ الْمَفْعُولِ بِهِ الْأَصْلِي، وَهِيَ الْخَمْسَةُ الْمَفْعُولَاتُ الْأَصْلِيَّةُ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ حَدَّ الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ، كَالْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ، فَيُخْرَجُ عَنْ حَدِّ الْمَفْعُولِ الصَّحِيحِ، وَإِنْ كَانَ مُشْتَبِهَيْنِ بِالْمَفْعُولِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ، وَقَالَ الرُّمَانِيُّ: إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلزِّيَادَةِ فِي الْفَائِدَةِ<sup>(٤)</sup>، فَمِمَّا جَاءَ

وشرح أبيات سيبويه ١/١٧٤، والإيضاح العضدي ٢١٨، والتمام ٢٤١، وشرح شواهد الإيضاح

١٨٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٤٦، وشرح المقدمة الجزولية ٣/١٠٨١-١٠٨٢، وخزانة

الأدب ٣/١١٤.

(١) هو ابن أحر الباهلي، ونُسب في المقرب للأعشى.

(٢) البيت من السريع.

روي: (بَنَّتْ) بدل (مَدَّتْ).

رنوناة: دائمة. والطرف: الكريم من الخيل. والطَّيْر: الطويل القوائم المستعد للوثب. (عن مصادر البيت).

انظر: ديوان ابن أحر ٦٢، والحيوان ٥/٣٤٤، وشرح الفضليات لابن الأنباري ١/٢٢٩، وشرح

السيرافي ٢/١١٢ أ، والخصائص ٢/٢٢، والمنصف ١/١٧٧، والمخصص ١١/٧٣، ١٤/٢٢٧،

١٧/١٦، والمقرب ١٧٩، والمقاصد الشافية ٣/٢٧٣.

(٣) السيرافي يرى أنه حال، وابن جني يرى أنه مفعول به و(أطنابها) بدل. انظر: شرح السيرافي ٢/١١٢ ب،

والفهرس ١/١٠٠٩.

(٤) لم أقف على قوله.

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

فَصَدَفْتُ عَنْهُمْ وَالْأَجَبَّةُ فِيهِمْ  
وَأَنْشَدَ سِيبَوِيهِ<sup>(٢)</sup>:  
طَمَعًا هُمْ بِعِقَابِ يَوْمِ مُسْنِدٍ<sup>(٣)</sup>

وَحَلَّتْ بِيُوتِي فِي يَفَاعٍ مَمْنَعٍ  
حِذَارًا عَلَى الْأَنْتِصَابِ مَقَادِي  
وَلَا نِسْوتِي حَتَّى يُمُتْنَ خَرَائِرًا<sup>(٤)</sup>

(١) هو الحارث بن هشام، أخو أبي جهل.

(٢) البيت من الكامل.

روي: (فصفت) و(فصدت) بدل (فصدفت)، و(مفسد) و(سرمد) بدل (مسند).

الشاهد: نصب (طمعًا) على أنه مفعول لأجله.

انظر: الكتاب ١/٣٦٩، والسيرة النبوية لابن هشام ٣/١٨، والأصول ١/٢٠٧، والاشتقاق ١٤٨،

وشرح أبيات سيبويه ١/٤٦، وتحصيل عين الذهب ٢٢٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/١٨٨،

وشرح المفصل ٢/٥٤، والمقاصد الشافية ٣/٢٧٥.

(٣) الكتاب ١/٣٦٨.

(٤) البيتان من الطويل.

وهما للناطقة الذبياني.

اليفاع: ما ارتفع من الأرض. والحمولة: الإبل التي يحمل عليها. والمقادة: الطاعة والانقياد. يقول مخاطبًا

النعمان ابن المنذر: وإن حلت بيوتي في أمنع المواضع، وأبعدها عنك بحيث أنا آمن فأنا لا أهجوك.

(عن الديوان).

الشاهد: نصب (حذارًا) على أنه مفعول لأجله.

انظر: ديوان النابتة ٦٩-٧٠، والكتاب ١/٣٦٨، والأصول ١/٢٠٧، وشرح أبيات سيبويه ١/١٦٤،

وتحصيل عين الذهب ٢٢٨، والتذيل والتكميل ٧/٢٤٠، والمقاصد الشافية ٣/٢٧٥.





قال أبو الفتح:

«بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ»<sup>(١)</sup>

قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّمَا قَدَّمَ بَابَ الْمَفْعُولِ لَهُ عَلَى هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ فَاعِلٍ مِنْ عِلَّةٍ لِفِعْلِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَجْنُونًا أَوْ سَاهِيًا، فَدَلَالَةُ الْفِعْلِ عَلَيْهِ قَوِيَّةٌ، كَدَلَالَتِهِ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ فَاعِلٌ آخَرُ، فَلِذَلِكَ آخَرُهُ.

قال أبو الفتح: / ٩٠ ب «وَهُوَ كُلُّ مَنْ»<sup>(٢)</sup> فَعَلَتْ مَعَهُ فِعْلًا، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: قُمْتُ وَزَيْدًا، أَي: مَعَ زَيْدٍ، وَجَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ، أَي: مَعَ الطَّيَالِسَةِ، وَمَا زِلْتُ أَسِيرُ وَالنَّيْلُ، أَي: مَعَ النَّيْلِ، وَلَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا لَرَضَعَهَا، أَي: مَعَ فَصِيلِهَا، وَلَوْ خُلِيتَ وَالْأَسَدَ لَاكَلَّكَ، أَي: مَعَ الْأَسَدِ، وَكَيْفَ تَكُونُ وَقِصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ؟ أَي: مَعَ قِصْعَةٍ. قَالَ الشَّاعِرُ:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ      مَكَانَ الْكُلَيْبَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ  
أَي: مَعَ بَنِي أَبِيكُمْ، فَلَمَّا حَذَفَ (مَعَ) أَقَامَ الْوَاوُ مَقَامَهَا، وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ الَّذِي قَبْلَهَا إِلَى الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُ قَوْتُهُ فَأَوْصَلَتْهُ إِلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>.

قال سعيد: الْعَرَبُ تَنْقُلُ الْوَاوَ مِنْ بَابِ الْعَطْفِ إِلَى بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، تُقَوِّي

(١) اللمع ٦٠.

(٢) في اللمع: ما.

(٣) في اللمع: فأوصلته إليه فانتصب. ص: ٦٠-٦١.

بها الفعل القاصر، حتى تعدّيه كما تُقَوِّي بـ (إلاّ) الفعل أو معناه في الاستثناء،  
وأفادنا مع التعدية معنى آخر، كما أفادتنا (إلاّ) في باب الاستثناء.

ومن الحروف المعدية ما هو عامل، ومنها ما هو غير عامل؛ فعامل الباء  
وأخواتها، وغير العامل الهمزة والتضعيف، والحركة والسين والتاء، و (إلاّ)  
المسلطة، والواو بمعنى (مع).

والفرق بين العاطفة والمعدية أنّ العاطفة تقتضي الشركة في الفعل [بغير  
ترتيب، وأنه يجوز أن يفترقا في الزمن]<sup>(١)</sup>، والمعدية تقتضي المصاحبة في زمن  
واحد، كقولك: جلستُ والسارية، فكيسَ للسارية جلوسُ معك، وتقول في  
العاطفة: قام زيدٌ وعمرو، وكلُّ واحدٍ منهما أوجدَ فعلاً، ويجوز أن يكون أحدهما  
قَبْلَ الآخرِ بزمان، وإنما مثلُ عثمانُ بقولك: قُمتَ وزيداً، ولم يرد أن زيداً فعلَ  
القيام كما فعلتَ أنتَ، لكن صاحَبَكَ عند قيامك.

وقد أخذَ فيه عثمانُ مأخذَ مَنْ يقيسُ هذا البابَ، وقومٌ لا يُجيزونه إلاّ فيما  
سُمِعَ<sup>(٢)</sup>، والأخفشُ مذهبه ألاّ يقيسَ<sup>(٣)</sup>، وحكي عن بعضهم عن عثمان أنه يُجيز

(١) في د.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٨٣.

(٣) قال الفارسي: «قال أبو الحسن: قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء، وقومٌ يقصرونه على ما سُمِعَ

منه. وقَوَّى هذا القولُ الثاني». انظر: الإيضاح العضدي ٢١٧. ونقل ابن مالك عنه عدم القياس.

انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٩٩، ونقل ابن يعيش عن الأخفش وأبي علي الفارسي



أَن يَقِيَسَهُ.

فَحُجَّةٌ مِّن قَاسِهِ أَنَّ الْوَآءَ حَرْفٌ غَيْرٌ عَامِلٍ، كَمَا أَنَّ (إِلَّا) حَرْفٌ غَيْرٌ عَامِلٍ،  
وَكَمَا لَا يُقْتَصَرُّ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى الْمَسْمُوعِ فَكَذَلِكَ لَا يُقْتَصَرُّ فِي بَابِ الْوَآءِ عَلَى مَا  
سُمِعَ.

وَحُجَّةٌ مِّن لَّم يَقِيَسْهُ أَنَّ الْوَآءَ حَرْفٌ قَدْ أُبْدِلَ مِنَ الْبَاءِ فِي نَحْوِ: وَاللهِ، وَبِاللهِ،  
وَالشَّاءِ شَاءَةً وَدِرْهَمٌ<sup>(١)</sup>، فَلَمَّا أَشْبَهَتِ الْبَاءُ وَقَارَبَتْهَا جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ الْجُرِّ،  
فَوَصَلَ الْفِعْلَ بِهَا كَمَا فُعِلَ بِحَرْفِ الْجُرِّ، فَكَمَا أَنَّ حُرُوفَ الْجُرِّ مَقْصُورَةٌ عَلَى السَّمَاعِ  
فَكَذَلِكَ هَذَا.

وَمِنْ حُجَّةِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ مَفْعُولٌ كَسَائِرِ الْمَفْعُولَاتِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَرَ فِيهَا  
عَلَى مَا سُمِعَ، كَمَا لَا يُقْتَصَرُّ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَفْعُولَاتِ.

وَمِنْ حُجَّةِ الثَّانِي أَنَّ هَذَا الْبَابَ لَمْ يَطْرُدْ، وَلَمْ يُوجَدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا مَا  
يُمْكِنُ تَأْوِيلُهُ عَلَى غَيْرِهِ، فَلَمْ يُقَسَّ كَمَا لَمْ يُقَسَّ: اضْطَفَيْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا، عَلَى:  
اخْتَرْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا، وَإِنْ كَانَ مِثْلُهُ؛ لِقَلَّتِيهِ.

فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ مِّنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ، فَلَا أَحْسَنُ أَنْ تَكُونَ الْوَآءُ  
بِمَعْنَى (مَعَ)، كَي لَا يُعْطَفَ فِي الظَّاهِرِ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ بِمَنْزِلَةِ

كونه مقيسًا. انظر: شرح المفصل ٥٢/٢، ونقل ذلك الرضي عنها. انظر: شرح الكافية ٦٣١/٢/١.

وانظر هامش (١) و(٢) منه.

(١) القول في: الكتاب ٣٩٣/١، والمقتضب ٢٥٧/٣.

شيء واحد، لما دَلَّلْنَا عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ ضَمِيرًا اشْتَدَّ اتِّصَالُهُ، أَلَا تَرَى تَسْكِينَ لَامِ  
الْفِعْلِ لِلتَّاءِ وَالنُّونِ، وَإِعْرَابِ الْفِعْلِ فِي الثَّانِيَةِ وَالْجَمْعِ بَعْدَ الْفَاعِلِ فِي: يَضْرِبَانِ  
وَيَضْرِبُونَ. فَإِذَا أَكَّدْتَ الضَّمِيرَ فَاَنْظُرْ إِنْ قَصَدْتَ الشَّرِكَةَ فَالرَّفْعُ، وَإِنْ قَصَدْتَ  
المُصَاحَبَةَ فَالنَّصَبُ، عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ.

وإنما أَنَابُوا الْوَائِ مَنَابَ (مَعَ)؛ لِأَنَّ (مَعَ) لِلْمُصَاحَبَةِ، وَوَضَعَ هَذِهِ الْوَائِ  
لِلْجَمْعِ، وَالْجَمْعُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُصَاحَبَةِ. وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا  
مَنْقُولَةٌ عَنْ بَابٍ لَا يَصِحُّ لَهَا فِيهِ التَّقْدِيمُ، فَجُعِلَ ذَلِكَ فِيهَا تَنْبِيْهَا عَلَى الْأَصْلِ، وَلَمْ  
يُجْزَ لَهَا الْعَمَلُ؛ لِأَنَّهَا مَنْقُولَةٌ عَنْ بَابٍ لَا تَعْمَلُ فِيهِ، فَرَاعَيْنَا ذَلِكَ الْأَصْلَ، وَلَا  
يَجُوزُ حَذْفُهَا كَمَا يَجُوزُ حَذْفُ اللَّامِ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَفْتَقِرُ إِلَى الْغَرَضِ  
وَالسَّبَبِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ وُجِدَ بِخِلَافِ / ٩١ اِ فِتْقَارِهِ إِلَى الْمُصَاحِبِ لِفَاعِلِهِ، وَلَمَّا  
سَبَقَ مِنَ الدَّعَاوَى لَمْ يُجْزِ الْأَخْفَشُ: ضَحِكْتُ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ، عَلَى تَقْدِيرِ: مَعَ  
طُلُوعِ الشَّمْسِ، حِينَ لَمْ يَصِحَّ فِيهِ الْعَطْفُ، إِذِ الطُّلُوعُ لَا يَكُونُ مِنْهُ ضَحِكٌ مِثْلُ  
ضَحِكِ زَيْدٍ<sup>(١)</sup>، وَأَجَازَ: جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الْمَجِيءَ يَصِحُّ لهُمَا. فَعَلِمْتُ  
أَنَّ هَذَا الْبَابَ يُرَاعَى فِيهِ أَصْلُ وَضَعِ الْوَائِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَسَدَ عَلَى عُثْمَانَ  
التَّمْثِيلُ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ: جَلَسْتُ وَالسَّارِيَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ جَلَسَتِ السَّارِيَةُ، عَلَى حَدِّ

(١) انظر رأي الأخفش في: الخصائص ١/٣١٣، ٢/٣٨٣، والبدیع ١/١٧٥، والارتشاف ٣/١٤٨٥.

(٢) انظر: البدیع ١/١٧٦، والارتشاف ٣/١٤٨٥.

(٣) في د: في الخصائص. ولم أقف عليه فيه.

جَلَسَ زَيْدٌ، وَأَجَارَ عُمَانُ فِي الْخَصَائِصِ<sup>(١)</sup>: جَاءَ وَالطَّيَالِسَةُ الْبَرْدُ، حَمَلًا عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

جَمَعَتْ وَبُخَلَا غِيَةً وَنَمِيمَةً      ثَلَاثَ خِلَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرَعَوِي<sup>(٣)</sup>  
وَلَمْ يُجِزْ: وَالطَّيَالِسَةُ جَاءَ الْبَرْدُ، كَمَا لَمْ يُجِزْ: وَزَيْدٌ قَامَ عَمَرُو<sup>(٤)</sup>، فَهَذَا جَمِيعُهُ  
نَظَرٌ<sup>(٥)</sup> إِلَى الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ.

وَالْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ عُمَانُ<sup>(٦)</sup> - وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ فِيهِ مُؤَكَّدًا - فَالنَّصَبُ فِيهِ

(١) ٣٨٣/٢.

(٢) هُوَ يَزِيدُ بْنُ الْحَكَمِ الثَّقَفِيُّ.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

رَوَى: (وَفَحْشًا) بَدَلَ (وَبُخَلَا)، وَ(ثَلَاثَ خِصَالٍ)، وَ(ثَلَاثًا خِصَالًا) بَدَلَ (ثَلَاثَ خِلَالٍ).

الشَّاهِدُ: تَقْدِيمُ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: (جَمَعَتْ وَفَحْشًا غِيَةً).

انْظُرْ: شَعْرُ يَزِيدٍ فِي (شَعْرَاءُ أُمُيُوتَ) ٢٧٧/٣، وَالْأَصُولُ ٣٢٦/١، وَأَمَالِي الْقَالِي ٦٨/١، وَالْبَصْرِيَّاتُ

٢٩٢/١، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢٧١/١، ٢٧٥، وَلِبَابِ الْأَدَابِ لِأَسَامَةِ بْنِ مَنْقُذٍ ٣٩٨، وَالْمَقَاصِدُ

الشَّافِيَّةُ ٣٢٦/٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ١٣٠/٣.

(٤) انْظُرْ: الْخَصَائِصُ ٣٨٣/٢.

(٥) فِي أ: نَظِيرٌ.

(٦) مِنَ الْوَافِرِ.

لَمْ أَعْرِفْ قَائِلَهُ.

وَجَاءَ صَدْرُهُ فِي رِوَايَةٍ:

وَأَنَا سَوْفَ نَجْعَلُ مَوْلَانَا

فِي آيَاتٍ لَشُعْبَةَ بْنِ قَمِيرٍ فِي نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ ٤١٤، وَلِلْأَقْرَعِ بْنِ مَعَاذٍ فِي سَمَطِ اللَّالِئِ ٩١٤/٢.

انْظُرْ: الْكِتَابُ ٢٩٨/١، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ ١٢٥/١، وَالْأَصُولُ ٢١٠/١، وَشَرْحُ آيَاتِ سَيَبَوِيهِ ٣٧٢/١،

أولى، عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَى الْعَطْفِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يُرِيدُ: كُونُوا أَنْتُمْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَلَيْكُنْ بَنُو أَبِيكُمْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ: كُونُوا مُتَعَاضِدِينَ، أَوْ كُونُوا مَعَهُمْ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ.

وَأَجَازَ الْجُرْمِيُّ: كُنْتُ وَزَيْدًا حَدِيثًا لِلنَّاسِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ يَصْلُحُ لِلوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ، وَأَجَازَ: كُنْتُ وَزَيْدًا كَالْأَخَوَيْنِ، وَلَمْ يُجِزْ: كُنْتُ وَزَيْدًا قَائِمِينَ، عَلَى الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ (كَانَ) اسْمًا وَاحِدًا، فَلَا يَكُونُ لَهَا خَبَرَانِ، وَمَنْعَ مِنْ قَوْلِكَ: كُنْتُ وَزَيْدًا قَائِمًا، لِحُرْمَةِ لَفْظِ زَيْدٍ، وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدِي.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ هَذَا الْبَابُ إِلَّا فِيهَا لَا يَتَعَدَّى<sup>(٢)</sup>، كَيْلَا يَلْتَبَسَ<sup>(٣)</sup>، فَإِنْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِ: ضَرَبْتُ وَزَيْدًا عَمْرًا<sup>(٤)</sup>: أَيْجُوزُ أَنْ يَلْتَبَسَ؟ قِيلَ: نَعَمْ،

وسر صناعة الإعراب ١/ ١٢٦، ٢/ ٦٤٠، والتبصرة ١/ ٢٥٨، والمرئجل ١٨٥، وشرح المفصل

٢/ ٤٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٣٧.

(١) انظر رأي الجرمي في تهذيب تذكرة الفارسي لابن جني ١٥٦ ب.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٥.

(٣) بعده في د: كقوليه:

تَلُومُ عَلَى أَنْ أُعْطِيَ الْوَرْدَ لِقِحَّةً وَمَا تَسْتَوِي وَالْوَرْدَ سَاعَةً تَفْرَعُ  
وهو للأعرج المعني، عدي بن عمرو الطائي.

الورد: يعني فرسه، يقول تلوم امرأته في إثارة فرسه بلبين لقحته، وما تساوى وإياه وقت الفزع. (عن شرح المرزوقي).

انظر: أسماء خيل العرب وأنسائها ٢٥٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٥٠، ومحاضرات الأدباء ٢/ ٦٧٠.

(٤) بعده في د: فيقال له.

بِالْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ<sup>(١)</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ [أَنشده سيبويه<sup>(٢)</sup>] <sup>(٣)</sup>، وَهُوَ كَعَبٍ<sup>(٤)</sup>  
 بِنِ جُعِيلٍ<sup>(٥)</sup>:

وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفَقْ عَنْ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدَدَا<sup>(٦)</sup>  
 يُرِيدُ: وَكَانَ مَعَهَا، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٧)</sup>:  
 وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومُ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا<sup>(٨)</sup>

(١) في د: بالآيات المتقدمة، وبعده: صَحَّ، وهذا فيه نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْفَارِسِيَّ وَغَيْرَهُ قَدْ مَثَّلَا بِ: مَا صَنَعَتْ وَأَبَالَكَ (١)، وَ(صَنَعَتْ) تَتَعَدَّى، فَإِنْ قَصَدَ أَنَّ الْمُتَعَدِّي إِذَا اسْتَوَى مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُتَعَدِّي جَارًا. ونص الفارسي في: الإيضاح العضدي ٢١٥.

(٢) الكتاب ٢٩٨/١.

(٣) في د.

(٤) في د: لكعب.

(٥) هو كعب بن جُعِيل التغلبي. شاعر إسلامي، كان في مطلع الخلافة الأموية. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٦٣٥، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٨٣.

(٦) البيت من الطويل.

الحران: هو الشديد العطش. وتقدد: تقطع. يقول: كان هائئًا بها، فلما لقيها قتله الحب فرحًا وسرورًا. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: الكتاب ٢٩٨/١، والأصول ٢١١/١، والجمال ٣١٧، والأزهية ٢٣٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٢، وتحصيل عين الذهب ١٩٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٣١٩.

(٧) هو جرير.

(٨) البيت من البسيط.

انظر: ديوان جرير ٢/ ٧٣٦، والكامل ٢/ ٨٣٣، والعقد الفريد ١/ ٩٦، وأمالي المرتضى ١/ ٥٢، واللسان ٩/ ٢٩٩ (كسف)، والأشباه والنظائر ٥/ ٣٠٧.

أي: مَعَ الْقَمَرِ، فِي أَحَدِ الْوُجُوهِ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup>:

أَلَا طَرَقْتُ لَيْلِي بِلُبْنَانَ بَعْدَمَا طَلَى اللَّيْلُ يَدَا فَاَسْتَوَتْ وَإِكَامَا<sup>(٣)</sup>

فِيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ بِمَعْنَى (مَعَ) مُعَدِّيَةً لِـ (اسْتَوَتْ)، وَيجوزُ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً عَلَى (الْبَيْدِ)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

ذَهَبَ السَّبَّاحُ بِأَنْفِهِ فَتَرَكْنَهُ أَعْنَى عَلَيْهِ بِالْحَبَالِ وَجَيَّالًا<sup>(٥)</sup>

فَ (أَعْنَى) مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ الذَّكْرُ مِنَ الضَّبَاعِ، وَ (عَلَيْهِ) الْخَبَرُ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَ (جَيَّالًا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ آخَرَ، أَي: وَتَرَكْنِ عَلَيْهِ جَيَّالًا، كَمَا قَالَ<sup>(٦)</sup>:

رَأَيْتُ الصَّالِحِينَ هُمْ جَزَاءُ وَجَنَّاتٍ وَعَيْنَا سَلْسِيَلًا<sup>(٧)</sup>

(١) انظر الوجوه الأخرى في: الكامل ٨٣٤ / ٢، والأشباه والنظائر ٣٠٨ / ٥.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (نَيَّانَ) بدل (لُبْنَانَ)، وهو جبل في بلاد قيس، ولأجله سيق البيت.

انظر: معجم البلدان ٣٢٩ / ٥، وتاج العروس ٢٣٦ / ٣٦ (نين)، ١٤٥ / ٤٠ (نوي).

(٤) هو المرقش الأكبر.

(٥) البيت من الكامل.

الجيَّال: أنشئ الضبع. (عن شرحي المفضليات).

انظر: المفضليات ٢٢٢، وشرحها للأنباري ٥٦٠ / ١، وشرحها للتبريزي ٩٩٠ / ٢.

(٦) هو عبد العزيز بن زرارة.

(٧) البيت من الوافر.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

إِذَا تَمِيمٌ حَشَدْتُ لِي حَشْدًا  
عَلَى عَنَاجِيحِ الْخَيُْولِ مُرْدَا  
مُلْبَسَةً سَبَابِيَا وَبُرْدَا  
تَحْتَ ظِلَالِ رَايَةٍ وَيَنْدَا<sup>(٢)</sup>

أَي: مَعَ بَنْدٍ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاجْمِعُوا أُنْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فَقَدْ حَمَلَهُ قَوْمٌ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ  
بِمَعْنَى (مَعَ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُولُ: أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي، وَإِنَّمَا يَقُولُ: أَجْمَعْتُ أَمْرِي وَجَعْتُ  
شُرَكَائِي<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ قَوْمٌ: الْوَاوُ عَاطِفَةٌ، وَ(الشُّرَكَاءُ) مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ آخِرِ مُضْمَرٍ، يَصِحُّ

الشاهد: (جنات) حيث نصب بفعل محذوف، تقديره: وجدنا لهم.

انظر: الكتاب ٢٨٨/١، والمقتضب ٢٨٤/٣، والأصول ٤٧٤/٤، وشرح أبيات سيويه ٤٢٧/١،  
والإفصاح للفارقي ٣١٤، وتفسير القرطبي ٣٧٣/٧، وشرح التسهيل ١٥٦/٢، وفتح القدير  
٢٠/٢.

(١) هو عطاء بن أسيّد، المسمى: الزّيفان.

(٢) الأبيات من الرجز.

انظر: معجم الشعراء للمرزباني ٥١ (الأولان فقط). ولم أجدها في غيره.

(٣) يونس: ٧١.

(٤) هذا رأي الزجاج، وقد غلط القول الثاني. انظر: معاني القرآن له ٢٧-٢٨.

حمله عليه، فكانه قال: واجمعوا شركاءكم<sup>(١)</sup>، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

فَعَلَفْتُهَا يَبْنَا وَمَاءً بَارِدًا<sup>(٣)</sup>

والماء لا يُعَلَفُ، ومنه قوله<sup>(٤)</sup>:

يُعَالِجُ عَرِينًا مِنَ اللَّيْلِ بَارِدًا      تَلْفُ رِيَّاحُ ثَوْبَهُ وَبُرُوقُ<sup>(٥)</sup>  
وَقَالَ<sup>(٦)</sup>:

(١) ذهب إلى ذلك الكسائي والفراء والطبري. انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٧٣، وتفسير الطبري ١٤٨/١٥ (شاكر)، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٢.

(٢) هو رجل من بني أسد.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةَ عَيْنَاهَا

روايته في أكثر مصادره: (عَلَفْتُهَا) بدل (فَعَلَفْتُهَا).

انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٤، ٣/١٢٤، والخصائص ٢/٤٣١، والتمام ١٨٠، وكتاب الشعر

٥٣٣/٢، وأما ابن الشجري ٣/٨٢، والإنصاف ٢/٣١٣، وشرح المفصل ٢/٨، ومغني اللبيب

٨٢٨، وخزانة الأدب ٣/١٣٩.

(٤) هو عمرو بن الأهتم الملقب.

(٥) البيت من الطويل.

العرنين: الأنف، وهو هنا مثل، وعرنين الليل أوله. (عن شرح ابن الأنباري).

والشاهد فيه: عطف البروق على الرياح، والبروق لا تلف الثوب.

انظر: المفضليات ١٢٦، وشرحها للأنباري ١/٣٢٤، وكتاب الشعر ٢/٥٣١، وشرح الحماسة للتبريزي

٢/٦٠٠، والحماسة البصرية ٣/١٢٩٦.

(٦) هو عبد الله بن الزبيري.



يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيفًا وَرُمْحًا<sup>(١)</sup>  
 وَالرُّمْحُ لَا يُتَقَلَّدُ وَإِنَّمَا يُعْتَقَلُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:  
 تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ أَنْ مَوْلَاهُ أَمْسَى لَهُ وَفُرُ<sup>(٣)</sup>  
 وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:  
 إِذَا مَا الْغَايَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من مجزوء الكامل.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٢١، ٤٧٣، والمقتضب ٢/٥١، والكامل ١/٤٣٢، ٤٧٧، والشيرازيات ١/٥٨، وكتاب الشعر ٢/٥٣٢، والخصائص ٢/٤٣١، وأملاني المرتضى ١/٥٤، والمخصص ١٤/٢٣٢، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٢، وشرح المفصل ٢/٥٠، وخزانة الأدب ٢/٢٣١، ١٤٢/٣.

(٢) اختلف في قائله، فقليل:

أ- خالد بن الطيفان.

ب- الزبرقان بن بدر.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (وأذنيه) بدل (وعينيه). و(ثاب) بدل (أمسى). وعلى رواية (أذنيه) لا شاهد فيه؛ لأنه يقال: جدع أذنه. جاء في اللسان ٨/٤١ (جدع): «الجدع: القطع، وقيل: هو القطع البائن في الأنف والأذن والشفة واليد ونحوها».

انظر: الحيوان ٦/٣٩٠، ٤٠، وتأويل مشكل القرآن ٢١٣، والزاهر ١/١١٩، وشرح القصائد السبع ١٤٨، والتهام ١٧٩، والخصائص ٢/٤٣١.

(٤) هو الراعي النميري.

(٥) البيت من الوافر.

انظر: ديوان الراعي ٢٧٨، ومعاني القرآن للفراء ٣/١٢٣، ١٩١، وتأويل مشكل القرآن ٢١٣، وشرح

وَالْعَيْنُ لَا تُجَدِّعُ، وَالْعَيْنُ لَا تُزَجِّجُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: أَجْمَعْتُ بِمَعْنَى:

جَمَعْتُ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ <sup>(١)</sup> قَوْلُهُ <sup>(٢)</sup>: ٩١ ب

وَكَاثِمًا بِالْجَزْعِ جَزَعٍ يُنَابِعِ وَأُولَاتِ ذِي الْعَرَجَاءِ نَهَبٌ مُجْمَعٌ <sup>(٣)</sup>

وَالْمَعْنَى: نَهَبٌ مُجْمُوعٌ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَأَمَرَ شُرَكَائِكُمْ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ

وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَقَرَأَ يَعْقُوبُ <sup>(٤)</sup>: (وَشُرَكَاءُكُمْ) <sup>(٥)</sup>، عَطَفًا عَلَى الْوَاوِ

القصاصد السبع ١٤٨، والزاهر ١/١٤٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٨/٤، وغريب الحديث

للخطابي ١/٣٣٠، والخصائص ٢/٤٣٢، والإنصاف ٢/٦١٠، والنهاية في غريب الحديث ٢/٢٣٧،

وتذكرة النحاة ٦١٧.

(١) في ج: عليه.

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٣) البيت من الكامل.

الجزع: منعطف الوادي. وينابح: موضع. وذو العرجاء: أكمة أو هضبة، وألانتها: قطع من الأرض حولها.

وَمُجْمَعٌ: أَي صُيِّرَ جَمِيعًا. يتحدث عن حر، فيقول: كأنها وهي تساق في هذه الأماكن إبل انْتَهَبَتْ

فَأَجْمَعَتْ. (عن شَوْحِ أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ١/٦، وشرح أشعارهم ١/١٧، وجمهرة أشعار العرب ٢٠٧، ومعجم ما استعجم

١٢٩٣/٤، ومعجم البلدان ٥/٤٤٩.

(٤) هو يعقوب بن زيد بن عبد الله بن إسحاق الحضرمي البصري، (ت ٢٠٥ هـ). أحد القراء العشرة، كان

علماً بالعربية ووجوها، وبالقراءات، أقرأ في جامع البصرة سنين طوآلاً. انظر: طبقات النحويين

واللغويين ٥٤، وسير أعلام النبلاء ١٠/١٦٩، وغاية النهاية ٢/٣٨٦.

(٥) انظر: التذكرة ٢/٤٥٢، والبدور الزاهرة ١/٤٠٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١١٧-١١٨.

حِينَ طَالَ الْكَلَامُ بِالمَفْعُولِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جَنَّتْ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ

ءَابَائِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وَفِي هَذَا الْبَابِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ، مَسْأَلَةٌ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا الَّرْفَعُ، لِعَدَمِ الْفِعْلِ وَمَا شَابَهُهُ، وَمَسْأَلَةٌ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا النَّصْبُ، لَوْجُودِ الْفِعْلِ وَصِحَّةِ الْمَعْنَى، وَمَسْأَلَةٌ يَجُوزُ فِيهَا الَّرْفَعُ وَالنَّصْبُ، وَالنَّصْبُ أَحْسَنُ، وَمَسْأَلَةٌ يَجُوزُ فِيهَا الَّرْفَعُ وَالنَّصْبُ، وَالرَّفْعُ أَحْسَنُ.

فَالْتِي لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا الَّرْفَعُ قَوْلُهُمْ: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ<sup>(٢)</sup>، وَلَوْ أَظْهَرْتَ الْخَبَرَ لَجَازَ النَّصْبُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ، وَالْعَامِلُ قَدْ وُجِدَ، وَمَتَى تَمَّ الْكَلَامُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَجَاءَتِ الْوَاوُ نَصَبَتْ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، كَمَا فَعَلْتُ (إِلَّا) فِيمَا يَجِيءُ ذِكْرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَذَلِكَ كَمَا أَوْجَبَ (إِلَّا) النَّصْبَ لِلْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى الْمُتَعَدِّي إِلَيْهِ بِهِ، وَكَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ انْتَهَى فِيمَا يَسْتَحِقُّهُ فَلَمْ يَبْقَ لَهُ تَعَدُّ تَعَدَّى بِالْوَاوِ، فَكَذَلِكَ الْكَلَامُ إِذَا تَمَّ وَأُرِيدَ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ عُدِّي بِالْوَاوِ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي الِاسْتِثْنَاءِ، وَسَمِعْتُ أَنَّ بَعْضَهُمْ جَوَّزَ النَّصْبَ فِي [قَوْلِهِمْ]<sup>(٣)</sup>: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ، عَلَى إِعْمَالِ الْخَبَرِ الْمُضْمَرِ<sup>(٤)</sup>.

(١) الرعد: ٢٣.

(٢) القول في: الكتاب ١/ ٢٩٩، ٣٩٣، والمفصل ٥١.

(٣) في د.

(٤) هو الصيمري. انظر رأيه في: التبصرة ١/ ٢٥٧.

والمسألة الثانية [التي] <sup>(١)</sup> لا يجوز فيها إلا النصب، لوجود العامل وصحة المعنى، كقولنا: استوى الماء والخشبة، ولا يحسن الرفع؛ لأنك لم ترد: استوى الماء واستوت الخشبة.

فإن قيل: (افتعل) <sup>(٢)</sup> مما يجري هذا المجرى، يقتضي اثنين، وهو هنا لواحد؛ لأن المنصوب فضلة.

فالجواب: أن المفعولات قد تنوب متاب الفاعل في باب ما لم يسم فاعله، فكذلك قام هذا المنصوب مقام الفاعل المرفوع، وأفادنا شيئين: العطف بالواو من طريق اللفظ والمعنى، والنصب مراعاة لمعنى المفعول.

فأما قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدَرٍ﴾ <sup>(٣)</sup> فالماء يراد به الجنس، وعلى هذه المسألة: ما لك وزيدا؛ لأن المضمَر المجرور لا يعطف عليه إلا بتكرير العامل، فلما كان كذلك أضمر له فعلاً ونصبه به، تقديره: ما لك وملا بسة زيد، كذا قدره النحويون، وإن كان قد منع أن المصدر يحذف <sup>(٤)</sup> ويعمل ومعموله باق، وإنما هذا تقدير المعنى، وكأنه منصوب بفعلٍ مضمَرٍ، والواو للعطف، قال

(١) سقط من ج.

(٢) في ج: أفتعمل.

(٣) القمر: ١٢.

(٤) في د: لا يحذف.

مَسْكِينُ الدَّارِمِيِّ<sup>(١)</sup>:

فَمَا لَكَ وَالتَّلْدُدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تَهَامَةٌ بِالرَّجَالِ<sup>(٢)</sup>  
وَكَذَلِكَ: مَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا؛ لَأَنَّكَ إِنْ حَمَلْتَ عَلَى الْكَافِ لَمْ يُجْزَ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ  
مَجْرُورٌ، وَإِنْ حَمَلْتُهُ عَلَى الشَّأْنِ كَانَ مُحَالًا؛ لِأَنَّ زَيْدًا لَيْسَ يَلْتَبِسُ بِهِ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ  
يَلْتَبِسُ بِالْكَافِ، فَأَضْمَرْتَ لَهُ مَا يَنْصِبُهُ مِمَّا كَانَ شَأْنًا، فَقَدَرَهُ سَيَبُويهِ: مَا شَأْنُكَ  
وَتَنَاوَلْتُكَ زَيْدًا<sup>(٣)</sup>، أَي: وَمُلَابَسْتُكَ زَيْدًا، فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِشَيْءٍ مُضْمَرٍ،  
وَأَنَّ الْوَائِوَاعَاطِفَةَ. فَأَمَّا: مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَمَا شَأْنُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، فَحَسَنٌ.  
وَالْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ يَجُوزُ فِيهَا النَّصْبُ وَالرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ أَحْسَنُ؛ لَأَنَّكَ تَحْتَاجُ فِي  
الرَّفْعِ إِلَى تَأْكِيدِ الضَّمِيرِ وَلَا تَحْتَاجُ فِي النَّصْبِ إِلَى تَأْكِيدٍ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: قُمْتُ  
وَزَيْدًا.

وَالْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ يَجُوزُ فِيهَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَالرَّفْعُ أَوْلَى، وَذَلِكَ نَحْوُ: مَا  
أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَكَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ احْتَجَجْتَ إِلَى

(١) هُوَ رُبَيْعَةُ بْنُ عَامِرٍ بْنِ أُنَيْفٍ الدَّارِمِيُّ. وَمَسْكِينٌ لِقَبِهِ لَبِيتَ قَالَهُ، شَاعِرٌ أُمَوِيٌّ. مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ. انْظُرْ:  
الشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ ١/ ٥٣٦، وَالْأَغَانِي ١٨/ ٦٨، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٣/ ٦٩.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: نَصَبُ (التَّلْدُدِ) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، وَقَدْ أَضْمَرَ فَعْلٌ هُوَ الْعَامِلُ فِيهِ.

انْظُرْ: دِيْوَانَ مَسْكِينٍ ٦٦، وَالْكِتَابُ ١/ ٣٠٧-٣٠٨، وَالْكَامِلُ ١/ ٤٣٢، وَالْجَمَلُ ٣١٩، وَالْمَقْصَدُ ٧٦،  
وَالْحُلَلُ ١٨٤، وَشَرْحُ الْمَقْصَلِ ٢/ ٥٠، وَرِصْفُ الْمَبَانِي ٤٨٤، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٣/ ٣٣٠، وَخَزَانَةُ

الْأَدَبِ ٣/ ١٣٤.

(٣) الْكِتَابُ ١/ ٣٠٧.

إِضْهَارِ نَاصِبٍ، وَعِلَاجٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الرُّفْعُ هُنَا، وَسَيَبُوِيهِ يَقْدَرُ مَعَ (مَا) فِعْلاً  
مَاضِياً<sup>(١)</sup>، وَمَعَ (كَيْفَ) فِعْلاً مُضَارِعاً<sup>(٢)</sup>، وَالْمَبْرَدُ يَرُدُّ عَلَيْهِ وَيَجْعَلُهُمَا فِي الْحَالَيْنِ  
وَاحِدًا<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا عَلَيْهِمَا وَلَهُمَا فِي الشَّرْحِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا أَنْتَ وَمَا زَيْدٌ، فَالرُّفْعُ لَا غَيْرَ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup>:

تُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ<sup>(٥)</sup>

/ ٩٢ أ وَأَنْشِدُوا عَلَيَّ: (مَا أَنْتَ وَزَيْدًا)، قَوْلَ الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup>:

وَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مُتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ<sup>(٧)</sup>

(١) الكتاب ١/ ٣١٠.

(٢) الكتاب ١/ ٣٠٣.

(٣) انظر: الانتصار ١٠٠.

(٤) هو زياد الأعجم.

(٥) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: رفع (ذا) لما تكررت (ما)، والدليل على كونها في محل رفع رفع متبوعها (السويق).

انظر: الكتاب ١/ ٣٠١، وطبقات فحول الشعراء ٦٩٨/٢، والشعر والشعراء ٤٢٤/١، والكامل

٤٣١/١، والجمل ٣١٨، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٧/١، وتحصيل عين الذهب ٢٠٠، والمختص

٨/٥، وخزانة الأدب ٣/ ١٤١.

(٦) هو أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي.

(٧) البيت من المتقارب.

الذكر: أراد به الجمل. والضابط: القوي. والتبريح: المشقة. يقول: ما لي أنجشم السير في الفلوات المتلفة.

(عن تحصيل عين الذهب).

الشاهد فيه: نصب (السير) على إضمار فعل.

وكذا قوله<sup>(١)</sup>:

أَشَابَاتِ يُحَالُونَ الْعِبَادَا      أَتَوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بَنَ حَجَلٍ  
وَمَا حَضَنُ وَعَمَرُو وَالْجِيَادَا<sup>(٢)</sup>      بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمِيرٍ  
فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ الرَّاعِي نَصَبًا وَهُوَ:  
أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي      أَزْمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي  
فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَزْمَانُ كَانَ قَوْمِي.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْمَنْصُوبَ بَعْدَ الْوَائِ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْوَائِ، أَوْ  
بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ بَعْدَ الْوَائِ، بِوَاسِطَةِ الْوَائِ، أَوْ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ بِغَيْرِ وَاسِطَةِ الْوَائِ، أَوْ  
بِالْمَذْكُورِ بِوَاسِطَةِ الْوَائِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْوَائِ؛ لِأَنَّهَا مَقُولَةٌ مِنْ بَابٍ  
لَا تَعْمَلُ فِيهِ، وَهُوَ بَابُ الْعَطْفِ، وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَتْ نَاصِبَةً لَتَصَبَّتْ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ،

انظر: ديوان الهذليين ١٩٥/٢، والكتاب ٣٠٣/١، والجمل ٣١٩، وشرح أبيات سيويه ٢١٥/١-٢١٦،  
والتبصرة ٢٦٠/١، وتحصيل عين الذهب ٢٠١، والمرتل ١٨٣، وشرح المفصل ٥٢/٢.

(١) هو شقيق بن جزء الباهلي.

(٢) البيتان من الوافر.

الأشابات: الأخلاط. وحَضَنَ وعَمَرُو: قبيلتان. (عن تحصيل عين الذهب). وحَضَنَ بطن من بني القين.  
(عن تاج العروس ٤٤٦/٣٤ حَضَن).

انظر: الكتاب ٣٠٤/١، والمحاسب ٢١٥/١، ١٤/٢، والتبصرة ٢٦٠/١، وتحصيل عين الذهب ٢٠٢،  
وأُمالي ابن الشجري ١٠٠/١، والحامسة البصرية ٣٢٢/١، واللسان ٥٣٢/٤ (عبر).

(٣) سبق تخريجه.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ بَعْدَ الْوَائِ، وَإِنْ كَانَ مَذْهَبًا لِلزَّجَاجِ<sup>(١)</sup>؛  
لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي قَوْلِكَ: مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ مَا يَحْسُنُ أَنْ يُضْمَرَ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ  
الْكَلَامُ عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَمْ نَرَهُ يَظْهَرُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَلَا يَجُوزُ  
أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَ الْوَائِ بِغَيْرِ تَوَسُّطِ الْوَائِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَيْسَ لَهُ  
أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ، وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ يُنْصَبُ بِغَيْرِ وَائٍ، وَمَا  
يَنْصِبُهُ مَعَ وُجُودِ الْوَائِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّاصِبَ لَهُ الْفِعْلُ الْمُتَقَدِّمُ، بِوَسَاطَةِ  
الْوَائِ<sup>(٢)</sup>، فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ.

وَتَقُولُ فِي هَذَا الْبَابِ: مَا زِلْتُ وَزِيدًا حَتَّى فَعَلْتُ، أَيْ: مَا زِلْتُ بِزَيْدٍ، فَهُوَ  
مَفْعُولٌ، فَقَدْ عَمِلَ مَا قَبْلَ الْوَائِ فِيهَا بَعْدَهَا، وَالْمَعْنَى مَعْنَى (مَعَ)، وَمَعْنَى (مَعَ)  
يَصْلُحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِقُرْبِ مَا بَيْنَهُمَا، وَالْكَوْفِيُّ يَنْصَبُ زَيْدًا نَصَبَ (مَعَ)<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ  
قَرِيبٌ مِنْ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ الْوَائِ عِنْدَهُ مُصْلِحَةٌ لَزَيْدٍ أَنْ يَنْتَصِبَ  
بِتَوَسُّطِهَا انْتِصَابَ الظَّرْفِ، وَلَيْسَتْ بِمُعَدِّيَةٍ، وَهَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ  
(مَعَ) ظَرْفٌ، ثُمَّ إِنَّا إِذَا حَذَفْنَا الْمُضَافَ وَأَقْمَنَّا الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ لَمْ نَحْتَاجَ إِلَى

(١) انظر رأي الزجاج في الإنصاف ١/ ٢٤٨، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤.

(٢) انظر الأقوال في ناصب المفعول معه في: الإنصاف ١/ ٢٨٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٢١، والجمع ١/ ٢٢٠.

(٣) المنقول من مذهب الكوفيين أنهم ينصبون المفعول معه بالخلاف. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠، والجنى الداني ١٥٥.

(٤) انظر رأي الأخفش في: الإنصاف ١/ ٢٤٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤، والجنى الداني ١٥٦.



الواو، والسيرافي يقاربُ هذا القول<sup>(١)</sup>، ويقولُ: جَعَلُوا الإعرابَ الذي كان في  
 (مَعَ) مِنَ النَّصَبِ في (زَيْد) الذي بعدَ الواو، لما لم تَكُنِ الواو مُعْرَبَةً، ولا هي في  
 مَوْضِعِ إعرابٍ كما قالوا: جاءَ القومُ إِلَّا زَيْدًا، وجاءَ القومُ غَيْرَ زَيْدٍ.

(١) أي قول الأخفش. ولم أجدرأي السيرافي في مظانه من شرح الكتاب.

قال أبو الفتح: «المُشَبَّهُ بِالمَفْعُولِ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ: حَالٌ، وَتَمْيِيزٌ، وَاسْتِثْنَاءٌ، وَاسْمٌ (إِنَّ) وَأَخْوَانِهَا، وَأَخْبَارٌ (كَانَ) وَأَخْوَانِهَا، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُ»<sup>(١)</sup>.

قال سعيد: هذه الأشياء التي ذَكَرَهَا مُشَبَّهَةٌ بِالمَفْعُولَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَلَيْسَتْ بِمَفْعُولَاتٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْحَالَ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ صَاحِبُهَا، فَهِيَ تُنَاسِبُ خَبَرَ (كَانَ)، وَالمَفْعُولَ الثَّانِي مِنَ (ظَنَنْتُ)، ولهذا المعنى جَعَلَ الكوفيُّ خَبَرَ (كَانَ) وَالمَفْعُولَ الثَّانِي مِنَ (ظَنَنْتُ) أَحْوَالًا<sup>(٢)</sup>، ولهذا المعنى كَانَ لِلْحَالِ وَجْهٌ وَاحِدٌ وَهُوَ التَّنْكِيرُ، وَسَنُبَيِّنُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

والتَّمْيِيزُ كَالْحَالِ؛ فِي أَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الْغَالِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى فِعْلٍ، نَحْوُ: [تَمَامِ الْكَلِمَةِ بِنُونٍ]<sup>(٣)</sup> عَشْرِينَ، أَوْ تَنْوِينٍ أَوْ إِضَافَةٍ، أَوْ تَقْدِيرِ تَنْوِينٍ، وَلِهَذَا لَزِمَ طَرِيقَةُ وَاحِدَةٍ فِي الْوُجُودِ، وَهُوَ التَّنْكِيرُ.

وَأَمَّا الْاسْتِثْنَاءُ فَقَدْ تَقَدَّمَ فِيهِ فَضْلٌ، وَأَمْرُ الْاسْتِثْنَاءِ مُشْكَلٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَعْرِفَةً وَنَكِيرَةً، وَيَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الْقَوِيُّ بِوَسَاطَةِ الْحُرُوفِ، وَهَذِهِ جَمِيعُهَا حَالَةٌ الْمَفْعُولِ بِهِ الصَّحِيحِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّهُ يَعْمَلُ فِيهِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ، نَحْوُ: الْقَوْمُ إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا، وَيَعْمَلُ

(١) فِي اللَّعْمِ: ذَكَرَهَا. ص ٦٢.

(٢) انْظُرْ: الْإِنْصَافَ ٨٢١/٢، وَالتَّبْيِينَ ٢٩٥، وَاتِّلَافَ النُّصْرَةِ ١٢١.

(٣) فِي د.

فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ بِوَسَاطَةِ الْحَرْفِ / ٩٢ ب كَقَوْلِكَ: الْقَوْمُ فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدًا، وَهَذَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَيْزِ الْمَفْعُولِ بِهِ الصَّرِيحِ.

قِيلَ: فَإِنَّ الظَّرْفَ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى وَهُوَ مَفْعُولٌ صَحِيحٌ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا مَفْعُولٌ فِيهِ، وَالْكَلَامُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالصَّوَابُ عِنْدِي أَنَّهُ سَبِيحٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، لَمْ يَصِلْ إِلَى (زَيْدٍ) شَيْءٌ مِنَ الْقِيَامِ يَكُونُ بِهِ مَفْعُولًا، كَمَا تَقُولُ: أَكْرَمْتُ زَيْدًا، وَأَقَمْتُ زَيْدًا، فَإِنَّهُ قَدْ وَصَلَ إِلَيْهِ فِعْلُكَ، هَذَا أَجْوَدُ مَا يُقَالُ فِيهِ.

وَأَمَّا خَبَرُ (كَانَ) وَاسْمُ (إِنَّ) وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ (ظَنَنْتُ) فَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ

فِيهَا.

قال أبو الفتح:

### «بابُ الحالِ»

الحالُ: وَصْفُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: الْحَالُ وَصْفُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ عِنْدَ إِيجَادِهِمَا ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمُسْنَدَ إِلَيْهِمَا، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ هَيْئَةُ الْفَاعِلِ عِنْدَ وُجُودِ الْفِعْلِ، وَهَيْئَةُ الْمَفْعُولِ عِنْدَ حُلُولِ الْفِعْلِ بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِمْ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا؟  
قِيلَ: التَّقْدِيرُ: مُقَدَّرًا بِهِ الصَّيْدُ غَدًا، فَتَقْدِيرُهُ مَاضٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَجِزْ وَقُوعَ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ مَوْقِعَ الْحَالِ، كَمَا أَجْزَتْ فِي الْأِسْمِ.  
فَالْجَوَابُ: أَنَّ (مُقَدَّرًا) وَ(صَائِدًا) اسْمَانِ فَجَازَ أَنْ يَنْوَبَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ،  
كَمَا تَقُولُ: مَرَزْتُ بِظَرِيفٍ، إِذَا اخْتَجْتَ، وَلَا تَقُولُ: مَرَزْتُ بِيَقُومٍ، تُرِيدُ: مَرَزْتُ  
بِرَجُلٍ يَقُومُ، فَتَقِيمُ الْفِعْلَ مُقَامَ الْأِسْمِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

إِنْ كَانَ فِيهَا غَيْرُ رَسْمٍ وَحَجَرٍ  
وَعَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الْوَرْتِ  
جَاءَتْ بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ<sup>(٣)</sup>

(١) اللمع ٦٢.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) الأبيات من الرجز.

فسادٌ، وكذلك قول الكُمَيْتِ<sup>(١)</sup>:

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَا  
أَي: رَجُلٍ أَثَرِي، وَرَجُلٍ: أَقْتَرُ<sup>(٣)</sup>.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ، مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا

الرواية في المصادر:

ما لك عندي غير رسم وحجر

و(جادت) بدل (جاءت).

الكبداء: صفة للقوس، وهي التي يملأ الكف مقبضها.

والشاهد فيه: بكفي كان، إذ التقدير: بكفي رجل كان، فحذف الموصوف بالفعل، وأقامه مقامه.

انظر: مجالس ثعلب ٥١٣/٢ (الثالث فقط)، والمقتضب ١٣٩/٢، والأصول ١٧٨/٢، والبغداديات

٢٤٦ (الثالث فقط)، والخصائص ٣٦٧/٢، والتهام ٢٠٨، والمحتسب ٢٢٧/٢ (الثالث فقط)، وأمال

ابن الشجري ٤٠٦/٢، والإنصاف ١١٤-١١٥.

(١) هو الكُمَيْتُ بن زيد الأسدي. شاعر أموي، اشتهر بحبه لآل البيت، وتعصبه لعدنان. انظر: الشعر

والشعراء ٥٦٦/٢، والأغاني ٣٢٨/١٦.

(٢) البيت من الطويل.

القبص: العدد الكثير من الناس. (اللسان ٦٩/٧ قبص).

انظر: إصلاح المنطق ٣٩٧، والمعاني الكبير ٥٢٧/١، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٢٢، وتهذيب

اللغة ٣٨٥/٨ (قبص)، ومقاييس اللغة ٤٩/٥ (قبص)، والمخصص ٢٢٤/١٣، وتهذيب إصلاح

المنطق ٣٠٤/٢، والإنصاف ٧٢١/٢، واللسان ٢٠٥/٣ (سجد)، ٦٩/٧ (قبص).

(٣) في أ: أقترى.

(٤) الصافات: ١٦٤.

وَارِدُهَا <sup>(١)</sup>، فَإِنَّمَا حُسِّنَ حَذْفُ الْمُوصُوفِ لَوْجُودِ (مِنْ) الدَّالَّةِ عَلَيْهِ. وَقَدْ حُذِفَ الْمُوصُوفُ وَهُوَ (أَحَدٌ)، وَأُقِيمَتِ (مِنْ) مُقَامَهُ، وَأَيْضًا [فَإِنَّمَا] <sup>(٢)</sup> لَمْ يَجُزْ إِقَامَةُ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ مُقَامَ الْأِسْمِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا [لَا يَفْتَقِرُ إِلَى قَرِينَةٍ، وَالْفِعْلُ إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا] <sup>(٣)</sup> افْتَقَرَ إِلَى قَرِينَةٍ، وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذَا تَوَسُّعٌ، فَارْتِكَبَ فِي الْأَصْلِ لِقَوَّيْتِهِ، وَلَمْ يُرْتَكَبْ فِي الْفَرْعِ لِضَعْفِهِ.

وَإِنَّمَا وَقَعَ الْمَاضِي وَمَعَهُ (قَدْ) مُظْهَرَةٌ أَوْ مُقَدَّرَةٌ مَوْقِعَ الْحَالِ نَظَرًا إِلَى الْحَالَةِ الَّتِي انْتَقَلَ عَنْهَا، فَإِذَا أَوْقَعُوهُ حَالًا وَجَعَلُوا مَعَهُ (قَدْ) قَرِينَةً إِلَى الْحَالِ فَكَانَتْ لَهُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ، وَيُقَرَّبُ مَا بَيْنَ الْحَالِ وَالْمَاضِي امْتِنَاعُ نَوْنِ التَّوَكِيدِ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا ادَّعَيْتَ أَنَّهَا هَيْئَةُ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ، فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِمْ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مُنْطَلِقٌ، وَلَيْسَ قَوْلُكَ: (عَمْرُو مُنْطَلِقٌ) بِهِئَةِ لَزِيدٍ؟

فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا يُؤَوَّلُ إِلَى مَا شَرَطْنَاهُ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: جَاءَ زَيْدٌ مُوَافِقًا انْطِلَاقَ عَمْرٍو، وَالْكَلَامُ أَيْضًا فِي الْمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ، لَا فِي مَا نَابَ مَنَابَهُ، أَلَا تَرَى إِلَى افْتِقَارِكَ إِلَى الْوَاوِ فِي الْجُمْلَةِ الْعَارِيَةِ مِنَ الضَّمِيرِ، وَقَدْ تَأْتِي مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ إِذَا اجْتَمَعَا فِيهَا، وَتَأْتِي بِلَفْظِ التَّشْنِيَةِ، فَتَقُولُ: لَقِيَ زَيْدٌ عَمْرًا رَاكِبَيْنِ، قَالَ

(١) مريم: ٧١.

(٢) في د.

(٣) سقط من أ.

الشاعر<sup>(١)</sup>:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلَيْتَيْكَ وَتُسْتَطَارُ<sup>(٢)</sup>  
وقال<sup>(٣)</sup>:

وَعَلَّقْتُ لَيْلَى وَهِيَ ذَاتُ مَوْصِدٍ وَلَمْ يَبْدُ لِلْأَثْرَابِ مِنْ نَدِيهَا حَجْمُ  
وَلَيْدَيْنِ تَرَعَى الْبُهِمُ يَا لَيْتَ أَنَّنَا إِلَى الْيَوْمِ لَمْ نَكْبُرْ وَلَمْ تَكْبُرِ الْبُهِمُ<sup>(٤)</sup>  
وقال<sup>(٥)</sup>:

وَلَكِنَّ لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيِّي وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ<sup>(٦)</sup>

(١) هو عنتره بن شداد.

(٢) البيت من الوافر.

الشاهد قوله: فردين. فهو حال من الفاعل والمفعول. ومثله البيتان بعده.

انظر: ديوان عنتره ٢٣٤، والتخريج ٣٤٧، والبصريات ٢، ٧٨١، والتبصرة ١/٢٣٦، واللائح ١/٤٨٣،  
وأما ابن الشجري ١/٢٦، وأساس البلاغة ١/٣٧٦ (رنف)، وأسرار العربية ١٧٧، وأما ابن  
الحاجب ١/٤٥١، واللسان ٩/١٢٧ (رنف)، وخزانة الأدب ٧/٥٠٧.

(٣) هو قيس بن الملوح.

(٤) البيتان من الطويل.

روي: (غُرْ صغيرة). و(ذات ذؤابة) و(ذات ذوائب) بدل (ذات موصد)، و(صغيرين) بدل (وليدين).

المُوصَد: كساء تلبسه الصبايا. (عن المقائيس ١/١١٠ (أصد).

انظر: ديوان المجنون ١٦٤، ومجالس ثعلب ١/٦٠٠، والشعر والشعراء ٢/٥٥٠، والبصريات ٢/٧٨٣،  
وأما القاضي ١/٢١٦، والمخصص ١٦/١١٥، والحماسة البصرية ٣/١٢٣٣، والتذكرة الفخرية  
٣٧٨، واللسان ٣/٤٦٠ (وصد)، والبحر المحيط ٢/١٢١.

(٥) نسبة الشاطبي وحده إلى عنتره.

(٦) البيت من الكامل.

انظر: المحتسب ١/٢٥٤، والبحر المحيط ٢/٤٥٣، والدر المصون ٣/١٦٧، والمقاصد الشافية ٤/١٠٩.

فإن كانا مُخْتَلَفِي الحالِ أَتَيْتَ بحالِ كُلِّ واحدٍ منهما بعده، فتقول: لَقِيَ زَيْدٌ مُصْعِدًا عَمْرًا مُنْحَدِرًا، فإن أَخْرَجْتَ الحَالَيْنِ عَنْهُمَا قَدَّمْتَ التي لِصَاحِبِ الحالِ الآخرِ وَجَعَلْتَهَا فِي جَنْبِهِ، فَقُلْتَ: لَقِيَ زَيْدٌ عَمْرًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا، / ٩٣ إذا كَانَ الإِصْعَادُ لِعَمْرٍو؛ لِأَنَّكَ لَوْ لَزِمْتَ الرَّتَبَةَ التي لِلْفِعْلِ مَعَهَا لَمْ تُؤَفَّ أَحَدًا مِنْهُمَا حَقُّهُ، [وَقَدْ حَكَى ضِدَّ ذَلِكَ ابْنُ كَيْسَانَ<sup>(١)</sup>] <sup>(٢)</sup>.

وَلَا يَصِحُّ حَالَانِ يَعْمَلُ فِيهِمَا فِعْلٌ وَاحِدٌ، لِاسْمِ وَاحِدٍ، كَمَا لَا يَعْمَلُ فِي ظَرْفِي زَمَانٍ وَلَا ظَرْفِي مَكَانٍ، وَلَا فِي مُصَدَّرَيْنِ<sup>(٣)</sup>، وَلِهَذَا قَالُوا فِي قَوْلِهِمْ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مُسْرِعًا: إِنَّ (مُسْرِعًا) حَالٌ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي (رَاكِب).

وَدَهَبَ الْمَازِي إِلَى أَنَّهُ وَصِفُ (رَاكِب)<sup>(٤)</sup>، وَوَصْفُهُ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ فِي الْمُضْمَرِ، فَإِنْ فُرِّقَ بَيْنَ الْمُضْمَرِ وَالظَّاهِرِ جَازًا، وَعُثْمَانُ يَجْعَلُهُ فِي كِتَابِ التَّمَامِ<sup>(٥)</sup> فِي

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان، (ت ٣٢٠هـ) إمام في النحو، أخذ عن المبرد وثلعب، فمزج بين المذهبين. انظر: نزهة الألباء ١٧٨، وإنباه الرواة ٥٧/٣، ومعجم الأدباء ٢٣٠٦/٥.

(٢) في د.

(٣) هذا رأي الفارسي وكثير من المحققين، وتابع على ذلك ابن عصفور. وأجاز المسألة ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم. انظر: المسائل البصريات ٧٨١-٧٨٣/٢، والمقرب ١٧٢، وشرح التسهيل ٣٤٨/٢، وارتشاف الضرب ١٥٩٥/٣، والتصريح ٦٦٠/٢.

(٤) نقل أبو حيان هذا الوجه دون عزو. انظر: ارتشاف الضرب ١٥٩٥/٣.

(٥) لم أجده في المطبوع.



قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

إِذَا نَظَرَ الْمُخْتَالَ بِالْبُغْضِ نَحَوْنَا      يُرَدُّ حَسِيرًا طَرْفُهُ وَهُوَ أَقْبَلُ<sup>(٢)</sup>  
فَجَعَلَ (حَسِيرًا) وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ [هُوَ]<sup>(٣)</sup> أَقْبَلُ (حَالِينَ، لِلطَّرْفِ، وَقَدْ  
ذَكَرَ مَنَعَ ذَلِكَ فِي عِدَّةِ كُتُبٍ<sup>(٤)</sup>)، وَيَجُوزُ لَكَ وَصْفُ الشَّيْءِ بِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ، وَالْخَبَرُ  
عَنْهُ بِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ، فَأَمَّا أَنْ يُجْعَلَ لَهُ حَالَانِ فَلَا.

وَقَدْ تَأْتِي الْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى أَوْ  
مَفْعُولًا فِي الْمَعْنَى فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ كَكَثْرَةِ مَا تَقَدَّمَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ  
قَائِمًا، وَأَعْجَبَنِي فُعُودُكَ ضَاحِكًا، وَالْحَالُ لِلْكَافِ الْمَجْرُورَةِ بِالْإِضَافَةِ، وَالْأَسْمَاءُ  
الْمُضَافَةُ الْمَجْرُورَةُ مَرْفُوعَةٌ فِي الْمَعْنَى، وَكَذَلِكَ: أَعْجَبَنِي دَقُّ الثَّوْبِ جَدِيدًا، فَالْحَالُ  
مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ وَهُوَ الثَّوْبُ، فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ قَلَّتِ الْحَالُ  
مِنْهُ جِدًّا، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾<sup>(٥)</sup> فَـ (حَنِيفًا) حَالٌ  
مِنْ (إِبْرَاهِيمَ)، وَقِيلَ: هُوَ حَالٌ مِنَ الْمِلَّةِ، وَذَكَرَ (حَنِيفًا)؛ لِأَنَّهُ عَنِ الْمِلَّةِ الدِّينِ<sup>(٦)</sup>،

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل. ولم أقف عليه.

(٣) سقط من ج.

(٤) نقل أبو حيان عن ابن جني إجازة هذه المسألة. انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٥.

(٥) البقرة: ١٣٥.

(٦) قال به ابن الشجري. انظر: أماليه ١/ ٢٥. ونقله عنه أبو حيان. انظر: البحر المحيط ١/ ٤٠٦.

وقوله تعالى: ﴿النَّارُ مَثْوًى مِنْكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾<sup>(١)</sup> حال من المضاف إليه إذا كان  
(مَثْوًى) ظرفاً، وكقوله تعالى: ﴿أَنْتَ دَابِرَ هَتُولَاءِ مَقْطُوعٍ مُضْجِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وقال  
[الشاعر<sup>(٣)</sup>] <sup>(٤)</sup> أنشده الفارسي<sup>(٥)</sup>:

عَوْذٌ وَبُهْثَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ جَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ<sup>(٦)</sup>  
فـ (مُضَاعَفًا) حال من الحديد، فَتَقُولُ عَلَى هذا: جَاءَنِي غُلَامٌ هِنْدٍ مَسْرُورَةٌ،  
وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْفَنْدِ الزَّمَانِي<sup>(٧)</sup>:

وطعني كَفَمِ الزَّرْقِ غَذَا وَالزَّرْقُ مَلَانٌ<sup>(٨)</sup>

(١) الأنعام: ١٢٨.

(٢) الحجر: ٦٦.

(٣) هو زيد الفوارس بن حصين الضبي.

(٤) في د.

(٥) في الشيرازيات ١/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٦) البيت من الكامل.

عوذ وبُهْثَةٌ: قبيلتان. وحلق الحديد: المقصود بها الدروع. ويتلهب: يشتعل. (عن خزنة الأدب).

انظر: نوادر أبي زيد ٣٥٩، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٤، وأمالى ابن الشجري ١/ ٢٥٦،

٩٦/٣، والبدیع ١/ ١٨٥، وجمع الهوامع ١/ ٢٤٠، وخزنة الأدب ٣/ ١٧٣.

(٧) هو شهل بن شيبان بن مازن من بني بكر بن وائل. شاعر جاهلي، كان من الفرسان المعدودين، شهد

حرب بكر وتغلب وقد قارب المائة. انظر: الأغاني ٢٣/ ٢٥٣، والإكمال لابن ماكولا ٤/ ٤٠١، ولباب

الأدب لأسامة بن منقذ ٢٠٥-٢٠٦.

(٨) البيت من الهزج.

غذا: سال. (عن المقياس).

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٧، والحیوان ٦/ ٤١٦، وأمالی القالی ٢/ ٢٦٠، ومقاييس اللغة ٤/ ٤١٦ (غذي)،

فَ(غَذَا) مَعَ (قَدْ) الْمُقَدَّرَةِ حَالٍ مِّنَ (الرِّزْقِ) عِنْدَ عُثْمَانَ<sup>(١)</sup>، أَوْ مِّنَ (الْفَمِّ)،  
وَمِنَ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُذْبِرًا خُضِبْنَ وَإِنْ كُنَّ لَمْ تُخْضَبِ  
حِجَارَةٌ غَيْلٍ بِرَضْرَاضَةٍ كُسِينَ مُلَاءٌ مِنَ الطُّحْلِبِ<sup>(٣)</sup>  
فَ(حِجَارَةٌ) خَبْرٌ، وَ(مَذْبِرًا) حَالٌ مِنَ الْهَاءِ، وَ(خُضِبْنَ) مَعَ (قَدْ) الْمُقَدَّرَةِ  
حَالٌ مِنَ الْحَوَامِي. وَالْعَامِلُ فِي حَالِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعْنَى الْإِضَافَةِ، وَالْعَامِلُ فِي  
(خُضِبْنَ) (كَأَنَّ)، وَمِنَ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ  
دِمَاءَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ<sup>(٥)</sup>.

واللسان ٤٣٢ / ١٤ (شصا)، وخزانة الأدب ٤٣٢ / ٣.

(١) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٣.

(٢) هو النابغة الجعدي.

(٣) البيتان من المتقارب.

الحوامي: جمع حامية، وهي ما فوق الحافر. والغَيْل: الماء الجاري على سطح الأرض. والرَضْرَاضَةُ:  
الأرض الصلبة. والطُّحْلِب: خضرة تكون في الماء المزمِن. (عن خزانة الأدب).

انظر: الشعر والشعراء ١ / ١٣٠، والمعاني الكبير ١ / ١٦٦، والتنبيه ١٣، والتهام ٦٢ (الشطر الأول من  
الأول)، وخزانة الأدب ١٦١ / ٣.

(٤) البقرة: ٨٤.

(٥) نظير هذه الآية آية سبقتها بقليل، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا

الله﴾ [البقرة: ٨٣]، وفيها أربعة أوجه، أحدها: الحال. والثاني: أن تكون جواباً لقسم. والثالث: أن  
يضمّر قول، وتكون (لا) نافية. والرابع: أن يكون الأصل: بأن لا تعبدوا، فحذفت (أن) فارفع

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾<sup>(١)</sup> فَمَنْ لَمْ يَجْعَلْ (نَذِيرًا) حَالًا مِنَ الْمُضْمَرِ فِي (قُمْ)<sup>(٢)</sup> وَجَعَلَهُ حَالًا مِنْ (إِحْدَى) فَالْعَامِلُ فِيهِ التَّفَرُّدُ، وَإِنْ جَعَلَهُ حَالًا مِنْ (الْكُبَر) فَالْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى (الْكُبَر)، لَا الْإِضَافَةُ، وَيَكُونُ (نَذِيرًا) عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَصْدَرًا؛ لِأَنَّهُ حَالُ الْمُؤَنَّثِ<sup>(٣)</sup>.

وَالنَّحَاةُ يَخْتَلِفُونَ فِي هَذِهِ التَّسْمِيَةِ، فَالْبَصْرِيُّ يُسَمِّيهَا الْحَالَ، وَالْكَسَائِيُّ يُسَمِّيهَا الْقَطْعَ وَالْحَالَ، وَهَشَامٌ يُسَمِّي الْحَالَ مَا جَرَتْ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ الْعَلَمِ وَالْمُضْمَرَةِ، وَالْقَطْعَ بَعْدَ الظَّاهِرِ غَيْرِ الْعَلَمِ<sup>(٤)</sup>، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهَا الْحَالَ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا بَعْدَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، فَإِنَّهُ يُسَمِّيهَا الْقَطْعَ، وَالْفَرَاءُ يَقُولُ فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ خَلْفَكَ قَائِمًا، هِيَ حَالٌ؛ لِأَنَّهُا تَحْتَمِلُ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً، وَيَقُولُ فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ عَلَى الْحَائِطِ رَاكِبًا، هُوَ قَطْعٌ؛ لِأَنَّهُا بِمَعْنَى الْمَلْفُوظِ بِهَا<sup>(٥)</sup>.

الفعل. انظر: كشف المشكلات ١/ ٦١، ٦٣، والبيان ١/ ١٠٠.

(١) المدثر: ٣٦.

(٢) في قوله تعالى أَوَّلَ السُّورَةِ: ﴿قُرْآنًا نَذِيرًا﴾ [المدثر: ٢].

(٣) في نصب (نَذِيرًا) أقوال. انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٤٩، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٧٤، وكشف المشكلات ٢/ ١٤٠٠، والبيان ٢/ ٤٧٤.

(٤) لم أقف على هذا التفريق. انظر: هشام بن معاوية الضير ٢٢٨.

(٥) انظر هذا التفريق عند الفراء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي كَتَبَ لِأَرْبَبٍ فِيهِ هُدًى وَنَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢].

في المعاني ١/ ١٢، ٢٠٠. وانظر تسميته حالاً عنده في المعاني ١/ ٣٠٩.

وانظر أيضًا: النحو وكتب التفسير ١/ ١٩٥، ودراسة في النحو الكوفي ٢٤٣.

وَقَدْ أُقِيمَتِ الْحَالُ مُقَامَ الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِ <sup>(١)</sup>:

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ <sup>(٢)</sup>  
 فَ(هَنِيئًا) حَالٌ نَائِبٌ مَنَابِ الْفِعْلِ، لِمُشَابَهَتِهَا الظَّرْفِ، وَالظَّرْفُ قَدْ يَنْبُؤُ عَنِ  
 الْفِعْلِ، وَاخْتِزَلَ الْفِعْلُ مَعَهَا فَلَمْ يَبْقَ لَهُ حُكْمٌ، إِلَّا الْعَمَلُ فِي (هَنِيئًا) وَ(مَرِيئًا)،  
 وَ(مَا اسْتَحَلَّتِ) مَرْفُوعٌ بِأَحَدِهِمَا / ٩٣ ب عَلَى الْخِلَافِ <sup>(٣)</sup>، فَإِنْ ارْتَفَعَ (مَا)  
 بِ(هَنِيئًا) لَمْ يَكُنْ (مَرِيئًا) وَصَفًا لَهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ، وَإِنْ رَفَعَ الْمُضْمَرُ كَانَ عَلَى قَوْلِ  
 الْمَازِنِيِّ، وَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِ(مُخَامِرٍ)، وَ(غَيْرَ) حَالٌ مِنْ أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ، كَذَا ذَكَرَ  
 الْفَارَسِيُّ <sup>(٤)</sup>.

وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمُضْمَرِ، وَ(مَا اسْتَحَلَّتِ) مُرْتَفِعٌ  
 بِ(مَرِيئًا)؛ لِأَجْلِ الْفَصْلِ، وَ(مِنْ أَعْرَاضِنَا) مُتَعَلِّقٌ بِشَيْءٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ (مَا  
 اسْتَحَلَّتِ).

(١) هو كثير عزة.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: ديوان كثير ٥٦، والعين ٢٦٣/٤ (خر)، والشعر والشعراء ٤٢٨/١، والكامل ٥١٥/٢، وأمثالي  
 القالي ١٠٨/٢، والشيرازيات ٢٨٧/١، ومقاييس اللغة ٢١٦/٢ (خر)، وزهر الآداب ٣٥٤/١،  
 والكشاف ٢٤/٤، والحامسة البصرية ١٠٥٦/٣.

(٣) الخلاف في الأولوية، فالمسألة من باب التنازع. فالبصريون يعملون الثاني لقربه، والكوفيون يعملون  
 الأول لتقدمه.

(٤) انظر: المسائل الشيرازيات ٢٨٧/١-٢٨٨.

قال أبو الفتح: «فأما لفظها فإنها نكرة، تأتي بعد معرفة قد تم بها<sup>(١)</sup> الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى»<sup>(٢)</sup>.

قال سعيد: لا تكمل الحال في الغالب إلا بسبع شرائط، منها: أن تكون نكرة. ومنها أن تكون مشتقة. ومنها أن تكون من معرفة أو ما في حكمها. ومنها أن يكون الكلام قد تم دونها، أو في تقدير ذلك. ومنها أن تكون مقدرة بـ(في). ومنها أن تكون مشتقة في الغالب. ومنها أن تكون جواب (كيف). وهذه دعاوى لا بد من إيجاد براهينها، فأما كونها نكرة؛ فلأن الغرض في الحال أن يقصد هيئة الفاعل أو المفعول، وهو صفة الفعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: جاء زيد، لم تعلم حال المحييء على أي شيء هو، فتيئنه، وقد<sup>(٣)</sup> ثبت أن الفعل نكرة، فيجب أن تكون صفتة نكرة.

والفرق بين الصفة والحال أن الصفة قد يذكر الموصوف وهي معه، ولا يراد أنها ذلك الوقت موجودة، كقولك: رأيت زيدا شاعرا، فلا تريد أن الشعر كان ينشده ذلك الوقت، وإذا قلت: رأيت زيدا شاعرا، فإنما تريد أنك رأيته وهو يقول الشعر، أو ينشده.

والثاني: أن الصفة لا تتقدم على الموصوف، والحال تتقدم على صاحبها،

(١) في اللمع: عليها.

(٢) اللمع ٦٢.

(٣) في ج: فقد.

وأيضاً فإنه يُشبه التمييز، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُبَيَّنٌّ، كما أَنَّ التمييزَ مُبَيَّنٌّ، والشَّبهُ الذي بينهما يُوقِعُ الاختِلَافَ في بعضِ الألفاظِ، أحوالٌ هي أَمْ تَمَيِّزُ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:  
 إِذَا أَكَلْتَ سَمَكًا وَفَرَضًا      ذَهَبْتَ طُولًا وَذَهَبْتَ عَرْضًا<sup>(٢)</sup>  
 ف(طوُلٌ) و(عرضٌ) عِنْدَ سَيَبَوَيْهِ مُتَّصِبَانِ عَلَى الْحَالِ<sup>(٣)</sup>، والتقديرُ فِيهِ:  
 مُتَطَاوِلًا وَمُتَعَرِّضًا، وَعِنْدَ الْمُبَرِّدِ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ<sup>(٤)</sup>، وَعِنْدَ غَيْرِهِمَا عَلَى  
 الظَّرْفِ<sup>(٥)</sup>، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٦)</sup> أَنْشَدَهُ سَيَبَوَيْهِ<sup>(٧)</sup>:

(١) هو رجلٌ من عمان.

(٢) من الرجز.

الفرض: جنسٌ من التمر (عن المقائيس).

انظر: الكتاب ١/١٦٣، ومجالس ثعلب ١/٢١٧، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٠٤، ومقائيس اللغة ٤/٤٩٨ (فرض)، وفرحة الأديب ١٨، والمخصص ١١/١٣٤، وتحصيل عين الذهب ١٣٤، ورسالة الغفران ٦٩، واللسان ٧/٢٠٦ (فرض).

(٣) انظر: الكتاب ١/١٦٣. وذهب الأعلام في شرح الشواهد إلى أن سيبويه يرى أن نصب هذا وأمثاله على التمييز، وإنما عبر بذكره للحال لما بين الحال والتمييز من المناسبة لوقوعهما تكرتين بعد تمام الكلام، وتبيينهما للشيء المقصود. انظر: تحصيل عين الذهب ١٣٢. أما في النكت (١/٢٨١) فقال: «نصبُ كلاكلاً وصدوراً عند سيبويه على الحال، وجعلها في معنى ناحلاتٍ، وكان المبرد يقول: نصيها على التمييز».

(٤) رأي المبرد في النكت كما في الإحالة السابقة، ونسبه ابن السيرافي إلى بعض النحويين. انظر: شرح أبيات سيبويه ١/٢٢١.

(٥) قال ابن سيده بعد ذكر بيت جرير الآتي: «وضع الأساء موضع الظروف، كقوله: ذَهَبَتْ قُدُّمَا وَأُخْرَا» انظر: المحكم (كلل) ٦/٤١١.

(٦) هو جرير.

(٧) الكتاب ١/١٦٣.

مَشَقَّ الهَوَاجِرِ لِحْمَهُنَّ مَعَ السَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا<sup>(١)</sup>  
وَقَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

طَوِيلٌ مِثْلُ<sup>(٣)</sup> الْعُنُقِ أَشْرَفَ كَاهِلًا أَشَقُّ رَحِيبُ الْجَوْفِ مُعْتَدِلُ الْجِرْمِ<sup>(٤)</sup>  
قَالَ: كَأَنَّهُ قَدْ قَالَ: ذَهَبَ صُعْدًا<sup>(٥)</sup>، وَأَيْضًا فِيهِ زِيَادَةٌ فِي الْخَيْرِ، وَحُكْمُ الْخَيْرِ  
أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً، فَمَا زَادَ عَلَى الْخَيْرِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً.  
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: دَخَلُوا الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ، وَطَلَبْتُهُ جَهْدَكَ، وَجَاؤُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ،

(١) البيت من الكامل.

مشق: أي أذهب سير الهاجرة مع سير الليل لحمهن. والكلاكل والصدور شيء واحد. (عن شرح  
أبيات سيويه).

الشاهد: انتصاب (كلاكل) على الحال، أو التمييز، أو الظرف. على الخلاف الذي ذكره.

انظر: ديوان جرير ٢٢٧/١، وشرح أبيات سيويه ٢٢٠/١، والمحكم ٤١١/٦ (كلل)، وتحصيل عين  
الذهب ١٣٢، والكشاف ٣٠١/٣، والروض الأنف ١٢٨/١، واللسان ٥٩٧/١١ (كلل)، وخزانة  
الأدب ٩٨/٤.

(٢) هو عمر بن عمار النهدي.

(٣) في أ: بميل.

(٤) البيت من الطويل.

المثل: العنق الطويل، وأضافه إلى العنق ليعين نوعه. والكاهل: فروع الكتفين. والأشق: الطويل الشق وهو  
الجانب. والجرم: الجسم. (عن تحصيل عين الذهب).

الشاهد: انتصاب (كاهلًا) على الحال، أو التمييز، أو الظرف. على الخلاف الذي ذكره.

انظر: الخيل لأبي عبيدة ٢٢، وشرح أبيات سيويه ٣٥٩/١، وتحصيل عين الذهب ١٣٣، والنكت  
٢٨٢/١، والمحكم ١٠٣/٤ (كهل)، واللسان ٧٩/١١ (كلل).

(٥) الكتاب ١٦٣/١.



و:

أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ...<sup>(١)</sup>

وَرَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْثِهِ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَخَدَهُ، فَجَمِيعُهُ مُتَأَوَّلٌ، فَسَيَبُوهُ يُقَدَّرُ  
 (الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ) تَقْدِيرٌ: وَاحِدًا وَاحِدًا، وَهِيَ عِنْدَهُ شَاذَةٌ<sup>(٢)</sup>، وَأَمَّا (الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ)  
 فَهِيَ وَاقِعَةٌ مَوْقِعُ الْمَصَادِرِ الْمَعْرِفَةِ<sup>(٣)</sup>، (وَالْعِرَاكَ) مَصْدَرٌ فِعْلٍ ذَلِكَ الْفِعْلُ وَاقِعٌ  
 مَوْقِعُ الْحَالِ، تَقْدِيرُهُ: أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ الْعِرَاكَ، ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلَ وَأَقَامَ الْمَصْدَرَ  
 مُقَامَهُ<sup>(٤)</sup>، كَمَا تَقُولُ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا، أَي: مَا أَنْتَ إِلَّا تَسِيرُ سَيْرًا، وَكَذَلِكَ: رَجَعَ

(١) بعض بيت من الوافر، وتماه:

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَدْذُهَا      وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ

وهو للبيد بن ربيعة.

روي: فَأَوْرَدَهَا بَدَل (فَأَرْسَلَهَا).

لم يذدها: لم يجسها. ولم يشفق على نعص الدخال. أي: لم يخف أمرًا ينغص عليها دخالها، والذخال: أن  
 يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء. (عن الديوان).

الشاهد فيه: العرَاكَ. فهو منصوب على الحال، بتقدير: معتركة.

انظر: ديوان لبيد ٨٦، والكتاب ٣٧٢/١، والمقتضب ٢٣٧/٣، والمسائل المشورة ١٥، وتحصيل عيد  
 الذهب ٢٣٠، والمخصص ٩٩/٧، وأمثالي ابن السجري ٢١/٣، وشرح المفصل ٦٢/٢، ٥٥/٤،  
 والإنصاف ٨٢٢/٢، وخزانة الأدب ١٩٢/٣.

(٢) لم أجد في كلام سيبويه ما يدل على الشذوذ. انظر: الكتاب ٣٩٨/١.

(٣) انظر: الكتاب ٣٥٧/١.

(٤) انظر: الكتاب ٢٣١/١، والأصول ١٦٤/١.

عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ، عِنْدَ سَيَّبُوهِ<sup>(١)</sup>، وَالْمَبْرَدُ يَنْصِبُ (عَوْدَهُ) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِـ (رَجَعَ)<sup>(٢)</sup>؛ لَأَنَّكَ تَقُولُ: رَجَعَ الشَّيْءُ وَرَجَعْتُهُ، وَيُوَسُّ يَقْدِرُ زِيَادَةَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ<sup>(٣)</sup>، وَ(جَهْدَكَ) بِتَقْدِيرٍ: تَجْتَهِدُ جُهْدًا، ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلَ وَأَضَافَ الْمَصْدَرَ إِلَى الْفَاعِلِ، لِتُبَيِّنَ الْجُهْدَ مَنْ هُوَ، فَأَمَّا: جَاءَ زَيْدٌ وَحَدَهُ، فَهُوَ عِنْدَ سَيَّبُوهِ اسْمٌ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَهُوَ عِنْدَ يُوَسُّ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ<sup>(٤)</sup>، فَإِذَا قُلْتَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ وَحَدَهُ فَهُوَ عِنْدَ الْمَبْرَدِ / ١٩٤ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ، فَتَقْدِيرُهُ مِنَ الْفَاعِلِ: أَفْرَدْتُهُ بِمُرُورِي، وَمِنَ الْمَفْعُولِ: مُفْرِدًا فِي مَكَانِهِ<sup>(٥)</sup>، وَالزَّجَاجُ يَقُولُ: هُوَ مَصْدَرٌ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْفَاعِلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَفْرَدْتُهُ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٩١-٣٩٢.

(٢) لم أقف على نسبه للمبرد. وقد نسب سيبويه هذا للخليل. قال: «وقال الخليل رحمه الله: إن شئت جعلت

(عودك على بدئك) مفعولاً بمنزلة قولك: رجعت المال عليّ، أي: رددت المال عليّ...». انظر: الكتاب

١/ ٣٩٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٧، وقال السيرافي: «مذهب يونس أن الجاء الغفير اسم؛ لأنه موضع المصدر، وأن

الألف واللام في نيّة الطرح» انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٤ ب.

(٤) قال سيبويه: وزعم يونس أن (وحده) بمنزلة (عنده) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٧، وشرح السيرافي

٢/ ١١٥ أ.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٥ أ.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٥ أ.

ولا يُجْرُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: يَقُولُونَ فِي الْمَدْحِ: هُوَ نَسِيجٌ وَحْدِهِ، وَفِي الذَّمِّ: هُوَ عَيْيَرٌ وَحْدِهِ، وَجُحِيشٌ وَحْدِهِ.

وَأَمَّا كَوْنُهَا مُشْتَقَّةً فَلأنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ صِفَةٌ، وَالصَّفَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مُشْتَقَّةً، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَتَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

تَرَى خَلْفَهَا نِصْفًا قَنَاءَ قَوِيمَةٍ      وَنِصْفًا نَقًّا يَرْتَجُّ أَوْ يَتَمَرَّمُ<sup>(٤)</sup>  
وَرُؤْيَايَ: نِصْفٌ قَنَاءٌ قَوِيمَةٌ<sup>(٥)</sup>، وَقَوْلُ سَيَبَوِيهِ: هَذِهِ جُبَّتُكَ خَزًّا<sup>(٦)</sup>، فَهَذَا جَمِيعُهُ مُتَأَوَّلٌ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَتَيْنِ﴾ فَهُوَ بِتَقْدِيرٍ: مُخْتَلِفَيْنِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ فَإِنَّ (آيَةً) بِتَقْدِيرٍ: عَلَامَةٌ، وَ(نِصْفًا)

(١) النساء: ٨٨.

(٢) جاءت في آيتين، الأولى في الأعراف من الآية ٧٣، والثانية في هود من الآية ٦٤.

(٣) هو ذو الرمة.

(٤) البيت من الطويل.

النقا: الرمل. يقول: نصف تلك المرأة كالرمح المستقيمة، والنصف الآخر كالرمل المرتج. (عن شرح الديوان).

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/٦٢٣، والجمل المنسوب للخليل ١٢٨، والكتاب ١١/٢، والإبدال لأبي الطيب

٢٤٦/١، والخصائص ١/٣٠١، وأساس البلاغة ٢/٣٧٧-٣٧٨ (مرر)، وأمالى ابن الشجري

١/٢٣٣، وخزانة الأدب ٥/٤٦٢.

(٥) هي ما أثبتته سيبويه.

(٦) الكتاب ٢/١١٨.

بِتَقْدِيرٍ: مَقْسُومٌ، إِذَا قَدَّرْتَهُ مُضَافًا إِلَى نَكِرَةٍ، كَمَا قَالُوا فِي (كُلِّ) إِذَا نُصِبَتْ عَلَى الْحَالِ، وَمَنْ نَصَبَ (قَنَاةً) عَلَى الْحَالِ أَبْدَلَ (نَصْفًا) مِنْ (خَلْفَهَا)، وَسَوَّغَ نَصَبَ (قَنَاةً) عَلَى الْحَالِ وَصَفَهَا، كَمَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلًا صَالِحًا، وَجَوَّزَ الْفَارِسِيُّ أَنْ يَكُونَ (قَنَاةً) مَفْعُولًا<sup>(١)</sup>، وَ(تَرَى) بِمَنْزِلَةِ (تَعْلَمُ)<sup>(٢)</sup>، وَ(خَزَا) بِتَقْدِيرٍ: نَاعِمٌ. وَذَكَرَ سَبِيحُ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى الْحَالِ: كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ، تَقْدِيرُهُ: مُشَافَهَةٌ<sup>(٣)</sup>، وَالْكُوفِيُّ يَنْصِبُهُ عَلَى إِضْمَارِ فَاعِلٍ، فَيَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ<sup>(٤)</sup>، وَالْأَخْفَشُ يَنْصِبُهُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: كَلَّمْتُهُ مِنْ فِيهِ إِلَى فِيٍّ<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ رُدَّ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. وَبِعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ، تَقْدِيرُهُ: نَقْدًا<sup>(٧)</sup>، وَلَيْسَتْ الْيَدُ بِالْجَارِحَةِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقُولُهُ الْأَقْطَعُ، وَتَقْدِيرُهُ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ: ذَا يَدٍ وَيَدٍ بِيَدِي<sup>(٨)</sup>، وَهُوَ حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ

(١) لم أقف على قوله.

(٢) في ج: و(أرى) بمنزلة (أعلم).

(٣) الكتاب ١/ ٣٩١.

(٤) يعني اسم فاعل، فإنهم يقدِّرون (جاعلاً): كَلَّمْتُهُ جَاعِلًا فَاهُ إِلَى فِيٍّ. انظر: شرح السيرافي ١٢٥/ ٢، والتبصرة ١/ ٣٠٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٩.

(٦) رد عليه المبرد، وقال: إن تقدير الأخفش لا يعقل؛ لأنَّ الإنسان لا يتكلم من فم غيره، إنها يتكلم كل إنسان من في نفسه. انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٠.

(٧) الكتاب ١/ ٣٩١، والمقتضب ٣/ ٢٣٦.

(٨) لم أجد هذا التقدير، وإنما قال: «ولو قلت: بعته يَدًا بِيَدٍ، لم يَجِزِ الرِّفْعُ؛ لَأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ: وَيَدُكَ فِي يَدِهِ، وَإِنَّمَا

أَرَدْتُ (نَقْدًا)» انظر: المسائل المشورة ٣٥.

المحذوف، تقديره: نقدًا، وبِعْتُ الشاةَ شاةً ودرهماً، أي: مُسَعَّرًا، إِلَّا أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الْآنَ: بَعْتُ، وَبِعْتُهُ دَارِي ذِرَاعًا وَدِرْهَمًا، وَبِعْتُهُ الْبَرَقْفِيزِينَ بِدِرْهَمٍ، وَبَيَّنْتُ لَكَ الْحِسَابَ بَابًا بَابًا، وَتَصَدَّقْتُ بِهَالِي دِرْهَمًا دِرْهَمًا، وَأَجَارَ الْحَلِيلُ الرَّفْعَ فِي مِثْلِ هَذَا<sup>(١)</sup>، وَالْعَائِدُ فِيمَنْ رَفَعَ مُحذوفٌ، أَي مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ إِفْرَادُ دِرْهَمٍ<sup>(٢)</sup>، لِأَجْلِ اللَّبْسِ، قَالَ سِيبَوِيه: وَلَا يَجُوزُ إِفْرَادُ شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ<sup>(٣)</sup>، فَهَذِهِ أَسْمَاءُ نَوَائِبِ عَنِ الْحَالِ، وَالْعَامِلُ الْآنَ مَا فِي اللَّفْظِ مَوْجُودٌ، لَا الْمَحذُوفُ، وَلَيْسَ الثَّانِي فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَبْدِلُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ، وَجَوَزَ الْفَارِسِيُّ أَنْ يَعْمَلَ الْأَوَّلُ فِي الثَّانِي<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ نَابٌ عَنِ الْحَالِ، كَمَا عَمِلَ: (فَاهُ) فِي (إِلَى)، وَأَشَارَ الْفَارِسِيُّ إِلَى أَنَّ الثَّانِي تَكَرَّرَ لِلأَوَّلِ بِمَنْزِلَتِهِ<sup>(٥)</sup>، وَجَوَزَ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: بَابًا ذَا بَابٍ، لِيَكُونَ الثَّانِي الْأَوَّلَ، فَيَكُونَ وَضْفًا، وَقَالَ فِي قَوْلِهِ: وَأَمَرْتُهُ دِرْهَمًا فِي دِرْهَمٍ: يَكُونُ الْجَارُ مُعْلَقًا بِمَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الْحَالُ.

وَأَمَّا كَوْنُهَا لَا تَأْتِي إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ فَلَانْهَا فَضْلَةٌ فِي الْحَبْرِ، وَالتَّنْكِرَةُ أَحْوَجُ إِلَى الصِّفَةِ مِنْهَا إِلَى الْحَالِ، وَإِذَا وَرَدَتْ بَعْدَ التَّنْكِرَةِ كَانَتْ إِلَى الصِّفَةِ أَقْرَبَ، فَعَمِلَ

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٣-٣٩٤.

(٢) فِي قَوْلِهِمْ: تَصَدَّقْتُ بِهَالِي دِرْهَمًا دِرْهَمًا.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٢.

(٤) فِي مِثْلِ: بَابًا بَابًا، وَدِرْهَمًا دِرْهَمًا.

(٥) نَسَبَ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الرَّأْيَ لِلزَّجَّاجِ، وَنَسَبَ لِلْفَارِسِيِّ أَنَّ الثَّانِي مَنْصُوبٌ بِالْأَوَّلِ. انظر: ارتشاف الضرب

عَامِلُ الْمَوْصُوفِ فِيهَا، فَبَطَلَتِ الْحَالُ، كَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ (١) أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا ﴿١﴾ فَلَا تُهَلَّا لِمَا كَانَ الْأَمْرُ مَوْصُوفًا قَرُبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ فَجَازَ النَّصْبُ مِنْهُ عَلَى الْحَالِ، كَمَا قُلْنَا فِي الْفَصْلِ: إِنَّهُ يَقَعُ بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ، وَأَجْزَانَا وَقُوعُهُ وَبَعْدُهُ (أَفْعَلُ مِّنْ) لِتَخْصِيصِهِ بِـ(مِّنْ)، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ نَنْطُقُونَ﴾ (٢) فَالْفَتْحَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فَتْحَةُ بِنَاءٍ (٣)، وَأَيْضًا / ٩٤ ب فَإِنَّ (الْحَقَّ) فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ، وَتَعْرِيفُ الْمَصْدَرِ وَتَنْكِيرُهُ مُتَقَارِبَانِ [كَمَا سَبَقَ] (٤)، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِّنَ الْمُضْمَرِ فِي (حَقٌّ) عِنْدَ بَعْضِهِمْ (٥)، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَا عَيْنُ جُودِي بِدَمْعٍ مِنْكَ مَجْهُودًا (٦)

(١) الدخان: ٤-٥.

(٢) الذاريات: ٢٣.

(٣) لإضافتها إلى غير متمكن، عزا النحاس هذا الرأي لسيبويه، ويرى المازني أن (مثل) ركبت مع (ما) فبنيت على الفتح، وصارا جميعًا صفة لـ(حق). انظر: الأصول ١/ ٢٧٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٤١، والخصائص ٢/ ١٨٢.

(٤) في د.

(٥) نسبة النحاس إلى بعض البصريين. انظر: إعراب القرآن ٤/ ٢٤١.

(٦) شطر بيت من البسيط. ولم أعر عليه بلفظ (مجهدا)، إلا في البديع ١/ ١/ ١٩٠، وإنما هناك أبيات كثيرة لا تتخالفه إلا في عروضه، فمنها:

يَا عَيْنُ جُودِي بِدَمْعٍ مِنْكَ تَسْكَابَا      وَايْكِي أَخَاكَ إِذَا جَاوَرَتْ أَجْنَابَا  
وهو للخنساء في ديوانها ٨٧، والعين ٦/ ١٤٨ (جنب). ولا شاهد فيه، إذ (تسكابا) مصدر، وليس وصفًا،

فإنما جازَ ذلكَ لأنَّ (مِنكَ) وَصَفَ لـ (دَمَع)، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُرْتَفِعٌ، وَالحالُ مِنْهُ، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

وَمَا حَلَّ سَعْدِيَّ غَرِيْبًا يَبْلَدَةً      فَيَنْطِقَ إِلَّا الزَّبْرَقَانُ لَهُ أَبٌ<sup>(٢)</sup>  
فإنَّ نكرةَ النَّفْيِ تَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ جِنْسِهَا، فَكَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ التَّعْرِيفِ، وَمَنْ  
نَصَبَ (غَرِيْبًا) عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي (يَنْطِقُ) فَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ  
بـ (أَنْ)، وَ (أَنْ) وَمَا بَعْدَهَا مَصْدَرٌ، وَالْمَصْدَرُ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ، وَأَيْضًا فَالْفَاءُ تَمْنَعُ  
أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا، إِلَّا فِي الْأَمْرِ وَجَوَابِ (إِمَّا)، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:  
لَا تَنْكِحَنَّ بَعْدَهَا عَجْزًا      إِنَّ الْعَجْزَ خَبَةٌ جَرُوزًا<sup>(٤)</sup>

فيصح كونه حالاً.

(١) هو اللعين المقرئ.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (فينسب) بدل (فينطق).

الشاهد فيه: نصب (غريباً) على الحال، مع كون صاحبه نكرة في الظاهر.

انظر: الكتاب ٣/٣٢، وتحصيل عين الذهب ٣٩٣، وشرح الكافية ١/٢/٦٥٠، ٢/٢/٨٨٤، وخزانة

الأدب ٨/٥٤١.

(٣) لم أقف على مثله.

(٤) من الرجز.

روي الأول: (لا تُكْرَيْنَ)، (لا تصحبن) بدل (لا تنكحن). ورواية الثاني في الفاضل: كانت عجزاً خبة

جروزاً.

الجرز: التي لا تبقى في الإناء شيئاً.

انظر: البيت الأول في العين ٦/٦٤ (جرز)، والفاضل للمبرد ٢٢، وتهذيب الألفاظ ٦٤٩، وتهذيب اللغة

(١) ف(جُرُوزٌ) صِفةٌ (عَجُوزٌ)، لا حالٌ مِنْ (حَيَّةٍ) عِنْدَنَا، وَأَجَازٌ سَيَّوِيهٌ: فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا<sup>(٢)</sup>، وَنَصَبَهُ عَلَى الْحَالِ مِنْ (رَجُلٍ)، وَهَذَا مُشْكِلٌ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ الْمُضْمَرِ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ إِلَّا فِي مَذْهَبِ الْكُوفِيِّ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>، أَنَشَدَهُ الْفَارَسِيُّ<sup>(٤)</sup>:

جُنُونًا بِهَا فِي مَا اعْتَسَرْنَا عُلَالَةً      عُلَالَةً حُبٌّ مُسْتَسِيرًا وَبَادِيًا<sup>(٥)</sup>  
فَجَعَلَهُ حَالًا مِنَ النِّكْرَةِ، وَهُوَ (الْحُبُّ)، وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لـ (حُبٍّ) عَلَى الْمَعْنَى، وَلِـ (جُنُونٍ) عَلَى اللَّفْظِ.

فَإِنْ قُدِّمَتْ صِفَةُ النِّكْرَةِ عَلَيْهَا انْتَصَبَتْ عَلَى الْحَالِ، لِضَرُورَةِ أَنَّ الصِّفَةَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُوفِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup> أَنَشَدَهُ الْكُوفِيُّ:

٥٣٨/٦ (دهدموز)، واللسان ٣٤٩/٥ (دهمز)، والبيت الثاني في: الفاضل ٢٢، ونوادر أبي زيد ٤٧٤.

(١) المثبت في أ، ج: ضموزا، وفي الهامش: جروزا، ولم أجد (ضموز) في المصادر.

(٢) الكتاب ١١٢/٢.

(٣) اختلف في قائله، فقليل:

أ- النابغة الجعدي.

ب- سحيم عبد بن الحساس.

(٤) لم أعثر عليه في كتبه المطبوعة.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان سحيم ١٧، وأمالى المرزوقي ٣٨٩، وأمالى ابن الشجري ٣٤٥/١، والبديع ١٩١/١/١.

(٦) هو جميل بن معمر.



الشَّرُّ مُتَشَرُّ يَأْتِيكَ عَنْ عَرَضٍ  
وَأَنْشُدُوا<sup>(٢)</sup>:  
وَمَا لَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَائِمٌ  
وَأَنْشُدَ الْبَصْرِيُّ<sup>(٤)</sup>:

وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مُغْلَقًا بَابٌ<sup>(١)</sup>  
وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من البسيط.

روي:

الشر منكشف تلقاه منتشرًا

الشاهد فيه: نصب (مغلَقًا) على الحال؛ لأنها صفة، والأصل: والصالحات عليها باب مغلق.  
انظر: المجلس الصالح ٣٢٩، وأساس البلاغة ٤٤٣/٢ (نشر)، وأسرار العربية ١٤٢، وتفسير القرطبي  
٥١/٩.

(٢) اختلف في قائله، فقليل:

أ- عريف القوافي.

ب- كعب بن سعد الغنوي كما في معجم الشعراء.

وقد ألحق بمعلقة طرفه في أشعار الشعراء الستة الجاهليين، وفي الهامش: «البيت لا يوجد في أكثر

النسخ».

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: نصب (مثلها) على الحال؛ لأنها صفة تقدمت، والأصل: وما لَمْ نَفْسِي لَائِمٌ مِثْلَهَا.  
انظر: شعراء أمويون (شعر عوف القوافي) ١٤٥/٣، وديوان كعب بن سعد الغنوي ١١٢، وأشعار  
الشعراء الستة الجاهليين ٤٠٩، وحماسة البحتري ٢٢٧، ومعجم الشعراء ٢٢٩، وشرح التسهيل  
٣٣٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢، والمساعد ١٩/١، وشرح ابن عقيل ٥٧٦/١، والمقاصد  
الشافية ٤٤٦/٣.

(٤) لم أقف على قائله.

- وَبِالْجِسْمِ مِنِّي يَبْتَئَلُو عِلْمَتَهُ  
وَأَنْشُدُوا لِذِي الرُّمَّةِ:
- وَتَحْتَ الْعَوَالِي بِالقَنَا مُسْتَظَلَّةٌ  
وَأَنْشُدُوا<sup>(٣)</sup>:
- لِعَزَّةٍ مُوحِشًا طَلَلُ  
وَمِثْلُهُ فِي الْجُمْلَةِ:
- شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِ الْعَيْنَ تَشْهَدُ<sup>(١)</sup>  
ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ<sup>(٢)</sup>  
يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلُ<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الطويل.

روي: (لو علمت... تستشهدني)، و(إن نظرت).

الشاهد فيه: نصب (يبتئ) على الحال، والأصل: وبالجسم شحوبٌ يبتئ.

انظر: الكتاب ١٢٣/٢، والبصرة ٢٩٩/١، وتحصيل عين الذهب ٢٨٣، وشرح الكافية الشافية

٧٣٨/٢، وشرح الألفية لابن الناطم ٣١٩، والمساعد ١٩/٢، والمقاصد الشافية ٤٤٥/٤.

(٢) البيت من الطويل.

العوالي: يُريد عوالي الهودج. والقنا عيدان الهودج. وشبه عيونهنَّ بالجادر، وهي أولاد البقر الوحشية. (عن

الديوان وشرح أبيات سيبويه).

الشاهد فيه: نصب (مستظلة) على الحال لما تقدمت.

انظر: ديوان ذي الرمة ١٩٢٤/٢، والتخريج ٢٠١١/٣، والكتاب ١٢٣/٢، وشرح أبيات سيبويه

٥٠٢/١، وتحصيل عين الذهب ٢٨٣، والروض الأنف ٣٨٦/١، وشرح المفصل ٦٤/٢.

(٣) لكثير.

(٤) البيت من المزج.

انظر: العين ٢٦٢/٣ (وحش)، والكتاب ١٢٣/٢، ومجالس العلماء ١٧٤، وكتاب الشعر ٢٢٠/١،

والخصائص ٤٩٢/٢، وأمالى ابن الشجري ٩/٣، وشرح المفصل ٥٩/٢، ومغني اللبيب ٩٠، ٤٨٨،

وشرح شواهد ٢٤٩/١، وشرح أبياته ١٨١/٢.

الخيرُ تَزْدَادُ مِنْهُ مَا لَقِيتَ بِهِ وَالشَّرُّ يَكْفِيكَ مِنْهُ قَلَّمَا زَادُ<sup>(١)</sup>  
 فَ(زَادُ) فاعِلٌ (يَكْفِيكَ) عِنْدَ الْفَارِسِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَ(قَلَّ) كَانَ صِفَةً (زَادَ)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ  
 انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَ(مَا) زَائِدَةٌ عَلَى مَا سَبَقَ.

فَأَمَّا كَوْنُهَا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ فَلِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْفَائِدَةِ، وَالزِّيَادَةُ إِنَّمَا تَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ  
 الْكَلَامِ، وَتَحْصِيلُ الْفَائِدَةِ. فَأَمَّا: أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا، فَنَحْنُ نَذْكُرُهُ فِي  
 مَوْضِعِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُ جَرِيرٍ:

أَذَا الْعَرْشِ إِنِّي لَسْتُ مَا عِشْتُ تَارِكًا طِلَابَ سُلَيْمَى فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضِيَا<sup>(٣)</sup>  
 فَقَدْ وَرَدَتْ الْحَالُ مِنْ غَيْرِ تَمَامِ الْكَلَامِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) زَائِدَةً،  
 وَ(أَنْتَ) تَأْكِيدٌ، وَ(قَاضِيَا) حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

(١) البيت من البسيط.

وهو للأفوه الأودي.

الشاهد فيه: جملة (يَكْفِيكَ) في محل نصب حال، والأصل: والشر قَما زاد يَكْفِيكَ منه.

انظر: أمالي القاضي ٢/ ٢٢٥، وديوان المعاني للعسكري ١/ ١١٨، ونهاية الأرب ٧/ ١٢.

(٢) لم أجده في كتبه المطبوعة.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: نصب (قَاضِيَا) على الحال، مع أن الجملة لم تتم.

انظر: ديوان جرير ٤٥٩ (ط بيروت) وليس في طبعة دار المعارف بشرح محمد بن حبيب، ومنتهى الطلب

١٨٠.

(٤) هو بشر بن أبي خازم.

كَفَى بِالْمَرْءِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ<sup>(١)</sup>

وَأَمَّا تَقْدِيرُهَا بِ(فِي)، فَلأنَّ فِيهَا شَبَهًا مِنَ الظَّرْفِ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى تَعْمَلُ فِيهَا كَمَا تَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ، وَتَمْتَارُ الظُّرُوفُ بِأَنَّ الْمَعْنَى تَعْمَلُ فِيهَا وَالظُّرُوفُ مُقَدِّمَةٌ، كَقَوْلِكَ: كُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ.

وَأَمَّا كَوْنُهَا جَوَابًا لِكَيْفَ فَإِنَّ مَوْضِعَ (كَيْفَ) السُّؤَالِ عَنِ الْحَالِ، فَلَا يَكُونُ جَوَابًا إِلَّا حَالًا.

وَأَمَّا كَوْنُهَا مُنْتَقِلَةً فَلأنَّهَا لَيْسَتْ صِفَةً لِلذَّاتِ، وَإِنَّمَا هِيَ صِفَةٌ فِعْلِيَّةٌ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَا تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ أَسْوَدَ، تُرِيدُ سَوَادَ الْخِلْقَةِ، وَلَا مَرَزْتُ زَيْدٌ أَحْمَرَ، تُرِيدُ أَحْمَرَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، إِلَّا أَنْ تُرِيدَ مُحْمَرًا وَمُسْوَدًّا.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَنَبَسَمَ ضَاحِكًا﴾<sup>(٢)</sup> فَيَكُونُ حَالًا مُؤَكَّدَةً، وَعِنْدِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ كَمَا تَقُولُ: / ٩٥ أ قُمْ قَائِمًا؛ لِأَنَّ

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزة:

وَلَيْسَ لِحُبِّهَا مَا عِشْتُ شَافٍ

روايته في مصادره: (بالنأي) بدل (بالمرء).

الشاهد فيه: (كاف) حيث جعله حالًا مؤكدة. وأكثر المصادر على أنه مصدر جاء على لفظ اسم الفاعل، وسكن للقافية.

انظر: ديوان بشر ١٦٢، والقوافي للأخفش ١، والمقتضب ٢٢/٤، والكمال ٩١٠/٢، والخصائص ٢٦٨/٢، وتفسير أبيات المعاني من شعر المتنبي لأبي مرشد المعري ١٣٤، وختارات ابن الشجري ٢٧٩، والمفصل ٢١٧، وشرحه ٥١/٦، واللسان ٢٥٤/٣ (صعد)، وخزانة الأدب ٤٣٩/٤.

(٢) النمل: ١٩.

المَصْدَرُ المؤكَّد أَكْثَرُ مِنَ الْحَالِ المؤكَّدة، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

طَعَنَّا زِيَادًا فِي اسْتِيهِ وَهُوَ مُدْبِرٌ<sup>(٣)</sup>

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (وَهُمْ صَاغِرُونَ) عَلَى الْحَالِ مِنْ (أَذِلَّةً)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ أَمْوَتْ وَيَوْمَ أُبْعِثَ حَيًّا﴾<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾<sup>(٦)</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، فَهَذِهِ الْأَحْوَالُ مُؤَكَّدَةٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾<sup>(٨)</sup>، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

(١) النمل: ٣٧.

(٢) هو عمرو بن غلظة الكلبي.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

وثورُ أصابته السُّيُوفُ القواطِعُ

الشاهد فيه: جملة (وهو مدبر) فهي حال مؤكدة؛ لأن الطعن فب الاست لا يكون إلا مع الإدبار.

انظر: التنبيه على شرح الحماسة ٣٠٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٦٤٨، وتاريخ دمشق ٤٦/٣٣١.

(٤) في ج: ولسوف. وهو وهم.

(٥) مريم: ٣٣.

(٦) البقرة: ٦٠.

(٧) النساء: ٧٩.

(٨) البقرة: ٨٣.

(٩) البقرة: ٩١.

الشاعر:

أنا ابنُ دارةٍ معرُوفًا لها نَسبي      فهلِ بدارَةٍ يا للنَّاسِ مِنْ عَارٍ<sup>(١)</sup>  
وكذلكَ قولُ حاتمٍ<sup>(٢)</sup>:  
إذا كُنْتُ رَبًّا لِلْقُلُوصِ فلا تَدْعُ      رفيقَكَ يمشي خلفَها غيرَ رَاكِبٍ<sup>(٣)</sup>  
وقولُ الشاعرِ<sup>(٤)</sup>:

وَقَدْ فَرَّ عَمْرُو هَارِبًا مِنْ مَنِيَّةٍ<sup>(٥)</sup>

فهذه جميعُها أحوالٌ مؤكَّدةٌ. وقوله: «وَتِلْكَ النِّكَرَةُ هِيَ الْمَعْرِفَةُ» وهذا يُبطلُ  
ظاهِرُهُ أن يكونَ صِفَةً لِلْفِعْلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِيما سَبَقَ أنها صِفَةٌ لِلْفِعْلِ، وَلَسْنَا نُرِيدُ  
أنها صِفَةٌ لِلْفِعْلِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَالْوَصْفُ مِنْ خِصَائِصِ  
الْأَسْمَاءِ، وإِنما هُوَ شَيْءٌ يَتَعَلَّقُ بِالمَعْنَى لا بِاللَّفْظِ.

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي، شاعر جاهلي، كان مضرب المثل في الجود. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٣٥، والأغاني ١٧/ ٢٧٨.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: (غير راكب) فهي حال مؤكدة؛ فالمشي لا يكون ركوبًا.

انظر: ديوان حاتم الطائي ١٩٥، وديوان الحماسة ٢/ ٢٩، والأغاني ٦/ ٣١٦، والحماسة البصرية ٢/ ٨٧٠.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) شطر بيت من الطويل. لم أعرف تمامه.

الشاهد فيه: (هاربًا) فهي حال مؤكدة من فاعل الفرار.

انظر: البديع ١/ ١٩٤، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٥٦٧.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَالَ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرِبٍ، أَوَّلُهَا: الْمُتَنَقِّلَةُ، وَالثَّانِي: الْمَقْدَرَةُ، كَقَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقَرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا، أَيْ: مُقَدَّرًا، وَالثَّالِثُ: الْمُؤَكَّدَةُ، وَقَدْ ذُكِرَتْ، وَالرَّابِعُ: الْمُوْطِئَةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ: مَرَزْتُ بِهِ رَجُلًا صَالِحًا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مُتَصَرِّفٌ وَغَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، فَإِذَا كَانَ مُتَصَرِّفًا جَازَ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ، تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَجَاءَ رَاكِبًا زَيْدٌ، وَرَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ، كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ (جَاءَ) مُتَصَرِّفٌ، وَالتَّصَرُّفُ هُوَ التَّنَقُّلُ فِي الْأَزْمَنِ، تَقُولُ: جَاءَ بِيحِيءُ جَيْئًا<sup>(٢)</sup>، فَهُوَ جَاءَ، وَكَذَلِكَ: أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ مُسْرِعًا، وَأَقْبَلَ مُسْرِعًا مُحَمَّدٌ، وَمُسْرِعًا أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ؛ لِأَنَّ (أَقْبَلَ) مُتَصَرِّفٌ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: الْعَامِلُ عَلَى ضَرَبَيْنِ، قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ، فَالْقَوِيُّ مَا كَانَ أَصْلًا فِي بَابِهِ، لَمْ يَتَطَرَّقْ عَلَيْهِ تَقْيِصَةٌ، كَالْفِعْلِ<sup>(٤)</sup> الْعَارِي مِنَ الْجُمُودِ، وَهُوَ الْمُتَصَرِّفُ، وَالتَّصَرُّفُ هُوَ أَنْ يُوجَدَ لَهُ مُضَارِعٌ، أَوْ مَا يُغْنِي عَنْهُ، وَمَصْدَرٌ، وَاسْمٌ فَاعِلٍ، وَتَأْمُرٌ بِهِ، وَتَنْهَى بِهِ، كَقَوْلِكَ: جَاءَ بِيحِيءُ جَيْئًا فَهُوَ جَاءَ وَجِيءَ، وَلَا تَجِيءُ، وَكَذَلِكَ: أَقْبَلَ، وَظَرَفَ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالَ مَفْعُولٌ فِيهَا، وَالْمَفْعُولُ مَعْمُولٌ،

(١) الأحقاف: ١٢.

(٢) في اللمع: بجيئا.

(٣) اللمع: ٦٢.

(٤) في أ: الفاعل.

والمعمول لا بُدَّ لَهُ مِنْ عَامِلٍ، وَأَصْلُ الْعَمَلِ لِلْفِعْلِ، إِذْ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ  
صَاحِبُ الْحَالِ مُظْهِرًا وَالْعَامِلُ فِيهِ هَذَا الْفِعْلُ الْمُتَصَرِّفُ، فَالْبَصْرِيُّ يُجِيزُ تَقْدِيمَ  
الْحَالِ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، كَقَوْلِكَ: رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ، وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا،  
وَجَاءَ رَاكِبًا زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ فِي لَفْظِ عُثْمَانَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي: جَاءَ رَاكِبًا زَيْدٌ،<sup>(٢)</sup>  
خِلَافًا<sup>(٣)</sup>، وَاسْتَدَلَّ عَلَى جَوَازِهِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

تَرَدُّ حَسْرَى<sup>(٥)</sup> حَدَقَ الْعُيُونُ<sup>(٦)</sup>

(١) قال سيويه: «واعلم أنه لا يُقال: قَاتِمًا فِيهَا رَجُلٌ، فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: أَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ: رَاكِبًا مَرَّ زَيْدٌ، وَرَاكِبًا مَرَّ  
الرَّجُلُ. قِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ مِثْلُهُ فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَن (فِيهَا) بِمَنْزِلَةِ (مَرَّ)، وَلَكِنَّهُمْ كَرِهُوا ذَلِكَ فِيهَا لَمْ يَكُنْ مِنْ  
الْفِعْلِ». الْكِتَابُ ٢/ ١٢٤، وَانْظُرْ: الْمُقْتَضَبُ ٣/ ٣٦، وَالْإِنْصَافُ ١/ ٢٥٠.

(٢) بعده في د: وَضَرَبْتُ رَاكِبًا زَيْدٌ.

(٣) قَالَ فِي (الْخَاطَرِيَّاتِ) فِي حَدِيثٍ عَنْ بَيْتِ النَّابِغَةِ:

أَبْلَغُ النِّعْمَانِ عَنِّي مَا لَكَا إِنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتَظَارِي

«... وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مَا لَكَا) عَلَى هَذَا الْقَوْلِ حَالًا مِنْ قَوْلِهِ: (إِنَّهُ)، أَيْ: أَبْلَغَهُ هَذِهِ الصُّورَةَ رَسُولًا، ثُمَّ قَدَّمَ

حَالِ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ قَاتِمًا هَذَا، وَكَقَوْلِ الْعَجَّاجِ...» الْبَيْتَيْنِ. (بَقِيَّةُ الْخَاطَرِيَّاتِ ٣٦).

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

(٥) فِي أ: حَسْرًا.

(٦) مِنَ الرِّجْزِ، وَقَبْلَهُ:

يُغْضِي كَأَغْضَاءِ الدَّوَى الزَّمِينِ

وَرَوَاتِهِ: (يُرْدُّ). وَالدَّوَى: الْمَرَضُ.

انْظُرْ: الْمَخْصَصُ ١٥/ ١٢٨. وَلَمْ أَجِدْهُ فِي غَيْرِهِ.



وَأَنْشَدُوا لِلْعَجَّاجِ<sup>(١)</sup>:

إِذَا سَمِعْتَ وَقَعَهَا الْخَرَّارَا أَصَمَّ يَهْوِي وَقَعُهَا الصَّرَّارَا<sup>(٢)</sup>  
 أَي: أَصَمَّ وَقَعُهَا الصَّرَارَ يَهْوِي، فَـ(يَهْوِي) حَالٌ مُقَدِّمَةٌ،<sup>(٣)</sup> وَالْفَرَاءُ يَأْبَى:  
 رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ<sup>(٤)</sup>، لِأَجْلِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ فِيهِ إِلَى صَاحِبِهَا، وَيُفْسِدُ هَذَا الْقَوْلُ: جَاءَ  
 رَاكِبًا زَيْدٌ، إِذْ أَجَارَهُ، وَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ لَفْظًا فَهُوَ فِي  
 نِيَّةِ التَّأْخِيرِ، لَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ، كَمَا تَقُولُ: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ الْأَخْفَشَ قَدْ  
 مَنَعَ مِنْ قَوْلِهِمْ: رَاكِبًا زَيْدٌ جَاءَ، لِتَبَاعُدِهَا عَنِ الْعَامِلِ<sup>(٥)</sup>، قَالَ: وَلَوْ قُلْتَ: قَاعِدًا  
 ضَرَبْتُ زَيْدًا مُتَكَلِّمًا، إِنْ كَانَ (قَاعِدًا) حَالًا لِلْمُتَكَلِّمِ لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ كَانَ حَالًا مِنَ  
 الْمُضْمَرِ جَارًا، وَلَوْ قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا قَاعِدًا مُتَكَلِّمًا، فَجَعَلْتَ: (قَاعِدًا) حَالًا

(١) هو عبد الله بن ربيعة، من بني مالك بن سعد بن زيد مناة. راجز إسلامي، ولقب بالعجاج لبيت قاله.  
 سمع من أبي هريرة رضي الله عنه. ووفد على خلفاء بني أمية. انظر: التاريخ الكبير ٩٧/١/٤، والشعر  
 والشعراء ٥٧٥/٢.

(٢) من الرجز.

الصرار: طائر. يقول: إِذَا سَمِعْتَ صَوْتَ الْحَجَرِ يَهْوِي بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَصَمَّ وَقَعُهَا ذَلِكَ الطَّائِرُ  
 الْمُسَمَّى (الصرار). (عن المعاني الكبير).

انظر: ديوان العجاج ٣٧٢، والمعاني الكبير ١١٠٣/٢، وبقية الخاطريات ٣٦.

(٣) بعده في د: فأما: جَاءَ رَاكِبًا زَيْدٌ، فَلَمْ أَعْرِفْ فِيهِ خِلَافًا، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَالْكُوفِيُّ يَمْنَعُ مِنْهَا، وَأَجَارَ: يَسِيرُ  
 رَاكِبًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَمِسُ بِالْمَفْعُولِ.

(٤) انظر: أسرار العربية ١٧٨، والإنصاف ١/٢٥٠.

(٥) انظر رأي الأنخفش في: الهمع ١/٢٤٢.

لِلْمُتَكَلِّمِ جَارَ، وَلَوْ قُلْتُ: ضَرَبْتُ مُتَكَلِّمًا / ٩٥ ب زيدًا قَاعِدًا، فَجَعَلْتُ (مُتَكَلِّمًا)  
حَالًا مِنَ الْمُضْمَرِ فِي (قَاعِدًا) لَمْ يَجْزْ، لِلْفَضْلِ.

فَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الْحَالِ مُضْمَرًا أَجَازُوا تَقْدِيمَهَا عَلَى الْعَامِلِ، فَتَقُولُ: رَاكِبًا  
جَثْتُ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُمْ يَتَوَهَّمُونَ أَنَّ الْمُضْمَرَ يَعُودُ إِلَى شَيْءٍ سَابِقٍ، وَقَدْ عَادَ مُضْمَرُ الْفِعْلِ  
إِلَيْهِ، وَهَذَا فَاسِدٌ، وَاسْتَدَلَّ الْمُبَرِّدُ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهِ مُطْلَقًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُشَعًا  
أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾<sup>(٢)</sup>، وَلَيْسَ هَذَا حُجَّةً عَلَى الْفَرَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ  
مُضْمَرٌ عَلَى مُظْهِرٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

مُزِيدًا يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرِنِي      فَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعُ<sup>(٤)</sup>

(١) الإنصاف ١/ ٢٥٠.

(٢) القمر: ٧.

وانظر رأي المبرد في المقتضب ٤/ ١٦٩.

(٣) هو سويد بن أبي كاهل.

(٤) البيت من الرمل.

وهو مركب من بيتين هنا وفي المقتضب والأصول، وهما:

مُزِيدًا يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرِنِي      فَإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي أَنْقَمَغُ  
وَيَحْيِي إِذَا لَاقَيْتُهُ      وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعُ

روي برفع (مزید)، فلا شاهد حيثيذ، وروي: (وحبيب إذا لاقيته).

مزید: شبهه بالجمال الهائج، الذي يظهر الزید على مشافره. يخطر: الحظر: تحريك اليدين في المشي

والاختيال بهما. رتع: أكل. (عن شرح المفضليات للأبباري).

والشاهد فيه: نصب (مزیدًا) على الحال، وقد تقدم على العامل، وهو (يخطر).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

شَامِدًا تَتَّقِي الْمُبْسَ عَنِ الْمَرْ  
يَةِ كَرَهَا بِالصَّرْفِ ذِي الطَّلَاءِ<sup>(٢)</sup>  
وَأَنْشَدُوا أَيْضًا:

إِنَّ الْعَجُوزَ حَيَّةً ضَمُوزَا تَأْكُلُ فِي مَقْعَدِهَا قَفِيرًا<sup>(٣)</sup>  
وَرُويَ (حَيَّةً) بِالرَّفْعِ، فَهَذَا حَالٌ مِنَ الْمَضْمَرِ فِي (تَأْكُلُ)، وَيَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ  
الْلَفْظُ، وَهُوَ (خَبَّةً). وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

انظر: المفضليات ١٩٨، والمقتضب ١٧٠/٤، والشعر والشعراء ٤١١/١، وشرح المفضليات للأباري  
١/٤٩٨، ٤٩٩، والأصول ٢١٧/١، وشرح التبريزي ٩٠٢/٢، ٩٠٤، وخزانة الأدب ١٢٥/٦.  
وقد جاء البيت الثاني في مصادر أخرى منها: الزاهر ٣١/٢، وأمثالي ابن الشجري ١٨١/١، ولم  
أستقصها لأن موضع الشاهد في الأول.

(١) هو أبو زيد الطائي.

(٢) البيت من الخفيف.

الشامد: التي ترفع ذنبها نشاطاً ومرحاً. والمبس: الداعي للحلب. أبس بالناقدة دعاها للحلب. والمرية:  
مسح الضرع لتدر. والصرف: صبغ أحمر. والطلاء: الدم. يصف حرياء، فيقول: الناقدة تتقي المبس  
باللبن، وهذه تتقيه بالدم. (عن اللسان والتاج).

والشاهد فيه: نصب (شامدًا) على الحال، وقد تقدم على العاقل، وهو (تتقي).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زيد) ٥٨٢، وكتاب الإبل لابن السكيت (الكنز اللغوي) ٨٧، والمعاني  
الكبير ٢/٩٤٩، وجمهرة اللغة ٢/٣٥٦ (رصف)، وتهذيب اللغة ١٤/٢٢ (طلى)، واللسان ٦/٢٧  
(بسس)، ١٥/٢٧٧ (مرا)، وتاج العروس ٩/٤٣٠ (شمذ).

(٣) سبق تخريج الأول، وزد عليه للبيت الثاني أيضًا: الفاضل ٢٢، وتهذيب اللغة ١٣/٢١٥ (لبز)، واللسان

٥/٤٠٣ (لبز).

(٤) لم أقف على قائله.

ضاحِكًا مَا قَبَّلْتُهَا حِينَ قَالُوا تَقَضَّتْ صَكَّهَا وَرُدَّتْ عَلَيَّ<sup>(١)</sup>  
وَلَيْسَ فِي هَذَا جَمِيعُهُ حُجَّةٌ عَلَى الْفَرَاءِ. وَقِيلَ: إِنَّ ثَعْلَبًا قَطَعَ فِي مَجْلِسٍ  
بِقَوْلِهِمْ: شَتَى تَوُوبُ الْحَلْبَةِ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: إِيَابَا شَتَى تَوُوبُ  
الْحَلْبَةِ، فَيَكُونُ صِفَةً مَصْدَرٍ مَحذُوفٍ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:  
تَبَيَّنْ أَعْجَازُ الْأُمُورِ إِذَا انْقَضَتْ وَتُقْبَلُ أَشْبَاهَا عَلَيْكَ صُدُورُهَا<sup>(٤)</sup>  
فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الْفَرَاءِ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: أُجِيزُ تَقْدِيمَهُ عَلَى صَاحِبِهَا وَلَا أُجِيزُ  
تَقَدُّمَهَا عَلَى عَامِلِهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:  
إِذَا سَمِعْتَ صَوْتَهُ الْخَرَّارَا أَصَمَّ يَهْوِي وَقَعُهَا الصَّرَّارَا<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من الخفيف.

الصَّكُّ: الكتاب. (عن المقتضب).

والشاهد فيه: نصب (ضاحكًا) على الحال، وقد تقدم على العامل، وهو (قبلتها)، و(ما) زائدة.

انظر: المقتضب ٤/ ١٧٠، ولم أجده في غيره.

(٢) لم أقف عليه في المجالس المطبوع.

والقول في: الصحاح ١/ ١١٤ (حلب)، وجهرة الأمثال ١/ ٥٤١، والإنصاف ١/ ٢٥١

(٣) هو شبيب بن البرصاء. وفي الحماسة البصرية ذكر خلافا في القائل، فنسبها إلى مضر بن ربيعي بن لقيط

الأسدي، ثم قال: «ومنهم من ينسبها إلى شبيب بن البرصاء، وقيل: إنها لعوف بن الأحوص الكلابي»

انظر: الحماسة البصرية ٣/ ١٣٠٧.

(٤) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: أن الحال (أشباهاً) تقدمت على صاحبها، وهي الصدور.

انظر: ديوان الحماسة ٢/ ٦، والأغاني ١٢/ ٢٧٧، وتاريخ دمشق ٣٢/ ٤٤٦، والحماسة البصرية ٣/ ١٣٠٩.

(٥) سبق تفريجه.

وَاسْتَحْسِنُوا: ضَرَبْتُ يَقُومُ زَيْدًا، وَلَمْ يَسْتَحْسِنُوا: ضَرَبْتُ قَائِمًا زَيْدًا.

قال أبو الفتح: «فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَامِلُ فِيهِ»<sup>(١)</sup> مُتَصَرِّفًا لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ، تَقُولُ: هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا، فَتَنْصِبُ (قَائِمًا) عَلَى الْحَالِ بِهَا فِي (هَذَا) مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ (هَا) لِلتَّنْبِيهِ، وَ(ذَا) لِلإِشَارَةِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أُنَبِّئُ عَلَيْهِ قَائِمًا، وَأُشِيرُ إِلَيْهِ قَائِمًا، وَلَوْ قُلْتَ: قَائِمًا هَذَا زَيْدٌ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ (هَذَا) لَا يَتَصَرَّفُ»<sup>(٢)</sup>.

قال سعيد: اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ يَصِحُّ لَهُ الْعَمَلُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْحُرُوفَ جَمِيعَهَا فِيهَا مَعَانِي الْفِعْلِ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْحَالِ إِلَّا مَا قَوِيَ مِنْ ذَلِكَ قُوَّةً تُخْرِجُهُ إِلَى شَبِّهِ الْفِعْلِ، كَ(كَأَنَّ)، وَحُرُوفِ النَّدَاءِ، فَأَمَّا (مَا) وَ(لَا) وَ(هَلْ) فَلَا يَعْمَلُ شَيْءٌ مِنْهَا فِي الْحَالِ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ هُوَ أَنَّ الْعَرَبَ عَدَلَتْ عَنِ الْفِعْلِ إِلَى الْحَرْفِ لِلَاخْتِصَارِ وَالِإِيجَازِ، فَإِذَا أَرَادَتْ الْعَمَلَ عَادَتْ إِلَى الْأَصْلِ، وَنَزَلَتْ عَنِ الْفَرْعِ، فَلَوْ أَنَّهَا أَعْمَلَتْهَا كَانَ عَوْدًا إِلَى الْأَصْلِ بَعْدَ مَا اخْتَزِلَ، فَكَانَ يَكُونُ كِإِذْغَامِ الْمُلْحَقِ، وَأَيْضًا فَهَذِهِ الْحُرُوفُ قَدْ أُمِنَ ذِكْرُ الْأَفْعَالِ مَعَهَا، فَلَمْ تُذَكَّرْ، فَأَمَّا إِعْمَالُ (هَا) وَهِيَ حَرْفٌ فِي الْحَالِ، فَإِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (يَا) فِي النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهَا الْمُعَبَّرُ بِهَا عَنْ نَبْهَتٍ، كَمَا أَنَّ (يَا) الْمُعَبَّرُ بِهَا عَنْ نَادَيْتٍ، وَلِذَلِكَ اسْتُعْمِلَتْ فِي النَّدَاءِ فِي: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَجُعِلَ كَالْتَّكَرُّارِ لَهَا، وَكَمَا أَنَّ (يَا) مَعَ (أَيُّ) جَعَلُوهَا مَعَ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمَدْعُو، فَأَقِيمَتْ (هَا) مَعَ الرَّجُلِ مُقَامَ (يَا)

(١) سقط من اللمع.

(٢) اللمع ٦٢-٦٣.

حِينَ امْتَنَعَتْ (يا) مِنَ الدُّخُولِ عَلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَسَنَذْكُرُ هَذَا.  
وَأَمَّا عَمَلُ (ذا) فَلَمَّا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَفَارَقَ حُكْمُ (ذا) حُكْمَ (ها)؛  
لأنَّ حُكْمَ الْفِعْلِ مَوْجُودٌ مَعَ (ذا)، وَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ ظَاهِرٍ مَعَ (ها)، أَلَا تَرَى أَنَّ  
بِنَاءَ (ذا) لِعِلَّةٍ تَضْمُنُهُ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَالْحَرْفُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَصْلِ، فَإِنْ شِئْتَ  
أَعْمَلْتَهَا وَإِنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَ (ذا)، فَإِذَا تَسَاوَى الْأَمْرُ فِيهِمَا أَعْمَلَ الْكُوفِيُّ الْأَوَّلَ،  
وَأَعْمَلَ الْبَصْرِيُّ الثَّانِي<sup>(١)</sup>، فَمَقْيَاسُ الْكُوفِيِّ لَا يَمْنَعُ<sup>(٢)</sup> مِنْ: هَا قَائِمًا ذَا زَيْدٍ؛ لِأَنَّ  
عَامِلَهُ قَبْلَهُ، وَهَذَا زَيْدٌ قَائِمًا ذَا، وَمَقْيَاسُ الْبَصْرِيِّ يَمْنَعُهُ إِنْ كَانَ الْعَامِلُ (ذا)؛ لِأَنَّ  
عَامِلَهُ بَعْدَهُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ (ذا)، وَيَجُوزُ الْبَصْرِيُّ أَنْ يَعْمَلَ الْأَوَّلَ أَيْضًا، فَأَمَّا:  
قَائِمًا هَذَا زَيْدٌ، فَلَيْسَ يُجِيزُهُ أَحَدٌ؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا / ٩٦ أَعْمَلَانِ لِشَبَهِ الْفِعْلِ، فَإِذَا لَمْ  
يَتَصَرَّفْ فِي نَفْسِهِ فَأَلَّا يَتَصَرَّفَ فِي مَعْمُولِهِ بِتَقْدُمِ أُولَى.

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ تَعْمَلُ فِي الْحَالِ وَلَا تَعْمَلُ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ، لَا  
تَقُولُ: هَذَا زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَا هَذَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ زَيْدٌ<sup>(٣)</sup>، وَلَا شُبْهَةً فِي أَنَّ الْحَالَ  
أَقْوَى شَبَهِهَا بِالْمَفْعُولِ بِهِ مِنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الظَرْفَ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى  
مُقَدِّمًا عَلَيْهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: كُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ، وَلَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ، لَوْ قُلْتَ:

(١) كما هو الأمر في باب التنازع.

(٢) في ج: يمتنع.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ١٧٢.

مُنْطَلِقًا زَيْدٌ فِي الدَّارِ، [لَمْ يُجْزَ] <sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَارِسِيَّ قَالَ: إِنَّ الْإِشَارَةَ  
 إِنَّمَا تَعْمَلُ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِزَيْدٍ <sup>(٢)</sup>، وَظَرَفُ الزَّمَانِ لَا يَتَعَلَّقُ بِزَيْدٍ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ  
 تَقُولَ: هَذَا يَوْمُ الْجُمُعَةِ الْقِتَالِ، وَلَمْ أَرْ مَنْ يُحْيِزُهُ، وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: إِذَا قُلْتَ: هَذَا  
 رَجُلٌ رَاكِبًا، فَالْحَالُ مِنْ رَجُلٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: هُوَ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ: جَاءَ رَجُلٌ رَاكِبًا  
 [زَيْدٌ] <sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ مَا يُقَارِبُ الْمَعْرِفَةَ <sup>(٤)</sup>.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَتَقُولُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا، فَتَنْصِبُ (قَائِمًا) عَلَى الْحَالِ  
 بِالظَّرْفِ، وَلَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ قَائِمًا فِي الدَّارِ لَمْ يُجْزَ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ لَا يَتَصَرَّفُ» <sup>(٥)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: الظَّرْفُ وَحَرْفُ الْجَرِّ الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا مِنْ طَرِيقٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا  
 الْمَعْنَى عَبَّرَ عَنِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ بِالظَّرْفِ، وَمَتَى وَقَعَ الظَّرْفُ خَبْرًا أَوْ صِفَةً أَوْ  
 صِلَةً أَوْ حَالًا نَابَ مَنَابِ الْفِعْلِ عَلَى الْخِلَافِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ، فِيمَا عَدَا الصِّلَةَ، إِلَّا أَنَّهُ  
 عَلَى كُلِّ حَالٍ فَرُعٌ عَلَى الْفِعْلِ، فَيَجِبُ أَنْ يَنْقُصَ عَنْ مَرْتَبَتِهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى فَسَدَ  
 قَوْلُ مَنْ ادَّعَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ  
 الْحَالُ عَلَى الْجُمْلَةِ إِجْمَاعًا فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا، فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ الْعَامِلُ لَمْ

(١) سقط من ج.

(٢) لم أقف على قوله.

(٣) سقط من أ.

(٤) لم أقف على قوله.

(٥) اللمع ٦٣.

يَمْتَنِعُ: قائماً زيدٌ في الدارِ، كما [لم يمتنع] <sup>(١)</sup> لو ظَهَرَ العَامِلُ وَعَمِلَ فِيهِ، وفي هذا الكلامِ نَظَرٌ، ولا يكونُ حالاً من (زيد)؛ لأنَّ (زيداً) مُبْتَدَأٌ، والعَامِلُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ، والابْتِدَاءُ لا يَعْمَلُ النَّصْبُ فِي شَيْءٍ، وإذا لم يَعْمَلِ النَّصْبُ فِي الظَّرْفِ فَالْأَوَّلَى أَلَّا يَعْمَلَ فِي الْحَالِ، وإنما جازَ أَنْ يكونَ حالاً من (هذا) وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، في قولِكَ: هَذَا زَيْدٌ قائماً؛ لأنَّ العَامِلَ فِيهِ نَفْسُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ صَاحِبُهَا، لما تَضَمَّنَهُ مِنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَرَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَقَدِّمِينَ يَذْكُرُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ <sup>(٢)</sup> أَنَّ (مُصَدِّقًا) حَالٌ مِنْ (الحقِّ) <sup>(٣)</sup>، وَجَوَّزَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا مَا لَا يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا؛ لأنَّ الْحَالَ خَبَرٌ، والعَامِلُ فِي الْخَبَرِ غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمُخْبَرِ عَنْهُ، ولا يعجبُنِي هَذَا الْقَوْلُ، وَذَكَرَ سَيَبَوِيه في قولِكَ: فِيهَا رَجُلٌ قائماً: أَنَّ (قائماً) يَنْتَصِبُ عَلَى الْحَالِ مِنْ رَجُلٍ <sup>(٤)</sup>، وَهَذَا يُصَحِّحُ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّ.

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثُ مَرَاتِبَ: مَرْتَبَةٌ لَا شَكَّ فِي جَوَازِهَا، وَهِيَ قَوْلُكَ: زَيْدٌ

(١) في د.

(٢) البقرة: ٩١.

(٣) قال الأخفش: «نصب (مصدقاً) لأنه خبر معرفة». انظر: معاني القرآن ١/ ٣٢٣. وقال مكِّي بن أبي

طالب: «قوله: (مصدقاً) حال من الحق مؤكدة، ولولا أنها مؤكدة لما جاز الكلام، كما لا يجوز: هو زيدٌ

قائماً؛ لأن زيداً قد يخلو من القيام وهو زيد بحاله، والحق لا يخلو أن يكون مصدقاً لكتب الله» انظر:

مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٥.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١١٢، ١٢٢.



في الدَّارِ قائماً، ف(قائمٌ) حالٌ مِنَ الضَّميرِ المُستَكينِ في الظَّرْفِ، والعامِلُ الظرفُ. وَمرتبةٌ فيها خلافٌ بَيْنَ سيبويه والأخفش، وَهِيَ: زَيْدٌ قائماً في الدَّارِ، فَسِيبويه يَمْنَعُ مِنْهَا، والأخفشُ والكسائيُّ والفراءُ يُجيزونها<sup>(١)</sup>، واستدلَّ سيبويه بما سَبَقَ أَنَّهُ مَعْنَى فلا يَقْوَى قُوَّةُ العامِلِ القَوِيِّ في تَقَدُّمِ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وَإِذَا أَفْسَدُوا أَن يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْفِعْلِ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ فَمَا ظَنُّكَ بِالْمَعْنَى، واستدلَّ الأخفشُ بما يُسَوِّغُهُ الْقِيَاسُ، وَجاءَ مِنْ أَشعارِ الْعَرَبِ، وَأَجازَةُ الْفَرَاءِ في الشَّعْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ (زَيْداً) في الْحَقِيقَةِ صَاحِبٌ لِلْحَالِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُضْمَرُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الْحَالِ، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ في الْعَامِلِ لَا في صَاحِبِ الْحَالِ، وَأَنشَدَ<sup>(٣)</sup>:

بِاللهِ رَبِّكَ إِن دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ      إِنَّ ابْنَ هَرْمَةَ واقِفًا بِالبَابِ<sup>(٤)</sup>  
فَدِ (واقِفًا) حالٌ مِنَ الْمُضْمَرِ في الظَّرْفِ، وَغَيْرُهُ يُنْشَدُ: هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ

(١) انظر رأي سيبويه في الكتاب ١٢٤/٢، ورأي الأخفش في البحر المحيط ٤٤٠/٧، والرايين في البديع

٣٠٠/١/١، والجمع ٢٤٣/١

(٢) انظر: الكتاب ١٢٤/٢.

(٣) لم أجده في معاني القرآن. ولم أقف على روايته هذه.

(٤) البيت من الكامل.

وهو لإبراهيم بن هرمة.

انظر: ديوان ابن هرمة ٧٠، والصناعتين ٦٨، والشيرازيات ٧٣/١، والمفصل ٣٦١، والبديع ٢٧٠/١/١،

وشرح المفصل ١٠١/٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢١/١، ورصف المباني ٢٢٤، وخزانة الأدب

٤٨/١٠.

وَإِقْفَا<sup>(١)</sup>، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَأَشَدَّ الْفَارِسِيِّ لِلْفَرَزْدَقِ:

أَبْنُو كُلَيْبٍ فِي الْفَخَارِ كَدَارِمٍ      أَمْ هَلْ أَبُوكَ مُدْعِدَعًا كَعِقَالٍ<sup>(٢)</sup>

/ ٩٦ ب ف (مُدْعِدَعٌ) حَالٌ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي الظَّرْفِ، وَالظَّرْفُ هُوَ الْعَامِلُ فِيهِ،

وَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الدِّمِّ، إِنْ كَانَ مِنْ زَجْرِ الْغَنَمِ، وَيَكُونُ لِلْأَبِ، وَعَلَى الْمَذْحِ، إِنْ كَانَ مِنْ دَعْدَعْتُ الْجَفْنَةَ، وَيَكُونُ مِنْ (عِقَالٍ)، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ<sup>(٣)</sup>: ﴿وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾<sup>(٤)</sup>

فَ (مَطْوِيَّاتٍ) حَالٌ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي الْجَارِ، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ، وَقَالَ فِي

قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ:

لَعَلَّكَ يَا عَبْدَ أُمْرِئِ الْقَيْسِ مُقْعِيًّا      بِمِرَاةٍ دَارِ الْخَامِلِ الْمُتَذَلِّلِ<sup>(٥)</sup>

(١) وعليه جميع ما اطعنت عليه من المصادر.

(٢) البيت من الكامل.

روي:

أَبْنُو كُلَيْبٍ مِثْلُ آلِ مُجَاشِعٍ

انظر: ديوان الفرزدق ٧٢٦/٢، ومنتهى الطلب ٣٠٢/١. ولم أجده في غيرهما.

(٣) هي قراءة عيسى بن عمر، والجاحدري. انظر: تفسير ابن عطية ٥٤١/٤، وإعراب القراءات الشواذ

للعكبري ٤١٤/٢، والبحر المحيط ٤٤٠/٧.

(٤) الزمر: ٦٧.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (فعل الخامل) بدل (دار الخامل).

مرأة: قرية. المقعي: الذي يجلس على أطراف قدميه. (عن الديوان).

فَنَصَبَ الْحَالَ عَنِ الْمُضْمَرِ فِي الْجَارِ، وَقَدَّمَهُ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ سِيبَوِيهِ أَنَّ مَعْمُولَاتِ الْعَوَامِلِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ثَلَاثَةٌ، قَوِيٌّ فِي الْغَايَةِ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ وَالْمَصْدَرُ، وَهَذَا لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا فِعْلٌ، أَوْ اسْمٌ فَاعِلٌ، أَوْ مَصْدَرٌ، أَوْ اسْمٌ فِعْلٍ، وَلَا يَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ بِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ. وَمَعْمُولٌ ضَعِيفٌ فِي الْغَايَةِ وَهُوَ الظَّرْفُ، وَهَذَا الْقِسْمُ تَعْمَلُ فِيهِ رَائِحَةُ الْفِعْلِ، مُقَدَّمًا وَمُؤَخَّرًا، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي مَوْضِعِهِ، وَيُلْحَقُ بِهِ حَرْفُ الْجَرِّ. وَمَعْمُولٌ يَكُونُ لَهُ مَرْتَبَةٌ بَيْنَ مَرْتَبَتَيْهِمَا، يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ وَالْمَعْنَى، لَكِنْ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى مُقَدَّمًا عَلَيْهِ، فَلَوْ تَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ لَصَارَ الْمَعْمُولُ الْمُتَوَسِّطُ ضَعِيفًا.

وَهُنَا نُكْتَتُهُ، وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ تُشَبَّهُ الظَّرْفَ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَصْدَرَ يَتَحَدَّدَانِ وَيَتَصَرَّفَانِ مَعًا، أَعْنِي ظَرْفَ الزَّمَانِ، وَكَذَلِكَ الْحَالُ وَالْمَصْدَرُ، وَلِهَذَا يَقُومُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ، وَتُشَبَّهُ الْحَالَ الصِّفَةُ، فَلِذَلِكَ انْتَصَبَتْ إِذَا تَقَدَّمَتْ عَلَى الْحَالِ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

لَعَزَّةٌ مُوَحَّشًا طَلُلٌ<sup>(١)</sup>

وَلَا يُشَبَّهُ الْمَفْعُولُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ فِي: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا، هُوَ الْمَرْفُوعُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَفْعُولُ بِهِ، وَيُشَبَّهُ خَبَرَ (كَانَ) فِي: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَالْمَنْصُوبُ فِي

الشاهد فيه: (مقعيًا) حيث هو منصوب على الحال من الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور (بمراة)

المتقدم.

انظر: ديوان ذي الرمة ٣/ ١٤٩٤. ولم أجده في غيره.

(١) سبق تحريجه.

هذين يُشبه (عَمَرًا) في اللفظ في قولك: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمَرًا.

وللمعنى حالتان، حالة ضَعْفٍ، وَهِيَ تَأْخُرُهُ عَنْ مَعْمُولِهِ، وحالة قُوَّةٍ وَهِيَ تَقْدِيمُهُ عَلَى مَعْمُولِهِ، فَلَوْ عَمِلَ الْمَعْنَى فِي الْحَالِ مُؤَخَّرًا عَنْهَا لاسْتَوَتْ الْحَالُ وَالظَّرْفُ، وَلَوْ لَمْ يَعْمَلِ الْمَعْنَى فِي الْحَالِ لاسْتَوَتْ الْحَالُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَهِيَ أَوْضَعُ مِنْهُ، فَلِذَلِكَ جَازَ الْعَمَلُ لِلْمَعْنَى فِي الْحَالِ فِي حَالِ قُوَّتِهِ، وَضَعُفَ عَنِ الْعَمَلِ فِيهَا فِي حَالِ ضَعْفِهِ، وَهُوَ تَأْخُرُهُ عَنْهَا فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ.

وَيَشِيدُ قَوْلَ سَبِيوِيهِ أَنَّ الْعَامِلَ الْقَوِيَّ إِذَا تَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ ضَعُفَتْ عُلُقَتُهُ فَتَعَدَّى لِذَلِكَ بِحَرْفِ الْجَرِّ، نَحْوُ قَوْلِكَ: لِيَزِيدَ ضَرَبْتُ، وَلَا يُجِيزُونَ ضَرَبْتُ لِيَزِيدَ، فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْعَامِلِ الْقَوِيِّ فَمَا ظَنُّكَ بِالْعَامِلِ الضَّعِيفِ؟ وَمِنْ حُجَّةِ الْأَخْفَشِ أَنَّ (زَيْدًا) هُوَ الْمُضْمَرُّ الْمُسْتَكِينُ فِي الظَّرْفِ، وَالْمُبْتَدَأُ هُوَ الْخَبَرُ الْأَصْلِيُّ، فَتَقْدِيمُهُ كَتَقْدِيمِهِ<sup>(١)</sup>.

وَالْمَرْبُتَةُ الثَّلَاثَةُ لَا خِلَافَ فِي امْتِنَاعِهِ فِيهَا، وَهُوَ: قَائِمًا زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي حَرْفِ الْجَرِّ اللَّفْظُ دُونَ مَا عَمِلَ فِيهِ، أَلَا تَرَى إِلَى جَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ الشَّدِيدِ الْإِتِّصَالِ، نَحْوُ: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا، وَنَحْوُ:

لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: المسائل العسكرية ١٠٨-١٠٩.

(٢) سبق تخريجه.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾<sup>(١)</sup> فَمِنْهُمْ مَنْ  
يَجْعَلُ (قَبْضَتُهُ) بِتَقْدِيرِ: مَقْبُوضَتُهُ، وَيُخْرِجُهَا عَنْ حُكْمِ الْمَصْدَرِ، وَيُعْمَلُهَا فِي الْحَالِ  
مُقَدَّمًا عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ التَّقْدِيرَ: وَالْأَرْضُ إِذَا كَانَتْ جَمِيعًا<sup>(٢)</sup>، وَعَلَى هَذَا  
يُجِيزُونَ: نَحْنُ جَمِيعًا فِي عَافِيَةٍ، أَيْ: إِذَا كُنَّا جَمِيعًا<sup>(٣)</sup>.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الظَّرْفَ إِذَا وَقَعَ مُكْرَّرًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ، أَوْ أَحَدَهُمَا مُتَّصِلٌ  
بِضَمِيرٍ مَجْرُورٍ لِلأَوَّلِ / ١٩٧ وَوَقَعَ مَعَهُمَا اسْمٌ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا، فَحُكْمُهُ  
حُكْمُهُ قَبْلَ التَّكَرُّارِ، وَلَا يُجِيزُ الْكُوفِيُّ فِيهِ إِلَّا النَّصْبَ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي  
الدَّارِ قَائِمًا فِيهَا، فَإِنْ كَانَ بَغِيرَ اللَّفْظِ أَجَازَ الْكُوفِيُّ مَا كَانَ يَمْنَعُ مِنْهُ، نَحْوُ: زَيْدٌ فِي  
الدَّارِ قَائِمٌ فِي الْبَيْتِ، وَكِلَاهُمَا وَاحِدٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ<sup>(٤)</sup>.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ جَالِسًا، وَلَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ جَالِسًا  
بِزَيْدٍ، وَالْحَالُ لِزَيْدٍ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ حَالَ الْمَجْرُورِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِهِنْدٍ  
جَالِسَةً، وَلَا يَجُوزُ: مَرَرْتُ جَالِسَةً بِهِنْدٍ؛ لِأَنَّ حَالَ الْمَجْرُورِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ»<sup>(٥)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَاحِكًا، وَكَانَتْ الْحَالُ لَكَ لَمْ يَحْسُنْ  
لَأَجْلِ اللَّبْسِ؛ لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ أَنَّ الضَّحِكَ كَانَ لِزَيْدٍ، وَالأَوَّلَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ

(١) الزُّمَرُ: ٦٧.

(٢) ذهب إلى هذا الزجاج، والفارسي. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٦١، والحلييات ١٩٦.

(٣) انظر: البديع ١/ ١/ ٢٠٢، والبحر المحيط ٧/ ٤٤٠.

(٤) انظر رأي البصريين والكوفيين في: شرح السيرافي ٢/ ٢٢٢، والإنصاف ١/ ٢٥٨.

(٥) اللمع ٦٣.

تَقُولُ: مَرَرْتُ ضَاحِكًا بِزَيْدٍ، إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ الْمَقْصُودُ، وَرَأَيْتُ الْأَخْفَشَ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ لِلْفَضْلِ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْمَنْعُ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهَا جَمِيعًا مَعْمُولَانِ لِلْفِعْلِ، وَإِنْ كَانَ مَوْضِعُ التَّاءِ مُظْهِرًا<sup>(١)</sup> حَسَنَ الْفَصْلِ بِالْحَالِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْفِعْلِ، فَتَقُولُ: مَرَّ ضَاحِكًا زَيْدٌ بِعَمْرٍو.

وَأَمَّا تَقَدُّمُهَا عَلَى الْفِعْلِ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْحَالُ لِزَيْدٍ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ جَالِسًا لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الْبَاءِ عِنْدَ سِيَبَوِيهِ<sup>(٢)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّ الظَّرْفَ النَّائِبَ أَقْوَى مِنْ هَذَا الْجَارِ؛ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ وَيَنْصِبُ، وَلَا يَجُوزُ تَقَدُّمُ مَا عَمِلَ فِيهِ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا، وَالْحَرْفُ هُنَا لَا يَعْمَلُ غَيْرَ الْجَرِّ، فَإِذَا امْتَنَعَ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْقَوِيِّ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَمْتَنَعَ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الضَّعِيفِ، وَغَيْرُهُ يُجِيزُ هَذَا الَّذِي مَنَعَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ<sup>(٣)</sup>، وَيَقُولُ: إِنَّمَا امْتَنَعَ فِي الظَّرْفِ النَّائِبِ تَقَدُّمُ الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الظَّرْفُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ هُنَا لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ إِنَّمَا هُوَ الْفِعْلُ لَا الْحَرْفُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَاحِكًا فَالْعَامِلُ فِي (ضَاحِك) مَرَرْتُ، لَا الْبَاءُ، فَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا، فَالْعَامِلُ فِي (قَائِم) الظَّرْفُ.

(١) فِي أ: مُظْهِرٌ.

(٢) انظر: الكتاب ١٢٤/٢.

(٣) نسب هذا القول للفارسي، وابن كيسان. انظر: شرح اللمع لابن برهان ١٣٧/١-١٣٨، وأمالى ابن

الشجري ١٥/٣. وقد تابعها ابن برهان وابن مالك وأبو حيان، وغيرهم. انظر: البحر المحيط

٢٨١/٧، واختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ١٢١/١.

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْعَامِلُ لَمْ يَمْتَنِعْ تَقْدُمُ الْحَالِ عِنْدَ الْبَصْرِ، فِي كُلِّ مَوْضِعٍ،  
وَاسْتَدَلَّ مُجِيزُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾<sup>(١)</sup>  
فَ(كَافَّةً) حَالٌ مِنَ (النَّاسِ)، وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَالْعَامِلُ فِي (النَّاسِ) اللَّامُ، وَمِنْهُمْ مَنْ  
يَجْعَلُ (كَافَّةً) حَالًا مِنَ الْكَافِ، وَالتَّاءُ فِي (كَافَّةً) لِلْمَبَالِغَةِ<sup>(٢)</sup>، كَمَا تَقُولُ: عَلَامَةٌ،  
وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْكَافَّةَ هُنَا مَصْدَرًا، كَالْعَاقِبَةِ وَالْعَافِيَةِ، وَيَكُونُ مَصْدَرًا فِي مَوْضِعِ  
الْحَالِ<sup>(٣)</sup>، وَلَا تَكُونُ التَّاءُ لِلْمَبَالِغَةِ، وَيَكُونُ (لِلنَّاسِ) مُتَعَلِّقًا بِهِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى:  
وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ عَنِ الضَّلَالِ، وَأَنْشَدُوا:  
لَيْنَ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرًّا صَادِيًا      إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهُ لَحَبِيبٌ<sup>(٤)</sup>

(١) سيبأ: ٢٨.

(٢) هو رأي الزجاج. انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢٥٦، وانظر الحاشية رقم (٣) في الصفحة نفسها.

(٣) انظر: كشف المشكلات ٢/١٠٩٩-١١٠٠.

(٤) البيت من الطويل.

اختلف في قائله فقليل:

أ- كثير عزة.

ب- عروة بن حزام.

ج- المجنون.

د- قيس بن ذريح.

وروايته في مصادره: (إنها لحبيب). وروي: هيان صاديًا، وأبيض صافيًا.

انظر: ديوان كثير ٥٢٢، وديوان عروة بن حزام ١٥، وديوان المجنون ٢٧، والشعر والشعراء ٢/٦٠٨،

والكامل ٢/٧٨٩، والتنبيه على شرح الحماسة ٣٢٦، واللاكل ١/٤٠٠، والبديع ١/١٩٩، والحماسة

البصرية ٢/٢٠٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٤٥، وخزانة الأدب ٣/٢١٢.

فَـ(حَرَآنَ) حَالٌ مِنَ الْيَاءِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا، وَالْعَامِلُ فِي الْيَاءِ الْحَرْفُ،  
وَالْعَامِلُ فِي الْحَرْفِ (حَبِيبًا) الَّذِي هُوَ الْخَبَرُ، وَقَدْ أَجَازَ عُثْمَانُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ  
الْمَاءِ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا طَرِيفٌ. وَعَلَيْهِ أَنْشُدُوا<sup>(٢)</sup>:

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ السَّيَادَةُ نَاشِئًا      فَمَطْلَبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ<sup>(٣)</sup>  
[فَقَدَّمَ الْحَالَ عَلَى الْمَجْرُورِ]<sup>(٤)</sup>، وَاسْتَدَلَّ أَيْضًا مَنْ أَجَازَهُ بِأَنْ قَالَ: إِذَا كَانَ  
مَعْمُولُ الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ قَدْ تَقَدَّمَ، فَلَا أَوْلَى تَقَدُّمَ هَذَا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ  
لَسْتُمْ لَعْرِبَازِينَ﴾<sup>(٥)</sup> فَ(لَهُ) مُتَعَلِّقَةٌ بِ(رَازِقِينَ)، وَهُوَ مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ  
كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ، وَأَيْضًا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لَهُ) لِلتَّبْيِينِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ شَيْءٌ  
مُضْمَرٌ، كَمَا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾<sup>(٦)</sup>، وَأَيْضًا فَإِنْ  
(لَهُ) حَرْفُ جَرٍّ، وَحَرْفُ الْجَرِّ يَتَسَعُّ فِيهِ أَكْثَرُ مِنَ الْحَالِ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ

(١) التنبيه على شرح الحماسة ٣٢٦.

(٢) للمعلوط بن بدل القريعي.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الحماسة ١٨/٢، والبيان والتبيين ٢٧٤/١، والتنبيه على شرح الحماسة ٣٢٦، وشرح الحماسة

للمرزوقي ١١٤٨/٢، والبديع ١٩٩/١/١، وشرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢، وشرح ألفية ابن معطي

٥٦٣/١، والبحر المحيط ٧/٢٨١.

(٤) في د.

(٥) الحجر: ٢٠.

(٦) يوسف: ٢٠.



الذي يُقَدَّمُ الحالُ أَنَّكَ في الاستثناء مُجِزٌ تقديم (إلا) عَلَى الحرفِ، في قولِكَ: ما مَرَزْتُ إِلَّا زَيْدًا بِأَحَدٍ، وَأَنْتَ لَا تُقَدَّمُ إِلَّا عَلَى العاملِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ النَظَرُ فِيهِمَا إِنَّمَا هُوَ إِلَى (مَرَزْتُ) لَمْ يَجُزْ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ هُنَا. فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>: ٩٧ ب

عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلِي بِخَفِيَّةٍ      زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا<sup>(٢)</sup>  
فَ(رَجُلَانِ) حَالٌ مِنَ الْيَأْيِ فِي (عَلَيَّ)، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ الْعَامِلُ فِي الْحَرْفِ  
الْجَارِّ (عَلَى) أَوِ الظَّرْفِ، عَلَى الْخِلَافِ، وَمَذَهَبُ الْكُوفِيِّ يُحَسِّنُ رَفَعَ (زِيَارَةَ) لِأَجْلِ  
الْفَصْلِ فِي مَذَهَبِ الْبَصْرِيِّ، إِلَّا أَنْ يَعْتَقِدَ الْبَصْرِيُّ الْعَامِلَ الْمُقَدَّرَ بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ.  
وَمَثَلُ عُثْمَانَ بِ(جَالِسٍ) لِيَتَحَقَّقَ أَنَّ الْحَالَ مِنَ (زَيْدٍ)، وَلَيْسَ مِنَ التَّاءِ؛ لِأَنَّكَ  
لَا تَمُرُّ وَأَنْتَ جَالِسٌ، فَإِنْ أَرَدْتَ بِ(جَالِسٍ) أَيْ مُنْجِدًا<sup>(٣)</sup> صَحَّ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ  
مِنْهُمَا.

وَ(مَرَزْتُ) عِنْدَ الْكُوفِيِّ عَلَى ضَرِيَيْنِ: تَامَّةٌ، وَنَاقِصَةٌ، فَالتَّامَّةُ: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ،

(١) هو المجنون.

(٢) البيت من الطويل.

روي:

عَلَيَّ إِذَا أَبْصَرْتُ لَيْلِي بِخَلْوَةٍ      أَنْ أَزْدَارَ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

انظر: ديوان المجنون ٣٠٦، وتفسير الطبري ٣٣٨/٥ (شاكِر)، والاختيارين للأخفش الأصغر ٣٦،

ومقاييس اللغة ٤٩٢/٢ (رجل)، واللسان ٢٦٨/١١ (رجل)، ومغني اللبيب ٦٠١، وشرح شواهد

٨٥٩/٢، وشرح أبياته ١٨/٧.

(٣) الْجَلْسُ: اسم لتجديد. انظر: اللسان ٤١/٦ (جلس).

فَمَا وَرَدَ مِنَ النِّكَرَاتِ بَعْدَ زَيْدٍ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ، وَالنَّاقِصَةُ: مَرَرْتُ بِزَيْدِ الظَّرِيفِ،  
فَيَنْصِبُونَ بِهَا كَمَا يَنْصِبُونَ بِـ (كَانَ)، وَهَذِهِ لَا يَعْرِفُهَا الْبَصْرِيُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ<sup>(١)</sup>.  
وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَخُوكَ قَائِمًا لَمْ يَجُزْ، إِنْ كَانَ مِنَ النَّسَبِ، فَإِنْ كَانَ  
مِنَ الصَّدَاقَةِ جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ.

وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيعًا وَكُلًّا، فَسَيَبُوهُ يَنْصِبُهُمَا عَلَى الْحَالِ،  
وَكَذَلِكَ عَمَّا، وَالْخَلِيلُ يَنْصِبُ مَرَرْتُ بِهِمْ طَرًّا، وَقَاطِبَةً، عَلَى الْمَصْدَرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ  
سَيَبُوهِ<sup>(٢)</sup>، وَالْأَخْفَشُ يَنْصِبُ: جَمِيعًا وَكُلًّا [وَعَمَّا]<sup>(٣)</sup> وَقَاطِبَةً عَلَى الْمَصْدَرِ<sup>(٤)</sup>،  
وَيُؤَنَسُ يَنْصِبُ طَرًّا وَحْدَهُ عَلَى الظَّرْفِ<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ<sup>(٦)</sup>.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا، فَتَقْدِيرُهُ: ضَرَبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا، أَوْ إِذَا كَانَ  
قَائِمًا، فَـ (ضَرَبِي) مُبْتَدَأٌ، وَ(إِذَا) أَوْ (إِذَا)<sup>(٧)</sup> الْخَبَرُ، وَهُمَا ظَرْفَانِ، وَالْعَامِلُ فِيهِمَا  
مُسْتَقَرٌّ أَوْ اسْتَقَرَّ، وَ(قَائِمٌ) حَالٌ مِنَ الْمَضْمَرِ فِي (كَانَ)، وَلَيْسَ بِخَيْرٍ لـ (كَانَ)،

(١) انظر رأي الكوفيين في الأصول ٢٢٠/١، وفيه: «وهذا الذي أجازوه غير معروف عندي من كلام

العرب، ولا موجود فيما يوجب القياس».

(٢) انظر: الكتاب ٣٧٦/١، والمقتضب ٢٣٨/٣.

(٣) في د.

(٤) انظر: الأصول ١٦٣/١.

(٥) انظر: المقتضب ٢٣٨/٣.

(٦) ص: ٣٢٤.

(٧) في ج: و(إذا) و(إذا) الخبر.

لاستحالة وقوع المعرفة هنا، ف(قائم) الآن حال من مضمير مرفوع لفعل في موضع جر بإضافته إلى ظرف العامل فيه اسم فاعل محذوف، أو فعل، وذلك الظرف المحذوف كان الخبر للمبتدأ، ولم يستجيزوا: ضربي زيداً مشياً؛ لأن الحال هنا في موضع ضعيف، فلم يتصرف فيها.

و(أخطب ما يكون الأمير قائماً)، تقديره: أخطب أوقات كون الأمير إذا كان قائماً، فلا يحتاج إلى عامل في (إذا)؛ لأن (أخطب) وقت؛ لإضافته إلى الوقت، و(إذا) وقت، فهو هو، فإن لم تُقدر<sup>(١)</sup> الوقت محذوفاً وجعلت (أخطب) مضافاً إلى (ما)، وجعلت (ما) عامة<sup>(٢)</sup>؛ لأن (أفعل) لا يضاف إلى واحد لفظاً ومعنى، وكأن تقدير (ما يكون) أكواناً، فكأنك جعلت الأكوان خطيبة على الاتساع، كان (إذا) متعلّقاً بمستقر أو استقر؛ لأنه غير المصدر، وقد وردت (ما) واقعة على العموم، كقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup> والوجه الأول أكثر؛ لأن العرب كثيراً ما تتسع في الزمان فتجعل الفعل لها، وعلى هذا قالوا: نهارك صائماً، قال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

(١) في أ: يقدر.

(٢) في أ: عاملة.

(٣) في د.

(٤) يونس: ١٨.

(٥) هو الجرنق بن يزيد الطائي. اللص.

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسَلَةٍ

والليلُ في جَوْفٍ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ<sup>(١)</sup>

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا، فَتَقْدِيرُهُ: هَذَا الشَّيْءُ إِذَا كَانَ بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا، فَتَقْدِيرُهُ: إِذَا كَانَ رُطْبًا، فَالْعَامِلُ فِي الظَّرْفَيْنِ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ (أَفْعَلُ) الَّذِي هُوَ الْخَبَرُ<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَا يَعْمَلُ فِي ظَرْفِي زَمَانٍ عَلَى غَيْرِ جِهَةٍ الْبَدَلِ، وَلَكِنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي تَضَمَّنَهَا (أَفْعَلُ) سَوَّغَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَعَمِلَ فِي أَحَدِهِمَا بِحُكْمِ الْإِشْتِقَاقِ، وَعَمِلَ فِي الْآخَرِ بِحُكْمِ الزِّيَادَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْعَامِلَ فِي الْأَوَّلِ مَا فِي (هَذَا) مِنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَيَجْعَلُ الْعَامِلَ فِي الثَّانِي (أَفْعَلُ).

قَالَ الْفَارِسِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: إِنَّ الْعَامِلَ فِي (بُسْر) الَّذِي هُوَ الْحَالُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ: أَطْيَبُ، أَوْ هَذَا، أَوْ (كَانَ) الْمُضْمَرَةُ<sup>(٣)</sup>، فَلَا يَجُوزُ لِـ (أَفْعَلُ) أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، وَإِذَا اسْتَقْبَحُوا تَقْدِيمَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ عَلَيْهِ فَلَا أَوْلَى أَنْ يَسْتَقْبَحُوا تَقْدِيمَ الْحَالِ، أَلَا تَرَى إِلَى امْتِنَاعِهِمْ مِنْ قَوْلِكَ: زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ.

(١) البيت من البسيط.

الشاهد فيه: أنه أخبر عن النهار بأنه في سلسلة، وعن اللي باستقراره في جوف منحوت من الساج، أنشأه. انظر: الكتاب ١/ ١٦٠، والحيوان ٧/ ١٥٨-١٥٩، والمقتضب ٤/ ٣٣١، والكمال ٣/ ١٣٥٦، والمحاسب ٢/ ١٨٤، والإفصاح للفارقي ١٣٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٠٦، ٢/ ٢٤٤، والبحر المحيط ٤/ ٣١٥.

(٢) انظر: الحلييات ١٧٩.

(٣) تكلم الفارسي عن هذه العبارة في الحلييات ١٧٩، وذكرها في الإيضاح العضدي ٢٢٢، والمسائل المثورة ٣٣، والشيرازيات ١/ ٢٨٤، ولم أجد ما نقله المصنف.

وَقَالَ الْمَازِنِيُّ: / ٩٨ أَوْهُوَ قَبِيحٌ جِدًّا<sup>(١)</sup>، وَقَدْ وَجَدْتُ أَنَا فِي الشَّعْرِ مِنْهُ  
أَبْيَاتًا، أَنَشَدَ الْفَرَزْدَقُ:

لَأُخْتُ بَنِي ذُهَلٍ غَدَاةَ لَقِيَتْهَا      فُكِيهَةً فِينَا مِنْكَ فِي الْخَيْرِ أَرْغَبُ<sup>(٢)</sup>  
وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:

وَقَالَتْ لَهُ أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ  
جَنَى النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ<sup>(٤)</sup>  
وَهَذَا لِقَلَّتِهِ يَجْعَلُونَهُ شَاذًا، وَلَوْ أَجَاذَهُ مُجِيزٌ فِي حَرْفِ الْجَرِّ وَمَنْعَهُ مِنَ الظَّرْفِ

(١) قال أبو حيان: «وذهب المازني والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وابن خروف إلى أن أفعل التفضيل هو العاقل في الحالين». انظر: الارتشاف ٣/١٥٨٨.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في الديوان:

لَأُخْتُ بَنِي ذُهَلٍ غَدَاةَ أَتَيْتُهَا      عَزِيْزُ فِينَا مِنْكَ يَا مَيَّ أَرْغَبُ  
انظر: ديوان الفرزدق ١/٣٢، والدرر اللوامع ٥/٢٩٧. ولم أجده في غيرهما.

(٣) هو الفرزدق.

(٤) البيت من الطويل.

وهو قبل البيت السابق في خمسة أبيات للفرزدق.

ورويته في الديوان: (هو أطيّب) بدل (منه أطيّب).

انظر: شرح المفصل ٢/٦٠، وشرح عمدة الحفاظ ٢/٧٦٦، وتذكرة النحاة ٤٧، وجمع الهوامع ٢/١٠٤، وخزانة الأدب ٨/٢٦٩، والدرر اللوامع ٥/٢٩٦.

كَانَ مُنَاسِبًا لِقَوْلِ الْكُوفِيِّ [هَشَامٍ] <sup>(١)</sup> فِي قَوْلِهِمْ: فِيكَ لَأَرْغَبَنَّ، وَامْتِنَاعِهِمْ مِنْ قَوْلِهِمْ: خَلَفَكَ لَأَقُومَنَّ، فَبَطَّلَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ عَمَلُ (أَفْعَل) فِيهِ. فَإِذَا عَمِلَ فِيهِ (كَانَ) افْتَقَرَتْ إِلَى الظَّرْفِ الَّذِي تُضَافُ <sup>(٢)</sup> [هِيَ] <sup>(٣)</sup> إِلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ افْتَقَرَّ الظَّرْفُ إِلَى عَامِلٍ، وَالْعَامِلُ هُوَ (هَذَا) عِنْدَ الْفَارِسِيِّ لَا غَيْرُهُ مِمَّا يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ عَلَى مَا سَبَقَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ عَمِلَ (هَذَا) أَوَّلَ حَالَةٍ وَلَا يَعْمَلُ (إِذَا)؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ إِذَا ظَهَرَ عَامِلُهُ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا عَلَى أَنَّهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَفْسَدَ عَمَلَ (هَذَا) فِي الظَّرْفِ مِنَ الزَّمَانِ. وَالْعَامِلُ فِي (رُطِبَ) (أَطِيبَ) نِيَابَةٌ عَنِ (كَانَ) وَيَعْمَلُ (كَانَ) مُقَدَّرَةً مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ عِنْدِي أَوْلَى.

وَقَدْ تَقَعُ الْجُمْلُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ أَحْوَالًا، قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٤)</sup>:

تَنَادَوْا وَمَا حَلُّوا الْحَبَى وَتَعَاوَنُوا      عَلَى جَارِهِمْ وَالْجَارُ يُجْبَى وَيُرْفَدُ  
وَلَمْ يُورِدُوا مَاءً وَلَمْ يَرَوْا جَارَهُمْ      وَلَمْ يَحْلُبُوا لِلضَّيْفِ وَالْمَاءُ يُورَدُ <sup>(٥)</sup>

(١) فِي د.

(٢) فِي ج: يُضَافُ إِلَيْهِ.

(٣) فِي د.

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهَا.

(٥) الْبَيْتَانِ مِنَ الطَّوِيلِ.

وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا.

وَالْحَبْوَةُ: هُوَ أَنْ يَضُمَّ الْإِنْسَانُ رَجُلِيهِ إِلَى بَطْنِهِ بِثَوْبٍ يَجْمَعُهَا بِهِ مَعَ ظَهْرِهِ وَيَشُدُّ عَلَيْهَا. انْظُرْ: اللِّسَانُ

١٤ / ١٦٠ - ١٦١ (حَبَا).

الشَّاهِدُ فِيهِ: جُمْلَةٌ (وَمَا حَلُّوا الْحَبَى)، وَجُمْلَةٌ (وَلَمْ يَرَوْا جَارَهُمْ) وَقَعْنَا حَالًا.

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا احْتَجَّتْ إِلَى (قَدْ) مُقَدَّرَةً أَوْ مُظْهَرَةً، لِتَقَرُّبِهِ إِلَى الْحَالِ،  
وَلَا بُدَّ فِي الْجُمْلَةِ مِنْ عَائِدٍ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ، كَقَوْلِهِ <sup>(١)</sup>:

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ      وَشَرِيكُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَذْرِي <sup>(٢)</sup>  
وَبَعْضُهُمْ يُشِيدُ: نِصْفَ النَّهَارِ، وَيَجْعَلُهُ ظَرْفًا <sup>(٣)</sup>.

أَوْ وَإِ مَعَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، أَوْ جُمْلَةٍ صَدَرُهَا فِعْلٌ مَاضٍ، أَوْ فِي تَقْدِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ  
يَسُدُّ مَسَدَّ الْعَائِدِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَغْشَى طَآئِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ  
أَنْفُسَهُمْ﴾ <sup>(٤)</sup>.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَغْتُ الشَّاةُ شَاةً وَدِرْهَمٌ، بِالْوَاوِ، وَهُوَ جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ،  
قِيلَ: هَذَا كَلَامٌ خَارِجٌ عَنْ حَدِّ نَظِيرِهِ، مَحْذُوفُ الْعَائِدِ، فَتَقْدِيرُهُ: شَاةٌ مِنْهَا وَدِرْهَمٌ  
مَعْرُوفَانِ، فَلَمْ يُدْخِلُوا فِيهِ الْوَاوَ وَالْهَاءَ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ <sup>(٥)</sup> إِذَا جَعَلْتَ الْوَاوَ

(١) هُوَ الْمُسَيَّبُ بْنُ عَلَسٍ.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ.

يَصِفُ الشَّاعِرُ غَائِضًا غَاصَ فِي الْمَاءِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ حَتَّى انْتَصَفَ، وَشَرِيكُهُ يَنْتَظَرُهُ.

الشَّاهِدُ فِيهِ: (الْمَاءُ غَامِرُهُ) فَالْجُمْلَةُ حَالٌ، وَالرَّابِطُ الضَّمِيرُ.

انْظُرْ: إِصْلَاحَ الْمَنْطِقِ ٢٤١، وَتَهْذِيبَ اللُّغَةِ ١٢/٢٠٣ (نِصْفُ)، وَأَدَبَ الْكَاتِبِ ٣٥٩، وَشَرَحَ مَا يَقَعُ فِيهِ

التَّصْحِيفَ وَالتَّحْرِيفَ ٢٨٥، وَسِرَ صِنَاعَةَ الْإِعْرَابِ ٢/٦٤٢، وَمَقَائِيسَ اللُّغَةِ ٥/٤٣٢ (نِصْفُ)،

وَالْمَخْصَصَ ٩/٥٣، وَدَلَائِلَ الْإِعْجَازِ ٢٠٣، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/٤٧٣، وَمَغْنِي الْبَلْبِ ٦٥٦.

(٣) انْظُرِ الرُّوَايَةَ فِي: شَرَحَ مَا يَقَعُ فِيهِ التَّصْحِيفِ وَالتَّحْرِيفِ ٢٨٥.

(٤) آلُ عِمْرَانَ: ١٥٤.

(٥) اخْتَلَفَ فِي قَائِلِهِ، فَقِيلَ:

للحال:

بأيدي رجالٍ لم يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ ولم تكثرِ القتلَى بها حينَ سُلَّتِ<sup>(١)</sup>  
وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فَنَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَيُقَدَّرُ  
بِ(إِذٍ) لِيَتَعَلَّقَ بِالْأَوَّلِ تَعَلُّقُ الْحَالِ بِالْعَامِلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْوَاوُ إِذَا كَانَتْ  
حَالًا عَلَى الْعَامِلِ، وَإِنْ كَانَ مُتَصَرِّفًا، احْتِرَامًا لِيَابِهَا الْأَوَّلِ<sup>(٢)</sup>، كَمَا فَعَلْتُ فِي بَابِ  
الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَمَنَعَ الْأَخْفَشُ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَرَزْتُ بَزِيدَ وَحَسَنُ وَجْهَهُ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَوْ  
زَالَتِ الْوَاوُ لَانْتَصَبَ (حَسَنًا)، وَكَذَلِكَ مَنَعَ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَرَزْتُ بَزِيدَ وَيَضْحَكُ،  
وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

أ- الفرزدق. كما في الكامل.

ب- سليمان بن قتة. كما في العمدة لابن رشيق.

(١) البيت من الطويل.

يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ: يغمدوها. (اللسان ١٢/ ٣٣٠) (شيم).

قال المبرد: وهذا البيت طريف عند أصحاب المعاني، وتأويله: لم يشيموا: لم يغمدوا، و(لم تكثر القتلَى) أي

لم يغمدوا سيوفهم إلا وقد كثرت القتلَى حين سلت. (عن الكامل)

انظر: ديوان الفرزدق ١/ ١٣٩، والكامل ١/ ٤٠١، وشرح الفضليات للأباري ١/ ٢٤٠، والأضداد له

٢٥٩، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٥، والعمدة لابن رشيق ٢/ ١٨٦، وتفسير ابن عطية ٣/ ١٤،

والإنصاف ٢/ ٦٦٧، واللسان ٤/ ٢٣٥ (خر)، ومغني اللبيب ٥٣٧، والبحر المحيط ٢/ ٢٩٢.

(٢) يريد العطف - والله أعلم - إذ هو الأصل في الواو، ولا يجوز أن تتقدم على المعطوف عليه.

(٣) انظر قول الأخفش في: الارتشاف ٣/ ١٦٠٦.

(٤) هو عروة بن الورد.



وإِنْ حَمَيْتَنَا أَبَدًا حَرَامٌ وَلَيْسَ لَيْتَ جَارَتِنَا حَيْثُ<sup>(١)</sup>  
 فَأَدْخَلَ بَعْضُهُمْ (لَيْسَ) فِي حُكْمِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ عَوَامِلِ الْإِبْتِدَاءِ،  
 وَهِيَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ حَرْفٌ<sup>(٢)</sup>، وَيَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا  
 لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى وَائٍ فِي الْقَوْلِ الْقَوِي، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ<sup>(٣)</sup>، فَعَلَى إِضْمَارِ  
 الْمُبْتَدَأِ، بِدَلِيلِ ظُهُورِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا  
 كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، وَاحْتِجَّتْ إِلَى الضَّمِيرِ كَقَوْلِكَ: جَاءَ  
 زَيْدٌ يَضْحَكُ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِقُرْبِ مَا بَيْنَ الْمُضَارِعِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ  
 لَا يَجُوزُ أَنْ تَجِيءَ مَعَ اسْمِ الْفَاعِلِ بَوَائٍ، فَكَذَلِكَ لَا تَجِيءُ بِهَا مَعَ الْمُضَارِعِ، وَأَيْضًا  
 فَأَكْثَرُ مَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ الْفِعْلُ، فَخَافُوا اللَّبْسَ بِالْعَطْفِ.  
 فَأَمَّا الْمَاضِي فَلَا يَقَعُ حَالًا إِلَّا وَمَعَهُ (قَدْ) مُظْهَرَةٌ أَوْ مُقَدَّرَةٌ، لِتَبَايُنِ مَا بَيْنَهُمَا.

(١) البيت من الوافر.

روايته في الديوان ومنتهى الطلب:

وليس لجار منزلنا حيثُ

الحميت: السقاء يرب بالرب، فإذا فعل به ذلك فهو حيث يطيب بالرب، ثم يصير السمن فيه. (عن

ديوان عروة)

انظر: ديوان عروة بن الورد ٧٧، وشرح الدروس ٢٦٠، ومنتهى الطلب ١٠٦.

(٢) ذهب إلى ذلك ابن السراج والفارسي في أحد قوليه. انظر: الحليبات ٢١٠ وما بعدها، والجنى الداني

٤٩٤، ومغني اللبيب ٣٨٧.

(٣) انظر القول في: إصلاح المنطق ٢٣١.

(٤) الأنفال: ٣٣.

وقد جاءتِ الجملةُ حالاً ولا رابطَ فيها من / ٩٨ ب واوٍ ولا ضميرٍ، كقول  
غاسِلِ بْنِ غَزِيَّةَ الهذلي<sup>(١)</sup>:

ثُمَّ انْتَصَبْنَا جِبَالَ الصُّغْدِ مُعْرِضَةً عَنِ الْيَسَارِ وَعَنْ أَيْمَانِنَا جُدَدُ<sup>(٢)</sup>  
فَـ (جِبَالُ الصُّغْدِ مُعْرِضَةٌ) حَالٌ مِنْ (نَا)، وَلَا عَائِدٌ وَلَا وَاوٍ،  
تَقْدِيرُهُ<sup>(٣)</sup>: عَلَى الْيَسَارِ مِنَّا، فَحَذَفَ كَمَا [حَذَفَ]<sup>(٤)</sup> فِي: الْبِرُّ الْكُرُّ  
بِسْتَيْنٍ<sup>(٥)</sup>.

وَرَأَيْتُ الْأَخْفَشَ قَدْ مَنَعَ مِنْ قَوْلِهِمْ: جِئْتُكَ وَقَامَ زَيْدٌ<sup>(٦)</sup>، وَهَذَا يُفْسِدُهُ قَوْلُهُ

(١) لم أجده له ترجمة.

(٢) البيت من البسيط.

وروايته في مصادره:

ثُمَّ انْتَصَبْنَا جِبَالَ الصُّغْرِ مُعْرِضَةً

إلا في البديع فعل روية المؤلف، والبديع مختصر من الغرة.

في معجم ما استعجم (١/ ٣٧٠): جبال الصفر من تامة. وفيه (٣/ ٨٣٦): أراد جبال الصفراء فلم يستقم له الوزن فجمعها.

انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٨٠٧، والتهام ١٢١، ومعجم ما استعجم ١/ ٣٧٠، والأماكن للهمداني ٨٢، والبديع ١/ ١٩٦، ومعجم البلدان ٣/ ٤١٣.

(٣) في ج: وتقديره.

(٤) سقط من أ.

(٥) انظر القول في: الأصول ١/ ٦٩.

(٦) المنسوب للأخفش جواز إيقاع الماضي حالاً دون الواو (وقد). انظر: المقتضب ٤/ ١٢٣، وأمالى ابن الشجري ٣/ ١٢، والإنصاف ٢/ ٢٥٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٦١٠.

[تعالى] <sup>(١)</sup>: ﴿أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ <sup>(٢)</sup>، وَقَدْ تَقَعُ حَالاً بِوَإٍ وَبِغَيْرِ وَإٍ،  
وَذَلِكَ لُبْعِدِ مَا بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَبَيْنَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْوَإِ: ﴿أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ  
الْأَرْذَلُونَ﴾، وَتَقَعُ بِغَيْرِ وَإٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ  
يُقَنِّلُوكُمْ أَوْ يَقْنِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ <sup>(٣)</sup>، فَلَمْ يَرُدُّ يَجْعَلُهُ دُعَاءً <sup>(٤)</sup>، وَقَدْ رُدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْعَى  
عَلَيْهِمْ لِأَجْلِ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ قِتَالِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا <sup>(٥)</sup>.

وَالصَّوَابُ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَوْ جَاؤُوكُمْ قَوْمًا  
حَصَرَةً صُدُورُهُمْ <sup>(٦)</sup>، وَهَذَا يَمْتَنِعُ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ الْوَصْفُ مَقَامَ  
الْمَوْصُوفِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُفْرَدًا عَلَى مَا سَبَقَ، وَالْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ مَعَهُ (قَدْ) مُقَدَّرَةً،  
وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ <sup>(٧)</sup>: ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَةً  
صُدُورُهُمْ﴾، [وَأِنَّمَا جَاَزَ دُخُولُ الْوَإِ مَعَ الْمَاضِي لِتُبْعِدِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْمِ

(١) سقط من أ.

(٢) الشعراء: ١١١.

(٣) النساء: ٩٠.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ١٢٤.

(٥) رد عليه الفارسي. انظر: الشيرازيات ١/ ١٥٤، وقد نقل رده ابن الشجري في أماليه ٣/ ١٣.

(٦) انظر: الشيرازيات ١/ ١٥٣.

(٧) قرأ بها المفضل عن عاصم، ويعقوب الحَضْرَمِي. انظر: التذكرة ٢/ ٣٧٨. وانظر القراءة وتحريجها في:

معاني القرآن للفراء ١/ ٢٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٦٣ (قراءة)، وتفسير الطبري ٥/ ١٢٥،

ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٨٩، والبيان ١/ ٢٦٣، وشرح المفضل ٢/ ٦٧، ومغني اللبيب ٥٦٢،

والبهر المحيطة ٣/ ٣١٧.

الفاعل] <sup>(١)</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ <sup>(٢)</sup>:

فَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ  
إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يَمَزَّقِ <sup>(٣)</sup>  
وَقَوْلُهُ:

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ  
وَشَرِيكُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي <sup>(٤)</sup>  
وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ.

وَيَقَعُ الظَّرْفُ وَحَرْفُ الْجَرِّ حَالًا، فَإِنْ كَانَ زَمَانًا لَمْ يَقَعْ حَالًا مِنْ جُثَّةٍ، كَمَا لَا  
يَكُونُ خَبْرًا عَنْهَا، فَإِذَا وَقَعَ أَحَدُهُمَا حَالًا جَارَ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَعْنَى،  
نَظَرًا إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي انْتَقَلَ عَنْهُ <sup>(٥)</sup>، وَلَا يُجِيرُهُ [غَيْرُهُ] <sup>(٦)</sup> نَظَرًا إِلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ  
الْآنَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ <sup>(٧)</sup> فَعَطَفَ

(١) في د.

(٢) هو سلامة بن جندل.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (لم يمزق).

الشاهد فيه: جملة (سرباله لم يمزق) فقد وقعت حالًا.

انظر: ديوان سلامة بن جندل ١٧٦، والأصمعيات ١٣٥، ومجاز القرآن ١/١٩٨-١٩٩، والإغفال

٢/٥٣، ودلائل الإعجاز ٢٠٤، واللسان ١٣/٩٣ (جنن).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) لم أقف على قوله.

(٦) سقط من أ.

(٧) آل عمران: ١٩١.

بالحرفِ عَلَى الحال وهو <sup>(١)</sup> حَيْثُذِ حَالٌ، وقال تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصُّلَيْحِينَ﴾ <sup>(٢)</sup>، فَعَلَمْنَا أَنَّ الْأَوَّلَ وَالثَّالِثَ حَالَانِ؛ لِأَنَّ الَّذِي بَيْنَهُمَا حَالٌ، وهذا أحد <sup>(٣)</sup> قولي <sup>(٤)</sup> الزجاجة <sup>(٥)</sup>، وقال الفارسي: (كهلاً) مَعطوفٌ عَلَى (يُكَلِّمُ) <sup>(٦)</sup>، وَكَذَلِكَ <sup>(٧)</sup> قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿دَعَانَا لِجَنبَيْهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ <sup>(٨)</sup> فتدبر ذلك.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَوْ قُلْتُ: مَرَزْتُ جَالِسًا بَزِيدٍ وَالحَالُ لَزِيدٍ لَمْ يُجْزَ» وظاهر الكلام أَنَّ الحَالَ إِذَا كَانَتْ فِي هَذَا الْفَصْلِ لِلتَّاءِ جَارًا <sup>(٩)</sup>، وَكَيْفَ يَصِحُّ فِي الْمَعْنَى وَالْجَالِسُ لَا يَمُرُّ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: جَلَسَ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى نَجْدًا، وَاسْمُ نَجْدٍ: الْجُلُوسُ <sup>(١٠)</sup>، فَأَمَّا الْجُلُوسُ الَّذِي هُوَ ضِدُّ التَّهَوُّصِ فَلَا يَصِحُّ لِأَجْلِ الْمَعْنَى.

(١) في ج: فهو.

(٢) آل عمران: ٤٦.

(٣) سقط من د.

(٤) في أ: قول.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٤١٢. وانظر الخلاف في الآية في: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٧٧،

والدر المصون ٣/١٧٧-١٧٩.

(٦) انظر: كشف المشكلات ١/٢٢٩-٢٣٠، والبيان ١/٢٠٣-٢٠٤. ولم أجد نسبة القول للفارسي.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٤٧، والبغداديات ٥٧٣.

(٨) يونس: ١٢.

(٩) في أ: لم يجز.

(١٠) انظر: تهذيب اللغة ١٠/٥٨٣ (جلس).

قال أبو الفتح:

### «باب التَّمْيِيزِ»

وَمَعْنَى التَّمْيِيزِ: تَخْلِيصُ الْأَجْنَاسِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّمَا سُمِّيَ التَّمْيِيزُ تَمْيِيزًا لِأَنَّهُ يُزِيلُ مِنَ الْكَلَامِ إِبْهَامًا مَا، كَانَ لَوْلَا هُوَ مُحْتَمَلًا، وَيُسَمَّى التَّبْيِينُ، وَالتَّفْسِيرُ، وَقَوْمٌ يَفْصِلُونَ بَيْنَ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا لَا يَعْرِفُهُ بَصْرِيٌّ، وَالتَّمْيِيزُ إِنَّمَا يَقَعُ لِتَخْلُصَ<sup>(٣)</sup> بِهِ الْأَجْنَاسُ، وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِلْحَالِ مِنْ وُجُوهٍ، وَمُفَارِقٌ لَهَا مِنْ وُجُوهٍ. فَأَمَّا وَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ: فَإِنَّهَا تَكْرَتَانِ، وَيَأْتِيَانِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَتُبَيَّنُ بِهِمَا الْأَنْوَاعُ، وَهِيَ مَنصُوبَانِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَ زَيْدٌ، احْتَمَلَ الْمَجِيءُ أَنْ يَقَعَ وَهُوَ ضَاحِكٌ أَوْ بَاكِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ الشَّخْصُ، فَإِذَا قُلْتَ: ضَاحِكًا، بَيَّنْتَ مَجِيئَهُ عَلَى أَيِّ حَالٍ هُوَ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَنَوَانِ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ بَزْرًا<sup>(٤)</sup>، أَوْ سَمْنًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِذَا قُلْتَ: بَزْرًا، أَوْ سَمْنًا بَيَّنْتَ الْجِنْسَ الْمُحْتَمَلَ.

فَأَمَّا وَجْهُ الْمُفَارِقَةِ: فَإِنَّ الْحَالَ بَائِبًا لِالِاشْتِقَاقِ، وَالتَّمْيِيزُ بَائِبٌ الْجُمُودِ، وَالْحَالُ

(١) اللمع ٦٤.

(٢) انظر: مدرسة الكوفة للمعزمي ٣١٠، والخلاف بين النحويين ٢٣٩، ودراسة في النحو الكوفي ٢٢٣، ٢٢٦.

(٣) في ج: وقع التخلص.

(٤) جاء في اللسان: «البز: الثياب... وقيل: متاع البيت من الثياب خاصة... والبز والبزّة: السلاح...»

والبزّة: السلاح التام». انظر: ٣١١/٥-٣١٢ (بزر).

يَحْسُنُ مَعَهَا تَقْدِيرُ (فِي)، وَالتَّمْيِيزُ يَحْسُنُ مَعَهُ تَقْدِيرُ (مِنْ)، وَالْحَالُ لَيْسَ فِي تَقْدِيمِهَا عَلَى الْعَامِلِ الْقَوِيَّ خِلَافٌ بَيْنَ الْبَصْرِيِّنَ، وَفِي التَّمْيِيزِ خِلَافٌ، وَالْحَالُ تَكُونُ مُتَنَقِّلَةً فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا، وَالتَّمْيِيزُ لَا يَكُونُ مُتَنَقِّلًا، وَالْحَالُ يَقَعُ جُمْلَةً، وَالتَّمْيِيزُ لَا يَقَعُ جُمْلَةً.

/ ٩٩ أ قال أبو الفتح: «وَلَفْظُ التَّمْيِيزِ»<sup>(١)</sup> اسْمٌ نَكْرَةٌ يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ التَّامِّ، يُرَادُ بِهِ تَبْيِينُ الْجِنْسِ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: التَّمْيِيزُ لَا يَكُونُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ إِلَّا نَكْرَةً، وَلَا يُجِيزُونَ تَعْرِيفَهُ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ الْمَنْصُوبُ غَيْرَ الْمَنْقُولِ دَلِيلًا عَلَى الْجِنْسِ، فَحَيْثُ بَلَّغُوا مَقْصُودَهُمْ بِالنَّكْرَةِ لَمْ يَتَعَدَّوهُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهَا ثَانِيَةٌ، وَيَفْتَقِرُ إِلَى قَرَائِنَ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ، وَالْمَعْرِفَةُ مُعَيَّنَةٌ لَا تَزِيدُ عَلَى مَدْلُوهَا، وَأَمَّا الْكُوفِيُّ فَيُجِيزُ إِدْخَالَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَيَجْعَلُهُ مَعْرِفَةً<sup>(٣)</sup>، وَيُنْشِدُونَ قَوْلَ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتِ جِلَادَتَنَا

رَضِيتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا عَمْرُو عَنْ بَكْرِ<sup>(٥)</sup>

(١) فِي اللَّعْمِ: الْمِيْزُ.

(٢) اللَّعْمُ ٦٤.

(٣) ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْفَرَاء. انْظُرْ: مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/٧٩، ٢/٣٣، وَنَسَبَ إِلَى الْكُوفِيِّينَ فِي الْإِنْصَافِ ١/٣١٥،

وَشَرَحَ عَمْدَةُ الْحَافِظِ ١/٤٧٨، وَالبَسيطُ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ ٢/١٠٨٣، وَالهَمْعُ ١/٢٥٢.

(٤) هُوَ رَاشِدُ بْنُ شَهَابٍ الْيَشْكِرِيُّ.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

وَرَوَاتِهِ فِي مَصَادِرِهِ:

وَهَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّ مِثْلُ قَوْلِهِ:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو عَنْ أَسِيرِهَا<sup>(١)</sup>

فِي أَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا بَابُ الْمَنْقُولِ فَإِنَّ تَعْرِيفَهُ كَانَ بِالإِضَافَةِ، وَقَدْ زَالَتِ الإِضَافَةُ فِي الْأَكْثَرِ، فَجُعِلَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فَاعِلًا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ مَعْمُولَاتِ الْفِعْلِ، فَبَقِيَ عَلَى بَابِهِ تَنْبِيْهَا عَلَى الْأَصْلِ، فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ.

وَيَقُولُونَ فِي: الْحَسَنُ الْوَجْهَ، إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ فِي

قَوْلِهِ:

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاوِدَ الْأُزْرِ<sup>(٣)</sup>

وَالْبَصْرِيُّ يَنْصِبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ<sup>(٤)</sup>، وَيُجِزُّ الْكُوفِيُّ إِدْخَالَ الْأَلِفِ

وَاللَّامِ عَلَى تَمْيِيزِ الْعَدَدِ، فَيَقُولُونَ: عِشْرُونَ الدَّرْهَمَ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ الدِّينَارَ، وَلَا

رَءِ

انظر: المفضليات ٣١٠، وشرحها للأبناري ١٦٠/٢، وشرحها للتبريزي ١٣٢٥/٣، والجنى الداني

١٩٨، وتخليص الشواهد ١٦٨، وأوضح المسالك ١٨١/١.

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٦٣٣/٤.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: البديع ٢٠٧-٢٠٨، والمساعد ٦٦/٢. وانظر: الأصول ٢٢٩-٢٣٠. فقد ذكر القولين

من غير نسبة.



يُجِزُهُ بَصْرِيٌّ<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُهُ: «يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ التَّامُّ»، (التَّامُّ) هُنَا تَأْكِيدٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا تَامًّا.

وَقِسْمَةُ التَّمْيِيزِ إِلَى صَرِيحَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: تَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْاسْمِ، وَهُوَ مَا مَعَهُ<sup>(٢)</sup> التَّنْوِينُ وَالنُّونُ، وَتَقْدِيرُ التَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةُ فَانْتَصَبَ.

وَالثَّانِي: مَا يَرِدُ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ وَهُوَ الْمَنْقُولُ، وَسَنُبَيِّنُهَا عِنْدَ كَلَامِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَقَوْلُهُ: «يُرَادُ بِهِ تَبْيِينُ الْجَنَسِ» يُرِيدُ [بِهِ]<sup>(٣)</sup> الْجَنَسَ الْمُحْتَمَلَةَ الْمُحَلًّا، الْمَبِينَةَ هُوَ فِيهِ، كَمَا تَقُولُ: عَشْرُونَ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَشْيَاءَ، فَإِذَا قُلْتَ: دِرْهَمًا بَيِّنْتَهُ، وَأَزَلْتَ الْإِحْتِمَالَاتِ عَنْهُ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَأَكْثَرُ مَا يَأْتِي بَعْدَ الْأَعْدَادِ وَالْمُقَادِيرِ، فَالْأَعْدَادُ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: عِنْدِي أَحَدُ عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا<sup>(٤)</sup>، وَثَلَاثُونَ جَارِيَةً، وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا<sup>(٥)</sup>».

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٣١٢.

(٢) في ج: منعه.

(٣) سقط من أ.

(٤) في اللمع: غلامًا.

(٥) اللمع ٦٣.

قَالَ سَعِيدٌ: قَوْلُهُ: «أَكْثَرُ مَا يَأْتِي بَعْدَ الْأَعْدَادِ» احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: طُبْتُ بِهِ نَفْسًا، وَلِي مِثْلُهُ رَجُلًا؛ لِأَنَّ الْمِثْلَ لَيْسَ لَهُ آلَةٌ يُعْرَفُ بِهِ مِقْدَارُ الْمِثَالِ، كَمَا لِغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا كَانَتِ الْمِثَالَةُ مُبْهِمَةً؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ فِي أَشْيَاءٍ ثَقَلًا وَخِفَةً وَطُولًا وَقَصَرًا، وَمَا يَجْرِي مجراه فَيُقَسَّرُ بِالوَاحِدِ الْمُنْكَوَرِ، وَلَيْسَ بِوَزْنٍ وَلَا كَيْلٍ وَلَا مَسْحٍ وَلَا عَدَدٍ، وَإِنَّمَا هِيَ مِمَّا ثَلَّةُ تَجْرِي مجرى مُسَاوَاةِ الْمَقْدَارِ، وَإِنَّمَا تَضْمَنُ مَعْنَى التَّبْيِينِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَحَدَ الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلِفَةِ، كَمَا تَضْمَنُهُ الْمَفْسَرُ لِلْعَدَدِ إِذَا قُلْتُ: عِشْرُونَ دِرْهَمًا، فَانْتَصَبَ كَمَا انْتَصَبَ.

وَالْتَمِيزُ إِذَا كَانَ عَدَدًا عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ يُضَافُ إِلَى الْعَدَدِ، وَضَرْبٌ يُنْصَبُ بَعْدَ الْعَدَدِ، فَالَّذِي يُضَافُ إِلَى الْعَدَدِ هُوَ مَا كَانَ مُنَوَّنًا، وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، وَمِنَ الْمِائَةِ إِلَى مَا فَوْقَهَا، وَأَمَّا مَا يَنْصَبُ بَعْدَ الْعَدَدِ فَمَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ إِلَى الْمِائَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ التَّنْوِينَ سَاكِنٌ ضَعِيفٌ، يُزِيلُهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالْوَقْفُ، وَالنُّونُ حَرْفٌ قَوِيٌّ مُتَحَرِّكٌ يَثْبُتُ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَالْوَقْفِ، فَلِقُوَّتِهِ مَنَعَ الْإِضَافَةَ، فَانْتَصَبَ الْعَدَدُ، وَأَمَّا الْمَرْكَبُ فَلِطَوِيلِهِ كُرِهَتْ الْإِضَافَةُ فِيهِ، وَأَيْضًا فَالثَّانِي قَامَ مَقَامَ التَّنْوِينِ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَدَدَ يَقْتَضِي مَعْدُودًا، كَمَا أَنَّ ضَارِبًا يَقْتَضِي مَضْرُوبًا، وَكَمَا أَنَّكَ إِذَا كَفَفْتَ التَّنْوِينَ مِنْ (ضَارِبٍ) جَرَزْتَ مَا كَانَ / ٩٩ بَ بَعْدَهُ مَنْصُوبًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَارِبُ زَيْدٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَفَفْتَ التَّنْوِينَ مِنَ الْعَدَدِ جَرَزْتَ الْمَعْدُودَ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْدُودَ مِنْ تَمَامِ الْعَدَدِ، كَمَا أَنَّ الْمَضْرُوبَ مِنْ تَمَامِ الضَّارِبِ، إِلَّا أَنَّ مَنْزِلَةَ الْعَدَدِ مِنْ (ضَارِبٍ) مَنْزِلَةٌ (إِنَّ) مِنْ (كَانَ)؛ لِأَنَّ مَعْمُولَ (ضَارِبٍ) يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الْعَدَدِ عَلَيْهِ، كَمَا أَنَّ

معمول (كان) يتقدم عليه، ولا يتقدم معمول (إن) عليها، ف(ضاربون) يشبه (عشرون) من وجه، ويفارقة من وجه، فمشابته له أنه ينصب كما ينصب، ومفارقته له أنه ينصب معرفة ونكرة في كل قول، وإن منصوبها يتقدم عليها، ومنصوب العدد لا يتقدم عليه، ولا يكون إلا نكرة، ويفارق (ثلاثة) (ضارباً) الذي بمعنى المضارع؛ لأن (ثلاثة) لا يحسن معها إثبات التنوين، كما يحسن في (ضارب) فهو في هذا يناسب اسم الفاعل إذا كان لما مضي، وأمّا (أحد عشر) فإنما انتصب الاسم بعده، وإن كان في تقدير التنوين لما سبق، ولأنهم أرادوا أن يُخالقوا حكم العقد الأول، ولأن فيه مثل (اثنا عشر) و(عشر) بمنزلة النون، والنون لا تحذف في العدد، لإضافة العدد إلى المعدود، فأجروا الباب على منهاج واحد، وهذا كثير جداً. فأمّا: عشروك، وستوك، فإن الكاف مألوك، وليس بمعدود، فليس بلازم، فلذلك أضيف<sup>(١)</sup> إليه.

قال أبو الفتح: «وأمّا المقادير فعلى ثلاثة أضرب، ممسوح ومكيل وموزون»<sup>(٢)</sup>.

قال سعيد: المقدار آلة يقارن بها غيرها، يُعرف بها زيادته ونقصانه ومساواته، والعدد وإن كان مقداراً يُعرف به المعدود، فإنهم لم يدخلوه في هذا الباب؛ لأنه ليس له آلة يعرف بها كالذراع للممسوح، والمكيال للمكيل، والميزان

(١) في ج: أضيف.

(٢) اللمع ٦٤.

للموزون، فجُملةُ المقاديرِ أربعةٌ، ثلاثةٌ منها لها آلةٌ، وهِيَ: الممسوحُ والمكيلُ والموزنُ، وواحدٌ لا آلةَ لَهُ، وهو العددُ.

قال أبو الفتح: «فالممسوحُ نحوُ قولِكَ: ما في السماءِ قدرُ راحةٍ سحابًا، وما في الثوبِ مَصْرٌ درهمٍ نسيجًا»<sup>(١)</sup>.

قال سَعِيدٌ: اعلم أَنَّهُ إِذَا حَجَزَ الاسمُ التنوينُ في قولِكَ: هذا خيرٌ منك أبا، والنونُ في قولِكَ: عشرونَ درهماً، والإضافةُ في قولِكَ: لي مثلهُ رجلاً، وتقديرُ التنوينِ في قولِكَ: خمسةَ عشرَ درهماً، خَرَجَ الاسمُ المَبِينُ منصوبًا، تَشْبِيهًا بِالمفعولِ بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّنوينَ حَجَزَ الاسمَ أَنْ يَكُونَ مجرورًا بالإضافةِ لِفَضْلِهِ بَيْنَ الاسمينِ، فَإِذَا حَجَزَ التَّنوينُ فَأُخْرِي<sup>(٢)</sup> بِالنونِ أَنْ تَحْجِزَ، ثُمَّ إِنَّ النونَ إِذَا حَجَزَتْ فَأُخْرِي<sup>(٣)</sup> بِالاسمِ المُضَافِ أَنْ يَحْجِزَ، وَذَلِكَ فِي قولِكَ: لي مثلهُ رجلاً، وَعَلَى التمرَةِ مثْلُها زَبْدًا، فَتُرَلَّ الحَاجِزُ بَيْنَهُمَا بِمَنْزِلَةِ الفَاعِلِ الَّذِي حَالٌ بَيْنَ الفِعْلِ وَمفعولِهِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِ، فَانْتَصَبَ المفعولُ، فَلِذَلِكَ حَجَزَتْ هَذَا الأسماءُ.

واعلم أَنَّ قدرَ الراحةِ لَمَّا كَانَ مِقْدَارًا احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الصَّحْوِ والغَيْمِ والقَتَامِ وغيرِ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مُبْهَمًا يَفْتَقِرُ إِلَى مُفَسِّرٍ، فَجَاءَ السَّحَابُ مَفْسَّرًا لَمَّا كَانَ مُبْهَمًا، وَأَجَازَ بَعْضُ النَحَاةِ أَنْ يَكُونَ (سحابًا) حَالًا، وَتَأَوَّلَ فِيهِ

(١) اللع ٦٤.

(٢) في ج: فأخر.

(٣) في ج: فأخر.

الاشتقاق، كما تأوَّله في قوله<sup>(١)</sup>:

اشْرَبْ هَنِيئًا عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفَقًا      في رأسِ غُمدانَ دارًا مِنْكَ محَلًّا<sup>(٢)</sup>  
فَ(دارٌ) مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ صِفَتُهَا، كَمَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ  
رَجُلًا صَالِحًا، وَيَتَأَوَّلُ فِي (سَحَابٍ) شَيْئًا مُغَطِّيًا لِلشَّمْسِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: مَا فِي  
الثَّوبِ مَصْرُورٌ دَرَاهِمَ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ شَعْنًا، وَأَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ،  
فَإِذَا قَالَ: (نَسِيجًا)، زَالَ ذَلِكَ الْإِبْهَامُ الَّذِي كَانَ يَحْتَمِلُهُ، وَكَذَلِكَ / ١١٠٠ يُتَأَوَّلُ  
فِي الْحَالِ فَتَقْدِيرُهُ: شَعْنًا أَوْ صَحِيحًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَالْمَكِيلُ نَحْوُ قَوْلِكَ: عِنْدِي قَفِيزَانِ بُرٍّ، وَجَرِيْبَانِ<sup>(٣)</sup> شَعِيرًا،  
وَمَكُوكَانِ دَقِيقًا»<sup>(٤)</sup>.

قَالَ سَعِيدُ: الْقَفِيزَانِ وَالْجَرِيْبَانِ وَالْمَكُوكَانِ آلَةُ الْمَقَادِيرِ، تَحْتَمِلُ أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةً،  
مِنَ الْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْأَرَزِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِذَا بَيَّنَّتْهَا بِأَحَدِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَزَلَّتِ  
الْاحْتِمَالَاتِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَمِلُهَا قَبْلُ، وَحَجَزَتِ النُّونُ بَيْنَ الْأَسْمِينَ أَنْ يُضَافَ

(١) هو أبو الصلت الثَّقَفِي. أو ابنه أُمِيَّة.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ.

مُرْتَفَقًا: مَتَكَّنًا عَلَى وَسَادَةٍ. وَغُمدانَ: قَصْرَ بِالْيَمَنِ. (عَنْ مَرَايِجِ الْبَيْتِ).

انظر: السيرة النبوية لابن هشام ٦٦/١، وطبقات فحول الشعراء ٢٦١/١، والعقد الفريد ٢٤/٢،  
والأغاني ٣١٢/١٧، ودلائل الإعجاز ٢٠٣، ومعجم ما استعجم ١٠٠٢/٣، وتاريخ دمشق  
٤٤٦/٣، وأمالِي ابنِ الشَّجَرِيِّ ١/٢٤٨-٢٦٠.

(٣) فِي اللَّعْمِ: عَشِيرَانِ.

(٤) اللَّعْمُ ٦٤.

الأوّل إلى الثاني، فانتصبَ على التمييز، ورأيتُ الأَخْفَشَ قد ذَكَرَ في كِتَابِهِ: هذا قَفِيزٌ بَرًّا، مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ لَا غَيْرُ<sup>(١)</sup>.

قال أبو الفتح: «والموزُونُ [نحوُ]<sup>(٢)</sup> قولك: عِنْدِي مَنَوَانِ سَمْنًا، واشتريتُ رِطْلًا زَيْتًا»<sup>(٣)</sup>.

قال سعيدٌ: إذا قُلْتَ: مَنَوَانِ، وَرِطْلَانِ، كانا مِقْدَارَيْنِ يَحْتَمِلَانِ أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةً، مِمَّا يَصْلُحُ لَهَا، فإذا قُلْتَ: سَمْنًا أَوْ غَيْرُهُ، بَيَّنَّتُهُ بِأَحَدِ الْمُحْتِمِلَاتِ، فَأَزَلْتَ اللَّبَسَ مِنْهُ، وَسَمَّيْتَ الْمُبَيَّنَّ التَّمْيِيزَ وَالتَّبْيِينَ وَالتَّفْسِيرَ. وَالْعَامِلُ فِي مَنْصُوبٍ هَذِهِ الْمَقَادِيرُ فِيهِ قَوْلَانِ:

أحدهما: الخبرُ الذي هو الجارُّ والمجرورُ في<sup>(٤)</sup> قولك: لي مَنَوَانِ سَمْنًا، أَوْ الظرفُ في قولك: عِنْدِي رِطْلَانِ زَيْتًا، فَيَعْمَلُ الظرفُ فِيهِ كَمَا عَمِلَ فِي الْمَضْمَرِ، وَالْجَارُّ وَالظرفُ وَالْحَالُ فِي قولك: لَهُ الْيَوْمَ عَلَيَّ خَالِصًا دِرْهَمٌ.

والثاني: مَا بَدَأْنَا بِهِ، وَهُوَ الْحَاجِزُ، أَعْنِي التَّنْوِينَ وَالنُّونَ أَوْ تَقْدِيرَهَا، أَوْ الْإِضَافَةَ، فَهَذَا يَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَوِيًّا بِدَلَالَةِ قَوْلِهِمْ: أَنْتُمْ عِشْرُونَ رَجُلًا، وَالْأَوَّلُ لَفْظِيًّا، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ حَسَنٌ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ: عِشْرُونَ

(١) لعله يعني كتابه (المسائل الكبير)، فقد نقل عنه مرات متعددة في هذا الكتاب. أما معاني القرآن فلم أجد فيه ما ذكر.

(٢) تكملة من اللمع.

(٣) في اللمع: رطلين غسلًا. ص: ٦٥.

(٤) في ج: وقولك.

رَجُلًا، وَلَا عَامِلَ لَفْظِيٍّ هُنَا:

قال أبو الفتح: «وَمَنْ الْمَنْصُوبُ عَلَى التَّمْيِيزِ: طُبْتُ بِهِ نَفْسًا، وَضِقْتُ بِهِ ذَرْعًا»<sup>(١)</sup>.

قال سعيد: أكثر النحاة يُفَرِّدُونَ لهذا القسم بابًا؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ ذَلِكَ فِي قَاعِدَتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفَصْلَ مَنقُولٌ عَنْ مَوْضِعِهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَتِمَكَّنْ دُخُولُ (مِنْ) فِي أَكْثَرِهِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِيهِ الثَّانِي الْأَوَّلُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، مِثْلُ: طُبْتُ بِهِ نَفْسًا، فَلَيْسَ النَّفْسُ غَيْرَ التَّاءِ فِي الْحَقِيقَةِ، فَأَمَّا امْتِلَاءُ الْإِنَاءِ مَاءً، وَتَصَبُّبُ زَيْدٍ عَرَقًا، فَهَذَا تَدْخُلُ (مِنْ) فِيهِ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا تَدْخُلُ (فِي) فِي الْحَالِ إِلَّا إِذَا أَخْرَجْتَهَا عَنْ صُورَتِهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا، أَيْ: فِي حَالِ ضَحِكِهِ، وَلَمْ تَقُلْ: فِي ضَاحِكٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ تُقَدِّمُ وَتُؤَخِّرُ وَتَنْقُلُ لِضَرْبٍ مِنَ التَّصْرِيفِ فِي أَوْضَاعِهَا، فَتَقُولُ: طُبْتُ بِهِ نَفْسًا، وَضِقْتُ بِهِ ذَرْعًا، وَالْأَصْلُ: طَابَتْ نَفْسِي، فَالْنَفْسُ هِيَ الْفَاعِلَةُ، وَالْيَاءُ مَجْرُورَةٌ الْمَوْضِعِ بِالْإِضَافَةِ، وَكَذَلِكَ: ضِقْتُ بِهِ ذَرْعًا، وَزَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا، وَالْأَصْلُ: ضَاقَ بِهِ ذَرْعِي، وَزَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ، ثُمَّ إِنَّ الْعَرَبَ جَعَلَتِ الْمَجْرُورَ الْمَوْضِعَ مُسْنَدًا إِلَيْهِ الْفِعْلَ مَنقُولًا عَنْ مَوْضِعِهِ، فَحَيْثُ أَسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلَ مَنقُولًا عَنْ مَوْضِعِهِ ارْتَفَعَ بِهِ كَمَا كَانَتِ (النَّفْسُ) وَ(الذَّرْعُ) مُرْتَفِعِينَ بِهِ، فَبَقِيَ الَّذِي كَانَ مَرْفُوعًا لَا يَسْتَحِقُّ الرِّفْعَ؛ لِأَنَّ فَاعِلَيْنِ مَرْفُوعَيْنِ لِلْفِعْلِ الْوَاحِدِ بِغَيْرِ حَرْفٍ عَطْفٍ مُحَالٍ، وَلَيْسَ بِتَابِعٍ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَعْرُوفٌ وَهُوَ نَكْرَةٌ،

وأيضاً فليس بِمُشْتَقٍّ، فيكونُ وَصْفًا لَهُ لَوْ سَاوَاهُ فِي الْوَضْعِ، وَلَيْسَ الذَّرْعُ هُوَ الْأَوَّلُ، فيكونُ بَدَلًا مِنْ كُلِّ، وَلَا فِيهِ عَائِدٌ فيكونُ بَدَلًا اشْتِمَالًا، أَوْ بَدَلًا بَعْضٍ، وَلَا يَجُوزُ جَرُّهُ؛ لِأَنَّ الْجَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِشَيْئَيْنِ، وَهُمَا حَرْفُ الْجَرِّ وَالْإِضَافَةُ، وَكِلَاهُمَا مَعْدُومٌ هُنَا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا النَّصْبُ، وَجَسَّرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ خُرُوجُهُ مَحَرَجَ الْفَضَلَاتِ، وَشَبَّهَهُ بِالْحَالِ، وَالَّذِي حَسَنَ عِنْدَهُمْ هَذَا النِّقْلَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا الْعِنَايَةَ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِكَ: طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حَاجَةً الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ دَاعِيَةً، وَلَا حَاجَةً الْفِعْلِ إِلَيْهِ دَاعِيَةً، فَلَمَّا صَيَّرُوا الْمُضَافَ إِلَيْهِ فَاعِلًا دَعَتْ ضَرُورَةُ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ الْحَقِيقِيِّ فِي الْمَعْنَى، فَصَارَ زَيْدٌ فَاعِلًا لَفْظِيًّا، وَالنَّفْسُ فَاعِلَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ، وَلِهَذَا / ١٠٠ ب يَقُولُونَ: فَالْمَنْصُوبُ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ الْمَرْفُوعُ فِي الْمَعْنَى، أَيِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا فَتَدَبَّرَهُ.

وأيضاً فَإِنَّهُمْ لَمَّا عُنُوا بِالْمَفْعُولِ أَقَامُوهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ فِي قَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَكَذَلِكَ لَمَّا عُنُوا بِالْمُضَافِ <sup>(١)</sup> أَقَامُوهُ مُقَامَ الْمُضَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَلِّ الْقُرْيَةَ﴾ <sup>(٢)</sup>، ثُمَّ اشْتَدَّتْ عِنَايَتُهُمْ بِالْمَفْعُولِ حَتَّى أَعْطَوْهُ رُتْبَتَهُ مَعَ وُجُودِهِ، وَأَعْطَوْا الْفَاعِلَ رُتْبَتَهُ، وَأَنْشَدُوا:

مِثْلُ الْقَنَاذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ      نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجَرٌ <sup>(٣)</sup>

(١) كَذَا فِي النُّسخَيْنِ، وَالْمَوْضِعُ سَاقِطٌ مِنَ الثَّالِثَةِ. وَالْوَاضِحُ أَنَّهُ: الْمُضَافُ إِلَيْهِ.

(٢) يَوْسُفُ: ٨٢.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ.



فَ (هَجَرُ) بِلَدَةٍ، وَهِيَ مَفْعُولَةٌ؛ لِأَنَّهَا مَبْلُوغَةٌ، فَجَعَلُوهَا فاعِلَةً، وَ (السَّوَاتُ) فاعِلَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَبْلُغُ، فَجَعَلُوهَا مَفْعُولَةً. وَكَذَلِكَ أَعْطَوْا الْمُضَافَ إِلَيْهِ إِعْرَابَ الْمُضَافِ مَعَ وُجُودِهِ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُمْ أَنْ يَجْزُوا الْمُضَافَ وَالتَّنْوِينَ مَوْجُودًا فِي الْأَوَّلِ، أَوْ تَقْدِيرُهُ، فَأَخْرَجُوهُ مُخْرَجَ الْفَضَلَاتِ، فَنَصَبُوا، وَشَبَّهُوهُ بِالْحَالِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾<sup>(١)</sup>، وَ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> بِالْآخِرِينَ أَعْمَلًا<sup>(٣)</sup>، وَفَرَزْتُ بِهِ عَيْنًا، وَمِثْلُهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

تَيْسُ تَيْسٍ إِذَا يُنَاطِحُهَا يَأْلُمُ قَرْنًا أَرْوْمُهُ نَقْدُ<sup>(٥)</sup>

وهو للأخطل.

وروايته في شعره:

على العياراتِ هَذَا جُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ حُدُثَتْ سَوَاحِمُ هَجَرُ  
الهداج: المشي المتقارب. (عن الديوان).

انظر: شعر الأخطل ١٥٤، ومجاز القرآن ٣٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٨/١، والكامل ٤٧٥/١، والأصول ٤٦٤/٣، والجمل ٢٠٣، وكتاب الشعر ١٠٧/١، والمحاسب ١١٨/٢، وأمالى المرتضى ٤٦٦/١، والمخصص ٩٤/٨، واللسان ١٩٥/٥ (نجر)، ومغني اللبيب ٩١٧، وشرح أبياته ١٢٥/٨.

(١) النساء: ٤.

(٢) في النسخ: أنبئكم. وهو وهم.

(٣) الكهف: ١٠٣.

(٤) هو صخر الغي.

(٥) البيت من المنسرح.

أرومته: أصله. والنقد: تقشر الحافر. ويعني هنا: أن أصله مؤنكل. (عن شرح أشعار الهذليين).

الشاهد فيه: نصب قرناً على التمييز.

ومثله: هو يَنْجَعُ ظَهْرًا، وَغَيْرُهُمْ يَمْنَعُ مِنْ هَذَا، لِقَوْلِهِمْ: هُوَ يَنْجَعُ ظَهْرَهُ،  
وَيَأْلُمُ بَطْنَهُ، فَهُوَ مَعْرِفَةٌ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:  
تَلَفْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتُنِي وَجَعْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْتًا وَأَخْدَعَا<sup>(٢)</sup>  
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ مِنْ هَذَا، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup> أَنْشَدَهُ الْفَارِسِيُّ<sup>(٤)</sup>:  
جَانِيكَ مِنْ يَجْنِي عَلَيْكَ وَقَدْ تُعْدِي الصَّحَّاحَ مَبَارَكَ الْجُرْبُ<sup>(٥)</sup>

انظر: ديوان الهذليين ٦٢/٢، وإصلاح المنطق ٤٩، وشرح أشعار الهذليين ٢٦٠/١، وتهذيب اللغة  
٣٧/٩ (نقد)، والمخصص ١٥٣/١، وتهذيب إصلاح المنطق ١٦٤/١، واللسان ٤٢٦/٣ (نقد)،  
١٥/١٢ (أرم).

(١) هو الصمة بن عبد الله القشيري.

(٢) البيت من الطويل.

البيت: صفحة العنق. والأخدع: عرق في العنق. (عن شرح المرزوقي).

انظر: ديوان الحماسة ٦١/٢، وأمالى القالي ١٩١/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢١٨/٢، ودلائل  
الإعجاز ٤٧، والكشاف ٣٩٥/٢، وتفسير ابن عطية ١٨٢/١، والحماسة البصرية ١٠٨٩/٣،  
واللسان ٣٨٠/٨ (وجع).

(٣) هو ذؤيب بن كعب بن عمرو بن تميم.

(٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.

(٥) البيت من الكامل.

روي عجزه:

تُعْدِي الصَّحَّاحَ فَتَجْرُبُ الْجُرْبُ

وذلك في قصيدة بائنة مضمومة، وقبله كما في الاشتقاق:

يَا كَغَبُّ إِنْ أَبَاكَ مُنَحْمَقٌ      إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ مِرَّةٌ تَكْفُبُ

وجاء في الحاشية رقم (٢) ص ٢٠١ عن نسخة: «في معجم الشعراء للمرزباني: وذؤيب هو القائل لابنه

وَهَذَا الْقِسْمُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَرَعَمَ سَيَبُوهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ لَهُ عَلَى عَامِلِهِ<sup>(١)</sup>،  
وَرَعَمَ الْمَازِنِيُّ وَالْمَبْرَدُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْعَامِلِ<sup>(٢)</sup>، وَحُجَّةُ أَبِي عُثْمَانَ وَالْمَبْرَدِ أَنَّ  
الْعَامِلَ مُتَصَرِّفٌ قَوِيٌّ، وَلَيْسَ هَذَا دُونَ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ وَالْحَالُ يَجُوزُ  
تَقْدِيمُهُمَا عَلَى الْعَامِلِ الْقَوِيِّ، فَكَذَلِكَ التَّمْيِيزُ<sup>(٣)</sup>، وَحُجَّةُ سَيَبُوهِ أَنَّ الْمَنْصُوبَ هُنَا  
هُوَ فِي الْأَصْلِ الْفَاعِلُ، وَالْفَاعِلُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ مُرَاعَاةً لِلْأَصْلِ الَّذِي كَانَ  
عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>، كَمَا فَعَلَتْ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَمَنْعَتْ مِنْ تَقْدِيمِهِ، نَظَرًا إِلَى أَصْلِ وَضَعِ  
الْوَاوِ، وَأَيْضًا هَذَا الْبَابُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنَ الْمَقَادِيرِ، وَبَابُ الْمَقَادِيرِ لَا يَتَقَدَّمُ  
شَيْءٌ مِنْهَا فِيهِ عَلَى عَامِلِهِ تُمَيِّزًا، بِخِلَافِ بَابِ الْحَالِ، فَإِنَّ بَابَ الْحَالِ الْعَامِلُ

كعب: يا كعبُ ... قال: ويروى: وقد تعدي الصحاح مبارك الجرب. وهو إفراد، وإنما عنى الشاعر:

وقد يُعدي الأجربُ الصحيحَ مَبْرَكًا...».

ولم أقف على هذا النص في معجم الشعراء.

ووجدت نحوه في أمثال المفضل. وهذا التقدير الذي ذكره، هو الشاهد عند المصنف.

أما في المصادر الأخرى، فقد روي بجر (الجرب)، وذكر معه بيت آخر في بعضها مكسور الباء، وهو قوله:

وَلَرُبُّ مَا خُوِذَ بِذَنْبٍ قَرِيبٍ      وَنَجَا الْمُقَارِفُ صَاحِبُ الذَّنْبِ

انظر: الأمثال للمفضل ٨١، والاشتقاق ٢٠٢، والعقد الفريد ١/٣٠، وتهذيب اللغة ١١/١٩٦ (جنى)،

والمستقصى ٢/٤٩، وتاريخ دمشق ١٢/١٤٤، وشرح التسهيل ١/٢٩٧، والمقاصد الشافية ٢/٦١،

وشرح أبيات المغني ٨/٨١.

(١) انظر: الكتاب ١/٢٠٥.

(٢) انظر رأي المازني والمبرد في: المقتضب ٣/٣٦، والأصول ١/٢٢٣، والخصائص ٢/٣٨٤.

(٣) انظر: المقتضب ٣/٣٦، والأصول ١/٢٢٣.

(٤) انظر: علل النحو ٣٩٣، والمقتصد ٢/٦٩٥.

الضعيفُ فيه محمولٌ على العامِلِ القويِّ، واستَدَلَّ المازنيُّ والمبردُ بِقَوْلِ الشاعِرِ<sup>(١)</sup>:

أَتَهَجَّرُ سَلَمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ<sup>(٢)</sup>

وهذا محتملٌ أن يكونَ مَرُويًا بِضَمِّ الياءِ مِنْ (يُطِيبُ) فيكونَ مفعولاً بِهِ، مِنْ

بَابِ طَابَ الشَّيْءُ وَأَطْبَتُهُ، والزَّجَاجُ وأكثرُ البصريِّينَ يُشِدُّونَهُ<sup>(٣)</sup>:

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ يُطِيبُ<sup>(٤)</sup>

وكذلكَ قَالَ الزَّجَاجِيُّ<sup>(٥)</sup>: يُرَوَى:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ<sup>(٦)</sup>

(١) اختلف في قائله، فقليل:

أ- المخبَّل السعدي. وعليه أكثر المصادر.

ب- أعشى همدان.

(٢) البيت من الطويل.

في أَعْجَمَتْ (تطيب) بالمشناة التحتية والفوقية.

انظر: الصبح المنير ٣١٢، والمقتضب ٣/٣٧، والأصول ١/٢٢٤، والجمل ٢٤٢-٢٤٣، وإعراب القرآن

للنحاس ١/٤٣٥، والإيضاح العضدي ٢٢٤، وعلل النحو ٣٩٣، والخصائص ٢/٣٨٤، والمفصل

٨٥، وأسرار العربية ١٨٢، والإنصاف ٢/٨٢٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٤٩.

(٣) لم أقف على هذا الإنشاد.

(٤) سقط الشطر من ج.

(٥) في ج: الزجاج.

(٦) سقط الشطر من أ. نسب هذا القول للزجاج كما في الإيضاح العضدي ٢٢٤، وانظر الرواية عن

الزجاجي في الخصائص ٢/٣٨٤، والحلل ١٦٧.

وَيَكُونُ قَدْ عَدَلَ عَنِ الْإِخْبَارِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَى الْغَائِبِ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنِ  
 الْمُضَافِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، وَاللَّقْبُ عَنِ الْغَائِبِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، وَضِدُّهُ قَدْ جَاءَ، وَهُوَ كَثِيرٌ  
 فِي الْقُرْآنِ وَالْكَلامِ وَالشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثُمَّ  
 قَالَ: ﴿إِنَّا كُنَّا نَقْبُذُ وَإِنَّا كُنَّا نَسْتَعِثُ﴾<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ عَكْسُهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى  
 إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهَمٍّ﴾<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:

أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ      لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّتِ<sup>(٤)</sup>  
 وَضِدُّهُ قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:

شَطَطَتْ مَزَارَ الْعَاشِقِينَ فَأَصْبَحَتْ      عَسِرًا عَلَيَّ طِلَابُكَ ابْنَةُ مَحْرَمٍ<sup>(٦)</sup>

(١) الفاتحة: ٢، ٥.

(٢) يونس: ٢٢.

(٣) هو كَثِيرٌ.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: ديوان كثير ٥٧، ومعاني القرآن للفراء ٤٤١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٢/١، والشعر  
 والشعراء ٥٠٦/١، وتفسير الطبري ٢٩٤/٢ (شاكر)، وأمالى القالي ١٠٩/٢، وتهذيب اللغة  
 ٣١٨/٤ (حسن)، والحماسة البصرية ١٠٥٧/٣، واللسان ١١٥/١٣ (حسن).

(٥) هو عنتر بن شداد.

(٦) البيت من الكامل. وهو من معلقته المشهورة.

وروي صدره:

حَلَّتْ بَارِضِي الزَّائِرِينَ فَأَصْبَحَتْ

شَطَطَتْ مَزَارَ الْعَاشِقِينَ: أي بعدت بموضع زيارتهم، أي صارت بحيث لا تزار لبعدها. والطلاب:

وَمَنْ النَّاسِ مَنْ جَعَلَ الْمُضْمَرَ فِي (تَطِيبُ) لِـ (سَلَمَى)، وَجَاءَ بِالتَّاءِ، وَالْمَعْنَى حَسَنٌ، وَالْأَكْثَرُ بِالْيَاءِ، وَيَكُونُ الْمُضْمَرُ لِلْحَبِيبِ، قَالُوا: وَلَوْ رُويَ: يَكَادُ وَجَعَلَ (نَفْسًا) تَمِيزًا مِنَ الْمُضْمَرِ فِي (كَادَ) الَّذِي هُوَ الْحَبِيبُ، وَ(يَطِيبُ) حَالًا، أَي: وَمَا كَانَ نَفْسًا يَطِيبُ بِالْفِرَاقِ، كَانَ حَسَنًا، فَأَمَّا <sup>(١)</sup> (كَانَ) فَفِيهَا ضَمِيرٌ / ١٠١ أ الشَّانِ، إِنْ كَانَتْ <sup>(٢)</sup> لِـ (سَلَمَى)، وَإِنْ كَانَتْ لِلْحَبِيبِ احْتَمَلَتْ الشَّانَ وَغَيْرَهُ، وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْمُتَمِيزِ عَلَى الْعَامِلِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ <sup>(٣)</sup>:  
وَزَعْتُ بِمَثَلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَصْبِيًا <sup>(٤)</sup>

المطالبة. (عن الديوان).

انظر: ديوان عنتره ١٩٠، والتخريج ٣٢٤، ومجاز القرآن ٢٣/١، ٢٥٢، والأضداد للأنباري ١٣٥، ومعاني القرآن للنحاس ٩٦/٦، وتهذيب اللغة ١٣/٢٤٤-٢٤٥ (زير)، والمحاسب ٢/٢٣١، والتهام ١٣٩، ومقاييس اللغة ٣/٤٢ (زار)، واللائح ١/٢٥، واللسان ٤/٣١٤ (زار)، ٧/٣٣٤ (شطط).

(١) في ج: وأما.

(٢) في أ: كان.

(٣) هو ربيعة بن مقروم.

(٤) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (تحلبًا) بدل (تصبيًا).

وَزَعْتُ: كَفَفْتُ. السَّيِّدُ: الذَّنْبُ. نَهْدٌ: ضَخْمٌ. مُقْلَصٌ: طَوِيلُ الْقَوَائِمِ. وَالْكَمِيشُ: الْجَادُ فِي عَدُوِّهِ. وَالْعِطْفَانُ: الْجَانِبَانِ. وَتَحَلَّبًا: سَالًا. (عن شرح الأنباري).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر ربيعة بن مقروم) ٢٥٠، والفضليات ٣٧٦، والأصمعيات ٢٢٤، والشعر والشعراء ١/٣٠٨، وشرح الفضليات للأنباري ٢/٢٨٨، وللتبريزي ٣/١٥٣٢، ومغني اللبيب ٦٠٢، وشرح شواهد ٢/٨٦٠، وشرح أبياته ٧/٢١.

فَقَالَ قَوْمٌ: قَدَّمَ الْمُمَيِّزَ عَلَى عَامِلِهِ، وَهُوَ (تَنَصَّبَ)، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ  
(عِطْفِيهِ) مُرْتَفَعَةٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ يُفْسِّرُهُ هَذَا الْمُظْهَرُ، فَالرَّافِعُ لِلْحَقْوَيْنِ <sup>(١)</sup> هُوَ  
النَّاصِبُ لِلْمَاءِ، وَعَلَى هَذَا لَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ (السَّمَاءَ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ <sup>(٢)</sup> مُرْتَفَعَةٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ؟

قال أبو الفتح: «وَعَلَى التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا» <sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ يَجُوزُ فِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ، مِنْهَا: أَنْ تَنْصِبَ (زُبْدًا)  
وَتَرْفَعَ (مِثْلًا) عَلَى مَا حُكِيَ. وَمِنْهَا: أَنْ تَنْصِبَ (مِثْلًا) وَتَرْفَعَ (زُبْدًا) فَيَكُونَ رَفْعُهُ  
عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَ(عَلَى التَّمَرَةِ) خَبَرُهُ، وَ(مِثْلُهَا) كَانَ صِفَةً، فَلَمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى  
الْحَالِ، كَمَا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ:

لِعَزَّةٍ مُوَحِّشًا طَلَّلَ <sup>(٤)</sup>

يُرِيدُ: طَلَّلَ مُوَحِّشٌ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ الْوَصْفُ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي <sup>(٥)</sup>: يَكُونُ (مِثْلُهَا) مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ(عَلَى التَّمَرَةِ) الْخَبَرُ،  
(وَزُبْدًا) بَدَلٌ مِنْهُ، فَيَكُونُ مَرْفُوعًا. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يُجَرُّ (الْمِثْلَ) عَلَى الْبَدَلِ مِنَ  
التَّمَرَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ إِيَّاهَا، أَلَا تَرَى إِلَى إِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِهِ، وَلَا هُوَ

(١) في د، وهامش أ: للعطفين. دون شطب على الأصل.

(٢) الانشقاق: ١.

(٣) اللمع ٦٥.

(٤) سبق تخریجه.

(٥) في هامش أ: الثالث. دون شطب على الأصل. وهو الصحيح.

بعضها، وَلَا مُشْتَمِلٌ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا هُوَ غَيْرُهُ، وَهَذَا مِنَ الْعَجَبِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ (الْمِثْلُ) مَرْفُوعًا إِمَّا بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، كَمَا يَدَّعِي الْكُوفِيُّ، وَيُجَوِّزُهُ الْأَخْفَشُ <sup>(١)</sup>، وَإِمَّا مَا ذَكَرَهُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَ(عَلَى التَّمْرِ) الْخَبْرُ، وَالْهَاءُ فِي (مِثْلٍ) حَاجِزٌ لِلْمِثْلِ عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَى (زُبَيْدٍ)، بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ مَعَ الْمَفْعُولِ بِهِ حَاجِزًا، وَتَكُونُ الْمَسَاوَاةُ لَمَّا كَانَتْ مُحْتَمِلَةً <sup>(٢)</sup> أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةً، مُفْتَقِرَةً إِلَى مُبَيِّنٍ، فَجِئْتُ بِ(الزُّبَيْدِ) مُبَيِّنًا فَنَصَبْتُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَنْصُوبِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ هُوَ الْخَبْرُ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ.

قال أبو الفتح: «وهذا راقودٌ خلا» <sup>(٣)</sup>.

قال سعيد: اعلم أن هذه الأشياء فيها نظرٌ، وذلك أن (خلا) مُفسَّرٌ، والمفسَّرُ يجبُ أن يكونَ من جنسِ المُفسَّرِ، كما تقول: عشرون رجلاً، وكُرَّانِ بُرًّا، و(الراقود) ظرفٌ <sup>(٤)</sup> يكونُ للخلِّ وغيره، فَهُوَ غَيْرُ الْخَلِّ، وَالشَّيْءُ لَا يُفسَّرُ بِغَيْرِهِ فِي الْجَنْسِيَّةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ شَيْءٍ يَصِحُّ الْكَلَامُ بِهِ، فَتَقْدِيرُهُ: بِمِلَاءٍ، أَوْ بِقَدْرِ؛ لِأَنَّ قَدَرَ الرَّاقُودِ شَيْءٌ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، فَلَمَّا جِئْتَ بِالْخَلِّ أَزَلْتَ

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٥١.

(٢) في ج: جملة.

(٣) اللمع ٦٥.

(٤) أي: وعاء.



ما كان محتَمِلاً لَهُ، وَزَالَ الإِبْهَامُ فِي الْمَفْسَرِ، وَقَدْ نُزِّلَ الرَّاقُودُ مَنَزَلَةَ الْأَرْطَالِ  
وَالْأَذْرُعِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ قَدْرًا مَعْلُومًا.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا قُلْتَ: عِشْرُونَ دِينَارًا، (العشرون) عَدَدٌ، وَ(الدِّينَار) مَعْدُودٌ.  
قِيلَ: (العشرون) الْآنَ هُوَ مَعْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَى الْمَعْدُودِ، وَلِهَذَا يُوصَفُ بِهِ.  
وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رَاقُودٌ خَلَا، وَذِرَاعٌ كَتَّانًا، لَمْ يُجْزَ أَنْ تَقُولَ: خَلَّ رَاقُودًا،  
وَكَتَّانٌ ذِرَاعًا، فَتَنْصِبُهُمَا عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُبَيِّنُ الْمَقَادِيرَ بِالْأَجْنَاسِ، وَلَا تَبَيِّنُ  
الْأَجْنَاسَ بِالْمَقَادِيرِ، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ذِرَاعٌ كَتَّانًا، فَلَا صُلَّ فِيهِ: ذِرَاعٌ مِنْ  
كَتَّانٍ، فَيَحْسُنُ، وَلَوْ قُلْتَ: كَتَّانٌ ذِرَاعًا لَمْ يُجْزَ أَنْ تَقُولَ: كَتَّانٌ مِنْ ذِرَاعٍ، فَإِذَا قُلْتَ:  
كَتَّانٌ ذِرَاعًا، كَانَ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُرْفَعَ فَيُقَالَ: كَتَّانٌ ذِرَاعٌ، فَيَكُونُ  
صِفَةً كَمَا كَانَتْ الْأَعْدَادُ، قَالَ <sup>(١)</sup>:

فَلَوْ كُنْتَ فِي جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً <sup>(٢)</sup>

وَأَيْضًا فَلِذَا قُلْتَ: ذِرَاعٌ كَتَّانًا، لَمْ يَسْبِقْ شَيْءٌ فَيُضَمَّرَ لَهُ الْمِقْدَارُ، وَكَانَتْ  
الْمَعَامِلَةُ مَعَ الذَّرَاعِ، وَإِذَا قُلْتَ: كَتَّانٌ، كَانَتْ الْمَعَامِلَةُ مَعَ الْمِقْدَارِ، فَكَانَ الْوَصْفُ

(١) هو الأعشى.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

وَرُفِّتْ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ

انظر: الصبح المنير ٩٤، والكتاب ٢٨/٢، ومجاز القرآن ١/٣٠٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٧٣،

والمختص ٩/٩، والكشاف ٢/١٣٣، وتفسير ابن عطية ٣/٣١٢، والروض الأنف ١/٣٩٣،

وشرح المفصل ٢/٧٤، واللسان ١/٤٥٨ (سبب).

والحال كأنك قلت: كَتَّانُ مِقْدَارُ ذِرَاعٍ، فَتَيَّيْنِ ذَلِكَ.

قال أبو الفتح: «وَحَسْبُكَ بِهِ فَارِسًا، وَلِلَّهِ دَرُّهُ شُجَاعًا»<sup>(١)</sup>.

١٠١ ب قال سَعِيدٌ: اعلم أَنَّ في (حَسْبُكَ) هُنَا مَعْنَى الْأَمْرِ، ولهذا المعنى انجزمَ الجوابُ في قولِكَ: حَسْبُكَ يَنْتَمِ النَّاسُ، كما تقولُ: اكَتَفِ يَنْتَمِ النَّاسُ، وَتَمَّ الكلامُ بِهِ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّهُ نَزَلَ مَنْزِلَةَ الْأَمْرِ، وَالْأَمْرُ يَتِمُّ بِهِ الْكَلَامُ، وَإِذَا قُلْتَ: افْعَلْ هَذَا حَسْبُ، فَ(حَسْبُ) مَبْنِيَّةٌ لاقِطَاعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ، عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَاةِ<sup>(٢)</sup>، وَإِذَا قُلْتَ: حَسْبُكَ، فَهِيَ مَعْرُفَةٌ؛ لِلْإِضَافَةِ<sup>(٣)</sup>، وَالْجَرْمِيُّ يَدَّعِي بِنَاءَهَا، وَيَقُولُ: الْإِضَافَةُ لَا تُكْسِبُهَا إِعْرَابًا، كَمَا لَا تُكْسِبُ (لَدُنْ) وَ(كَمْ)<sup>(٤)</sup>، وَلَيْسَ يَتَّجِهُ هَذَا الْقَوْلُ؛ لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بـ(قَبْلُ) وَ(بَعْدُ)، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهَا حُكْمُهَا، وَقَدْ ذَكَرْنَا فَصْلًا مُقَدِّمًا فِي (حَسْبُ) يُغْنِي عَنِ الْإِعَادَةِ لَذِكْرِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: حَسْبُكَ بِهِ، فَ(بِهِ) يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ(حَسْبُكَ)، وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ، أَوْ مُسْتغْنَى عَنْهُ بِالمَعْنَى الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ، وَفِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، فَإِنْ قَدَّرْتَ الْبَاءَ عَلَى بَابِهَا، فَالتَّقْدِيرُ: اكَتَفِ بِهِ،

(١) اللمع ٦٥.

(٢) منهم الأخفش، قال ابن السراج: «قال الأخفش: إذا تكلمت بـ(حَسْبُ) وحدها -يعني لم تضيفها-

جعلتها أمرًا، وحركت آخرها؛ لسكون السين...» انظر: الأصول ٣٦/٢.

(٣) انظر: الأصول ٣٦/٢.

(٤) انظر قول الجرمي في: الارتشاف ٣/١٠٩٢، ٥/٢٢٩٩.

فالكاف<sup>(١)</sup> فاعلة في المعنى، وإن قَدَرْتَ الباءَ زائدةً فالكافُ مفعولةٌ، والهاءُ فاعلةٌ في المعنى كما تقول: أكرِّمُ بِهِ، ويجوزُ أن تكونَ الباءُ زائدةً، وتكونَ في موضعِ الخيرِ، أو في موضعِ المبتدأ، وعلى هذا أنشدوا:

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا<sup>(٢)</sup> فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ<sup>(٣)</sup>  
فَقَدَّرَهُ: فَلْيَكْفِكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ، فَـ(سَيْفٌ) فاعِلٌ هُنَا، كَأَنَّكَ قُلْتَ:  
كَافِيكَ هُوَ، فِي مَنْ جَعَلَ (هُوَ) فاعلاً، وتكونُ جملةً اسميةً فيها معنى الأمرِ، كما تقول: رَجِمَ اللَّهُ زَيْدًا، فهو خَبَرٌ في اللفظِ، دعاءٌ في المعنى.

فإِذَا قُلْتَ: حَسْبُكَ بَزِيدٌ شُجَاعًا، كُنْتَ مُتَعَجِّبًا مِنْ جِنْسٍ مِنْ الْأَجْنَاسِ  
الْمَحْتَمِلِهَا هُوَ، إِذَا قُلْتَ: شُجَاعًا، أَوْ فَارِسًا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، بَيَّنْتَ الْمَقْصُودَ، وَهَذَا  
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا تَحْتَ الْمَقَادِيرِ، فَإِنَّهُ يُنَاسِبُهَا، مِنْ حَيْثُ يُزِيلُ الْاِحْتِمَالَاتِ  
الْمُبْهَمَةَ، وَهَكَذَا: اللَّهُ ذَرُّهُ فَارِسًا؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَعَجَّبْتَ مِنْهُ فِي صُورِ شَيْءٍ، فَلَا يُعْلَمُ  
أَيُّهَا هُوَ، إِذَا قُلْتَ: فَارِسًا، بَيَّنْتَ أَنَّ ذَلِكَ التَّعَجُّبَ وَقَعَ مِنْ قُرُوسِيَّتِهِ، وَهَذِهِ

(١) في ج: والكاف.

(٢) في أ: القنا.

(٣) البيت من الطويل.

نسب لجرير.

انظر: ديوان جرير ١١٠٤/٢ (استدراك)، ومعاني القرآن للفراء ٤١٧/١، والأصول ٣٧/٢، والزاهر ٩٦/١، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٦٨٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٥/٢، وأما القالي ٢٦٢/٢، ١٤٠/٣ (ذيل الأمالي)، تهذيب اللغة ٣٣١/٤ (حسب)، والتكملة ٣٣٦، والذَّلَلي ٨٩٩/٢، والمفصل ٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ٣٧٤.

الأشياء تحتمل أن تكون أحوالاً، كما تحتمل أن تكون تمييزاً، وإنما تكون تمييزاً إذا لم تقصد بالثاني الأول.

وهنا نكتة لطيفة، وهو أن التمييز على ضربين:

أحدهما: أن يكون منقولاً<sup>(١)</sup>، فيكون الذي هو تمييز منسوب، قد كان له حكم الذي كان مميزاً له، نحو: طيبت به نفساً، وضقت به ذرعاً، الأصل: طابت نفسي، وضاق ذرعي، ثم جعلت الياء الفاعلة، فانتصب (النفس) و(الذرع) على التمييز، فإذا ثبت ذلك علم أن حسبك يزيد فارساً، والله دره شجاعاً، ليس هو من المنقول؛ لأنه لم يكن الأصل: لله در شجاع زيد، فإذا خرج عن هذا الباب نظرنا المميز عن تمام الاسم في المقادير وليس منها؛ لأنه ليس ثم مقدار منسوب يقابل به غيره، كالمكوك والمنا والذراع، فإذا كان كذلك بطل التمييز، وإنما لما رأى (من) داخلته عليه في بعض المواضع اعتقد أنه تمييز، كما قال في قول الأعشى:

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ<sup>(٢)</sup>

(١) في ج: مفعولاً.

(٢) صدر بيت من مجزوء الكامل، وعجزه:

بِأَنْتِ لَتَحْزُنُنَا عَفَاةً

وهو مطلع القصيدة، والرواية في الديوان:

يَا جَارَتِي مَا كُنْتِ جَارَهُ

ورأيت أكثر المصادر على عكس الشطرين.

قال الفارسي: إِنَّهُ تَمَيِّزٌ لِدُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> فِي قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ      مُوْطَأً الْأَكْنَافِ رَحْبَ الدَّرَاغِ<sup>(٣)</sup>  
وَالَّذِي عِنْدِي فِي هَذَا أَنَّ التَّقْدِيرَ: اللَّهُ دَرُّ شَجَاعَةِ زَيْدٍ، ثُمَّ نَقَلَ (زَيْدًا) فَجَعَلَهُ  
مُضَافًا إِلَى (دَرٍّ)، فَخَرَجَتْ (الشَّجَاعَةُ) تَمَيِّزًا، فَقَامَ (الشُّجَاعُ) مَقَامَ (الشَّجَاعَةِ)،  
لِضَرْبِ مِنَ التَّوَسُّعِ، كَمَا قَالُوا: أَقَاتِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ، أَي: أَقِيَامَا، فَنَصَبُوا (قَائِمًا)  
عَلَى الْمَصْدَرِ<sup>(٤)</sup>، وَكَذَلِكَ:

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

انظر: الصبح المنير ١١١، وجمهرة اللغة ٢/ ٣٨٠ (رفع)، والإيضاح العضدي ٢٣٣-٢٣٤، ومقاييس  
اللغة ٢/ ٦٥ (عفر)، والفائق ١/ ٣٠، وشرح لامية العرب للعكبري (مجلة المجمع العراقي م ٣٣  
ج ١/ ٢٢١)، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٧١٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٥٤، واللسان ٤/ ١٥٤  
(جور)، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٧٤، ٥٤٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٨.

(١) الإيضاح العضدي ٢٣٤.

(٢) هو السفاح بن بكير اليربوعي.

(٣) البيت من السريع.

وروي:

يَا فَارِسًا مَا أَنْتَ مِنْ فَارِسٍ      مُوْطَأً الْبَيْتِ رَحْبَ الدَّرَاغِ

موطأ: مذلل. (عن شرح الأنباري).

انظر: المفضليات ٣٢٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٥، والاختيارين ٣٩٦، وشرح المفضليات للأنباري

١٧٨/٢، والإيضاح العضدي ٢٣٤، والمقتصد ٢/ ٧٢٥، وشرح المفضليات للتبريزي ٣/ ١٣٦٣،

وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٥٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٤٦، وجمع الهوامع ١/ ١٧٣.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٤٠-٣٤١.

في أَحَدِ قَوْلَيِ الْفَارِسِيِّ<sup>(١)</sup>، تَقْدِيرُهُ: مَا جَوَارِكُ، ثُمَّ أَقَامَ الْكَافَ مَقَامَ (الجوارِ)، فَخَرَجَ (الجوارِ) مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ، وَجُعِلَ مَوْضِعُهُ (جَارَةً) كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ جَعَلَهَا نَافِيَةً، وَجَعَلَ (جَارَةً) خَبَرَ (أَنْتِ) اسْتِرَاحَ، أَي: مَا أَنْتِ جَارَةٌ بَلْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

/ ١٠٢ أ وَمِنْ الْمُتَمِيزِ<sup>(٢)</sup> كُلُّ مَا يَأْتِي بَعْدَ (أَفْعَلْ) إِذَا كَانَ غَيْرَهُ، وَكَانَ نَكِيرَةً، نَحْو: هُوَ أَحْسَنُ عَبْدًا، وَأَجْرًا فَارِسًا، وَأَمَّا<sup>(٣)</sup> مَا أَنْشَدَهُ سَبِيوِيهِ<sup>(٤)</sup>:  
... أَشْرَفُ كَـ \_\_\_\_\_ أَهْلًا<sup>(٥)</sup>

فَلَيْسَ مِنْ هَذَا عِنْدَهُ.

قال أبو الفتح: «وَلَا بُدَّ فِي جَمِيعِ التَّمْيِيزِ مِنْ مَعْنَى (مِنْ)، أَي: مِنْ شُجَاعٍ، وَمِنْ فَارِسٍ<sup>(٦)</sup>، وَنَحْوِ ذَلِكَ»<sup>(٧)</sup>.

(١) والقول الآخر أن النصب على الحال. انظر: الإيضاح العضدي ٢٣٤، وكتاب الشعر ١/ ٢٢٢، ٤٣٠/٢.

(٢) هذا هو الضرب الثاني.

(٣) في ج: فأتانا.

(٤) الكتاب ١/ ١٦٣.

(٥) تمامه:

طَوِيلٌ مِثْلُ الْغُنَى أَشْرَفُ كَأَهْلًا      أَشَقُّ رَحِيبُ الْجَوَفِ مُعْتَدِلُ الْجَرَمِ  
وقد سبق تخريجه.

(٦) اللمع ٦٥.

(٧) سقط من اللمع.

قال سعيد: هذا الذي قاله فيه نظر، ألا ترى أنه لا يحسن: طُبْتُ به من نفس، ولا ضقت به من ذرع، وإنما يستقيم ذلك في المقادير، وما أشبهها، وهذا مما يدلُّك على أن باب التمييز أصله أن يكون العامل فيه معنى فعل؛ لأنَّ حرفه (من)، و(من) لا يستقيم في كل ما يكون العامل فيه فعلاً.

وفي هذا الفصل شيء، وهو أن (من) قد تدخل على الاسم المميز فتقرؤه على إفراده، وينجرُّ بها، وقد تدخل على التمييز فتعيده إلى حالته الأولى التي كانت له، وهو الجمع والتعريف، فأما ما يدخل عليه (من) فيرده إلى أصله فباب العدد، تقول: لي عشرون ديناراً، فتوحّد ديناراً، فإن أدخلت (من) قلت: لي عشرون من الدنانير، وذلك أنهم يختصرون كل الاختصار، أو يرتكبون الأصل، والأصل: عشرون من الدنانير، ثم حذفت الألف واللام و(من) والجمع، وأقمنا اسماً مفرداً نكرة مقام هذه الأشياء، فإذا ردّنا بعض هذه المحذوفات ردّنا الجميع. وأما ما تدخل عليه (من) فتقرؤه على إفراده فهو ما يلتبس بالحال، فتدخل عليه (من) فتزيل اللبس، وذلك أن قولك: لله درك شجاعاً، احتمل أن يكون حالاً، وأن يكون مميّزاً، فإذا أدخلت عليه (من) بطل ذلك الاحتمال، قال الخطيئة<sup>(١)</sup>:  
صاقت أمانة بالركبان أونة يا حسنة من قوام ما ومُنْتَقَبَا<sup>(٢)</sup>

(١) هو جروول بن أوس، من بني قُطَيْعة بن عيس. أبو مليكة. والخطيئة لقبه، لقب به لقصره وقربه من الأرض. شاعر جاهلي إسلامي، يقول ابن قتيبة: ولا أراه أسلم إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم. كان رقيق الدين سعي الخلق. انظر: الشعر والشعراء ٣١٠/١، والأغاني ١٣٠/٢.

(٢) البيت من البسيط.

وَقَدْ يَأْتِي التَّمْيِيزُ بَعْدَ الْفِعْلِ مُوَحَّدًا فِي مَوْضِعِ الْجَمِيعِ، وَقَدْ يَأْتِي مَجْمُوعًا عَلَى الْأَصْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾<sup>(١)</sup> وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ<sup>(٢)</sup> طِفْلًا﴾<sup>(٣)</sup> فِي مَنْ نَصَبَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّ قَوْمًا نَصَبُوهُ عَلَى الْحَالِ، وَوَحْدُوهُ لَوْ قُوعِهِ مَوْقِعَ التَّمْيِيزِ<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ قَوْمٌ وَحْدَ لَوْ قُوعِهِ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ<sup>(٥)</sup>، وَجَاءَ مَجْمُوعًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾<sup>(٦)</sup>، وَلَمْ يَقُلْ (عَمَلًا)، وَالصَّوَابُ فِي هَذَا أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَحَلٍّ يَلْتَبَسُ فَالْصَّوَابُ ارْتِكَابُ الْأَصْلِ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ (النَّفْسَ) غَيْرُ مُلْتَبِسَةٍ الْأَمْرِ فَوُحِّدَتْ، وَ(الْأَعْمَالُ) لَوْ أُفْرِدَتْ لَالْتَبَسَ

والشاهد فيه: جر التمييز بـ(من)، وقد جَوَزَ الْفَارِسِيُّ فِيهَا نَقْلَهُ عَنْهُ أَبُو حِيَانٍ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، بِدَلِيلِ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى مَجْرُورِهَا بِالنَّصْبِ. انظر: الارتشاف ٤/١٦٣٣.

انظر البيت في: ديوان الخطيئة ٥، وتفسير الطبري ١٩/٣٠١، والخصائص ٢/٤٣٢، واللائل ٢/٧٣٨، وجمع الهوامع ١/٢٥١، وخزانة الأدب ٣/٢٨٩.

(١) النساء: ٤.

(٢) في النسخ: ويخرجكم. وهو وهم.

(٣) غافر: ٦٧. وفي سورة الحج الآية: ٥: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾.

(٤) منهم المبرد، فقد قال: «وأما قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾، وقوله: ﴿فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾، فإنه أفرد هذا؛ لأن مخرجها خرج التمييز» انظر: المقتضب ٢/١٧٣.

(٥) انظر هذا التوجيه في: تفسير الطبري ١٧/١١٨، وتفسير البغوي ٣/٢٠٢، وتفسير البيضاوي ٣/١٩٥، والبحر المحيط ٦/٣٥٢.

(٦) الكهف: ١٠٣.



أمرها، ولا عتقد أن الخسارة التي يتفاوتون فيها إنما هي في عمل واحد<sup>(١)</sup>،  
وللكوفي في هذا كلام صدقنا عنه لأنه كتاب اختصار.

وتقول: زيد أحسن وجهها، وزيد أحسن رجل، وزيد أحسن عبدا، إذا لم  
يكن عبدا، وزيد أحسن عبدا، إذا كان عبدا<sup>(٢)</sup>، واستقبحوا: زيد أكثر مالا  
وأطيبه؛ لأن الهاء لا يخلو أن تكون جرا أو نصبا، وكلاهما لا يجوز، أمّا الجر فلا لأنه  
ليس ببعض الأول، وأمّا النصب فيجب أن يكون نكرة؛ لأنه تمييز، وهو معرفة.

(١) انظر: البيان ٢/١١٨.

(٢) قال العكبري: «وإذا قلت: زيد أفره عبدا، فحررت كان (زيد) عبدا، لأن (أفعل) لا تضاف إلا إلى ما هي  
بعضه، والأصل: زيد أفره العبيد، فاختصر، وإن نصبت فقلت: أفره عبدا، لم يكن (زيد) عبدا، بل كان  
العبيد له، والوصف في المعنى ليعبيده، أي: عبيده أفره العبيد، كما تقول: هو أكثر مالا وأقل شرا».

انظر: اللباب ١/٢٩٩.

قال أبو الفتح:

### «باب الاستثناء»

وَمَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ: أَنْ تُخْرِجَ شَيْئًا مِمَّا أَدْخَلْتَ فِيهِ غَيْرَهُ، أَوْ تُدْخِلَهُ فِيهَا  
أَخْرَجْتَ مِنْهُ غَيْرَهُ<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: عِبَارَةُ النِّحَاةِ تَخْتَلِفُ فِي هَذَا الْبَابِ، فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ كَمَا قَالَ  
عُثْمَانُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْإِسْتِثْنَاءُ أَنْ تُخْرِجَ بَعْضًا مِمَّا تُدْخِلُ فِيهِ كُلًّا لَهُ، أَوْ تُدْخِلُ  
بَعْضًا فِيهَا أَخْرَجْتَ مِنْهُ كُلًّا لَهُ<sup>(٢)</sup>.

فَمَنْ قَالَ بِالْقَوْلِ الثَّانِي، فَالْإِسْتِثْنَاءُ عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ مَجَازٌ، وَهُوَ قَوْلُ  
أَكْثَرِ<sup>(٣)</sup> أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَبْغِضُ لِلأَوَّلِ<sup>(٤)</sup>.

وَمَنْ قَالَ بِالأَوَّلِ فَالْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ عِنْدَهُ حَقِيقَةٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ  
مَجَازًا. وَالصَّوَابُ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ؛ لِأَنَّ (إِلَّا) عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ بِمَنْزِلَةِ الْهَمْزَةِ فِي التَّعْدِيَةِ،

(١) اللمع ٦٦.

(٢) انظر تعريف الاستثناء في: المعتمد في أصول الفقه ١/ ٢٦٠، والاستغناء للقرافي ٩٦، والتسهيل ١٠١،  
وشرحه ٢/ ٢٦٤، والتذيل والتكميل ٨/ ١٥١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٧٩، والبحر المحيط  
للزركشي ٣/ ٢٧٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٤٣، وشرح الحدود النحوية ٣٦٧.

(٣) في أ: أكثر قول.

(٤) انظر: قواطع الأدلة للسمعاني ١/ ٢١٤، ومختصر منتهى السؤل والأمل لابن الحاجب ٢/ ٧٩٢،  
والاستغناء ٩٩، ٥٠٨، ونهاية الوصول ٢/ ٥١١، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٧٣، والكوكب الدرري  
٣٦٧، والبحر المحيط للزركشي ٣/ ٢٨١.

والهمزة لا تَحْجُرُ عَلَى الْعَامِلِ أَنْ يَعْمَلَ فِي جِنْسٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَكَذَلِكَ (إِلَّا).

وَقِيلَ: / ١٠٢ ب الاستثناء إخراج بعض ما يُوجِبُهُ اللفظُ من عُموم لفظٍ ظاهرٍ، أو عُموم حُكْمٍ، أو عُموم معنى، فَعُمُومُ اللفظِ: قامَ القومُ إِلَّا زَيْدًا، وعُمُومُ الحُكْمِ: لَا أَكَلُمُكَ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وعُمُومُ المعنى: ما قامَ إِلَّا زَيْدٌ.

وللفقهاء في هذا الباب مذاهبٌ يوافقون النحاة في بعضها ويخالفونهم في بعضها، فمن ذَلِكَ: أَنَّ الاستثناء [من] <sup>(١)</sup> غَيْرِ الجِنْسِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ مَجَازٌ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ حَقِيقَةٌ، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي يُوَافِقُ أَكْثَرَ النُّحَاةِ، وَقَدْ بَيَّنَّا، وَحُجَّةٌ مَنْ ادَّعَى أَنَّهُ مَجَازٌ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ النُّحَاةِ <sup>(٢)</sup> أَنَّهُ يَقُولُ فِي الْعَوَامِلِ مَا يَحْجُرُ عَلَيْهِ الْمَعْدَى أَنْ يَصِلَ إِلَى شَيْءٍ فَيَعْمَلَ فِي مَوْضِعِهَا، وَذَلِكَ (حَتَّى)، وَ(مُنْذُ) وَ(مُنْذُ)، إِذَا كَانَا حَرْفَيْنِ <sup>(٣)</sup>، فَأَمَّا (حَتَّى) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا إِلَّا مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ مُعَدِّيَّةٌ كَحُرُوفِ الْجَرِّ، وَ(مُنْذُ) وَ(مُنْذُ) لَا يُعَدِّيَانِ الْفِعْلَ إِلَّا إِلَى الزَّمَانِ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ مَوْضِعَ (حَتَّى) لانتهاى الغاية، إمَّا لما بعدها وإمَّا عنده، فَلَا يَكُونُ لَهَا إِلَّا مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا، وَأَمَّا (مُنْذُ) وَ(مُنْذُ) فَلِلزَّمَانِ وَضِعًا، وَلَيْسَ

(١) سقط من ج.

(٢) منهم الرماني، قال في شرح الكتاب: «الذي يجوز في الاستثناء المنقطع المحتمل للمتصل، إذا كان الثاني من غير جنس الأول، إلا أنه يصلح أن يحمل عليه وجهان: النصب على الانقطاع، والبذل على أن الثاني يصلح أن يحمل على الأول على طريق الاتساع للمبالغة في التشبيه...» الرماني النحوي في ضوء

شرحه لكتاب سيبويه ٣٨٨. وانظر: البحر المحيط ٣/ ٢٨١.

(٣) يعني (مذ) و(منذ).

(إِلَّا) كَذَلِكَ؛ لَأَنَّهَا لِلِاسْتِثْنَاءِ مُطْلَقًا، وَقَدْ وَرَدَ بَعْدَهَا مَا هُوَ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ.

وَمَا ذَكَرَهُ عُثْمَانُ فِيهِ خِلَافٌ أَيْضًا بَيْنَ النُّحَاةِ وَالْفُقَهَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ النُّحَاةَ لَا يُجِيزُونَ: لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا سِتَّةٌ، مِنْهُمْ الْأَخْفَشُ، فَيَسْتَثْنِي بِأَكْثَرِ مِنَ النُّصْفِ<sup>(١)</sup>، وَبَعْضُ النُّحَاةِ مِنْهُمْ السِّيرَافِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ يُجِيزُونَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>، وَيَعْتَلُّونَ بِأَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ: الْعَشْرَةُ عِنْدِي أَرْبَعَةٌ مِنْهَا، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى إِجَازَةٍ: لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةٌ وَنِصْفًا، وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>، وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾<sup>(٥)</sup> ثُمَّ قَالَ: ﴿فَعِزَّتْكَ لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(٨٢)</sup> إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ<sup>(٦)</sup>، فَاسْتَثْنَى الْغَاوِينَ مِنَ الْعِبَادِ، وَالْعِبَادَ مِنَ الْغَاوِينَ، وَمَذْهَبُ

(١) نسب هذا القول لِحُذَّاقِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلْنَّحَاسِ ٣/٢٨٥، وَنَسَبَ لِلْبَصْرِيِّينَ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ ٣/١٥٠٠، وَالْجَنَى الدَّانِي ٥١٢.

(٢) انظر رأي السيرافي في ارتشاف الضرب ٣/١٥٠٠، وجمع الهوامع ١/٢٢٨.

(٣) انظر: التمهيد للإنسوي ١١٩.

(٤) انظر رأي الشافعية في المذهب ٢/٣٤٩، وانظر هذا عند الأصوليين في المستصفى ٢٥٩، والمحصل ٣/٥٤.

(٥) الحجر: ٤٢.

(٦) سورة ص. وهاتان الآيتان ليستا بعد الآية التي ذكرها في السورة، وإنما بعدها في القصة، والآية التي ذكرها أولاً مسبوقة بقوله سبحانه: ﴿قَالَ رَبِّ إِنَّمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ

أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ يَقْتَضِي جَوَازَ لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا سِتَّةً؛ لِأَنَّهُ قَالَ: إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ، طَلَّقَتْ بِوَاحِدَةٍ<sup>(١)</sup>.

وَالنَّحْوِيُّونَ يَخْتَلِفُونَ فِي النِّصْفِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُهُ وَبَعْضُهُمْ لَا يُجِيزُهُ<sup>(٢)</sup>، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ، وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ: لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ، وَالْأَخْفَشُ قَدْ أَبَاهُ فِي الْمَسَائِلِ، وَالْحَجَّةُ تُبَيِّنُ فِي مَوْضِعِهَا، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُجُوزُ: لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا أَحَدَ عَشَرَ، كَمَا لَا يَجُوزُ: عِنْدِي عَشْرَةٌ أَحَدَ عَشَرَ مِنْهَا، وَكَأَنَّ الْآيَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ تَوَمُّعٌ إِلَى إِجَازَتِهِ، وَاعْتَلَّ أَيْضًا مَنْ أَجَازَ الْإِسْتِثْنَاءَ بِأَكْثَرِ مِنَ النِّصْفِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

أَدُّوا الَّتِي نَقَصْتُ سَبْعِينَ مِنْ مَائَةٍ      ثُمَّ ابْعَثُوا حَكَمًا بِالْعَدْلِ حَكَّامًا<sup>(٤)</sup>

﴿٣١﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلَصِينَ ﴿٣٢﴾

(١) فِي ج: وَاحِدَةٌ.

وَانظُرْ رَأْيَ الْحَنْفِيَّةِ فِي بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ ٣/١٥٦، وَشَرَحَ فَتْحُ الْقَدِيرِ ٤/١٤٣، وَتَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ٥/١٣.

(٢) انظُرْ: إِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ ٢/٣٨٥، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابْنِ عَصْفُورٍ ٢/٢٤٩، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ

٣/١٥٠٠، وَالْجَنَى الدَّانِي ٥١٢.

(٣) هُوَ أَبُو مُكْنَعَتٍ مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ.

وَهُوَ مِنَ الْقَصِيدَةِ الَّتِي مِنْهَا الشَّاهِدُ الْمَشْهُورُ:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُم      لَا تَحْسَبُوا إِلَيْكُمْ عَنْ لِيْلِهِمْ نَامَا

رَوَاتِهِ عِنْدَ ابْنِ عَصْفُورٍ وَبَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ: (بِالْحَقِّ قَوْلًا).

انظُرْ: الزَّاهِرُ ٢/١٣، وَالْأَضْدَادُ لِلْأَنْبَارِيِّ ١٢٧، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابْنِ عَصْفُورٍ ٢/٢٤٩، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ

وإنما معنى: لي عنده عشرة إلا أربعة، لي عنده ستة، فالسته ليست بموجودة في اللفظ، وإنما هي موجودة من طريق المعنى، فعلى هذا يجوز: لي عنده عشرة إلا تسعة، لأن التقدير: لي عنده درهم، وليس الدرهم بموجود في اللفظ، وأجاز الأخفش: لي عنده عشرة إلا درهما، وكذلك إلا درهمن، واستقبح: لي عنده عشرة إلا ثلاثة، وكذلك: إلا أربعة، وأجازه، وكذلك: لي عنده درهم إلا قيراطاً، وإلا قيراطين، واستقبح إلا دانقاً، وأجازه، ومنع من: لي عنده درهم إلا ثلاثة أرباعه<sup>(١)</sup>، وهذا طريف جداً. وقال الفراء: إذا زدت على العقد المعلوم فلا استثناء من الزيادة، نحو أن تقول: لي عنده أحد عشر إلا دانقاً، ولا تقول: إلا درهما؛ لأن الاستثناء من الدرهم، وكذلك في الكسور جميعها، الاستثناء منها<sup>(٢)</sup>، وحجة النحاة في أن المستثنى / ١٠٣ أ يجب أن يكون أقل من المستثنى منه قولهم: ما جاءني أحد إلا زيدا، فلا شبهة في أن من أثبت له المجيء أقل ممن نفيت عنه المجيء، فعُدَّ حكمه إلى الإيجاب، وليس في هذا حجة، ولا هو يدل على منع ما ادعى؛ لأن للنفي حكماً يخالف حكم الإيجاب، وإنما الدليل أنه لو جاز أن يكون كما ادعى الخصم لجاز أن يقول: جاءني زيد إلا عمراً، فهذا لا يجيزه أحد،

٢٥٠ / ١٠

(١) لم أقف على أقواله هذه.

(٢) قال الزركشي: «... وأما إذا كان زائداً على المستثنى منه، فالمنع أولى، وعن الفراء جوازه في المنقطع، نحو:

له على ألف إلا ألفين؛ لأنه مستثنى من المفهوم» انظر: البحر المحيط له ٢٨٨ / ٣.

فإذا مَنَعُوهُ هُنَا تَعَدَّى حُكْمُهُ إِلَى الْمَسَائِلِ الْبَاقِيَةِ قَبْلُ، وَلَيْسَ فِي هَذَا حُجَّةٌ لِعَدَمِ الْعَدَّةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتثنَى بِنَكْرَةِ مُحْضَةٍ مِنْ نَكْرَةٍ غَيْرِ مُؤَقَّتَةٍ، وَذَلِكَ لِقَلَّةِ الْفَائِدَةِ. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَحَرْفُهُ الْمُسْتَوَلِي عَلَيْهِ (إِلَّا)، وَيُسَبَّ بِهَ أَسْمَاءٌ وَأَفْعَالٌ وَحُرُوفٌ، فَالْأَسْمَاءُ: غَيْرُ وَسْوَى، وَالْأَفْعَالُ: لَيْسَ، وَلَا يَكُونُ، وَعَدَا، وَحَاشَا، وَخَلَا، وَالْحُرُوفُ: حَاشَا، وَخَلَا»<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: أَصْلُ آيَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ (إِلَّا)، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَرْفٌ مَخْلَصٌ لَهُ، لَيْسَ لَهُ مَعْنَى سِوَى مَعْنَاهُ، إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى غَيْرِهِ، وَالْحَرْفُ هُوَ الْمَوْضُوعُ لِلْمَعْنَى الطَّارِئِ عَلَى الْجُمْلِ مِنْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَمْنٍّ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَمَا عَدَاهَا فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَيْهَا، مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ حَرْفٍ يَتَجَادَبُهُ خِلَافٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ.

وَقَوْلُهُ: «يُسَبَّ بِهَ أَسْمَاءٌ وَأَفْعَالٌ وَحُرُوفٌ» هُوَ كَمَا ذَكَرَ، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ: إِنَّ (مَنْ) فِي الْاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ شَابَهَتْ الْحَرْفَ، وَ(عَسَى) شَابَهَتْ (لَعَلَّ)، فَالْأَسْمَاءُ: غَيْرُ، وَسْوَى، وَسْوَى مَقْصُورَيْنِ، مَكْسُورَةُ الْأَوَّلِ وَمَضْمُومَتُهُ، وَسَوَاءٌ؛ مَمْدُودَةٌ مَفْتُوحَةُ الْأَوَّلِ، وَ(بَلَّهَ) عِنْدَ بَعْضِهِمْ<sup>(٢)</sup>، وَ(بَيَّنَّ)، وَأَكْثَرُ مَا اسْتُعْمِلَ (بَيَّنَّ) مَعَ (أَنَّ)، وَ(لَا سِيَّامًا) عِنْدَ جَمَاعَةٍ<sup>(٣)</sup>، يَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا وَجَرَّهُ،

(١) اللمع ٦٦.

(٢) نسب هذا القول للكوفيين والبغداديين. انظر: الجنى الداني ٤٢٥، والارتشاف ٣/١٥٥٤.

(٣) منهم الأخفش وأبو حاتم والنحاس. انظر: الارتشاف ٣/١٥٤٩.

وَأَجَاوَزُوا النَّصْبَ أَيْضًا، أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنْ تَكُونَ (ما) موصولة، و(زيد) خبرٌ مُبْتَدَأٌ محذوف، تقديره: هو، وهو الراجع، وحُذِفَ كما حُذِفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا الْجَرُّ فَعَلَى زِيَادَةِ (ما)، وإضافة (سيِّئ)، وهو مثل: إلى زيد، وذلك كقوله تعالى في أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ<sup>(٢)</sup>: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وَأَمَّا النَّصْبُ فَلَا أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا، وَإِنَّمَا قَاسُوهُ عَلَى بَيْتِ امْرِئِ الْقَيْسِ<sup>(٤)</sup>:

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ      وَلَا سِيِّمًا يَوْمًا بِدَارَةِ جُلْجُلٍ<sup>(٥)</sup>

(١) الأنعام: ١٥٤. والقراءة برفع (أحسن) شاذة، قرأ بها: يحيى بن يعمر، والحسن والأعشى والسلمي.

انظر: المحتسب ١/ ٢٣٤، والبحر المحيط ٤/ ٢٥٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٨.

(٢) يريد أن تجعل (ما) زائدة. أما القول الآخر، فهو أن تجعل (ما) اسمًا نكرة، في محل جر، و(رحمة) نعتًا.

انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٢٥. وانظر القول بزيادتها في الآية في: الكتاب ٣/ ٧٦، وتفسير

الطبري ٧/ ٣٤٠ (شاکر)، والأصول ١/ ٤٣، ٤٠١.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

(٤) هو امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث الكندي. لُقِّبَ بِالْمَلِكِ الضَّلِيلِ، وبذي القُرُوح. قائد لواء شعراء

الجاهليَّة. قتل بنو أسد أباه حجرًا ملك كندة، فاشتغل بأخذ ثأر أبيه حتى مات. انظر: طبقات فحول

الشعراء ١/ ٥١، والشعر والشعراء ١/ ١٠٧، والأغاني ٩/ ٨٠.

(٥) البيت من الطويل. من معلقته المشهورة.

وجاء بروايات كثيرة، انظرها في شرح ديوانه، وما يتعلق بالشاهد فيه رواية (يوم) فقد روي بالنصب

والجر والرفع. ودائرة جلجل: موضع في ديار كندة. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٣٦، وشرح القصائد السبع ٣٢، وتهذيب اللغة ١٣/ ١٢٣،



و(يومٌ) هنا ظَرْفٌ، العَامِلُ فِيهِ مُقَدَّرٌ، والدليلُ على ذَلِكَ وُجُودُ الواوِ،  
وليسَ هذا باستِثْناءٍ؛ لأنَّكَ لا تقولُ: جاءني القومُ وإلاَّ زيدًا، وقالَ الفارسيُّ:  
النصبُ بعدَ (لا سيَّما) في الاستِثْناءِ ليسَ بالسَّهْلِ<sup>(١)</sup>، ووجهُهُ أنْ تجعلَهُ جاءَ عن  
تمامِ الاسمِ المُضافِ، وكانَ مبنًى، وهذا فِيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّهُ قد يَقَعُ معرفةٌ في الغالبِ،  
والتمييزُ لا يكونُ كذلكَ.

و(لا) في قولِكَ: لا سيَّما، لا يخلُو أن تكونَ النافيةُ في مثل: لا رَجُلٌ، أو  
العاطفةُ في قولِكَ: جاءني زيدٌ لا عمرو، أو الزائدةُ<sup>(٢)</sup> في قوله<sup>(٣)</sup>:  
وَلَا أَلُومُ الْبَيْضَ أَلَّا تَسْخَرَا<sup>(٤)</sup>

والصاحبي ٢٣١، وإعجاز القرآن للباقلاني ١٦٣، ورسالة الغفران ١٥٤، ومعجم ما استعجم  
٣٨٩/١، والمفصل ٨٧، وشرحه ٨٦/٢، والجنى الداني ٣٣٤، ومغني اللبيب ١٨٦، ٤١٢.

(١) في تهذيب التذكرة (٧٧ ب): «قال: رَوَوْا في (ولا سيَّما) الوجوه الثلاثة، فإِ [أي قال الفارسي]: والنصب

عندي ليس بالسَّهْلِ، ووجهه أن تجعل (ما) بمنزلة (شيء) وتنصب (يومًا) عن تمام الاسم بالإضافة».

ونقله عن التذكرة الشلوبيين في شرح الجزولية ٩٩٨/٣، والقرافي في الاستغناء ١١٢.

(٢) في أ: الزيادة.

(٣) اختلف في قائله، فقليل:

أ- أبو النجم العجلي، وعليه أكثر المصادر.

ب- العجاج.

ج- روبة بن العجاج.

(٤) من الرجز، وبعده:

إِذَا رَأَيْتَ الشَّمَطَ الْمُنَوَّرَا

فلا يخلو أن تكون نافية؛ لأنَّ تلكَ تقتضي العمومَ، وهذه ليست كذلك؛ لأنَّ ما بعدَ (إلاَّ) هو الأقلُّ، وليست عاطفةً لمجيئها بعدَ النفي في قولك: ما جاءني أحدٌ لا سيَّما زيدٌ، وتلكَ مُختصةٌ للإيجابِ، و(لا) زائدةٌ، لِزُومِها في هذا الموضعِ، ولم توجدْ محذوفةٌ، وليستْ مذكورةٌ في أكثرِ كُتبِ العلماءِ للاستثناءِ، وإن كان معناها الاستثناءَ، والفارسيُّ رحمه الله عليه يجعلُ (لا) هذه بمنزلة قولك: جاءني القومُ لا مثلَ زيدٍ، أي: لا يشبهونَ زيدًا، ولم يُكرِّرها، وإنَّما أوقعها موقعها لمشابهة الاستثناءِ المعطوفِ، ألا تَرى أنَّ قولك: جاءني القومُ لا مثلَ زيدٍ لا يشبهونَ زيدًا، بمعنى: جاءني القومُ لا زيدٌ، فلمَّا أريدَ بـ(سيَّما) الاستثناءُ كما أريدَ بـ(غيرِ) من حيث كانَ خلافُهُ، وكانَ معنى الاستثناءِ معنى العطفِ لم يلزم أن تُكرَّرَ (لا) مع الاستثناءِ كما لم تُكرَّرْ معه / ١٠٣ ب (غيرِ)، وتخفَّفُ وتثقلُ، فإذا خُفِّفَتْ صعبَ أمرُها؛ لأنها تكونُ اسمًا على حرفين، الثاني منهما لينٌ، فلا عوضَ لَهُ بِتاءٍ أو إضافةٍ، فإن جعلتَ تاءَ عوضًا جاز.

ولا يقعُ بعدَ (إلاَّ) إذا كانَ قَبْلَها اسمٌ، إلاَّ اسمٌ أو فعلٌ مُضارعٌ، فتقولُ: ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ، وما زيدٌ إلاَّ يقومُ، ولو قلتَ: ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ، لم يجوز، وإنَّما كانَ ذلكَ

انظر: ديوان أبي النجم ١٢١، ومجاز القرآن ١/٢٦، وتفسير الطبري ١/١٩٠ (شاكِر)، والمقتضب

١/٤٧، ومعاني القرآن للنحاس ٣/١٥، والمحتسب ١/١٨١، والخصائص ٢/٢٨٣، والمخصص

٢/١٥٧، ودرة الغواص ١٢٩، وأمالى ابن السجري ٢/٥٤٢، والجنى الداني ٣٠٣.

لأنَّ المبرَّدَ قال: التقديرُ: ما زيدُ شيئاً مِنَ الأشياءِ إِلَّا ذَا<sup>(١)</sup>، فَإِنْ أَدْخَلْتَ (قد) أَجَازَ الْمَسْأَلَةَ قَوْمٌ وَمَنَعَ مِنْهَا قَوْمٌ، وَاعْتَلَّ ابْنُ السَّرَاجِ لِمَنَعِهِ بِأَنَّهُ خَبِرَ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يُعْتَرِضُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِقَوْلِنَا: زِيدْ قَامَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ انْصَافَ إِلَى كَوْنِهِ خَبَرًا أَنَّهُ مَعَهُ مَا يَطْلُبُ الْاسْمَ، وَهُوَ وُجُودُ (إِلَّا)، وَهِيَ تَقْتَضِي الْاسْمَ، فَاجْتَمَعَ أَمْرَانِ يَقْتَضِيَانِ الْاسْمَ، فَلَمْ يُوقِعُوا<sup>(٣)</sup> بَعْدَهَا الْفِعْلَ الْمَاضِي، فَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَلِمُشَابَهَةِ الْاسْمِ صَحَّ وَوُقُوعُهُ مَوْقَعُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَنْتَ تَقُولُ: مَا أَتَانِي زِيدٌ إِلَّا تَكَلَّمْتُ بِجَمِيلٍ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ اسْتَشْنَيْتَ مِنْهُ، وَإِذَا قُلْتَ: مَا أَتَانِي<sup>(٤)</sup> إِلَّا قُلْتَ حَقًّا، فَالْأَوَّلُ مُضَارِعٌ فِي تَأْوِيلِ مَاضٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا أَتَيْتَنِي إِلَّا قُلْتَ حَقًّا. وَلَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَ (إِلَّا) فِيهَا قَبْلَهَا عِنْدَ بَصْرِيِّ<sup>(٥)</sup>.

وَالْأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ قَدْ ذَكَرَهَا فِيهِ، وَسَتَذَكُرُ أَقْسَامُهَا فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ

اللهُ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَإِذَا اسْتَشْنَيْتَ بِـ (إِلَّا) مِنْ مُوجِبٍ كَانَ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا عَلَى

(١) لم أقف عليه في كتب المبرَّد. ونقله عنه ابن السراج في الأصول ٢٩٩/١.

(٢) انظر منع ابن السراج في: الأصول ٢٩٩/١.

(٣) في أ: يواقعوا.

(٤) في أ: تأتي.

(٥) انظر: الأصول ٢٨٤/١، والإنصاف ٢٧٦/١، واللباب ٣١١/١، ومنهني اللبيب ٧٦٩.

كُلِّ حَالٍ، تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَرَأَيْتُهُمْ إِلَّا زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِهِمْ إِلَّا زَيْدًا<sup>(١)</sup>.  
 قَالَ سَعِيدٌ: (إِلَّا) إِذَا كَانَتْ عَلَى بَابِهَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا  
 مُوجِبًا أَوْ غَيْرَ مُوجِبٍ، فَإِنْ كَانَ مُوجِبًا كَانَ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا.  
 وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي نَصْبِهِ، فَالْمُبَرَّدُ يَنْصِبُهُ بِمَعْنَى (إِلَّا)<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا يُفْسِدُهُ أَنَّهَا  
 لَوْ عَمِلَتْ بِمَعْنَاهَا لَمَا اخْتَصَّ عَمَلُهَا بِمَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى مَوْجُودٌ  
 فِيهَا، وَهِيَ لَا تَنْصِبُ عِنْدَهُ، فِي قَوْلِكَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، فَرَفَعُ (زَيْدٌ) يَدُلُّ عَلَى فُسَادِ  
 هَذَا الْمَذْهَبِ، هَذَا هُوَ الْمُحْكِيُّ عَنْهُ، وَقَالَ فِي الْمُقْتَضَبِ: كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِلَّا أَعْنِي  
 زَيْدًا<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أَنَّ (إِلَّا) لَوْ عَمِلَتْ لَمَعْنَاهَا لَعَمِلَتْ (مَا)، وَ(لَا)، وَ(هَلْ)، وَالْهَمْزَةُ  
 لَمَعْنَاهُنَّ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْحُرُوفَ إِذَا لَمْ تَخْتَصَّ لَمْ تَعْمَلْ، وَ(إِلَّا) هَذِهِ يَقَعُ بَعْدَهَا الْاسْمُ

(١) اللمع ٦٦. وبعده: نصبت المستثنى.

(٢) قال المبرد: «... لَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: جَاءَنِي الْقَوْمُ وَقَعَ عِنْدَ السَّامِعِ أَنَّ زَيْدًا فِيهِمْ، فَلَمَّا قُلْتَ: إِلَّا زَيْدًا، كَانَتْ

(إِلَّا) بَدَلًا مِنْ قَوْلِكَ: أَعْنِي زَيْدًا، وَأَسْتثْنِي فِيمَنْ جَاءَنِي زَيْدًا، فَكَانَتْ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ» انظر: المقتضب

٣٩٠/٤.

وقد اختلف النقل عن المبرد في هذه المسألة. انظر: سر صناعة الإعراب ١/١٢٩، والخصائص ٢/٢٧٦،

وشرح المفصل ٢/٧٦، ٨/٩، والجنى الداني ٥١٦. وانظر تعليق د. عزيمة على المسألة (٤/٣٩٠)

حاشية رقم (١)، فقد أفاض في تحرير قوله.

(٣) (٤/٣٩٠).

والفعل، وقد سبق ذكره، وأيضاً وكان<sup>(١)</sup> يجب أن يُحيزَ إلّا زيدا قام القوم، وهو لا يُحيزُهُ، وقال الزجاج: (زيد) منصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ بعدَ (إلّا)<sup>(٢)</sup>، وهذا فاسدٌ، بدليل قولك: ما قام إلّا زيد، برفع<sup>(٣)</sup> (زيد)، وأيضاً فلو كانَ ثَمَّ فعلٌ بعدَ (إلّا) لَبَقِيَ (قام) بغيرِ فاعلٍ.

الثالث: أنّه كانَ الكلامُ الأوّلُ جملةً فعليةً، والثاني جملةً فعليةً، فتصيرُ مجملتين، وحمله على جملةٍ واحدةٍ أولى.

وقال الفراء: (إلّا) مُركبةٌ من (إن) و(لا) للعطف، فإن نصبت ما بعدها فـ(إن)، وإن رفعت فـ(لا)<sup>(٤)</sup>.

وهذا فاسدٌ؛ لأنّه لو كانَ كذلكَ لَكُنْتَ مُحَيَّرًا في كُلِّ مَوْضِعٍ في الرفعِ والنصبِ، وليس الأمرُ كذلكَ، وأيضاً فـ(زيد) لا تعملُ فيه (لا)؛ لأنها ليستَ عاملةً في المعارفِ، ولا يقعُ في النفي إذا كانتَ عاطفةً، ولا يصحُّ عملُ الحرفين إذا رُكِّبَا وهما مُنفصلان، إلّا أن يحدثَ بتركيبهما معنى ثالثٌ، فإِنَّهما إذا كانا مُنفصلين غيرَ مُركَّبين لم نكن مُحَيَّرين في عملِ كُلِّ واحدٍ منهما، بل يكونُ العملُ للملابسِ، وأيضاً فإنّنا إذا قلنا إنّها مفردةٌ فلا يحتاجُ إلى دليلٍ، وإذا زعمَ أنّها مُركبةٌ

(١) في ج: فكان.

(٢) انظر رأي الزجاج في شرح السيراني ١٠٧/٣، وشرح المفصل ٧٦/٢، وشرح التسهيل ٢٧٨/٢.

(٣) في ج: ورفع.

(٤) انظر رأي الفراء في شرح السيراني ١٠٧/٣، وشرح المفصل ٧٦/٢، وشرح التسهيل ٢٧٩/٢، والجنى

افتقر إلى دليل.

وقال الكسائي: (زيد) منصوب في الاستثناء بـ (أن) مضمرة، وتقديره: قام القوم إلا أن زيدا لم يقم<sup>(١)</sup>، وهذا يفسده أن الحروف لا تضمّر، ولا تعمل إلا فيما لا اعتداد به، كحرف القسم، وأيضا فكنا نجوز في كل موضع يجوز أن توجد فيه أن يكون ما بعدها منصوبا، فأما: ما تأتيني فأكرمك، فنصببت (أن) مضمرة، فإن لها في اللفظ عوضا، وهو الفاء، وكذلك قوله:

وبلدي عامية أعماؤه<sup>(٢)</sup>

/ ١٠٤ أ وأما المحققون من النحاة فينصبون ما بعد (إلا) بالفعل المتقدم بوساطة (إلا)، أو بمعنى الفعل بوساطة (إلا)<sup>(٣)</sup>.

وفي هذا الفصل أمران، أحدهما يجذبه إلى حيز المفعول به الصريح، والآخر يجذبه إلى شبه المفعول به، فأما الأول فلأن هذا الحرف يوصل القاصر حتى يعمل، فصار بمنزلة الهمزة في الفعل القاصر، ولهذا لم يميزوا: مررت بالقوم إلا بزيد؛ لأن (إلا) معدية فلا حاجة إلى معد آخر، وقال الأخفش: قد يقول بعض

(١) انظر رأي الكسائي في شرح السيرافي ١٠٧/٣ أ، وشرح المفصل ٧٦/٢، وشرح التسهيل ٢٧٩/٢، والجنى الداني ٥١٦.

(٢) سبق تحريجه.

(٣) هو رأي سيويه، والمبرد والجرجاني، واختاره ابن مالك. انظر: الكتاب ٣١٠/٢، ٣٣١. وشرح السيرافي ١٠٦/٣ ب، وانظر: شرح المفصل ٧٦/٢، وشرح التسهيل ٢٧٣/٢، والجنى الداني ٥١٦.

العرب: مررت بالقوم إلا يزيد<sup>(١)</sup>، وهذا كلام غير حسن، والأولى أن تكون الباء زائدة، وإذا كان كذلك كان ما بعدها مفعولاً به صريحاً، وأيضاً فإنهم يشبهون (إلاً) في بابها بالواو التي بمعنى (مع) في بابها، وما بعد الواو مفعول صريح، فكذلك ما بعد (إلاً).

وأما دخوله في حيز المشبه بالمفعول به فإنه ينتصب عن غير وجود فعل، وإنما هو معنى، كقولك: القوم إخوانك إلا زيذاً، والقوم في الدار إلا بكراً، وليس في هاتين فعل ظاهرٌ تُعديهِ (إلاً)، والمفعول به الصريح لا يعمل فيه إلا فعل أو اسم فاعل، أو مصدر، أو اسم فعل، وفي هذا الفصل نظرٌ، وهو أن حكم الحرف المعدّي أن يدخل المعدّي إليه في حيز الفعل، نحو قولك: أقمت زيذاً، أي: جعلته قائماً، وكذلك: أضربت زيذاً عمراً، أي: جعلته يضرب عمراً، وكذلك: فرحت زيذاً، ومررت بعمرٍو، وأنت تقول: ضربت القوم، ثم تقول: ضربت القوم إلا زيذاً، فتجد (زيذاً) ليس بمضروبٍ فيما يحتمله اللفظ، ولهذا نظيرٌ في كلام العرب، ألا ترى أنك تقول: أشكى الرجل، أي: أزلت شكايته، وأعتبته، أي: أزلت عتبه، وكذلك تقول: رغبت في زيد، فتجد الرغبة واقعة به، فإذا قلت: رغبت عن زيد، فتجد الرغبة مصروفة عنه.

فإن قيل: فأين المعدّي في قولك: القوم إخوانك إلا زيذاً، وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

(١) رآه في ارتشاف الضرب ١٥٠٧/٣.

(٢) لم أقف على قائله.

مِثْلُ النَّعَامَةِ رِجْلَاهَا وَمَرْكَبُهَا إِلَّا الْيَدَيْنِ وَالْأَرْأْسَ وَالْعُنُقَا<sup>(١)</sup>  
 قِيلَ: مَعْنَى فِي الْجُمْلَةِ عَامِلٌ، كَمَا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ:  
 أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا لَهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ<sup>(٢)</sup>  
 وَتَكُونُ مُعَدِّيَةً لِمَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ الَّذِي فِي (مِثْلِ)،  
 فَتَكُونُ مُعَدِّيَةً لِمَعْنَى الْمِثْلِ، وَالنَّحَاةُ مَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ (إِلَّا) عَلَى  
 الْعَامِلِ وَالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مَعًا، فِي حَالٍ، كَقَوْلِكَ: إِلَّا زَيْدًا قَامَ الْقَوْمُ<sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ  
 شَبَّهُوهَا بِالْوَاوِ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ فِي ذَلِكَ الْبَابِ  
 مَنْقُولَةٌ عَنْ بَابٍ لَا تَتَقَدَّمُ فِيهِ<sup>(٤)</sup>، وَلَيْسَتْ (إِلَّا) هُنَا كَذَلِكَ، وَذَكَرَ السِّيرَافِيُّ عَنِ  
 الْكَسَائِيِّ إِجَازَتَهُ، قَالَ: تَقُولُ: إِلَّا طَعَامَكَ مَا أَكَلَ زَيْدٌ شَيْئًا<sup>(٥)</sup>، وَأَجْعَلِ الْبَصْرِيُّونَ  
 عَلَى جَوَازِ تَقَدُّمِ (إِلَّا) عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مُقَدَّمًا عَلَيْهَا<sup>(٦)</sup>، كَقَوْلِكَ:  
 قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ، وَعَلَيْهِ: كَيْفَ إِلَّا زَيْدًا قَوْمُكَ، وَأَيْنَ إِلَّا زَيْدًا قَوْمُكَ<sup>(٧)</sup>، فَإِنْ

(١) البيت من البسيط. ولم أقف عليه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) المسألة فيها خلاف، وسيذكره لاحقاً، والجمهور على المنع. انظر: الارتشاف ٣/١٥١٧.

(٤) يعني باب العطف.

(٥) انظر نقل السيرافي عن الكسائي في: شرح الكتاب ٣/١٣٠ أ، وجواز التقديم رأي للزجاج أيضاً

والكوفيين. انظر: الإنصاف ١/٢٧٣، والارتشاف ٣/١٥١٧.

(٦) انظر: الإنصاف ١/٢٧٣.

(٧) نقل ابن السراج إجازة هذا عن الأخفش، وكذا ابن مالك. انظر: الأصول ١/٣٠١، وشرح التسهيل



قُلْتَ: القومُ إلَّا زَيْدًا في الدارِ لم يَجْزِهِ، فإن قُلْتَ: القومُ إلَّا زَيْدًا جاؤوا، لم يُجْزِهِ  
أحدٌ إلَّا الأَخْفَشُ، فإنَّه أَجَاذَهُ في كتابِ المسائلِ الصغيرِ<sup>(١)</sup>، فقال: القومُ إلَّا زَيْدًا  
قاموا، فَقَدَّمَ (إلَّا) على العاملِ، فإن رَأَى قُوَّةَ العاملِ وضعفه جاز. وإنَّما المقصودُ  
أنَّه يجوزُ تقديمُ (إلَّا) على العاملِ عندَ تقدُّمِ المستثنى منه، ويقولُ الأَخْفَشُ: لو  
كانتْ (إلَّا) بمنزلةِ (مَعَ) لم يُجْزَ: قامَ إلَّا زَيْدًا قومُكَ، ولا خلافَ في جوازِهِ، وهذا  
الذي ذَكَرَهُ فيه نظرٌ؛ لأنَّ الفعلَ لَيْسَ لَهُ في (القوم) - أعني الذين يُستثنى منهم -  
عَمَلٌ، فلا يكونُ إلَّا مُتَعَلِّقُهُ بالفعلِ، ولو كانَ الاستثناءُ مِنَ الواوِ لكانَ قد  
تَقَدَّمَتْ (إلَّا) على العاملِ، ولكانَ (زيدٌ) / ١٠٤ ب انتَصَبَ بوساطةِ (إلَّا)  
وهو قد جعلَهُ مُستثنىً مِنَ القومِ، والقومُ مُبتدأٌ، والابتداءُ العاملُ فِيهِ، والمسألةُ  
على هذا فاسدةٌ، ولو أَرَادَ مِثْلَ ذَلِكَ لقالَ: الرَّجَالُ إلَّا زَيْدًا ضَرَبْتُ، وبينهما فرقٌ،  
وقد جاءَ بَيِّتٌ تَقَدَّمَ فِيهِ المُستثنى على العاملِ، والمُستثنى مِنْهُ، وَذَلِكَ قولُ ذي  
الرِّمَّةِ:

مُعَرَّسًا في بَيَاضِ الصُّبْحِ وَقَعْتُهُ      وَسَائِرُ السَّيْرِ إلَّا ذَاكَ مُنْجَذِبُ<sup>(٢)</sup>

٢٩١/٢.

(١) من كتبه المفقودة.

(٢) البيت من البسيط.

التعريس: نزول القوم في سَفَرٍ من آخر الليل، يقعون وقعةً ثم يرتحلون. ومنجذب: ماضٍ سريع. وتقدير

الكلام: وسائر السير منجذبٌ إلَّا ذاك التعريس. (عن الديوان والمقاييس).

انظر: ديوان ذي الرمة ٤٠/١، وجهزة أشعار العرب ٢٨١، وكتاب الشعر ٩٦/١، ومقاييس اللغة

فَ: إِلَّا ذَاكَ، مُسْتَثْنَى مِنَ الضَّمِيرِ فِي (مُنْجَذِبٍ)، وَهُوَ الْعَامِلُ بَوَسَاطَةِ (إِلَّا)،  
فَإِنْ جَعَلْتَ الْعَامِلَ فِيهَا بَعْدَ (إِلَّا) مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، وَهُوَ قَوْلٌ، فَيَكُونُ الْإِسْتِثْنَاءُ  
حِينَئِذٍ مِنَ (سَائِرِ) لَا مِنَ الضَّمِيرِ فِي (مُنْجَذِبٍ)، وَالْأَجُودُ أَنْ يَعْمَلَ مَعْنَى (سَائِرِ)  
فِي الْمُسْتَثْنَى وَهُوَ بَاقٍ فَيُصْبِحُ الْبَيْتُ فِي قِيَاسِ الْعَرَبِيَّةِ.  
وَعِنْدِي أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يُجْزِ تَقْدِيمُ (إِلَّا) عَلَى الْعَامِلِ أَنْ قَوْلُكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا،  
فِيهِ النِّفْيُ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا قَامَ زَيْدٌ، وَمَا فِي حَيْزِ النِّفْيِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَقَوْلُكَ: مَا  
قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، فِيهَا بَعْدُهَا يُحْتَرَمُ فِيهِ اللَّفْظُ، وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ عِنْدِي، وَهُوَ أَنْ  
(إِلَّا) تُشَبَّهُ (لَا) الْعَاطِفَةَ، فَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ، كَمَا لَا تَتَقَدَّمُ (لَا) عَلَى الْمَعْطُوفَةِ  
هِيَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَ: (إِلَّا) يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَعْطُوفِ.  
قِيلَ: لَيْسَتْ مِثْلَهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ مَعَ تَقَدُّمِ الْمَعْطُوفِ نَحْوُ: زَيْدًا لَا عَمْرًا  
ضَرَبْتُ، وَقَدْ أَجَازُوا: قَامَ وَزَيْدٌ عَمْرُو، وَلَمْ يُجِيزُوا: زَيْدٌ عَمْرُو قَامَ.  
قِيلَ: هِيَ عَلَى كُلِّ حَالٍ عَاطِفَةٌ، فَهِيَ تَتَّبِعُ مَا تَعْطِفُ عَلَيْهِ، كَالْوَاوِ، وَلَيْسَتْ  
(إِلَّا) كَذَلِكَ، عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ رَاعَوْا الْعَامِلَ فِي الْإِتْسَاعِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: قَدْ وَقَعَتْ  
(إِلَّا) فِي بَعْضِ أَحْوَالِهَا وَصَفًا فَرُوعِي ذَلِكَ فِيهَا، فَإِنْ تَقَدَّمَتْ عَلَى الْمُسْتَثْنَى

فَلِقُصُورِهَا عَنِ الْوَصْفِ الْحَقِيقِيِّ، وَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ (إِلَّا) عَلَى الْعَامِلِ  
لَأَنَّ لَهَا مُشَابَهَةً بِالْبَدَلِ، وَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ يَقَعَ فِي غَيْرِ الْإِيجَابِ بَدَلًا، وَالْبَدَلُ لَا  
يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ، فَكَذَلِكَ هُنَا <sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ أَجَزْتَ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْمُسْتثنَى، وَالْبَدَلُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُبْدَلِ  
مِنْهُ؟

قِيلَ: لَمَّا تَجَادَبَ الْمُسْتثنَى تَشْبَهُانِ: الْمَفْعُولِيَّةُ وَالْبَدَلِيَّةُ، كَانَ لَهُ مَازِلَةٌ بَيْنَ  
مَنْزِلَتَيْهِمَا <sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: فَالْوَصْفُ يَتَّبِعُ الْمَوْصُوفَ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الْعَامِلُ.  
فَالْجَوَابُ: أَنَّ (إِلَّا) تَقْصُرُ عَنْ مَرْتَبَةِ الْوَصْفِ، فَلَا تَكُونُ وَصْفًا إِلَّا بِشَرَايِطَ،  
فَيَجْعَلُ مِنْهَا إِذَا كَانَ الْمَعْمُولُ بَعْدَ الْعَامِلِ.  
و(إِلَّا) تَتَقَدَّمُ الْمُسْتثنَى.

قِيلَ: (إِلَّا) لَا تَقَعُ وَصْفًا إِلَّا بِشَرَايِطَ، وَمِنْهَا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ قَبْلَ الْمَعْمُولِ.  
وَعِنْدِي أَيْضًا أَنَّهُ لَا <sup>(٣)</sup> يَتَقَدَّمُ (إِلَّا) وَمَا بَعْدَهَا عَلَى الْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ مُعَدٌّ  
مُنْفَصِلٌ مِنَ الْفِعْلِ، بِخِلَافِ الْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ، فَضَعُفَتْ عُلُقَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا

(١) قال: «ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له، لو قلت: إلا زيدًا قام القوم لم يجز؛ لمضارعة

الاستثناء البديل». الخصائص ٢/ ٣٨٢.

(٢) رأيه هذا في الخصائص ٢/ ٣٨٢.

(٣) في ج: لم.

تعدَّى الفعلُ إليه بنفسِهِ، وقُدِّمَ على الفعلِ ضِعْفَتِ عُلُقَتُهُ فَعُدِّيَ بحرفِ الجرِّ،  
نحو: ليزيد، فما ظنُّكَ بمفعولٍ به إذا عُدِّيَ بحرفٍ مُنفَصِلٍ؟

فإن قيل: فحرفُ الجرِّ مُعدُّ مُنفَصِلٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَتَقَدَّمُ على العاملِ.  
قيل: فحرفُ الجرِّ قوِيٌّ في بابِهِ، فيحذفُ عاملُهُ ويُقامُ مُقامُهُ، ويتضمَّنُ  
الضميرَ في بعضِ المواضعِ، ويُقامُ مُقامَ الجملةِ في الصلَةِ، وتختصُّ بمعمولِهِ،  
ويؤثِّرُ فيه الجرُّ، وليسَ كذلكَ حرفُ الاستثناءِ.

فإن قُلْتَ: أينَ إلَّا زَيْدًا قومُكَ قيامًا، صحتِ المسألةُ؛ لأنَّ العاملَ (أَيْنَ)،  
فإن قُلْتَ: أينَ إلَّا زَيْدًا قومُكَ قيامًا، لم يَجِزْهُ أَحَدٌ.

فإن قُلْتَ: أينَ قومُكَ إلَّا زَيْدٌ قيامًا، أجازَهُ الأَخْفَشُ وَحْدَهُ<sup>(١)</sup>.

فأَمَّا قَوْلُهُ: «وَكَانَ»<sup>(٢)</sup> ما بَعْدَهُ مَنصُوبًا عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَقُولَ: إذا لم

تَكُنْ (إِلَّا) صِفَةً، فأَمَّا إذا كانتَ (إِلَّا) للاستثناءِ عَلَى بابِها فَهُوَ كَمَا ذَكَرَ.

والذي يَتَنَصَّبُ بعدَ (إِلَّا) يَتَنَصَّبُ في ستَةِ مواضعٍ:

الأوَّلُ: الاستثناءُ في المَوْجِبِ لَفْظًا وَمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: قامَ القومُ إلَّا زَيْدًا /

١٠٥ أَوْ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ

بَشْرِ بْنِ خَازِمٍ:

(١) لم أقف عليه.

(٢) في أ: وما كان. وفي اللمع: كان ما بعدها. وكذلك نُقِلَ هو عنه في الفصل.

(٣) البقرة: ٢٤٩.

لَعَبَتْ بِهَا رِيحُ الصَّبَا فَتَكَدَّرَتْ إِلَّا بَقِيَّةَ نُؤْيِهَا الْمُتَهَدِّمِ<sup>(١)</sup>

الثاني: أن يكون مُوجِبًا في المعنى دُونَ اللفظ، كقولك: ما أَكَلَ أَحَدٌ إِلَّا الخُبْزَ إِلَّا زَيْدًا؛ لأنَّ التقديرَ يُؤدِّي إلى الإيجاب، فكأنَّه قَالَ: كُلُّ النَّاسِ أَكَلُوا الخُبْزَ إِلَّا زَيْدًا.

الثالث: أن يكون للمستثنى مِنْهُ حَالٌ مُوجِبَةٌ، كقولك: ما جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا رَاكِبًا إِلَّا زَيْدًا؛ لأنَّه يُؤدِّي أَيْضًا إلى الإيجاب، فيكونُ تقديرُه: كُلُّ النَّاسِ جَاءُواَنِي رَاكِبِينَ إِلَّا زَيْدًا، وقريبٌ من هذه المسائل<sup>(٢)</sup>: ما فِيهَا ضَارِبٌ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا؛ لأنَّ تقديرَه: كُلُّ مَنْ فِيهَا ضَارِبٌ زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا. فإن زِدْتَ فِي الْمَسْأَلَةِ مَرْفُوعًا فَقُلْتَ: ما فِيهَا ضَارِبٌ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدٌ كَانَ حَسَنًا، فيكون (زيدٌ) مفعولاً لـ (ضارب)، وإلاَّ عَمْرًا، استثناءً مِنْ (ضارب)، وهو في تقدير: ضَارِبِينَ، وَ(خالد) بَدَلٌ مِنْ (ضَارِبِينَ) فِي الْمَعْنَى، عَلَى الْلفْظِ. فإن قُلْتَ: ما فِيهَا الضَّارِبُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا، لم تصحَّ الْمَسْأَلَةُ إِذَا عَنَيْتَ بِالضَّارِبِ وَاحِدًا، فإن عَنَيْتَ

(١) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (فتكدرت) بدل (فتكدرت).

النوي: الحاجز يمنع الماء من دخول البيت. (عن شرح الأنباري).

انظر: ديوان بشر ١٩٠، وجمهرة أشعار العرب ١٥٥، والمفصليات ٣٤٥، وشرحها للأنباري ٢٢٨/٢،

وللتبريزي ١٤٤٤/٣.

(٢) في ج: المسألة.

بالضارب جمعًا صحَّتِ المسألة، كقوله<sup>(١)</sup>:

أَوْ تُضْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمَوْلَى<sup>(٢)</sup>

وَذَلِكَ أَنَّ الْمَفْرَدَ لَا يُسْتَنَى مِنْهُ، فَلِهَذَا لَمْ تَصَحَّ.

الرابع: أَنْ تُكْرَرَ (إِلَّا) مَعَ اسْمَيْنِ مُسْتَنَيْنِ، فَلَا بُدَّ مِنْ نَصْبِ أَحَدِهِمَا، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا، تَرْفَعُ الْأَوَّلَ وَتَنْصِبُ الثَّانِي، وَإِنْ شِئْتَ عَكَسْتَ الْقَضِيَّةَ<sup>(٣)</sup>.

الخامس: أَنْ تُقَدِّمَ الْمُسْتَنَى عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ.

السادس: الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، كَقَوْلِكَ: مَا بِالْذَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حَمَارًا. وَلِلْمُسْتَنَى وَالْمُسْتَنَى مِنْهُ شَبَهٌ بِالْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا

(١) اختلف في قائله، فقليل:

أ- منظور بن مرثد الأسدي. وهو منظور بن حبة. ينسب إلى أبيه مرة وإلى أمه أخرى.

ب- الدبيرة. نسب إليها ثعلب في المجالس عن الفراء.

(٢) من الرجز.

انظر: نوادر أبي زيد ٢٤٨، والأصول ٤٥٢/٣، والمسائل العسكرية ٢٢٢، والبصريات ١/٣٥٩، ٧٣٩،

والفائق ١/٤١٣، وسفر السعادة ٧٢٤/٢، واللسان ١٣٩/٦ (عسس)، وشرح شواهد الشافعية

٢٤٩، وخزانة الأدب ١٣٢/٦. وقد وردت أبيات من الأرجوزة في الكتاب ٤/١٧٠، ومجالس ثعلب

١/٦٠١، وسر صناعة الإعراب ١/١٦٠. وغيرها.

(٣) فنصبت الأول على الاستثناء، ورفعت الثاني على البدل.

قُلْتُ: جاءني قومك إلا ناساً منهم، فتقديره: جاءني أكثرُ قومك، أو أقلُّ قومك، أو بعضُ قومك، ولهذا المعنى جاز: ما قامَ إلا زيدٌ، فحذفتُ المستثنى منه في اللفظ، كما جازَ حذفُ المضافِ في قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(١)</sup>، ولم يَجُزْ حذفُ المستثنى وإرادته كما لم يَجُزْ حذفُ المضافِ إليه وإرادته بغير دليل، وما جاء من ذلك فيسير، فأما: ليس غيرُ، وليس إلا، فشاذ<sup>(٢)</sup>.

ولـ (إلا) شبهة بـ (لا) العاطفة من وجه، ومباينة من وجه، فوجه شبهها بها أنك إذا قلت: جاء القوم إلا زيداً، فهو بمنزلة قولك: جاء القوم لا زيداً. وأما وجه مباينتها فإن (لا) قد يكون ما قبلها مفرداً فيعطف عليه بها مفردٌ، وليست (إلا) كذلك، وأنت قد تحذفُ المستثنى منه في اللفظ ولا تحذفُ المعطوفَ عليه في اللفظ، وأن ما بعدَ (إلا) قد يُحذفُ في بعض المواضع، نحو: ليس إلا، وليس كذلك (لا)، وأن (إلا) تكونُ في النفي والإيجاب، و(لا) لا تكونُ إلا في الإيجاب.

ولا يجوزُ أن تستثني بـ (إلا) اسمين كما لا يُعدَّى الفعلُ بواوٍ في بابِ المفعولِ معه، فلا تقول: أعطيتُ المالَ الناسَ إلا زيداً ديناراً، وكذلك في النفي،

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) شاذ في القياس، أما في الاستعمال فمطرد. قال الرضي: «واعلم أن المستثنى قد يحذف من (إلا) و(غير)

الكائنين بعد (ليس) فقط... تقول: جاءني زيدٌ ليس إلا، وليس غيرُ...». انظر: شرح الكافية

لو قُلْتُ: مَا أُعْطِيتُ أَحَدًا شَيْئًا إِلَّا عَمَرًا دَانِقًا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ لَمْ يَصَحَّ إِلَّا عَلَى الْبَدَلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى إِلَّا اسْمًا، فَإِذَا قُلْتُ: مَا الرِّجَالُ إِلَّا قِيَامٌ، جَازٌ، وَإِلَّا يَقُومُونَ يَجُوزُ عَلَى الشَّبهِ<sup>(١)</sup> بَيْنَهُمَا، وَإِلَّا قَامُوا لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ كَانَ خَبْرًا؛ لِأَنَّ (إِلَّا) بَطَلَتْ حُكْمُهُ.

قال أبو الفتح: «فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا غَيْرَ مُوجِبٍ أَبْدَلْتُ مَا بَعْدَهَا مِنْهُ، تَقُولُ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا، وَيَجُوزُ: النَّضْبُ عَلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ<sup>(٢)</sup>، تَقُولُ<sup>(٣)</sup>: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا<sup>(٤)</sup>».

قال سعيد: الْمَشَاكِلَةُ مُعْتَبَرَةٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهِيَ قَرِينَةٌ مِنَ الْإِتْبَاعِ، وَقَدْ ارْتَكَبُوا / ١٠٥ ب فِي الْإِتْبَاعِ مَا لَوْلَاهُ لَمَا ارْتَكَبُوهُ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>:  
كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ<sup>(٦)</sup>

(١) فِي أ: التَّشْبِيهِ.

(٢) فِي اللَّمَعِ: الْبَابُ.

(٣) فِي اللَّمَعِ: فَتَقُولُ.

(٤) اللَّمَعُ ٦٦.

(٥) اخْتَلَفَ فِي قَائِلِهِ، فَقِيلَ:

أ- الْعِجَاجُ.

ب- رَوْيَةٌ.

(٦) مِنَ الرَّجَزِ.

المرمل: المنسوج. (عن تحصيل عين الذهب).



وَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَيْلِهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ<sup>(٢)</sup>  
فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ<sup>(٣)</sup>، وَمِنْهُ: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ تَأَوَّلُوا فِيهِ وَجْهًا  
آخَرَ<sup>(٥)</sup>، وَلِهَذَا الْمَعْنَى اخْتَارُوا: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا صَرَبَتْهُ، عَلَى قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ

انظر: الكتاب ٤٧٧/١، والمعاني الكبير ٥٤٤/١، وشرح القصائد السبع ١٠٧، والزاهر ٤٢٤/١،  
والخصائص ٢٢١/٣، والمخصص ١٧/١٧، وتحصيل عين الذهب ٢٤٤، والإفصاح ٣١٩-٣٢٠،  
والإنصاف ٦٠٥/٢، وشرح التسهيل ٣٠٩/٣.

(١) هو امرؤ القيس.

(٢) البيت من الطويل. وهو من معلقته المشهورة.

ثبير: جبل بمكة. عرانيين: أوائل. والوبل: المطر. والبجاد: نوع من الأكسية مخطط. والمزمل: الملتف. (عن  
شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٨٧، والمعاني الكبير ٥٤٤/١، والكمال ٩٩٣/٢، وشرح  
القصائد السبع ١٠٦، والخصائص ١٩٢/١، ٢٢١/٣، والمحتسب ١٣٥/٢، وأمالى ابن الشجري  
١٣٤/١، وتذكرة النحاة ٣٠٨، ٣٤٦، ومغني اللبيب ٦٦٩، ٨٩٥، وشرح أبياته ١١١/٧.

(٣) خرج جرٌّ (مُزْمَلٌ) تخريجين، الأول ما أشار إليه، وهو جره لكون ما قبله مجرورًا، ويسمى الجر على  
الجوار، والثاني: وهو رأي الفارسي نقله ابن جني في الخصائص عنه (١٩٣/١): أن التقدير: في بجادٍ  
مُزْمَلٍ فِيهِ. فحذف حرف الجر، فارتفع الضمير، فاستترى في اسم المفعول.

(٤) انظر القول في: الكتاب ٦٧/١، ٤٣٦، ومعاني القرآن للفراء ٧٤/٢، والمقتضب ٧٣/٤، والزاهر  
٤٢٤/١.

(٥) تَأَوَّلَهُ السَّيْرَانِي بِتَقْدِيرٍ: هَذَا حَجَرٌ ضَبٌّ خَرِبٍ الْجَحْرِ مِنْهُ. انظر: الارتشاف ١٩١٤/٤، ومغني اللبيب  
٨٩٦. وتأوله ابن جني بتقدير: هَذَا حَجَرٌ ضَبٌّ خَرِبٍ جُحْرُهُ. انظر: الخصائص ١٩٢/١.  
والتخريجان على أن (خربًا) نعتٌ سببي للبحر.

وَعَمَرُوْ ضَرْبَتُهُ، فَتَكَلَّفُوا إِضْهَارَ الْفِعْلِ لِيَكُونَ عَاطِفًا جُمْلَةً فِعْلِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ،  
فَهَذَا جَمِيعُهُ يُؤْنِسُكَ بِالشَّكَاكِلَةِ، فَإِذَا صَادَفُوا الْمَشَاكِلَةَ وَالْمَعْنَى الْمَطْلُوبُ غَيْرُ مُخْتَلٍّ  
كَانَ أَوَّلَى مِنَ الصَّدُوفِ عَنْهُ إِلَى مَعْنَى غَيْرِهِ صَحِيحٌ مَعَ عَدَمِ الْمَشَاكِلَةِ.

وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى كَثِيرٌ كَمَا ذُكِرَ: مَا أَكَلَ أَحَدٌ إِلَّا الْخُبْزَ إِلَّا زَيْدًا، وَأَيْضًا  
فَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ أَوَّلَى أَنَّكَ تَقُولُ: مَا جَاءَنِي إِلَّا هِنْدٌ، فَلَا يَحْسُنُ: مَا جَاءَنِي،  
بِالتَّاءِ فِي الشَّعْرِ، إِلَّا مَا وَرَدَ شَاذًا جُرْمَةُ اللَّفْظِ، وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ (أَحَدًا) مُرَادٌ،  
وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ <sup>(١)</sup> لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا، وَأَيْضًا فَ: مَا  
قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ، وَعُثْمَانُ يَعْنِي بِغَيْرِ الْمَوْجِبِ النَّفْيِ  
وَالِاسْتِفْهَامِ وَالنَّهْيِ <sup>(٢)</sup>، وَمَا جَرَى تَجْرَاهَا، فَإِذَا اسْتَشْنَيْتَ مِنْ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ،  
وَكَانَ الْكَلَامُ تَامًا قَبْلَ (إِلَّا)، وَلَمْ يَحْتَرِزْ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ، وَكَانَ الْوَاجِبُ احْتِرَازُهُ،  
فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ تَامًا، وَكَانَ مَا بَعْدَ (إِلَّا) مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا، فَلَا أَحْسَنُ الْبَدَلِ، إِنْ  
مَرْفُوعًا فَمَرْفُوعٌ، وَإِنْ مَنْصُوبًا فَمَنْصُوبٌ، وَإِنْ مَجْرُورًا فَمَجْرُورٌ، فَيَكُونُ فِي الرَّفْعِ  
عَلَى لَفْظٍ مُّعْتَمَدٍ <sup>(٣)</sup> الْبَيَانِ، وَقَدْ أَشْكَلَ إِعْرَابُهُ بِإِعْرَابِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ يُخَالِفُ  
حُكْمَهُ، فَقَسْ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالَ: إِذَا قُلْتَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ، فَ(أَحَدٌ) مَرْفُوعٌ بِ(أَتَانِي)، وَإِذَا قُلْتَ: مَا

(١) فِي ج: فَلَا يَجُوزُ.

(٢) فِي أ: وَالتَّامِّي.

(٣) فِي ج: مُعْتَمَل.

أتاني إلا زيد، فـ(زيد) مرفوع بـ(أتاني)، وإذا جمعت بينهما وقد صح رفعهما  
مُفترَقَيْنِ بـ(أتاني) لم يمتنع أن يكون الثاني بدلًا مِنَ الأول، ومعنى الاستثناء  
المطلق موجود، وفي كل واحد المعنى المطلوب من الاستثناء موجود، والمشاكلة  
موجودة، وليس في المبدلات ما يخالف البدل حُكْمَ المبدل منه إلا في الاستثناء  
وحده، وذلك أنك إذا قلت: ما قام أحدٌ إلا زيد، فقد نفيت القيام عن (أحد)  
وَأَبْتَتَ القيامَ لـ(زيد)، وهو بدلٌ منه، وقد جاء مثل ذلك في الوصف، قالوا:  
مررتُ برجلٍ صالحٍ لا طالحٍ، بجره على الوصف، وهو يخالفه في الحكم،  
وهو<sup>(١)</sup> عِنْدَ الكوفيين عَلَى العطف، ولا يَعْرِفُونَ البدل فيه<sup>(٢)</sup>، فإذا قلت: ما قام  
القوم إلا أباك كان النَّصْبُ حسنًا؛ لأنه على تقدير نفي موجب، فأبقيته لأنه نفي:  
قامَ القوم إلا أباك، وليس كذلك: قامَ أحدٌ إلا أبوك؛ لأنَّ (أحدًا) لا يقع في  
الإيجاب، وقالوا: إذا قلت: أتاني القوم إلا غيرك، لم يجوز، فإن قلت: ما أتاني أحدٌ  
إلا غيرك جاز، وذلك أنك في النفي تُنْزِلُ ما بعد (إلا) إيجابًا، فيكون (غير)  
لواحد، وفي الإيجاب تُنْزِلُ ما بعد (إلا) نفيًا فيكون عامًا، فيكون ما بعد (إلا)  
أكثر مما قبلها، وقد اختلفوا في هذه المسألة.

ولا يجوزُ البدلُ عِنْدَ البصريِّ في الإيجاب<sup>(٣)</sup>؛ لأنه إنما جاز في النفي لأنه

(١) يعني: (زيد) في: ما قام أحدٌ إلا زيد.

(٢) انظر: الجنى الداني ٥٢٠.

(٣) مفهوم كلامه أن غير البصري يميزه، ولم أجد خلافًا في عدم جواز البدل من الموجب. انظر: الباب

يمكنك أن تحذف المستثنى منه في النفي، وتقيم المستثنى الثاني مقامه، فتقول في قولك: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ: ما قام إلا زيدٌ، وفي الإيجاب لا يصح أن تقول: قام إلا زيدٌ، في قولك: قام القوم إلا زيداً، وإنما كان كذلك لأنه قد يمكنك نفي القيام عن كل رجل تعلمه في حال، فيصح حذف الفاعل فيه، ولا يصح لك إثباته لكل من تعلمه، وذلك أن النفي الذي قبل قد وقع فيه ما لا يجوز إثباته كالأشياء المتضادة، ولا يجوز إثبات المتضاد، فإذا قلت: ما أتاني إلا زيدٌ، فكأنك قلت: ما أتاني رجلٌ وحده، ولا رجلان، ولا رجال مجتمعون، ولا مفترقون، فإذا استثيت على هذه القضية فقد أوجبت إثباتهم على هذه الحال، وإذا لا يجوز في الإثبات، وتقول: ما زيدٌ إلا قائمٌ، فتنفي عنه كل شيء إلا القيام، ولا يجوز ذلك في الإيجاب، وإن للنفي العام فاعلاً يخصه، وليس للموجب العام ذلك، فأضمر في النفي للعلم به، ولم يضمّر [شيء] <sup>(١)</sup> في الإيجاب / ١٠٦ فأمّا (كُلُّ) و(شيء) فإثباتهما وإن عمّا فإثباتهما يكونان في النفي والإيجاب، وكذلك المنصوب والمجروور فيه، ويجوز نصب على أصل الاستثناء؛ لأنّ الكلام قد تمّ قبل، فيوصل الفعل بـ(إلا)، ويخرجه مُخرَج الفضلة فيه، فيصير النفي في هذا بمنزلة الإيجاب، فتقول: ما قام أحدٌ إلا زيداً، فأمّا قوله تعالى: ﴿فَأَسِرْ بِأَهْلِكَ بِقِطْعِ

مِنْ أَيْلٍ وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمَرَ أَنْتَ ﴿١﴾ فَإِنَّهَا قُرِئَتْ رَفْعًا وَنَصْبًا <sup>(٢)</sup>،  
فَالرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (أَحَدٍ)، فاعِلُ الفعلِ المنفي، ويجوزُ الوصفُ كما قال سيبويه  
في قولك: ما قامَ أحدٌ إلا زيد <sup>(٣)</sup>، عَلَى الْوَصْفِ، وَالْبَدَلِ، وَمِنْهُ قَوْلُ لَيْلٍ <sup>(٤)</sup>:

حَجَّاجُ أَنْتَ الَّذِي مَا فَوْقَهُ أَحَدٌ إِلَّا الْخَلِيفَةُ وَالْمُسْتَغْفَرُ الصَّمَدُ <sup>(٥)</sup>  
وَأَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ فَالاعْتِمَادُ عَلَى الْمُسْتَنَى، وَإِذَا نَصَبْتَ فَالاعْتِمَادُ عَلَى  
الْمُسْتَنَى مِنْهُ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ أَيِّ الْجُمْلَتَيْنِ شِئْتَ، فَتُخْرِجُهُ مُخْرَجَ  
الْفَضَلَاتِ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْجِنْسِ أَقْوَى مِنْهُ فِي الْجِنْسِ، وَفِي هَذَا الْبَابِ نَظَرٌ آخَرُ،  
وَهُوَ أَنَّ قَوْلَكَ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، (أَحَدٌ) عَامٌّ يَسْتَعْرِقُ الْجِنْسَ، وَ(زَيْدٌ) الَّذِي  
هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ دَالٌّ عَلَى عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، وَلَيْسَ يَبْدُلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ عَائِدٌ  
كَمَا تَقُولُ: أَكَلْتُ الرِّغِيفَ نِصْفَهُ، وَهَذَا شَيْءٌ يُخَصِّصُ بِهِ بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ، كَمَا

(١) هود: ٨١.

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ باقي السبعة بالنصب. انظر: السبعة ٣٣٨، والتذكرة ٢/٤٦٠،  
والكشف ١/٥٣٦.

(٣) لم أجد هذا.

(٤) هي ليلي بنت عبد الله بن الرحالة بن كعب بن معاوية، وهو الأخيل، من بني عقيل بن كعب. صاحبة  
توبة بن الحمير. كان بينها وبين النابتة الجعدي مهاجرة فغلبتها. ودخلت على معاوية رضي الله عنه  
وعبد الملك بن مروان. أخبرها في الشعر والشعراء ١/٤٣٩، والأغاني ١١/١٩٤.

(٥) البيت من البسيط.

الشاهد فيه: رفع (الخليفة) على البدل من (أحد).

انظر: أمالي القاضي ١/٨٨، والأغاني ١١/٢٤٢، وزهر الآداب ٢/٩٣٨، وتاريخ دمشق ٧٠/٦٥.

يُخَصَّصُ به في إخراج الثاني من حكم الأول وهو بدلٌ منه؛ لأنه شيءٌ يتعلَّقُ باللفظِ، وقيلَ: بَدَلٌ بَعْضٍ فيستغني عن العائدِ بـ(إلا) كما استغني عن العائدِ في الحالِ بالواوِ، وقال الأخفشُ: (أَحَدٌ) هُنا بتقديرٍ واحدٍ<sup>(١)</sup>، فإذا قُلْتَ: ما جاءني أَحَدٌ إِلَّا إِيخوتُكَ، فهو بتقدير الجماعة تجعلُهُ بعدَّتِهِمْ، ولا يجوزُ: ما جاءني من غلامِكَ إِلَّا أَحَدُهُمَا؛ لَأنَّهُ لا فائدةَ فيه، ولا يجوزُ: ما جاءني من إِيخوتِكَ إِلَّا كُلُّهُمْ؛ لأنَّ كُلَّهُمْ ليسَ ببعضِهِمْ<sup>(٢)</sup>، ولا يجوزُ: ما جاءني أَخَوَاكَ إِلَّا كِلَاهُمَا، لقِلَّةِ الفائدةِ.

وإن كانَ في الاستثناءِ فيه شيءٌ يمنعُ من الحملِ على اللفظِ حُمِلَ على الموضعِ، كقولِكَ: ما جاءني من أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، فتحمِلُهُ عَلَى مَوْضِعِ الجارِّ والمجرورِ؛ لَأنَّهُ رَفَعَ، ولا تحمِلُهُ على (أحدٍ)؛ لَأنَّهُ مجرورٌ بـ(من) و(من) هِذِهِ لا تدخلُ عَلَى المعارِفِ<sup>(٣)</sup>، وهذا تعليلُ النُّحاةِ<sup>(٤)</sup>، والصوابُ غيرُهُ؛ لَأنَّهُ لو كانَ مَوْضِعُ المعرفةِ

(١) لم أقف على قوله.

وأما إتيان (أحد) بمعنى واحد فهو قياسٌ في باب الأعداد، يقال: أَحَدَ عَشَرَ، وأَحَدٌ وَعِشْرُونَ. انظر:

العين ٣/ ٢٨٠ (وحد)، والكتاب ٣/ ٥٥٧، والمقتضب ٢/ ١٦٦، وشرح المفصل ٦/ ١٦.

(٢) فهو مخالف لأصل الاستثناء، وهو «أن تخرج بعضًا عما تدخل فيه كلاً له»، أو تدخل بعضًا فيما أخرجت منه كلاً له».

(٣) علة امتناع كون (زيد) بدلاً (أحد): أن البديل على نية تكرار العامل، و(من) الزائدة لا تدخل في الموجب، و(زيد) هنا مثبت له الدخول؛ لأنه خرج من النفي.

وامتناع دخول (من) الزائدة في الموجب قول البصريين. وقد أجازته الأخفش، وهو مذهب الكسائي وهشام الضرير. انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٦٤. وتفسير الطبري ٥/ ٥٨٦ (شاكر)، وشرح

المفصل ٨/ ١٣، والجنى الداني ٣١٨، ومغني اللبيب ٤٢٨.

(٤) انظر هذا التعليل في: المقتضب ٤/ ٤٢٠، والأصول ١/ ٢٩٨.

نكرة لم تجز المسألة أيضاً؛ لأن (من) لا تدخل في الإيجاب على هذا الوجه؛ لأنه يصير التقدير: ما أتاني إلا من امرأة، وهذا لا يصح، والنحاة قد خلطوا فيه<sup>(١)</sup>.

ونظير هذه المسألة: ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعاب به، ولو كانت (من) التي تدخل في الموجب لجاز وقوع المعرفة والنكرة بدلاً من جرّها، تقول: ما أخذت من أحد شيئاً إلا زيد، فتدبر ذلك.

وكذلك: لا أحد فيها إلا زيد، تحمل (زيداً) على موضع (لا) مع ما عملت فيه، ولا تحمله على معمول (لا)؛ لأن (لا) لا تعمل في المعارف، فمن ذلك قوله<sup>(٢)</sup>:

لا شيء في ريدها إلا نعامتها منها هزيم ومنها قائم باقي<sup>(٣)</sup>

قال السيرافي: «ما كان من الحروف يختص بالجحد فلا يجوز دخوله على الموجب، ولا تعليق الموجب به، فإذا قلت: ما أتاني من أحد إلا زيد لم يجر خفض زيد، لأن خفضه متعلق بمن، ولا يجوز دخول (من) هذه على الموجب...» انظر: شرح الكتاب ١٠٤/٣ ب.

(١) وذلك أنهم عللوا المنع بوجود ما لو انتفى لم يصح.

(٢) هو تأبط شراً.

(٣) البيت من البسيط.

وروي: لا ظل في ريدها.

الريد: أعلى الجبل. النعامة: خشبات تكون في أعلى الجبل يأوي إليها الربيعة، وهو الرجل. هزيم: متكسر. (عن شرح ابن الأنباري).

والشاهد فيه: رفع (نعامتها) على البدل من محل (لا شيء).

انظر: ديوان تأبط شراً ١٣٩، والمفضليات ٣٠، وشرحها للأنباري ٤٥/١، وكتاب الشعر ١/٣٠٠.

ومنه قوله<sup>(١)</sup>:

وَلَا قَوْمَ إِلَّا نَحْنُ خَيْرُ سِيَاسَةٍ      وَخَيْرُ بَقِيَّاتٍ بَقِيْنِ وَأَوَّلَا<sup>(٢)</sup>  
فَ (نحنُ) إِن شئتَ بَدَلُ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَ (خَيْرُ) وَصَفُ (قَوْمِ) عَلَى الْمَوْضِعِ،  
أَوْ خَبَرُهُ، وَإِن شئتَ كَانَ (نحنُ) مُبْتَدَأً، وَ (خَيْرُ) خَبَرُهُ، أَي: إِلَّا وَنَحْنُ خَيْرُ،  
وَالْجُمْلَةُ حَالٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ عَلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ، كَمَا تَقَدَّمَ، قَالَ  
الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:

مَهَامِهَا وَخُرُوقًا لَا أَنْيَسَ بِهَا      إِلَّا الضَّوَابِحُ وَالْأَصْدَاءُ وَالْبُومَا<sup>(٤)</sup>

ومقاييس اللغة ٤٤٦/٥ (نعم)، وشرح المفضليات للتبريزي ١٢٧/١، واللسان ٨٣/١٢  
(نعم).

(١) هو خُرَاشَةُ بْنُ عَمْرِو الْعَبْسِيِّ.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: المفضليات ٤٠٥، وشرحها للأنباري ٣٨٦/٢، وللتبريزي ١٦٣٣/٣.

(٣) هو الأسود بن يعفر.

(٤) البيت من البسيط.

المهامه: جمع مهمه، وهي القفر. والخُرُوق: جمع خَرَقَ: وهي القلاة التي تنخرق فيها الرياح. والضوايح:

الثعالب. والأصداء: جمع صدى، وهو ذكر البوم. (عن شرح الأنباري).

والشاهد فيه: نصب (الضوايح) على الاستثناء، ولم يبدله من موضع لا واسمها.

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٣٠٧، والمفضليات ٤١٩، وشرحها للأنباري ٤١٤/٢، وأمالى المرتضى

٥٢/٢، وشرح المفضليات للتبريزي ١٦٨٠/٣، وشرح الكافية ٧٦٢/٢/١، وخزانة الأدب



إذا تأوّلت فيه الجنسيّة، فأما إذا تركته على ظاهره فلا حُجّة فيه هنا<sup>(١)</sup>، فإن فصلت (إلاّ) وما بعدها بين الصفة والموصوف في النفي فالبديل على رأي سيبويه<sup>(٢)</sup>، والنّصب على رأي المازني<sup>(٣)</sup>، وذلك قولك: ما مرّزت بإحدٍ إلاّ زيدا خير من عمرو، فحُجّة سيبويه أنّ الموصوف لما تقدّم فكان الصفة قد تقدّمت، وحُجّة المازني أنّ الموصوف في نيّة الطّرح، قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

وإني لعبد الضّيف ما دام نازلاً وما شيمة لي غيرها تُشبه العبد<sup>(٥)</sup>  
 / ١٠٦ ب والمعتبر بالوصف لأنّ الثاني ناسخ الأوّل، وحُجّته أنّ المبدل منه في تقدير المُلغى، فإذا وصفته لم يكن مُلغى، وإذا لم يكن مُلغى لم يُبدل منه، فوجب النّصب، وقالوا: لا إله إلاّ الله، على الأصل، والخبر محذوف، ورفعوا على البديل، والوصف.

(١) ظاهره أنه استثناء منقطع؛ لأن الضوايح ليست أنيساً.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣٣٦.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/١١٨ ب.

(٤) هو المقتنع الكندي.

(٥) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: انتصاب (غير) على أنه مستثنى مقدّم، وذلك أنه لما وقع بين الموصوف والصفة، وهما شيمة وتشبه، وتقدّم على الصفة، صار كأنه قد تقدّم على الموصوف.

انظر: أمالي القالي ١/٢٨١، وديوان الحماسة ٢/٣٩، وشرحها للمرزوقي ٢/١١٨٠، والحماسة البصرية

ومما حُمِلَ المُسْتثنى منه على المعنى قوهم: أَقْلُ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ،  
 ف(زيدٌ) بَدَلٌ مِنَ الْمَعْنَى مِنْ (رَجُلٍ) الْمَذْكُورِ بَعْدَ (مَا)، فِي قَوْلِكَ: مَا رَجُلٌ يَقُولُ  
 ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ؛ لِأَنَّ (أَقْلَ) لَا يُبَدَلُ مِنْهُ الْمُسْتثنى كِي لَا يَقَعُ أَوَّلَ الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا هُوَ  
 بَدَلٌ عَلَى الْمَعْنَى، وَقُلْ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ، لَيْسَ (زَيْدٌ) بِبَدَلٍ مِنْ (رَجُلٍ)؛  
 لِأَنَّ (قُلْ) لَا يَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ، وَإِنَّمَا مَعْنَى: قُلْ رَجُلٌ: أَقْلُ رَجُلٍ. قَالَ سِيبَوِيه:  
 «وَأَقْلُ رَجُلٍ مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ خَبَرًا عِنْدَهُ، وَالْفَارِسِيُّ لَا  
 يَجْعَلُ لَهُ خَبَرًا كَمَا سَبَقَ<sup>(٢)</sup>، أَوْ يُرِيدُ أَنَّهُ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ لَوْلَا مَا عَرَضَ لَهُ، إِذْ  
 هُوَ فِي مَعْنَى: مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ، وَلَا يُبَدَلُ مِنْ (رَجُلٍ) الْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّهُ لَا  
 يَعْمَلُ (أَقْلَ) جَرًّا فِي مَعْرِفَةٍ عِلْمِيَّةٍ.

وَقَدْ فَصَّلَ السِّيرَافِيُّ بَيْنَ: أَقْلُ رَجُلٍ، وَأَقْلُ مِنْ؛ لِأَنَّ (مِنْ) يَفْتَقِرُ إِلَى وَصْفٍ،  
 وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، وَرَجُلٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى وَصْفٍ، فَالْمَذْكُورُ خَبَرٌ<sup>(٣)</sup>.

وَإِذَا قُلْتَ: مَا ظَنَنْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ، جَازَ النَّصْبُ مِنْ وَجْهَيْنِ: عَلَى  
 الْبَدَلِ مِنْ (أَحَدٍ)، وَعَلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَجَازَ الِرْفَعُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي  
 (يَقُولُ)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: مَا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ. فَإِنْ قُلْتَ: مَا ضَرَبْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَاكَ  
 إِلَّا زَيْدًا، لَمْ يَجُزِ الِرْفَعُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَعْنَى: مَا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ، فَيُلْغَى وَيُبَدَلُ مِنْ

(١) الكتاب ٢/٣١٤.

(٢) انظر: الشيرازيات ٢/٤٠٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/١٠٣ ب.

الضَّمِيرِ في (يقول). فأما قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

في لَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا      يحكي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا<sup>(٢)</sup>

فَهُوَ<sup>(٣)</sup> بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ في (يحكي)، فهذا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ، وَمَعْنَى الْبَيْتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ، وَقَدْ مَنَعُوا هَذَا الْبَدَلُ فِي رُؤْيَةِ الْعَيْنِ، كَمَا مَنَعُوهُ مِنْ صَرَبَتْ وَبَابِهِ، فَإِنْ حَمَلُوا رُؤْيَا الْعَيْنِ عَلَى رُؤْيَةِ الْقَلْبِ كَمَا حَمَلَ سَيَبُوهِ وَالْمَازِنِيُّ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>: أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هَا هُنَا<sup>(٥)</sup>، وَعَلَّقَ الرُّؤْيَةَ، وَإِنْ

(١) اختلف في قائله، فقيل:

أ- عدي بن زيد.

ب- أحيحة بن الجلاح.

(٢) البيت من المنسرح.

انظر: ملحقات ديوان عدي ١٩٤، وديوان أحيحة ٦٢، والكتاب ٣١٢/٢، ٣١٨، والمقتضب ٤٠٢/٤، والأصول ٢٩٥/١، والحجة للقراء السبعة ١٧٤/١، ٣٧٣/٤، والشيرازيات ٢٦٥/١، والأغاني ٣٦/١٥، وأمالى ابن السجري ١٠٩/١، والحماسة البصرية ١١٨٦/٣، ومغني اللبيب ١٩١، ٧٣٢، ٨٨٨، وخزانة الأدب ٣/٣٤٨.

(٣) أي: الكواكب.

(٤) من كلام العرب.

(٥) انظر: الكتاب ٢٣٦/١. وقد نسب المصنف القول بأن الرؤية هنا رؤية العين لسيبويه، وإلى هذا ذهب ابن سيده في شرح مشكل شعر المتنبي ٤٣.

وليس كلام سيبويه صريحاً بذلك. وقال السيرافي: «واعلم أن هذه الأفعال التي يقع الاستفهام بعدها إنما هي أفعال القلوب من علم وظن وفكر وخاطر، ولا يجوز أن يقع في موقع ذلك فعل مؤثر... قال أبو عثمان المازني: قولهم: أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هَا هُنَا، يُرِيدُ بِهِ: رؤية العين، ولم يُرِدْ بِهِ رؤية القلب... وجاز هذا

كَانَتْ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ عِنْدَهُمَا، فَهُوَ قَوْلٌ، وَكَمَا عَلَّقُوا (عَرَفْتُ) فِي قَوْلِكَ: عَرَفْتُ  
أَبُو مَنْ زَيْدٌ، كَمَا عَلَّقُوا (عَلِمْتُ)، فَإِنْ قُلْتَ: قُلْ مَا تَسْكُنُ الدَّارَ إِلَّا  
الطَّبَّاءُ، فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَإِذَا قُلْتَ: قُلْ مَنْ يَسْكُنُ الدَّارَ إِلَّا الطَّبَّاءُ، فَالنَّصْبُ  
الْوَجْهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَنَى بِاسْمَيْنِ بـ(إِلَّا) بِغَيْرِ حَرْفٍ عَطْفٍ، كَمَا لَا يَجُوزُ  
أَنْ تَعْطِفَ اسْمَيْنِ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ. فَلَوْ قُلْتَ: أَعْطَيْتُ النَّاسَ الدَّنَائِرَ إِلَّا عَمْرًا  
الدَّرَاهِمَ، لَمْ يَصَحَّ، وَكَذَلِكَ فِي النَّفْيِ لَوْ قُلْتَ: مَا أَعْطَيْتُ أَحَدًا دِرْهَمًا إِلَّا زَيْدًا  
دَائِقًا، مَا جَازَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، فَأَمَّا عَلَى الْبَدَلِ فَيَجُوزُ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا أَعْطَيْتُ الْقَوْمَ  
الدَّرَاهِمَ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا دَائِقًا، جَازَ. فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

وَلَيْسَ مُجِيرًا إِنْ أَتَى الْحَيَّ خَائِفٌ      وَلَا قَائِلًا إِلَّا هُوَ الْمُتَعَيِّبُ<sup>(٢)</sup>

فِي هَذَا خَاصَةً؛ لِأَنَّهَا عَمَكِيَّةٌ، وَلَا يُقَاسُ... وَالْقَوْلُ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يُرِيدُ الرُّؤْيَةَ الَّتِي فِي مَعْنَى الْعِلْمِ، وَإِلَيْهَا  
يَرْجِعُ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَالَ لِمَنْ يُخَاطَبُهُ: أَمَا تَرَى أَيُّ شَيْءٍ فِي الدُّنْيَا، فَلَيْسَ يُرِيدُ بِهِ رُؤْيَةَ الْعَيْنِ،  
وَلِأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ رُؤْيَةَ الْعِلْمِ. انظر: شرح الكتاب ٤٦/٢ ب.

وَنَقَلَ ابْنُ سَيِّدِهِ عَنِ الْفَارَسِيِّ تَفْسِيرَ الرُّؤْيَةِ بِرُؤْيَةِ الْقَلْبِ. انظر: شرح مشكل المتنبي ٣. مع أَنَّ كَلَامَهُ فِي  
الْبَغْدَادِيَّاتِ يَخَالِفُ هَذَا.

وَانظُرْ رَأْيَ الْمَازَنِيِّ أَيْضًا فِي الْبَغْدَادِيَّاتِ ٣٧٤، وَالْمَخْصَصُ ١١٢/١.

(١) هُوَ الْأَعَشَى.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّرِيلِ.

انظر: الصَّيْحُ الْمُنِيرُ ٨٨، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١٠٠/٢، وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ١١٠/١٤، وَالْمَحْكَمُ ١٨٨/٢  
(عَيْبُ)، وَشَرْحُ اللَّعْمِ لِلْأَصْفَهَانِيِّ ٤٩٤/٢، وَكَشَفُ الْمَشْكَلَاتِ ١٠٨٧/٢ وَالْحَيَاسَةُ الْبَصْرِيَّةُ

فشاذ<sup>(١)</sup>، وهو محمول على فعل آخر<sup>(٢)</sup>، فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِكَ بِدَآءَ الرَّأْيِ﴾<sup>(٣)</sup> فَعَلَى الظَّرْفِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: لَوْ قُلْتَ: [مَا]<sup>(٤)</sup> ضَرَبَ<sup>(٥)</sup> الْقَوْمَ إِلَّا بَعْضُهُمْ بَعْضًا، لَمْ يَجْزُ، وَإِنَّمَا جَوَازُهَا أَنْ يَقُولَ: مَا ضَرَبَ الْقَوْمَ بَعْضُهُمْ إِلَّا بَعْضًا. وَأَجَازَ بَعْضُهُمُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمُ الْآخَرُ مُتَتَّبِعًا بِ(ضَرَبَ) انْتِصَابَ الْمَفْعُولِ بِهِ لَا عَلَى الْبَدَلِ وَلَا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ<sup>(٦)</sup>، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ: مَا ضَرَبَ بَعْضًا إِلَّا بَعْضًا، وَتَصَحِيحُهَا عِنْدَ غَيْرِهِ<sup>(٧)</sup>: مَا ضَرَبَ الْقَوْمَ أَحَدًا إِلَّا بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَإِنْ قُلْتَ: ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا قَوْمُكَ أَصْحَابُنَا، فَاسْتَشْنَيْتَ (زَيْدًا) مِنَ الْمَفْعُولِ لَمْ تَصِحَّ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ لِلْمَفْعُولِ وَضْعٌ، فَإِنْ اسْتَشْنَيْتَ بِهِ مِنَ الْفَاعِلِ صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَهُ وَضْعٌ، فَكَأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ، وَغَيْرُهُ يَجْزِي الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ / ١٠٧ أ في المسألة.

٩١٨/٢، وتفسير القرطبي ٣٢٩/١٢، واللسان ٦٣٣/١ (عيب).

(١) وذلك إذا جعل (المتعيب) مفعول (قائل)، مع الفصل.

(٢) تقديره: ولا قائلًا إلا هو يقول المتعيبًا. انظر: معاني القرآن للفراء ١٠٠/٢-١٠١.

(٣) هود: ٢٧.

(٤) سقط من أ.

(٥) في أ: ضربت.

(٦) انظر رأي الأخفش في: الاستغناء ١٥٤، والارتشاف ١٥٢٠/٣.

(٧) هو رأي الفارسي، كما في الاستغناء ١٥٤، والارتشاف ١٥٢٠/٣.

وَأَعْلَمَ أَنَّ مَا بَعْدَ (إِلَّا) لَا يَكُونُ وَصْفًا لِمَا قَبْلَهَا لَا تَقُولُ: [مَا] <sup>(١)</sup> مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا قَائِمٌ، عَلَى الْوَصْفِ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ لَا يُبَيِّنُ الْمَوْصُوفَ وَلَا يَخْلِفُهُ فِي الْحُكْمِ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ: مَا مَرَزْتُ بِزَيْدٍ إِلَّا الظَّرِيفَ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ لِلصِّفَةِ الْأُولَى، فَإِنْ جَعَلْتَ (إِلَّا) وَصْفًا حَسَنًا؛ لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَهَا فِي الْوَصْفِ لَا اعْتِبَارَ بِهِ فِي نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا ضَارِبَ زَيْدًا، عَلَى الْوَصْفِ لَمْ يَجِزْ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا ضَارِبَ، جَازَ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا عَمْرُوً، وَلَمْ يَجِزْ: مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا <sup>(٢)</sup>، وَحُجَّتُهُ أَنَّ الْمَفْعُولَ إِذَا ذُكِرَ اضْطُرَّتْ إِلَى الْفَاعِلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْفَاعِلُ إِذَا ذُكِرَ لِلغِنَاءِ عَنِ الْمَفْعُولِ، قَالَ: وَلَوْ قُلْتَ: ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا قَوْمَكَ، لَمْ يُسْتَحْسَنَ، وَمَا أَرَاهُ إِلَّا جَائِزًا، فَإِنْ قُلْتَ: جَلَسْتُ عِنْدَ الْقَوْمِ إِلَّا عِنْدَ زَيْدٍ، كَانَتْ (عِنْدَ) الثَّانِيَةِ بِمَنْزِلَةِ (زَيْدٍ) فِي نَصْبِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَدَلُهَا مِنَ الْأُولَى <sup>(٣)</sup>، وَلَا يَكُونُ لِفِعْلِ وَاحِدٍ ظَرَفَانِ مِنَ الْمَكَانِ، وَهَذَا شَاذٌ تَدْعُو إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ.

قال أبو الفتح: «فإن كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها فالنصب هو الباب على كل حال، تقول: ما بالدار أحد إلا وتدًا، وما مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حَمَارًا، قال النابغة:

(١) سقط من أ.

(٢) انظر رأي الأخفش: البحر المحيط ٤/٣.

(٣) في ج: الأول.

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا<sup>(١)</sup> أَسْأَلُهَا      أَغَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ  
إِلَّا الْأَوَارِيَّ<sup>(٢)</sup> لَأُبَيِّمَ مَا أُبَيِّتُهَا      وَالنَّوْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ  
فَنَنْصَبُ: (أَوَارِيَّ)<sup>(٣)</sup> لَمَّا ذَكَرْنَا<sup>(٤)</sup>.

قال سعيد: المخالف في الجنسية يُسَمَّى مُنْقَطِعًا، والبصريُّون يُقَدِّرُونَ (إِلَّا) تَقْدِيرَ (لَكِنْ)، والكوفيُّون يَقَدِّرُونَ فِيهِ تَقْدِيرَ (سِوَى)<sup>(٥)</sup>، والذي قَدَّرَهُ الْبَصَرِيُّ أَوَّلًا؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ حَرْفًا مَكَانَ حَرْفٍ، وَالْكَوْفِيُّ قَدَّرَ اسْمًا مَكَانَ حَرْفٍ، وَالْأَسْمُ جَارٌ، وَالْجَامِعُ بَيْنَ (إِلَّا) وَ(لَكِنْ) أَنَّ (لَكِنْ) يُسْتَدْرَكُ بِهَا عَلَى طَرِيقِ مَخَالَفَةٍ مَا بَعْدَهَا لَمَّا قَبْلَهَا، وَكَذَلِكَ (إِلَّا)، إِلَّا أَنَّ (إِلَّا) تُخْرِجُ بَعْضًا مِنْ كُلِّ إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً، وَإِذَا كَانَتْ مُنْقَطِعَةً حَصَلَتْ عَلَى مَعْنَى: (لَكِنْ)؛ لِأَنَّهُ يَبْطُلُ عَنْهَا إِخْرَاجُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَيَبْقَى عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهَا.

وَلَمْ يَجُوزُوا: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ لَكِنْ عَمَرُوا؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ النَّحْوِيِّينَ: إِنَّ الْمُسْتَنَى مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ، يَجِبُ أَنْ يُضَيَّفُوا إِلَيْهِ: وَيَكُونُ بَعْضُهُ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ إِلَّا عَمَرًا، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ وَلَيْسَ

(١) في ج: أصيلًا. وفي اللمع: أصيلًا.

(٢) في اللمع: أوارِيَّ.

(٣) في اللمع: الأوارِي.

(٤) اللمع ٦٧.

(٥) انظر رأي البصريين في الكتاب ٣٢٥/٢، والمقتضب ٤١٢/٤، والأصول ٢٩٠/١، ورأي الكوفيين في

بَعْضُهُ فَلَا يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ كَمَا مَثَّلْنَا.

والاستثناء المنقطع لا بُدَّ فِيهِ مِنْ مَعْنَى يَتَّصِلُ بِهِ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ حَتَّى يَصِيرَ إِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُسْتَنْ لَظُنَّ أَنَّهُ فِيهِ كَقَوْلِكَ: مَا سَارَ الْقَوْمُ إِلَّا حَارًّا، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: مَا سَارَ الْقَوْمُ بِدَوَابِّهِمْ، وَهَذَا لَمْ يُجِزُوا: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ لَكِنْ عَمَرُوا؛ لِأَنَّ مَعْنَى (لَكِنْ) الْإِنْقِطَاعُ، وَهَذَا أَوْضَحُوا مَعْنَى حَرْفِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ بِ(لَكِنْ)، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَ(زَيْدٌ) مِنْ جِنْسِ الْأَحْدِيثِ لَمْ يَبْقَ الْمَوْضِعُ لِ(لَكِنْ) لِتَضَادِّ الْأَمْرِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا تُوجِبُ انْقِطَاعَهُ مِمَّا قَبْلَهُ، وَ(زَيْدٌ) مُتَّصِلٌ بِهِ فِي الْمَعْنَى. وَقَدْ أَجَاوَزُوا هَذَا عَلَى وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ الْأَلَّا تَجْعَلَ زَيْدًا دَاخِلًا فِي الْأَحْدِيثِ فَيَكُونُ مُنْقَطِعًا مِنْهُمْ.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ يُعْتَقَدُ ذَلِكَ؟

قِيلَ: قَدْ سَبَقَ أَنَّهُ لَا يُفْتَقَرُ فِي الْإِتِّصَالِ إِلَى الْجِنْسِيَّةِ وَحْدَهَا حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهَا، فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ.

وَهَذَا الصَّرْبُ إِنَّمَا يَتَّبِعُ فِي الْمُنْفِيِّ لَا فِي الْمَوْجِبِ، فَإِنَّ الْمَوْجِبَ يَسْتَوِي فِيهِ الْجِنْسُ وَغَيْرُ الْجِنْسِ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ أَمْرُهُمَا فِي الْمُنْفِيِّ<sup>(١)</sup>، فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَنْصِبُونَهُ وَهُوَ الصَّوَابُ، وَبَنُو تَمِيمٍ يَرْفَعُونَهُ، وَرَفْعُهُ يَفْتَقِرُ إِلَى تَأْوِيلٍ، وَذَلِكَ التَّأْوِيلُ مجاز لا حَقِيقَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَجْعَلُهُ بَدَلًا، وَالبَدْلُ هُوَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي الْحَقِيقَةِ إِذَا كَانَ كُلِّيًّا، أَوْ بَعْضُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ إِذَا كَانَ بَعْضِيًّا، وَهَذَانِ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي مُخْتَلِفَانِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ

(١) فِي ج: الْمُنْفِيِّ.



ذَلِكَ؟ فَلَمَّا تَخَالَفَا فِي الْمَعْنَى تَخَالَفَا فِي اللَّفْظِ، / ١٠٧ ب وَهَذَا لَهُ تَظْيِيرٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ.  
وَأَعْلَمَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا حَارٌّ، فَكَأَنَّكَ عَمَمْتَ كُلَّ شَيْءٍ  
بِالنَّفْيِ، وَجَعَلْتَ أَحَدًا مُؤَكَّدًا لَا اعْتِبَارَ بِهِ، وَكُلَّمَا ذَكَرْتَ قَبْلَ (إِلَّا) مِنْ شَيْءٍ  
يَكُونُ مُخَالَفًا لِمَا بَعْدَهَا فِي الْجِنْسِيَّةِ قَدَرْتَهُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ، وَجَعَلْتَ الْحُكْمَ لِلثَّانِي،  
وَكَذَلِكَ: مَا أَتَانِي زَيْدٌ إِلَّا عَمُرُو، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا أَتَانِي كُلُّ شَيْءٍ، وَذَكَرْتَ زَيْدًا  
تَوْكِيدًا فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ، وَقَالُوا: لَا تَكُونَنَّ مِنْ فُلَانٍ إِلَّا سَلَامٌ بِسَلَامٍ، تَقْدِيرُ (مِنْ)  
أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِمَحذُوفٍ، كَمَا قَالَ<sup>(١)</sup>:

فَلِإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنِّي<sup>(٢)</sup>

وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا (إِلَّا) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَ(سَلَامٌ) خَبَرٌ  
مُبْتَدَأٌ مُحذُوفٌ، وَالْبَاءُ صِفَةٌ لـ(سَلَامٍ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (سَلَامٌ) مُبْتَدَأٌ؛ لِأَنَّهُ فِي  
مَوْضِعِ الْأَمْرِ، أَيْ: تَارِكُهُ، وَ(بِسَلَامٍ) خَبَرُهُ، وَالْحَالُ مُؤَكَّدَةٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْأَوَّلِ  
تَارِكُهُ، وَكَذَلِكَ مَعْنَى الثَّانِي، وَدَخَلَتْ (إِلَّا) عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَمْرِ

(١) هُوَ النَّابِغَةُ الذَّبْيَانِي.

(٢) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الرَّاغِبِ، وَصَدَرَهُ:

إِذَا حَاوَلْتُ فِي أَسَدٍ فُجُورًا

انظر: ديوان النابغة ١٢٧، والكتاب ٤/ ١٨٦، واللالى ٢/ ٦٧٨، والبحر المحيط ٢/ ٢٦٤، ٤٢٣.  
وورد صدرًا في قصيدة لرجل يخاطب امرأة، فيكون بكسر ضميمي الخطاب الكاف والتاء، وعجزه:

إِذَا مَا طَارَ مِنْ مَالِي الثَّمِينُ

انظر: مقاييس اللغة ١/ ٣٨٧ (ثمن)، واللالى ١/ ٢٢٥، وأساس البلاغة ١/ ١٠١ (ثمن).

لأجل اللفظ، وَقَدْ نَصَبُوا (سَلَامًا) عَلَى مَعْنَى لَا تَخَالِطُهُ إِلَّا مُتَارَكَةً، فَالْمُتَارَكَةُ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْمُخَالِطَةِ، وَ(سَلَامٌ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾<sup>(١)</sup> أَيْ: مُتَارَكَةً وَتَبَرُّوا مِنْكُمْ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهَا نَزَلَتْ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرُوا بِالسَّلَامِ الَّذِي هُوَ التَّحِيَّةُ<sup>(٣)</sup>. وَمِنْ ذَلِكَ: مَا جَاءَنِي الْمُسْلِمُونَ إِلَّا الْكَافِرِينَ، وَمَا جَاءَنِي الضَّارِبُونَ إِلَّا الْمَضْرُوبِينَ، لِلتَّضَادِّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: مَا بِالْدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حَمَارٌ. فَأَمَّا الْبَيْتُ<sup>(٤)</sup> فَإِنَّهُ لَوْ أوردَهُ (إِلَّا الْأَوَارِيَّ) بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَانَ أُولَى<sup>(٥)</sup>،

(١) الفرقان: ٦٣.

(٢) انظر هذا التخريج في: شرح الكافية ١/٢/٧٣٢.

(٣) ذكر الزجاج هذا حينما تكلم عن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّفْظَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ

أَعْمَلُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا بُنْيَى الْجَهْلِيلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/١٤٩.

(٤) البيتان اللذان ذكرهما من البسيط.

الأصيلان: تصغير (أصيل) وهو العشي. أعيت: أي لم تجب. الربع: المنزل. والأواري: محابس الخيل ومرباطها. واللائي: البطء. أي ما أتبعتها إلا بعد بطء. والنوي: الحاجز يمنع السيل عن بيت الشعر. والمظلومة: الأرض التي أبطأ عنها المطر أعوامًا فلم يُصبها، والجلد: الأرض الصلبة. (عن الديوان وشرح أبيات سيويه).

انظر: ديوان النابغة ١٤-١٥، والكتاب ٢/٣٢١، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٨٨، والبيت الثاني في

إصلاح المنطق ٤٧، والحيوان ١/٣٣١، والبيتان في المقتضب ٤/٤١٤، وتفسير الطبري ١/١٨٣،

٥٢٣، ٢٠٣/٩ (شاكِر)، وشرح أبيات سيويه ٢/٥٤ (دمشق)، والبيت الثاني في التمام ١٦٠،

والأزهية ٨٠، والبيتان في الإنصاف ١/٢٦٩، وشرح المفصل ٨/١٢٩.

(٥) جاء منكراً عند سيويه والمبرد وابن السكيت وغيرهم.

وَلَيْسَ فِي قَوْلِكَ: (أَوَارِيَّ) حُجَّةٌ؛ لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ (أَحَدٍ) فِي اللفظ،  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَصْلِ الاستثناء، فإذا قَالَ: إِلَّا الْأَوَارِيَّ، بِالنَّصْبِ، لَمْ يَكُنْ  
إِلَّا عَلَى أَصْلِ الاستثناء، وَلَا يُبَدَّلُ مِنْ (أَحَدٍ) لَأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا يَدْخُلُ  
عَلَيْهَا (مِنْ) الْمُسْتَغْرِقَةُ لِلْجِنْسِ فِي النَّفْيِ، وَأَيْضًا (مِنْ) لَا تَدْخُلُ بَعْدَ (إِلَّا) فِي  
الْحُكْمِ، وَهَذَا الْقَوْلُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ النِّكَرَةَ وَالْمَعْرِفَةَ يَتَسَاوَيَانِ فِي امْتِنَاعِ وَقُوعِهَا  
بَعْدَ (مِنْ) هُنَا؛ لِأَنَّ (إِلَّا) قَدْ أَزَالَتْ حُكْمَهَا بِالِإِجَابِ لِلَّذِي فِيهَا، فَلَوْ قُلْتَ: مَا  
بِالدَّارِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا امْرَأَةٌ بِالْجَرِّ، لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ كَانَ نِكَرَةً؛ لَأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: مَا  
بِالدَّارِ إِلَّا مِنْ امْرَأَةٍ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْبَدَلَ هُنَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَرْفُوعًا،  
فَتَسْتَوِي الْمَعْرِفَةُ وَالنِّكَرَةُ فِي الْحَمْلِ عَلَى الْمَوْضِعِ.

الثاني: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ وَ(أَحَدٌ) مجرورٌ، وَإِنَّمَا رَفَعُهُ يَصِحُّ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى  
الْمَوْضِعِ، كَمَا كَانَ وَصَفًا<sup>(١)</sup> عَلَى الْمَوْضِعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾<sup>(٢)</sup>  
بِالرَّفْعِ<sup>(٣)</sup>. وَيَجُوزُ فِي النِّكَرَةِ الْبَدَلُ عَلَى الْمَوْضِعِ أَيْضًا، عِنْدَ مَنْ أَبَدَلَ فِي الاستثناءِ  
الْمُنْقَطِعَ رَفْعًا وَنَصَبًا<sup>(٤)</sup>.

وَفِي الاستثناءِ الْمُنْقَطِعِ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُتَأَوَّلَ فِيهِ حَتَّى يُبَدَلَ كَمَا فِي الْمُتَّصِلِ،

(١) فِي ج: كَمَا وُصِفَ.

(٢) جَاءَتْ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ، أَوْلَاهَا فِي الْأَعْرَافِ: ٥٩.

(٣) بِالرَّفْعِ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ، وَقَرَأَ الْكَسَائِيُّ وَحْدَهُ بِالْجَرِّ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ. انْظُرْ: السَّبْعَةُ ٢٨٤.

(٤) فِي ج: نَصَبًا وَرَفْعًا.

كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا، رَفَعًا وَنَصَبًا، أَي: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، وَمَنْ يَجِيءُ  
مَجِيءًا<sup>(١)</sup> زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا، وَكَذَلِكَ يَقَعُ فِي الْإِيجَابِ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ: «مَا أَعَانَهُ  
عَلَيْهِ إِخْوَانُكُمْ إِلَّا إِخْوَانُهُ؛ لِأَنَّهَا مَعَارِفُ، وَلَيْسَتْ الْأَسْمَاءُ الْآخِرَةُ بِهَا وَلَا  
مِنْهَا»<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾<sup>(٣)</sup> فِي  
بَعْضِ وُجُوهِهَا الْمُحْتَمَلَةِ<sup>(٤)</sup>، ف: (مَنْ رَحِمَ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَشْنَى مُتَّصِلًا  
وَمُسْتَشْنَى مُنْقَطِعًا، عَلَى حَسَبِ التَّقْدِيرِ، فَإِنْ جَعَلْتَ (عَاصِمًا) فَاعِلًا، وَ(مَنْ رَحِمَ)  
فَاعِلًا كَانَ مُسْتَشْنَى مُتَّصِلًا.

وَأِنْ جَعَلْتَ (عَاصِمًا) فَاعِلًا وَ(مَنْ رَحِمَ) مَفْعُولًا كَانَ مُنْقَطِعًا.  
وَأِنْ جَعَلْتَ (عَاصِمًا) بِمَعْنَى ذَا عِصْمَةٍ، وَ(مَنْ رَحِمَ) مَفْعُولًا كَانَ مُسْتَشْنَى  
مُتَّصِلًا.

وَقَالُوا: مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ، فَلَوْ كَانَ عَلَى الْإِتِّصَالِ لَكَانَ التَّقْدِيرُ: مَا زَادَ

(١) فِي ج: بِمَجِيءٍ.

(٢) الْكِتَابُ ٢/٣٢٥.

(٣) هُود: ٤٣.

(٤) انْظُرْ فِي تَوْجِيهِهَا: الْكِتَابُ ٢/٣٢٥، وَمَعَانِي الْقُرْآنَ لِلْفَرَاءِ ٢/١٥، وَتَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ ١٢/٤٦، وَمَعَانِي

الْقُرْآنَ وَإِعْرَابَهُ لِلزَّجَاجِ ٣/٥٤، وَإِعْرَابَ الْقُرْآنَ لِلنَّحَّاسِ ٢/٢٨٥، وَالْكَشَافَ ٢/٢٧٩، وَتَفْسِيرَ ابْنِ

عَطِيَّةٍ ٣/١٧٥، وَالتَّبْيَانَ لِلْعَكْبَرِيِّ ٢/٧٠٠، وَالْبَحْرَ الْمُحِيطَ ٥/٢٢٧.

الماء إلا ذراعاً، والذراعُ زائدٌ، فيجبُ أن يكونَ النقصانُ زائداً، وهذا باطلٌ، فكأنَّه ما زاد إلا أنَّه قد نقص، و(ما) مع الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ، كأنَّه قال: ما زاد الشيءَ ولكنَّ النقصَ أمرُهُ، وأجازَ مبرمانُ الرفعَ، وجعلَ (ما) مبتدأً، وخبرُهُ محذوفاً<sup>(١)</sup>، ومن ذلك قولُ الشاعرِ<sup>(٢)</sup>: ١٠٨ /

نَجَا سَالِمٌ وَالسَّيْفُ مِنْهُ لِشِدْقِهِ      وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنُ سَيْفٍ وَمِزْرَا<sup>(٣)</sup>  
وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ [أَنَّ]<sup>(٥)</sup> فَالَجَ بَنَ ذُكْوَانَ، خَرَجَ مِنْ قَوْمِهِ وَانْتَمَى إِلَى

(١) انظر رأي مبرمان في شرح السيرافي ٣/ ١١٤.

(٢) هو حذيفة بن أنس الهللي.

(٣) البيت من الطويل.

قال السكري: النفس بشدقه: أي كادت تخرج فتعلقت بشدقه، أي إننا نجا بجفن سيف. (شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٣/ ٢٢، ومجاز القرآن ٢/ ٩، وشرح ديوان الهذليين ٢/ ٥٥٨، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٦٢، ٥٥٤، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٢٤، والأصول ١/ ٢٩١، والمخصص ١٤/ ٧٧، واللسان ٦/ ٢٣٤ (نفس)، ١٣/ ٨٩ (جفن)، والبحر المحيط ١/ ١٢٦.

(٤) اختلف في قائل البيتين، فقليل:

أ- عتَز بن دجاجة المازني، كما في سيبويه، وأكثر المصادر على هذا.

ب- كابية بن حرقوص بن مازن. كما في الأغاني والخزانة.

ج- معاوية بن كاسر المازني، كما في شرح أبيات سيبويه.

د- شهاب المازني، كما في الأزهية.

هـ- الأعشى، كما في المخصص وهو خطأ.

(٥) زيادة يستقيم بها النص.

بني سليم:

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ مِنْ تَفَرُّقِ فَالِحٍ      فَلَبُونُهُ جَرَبَتْ مَعًا وَأَغَدَّتْ  
إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ      كَالْغُضَنِ فِي غُلُوَائِهِ الْمُتَنَبِّتِ<sup>(١)</sup>  
فَالْكَافُ زَائِدَةٌ عِنْدَ الْمَبْرَدِ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُ لَا يَزِيدُهَا<sup>(٣)</sup>، وَ(نَاشِرَةٌ) اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ،

(١) البيتان من الكامل.

روي:

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ فِي تَفَرُّقِ مَازِنٍ

وروي: (مَنْ كَانَ أَثْرَكَ)، وروي: (أو مثل ناشرة)، فلا شاهد فيه في الرواية الأخيرة.

فالح: هو فالح بن ذكوان، من بني سليم، يقال: إن أصل نسبة: فالح بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، وإنهم فارقوا نسبهم في بني مازن وانتسبوا إلى بني سليم، وكذا حال (ناشرة)، هو ناشرة بن سعد من بني أسد، ويقال إنه: ناشرة بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، فهما قبيلتان من بني مازن، فانتقلت إحدهما إلى بني سليم، والأخرى إلى بني أسد. فدعا الشاعر على من كان سبباً في انتقالهما أن تصاب لبونه بالجرب، والمقصود ما فيه لبن من إبله، ولا يقصد لبوناً واحدة، وأن تُصاب بالغدّة، وهو مرض يشبه الطاعون. وغلواؤه: طوله وسرعة نباته. (عن شرح أبيات سيويه).

انظر: الكتاب ٢/٣٢٨، ومجاز القرآن ١/٢٨٣، والحیوان ٦/٥٠٠ (الثاني)، والمقتضب ٤/٤١٦، وشرح المفضليات للأنباري ١/٢٧٨، والأصول ١/٢٩٣، وشرح أبيات سيويه ٢/١٧٢، وسر صناعة الإعراب ١/٣٠٢، والأزهية ١٧٦-١٧٧، والمخصص ١٦/٦٨ (الثاني)، وشرح المفضليات للبريزي ١/٥٣٦-٥٣٧، وخزانة الأدب ٦/٣٦٢.

(٢) انظر: المقتضب ٤/٤١٦-٤١٧. وتابعه كثير، كابن السراج وابن جني. انظر: الأصول ١/٢٩٣-٢٩٤، وسر الصناعة ١/٣٠٢.

(٣) ممن لم يحكم بزيادتها السيرافي، انظر: شرحه للكتاب ٣/١١٥ أ، وقال الأعلام: «وكان المبرد يجعل الكاف في قوله (كناشرة) زائدة، ولا يُحتاج إلى زيادتها؛ لأنه أراد ناشرة ومن كان مثله ممن لم يظلم غيره...»

مُنْقَطِعٌ، وَقَدْ حَمَلَهُ قَوْمٌ عَلَى الْمُتَّصِلِ.

قال أبو الفتح: «وَيَجُوزُ الْبَدَلُ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الثَّانِي مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ، فَتَقُولُ: مَا بِالْدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا وَتَدُ، وَذَلِكَ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، وَيُنْشِدُونَ: (إِلَّا الْأَوَارِيَّ) <sup>(١)</sup> بِالرَّفْعِ» <sup>(٢)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: هَذَا الْفَضْلُ لَمْ يَحْتَرِزْ فِيهِ عُثْمَانُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: ضَرْبٌ يَحْسُنُ فِيهِ الْبَدَلُ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، وَضَرْبٌ لَا يَحْسُنُ، فَالَّذِي يَحْسُنُ فِيهِ الْبَدَلُ هُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي حَيْزِ الْأَوَّلِ بِتَأْوِيلِ (مَا)، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا بِالْدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا وَتَدُ، فَالْوَيْدُ يُمْكِنُ أَنْ يَدْخُلَ فِي حَيْزِ أَحَدٍ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا بِالْدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا وَتَدُ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا بِالْدَّارِ أَحَدٌ وَلَا مَا يَتَّبِعُ أَحَدًا كَالْوَيْدِ وَالْفَأْسِ وَالدَّابَّةِ وَالْقَدْرِ وَجَمِيعِ الْمُحَلَّاتِ <sup>(٣)</sup>، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ <sup>(٤)</sup> عَلَى قَوْلِ اهْتَدَى <sup>(٥)</sup>:

غَيْرُهُ... انظر: تحصيل عين الذهب: ٣٦٤-٣٦٥.

(١) في اللمع: وينشدون قول النابغة: إلا أوارِي.

(٢) اللمع ٦٧.

(٣) الْمُحَلَّاتُ: هِيَ الْأَشْيَاءُ الَّتِي إِذَا كَانَتْ مَعَ الْمَسَافِرِ حَلَّ حَيْثُ شَاءَ، وَلَمْ يَحْتَاجْ إِلَى أَحَدٍ، وَهِيَ: الْقَدَرُ، وَالشَّفْرَةُ، وَالْقَدَّاحَةُ، وَالْقَرَبَةُ، وَالْفَأْسُ، وَالْمَسْحَاةُ، وَالرَّحَى. انظر: إصلاح المنطق ٣٩٨، والحيوان ٩٧/٥، وأدب الكاتب ١٧٨.

(٤) أي الرفع على البدل، يكون على الاتساع، بأن ينزل ما لا يعقل منزلة من يعقل، فيبدله منه. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٥٧. والاستشهاد بالأبيات التالية على هذا.

(٥) هو أبو ذؤيب.

- فإن تُمَسِّسَ فِي قَبْرِ رَهْوَةَ ثَاوِيَا      أَنَيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ<sup>(١)</sup>  
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:  
وخیلِ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخِيلِ      تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ صَرْبٌ وَجِيعُ<sup>(٣)</sup>  
وَكَذَلِكَ<sup>(٤)</sup> قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:  
لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابٌ      غَيْرُ طَعْنِ الْكُلَى وَصَرْبِ الرَّقَابِ<sup>(٦)</sup>

(١) البيت من الطويل.

روي (في رمس) و(في غار) بدل (في قبر).

رهوة: مكان بعينه. والثاوي: المقيم. والصدى: طائر، يقال لها الهامة، يزعمون أنها تخرج من رأس المقتول تصيح حتى يؤخذ بالنار. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: ديوان الهذليين ١/١١٦، والكتاب ٢/٣٢٠، وشرح أشعار الهذليين ١/١٥٠، وشرح أبيات سيويه ٢/١٩٦، وتحصيل عين الذهب ٣٥٧، ومعجم البلدان ٣/١٠٨، واللسان ١٤/٣٤٤ (رها)، وخزانة الأدب ٣/٣١٥.

(٢) هو عمرو بن معديكرب.

(٣) البيت من الوافر.

انظر: ديوان عمرو ١٤٩، والكتاب ٢/٣٢٣، ٣/٥٠، ونوادر أبي زيد ٤٢٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٠٩، والمقتضب ٢/٢٠، ٤/٤١٣، وتفسير الطبري ٢/٢٩٤ (شاكراً)، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٩٣، ٥/٢٤٣، وشرح أبيات سيويه ٢/٢٠٠، والخصائص ١/٣٦٨، وتحصيل عين الذهب ٣٦٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٨١، وأملالي ابن الحاجب ١/٣٤٥.

(٤) سقط من ج.

(٥) هو عمرو بن أيهم التغلبي، ويُقال: عُمَيْر. وهو أعشى تغلب.

(٦) البيت من الخفيف.

انظر: الصبح المنير (باب أعشى تغلب) ٢٧٠، والكتاب ٢/٣٢٣، والمقتضب ٤/٤١٣، وتفسير الطبري



وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: مَا بِالْدارِ شَيْءٌ إِلَّا وَتَدُّ، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَتْدَ شَيْءٌ، فَيَكُونُ وَتَدٌ بَدَلًا مِنْهُ، وَتَكُونُ قَدْ ذَكَرْتَ (أَحَدًا) تَوَكِيدًا، وَدَخَلَ فِي الْعُمُومِ الَّذِي لَشَيْءٍ، أَوْ كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا بِالْدارِ إِلَّا كَذَا، وَعَلَى هَذَا تَأَوَّلُوا: مَا أَتَانِي زَيْدٌ إِلَّا عَمَرُو، وَقَدْ فَسَّرْنَاهُ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعَافِرُ وَالْأَعْيَسُ<sup>(٢)</sup>  
فَيَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ الْيَعَافِرَ الْأَنْيَسَ، عَلَى الْإِتْسَاعِ، وَقَدَّرَ لَيْسَ فِيهَا<sup>(٣)</sup> شَيْءٌ؛

٢٦٣/٢ (شاكِر)، ومعجم الشعراء ٢٤٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٧/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٦٠،  
واللآلئ ١٨٤/١، وشرح المفصل ٨٠/٢.

(١) هو جِزَانُ الْعُودِ النَّمِيرِي.

وقيل: نَزَالُ بْنُ غَلَابٍ.

(٢) مِنَ الرُّجْزِ.

رَوِي: بَسَائِسًا لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ

وَرَوِي: لَيْسَ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا أَنْيْسٌ

الْيَعَافِرُ: أَوْلَادُ الطُّبَاءِ، وَاحِدُهَا: يَعْفُورٌ، وَالْعَيْسُ: بَقَرُ الْوَحْشِ، وَالْعَيْسُ الْبَيَاضُ، سَمِيَتْ عَيْسًا لِبَيَاضِهَا، وَأَصْلُهُ لِلْإِبِلِ، فَاسْتَعَارَهُ لِلْبَقَرِ. (عَنْ تَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ).

انظر: دِيْوَانُ جِرَانَ الْعُودِ ٥٢، وَالْكِتَابُ ٣٢٢/٢، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢٨٨/١، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ

١٣٧/١، وَالْمُقْتَضِبُ ٤/٤١٤، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ ٢/٤٥٢، وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ٩/٢٠٣ (شاكِر)، وَالزَّاهِرُ

٤٠٤/٢، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ١/٥٠٣، وَشرح أبيات سيبويه ٢/١٣٩-١٤٠، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ

الذَّهَبِ ٣٥٩، وَالْإِنْصَافُ ١/٢٧١.

(٣) فِي ج: بِهَا.

لأنَّ شَيْئًا أَعْمُ مِنْهُ، لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَمَنْ <sup>(١)</sup> لَا يَعْقِلُ، فَيَكُونُ قَدْ غَلَبَ مَنْ يَعْقِلُ عَلَى مَنْ لَا يَعْقِلُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ [وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ] <sup>(٢)</sup>﴾ <sup>(٣)</sup>.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى غَيْرَ دَاخِلٍ فِي حَيْزِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي الْمُسْلِمُونَ إِلَّا الْكَافِرِينَ، وَمَا فِيهَا الضَّارِبُونَ إِلَّا الْمَضْرُوبِينَ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَكْذِبُونَ <sup>(٤)</sup> وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ <sup>(٥)</sup>﴾ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ <sup>(٦)</sup> إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ <sup>(٧)</sup>.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءُ الظَّنِّ <sup>(٨)</sup>﴾ فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَنْصِبُونَهُ وَبَنُو تَمِيمٍ يَرَفَعُونَهُ عَلَى مَا بَيَّنَّا <sup>(٩)</sup>.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَنَهُوتَ عَنِ الْفَسَادِ فِي

(١) في أ: ما.

(٢) سقط من ج.

(٣) النور: ٤٥.

(٤) الانشقاق: ٢٢-٢٥.

(٥) النساء: ١٥٧.

(٦) يعني الاستثناء المنقطع، انظر اللغتين في: الكتاب ٣١٩/٢، وشرح اللمع للواسطي ٨١، وشرح المفصل

الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴿١﴾ فهذا عِنْدَ سِيبَوِيهِ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ <sup>(٢)</sup> لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبًا فِي الْغَالِبِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْجَمَاعَةِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤُسُّ﴾ <sup>(٣)</sup>، وَيَجُوزُ رَفْعُ (قَوْم) عِنْدَ يُؤُسُّ عَلَى الْوَصْفِ <sup>(٤)</sup>، كَقَوْلِهِ <sup>(٥)</sup>:

إِلَّا الْفَرَقْدَانِ <sup>(٦)</sup>

أَي: فَهَلَّا كَانَتْ قَرْيَةٌ غَيْرُ قَوْمٍ يُؤُسُّ <sup>(٧)</sup>، وَقَالَ الزَّجَّاجُ: إِلَّا قَوْمٌ يُؤُسُّ،

(١) هود: ١١٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣٢٥/٢.

(٣) يونس: ٩٨.

(٤) انظر رأي يونس في البديع ٢٢٨/١/١، ولم أجد نسبة هذا القول إليه في غيره.

(٥) اختلف في قائله، فقليل:

أ- عمرو بن معديكرب.

ب- حضرمي بن غامر الأسدي.

ج- سوار بن المَضْرَب.

(٦) جزء بيت من الوافر، وقامة:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَنُوا أَيْبُكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

انظر: شعر عمرو ١٦٧، والكتاب ٣٣٤/٢، ومجاز القرآن ١٣١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٦/١،

والبيان والتبيين ٢٢٨/١، والكامل ١٤٤٤/٣، والمقتضب ٤٠٩/٤، وتفسير الطبري ٥٢٧/٨

(شاكراً)، والزاهر ٤٠٥/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٦٨، والمؤتلف والمختلف ١٠٦.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٤-٣٥، وشرح السيرافي ١١٣/٣ ب.

عَلَى الْبَدَلِ، عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، أَي: فَهَلَا كَانَ قَوْمٌ لِنَبِيِّ<sup>(١)</sup> آمَنُوا إِلَّا قَوْمٌ يُؤُسُّ<sup>(٢)</sup>، وَلَعَلَّهُ رَأَى (لَوْلَا) كَانَتْ بِتَقْدِيرِ (هَلَا)، وَ(هَلَا) بِتَقْدِيرِ: مَا كَانَتْ قَزِيَّةً، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْتَ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُيُوفُهُمْ  
بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ<sup>(٥)</sup>  
وَقَوْلُهُ<sup>(٦)</sup>:

وَلَا عَيْبَ فِينَا غَيْرَ عِرْقٍ لِمَعْشَرٍ  
كَرَامٍ وَإِنَّا لَا نَخْطُ عَلَى النَّمْلِ<sup>(٧)</sup>

(١) في أ: لبني إسرائيل.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٥.

(٣) الحج: ٤٠.

(٤) هو النابغة الذبياني.

(٥) البيت من الطويل.

الْفُلُولُ: التكسر والتسلم. القراع: الجلاذ والمضاربة. (عن الديوان).

انظر: ديوان النابغة ٤٤، والعين ٣١٦/٨ (فلل)، والكتاب ٣٢٦/٢، وإصلاح المنطق ٢٤، والحيوان

٢٧٤/٤، وغريب الحديث لابن قتيبة ٤٧٩/٢، والزاهر ٣٨٣/١، وتهديب اللغة ٣٣٥/١٥ (فل)،

وغريب الحديث للخطابي ٥٣٨/٢، وإعجاز القرآن للباقلاني ١٠٦-١٠٧، والأزهية ١٨٠.

(٦) اختلف في قائله، فقليل:

أ- عمرو بن حمزة الدوسي.

ب- مزاحم العقيلي.

ج- عروة بن أحمد الخزاعي.

(٧) البيت من الطويل.

النملة: قروح تخرج في الجنب. والمجوس تزعم أن ولد الرجل إذا كان من أخته ثم خَطَّ على النملة شُفي

١٠٨ ب فهذا تقدير: لكن سيوفهم، ولكن عرق، ويحتمل رفعها على لغة

بني تميم، كأنه يقول: ليس به عيب إلا الجود، وليس الجود بعب.

قال أبو الفتح: «فإن تقدم المستثنى لم يكن فيه إلا النصب، تقول: ما قام إلا

زيداً أحد، وما مررت إلا زيداً بأحد، قال الكميث:

فما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب<sup>(١)</sup>

قال سعيد: قد نظر أعلّة في حالة جائزة غيرها أحسن منها، فيصير

جائزها واجباً، والذي كان حسناً خطأ، وذلك نحو قولك: جاء رجل ركب،

وراكباً، على الحال من النكرة، و(راكباً) أحسن، و(راكب) جائز، فاذا قدمت

(راكباً) قللت: جاءني ركباً رجلاً، لم يجز (راكب) وهو صفة، وكذلك باب

الاستثناء في الجنسية، وفي النفي، تقول: ما جاءني أحد إلا زيداً، وإلا زيدا، فالرفع

على البدل أحسن من النصب على أصل الاستثناء، فإن قدمت قلت: ما جاءني

إلا زيدا أحد، [لم يجز إلا النصب]<sup>(٢)</sup>، وذلك أن البدل لا يقدم على المبدل منه،

كما أن الصفة لا تقدم على الموصوف، فبقي النصب على أصل الاستثناء، كما قال

صاحبها. فالشاعر يقول: إنا لسنا مجوساً ننكح الأخوات. (عن أدب الكاتب).

انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٦٢٠، وأدب الكاتب ٢٢، والزاهر ٢/ ٧٩، وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٦٦

(نمل)، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٥٣٨، والمحكم ١٠/ ٣٩٠ (نمل) (هنداوي)، واللسان

١١/ ٦٨٠ (نمل)، والبحر المحيط ٥/ ٧٣.

(١) اللمع ٦٨.

(٢) سقط من ج.

الْكُمَيْتُ:

فَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبُ<sup>(١)</sup>  
وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ سَيْبَوَيْهِ<sup>(٢)</sup>:  
فَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَمَالِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرُكَ نَاصِرُ<sup>(٣)</sup>  
فَهَذَا مِثْلُ: مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا أَحَدُ، وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ<sup>(٤)</sup>:  
وَالنَّاسُ أَلْبُ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزُرُ<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من الطويل. روي عجزه:

ومالي إلا مشعب الحق مشعب

الشاهد: نصب (آل) على الاستثناء، ولا يجوز فيه البدل.

انظر: ديوان الكميت ١/١٠٢، والعين ١/٢٦٣ (شعب)، والمقتضب ٤/٣٩٨، والكامل ٢/٦١٤،  
ومجالس ثعلب ١/٦٢، والجمل ٢٣٤، ومقاييس اللغة ٣/١٩١ (شعب)، والحلل ٣١٢، والمفصل  
٨٦، والإنصاف ١/٢٧٥، واللسان ١/٥٠٢ (شعب).

(٢) الكتاب ٢/٣٣٩.

(٣) البيت من الطويل.

وهو للكميت.

انظر: شعر الكميت ١/١٦٧، والمقتضب ٤/٤٢٤، والجمل ٢٣٤، وتحصيل عين الذهب ٣٦٩-٣٧٠،  
والحلل ٣١٦، وشرح المفصل ٢/٩٣.

(٤) هو كعب بن مالك بن أبي كعب الخزرجي الأنصاري، من بني سلمة. صحابي جليل. أحد شعراء رسول  
الله صلى الله عليه وسلم، وأحد الثلاثة الذين خلفوا فتاب الله عليهم. انظر: طبقات فحول الشعراء  
١/٢٢٠، وسير أعلام النبلاء ٢/٥٢٣، والإصابة ٥/٣٠٨.

(٥) البيت من البسيط.

وَأَنْشَدَ ابْنُ السَّكَيْتِ <sup>(١)</sup> قَوْلَ الْأَشْجَعِيِّ <sup>(٢)</sup>:

وَلَكِنَّهُ يَأْتِي إِلَى الْحَوْلِ كَامِلًا وَمَالِي إِلَّا الْأَبْيَضِينَ شَرَابًا <sup>(٣)</sup>  
وَحُكْمًا (إِلَّا) إِذَا كُرِّرَتْ بِغَيْرِ وَاوٍ النَّضْبُ فِي أَحَدِهِمَا لَا غَيْرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ  
مَعَكَ مَرْفُوعٌ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَعَلَى مَا يَفْتَضِيهِ حُكْمُ بَابِهِ، فَتَقُولُ: مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا  
عَمْرًا أَحَدًا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا إِلَّا عَمْرُو، ثُمَّ قَدَّمْتَ عَمْرًا -الذي  
هُوَ بَدَلٌ- عَلَى (أَحَدٍ)، فَانْتَضَبَ، وَعَلَيْهِ:

وَمَالِي إِلَّا اللَّهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ

فَإِنْ قُلْتَ: مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا، لَمْ يَجُزْ رَفْعُ (عَمْرُو)، فَإِنْ قُلْتَ: مَا أَتَانِي  
إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ زَيْدٌ، كَانَ حَسَنًا؛ لِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ، كَقَوْلِكَ:

وقد اختلف في قائله، فقليل لكعب رضي الله عنه كما قال المؤلف، وقيل: لحسان بن ثابت رضي الله عنه.

ألب: أي مجتمعون على العداوة. والوزر: الملجأ. (عن شرح أبيات سيويه).

انظر: ديوان حسان بن ثابت ٢٥٣، والكتاب ٣٣٦/٢، والمقتضب ٣٩٧/٤، والزاهر ٣٠٨/١-٣٠٩،

وشرح أبيات سيويه ١٧٥/٢، ومقاييس اللغة ١٢٩/١ (ألب)، والإنصاف ٢٧٦/١، وشرح

المفصل ٧٩/٢، وتذكرة النحاة ٧٣٥.

(١) إصلاح المنطق ٣٩٥.

(٢) هو هذيل بن عبد الله الأشجعي.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (بمضي) بدل (يأتي)، و(إلى الحَوْلِ) بدل (إلى الحَوْلِ)، و(كله) بدل (كاملاً).

الأبيضان: اللبن والماء. (عن إصلاح المنطق).

انظر: رسالة الغفران ٥٩، والمخصص ١٣٠/٩، ٢٢٤/١٣، وتهذيب إصلاح المنطق ٣٠١/٢، وأساس

البلاغة ٧٣/١ (بيض)، واللسان ١٢٣/٧ (بيض).

رَأَيْتَ زَيْدًا زَيْدًا، كَمَا قَالَ<sup>(١)</sup>:

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ      إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ<sup>(٢)</sup>  
فَإِنْ كَانَ لَهُ اسْمَانِ صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ الْمُتَنَعَّةُ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا أَتَانِي إِلَّا عَمْرًا، لَمْ يَجِزْ رَفْعُ (عَمْرُو)، إِلَّا عَلَى حَذْفِ حَرْفِ  
الْعَطْفِ، وَحَذْفِهِ كَمَا قَالُوا: أَكَلْتُ لَحْمًا خُبْرًا تَمْرًا.

وإنَّما كَانَ النَّصْبُ فِي أَحَدِهِمَا؛ لِأَجْلِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا  
عَمْرًا، جَعَلْتَ (زَيْدًا) بَدَلًا، وَ(عَمْرًا) عَلَى أَضْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ، فَكَذَلِكَ إِذَا حَذَفْتَ  
وَأَنْتَ تُرِيدُهُ، فَيَكُونُ (زَيْدٌ) بَدَلًا عَلَى الْمَعْنَى، وَ(عَمْرُو) اسْتِثْنَاءٌ، وَلَا يَصِحُّ نَصْبُهَا  
مَعًا، لِئَلَّا [يَبْقَى]<sup>(٣)</sup> الْفِعْلُ بِلا فَاعِلٍ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ: مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا  
إِخْوَتَكَ إِلَّا زَيْدٌ وَعَمْرُو وَعَبْدُ اللَّهِ، كَرَّرْتَ (إِلَّا) وَإِخْوَتَكَ هُمُ الْأَسْمَاءُ الَّتِي بَعْدَ  
(إِلَّا).

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

(٢) مِنْ الرِّجْزِ.

الشَّيْخُ هُنَا الْجَمْلُ. وَالرَّسِيمُ وَالرَّمْلُ: نَوْعَانِ مِنْ أَنْوَاعِ السَّيْرِ.

الشَّاهِدُ فِيهِ: تَكَرَّرَ (إِلَّا) وَهِيَ مُلَغَاةٌ لَا تَفِيدُ إِلَّا التَّوَكِيدَ.

انْظُرْ: الْكِتَابَ ٢/ ٣٤١، وَالْجَمْلُ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْخَلِيلِ ٣١٧، وَأَمَّا ابْنُ الْحَاجِبِ ١/ ٢٣٢، وَشَرَحَ

التَّسْهِيلَ ٢/ ٢٩٥-٢٩٦، وَالْمُقَرَّبَ ١٨٧-١٨٨، وَرَصَفَ الْمَبْنِيَّ ١٧٤، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٢/ ٢٧٢،

وَهَمَّ الْمَوَاضِعَ ٢/ ٢٢٧.

(٣) سَقَطَ مِنْ ج.



فإن قلت: ما لي إلا زيداً صديقاً وعمراً، جاز في (عمرو) الرفع والنصب،  
أمّا النصب فبالعطف على زيد، وأمّا الرفع فعلى معنى الكلام، لأنّ معناه: زيد لي  
صديق وعمرو، فلو قدّمت (عمراً) قبل (صديق) لم يكن فيه إلا النصب حملاً  
على (زيد).

واعلم أنّ الاستثناء على ثلاثة أضرب: استثناء بعد استثناء، واستثناء من  
استثناء، واستثناء مطلق من استثناء.

الاستثناء بعد الاستثناء تكون (إلا) فيه بمعنى الواو، كقوله تعالى: ﴿مَفَاتِيحُ  
الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا  
وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَةٍ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾<sup>(١)</sup>، فكانه قال: إلا  
يعلمها وهي في كتاب مبين<sup>(٢)</sup>.

والاستثناء من الاستثناء كقوله: / ١١٠٩ ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ ثَمُودَ  
﴿٥٨﴾ إِلَّا ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(٣)</sup> إلا أمرأته، فذرناً إنّها لحين  
الغدير<sup>(٤)</sup>، فتقديره: إنّنا أرسلنا إلى قوم مجرمين لئلا نُبقي منهم أحداً

(١) الأنعام: ٥٩.

(٢) قال الزخشي: «وقوله (إلا في كتاب مبين) كالتكرير لقوله: (إلا يعلمها)؛ لأن معنى (إلا يعلمها)

ومعنى (إلا في كتاب مبين) واحد» الكشاف ٢/ ٢٤-٢٥.

(٣) الحجر: ٥٨-٦٠..

بِالْإِهْلَاكِ، إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ، ثُمَّ اسْتَثْنَى مِنَ الْمَوْجِبِ فَقَالَ: ﴿إِلَّا  
أَمْرَانَهُ قَدَرْنَا إِنَّمَا لَيْنَ الْغَدِيرَيْنِ﴾، فَلَا أَصْلَ فِي هَذَا أَنَّ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَ مَعْنَى  
الْمَنْفِيِّ يَكُونُ بِ(إِلَّا) مُوجِبًا، وَمِنْ مَعْنَى الْمَوْجِبِ يَكُونُ مَنْفِيًّا.  
وَأَمَّا الِاسْتِثْنَاءُ الْمُطْلَقُ مِنَ الِاسْتِثْنَاءِ فَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْكَلَامِ كَقَوْلِكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا  
زَيْدًا.

وَالْبَيْتُ <sup>(١)</sup> الَّذِي أَنْشَدَهُ لِلْكُمَيْتِ، وَقَبْلَهُ:

إِذَا وَارَتْ الْخَيْلَ الْعَجَاجُ وَتَحْتَهَا      غُبَارٌ أَثَارَتُهُ السَّنَابِكُ أَصْهَبُ <sup>(٢)</sup>  
فَمَا لِي إِلَّا [آل] <sup>(٣)</sup> ..

وَأَعْلَمَ أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ إِخْرَاجُ بَعْضٍ مَا يُوجِبُهُ اللفظُ مِنْ عُمُومٍ ظَاهِرٍ، أَوْ  
عُمُومٍ حُكْمٍ أَوْ مَعْنَى يَدُلُّ عَلَيْهِ اللفظُ، فَعُمُومُ اللفظِ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَعُمُومُ  
الْحُكْمِ قَوْلُكَ: وَاللَّهِ لَا أَكَلَّمُكَ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ لَا أَكَلَّمُكَ حُكْمُهُ إِلَّا يَكَلِّمُهُ  
أَبَدًا، فَيَوْمُ الْجُمُعَةِ دَاخِلٌ فِيهِ، فَأَخْرَجَهُ بِالِاسْتِثْنَاءِ، وَأَمَّا الْمَعْنَى الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ

(١) تقدم الكلام عليه.

(٢) هذا البيت ليس في ديوان الكميته ولا هاشمياته، كما ذكر ذلك البغدادي، وفي شعر الطفيل الغنوي:

إِذَا اسْتَفْجَلْتَ بِالرَّكْضِ سَدَّ فُرُوجَهَا      غُبَارٌ نَهَادَاهُ السَّنَابِكُ أَصْهَبُ

وقد نسب البيتان للكميته في الحور العين.

انظر: ديوان الطفيل ٦٠، وخزانة الأدب ١٣٨/٩، والحور العين

(٣) سقط من ج.

اللفظُ فَقَوْلُكَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، فَقَوْلُكَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ قَدْ عَلِمَ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ أَنَّ النَّفْيَ مَفْهُومٌ فِي الْمَعْنَى، وَأَنَّ (زَيْدًا) مُسْتَشْنَى مِنْ جُمْلَةِ مَا عُمَّ بِالنَّفْيِ فِي الْمَعْنَى. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَإِنْ فَرَّغْتَ الْعَامِلَ قَبْلَ (إِلَّا) عَمِلَ فِيهَا بَعْدَ (إِلَّا)»<sup>(١)</sup>، تَقُولُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَزْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ، فَتَرْفَعُهُ [بِهِ]<sup>(٢)</sup> وَتَنْصِبُهُ بِوُقُوعِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: إِذَا تَفَرَّغَ الْعَامِلُ مِمَّا يَسْتَحِقُّهُ بِالْوَضْعِ لَمْ يَنْقَرِ إِلَى مُعَدِّ إِلَيْهِ إِذَا ذُكِرَ، فَإِنْ وَقَعَتْ (إِلَّا) مَعَهُ كَانَتْ مُلْغَاةً فِي الْعَمَلِ لَا فِي الْمَعْنَى، وَ(إِلَّا) الْأُولَى مُسَلَّطَةٌ؛ لِأَنَّهَا سَلَّطَتِ الْعَامِلَ عَلَى مَعْمُولٍ لَوْلَا هِيَ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ، وَلَيْسَتْ هُنَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ يَقْتَضِي مَعْمُولَهُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى مُسَلَّطٍ خُصُوصًا فِي الْفَاعِلِ، وَذَلِكَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) بَدَلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْمُبْدَلَ لَمْ يَجِرْ لَهُ ذِكْرٌ فَيُضْمَرُ، وَلَا يَجُوزُ بَقَاءُ الْفِعْلِ بِغَيْرِ فَاعِلٍ، فَهُوَ حَيْثُ ذُكِرَ فَاعِلٌ، إِلَّا أَنْ فِيهِ مَعْنَى الْبَدَلِ مِنْ فَاعِلٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ: أَحَدٌ، وَلَيْسَ هُوَ يَبْدُلُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا هَذَا لِشَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمُسْتَشْنَى لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ مُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى قُلْنَا فِي قَوْلِكَ: مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ، أَيْ: مَا زَيْدٌ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ إِلَّا هَذَا تَقْدِيرًا،

(١) فِي اللَّمَعِ: عَمِلَ فِيهَا بَعْدَهَا لَا غَيْرَ.

(٢) فِي د. وَفِي اللَّمَعِ: بِفَعْلِهِ.

(٣) اللَّمَعُ ٦٨.

وأيضاً<sup>(١)</sup> فَإِنَّكَ تَقُولُ: مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ، وَ(هِنْدٌ) مُؤَنَّثٌ حَقِيقِيٌّ، وَالْمُؤَنَّثُ الْحَقِيقِيُّ إِذَا كَانَ فَاعِلًا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عِلَامَةٍ تُؤَدِّنُ بِذَلِكَ مَعَ الْفِعْلِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، فإِسْقَاطُهَا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ (أَحَدٍ)، وَكَوْنُهُ غَيْرَ مَوْجُودٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ زَيْدًا هُوَ الْفَاعِلُ، وَلَا يُمَيِّزُونَ وُجُودَ التَّاءِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup>:

بَرَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي بَطُونِهَا      فَمَا بَقِيََتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ<sup>(٣)</sup>  
وَالْأَوَّلَى: فَمَا بَقِيَ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا بَقِيَ شَيْءٌ إِلَّا هَذَا، فَهَذَا الْبَابُ شَبِيهٌ بِ:  
تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، فَالْمَعْنَى أَنَّ (عَرَقًا) فَاعِلٌ، وَاللَّفْظُ عَلَى غَيْرِهِ<sup>(٤)</sup>، وَذَكَرَ الْفَرَّاءُ  
عَنِ الْكَسَائِيِّ إِجَازَةً: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا<sup>(٥)</sup>، وَأَجَازَهُ الْأَخْفَشُ قِيَاسًا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) هذا الشيء الثاني.

(٢) هو ذو الرمة.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (الأجزاء) بدل (الأجزاء)، ولعله تصحيف. وروي: (عُرُوضُهَا) بدل (بطونها).

النحز: ضرب الأعقاب واستحثاث السير. والأجزاء: الأعمال. جُرَّشِع: المتفخخ الجنيين. (عن الديوان).

انظر: ديوان ذي الرمة ١٢٩٦/٢، والتخريج ٢٠٣٤/٣، والسيرة النبوية لابن هشام ٣٠٣/١، والمحاسب

٢٠٧/٢، والمخصص ١٦٥/١٠، والكشاف ٣٢٠/٣، وتفسير ابن عطية ١٠٣/٥، وشرح المفصل

٨٧/٢، والبحر المحيط ٣٣٢/٧، وشرح ابن عقيل ٤٣٣/١.

(٤) تمييز محمول عن الفاعل، فالأصل: تَصَبَّبَ عَرَقٌ زَيْدًا.

(٥) النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرغ منسوب إلى الكسائي في: ارتشاف الضرب ١٥٠٥/٣، ومع

الهوامع ٢٢٣/١، وإلى الفراء في: شرح الكافية ٧٥٥/٢/١، والبحر المحيط ٣٢٣/١.

تعالى: ﴿وَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ﴾<sup>(١)</sup>، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ<sup>(٣)</sup>  
ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>، وَأَنْشَدَ:

لَمْ يَنْقُ إِلَّا الْعُبْطُ وَالْجَلَا جَلَا<sup>(٥)</sup>

(١) النساء: ١٥٩.

(٢) اختلف في القائل، فقليل:

أ - حكيم بن مغيّة.

ب - أبو الأسود الدؤلي.

ج - حميد الأرقط.

(٣) من الرجز.

لم تيشم: أصلها: لم تأثم. كسر حرف المضارعة، وخفف الهمز، فقلبت الألف ياء لسبقها بالكسرة. والميسم:

الجمال. (انظر: تحصيل عين الذهب).

الشاهد فيه: حذف المستثنى منه، والتقدير: ما في قومها أحد.

انظر: الكتاب ٣٤٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٧١/١، وتفسير الطبري ٣٣/٢١، وإعراب القرآن

للنحاس ٣٤٩/٤، وأمالى القالي ٢/٢١٠، والخصائص ٣٧٠/٢، والمخصص ٣٠/١٤، واللائح

١/٢٠٥، ٢/٨٣٠، وتحصيل عين الذهب ٣٧٢، والمفصل ١٢١، واللسان ٨/٢٨٦ (قفع)، وخزانة

الأدب ٦٢/٥.

(٤) لم أقف على قول الأخفش.

وقال البكري في حديثه عن البيت السابق: «وفيه حذف، يُريد: ما في قومها أحد، ونظيره في الحذف قولُ

الله سبحانه: ﴿وَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ اللائح ٨٣٠/٢.

(٥) من الرجز. ولم أقف عليه.

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

يُطَالِبُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِي يَا عَفْرَاءُ إِلَّا ثَمَانِيَا<sup>(٢)</sup>  
فَهَذَا يُقَوِّي الْبَدَلَ عِنْدَهُ فِي قَوْلِكَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، فَإِنْ جَعَلْتَ الْكَلَامَ  
اسْتِفْهَامًا فَلَا شُكَّ فِيهِ، كَمَا قَالُوا: مَا زَيْدًا إِلَّا عِيَامَتُهُ، وَإِنْ جَعَلْتَ (مَا) نَفْيًا كَمَا  
أَنْشَدَ الْكُوفِيُّ:

هَلْ هُوَ إِلَّا الذُّبُّ لَاقَى الذِّبَا كِلَاهُمَا يَطْمَعُ أَنْ يُصِيبَا<sup>(٣)</sup>  
/ ١٠٩ ب. فَهَذَا عَلَى مَا قَدَّمْنَا مِنْ حَذْفِ (شَيْءٍ)، وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ عَنْ  
الْكِسَائِيِّ:

لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْمَجْدُ وَالْقَصَائِدَا غَيْرَكَ يَا بَنَ الْأَكْرَمِينَ وَالِدَا<sup>(٤)</sup>

(١) هو عروة بن حزام.

(٢) البيت من الطويل.

روي: ومالي يا عفراء غير ثمان

وروي: ومالي والرحمن غير ثمان

الشاهد فيه: مصب (ثمانيا) على أن ثم مستثنى منه محذوف. وعلى الروایتين الآخرين لا شاهد فيه.

انظر: ديوان عروة بن حزام ١٩، وأمالى القالي ٣/١٦٠، والبديع ١/١-٢٢٦-٢٢٧، وشرح الكافية

١/٢-٧٥٥، وخزانة الأدب ٣/٣٧٥.

(٣) من الرجز.

انظر: التذييل والتكميل ٨/١٧٩، والأول في: ارتشاف الضرب ٣/١٥٠٥، ومنهج السالك ١٦٥.

(٤) من الرجز.

لم أقف على القائل.

إِلَّا أَنَّهُ يُتَأَوَّلُ (غَيْرُ) فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا يَقْوِي اطِّرَاحَ حُكْمِ (أَحَدٍ) قَوْلُهُ: مَا مَرَزْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ، فَوُجُودُ الْبَاءِ يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ لَا مُضْمَرٌ قَبْلَ (إِلَّا) وَأَنَّ (مَرَزْتُ) هُوَ الْمُتَعَدِّي بِالْبَاءِ لَا بِ(إِلَّا).

وَقَدْ وَقَعَتْ (إِلَّا) غَيْرَ مَوْضِعِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾<sup>(٢)</sup> تَقْدِيرُهُ: إِنْ نَحْنُ إِلَّا نَظُنُّ ظَنًّا، وَتَقُولُ: مَا ضَرَبْنَا إِلَّا ضَرْبًا، وَمَا تَضَرَّبُ إِلَّا ضَرْبًا، وَلَا يَجُوزُ: لَسْنَا نَضْرِبُ إِلَّا ضَرْبًا؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُكَ أَنْ تَقُولَ: لَسْنَا إِلَّا نَضْرِبُ ضَرْبًا، وَلَا تَقْدَرُ فِي (مَا) عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ فِي: مَا ضَرَبْنَا إِلَّا ضَرْبًا، عَلَى تَقْدِيرِ التَّقْدِيمِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ (إِلَّا) مَجْهُولًا، وَلَا يَجُوزُ: مَا إِلَّا ضَرَبْنَا ضَرْبًا؛ لِأَنَّ (إِلَّا) لَا تَلِي (مَا) النَّافِيَةَ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى تَقْدِيمِ اسْمِ قَبْلَ (إِلَّا).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَأَمَّا (غَيْرُ) فإِعْرَابُهَا فِي نَفْسِهَا إِعْرَابُ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (إِلَّا)، وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ، تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، كَمَا تَقُولُ: إِلَّا زَيْدًا، وَمَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ، كَمَا تَقُولُ: إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا بِالْذَّارِ أَحَدٌ غَيْرَ وَتَدِ<sup>(٣)</sup>، كَمَا تَقُولُ: إِلَّا وَتَدَا<sup>(٤)</sup>».

انظر: الزاهر ١/١٤٩، والتذيل والتكميل ٨/١٨٠، ومعجم المراجع ١/٢٢٣.

(١) فتكون مستثنى منه.

(٢) الجاثية: ٣٢.

(٣) في اللمع: زيد.

(٤) في اللمع: زيد. ص: ٦٨-٦٩.

قَالَ سَعِيدٌ: أَصْلُ (غَيْرُ) أَنْ تَكُونَ صِفَةً، وَأَصْلُ (إِلَّا) أَنْ تَكُونَ اسْتِثْنَاءً،  
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا الْاسْتِثْنَاءُ، وَغَيْرُهَا مَحْمُولٌ عَلَيْهَا أَنَّكَ تَسْتَغْنِي بِهَا عَنْ ذِكْرِ  
الْمُسْتَثْنَى، تَقُولُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَيُقْتَصَرُ عَلَيْهَا دُونَ الْمُسْتَثْنَى فَتَقُولُ: لَيْسَ إِلَّا،  
وَأَمَّا: لَيْسَ غَيْرُ، فَفِيهِ خِلَافٌ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ تَدْخُلُ (غَيْرُ) عَلَى (إِلَّا) فِي الْاسْتِثْنَاءِ،  
وَتَدْخُلُ (إِلَّا) عَلَى (غَيْرِ) فِي الصِّفَةِ، وَالْحُكْمُ الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا هُوَ أَنَّ (غَيْرًا) تُوجِبُ  
أَنَّ الثَّانِي لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الْأَوَّلِ، كَمَا أَنَّ (إِلَّا) تُوجِبُ أَنَّ الثَّانِي لَيْسَ لَهُ حُكْمُ  
الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى (إِلَّا) مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا صَارَتْ بِمَنْزِلَتِهَا فِي إِخْرَاجِ بَعْضٍ مِنْ  
غَيْرِهِ، مَعَ أَنَّ الثَّانِي فِيهَا لَيْسَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَقَالَ سَيِّبِيه: إِنَّمَا وَقَعَتْ (غَيْرُ) فِي  
الْكَلَامِ لِيُقْصَلَ بِهَا بَيْنَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَيَبَيَّنَ مَا وَقَعَتْ صِفَةً لَهُ<sup>(٢)</sup>.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ (غَيْرِ) فِي الصِّفَةِ وَبَيْنَهَا فِي الْاسْتِثْنَاءِ أَنَّكَ مُهْمَلٌ فِي الصِّفَةِ مَنْ  
أَضَفْتَ (غَيْرًا) إِلَيْهِ، غَيْرُ مُتَعَرِّضٍ لَهُ بِنَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ، وَأَنْتَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ مُخْبِرٌ عَنْهُ  
بِالْخُرُوجِ مِمَّا لَيْسَ بِهِ مُسَمًّى (غَيْرِ)، فَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: مَا جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ، فَحَقِيقَةُ  
الْكَلَامِ أَنَّكَ نَفَيْتَ الْمَجِيءَ عَنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لَزَيْدٍ بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ، كَمَا

(١) لم أجد خلافًا في صحة (ليس غير)، وإنما خالف بعض المتأخرين في (لا غير). انظر: مغني اللبيب ٢٠٩،

وحاشية الدسوقي عليه ١/١٦٩.

أما إعراب (غير) في مثل هذا ففيه خلاف سيذكر طرفًا منه قريبًا. وانظر فيه للاستزادة: شرح السيرافي

٣/١٢٥، أ.ب.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣٤٣.



لَوْ قُلْتُ: مَا جَاءَنِي غُلَامٌ زَيْدٌ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِنَّمَا يُذَكَّرُ لِيُخَصَّصَ الْأَوَّلَ لَا غَيْرُ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتُ: جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ، أَثَبْتُ الْمَجِيءَ لِمَنْ هُوَ غَيْرُ زَيْدٍ، وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لَزَيْدٍ بَشْيٍ.

وَيَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى مَوْضِعِ (غَيْرٍ) فِي الْعَطْفِ، نَحْوُ: مَا جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو، وَالْجُرَّ لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

وَلَا يُوصَفُ بِـ (إِلَّا) إِلَّا عَلَى ثَلَاثِ شَرَائِطٍ: مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفٌ (إِلَّا) مَذْكُورًا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ تَقَوْ فِي الصِّفَةِ، فَلَوْ قُلْتُ: مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ، لَمْ تَكُنْ إِلَّا صِفَةً لِبَشْيٍ، كَمَا أَنَّ الظَّرْفَ قَدْ يَقَعُ صِفَةً عَلَى شَرِيطَةٍ أَنْ يُذَكَّرَ مَوْصُوفُهُ، نَحْوُ: لِي دِينَ فِي ذِمَّتِكَ، إِذَا جَعَلْتَ (فِي) وَصَفًا، وَلَا يَجُوزُ: لِي فِي ذِمَّتِكَ، فَتَجْعَلُهُ وَصَفًا كَمَا يَجُوزُ: فِي الدَّارِ قَائِمٌ، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَحْمِلُ (إِلَّا) عَلَى (غَيْرٍ) فِي أَقْوَى حَالِهَا، وَذَلِكَ أَنْ يُذَكَّرَ مَوْصُوفُهَا.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ جَمِيعًا احْتِرَامًا لِمَوْضِعِهَا الْأَوَّلِ، وَتَنْبِيْهَا عَلَى حُكْمِهَا الْمَنْقُولَةِ هِيَ عَنْهُ، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدًا لَا جُمْلَةً، حَمَلًا عَلَى (غَيْرٍ)، لَوْ قُلْتُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا صِفَةً، قَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> بِرَفْعِ (قَلِيلٍ)<sup>(٢)</sup> عَلَى أَنْ يَكُونَ صِفَةً، ذَكَرَهُ ابْنُ

(١) البقرة: ٢٤٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للقرطبي ١/١٦٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٢٧، البحر المحيط ٢/٢٦٦.

خَالَوِيهِ<sup>(١)</sup> عَنْ أَبِي<sup>(٢)</sup> وَالْأَعْمَشِ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ الشَّاعِرُ:  
وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ<sup>(٤)</sup>  
/ ١١٠ / فَ(إِلَّا) صِفَةٌ لـ(كُلِّ)، وَيَتَمَيَّزُ عَنْ (غَيْرِ)؛ لِأَنَّهَا تَقَعُ صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ  
وَالنَّكَرَةِ لَفَتْا إِلَى بَابِهَا فِي الْاسْتِثْنَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ  
لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٥)</sup> فَ(إِلَّا) صِفَةٌ لِلْإِلَهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ  
الْمُبَرَّدُ<sup>(٦)</sup>، لِأَمْرَيْنِ:

(١) انظر: مختصر ابن خالويه ١٥.

وابن خالويه: هو الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني، أبو عبد الله. (ت ٣٧٠هـ)، نحوي ولغوي ومفسر، من تصانيفه: إعراب القراءات السبع، وإعراب ثلاثين سورة، وشرح مقصورة ابن دريد، وغيرها. انظر: إنباء الرواة ١/٣٥٩، وغاية النهاية ١/٢٣٧، وبغية الوعاة ١/٥٢٩.

(٢) هو أبي بن كعب بن قيس الأنصاري، من بني النجار، أبو المنذر، الصحابي الجليل، سيد القراء، من فضلاء الصحابة، شهد بدرًا، وبيعة العقبة الثانية، رضي الله عنه وأرضاه، اختلف في سنة وفاته، فقيل: سنة ١٩، وقيل ٣٢، وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب التهذيب ١/١٦٤، وسير أعلام النبلاء ١/٣٨٩.

(٣) هو سليمان بن مهران الأسدي، أبو محمد، الكوفي، الملقب بالأعمش، (ت ١٤٨هـ)، تابعي مشهور، كان محدثًا وقارئًا عارفًا بالفرائض، لقي أنس بن مالك رضي الله عنه، وروى عنه مرسلًا، وروى عنه سفيان الثوري، وغيره. انظر: تاريخ بغداد ١٠/٥، ومعركة القراء الكبار ١/٩٤، وسير أعلام النبلاء ١/٢٢٦.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) الأنبياء: ٢٢.

(٦) هذا ما نسبته إليه ابن ولاد. وفي المقتضب ما يخالفه، قال: «هذا باب ما تقع فيه (إِلَّا) وما بعدها نعتًا

أحدهما: أَنَّ الْبَدَلَ فِي الْإِيجَابِ لَا يَصِحُّ، وَ(لَوْ) فِي الْمَاضِي بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

والثاني: أَنَّ الْبَدَلَ يَجِبُ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَلَوْ فُعِلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾ لَكَانَ خَطَأً فِي الْإِعْرَابِ، وَلَوْ أَسْتَدْنَا الْفِعْلَ الْمَوْجُودَ بَعْدَ (لَوْ) إِلَى اللَّهِ، وَأَزَلْنَا (إِلَّا) لَكَانَ خَطَأً كَبِيرًا، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ، وَأَنْشَدُوا<sup>(١)</sup>:

لَدَمِ ضَائِعِ تَغَيَّبَ عَنْهُ      أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالْجُنُوبُ<sup>(٢)</sup>  
وَأَنْشَدُوا<sup>(٣)</sup>:

بمَنْزِلَةِ (غَيْرِ) وَمَا أَضِيغَتْ إِلَيْهِ... قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾، الْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ: لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُهُ غَيْرُ اللَّهِ. (المقتضب ٤/٤٠٨).

وَقَدْ رَدَّ عَلَى قَوْلِ الْمُبَرِّدِ الْأَوَّلِ ابْنُ وَلَادٍ، وَأَبُو حَيَّانَ وَابْنُ هِشَامٍ. انْظُرْ: الْإِنْتِصَارَ ١٦٦، وَالْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٣٠٤-٣٠٥، وَمَغْنِي اللَّيْلِبِ ٩٩، ٦٩٦. (١) لِأَبِي زُبَيْدٍ الطَّائِي.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ. رَوَى:

لَدَمِ ضَائِعِ نَأَتْ أَقْرَبُوهُ      عَنْهُ إِلَّا الصَّبَا وَالْجُنُوبُ  
وَرَوَى: (الدَّبُورُ) بَدَلَ (الْجُنُوبِ). وَرَوَى: إِلَّا الصَّدَى وَالْجُوبُ. وَرَوَى (مَنْ دَمَ) بَدَلَ (لَدَمَ).

انْظُرْ: طَبَقَاتُ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ ٢/٦١٣، وَالْمَعَانِي الْكَبِيرُ ٣/١٠٢٣، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/٢٨١، وَالتَّنْذِيلُ

وَالْتَكْمِيلُ ٨/٢٠٦، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١/٢٨٨، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ (مَعَ الْخَزَانَةِ) ٣/١٠٥، وَاللُّبَابُ فِي

عِلْمِ الْكِتَابِ ٢/٢٤٢، وَمَعْمُورُ الْمَوَاقِعِ ١/٢٢٩، وَالدَّرَرُ لِلْوَامِعِ ٣/١٦٩.

(٣) لِلْأَخْطَلِ.

وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنَزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغْيِيرًا إِلَّا النَّوْيَ وَالْوَتْدَ<sup>(١)</sup>  
فَجَعَلَهَا<sup>(٢)</sup> نَعْتًا لِلْمُضْمَرِ، وَالْمَيِّنُ بِالْإِعْرَابِ هُوَ مَا بَعْدَ (إِلَّا)؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ  
لَيْسَتْ بِقَابِلَةٍ لِلْإِعْرَابِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:  
أُنِيخَتْ قَالَتْ بِلْدَةٌ دُونَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا<sup>(٤)</sup>  
فَأَوَقَعَهَا صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ، وَعَلَيْهِ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: جَاءَنِي  
الْقَوْمُ الَّذِينَ هُمْ غَيْرُ زَيْدٍ، فَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ جَاءَ أَوْ لَمْ يَجِئْ، وَإِنَّمَا  
ذَكَرْتَهُ لِتُبَيِّنَ صِفَتَهُمْ بِهِ.

(١) البيت من البسيط.

الصريمة: الرملة المنقطعة. والخلق: البالي. (عن الديوان).

انظر: شعر الأخطل ٢٩٧، والتبيان ٨٥/١، وشرح التسهيل ٢٨١/٢، وارتشاف الضرب ٣/١٥٢٧،

ومغني اللبيب ٣٦٣، وشفاء العليل ١/٥٠٠، وشرح شواهد المغني ٢/٦٧٠، وشرح أبياته ٥/١٢٦.

(٢) في ج: فجعلناها.

(٣) هو ذو الرمة.

(٤) البيت من الطويل.

البغام: صوت الظبي، واستعاره للناقة، يقول: إنه أناخ هذه الناقة في أرض فلاة، لا يسمع فيها صوت غير  
صوت هذه الناقة. وأراد بالبلدة الأولى ما يقع على الأرض من صدرها إذا بركت، وبالبلدة الثانية  
الفلاة التي أناخها فيها. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/١٠٠٤، والتخريج ٣/٢٠٠٩، والعين ٨/٤٢ (بلد)، والكتاب ٢/٣٣٢،

والمقتضب ٤/٤٠٩، والأصول ١/٢٨٦، وتهذيب اللغة ١٤/١٢٨ (بلد)، ومقاييس اللغة ١/٢٩٨

(بلد)، وتحصيل عين الذهب ٣٦٧، ومعجم البلدان ١/٤٨١، واللسان ٣/٩٥ (بلد)، ومغني اللبيب

١٠٠، ٤١٧، وخزانة الأدب ٣/٤١٨.

وَأَجَازُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ قَدْ أَتَى بَعْدَ فَرَاغِ الْجُمْلَةِ، وَإِنْ كَانَتْ مُفْتَقِرَةً كُلَّ الْإِفْتِقَارِ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ فَنَصَبْتُ، كَمَا تَقُولُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا.  
وَالثَّانِي: أَنْ تَجْعَلَ (إِلَّا) وَمَا بَعْدَهَا وَصْفًا لَهُ وَالْخَبَرُ أَيْضًا مَحْذُوفٌ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ، وَأَنْشَدَ سَيَبُوه (١):

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرٌ وَاحِدَةٌ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرَوَانَ (٢)  
جَعَلُوا (غَيْرًا) صِفَةً كَ (مِثْلِ)، وَالْكُوفِيُّ لَا يَعْرِفُ الْوَصْفَ بِ (إِلَّا) (٣)، وَمَنْ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنْ نَصْبِ أَحَدِهِمَا.

وَأَمَّا (غَيْرٌ) فَشَرَانِطُهَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الشَّرَائِطُ الْمُتَقَدِّمَةُ لِ (إِلَّا)، إِلَّا أَنْ (غَيْرٌ) بِحَكْمِ الْأَسْمِيَّةِ تَتَحَمَّلُ الْإِعْرَابَ، وَيَنْجُرُّ مَا بَعْدَهَا بِحَكْمِ الْإِضَافَةِ، وَالنُّكْتَةُ فِي هَذَا هُوَ أَنَّ الْمُسْتَشْنَى وَصَلَ إِلَيْهِ الْعَامِلُ بِوَسَاطَةِ (إِلَّا)، وَلَيْسَ مَعَ (غَيْرٍ) مُوَصِّلٌ يُوَصِّلُ الْفِعْلَ إِلَيْهَا، وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ (غَيْرٍ) يُشَبِّهُ الظَّرْفَ فِي الْإِبْهَامِ وَالشَّيَاعِ،

(١) للفَرَزْدَق. انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٠.

(٢) البيت من البسيط.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٩٠، والمقتضب ٤/ ٤٢٥، والأصول ١/ ٣٠٣، وتحصيل عين الذهب ٣٧٠-٣٧١، والإفصاح ٣٦٨، والبديع ١/ ١/ ٢٣٥، وتذكرة النحاة ٥٩٦، والجنى الداني ٥١٩.

(٣) يوحى كلام الفراء بغير هذا، فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾: «(إِلَّا)

في هذا الموضع بمنزلة (سرى)، كأنك قلت: لو كان فيهما آله يسوى الله أو غيرُ الله لفسد أهلها»

(معاني القرآن ٢/ ٢٠٠).

وَتَخَصَّصُ بِمَا تُضَيِّفُهَا إِلَيْهِ كَمَا يَتَخَصَّصُ أَمَامُ وَخَلْفُ، وَتُبْنَى إِذَا اقْتِطِعَتْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ<sup>(١)</sup>، فِي قَوْلِكَ: لَيْسَ غَيْرُ، كَمَا يُبْنَى قَبْلُ وَبَعْدُ، وَالظَرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ رَائِحَةُ الْفِعْلِ، فَحُمِلَتْ عَلَيْهِ، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ، فَ(غَيْرُ) اسْمٌ مُسَمَّاهُ الْمُرْتَفِعُ بِ(قَامَ)، فَاشْتَبَهَتْ الْحَالُ فِي قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ ضَاحِكًا، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُمَا فَضْلَتَانِ مُسَمَّاهُمَا مُسَمَّى الْفَاعِلِ، وَالْخَارِجُ مِنْ حُكْمِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَتْ اسْتِثْنَاءٌ هُوَ الْمَجْرُورُ بِإِضَافَةٍ (غَيْرِ) إِلَيْهِ، فَالْمَجْرُورُ فِي الْمَعْنَى بِمَنْزِلَةِ الْمَنْصُوبِ فِي قَوْلِكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، فَتَمَّتْ وَقَعَتْ اسْتِثْنَاءٌ فَانْظُرْ إِعْرَابَ الْأَسْمَاءِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ (إِلَّا) فَأَعْرَبَ (غَيْرًا) إِعْرَابَهَا، إِنْ رَفَعَا فَرَفَعُ، وَإِنْ نَصَبَا فَنَصَبُ، وَإِنْ جَرَّ فَجَرُّ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ﴾<sup>(٢)</sup> تُنْصَبُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ مِنَ (القَائِدِينَ)، وَإِنْ شِئْتَ مِنَ (المُؤْمِنِينَ)، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِيهِمَا، فَإِنْ كَانَ مِنْهُمَا فَالْعَامِلُ فِيهِ (يَسْتَوِي)، وَإِنْ كَانَ مِنَ الضَّمِيرِ فِيهِمَا فَالْعَامِلُ فِيهِ الْعَامِلُ فِي الْمُضْمَرِ، وَإِذَا كَانَ مِنَ (القَائِدِينَ) أَوْ مِنَ (المُؤْمِنِينَ) جَازَ أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا بَعْدَ

(١) انظر: المقاصد الشافية ١٢٩/٤.

(٢) النساء: ٩٥.

قرأ بنصب (غير) نافع وابن عامر والكسائي، ورويت عن ابن كثير، وقرأ باقي السبعة برفعها. انظر: السبعة ٢٣٧، والحجة للقراء السبعة ١٧٩/٣، والتيسير ٩٧. وقرأ الأعمش وأبو حنيفة بالجر. انظر القراءة منسوبة إليهما في: البحر المحيط ٣/٣٣٠، ولأبي حنيفة وحده في مشكل إعراب القرآن ٢٠٦، وانظرها غير منسوبة في: معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٤ (قراءة)، وإعراب القراءات الشواذ

(يَسْتَوِي)، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُضْمَرِ لَمْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْإِلْفِ وَاللَّامِ الَّتِي عَمِلَتْ فِي صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الصَّلَاةِ، وَلَوْ تَقَدَّمَ (غَيْرُ) عَلَى (الْمُؤْمِنِينَ) خَلَصَ الِاسْتِثْنَاءُ لِلْقَاعِدِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَمِنَ الضَّمِيرِ فِي (القَاعِدِينَ) لَا غَيْرُ، / ١١٠ ب وَكَأَنَّهُ قَالَ: إِلَّا أُولَى الضَّرَرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ (القَاعِدِينَ)، أَوْ مِنَ الْمُضْمَرِ فِيهِ، أَوْ مِنَ (الْمُؤْمِنِينَ)، أَوْ مِنَ الْمُضْمَرِ فِيهِ، وَمَنْ رَفَعَهُ كَانَ عِنْدَهُ صِفَةً لِلْقَاعِدِينَ، لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مَقْصُودٍ قَصْدُهُمْ، كَمَا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup>. وَمَنْ جَرَّهُ جَعَلَهُ صِفَةً لِلْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ قَبْلُ، وَيَجُوزُ فِي الرِّفْعِ الْبَدَلُ مِنَ (القَاعِدِينَ)، وَقَدْ مَنَعَ مِنْهُ السَّيْرَافِيُّ، وَقَالَ: يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: وَلَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ الَّذِينَ لَيْسُوا أُولَى ضَرَرٍ<sup>(٢)</sup>، وَمَا أَرَاهُ إِلَّا حَسَنًا، وَفِي الْجُرِّ الْبَدَلُ مِنَ (الْمُؤْمِنِينَ).

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَا أَقُومُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ، فَ(إِلَّا) اسْتِثْنَاءٌ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَقُومَ، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: إِذَا قُلْتَ: مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، جَازَ عَلَى الْوَصْفِ وَالْبَدَلِ، قَالَ الْمُبَرِّدُ: وَتَقُولُ: لَقِيتُ الْقَوْمَ غَيْرَ زَيْدٍ، عَلَى الْوَصْفِ وَالْبَدَلِ، إِذَا كَانَ الْقَوْمُ عَلَى غَيْرِ مَعْنَاهُ<sup>(٣)</sup>، فَإِنْ قُلْتَ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا غَيْرَ عَمْرٍو أَحَدًا، جَازَ عَلَى مَا سَبَقَ فِي الِاسْتِثْنَاءَيْنِ، وَعَلَيْهِ:

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) لم أقف على قوله.

(٣) انظر: المقتضب ٤/٤٢٣.

ومالي إلا الله غَيْرِكَ نَاصِرٌ<sup>(١)</sup>

قال أبو الفتح: «فَأَمَّا (سوى) فَمَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ، تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ سِوَى أَبِيكَ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ سِوَى أَخِيكَ»<sup>(٢)</sup>.

قال سَعِيدٌ: سِوَى وَسِوَى وَسِوَاءٍ، إِذَا ضَمَمْتَ أَوْ كَسَرْتَ قَصَرْتَ، وَإِذَا فَتَحْتَ مَدَدْتَ، وَهِيَ ظَرْفٌ غَيْرٌ مُتَمَكِّنٌ، كَمَا سَبَقَ، يُسْتَنَى بِهِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ: وَضَلُّكَ (الذي) بِهِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ إِلَّا أَنَّهُ مَقْصُورٌ لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ، وَمَمْدُودٌ لَا يُرْفَعُ وَلَا يُجْرَى إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ:

وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ<sup>(٣)</sup>

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا سِوَى هَامِدٍ<sup>(٤)</sup>

فَ: سِوَى هُنَا، مُخْرَجٌ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، وَهُوَ فَاعِلٌ لِلضَّرُورَةِ<sup>(٥)</sup>، وَلَا يَكُونُ

(١) سبق تخريجه.

(٢) اللمع ٦٩.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) قال ابن عصفور: «فاستعمل (سواء) اسمًا ... وكذلك (سوى) لا يخرج عن الظرفية إلا في الضرورة،

نحو قوله:

فلم يبق سوى ... البيت



اسْتِثْنَاءٌ؛ إِذْ لَيْسَ قَبْلُهُ مَا يُسْتَثْنَى مِنْهُ. وَمَا يَكُونُ عَلَى غَيْرِ الْاسْتِثْنَاءِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ قَوْلُ الْعَنِيرِيِّ<sup>(١)</sup>:

كَأَنَّ رَبَّكَ لَمْ يَخْلُقْ لِحَشِيَّتِهِ سِوَاهُمْ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ إِنْسَانًا<sup>(٢)</sup>  
فَلَا يَكُونُ (سِوَاهُمْ) مَفْعُولًا بِهِ لِـ (يَخْلُقُ) فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ  
مُتَمَكِّنًا، وَلِأَنَّهُ يَبْقَى (إِنْسَانٌ) بِغَيْرِ نَاصِبٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَمَيِّزًا أَوْ حَالًا، وَإِنَّمَا  
(إِنْسَانٌ) كَانَ مَوْصُوفًا بِـ [قَوْلِهِ]<sup>(٣)</sup> (سِوَى)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَيَجُوزُ  
أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَأَمَّا»<sup>(٤)</sup> (لَيْسَ)، وَ(لَا يَكُونُ)، وَ(عَدَا)، فَمَا بَعْدَهُنَّ مَنْصُوبٌ  
أَبَدًا، تَقُولُ: أَنَا نِي الْقَوْمِ لَيْسَ زَيْدًا، وَأَنْطَلَقُوا لَا يَكُونُ عَمْرًا<sup>(٥)</sup>، وَذَهَبُوا عَدَا

لأنه لما اضطر إلى إخراجها عن الظرفية لجعلها بمنزلة (غير)، وحكم لها بحكم الأسماء بدلًا من ذلك

الحكم الذي كان في حال السعة» انظر: ضرائر الشعر ٢٩٢.

(١) هو قُرَيْطُ بْنُ أَيْفٍ.

(٢) البيت من البسيط.

انظر: ديوان الحماسة ٥/١، والحيوان ٤٣٢/٦، ومجالس نعلب ٤٠٦/٢، والعقد الفريد ١٦/٣، وشرح

الحماسة للمرزوقي ٣١/١، والبديع ٢١٩/١/١، وخزانة الأدب ٤٤١/٧، وشرح أبيات مغني

الليبي ٣٠٤/٢.

(٣) في د.

(٤) في اللمع: وَأَمَّا.

(٥) في اللمع: بِكَزَا.

جَعَفَرًا<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: الْعَرَبُ تَحْمِلُ الشَّيْءَ عَلَى الشَّيْءِ لِمَعْنَى اجْتِمَاعٍ<sup>(٢)</sup> فِيهِمَا، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَقِيسَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُقْبَلُ مَا وَرَدَ مِنْهُ، مِثَالُ ذَلِكَ مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ، وَهُوَ أَنَّا حَمَلْنَا (لَيْسَ) عَلَى (إِلَّا) لاجتماعيهما في أَنَّ مَا يَرْدُ بَعْدَ (لَيْسَ) إِذَا وَرَدَتْ بَعْدَ مُوجِبٍ خَارِجٍ مِمَّا دَخَلَ فِيهِ الْأَوَّلُ، كَمَا تَقُولُ فِي الَّذِي بَعْدَ (إِلَّا) فِي الْإِيجَابِ، وَفِي النَّفْيِ دَاخِلٌ فِيهَا خَرَجَ مِنْهُ الْأَوَّلُ، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَقِيسَ عَلَى ذَلِكَ: لَمْ، وَلَا، وَمَا، وَمَا كَانَ نَفْيًا مُحْضًا، فَأَمَّا مَا حَكَاهُ الْفَرَاءُ مِنْ قَوْلِهِمْ: كُلُّ شَيْءٍ مَهَةٌ وَمَهَاهُ مَا النِّسَاءُ وَذَكَرُهُنَّ<sup>(٣)</sup>، يُرِيدُ إِلَّا النِّسَاءَ، فَشَاذٌ. وَكَذَلِكَ (عَدَا) بِمَعْنَى جَاوَزَ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ جَاوَزَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، فَالْحَكْمُ الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا مَوْجُودٌ، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى الْإِسْتِثْقَاقِ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا سَمَّوُا الْقَارُورَةَ قَارُورَةً، لِاسْتِقْرَارِ الْمَاءِ فِيهَا، فَلَوْ قِيسَ عَلَى ذَلِكَ لَسَمَّوُا الْجُبَّ<sup>(٤)</sup> قَارُورَةً، وَكَذَلِكَ الْكُوزُ، وَالْجِرَّةُ.

(١) اللمع ٦٩.

(٢) في ج: اجتماعا.

(٣) رواه عن الفراء الأزهري في تهذيب اللغة ٥/ ٣٨٥ (مه). وفيه معناه: كل شيء حسن يسير إلا النساء. قال الميداني: مهة، ويروى مهاة، ومعناها اليسير الحقيق، أي إنَّ الرجلَ يَحْتَمِلُ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى يَأْتِيَ ذِكْرُ حُرْمَةٍ، فَيَمْتَعِضُ حِينَئِذٍ، فَلَا يَحْتَمِلُهُ. انظر: مجمع الأمثال ٥/ ٣.

وروي: ما خلا النساء، فلا شاهد حينئذ.

انظر: مقاييس اللغة ٥/ ٢٦٨ (مه)، والمخصص ١٣/ ٦٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٧.

(٤) في أ: الحب. والجبُّ: البئر، وقيل: البئر التي لم تُطَوَّ، وقيل: البئر الكثيرة الماء، البعيدة القعر. انظر: اللسان

وَقِيلَ: (خَلَا) أَقْعَدُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يُقَرَّبُهُ مِنْ (إِلَّا) مِنْ جَاوَزَ، كَقَوْلِكَ: الْخَلَا وَالْمَلَا، وَكَقَوْلِهِمْ: لِعَشْرِ خَلَوْنَ، وَأَمَّا (عَدَا) فَهِيَ مُبْهَمَةٌ، وَالْمُبْهَمُ أَحْمَلُ الْوُجُوهِ مِنْ الْمُخْتَصِّ، بِدَلِيلِ (الَّذِي) وَ(زَيْدٍ)، وَقَدْ تَخْتَصُّ إِحْدَى الْكَلِمَتَيْنِ الْمُشْتَرَكَتَيْنِ فِي الْمَعْنَى بِشَيْءٍ دُونَ الْأُخْرَى، كَمَا تَقُولُ: الْعَمْرُ وَالْعُمُرُ، وَلَا تَقُولُ فِي الْقَسَمِ إِلَّا بِالْفَتْحِ<sup>(١)</sup>.

وَقِيلَ: عَدَا / ١١١ لما قَرَّبَ مِنْكَ، وَكَادَ يَقَعُ، وَجَاوَزَ لَمَّا بَعُدَ وَقَرَّبَ، وَلَا يَقَعُ مِنْ هَذِهِ الْآلَاتِ جَمِيعُهَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ إِلَّا (غَيْرُ) وَحَدَّهَا، لِتَمَكِّنْهَا بِالشَّبَهِ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَصِحُّ فِي بَاقِيهَا، وَذَلِكَ أَنَّ (إِلَّا) لَمْ تَقَوَّ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَوْضِعَ لـ (لَكِنَّ)، وَهَذِهِ الْآلَاتُ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا، فَيَجِبُ أَنْ تَقْصُرَ الْمَحْمُولَةُ عَلَى (إِلَّا) عَنْهَا.

وَلَا يَظْهَرُ اسْمُ (لَيْسَ) وَ(لَا يَكُونُ) الْمَرْفُوعُ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: أَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، فَأَضْمَرْتُ الْفَاعِلَ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَحْمُولَةٌ عَلَى (إِلَّا)، وَلَمْ يَظْهَرْ بَعْدَ (إِلَّا) مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَظْهَرْ هُنَا؛ لِثَلَاثِ أَنْوَاعٍ أَوْسَعَ مِنْ الْأَصْلِ، وَعَلَى هَذَا أَنْشَدَ الْفَرَّاءُ<sup>(٢)</sup>:

فَيُضْبِحُ مَا فِي الْأَرْضِ مِنِّي بَقِيَّةً      لِنَظَرِهِ لَيْسَ الْعِظَامُ الْعَوَارِيَا<sup>(٣)</sup>

٢٥٠ / ١ (جب).

(١) أي مفتوحة الفاء، دون المضمومة. انظر: شرح السيرافي ١٢٨ / ٣ ب.

(٢) لم أقف على موضع إنشاده.

(٣) البيت من الطويل.

لم أعرف قائله.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَخْطَأَ خَطِيئَةً، أَوْ هَمَّ بِخَطِيئَةٍ لَيْسَ يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا»<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَيْسَ غَيْرُ، فَ(غَيْرُ) مَبْنِيَّةٌ عِنْدَ الْمُبَرَّدِ لِتَضَمُّنِهَا الْمُضَافَ كَ: قَبْلُ وَبَعْدُ<sup>(٢)</sup>، وَهِيَ مُنَاسِبَةٌ لِتِلْكَ فِي الْعُمُومِ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَالزَّجَاجُ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا مُعَرَّبَةٌ؛ لِأَنَّ مُضَافَهَا لَا يُخَصِّصُهَا، وَالْخَبَرُ عِنْدَهُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّنْوِينُ سَقَطَ لِإِرَادَةِ الْمُضَافِ<sup>(٣)</sup>.

وَالْكُوفِيُّ يَقْدَرُ الْمُضَمَّرَ الْمَجْهُولَ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: لَيْسَ فَعَلُهُمْ فَعَلَ زَيْدٌ<sup>(٤)</sup>، وَكَانَ ابْنُ كَيْسَانَ يَقُولُ: الْكُوفِيُّونَ يَخْرِجُونَهَا مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَى حُرُوفٍ، وَلَا إِضْمَارَ فِيهِنَّ<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ وَقَعَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ صِفَةً، وَقَالَ<sup>(٦)</sup>:

روايته في مصدرية: (وأصبح) بدل (فيصبح)، و(تقيّة) بدل (بقيّة)، و(العواليا) بدل (العواريا).

الشاهد فيه: نصب (العظام) على أنها خبر لليس.

انظر: تهذيب اللغة ١٣/ ٧٤ (ليس)، واللسان ٦/ ٢١١ (ليس). ولم أجده في غيرهما.

(١) رواه الإمام أحمد في المسند ١/ ٢٥٤، عن عبد الله بن عباس، وابن أبي شيبه في المصنّف ٦/ ٣٤٥، عن عبد

الله بن عمر، مع اختلاف باللفظ لم يطل موضع الشاهد.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٤٢٩.

(٣) لم أقف على نسبته للزجاج، ونسب للأخفش في: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٤٩.

(٤) انظر رأي الكوفيين في شرح السيرافي ٣/ ١٢٧ ب.

(٥) لم أقف على هذا.

(٦) هو رؤية.

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّنِيسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي<sup>(١)</sup>  
وَهُوَ قَلِيلٌ.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: لَا يَحْسُنُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ: أَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسِي وَلَيْسَكَ؛ لِقَلَّةِ  
تَصَرُّفِهَا هُنَا<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْمُبَرِّدُ: كَانَ الْجَزْمِيُّ يَخْتَارُهُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسُوا زَيْدًا، وَأَتَانِي  
الْقَوْمُ لَيْسُوا إِخْوَتَكَ، وَأَتَتْنِي الْمَرْأَةُ لَا تَكُونُ فُلَانَةً<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا قَبِيحٌ؛ لِأَنَّ (الْقَوْمَ)  
مَعْرُفَةٌ، فَكَيْفَ يَصِفُهُ بِالنِّكَرَةِ؟ وَذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ نَكِرَةٌ.

فَأَمَّا سَبِيوِيهِ فَالَّذِي حَكَاهُ عَنِ الْحَلِيلِ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ لَيْسَ زَيْدًا، وَمَا أَتَانِي  
رَجُلٌ لَا يَكُونُ زَيْدًا، إِذَا جَعَلْتُهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ لَا يَقُولُ ذَاكَ، بِمَنْزِلَةِ:  
غَيْرُ قَائِلِ ذَاكَ<sup>(٤)</sup>.

وَالْغَالِبُ فِي هَذَا عَلَى (لَيْسَ) فِي هَذَا الْبَابِ شَبَهُ الْحُرُوفِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ

(١) من الرجز.

والطَّنِيسُ: اختلف في معناه، ومما قيل: إنه الرمل الكثير.

انظر: ديوان رؤبة ١٧٥، العين ٢٨٠/٧ (طيس)، وتهذيب اللغة ٢٨/١٣ (طيس)، والحلييات ٢٢١

(الثاني)، وسر صناعة الإعراب ٣٢٣/١، والمفصل ١٣١ (الثاني)، وشرح المفصل ١٠٨/٣، ومغني

اللييب ٢٢٧ (الثاني)، وشرح شواهد ٤٨٨/١، وخزانة الأدب ٣٢٤/٥.

(٢) لم أقف على قول الأخفش هذا.

(٣) انظر: المقتضب ٤٢٨/٤.

(٤) انظر: الكتاب ٣٤٨/٢. وانظر الموازنة بين قول سبيويه والمبرد في هامش المقتضب ٤٢٨/٤.

تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، كَمَا تَقُولُ: إِلَّا زَيْدًا، فَإِنْ قُلْتَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ، جَازَ فِي (زَيْد) الرفعُ والنَّصبُ، وَلَا تَكُونُ الَّتِي لِلْإِسْتِثْنَاءِ لِيُجُودَ إِلَّا، وَأَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُسْتَنَى، وَالثَّانِي عَدَمُ (لَا) مِنْ (يَكُونُ)، وَيَذُلُّكَ عَلَى أَنَّ (لَا يَكُونُ) يَقَعُ صِفَةً قَوْلَ بَعْضِ الْعَرَبِ: مَا أَتَتْ امْرَأَةٌ لَا تَكُونُ فُلَانَةً، وَمَا أَتَنِي امْرَأَةٌ لَيْسَتْ فُلَانَةً، وَلَا تَكُونُ فُلَانَةً<sup>(١)</sup>، فَلَوْ لَمْ يَجْعَلُوهُ صِفَةً لَمْ يُؤْنَثُوا.

وَلَمْ يُجَوِّزَا الْوَصْفَ بِ: عَدَا وَخَلَا، كَمَا جَوَّزُوهُ فِي: لَيْسَ وَلَا يَكُونُ، وَهُمَا عَلَى مَعْنَاهُمَا؛ لِأَنَّ (خَلَا) لَا يَتَعَدَّى<sup>(٢)</sup> إِلَّا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَلَيْسَ بِفِعْلِ جَحَدٍ، وَ(عَدَا) وَإِنْ تَعَدَّى فَلَيْسَ بِفِعْلِ جَحَدٍ، فَلَمْ يَقْوَا عَلَى أَنْ يَكُونَا بِمَنْزِلَةِ (لَيْسَ) وَ(لَا يَكُونُ) عَلَى الْوَصْفِ وَالتَّصَرُّفِ<sup>(٣)</sup>.

وَالنُّحَاةُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى ضَرِيَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ مَوْضِعًا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَجْعَلُ لَهَا ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>. فَمَنْ جَعَلَ لَهَا مَوْضِعًا مِنَ الْإِعْرَابِ، فَإِنِهَا إِذَا وَرَدَتْ بَعْدَ النِّكَرَاتِ كَانَتْ صِفَاتٍ، وَإِنْ وَرَدَتْ بَعْدَ الْمَعَارِفِ كَانَتْ

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٤٨، والأصول ١/٢٧٨.

(٢) فِي ج: يَتَعَدَّى.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/١٢٨.

(٤) انظر القولين فِي: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦١، والتذييل والتكميل ٨/٣٢١، وشرح الأشموني

(مع الصبان) ٢/١٦٣.

أحوالاً<sup>(١)</sup>، حملاً عَلَى سَائِرِ الْجُمَلِ، فَتَقْدِيرُهُ: جَائِزٌ مِنْ زَيْدٍ.  
وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا مَوْضِعًا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَيَقُولُ: هَذِهِ جُمْلٌ تَدُلُّ عَلَى  
الِاسْتِثْنَاءِ وَلَيْسَ لَهَا مَوْضِعٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَعَلَّقْ بِمَا قَبْلَهَا تَعَلَّقَ الْعَامِلُ بِالْمَعْمُولِ، وَإِنَّمَا  
هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ قَالَ مِنْ بَعْدِهِ  
بِكَلَامٍ: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٣)</sup> فَكَانَتْ فِي  
الْمَعْنَى: الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا إِلَّا مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ [وَالْيَوْمِ الْآخِرِ]<sup>(٤)</sup>، فَالْمَعْنَى  
مَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ وَلَيْسَ لَهُ مَوْضِعٌ<sup>(٥)</sup>، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: / ١١١ ب تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةٌ وَأَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾<sup>(٦)</sup> فَالْمَعْنَى: إِلَّا أَنْ  
يَكُونَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ، فَالْمَعْنَى مَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ وَلَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ فِي اللفظِ.  
وَأَعْلَمَ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ الْمَضْمَرَ الْمَنْصُوبَ إِذَا اتَّصَلَ بِ: لَيْسَ وَلَا يَكُونُ فِي  
الِاسْتِثْنَاءِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُنْفَصِلًا؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ لَمْ يَسْتَخْكِمَ فِيهَا، فَتَقُولُ: أَنَا فِي الْقَوْمِ  
لَيْسَ إِيَّاكَ، وَلَا يَكُونُ إِيَّاكَ، وَلَا يَحْسُنُ لَيْسَنِي، وَإِنْ كَانَ قَدْ حُكِيَ<sup>(٧)</sup>، وَفِيهَا أَيْضًا

(١) لم أجد من أعربها صفة بعد النكرة، إنها من جعل لها موضعًا من الإعراب أعربها حالاً.

(٢) التوبة: ٩٧.

(٣) التوبة: ٩٩.

(٤) في د.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦١.

(٦) النساء: ١١.

(٧) قال سيبويه: «وحدثني من سمعه أن بعضهم قال: عليه رجلاً ليسني» (الكتاب ١/ ٢٥٠).

أَيْضًا مُنَاسَبَةً لِـ (إِلَّا)، وَ (إِلَّا) لَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا الضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

فَمَا أَبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتِنَا      أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كِ دِيَارُ<sup>(٢)</sup>  
فَشَادُّ، وَهَذَا الْقَوْلُ يُفْسِدُهُ عِنْدِي مَا رَوَاهُ الْقُتَيْبِيُّ<sup>(٣)</sup> عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
حِينَ قَالَ لِزَيْدِ الْحَلِيلِ<sup>(٤)</sup>: «مَا وَصَفَ لِي شَيْءٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَرَأْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ، إِلَّا  
وَرَأَيْتُهُ دُونَ الْوَصْفِ، لَيْسَ كَ»<sup>(٥)</sup> يُرِيدُ: إِلَّا أَنْتَ، وَلَا آدَمِي أَفْصَحُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من البسيط.

انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٤٠٤، وغريب الحديث للخطابي ١/١٥٤-١٥٥، والخصائص ٣٠٧/٢، ١٩٥، ودرة الغواص ١٤٨، والمفصل ١٣٠، وشرحه ٣/١٠١، ومغني اللبيب ٥٧٧، وشفاء العليل ١/١٩٦، وخزانة الأذب ٥/٢٧٨.

(٣) هو ابن قتيبة. وهو عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري. (ت ٢٧٦هـ)، نحوي ولغوي، عارف بالأخبار وأيام الناس، كان على مذهب أهل السنة، من مصنفاته: تأويل مشكل القرآن، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار. انظر: إنباء الرواة ٢/١٤٣، ووفيات الأعيان ٣/٤٢، وسير أعلام النبلاء ١٣/٢٩٦.

(٤) هو زيد بن مهلهل بن زيد الطائي. أسلم عام الوفود سنة تسع، وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير، كان شاعراً محسناً خطيباً لساناً شجاعاً. اختلف في سنة وفاته، فقليل قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وقليل في آخر خلافة عمر. انظر: الشعر والشعراء ١/٢٧٨، والأغاني ١٧/١٧٢، والاستيعاب ٢/٥٥٩.

(٥) الشعر والشعراء ١/٢٧٨.

وانظر الحديث في: الاستيعاب ٢/٥٥٩، والفائق ٣/٣٣٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤/٢٨٥.



الله صلى الله عليه وسلم.

وَأَمَّا (عَدَا) فَقَوِيَّةٌ فِي بَابِ الْفِعْلِ، فَلَا يَحْسُنُ مَعَهَا الْمَنْفَصِلُ، وَلَا يَرُدُّ صِفَةً كَ: لَيْسَ وَلَا يَكُونُ، لِمَحْضِ النَّفْيِ فِيهِمَا، وَعَدَمِهِ فِيهَا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَأَمَّا (خَلَا) وَ(حَاشَا)»<sup>(١)</sup> فَيَكُونَانِ فِعْلَيْنِ فَيَنْصَبَانِ، وَيَكُونَانِ حَرْفَيْنِ فَيَجُرَّانِ<sup>(٢)</sup>، تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا، وَخَلَا زَيْدٌ، وَحَاشَا زَيْدًا<sup>(٣)</sup>، وَحَاشَا زَيْدٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنْأً عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشُّنْمِ<sup>(٤)</sup>  
قَالَ سَعِيدٌ: الْأَخْفَشُ يُجِزُّ فِي (عَدَا) وَ(خَلَا) وَ(حَاشَا) أَنْ يَكُنَّ حُرُوفَ جَرٍّ<sup>(٥)</sup>، وَسَبَبِيهِ يَحْكِي الْحَرْفِيَّةَ فِي (حَاشَا) وَ(خَلَا)<sup>(٦)</sup>، وَالْمُسْتَخْرَجُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يُوَصِّلُ (حَاشَا) بِ(مَا) كَمَا يُوَصِّلُ (خَلَا) وَ(عَدَا)، وَلَا يُوَصِّلُ (مَا)

(١) في اللمع: حاشا وخلا.

(٢) في اللمع: فيكونان حرفين فيجران، ويكونان فعلين فينصبان.

(٣) في اللمع: عمرًا. وفي الموضع الذي يليه أيضًا.

(٤) اللمع ٦٩-٧٠.

(٥) قال السيرافي: (٣/ ١٣٠ أ): «وقد تكون (خلا) حرف جرٍّ، ولم أعلم خلافاً في جواز الجرِّ بها، ولم أرَ

أحدًا ذكر في (عدا) الجرَّ إلاَّ الأخفش، فإنه قرنها في بعض ما ذكر مع (خلا) في الجرِّ». وانظر أيضًا

نسبة القول للأخفش في شرح الكافية ١/ ٧٣٣/ ٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٤.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٩.

إِلَّا بِفَعْلٍ، وَقَدْ رُوِيَ الْجَرْ فِيهَا، وَلَيْسَتْ بِاسْمٍ فَتَبَتِ الْحَرْفَةُ فِيهَا<sup>(١)</sup>، وَقَدْ رَوَى  
الْأَخْفَشُ<sup>(٢)</sup> بَيِّنًا وَصَلَ فِيهِ (حاشا) بِ(ما) وَهُوَ:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا<sup>(٣)</sup>  
فَوَصَلَ بِ(حاشا) (ما)، كَمَا وَصَلَ (عَدَا) بِ(ما)، فَتَبَتِ أَنَّهَا فِعْلٌ، وَلَمْ يَمْنَعْ  
مِنْ أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ<sup>(٤)</sup> مِنْهُمْ الْمُبَرِّدُ يَقْوِي الْفِعْلِيَّةَ فِي  
(حاشا)<sup>(٥)</sup>، وَلَمْ يَحْكِهِ سَبِيوِيهِ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِالْحَذْفِ مِنْهَا وَلَيْسَتْ  
بِمُضَاعَفَةٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾<sup>(٦)</sup>، وَاتَّصَالُهَا بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَمِنْهَا تَصَرُّفُهَا

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٤٩-٣٥٠، وشرح السيرافي ٣/١٢٩ أ.

(٢) لم أجده في معاني القرآن.

(٣) البيت من الوافر.

وهو منسوب للأخطل.

انظر: ذيل شعر الأخطل ٥٦٨، وشرح الكافية ١/٢/٧٧٤، واللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ

١/٢٣٩، والجنى الداني ٥٦٥، ومغني اللبيب ١٦٤، وشرح شواهد ١/٣٦٨، وجمع الهوامع

١/٢٣٣، وشرح الأشموني (مع الصبان) ٢/١٦٥، وخزانة الأدب ٣/٣٨٧.

(٤) ممن ذهب إلى فعلية (حاشا) الجرمي والمآزني والفراء والأخفش والزجاج، انظر: شرح السيرافي ٣/١٢٩

أ، والأصول ١/٢٨٩، وارتشاف الضرب ٣/١٥٣٣، ومغني اللبيب ١٦٥.

(٥) قال: «وما كان فعلاً فـ(حاشا)، وخلا، وإن وافقاً لفظ الحروف». انظر: المقتضب ٤/٣٩١، وهامش

رقم (٣)، والانتصار ١٦٩.

(٦) يوسف: ٣١، ٥١.

تَصَرُّفُهَا فِي الْأَزْمَنَةِ، تَقُولُ: حَاشَا يُحَاشِي، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:  
 وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ      وَلَا أَحَاشِيٍّ مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ<sup>(٢)</sup>  
 وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ النَّضْبَ بِ(عَدَا)<sup>(٣)</sup> وَ(خَلَا) وَ(حَاشَا) عَنْ فُصْحَاءِ الْعَرَبِ،  
 وَحَكَى أَنَّهُ وَقَفَ عَلَيْنَا أَعْرَابِيٌّ، وَفِينَا رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أَبُو الْإِصْبَعِ، فَقَالَ: فَعَلَ اللَّهُ  
 بِكُمْ وَصَنَعَ، حَاشَا الشَّيْطَانَ [الرَّجِيمَ]<sup>(٤)</sup> وَأَبَا الْإِصْبَعِ<sup>(٥)</sup>.  
 وَالْجَوَابُ عَنِ الْحَذْفِ: أَنَّهَا كَلِمَةٌ كَثُرَتْ عِدَّتُهَا وَآخِرُهَا حَرْفٌ مِدٌّ، فَتَنَاسَبَ  
 الْمُضَاعَفَاتِ كَ(رُبِّ) فَجَارَ حَذْفُهَا، كَمَا جَارَ حَذْفُ الْمُضَعَّفِ.  
 وَالْجَوَابُ عَنِ دُخُولِهَا عَلَى حَرْفِ الْجَرِّ: فَقَدْ وَرَدَ مِثْلُ ذَلِكَ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٦)</sup>:

(١) هو النابغة الذبياني.

(٢) البيت من البسيط.

انظر: ديوان النابغة ٢٠، والعين ٢٦٢/٣ (حوش)، والفاخر للمفضل بن سلمة ٢٧٠، والأصول  
 ٢٨٩/١، والزاهر ١/٦٢٦، ٢/٣٠٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٦-٣٢٧، والجمل ٢٣٢-  
 ٢٣٣، وعلل النحو ٣٩٧، والمقتصد ٢/٧١٦، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣١١، والإنصاف  
 ٢٧٨/١، ومغني اللبيب ١٦٤، وشرح شواهد ١/٣٦٨، وخزانة الأدب ٣/٤٠٣.

(٣) في أ: بعد خلا. وفيه أثر لانتحاء الألف والواو.

(٤) سقط من أ.

(٥) نقله ابن السراج عن أبي زيد في الأصول ١/٢٨٨.

(٦) هو مسلم بن معبد الرابلي.

فلا والله لا يُلفى لمابي ولا ليلهم أبدًا شفاء<sup>(١)</sup>  
 إلا أن هذا إنما قُبِحَ لأنَّ الحرفين لمعنى واحد، وليس كذلك (حاشا) واللام،  
 وأيضًا فإنه حرف جر فيه معنى الاستثناء، كما أن (لكن) حرف عطف فيه معنى  
 الاستدراك، فإذا دخلت عليه الواو بطلت العطفية فيه، وخلص الاستدراك،  
 فكذلك (حاشا) إذا دخل على حرف الجر صار حرف الجر المعدي، وخلص هو  
 للاستثناء.

فأما الجواب عن الاشتقاق والتصرف: فقد ورد مثل ذلك في الحرف،  
 وذلك قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

لَوْ سَاوَقْتَنَا بِسَوْفٍ مِنْ مَحِيَّتِهَا

سَوْفَ الْعُلُوقِ لِرَاحِ الرِّكْبِ قَدْ قِنَعُوا<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: للها، إذ دخل حرف الجر على حرف جر مثله.

انظر: معاني القرآن للفراء ٦٨/١؛ ٩٨، وسر صناعة الإعراب ٢٨٢/١، والخصائص ٢٨٢/٢،  
 والمحتسب ٢٥٦/٢، والصاحبي ٣٩، والإنصاف ٥٧١/٢، والبحر المحيط ٢٨٤/٣، ومغني اللبيب  
 ٢٤٠، وشرح شواهد ٥٠٥/١، وخزانة الأدب ٣٠٨/٢.

(٢) تميم بن مقبل.

(٣) البيت من البسيط.

وروايته في مصادره: (العُيُوف) بدل (العُلُوق). وروي: (الرَّكْبُ قَدْ قَنِعَ) بحذف واو الجماعة، وهي لغة  
 لبعض العرب في القافية لقطع الترنم.

وساوقتنا: وعدتنا وعدًا مستأنفًا. (عن تحصيل عين الذهب). وقال ابن السيرافي: من السوف، وهو الشم.

فَذَاوَقْتَنَا) فِعْلٌ مُشْتَقٌّ مِنْ (سَوَفَ)، وَلَمْ يَخْرُجْ (سَوَفَ) عَنِ الْحَرْفِيَّةِ،  
وَالْفَرَاءُ يَزْعُمُ أَنَّ (حَاشَا) فِعْلٌ لَا فَاعِلَ لَهُ، وَالْجَرُّ لِلَّامِ مَحْذُوفَةٌ، تَقْدِيرُهُ: حَاشَا  
لِزَيْدٍ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا طَرِيفٌ، وَإِنَّمَا فَعَلَهُ لِكَثْرَةِ مُصَاحَبَتِهَا لَهُ، وَأَنْشَدَ الْكُوفِيُّ<sup>(٢)</sup>:

فَبَاسَتْ بَنِي عَبْسٍ وَأَسْتَأْ طَيْيٍ      وَيَاسَتْ بَنِي دُيَّانَ حَاشَا بَنِي نَضْرٍ<sup>(٣)</sup>  
/ ١١٢ أ بِالْجَرِّ، وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ<sup>(٤)</sup> فِي الزَّاهِرِ<sup>(٥)</sup>:

مَنْ رَامَهَا حَاشَا النَّبِيِّ وَآلِهِ      فِي الْبَحْرِ غَطَمَطُهُ هُنَاكَ الْمَزِيدُ<sup>(٦)</sup>

يريد: لو دنت منا فشمنا ربحنا لقنعنا. (شرح أبيات سيويه).

انظر: ديوان ابن مقبل ١٧٢، والكتاب ٢١٢/٤، وشرح أبياته ٣٨٤/٢، والخصائص ٣٤/٢، وسر  
الصناعة ٥٢٠/٢، وتحصيل عين الذهب ٥٧١، واللسان ١٦٤/٩ (سوف).

(١) انظر رأي الفراء في شرح السيرافي ١٢٩/٣ أ.

(٢) للحطية.

(٣) البيت من الطويل.

وروايته في مصادره: (بني دُوْدَانَ) بدل (بني دُيَّانَ).

الشاهد فيه: جر (بني) بحاشا.

انظر: تهذيب اللغة ١١٨/٦ (سته)، والصحاح ٢٢٣٤/٦ (سته)، وأساس البلاغة ٤٢٢/١ (سته)،  
والمستقصى ٥/٢، واللسان ٤٩٧/١٣ (سته).

(٤) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الأنباري، أبو بكر، (ت ٣٢٨ هـ) إمام في التفسير والنحو  
واللغة، أخذ عن ثعلب وغيره، من تصانيفه: المذكر والمؤنث، والزاهر، وشرح القصائد السبع الطوال.  
انظر: تاريخ بغداد ٢٩٩/٤، وإنباه الرواة ٢٠١/٣، ووفيات الأعيان ٣٤١/٤.

(٥) ٣٠٠/٢. والبيت لعمر بن أبي ربيعة.

(٦) البيت من الكامل.

روي: (من ذاقها) بدل (من رامها)، و(الخليج المزبد) بدل (هناك المزبد).

فأَمَّا:

ما حاشا قُرَيْشًا

فإنَّهُ هُنَا فِعْلٌ، وَلَوْ جَرَّ لَكَانَتْ (ما) هُنَا زَائِدَةٌ، وَهَذَا لَمْ يَرَوْهُ سِيبَوِيهٌ.  
 فَإِذَا كَانَا فِعْلَيْنِ فَحُكْمُهُمَا حُكْمُ (لَيْسَ) وَ(لَا يَكُونُ)، لَا يَظْهَرُ مَرْفُوعُهُمَا؛  
 لِأَنَّ (خَلَا) لَا يَتَعَدَّى فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ سِيبَوِيهٌ بِ(لَا تَ)<sup>(١)</sup>.  
 وَمَوْضِعُهَا إِذَا كَانَتْ حَرْفًا نَصَبٌ كَالْبَاءِ فِي قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ؛ لِأَنَّهَا  
 مُوَصِّلَةٌ لِلْفِعْلِ.  
 وَالْبَيْتُ<sup>(٢)</sup> الَّذِي أَنْشَدَهُ مُعَيَّرٌ عَمَّا فِي دِيْوَانِ شَاعِرِهِ، وَهُوَ الْجَمِيحُ  
 الْأَسَدِيُّ<sup>(٣)</sup>:

الشاهد: جر (الني) بحاشا.

انظر: ديوانه ١١٥، وتهذيب اللغة ١٤٠/٥ (حشا)، والأغاني ١٣١/١٦، واللسان ١٨٢/١٤ (حشا)،  
 وجمع الهوامع ٢٣٢/١، والدرر اللوامع ١٧٦/٣.

(١) انظر: الكتاب ٣٤٧/٢.

(٢) البيت من الكامل.

انظره كما أورده ابن جني في تفسير الطبري ٢٠٨/١٢، والزاهر ٣٠٠/٢، وشرح السيرافي ١٢٩/٣ أ،  
 والمفصل ٢٩٤، وتفسير ابن عطية ٢٤٠/٣، والإنصاف ٢٨٠/١، والبحر المحيط ٣٠٠/٥، ومغني  
 اللبيب ١٦٦، وخزانة الأدب ١٨١-١٨٢.

(٣) هو منقذ بن الطماح بن قيس الأسدي. والجميع لقبه. أحد فرسان الجاهلية. وأبوه هو صاحب امرئ  
 القيس الذي وشى به عند ملك الروم. وقتل الجميع يوم جيلة. انظر: شرح المفضليات للأباري  
 ٥٥/١، واللكلعي ٣٠/٢، وخزانة الأدب ٢٤٩/١٠.

يَجَارَ نَضْلَةً قَدْ أَتَى لَكَ أَنْ تَشْقَى بِجَارِكَ فِي بَنِي هِذْمٍ  
 حَاشَا أَبِي ثُوْبَانَ إِنْ أَبَا ثُوْبَانَ لَيْسَ بِبِكَمَّةٍ فَذِمَّ  
 عَمْرُو بْنُ<sup>(١)</sup> عَبْدِ اللَّهِ إِنْ بِهِ ضَمًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّثْمِ<sup>(٢)</sup>  
 قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَإِنْ قُلْتَ: مَا خَلَا زَيْدًا، نَصَبْتَ مَعَ (مَا) لَا غَيْرَ، قَالَ  
 الشَّاعِرُ:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مُحَالَةَ زَائِلٌ<sup>(٣)</sup>  
 قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّمَا يَجُزُّ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّ (مَا) مَصْدَرِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ بِتَقْدِيرٍ:  
 الَّذِي، وَالْمَصْدَرِيَّةُ لَا تُوصَلُ بِحَرْفٍ، وَإِنَّمَا تُوصَلُ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ يُسَبِّكُ مِنْهَا  
 مَصْدَرٌ، وَلَيْسَ مِنْ طَبِيعَةِ الْفِعْلِ الْجَرُّ، فَبَطَلَتِ الْحَرْفِيَّةُ، وَمَوْضِعُ الْمَصْدَرِ عِنْدَ قَوْمٍ  
 حَالٌ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: خُلُوهُمُ زَيْدًا، وَمُجَاوَزَتَهُمُ عَمْرًا<sup>(٤)</sup>، وَكَوْنُهُ مَعْرِفَةً بِمَنْزِلَةِ

(١) في أ بالرفع، وفي ج بالرفع والنصب. وفي مصادر البيت ورد بالوجهين.

(٢) نَضْلَةً: هُوَ نَضْلَةُ بَنِ الْأَشْتَرِ الْفَقْعَسِيِّ، كَانَ جَارًا لِبَنِي عَبْسٍ، فَقَتَلُوهُ غَدْرًا. وَهِذْمٌ: هُوَ هِذْمُ بْنُ عَوْذٍ مِنْ بَنِي عَبْسٍ. وَأَتَى: حَانَ. وَالبِكَمَةُ: الْأَبْكَمُ. وَالْقَذْمُ: الْعَيْثُ فِي الْكَلَامِ. وَضَمًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ: أَيِ يَضُنُّ بِنَفْسِهِ عَنِ اللَّائِمَةِ. (عَنْ شَرْحِ الْأَنْبَارِيِّ وَالتَّبْرِيزِيِّ).

انظر: ديوان بني أسد ٣٣-٣٥، والتخريج ٢/٦١٠، والمفضليات ٣٦٦-٣٦٧، والأصمعيات ٢١٨، وشرح المفضليات للأنباري ٢/٢٧٠-٢٧١، وللتبريزي ٣/١٥٠٦-١٥٠٨، والبحر المحيط ٥/٣٠٠، وشرح شواهد المغني ١/٣٦٩، وشرح أبياته ٣/٨٩، وخزانة الأدب ٤/١٨٢.

(٣) اللعم ٧٠.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/١٢٨ ب.

قَوْلِكَ: طَلَبْتُهُ جَهْدَكَ وَطَاقَتَكَ، وَهَذَا فِي الْمَصْدَرِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ <sup>(١)</sup>:

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي      وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَاباً <sup>(٢)</sup>  
فَكَمَا أَنَّ: (مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي) مَوْضِعُهُ رَفْعٌ بِ(يَسُرُّ)، فَكَذَلِكَ: (مَا خَلَا زَيْدًا)  
مَوْضِعُهُ نَصْبٌ بِالْفِعْلِ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُقَدَّرِ حَالاً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مَا) مَعَ الْفِعْلِ  
بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ النَّائِبِ مَنَابَ الظَّرْفِ، كَقَوْلِكَ: لَا أَكَلُمُكَ مَا طَارَ طَائِرٌ، أَيْ: زَمَنَ  
طَيْرَانٍ طَائِرٍ، وَحَكَى الْفَارِسِيُّ عَنِ الْجَرْمِيِّ الْجَرَّ فِي قَوْلِكَ: مَا خَلَا زَيْدٌ، عَلَى زِيَادَةِ  
(مَا) <sup>(٣)</sup>.

وَقَوْلُكَ فِي النَّصْبِ: أَتَانِي الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدًا، أَيْ: زَمَنَ خُلُوقَهُمْ زَيْدًا،  
وَحُذِفَ الزَّمَنُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، كَمَا فَعَلَ سِيبَوِيهٌ فِي: مَقْدَمِ الْحَاجِّ <sup>(٤)</sup>،  
وَهَذَا أَوْلَى لِيَكُونَ أَسْهَلَ مِنْ وَقُوعِهِ حَالاً وَهُوَ مَعْرِفَةٌ.

(١) هو قيس بن الخطيم.

وروي شطره الأول في شعر للربيع بن أبي الحقيق. انظر: كلام محقق التخمير ١٢٥/٤ هامش رقم (٣).

(٢) البيت من الوافر.

انظر: المفصل ٣٢١، والتخمير ١٢٥/٤-١٢٦، وشرح المفصل ١٤٢/٨-١٤٣، والبحر المحيط

١١٨/٥، والجنى الداني ٣٣١، والمنخل في إعراب أبيات المفصل ١٢٧٢/٢ (رسالة علمية)، وجمع

المواضع ٨١/١.

(٣) قال الفارسي: «لا أدري أجازته أم رواه». انظر: المسائل البصريات ٨٧٤/٢.

(٤) حيث قدر زمناً مضافاً، ثم حذفه وأقام المضاف إليه مقامه. انظر: الكتاب ٢٢٢/١.



وَقَالَ الْأَخْفَشُ: فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ بَلَّةُ<sup>(١)</sup> حَرْفُ جَرٍّ<sup>(٢)</sup>، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ إِنْ جَعَلَهَا اسْمَ فِعْلٍ لَمْ يَسَعُهُ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي تَقَعُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ لَيْسَ فِيهَا اسْمُ فِعْلٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْهُ مَصْدَرًا كَمَا فَعَلَ فِي: مَا عَدَا زَيْدًا؛ لِأَنَّ (مَا) قَدْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِي: (مَا عَدَا) زَائِدَةً، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ، وَالْحُرُوفُ قَدْ وَقَعَتْ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ نَحْوُ خَلَا وَحَاشَا. وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: بَلَّةُ زَيْدًا بِمَعْنَى دَعَا زَيْدًا، وَبَلَّةُ زَيْدٍ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ كَمَا تَقُولُ: ضَرَبُ زَيْدٍ<sup>(٣)</sup>، وَمَنْ قَالَ: بَلَّةُ زَيْدٍ فَجَعَلْهُ مَصْدَرًا، وَلَا يَكُونُ اسْمًا لِلْفِعْلِ، لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ فَعَلَى مَذَهَبِ سِيبَوَيْهِ يَكُونُ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، وَرَوَى أَبُو زَيْدٍ: إِنْ فَلَانًا لَا يُطِيقُ أَنْ يَحْمِلَ الْفَهْرَ، فَمِنْ بَلَّةُ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّخْرَةِ<sup>(٤)</sup>، أَيْ فَكَيْفَ، وَبَعْضُهُمْ يَرَوِي: مِنْ بَهْلٍ أَنْ<sup>(٥)</sup>، وَأَنْشَدُوا<sup>(٦)</sup>:

تَذَرُ الْجَاهِجَمَ ضَاحِيًا هَامِئًا      بَلَّةُ الْأَكْفِ كَأَنَّهُا لَمْ تُخْلَقِ<sup>(٧)</sup>

(١) في ج: بل.

(٢) انظر رأي الأخفش في: كتاب الشعر ١/ ٢٥، والجنى الداني ٤٢٦.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٣٢.

(٤) حكاهما الفارسي عن أبي زيد في كتاب الشعر ١/ ٢٦. ولم أجدهما في النوادر.

(٥) على القلب. انظر: كتاب الشعر ١/ ٢٦، والجنى الداني ٤٢٤.

(٦) لكعب بن مالك رضي الله عنه.

(٧) البيت من الكامل.

ضاحيًا: أي بارزة ظاهرة.

الشاهد فيه: جر (الأكف) بإضافة (بله) إليها.

انظر: ديوان كعب ٢٤٥، والسيرة النبوية لابن هشام ٣/ ٢٦٢، وغريب الحديث لابن سلام ١/ ١٨٦،

وَيَذُلُّ عَلَى قَوْلِ سَيِّبِيهِ مَا أَنْشَدُوا<sup>(١)</sup>:

تَمَشِّي الْقَطُوفُ إِذَا غَنَّى الْحِدَاةُ هَا  
مَشِّي الْجَوَادِ فَبَلَّهَ الْجِلَّةُ النَّجْبَا<sup>(٢)</sup>  
وَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

حَمَّالُ أَثْقَالِ أَهْلِ الْوُدِّ آوَنَةٌ  
أُعْطِيَهُمُ الْجَهْدَ مِنْ بَلَّةٍ مَا أَسْعُ<sup>(٤)</sup>  
فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (مَا) نَصَبًا وَجَرًّا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:

والزاهر ١/١٩١، وكتاب الشعر ١/٢٦، والمفصل ١٤٨-١٤٩، والروض الأنف ٣/٤٦٩، وشرح  
الكافية ٢/٣٠٣، واللسان ١٣/٤٧٨ (بله)، والجنى الداني ٤٢٥، ومغني اللبيب ١٥٦، وخزانة  
الأدب ٦/٢١١.

(١) لابن هرمه.

(٢) البيت من البسيط.

والقطوف من الدواب: البطيء. والجلَّة: جمع جليل، وهو المسن من الإبل. والنَّجْب: جمع نجيب، وهو  
الأصيل. (عن الخزانة).

الشاهد فيه: نصب (الجلَّة) على أن (بله) اسم فعل، و(الجلَّة) مفعوله.

انظر: غريب الحديث لابن سلام ١/١٨٦-١٨٧، والزاهر ١/١٩١، ٣٦١، وكتاب الشعر ١/٢٧،  
وشرح المفصل ٤/٤٩، واللسان ١٣/٤٧٨ (بله)، وخزانة الأدب ٦/٢١٤.

(٣) هو أبو زبيد الطائي.

(٤) البيت من البسيط.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زبيد) ٦٤٢، وغريب الحديث لابن سلام ١/١٨٦، والزاهر ١/١٩١،  
وجمهرة اللغة ١/٣٣٠، وكتاب الشعر ١/٢٥، وتهذيب اللغة ٣/٩٦ (وسع)، ٦/٣١٤ (بله)،  
واللسان ٨/٣٩٢ (وسع)، ١٣/٤٠ (أون)، ١٣/٤٧٨ (بله)، وخزانة الأدب ٦/٢٢٨.

(٥) هو أبو ذؤاد.

فَدَى نَفْسِي وَرَاحِلَتِي وَرَحْلِي نَجَادَكَ بَلَّةَ مَا تَحْتَ النَّجَادِ<sup>(١)</sup>  
وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ (من) فِي حِكَايَةِ أَبِي زَيْدٍ، فَمَا كَانَ يَنْتَصِبُ عَلَيْهِ مَصْدَرًا  
(بَلَّةً)، وَلَيْسَتْ الْفَتْحَةُ فِيمَنْ نَصَبَ بِهَا، كَالْفَتْحَةِ فِيمَنْ جَرَّ بِهَا، وَيُنْشَدُ<sup>(٢)</sup>:  
بَسَطْتُ لِبَاغِي الْعُرْفِ كَفًّا خَضِيئَةً يَنَالُ الْعِدَا بَلَّةَ الصَّدِيقِ فُضُولَهَا<sup>(٣)</sup>  
وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ الْغَرِيبِ عَنِ الْأَحْمَرِ<sup>(٤)</sup> وَالْفَرَّاءِ عَنِ الْعَرَبِ: كُلُّ  
شَيْءٍ مَهَّةٌ وَمَهَاهُ مَا النِّسَاءُ وَذَكَرُهُنَّ، أَي: يَسِيرُ وَحَسَنٌ<sup>(٥)</sup>، فَ(مَا) مَعْنَاهَا (إِلَّا).

وَهُنَا مَسَائِلُ تَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَابِ نَحْنُ نَذْكُرُهَا.

(١) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: احتمال (ما) للنصب على أن (بله) اسم فعل، والجر على أنها مصدر.  
انظر: ديوان أبي دؤاد ٣١٠، وكتاب الشعر ٢٨.

(٢) لكثير عزة.

(٣) البيت من الطويل.

روي (بسيطة) بدل (خضئية).

انظر: ديوانه ١٧٦، والموازنة ١٦٠، ١٦٤، والبصائر والذخائر للتوحيدي ١/ ١١٠، والحياسة البصرية  
١/ ٤٠٢.

(٤) هو علي بن المبارك الأحمر الكوفي، (ت ١٩٤هـ)، صاحب الكسائي، جرى بينه وبين سيبويه مناظرة لما  
قدم بغداد، وأدب من أولاد الرشيد الأمين، خلفًا للكسائي. انظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٥٨٩، وإنباه  
الرواة ٢/ ٣١٣، ومعجم الأدباء ٤/ ١٦٧٠.

(٥) سبق الكلام عليه. ورواية أبي عبيد في الغريب المصنف ٢/ ٨١٨.

وَأَمَّا الْبَيْتُ <sup>(١)</sup> الَّذِي أَنْشَدَهُ فَهُوَ لِلْبَيْدِ، قَبْلَهُ: / ١١٢ ب

أَرَى النَّاسَ لَا يَلِدُونَ مَا قَلَدُوا أَمْرَهُمْ      بَلَى كُلُّ ذِي لُبٍّ إِلَى اللَّهِ وَإِسْلُ <sup>(٢)</sup>  
وَفِي الْبَيْتِ نَظَرٌ، وَهُوَ أَنَّ النَّائِبَ مَنَابَ (إِلَّا) إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتُثْنِيَ عَنْ تَمَامِ  
الْجُمْلَةِ، أَوْ يَكُونَ عَنِ الْمُضْمَرِّ فِي (بَاطِلٍ)، وَالْعَامِلُ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَكِلَاهُمَا لَمْ يُؤَفَّ  
حَقُّهُ، وَتَقُولُ: لَسْتَ بِشَيْءٍ <sup>(٣)</sup> إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ، نَصَبًا، وَمَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ  
لَا يُعْبَأُ بِهِ، رَفْعًا، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ، وَقَدْ جَوَّزَهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَمَامِ الْكَلَامِ لَا عَلَى  
الْبَدَلِ الرَّمَائِيِّ <sup>(٤)</sup>، وَلَا يَجُوزُ الْجَرْ فِيهِمَا لاسْتِحَالَةِ أَنْ تَدْخُلَ الْبَاءُ بَعْدَ (إِلَّا)، فَحَمَلَ  
التَّيْمِيُّ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَتَقُولُ: مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا عَلِمْنَا أَنْ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا، وَلَا

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان لبید ٢٥٦، وصحیح البخاری کتاب الأدب باب (٩٠) ٢٢٧٦/٥، وصحیح مسلم کتاب  
الشعر رقم (٢) ١٧٦٨/٤، والشعر والشعراء ٢٧١/١، واللاکئ ٢٥٣/١، والمفصل ٨٦، وأسرار  
العریة ١٩٣، والنهاية في غريب الحديث ١٩٩/٢، واللباب ٣١١/١، وشرح المفصل ٧٨/٢،  
وخزانة الأدب ٢/٢٥٥.

(٢) ديوان لبید بن ربیعة ٢٥٦.

(٣) في ج: لشيء.

(٤) قال في شرحه لکتاب سیویه: «وتقول: ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ بِهِ، فهذا على الموضع في مذهب  
بني تميم، فأما في مذهب أهل الحجاز فلا يصح على اللفظ، ولا على الموضع؛ لأنه لا تدخل الباء الزائدة  
في الواجب، وما بعد (إلا) واجب، ولا يصلح على الموضع؛ لأن (شيء) في موضع نصب، ولا يحمل  
مرفوع على منصوب، ولكنه محمول على تأويل الموضع، كأنه قيل: لا أنت شيء إلا شيء لا يُعْبَأُ بِهِ...»  
انظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه لکتاب سیویه ٣٧٩-٣٨٠.

يَحْسُنُ: مَا إِلَّا زَيْدٌ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ مُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَلَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمَا عَلِمْتُ أَنْ إِلَّا زَيْدًا فِيهَا، كَيْ لَا يُؤَيَّ (أَنْ) (إِلَّا)، وَقَالَ سِيبَوَيْهٍ: إِنْ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ، وَزَيْدًا، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ (أَحَدًا) لَا يَكُونُ فِي الْإِيجَابِ<sup>(١)</sup>، وَإِذَا قُلْتَ: مَا زَيْدٌ إِلَّا أَنَا ضَارِبٌ، أَضْمَرْتَ الْهَاءَ وَلَمْ تَعْمَلْ فِي (زَيْدٍ) (ضَارِبٌ)؛ لِأَجْلِ (إِلَّا)، وَتَسْتَحِيلُ: مَا مُنْطَلِقًا إِلَّا كَانَ زَيْدٌ، لِأَجْلِ (إِلَّا)، وَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ قَائِمٌ أَحَدٌ إِلَّا أَبُوهُ، فَتُعِيدُ إِلَى (زَيْدٍ) مِمَّا بَعْدَ (إِلَّا) وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا قَدْ اسْتَغْنَى بِغَيْرِ ضَمِيرٍ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ جَمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَتَقُولُ: مَا مَرَّ بِي الْبَعِيرُ إِلَّا إِلَيْكَ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ، وَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ أَحَدٌ قَائِمٌ إِلَّا أَبُوهُ، تُعِيدُ الْهَاءَ إِلَى (زَيْدٍ).

وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْكَتَبَيْنِ مِنْ آلَاتِ الْاسْتِثْنَاءِ، لَوْ قُلْتَ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا خَلَا زَيْدًا، لَمْ يَجُزْ، فَإِنْ قُلْتَ: إِلَّا مَا خَلَا زَيْدًا، أَجَازُوهُ، وَالْأَخْفَشُ يَحْجِزُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا حَاشَا زَيْدٍ<sup>(٢)</sup>، بِالْجَرِّ، وَالْكُوفِيُّ يُحْجِزُ: مَا أَنَانِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ، بِالرَّفْعِ فِيهِمَا<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا مُشْكِلٌ، فَإِنْ اجْتَمَعَتْ (إِلَّا) وَ(غَيْرِ)<sup>(٤)</sup> فَاجْعَلْ أَحَدَهُمَا اسْتِثْنَاءً وَالْآخَرَ وَضْفًا، وَلَا أَعْلَمُ لِصَدْفِهِمَا عَنِ الْاسْتِثْنَاءَيْنِ مَعْنَى وَلَا عَنِ الْوَصْفَيْنِ إِذَا كَانَا مُتَّفَرِّقَيْنِ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ لَوْحُوا بِإِجَازَتِهِ، قَالَ: تَقُولُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ

(١) انظر: الكتاب ٣١٨/٢.

(٢) حكى ابن السراج هذا عن الكسائي. انظر: الأصول ٣٠٣/١.

(٣) انظر رأي الكوفيين في الأصول ٣٠٣/١.

(٤) في د: وغيرها.

غَيْرَ عَمْرٍو، وَقَالُوا: إِنَّمَا انْتَصَبَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِلْفِعْلِ فَاعِلَانِ بغيرِ حَرْفِ عَطْفٍ، وَقَدْ مَنَعُوا مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرٍو، بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِفِعْلِ وَاحِدٍ فَاعِلَانِ مُفْرَدَانِ بِغَيْرِ حَرْفِ عَطْفٍ، وَقَدْ جَوَزَهُ الرَّمَانِيُّ<sup>(١)</sup> وَمَنَعَ مِنْهُ ابْنُ السَّرَّاجِ<sup>(٢)</sup>، وَتَجْوِيزُهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ اعْتَمَدْتَ عَلَى إِبْثَابِ الْإِثْيَانِ لِعَمْرٍو خَاصَّةً، وَجَعَلْتَ: (إِلَّا زَيْدًا) بِمَنْزِلَةِ أَخْرِجَ زَيْدًا مِنَ الْبَابِ، وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: إِذَا أُرِدْتَ بِذِكْرِكَ (زَيْدًا) بَعْضَ مَنْ نَفَيْتَ عَنْهُ الْفِعْلَ توكِيدًا لِلنَّفْيِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ تَذْكُرْهُ<sup>(٣)</sup>، كَأَنَّكَ جَعَلْتَ (إِلَّا) صِفَةً، أَيْ: غَيْرُ زَيْدٍ، فَلَيْسَ فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ زَيْدًا قَدْ جَاءَ، كَمَا فِي (لَيْسَ) مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَذْكُرْهُ، فَإِذَا قُلْتَ: (إِلَّا عَمْرٍو) بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ بَدَلًا، وَأَثْبَتَ لَهُ الْإِثْيَانُ كَمَا قَالَ. وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَ مَعَ (إِلَّا) مَعْنَى الْوَائِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَجْعَلَهُ بِمَعْنَاهَا كَمَا سَبَقَ فِي الْآيَةِ<sup>(٤)</sup>، أَيْ: وَإِلَّا عَمْرٍو، لَكِنَّهُ<sup>(٥)</sup> تَثْبِثُ فِي هَذَا الْوَجْهِ الْإِثْيَانُ لِزَيْدٍ أَيْضًا.

(١) انظر: شرح الكتاب ٤٢١، ٤٢٣. ضمن (الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه).

(٢) انظر رأي ابن السراج في: الأصول ١/٢٩٩، ٣٠٣.

(٣) انظر: الأصول ١/٢٩٩.

(٤) لم تتقدم آية في موضع قريب، ولعله يعني قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]. انظر ص: ٥٤٨.

(٥) كذا في النسختين، ولعل الصواب: لكِنَّكَ.

وَلَا يَجُوزُ: مَا أَكَلَ إِلَّا طَعَامَكَ عَبْدُ اللَّهِ، وَلَا: مَا أَكَلَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ طَعَامَكَ، وَقَدْ أَجَازَهُ قَوْمٌ إِذَا جَعَلْتَ (إِلَّا) بِمَعْنَى (غَيْرِ) <sup>(١)</sup>، وَهَذَا كَمَا تَرَاهُ وَمَا أَرَاهَا إِلَّا جَائِزَةً، إِذَا جَعَلْتَ (عَبْدُ اللَّهِ) فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَاعِلًا، وَتَقْدِيرُهُ: مَا أَكَلَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَّا طَعَامَكَ، وَتَجَعَّلْ (طَعَامَكَ) فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ مَفْعُولًا.

وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ، فَقَدْ أَقَرَّ بِثَمَانِيَةٍ وَتَسْعِينَ، فَإِنْ قَالَ: لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ إِلَّا دِرْهَمَانِ، فَقَدْ أَقَرَّ بِمِائَةٍ؛ لِأَنَّهُ وَصَفُ، كَمَا لَوْ قَالَ: لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ غَيْرُ أَلْفٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ لَهُ عِنْدِي دِرْهَمَانِ، إِنَّمَا لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ، وَإِذَا قُلْتَ: مَا لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ لَمْ تُقَرَّرْ بِشَيْءٍ، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُقَرَّرَ بِمَا بَعْدَ (إِلَّا) رَفَعْتَهُ وَجَعَلْتَهُ بَدَلًا، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ إِلَّا دِرْهَمَانِ، فَإِنَّمَا رَفَعْتَ (دِرْهَمَانِ) بِأَنْ جَعَلْتَهُ بَدَلًا مِنْ (مِائَةٍ)، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا لَهُ عِنْدِي إِلَّا دِرْهَمَانِ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ وَصْفًا لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا، وَإِذَا نَصَبْتَ (الدَّرْهَمَيْنِ) فَمَا أَقَرَزْتَ فِي الْمَسْأَلَةِ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ (عِنْدِي) لَمْ تَرْفَعْ شَيْئًا يَثْبُتُ لَهُ عِنْدَكَ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا لَهُ / ١١٣ أَعِنْدِي ثَمَانِيَةٌ وَتَسْعُونَ، وَإِذَا قُلْتَ: مَا لَكَ عَلَيَّ عِشْرُونَ إِلَّا خَمْسَةٌ بِالرَّفْعِ، أَقَرَزْتَ بِخَمْسَةٍ، وَتَقُولُ: لَكَ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ مَا خَلَا دِرْهَمًا، فَلَهُ عِنْدَكَ سِتَّةٌ، فَكُلُّ اسْتِثْنَاءٍ فَهُوَ مِمَّا يَلِيهِ الْأَوَّلُ حَطٌّ وَالثَّانِي زِيَادَةٌ، فَإِذَا قُلْتَ: لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ إِلَّا دِرْهَمًا، فَالْإِقْرَارُ بِسَبْعَةِ دَرَاهِمٍ، كَذَا يَدَّعِي

(١) انظر هذا الرأي في الأصول ٣٠٤/١ غير منسوب إلى أحد.

النُّحَاة<sup>(١)</sup>، وَشَبَّهُوا هَذَا بِقَوْلِ قَائِلٍ: مَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ، فَقَالَ لَهُ الْآخَرُ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَدَّعِي، فَقَالَ ثَالِثٌ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَدَّعِي، فَقَالَ رَابِعٌ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَدَّعِي، فَلَاوُلُ نَافٍ، وَالثَّانِي مُثَبِّتٌ، وَالثَّالِثُ نَافٍ، وَالرَّابِعُ مُثَبِّتٌ، وَهَذَا إِنَّمَا يُفَعَّلُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ إِذَا كَانَ الثَّانِي أَقْلَ مِنَ الْأَوَّلِ عِنْدَ مَنْ أَجَازَهُ، فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْهُ فَفِيهِ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ: هُوَ أَنْ تَقُولَ: لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً، فَإِنَّ الْأَرْبَعَةَ لَا تُسْتَنَى مِنَ الثَّلَاثَةِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنْ تُرَادَ الْأَرْبَعَةُ عَلَى السَّبْعَةِ، فَتَصِيرَ أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا، كَأَنَّهُ اسْتَنَى مِنَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ<sup>(٢)</sup>، وَالثَّانِي: أَنْ يُنْقَصَ الثَّلَاثَةُ وَالْأَرْبَعَةُ مِنَ الْعَشْرِ، فَيَبْقَى ثَلَاثَةٌ، وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ يَجْعَلُ الثَّانِي وَالْأَوَّلَ مِنَ الْاسْتِثْنَاءَيْنِ كُلَّهُ نَقْصًا<sup>(٣)</sup>، فَيَقُولُ فِي قَوْلِهِ: لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةٌ إِلَّا ثَمَانِيَّةٌ، فَقِيَاسُهُ عَلَى هَذَا أَنْ يُفْضَلَ لِلْمُدَّعِي عَلَيْهِ سَبْعَةُ دِرْهَمٍ، فَتَأْمَلْ ذَلِكَ، وَفِيهِ طَرِيقَةٌ ثَانِيَّةٌ، وَهُوَ أَنْ تَنْقُصَ الدَّرْهَمَ مِنَ الدَّرْهَمَيْنِ، فَيَبْقَى دِرْهَمٌ، فَتَنْقُصَهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ فَيَبْقَى دِرْهَمَانِ، فَتَنْقُصَهُمَا مِنَ الْأَرْبَعَةِ فَيَبْقَى دِرْهَمَانِ، فَتَنْقُصَهُ مِنَ الْخَمْسَةِ، فَيَبْقَى ثَلَاثَةٌ، فَتَنْقُصَهَا مِنْ سِتَّةٍ، فَيَبْقَى ثَلَاثَةٌ، فَتَنْقُصَهَا [مِنْ]<sup>(٤)</sup> سَبْعَةٍ، فَيَبْقَى أَرْبَعَةٌ، فَتَنْقُصَهَا مِنْ تِسْعَةٍ فَيَبْقَى خَمْسَةٌ، وَفِيهِ عِنْدِي نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ ذَكَّرُوا إِذَا كَانَ الْاسْتِثْنَاءُ

(١) انظر: شرح السيرافي ١٢١/٣ أ.

(٢) انظر رأي الفراء في شرح السيرافي ١٢٢ أ. وشرح التسهيل ٢٧٩/٣، والكوكب الدرّي ٣٧٧.

(٣) نقل السيرافي هذا عنهم. في شرح الكتاب ١٢٢ أ. وانظر تفصيل ذلك في الإبهاج للسبكي ١٥٢/٢ -



دُونَ النِّصْفِ جَارًا، وَأَكْثَرُهُمْ لَا يُجِيزُونَهُ فَوْقَ النِّصْفِ<sup>(١)</sup>.

وَلَا يُنْسَقُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ بِ(لَا)، لَا تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا، لَمَّا بَيَّنَّا مِنَ الْمُخَالَفَةِ بَيْنَهُمَا، وَحَكَى ابْنُ السَّرَّاجِ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَسْتَشْنِي بِ(سَيِّئًا)<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ بَيَّنَّا الْكَلَامَ فِيهَا، وَحَكَى<sup>(٣)</sup> عَنِ الْأَحْمَرِ أَنَّهُ أَجَازَ: مَا قَامَ إِلَّا صَغِيرٌ وَلَا مَا خَلَا أَخَاكَ كَبِيرٌ، قَاسَهُ عَلَى قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجَنُّ بِهَا إِنْسِيٌّ<sup>(٥)</sup>  
فَ: خَلَا الْجَنُّ، مُسْتَشْنَى مِنْ (إِنْسِيٍّ) وَ(لَا) لِعَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، وَ(لَا) لِعَطْفِ اسْتِثْنَاءٍ عَلَى اسْتِثْنَاءٍ.

(١) انظر في إجازة الاستثناء بأكثر من النصف: إعراب القرآن للنحاس ٣٨٥/٢، وارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣، والجنى الداني ٥١٢.

(٢) انظر: الأصول ٣٠٥/١.

(٣) يعني ابن السراج، والنص حتى نهاية البيت في الأصول ٣٠٥/١، إلا أن الذي في المطبوع: قَامَ صَغِيرٌ، وما خلا أخاك كبير. والظاهر أنه تحريف.

(٤) هو العجاج.

(٥) من الرجز.

ما فيها طُورِيٌّ: أي ما فيها أحد. (عن النوادر).

وروي: طُونِيٌّ.

انظر: ديوان العجاج ٣١٩، ونوادر أبي زيد ٥٥٨ (الأول)، والأصول ٣٠٥/١، والزاهر ٣٦٧/١.

وأما القالي ٢٥١/١، والنصف ٦٢/٣، واللائي ٥٦٦/١، والإنصاف ٢٧٤/١، واللسان ١٤/٦.

(أنس)، وخزانة الأدب ٣/٣١١.

قال أبو الفتح:

### «معرفة الأسماء المجرورة»<sup>(١)</sup>

وَهِيَ عَلَى ضَرَيْنِ: مجرورٌ بحرفِ جرٍّ، ومجرورٌ بإضافة اسمٍ مثله إليه<sup>(٢)</sup>.  
قال سعيدٌ: إنما استَحَقَّتْ هَذِهِ الحُرُوفُ التي لِلجَرِّ العَمَلُ؛ لأنها مُخْتَصَّةٌ،  
وَكُلٌّ مُخْتَصٌّ مُؤَثَّرٌ<sup>(٣)</sup>، فَأَمَّا الأَلِفُ واللامُ فلأنها قَدْ صارت كَبَعْضِ الاسمِ،  
وَبَعْضُ الاسمِ لا يُؤَثَّرُ في تمامِهِ، إِلَّا أَنْ يَخْرِجَهُ إلى حَيْزٍ آخَرَ، نحوُ (أَنْ) المَصْدَرِيَّةِ،  
أَلَا تَرَى أَنَّ (لَمْ) وَأَخَوَاتِهَا لَمَّا اخْتَصَّتْ أَثَرْتُ، وَكَذَلِكَ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَأَمَّا الهمزةُ  
وَحُرُوفُ العَطْفِ فإنها لَمَّا لم تُخْتَصَّ لم تَعْمَلْ.

وَلِإِنَّا عَمِلَ الْمُخْتَصُّ لِقُوَّةَ مَعْنَاهُ فِيمَا يَتَّصِلُ بِهِ، وَلَمْ يَعْمَلْ غَيْرُ الْمُخْتَصِّ؛ لِأَنَّهُ  
لَوْ عَمِلَ لَعَمِلَ فِيهِمَا، وَالْعَمَلُ فِي الاسمِ مِنْ جِهَةِ الأَصْلِ، وَفِي الفِعْلِ مِنْ جِهَةِ  
الْفَرَعِ، فَكَيْفَ يَكُونُ عَامِلٌ وَاحِدٌ يَعْمَلُ عَمَلِ أَصْلٍ وَفَرَعٍ؟ وَإِنَّمَا اخْتَصَّ بِالْجَرِّ؛  
لِأَنَّ الفِعْلَ قَدْ اسْتَبَدَّ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَ(إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا مُحْمُولَةٌ عَلَيْهَا، وَلَيْسَتْ  
هَذِهِ الحُرُوفُ عَامِلَةً<sup>(٤)</sup> لِسَبْهِهَا بِالفِعْلِ، فَأُعْطِيَتْ حَرَكَةُ الجَرِّ، وَأَيْضًا فَإِنَّمَا أُعْطِيَتْ  
هَذِهِ الحُرُوفُ الجَرِّ؛ لأنها حَرَكَةٌ غَيْرُ قُوَّةٍ فِي حُكْمِ الإِعْرَابِ، تُشَبِّهُ حَرَكَةَ البِنَاءِ،

(١) سقط من اللمع.

(٢) اللمع ٧١.

(٣) انظر: أسرار العربية ٣٦.

(٤) في ج: بعاملة.

أَلَا تَرَى أَنَّ السَّاكِنِينَ إِذَا التَّقِيَا حُرْكَ أَحَدُهُمَا إِذَا حُرْكَ بَهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثُمَّ صَادِفٌ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ حَرَكَةٌ فَارَقَةً بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، كَانَتْ قَلِيلَةً الْغَنَاءِ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ / ١١٣ ب أدِلَّةٌ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا خَرَجَ عَنْ حُكْمِ الْفَاعِلِ فِي الْغَالِبِ وَالْمَفْعُولِ الْمُتَعَدِّي إِلَيْهِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَإِذَا كَانَ الْحَرْفُ قَدْ دَلَّ عَلَى حُكْمٍ مَا بَعْدَهُ غَنِينَا عَنِ الْحَرَكَةِ الَّتِي تُحْدِثُهَا، فَلَمْ تَكُنْ قَوِيَّةً فِي بَابِ الْإِعْرَابِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى قُلْنَا: إِعْرَابُ الْفَاعِلِ أَقْوَى مِنْ إِعْرَابِ الْمُبْتَدَأِ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ، وَإِنَّمَا عَمِلَ الْمُضَافُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْجَرِّ لِمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَلِأَنَّ الْإِضَافَةَ لَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ فِي تَقْدِيرِ اللَّامِ أَوْ فِي تَقْدِيرِ (مِنْ)، وَكِلَاهُمَا جَارٌّ، فَعَمِلَ الْمُضَافُ عَمَلَهَا دَلِيلًا عَلَيْهَا.

قال أبو الفتح - رحمه الله -:

### «بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ»

وَهِيَ: مِنْ وَلِىَ وَفِي <sup>(١)</sup> وَعَنْ وَعَلَى وَرُبَّ، والباءُ واللامُ والكافُ الزَّوائِدُ، والواوُ والتاءُ، وتُذَكَّرُ فِي مَوَاضِعِهَا <sup>(٢)</sup>، وَحَاشَا وَخَلَا وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُمَا، وَمُنْذُ وَمُنْذُ وَلَهُمَا بَابٌ، وَحَتَّى وَلَهَا بَابٌ <sup>(٣)</sup>.

قال سَعِيدٌ: ذَكَرَ عُمَانُ حُرُوفَ الْجَرِّ سِتَّةَ عَشَرَ حَرْفًا، وَهِيَ تِسْعَةُ عَشَرَ حَرْفًا، خَمْسَةُ أَحْرَفٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَخَمْسَةُ عَلَى حَرْفَيْنِ، وَسَبْعَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَاثْنَانِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، فَالْخَمْسَةُ الَّتِي عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ: الْبَاءُ وَاللَّامُ وَالْكَافُ الزَّوائِدُ، وَالْوَائِ وَالتَّاءُ اللَّتَانِ لِلْقَسَمِ، وَالْخَمْسَةُ الَّتِي عَلَى حَرْفَيْنِ: مِنْ وَعَنْ وَفِي وَمُنْذُ فِي مَوْضِعٍ، وَكَيِّ فِي مَوْضِعٍ، وَالسَّبْعَةُ الَّتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ: إِلَى وَعَلَى وَمُنْذُ فِي مَوْضِعٍ، وَرُبَّ وَعَدَا وَخَلَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَجَيْرُ، وَالْإِثْنَانِ اللَّذَانِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ: حَاشَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَحَتَّى.

وَمِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا اسْمًا وَحَرْفًا، وَاحِدٌ مِنْهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ: كَافُ التَّشْبِيهِ، وَاثْنَانِ مِنْهَا عَلَى حَرْفَيْنِ

(١) سقطت من اللمع.

(٢) في اللمع: في باب القسم.

(٣) اللمع ٧٢.

وَهُمَا مُذَّ وَعَنْ، وَاثْنَانِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَهُمَا: مُنْذُ وَعَلَى، وَسَنْدُكُرْهُنَّ جُمْعٌ، وَمَنْ  
الْثَلَاثَةُ حَرْفَانِ يُسْتَعْمَلَانِ فِعْلَيْنِ وَحَرْفَيْنِ وَهُمَا: عَدَا وَخَلَا، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُمَا،  
وَمِنْ الْأَرْبَعَةِ قِسْمٌ يُسْتَعْمَلُ حَرْفًا وَفِعْلًا وَهُوَ حَاشَا، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا،  
فَأَمَّا جَنَرٌ فَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>، [وَقَدْ أَفْرَدْنَا لَهُذِهِ الْحُرُوفِ كِتَابًا<sup>(٢)</sup>] وَأَشْبَعْنَا  
الْكَلَامَ فِيهَا<sup>(٣)</sup>، وَنَذْكُرُهَا عَلَيْهَا شَيْئًا لِأَجْلِ ذِكْرِهَا.

فَمِنْ مَا أَخْلَلَ بِهِ (كَيِّ)، وَيَذْكُرُكَ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ جَرٌّ قَوْلُهُمْ فِي الْجَوَابِ: كَيْمَهُ،  
كَمَا تَقُولُ: لِيَهْ، فَ(مَا) هُنَا اسْمٌ، وَهِيَ لِلِاسْتِفْهَامِ، وَحَذَفُ الْيَاءِ يَذُلُّ عَلَى كَوْنِهَا  
حَرْفَ جَرٍّ<sup>(٤)</sup>، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، وَ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾<sup>(٦)</sup>، وَمِنْهَا  
عَدَا [وَوَخَلَا]<sup>(٧)</sup> فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فِيمَا رَوَى الْأَخْفَشُ<sup>(٨)</sup>، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِمَا.  
قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَهَذِهِ الْحُرُوفُ<sup>(٩)</sup> تَجَرُّ مَا يَتَّصِلُ بِهَا<sup>(١٠)</sup> وَتُضَافُ إِلَيْهِ<sup>(١١)</sup>».

(١) فِي ج: فِيهَا.

(٢) سِوَاهُ: بَلُوغُ الْأَمَانِيِّ فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي. ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ. انْظُرْ: الْفَرَاةُ ٢ ب.

(٣) سَقَطَ مِنْ أ.

(٤) حُرُوفُ الْجَرِّ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ حُذِفَتْ أَلْفُهَا. انْظُرْ: أَدَبُ الْكَاتِبِ ٢٣٤.

(٥) النَّبَأُ: ١.

(٦) النَّازِعَاتُ: ٤٣.

(٧) فِي د.

(٨) انْظُرْ رَأْيَ الْأَخْفَشِ فِي: شَرْحِ الْكَافِيَةِ ١/ ٢/ ٧٣٣، وَارْتِشَافِ الضَّرْبِ ٣/ ١٥٣٤، وَالْمُسَاعَدِ ١/ ٥٨٥.

(٩) فِي اللَّمَعِ: الْحُرُوفُ كُلُّهَا.

(١٠) فِي اللَّمَعِ: مَا يَتَّصِلُ بِهِ.

(١١) اللَّمَعُ ٧٢.

قال سعيد: قد بينا سبب عملها ولم كان جرًا، وعلى هذه اعتراض، وهو أن يقال: لا شبهة في أن الفعل أقوى عملًا منها، بدليل أنه يعمل عملين رفعًا ونصبًا، ويتقدم منصوبه عليه في أكثر الأحوال إذا كان متصرفًا، ومع ذلك فقد يجوز إلغاء بعضه وتعليقه، ولا يصح ذلك في هذه الحروف.

والجواب عن ذلك من وجوه: أحدها: أن الذي ادعته سبب وأنه هو سبب قوته؛ وذلك أن الإلغاء والتعليق ضرب من التصرف، ولهذا ادعى في (كان) أنها أم الأفعال<sup>(١)</sup> لما كانت تضمَر وتزاد.

الثاني: أنه إنما يصح الإلغاء في بعض الأفعال، وذلك لما تعلق بها من كونها لها ثلاث مراتب تقوى وتضعف بحسبها، فمتى توسّطت أو تأخرت ألغيت، وليس لحروف الجر ذلك، ألا ترى أن (كان) تتقدم وتتأخر على منصوبها، و(أن) ليس لها هذا التصرف، فصَحَّ إلغاء (كان) ولم يصحَّ إلغاء (إن) عند بصري، وأما تعليقها فهي لا تتعلّق حتى تعمل الرفع في الفاعل، وهكذا لا يجيء الفعل المعلق حتى يعمل رفعًا؛ لأنها لا تعلق عن العمل في الفاعل، أعني (ظننت) وأخواتها، ولأن المعلق ينبغي أن يكون مفيدًا، ومعمولًا (ظننت) مبتدأ وخبر في الأصل، فعُلِّقتَ عنهما، وحرف الجر دخل ليوصل القاصر إلى المفعول به، والمفعول به لا يكون جملة ما خلا ما ذكرنا.

(١) أي الأفعال الناقصة الناسخة.

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْأَفْعَالَ لَمَّا شَابَهَتْ الْأَسْمَاءَ وَأَعْرَبَتْ لِذَلِكَ جَعَلُوا فِي الْأَفْعَالِ مَا يُلْغَى عَنِ الْعَمَلِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ حَمَلًا عَلَى الْأِسْمِ فِي عَدَمِ الْعَمَلِ، كَمَا أَعْمَلُوا بَعْضَ الْأَسْمَاءِ لِمِشَابَهَةِ الْأَفْعَالِ.

/ ١١٤ فَا مَّا قَوْلُ أَبِي الْفَتْحِ: «الْبَاءُ وَالْكَافُ وَاللَّامُ الزَّوَائِدُ؛ لِأَنَّهُنَّ لَمَّا كُنَّ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَقَلَّلْنَ غَايَةَ الْقِلَّةِ اتَّصَلْنَ بِمَا قَبْلَهُنَّ وَبِمَا بَعْدَهُنَّ، فَخِيفَ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّهُنَّ مِنْ ذَاتِ الْكَلِمَةِ، أَوْ مِنَ الزَّوَائِدِ الْمَوْضُوعَاتِ مَعَ الْكَلِمَةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْبَاءُ وَالْكَافُ مِنْهَا، نَحْوُ: جَوْهَرٍ وَصَرِيفٍ وَمُسْتَخْرِجٍ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ وَإِنْ كُنَّ زَوَائِدَ فَلَيْسَ عَلَى حَدِّ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ الَّتِي يَجْمَعُهَا: سَأَلْتُمُونِيهَا؛ لِأَنَّ الْبَاءَ وَالْكَافَ لَيْسَتَا مِنْهُنَّ، وَاللَّامُ وَإِنْ زِيدَتْ فِي (عَبْدَل) وَ(ذَلِكَ) فَلَمْ يَذْكُرُوا فِي التَّصْرِيفِ لِزَيْدٍ مَالٌ، وَلَمْ يَذْكُرُوا الْوَائِ وَالنَّاءَ اللَّتَيْنِ لِلْقَسَمِ فِي التَّصْرِيفِ؛ لِأَنَّ الْوَائِ بَدَلٌ مِنَ الْبَاءِ، وَالنَّاءُ بَدَلٌ مِنَ الْوَائِ، وَلَمْ يُعْقَلْ فِي لَامِ الْجَزْمِ<sup>(١)</sup> أَنَّهَا مُلَبَّسَةٌ بِالْكَافِ، فَيُقَالُ: لَامِ الْجَزْمِ الزَّائِدَةُ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ مُحْصُورَةٌ لَمْ تَكُنْ كَثْرَةُ الْأَسْمَاءِ، وَكَذَلِكَ السَّيْنُ لِلْفِعْلِ، فَتَدَبَّرْهُ!

وَالْمُحَقِّقُونَ مِنَ النَّحَاةِ يَقُولُونَ فِي الْبَاءِ مِنْ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَاللَّامِ مِنْ قَوْلِكَ: الْمَالُ لِعَمْرٍو، حَرْفَا الْإِضَافَةِ، وَيَقُولُونَ فِي قَوْلِكَ: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، الْبَاءُ الزَّائِدَةُ، وَكَذَلِكَ فِي الْكَافِ فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ كَعَمْرٍو<sup>(٢)</sup>.

(١) فِي ج: الْجَزْمِ.

(٢) قَالَ ابْنُ جَنِي: «... فَهَذَا كُلُّهُ يَشْهَدُ بِعِلَّةِ تَسْمِيَّتِهِمْ هَذِهِ الْحُرُوفُ زَوَائِدَ، وَيُتَجَنَّبُ بِهِ عَمَّنْ عَبَّرَ عَنْهُمْ بِهَذِهِ

قال أبو الفتح: «وَمَعَانِيهَا مُخْتَلِفَةٌ»<sup>(١)</sup>، تَقُولُ: عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ، وَنَظَرْتُ إِلَى عَمْرٍو، وَرَغِبْتُ فِي مُحَمَّدٍ<sup>(٢)</sup>، وَانصَرَفْتُ عَنْ جَعْفَرٍ، وَزَيْدٌ عَلَى الْفَرَسِ، وَرُبَّ رَجُلٍ رَأَيْتُ، وَمَرَزْتُ بِسَعِيدٍ، وَالْمَالُ لِقَاسِمٍ، وَأَنْتَ كَعَمْرٍو»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: مَوَاضِعُ هَذِهِ الْحُرُوفِ مُخْتَلِفَةٌ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَاهَا وَاحِدًا لَكَانَ عِيًّا، وَأَيِّنَ وَجِدْتَ لَمْ يَكُنْ لَهَا بُدٌّ مِنْ أَنْ تُوصَلَ الْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى الَّذِي بَعْدَهَا، وَيَكُونُ الْمَوْصَلُ بِهَا مَظْهَرًا أَوْ مُضْمَرًا، وَكُلُّ حَرْفٍ لَهُ مَعْنَى يَقْتَضِيهِ فِعْلٌ مَخْصُوصٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: رَغِبْتُ عَلَى زَيْدٍ، وَمَرَزْتُ فِي عَمْرٍو لَمْ يَحْسُنْ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَوَقَّعَ بَعْضُهَا مَقَامَ بَعْضٍ إِذَا تَقَارَبَ الْمَعْنَى بَيْنَهَا، وَبَعْضُهُمْ لَا يُخْرِجُ الْحَرْفَ عَنْ بَابِهِ بَلْ يَتَأَوَّلُهُ تَأْوِيلًا لَا يُخْرِجُهُ عَمَّا وُضِعَ لَهُ، وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَبَعْضُ عَوَامِلِ هَذِهِ الْحُرُوفِ يَحْسُنُ تَقْدِيرُهُ إِذَا حُذِفَ وَإِيجَادُهُ، وَبَعْضُهَا لَا يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ، تَقُولُ: الَّذِي فِي الدَّارِ زَيْدٌ، تُرِيدُ الَّذِي ثَبَتَ، وَلَوْ أَظْهَرْتَهُ جَارًا، وَلَوْ قُلْتَ: الَّذِي كَرَّيْدٍ عَمْرٍو، لَمْ يَجُزْ أَنْ تُظْهَرَ؛ لِأَنَّ الْكَافَ تُسْتَعْمَلُ اسْمًا.

العبرة، فأما خُذَاتُ أَصْحَابِنَا فَلَا يَسْمُونَهَا بِذَلِكَ، بَلْ يَقُولُونَ فِي الْبَاءِ وَاللَّامِ: إِنَّمَا حُرُوفُ الْإِضَافَةِ، وَفِي

الكاف: حَرْفُ جَرٍّ وَحَرْفُ تَشْبِيهِ» انظر: سر الصناعة ١/ ١٢١.

(١) فِي اللَّامِ وَقَعَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ آخِرَ الْفَصْلِ.

(٢) فِي اللَّامِ: أَبِي مُحَمَّدٍ.

(٣) اللَّامِ ٧٢.



فَإِنْ قِيلَ: فَ(عَلَى) وَ(عَنْ) كَذَلِكَ.

قِيلَ: إِذَا اسْتَعْمِلَا اسْمَيْنِ غَلَبَ عَلَيْهِمَا الظَّرْفِيَّةُ فَيَكُونُ لَهَا نَظَرٌ إِلَى الْحَرْفِ.

قال أبو الفتح: «فَمَعْنَى مِنْ: ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ»<sup>(١)</sup>، تَقُولُ: سِرْتُ مِنَ الْبَصَرَةِ، أَيْ: ابْتَدَأْتُ السَّيْرَ مِنَ الْبَصَرَةِ، وَتَكُونُ تَبْعِيضًا كَقَوْلِكَ: أَخَذْتُ مِنَ الْمَالِ، أَيْ: بَعْضَهُ، وَشَرِبْتُ مِنَ الْمَاءِ، أَيْ: بَعْضَهُ، وَتَكُونُ زَائِدَةً دُخُولُهَا كَخُرُوجِهَا، تَقُولُ: مَا جَاءَنِي<sup>(٢)</sup> مِنْ أَحَدٍ، أَيْ: أَحَدٌ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ، أَيْ: أَحَدًا»<sup>(٣)</sup>.

قال سَعِيدٌ: نَحْنُ نَسُوْقُ الْحُرُوفَ عَلَى مُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ<sup>(٤)</sup> الْمُصَنِّفُ لَا عَلَى مَا قَدَّمْنَا، وَهُوَ ابْتِدَاءُ بِذِكْرِ (مِنْ) لِقَوَّتِهَا فِي بَابِهَا، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَدْخُلُ عَلَى (عِنْدَ) مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ غَيْرُهَا، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَقْسِيمِهَا، فَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ لَهَا أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ لَهَا ثَلَاثَةَ مَوَاضِعَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ لَهَا مَوْضِعَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ لَهَا خَمْسَةَ مَوَاضِعَ.

فَمِنْ مَوَاضِعِهَا الَّتِي تُسْتَعْمَلُ لَهُ: أَنْ تَكُونَ لَابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، كَقَوْلِكَ: سِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ إِلَى الْكُوفَةِ، فَ(مِنْ) لَابْتِدَاءِ الشُّرُوعِ فِي التَّطَرُّقِ إِلَى الْفِعْلِ لِتَحْصِيلِ غَايَتِهِ، وَيُكْتَبُ: مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ، فَيَتَّصِلُ بِالَّذِي صَدَرَ عَنْهُ الْكِتَابُ، وَلَا تَنْظُرَنَّ

(١) فِي الَّلَمْعِ: الْابْتِدَاءُ.

(٢) فِي الَّلَمْعِ: جَاءَنَا.

(٣) الَّلَمْعُ ٧٢-٧٣.

(٤) فِي ج: ذَكَرَ.

مَرَّتَبَتُهُ فِي ذَلِكَ، وَلِهَذَا كَانَ كِتَابُ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ<sup>(١)</sup> صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَامِلِهِ عَلَى الْبَحْرَيْنِ إِلَيْهِ: «مَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>(٢)</sup>، وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى كِتَابًا فِيهِ: «مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ، إِلَى كِسْرَى عَظِيمِ الْفُرْسِ»<sup>(٣)</sup>، فَأَخَذَ الْكِتَابَ، وَقَالَ: بَدَأَ بِاسْمِهِ قَبْلَ اسْمِي<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ أَمَرَ بِالْكِتَابِ فَنُصِبَ وَرُشِقَ حَتَّى تَمُزَّقَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مُزَّقٌ وَمُزَّقَتْ أُمَّتُهُ»<sup>(٥)</sup>، فَأَصْبَحُوا / ١١٤ ب لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ، وَكَانَ كِسْرَى جَاهِلًا بِالْعَرَبِيَّةِ.

فَمَتَى عَزَمْتَ عَلَى إِيجَادِ فِعْلٍ فَأَوَّلُ حَرَكَةٍ تُوْجَدُ مِنْكَ مُتَّصِلَةً بِالْمَحَلِّ، فَالْوَاقِعُ عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ (مِنْ)، وَآخِرُهَا يَتَّصِلُ بِ(إِلَى). وَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، إِنَّمَا ابْتَدَأْتَ فِي إِعْطَائِهِ الْفَضْلَ مِنْ حَيْثُ عَرَفْتَ فَضْلَ عَمْرٍو، ثُمَّ

(١) هو العلاء بن عبد الله بن عمار الحضرمي، (ت ٢١هـ)، صحابي جليل، من سادة المهاجرين، ولده صلى الله عليه وسلم على البحرين، ثم وليها بعد ذلك لأبي بكر وعمر. حتى توفي. انظر: تهذيب التهذيب ١٥٩/٨، وسير أعلام النبلاء ١/٢٦٢.

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى ١٠/١٣٠، والبخاري في شرح السنة ١٢/٢٧٨.

(٣) انظر: زاد المعاد ٣/٦٨٨. وأصل الحديث في الصحيحين. صحيح البخاري كتاب المغازي باب (٤) ٨/٦، ومسلم كتاب الجهاد رقم (٧٤)، (٧٥) ٣/١٣٩٣، ١٣٩٧.

(٤) في البداية والنهاية (٣٠٦/٦): «فلما فتح الكتاب فوجده قد بدأ باسمه قبل اسم كسرى غضب كسرى فأخذ الكتاب فمزقه قبل أن يقرأه».

(٥) انظر: صحيح البخاري كتاب المغازي باب (٤) ٨/٦، والبداية والنهاية ٣٠٦/٦.

تَنَاولَ ذَلِكَ مَنْ هُوَ مِثْلُ عَمْرٍو أَوْ دُونَهُ، وَتَعَلَّقُوا (مِنْ) بِـ (أَفْضَلَ) عَلَى الْمَعْنَى كَأَنَّهُ أَكْثَرُ فَضْلاً مِنْ عَمْرٍو، فَهُوَ فِي الْمَعْنَى وَصْفٌ لِلْمَصْدَرِ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ لِلتَّبْعِيضِ، كَقَوْلِكَ: أَنْفَقْتُ مِنَ الدِّينَارِ، أَيْ: بَعْضَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> عِنْدَ سَيِّبُوهِ<sup>(٢)</sup>، أَيْ: بَعْضَهَا. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ (مِنْ) لِأَقَلِّ مِنَ النِّصْفِ<sup>(٣)</sup>، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ أَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: لِلتَّيْيِينِ، كَقَوْلِكَ: ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾<sup>(٥)</sup>، وَإِنْ كَانَ جَمِيعُ الرِّجْسِ مَجْتَنَبًا؛ لِأَنَّ الرِّجْسَ أَشْيَاءُ بَعْضُهَا الْأَوْثَانُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُجْزَ أَنْ تَكُونَ لِلتَّبْعِيضِ؛ لِأَنَّ الرِّجْسَ لَيْسَ بِبَعْضِ الْأَوْثَانِ، فَلَوْ عَكَسْتَ الْقَضِيَّةَ فِي الْأَوْثَانِ، فَجَعَلْتَ بَعْضَهَا الرِّجْسَ جَازًا؛ لِأَنَّ الْأَوْثَانَ مِنْهَا رِجْسٌ، وَهُوَ عِبَادَتُهَا، وَمِنْهَا غَيْرُ رِجْسٍ وَهُوَ

(١) البقرة: ٢٧١. وفي جميع النسخ: (يكفر).

(٢) سيبويه لا يميز زيادة (مِنْ) في المثلث، ولذا فلا يجوز أن تكون (مِنْ) في الآية زائدة، ولا يسوغ سبعم

استبعاد الزيادة - إلا التبعية، وهو يشير إلى القول الآخر في الآية، وهو جواز زيادتها، وهو رأي

الأخفش. وسيذكره بعد قليل.

(٣) انظر: البديع ١/١/٢٤٤، والمساعد ٢/٢٤٦.

(٤) آل عمران: ١١٠.

(٥) الحج: ٣٠.

أشكالها، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ﴾<sup>(١)</sup>، وَيُعْتَبَرُ هَذَا الْفَصْلُ بِأَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ يَقَعَ صِفَةٌ تَقْدِيرُهُ: وَنَزَعْنَا [الشَّيْءَ]<sup>(٢)</sup> الَّذِي هُوَ غِلٌّ، وَاجْتَنَبُوا الرَّجَسَ الَّذِي هُوَ الْأَوْثَانُ.

وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ: تَقَعُ زَائِدَةٌ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي النَّفْيِ أَوْ مُضَارَعِهِ عِنْدَ سَيِّوِيهِ<sup>(٣)</sup>، وَأَمَّا الْأَخْفَشُ فَيَجِيزُ زِيَادَتَهَا فِي الْوَاجِبِ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ: التَّقْدِيرُ: يُكْفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّ كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى يَقْتَضِي ذَلِكَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَغْفِرُ﴾<sup>(٦)</sup> لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ<sup>(٧)</sup>، وَسَيِّوِيهِ يَجْعَلُهَا لِلتَّبْعِيضِ، وَيَقْدَرُ الْكَلَامَ: يُكْفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتٍ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ؛ لِأَنَّ فِي السَّيِّئَةِ مَا لَا يُكْفَرُ كَالشَّرِّ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ

(١) الأعراف: ٤٣.

(٢) سقط من ج.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣١٥، ٤/ ٢٢٥. وتفصيل شروط زيادة (من) ونسبتها إلى سيوييه في شرح المفصل

١٢/ ٨ - ١٣.

(٤) البقرة: ٢٧١. وفي جميع النسخ: (يكفر).

(٥) انظر: معاني القرآن له ٢/ ٤٦٤. وتفسير الطبري ٥/ ٥٨٦ (شاكراً)، وهو مذهب أيضاً للكسائي وهشام

الضرير. انظر: الجنى الداني ٣١٨، ومغني اللبيب ٤٢٨.

(٦) في أ: يغفر.

(٧) آل عمران: ٣١.

يُشْرَكَ بِهِ، وَيَعْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴿١﴾، وَاحْتَجَّ الْأَخْفَشُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّا  
 نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَحْنُ بِذِكْرِكَ﴾ ﴿٢﴾ فَقَالَ: التَّقْدِيرُ: نَقُصُّ عَلَيْكَ  
 أَنْبَاءَ الرُّسُلِ ﴿٣﴾، وَلَيْسَ بِهِ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لِلتَّبْعِيضِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ  
 فَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ ﴿٤﴾، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ  
 قَوْلِ الْأَخْفَشِ قَوْلُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْقُرٍ ﴿٥﴾:

هَوَى بِهِمْ مِنْ حُبِّهِمْ وَسَفَاهِهِمْ مِنْ الرِّيحِ لَا تَمْرِي سَحَابًا وَلَا قَطْرًا ﴿٦﴾  
 فَإِنْ لَمْ يُعْتَقَدْ زِيَادَةُ (مِنْ) بَقِيَ الْفِعْلُ بِغَيْرِ فَاعِلٍ ﴿٧﴾.

وَلَهَا وَجْهٌ خَامِسٌ: وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مُزِيلَةً لِلْبَسِ، وَمُؤَكَّدَةً لِلْعُمُومِ فِي نَفْيِ  
 الْجِنْسِ، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَا جَاءَنِي رَجُلٌ، احْتَمَلَ أَنْ

(١) النساء: ٤٨.

(٢) هود: ١٢٠.

(٣) لم أجده في معاني القرآن.

(٤) النساء: ١٦٤.

(٥) هو الأسود بن يعفر بن عبد الأسود بن جندل بن نهشل بن دارم، أبو الجراح، شاعر جاهلي فحل، لكنه

كان غير مكثر. وضعه ابن سلام في الطبقة الخامسة من شعراء الجاهلية. انظر: طبقات فحول الشعراء

١٤٣/١، ١٤٧، والأغاني ١٤/١٣.

(٦) البيت من الطويل.

روي: (حُبِّهِمْ) بدل (حُبِّهِمْ).

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٢٩٨. ولم أجده في غيره.

(٧) وهو (هوى)، والفاعل الحب، على زيادة (من).

يَكُونُ قَدْ جَاءَكَ رَجُلَانِ أَوْ أَكْثَرُ، فِإِذَا قُلْتَ: مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ، زَالَ اللَّبْسُ بِاسْتِغْرَاقِهَا الْجِنْسَ، بِخِلَافِ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ، فَإِنَّ (أَحَدًا) يُغْنِي عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ وُضِعَ لِلْعُمُومِ، وَلَا يَكُونُ فِي الْإِيجَابِ. وَقِيلَ: هِيَ هُنَا مُؤَكَّدَةٌ لِلْعُمُومِ الَّذِي فِي (أَحَدٍ)؛ لِأَنَّ (أَحَدًا) لِلْجِنْسِ، وَ(مِنْ) تَأْتِي لِعُمُومِ الْجِنْسِ فِيهَا تَقَدَّمَ، فَكَانَتْ هُنَا مُؤَكَّدَةً<sup>(١)</sup>، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

حَتَّى ظَهَرْتَ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ      إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا<sup>(٣)</sup>  
فَ(أَحَدٍ) الثَّانِي بِتَقْدِيرِ: وَاحِدٍ، أَوْ يَكُونُ عَلَى الْحِكَايَةِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: قَدْ جَاءَتْ (مِنْ) بِمَعْنَى (إِلَى) لِلْغَايَةِ<sup>(٤)</sup>، فَتَقُولُ: رَأَيْتُهُ مِنْ ذَلِكَ

(١) قاله ابن سيده. انظر: المخصص ٥٣/١٤. وقال ذلك أيضًا العكبري وابن مالك وابن هشام. انظر: اللباب ١/٣٥٥، وشرح التسهيل ١٣٧/٣، ومغني اللبيب ٤٢٥. انظر اعتراضًا على هذا في الإبهاج ١٠٤/٢، والبحر المحيط للزركشي ١١٣/٣.

(٢) اختلف في قائله، فقليل:

أ- ذو الرمة. وعليه أكثر المصادر.

ب- الأخطل، عند السيرافي، وليس في ديوانه.

(٣) البيت من البسيط.

روي: (حتى بَهَرْتَ). و(وقد بهرت).

انظر: ديوان ذي الرمة ١١٦٣/٢، وتأويل مختلف الحديث ٢٠٦، والأصول ٨٤-٨٥، وشرح السيرافي ١/٣٢٥، وتهذيب اللغة ١٩٤/٥ (وحد)، ٢٨٩/٦ (بهر)، وغريب الحديث للخطاب ٢/٢٣٣، واللسان ٨١/٤ (بهر).

(٤) انظر القول والرد عليه في الأصول ٤١١/١، وقد نقله المؤلف هنا بتصريف يسير.

المَوْضِع، تَجْعَلُهُ غَايَةً لِرُؤْيَيْكَ، وَحَقِيقَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُ الْهِلَالَ مِنْ مَوْضِعِي، فَ(مِنْ) لَكَ، وَإِنْ قُلْتَ: رَأَيْتُ الْهِلَالَ مِنْ خِلَالِ السَّحَابِ، فَ(مِنْ) لِلْهِلَالِ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ رُؤْيَاكَ، وَلِذَلِكَ جَعَلَ سَبَبِيهِ (مِنْ) غَايَةً فِي قَوْلِكَ: رَأَيْتُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَهِيَ عِنْدَهُ ابْتِدَاءُ غَايَةٍ<sup>(١)</sup> إِذَا كَانَتْ (إِلَى) مِذْكُورَةً مَعَهَا أَوْ مَنُورَةً، فَإِذَا اسْتَغْنِيَ عَنْ (إِلَى) وَلَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ يَقْتَضِيهَا جَعَلْتَ (مِنْ) لِلْغَايَةِ، وَإِذَا قُلْتَ: أَخَذْتُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، فَجَعَلْتَهُ غَايَةً وَلَمْ تَجْعَلْ لَهُ مُنْتَهَى، أَيْ: لَمْ تُرِدْ ابْتِدَاءَ لَهُ مُنْتَهَى لِاسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْمُنْتَهَى، وَهَذَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ، وَقَدْ يُسْتَغْنَى عَنْ (إِلَى) بِدَلِيلِ الْحَالِ، كَقَوْلِكَ لِرَجُلٍ فِي بَعْدَاذٍ: مِنْ أَيْنَ جِئْتَ، فَيَقُولُ: مِنْ الْكُوفَةِ، فَتَعْلَمُ أَنَّ مُنْتَهَى أَمْرِهِ بَعْدَاذُ الْآنَ، فَلَمْ يَذْكُرْ (إِلَى) لِلْاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا.

وَقَدْ تَحَدَّثُ الْعَرَبُ الْأَسْمَاءُ / ١١٥ مَعَ (مِنْ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾<sup>(٢)</sup> أَيْ: مَا مِنَّا أَحَدٌ، وَالْكُوفِيُّ يَقْدُرُ: أَنَّ (مِنْ) مُضْمَرَةٌ مَعَ (مِنْ) أَيْ: مَنْ لَهُ مَقَامٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٢) الصافات: ١٦٤.

(٣) قدّر ذلك الفراء في هذه الآية. انظر: معاني القرآن ١/ ٢٧١، ٢/ ٢٦٤. والكوفيون يرون جواز حذف

اسم الموصول مطلقاً، وهو عند البصريين مقصور على ضرورة الشعر. انظر: الإنصاف ٢/ ٧١٧-

وَقَالُوا: فِي مَنْ: مِنَّا<sup>(١)</sup>، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup>:

مِنَّا أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى أَغَارَ شَرِيدُهُمْ جُنَحَ الظَّلَامِ<sup>(٣)</sup>

وَتَجَعَلَ (مَتَى) بِمَعْنَى (مِنْ)، قَالَ صَخْرُ الْغَيِّ<sup>(٤)</sup>:

مَتَى مَا تُنْكِرُوهَا تَعْرِفُوهَا مَتَى أَقْطَارُهَا عَلَقُ نَفِثٍ<sup>(٥)</sup>

(١) قالوا: إن أصل (من) (منا)، دليل ذلك فتح النون عند التقاء الساكنين. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠١/٢، وتهذيب اللغة ٢١٧/٣ (عنى).

(٢) هو لبعض قضاة.

(٣) البيت من الوافر.

روايته في مصادره: (أغات)، أو (أغاب) بدل (أغار)، و(ملئ الظلام) أو (غلس الظلام)، أو (فئن الظلام) بدل (جنح الظلام).

انظر: تهذيب اللغة ٢١٧/٣ (عنى)، واللسان ٣٩٦/١٣ (عن)، ٣٢٧/١٣ (فنن)، والبحر المحيط ٣٨/١، ومعجم الموامع ٣٤/٢، والدرر اللوامع ١٨١/٤.

(٤) هو صخر بن عبد الله الحثمي. من بني عمرو بن الحارث الهذلي. لقب بصخر الغي لخلاعه وشدة بأسه. شاعر مخضرم. ذُكر في: شرح أشعار الهذليين ٢٤٥/١، والأغاني ٣٨٠/٢٢، والإصابة ٢٥٩/٣.

والبيت منسوب في ديوان الهذليين إلى أبي المثلث، هُذلي آخر كان بينه وبين صخر الغي مهاجرة، والبيت من قصيدة أجاب بها أبو المثلث صخرًا.

(٥) البيت من الوافر.

يهدد الشاعر بكتيحه يبعثها إليهم، فيقول: متى ما تشكوا فيها ترد عليكم وتعرفوها. وأقطارها: نواحيها. والعلق: الدم. والنفث: الذي تسمع له صوتًا عند خروجه. (عن شرح أشعار الهذليين). وللبطليوسي تفسير آخر للبيت. انظر: الاقتضاب ٣٨١/٣.

انظر: ديوان الهذليين ٢٢٤/٢، وشرح أشعارهم ٢٦٤/١، وأدب الكاتب ٥١٨، والاقتضاب ٢٩١/٢،



أي: مِنْ، وَأَنْشَدُوا<sup>(١)</sup>:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنْصَبَتْ      مَتَى لَجَّ خُضِرٌ هُنَّ تَرْسِجُ<sup>(٢)</sup>

أي: مِنْ، وَقَدْ أَتَى بِهَا الشَّاعِرُ فِي مَوْضِعِ (إِلَى) عِنْدَ الْكُوفِيِّ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:

أَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارًا      وَشَطَّ عَلَى ذِي نَوَى أَنْ تُزَارَا<sup>(٤)</sup>  
أي: إِلَى آلِ لَيْلَى.

وَعِنْدِي أَنَّهَا عَلَى بَابِهَا، أَي: أَزْمَعْتَ مِنْ أَجْلِ آلِ لَيْلَى<sup>(٥)</sup>.

٣٨١/٣، واللسان ٣٦٤/١٥ (متى)، وخزانة الأدب ٩٨/٧، وتاج العروس ٥١٦/٤٠.

(١) لأبي ذؤيب الهذلي.

(٢) البيت من الطويل.

شرين: يعني السحاب. تنصبت: ارتفعت. والتَّسِجُ: المرور السريع. (عن شرح أشعار الهذليين).  
روي:

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنْصَبَتْ      عَلَى خَبَثِيَّاتٍ لَهُنَّ نَرْسِجُ

وروي: (ترفعت) بدل (تنصبت).

انظر: ديوان الهذليين ٥١/١، ومعاني القرآن للفراء ٢١٥/٣، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١، وأدب

الكاتب ٥١٥، وتفسير الطبري ٢٩/٢٠٧، والخصائص ٨٥/٢، والمحتسب ١٤/٢، والاقتضاب

٢/٢٨٥، ٣/٣٧٢، وأمالى ابن الشجري ٢/٦١٣، وخزانة الأدب ٧/٩٧.

(٣) هو الأعشى.

(٤) البيت من المتقارب.

انظر: الصبح المنير ٣٤، والعين ١/٣٦٨ (زمع)، والشعر والشعراء ١/٢٥٢، والأضداد للأنباري ٣٢٩،

والصاحبي ٣٩٢، واللسان ٨/١٤٤ (زمع)، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٤١، وخزانة الأدب ٣/٣٠٣،

٣٧٥.

(٥) انظر: الصحابي ٣٩٢. وانظر تقديرات أخرى في: الأضداد للأنباري ٣٢٩.

وَتَقَعُ (مِنْ) قَسَمًا وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى (رَبِّي)، وَسَتَبَيِّنُ فِي بَابِهَا.

وَتَكُونُ فِعْلًا مِنَ الْمَيْنِ <sup>(١)</sup>.

وَتَأْتِي (مِنْ) مَكَانَ (عَنْ)، تَقُولُ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ مِنْ فُلَانٍ، وَلَهَيْتُ مِنْكَ، أَيِ: عَنْكَ، وَمِنْهُ: أَطْعَمَهُ مِنْ جُوعٍ، وَكَسَاهُ مِنْ عُرْيٍ، وَسَقَاهُ مِنَ الْعَيْمَةِ <sup>(٢)</sup>.

وَتَأْتِي (مِنْ) مَكَانَ (فِي)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ <sup>(٣)</sup>، أَيِ: فِي الْأَرْضِ، وَهِيَ عِنْدِي عَلَى بَابِهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَصْنُوعٍ لِلْأَدَمِيِّ فَهُوَ مِنَ الْأَرْضِ، أَيِ: مِنْ نَبَاتِهَا وَحَجَرِهَا.

وَتَأْتِي (مِنْ) مَكَانَ (عَلَى)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا

بِآيَاتِنَا﴾ <sup>(٤)</sup>، أَيِ: عَلَى الْقَوْمِ، وَهِيَ عِنْدِي عَلَى بَابِهَا، أَيِ: مِنْ أَجْلِ الَّذِينَ كَذَبُوا.

وَتَأْتِي (مِنْ) مَكَانَ الْبَاءِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ <sup>(٥)</sup>، أَيِ: بِأَمْرِ

اللَّهِ، وَهِيَ عِنْدِي عَلَى بَابِهَا، أَيِ مِنْ قَضَاءِ أَمْرِ اللَّهِ، وَجَمِيعُهُ يُتَأَوَّلُ تَأْوِيلًا لَا يَخْرِجُهَا مِنْ مَعْنَى (مِنْ).

(١) انظر: مقاييس اللغة ٥/ ٢٩٠ (مين).

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٧، والأصول ١/ ٤٣٦-٤٣٧.

والعيمة: شهوة اللبن حتى لا يصبر عنه. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ١١٨.

(٣) فاطر: ٤٠.

(٤) الأنبياء: ٧٧.

(٥) الرعد: ١١.

قال أبو الفتح: «وَمَعْنَى (إِلَى) الْإِنْتِهَاءُ، تَقُولُ: خَرَجْتُ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى بَغْدَادَ، أَيْ: انْتَهَيْتُ<sup>(١)</sup> إِلَى بَغْدَادَ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: مَعْنَى (إِلَى) انْتِهَاءُ الْغَايَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْغَرَضَ عِنْدَهُ يَنْقَطِعُ التَّطَرُّقُ، وَقَطْعُ التَّطَرُّقِ هُوَ انْتِهَاءُ [الغاية]<sup>(٣)</sup>، وَلَيْسَ يَقْتَضِي الظَّاهِرُ دُخُولَ مَا انْجَرَّ بِهَا فِي حُكْمِ مَا تَقَدَّمَ، إِذَا ذُكِرَ قَبْلَهَا مَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ آتَمُوا<sup>(٤)</sup> الصِّيَامَ إِلَى الْآتِلِ﴾<sup>(٥)</sup>، وَلَيْسَ لِلَّيْلِ حُكْمٌ فِي الصَّوْمِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْحُكْمِ لِغَيْرِ الْوَضْعِ، لَكِنْ لَا حِتْمَالَهُ الْأَمْرَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾<sup>(٦)</sup> فَكَثُرَ الْفُقَهَاءُ يَرُونَ غَسْلَ الْمَرَافِقِ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَرَاهُ<sup>(٧)</sup>، وَهَذَا يُعْرَفُ بِالْقِرَائِنِ.

(١) في اللمع: أي ابتدأت السير من الكوفة، وانتهيت إلى بغداد.

(٢) اللمع ٧٣.

(٣) في د.

(٤) في جميع النسخ: وأتموا. وهو وهم.

(٥) البقرة: ١٨٧.

(٦) المائدة: ٦.

(٧) قال ابن قدامة: «وأكثر العلماء على أنه يجب إدخال المرفقين في الغسل... وقال بعض أصحاب مالك...

لا يجب...». انظر: المغني ١/ ١٧٢. وانظر كلام الأصوليين في التخصيص بالغاية: أصول السرخسي

٢٢٠/ ١، والإحكام للآمدي ٢/ ٥١٦، والإبهاج ٤/ ١٤٣٧ (دبي)، ومختصر منتهى السؤل والأمل

٢/ ٨٢٣، والبحر المحيط للزركشي ٣/ ٣٤٤.

وَقَدْ يَأْتِي (إِلَى) مَكَانَ (فِي)، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِبٌ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ<sup>(٢)</sup>  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

فَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ ثُلَاقِنِي إِلَى ذِرْوَةِ الْبَيْتِ الْكَرِيمِ الْمُصَمَّدِ<sup>(٤)</sup>  
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَنْ تَرْكَنِيَ﴾<sup>(٥)</sup>.

وَتَأْتِي (إِلَى) مَكَانَ (مِنْ)، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٦)</sup>:

(١) هو النابغة الذبياني.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (تتركني)، وهو الصحيح، فهو يخاطب النعمان معتذراً إليه.

انظر: ديوان النابغة ٧٣، وأدب الكاتب ٥٠٦، والزاهر ٣٦/٢، والأزهية ٢٧٣، والمخصص ٦٥/١٤،

وأما ابن الشجري ٦٠٨/٢، والجنى الداني ٣٨٧، ومغني اللبيب ١٠٥، وشرح شواهد ٢٢٣/١،

وخزانة الأدب ٩/٤٦٥.

(٣) هو طرفة بن العبد. من معلقته المشهورة.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (البيت الشريف) و(البيت الرفيع) بدل (البيت الكريم).

المصمد: الذي يصمد إليه أي يقصد. (عن الأمالي).

انظر: أشعار الشعراء الستة الجاهليين ٤٠١، وأدب الكاتب ٥٠٧، والأصول ٤١٥/١، وشرح القصائد

السبع ١٨٧، والأمالي ٢/٢٨٨، ومقاييس اللغة ٣/٣١٠ (صمد)، والأزهية ٢٧٤، واللائح

٩٣٣/٢، وأما ابن الشجري ٦٠٨/٢، وخزانة الأدب ٩/٤٦٩.

(٥) النازعات: ١٨.

(٦) هو ابن أحر.

أَيْسَقَى وَلَا يَزَوَى إِلَى ابْنِ أَحْمَرَ<sup>(١)</sup>

وَيُدْخِلُ الْكُوفِيَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ (إِلَى) مَكَانَ (عِنْدَ)<sup>(٢)</sup>، قَالَ أَبُو كَبِيرٍ<sup>(٣)</sup>:

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّجِيْقِ السَّلْسَلِ<sup>(٤)</sup>

وَتَأْتِي (إِلَى) عِنْدَهُ بِمَعْنَى (مَعَ)، كَقَوْلِكَ: الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ<sup>(٥)</sup>، أَيْ: مَعَ.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup>، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى

أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> أَيْ: مَعَ<sup>(٨)</sup>، وَجَمِيعُهُ مُتَأَوَّلٌ لَا يَخْرِجُهُ عَنْ حَدِّ (إِلَى) لِلْغَايَةِ.

(١) عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ، وَصَدْرُهُ:

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا

رَوَى: (يُسْقَى) بَدَلَ (أَيْسَقَى).

انظر: ديوان ابن أحمَرَ ٨٤، وأدب الكاتب ٥١١، والمخصص ٦٦/١٤، والاقطصاب ٣/٣٥٧، والبحر

المحيط ٤١/١، والجنى الداني ٣٨٨، ومغني اللبيب ١٠٥، وشرح شواهد ١/٢٢٥.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٥١٢، ومغني اللبيب ١٠٥. غير منسوب للكوفيين.

(٣) هو عامر بن الحليس، الهذلي. شاعر جاهلي. ذكره في الشعر والشعراء ١/٦٥٩، واللائح ١/٣٨٧.

(٤) البيت من الكامل.

انظر: ديوان الهذليين ٨٩/٢، وشرح أشعارهم ١٠٦٩/٣، وأدب الكاتب ٥١٢، والزاهر ١/٦١٥،

٢/٢٠٧، والمخصص ٦٦/١٤، واللسان ٣٤٣/١١ (سلسل)، والجنى الداني ٣٨٩، ومغني اللبيب

١٠٥، وشرح شواهد ٢/٢٢٦.

(٥) القول في: الأمثال لأبي عبيد ١٩٠، وأدب الكاتب ٥١٦، والمخصص ١٢٩/٧، ٦٧/١٤، ٩/١٧.

(٦) آل عمران: ٥٢، والصف: ١٤.

(٧) النساء: ٢.

(٨) انظر توجيه الآية الأولى هذا التوجيه في: أدب الكاتب ٥١٦، وتفسير الطبري ٣/٢٨٤، ومعاني القرآن

وَيَأْتِي فِعْلًا لِلْاِثْنَيْنِ مِنَ وَالِي، وَلِلْوَاحِدِ مُؤَكَّدًا بِالنُّونِ الْحَقِيفَةِ مَوْقُوفًا عَلَيْهَا،  
فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ الْفَارِسِيُّ<sup>(١)</sup>:

وَتَذْكُرُ نَعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعٍ إِلَى أَنْتَ ذَا قِدَيْنِ أَشْهَبَ كَالنَّسْرِ<sup>(٢)</sup>  
فَتَقْدِيرُهُ: إِلَى أَنْ صِرْتَ، فَحَذَفَ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ سَبَقَ ذِكْرُهُ.  
قال أبو الفتح: «وَمَعْنَى (فِي) الْوِعَاءِ وَالظَّرْفِيَّةُ، تَقُولُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَالْمَالُ فِي  
الْكَيْسِ»<sup>(٣)</sup>.

قال سعيد: الْمَفْهُومُ مِنْ مَعْنَى (فِي) هُوَ اسْتِمَالٌ مَقْعَدُ الشَّيْءِ أَوْ مُسَطَّحِهِ بِمَا  
يُلَاقِيهِ، كَقَشْرِ الْبَيْضِ وَالْمَحِّ، تَقُولُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَالْمَالُ فِي الْكَيْسِ، وَقَدْ يُتَّسَعُ  
فِيهَا، فَيَقَالُ: فَلَانٌ يَنْظُرُ فِي الْعِلْمِ، وَلَيْسَ الْعِلْمُ بِوِعَاءٍ لِلشَّخْصِ، لِكِنَّهُ إِذَا نَظَرَ فِيهِ  
اسْتَمَلَّ عَلَيْهِ / ١١٥ ب اسْتِمَالُ الظَّرْفِ عَلَى مَا هُوَ لَهُ ظَرْفٌ.

للنحاس ١/٤٠٥، والخصائص ٢/٣٠٧. والثانية في: أدب الكاتب ٥١٦، وتفسير الطبري ٤/٢٣٠،

وحروف المعاني للزجاجي ٦٥.

(١) لم أقف على موضعه.

(٢) البيت من الطويل.

ولم أعرف قائله.

روي: (إلى أنت ذو قودَيْن) و(ذو قودَيْن) و(أبيض) بدل (أشهب)، ولم أقف على من نصب (ذو) غير  
المصنف.

انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٥٣، والبحر المحيط ٢/٣٧٢، والمساعد ١/٥٣٣، وشفاء العليل ١/٤٨٥،

ومع الهوامع ١/٢١٥، وخزانة الأدب ٧/١١١.

(٣) اللمع ٧٣.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: فِي فُلَانٍ عَيْبٌ، فَلَيْسَ بِمَجَازٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مُحَلٌّ لَهُ، وَقَوْلُهُمْ: فُلَانٌ فِي عُنْفَوَانٍ شَبَابِهِ، مَجَازٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مُحَلٌّ لِلشَّبَابِ لَا الشَّبَابُ مُحَلٌّ لِلْإِنْسَانِ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِذَا قَدَّرْتَ الزَّمَنَ، أَي: فِي زَمَنِ عُنْفَوَانٍ.

وَقَدْ تَدَخَّلُ (فِي) مَكَانَ (عَلَى) عِنْدَ الْكُوفِيِّ، تَقُولُ: الْخَاتَمُ فِي إصْبَعِي، أَي: عَلَى إصْبَعِي، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَأَصْلِبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾<sup>(١)</sup>، أَي: عَلَى<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: لَمَّا كَانَتِ الْحَشَبَةُ لِازِمَةً هُمْ وَهُمْ لِازِمُونَ لَهَا، كَانَتْ كَالْبَيْتِ وَالْمَكَانِ لَهُمْ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup>:

وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ      فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا<sup>(٥)</sup>

(١) طه: ٧١.

(٢) انظر: مجاز القرآن ١/ ١٤، وتفسير الطبري ١/ ٤٨٨، ٤/ ١٣٤، ١٦/ ١٨٨.

(٣) قال: «وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع، قال الله

جل ذكره: ﴿وَلَأَصْلِبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾، أَي: على، ولكن الجذوع إذا أحاطت دخلت (في)؛ لأنها

للوعاء، يقال: فلان في النخل، أي قد أحاط به» (الكامل ٢/ ١٠٠٠، وانظر: المقتضب ٢/ ٣١٩).

(٤) اختلف في قائله، ف قيل:

أ- سويد بن كاهل الشكري.

ب- قراد بن حنش الصاردي.

ج- امرأة من العرب.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (هُم صَلَبُوا).

بأجدة: أي بأنف مقطوع. (عن أمالي ابن الشجري).

وَتَدْخُلُ (فِي) مَكَانَ الْبَاءِ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

وَتَرْكَبُ يَوْمَ الرَّفْعِ فِيهَا فَوَارِسُ      بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى<sup>(٢)</sup>

وَيَسْتَعْمَلُ (فِي) مَكَانَ (إِلَى)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي

أَفْوَاهِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> أَي: إِلَى أَفْوَاهِهِمْ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالُوا: تُسْتَعْمَلُ (فِي) مَكَانَ (مَعَ)، [قَالُوا]<sup>(٥)</sup>: فُلَانٌ عَاقِلٌ فِي حِلْمٍ<sup>(٦)</sup>، أَي:

مَعَ حِلْمٍ، وَكُلُّ هَذَا مُتَأَوَّلٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا تَأْوِيلًا لَا يَخْرِجُهُ عَنْ حَدِّهِ الَّذِي وُضِعَ لَهُ.

انظر: مجاز القرآن ٢/٢٤، وأدب الكاتب ٥٠٦، وتأويل مشكل القرآن ٥٦٧، والمقتضب ٢/٣١٩،

والكامل ٢/١٠٠١، وتفسير الطبري ١٦/١٨٨، والخصائص ٢/٣١٣، والمخصص ١٤/٦٤،

وأما ابن الشجري ٢/٦٠٦، والحامسة البصرية ١/٢٥٨، واللسان ٦/١١٥ (عبد).

(١) هو زيد الخيل.

(٢) البيت من الطويل.

الأباهر: جمع أبهر، وهو عرق متصل بالقلب. (عن الاقتضاب).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر زيد الخيل) ١٤٩، ونوادر أبي زيد ٣٠٣، وأدب الكاتب ٥١٠، وذيل

الأمالي ٢٣، والأزهية ٢٧١، والاقتضاب ٣/٣٥٢، واللسان ١٥/١٦٧ (فيا)، والبحر المحيط ٢/٤٤،

والجنى الداني ٢٥١، ومغني اللبيب ٢٢٤، وشرح شواهد ١/٤٨٤، وخزانة الأدب ٩/٤٩٣.

(٣) إبراهيم: ٩.

(٤) انظر: أدب الكاتب ٥٠٩، ٥١٠، والأزهية ٢٧١، وتفسير البغوي ٢/٥٤٨، وزاد المسير ٤/٣٤٩،

والبحر المحيط ٥/٤٠٨.

(٥) في د.

(٦) القول في أدب الكاتب ٥١٨، والمخصص ١٤/٦٨.



قال أبو الفتح: «وَمَعْنَى (عَنِ) الْمَجَاوِزَةِ<sup>(١)</sup>، فَتَقُولُ<sup>(٢)</sup>: انصَرَفْتُ عَنْ زَيْدٍ،  
أَي: جَاوَزْتُهُ إِلَى غَيْرِهِ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: اَعْلَمُ أَنَّ (عَنِ) تُسْتَعْمَلُ اسْمًا وَحَرْفًا، فَأَمَّا اسْتِعْمَالُهَا اسْمًا كَقَوْلِ  
الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنِ يَمِينِ الْحَيَّاءِ نَظْرَةٌ قَبْلُ<sup>(٥)</sup>  
وَقَالَ<sup>(٦)</sup>:

من عن يمين الخطِّ أو سماهيج<sup>(٧)</sup>

(١) في اللمع: المجاوزة والانتقال.

(٢) في أ: وتقول. وفي اللمع: تقول.

(٣) اللمع ٧٣.

(٤) هو القطامي.

(٥) البيت من البسيط.

في أ: (الجميًّا) بدل (الحَيَّاءِ).

الحَيَّاءِ: موضع بالشام. والنظرة القبل: التي لم تتقدمها نظرة. (عن الاقتضاب).

انظر: ديوان القطامي ١٩٨، وأدب الكاتب ٥٠٤، والجمل ٦٠، وتهذيب اللغة ٢١٦/٣ (عنى)،

٤٧٣/١٥ (من)، والحلل ٧٥، والاقتضاب ٣/٣٣٠، وأسرار العربية ٢٣٠-٢٣١، ومعجم البلدان

٢١٦/٢، واللسان ١٣/٢٩٥ (عنى)، ووصف المباني ٤٢٩، والبحر المحيط ١/١٨٧، والجنى الداني

٢٤٣.

(٦) هو لرجل من بني سعد.

(٧) من الرجز.

وَجَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ، فَدُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى اسْمِيَّتِهِ، وَهُوَ هُنَا مَبْنِيٌّ لِلزُّومِ الْإِضَافَةِ لَهُ، كَمَا قُلْنَا فِي (لَدُنْ). فَأَمَّا كَوْنُهُ حَرْفًا، فَقَوْلُكَ: رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَوْصَلَ (رَمَيْتُ) إِلَى (الْقَوْسِ) وَصَيَّرَهُ مُلْتَبِسًا بِهِ، كَمَا تَفْعَلُ الْبَاءُ فِي قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بَزِيدَ، وَمَعْنَاهَا الْمَجَاوِزَةُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ، أَنَّ السَّهْمَ قَدْ جَاوَزَ الْقَوْسَ إِلَى غَيْرِهِ. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَخَذْتُ عَنْهُ الْعِلْمَ، فَإِنَّ الْعِلْمَ قَدْ صَارَ بِأَخْذِكَ لَهُ مَعَكَ، فَلَوْ كَانَ مِمَّا يَنْتَقِلُ لَانْتَقَلَ، لَكِنَّهُ مِنَ الْمَعَانِي الْإِلَازِمَةِ. وَإِذَا قُلْتَ: أَذَيْتُ عَنْهُ الْمَالَ، فَالْمَعْنَى أَنَّ الدَّيْنَ قَدْ زَالَ عَنْهُ وَذَهَبَ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِكَ: رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّ السَّهْمَ يُجَاوِزُ الْقَوْسَ إِلَى غَيْرِهَا، وَالدَّيْنَ لَا يَتَجَاوَزُ إِلَى غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَزُولُ فَاقْطُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ حِينَ قَدْ قُضِيَ عَنْهُ الدَّيْنُ كَانَ الدَّيْنُ كَانَ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ قَبْلَ تَأْدِيَتِهِ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَنْقُضِ عَنِ الْأَوَّلِ. قَالَ سَيْبَوَيْهِ: مَعْنَاهَا لِمَا<sup>(١)</sup> عَدَا الشَّيْءُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَطْعَمْتُهُ عَنْ جُوعٍ، جَعَلَ الْجُوعَ مُنْصَرِفًا عَنْهُ، وَتَارِكًا لَهُ، قَدْ جَاوَزَهُ،

الخط وسماهيج موضوعان. (عن معجم البلدان).

انظر: الإيضاح العضدي ٢٧٣، وكتاب الشعر ١/ ١٨١، والمخصص ٨٦/ ٩، والمقتصد ٨٤٦/ ٢، والتنبيه

للبيكري ١٠٩، وشرح شواهد الإيضاح ٢٣٣، وأما ابن الشجري ٥٨٤/ ٢، وأسرار العربية ٢٣٠،

وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٢٦/ ١، ومعجم البلدان ٢٤٦/ ٣.

(١) في ج: ما عدا.

وَقَالَ: سَقَاهُ عَنِ الْعِيْمَةِ، وَكَسَاهُ عَنِ الْعُرْيِ<sup>(١)</sup>، جَعَلَهُمَا قَدْ تَرَاخِيَا عَنْهُ.

وَقَدْ اسْتُعِمِلْتَ مَكَانَ الْبَاءِ فِي قَوْلِ الْكُوفِيِّ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup>:

تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَنْقِي  
بِنَظَرَةٍ مِنْ وَخْشٍ وَجَرَةٍ مُطْفِلٍ<sup>(٣)</sup>

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ اسْتُعِمِلْتَ (عَنْ) مَكَانَ (عَلَى)، قَالَ [الشَّاعِرُ<sup>(٥)</sup>] <sup>(٦)</sup>:

لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ  
عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي<sup>(٧)</sup>

(١) انظر: الكتاب ٢٢٦/٤.

(٢) هو امرؤ القيس، من معلقته المشهورة.

(٣) البيت من الطويل.

الأسيل: اللين المستوي. والنظرة: يريد العين. وجرة: موضع. مطفل: أي ذات طفل، وهو الغزال. والمطفل

أحسن نظراً من غيرها لحسن نظرها إلى طفلها من الرقة والشفقة. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٦٣، وأدب الكاتب ٥٠٩، وشرح القصائد السبع ٥٩،

وعجّاز القرآن ١٧٨، والأزمية ٢٧٩، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣٧، والاقتضاب ٣/٣٤٨،

وخزانة الأدب ١٠/١٢٥.

(٤) النجم: ٣.

(٥) هو ذو الإصبع العدواني.

(٦) في د.

(٧) البيت من البسيط.

لا: لله. تخزونني: تسوسني.

انظر: المفضليات ١٦٠، وإصلاح المنطق ٣٧٣، وأدب الكاتب ٥١٣، وشرح المفضليات للأبّاري

٤٠٧/١، ومعاني القرآن للنحاس ٥٣/١، وأمالى القالي ٩٣/١، وغريب الحديث للخطابي ٢٤١/١،

والخصائص ٢/٢٨٨، ومقاييس اللغة ١٧٩/٢ (خزي)، واللائل ٢٨٩/١، وأمالى المرتضى ٢٥٢/١،

أَيَّ عَلَيَّ.

وَقَدْ اسْتَعْمِلْتَ (عَنْ) مَكَانَ (بَعْدَ) عِنْدَهُمْ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

نَوُومُ الصُّحَى لَمْ تَتَطَّقِ عَنْ تَفْضُلِ<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ<sup>(٣)</sup>:

وَمَنْهَلٍ وَرَدَّثُهُ عَنْ مَنْهَلِ<sup>(٤)</sup>

وَقَدْ اسْتَعْمِلْتَ (عَنْ) مَكَانَ: مِنْ أَجْلِ، قَالَ<sup>(٥)</sup>:

والحماسة الشجرية ٢٦٩/١.

(١) هو امرؤ القيس، من معلقته المشهورة.

(٢) عجزيت من الطويل، وصدره:

وتضحى فتيت المسك فوق فراشها

تتطرق: تلبس النطاق، وهو ما تشد به المرأة وسطها عند معاناة الأشغال. (عن اللسان ٣٥٥/١٠) (نطق).

انظر: ديوان امرئ القيس ١٥٠ (السندوبي)، وأدب الكاتب ٥١٣، والزاهر ٣٥٦/١، وشرح القصائد

السبع ٦٥، ومعاني القرآن للنحاس ٥٦٧/٤، وسر صناعة الإعراب ٥٧٥/٢، وإعجاز القرآن ٧١،

١٨٠، والمخصص ٦٧/١٤.

(٣) اختلف في قائله، فقليل:

أ- العجاج.

ب- عبد الله بن رواحة.

(٤) من الرجز.

انظر: ديوان العجاج ٢٤١، وأدب الكاتب ٥١٣، والأزمية ٢٨٠، والمخصص ٦٧/١٤، والانتصاب

٣/٣٦٦، ومغني اللبيب ١٩٧، وشرح شواهد ٤٣٣/١.

(٥) هو لييد بن ربيعة.

لِوزِدٍ<sup>(١)</sup> تَقْلِصُ الْغَيْطَانُ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>

أي: من أجله، وقال النمر<sup>(٣)</sup>:

وَلَقَدْ شَهِدْتُ إِذَا الْقِدَاحُ تُوحِّدَتْ      وَشَهِدْتُ عِنْدَ اللَّيْلِ مَوْقِدَ نَارِهَا  
عَنْ ذَاتِ أُولِيَّةٍ أَسَاوِدُ رِبِّهَا      وَكَأَنَّ لَوْنَ الْمِلْحِ فَوْقَ شِفَارِهَا<sup>(٤)</sup>

(١) في أ: بوردي.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

يُنْذِرُ مَفَارِةَ الْخَمْسِ الْكِمَالِ

روي: (الكلال) بدل (الكمال).

تَقْلِصُ: تقصر. والغيطان: الأماكن المنخفضة. ويذ: يقطع. والخمس: أن يرد الماء اليوم ويرده اليوم الخامس. (عن الديوان).

انظر: ديوان لبيد ٨٣، وأدب الكاتب ٥١٤، وتهذيب اللغة ٢١٧/٣ (عنى)، والمخصص ٦٧/١٤، والاقطصاب ٣/٣٦٨، واللسان ٨٢/٧ (قلص)، ٢٩٦/١٣ (عنى).

(٣) هو النمر بن تولب بن أقيش المُكَلِّي. شاعر جاهلي، أدرك الإسلام فأسلم. كان جوادًا فصيحًا جريئًا، لقب بالكيّس لحسن شعره. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٥٩، ١٦٠، والشعر والشعراء ١/٢٩٩.

(٤) البيتان من الكامل.

يقول: لقد شهدت الميسر، وكانوا يعدونه كرمًا. وتُوحِّدَتْ: أخذ كل واحد قَدَحًا واحدًا لغلاء اللحم. والأولية: أي التي رعت المطر ولي بعد ولي، فسمنت. وأَسَاوِدُ: أسائر، والمساودة: المسايرة، أراد أنه يساره ليخدعه. وعنى بقوله: وكأن لون الملح... أي أن شفارها أعدت لها قد شحذت حتى تركت بيضاء تلالًا لكون الملح. (عن الاقطاب).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٥١، والحيوان ٢٤/٤، وأدب الكاتب ٥١٤، وشرح القصائد السبع ٢٣٠، وأمالى القالي ١٦٢/٢ (الأول فقط)، وتهذيب اللغة ٤٥٣/١٥ (ولي) (الثاني فقط)، والمخصص ٦٧/١٤، واللائح ٧٨٣/٢، والاقطصاب ٣٧٠، واللسان ٤١٠/١٥ (ولي) (الثاني فقط).

أي: من أجل.

وَتُسْتَعْمَلُ (عَنْ) بِمَعْنَى (مِنْ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ (١) هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ (٢) أَي: مِنْ، وَجَمِيعُهُ يُتَأَوَّلُ تَأْوِيلًا لَا يَخْرِجُهُ عَنْ بَابِهِ.

قال أبو الفتح: «ومعنى (على) الاستِعلاء، تقول: زيدٌ على الفرس، أي: رَكِبَهُ» (٣) وَعَلَاهُ» (٤).

قال سعيد: (على) تَكُونُ اسْمًا وَفِعْلًا وَحَرْفًا، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ. / ١١٦ أ فَاَمَّا كَوْنُهَا حَرْفًا فَمَعْنَاهُ الْاِسْتِعْلَاءُ، وَالْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ فَوْقَ مُسَمَّى الْمَجْرُورِ إِنْ كَانَ مِمَّا يُعْلَى، فَاَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ (٥) فَالْتَقْدِيرُ فِيهِ: كَانَ قَضَاؤُهُ أَوْ حُكْمُهُ فِي خَلْقِهِ حَتْمًا مَقْضِيًّا عَلَى كَرَمِهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْهِىِ الَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ (٦) فَتَقْدِيرُهُ: اجْعَلْ اِتِّكَالَكَ

(١) في النسخ: وهو الذي يقبل. وهو وهم.

(٢) التوبة: ١٠٤.

(٣) في اللمع: قد ركب.

(٤) اللمع ٧٤.

(٥) مريم: ٧١.

(٦) الفرقان: ٥٨.

اتَّكَالَكَ مُعْتَمِدًا عَلَى تَفْضِيلِهِ وَرِزْقِهِ، وَأَمَّا كَوْنُهَا اسْمًا فَكَقَوْلِهِ <sup>(١)</sup>:

غَدَتَ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمُّوْهَا      تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيِّدَاءٍ مَجْهَلٍ <sup>(٢)</sup>  
فَدُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ، وَكَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يَقُولَ: عَلَاهُ  
، كَمَا يَقُولُ: قَنَاءٌ؛ لِأَنَّ أَلِفَ الْمَقْصُورِ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا تَتَغَيَّرُ فِي الْأِسْمِ مَعَ الْمُظْهِرِ  
وَالْمُضْمَرِ، وَإِنَّمَا رُوِيَ أَصْلُهَا.

وَقَدْ اسْتُعِمِلَتْ (عَلَى) مَكَانَ (عَنْ) عِنْدَ الْكُوفِيِّ، قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٣)</sup>:

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ      لَعَنَ اللَّهُ أَعَجَبَنِي رِضَاهَا <sup>(٤)</sup>

(١) هو مُزاحم العُقَيْلِي.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (خمسها) بدل (ظمؤها)، و(بزياء) بدل (بيداء).

من عليه: أي من فوقه، يصف قطاة غدت عن فرخها، بعد أن تمت المدة التي تصبر فيها عن الماء. وهي خمسة أيام، وتصل: يصوت جوفها يُسْمِنُ من العطش. والمَجْهَلُ: الذي لا يُهْتَدَى فيه. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: الكتاب ٢٣١/٤، ونوادر أبي زيد ٤٥٤، والحيوان ٤/٤١٨، وأدب الكاتب ٥٠٤، والمقتضب ٥٣/٣، والكمال ١٠٠١/٢، والجمال ٦١، وتهذيب اللغة ١٨٤/٣ (عل)، ١١٢/١٢ (صل)، ومقاييس اللغة ١١٦/٤ (علو)، والمخصص ٥٧/١٤، وتحصيل عين الذهب ٥٧٨، وخزانة الأدب ١٤٧/١٠.

(٣) هو القحيف العقيلي.

(٤) البيت من الوافر.

انظر: نوادر أبي زيد ٤٨١، وأدب الكاتب ٥٠٧، والمقتضب ٣٢٠/٢، وتفسير الطبري ١٩٩/١٤ (شاكِر)، والزاهر ٣٦/٢، والخصائص ٣١١/٢، ٣٨٩، والمحتسب ٥٢/١، والمخصص ٦٤/١٤.

وَقَدِ اسْتُعْمِلَتْ (عَلَى) مَكَانَ اللامِ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:  
 رَعْنَهُ أَشْهُرًا وَخَلَا عَلَيْهَا فَطَارَ النَّيُّ فِيهَا وَاسْتَنَارَا<sup>(٢)</sup>  
 أَي: وَخَلَا<sup>(٣)</sup> لَهَا.  
 وَقَدِ اسْتُعْمِلَتْ (عَلَى) مَكَانَ الباءِ، يُقَالُ: ارْكَبْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ، وَقَالَ أَبُو  
 ذُؤَيْبٍ:  
 وَكَأَنَّهُنَّ رِبَابَةٌ وَكَأَنَّهُ يَسْرُ يُفِيضُ عَلَى الْقِدَاحِ وَيَضْدَعُ<sup>(٤)</sup>

وأما ابن الشجري ٢/ ٦١٠، والإنصاف ٢/ ٦٣٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٣.

(١) هو الراعي النميري.

(٢) البيت من الوافر.

روي: (فسار النّي) بدل (فطار النّي)، و(استطارا) و(استغارا) و(استعارا)، بدل (واستنارا).

النّي: الشحم. أي ظهر فيها. (عن الديوان).

انظر: ديوان الراعي ١٧١، والعين ٨/ ٤٤١ (غور)، وأدب الكاتب ٥١٠-٥١١، وتأويل مشكل القرآن

٣٩٧، وتهذيب اللغة ٧/ ٥٧٢ (خلو)، ٨/ ١٨٤ (غور)، والمخصص ١٤/ ٦٦، والاعتضاب

٣/ ٣٥٤، واللسان ١٤/ ٢٣٨ (خلا)، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٠.

(٣) في أ: وحلا.

(٤) البيت من الكامل.

الريابة: الجماعة من القداح. يقول: كأن هذه الأتّن القداح التي تجتمع في الريابة. وكأنه: أي الفعل. يَسْرُ:

صاحب ميسر، الذي يضرب بالقداح. فهو يُفِيضُهَا، ويصكها، أي يرسلها ويدفعها، كما يفعل صاحب

الميسر بالقداح. ويصدع: يفرق ويبين. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٦/ ١، والعين ١/ ٢٩١ (صدع)، والمفضليات ٤٢٤، ومجاز القرآن ١/ ٣٥٥،

وغريب الحديث لابن سلام ٢/ ٢٧، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٨١، وأدب الكاتب ٥١٧، وشرح



وَيُسْتَعْمَلُ (عَلَى) عِنْدَهُمْ مَكَانَ (مَعَ)، قَالَ الشَّيْخُ<sup>(١)</sup>:

وَبُرْدَانٍ مِنْ خَالٍ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا عَلَى ذَاكَ مَقْرُوظٌ مِنَ الْقَدِّ مَاعِزُ<sup>(٢)</sup>  
أَي: مَعَ ذَلِكَ.

وَقَدْ اسْتُعْمِلَ (عَلَى) مَكَانَ (مِنْ)، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وَإِذَا كَالُوهُمْ<sup>(٤)</sup> أَي: إِذَا اكْتَالُوا مِنَ النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ،  
وَقَالَ صَخْرٌ فِي رَوَايَةٍ:

مَتَى مَا تُنْكِرُوهَا تَعْرِفُوهَا عَلَى أَقْطَارِهَا عَلَقٌ نَفِيتُ<sup>(٥)</sup>  
أَي: مِنْ أَقْطَارِهَا، وَجَمِيعُهُ مُتَأَوَّلٌ تَأْوِيلًا لَا يَخْرِجُهُ عَنْ بَابِهِ.

المفضليات للأنباري ٢/ ٤٣٠، وتفسير الطبري ١٤/ ٦٧، والزاهر ٢/ ٣٤٤، ومعاني القرآن للنحاس ٤٥/ ٤.

(١) هو معقل وقيل الهيثم بن ضرار بن حرملة. شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم، وشهد القادسية، وتوفي زمن عثمان رضي الله عنه. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٣٠٤، والأغاني ٩/ ١٥٤، والإصابة ٢١٠/ ٣.

(٢) البيت من الطويل.

يصف قوَّاسًا أراد بيع قوس. فذكر في أبيات سابقة أشياء وعطف عليها ما في هذا البيت: البردين، والسبعين درهماً، وفوق هذا كلها عيبة من جلد فيها هذه الثياب، وهو معنى قوله: على ذاك مقروظٌ من القد ماعز. والمقروظ: المدبوغ بالقرظ. والماعز: الشديد المحكم. (عن الاقتضاب).

انظر: ديوان الشماخ ١٨٨، وأدب الكاتب ٥١٧، والمخصص ٤/ ٦٤، ١٤/ ٦٧، وجمع الأمثال ١/ ٩٠، والاقتضاب ٣/ ٣٨٠، واللسان ٥/ ٤١١ (معز)، ١١/ ٢٢٦ (خول).

(٣) المطففين: ٢-٣.

(٤) سبق تخريجه.

قال أبو الفتح: «وَمَعْنَى: (رُبَّ) التَّقْلِيلُ، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالنَّكِيرَاتِ دُونَ  
المَعَارِفِ، تَقُولُ: رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُ<sup>(١)</sup>، أَيْ ذَلِكَ قَلِيلٌ، وَضِدُّهَا (كَمْ)، تَقُولُ: كَمْ  
عَبْدٍ مَلَكَتْ، أَيْ: ذَلِكَ كَثِيرٌ<sup>(٢)</sup>».

قال سعيد: (رُبَّ) حَرْفٌ جَرِّ بِدَلَالَةٍ أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ حَرْفًا؛ لِأَنَّ  
الْفِعْلِيَّةَ مَمْتَنِعَةً مِنْهُ بِدَلَالَةِ عَمَلِهِ الْجَرِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ  
كَانَ اسْمًا لَافْتَقَرَ إِلَى جُزْءٍ آخَرَ يَكُونُ خَبَرَهُ أَوْ مُبْتَدَأَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَاجْعَلْ (لَقِيْتُهُ) مِنْ قَوْلِكَ: رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ، خَبَرًا لَهُ. فَإِنَّ ذَلِكَ  
يَفْسُدُ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ (لَقِيْتُهُ) لَوْ وُضِعَ مَوْضِعُهُ مُفْرَدًا لَكَانَ مَجْرُورًا، فَتَقُولُ: مَلَقِي، كَذَا  
قَالَتْهُ الْعَرَبُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ إِلَى رَجُلٍ لَا إِلَى رَبِّ، بِدَلِيلِ قَوْلِكَ: رَبُّ امْرَأَةٍ  
لَقِيْتُهَا.

وَالثَّلَاثُ: امْتِنَاعُ النَّصْبِ بَعْدَهَا كَمَا جَازَ فِي (كَمْ)، وَامْتِنَاعُ حَذْفِ الْمُضَافِ  
بِغَيْرِ كَافٍ كَمَا جَازَ فِي (كَمْ)، [فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ، وَإِنْ كَانَ الصَّحِيحُ غَيْرُهُ]<sup>(٣)</sup>،  
وَامْتِنَاعُ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَجْرُورِهَا كَمَا جَازَ فِي (كَمْ).

(١) فِي اللَّعْمِ: لَقِيْتُهُ.

(٢) اللَّعْمُ ٧٤.

(٣) فِي د.

فإن قيل: فاجعل خبره محذوفاً كما فعلت في (كم) في بعض الكلام.

قيل: لو كان كذلك لظهر في بعض الأحوال.

فإن قيل: فاجعلها كـ (أقل) لا يفتقر إلى خبرٍ لشيءٍ بالنفي.

فالجواب: أنه لو لا الاشتقاق الذي تجتمع هي وقل وتُفارق أقل (ما) النافية

لقطعنا بحرْفَيْتِها حيث لا خبر لها، وأما (رُب) فلا اشتقاق لها، فبقيت على حرفَيْتِها.

وإذا ثبت أنه حرفٌ جرٌّ افتقر إلى فعلٍ تُعلِّقه به حتى يُعَدِّيهِ، والفعل الذي يُعَدِّيهِ قد يظهر تارةً ويحذفُ أخرى، فتقول: رُب رجلٍ جاهلٍ لقيتُ، فـ (لَقِيتُ) إن لم تجعلهُ صفةً لرجلٍ فهو العاملُ في (رُب)، وإن جعلته صفةً فالعاملُ في (رُب) محذوفٌ، وإنما جازَ حذفُ العاملِ؛ لأنه جوابٌ، والجوابُ أبداً يُحذفُ للاختصارِ والعلمِ به، كما تقول إذا قيل لك: أريدُ في الدارِ، فتقول: نعم، أو لا، وتحذفُ الجملةَ بأسرها، وكذلك يُقال: كيف زيدٌ؟ فتقول: صالحٌ، أو مَنْ عندك؟ فتقول: زيدٌ، فكذلك هذا تقول: ما لقيتُ رجلاً صالحاً، فتقول: رُب رجلٍ صالحٍ / ١١٦ ب أي: لقيتُ.

فإن قلت: فإن (لَقِيتُ) مُتَعَدٍّ بنفسه فلا حاجةَ له إلى حرفٍ جرٍّ يُعَدِّيهِ، كما لا

حاجةَ لـ (صُرِبْتُ) في تعديهِ إلى زيدٍ إلى حرفٍ جرٍّ.

فالجواب: أن المفعول إذا تقدَّم على الفعل المُتَعَدِّي بنفسه إليه جاز أن يتعدَّى

بحرف الجر، كَقَوْلِكَ لَزِيدٍ ضَرَبْتُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلزُّلْمَةِ يَاتَعْبُرُونَ﴾<sup>(١)</sup>، فَإِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ بِهِ الَّذِي يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ إِذَا تَقَدَّمَ جَازَ أَنْ يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، فَاَلْمَفْعُولُ بِهِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْ عَامِلِهِ يَجِبُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، إِذَا لَيْسَ بَعْدَ الْجَوَازِ إِلَّا الْوُجُوبُ.

فَإِنْ قُلْتَ: رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُهُ، لَمْ يَكُنْ (لَقِيْتُهُ) إِلَّا صِفَةً لِرَجُلٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَدَّى بِنَفْسِهِ فَلَمْ يَتَعَدَّ بِحَرْفِ جَرٍّ، فَإِنْ جَعَلْتَ الْهَاءَ لِلْمَصْدَرِ جَازَ أَنْ يُعَدِّيَهُ الْحَرْفُ كَمَا قَالَ<sup>(٢)</sup>:

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ<sup>(٣)</sup>  
أَي: يَدْرُسُ الدَّرْسَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَدَّى بِاللَّامِ.

وَإِنَّمَا تَصَدَّرَتْ (رُبَّ)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا التَّقْلِيلُ، وَلَهُ وَضَعَتْ، وَالتَّقْلِيلُ يُقَارِبُ النَّفْيَ، وَالنَّفْيُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، يَدُلُّكَ عَلَى مُقَارَبَةِ التَّقْلِيلِ النَّفْيَ قَوْلُهُمْ: قَلَمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ الرَّفْعُ فِي (أَدْخُلَهَا) لَمَّا نَفَى السِّرُّ، وَالرَّفْعُ مَعَ

(١) يوسف: ٤٣.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من البسيط.

انظر: الكتاب ٦٧/٣، والأصول ١٩٣/٢، والحجة للقراء السبعة ٢٤١/٢، ٣٧٥، والتهام ٦٩،

والإنصاح ٣٨٤، وأملی ابن الشجري ٩١/٢، والبديع ٦٣٩/٢-١، واللسان ١٥٧/١٠

(سرق)، ومغني اللبيب ٢٨٨، وشرح شواهد ٥٨٧/٢، وشرح أبياته ٣١٥/٤، وخزانة الأدب

النَّفْيِ لَا يَصِحُّ لِمَا سَنَدُّكُرُهُ فِي بَابِهِ، فَلِهَذَا الْمَعْنَى نَصَبُوا هُنَا؛ لِأَنَّ التَّقْلِيلَ يَقَارِبُ  
النَّفْيَ، كَمَا يَنْصَبُونَ إِذَا قَالُوا: مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، وَيَذُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ  
التَّقْلِيلَ قَدْ يُجْعَلُ نَفْيًا قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ<sup>(١)</sup>:

قَلِيلَةُ جَرَسِ الصَّوْتِ مَا لَمْ يَمَسَّهَا      فَإِنْ مَسَّهَا صَاحَتْ بِغَيْرِ خُفَاتٍ<sup>(٢)</sup>  
يَصِفُ الْبَكْرَةَ، وَالْبَكْرَةُ مَا لَمْ تُمَسَّ فَلَا صَوْتَ لَهَا الْبَتَّةَ.

وَكَذَلِكَ تُوَوَّلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ يَكْفُرِهِمْ فَبَقِيَ قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فِي  
أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ<sup>(٤)</sup>.

وَقِيلَ: إِنَّمَا تَصَدَّرَتْ لِأَنَّهَا ضِدٌّ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ، لِأَنَّ تِلْكَ لِلتَّكْثِيرِ وَ(رُبَّ)  
لِلتَّقْلِيلِ، وَالَّذِي أَوْجَبَ تَقَدُّمَ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ مُشَارَكَتُهَا (كَمْ) الْاسْتِفْهَامِيَّةَ فِي  
الْفَرْقِ، وَتَقَدَّمَ (كَمْ) الْاسْتِفْهَامِيَّةُ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ، وَلَهُ صَدْرُ

(١) لم أجده في ديوانه.

(٢) البيت من الطويل.

ثاني بيتين أولهما:

مُنِيتُ بِهَا لَا تَنْتَهِي مِنْ وَلِيِّهَا      إِذَا مَسَّهَا مَا تَنْتَهِي الْحَقِيقَاتِ

وهما بيتان ألفز فيهما عن البكرة التي تكون على البئر.

انظر: التعليقات والنوادر ١١٨. وهو ولم أجده في غيره.

(٣) البقرة: ٨٨.

(٤) والقول الثاني نفى الإيمان عنهم بالكُلِّيَّة. انظر: شرح الحامسة للمرزوقي ٨١٩/٢، والكشاف ٢٩٥/١،

والتحرير والتنوير ٦٠٠/١، وانظر الأقوال الأخرى في الآية في المصدرين الأخيرين وتفسير الطبري

٢/٣٣٠ (شاكراً).

الكَلَام، وَقَالَ سِيبَوِيه فِي (رُبَّ) كَلَامًا مُلَبِّسًا<sup>(١)</sup>، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: (رُبَّ) يُنْبِئُ عَنْ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ كَانَ وَلَيْسَ بِالكَثِيرِ<sup>(٢)</sup>، فَلِذَلِكَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى نَكِيرَةٍ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا يَخْرُجُ مَخْرَجَ التَّمْيِيزِ<sup>(٣)</sup>، «فَ(رُبَّ) مَعْنَاهَا الشَّيْءُ يَقَعُ قَلِيلًا، وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ الشَّيْءُ إِلَّا مَنْكُورًا؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ»<sup>(٤)</sup>، وَالْمَعْرِفَةُ ذَاتٌ وَاحِدَةٌ، وَلَا تَقَعُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهَا، وَلَا أَقْلَ. وَلَا بُدَّ لِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (رُبَّ) مِنْ صِفَةٍ؛ لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي التَّقْلِيلِ، تَقُولُ: رَبُّ رَجُلٍ قَانِمٍ صَرَبْتُ؛ لِأَنَّ رَجُلًا أَعَمُّ مِنْ رَجُلٍ قَانِمٍ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup>:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ<sup>(٦)</sup>

(١) انظر كلام سيبويه عن (رب) وشبهها بكم في: الكتاب ١٦١/٢.

(٢) في أ: بالكثير.

(٣) نقله عنه ابن برهان في شرح اللمع ١٧١/١.

(٤) انظر: المقتضب ١٣٩/٤.

(٥) هو الأعشى.

(٦) البيت من الخفيف.

روي: (أقيال) بدل (أقتال).

الرَّفْد: القُدْح العظيم. ويروى: الرَّفْد: العطية. والأسرى: جمع أسير. وأقتال: جمع: قتل، وهو العدو. (عن شرح شواهد الإيضاح).

انظر: الصبح المنير ١٣، وغريب الحديث لابن سلام ٩٣/٣، والزاهر ٢٢٠/٢، وشرح القصائد السبع ٣٧١، والأضداد ٣٣٩، وأمالى القالي ٩٠/١، ٧/٢، والإيضاح العضدي ٢٦٥-٢٦٦، والمخصص ٨٣/١١، واللاكن ٢٨٤/١، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٥، والمفصل ٢٩١-٢٩٢، ومغني اللبيب

فَإِنَّ (مِنْ مَعْمُورٍ أَقْتَالٍ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ؛ لِيَكُونَ صِفَةً (أَسْرَى)، فَيَكُونُ مَا عُطِفَ عَلَى مَعْمُولٍ (رُبَّ) بِمَنْزِلَةِ مَعْمُولِهَا، وَلَوْ عَلَّقْتَهُ بِـ (أَسْرَى) لَبَقِيَ مَعْمُولُ (رُبَّ) بِغَيْرِ وَصْفٍ، وَقَدْ جَوَّزَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ <sup>(١)</sup>، وَجَعَلَ مَعْمُولَهُ يَنْتُوبُ عَنْ صِفَتِهِ كَمَا يَنْتُوبُ مَعْمُولُ (أَقَاتِمُ) فِي قَوْلِكَ: أَقَاتِمُ أَخَوَاكَ، عَنْ خَيْرِهَا، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ <sup>(٢)</sup>:

وَيَقْدِفُ شِمَاخُ بْنُ عَمْرٍو وَرَهْطُهُ      أَلَا رُبَّ فِيهِمْ دَارِعٍ وَهُوَ أَشْوَسُ <sup>(٣)</sup>  
فَ(فِيهِمْ) لَا يَكُونُ وَصْفًا لِـ (دَارِعٍ) وَقَدْ تَقَدَّمَ، فَانْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَلَا ظَرْفًا لِـ (دَارِعٍ)؛ لِأَنَّهُ يَنْتَقِي مَعْمُولُ (رُبَّ) بِغَيْرِ وَصْفٍ، وَإِنَّمَا هُوَ وَصْفُ إِنْسَانٍ مُحذُوفٍ هُوَ مَعْمُولُ (رُبَّ)، وَقَوْلُهُ <sup>(٤)</sup>:

٧٦٤، وخزانة الأدب ٥٥٩/٩.

(١) رأيت من جَوَّزَ ذلك على غير ما قرره المؤلف هنا، قال القيسي: «... فَإِنْ تَحَيَّلَتْ وَحَلَّتْ عَلَى الْمَعْنَى، فَقُلْتُ: إِنْ إِرَاقَةُ الرَّفْدِ إِتْلَافٌ، وَأَسْرُ الْأَسْرَى إِهَانَةٌ وَإِتْلَافٌ، فَتَكُونُ عَلَى هَذَا الصَّفَتَانِ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ، مَثَلُ: زَيْدٌ ضَرْبَتُهُ وَعَمْرُو، فَتَكُونُ قَدْ اسْتَغْنَيْتَ بِالصِّفَةِ الْأُولَى عَنِ الثَّانِيَةِ، فَيَكُونُ الْجَارُ عَلَى هَذَا مُتَعَلِّقًا بِأَسْرَى، فَتَنْدَبِرُهُ». (إيضاح شواهد الإيضاح ٢٨٥/١).

(٢) هو زيد الخيل.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (شماس) بدل (شماخ)، و(منهم) بدل (فيهم)، و(وادي) بدل (دارع)، و(أشوس) بدل (أشوس).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر زيد الخيل) ١٨٦، ومجالس ثعلب ٥١٣/٢، ونوادر أبي زيد ٣٠١،

والشيرازيات ٢/٦٠٦، وارتشاف الضرب ٤/١٧٤٠، وخزانة الأدب ٥/٦٥.

(٤) هو امرؤ القيس.

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ قَدْ هَوَتْ وَلَيْلَةٍ بِأَنْسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُ تِمَالٍ<sup>(١)</sup>  
 فَهَذَا يَحْمِلُهُ عَلَى: كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلْتُهَا بِدِرْهَمٍ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَذَفَ  
 صِفَةَ اللَّيْلَةِ، اسْتِغْنَاءً بِصِفَةِ الْيَوْمِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَلَا رَبُّ يَوْمٍ قَدْ هَوَتْ وَلَيْلَةٍ قَدْ  
 هَوَتْ، فَجَازَ ذَلِكَ كَمَا تَقُولُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَرَبْتُهُ وَامْرَأَةً، إِذَا أَرَدْتَ: صَرَبْتُهَا،  
 وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي (أَسْرَى)؛ لِأَنَّ صِفَتَهُ / ١١٧ لَيْسَ مِثْلَ صِفَةِ الرَّفْدِ، وَقَالَ  
 بَعْضُهُمْ: إِذَا قُلْتَ: رَبُّ رَجُلٍ صَرَبْتُهُ، جَازَ أَنْ تَجْعَلَ (صَرَبْتُهُ) صِفَةً (رَجُلٍ) نَائِبًا  
 عَنِ عَامِلِ (رَبِّ)، وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَهُ عَامِلَ (رَبِّ) نَائِبًا عَنِ صِفَةِ (رَجُلٍ) وَفِيهِ نَظَرٌ،  
 لِأَجْلِ تَعْدِيَّتِهِ.

وزعم الأخفش أن (رَبَّ) تكون اسمًا<sup>(٢)</sup> بدليل قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرَبُّ قَتْلِ عَارٍ<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان امرئ القيس (شرح الحضرمي) ٩٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٨٥، والمقرب ٢١٩، ومغني اللبيب ١٨٠، ٧٦٤، وشرح شواهد ١/ ٣٤١، وخزانة الأدب ١/ ٦٤.

(٢) هو مذهب الكوفيين، كما في الإنصاف ٢/ ٨٣٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٧٣٧. وهو رأي الأخفش كما في الشيرازيات ٢/ ٦٠٧، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١١٨٠، والجنى الداني ٤٣٩.

(٣) هو ثابت قطنة بن كعب العتكي.

(٤) البيت من الكامل.

انظر: البيان والتبيين ١/ ٢٩٣، والشعر والشعراء ٢/ ٦١٦، والمقتضب ٣/ ٦٦، وأمالى ابن الشجري ٤٦/ ٣، والحامسة الشجرية ١/ ٣٣٠، واللباب ١/ ٣٦٤، والحامسة البصرية ٢/ ٧٧١، ومغني اللبيب



فالإخبار بـ (عار) عَنْ (رُبَّ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ، كَمَا اسْتَدَلَّ سِيبَوِيهِ عَلَى أَنَّ  
(كَمْ) اسْمٌ يَقُولُهُمْ: كَمْ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ <sup>(١)</sup>، وَلَيْسَ فِي هَذَا حُجَّةٌ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ  
يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَرُبَّ قَتْلٍ هُوَ عَارٌ، فَحَذَفَ الْمُبْتَدَأَ وَأَبْقَى الْخَبَرَ، فَالْمُضْمَرُ  
هُنَا هُوَ الْمَظْهَرُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ <sup>(٢)</sup>:

يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا <sup>(٣)</sup>

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

وَهَنَّ عَلَى حَدَّيْ شَيْبِ بْنِ عَامِرٍ أَثْرَنَ عَجَاجَاتٍ سَنَابِكُهَا كُذُرُ <sup>(٤)</sup>

٤١، ١٧٩، ٦٥٣، وشرح شواهده ٨٩/١، وخزانة الأدب ٥٧٦/٩.

(١) انظر: الكتاب ١٦١/٢.

(٢) هو لبيد بن ربيعة.

(٣) من الرجز.

والهيجاء: الحرب. والدعة: الخفض والراحة. (عن الخزانة).

انظر: ديوان لبيد ٣٤٠، والعين ٢٢٣/٢ (ودع)، ومجالس ثعلب ٤٤٩/٢، والزاهر ١٩١/٢، وأمالي

القالبي ١٤٠/٣، وأمالي المرتضى ١٩١/١، واللسان ٥٤٣/١٣ (موه)، وخزانة الأدب ٥٤٧/٩.

(٤) البيت من الطويل.

روايته في مصادره:

وَهَنَّ عَلَى حَدَّيْ شُتَيْرِ بْنِ خَالِدٍ أَثِيرَ عَجَاجٍ مِنْ سَنَابِكِهَا كُذُرُ

ورواية المصنف لا شاهد فيها.

انظر: ديوان الفرزدق ٣١٦/١، والعقد الفريد ١٨٢/٥، والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٨٠، والقرط

على الكامل ١١٧/١.

أي: هُنَّ كُدْرٌ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ رُؤْبَةٍ<sup>(١)</sup>:

وَبَلَدٍ بِأَلْهِ مُوَزَّرُ<sup>(٢)</sup>

أي: هُوَ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى عُثْمَانَ بِإِضَافَةِ (أَلْ) إِلَى الْمُضْمَرِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ اسْتَعْمَلْتَ لِلتَّكْثِيرِ حَمَلًا عَلَى (كَمْ)، كَمَا عَدَّى الشَّاعِرُ رَضِي بِـ (عَلَى) حَمَلًا عَلَى سَخِطَ فِي قَوْلِهِ:

إِذَا رَضَيْتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ<sup>(٤)</sup>

وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>:

فَإِنْ أَهْلِكَ عَمِيرُ فَرُبَّ زَحْفٍ يُشَبِّهُ نَقْعَهُ رَهَوًا ضَبَابًا<sup>(٦)</sup>

(١) لم أجده في ديوانه.

(٢) من الرجز.

انظر: مجاز القرآن ٥٤ / ٢، وجمهرة اللغة ٣ / ٣٧١. ولم أجده في غيرهما.

(٣) ينسبُ المصنّف لابن جني هنا أنه لا يُجيزُ إضافة (أَلْ) إلى المضمر، وأنَّ في هذا البيت ردًّا عليه، ولم أجده

من نسب إلى ابن جني هذا، بل إنه صرح بما يدل على إجازته لإضافته إلى المضمر، قال: «... وأنت

ممتنع من استعمال (أَلْ) في غير الأشهر الأخص، وسواء في ذلك أضفته إلى مظهر أم أضفته إلى مضمر»

انظر: سر الصناعة ١٠٤ / ١.

وأما الذين تُنسب إليهم منع هذا فقد ذكر أبو حيان أن من منع اقتباس إضافة إلى المضمر الكسائي، وأبو

جعفر النحاس، وأبو بكر الزبيدي. انظر: البحر المحيط ١ / ١٨٨.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) هو بشر بن أبي حازم.

(٦) البيت من الوافر.

وَقَالَ<sup>(١)</sup>:

وَذِي رَجِمَ ذِي حَاجَةٍ قَدْ وَصَلَتْهَا إِذَا رَجِمَ الْقَطَّاعُ نَشَتْ بِلَاهُا<sup>(٢)</sup>  
ومنه قوله<sup>(٣)</sup>:

فَنَلْنَا وَنَالَ الْقَوْمُ مِنَّا وَرُبَّمَا يَكُونُ عَلَى الْقَوْمِ الْكِرَامُ لَنَا الظَّفَرُ<sup>(٤)</sup>  
فَهَذِهِ (رُبَّ) لِلتَّكْثِيرِ؛ لِأَنَّهُ مَادِحٌ، وَأَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ  
الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾<sup>(٥)</sup> لَا مَعْنَى لِلتَّقْلِيلِ فِيهَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ حُجَّةٌ  
عَلَيْهِمْ<sup>(٦)</sup>.

---

الرهو: الساكن. (عن اللسان).

انظر: ديوان بشر ٧٥، ومجاز القرآن ٢/٢٠٨، وشرح اللمع لابن برهان ١/١٦٩، والمحكم ٤/٣٠١  
(رهو)، ومختارات ابن الشجري ٣٠٧، ومتهى الطلب ٢/١٨٨، واللسان ١٤/٣٤١ (رهو).

(١) هو عمرو بن البراء من بني عبد الله بن كلاب.

(٢) البيت من الطويل.

نشأت: جفت. (عن النوادر)

انظر: نوادر أبي زيد ٤٤٣، وشرح اللمع لابن برهان ١/١٦٨-١٦٩. ولم أجده في غيرهما.

(٣) هو أوس بن حجر.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/١٦٩، وشرح الكافية ٢/٢-١١٨٤-١١٨٥، وخزانة الأدب ١٠/٣.

(٥) الحجر: ٢.

(٦) لم أشر على كلام أبي علي، مع كثرة استشهاده بهذه الآية في كتبه. إلا أنه قرّر مجيء (رُبَّمَا) للتكثير في قول

الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتَ فِي عِلْمِ

وَأَعْلَمَ أَنَّ لِـ (رُبَّ) ثَلَاثَ مَرَاتِبَ:

الأولى: دُخُولُهَا عَلَى النَّكِيرَةِ الْمَوْصُوفَةِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا.

الثانية: دُخُولُهَا عَلَى (مَا) الْكَافَّةِ، وَمَا بَعْدَهَا يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ، لَكِنْ يَخْتَلِفُ حُكْمُهُنَّ، الْكَفِّ، وَالزِّيَادَةُ، وَأَنْ يَكُونَ بِتَقْدِيرِ شَيْءٍ، فَأَمَّا الْكَفُّ: فَإِنْ تَدَخَّلَ (رُبَّمَا) <sup>(١)</sup> عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ، وَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، كَقَوْلِنَا: رُبَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَأَمَّا الْفِعْلُ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ <sup>(٢)</sup>:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ يَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ <sup>(٣)</sup>

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾، فَإِنَّهُ حِكَايَةٌ

حَالٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَا مِنْ شِيعِنِهِ وَهَذَا مِنْ عُدُوِّهِ﴾ <sup>(٤)</sup>، وَ(هَذَا) إِشَارَةٌ إِلَى الْحَاضِرِ.

انظر: كتاب الشعر ٢/ ٣٩٢-٣٩٣.

(١) في د: أَنْ تَدَخَّلَ بِهَا.

(٢) هُوَ مُجْدِيمَةُ الْأَبْرَشِ.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْمَدِيدِ.

أَوْفَيْتُ: أَشْرَفْتُ. الْعِلْمُ: الْجَبَلُ. وَشِمَالَاتُ: جَمْعُ شِمَالٍ. (عَنْ شَرْحِ أَبِياتِ سَيَّوِيهِ).

انظر: الْكِتَابُ ٣/ ٥١٧-٥١٨، وَنَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٥٣٦، وَالْمُقْتَضَبُ ٣/ ١٥، وَالْأَصُولُ ٣/ ٤٥٣، وَاللَّامَاتُ

لِلزَّجَاجِيِّ ١١٥، وَشَرْحُ أَبِياتِ سَيَّوِيهِ ٢/ ٢٨١، وَالْإِيضَاحُ الْعُسْدِيُّ ٢٦٦، وَكِتَابُ الشَّعْرِ ٢/ ٣٩٢،

وَشَرْحُ الْمَعْلَمِ لِابْنِ بَرَهَانَ ١/ ١٦٨، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/ ٥٦٤-٥٦٥، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٩/ ٤٠.

(٤) الْقَصَصُ: ١٥.

وَبَعْضُهُمْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْحَاضِرُ<sup>(١)</sup> وَالْمُسْتَقْبَلُ بَعْدَ (رُبَّمَا)<sup>(٢)</sup>، وَابْنُ السَّرَّاجِ  
يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>، وَعِلَّتُهُ أَنَّ (رُبَّ) تُسْتَعْمَلُ لَمَّا مَضَى فَكَذَلِكَ (رُبَّمَا)، وَيَذْكُرُكَ عَلَى  
اسْتِعْمَالِ (رُبَّ) لَمَّا مَضَى أَنَّكَ إِنَّمَا تَذْكُرُهَا إِنَّمَا مُصَدِّقًا فِي الْجَوَابِ وَإِنَّمَا مُكَذِّبًا،  
وَكِلَاهُمَا يَفْتَقِرُ إِلَى تَحْقِيقٍ، وَأَيْضًا فَإِنَّ (رُبَّ) نَقِيضَةُ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ، تَقُولُ: كَمْ  
غُلَامٍ مَلَكَتُ، وَأَنْتَ مَادِحٌ، وَالْمَدْحُ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا يَثْبُتُ<sup>(٤)</sup>، وَأَيْضًا فَأَكْثَرُ مَا وَرَدَ  
وَصَفُ الْاسْمِ بَعْدَهَا بِالْمَاضِي، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ نَائِبٌ عَنِ عَامِلِهَا، وَالنَّائِبُ مِنْ  
جِنْسِ الْمَنُوبِ، وَالْفَارِسِيُّ جَوَّزَ فِي غَيْرِ الْإِيضَاحِ<sup>(٥)</sup> وَقُوعِ الْحَالِ، وَالْإِسْتِقْبَالِ  
بَعْدَهَا، وَيَلْزَمُ الْفَارِسِيُّ: رُبَّ رَجُلٍ سَيَقُومُ، وَهُوَ لَا يَجِيزُهُ، وَأَمَّا كَوْنُهَا زَائِدَةً  
فَكَقُولِ الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup>:

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ      بَيْنَ بُضْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ<sup>(٧)</sup>

(١) في هامش أ: الحال.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٧٩/٣، وارتشاف الضرب ١٧٤٩/٤.

(٣) انظر: الأصول ٤١٩/١.

(٤) في ج: ثبت.

(٥) في الإيضاح جَوَّزَهُ عَلَى تَأْوِيلِ الْحِكَايَةِ. انظر: ٢٦٧. ولم أجد رأيه الذي أشار إليه.

(٦) هو عدي بن الرَّعْلَاءِ الْغَسَّانِي.

(٧) البيت من الخفيف.

طعنة نجلاء: أي واسعة. ومنه قولهم: عين نجلاء. (اللسان ٦٤٧/١١ (نجل).

انظر: الأصمعيّات ١٥٢، والاشتقاق ٤٨٦، والأزهية ٨٢، ٩٤، وأمالى ابن السجري ٥٦٦/٢، والحماسة

الشجرية ١٩٤/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٠٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٠/١،

فَ (ما) زائدة هُنا، كما زِيدَتْ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>،  
وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

لَقَدْ رُزِّتْ كَعْبُ بْنُ عَوْفٍ وَرُبَّمَا فَتَى لَمْ يَكُنْ يَرْضَى بِشَيْءٍ يَضِيمُهَا<sup>(٣)</sup>  
فَ (فتى) يجوزُ أَنْ يَكُونَ مجروراً وَمَنْصُوباً وَمَرْفُوعاً، فَرَفَعَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: الْإِبْتِدَاءُ، وَالْخَبَرُ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ: / ١١٧ ب أَحَدُهُمَا: الْجُمْلَةُ،  
وَصَحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ لِمَا فِي الْكَلَامِ مِنْ مَعْنَى التَّقْلِيلِ، وَلِلْفَظِ (ما)، وَالْآخَرُ أَنْ  
تَجْعَلَ الْجُمْلَةَ صِفَةً وَالْخَبَرَ مَحْذُوفًا. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً بِفِعْلِ مُضْمَرٍ،  
تَقْدِيرُهُ: رَبِّمَا يَكُونُ فَتَى، أَوْ يَقَعُ فَتَى، وَالنَّصْبُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: رَبِّمَا رُزِّتْ  
فَتَى، وَالْجَرُّ عَلَى زِيَادَةِ (ما).

وَأَمَّا كَوْنُهَا بِتَقْدِيرِ شَيْءٍ مَوْصُوفٍ، فَقَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

ومغني اللبيب ١٨٣، وشرح شواهد ٧٢٥/٢، وشرح أبياته ١٩٧/٣.

(١) النساء: ١٥٥.

(٢) هو سمعان بن مسيكة.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: أمالي الزبيدي ١٣، والشيرازيات ٦٠٨/٢، والأشباه والنظائر ١٨٧/٣. ولم أجده في غيرها.

(٤) اختلف في قائله، فقيل:

أ- أمية بن أبي الصلت.

ب- حنيف بن عمير اليشكري.

ج- نهار ابن أخت مسيلمة.

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ رِ لَهْ قُرْجَةً كَحَلِّ الْعِقَالِ<sup>(١)</sup>  
تَقْدِيرُهُ: رُبَّ شَيْءٍ تَكْرَهُهُ النَّفْسُ، فَإِنْ جَعَلْتَ (مَا) كَافَّةً، وَمَفْعُولُ (تَكْرَهُ)  
مَحْذُوفٌ، وَ(مِنْ) صِفَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ جَارٌ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ اقْتَصَرُوا بِ(مَا) حِينَ كَفُّوا بِهَا عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا كَمَا فُعِلَ فِي (لَمَّا) فِي  
قَوْلِكَ: جِئْتُ وَلَمَّا، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْكَرِيمَةَ يَلْقَاهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَغْنِي يَوْمًا فَرُبَّمَا<sup>(٤)</sup>

د- عبيد بن الأبرص.

(١) البيت من الخفيف.

روي: (نَجَزَ) بدل (تَكْرَهُ).

انظر: ملحق ديوان أمية بن أبي الصلت ١٨٩، وديوان عبيد بن الأبرص ٨٦، والكتاب ٣١٥/٢،  
والحيوان ٤٩/٣، والمقتضب ٤٢/١، والأصول ١٦٩/٢، ٣٢٥، والزاهر ٢٥٢/٢، وكتاب الشعر  
١/٢٦٣، ٤٠٩/٢، والتبصرة والتذكرة ٢٩١/١، وأمالى ابن السجري ٥٥٤/٢، ٥٦٦، والحماسة  
البصرية ٩٥٢/٢. وغيرها كثير.

(٢) لأنه يميز زيادة (مِنْ) في الإيجاب. انظر: معاني القرآن ٤٦٤/٢.

(٣) اختلف في قائله، فقليل:

أ- عروة بن الورد.

ب- حاتم الطائي.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (الْمَنِيَّةُ) بدل (الْكُرَيْمَةِ)، و(كُرَيْمًا) بدل (حَمِيدًا).

انظر: زيادات ديوان عروة ١٤٧، وديوان حاتم ٢٦٦ (هامش ٣٨)، والأغاني ٣٠٣/٦، وجمع الهوامع  
٣٨/٢، وخزانة الأدب ٩/١٠.

وروي: وَإِنْ يَسْتَغْنِي يَوْمًا فَأَجْلِرِ، فلا شاهد فيه هنا، وهو من قصيدة رائية لعروة في ديوانه ٤٨، وتخريجه

فَحَذَفَ الْفِعْلَ بَعْدَهُ كَمَا حَذَفَهُ فِي قَوْلِهِ <sup>(١)</sup>:

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَلْقَاهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيَّنَمَا <sup>(٢)</sup>  
وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ أَقْسَامِ (رُبِّ) أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَفْسَرِ، تَقُولُ: رَبُّهُ  
رَجُلًا، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: (رُبُّهُ رَجُلًا) أَصْلُهُ التَّوَكُّيدُ، كَأَنَّهُ قَالَ: رَبُّ رَجُلٍ رَجُلٍ،  
فَأُضْمِرَ أَحَدَهُمَا وَنَصَبَ الثَّانِي عَلَى الْحَالِ <sup>(٣)</sup>، وَعَادَ فَقَالَ: إِنَّمَا يُنْصَبُ الثَّانِي عَلَى  
التَّفْسِيرِ <sup>(٤)</sup>.

وَهَذَا الْمُضْمَرُ مَجْهُولٌ لَا يَرْجِعُ إِلَى شَيْءٍ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُفْسِّرٍ، وَالْمُضْمَرَاتُ  
الْمُفْسَّرَاتُ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءٌ: ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ، وَهَذَا الضَّمِيرُ، وَفَاعِلٌ (نَعَمْ) إِذَا  
كَانَ مُضْمَرًا، لَكِنَّ الْأَوَّلَ <sup>(٥)</sup> مُفْسَّرُ الْجُمْلَةِ، وَهَذَا يُفْسِّرُ ابْنَ مَفْرَدٍ، وَيُلْحَقُ

٩٥، والأصمعيات ٤٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٢٤/١.

(١) هو النمر بن تولب.

(٢) البيت من المتقارب.

روي: (من يَجْثَهَا) بدل (يلقها).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٧٨، وغريب الحديث لابن قتيبة ٥٣٨/٢، وأدب الكاتب ٢١٤،

وتفسير الطبري ٤٤٠/١، والجمل ٢٧٤، والحلل ٣٤٤، ومختارات ابن الشجري ٦٧، ورصف المباني

١٥٩، ٢٠٤، وشرح أبيات المغني ٣٨٥/١.

(٣) لم أقف على قوله هذا.

(٤) انظر نصب (رجلاً) على التفسير في: الكتاب ١٧٦/٢، والمقتضب ٦٧/٣، والأصول ٤١٩/١.

(٥) في ج: لا يفسر.



بهَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُفَسَّرُ بِمَا هُوَ مِثْلُهُ.

وَفِيهِ لُغَاتٌ: رَبُّ، وَرُبُّ، وَرُبٌّ، وَقَدْ يَخْفَفُ وَيُحَرِّكُ بِهِذِهِ الْحَرَكَاتِ، وَبَعْضُهُمْ يُسَكِّنُهُ، فَمَنْ حَرَّكَ حَذَفَ السَّاكِنَ، وَمَنْ أَسَكَّنَ حَذَفَ الْمُتَحَرِّكَ، وَقَدْ تَلَحُّقُهُ التَّاءُ، وَتُحَرِّكُ التَّاءُ بِالْفَتْحِ وَتُسَكِّنُ، وَأَكْثَرُ مَا وَرَدَتْ مَفْتُوحَةً فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّاءِ الَّتِي تَدْخُلُ الْفِعْلَ، فَإِذَا لَحِقَتْ (مَا) مَعَهَا فَفِيهَا سَبْعُ لُغَاتٍ: رَبَّمَا وَرُبَّمَا وَرَبِّمَا وَرُبَّتْمَا وَرُبَّتَيْمَا، وَرُبَّتَيْمَا وَرُبَّتَيْمَا، كَذَا حَكَى بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ <sup>(١)</sup>، وَأَنشَدَ ابْنُ دُرَيْدٍ <sup>(٢)</sup>:

رُبَّ هِيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَقْتُ هِيْضَلٍ <sup>(٣)</sup>

(١) انظر لغات (رَبُّ) في ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٩، وقد أثبت المرادي سبع عشرة لغة. انظر: الجني الداني ٤٤٧.

(٢) لأبي كبير الهذلي. انظر: جهرة اللغة ١/ ٢٨.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدوره:

أَزْهَيْرُ إِن يَشِبَّ الْقَذَالُ فَلَأُنِّي

وهو لأبي كبير الهذلي.

روي: (مَصِيع) و(مَرَس) بدل (لَجِب).

القذال: ما بين الأذنين والقفا. والهيضل: الجماعة يُغزى بهم. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٨٩، وشرح أشعارهم ٣/ ١٠٧٠، ومجالس ثعلب ١/ ٣٢٥، وكتاب الشعر

١/ ٧٣، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٣٦٤، والتهام ٢١٩، والمحتسب ٢/ ٣٤٣، والتبصرة ١/ ٢٩١،

وأما ابن الشجري ٢/ ١٧٩، ٣/ ٤٨، والإنصاف ١/ ٢٨٥، وخزانة الأدب ٩/ ٥٣٥.

وأنشدوا<sup>(١)</sup>:

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةً<sup>(٢)</sup>

وَقَدْ تَضَمَّرَ (رُبَّ) بَعْدَ الْوَائِ، وَيَكُونُ الْجُرُّ لـ (رُبَّ) بِخِلَافِ وَائِ الْقَسَمِ؛ لِأَنَّ الْجُرَّ لَهَا، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ دُخُولُ وَائِ الْعَطْفِ عَلَى وَائِ الْقَسَمِ، وَامْتِنَاعُ دُخُولِهَا عَلَى وَائِ (رُبَّ)، وَحُكْمُ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْوَائُ مَعَ (رُبَّ) حُكْمُ الدَّاخِلِ عَلَيْهِ (رُبَّ) مِنْ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً مَوْصُوفًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُضَمَّرًا أَوْ (مَا) فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ دُخُولُ الْوَائِ عَلَيْهِمَا، أَمَّا الْمُضَمَّرُ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ هُنَا إِلَّا مُتَّصِلًا، وَوَائُ الْعَطْفِ لَا يَتَّصِلُ بِهَا مُضَمَّرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ عَامِلَةً، وَذَكَرَ عَثْمَانُ أَنَّ مَذْهَبَ الْمُبَرِّدِ أَنَّ الْوَائَ هِيَ الْجَارَةُ<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا فَاسِدٌ لِمَا أوردَهُ مِنْ جَرِّهَا مُضَمَّرَةً بَعْدَ الْفَاءِ، وَبَعْدَ (بَل)

(١) لضمرة بن أبي ضمرة.

(٢) صدر بيت من السريع، وعجزه:

شعواء كاللذعة بالميسم

شعواء: فاشية متفرقة. (عن اللسان). الميسم: الحديدية التي يوسم بها، فإذا وقعت على وبر الإبل دخت.

انظر: نوادر أبي زيد ٢٥٣، والمعاني الكبير ١٠٠٥/٢، وتهذيب اللغة ٦٤/٣ (شعا)، ٤٨٥/٦ (هيه)،

١٨٤/١٥ (رب)، والمبج ١١٢، والمخصص ١٥٦/٧، ١١٦/١٦، والإنصاف ١٠٥/١، وشرح

المفصل ٣١/٨، واللسان ٤٠٩/١ (رب)، ٤٣٥/١٤ (شعا)، وخزانة الأدب ٥٣٩/٩.

(٣) ذكر ابن جني ذلك في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨٠. ورأي المبرد في المقتضب ٣٤٧/٢-

وبعدها<sup>(١)</sup> وَعَدَمَ غَيْرَهَا أَلْبَتَّةَ، وَأَمَّا (ما) فَلِهَذَا الْمَعْنَى إِذْ لَيْسَتْ عَامِلَةً فَتُكْفَى،  
وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْعَمَلَ لِـ (رُبِّ) الْمَحذُوفَةِ بَطَلَ دُخُولُ هَذَيْنِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَغْمَاؤُهُ      كَانَ لَوْنَ أَرْضِهِ سَامَاؤُهُ<sup>(٢)</sup>  
وَقَدْ جَاؤُوا بِالْفَاءِ أَيْضًا، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعُ      فَأَهْلَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوِلٍ<sup>(٣)</sup>  
وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

فَإِمَّا تُعْرِضُنَّ أَمِينٌ عَنِّي      وَيَنْزِعُكَ الْوُشَاةُ<sup>(٥)</sup> أَوْلُو النَّبَاطِ

(١) بعدم الفاء.

(٢) سبق تحريجه.

(٣) البيت من الطويل، وهو من معلقته المشهورة.

روي:

فمثلك بكراً قد طرقت وثيباً

وروي برفع (مثل) فلا شاهد فيه حيثئذ. و(مُغِيل) بدل (محول).

المحول: الذي أتى عليه حول. والمغِيل: التي ترضع على حمل. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٤٢، والكتاب ١٦٣/٢، وغريب الحديث لابن سلام

١٠٠/٢، وتفسير الطبري ١١٤/١٧، والزاهر ٢٣٢/١، وشرح القصائد السبع ٣٩، وإعراب القرآن

للنحاس ٤٧٤/٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٥٠/١، ومقاييس اللغة ٤٠٦/٤ (غيل)، وإعجاز القرآن

١٦٦، واللسان ١٢٦/٨ (رضع)، ومغني اللبيب ١٨١، ٢١٣، وشرح أبياته ٢٠/٤.

(٤) هو المتنخل الهللي.

(٥) في ج: الغواة، وأشار إلى نسخة فيها الوشاة.

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ      نَوَاعِمَ فِي المَرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ<sup>(١)</sup>  
وَقَالَ<sup>(٢)</sup>:

فَإِنْ أَهْلِكَ فَذِي حَنْقٍ لَظَاهُ      عَلَيَّ يَكَادُ يَلْتَهِبُ التِّهَابُ<sup>(٣)</sup>  
وَقَدْ أَضْمَرُوا (رُبَّ) بَعْدَ (بَلْ)، قَالَ<sup>(٤)</sup>:

(١) البيتان من الوافر.

روي: (وحدي) بدل (عين).

ينزعك: يودُّونك ويقرُّضونك. النباط: الذين يستنبطون الأخبار ويستخرجونها. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ١٩/٢، وشرح أشعارهم ١٢٩٧/٣، والتخريج ١٥١٤/٣، وكتاب الشعر ١/٤٩-٥٠، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨٠-١٨١ (الثاني)، وشرح شواهد الإيضاح ٣٨٥، وأمالى ابن السجري ١/٢١٧-٢١٨، والمرئجل ٢٢٥، والإنصاف ١/٣٨٠ (الثاني)، والحماسة البصرية ٣/١١٢٣، وشرح المفصل ٢/١١٨ (الثاني).

(٢) هوربيعة بن مقروم الضبي.

(٣) في أ، ج: عن نسخة:

يكاذ عليَّ يَسْتَعِرُّ اسْتِعَارَا

والبيت من الوافر.

الشاهد: ذي حنق، حيث إن الجر برب محذوفة بعد الفاء.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر ربعة بن مقروم) ٢٥٤، وديوان الحماسة ٢/٢١٠، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٤٤، وأمالى ابن السجري ١/٢١٧، وشرح الكافية ٢/٢/١١٨٧، ومغني اللبيب ٢١٨، وشرح شواهد ١/٤٦٦، وشرح أبياته ٤/٣٤، وخزانة الأدب ١٠/٢٦.

(٤) هورؤية بن المعجاج.

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كِتَائُهُ وَجَهْرُمُهُ<sup>(١)</sup>  
 وَقَدْ جَرُّوا بِ (رُبِّ) مُضْمَرَةٌ وَلَيْسَ مَعَهَا حَرْفٌ عَطْفٍ، قَالَ<sup>(٢)</sup>:  
 رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهَا كَذْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهَا<sup>(٣)</sup>  
 / ١١٨ أ فَهَذَا<sup>(٤)</sup> جَمِيعُهُ يُرِيكَ أَنَّ الْعَمَلَ لِ (رُبِّ).  
 قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى الْبَاءِ الْإِلْصَاقُ، تَقُولُ: أَمْسَكْتُ الْحَبْلَ بِيَدِي، أَيْ:  
 أَلَصَقْتُهَا بِهِ، وَتَكُونُ الْبَاءُ زَائِدَةً، تَقُولُ<sup>(٥)</sup>: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، أَيْ: لَيْسَ زَيْدٌ  
 قَائِمًا»<sup>(٦)</sup>.

(١) من الرجز.

جهرمه: ثياب تسمى: الجهرميّة، فأسقط ياء النسب ضرورة. (عن اللسان).

انظر: ديوان رؤية ١٥٠، وكتاب الشعر ١/ ٥٠، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨١، وأملّي ابن  
 الشجري ١/ ٢١٨، والإنصاف ٢/ ٥٢٩، واللباب ١/ ٣٦٦، وشرح المفصل ٨/ ١٠٥، واللسان  
 ١١١/ ١٢ (جهرم)، ومغني اللبيب ١٥٢، وشرح أبياته ٣/ ٣.

(٢) هو جميل بن معمر.

(٣) من الرجز.

روي (الفداء) بدل (الحياة).

انظر: العين ٧/ ٤٠٥ (طلل)، والزاهر ١/ ٥٤٦-٥٤٧، وأملّي القالي ١/ ٢٤٦، وغريب الحديث  
 للخطابي ١/ ٤٦٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٣، والخصائص ١/ ٢٨٥، ٣/ ١٥٠، واللاكن  
 ١/ ٥٥٧، والإنصاف ١/ ٣٧٨، واللسان ١١/ ١٢٠ (جلل)، ومغني اللبيب ١٦٤، ١٨٢.

(٤) في ج: وهذا.

(٥) في اللمع: كقولك.

(٦) اللمع ٧٤.

قَالَ سَعِيدٌ: الْبَاءُ مَكْسُورَةٌ لَمَّا بَيَّنَّا، وَرَوَى اللَّحْيَانِيُّ<sup>(١)</sup> فَتَحَهَا مَعَ الْمُضْمَرِ<sup>(٢)</sup>،  
حَمَلًا عَلَى لَامِ الْجَرِّ مَعَ الْمُضْمَرِ، فَقَالَ: مَرَزْتُ بِهِ، وَكُلُّ الْحُرُوفِ الْأَحَادِيَّةِ يَجْمَعُهَا:  
لَسَوْفَ أَكْتُبُ، وَهِيَ مَفْتُوحَةٌ إِلَّا هَذَا الْحَرْفَ، وَلَامِ الْجَرِّ مَعَ الْمُظْهَرِ وَلَامِ الْأَمْرِ،  
وَسَنِيئُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ، وَعُثْمَانُ يَذْكُرُ أَنَا كُسِرَتْ لُضَارَعَتِهَا لَامُ الْجَرِّ<sup>(٣)</sup>.

وَلِلْبَاءِ عِنْدَ النُّحَاةِ أَقْسَامٌ كُلُّهَا صَحِيحَةٌ، فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا لِلِإِلْصَاقِ،  
وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا لِلِاسْتِعَانَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا لِلِإِضَافَةِ<sup>(٤)</sup>، وَالْأَصْلُ فِيهَا جَمِيعُهَا  
التَّعْدِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنْهُ، كَـ(إِنْ) الشَّرْطِ وَوَاوِ الْعَطْفِ، وَذَكَرَ عُثْمَانُ فَضْلًا  
طَرِيفًا، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قُلْتَ: أَمْسَكْتُ الْحَبْلَ، أَمَكَنَّ أَنْ تَكُونَ بَاشِرَتُهُ بِيَدِكَ  
نَفْسِهَا، وَأَمَكَنَّ أَنْ تَكُونَ مَنَعَتُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ لَهُ، فَإِذَا قُلْتَ:  
أَمْسَكْتُ بِرَيْدٍ، فَقَدْ أَعْلَنْتَ أَنَّكَ بَاشِرَتُهُ، وَالصَّفَتْ مَحَلَّ قُدْرَتِكَ بِهِ<sup>(٥)</sup>، وَهَذِهِ  
دَعْوَى إِنْ وَافَقَهَا تَفْسِيرُ الْعَرَبِ قَامَ بُرْهَانُهَا، وَشَبِيهٌ بِهَا دَعْوَى الْمُبَرِّدِ فِي الْبَاءِ

(١) هو علي بن المبارك، وقيل: علي بن حازم اللحياني. أبو الحسن. (ت): أخذ عن الكسائي، وأخذ عنه أبو

عبيد القاسم بن سلام. وله كتاب النوادر. انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٩٥، ومعجم

الأدباء ٤/ ١٨٤٣، وإنباه الرواة ٢/ ٢٥٥.

(٢) حكاية اللحياني في: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٣٠.

(٣) انظر: سر الصناعة ١/ ١٤٤.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٢.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٣.

وَالْهَمْزَةُ، فِي قَوْلِكَ: أَذْهَبْتُهُ وَذَهَبْتُ بِهِ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ<sup>(٢)</sup>.

فَأَمَّا الْاسْتِعَانَةُ، فَإِنْ تَكُونُ مُتَّصِلَةً بِآلَةٍ، كَقَوْلِكَ: تَجَرْتُ بِالْفَأْسِ الْحَشَبَةَ، وَكَتَبْتُ بِالْقَلَمِ الْكِتَابَ، وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ يَدَّعِي أَنَّ الْبَاءَ لِلتَّبْعِيضِ<sup>(٣)</sup>، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا<sup>(٤)</sup> بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾<sup>(٥)</sup> وَهَذَا لَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ اللُّغَةِ<sup>(٦)</sup>، وَقَدْ رُدَّ<sup>(٧)</sup> عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾<sup>(٨)</sup>، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾<sup>(٩)</sup>، وَهَذَا لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ لِهَذَا لَا يَدَّعِي أَنَّهَا تَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَمَنْ رَدَّ هَذَا الْقَوْلَ يَقُولُ: إِنَّا اسْتَفَدْنَا التَّبْعِيضَ فِي الْآيَةِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَالْبَاءُ فِي الْآيَةِ ظَرْفٌ، وَالظَّرْفُ قَدْ يَكُونُ الْعَمَلُ فِي بَعْضِهِ.

(١) فهو يرى أن أذهبته بمعنى: أزلته ويجوز أن تكون معه والأ تكون معه، وذهب به بمعنى: أزلته وأنت معه.

(٢) ص: ٣٢٨.

(٣) هم بعض الشافعية. انظر: أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٤٥، والمجموع ١/٤٠٠.

(٤) في أ، ج: فامسحوا. وهو وهم.

(٥) المائدة: ٦.

(٦) انظر رد الفقهاء على من ادعى أنها للتبعيض في أصول السرخسي ١/٢٢٨، وأحكام القرآن لابن العربي

٢/٥٤، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٢١/١٢٣، والإبهاج ١/٣٥٥.

(٧) أورد هذا الرد ابن برهان. انظر: شرح اللمع ١/١٧٤.

(٨) الأنعام: ١٠٩.

(٩) الواقعة: ٧٤.

وَلَمَّا جَرَّتِ الرَّجُلَيْنِ بِالْعَطْفِ عَلَى الرَّأْسِ، قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَمَجَاهِدٌ  
وَالشَّعْبِيُّ<sup>(١)</sup>: نَزَلَ الْقُرْآنُ بِالْمَسْحِ، وَجَاءَتِ السُّنَّةُ بِالْغَسْلِ<sup>(٢)</sup>، وَرَوَى الْفَارِسِيُّ عَنِ  
الْحَسَنِ وَمَجَاهِدٍ<sup>(٣)</sup> النَّصَبَ فِي (أَرْجُلِكُمْ)<sup>(٤)</sup>، فَإِنْ حَمَلَهُ عَلَى مَوْضِعِ الْجَارِ  
وَالْمَجْرُورِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الرَّأْسِ، إِنْ لَمْ يُنْسَخْ بِشَيْءٍ، وَإِنْ حَمَلَهُ عَلَى الْيَدَيْنِ كَانَ  
حُكْمُهُ الْغَسْلُ، وَالْمَرْوِيُّ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى ظَهْرِ  
الْقَدَمَيْنِ، وَقَالَ: لَوْ لَا أَنَّنِي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ فَعَلَهُ لَكَانَ بَاطِنُ  
الْقَدَمَيْنِ أَحَقَّ مِنْ ظَاهِرِهِمَا<sup>(٥)</sup>، وَرُوِيَ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ

(١) هو عامر بن شراحيل الشعبي (ت ١٠٤هـ). تابعي جليل، روى عن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس وغيرهم، انظر: طبقات ابن سعد ٨/ ٣٦٥، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٢٩٤، وتهذيب التهذيب ٥/ ٥٧.

(٢) روي هذا عن أنس بن مالك رضي الله عنه. انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٦٠، وتفسير القرطبي ٣٤٣/ ٧.

(٣) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج. (ت: ١٠٣هـ) المقرئ المفسر، من أفاضل التابعين وعلمائهم، روى عن علي ابن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، والعبادلة الأربعة، وأبي هريرة وعائشة وغيرهم. وروى عنه عطاء وعكرمة وقتادة وغيرهم. انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤٩، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٣٨.

(٤) قرأ بالنصب من السبعة نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم. انظر: السبعة ٢٤٢، والحجة للقرء السبعة ٣/ ٢١٤. ونُقل عن الحسن والأعمش القراءة بالرفع. انظر: المحتسب ١/ ٢٠٨، وتفسير القرطبي ٣٤٣/ ٧.

(٥) رواه الدارقطني عن علي رضي الله عنه في سننه (١/ ١٩٩) والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ١٦٩).

كلاهما بلفظ: «لو كان دينُ الله بالرأي لكان باطنُ الحَفَيْنِ أحق بالمسح من أعلاه، ولكن رأيتُ رسولَ

الله صلى الله عليه وسلم يمسحُ عليهما». ولم أجد من ذكر المسح على القدمين.



النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ: «لَا تَتِمَّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوءَ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»<sup>(١)</sup>. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَسْحِهَا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ حُكْمُ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فِي الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ الْغُسْلُ، وَحُكْمُ الرَّأْسِ الْمَسْحُ بِالْإِجْمَاعِ، وَكَانَ التَّيْمُمُ عَلَى الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ الْمَغْسُولَيْنِ، وَكَانَ مُرْتَفِعًا عَنِ الرَّأْسِ الْمَمْسُوحِ، كَانَ حُكْمُ الرَّجُلَيْنِ بِحُكْمِ الرَّأْسِ أَشْبَهَ، إِذْ كَانَ مَا يَفْعَلُ بِهِمَا فِي الْوُضُوءِ قَدْ سَقَطَ فِي التَّيْمُمِ، كَمَا سَقَطَ عَنِ الرَّأْسِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِالتَّنْصِبِ عَائِدًا إِلَى الْغُسْلِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»<sup>(٢)</sup>، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غُسْلٌ أَنَّهُ قَدْ حَدَّدَهُ بِ(إِلَى) كَمَا حَدَّدَ الْأَيْدِي، وَالْأَيْدِي مَغْسُولَةٌ، وَلَمْ يَحْدَدْ الرَّأْسَ وَهُوَ مَسْحٌ، فَلَا تُحْمَلُ الرَّجُلُ عَلَيْهِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ حَمْلَ الرَّجُلِ عَلَى الْيَدِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهَا عَلَى الرَّأْسِ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْبَاءَ لِلإِضَافَةِ أَدْخَلَ الْإِلصَاقَ وَالِاسْتِعَانَةَ فِي الإِضَافَةِ، وَكَذَلِكَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا لِلِإِلصَاقِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا وَضِعَتْ لِلتَّعْدِيَةِ كَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ.

فَأَمَّا زِيَادَتُهَا فَقَالَ فِي خَيْرٍ لَيْسَ: فِي قَوْلِكَ: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وَهَذِهِ الْبَاءُ فِيهَا أَقْوَالٌ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهَا، إِلَّا أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا زِيدَتْ فَرَقًا بَيْنَ الْمَنْفِيِّ

(١) سنن الدارمي ١/ ٣٥٠، وأبي داود ١/ ٢٧٧، وابن ماجه ١/ ١٥٦، والنسائي ٢/ ٢٢٥.

(٢) الحديث في الصحيحين وغيرهما. عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة رضي الله عنهم وغيرهم. البخاري ١/ ٧٢، ومسلم ١/ ٢١٣، وأبو داود ١/ ٢٤، وابن ماجه ١/ ١٥٤.

وَالْمَنْفِي عَنْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا / ١١٨ ب زِيدَتْ لَمَّا تَرَاحَى الْمَنْفِي تَقْوِيَةً لَهُ،  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا زِيدَتْ بِإِزَاءِ اللَّامِ فِي الْإِيحَابِ.

فَأَمَّا زِيَادَتُهَا فِي الْفَاعِلِ فَفِي مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَزُولُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى  
آخَرَ يُوجِبُ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُكَ: أَكْرِمَ بِزَيْدٍ، وَأَحْسِنَ بِعَمْرٍو، وَسَنِّبِنُ الْكَلَامَ فِيهَا  
فِي مَوْضِعِهَا.

وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: يَجُوزُ حَذْفُهَا فِيهِ كَقَوْلِهِمْ: كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ  
تَعَالَى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(١)</sup>، فَالْبَاءُ زَائِدَةٌ يَجُوزُ حَذْفُهَا بِدَلِيلِ قَوْلِ  
الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

عَمِيرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا      كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا<sup>(٣)</sup>  
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي      بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ<sup>(٥)</sup>

(١) الرعد: ٤٣.

(٢) هُوَ سُحَيْمٌ عَبْدُ بَنِي الْحَسْحَاسِ.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

انظر: ديوان سحيم، ١٦، والكتاب ٢/ ٢٦، ٤/ ٢٢٥، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٨٧، والبيان والتبيين  
١/ ٧١، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤١، والخصائص ٢/ ٤٨٨، وإعجاز القرآن ١١٤، وشرح اللمع  
لابن برهان ١/ ٢٤٠، والإنصاف ١/ ١٦٨، والحجاسة البصرية ٣/ ١٠٦٤، واللسان ١٥/ ٢٢٦ (كفى).

(٤) هُوَ قَيْسُ بْنُ زَهْرٍ الْعَبْسِيُّ.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ.

أي: ما لا قَتْ.

وأما زيادتها في المفعول: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(١)</sup>، أي: أَيْدِيَكُمْ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ<sup>(٢)</sup>:

كالبيض لم يَطْمِثْ بِهِنَّ طَامِثٌ<sup>(٣)</sup>

بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾<sup>(٤)</sup>، وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:

وَشَرَّ ابْنٍ بِالنُّطْفِ الْحَوَامِي<sup>(٦)</sup>

انظر: الكتاب ٣/٣١٦، ونواد أبي زيد ٥٢٣، وتفسير الطبري ١٧/١٤٠، والأصول ٣/٤٤٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٥١، وشرح أبيات سيويه ١/٣٤٠، وكتاب الشعر ١/٢٠٤، والمحتسب ١/٦٧، ٢١٥، والخصائص ١/٣٣٦، واللائح ٣/٤٣، ٦٣، والحلل ١١/٤١١، وأمالى ابن الشجري ١/١٢٦، وضرائر الشعر ٤٥/٦٣. وغيرها كثير.

(١) البقرة: ١٩٥.

(٢) هو رؤية.

(٣) من الرجز.

انظر: ديوان رؤية ٢٩. ولم أجده في غيره.

(٤) الرحمن: ٧٤.

(٥) هو معقل بن خويلد الهنلي.

(٦) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وَأَيْتُهُمَا لَجَوَابًا خُرُوقِي

وروايته في مصادره (الطوامي) و(الدوامي) بدل (الحوامي)، ولم أجده رواية المؤلف.

وهو يذكر شجاعة الرجلين اللذين قتلها. وأصل النطفة: الماء القليل، ثم اتسع استعمالها، حتى سموا البحر نطفة، والطوامي: جمع طامية، وهي التي لا تورده فتفيض. يقول هما يجوبان الفيافي، ويردان المياه

وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ<sup>(٢)</sup>

وَأَمَّا زِيَادَتُهَا فِي الْمُبْتَدَأِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسَبِّحْهُ وَبِحَمْدِهِ﴾ بِأَيِّكُمْ

الْمَفْتُونُ<sup>(٣)</sup> التَّقْدِيرُ: أَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ<sup>(٤)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدَرُ

(الْمَفْتُونُ) بِالْفِتْنَةِ<sup>(٥)</sup>، وَالْأَخْفَشُ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ (مَفْتُونًا)<sup>(٦)</sup> مَصْدَرًا كَالْمَعْقُولِ

التي لا تورد. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٦٧/٣، وشرح أشعارهم ٣٨٠/١، والمعاني الكبير ٥٤٤/١، والفتاوى ٤٤٢/٣،  
واللسان ٧٤/١٠ (خرق).

(١) ينسب للتأبغة الجعدي.

(٢) من الرجز.

انظر: مجاز القرآن ٢/٢٠٥، وأدب الكاتب ٥٢٢، وتفسير الطبري ١٨/١٤، ٢٩/٢٠، ومعاني القرآن

وإعرابه للزجاج ٥/٢٠٤، وغريب الحديث للخطابي ٢/٣٤٩، والمخصص ١٤/٧٠، والانتصاب

٢/٣٠١، ٣/٣٩٧، ودرة الفواص ٥٨-٥٩، والإنصاف ١/٢٨٣-٢٨٤، ومغني اللبيب ١٤٧،

وشرح أبياته ٢/٣٦٦.

(٣) القلم: ٦٠٥.

(٤) هو قول أبي عبيدة. انظر: مجاز القرآن ٢/٢٦٤، وشرح السيرافي ٥/١٠٦ ب، والمسائل البصريات

٥٤٤/١.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٧٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٢٠٥، والبحر المحيط ٨/٣٠٩،

ومغني اللبيب ١٤٨.

(٦) في ج: مفعول.

وَالْمَيْسُور<sup>(١)</sup>، وَسَيُويهِ لَا يُجَوِّزُ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>. وَمِنْ ذَلِكَ: بِحَسْبِكَ قَوْلُ السُّوءِ، أَي: حَسْبُكَ<sup>(٣)</sup>، وَأَنشَدَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٤)</sup>:

ضَرَبْتُ بِالسَّيْفِ عَلَى قَصَابِهِ      أَتَى بِهِ الدَّهْرُ بِمَا أَتَى بِهِ<sup>(٥)</sup>  
فَجَعَلَ (الدَّهْرَ) مُبْتَدَأً، وَ(بِهَا) مُبْتَدَأُ ثَانِيًا، وَهُوَ اسْمُ شَرْطٍ، وَ(أَتَى بِهِ) شَرْطُهُ، وَ(أَتَى بِهِ) الْأَوَّلُ مُغْنٍ عَنِ الْجَزَاءِ، وَمِثْلُهُ: لَأَضْرِبَنَّه جَاءَ بِهِ الدَّهْرُ مَا جَاءَ بِهِ، وَهَذَا لَا يُجِيزُهُ الْفَارِسِيُّ<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّهُ مَاضٍ، وَالْمَاضِي لَا يُغْنِي عَنِ الْجَزَاءِ إِذَا تَقَدَّمَ.

(١) قال الفارسي: «قال أبو الحسن: المفتون: الفتنة، كأنه قال: بأيكم الفتنة» (البصريات ١/ ٥٤٤).

(٢) انظر: الكتاب ٩٧/٤. وقال السيرافي: «اعلم أن المفعول عند بعض النحويين يجوز أن يكون مصدرًا، وجعلوا هذه المفعولات التي ذكرها سيبويه مصادر، فاليسور عندهم بمنزلة اليسر، والمعسور كالعسر... وقالوا في قوله عز وجل: ﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾، أي: بأيكم الفتنة. وكلام سيبويه يدل على أنها غير مصادر، وأنها مفعولات، فجعل اليسور والمعسور زمانًا يعسر فيه ويوسر فيه، كما تقول: هذا وقتٌ مضروبٌ فيه زيد...». (شرح السيرافي ١٠٦/٥ ب).

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٣.

(٤) لم أقف على إنشاده. والرجز لزنباع المرادي.

(٥) من الرجز.

وروي:

نَحْنُ ضَرَبْنَا عَلَى نَطَابِهِ      قَلْنَا بِهِ قَلْنَا بِهِ قَلْنَا بِهِ  
نَحْنُ أَرْحَنُ النَّاسِ مِنْ عَذَابِهِ      فَلْيَأْتِنَا الدَّهْرُ بِمَا أَتَى بِهِ

انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٨، وشرح نهج البلاغة ٣/ ١٨٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٥، وتاج

العروس ٣٠/ ٢٩٨ (قول).

(٦) لم أقف على ذلك.

تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا زِيَادَتُهَا فِي الْحَقِيرِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِّمِّثْلَهَا﴾<sup>(١)</sup> أَي: مِثْلُهَا، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ<sup>(٢)</sup>. وَزَادُوهَا فِي خَيْرٍ (لَكِنَّ)، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:  
 وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهِيْنِ      وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ  
 وَقَدْ زَادُوا الْبَاءَ فِي الْمَجْرُورِ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup> - أَنْشَدَهُ الْفَارِسِيُّ<sup>(٥)</sup> وَعُثْمَانُ<sup>(٦)</sup>  
 وَرَوَاهُ الْفَرَّاءُ فِي الْخُدُودِ عَنِ الْكِسَائِيِّ<sup>(٨)</sup>:  
 فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلُنَّ عَنْ بِمَا بِهِ      أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا<sup>(٩)</sup>

(١) يونس: ٢٧.

(٢) ذكروا في الآية ثلاثة أقوال: الأول: أن (جزاء) مبتدأ وخبره محذوف، وتقدير: لهم جزاء سيئة بمثلها.  
 والثاني: أن الجار والمجرور (بمثلها) خبر جزاء. والثالث: ما ذكره. وهو رأي للأخفش. انظر: تفسير  
 الطبري ١١/١١٠، وكتاب الشعر ١/٣٣١، وسر صناعة الإعراب ١/١٣٨.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: سر صناعة الإعراب ١/١٤٢، والمحكم ٧/٨٥ (كفى)، وشرح المفصل ٨/١٣٩، وشرح الكافية  
 ٢/١١٦٧، واللسان ١٥/٢٢٦ (كفى)، وخزانة الأدب ٩/٥٢٣.

(٥) هو الأسود بن يعفر.

(٦) لم أقف على إنشاده.

(٧) في سر صناعة الإعراب ١/١٣٦.

(٨) رواه الفراء عن بعضهم في معاني القرآن ٣/٢٢١.

(٩) البيت من الطويل.

فَرَّادَ الْبَاءِ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى، وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ  
 أَنَّهُمْ كَفُّوا الْبَاءَ بِـ (ما) عَنِ الْعَمَلِ<sup>(١)</sup>، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup>:  
 عَلَى أَنَّهَا إِذْ رَأَيْتَنِي أَفَادُ      قَالَتْ بِمَا قَدْ أَرَاهُ بَصِيرًا<sup>(٣)</sup>  
 وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ الْبَاءُ مَكَانَ (عَنْ) عِنْدَ الْكُوفِيِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسْتَلْ بِهِ  
 خَيْرًا﴾<sup>(٤)</sup>، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٥)</sup>:  
 فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَلِإِنِّي      بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ<sup>(٦)</sup>

روي: (يسألني) بدل (يسألته). و(غاوي الهوى) بدل (علو الهوى).

أراد: أصعد أم صوب. (عن المحكم).

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٢٩٣، وتفسير الطبري ٢٩/٢٢٧، والمحكم ١/٢٦٠ (صعد)،

وضرائر الشعر ٧٠، ٣٠٣، وشرح التسهيل ٣/١٧٣، واللسان ٣/٢٥١، (صعد)، ومغني اللبيب

٤٦٢، وشرح شواهد ٢/٧٧٤، وخزانة الأدب ٩/٥٢٧.

(١) نقله أبو حيان عن ابن مالك. انظر: الارتشاف ٤/١٦٩٩.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من المتقارب.

انظر: الصبح المنير ٦٩، والخصائص ٢/١٧٣، والصاحبي ١٣٥، والمحكم ١/٣٢، والنهاية في غريب

الحديث ٣/٣٠٣، واللسان ٥/٣٧٥ (عزز)، ١٢/٤٢٦-٤٢٧ (عمم).

(٤) الفرقان: ٥٩.

(٥) هو علقمة الفحل.

(٦) البيت من الطويل.

انظر: المفضليات ٣٩٢، وغريب الحديث لابن سلام ٢/٤٤، والحيوان ٣/٥٤، وأدب الكاتب ٥٠٨،

والأضداد لابن الأنباري ٢٣٢، والزاهر ١/٤٣٥، وتهذيب اللغة ١٢/٣٠٣ (طب)، ومقاييس اللغة

وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا الْبَاءَ مَكَانَ (مِنْ) قَالَ الشَّاعِرُ:

شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ<sup>(١)</sup>

وَاسْتَعْمَلُوا الْبَاءَ مَكَانَ (فِي)، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup>:

مَا بُكَاءُ الْكَبِيرِ بِالْأُطْلَالِ<sup>(٣)</sup>

وَاسْتَعْمَلُوا الْبَاءَ مَكَانَ (عَلَى)، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup>:

يُودُّكَ مَا قَوْمِي عَلَى أَنْ تَرَكْتَهُمْ سُلَيْمَى إِذَا هَبَّتْ شِمَالٌ وَرِيحُهَا<sup>(٥)</sup>

أَي: عَلَى وَدُّكَ قَوْمِي، وَ(مَا) زائدة<sup>(٦)</sup>.

٤٠٧/٣ (طب)، والأزهية ٢٨٤، والمخصص ٦٥/١٤، والارتشاف ١٦٩٨/٤.

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو الأعشى.

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

وسؤالي وهل تَرُدُّ سُؤَالِي

انظر: الصبح المنير ٣، وأدب الكاتب ٥١٥، والمخصص ٦٧/١٤، واللآلئ ٢٨٤/١، والاقتضاب

٣٧٤/٣، وخزانة الأدب ٥١١/٩.

(٤) هو عمرو بن قُمَيْثَة.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان عمرو ٢٣، والاختيارين ٤٤٢، وأدب الكاتب ٥٢٠، والزاهر ١٨٤/١، وتهذيب اللغة

٢٣٦/١٤ (ود)، والمخصص ٦٩/١٤، والاقتضاب ٣٩٠/٣، واللسان ٤٥٥/٣ (ودد)، وتاج

العروس ٢٨٢/٩ (ودد).

(٦) اعترض على هذا البطليوسي، وذهب إلى أن الباء للقسم، و(ما) استفهامية في موضع رفع بالابتداء،

و(قومي) خبره. انظر: الاقتضاب ٣٩٠/٣، وديوان عمرو ٢٣ هامش رقم (٢).



وَتَأْتِي الْبَاءُ بِمَعْنَى: مِنْ أَجْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيُظَاهِرُ مِنْ الذِّينِ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup>:

غُلِبَ تَشْدُرُ بِالذُّحُولِ...<sup>(٣)</sup>

أَي: مِنْ أَجْلِ الذُّحُولِ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى اللَّامِ الْمَلِكُ وَالْإِسْتِحْقَاقُ، تَقُولُ: الْمَالُ لِيَزِيدَ، أَيْ: هُوَ مَالُكَهُ وَمُسْتَحَقُّهُ»<sup>(٤)</sup>.

قَالَ سَعِيدُ: اللَّامَاتُ غَيْرُ الزَّوَائِدِ خَمْسٌ، وَقَوْمٌ يُقَسِّمُونَهَا ثَلَاثِينَ لَامًا، وَقَوْمٌ يُقَسِّمُونَهَا عِشْرِينَ لَامًا، وَأَكْثَرُ، وَالصَّحِيحُ مَا بَدَأْنَا بِهِ، فَثَلَاثٌ مِنْهَا مُخْتَصَّةٌ

(١) النساء: ١٦٠.

(٢) هو لبيد بن ربيعة.

(٣) بعض بيت من الكامل، من معلقة لبيد المشهورة، وقامه:

غُلِبَ تَشْدُرُ بِالذُّحُولِ كَأَنَّهَا جِنُّ الْبَدِيِّ رَوَاسِيًا أَقْدَامُهَا

غُلِبَ: هم غلاظ الأعناق، والواحد: أغلب. تشدُر: يوعد بعضهم بعضًا. وقيل: الشدر: رفع اليد

ووضعها، يفعلون ذلك إذا تفاخروا وتثالبوا. والذحول: الأحقاد. والبدى: البادية. يصف جماعة

اجتمعوا على باب من يتفاخرون عنده ويتثالبون، فيقول: هم غلاظ يتواعدون، كأنهم جن البادية.

(عن الديوان وشرح القصائد السبع بتصرف).

انظر: ديوان لبيد ٣١٧، والعين ٢٤٩/٦ (شدر)، وغريب الحديث لابن سلام ٤٧٤/٣، والحيوان

١٨٨/٦-١٨٩، وأدب الكاتب ٥٢٠، وشرح القصائد السبع ٥٨٦، وتهذيب اللغة ٣٣٤/١١

(شدر)، والمخصص ٦٩/١٤، والفاائق ٨/٢، واللسان ٣٩٩/٤ (شدر)، وخزانة الأدب ٥١٥/٩.

(٤) اللمع ٧٤.

بالاسم، واثنان مختصتان بالفعل، فالأولى من المختصات بالاسم لام التعريف، وتنوعها يذكر في موضعه.

الثانية: لام الابتداء، ولا يدخل على الخير<sup>(١)</sup> إلا إذا كان خبراً لـ (إن)، إلا في ضرورة الشعر، ويدخل على الفعل المضارع خبراً لـ (إن) وقد ذكرناه<sup>(٢)</sup>.

والثالثة من المختصات بالاسم: ما نحن بصدده، وهي لام الجر / ١١٩ وبابها الفتح، حملاً على سائر الحروف الأحادية، إلا أنها كسرت حين دخلت على المظهر فرقاً بينها وبين لام الابتداء.  
فإن قيل: فالإعراب يفرق بينهما.

فالجواب: أن الوقف والقصر والبناء يزيل الإعراب الظاهر، ولما دخلت هذه اللام الجارة على المضمير ما عدا الباء فتحت، لأجل أن الضمير المرفوع غير الضمير المجرور، تقول: لانت عبد، وتقول: لك عبد، وقد يقع لبس في بعض المواضع، لكن لا اعتداد به، كقولك: هنن الجواري، وهي لام الابتداء، وهنن الجواري، وهي لام الجر، وحلت الباء عليها، وعندي أنها كسرت الباء لأجل أنها تتصل بالياء في بعض الأحوال، كقولك: بي، والياء يكسر ما قبلها ما لم يكن ألفاً أو ياء، إلا أن يكون حركته حركة بناء أو حركة إعراب لفعل فيفتقر إلى وقاية،

(١) في أ: الجر.

(٢) في ج: ذكرناها.

وَلَمْ تَكُنِ الْوِقَايَةُ فِي قَوْلِكَ: يِي، وَهَذَا الْمَعْنَى لَمْ تَدْخُلِ الْكَافُ عَلَى مُضْمَرٍ فِي الْغَالِبِ، وَاسْتَغْنَوْا بِهِ (مِثْلُ) كَيْلَا يَكْسِرُوا، وَلَا يَحْيِثُونَ بَنُو الْوِقَايَةِ مَعَ حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَتُرِكَتْ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا كَحَالِهَا مَعَ الْيَاءِ، وَإِنَّمَا فَتَحُوا اللَّامَ مَعَ الْمُضْمَرِ غَيْرِ الْيَاءِ، وَكَسَرُوا مَعَ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تُكْسَرُ مَعَ الْمُظْهَرِ، فَلَمْ يَحْتَاجُوا إِلَى ثُنُونٍ وَقَايَةٍ، وَإِنَّمَا كُسِرَتْ فِي الْمُظْهَرِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَمْ تَكُنِ الْبَاءُ لِمَعْنَيْنِ مُحْتَلِفَيْنِ فَيَحْتَاجُ إِلَى فَرْقٍ، وَكَانَتْ أَوَّلَى بِالتَّغْيِيرِ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ أَوَّلُ أَحْوَالِ الْأَسْمِ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ النَّاصِبُ وَالرَّافِعُ وَالْجَارُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِبْتِدَاءُ مُقَدِّمًا فِي الرُّتْبَةِ، وَأَوَّلُ أَحْوَالِ الْحَرْفِ الْفَتْحُ قُرِّنَ بِهِ، فَلَمَّا اتَّصَلَتْ بِالْمُضْمَرِ رُدَّتْ إِلَى أَصْلِهَا؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ وَقَعَ بِنَفْسِ الْمُضْمَرِ، وَرَوَى الْمُبَرِّدُ<sup>(١)</sup> عَنِ ابْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾<sup>(٢)</sup> بِفَتْحِ اللَّامِ الَّتِي لِلْجَرِّ<sup>(٣)</sup>، وَلَهُ عِنْدِي وَجْهٌ حَسَنٌ، وَذَلِكَ أَنَّ (أَنْ) وَالْفِعْلَ يُشَبَّهُ بِالْمُضْمَرِ عَلَى مَا سَبَقَ، كَمَا فُتِحَتْ لَامُ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ لِشَبْهِهِ بِالْمُضْمَرِ، وَرَوَى عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ وَالْأَحْمَرِ وَيُونُسَ أَنَّهُمْ سَمِعُوا الْعَرَبَ تَفْتَحُ اللَّامَ الْجَارَةَ مَعَ الْمُظْهَرِ<sup>(٤)</sup>، فَكَأَنَّهُ حَمَلَهَا<sup>(٥)</sup> عَلَى الْمُضْمَرِ، قَالَ

(١) نقله ابن جنى عنه في سر الصناعة ٣٢٨/١.

(٢) إبراهيم: ٤٦.

(٣) نسبت إلى سعيد في سر الصناعة ٣٢٨/١، ٣٩٠، وشرح اللمع لابن برهان ٦٩١/٢. والقراءة غير

منسوبة في المحتسب ٣١٤/٢، والتيان ٧٧٣/٢، والبحر المحيط ٤٣٨/٥.

(٤) الرواية عن هؤلاء جميعاً في: سر صناعة الإعراب ٣٢٩/١.

(٥) في أ: حمله.

الْأَخْفَشُ: وَسَمِعْتُهُ أَنَا مِنْهُمْ<sup>(١)</sup>، قَالَ: وَسَمِعْتُ مَنْ يَقْرَأُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وَحَكَى اللَّحْيَانِي كَسَرَ اللَّامِ الْجَارَةَ مَعَ الْمُضْمَرِ فَقَالَ: الْمَالُ لِهَ<sup>(٣)</sup>، فَكَانَتْهُ حَمَلَهَا<sup>(٤)</sup> عَلَى الْبَاءِ، وَهُوَ أَشَدُّ مِنَ الْأَوَّلِ.

وَهَذِهِ لَامُ الْمَلِكِ فِي قَوْلِكَ: الْمَالُ لِزَيْدٍ، وَلَامُ التَّخْصِيصِ فِي قَوْلِكَ: الْمَسْجِدُ لِعَبْدِ اللَّهِ، وَالسَّرْجُ لِلْفَرَسِ، وَالتَّخْصِيصُ أَعَمُّ مِنَ الْمَلِكِ.  
وَاللَّامَانِ اللَّتَانِ يَخْتَصَّانِ بِالْفِعْلِ: لَامُ الْأَمْرِ، وَهِيَ مَكْسُورَةٌ، وَسَنْدُكُهَا فِي بَابِهَا، وَلَامُ الْقَسَمِ، وَهِيَ مَفْتُوحَةٌ وَسَنْدُكُهَا أَيْضًا فِي بَابِهَا.

وَقَدْ قُسِّمَتِ اللَّامُ الَّتِي لِلْجَرِّ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ: الْمَلِكُ، نَحْوُ: الْمَالُ لِزَيْدٍ، وَالْإِسْتِحْقَاقُ، نَحْوُ: السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ، وَالِاخْتِصَاصُ، نَحْوُ: أَخُ لَزَيْدٍ، وَالْعِلَّةُ، نَحْوُ: جِئْتُ لِتُكْرِمَنِي، وَالْعَاقِبَةُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالنَّقْطَةُءَالِ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾<sup>(٥)</sup>. فَأَمَّا: لَوْ جِئْتُ لِحَنْتَ، وَلَوْ لَا زَيْدٌ لِحَنْتَ، فَهِيَ عَلَى تَقْدِيرِ قَسَمٍ، وَحُكِيَ عَنِ الْفَارِسِيِّ زِيَادَتُهَا<sup>(٦)</sup>. وَقَدْ تَزَادَ لَامُ الْجَرِّ فِي قَوْلِهِ

(١) انظر: معاني القرآن له ٣٠٥/١.

(٢) الأنفال: ٣٣. ونُسبت هذه القراءة إلى أبي السهال في البحر المحيط ٤٩٨/٤.

(٣) انظر: سر الصناعة ٣٣٠/١.

(٤) في أ: حمله.

(٥) القصص: ٨.

(٦) حكاة ابن جني عنه في سر صناعة الإعراب ٣٩٥/١.

تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ  
الْبَيْتِ﴾<sup>(٢)</sup>، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾<sup>(٣)</sup>، وَيَجُوزُ أَنْ  
تَكُونَ اللَّامُ غَيْرَ زَائِدَةٍ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى (مِنْ أَجْلِ)، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَإِذْ بَوَّأْنَا  
النَّاسَ مَكَانَ الْبَيْتِ لِأَجْلِ إِبْرَاهِيمَ. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَوْ جِئْتُ لَجِئْتُ، وَلَوْ لَا زَيْدٌ لَجَاءَ  
عَمْرُو، فَهِيَ عَلَى تَقْدِيرِ قَسَمٍ، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: هِيَ زَائِدَةٌ<sup>(٤)</sup>. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ  
كُنْتُمْ لِلرِّزْقِ يَا تَعْبُرُونَ﴾<sup>(٥)</sup> فَاللَّامُ زَائِدَةٌ، وَحَسَنُهَا تَقْدُمُ الْمَعْمُولِ، فَضَعُفَ الْعَامِلُ  
فَقَوِيَ<sup>(٦)</sup>، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٧)</sup>:  
تَسْمَعُ لِلْجِنِّ عَازِفِينَ بِهَا      تَضْبَحُ مِنْ رَهْبَةٍ ثَعَالِيهَا<sup>(٨)</sup>  
يُرِيدُ: الْجِنَّ، فَلِأَنَّهَا أَيْضًا زَائِدَةٌ، وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ<sup>(٩)</sup>:

(١) النمل: ٧٢.

(٢) الحج: ٢٦.

(٣) يونس: ٩٣.

(٤) كرر المسألة، فقد ذكرها قبل أسطر.

(٥) يوسف: ٤٣.

(٦) ضُبِطَتْ فِي ج: قَوِيَ، وَأَهْمِلْتُ فِي أ. وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ.

(٧) هُوَ زَهِيرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ.

(٨) الْبَيْتُ مِنَ الْمُنْسَرَحِ.

تَضْبَحُ: تَصْبِيحُ. أَيِ تَسْمَعُ الْجِنُّ لَهْمَ مِثْلِ صَوْتِ الْعَزْفِ مِنْ بَعِيدٍ. (عَنِ الدِّيَوَانِ).

انظر: ديوان زهير بشرح ثعلب ٢٦٥، والحيوان ٦/٣٠٨، والمعاني الكبير ١/٣٠٢.

(٩) لَمْ أَقِفْ عَلَى إِنْشَادِهِ.

يَذْمُونَ لِلدُّنْيَا وَهُمْ يَرْزَعُونَهَا أَفَأَوَيْقَ حَتَّى مَا يَدْرُهَا تُعَلُّ<sup>(١)</sup>  
/ ١١٩ ب قَالَ لَامٌ زَائِدَةٌ، وَرُوي: وَذَمُّوا لَنَا الدُّنْيَا.  
وَأَنشَدُوا:

تَبَغَّى ابْنُ كُوزٍ وَالسَّفَاهَةُ كَاسِمِهَا لِيَسْتَادَ مِنَّا أَنْ شَتَوْنَا لِيَالِيَا<sup>(٢)</sup>  
أي: يستاد، فاللام زائدة.  
وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ اللَّامُ مَكَانَ (عَلَى) عِنْدَ الْكُوفِيِّ، قَالُوا: سَقَطَ لِفِيهِ<sup>(٣)</sup>، أَي: عَلَى  
فِيهِ، وَقَالَ:

(١) البيت من الطويل.

وهو لعبد الله بن همام السلولي.

روايته في أكثر مصادره: وَذَمُّوا لَنَا الدُّنْيَا، كما ذكر المصنف.

أفأويق: جمع أفواق، وأفواق جمع فَيْقَة، وهو اللبن الذي يجمع بين الحلبتين. والثعل: الزيادة في الضرع.  
انظر: إصلاح المنطق ٢١٣، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/٢٩٦، ومجالس ثعلب ٢/٥١٥، وتعليقاً من  
أما لي ابن دريد ١٧١، وتهذيب اللغة ١/٣٧٤ (رضع)، ٢/٣٢٩ (ثعل)، وغريب الحديث للخطابي  
٨٢/١، ومقاييس اللغة ٢/٤٠١ (رضع)، والمخصص ١/٢٥، ١٥/٥٩، واللاكن ٢/٩٢٣،  
واللسان ٨/١٢٥ (رضع)، ١١/٨٤ (ثعل)، والدر المصون ٣/٢٥٠.

(٢) البيت من الطويل.

هو لجزء بن كليب الفقعسي.

تبغى: أدخل نفسه بالبغي حين تعدى طوره. ليستاد: أي طلب النكاح من ساداتنا. شتونا: قحطنا.  
فيقول: طلب الاستياد بسبب حاجتنا وفقرنا. (عن شرح المرزوقي).

انظر: ديوان الحماسة ١/٨٢، وشرح المرزوقي ١/٢٤١. والمثل السائر ١/٦١.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٥١١.

فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ<sup>(١)</sup>

وَيُسْتَعْمَلُ اللامُ بِمَعْنَى<sup>(٢)</sup> (إلى) و(إلى) بمعنى اللام، تَقُولُ: هَدَيْتُهُ وَلَهُ

وَالَيْهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ

لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

وَتُسْتَعْمَلُ اللامُ بِمَعْنَى (بعد)، قَالَ<sup>(٥)</sup>:

حَتَّى وَرَدْنَ لَيْتِمَ خَمْسٍ بِائِصٍ<sup>(٦)</sup>

(١) عجز بيت من الطويل، وقد جاء في قصيدتين، إحداهما لجابر بن جني التغلبي، وصدره فيها:

تَنَاوَلْتُهُ بِالرَّمْحِ ثُمَّ أَتَيْتُ لَهُ

وَالْأُخْرَى لِقَاتِلِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ يَوْمَ الْجَمَلِ، وصدره فيها:

تَنَاوَلْتُ بِالرَّمْحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ

وروي:

شَكَّكْتُ لَهُ بِالرَّمْحِ حَبِيبَ قَمِيصِهِ

وقد اختلف في القاتل، على أقوال كثيرة. انظرها في تاريخ دمشق ٤/٢٣، والاقتضاب ٣/٣٥٥.

انظر: المفضليات ٢١٢، وأدب الكاتب ٥١١، والأزهية ٢٨٨، والمخـصص ٦٦/١٤، وشرح

المفضليات للتبريزي ٢/٩٥٥، والحماسة البصرية ١/٢٢٥، والجنى الداني ١٠٠-١٠١، ومغني

الليبي ٢٨٠، وشرح شواهد ٢/٥٦٢، وشرح أبياته ٤/٢٩٠.

(٢) في أ: مكان.

(٣) الأعراف: ٤٣.

(٤) الشورى: ٥٢.

(٥) هو الراعي النميري.

(٦) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

أي: بَعْدَ.

وَتُسْتَعْمَلُ اللامُ بمعنى: مِنْ أَجْلِ، قَالَ<sup>(١)</sup>:

تَسْمَعُ لِلْجَرِّ إِذَا اسْتُحِيرَا لِلَّهِاءِ فِي أَجْوَاهَا خَرِيرَا<sup>(٢)</sup>

أي: مِنْ أَجْلِ الْجَرِّ.

وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: لَامُ الْإِضَافَةِ تَجْعَلُ الْأَوَّلَ لاصِقًا بِالثَّانِي، وَيَكُونُ الْمَعْنَى مَا

يُوجَدُ فِي الْأَوَّلِ، تَقُولُ: هَذَا غَلَامٌ لَزِيدٍ، وَهَذِهِ دَارٌ لَزِيدٍ.

#### جُذَا تَعَاوَرَهُ الرِّيحُ وَيَبِلَا

روي: (تقارضه السقاة) بدل (تعاوره الرياح).

الخمس: ورود الماء في اليوم الرابع من يوم الصدور عنه. والبائص: البعيد الشاق. (عن الديوان). والجذ: البئر الحسنة الموضع من الكلا (عن الجمهرة). والويل: الثقل على شارب، الذي لا يستمره إذا شربه (عن الاقتضاب).

انظر: ديوان الراعي ٢٤٣، وأدب الكاتب ٥١٩، وجمهرة اللغة ٤٩٤/٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٣٧/١، وحروف المعاني للزجاجي ٨٥، والبارع ٥٧٣، والمخصص ٦٩/١٤، واللائي ٧٥٨/٢، والاقتضاب ٣/٣٨٨، واللسان ١٠/٧ (بوص)، ٦٩/١٢ (تم).

(١) هو العجاج.

(٢) من الرجز.

الاستحارة: الشرب وترديد الجرع. يصف إبلاً وردت الماء، وهي عطاش، فإذا شربت سُمع لها صوت. (عن الاقتضاب).

انظر: ديوان العجاج ٣١٢، وأدب الكاتب ٥١٩-٥٢٠، وجمهرة اللغة ٤٩٤/٣، وتهذيب اللغة ٥٧١/١٠ (سجد)، والمخصص ٦٩/١٤، والاقتضاب ٣/٣٨٩، واللسان ٣/٢٠٤ (سجد)، ٢٢٦/٤ (حبر)، ووصف المباني ٢٩٨-٢٩٩.



فَأَمَّا تَسْمِيَتُهُمْ بِهَا لَا مَ الْمَلِكِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، فَإِذَا قُلْتَ: هَذَا غُلَامٌ لِعَبْدِ اللَّهِ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ<sup>(١)</sup> عَلَى الْمَلِكِ اتِّصَالُ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ، وَإِنِ الْأَوَّلُ لَهُ لَا لِغَيْرِهِ، فَإِن قُلْتَ: سَيِّدٌ لِعَبْدِ اللَّهِ، دَلَلَتْ بِقَوْلِكَ عَلَى أَنَّ الثَّانِي لِلْأَوَّلِ، فَإِن قُلْتَ: أَخٌ لِعَبْدِ اللَّهِ، فَإِنَّمَا هِيَ مُقَارَبَةٌ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِمِلْكٍ الْآخِرِ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو الفتح: «وَمَعْنَى الْكَافِ التَّشْبِيهُ، تَقُولُ: زَيْدٌ كَعَمْرٍو، أَي: هُوَ يُشَبِّهُهُ، وَقَدْ تَكُونُ الْكَافُ زَائِدَةً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٤)</sup> أَي: لَيْسَ مِثْلُهُ<sup>(٥)</sup>، قَالَ رُوَيْبَةُ:

لَوَاحِشُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْتِ

الْمَقْتِ: الطُّوْلُ، أَي: فِيهَا طُوْلٌ<sup>(٦)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: الْكَافُ تَكُونُ حَرْفًا وَاسِمًا، فَكُونُهَا حَرْفًا عَلَى ضَرِيحَيْنِ: غَيْرُ زَائِدَةٍ وَزَائِدَةٍ، فَكُونُهَا غَيْرُ زَائِدَةٍ فَقَوْلُكَ: جَاءَنِي الَّذِي كَزَيْدٍ، أَلَا تَرَى إِلَى حُسْنِ<sup>(٧)</sup> صِلَةٍ الَّذِي بِهِ؟ فَلَوْ كَانَتْ اسْمًا لَكَانَ فِيهَا قُبْحٌ، لِحَذَفِ الْجُزْءِ الْآخِرِ، وَلِهَذَا لَمْ تَقْوِ قِرَاءَةً

(١) في أ: ذلك.

(٢) انظر العبارة مروية عنه في الأصول ١/ ٤١٣، بتغيير يسير جدًا.

(٣) في اللمع: عز وجل.

(٤) الشورى: ١١.

(٥) في اللمع: مثله شيء.

(٦) اللمع ٧٥.

(٧) في ج: تحسن.

قِرَاءَةٌ مِّن قَرَأَ: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ بِالرَّفْعِ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا كَوْنُهَا زَائِدَةً فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ رُؤْبَةُ:

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقِ<sup>(٣)</sup>

أَي: لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا طُولٌ، وَقَبْلَهُ:

تَحِيدُ عَن أَظْلَاهَا مِّنَ الْفَرْقِ

مِن غَائِلَاتِ اللَّيْلِ وَالْهَوْلِ الرَّعَقِ

قُبِّ مِّنَ التَّعْدَاءِ حُقْبٌ فِي سَوَقِ<sup>(٤)</sup>

(١) هي قراءة يحيى بن يعمر والحسن والأعمش وأبي إسحاق. انظر: تفسير الطبري ٩١/٨، والمحاسب ٢٣٤/١، والبحر المحيط ٢٥٥-٢٥٦/٤، وإتحاف فضلاء البشر ٣٨/٢. وانظر في الحديث عنها: الكتاب ١٠٨/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٥/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٢/٤، وأمالى ابن الشجري ١١٢/١، ٢٥٠/٢، والبيان ٣٥٠/١.

(٢) الشورى: ١١.

(٣) من الرجز.

الأقرب: هي الخواصر. (عن اللالكى).

انظر: ديوان رؤبة ١٠٦، والمقتضب ٤/٤١٨، والأصول ١/٢٩٥، وأمالى القالي ١/١٠٥، وسر صناعة الإعراب ١/٢٩٥، ٢/٨١٥، واللاكى ١/٣٢٢، والإنصاف ١/٢٩٩، ٣٠٢، واللسان ٩/٣١٢ (كوف)، ١٠/٣٤٦ (مقق)، وخزانة الأدب ١٠/١٧٧.

(٤) ديوان رؤبة ١٠٥-١٠٦.

تحيد: تبعد. والفرق: الخوف. وغائلات الليل: الصياد والأسد والذئب وما أشبه ذلك. والهول: الفزع. والزق: الخوف بالليل. قُبِّ: جمع أَقْبَ وقَبَاءَ، وهو دقة الخصر وضمر البطن. والتعداء: العدو. والحقب: جمع أحقب وحقباء، وهو حمار الوحش، سمي بذلك لبياض حقويه. والسَّوق: طول

فَأَمَّا كَوْنُهَا اسْمًا، فَقَالَ سِيبَوِيه: لَا كَزَيْدٍ أَحَدًا بِالنَّصْبِ<sup>(١)</sup>، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ نَاصِبٌ إِلَّا أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى الْكَافِ؛ لِأَنَّ (لَا) لَا تَعْمَلُ فِي (أَحَدٍ) مَعَ الْفَصْلِ شَيْئًا، فَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ مَحذُوفٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا كَانَ مَبْنِيًّا مَعَ (لَا)، وَلَا يَحْذَفُ وَيَبْقَى حُكْمُهُ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا لَمْ يُنْصَبِ الْمُبْدَلُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ عَلِمَ أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْكَافِ، وَثَبَتَ أَنَّ الْمَحذُوفَ لَا يُبَدَّلُ مِنْهُ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّضَادِّ، تَحَقَّقَتِ الْمَسْأَلَةُ، وَالْفَارِسِيُّ يَجْعَلُ الْكَافَ حَرْفًا وَيُبَدِّلُ مِنَ الْمَحذُوفِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

يَا صَاحِبِي دَنَا الصَّبَاحُ فَسِيرَا      لَا كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورًا<sup>(٣)</sup>  
فَإِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ، أَي: لَا أَرَى. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:  
وَزَعْتُ بِكَاهِرَاوَةَ أَعْوَجِي      إِذَا وَنَتِ الرُّكَّابُ وَنَى وَثَابَا<sup>(٥)</sup>

السابقين. يصف في هذه الأبيات الأثنى الوحشية. (انظر: خزانة الأدب ١٠/ ١٨٣-١٨٤).

(١) انظر: الأصول ١/ ٤٠٤. وفي الكتاب (١٧٣/ ٢): لَا كَزَيْدٍ فَارِسًا.

(٢) هو جرير.

(٣) البيت من الكامل.

انظر: ديوان جرير ١/ ٢٢٨، والكتاب ٢/ ٢٩٣، والمقتضب ٢/ ١٥٢، ومجالس ثعلب ١/ ٣٢١،

والأصول ١/ ٤٠٤، والمسائل المشورة ٩٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٦، وشرح المفصل ٢/ ١١٤،

وشرح الكافية ١/ ٢/ ٨٤٤، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٧، وخزانة الأدب ٤/ ٩٥.

(٤) هو ابن عادية السلمي.

(٥) البيت من الوافر.

في أ: (جرى) بدل (ونى)، وهي رواية بعض المصادر.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

على كالخفيف السَّخَقِ يدعوه به الصَّدَى<sup>(٢)</sup>

الشاهد: دخزل الباء على الكاف.

وزعت: كفتت. وأعوجي: منسوب إلى أعوج، وهو فرس قديم تنسب إليه عتاق الخيل. يقول: كفتت الخيل عن انتشارها بالغارة بفرس مثل المراوة في الشدة والصلابة، إذا فترت الإبل التي تتمطى جرى. (عن الاقتضاب).

انظر: معاني القرآن للفراء ٨٥/٣، وأدب الكاتب ٥٠٥، والزاهر ٣٣٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٢/٤، وسر صناعة الإعراب ٢٦٨/١، والمخصص ٦٤/١٤، والاقتضاب ٣٣٤/٣، وضرائر الشعر ٣٠٣، واللسان ٢٤٣/١ (نوب).

(١) اختلف في قائله، فقليل:

أ- امرؤ القيس.

ب- بشامة البجلي.

ج- سلامة العجلي.

(٢) صدر بيت من الطويل، واختلفت روايات عجزه، فروي:

لَهُ قُلُوبٌ عَفَى الْحَيَاضِ أَجُونُ

وروي: لَهُ قُلُوبٌ عَادِيَّةٌ وَصُحُونُ

وروي: لَهُ صَدَدٌ وَزُدُ الثَّرَابِ وَهَيْنُ

وفي ديوان امرئ القيس ملفق من بيتين:

وَمُغْبِرَةٌ الْآفَاقِ خَائِشِعَةُ الصُّوَى      لَهَا قُلُوبٌ عَفَى الْحَيَاضِ أَجُونُ

على كالخفيف السَّخَقِ يدعوه به الصدى      لَهُ صَدَدٌ وَزُدُ الثَّرَابِ دَفِينُ

الخفيف: ثوبٌ يتخذ من الكتان. والسَّخَقُ: البالي. والصدى: ذكر البوم. والقُلُوبُ: جمع قليب، وهو البئر.

وعَفَى: جمع عاف، وهو الدارس. وأَجُونُ: جمع آجن، وهو الماء المتغير من طول الركود. يصف طريقاً

وَقَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

فِيَا عَجَبًا حَتَّى الْفِرَاقُ يَرُوعُنِي      بِهِ كَمَنَاقِيشِ الْحُلِيِّ قِصَارِ<sup>(٢)</sup>  
وَمِثْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

عَلَا رَأْسَهَا بَعْدَ الْهَبَابِ وَسَاحَمَتْ      كَمَخْلُوجِ قُطْنٍ تَرْتَمِيهِ النَّوَادِفُ<sup>(٤)</sup>

بأنها خالية موحشة، أبارها لا تورد. (عن الاقتضاب).

الشاهد فيه: دخول (على) على الكاف.

انظر: ديوان امرئ القيس ٢٨٣ (محمد أبو الفضل)، وغريب الحديث لابن سلام ٤٨/١، وأدب الكاتب ٥٠٥، وجهرة اللغة ٣/٤٩٥، وحروف المعاني للزجاجي ٧٨، وتهذيب اللغة ٧/٤٣٩ (خنف)، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٧، ومقاييس اللغة ٢/٢٢٤ (خنف)، والاقتضاب ٣/٣٣٧، وضرائر الشعر ٣٠٢، واللسان ٩/٩٨ (خنف).

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل.

روي:

فَوَا حَزْنًا إِنَّ الْفِرَاقَ يَرُوعُنِي      يُمِثِّلِي مَنَاقِيشِ الْحُلِيِّ قِصَارِ  
وعليها لا شاهد فيه. وفي كتاب الشعر حرف الروي مضموم.

المناقيش: الآلة التي ينقش بها، وهو يريد الغربان كما فسره ثعلب (عن المحكم واللسان).

والشاهد فيه: كمناقيش، فالكاف اسم في محل رفع مبتدأ مؤخر.

انظر: الشيرازيات ١/١٠٦، والحلييات ٢٤٣، وكتاب الشعر ١/٢٥٦، والمحكم ٦/١٠٥ (نقش)، واللسان ٦/٣٥٨ (نقش).

(٣) وهو لأوس بن حجر.

(٤) البيت من الطويل.

الهباب: النشاط. وساحت: انتقادت فأسرعت. والندف: طرق القطن بالمندف.

انظر: ديوان أوس ٦٦، وكتاب الشعر ١/٢٥٦. ولم أجده في غيرها.

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

أَتَتَّهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ      كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ<sup>(٢)</sup>  
فَهِيَ هَاهُنَا فَاعِلَةٌ<sup>(٣)</sup>، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً مَوْصُوفٍ هُوَ الْفَاعِلُ؛ لِأَنَّ  
الْجُمْلَةَ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ صِفَةً / ١٢٠ أَوْ يُحَذَفُ مَوْصُوفُهَا كَمَا يَحْسُنُ فِي الْمُفْرَدِ،  
وَحُرُوفُ الْجَرِّ بِمَنْزِلَةِ الْجُمْلَةِ، فَعَلَى هَذَا لَا يُجُوزُ: كَزَيْدٍ جَاءَنِي، وَتَكُونُ الْكَافُ  
مَبْتَدَأً، فَإِنْ أَدَخَلْتَ (إِنَّ) صَحَّ، قُلْتَ: إِنَّ كَزَيْدٍ عَمَرُوا، وَمِثْلُهُ فِي كَوْنِهِ اسْمًا  
قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

فِي حَرُورٍ يَنْضِجُ اللَّحْمُ بِهَا      يَأْخُذُ السَّائِرُ مِنْهَا كَالصَّقَعِ<sup>(٥)</sup>

(١) هو الأعشى.

(٢) البيت من البسيط. من معلقته.

انظر: الصبح المنير ٤٨، والمقتضب ٤/١٤١، والأصول ١/٤٣٩، والبصريات ١/٥٣٧، والبغداديات ٤٩٦، والحلبيات ٢٤٢، والخصائص ٢/٣٦٨، وسر الصناعة ١/٢٨٣، واللائق ٢/٨٧٥، وأسرار العربية ٢٣٣، وضرائر الشعر ٣٠١.

(٣) في البيتين الآخرين.

(٤) هو سويد بن أبي كاهل اليشكري.

(٥) البيت من الرمل.

رواية عجزه:

يَأْخُذُ السَّائِرُ فِيهَا كَالصَّقَعِ

يصف المهامه التي قطعها دون سلمي، فقطعها في ريح حارة بالنهار، وهي التي تسمى الحرور، من حرارتها تنضج اللحم. والصقع: حرارة تصيب الرأس، وأصله الضرب على الشيء اليابس، ومنه:

وَمِثْلُهُ<sup>(١)</sup>:

قَلِيلٌ غِرَارٍ النَّوْمِ حَتَّى تَقِيلُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجَوْنِيَّ أَفْرَعَهُ الرَّغْدُ<sup>(٢)</sup>

وَمِثْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

أَبَيْتٌ عَلَى مَيِّ كَثِيْبًا وَبَعْلُهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ<sup>(٤)</sup>

الصَّاقِعة والصَّاعِقة. (عن شرح الأنباري).

انظر: المفصليات ١٩٣، وشرحها للأنباري ٤٨٣/١، ومقاييس اللغة ٢٩٨/٣ (صقع)، وشرح اختيارات المفضل ٨٧٧/٢، واللسان ٢٠٤/٨ (صقع).

(١) وهو للأخطل.

(٢) البيت من الطويل.

وهو من قصيدة رائية، رُوِيَ صَرِيْهُ: (القطر)، و(الزجر). وروي: (العين) بدل (النوم)، و(تقلَّصوا) و(يقلَّصوا) بدل (تقِيلُوا). وروي بنصب (قليل).

غرار الناقة: انقطاع لبنها وقلته، أي: نومه قليل. (عن الديوان). والجوْنِيَّ الأسود، وهو أسرع أنواع القطا. انظر: شعر الأخطل ١٥٧، والمقتضب ١٤٢/٤، ومجالس ثعلب ٥٧٧/٢، والبصريات ٥٣٩/١، وسر صناعة الإعراب ٢٨٧/١، ٣٠٢، والخصائص ٣٦٨/٢، والمخصص ٤٩/١٤، ووصف المباني ٢٧٤، وخزانة الأدب ١٧٦/١٠.

(٣) وهو لذي الرمة.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (حزينا) بدل (كثيْبًا)، وروي عجزه:

يَبَيْتٌ عَلَى مِثْلِ النَّقَا يَتَبَطَّحُ

النقا: الكثيب من الرمل. وعالج: مكان ممتد في جزيرة العرب، يضرب المثل بكثرة رمله. (معجم ما استمعتم ٩١٣/٣).

انظر: ديوان ذي الرمة ١٢١١/٢، والتخريج ٢٠٢٧/٣، وسر الصناعة ٢٨٧/١، والخصائص ٣٦٩/٢،

وَأَنْشَدَ ثَعْلَبٌ<sup>(١)</sup> لِلرَّمَّاحِ<sup>(٢)</sup>:

بَيْنَا كَذَاكَ رَأَيْتَنِي مُتَلَفِّعًا بِالْبُرْدِ فَوْقَ مُجَلَالَةٍ سِرْدَاحٍ<sup>(٣)</sup>

فَأَضَافَ إِلَى الْكَافِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، مِثْلَ قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَضْفٍ مَا كُنُولُ<sup>(٥)</sup>

وَالْجُرِّ لِلْكَافِ، وَ(مِثْلُ) لَا عَمَلَ لَهَا؛ لِأَنَّ إِضَافَةَ الْأَسْمَاءِ ثَانِيَةً، وَعَمَلَ الْجُرِّ

أَوَّلُ، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٦)</sup>:

والإفصاح ٢٢٥، وضرائر الشعر ٣٠٢، ورصف المباني ٢٧٤، وخزانة الأدب ١٠/١٦٧.

(١) نقله الفارسي في كتاب الشعر ١/٢٥٧.

(٢) هو ابن ميادة، وقد سبقت ترجمته.

(٣) البيت من الكامل.

الجلالة: الناقة الضخمة. والسرداح: الناقة الطويلة. (عن رغبة الأمل).

انظر: الكامل ١/٦٤، وكتاب الشعر ١/٢٥٧، والأغاني ٢/٣٢٢، وخزانة الأدب ٧/٧٣، وشرح أبيات

مغني اللبيب ٢/١٨١، ورغبة الأمل ١/١٦٣.

(٤) اختلف في قائله، فقليل:

أ- حميد الأرقط.

ب- رؤية.

(٥) من الرجز.

انظر: ملحقات ديوان رؤية ١٨١، والكتاب ١/٤٠٨، والمقتضب ٤/١٤٠-١٤١، ٣٥٠، والأصول

١/٤٣٨، وكتاب الشعر ١/٢٥٧، والبغداديات ٣٩٨، وسر صناعة الإعراب ١/٢٩٦، والتبصرة

والتذكرة ١/٣١٣، ورصف المباني ٢٧٧، ومغني اللبيب ٢٣٨، وشرح أبياته ٤/١٢٩.

(٦) هو خطام المجاشعي.



وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَيْنُ<sup>(١)</sup>

فَالكَافُ الثَّانِيَةُ اسْمٌ لِدُخُولِ الْكَافِ الْأُولَى عَلَيْهَا، وَلَيْسَ مِثْلَ قَوْلِ الشَّاعِرِ:  
 فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي      وَلَا لِلِّمَا بِهِمْ أَبَدًا شِفَاءً<sup>(٢)</sup>  
 لِأَنَّ اللَّامَ لَمْ تَثْبُتْ اسْمًا فِي مَوْضِعٍ، وَجَوَزَ الْفَارِسِيُّ أَنْ يَكُونَ (مِثْلَ) مُضَافًا  
 إِلَى الْكَافِ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّ الْكَافَ فِي: (كَذَا وَكَذَا) زَائِدَةٌ، وَلِذَا لَا يُؤْنَتُ وَلَا  
 يُثَنَّى وَلَا يَجْمَعُ وَلَا يُؤَكَّدُ وَلَا يُوصَفُ مَوْضِعُ (ذَا)<sup>(٤)</sup>، كَقَوْلِهِمْ: كَأَيِّ مِنْ رَجُلٍ  
 جَاءَكَ، وَهِيَ الْكَافُ عَيْنُهَا، وَلِذَلِكَ قَالُوا: إِنَّ كَذَا دِرْهَمًا مَالُكَ، فَجَعَلُوا (كَذَا)  
 بِكَمَالِهِ اسْمَ (إِنَّ)، وَ(مَالُكَ) الْخَبَرُ.

وَلَا تَدْخُلُ هَذِهِ الْكَافُ عِنْدَ سَيَبُويَه عَلَى مُضْمَرٍ<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ جَاءَتْ فِي شِعْرِ  
 رُؤْبَةَ مُضَافًا إِلَى مُضْمَرٍ، قَالَ:

(١) من الرجز.

الصاليات: الأثافي. ككما يؤتين: أي كما يُدعين أثافي. (عن العين).

انظر: العين ٢٤٥/٨ (نفو)، والكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، ٢٧٩/٤، وأدب الكاتب ٥٠٥، والمقتضب

٩٧/٢، ١٤٠/٤، ٣٥٠، ومجالس ثعلب ٤٨/١، وتفسير الطبري ١٣/٢٥، والأصول ٤٣٨/١،

١١٥/٣، وسر الصناعة ٢٨٢/١، والخصائص ٣٦٨/٢، واللاكني ٧٥٩/٢، واللسان ٣/٩ (نفو).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: كتاب الشعر ٢٥٧/١.

(٤) انظر: سر الصناعة ٣٠٣/١.

(٥) انظر: الكتاب ٣٨٤/٢.

فَلَا أَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا      كَهَا وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَائِلًا<sup>(١)</sup>  
وَقَالَ<sup>(٢)</sup>:

فَأَحْسِنْ وَأَجْمِلْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ      ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَأَيَّاكَ أَسِيرٌ<sup>(٣)</sup>  
وَقَالَ<sup>(٤)</sup>:

فِيهَا كَهُنٌ تُبَاعُ بَوَعًا بَيْنَنَا<sup>(٥)</sup>  
وَأَعْلَمُ أَنَّ الْكَافَ عَلَى أَرْبَعِ مَرَاتِبَ:

(١) من الرجز.

وروايته في أكثر مصادر:

كُهُ وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَائِلًا

الحلائل: الزوجات. والحائل: العاضل والمانع. يصف حمازًا وأنته، يقول: لا ترى بعلاً كهذا الحمار ولا حلائل كهذه الأتُن، إلا مانعًا لها أن يقربها غيره من الفحول. (عن الخزاعة).

انظر: ديوان رؤية ١٢٨، والكتاب ٣٨٤/٢، والأصول ١٢٣/٢، والمسائل العسكرية ١٣٧، وشرح أبيات سيويه ١٦٣/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٨٣، والبديع ٢٨/١/٢، وضرائر الشعر ٣٠٨، وشرح الكافية ١٢٢٥/٢/٢، ورصف المباني ٢٨٠، وجمع الهوامع ٣٠/٢، وخزانة الأدب ١٩٥/١٠.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: مجالس ثعلب ١٦١/١، والعقد الفريد ١٨٦/٤، والتهام ٣٣، وضرائر الشعر ٢٦٢، وشرح الكافية ١٢٢٥/٢/٢، وجمع الهوامع ٣١/٢، وخزانة الأدب ١٩٤/١٠.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) شطر بيت من الكامل. لم أقف عليه.

الأولى: أَنْ تَكُونَ حَرْفًا غَيْرَ زَائِدٍ، تَقُولُ: جَاءَنِي الَّذِي كَزَيْدٍ.

والثاني: أَنْ تَكُونَ اسْمًا، وَهُوَ مَا أَنْشَدْنَاهُ<sup>(١)</sup>.

الثالث: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا وَأَنْ يَكُونَ حَرْفًا، كَقَوْلِكَ: أَنْتَ كَزَيْدٍ، وَكَوْنُهُ

حَرْفًا أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَمَبْنِيٌّ.

الرابع: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: كُنْ كَمَا أَنْتَ، فَيَحْتَمِلُ وُجُوهًا:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ الَّذِي، وَأَحَدُ الْجُزْأَيْنِ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: كُنْ

كَالَّذِي هُوَ أَنْتَ، وَهُوَ الْعَائِدُ، وَمَعْنَى الْكَلَامِ: كُنْ كَأَبِيكَ مَثَلًا، وَكَالَّذِي هُوَ أَنْتَ

أَبُوكَ، وَأَخُوكَ.

وَقَدْ يَكُونُ (مَا) بِمَعْنَى (مَنْ) هُنَا، وَتَكُونُ (مَا) مَصْدَرِيَّةً، وَتُوصَلُ بِالْمَبْتَدَأِ

وَالْخَبَرِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ، كَمَا تَقُولُ: عَجِبْتُ مِمَّا أَنْتَ صَانِعٌ، أَي: مِنْ صُنْعِكَ،

أَي: كُنْ كَمَا أَنْتَ مَوْجُودٌ، أَي: كُنْ كَوُجُودِكَ، أَي: لَا تَكُنْ كَأَنَّكَ مَعْدُومٌ.

وَيُجَوِّزُ أَنْ تَكُونَ (كَمَا) نَائِبَةً عَنِ الْوَقْتِ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: أَجِيءُ كَمَا نَجِيءُ،

أَي: زَمَنْ مَحِيثِكَ، وَخَبَرُ (أَنْتَ) مَحْذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَأَضَافَ (كَمَا) إِلَى الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّهُ

جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمَاءِ الْمُرَكَّبَةِ الْمُضَافَةِ، كَقَوْلِكَ: هَذَا حَضَرَ مَوْتُ زَيْدٍ، وَفِي هَذَا

نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ ظَرَفُ زَمَانٍ، فَلَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الْجُمْلَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَزْءِ، فَهُوَ قَوْلٌ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: كُنْ غَدًا

(١) فِي ج: أَنْشَدَهُ.

كَكَوْنِكَ الْيَوْمَ، وَأَجَاَزَ سَيُويِهِ فِي (كَمَا) أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ (لَعَلَّ) <sup>(١)</sup>، وَأَنْشَدَ:

لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ <sup>(٢)</sup>

وَقَالَ: أَرَادَ لَعَلَّكَ لَا تُشْتَمُ، وَأَنْشَدَ:

قُلْتُ لِشَبَّانَ أَذُنٍ مِنْ لِقَائِهِ كَمَا نُغْذِي الْيَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ <sup>(٣)</sup>

أَي: لَعَلَّكَ، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: تَكُونُ (مَا) كَافَّةً فَيَقَعُ بَعْدَ الْكَافِ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ،

كَمَا يَقَعَانِ بَعْدَ (رُبَّهَا)، وَيَكُونُ مَعْنَاهُ: كَمَا أَنْتَ مَوْجُودٌ <sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الكتاب ١١٦/٣.

(٢) من الرجز.

وهو لرؤية.

انظر: ملحقات ديوان رؤية ١٨٣، والكتاب ١١٦/٣، والبغداديات ٢٨٩، وتحصيل عين الذهب ٤٢٩،

والإنصاف ٥٩١/٢، والجنى الداني ٤٨٤، والبحر المحيط ٤٤٤/١، والارتشاف ١٧١٥/٤، وخزانة

الأدب ٥٠١/٨، ٢٢٥/١٠.

(٣) من الرجز.

وهو لأبي النجم.

انظر: الكتاب ١١٦/٣، ومجالس ثعلب ١٥٤/١، والمعاني الكبير ٣٦٣/١، وتفسير الطبري ٤٣/١٢

(شاكراً)، واللامات للزجاجي ١٣٧، والبغداديات ٢٩٠، وتحصيل عين الذهب ٤٢٩، والإنصاف

٥٩١/٢، والدر المصون ١٠٣/٥، وخزانة الأدب ٥٠١/٨، ٢٢٥/١٠.

(٤) انظر: البغداديات ٢٩١.

قال أبو الفتح:

## «بَابُ (مُذ) وَ(مُنْذُ)»

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ <sup>(١)</sup> مِنْهُمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا رَافِعًا، وَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا جَارًّا، وَالْأَعْلَبُ عَلَى (مُذ) أَنْ تَكُونَ اسْمًا رَافِعًا، وَالْأَعْلَبُ عَلَى (مُنْذُ) أَنْ يَكُونَ حَرْفًا جَارًّا <sup>(٢)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: هَاتَانِ / ١٢٠ ب لَفْظَتَانِ يَشْتَرِكُ فِيهِمَا الْاسْمُ وَالْحَرْفُ، فَلِذَا ارْتَفَعَ بَعْدَهُمَا الْاسْمُ كَانَ مَعْنَاهُمَا يُخَالِفُ مَعْنَاهُمَا إِذَا انْجَرَّ بَعْدَهُمَا الْاسْمُ، فَهُمَا مَعَ الرِّفْعِ اسْمَانِ، وَمَعَ الْجَرِّ حَرْفَانِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِهِمَا اسْمَيْنِ: الْإِخْبَارُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِكَ: مُذْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَمُذْ يَوْمَانِ، وَحُكِّيَ عَنِ الْعَرَبِ: مَا رَأَيْتُهُ إِلَّا كَمُذٍ أَنْصَرَفَتْ مِنَ الصَّلَاةِ <sup>(٣)</sup>، فَأَدْخَلُوا عَلَيْهِمَا حَرْفَ الْجَرِّ.

وَقَوْلُهُ: «اسْمٌ رَافِعٌ» فِيهِ تَسَامُحٌ عَلَى مَذْهَبِهِ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ وَحْدَهُ لَا يَرْفَعُ

الْحَقِيرَ.

(١) فِي اللَّعْمِ: وَاحِدَةٌ.

(٢) اللَّعْمُ ٧٥.

(٣) قَالَ الْفَرَّاءُ: «وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهِ، وَقِيلَ لَهُ: مِنْذُ كَمْ قَعْدَ فُلَانٍ؟ فَقَالَ: كَمْذُ أَخَذْتُ فِي

حَدِيثِكَ». انْظُرْ: معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١، وفي الصاحبي ٢٤١ نحوه.

فإذا كانا حرّفي جَرَّ فَمَوْضِعُهُمَا نَصَبٌ، وَهُمَا مُتَعَلِّقَانِ بِالْمَذْكُورِ مِنَ الْأَفْعَالِ  
أَوْ مَا شَابَهَا كَمَا كَانَتْ الْبَاءُ فِي قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ، وَإِذَا كَانَ اسْمَيْنِ فَلَا مَوْضِعَ  
لِلجُمْلَةِ الَّتِي هُمَا صَدَرُهَا إِلَّا عِنْدَ السِّيرَافِيِّ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ مَوْضِعَهَا نَصَبًا عَلَى  
الْحَالِ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْمَفْرَدَ لَا يُفِيدُ مَعَانِيَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

و(مُنْذ) عِنْدَ الْبَصْرِيِّ كَلِمَةٌ مُفْرَدَةٌ<sup>(٢)</sup>، وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ [كَلِمَةٌ]<sup>(٣)</sup> مُرَكَّبَةٌ مِنْ  
(مِنْ) وَ(ذُو)<sup>(٤)</sup>، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْجَرَّ لِمِنْ) وَالرَّفْعَ لِمِنْ) وَ(ذُو)، وَبَعْضُهُمْ يَزْعُمُ  
أَنَّ الرَّفْعَ لِمِنْ) (كَانَ) مُضْمَرَةً<sup>(٥)</sup>، وَعِنْدَ غَيْرِهِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ (مِنْ) وَ(إِذَا)<sup>(٦)</sup>، وَفِي كِلَا  
الْقَوْلَيْنِ ضَرْبٌ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ.

(١) انظر رأي الجمهور ورأي السيرافي في شرح الكافية ١/٢، ٤٦٦، وارتشاف الضرب ٣/١٤١٩.

(٢) انظر: الإنصاف ١/٣٩٢، والجنى الداني ٥٠١.

(٣) في د.

(٤) انظر رأي الفراء في: شرح المفصل ٤/٩٥، وارتشاف الضرب ٣/١٤١٥.

(٥) نسب إلى الكوفيين، واختاره السهيلي وابن مالك. انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٧، والارتشاف

٤/١٤١٨، والجنى الداني ٥٠٢.

(٦) كذا في أ، ج، وفي د: إذ. ولعله هو الصحيح، إذ لم أجد من قال إنها مركبة من (مِنْ) وَ(إِذَا)، وإنما نقل ابن

يعيش عن بعضهم أنها مركبة من (مِنْ) وَ(إِذَا)، فحذفت الهمزة تخفيفاً وغيرت بضم أولها، وحركت

الذال لسكونها .... انظر: شرح المفصل ٤/٩٥. ونقل أبو حيان والمرادي عن محمد بن مسعود الغزني

أنها مركبة من (مِنْ) وَ(ذَا). انظر: الارتشاف ٤/١٤١٧، والجنى الداني ٥٠١.

وَقَالَ عُثْمَانُ: الْأَغْلَبُ عَلَى (مُذ) الْأَسْمِيَّةُ، وَذَلِكَ لِلحَذْفِ الَّذِي فِيهَا<sup>(١)</sup>؛  
لأنَّ الحُرُوفَ لَا يَكَادُ يَحْذَفُ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا فِي الْمُضْعَفِ، نَحْوِ (رُبِّ)، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ:  
سَوْ أَفْعَلُ<sup>(٢)</sup>، فَشَاذٌ، وَلَيْسَتْ (مُذ) بِمُضْعَفَةٍ، وَكَانَتْ الْأَسْمِيَّةُ أَغْلَبَ عَلَيْهَا إِذْ  
لَيْسَتْ فِعْلًا، وَقَالَتِ النَّحَاةُ: إِذَا صَغُرَتْهَا قُلْتَ: مُنِذٌ، فَأَعَدْتَ إِلَيْهَا مَا حُذِفَ  
مِنْهَا؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يُعِيدُ الثَّلَاثِيَّ الَّذِي لَا زِيَادَةَ فِيهِ إِلَى أَصْلِهِ سِوَى التَّاءِ، وَلَيْسَ  
فِي الْأَسْمَاءِ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ حُذِفَتْ عَيْنُهُ غَيْرُ كَلِمَتَيْنِ، أَحَدُهُمَا: سَهٌ، وَالْأُخْرَى: مُذٌ.  
وَإِذَا كَانَا حَرْفَيْنِ فَقَدْ بَيَّنَّا الْأَسْئَلَةَ فِيهِمَا، وَإِذَا كَانَا اسْمَيْنِ فَفِيهِمَا ثَلَاثَةُ أَسْئَلَةٍ،  
أَحَدُهَا: لَمْ يُبْنِ؟ وَذَلِكَ أَنَّهُمَا بِمَعْنَى مَا هُوَ مُقْتَطَعٌ مِنَ الْإِضَافَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى:  
مُذٌ يَوْمَانِ: أَمَدُ ذَلِكَ يَوْمَانِ، فَ(مُذ) بِمَعْنَى: أَمَدُ ذَلِكَ، كَمَا بُنِيَتْ (عَلٌ) حَمَلًا عَلَى  
أَعْلَى الشَّيْءِ. وَالْآخَرُ بِمَعْنَى أَوَّلِ الْوَقْتِ، فَهُوَ فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ بِمَعْنَى مَا هُوَ  
مُضَافٌ، وَالْوَجْهَانِ الْآخَرَانِ قَدْ بَيَّنَّا فِي الْحَرْفِ.  
وَمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ (مُذ) (مُنْذ) أَنَّهُ إِذَا التَّقَى بِ(مُذ) سَاكِنٌ آخَرُ حُرَّكَتْ  
ذَالُهُ بِالضَّمِّ حَمَلًا عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي كَانَ لَهَا، كَمَا أَنَّكَ إِذَا اضْطَرَرْتَ إِلَى تَحْرِيكِ مِيمٍ  
(عَلَيْكُمْ) حَرَكْتَهُ بِالضَّمِّ.

(١) لم أجد هذه العلة في كتب ابن جنى. وإنما ذكرها شيخه الفارسي في الإيضاح العضدي (٢٧٤)، ثم أبو

البركات الأنباري في أسرار العربية (٢٤٤).

(٢) انظر هذا القول في: الإنصاف ٢٨٦/١، وأسرار العربية ١٩٢، وشرح المفصل ١١٠/٤، وشرح الكافية

٢/١، ٧٧٧، ومغني اللبيب ٢٤١.

وفيه لغات: مُنْذ، ومُنْذ، ومُذ ومُذ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي عَمَلِيهَا فَرَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يَجْرُونَ بِهَا كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ، فَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ وَغَيْرُهُمْ فَ(مُذ) يَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهَا فِي لُغَتِهِمْ<sup>(١)</sup>، فَيَقُولُ أَهْلُ الْحِجَازِ: لَمْ أَرَهُ مُذْ يَوْمَئِذٍ، فَيَجْعَلُونَهَا<sup>(٢)</sup> حَرْفَيْنِ بِمَنْزِلَةِ (مِنْ)، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَقُولُونَ: لَمْ أَرَهُ مُذْ يَوْمَانِ، أَي: بَيْنِي وَبَيْنَ رُؤْيَيْهِ يَوْمَانِ، يَجْعَلُونَهَا اسْمَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الْأَمْدِ، وَعَامَّةُ الْعَرَبِ تَقُولُ لِشَيْءٍ أَنْتَ فِيهِ: لَمْ أَرَهُ مُذْ الْيَوْمِ، وَمُذْ السَّاعَةِ، وَمُذْ اللَّيْلَةِ، وَمُذْ الْعَامِ، وَاخْتِلَافُهُمْ إِنَّهَا هُوَ فَيَا مَضَى، فَتَقُولُ بَنُو تَمِيمٍ: لَمْ أَرَهُ مُذْ الْعَامِ الْمَاضِي. وَمِنْ عِلْمِ أَهْلِ الْكُوفَةِ رَفَعُ الْمَاضِي بِهَا عَنْ أَسَدٍ وَتَمِيمٍ، وَخَفَضُ الْمَاضِي عَنْ مُزَيْنَةَ وَغَطَفَانَ وَعَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ وَمَنْ جَاوَزَهُمْ مِنْ قَيْسٍ، وَرَوَّاهُ الْخَفَضُ عَنْ جَمِيعِ هَؤُلَاءِ فِي غَيْرِ الْمَاضِي، فَإِنْ أَدَخَلْتَ النَّونَ خَفَضْتَ بِهَا عَامِرًا فِي الْمَاضِي وَرَفَعْتَ بِهَا هَوَازِنَ وَسُلَيْمًا<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر النقل عن الأخفش في: شرح الكافية ٤٥٦/١/٢.

(٢) في ج: فيجعلونها.

(٣) قال الرضي: «... وحكي أيضًا أنَّ الحجازيين يجرون بها مطلقًا، والتميميين يرفعون بها مطلقًا، وجمهور

العرب إذا استعملوا (مُنْذ) الذي هو لغة أهل الحجاز ... يجرون بها معًا في الحاضر اتفاقًا، وإنما

الخلافاً بينهم في الجر بها في الماضي». انظر: شرح الكافية ٤٥٦/١/٢.



قال أبو الفتح: «فإذا كان معنى الكلام: بَيْنِي وَبَيْنَهُ كَذَا فالرَّفْعُ<sup>(١)</sup>، تقول: ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ، وما زَارَنَا مُذْ لَيْلَتَانِ، فَرَفَعُ<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ معنى الكلام: بَيْنِي وَبَيْنَ الرُّؤْيَةِ يَوْمَانِ، وَبَيْنِي وَبَيْنَ الزَّيَارَةِ لَيْلَتَانِ»<sup>(٣)</sup>.

قال سعيد: في المُرْتَفِعِ بَعْدَ (مُذْ) أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ، قَوْلَانِ مِنْهَا لِلْبَصْرِيِّ، وَقَوْلَانِ لِلْكُوفِيِّ، فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ لِلْبَصْرِيِّ: وَهُوَ<sup>(٤)</sup> أَنَّ (مُذْ) مُرْتَفِعَةٌ بِالْإِتْدَاءِ، ثُمَّ بَعْدَهَا خَبَرُهَا؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: أَمَدُ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup>، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا مَعْرِفَةٌ؛ لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ وَلِذَلِكَ بُيِّنَتْ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى مَا هُوَ مُقْتَطَعٌ عَنِ الْإِضَافَةِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ مَا بَعْدَهَا مُرْتَفِعٌ بِالْإِتْدَاءِ / ١٢١ أ وَهِيَ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ<sup>(٦)</sup> إِذَا كَانَ بَعْدَهَا مَعْرِفَةٌ، وَلَزِمَتْ مَوْضِعًا وَاحِدًا لِإِغَالِهَا فِي شَبِّهِ الْحُرُوفِ، فَشَابَهَتْ الْحُرُوفَ الَّتِي تَصَدَّرَتْ الْجُمْلُ، وَلِنَاسِبَتِهَا حَرْفَ الْجَرِّ، وَحَرْفُ الْجَرِّ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْأِسْمِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ يَتَوَجَّهُ عَلَى قَوْلِ عُثْمَانَ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ أَحَدَ

(١) في اللمع: كذا وكذا، فارفع بها.

(٢) في اللمع: فرفع.

(٣) اللمع ٧٥-٧٦.

(٤) في أ: هو.

(٥) نسب هذا القول للمبرد وابن السراج والفارسي. انظر: المقتضب ٣/ ٣٠، والإيضاح العضدي ٢٧٥، والتسهيل ٩٤، وشرح الكافية ١/ ٢، ٤٥٧، والجنى الداني ٥٠١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤١٨، ومغني اللبيب ٤٤٢.

(٦) نسب هذا القول للأخفش والزجاج والزجاجي وبعض البصريين. انظر: شرح الكافية ١/ ٢، ٤٥٨، والارتشاف ٣/ ١٤١٩، ومغني اللبيب ٤٤٢.

قَسَمَ بِهَا بِ: بَيْنِي وَبَيْنَ الرُّؤْيَةِ يَوْمَانِ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الْقَوِيُّ، وَقَدْ أَفْسِدَ هَذَا بِقَوْلِهِمْ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهُ خَلَقَنِي، إِذَا جَعَلْتَ (مُذ) اسْمًا، فَلَوْ جَعَلْنَاهَا خَبْرًا لَكَانَتْ (أَنْ) مُبْتَدَأَةً وَذَا لَا يَصِحُّ، وَالَّذِي يَدْفَعُ هَذَا أَنْ (مُذ) لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ حَرْفًا أَوْ اسْمًا، وَهِيَ فِي كِلَا الْمَوْضِعَيْنِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الزَّمَانِ؛ لِأَنَّهَا فِي الزَّمَانِ بِمَنْزِلَةِ (مِنْ) فِي الْمَكَانِ، إِلَّا أَنَّ (مِنْ) لِقُوَّتِهَا تَدْخُلُ عَلَى الزَّمَانِ أَيْضًا، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

لَمِنْ الدِّيَارِ بِقَنَةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ<sup>(٢)</sup>  
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾<sup>(٣)</sup>، التَّقْدِيرُ فِيهِ عِنْدَ الْحَذَاقِ: مِنْ مَرٍّ حَجَجَ،  
وَمِنْ مُرُورِ أَوَّلِ يَوْمٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) هو زهير بن أبي سلمى.

(٢) البيت من الكامل.

روي: (مُذ حَجَجَ).

القنة: الجبل الصغير. والحجر: موضع. (عن الديوان).

انظر: شرح ديوان زهير لثعلب ٨٦، والجمل ١٣٩، وتهذيب اللغة ٤٧٣/١٥ (من)، ودرة الغواص

١١٨، والحلل ١٨١، والإنصاف ٣٧١/١، وأسرار العربية ٢٤٦، وشرح المفصل ٩٣/٤، واللسان

٤٢١/١٣ (من)، ومغني اللبيب ٤٤١، وشرح شواهد ٧٥٠/٢.

(٣) التوبة: ١٠٨.

(٤) قال الحريري: «وأما قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾، فَهُوَ عَلَى إِضْمَارٍ مَصْدَرٍ

خُذِفَ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، وَتَقْدِيرُهُ: مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ». انظر: درة الغواص ١١٨.

وإذا كانت اسمًا فهي اسمُ زمانٍ، فيجبُ أن يكونَ خبرُها اسمَ زمانٍ مثلها؛  
لأنَّه مُفْرَدٌ، و(أنَّ) وما بعدها مصدرٌ، والمصدرُ غيرُ الزمانِ، فيجبُ أن يكونَ  
الزَّمَنُ محذوفًا تقديرُهُ: مُذَ زَمَنٍ أَنَّ اللهَ خَلَقَنِي، ثُمَّ حَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ  
إِلَيْهِ مُقَامَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا الْقَوْلَانِ اللَّذَانِ لِلْكُوفِيِّ: فَأَحَدُهُمَا: أَنْ يُضْمَرَ (كَانَ) مَعَ الْمَاضِي<sup>(٢)</sup>،  
وَالثَّانِي: أَنْ يَجْعَلَ صِلَةً لِ(ذُو) الَّتِي بِمَعْنَى الَّذِي<sup>(٣)</sup>.

وَمَتَى كَانَتْ (مُذ) بِمَعْنَى الْأَمَدِ، كَانَ مَا بَعْدَهَا نَكْرَةً مَعْدُودًا فَيَنْتَظِمُ الْعَدَدُ  
بِهَا، تَقُولُ: مَا رَأَيْتُ زَيْدًا، فَيُقَالُ: مَا أَمَدُ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَى، فَتَقُولُ: مُذَ يَوْمَانِ، فَهَذَا  
يَقْتَضِي الْعِدَّةَ حَسْبُ، فَإِنْ عَرَفْتَهُ لَمْ يُخْرِجْهُ التَّعْرِيفُ عَنْ أَنْ يَكُونَ عَدَدًا، تَقُولُ:  
مُذَ الْيَوْمَانِ، كَمَا لَمْ يُخْرِجِ الْعَدَدَ التَّعْرِيفُ عَنْ جَوَابِ (كَمْ). وَقَالَ الْأَخْفَشُ: إِذَا  
قُلْتَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذَ يَوْمَانِ، وَأَنْتَ فِي يَوْمِ السَّبْتِ، جَازَ أَنْ تَكُونَ رَأَيْتُهُ فِي بَعْضِ يَوْمِ  
الْحَمِيسِ، وَلَكِنْ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَحْتَسِبُونَ بِالْيَوْمِ الَّذِي هُمْ فِيهِ، قَالَ  
الْأَخْفَشُ: سَأَلْتُ بَعْضَ الْعَرَبِ وَقَدْ قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذَ يَوْمَانِ، مَتَى رَأَيْتُهُ؟ فَقَالَ:  
أَوَّلَ مِنْ أَمْسٍ<sup>(٤)</sup>، قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: مَا

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) انظر: الجنى الداني ٥٠٢.

(٣) انظر: شرح المفصل ٩٥/٤، والجنى الداني ٥٠٢.

(٤) ذكر ذلك في المسائل الكبير. انظر: التذيل والتكميل ٣٥٠/٧.

رَأَيْتُهُ مُذٌ<sup>(١)</sup> يَوْمَانِ، وَلَا تَحْتَسِبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَا يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَزَعَمَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذَ يَوْمَانِ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ أَمْسٍ، كَمَا تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذَ الْيَوْمِ، لَمَنْ لَمْ يَرَهُ غَدَوَةً وَرَأَهُ عَشِيَّةً، وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذَ الْيَوْمِ، وَلَا يَقُولُونَ: مُذَ الشَّهْرِ، وَلَا مُذَ السَّنَةِ، وَيَقُولُونَ: مُذَ الْعَامِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: وَهُوَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَأَجَازَ: مَا<sup>(٢)</sup> رَأَيْتُهُ مُذَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَانِ، وَلَمْ يَقُولُوا: مَا رَأَيْتُهُ مُذَ يَوْمٍ، قَالَ: اسْتَغْنَوْا عَنْهُ بِمَا رَأَيْتُهُ مِنْ أَمْسٍ، قَالَ: وَلَمْ يَقُولُوا: مَا رَأَيْتُهُ مُذَ السَّاعَةِ، لِقِصْرِهَا، وَهَذَا إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي الرَّفْعِ مَمْتَنِعًا، وَأَمَّا فِي الْجَزْأِ فَلَا يَمْتَنِعُ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ عُثْمَانُ<sup>(٣)</sup>.

وَالْأَخْفَشُ يَزْعُمُ أَنَّ الرَّفْعَ مَمْتَنِعٌ، وَجَوَزَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذَ أَقَلِّ مِنْ سَاعَةٍ، لَمَّا كَانَ وَقْتُ السَّاعَةِ غَيْرَ مُجْزِ عَنْهُ، وَلَا يَجُوزُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقُولُ: مُذَ الْيَوْمِ، وَهُوَ فِيهِ، فَكَيْفَ يَقُولُ: وَاللَّيْلَةَ، فَإِنْ نَصَبْتَ اللَّيْلَةَ صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِ الْحَمِيسِ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمًا قَبْلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَقَدْ رَأَهُ فِيهِ، فَكَيْفَ يَقُولُ: وَيَوْمَ الْحَمِيسِ؟ وَكَذَا كُلُّ ظَرْفٍ يَكُونُ قَبْلَ الْمَذْكُورِ بَعْدَ (مُذ) و(مُنْذُ)، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ جَازَ. فَإِنْ نَصَبْتَ الظَّرْفَ الَّذِي قَبْلَهُ جَازَ، وَقَدْ جَوَزَ أَنْ تَقُولَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذَ يَوْمَانِ، وَأَنْتَ لَمْ تَرَهُ مُذَ عَشْرٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ

(١) فِي ج: مُنْذُ.

(٢) فِي أ: أَمَّا.

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى ذَلِكَ.

أَخْبَرَ عَنْ بَعْضِ مَا مَضَى <sup>(١)</sup>، فَتَجَوَّزُ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى هَذِهِ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ: مُذْ قَامَ، وَلَمْ يُجْزَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَقُومُ؛ لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ مُحذُوفًا، وَ(يَقُومُ) فِي مَوْضِعِ (قَامَ) <sup>(٢)</sup>، فَلَمْ يَجْمَعُوا عَلَيْهِ الْحَذْفَ وَإِقَامَةَ شَيْءٍ مُقَامَ غَيْرِهِ، وَقَدْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ: مُذْ قَامَ اخْتَصَّ بِهَا الْجَرْمُ وَلَمْ يُتَكَلَّمْ / ١٢١ ب فِيهَا بِالرَّفْعِ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ أَضَافَ هَذَا إِلَى الزَّمَنِ ثُمَّ حَذَفَ الزَّمْنَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ فَهُوَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ مُقَامُهُ إِلَّا مَا عَمِلَ فِيهِ عَامِلُهُ، وَهُوَ فِي الرَّفْعِ أَوَّلَى.

وَيَكُونُ مَعَهَا الزَّمَنُ الْمَاضِي وَالْحَاضِرُ، وَلَا يَكُونُ مَعَهَا الْمُسْتَقْبَلُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خِلَافَ مَا وُضِعَتْ لَهُ، تَقُولُ: إِنَّا نَرَاكَ مُذْ أَمْسٍ تَتَكَلَّمُ مَعَ فُلَانٍ، وَأَرَاكَ مُذْ الْيَوْمِ تَتَكَلَّمُ مَعَهُ، وَلَا تَقُولُ: أَنَا أَرَاكَ مُذْ غَدٍ تَتَكَلَّمُ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُجَوَّزُوا أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَنَا أَرَاكَ مُذْ سَنَةٍ تَتَكَلَّمُ، فَإِنَّ الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبَلَ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمَاضِي، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا رَأَيْتُهُ مُذْ سَنَةٍ يَمْدُحُكَ، وَلَا يُجَوَّزُ أَنْ تَقُولَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَشَعْبَانَ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَكَيْفَ تَقُولُ: فِي شَعْبَانَ إِلَّا وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي شَعْبَانَ ثُمَّ لَمْ تَرَهُ إِلَى أَنْ قُلْتَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَسُؤَالٍ، وَأَنْتَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَلَيْسَ بِكَلَامٍ؛ لِأَنَّكَ قَدْ رَأَيْتُهُ فِي رَمَضَانَ، وَقَدْ جُزَتْ سُؤَالًا، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّكَ لَمْ تَرَهُ فِي سُؤَالٍ، قَالَ: وَلَا تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا حَتَّى

(١) انظر هذه النقول عن الأخفش في: شرح الكافية ١/٢ / ٤٦٤-٤٦٥.

(٢) انظر رأيه في: شرح الكافية ١/٢ / ٤٦٠.

تَقُولُ: هَذَا، فَإِذَا قُلْتَ: مُدْ هَذَا الْيَوْمَ، وَهَذَا الْعَامَ، قُبِحَ؛ لَاسْتِغْنَائِكَ عَنْ هَذَا، وَلَوْ قُلْتَ: مُدْ هَذِهِ السَّنَةَ، وَهَذَا الشَّهْرَ، كَانَ حَسَنًا، قَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مَا رَأَيْتُهُ مُدْ كَذَا وَكَذَا، إِلَّا فِيهَا تَقُولُ فِيهِ: رَأَيْتُهُ كَذَا وَكَذَا، وَتَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُدْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: رَأَيْتُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَا تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُدْ السَّنَةَ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: رَأَيْتُهُ السَّنَةَ.

وَهِيَ إِذَا كَانَتْ اسْمًا عَلَى ضَرِيَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ لَابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، وَيُعْرَفُ الْإِنْتِهَاءُ بِالْقَرَائِنِ، وَلَا يَقْتَضِي غَيْرَ الْعَدَدِ، فَإِنْ عَرَفْتَهُ جَارَ، كَمَا تَقُولُ فِي جَوَابِ (كَمْ)، وَيَكُونُ بِتَقْدِيرِ الْأَمَدِ، تَقُولُ: مَا رَأَيْتُ زَيْدًا، فَيَقُولُ لَكَ الْقَائِلُ: مَا أَمَدُ ذَلِكَ، فَتَقُولُ: مُدْ يَوْمَانِ، أَيْ: أَمَدُ ذَلِكَ يَوْمَانِ، فَإِنْ قُلْتَ: الْيَوْمَانِ، جَارَ، كَمَا تَقُولُ فِي جَوَابِ: (كَمْ مَالُكَ؟) الثَّلَاثُونَ، فَلَمْ يُفْسِدِ التَّعْرِيفُ الْمَقْصُودَ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: لِأَوَّلِ الْوَقْتِ، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى أَوَّلِ الْوَقْتِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ عَنْ وَقْتٍ مُعَيَّنٍ، وَلَا يَنْتَظِمُ أَوَّلُ الْوَقْتِ وَالْآخِرُ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ الْآخِرُ بِقَرِينَةِ الْحَالِ، فَإِذَا قُلْتَ: مَا رَأَيْتُ زَيْدًا، فَقِيلَ لَكَ: مَا أَوَّلُ ذَلِكَ؟ قُلْتَ: مُدْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَيْ: أَوَّلُ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَالتَّعْرِيفُ لَزِمَ هَذِهِ، [وَالْتَخَصِصُ كَقَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُهُ مُدْ يَوْمَ جُلَسَ فِيهِ فُلَانٌ]<sup>(١)</sup>، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ إِلَّا مَا كَانَ زَمَانًا

أَوْ مُقْتَضِيًا لِلزَّمَانِ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لِ(مُذ) عَمَلٌ وَعَطَفَتْ عَلَى مَا عَمِلَتْ فِيهِ اسْمًا حَمَلَتْهُ عَلَى النَّصْبِ دُونَ حُكْمِ الإِعْرَابِ الْمُقَدَّمِ بَعْدَ (مُذ)، نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ قَامَ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ (قَامَ) يَحْتَمِلُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ رَفْعًا وَخَفْضًا، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوَّلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ، فَعُدِلَ إِلَى النَّصْبِ، وَقَدْ جَوَّزَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ السَّبْتِ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهُ، وَتَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ خَمْسَةِ أَيَّامٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ السَّبْتِ وَيَوْمَ الْأَحَدِ، عَلَى الْبَدَلِ، فَإِنْ خَالَفْتَ فَالنَّصْبُ. وَسَيُؤَيِّدُهُ يَقُولُ: مُذْ وَمُنْذُ وَحَتَّى وَكَافُ التَّشْبِيهِ وَذُو لَا يُضَافُ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَى مُضْمَرٍ<sup>(٢)</sup>، وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ يَجِيزُ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو الفتح: «وتقول أنت عندنا منذ اليوم، وما فارقتنا منذ الليلة؛ لأن معناه<sup>(٤)</sup>: في اليوم وفي الليلة»<sup>(٥)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: مُذْ وَمُنْذُ إِذَا جُعِلَا حَرْفِي جَرٍّ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ أَنْكَ إِذَا جَرَزْتَ فَالْكَلَامُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ جَرٌّ مُعَلَّقٌ بِمَا قَبْلَهُ، كَالْبَاءِ فِي مَرَزْتُ بَزِيدٍ، وَأَنْتَ لَمْ تَسْتَوْعِبِ الْعِدَّةَ بِهَا، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ أَوَّلُ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَةِ، وَلَيْسَ فِيهِ

(١) انظر: شرح الكافية ٢/ ١/ ٤٦٧.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٨٥.

(٣) قال أبو حيان: «وأجاز المبرد أن يجرًا ضمير الزمان، فتقول: يوم الخميس ما رأيته منذ، أو منذه». انظر:

الارتشاف ٣/ ١٤٢١.

(٤) في اللمع: المعنى.

(٥) اللمع ٧٦.

نُطْقُ بِالْآخِرِ، كَمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: سِرْتُ مِنَ الْكُوفَةِ، وَأَنْتَ بِيَعْدَاذِ عِلْمِ أَوَّلِ السَّيْرِ  
 بِ(مِنْ)، وَعِلْمُ انْتِهَاؤُهُ بِقَرِينَةِ الْحَالِ، وَنَظِيرُ هَذَا: جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ،  
 فَلَهُ أَنْ يُجَالِسَهُمَا مَعًا، عَلَى مَا تَقْتَضِي الْإِبَاحَةُ، وَلَهُ أَنْ يُجَالِسَ أَحَدَهُمَا بِحُكْمِ (أَوْ)،  
 فَكُلُّ مَوْضِعٍ جَرَزَتْ لَمْ يَقَعْ الْفِعْلُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الزَّمَانِ الْمَذْكُورِ إِذَا تَقَيَّتْهُ؛  
 لِأَنَّكَ إِذَا أَظْهَرْتَ (فِي) كَشَفْتَ لَكَ الْمَعْنَى وَأَوْضَحْتَهُ، فَقُلْتَ: مَا رَأَيْتُهُ فِي الْيَوْمِ،  
 وَكُلُّ<sup>(١)</sup> مَوْضِعٍ رَفَعْتَ فِيهِ الْمَعْرِفَةَ الَّتِي هِيَ جَوَابُ (مَتَى) فَإِنَّهُ / ١٢٢٢ يجوزُ أَنْ  
 تَكُونَ الرُّؤْيَةُ قَدْ وَقَعَتْ فِي جُزْءٍ مِنْ أَوَّلِ ذَلِكَ الزَّمَانِ، ثُمَّ انْقَطَعَتْ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ  
 لَوْ ظَهَرَ انْكَشَفَ الْمَعْنَى، فَتَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَي: أَوَّلَ ذَلِكَ يَوْمِ  
 الْجُمُعَةِ، فَإِنْ كَانَ جَوَابُ (كَمْ) فَإِنَّ الرُّؤْيَةَ لَمْ تَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنَ الزَّمَانِ الَّذِي بَعْدَهَا  
 إِنْ كَانَ قَبْلَهَا نَفْيًا، وَقَدْ جَوَزَ الْأَخْفَشُ وَقُوعَهُ عَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّانِي حِكَايَةً عَنِ  
 الْعَرَبِ<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ وَقَعَتْ جَوَابًا وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ جُزْءٍ؛ لِأَنَّ (كَمْ) تَنْتَظِمُ الْعَدَدَ،  
 فَجَوَابُهَا يَكُونُ مِنْ جِنْسِهَا، إِذَا قُلْتَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ، فَالزَّمَانُ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ  
 هُوَ الَّذِي انْقَطَعَتْ فِيهِ الرُّؤْيَةُ، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ حَالٌ<sup>(٣)</sup> فَقَوْلُهُ غَيْرُ مُتَّجِهٍ  
 لِعَدَمِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ، وَامْتِنَاعِ وُجُودِ الْوَاقِعِ فِيهِ، وَهُوَ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ.

(١) فِي أ: فَكُلُّ.

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا.

(٣) هُوَ السِّيْرَانِي، كَمَا سَبَقَ أَنْ عَزَاهُ إِلَيْهِ.



قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمُنْذُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ، وَمُنْذُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْوَقْفِ، فَإِنْ لَقِيَها سَاكِنٌ بَعْدَهَا ضَمَمَتْ<sup>(١)</sup> الذَّالَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، تَقُولُ: مُنْذُ الْيَوْمِ، وَمُنْذُ اللَّيْلَةِ، وَأَصْلُ مُنْذُ: مُنْذُ، فَحُذِفَتِ النُّونُ تَخْفِيفًا<sup>(٢)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: قَدْ بَيَّنَّا الْكَلَامَ فِي بَنَائِهَا، وَلَمْ تُبْنَ (مُنْذُ) عَلَى حَرَكَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْكُنْ مَا قَبْلَ آخِرِهَا فَتَنَاسَبَ (أَيْنَ)، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا حَالَةٌ إِعْرَابٍ فَتَنَاسَبَ مِنْ عَلٍ، وَلَيْسَتْ عَلَى حَرْفٍ مَبْدُوءٍ بِهِ فَتَنَاسَبَ كَافَ التَّشْبِيهِ الَّتِي تَقَعُ اسْمًا، فَإِنْ لَقِيَها سَاكِنٌ بَعْدَهَا حُرِّكَتِ الذَّالُ بِالضَّمِّ حَمَلًا عَلَى (مُنْذُ)، وَذَلِكَ أَنَّ السَّاكِنَيْنِ إِذَا التَّقْيَا وَكَانَ السَّاكِنُ الْأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ وَلَيْنٍ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهُ مِنْ جَنْسِهِ حُذِفَ [فِي]<sup>(٣)</sup> اللَّفْظِ كَمَا يُحْذَفُ فِي: أَرَمِ الْقَوْمَ، وَاغْزُ الْيَوْمَ، وَاخْشَ اللَّهَ، وَإِنْ كَانَا صَحِيحَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ حَرَكَةِ أَحَدِهِمَا، فَإِنْ كَانَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ حُرُّكَ الشَّانِي كَ (أَمْسِ)، وَإِنْ<sup>(٤)</sup> كَانَ فِي كَلِمَتَيْنِ حُرُّكَ الْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُرْأَتِلَ﴾<sup>(٥)</sup>.

وَإِذَا حَرَّكُوا السَّاكِنَ فَيَجِبُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ حَرَكَةٌ عَدَمَهَا بِسَبَبٍ أَنْ يُعِيدُوهَا إِلَيْهِ، كَمَا قُلْنَا فِي: عَلَيْكُمُ الْمَالُ، وَإِذَا كَانَ أَصْلُ الْكَلِمَةِ عِنْدَهُمْ (مُنْذُ)، وَجَبَ أَنْ تَقُولَ: مُنْذُ الْيَوْمِ، وَهُنَا شَيْءٌ لَطِيفٌ، وَهُوَ أَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى تَقْدِيرِ مُحذُوفٍ إِذَا

(١) فِي اللَّعْمِ: ضُمَّتْ.

(٢) اللَّعْمُ ٧٦.

(٣) فِي د.

(٤) فِي ج: فَإِنْ.

(٥) الْمَزْمَلُ: ٢.

كَانَتْ الْكَلِمَةُ مُعَرَّبَةً، أَوْ مُقَارِبَةً لِلْمُعَرَّبِ بِتَمَكُّنٍ كَ (يَدٍ) وَ (دَمٍ)، وَذَا لَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ: حَرْفٌ يُبْتَدَأُ بِهِ، وَحَرْفٌ يَقَعُ حَشَوًا، وَحَرْفٌ يُوقَفُ عَلَيْهِ، وَلَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الثَّانِي حَرْفَ عِلَّةٍ، فَلَوْلَا الثَّالِثُ لَأَزَالَهُ التَّنْوِينُ فَتَبْقَى الْكَلِمَةُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَلَا بُتْدَاءَ بِهِ يَقْضِي بِحَرَكَتِهِ، وَالْوَقْفُ عَلَيْهِ يَقْضِي بِسُكُونِهِ، وَهَذَا تَضَادُّ، وَإِذَا كَانَتْ (مُذ) مَبْنِيَّةً فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ (كَمْ)، فَكَمَا لَا تَقُولُ فِي (كَمْ) إِنَّهَا قَدْ حُذِفَ مِنْهَا شَيْءٌ فَكَذَلِكَ هَذِهِ، فَإِنَّمَا قَالُوا: فِي (ذَا) إِنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُمْ صَغَّرُوهُ فَقَالُوا: ذِيًا، وَوَصَفُوهُ بِهَا، وَلَحِقَتْهَا آلَةُ التَّنْيَةِ، وَلَمْ يَفْعَلْ بِ(مُذ) ذَلِكَ، فَأَمَّا مَنْ قَدَّرَ الْحَذْفَ بِدَلَالَةِ التَّصْغِيرِ لِقَوْلِهِ: (مُنِيذٌ) فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لَأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يُصَغَّرَهُ وَهُوَ عَلَى بَابِهِ، أَوْ يُصَغَّرَهُ وَقَدْ نُقِلَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَغَّرَهُ وَهُوَ عَلَى بَابِهِ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ، فَنَاسَبَ بِذَلِكَ (كَمْ) وَ (مَنْ)، أَوْ يَكُونُ قَدْ نُقِلَ وَسُمِّيَ بِهِ وَصَغَّرَهُ، وَلَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ، وَالصَّوَابُ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا بِنَفْسِهَا<sup>(١)</sup> كَالسَّيْنِ وَ (سُوفَ)، وَإِذَا كَانَتْ الْمُعَرَّبَاتُ قَدْ تَوَجَّدَ الْكَلِمَتَانِ مِنْهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَفِي أَحَدِهِمَا حَرْفٌ زَائِدٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَا يُقَالُ إِنَّ هَذَا الْحَرْفَ الزَّائِدَ قَدْ حُذِفَ مِنَ النَّاقِصِ، فَالْأَوَّلَى مَا نَحْنُ بِصَدْدِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: دِمِثٌ وَدَمَثَرٌ، وَسَبِطٌ وَسَبْطَرٌ، وَإِنْ افْتَرَقَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ إِذَا صُغِّرَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ، قُلْتُ فِيهِ: مُدَيٌّ<sup>(٢)</sup>، وَيَجُوزُ عِنْدَ قَوْمٍ:

(١) خالف بهذا سيبويه والمبرد وغيرهما. انظر: الكتاب ٤٥٠/٣، والمقتضب ٣١/٣، وشرح السيرافي

(٢) بناءً على مذهبه من أن (مذ) أصل بنفسه، وهو إم أن يكون من الثاني وضعتاً، وحكم الثاني وضعتاً

مُنْذُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا كَمَعْنَاهَا، وَإِنَّمَا أُعِيدَتْ فِي آخِرِهِ وَلَمْ تُعَدَّ فِي وَسْطِهِ؛ لِأَنَّ مَا حُذِفَتْ لَامُهُ أَكْثَرُ مِمَّا حُذِفَتْ عَيْنُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَاجْعَلْ قَوْلَ الْعَرَبِ: مُذُ الْيَوْمِ، دَلِيلًا عَلَى أَنَّ أَصْلَ مُذُ: مُنْذُ.  
فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يُجَوِّزُ أَنْ تَكُونَ حُرُكَتِ الدَّالِّ بِالضَّمِّ إِتْبَاعًا لِلْمِيمِ، وَإِذَا كَانُوا  
قَدْ حَرَّكُوا ذَالَ (مُنْذُ) بِالضَّمِّ إِتْبَاعًا لِلْمِيمِ وَبَيْنَهُمَا حَرْفٌ / ١٢٢ ب فَالْأَوَّلَى أَنْ  
يُتَّبِعُوا الدَّالَّ الْمِيمَ وَلَا حَاجَزَ بَيْنَهُمَا.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مِذْ فِقْيَاسُهُ مِذَ الْيَوْمِ، وَنَظِيرُهُ هَذَا التَّحْرِيكُ لِإِتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ  
قَوْلُهُمْ: مُذْ فِيمَنْ كَسَرَ وَضَمَّ وَفَتَحَ، فَإِذَا التَّقَاتِ الدَّالُّ بِسَاكِنٍ بَعْدَهَا كُسِرَتْ، كَمَا  
لَوْ أَنَّهَا لَوْ ظَهَرَتْ الدَّالُّ سَاكِنَةً فِي قَوْلِكَ: اْمُدِّ الْآنَ كُسِرَتْ فِي قَوْلِ الْحِجَازِيِّ،  
فَلَمَّا أَدْعَمَ بَنُو تَمِيمٍ حَرَّكُوا مَعَ السَّاكِنَيْنِ بِالْكَسْرِ، كَمَا كَانَ يَفْعَلُ أَهْلُ الْحِجَازِ، وَقَدْ  
يُجَوِّزُ أَنْ تَكُونَ (مُذْ) مَحْذُوفَةً مِنْ: (مُنْذُ) لَمَا رَوَى السَّيْرَافِيُّ: مُذْ بِتَحْرِيكِ الدَّالِّ

---

حكم الثلاثي المحذوف اللام، واللام المحذوفة هي واو أو ياء، فإن كانت ياء أدغمت مع ياء التصغير،  
وإن كانت واوًا قلبت ياء لاجتماعها مع ياء التصغير ساكنًا السابق منها، ثم أدغمت مع ياء التصغير.  
انظر: المقرب ٤٤١، والارتشاف ١/٣٦٣، وشرح الأشموني (مع الصبان) ٤/١٦٨.

وَمَا أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيًّا حَذَفَتْ لَامُهُ، وَهَذَا الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ هُنَا: وَإِنَّمَا أُعِيدَتْ فِي آخِرِهِ...، وَقَدْ  
نَسَبَ إِلَيْهِ هَذَا الْقَوْلَ ابْنُ الْحِجَازِ، قَالَ: «وَقَدْ خُولِفَ سَبِيوِيهِ، وَالَّذِي خَالَفَهُ يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ عِنْدَ أَهْلِ هَذِهِ  
الصَّنَاعَةِ وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا... قَالَ ابْنُ الدَّهَانِ: إِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ مِنْ (مُذْ) حَرْفَ عَلَّةٍ  
يَكُونُ اللَّامُ...» تَوْجِيهِ اللَّامِ ٢٤٢ (بِتَصْرِيفِ سَبِيْرِ).

بِالضَّمِّ<sup>(١)</sup>، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يُوجِبُ تَحْرِيكَهَا، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا: (مُنْذُ)،  
 كَمَا يَقُولُونَ: لَدْ جِثَتْ<sup>(٢)</sup>، أَصْلُهَا: لَدُنْ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مَحذُوفَةً مِنْ (لَدُنْ) لَكَانَتْ  
 سَاكِنةً.

(١) هي لغة غنوية. انظر: الارتشاف ٣/١٤١٦.

(٢) في ج: جِثْتُ.

قال أبو الفتح:

### «بَابُ حَتَّى»<sup>(١)</sup>

قال سعيد: اعلم أنها أفردت لـ (حتى) باباً، وإن كانت من حُرُوفِ الجَرِّ، ولم يُفرد لغيرها من حُرُوفِهِ؛ لأنها لم تخلص للجَرِّ، وشاركت في الجَرِّ معنى آخر، بخلاف ما سلف من الحُرُوفِ.

قال أبو الفتح: «اعلم أن (حتى) في الكلام على أربعة أضرب: تكون غاية فتَجَرَّ الأسماء على معنى (إلى)، وتكون عاطفة كالواو، ويبتدأ بعدها الكلام، وتضمّر بعدها (أن) فتَنْصِبُ الفعلَ المُسْتَقْبَلَ عَلَى<sup>(٢)</sup> معنى (كي)، وعلى معنى: (إلى أن)»<sup>(٣)</sup>.

قال سعيد: في (حتى) لغتان، فهذيل تقول: عَتَى<sup>(٤)</sup>، وقرأ بها ابن مسعود<sup>(٥)</sup> قوله تعالى: ﴿عَتَى مَطْلَعُ الْفَجْرِ﴾<sup>(٦)</sup>، وتبدل حاءها عينا، والمشهور

(١) اللمع ٧٦.

(٢) في اللمع: على أحد معنيين: معنى كي، ومعنى إلى أن.

(٣) اللمع ٧٦-٧٧.

(٤) انظر: الصحاح ٦/٢٤١٨ (عتا).

(٥) هو عبد الله بن مسعود الهذلي، أبو عبد الرحمن، (ت ٣٢هـ)، الصحابي الجليل، أحد السابقين إلى الإسلام. شهد بدرًا وهاجر المهجرتين. حدث عنه أبو هريرة وأبو موسى وابن عباس وابن عمر وغيرهم. وروى عنه القراءة أبو عبد الرحمن السلمي وغيره. وكان ريبا نسب إلى أمه، قال عليه الصلاة والسلام: «من سره أن يقرأ القرآن رطبًا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد». انظر: طبقات ابن سعد ٢/٢٩٥، وسير أعلام النبلاء ١/٤٦١.

(٦) القدر: ٥. ولم أجد هذه القراءة. وإنما المروي عن ابن مسعود أنه قرأ: (عتى حين) من الآية ٣٥ من سورة

(حتى) وَهِيَ لِسَانِ الْعَرَبِ، وَذَكَرَ عُثْمَانُ انْقِسَامَهَا إِلَى أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ قِسْمَةً؛ لِأَنَّ فِيهَا تَدَاخُلًا، وَذَلِكَ أَنَّ: الَّتِي يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا [عِنْدَهُ] <sup>(١)</sup> هِيَ الَّتِي يَنْجَرُّ الْأِسْمُ بَعْدَهَا.

وَالْفَارِسِيُّ يُقَسِّمُهَا إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَيَجْعَلُ الَّتِي يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مِنْ حَيْزِ الْجَارَةِ <sup>(٢)</sup>، وَمِنْ النِّحَاةِ مَنْ يُقَسِّمُهَا إِلَى قِسْمَيْنِ، وَلَا يَعْتَدُّ بِالْعَاطِفَةِ <sup>(٣)</sup>، وَيَجْعَلُ الَّتِي يَنْتَصِبُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ هِيَ الْجَارَةُ لِلْأِسْمِ، فَتَبْقَى الْجَارَةُ وَالَّتِي يُتَدَأُّ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ وَيَرْتَفَعُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ.

يوسف. انظر: تأويل مشكل القرآن ٣٩، والمحاسب ٣٤٣/١، والبحر المحيط ٣٠٧/٥. وانظر: معجم القراءات ٤/٢٥٦، ٦٨/٨.

(١) في د.

(٢) انظر: الإيضاح المعصدي ٢٧٠. وهو أيضًا رأي للجزمي، انظر: شرح اللمع لابن برهان ١٨٠/١.

(٣) قال الشريف الكوفي: «اعلم أن الضرب الثاني من معاني (حتى) أن تكون عاطفة... بمنزلة الواو، إلا أنها لما كانت أضعف من الواو أظهرها بعدها الفعل، فقالوا: ضربت القم حتى زيدًا ضربته، فيكون الواقع بعدها جملة من الكلام، ليفرقوا بذلك بين كونها عطفة وبين كونها جارة إذا كانت غاية، وقد يجوز أن يحذف الفعل بعدها...». انظر: البيان في شرح اللمع ٢٦٢-٢٦٣.

فإذا كان ما بعدها جملة، فهي والابتدائية سواء.

قال ابن هشام: «المطف بحتى قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة، ويحملون نحو: جاء القوم حتى أبوك... على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل». انظر: مغني اللبيب ١٧٣.

فَإِنْ قِيلَ عُدْرًا لِعُثْمَانَ: إِنَّ الَّتِي يَنْتَصِبُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ قَدْ يَكُونُ أَحَدُ قِسْمَيْهَا بِمَعْنَى (كَيْ)، وَ(كَيْ) يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي أَحَدِ قِسْمَيْهَا بِهَا نَفْسِهَا، فَكَذَلِكَ تُجْعَلُ هِيَ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّ يَقْضِي بِأَنَّ انْتِصَابَ الْفِعْلِ بَعْدَ (حَتَّى) بِـ (أَنْ) مُضْمَرَةٌ، وَلَيْسَ يَرْتَكِبُ عُثْمَانُ غَيْرَ مَذْهَبِهِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَرَلَهُ نَصًّا سِوَى الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «تَقُولُ إِذَا كَانَتْ غَايَةً: قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ حَتَّى بَكْرِ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى جَعْفَرٍ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: أَوَّلُ مَا فِي هَذَا التَّعْرِيفِ وَجْهُ الشُّذُوذِ فِي هَذَا الْحَرْفِ، وَهُوَ أَنَّهُ حَرْفٌ غَيْرُ مَخْتَصٍّ، يَدْخُلُ عَلَى الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ، وَإِذَا لَمْ يَخْتَصَّ بِالْقِيَاسِ الْأَيَّامَ، كَهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَحُرُوفِ الْعَطْفِ وَالْحَرْفِ الْمَكْفُوفِ، أَلَا تَرَى إِلَى دُخُولِهَا عَلَى الْأِسْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(٢)</sup>، وَتَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾<sup>(٣)</sup> فَيَمُنَّ رَفَعَ<sup>(٤)</sup>، فَالْجَوَابُ: أَنَّ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْأِسْمِ غَيْرُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ، كَمَا يَقُولُ الْمُعْتَلُّ لِلْحِجَازِيِّ: إِنَّ (مَا) الدَّاخِلَةَ عَلَى

(١) اللمع ٧٧.

(٢) القدر: ٥.

(٣) البقرة: ٢١٤.

(٤) هي قراءة نافع وحده من السبعة، وكان الكسائي يقرأها دهرًا بالرفع، ثم رجع إلى النصب. انظر:

السبعة ١٨١، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢٣، والتذكرة ٢/٣٣٢، والإقناع ٢/٦٠٨.

الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ غَيْرُ (مَا) الدَّاخِلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدًا، وَهُوَ النَّفْيُ، وَزَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ - وَهُوَ الْكِسَائِيُّ - أَنَّ الْعَامِلَ الْجَرَّ إِنَّمَا هُوَ (إِلَى) مُقَدَّرَةٌ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٍ، تَقْدِيرُهُ: مَرَزْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى انْتَهَى مُرُورِي إِلَى زَيْدٍ، كَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ:

وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ<sup>(٢)</sup>

إِنَّ الْجَرَّ (رُبَّ) لَا لِلْوَاوِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْوَاوَ بَابُهَا الْعَطْفُ، فَإِذَا رَأَيْنَا بَعْدَهَا مَعْمُولًا عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا، وَ(حَتَّى) بَابُهَا الْغَايَةُ، وَلَيْسَ حُكْمُ الْحَرْفِ الدَّالِّ عَلَى الْغَايَةِ إِلَّا يَعْمَلُ، أَلَا تَرَى أَنَّ (إِلَى) وَهِيَ حَرْفٌ لِلْغَايَةِ عَمِلَتْ، وَلَمْ تَمْنَعْ الْغَايَةَ مِنَ الْعَمَلِ؟ فَكَذَلِكَ (حَتَّى)، / ١٢٣ ١ وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ (حَتَّى) حَرْفٌ جَرَّ نَفْسُهَا لَا (إِلَى) قَوْلُهُمْ: حَتَّامٌ، وَحَتَّامَةٌ، كَمَا تَقُولُ: إِلامٌ، وَإِلَامَةٌ.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: أَنَّكَ فِي بَابِ (رُبَّ) الْوَاوِ لَمْ تَحْجُزْ بَيْنَهَا<sup>(٣)</sup> وَبَيْنَ (رُبَّ) بِشَيْءٍ، وَهُنَا قَدْ حَجَزَتْ بِالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ جِدًّا، إِلَّا أَنَّ (إِلَى) لَمَّا

(١) انظر رأي الكسائي في البيان في شرح اللعم ٢٦٠، والإنصاف ٢/ ٥٩٧-٥٩٨، وتوجيه اللعم ٢٦٣

(الحاج)، وشرح الكافية ٢/ ١١٥٣.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) في أ: بينهما.



كَانَتْ أَقْوَى مِنْ (حَتَّى) وَأَشَدَّ تَمَكُّنًا فِي الْغَايَةِ اتَّصَلَ بِهَا الْمُضْمَرُّ وَالْمُظْهَرُّ  
[تَنْبِيهًا] <sup>(١)</sup> عَلَى قُوَّتِهَا، خِلَافًا لـ (حَتَّى)، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ <sup>(٢)</sup>:

وَأَكْفِيهِ مَا يَجْنِي وَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ وَأَلْحِقْهُ بِالْقَوْمِ حَتَاهُ لَا حِقُّ <sup>(٣)</sup>  
فَشَادُّ، وَلَيْسَ عِنْدِي هَذَا الضَّمِيرُ مُتَّصِلًا، وَإِنَّمَا هُوَ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ <sup>(٤)</sup>،  
كَقَوْلِهِ <sup>(٥)</sup>:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخَوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ <sup>(٦)</sup>

(١) في د.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: ضرائر الشعر ١٢٦، وشرح الكافية ١١٥٧/٢/٢، وخزانة الأدب ٤٧٢/٩.

(٤) أي حتى هو. وسكن الواو ضرورة.

(٥) اختلف في قائله، فقليل:

أ- العجير السلولي.

ب- المخلَّب الهلالي.

(٦) البيت من الطويل.

روي: (ذلول) و(طويل) بدل (نجيب) من قصيدة لامية.

الشاهد فيه: فيناه، والأصل: فيينا هو.

الملاط: مقدم السنام. ورخو: إشارة إلى عظمه واتساعه. يصف بعيرًا ضل عن صاحبه، فيئس منه، وجعل

يبيع رحله، فيينا هو كذلك سمع مناديًا يئثر به. (عن الخزانة).

انظر: الكتاب ٣٢/١ الحاشية رقم (٣)، والقوافي للأخفش ٧، والأصول ٤٣٩/٣، ٤٦٠، والمسائل

العسكرية ١٩٩، والتكملة ٢٢٤، والخصائص ٦٩/١، وشرح أبيات سيويه ٣٣٢/١، وأمالى ابن الشجري

٥٠٨/٢، والإنصاف ٦٧٨/٢، واللباب ٤٨٨/١، وضرائر الشعر ١٢٦، وخزانة الأدب ٢٥٧/٥.

ولهذا المعنى أخبر عنه به (لاحق)، والمجرور لا يُجبر عنه إلا أن يكون الجار  
له زائداً، ولو كان مجروراً بقي (لاحق) بغير رافع، فإذا ثبت ذلك لم يكن في  
البيت حجة؛ لأن المضمَر المنفصل بمنزلة المظهر، فأما قوله<sup>(١)</sup>:

فلا والله لا يلقى لابي فتى حثاك يابن أبي زياد<sup>(٢)</sup>  
فشاذ عند سيبويه<sup>(٣)</sup>، غير شاذ عند بعضهم<sup>(٤)</sup> بل محمول على (إلى)، وإنما  
كانت (إلى) أقوى؛ لأنها لا تتقل عن بابها إلى باب آخر، و(حتى) تتصرف على ما  
سبق من انقساماتها، فلما خرجت إلى باب آخر ضعفت وقصرت<sup>(٥)</sup> عن شيء  
واحد.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الوافر.

روايته في مصادره:

فلا والله لا يلقى أناس فتى حثاك يابن أبي يزيد  
وروي: لا يلقاه ناس.

انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/٢٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٤، والمقرب ٢١٣، وشرح  
الكافية ٢/١١٥٧-١١٥٨، والارتشاف ٤/١٧٥٦، والجنى الداني ٥٤٣-٥٤٤، وشفاء العليل  
٢/٦٦٨، وخزانة الأدب ٩/٤٧٤.

(٣) قال: «ولا تقول: حثاه». انظر: الكتاب ٤/٢٣١، وأيده ابن السراج وغيره. انظر: الأصول ١/٤٢٦،  
والمسائل البصريات ١/٦٨٧، وتوجيه اللمع ٢٥٦، وشرح التسهيل ٣/١٦٨.

(٤) نسب هذا للمبرد. انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/٢٦١، وشرح الكافية ٢/١١٥٧، وخزانة الأدب  
٩/٤٧٤.

(٥) في ج: وقصرتها.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّ الْوَائِي فِي الْقَسَمِ فَرَعَ عَلَى الْبَاءِ فِيهِ، لَهُذِهِ الْعِلَّةُ، وَهُوَ دُخُولُهَا عَلَى الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ، وَالْوَائِي تَدْخُلُ عَلَى الْمُظْهَرِ حَسْبُ، فَهَلَّا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي (حَتَّى) وَجَعَلْتَهَا فَرَعًا عَلَى (إِلَى)؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ كُلَّ قِسْمٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْبَاءُ مِنَ الْمُظْهَرَاتِ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْوَائِي، وَ(حَتَّى) تَفْتَقِرُ إِلَى شَرَائِطٍ حَتَّى تَكُونَ جَارَةً كَ(إِلَى):

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا، فَتَقُولُ: مَا مَرَزْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٍ، وَلَوْ قُلْتَ: حَتَّى حِمَارٍ لَمْ يُجْزَ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي (إِلَى). فَإِنْ قُلْتَ: قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى اللَّيْلِ، كَانَ قِيَاسًا جَيِّدًا، وَكَانَ تَقْدِيرُهُ: قَامَ الْقَوْمُ الْيَوْمَ أَوْ الزَّمَانَ حَتَّى اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ (حَتَّى) قَدْ يَنْتَهِي الْفِعْلُ عِنْدَ مَا بَعْدَهَا، وَقَدْ يَنْتَهِي بِهَا<sup>(١)</sup>، فَإِنْ انْتَهَى عِنْدَهُ فَالْجَرْ لَا غَيْرُ، وَإِنْ انْتَهَى بِهَا كَانَ الْإِتْبَاعُ وَالْجَرْ.

وَالثَّانِي: أَنَّ مَا قَبْلَ (حَتَّى) فِي الْعَامِ<sup>(٢)</sup> يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ مِمَّا بَعْدَهَا، فَتَقُولُ: صَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ، فَلَوْ قُلْتَ: صَرَبْتُ زَيْدًا حَتَّى عَمْرٍو، لَمْ يُجْزَ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي (إِلَى).

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ (حَتَّى) مَذْكُورًا لِتَعْظِيمِ أَمْرٍ أَوْ تَحْقِيقِهِ، كَقَوْلِكَ: قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاءِ، وَمَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي (إِلَى)، لَوْ

(١) فِي ج: بِهِ.

(٢) فِي ج: الْعَدَمُ، وَفِي د: الْعِدَّة.

قُلْتُ: قَدِمَ الْقَوْمُ حَتَّى الرِّجَالُ لَمْ يَحْسُنْ، قَالَ الْأَخْفَشُ: وَأَحْسَنُ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: قَدِمَ  
النَّاسُ حَتَّى النِّسَاءِ، وَلَوْ قُلْتُ: قَدِمَ الْقَوْمُ حَتَّى النِّسَاءِ صَحَّ وَحَسُنَ<sup>(١)</sup>.  
وَهَذَا عِنْدَ قَوْمٍ لَزِمَ فِي كَوْنِهَا عَاطِفَةً وَجَارَةً، وَهُوَ مَذْهَبُ الزَّجَّاجِ<sup>(٢)</sup>،  
وَعِنْدَ قَوْمٍ لَزِمَ فِي الْعَاطِفَةِ حَسْبُ<sup>(٣)</sup>، وَعِنْدَ قَوْمٍ لَزِمَ فِي جَمِيعِ أَقْسَامِهَا<sup>(٤)</sup>.  
وَلَيْسَتْ (حَتَّى) وَ(إِلَى) فِي بَابِهَا بِمَنْزِلَةِ (إِلَّا) وَ(غَيْرِ) فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، لِمَا ثَبَّتَ  
مِنْ وُجُودِ الْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي فِي (حَتَّى) وَلَيْسَتْ فِي (إِلَى)، وَأَنَّ (غَيْرًا) اسْمٌ،  
وَ(إِلَّا) حَرْفٌ، وَأَنَّ (غَيْرًا) مَنْقُولَةٌ مِنَ الْوَصْفِ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَلَيْسَتْ (حَتَّى)  
كَذَلِكَ، وَمَنَعَ الْأَخْفَشُ مِنْ جَوَازِ: إِنَّ حَتَّى الْيَوْمِ زَيْدًا قَائِمًا، وَقَالَ: لَا أُجِيزُهَا  
حَتَّى يَتَقَدَّمَ كَلَامُ<sup>(٥)</sup>، وَالَّذِي عِنْدِي فِي هَذَا أَنَّهَا امْتَنَعَ مِنْ أَجْلِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: إِنَّ  
زَيْدًا قَائِمًا حَتَّى الْيَوْمِ، فَفِي الْكَلَامِ تَقْدِيرُ مُحذُوفٍ، حَتَّى يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مِنْ

(١) لم أقف على قول الأخفش.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) قال المرادي: «فلان قلت: ما الفرق بين (حتى) الجارة، و(حتى) العاطفة؟ قلت الفرق من أوجه: ...  
الثاني أَنَّ العاطفة يلزم أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، في زيادة أو نقص، وأما الجارة ففيها تفصيل:  
وهو أن مجرورها إن كان بعض ما قبله من مصرح به، وكان منتهى به فهو كالمعطوف في اعتبار الزيادة  
والنقص، وإن كان بعضاً لشيء لم يصرح به، أو كان منتهى عنده لم يعتبر فيه ذلك». الجنى الداني ٥٤٩.

(٤) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٨٤-١٨٥.

(٥) لم أقف على قوله.

جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا<sup>(١)</sup>، فَلَمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَيَّامًا فِي اللَّفْظِ كَانَ مُقَدَّرًا فِي الْمَعْنَى فَلَمْ تُقَدِّمْ عَلَى الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ تَدُلُّ عَلَى مَحْذُوفِهِ، فَكَأَنَّهُ مَعْمُولُ الْجُمْلَةِ فَلَمْ يَتَقَدِّمْ عَلَيْهَا، وَلَا شُبْهَةً فِي أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً فَمُمْتَنِعٌ ذَلِكَ فِيهَا، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ ضَعِيفًا فِي الْوَاوِ فَهُوَ فِي (حَتَّى) أَوْضَعُفٌ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْبَصْرِيَّ امْتَنَعَ مِنْ جَرِّ (كَلِيبٍ) فِي قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلِيبٌ تَسُبُّنِي<sup>(٣)</sup>

لَأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهَا مَا هُوَ مِنْ / ١٢٣ ب جِنْسٍ مَا بَعْدَهَا<sup>(٤)</sup>.

وَفِي (حَتَّى) مِنْ الْخِلَافِ مَا فِي (إِلَى) مِنْ دُخُولِ مَا بَعْدَهَا فِي حُكْمِ مَا قَبْلَهَا، وَالَّذِي أَوْجَبَ لَهَا ذَلِكَ أَنَّهَا لِلْغَايَةِ، وَالْغَايَةُ أَحَدُ طَرَفَيْ الشَّيْءِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ طَرَفُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ قُلْتُ: قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى حِمَارٍ، كُنْتَ قَدْ جَعَلْتَ الْحِمَارَ طَرَفًا لِلْقَوْمِ وَمُنْقَطَعًا لَهُمْ، وَهَذَا مُحَالٌ، وَلِذَلِكَ كَانَ فِيهَا التَّعْظِيمُ وَالتَّحْقِيرُ،

(١) فِي ج: مَا قَبْلَهَا مِنْ جِنْسٍ مَا بَعْدَهَا.

(٢) هُوَ الْفَرَزْدَقُ.

(٣) صَدْرِيَّتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، وَعَجْزُهُ:

كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ

الشَّاهِدُ فِيهِ: رَفَعَ (كَلِيبٍ)، فَحَتَّى ابْتِدَائِيَّةٌ وَلَيْسَتْ جَارَةً.

انْظُرْ: دِيَوَانَ الْفَرَزْدَقِ ٢/ ٥١٨، وَالْكِتَابُ ٣/ ١٨، وَالْمُقْتَضَبُ ٢/ ٤٠-٤١، وَالْأَصُولُ ١/ ٤٢٥، وَإِعْرَابُ

الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ١/ ٣٠٥، وَالْحُلَلُ ٨٣، وَالْبَابُ ١/ ٣٨٢، وَشَرْحُ الْمَقْصَلِ ٨/ ١٨، ٦٢، وَمَغْنِي

الْلَيْبِ ١٧٣، وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ ١/ ١٢، ٣٧٨، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٩/ ٤٧٥.

(٤) انْظُرْ: عِلَلُ النُّحُوِّ لِلْوَرَّاقِ: ٣١٩.

وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا أُخِذَ مِنْ أَدْنَاهُ فَأَعْلَاهُ غَايَةٌ، كَالْأَنْبِيَاءِ مَعَ <sup>(١)</sup> النَّاسِ، وَإِذَا أُخِذَ مِنْ أَعْلَاهُ فَأَدْنَاهُ غَايَةٌ، كَالْأَقْوِيَاءِ مَعَ الضُّعَفَاءِ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ.

وَيَلْزَمُهَا إِذَا كَانَتْ جَارَةً مِنَ التَّعْلِيقَاتِ مَا يَلْزَمُ فِي (إِلَى)، وَفِي هَذَا الْفَصْلِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّهُ يُجَوِّزُ أَنْ يُقَالَ: قِيمَ إِلَى زَيْدٍ، فَتُقِيمُ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ مُقَامَ الْفَاعِلِ، وَلَا يَجُوزُ: جُلِسَ حَتَّى عَمِرُو، وَعِلَّةُ ذَلِكَ امْتِنَاعُ الشَّرَائِطِ الَّتِي مِنْهَا الْجَنَسِيَّةُ وَالْعَدَدُ، وَقَدْ زَالَا، وَلَهَا نَظِيرٌ <sup>(٢)</sup> إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

وَتَقُولُ: لَا آتِيكَ حَتَّى عَشْرِ مِنَ الشَّهْرِ، وَلِإِلَى عَشْرِ، وَلَمْ يُجِيزُوا: آتِيكَ حَتَّى عَشْرِ، حَتَّى تَقُولَ: وَأَوْاطِبُ عَلَى إِيَابِنِكَ <sup>(٣)</sup>.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَإِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً قُلْتَ: قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٍ، وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا» <sup>(٤)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: اعْلَمْ أَنَّ الْعَطْفَ رَوَاهُ سِيبَوِيهٌ عَنْ أَبِي زَيْدٍ <sup>(٥)</sup>، وَيَلْزَمُ فِيهَا مَا لَزِمَ فِيهَا وَهِيَ جَارَةٌ مِنَ الْجَنَسِيَّةِ وَالْعَدَّةِ وَالْتَعْظِيمِ وَالتَّحْقِيرِ، فَتَقُولُ: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ

(١) فِي ج: مِنْ.

(٢) فِي ج: نَظَرٌ.

(٣) انْظُرْ: الْأَصُولُ ١/ ٤٢٨.

(٤) اللَّامُ ٧٧.

(٥) لَمْ أَجِدْ رَوَايَتَهُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ. وَإِنَّمَا قَالَ: «... وَتَقُولُ: رَأَيْتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَبْدَ اللَّهِ، وَتَسْكُتُ، فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: أَنَّكَ

قَدْ رَأَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ مَعَ الْقَوْمِ، كَمَا كَانَ: رَأَيْتُ الْقَوْمَ وَعَبْدَ اللَّهِ عَلَى ذَلِكَ» (الْكِتَابُ ١/ ٩٦) فَكَلَامُهُ يَدُلُّ

حَتَّى زَيْدًا، إِذَا كُنْتَ مُعْظَمًا لِزَيْدٍ أَوْ مُحَقَّرًا لَهُ، وَبَيْنَهَا هُنَا وَبَيْنَهَا إِذَا كَانَتْ جَارَةً  
فَرْقٌ، وَهُوَ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ جَارَةً لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا دَاخِلًا فِيهَا قَبْلَهَا فِي  
حُكْمِهَا، بَلْ يَكُونُ دَاخِلًا فِيهَا قَبْلَهَا فِي الْجِنْسِيَّةِ، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: بَلْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ  
دَاخِلًا فِيهَا قَبْلَهَا كَمَا دَخَلَ فِي النَّسَقِ، بِخِلَافِ (إِلَى) <sup>(١)</sup>، وَفِي هَذَا نَظَرٌ.

وَمَنْ أَجَازَ دُخُولَ الْجَارِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ لَمْ يُجِرْ دُخُولَ حَرْفِ الْعَطْفِ  
عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ، أَعْنِي (حَتَّى). وَإِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً كَانَ مَا بَعْدَهَا دَاخِلًا فِي  
حُكْمِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا يَلْزَمْ ذَلِكَ فِي حَرْفِ الْعَطْفِ الَّذِي هُوَ الْوَائِ، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ  
وَعَمْرُو.

وَبَيْنَهَا إِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً وَبَيْنَ الْوَائِ مُبَايَنَةً بِالشَّرَائِطِ الَّتِي تَقْدِّمُ ذِكْرَهَا، فَإِنْ  
قُلْتَ: مَرَزْتُ بِهِمْ حَتَّى زَيْدٍ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْجَارَةَ <sup>(٢)</sup> لَمْ تَجِئْ بِالْبَاءِ بَعْدَ (حَتَّى)، وَإِنْ  
أَرَدْتَ الْعَاطِفَةَ جِئْتَ بِالْبَاءِ لِلْعَطْفِ عَلَى الْمُضْمَرِ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَإِذَا ابْتَدِئَ بَعْدَهَا الْكَلَامُ قُلْتَ: قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ قَائِمٌ،  
وَمَرَزْتُ بِهِمْ <sup>(٣)</sup> حَتَّى جَعَفَرٌ مَمْرُورٌ [بِهِ] <sup>(٤)</sup>، وَيُرْوَى هَذَا الْبَيْتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:  
أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَسِي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

على أنه جعلها عاطفة.

(١) انظر: المقتضب ٣٨/٢.

(٢) في ج: الجار.

(٣) في اللمع: بالقوم.

(٤) في د، واللمع.

بِرَفْعِ (النَّعْلِ)، وَجَرَّهَا وَنَصَبَهَا<sup>(١)</sup>، فَمَنْ رَفَعَهَا فَبِالْإِتِّدَاءِ، وَجَعَلَ (أَلْقَاهَا) خَبَرَهَا<sup>(٢)</sup>، وَمَنْ نَصَبَهَا عَطَفَهَا عَلَى (الرَّادِ)، وَجَعَلَ (أَلْقَاهَا) تَوْكِيدًا<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ شَاءَ نَصَبَ<sup>(٤)</sup> بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يَكُونُ (أَلْقَاهَا) مُفَسَّرًا<sup>(٥)</sup> لَهُ، وَمَنْ جَرَّهَا فَبِ(حَتَّى) وَجَعَلَ (أَلْقَاهَا) تَوْكِيدًا<sup>(٦)</sup>، قَالَ جَرِيرٌ:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا      بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءِ دَجَلَةٍ أَشْكَلُ<sup>(٧)</sup>  
قَالَ سَعِيدٌ: أَمَّا كَوْنُهَا حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِتِّدَاءِ فَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٨)</sup>:  
سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئُهُمْ      وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ<sup>(٩)</sup>

(١) في اللمع: يروى برفع النعل ونصبها وجرها.

(٢) في اللمع: خبراً عنها.

(٣) في اللمع: توكيداً له.

(٤) في اللمع: نصبها.

(٥) في اللمع: تفسيراً.

(٦) في اللمع: توكيداً أيضاً.

(٧) اللمع ٧٧-٧٨.

(٨) هو امرؤ القيس.

(٩) البيت من الطويل.

روي: مطوئ بهم. وروي بنصب (تكل) ورفعها.

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحصري ١٧١، والكتاب ٢٧/٣، ومعاني القرآن للفراء ١/١٣٣،

والمقتضب ٧٢/٢، وتفسير الطبري ٤/٢٩٠ (شاكراً)، والزاهر ١/٥٢٩، والإيضاح العضدي ٢٧٠-

٢٧١، ٣٢٦، وشرح أبيات سيويه ٢/٦٠، والمخصص ١٤/٦١، ١٢١، ٢٤٠، وشرح شواهد



فَلَا تَخْلُو (حَتَّى) فِي الْبَيْتِ مِنْ أَنْ تَكُونَ جَارَةً أَوْ عَاطِفَةً أَوْ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جَارَةً لِمَا ظَهَرَ مِنَ الرَّفْعِ فِي الَّذِي بَعْدَهَا، وَحَكَى الْأَخْفَشُ: اجْلِسْ حَتَّى آئِنَا يَخْرُجْ نَخْرُجْ مَعَهُ<sup>(١)</sup>، وَحَكَى: مَرَزْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٌ مَمْرُورٌ بِهِ، فَلَوْ جَرَّ (زَيْدًا) بَقِيَ (مَمْرُورٌ) مَرْفُوعًا بِلَا رَافِعٍ، وَالْأَخْفَشُ يَقُولُ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا: إِنَّ (حَتَّى) مُعَلِّقَةٌ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا طَرِيفٌ جَدًّا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعَلِّقُ بَابُ (عَلِمْتُ)، وَحَرْفُ الْجَزِّ لَا يُعَلِّقُ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ مَنَعَ سَبِيوِيهِ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا يَجُوزُ: أَشْهَدُ بِكَذَاكَ<sup>(٤)</sup>.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً، لِذُخُولِ حَرْفِ الْعَطْفِ عَلَيْهَا وَهُوَ الْوَاوُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ دَخَلَ حَرْفُ الْعَطْفِ عَلَى / ١٢٤ أ حَرْفِ عَطْفٍ فِي قَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>:

الإيضاح ٢٨٨، ومغني اللبيب ١٧٢، ١٧٤، وشرح شواهد ١/ ٣٧٤.

(١) انظر هذا القول غير منسوب إلى الأخفش في: الأصول ١/ ٤٢٨.

(٢) لم أنف على قوله. ولكنني وجدت هذا القول منسوبًا للزجاج في توجيه اللمع ٢٤٤، وله ولا بن درستیة في مغني اللبيب ١٧٦.

(٣) انظر: الإغفال ٢/ ٧٦.

(٤) في الكتاب: أشهد بذلك. وفي نسخة: فكذلك. انظر: الكتاب ٣/ ١٤٧، وانظر: هامش رقم (٢).

(٥) اختلف في قائله، فقليل:

أ- زهير بن أبي سلمى.

ب- صرمة بن أنس الأنصاري.

أَرَانِي إِذَا مَا بَيْتٌ بَيْتٌ<sup>(١)</sup> عَلَى هَوَى  
 وَدَخَلَ حَرْفٌ اسْتِفْهَامٍ عَلَى حَرْفٍ اسْتِفْهَامٍ فِي قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:  
 أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوقَ بِهِ رِئَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَنِ<sup>(٣)</sup>  
 فَالْجَوَابُ: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَاءِ وَ(ثُمَّ) مُتَمَكِّنٌ فِي بَابِ الْعَطْفِ، فَجَازَ  
 الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَزِيَادَةُ أَحَدِهِمَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (حَتَّى)، إِذْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي بَابِ الْعَطْفِ  
 عَلَى الْوَاوِ، وَلِهَذَا قُلَّ مِنْ رَوَاهَا، وَقَلَّ تَصَرُّفُهَا فِيهَا، وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذَا لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ  
 مَا وَجَدَ عَنْهُ مَنْدُوحَةٌ.

(١) في أ: آيت.

(٢) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: دخول الفاء على (ثُمَّ) وهما حرفا عطف.

انظر: ديوان زهير بشرح ثعلب ٢٨٥، وسر صناعة الإعراب ١/٢٦٤، ٣٨٦، وأمالى ابن السجري

٩٠/٣، وشرح المفصل ٨/٩٦، وشرح الكافية ٢/٢-٨٥٤-٨٥٥، ومغني اللبيب ١٥٩، وشرح

شواهد ١/٢٨٤، وشرح أبياته ٣/٣٦، وخزانة الأدب ٨/٤٩١.

(٣) هو أُنْفُونُ بْنُ صَرِيمٍ التَّغْلَبِيِّ.

(٤) البيت من البسيط.

العلوق: الناقة التي تَرَامُ بِأَنْفِهَا وَلَا تَدْرُ عَلَى الْوَلَدِ. (عن الأمايى واللسان..).

انظر: المفضليات ٢٦٣، والعين ١/١٦٢ (علق)، والبيان والتبيين ١/١٠، ومجالس العلماء ٤٢، وأمالى

القالى ٢/٥١، وتهذيب اللغة ١/٢٤٤ (علق)، والبغداديات ٤١٩، وغريب الحديث للخطابي

٥٣٨/١، والخصائص ٢/١٨٤، ومقاييس اللغة ٤/١٣٠ (علق)، وأمالى ابن السجري ١/٥٤،

واللسان ١٠/٢٦٨ (علق)، ١٢/٢٢٣ (رأى)، وخزانة الأدب ١١/١٣٩.

وَأَمَّا (أَمْ) وَ(كَيْفَ) فَلَا مَعْنِيَانِ، الْعَطْفُ وَالِاسْتِفْهَامُ، فَأَزِيلُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ مِنْهَا وَبَقِيَ فِيهَا مَعْنَى الْعَطْفِيَّةِ، وَلَمْ يُنْزَعْ مِنْ (كَيْفَ) الْاسْتِفْهَامُ لِأَجْلِ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ، وَبِنَاؤُهَا لِأَجْلِ الْاسْتِفْهَامِ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ جَارَةً وَلَا عَاطِفَةً بَقِيَ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ.

فَأَمَّا الْبَيْتُ [الْأَوَّلُ] <sup>(١)</sup> الَّذِي أَنْشَدَهُ وَهُوَ:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا  
فَالثَّلَاثَةُ الْأَوْجُهُ جَائِزَةٌ فِيهِ: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرْ، أَمَّا الرَّفْعُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَرْفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ(أَلْقَاهَا) خَبَرُهُ، كَمَا ذَكَرَ، وَيَكُونُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ حَرْفًا عَاطِفًا، وَيَكُونُ قَدْ عَطَفَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرُوْا أَكْرَمْتُهُ، وَلَا تُبَالِي بِالْمُنَاسِبَةِ.  
وَأَمَّا النَّصْبُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ (النَّعْلُ) مَعْطُوفَةٌ عَلَى (الزَّادِ)، وَيَكُونُ (أَلْقَاهَا) تَوْكِيدًا لَا يَلْزَمُ وَجُودَهُ، فَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ مَوْضِعَهُ نَصْبًا عَلَى الْحَالِ، عَلَى أَنْ تَكُونَ (قَدْ) مُقَدَّرَةً مَعَهُ <sup>(٢)</sup> وَتَكُونُ <sup>(٣)</sup> فِيهِ (حَتَّى) حَرْفَ عَطْفٍ.

(١) سقط من أ.

(٢) في ج: معه مقدرة.

(٣) في ج: تكون.

والوجه الثاني: أن يُنصَبَ (النَّعْلُ) بفعلٍ مُضْمَرٍ بَعْدَ (حَتَّى)، وَيَكُونُ (أَلْقَاهَا) تَفْسِيرًا لَهُ، وَلَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ كَمَا لَا مَوْضِعَ لِلْمُفَسِّرِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ (أَلْقَاهَا) هَاهُنَا فِي هَذَا الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْ شَيْءٍ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَيَكُونُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، وَتَكُونُ عَاطِفَةً أَيْضًا جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ.

وَأَمَّا الْجَرْفُ (حَتَّى) وَيَكُونُ (أَلْقَاهَا) تَوْكِيدًا لَا يَلْزَمُ وَجُودُهُ، وَإِنْ شِئْتَ أَضْمَرْتَ مَعَهُ (قَدْ)، وَكَانَ حَالًا، وَفِي مِثْلِ هَذَا نَظَرٌ، وَهُوَ أَنَّ مَا بَعْدَ (حَتَّى) يَفْتَقِرُ إِلَى الشَّرَاطِطِ الْمُتَقَدِّمَةِ: الْجِنْسِيَّةِ وَالْعَدَدِ وَالتَّعْظِيمِ وَالتَّحْقِيرِ، وَهَذِهِ الشَّرَاطِطُ مَوْجُودَةٌ هُنَا، أَمَّا الْعَدَدُ فَإِنَّ قَبْلَهَا (الصَّحِيفَةَ) وَ(الزَّادَ)، وَهَذَانِ شَيْئَانِ، وَالْإِثْنَانِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ جَمْعٌ<sup>(١)</sup>، وَابْنُ السَّرَاجِ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>، وَلَكِنَّ (الزَّادَ) وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فِي اللَّفْظِ فَهُوَ فِي الْمَعْنَى جَمْعٌ، وَ(النَّعْلُ) شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَأَمَّا الْجِنْسِيَّةُ فَلَأَنَّ الْأَوَّلَ (رَحْلُهُ) كَالثَّانِي، وَأَمَّا التَّعْظِيمُ فَإِنَّهُ وَصَفَ شِدَّةَ مَا لَقِيَ حَتَّى لَمْ يَكُنْ لَهُ طَاقَةٌ بِالنَّعْلِ فَرَمَاهَا.

(١) نسب هذا القول للخليل. انظر: الكتاب ٤٨/٢. وانظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٣٧،

وروضة الناظر ١٣٧/٢، ونهاية الوصول للساعاتي ٤٤٩/١، ٤١٥/٢، وإرشاد الفحول ١٢٣.

(٢) لم أجد له نصًّا، وحكى أبو البقاء الكفوي إجماع أهل اللغة على أن أقل الجمع ثلاثة. (انظر: الكلبيات

وَمِنْ <sup>(١)</sup> هَذَا الْبَابِ قَوْهُمْ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا وَرَأْسَهَا وَرَأْسَهَا،  
فَالْجُرُّ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ جَارٌّ، وَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ عَاطِفٌ، وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهَا  
حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، وَالْحَبْرُ مَحذُوفٌ أَيْ: مَا كُؤِلَ.

وَالْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ <sup>(٢)</sup> لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ <sup>(٣)</sup> يَصِفُ شِدَّةَ نَالَتِهِ <sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي فَلِجَرِيرٍ، وَهُوَ:

وَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا      بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءِ دَجَلَةٍ أَشْكَلُ <sup>(٥)</sup>  
وَقَبْلَهُ:

(١) فِي ج: مِنْ.

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ.

انظر: ديوان المتلمس ٣٢٧، والكتاب ٩٧/١، والأصول ٤٢٥/١، والبصريات ٦٨٢/١، والإغفال ٧٢/٢، والتبصرة ٤٢٣/١، والجمل ٦٩، وشرح أبيات سيويه ٤١١/١، وتحصيل عين الذهب ١٠٩، والحلل ٨٩، ومغني اللبيب ١٧٣، ٥٠٦، وخزانة الأدب ٣/٢١، ٩/٤٧٢.

(٣) اختلف في قائله، فسيويه نسبته إلى ابن مروان النحوي، وقيل: هو مروان (لابن مروان) بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلب. أحد أصحاب الخليل بن أحمد. ونُسب إلى المتلمس الضبيعي، وأثبت محقق ديوانه البيتين، ونفى نسبتها إليه. انظر: مصادر البيت.

(٤) بَعْدَهُ فِي ج: وَيَعْدَهُ.

(٥) روي: (تمور دماؤها) بدل (تمج دماءها). و(مع المذ) بدل (بدجلة).

الاشكَلُ: الَّذِي تَخَالَطَ حَمْرُهُ. (عن الديوان).

انظر: ديوان جرير ١٤٣/١، والعين ٢٩٥/٥ (شكل)، وطبقات فحول الشعراء ٤٨١/٢، والزاهر ٥٦٤/٢، ١٦١/٢، وغريب الحديث للخطابي ٢١٢/١، وتوجيه اللمع ٢٤٥، وشرح الكافية ١١٥٩/٢، ١١٤/٣، ١٨٢/٦، وخزانة الأدب ٩/٤٧٩.

رِقَابُ الْمَنِيَا تَسْتَدِيرُ عَلَيْهِمْ      وَشُعْتُ النَوَاصِي لِحُمُهنَّ تَصَلُّصُ  
 بِدَجَلَةٍ إِذْ كَرُّوا وَقَيْسٌ وَرَاءَهُمْ      صَفُوفًا وَإِنْ رَامُوا الْمَخَاضَةَ أَوْصَلُوا<sup>(١)</sup>  
 / وَرَأَيْتُ فِي نُسْخَةِ هَذِهِ الْآيَاتِ يَهْجُو بِهَا الْأَخْطَلُ، وَيَذْكُرُ الْجَحَافَ<sup>(٢)</sup>  
 وَإِقَاعَهُ بِقَوْمِهِ:

سَرَى نَحْوَكُمْ لَيْلًا كَانَ نُجُومُهُ      قَنَادِيلُ فِيهِنَّ الذُّبَالُ الْمُقْتَلُ  
 فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى ... الْبَيْتِ  
 وَفِيهَا:

بَكَّى دَوْبِلٌ لَا يَزَقُّ اللَّهُ دَمْعُهُ      أَلَا إِنَّمَا يَبْكِي مِنَ الذُّلِّ دَوْبِلُ<sup>(٤)</sup>  
 وَنَظِيرُهُ<sup>(٥)</sup> لِلْفَرَزْدَقِ:

(١) الديوان ١/ ١٤٣. وفيه: (عُقَابُ الْمَنِيَا) بدل (رِقَابُ الْمَنِيَا). و(أَوْحَلُوا) بدل (أَوْصَلُوا). قال: عقاب المنيا: الراية، شبهها بالعقاب.

(٢) بعد هذا تقديم وتأخير في ج.

(٣) هو الجحاف بن حكيم السلمي. وكان من خبره أن عمير بن الحباب السلمي خرج على عبد الملك بن مروان، وكان نازلًا في القرب من بني تغلب، فأساء مجاورتهم، فوقع بينهم قتال، حتى قَتَلَ بَنُو تَغْلِبَ عُمَيْرًا، وَأَرْسَلُوا رَأْسَهُ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ، ثُمَّ إِنَّ الْأَخْطَلَ وَفَدَّ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ فَدَخَلَ عَلَيْهِ الْجَحَافُ هَذَا، فَقَالَ الْأَخْطَلُ قَصِيدَةَ اسْتِثَارِهِ فِيهَا، فَغَضِبَ الْجَحَافُ، فَأَوْقَعَ بَيْنِي تَغْلِبَ مَوْقِعَةً عَظِيمَةً، قَتَلَ فِيهَا غُوثَ وَالِدِ الْأَخْطَلِ. فَقَالَ جَرِيرٌ هَذِهِ الْقَصِيدَةُ فِي هِجَاءِ الْأَخْطَلِ، وَذَكَرَ وَقِيعَةَ الْجَحَافِ بَيْنِي تَغْلِبَ. انظر: خزانة الأدب ٩/ ٤٨١.

(٤) دويل: لقب الأخطل في صغره. انظر: الديوان ١/ ١٤١. وخزانة الأدب ٩/ ٤٨٠.

(٥) نظير البيت الشاهد (حتى ماء دجلة أشكل).

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلِيبٌ تَسْبِينِي      كَانَ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مَجَاشِعٌ<sup>(١)</sup>  
وَالْبَيْتُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَقْوَى / ١٢٤ ب في حُجَّةِ الرَّفْعِ لِبَقَاءِ (أَشْكَلُ) بِغَيْرِ  
رَافِعٍ، وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يُخَفَّضَ عِنْدَ قَوْمٍ مِثْلُ بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ، وَيُجْعَلُ (تَسْبِينِي) حَالًا،  
وَلَيْسَتْ فِي الْبَيْتِ حَرْفَ جَرٍّ؛ لَأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يُلْغَى وَلَا يُعْلَقُ، وَلِأَنَّ مَعْنَى  
الْغَايَةِ مَوْجُودٌ فِيهَا. وَفِي هَذَا الْبَيْتِ شَيْءٌ، وَهُوَ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يُجِيزُونَ جَرَ (كَلِيبِ)  
وَيَجْعَلُونَ (تَسْبِينِي) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ<sup>(٢)</sup>، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَ (حَتَّى) الشَّرَاطُ  
الْمُتَقَدِّمَةُ، عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ<sup>(٣)</sup> يَزْعُمُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا زَمَانٌ فَلَا تَلْزِمُ الشَّرَاطُ لَهَا،  
وَلَمْ يَعْتَلْ لِذَلِكَ، وَهُمْ يَتَأَوَّلُونَ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ: فَيَا عَجَبًا لِلنَّاسِ يَسْبُونَنِي حَتَّى  
كَلِيبٍ، احْتِقَارًا لِأَمْرِهِمْ، أَوْ: فَيَا عَجَبًا لِسَبِّ النَّاسِ حَتَّى كَلِيبٍ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ  
لَكَانَ الْعَجَبُ مِنْ غَيْرِ مَعْجُوبٍ مِنْهُ، وَفِيهَا ذَكَرَ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يُرَاعَى كَمَا يُرَاعَى  
الْمَعْنَى، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِيهَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: إِذَا قُلْتَ: انتَظَرُ حَتَّى يَوْمٍ شَخْصِنَا مَضَى مَعْنَا، فَ(يَوْمٍ) مَجْرُورٌ  
بِـ(حَتَّى)، وَ(مَضَى) جَوَابُ الَّذِي بِتَقْدِيرِ الشَّرْطِ، وَكَذَلِكَ: انتَظَرُ حَتَّى إِذَا تَهَيَّأَ أَمْرُنَا  
ذَهَبَ، فَ(إِذَا) مَجْرُورُ الْمَوْضِعِ عِنْدَهُ بِـ(حَتَّى)، وَ(ذَهَبَ) جَوَابُ: إِذَا تَهَيَّأَ<sup>(٤)</sup>.

(١) سبق تخريجه.

(٢) قال البطلوسي: «وأجاز الكوفيون خفض (كَلِيبِ) على الغاية، ويكون (تَسْبِينِي) تأكيدًا». (الحلل ٨٤).

وَجُوِّزَ الْجَرُّ، وَجَعَلَ (تَسْبِينِي) حَالًا، وَرُدَّ عَلَيْهِ. انظر: الخزانة ٤٧٦/٩.

(٣) لم أقف على قائله. ولم أقف على هذا القول.

(٤) انظر: مغني اللبيب ١٧٤.

قال أبو الفتح: «وَتَقُولُ: إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (كَي)، أَطْعِ اللَّهَ حَتَّى يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ<sup>(١)</sup>، وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى: (إِلَى أَنْ) قُلْتَ: انْتَظَرْتُهُ حَتَّى يَقْدَمَ، مَعْنَاهُ: إِلَى أَنْ يَقْدَمَ، وَتَقْدِيرُهُ<sup>(٢)</sup> فِي الْإِعْرَابِ: حَتَّى أَنْ يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ، وَحَتَّى أَنْ يَقْدَمَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُجُوزُ إِظْهَارُ (أَنْ)<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ مَرْفُوضٍ<sup>(٤)</sup>.

قال سعيد: (حتى) إِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْأَفْعَالِ فَإِنَّ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرِبٍ: مُسْتَقْبَلٌ، وَحَاضِرٌ، وَمَاضٍ<sup>(٥)</sup>، فَالْمُسْتَقْبَلُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبًا؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَكُونُ فِيهِ بِمَعْنَى (كَي)، وَالْآخَرُ بِمَعْنَى: (إِلَى أَنْ)، فَالَّذِي بِمَعْنَى (كَي) هُوَ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ عِلَّةً لِلثَّانِي، نَحْوُ قَوْلِكَ: أَطْعِ اللَّهَ حَتَّى يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ، أَيْ: كَي يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ، فَالِدُخُولُ<sup>(٦)</sup> مَعْلُولٌ، عَلَيْهِ الطَّاعَةُ<sup>(٧)</sup>، يُلْطَفُ اللَّهُ تَعَالَى، وَمَا قَبْلَ (حَتَّى) يَكُونُ فِي هَذَا الْوَجْهِ مُحْتَمَلًا لِلْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ.

والثاني: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا، تَنْتَهِي إِلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: انْتَظَرْتُكَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، أَيْ: إِلَى أَنْ، وَيَحْتَمِلُ الْفِعْلُ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا الْأَزْمَنَةَ الثَّلَاثَةَ،

(١) بعده في اللمع: معناه: كي يدخلك الجنة.

(٢) في اللمع: وتقديرهما.

(٣) بعده في اللمع: ما هنا.

(٤) اللمع ٧٩.

(٥) في ج: وماضي وحاضر.

(٦) في ج: مسبباً سببه الطاعة. عن نسخة.

(٧) في ج: والطاعة بلطف الله.



فالماضي: كَقَوْلِكَ: سِرْتُ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ إِلَّا مَاضِيًا، وَأَمَّا فِعْلُ الْحَالِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا أَبَدًا، وَذَلِكَ أَنَّ (حتى) إِنَّمَا تَعْمَلُ النَّصْبَ بِـ (أَنْ) مُقَدَّرَةً إِذَا كَانَتْ يَتَّقَدِيرُ: إِلَى أَنْ، وَيَتَّقَدِيرُ: كَيْ أَنْ، وَ (أَنْ) لَا تَدْخُلُ عَلَى الْحَالِ، فَبَطَلَ النَّصْبُ. وَالرَّفْعُ فِي الْفِعْلِ بَعْدَ (حتى) عَلَى شَرِيطَةٍ أَنْ يَكُونَ حَالًا، وَأَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَهَا عِلَّةً لِلْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا، وَهُوَ يَكُونُ عَلَى صَرِيحَيْنِ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ قَدْ مَضَى، وَالثَّانِي: أَنْتَ فِيهِ<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ تَعْرِفُهُ بِأَنْ يَحْسُنَ أَنْ يَقَعَ مَوْقَعُهُ الْمَاضِي، تَقُولُ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ حَتَّى أُجِيبُ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ أَسْأَلُ عَنْهُ، فَيَحْسُنُ [فِيهِ]<sup>(٢)</sup> أَنْ تَقُولَ: حَتَّى أُجِيبَ، مِثَالُ ذَلِكَ: شَرِبْتُ الْإِبِلَ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيرُ يَجْرُ بَطْنُهُ، وَمَرَضَ أَمْسٍ حَتَّى لَا يَرْجُوَنَّهُ الْيَوْمَ، فَالسَّبَبُ فِي الْمَسَالَتَيْنِ الشُّرْبُ وَالْمَرَضُ، وَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَنَافِعٌ وَيَعْقُوبُ<sup>(٣)</sup>: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾<sup>(٤)</sup> بِالرَّفْعِ، أَي: وَزُلْزِلُوا

(١) في د: أَنْتَ فِيهِ مَحْذُورٌ.

(٢) في د.

(٣) سبق تخريجها، ولم أجد من نسبها إلى ابن عباس، ولا إلى يعقوب، بل إن يعقوب موافق للجمهور في النص. انظر: معاني القرآن للفرأء ١/١٣٢، والتذكرة ٢/٣٣٢، والبحر المحيط ٢/١٤٠، والبدور

الزاهرة ١/١/١٩١، وإتحاف فضلاء البشر ١/٤٣٦.

(٤) البقرة: ٢١٤.

حَتَّى قَالَ الرَّسُولُ الْآنَ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَكُونَ هُنَا (حَتَّى) عَاطِفَةً، لِيُعَدَّ الْمَشَاكِلَةُ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ، وَالْعَظْفُ نَظِيرُ الثَّنِيَّةِ.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ قَبْلَ (حَتَّى) قَدْ مَضَى، وَالَّذِي بَعْدَهُ أَيْضًا قَدْ مَضَى، وَالْأَوَّلُ سَبَبٌ لِلثَّانِي، وَيَكُونُ حِكَايَةً حَالٍ يَحْسُنُ أَنْ يَقَعَ الْمَاضِي بَعْدَهَا، كَقَوْلِكَ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، فَالدُّخُولُ هُنَا يَكُونُ مُتَّصِلًا بِالسَّيْرِ، وَيُعْتَبَرُ بِأَنَّهُ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا وَلَا مُهْلَةً، بِمَنْزِلَةِ الْفَاءِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ سَبَبًا لَمْ يَصِحَّ الرَّفْعُ، كَقَوْلِكَ: مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُثَبِّتْ سَيْرًا، فَيَكُونُ عِلَّةً لِلدُّخُولِ، وَيَمْتَنِعُ الرَّفْعُ فِي قَوْلِكَ: سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، لِأَنَّ<sup>(١)</sup> السَّيْرَ لَيْسَ بِسَبَبٍ لِلطَّلُوعِ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ / ١٢٥٠ جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ فَالْنَّصَبُ فِيهِ جَائِزٌ، وَلَا تَعَكِيسُ الْقَضِيَّةِ، كَذَا ذَكَرَ<sup>(٢)</sup> النُّحَاةُ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ السَّيْرَ مُنْقَطِعٌ عِنْدَ الدُّخُولِ، رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ؛ لِأَنَّهُمْ ذَهَبُوا بِهِ مَذْهَبَ الْغَايَةِ، وَهَذَا قَوْلُ السَّيْرَانِي<sup>(٤)</sup> وَفِيهِ نَظَرٌ، وَإِذَا قُلْتَ: صَلَّيْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، لَمْ يَصِحَّ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مُسْتَقْبَلًا، وَقَدْ رَوَى ثَعْلَبٌ<sup>(٥)</sup>:

(١) فِي ج: أَنْ.

(٢) فِي ج: ذَكَرَتْ.

(٣) انْظُرْ: الْكِتَابُ ٣/ ٢٠.

(٤) انْظُرْ: شَرْحُهُ لِلْكِتَابِ ٣/ ٢٠٤.

(٥) عَجَّالٌ ثَعْلَبُ ١/ ٥٠. وَابْيَتَ لِعَمْرٍو بِمَنْ شَأْسَ.

وَلَا وَضَلَ حَتَّى تَضْنَعُونَ وَنَضْنَعَا<sup>(١)</sup>

فَرَفَعَ الْأَوَّلَ، وَرَفَعُهُ مُشْكِلٌ، لِأَنَّهُ قَدْ نَقَى الْوَصَلَ، ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا رَفَعَ الْأَوَّلَ عَادَ إِلَى الْقِيَاسِ فَنَضَبَ الثَّانِي، وَهَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ مَتَى رَفَعْتَ فِيهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، وَمَتَى انْتَضَبَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فِيهِ حَرْفٌ جَرٌّ، وَالْعَطْفُ نَظِيرُ التَّثْنِيَةِ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ: مَا أَنْشَدَهُ الْفَارِسِيُّ<sup>(٢)</sup> مِنْ قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

دَاوَيْتُ مَيْنَ أَبِي الدَّقِيشِ بِمَطْلِهِ حَتَّى الْمَصِيفِ وَتَعَلَّقَ الْقَعْدَانُ<sup>(٤)</sup>

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

نَذُوذُ الْمُلُوكِ عَنْكُمْ وَتَذُوذُنَا

وروايته في مصادره:

وَلَا ضَلَحَ حَتَّى تَضْبَعُونَ وَنَضْبَعَا

ولم أجد رواية المؤلف. وروي:

إِلَى الْمَوْتِ حَتَّى تَضْبَعُوا نَمَّ نَضْبَعَا

وَالضَّبْعُ: مَدُّ الْأَيْدِي بِالسَّيْفِ. وَضَبَعَ الْقَوْمُ لِلضَّلْحِ: مَالُوا إِلَيْهِ. (عَنْ اللِّسَانِ)

انظر: مجالس ثعلب ٥٠/١، وإصلاح المنطق ١٩٦، والصحاح ١٢٤٧/٣، وشرح الكافية ٨٦٨/٢/٢،

واللسان ٢١٦/٨ (ضبع)، وخزانة الأدب ٥١٩/٨، وتاج العروس ٣٨٦/٢١.

(٢) قال الجرجاني: «ويقطع بأن الأمر على ما ذكرنا ... ما أنشده شيخنا رحمه الله عن أبي الفضل الرياشي من

قول الشاعر: دَاوَيْتُ ... «البيت». (المقتصد ١٠٨٠/٢).

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الكامل.

وروايته في مصادره: (أبي الدهيق) بدل (أبي الدقيش)، و(تَغْلُوْ) بدل (تَعْلَقْ). وروي: (غبن) بدل (مَيْنَ)،

وروي تصحيحاً (عَيْنَ).

فَعَطَفَهُ عَلَى (الْمَصِيفِ) (تَعَلَّقَ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمَنْصُوبَ بِـ(أَنْ) هُوَ وَمَا عَمِلَ فِيهِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، فَكَأَنَّهُمَا اجْتَمَعَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ مَنَعَ سَبَبِيَّهِ مِثْلَ هَذَا، فَقَالَ: لَوْ قُلْتُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا وَتَطْلُعَ الشَّمْسُ، لَمْ يَجُزْ فِي (تَطْلُعُ) النَّصْبُ وَالرَّفْعُ<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ قُلْتُ: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا، جَاَزَ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ فِي (يَدْخُلَهَا) الْمَاضِي، فَتَقُولُ: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى دَخَلَهَا<sup>(٢)</sup>، وَالِاسْتِفْهَامُ لَمْ يَقَعْ عَلَى السَّيْرِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ عَنِ الْإِنْسَانِيِّ، وَهَذَا امْتَنَعُوا مِنْ: أَيِّ مَكَانٍ يَجْلِسُ أَحَدٌ، وَإِلَى أَيِّ النَّاسِ يَجْلِسُ أَحَدٌ، وَلَمْ يَمْتَنِعُوا مِنْ قَوْلِهِمْ: أَعِنْدَكَ أَحَدٌ؛ لِأَنَّكَ فِي (أَيِّ) مُثَبِّتٌ لِلْجُلُوسِ مُسْتَفْهِمٌ عَنِ الْمَكَانِ، وَ(أَحَدٌ) إِنَّمَا يَكُونُ لِنَفْيِ الْأَشْخَاصِ بِهِ، وَلَوْ قُلْتُ: أَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، لَمْ يَجُزْ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّ السَّيْرَ لَمْ يَثْبُتْ بَعْدُ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ عَنْهُ، وَالْمَقْصُودُ فِي قَوْلِهِمْ: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا، حِكَايَةُ الْحَالِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَا مِنْ شِيعِنِهِمْ وَهَذَا مِنْ عَلَوِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وَإِنَّمَا قَدَرَهُ عُثْمَانُ بِـ(أَنْ)؛ لِأَنَّ (حَتَّى) حَرْفٌ جَارٌّ،

انظر: المقتصد ٢/١٠٨٠، والإنصاف ٢/٥٩٩، وتوجيه اللمع ٢٤٩.

(١) انظر: الكتاب ٣/٢٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٢٤-٢٥.

(٣) القصص: ١٥.

جَارٌّ، وَلَا يَعْمَلُ حَرْفُ الْجَرِّ فِي الْفِعْلِ، فَقَدَّرَ مَعَهُ لِذَلِكَ (أَنْ) لِتَكُونَ هِيَ وَالْفِعْلُ اسْمًا، فَلَا تَخْرُجُ عَنْ بَابِهَا، يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ مَعَهَا (أَنْ) مُقَدَّرَةٌ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:  
 حَتَّى يَكُونَ عَزِيزًا مِنْ نَفْسِهِمْ      أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعًا وَهُوَ خِتَارُ<sup>(٢)</sup>  
 وَوُجُودُهَا بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ بَعْدَهَا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهَا بَعْدَ (حَتَّى)، وَإِنَّمَا لَمْ تَظْهَرْ (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ لِشَيْءٍ لَطِيفٍ، وَلَمْ أَسْمَعْ لِأَحَدٍ فِيهِ قَوْلًا مَرْضِيًّا، وَالَّذِي سَمِعْتُ فِيهِ عَنْ بَعْضِ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ (حَتَّى) غَايَةٌ، فَقَدْ<sup>(٣)</sup> ثَبَّتَ أَنَّ  
 الَّذِي بَعْدَ (حَتَّى) يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا إِذَا كَانَتْ غَايَةً، فَلَوْ صَرَّخْنَا  
 بِـ(أَنْ) لَكَانَ بَعْدَهَا اسْمٌ وَقَبْلَهَا فِعْلٌ، وَلَا يَلْزِمُ عَلَى هَذَا أَنَّ الطَّلُوعَ لَيْسَ مِنْ  
 جِنْسِ السَّيْرِ؛ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا فِي الْفِعْلِيَّةِ، وَلَوْ صَرَّخْنَا بِـ(أَنْ) لَمْ يَكُنِ الْمَصْدَرُ مِنْ جِنْسِ  
 الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا ثَبَّتَ فِي أَحَدٍ قِسْمِي النَّصْبِ أَنَّ مَا بَعْدَ (حَتَّى)  
 مُسَبَّبٌ وَمَا قَبْلَهُ سَبَبُهُ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْأَوَّلِ، لِمَا بَيَّنَّاهُ فِي بَابِ  
 الْمَفْعُولِ لَهُ، وَلَمَّا ثَبَّتَ فِي أَحَدٍ الْقِسْمَيْنِ حَمَلْنَاهُ فِي الْآخِرِ عَلَيْهِ، وَهَذَا كَلَامٌ ظَاهِرُهُ

(١) هو يزيد بن حمار السكوني. وفي شرح المرزوقي (جنان).

(٢) البيت من البيط.

انظر: ديوان الحماسة ١/١٠٨، وأمالى القالي ١/٤١، والتنبيه على شرح الحماسة (رسالة علمية) ١٢٠،

واللاكن ١/١٦٧، وشرح الحماسة المرزوقي ١/٣٠١، ولباب الآداب لأسامة بن منقذ ٢٦٧، ومعني

الليبي ٩٠٧، وشرح شواهد ٢/٩٦٥.

(٣) في ج: وقد.

الاختِلَالُ، أَمَّا قَوْلُهُ: «جَازَ ذَلِكَ لَاتِّفَاقِيهِمَا فِي الْفِعْلِيَّةِ»<sup>(١)</sup>، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُجِيزَ: قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى حَمَارٍ؛ لِأَنَّهُمَا اجْتَمَعَا فِي الْحَيَوَانِيَّةِ، وَذَا لَا يَجُوزُ، ثُمَّ عَادَ وَعَكَسَ الْقَضِيَّةَ، وَقَالَ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا، وَكَلَامُهُ مُخْتَلٌ، وَإِنَّمَا لَمْ تَظْهَرْ (أَنْ) بَعْدَهَا لِأَجْلِ أَنَّنَا لَوْ صَرَّخْنَا بِـ (أَنْ) تَعَيَّنَ الْاسْمُ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ الدَّلَالُ عَلَى عُمُومِ الْفِعْلِ، وَيَكُونُ الَّذِي قَبْلَهُ خَاصًّا، فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا أَعَمًّا مِمَّا قَبْلَهَا، وَهَذَا مُنَاقِضٌ لِمَعْنَاهَا فِي الْأَسْمَاءِ.

الثَّالِثُ<sup>(٢)</sup>: أَنْ (حَتَّى) تَكُونَ عَاطِفَةً غَيْرَ عَامِلَةٍ، وَمَعْنَاهَا فِي الْعَطْفِ وَفِي غَيْرِهِ سَوَاءٌ، وَهُوَ مُتَقَارِبٌ فِي الْغَايَةِ وَالْجِنْسِيَّةِ، فَتَقُولُ: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا<sup>(٣)</sup>، حَكَاهَا أَبُو زَيْدٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ (حَتَّى) وَ(إِلَى) قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ، مِنْ دُخُولِ (حَتَّى) عَلَى الْمُظْهَرِ حَسْبُ، وَأَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا، / ١٢٥ ب وَأَنْ يَكُونَ أَقْلٌ مِمَّا قَبْلَهَا، وَالْأَيُّ قَعَّ خَبْرًا عَنْ مُبْتَدَأٍ، وَالْأَيُّ قَامَ مُقَامَ الْفَاعِلِ، وَأَنْ فِيهَا مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَ(إِلَى) لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِيهَا، بَلْ حُكْمُهَا حُكْمُ (فِي) وَ(مِنْ) فِي الْعَمَلِ، وَأَجَازَ سَيَبَوِيهِ: إِنَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، بِالنَّصْبِ، وَمَنَعَ مِنَ الرَّفْعِ إِذَا كُنْتَ مُحَقَّرًا لِلسِّرِّك<sup>(٤)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّفْعَ يَدُلُّ عَلَى اتِّصَالِ السَّرِّ وَطُولِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا

(١) فِي ج: الْمَصْدَرِيَّة، وَفَوْقَهَا: الْفِعْلِيَّة دُونَ تَصْحِيحٍ، وَلَا إِشَارَةَ لِنَسْخَةِ.

(٢) مِنْ أَضْرَبَ (حَتَّى).

(٣) انْظُرْ: أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ٢٤٠.

(٤) انْظُرْ: الْكِتَابُ ٣/ ٢١-٢٢، وَشَرْحُ السِّرَافِيِّ ٣/ ٢٠١ ب.

تَقُولُ: سِرْتُ فَإِذَا أَنَا أَدْخُلُهَا، وَالسَّيْرُ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ انْقَطَعَ لَمْ تَقُلْ: فَإِذَا أَنَا أَدْخُلُهَا؛ لِأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ فِي حَالَةِ دُخُولِ وَالسَّيْرِ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ لَا يَكُونُ مَعَ السَّيْرِ الْمُنْقَطِعِ، وَالنَّصْبُ لَا يُوجِبُ عَلَيْكَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَقُولُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا فَإِذَا أَنَا لَمْ أَدْخُلُهَا، وَقَدْ أَجَازَ سَيَبَوِيه: إِنَّمَا سِرْتُ قَلِيلًا حَتَّى أَدْخُلُهَا<sup>(١)</sup>، بِالرَّفْعِ، لَمَّا أَثَبَتَ سَيْرًا قَلِيلًا، فَكَأَنَّهُ تَضَادٌّ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: الْمَسَافَةُ قَرِيبَةٌ، قَالَ<sup>(٢)</sup> سَيَبَوِيه: لَوْ قُلْتَ: سِرْتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا زَيْدٌ، لَمْ يَصِحَّ الرَّفْعُ، وَلَوْ قُلْتَ: سِرْتُ حَتَّى يَدْخُلُهَا ثَقَلِي، جَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ<sup>(٣)</sup>، وَفِيهِ نَظَرٌ.

(١) انظر: الكتاب ٢٢/٣.

(٢) في ج: وقال.

(٣) انظر: الكتاب ٢٦/٣.

قال أبو الفتح:

### «بَابُ الإِضَافَةِ»

وَهِيَ فِي الْكَلَامِ عَلَى ضَرْبَيْنِ، أَحَدُهُمَا: ضَمُّ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ، وَهُوَ <sup>(١)</sup> غَيْرُهُ بِمَعْنَى اللَّامِ، وَالْآخَرُ ضَمُّ <sup>(٢)</sup> اسْمٍ إِلَى اسْمٍ هُوَ بَعْضُهُ بِمَعْنَى (مِنْ) <sup>(٣)</sup>.  
قَالَ سَعِيدٌ: أَصْلُ الإِضَافَةِ الإِسْنَادُ، مِنْ قَوْلِكَ: أَصَفْتُ ظَهْرِي إِلَى الْحَائِطِ،  
أَي: أَسْنَدْتُهُ إِلَيْهِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ <sup>(٤)</sup>:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَصَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى جَنْبِ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبٍ <sup>(٥)</sup>  
وَكُلُّ اسْمٍ يَلِي اسْمًا لَيْسَ بِخَيْرٍ عَنْهُ وَلَا تَابِعٍ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، فَالثَّانِي  
مَجْرُورٌ إِذَا كَانَ يَلِيهِ عَلَى شَرِيطَةِ الْأَيْكُونِ الْمُرتَّبُ لَهُ الْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ، فَ: ضَارِبٌ  
زَيْدًا، فِي حُكْمِ الْفِعْلِ، وَالْمَتَّبِعُ يُشَبِّهُ عَامِلَ الْإِعْرَابِ، وَكَذَلِكَ الْمُبْتَدَأُ لَاقْتِضَائِهِ

(١) فِي اللَّعْمِ: هُوَ.

(٢) فِي اللَّعْمِ: هُوَ ضَمُّ.

(٣) اللَّعْمُ ٨٠.

(٤) هُوَ أَمْرٌ الْقَيْسِ.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

مَشْطَبُ: الشُّطْبَةُ: طَرِيقَةُ فِي مَتْنِ السَّيْفِ (الْعَيْنُ ٦/٢٣٩) (شَطْبُ).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ١٣٦، وغريب الحديث لابن سلام ١٨/١، وجمهرة اللغة

٩٨/٣ (ضفي)، وتهذيب اللغة ٧٣/١٢ (ضاف)، ومقاييس اللغة ٣٨١/٣ (ضيف)، وأساس

البلاغة ٥٧/٢ (ضيف)، وتوجيه اللمع ٢٥٠، واللسان ٩/٢١٠ (ضيف).



الخبَر، وَكَذَلِكَ الْمَوْصُولُ لِاقْتِضَائِهِ الصُّلَّةَ، فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ كَالْعَامِلِ لِلإِعْرَابِ، فَحُكْمُهُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَعْمُولِ، فَالْمُضَافُ قَدْ اجْتَمَعَ لَهُ أَمْرَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُتَمِّمٌ لِلأَوَّلِ وَمَعْمُولٌ لَهُ<sup>(١)</sup>، فَيَجِبُ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ أَنْ يَكُونَ ثَانِيًا، فَكُلُّ مُضَافٍ صَلَحَ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنْ مُضَافِهِ فَهُوَ بِمَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ فَهُوَ بِمَعْنَى اللامِ، وَالْمُضَافُ إِنَّمَا عَمِلَ فِي الثَّانِي بِحُكْمِ النِّيَابَةِ عَنْ حَرْفِ الإِضَافَةِ، اللَّذَيْنِ هُمَا اللامُ وَ(مِنْ)، فَحُذِفَتِ اللامُ لِتَحْقِيقِ التَّعْرِيفِ أَوْ لِلتَّخْفِيفِ مَجَرَّدًا، وَحُذِفَتِ (مِنْ) لِلتَّخْفِيفِ مَجَرَّدًا، وَأَمَّا اسْتِحْقَاقُهُ الْجَرَ فَقَدْ بَيَّنَّاهُ مُتَقَدِّمًا، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

تُمَتَّ نَجِيَّتُهُمْ مَّا أَصَابَهُمْ      وَأَنْتَ مِنْ بَعْدِهِ نَجِيَّتَ ذَا النُّونَا<sup>(٣)</sup>

(١) الثاني كونه معمولا له.

(٢) هو عمران بن حطان.

(٣) البيت من البسيط.

وروايته: (تُمَتَّ نَجِيَّتُهُ).

انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٤٩٠. ولم أجده في غيره.

وقبله الشاهد الآخر:

نَجِيَّتَ يَارَبِّ نُوْحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ      فِي قُلُوكِ مَا خِيفَ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا

وَعَاشَ يَدْعُو بِأَيَّامٍ وَيَبْنِي      فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا

تُمَتَّ نَجِيَّتُهُ... البيت.

فالفارسيُّ يَعْتَقِدُ أَنَّ الشاعِرَ وَقَفَ عَلَى النُّونِ ثُمَّ حَرَّكَهَا لِالْتِقَاءِ  
السَّاكِنَيْنِ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا رَدِّيٌّ، لَمَا يَلْزَمُ مِنْ: رَأَيْتُ غُلَامَ زَيْدٍ، وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ رَكَّبَ  
الاسْمَيْنِ وَأَعْرَبَ الْآخَرَ، كَذَلِكَ (حَضَرَ مَوْتَ).

وَقِيلَ: إِنَّمَا اسْتَحَقَّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْجُرْ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: جَاءَنِي غُلَامٌ، وَأَنْتَ  
تُرِيدُ غُلَامَ زَيْدٍ لَمْ يَجُزْ، كَمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: رَغِبْتُ فِي لَمْ يَجُزْ، فَشَابَهُ الْأَوَّلُ حَرْفَ  
الْجُرْ، فَعَمِلَ الْجُرْ.

وَفِي الْإِضَافَةِ مَا لَيْسَ بِتَقْدِيرِ اللَّامِ وَلَا بِتَقْدِيرِ (مِنْ)، وَسَنَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ تَقَعُ فِي كَلَامِهِمُ الْإِضَافَةُ لَا تُزِيلُ التَّيَاسًا بِوُجُودِهَا، كَقَوْلِكَ: شَمْسُ  
النَّهَارِ، وَبَدْرُ الدَّجَى، وَكَغَبُ السَّاقِ، وَنَحْوِهِ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَالأَوَّلُ<sup>(٢)</sup> مِنْهُمَا نَحْوُ قَوْلِكَ: هَذَا غُلَامُ زَيْدٍ، أَيْ: غُلَامٌ لَهُ،  
وَهَذِهِ دَارُ عَبْدِ اللَّهِ، أَيْ: دَارٌ لَهُ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: الْإِضَافَةُ الَّتِي بِمَعْنَى اللَّامِ عَلَى صَرِيحَيْنِ: إِضَافَةُ مُحَضَّةٍ وَإِضَافَةُ  
غَيْرِ مُحَضَّةٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا إِلَّا قِسْمًا وَاحِدًا، وَالْإِضَافَةُ الْمُحَضَّةُ عَلَى صَرِيحَيْنِ: إِضَافَةُ  
مَلِكٍ، وَإِضَافَةُ تَخْصِيصٍ، فَإِضَافَةُ الْمَلِكِ: دَارُ زَيْدٍ، وَثَوْبُ عَمْرٍو، وَإِضَافَةُ

(١) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٤٩٠. ينقله عن ابن جني عن شيخه.

(٢) فِي اللمع: الأول.

(٣) اللمع ٨٠.

التَّخْصِصُ: سَرَجُ الدَّابَّةِ، وَمَسْجِدُ عَبْدِ اللَّهِ، وَكُلُّ الدَّرَاهِمِ مِنْ بَابِ اللَّامِ، وَذَلِكَ أَنْ (كُلًّا) اسْمٌ لِأَجْزَاءِ الشَّيْءِ، وَكُلُّ جُزْءٍ مِنْهَا غَيْرُ الْآخِرِ، وَكُلُّ اسْمٍ / ١٢٦ أ لِعُمُومِ هَذِهِ الْأَجْزَاءِ، وَالْأَجْزَاءُ غَيْرُ الْمُتَجَزِّي، وَلَا تَكُونُ الْإِضَافَةُ فِيهِ بِمَعْنَى (مِنْ)، لَمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْفَسَادِ، وَذَلِكَ أَنْ (كُلًّا) اسْمٌ لِلْأَجْزَاءِ جَمْعَ، فَإِذَا جِئْتَ بِـ (مِنْ) كَانَ عَكْسَ مَوْضُوعِهَا، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: كُلُّ<sup>(١)</sup> مِنَ الدَّرَاهِمِ، فَتَكُونُ الدَّرَاهِمُ أَكْثَرَ مِنْ نَفْسِهَا، وَهَذَا مُحَالٌ، فَإِذَا ثَبَتَ فِي (كُلِّ) ذَلِكَ ثَبَتَ فِي (بَعْضِ) مِثْلُهُ.

وَالْإِضَافَةُ غَيْرُ الْمُحْضَةِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: اسْمُ الْفَاعِلِ، إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ: السَّمَاعُ وَالْقِيَاسُ، أَمَّا السَّمَاعُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُطْرِنًا﴾<sup>(٢)</sup>، فَوَصَفَ النِّكْرَةَ بِهِمَا، وَصُورَةُ التَّعْرِيفِ مَوْجُودَةٌ فِيهِمَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:  
سَلِّ الِهْمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مُحَالٍ صُهْبَةٌ مُتَعَيِّسٌ<sup>(٤)</sup>

(١) فِي أ: بَكْل.

(٢) الْأَحْقَافُ: ٢٤.

(٣) هُوَ الْمَرَارُ الْأَسَدِيّ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ.

مُعْطِي رَأْسِهِ: أَيِ إِنَّهُ مُتَقَاد. نَاجٍ: سَرِيعٌ. وَالصُّهْبَةُ: الْحُمْرَةُ. وَالْمُتَعَيِّسُ: بَيَاضٌ يَخَالِطُهُ شُقْرَةٌ يَسِيرَةً.

الشَّاهِدُ فِيهِ: مُعْطِي رَأْسِهِ، حَيْثُ إِنَّ إِضَافَةَ (مُعْطٍ) إِلَى مَا أَضْيَفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ لَمْ يَكْسِبْهُ تَعْرِيفًا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ

مُضَافٌ إِلَيْهِ (كُلِّ)، وَ(كُلِّ) لَا تَضَافُ إِلَّا إِلَى نِكْرَةٍ.

وَالنَّكِرَةُ لَا تُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَلَا تُوصَفُ الْمَعْرِفَةُ بِالنَّكِرَةِ، وَيَذُلُّكَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةَ غَيْرُ مُحَضَّةٍ إِدْخَالَ (رُبِّ) عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

يَا رَبِّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَا قَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا<sup>(٢)</sup> وَ(رُبِّ) لَا تَدْخُلُ عَلَى مَعْرِفَةِ ظَاهِرَةِ الْبَتَّةِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

أَمَاوِيَّ إِنِّي رَبٌّ وَاحِدٌ أُمُّهُ أَجَزْتُ فَلَا قَتْلَ لَدَيَّ وَلَا أَسْرَ<sup>(٤)</sup> فَلَمَّا (وَاحِدٌ أُمُّهُ) وَ(عَبْدَ بَطْنِهِ) عِنْدَ الْعَرَبِ نَكِرَتَانِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْهَاءَ فِي (وَاحِدٌ أُمُّهُ) وَ(عَبْدَ بَطْنِهِ) لَا تَعُودُ إِلَى (عَبْدٍ) وَلَا إِلَى (وَاحِدٍ) لِفَسَادِ الْمَعْنَى

انظر: الكتاب ١/١٦٨، ٤٢٦، والإيضاح العضدي ١٧٣، وشرح أبيات سيبويه ١/١٠٢، والمحتسب ١/١٨٤، والمخصص ٧/٦٣، وشرح شواهد الإيضاح ١٢٣، وأسرار العربية ١٧٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٦٢، وشرح المفصل ٢/١٢٠، واللسان ٦/١٣٨ (عردس).

(١) هو جرير.

(٢) البيت من البسيط.

انظر: ديوان جرير ١/١٦٣، والكتاب ١/٤٢٧، ومعاني القرآن ٢/١٥، والمقتضب ٣/٢٢٧، ٤/١٥٠، ٢٩٨، والجمل ٩١، ١٨٠، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٤٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٥٧، والحلل ١٢٤، ٢٥٨، والحجاسة البصرية ٣/٩٧٤، ومغني اللبيب ٦٦٤، وشرح شواهد ٢/٧١٢، ٨٨٠.

(٣) هو حاتم الطائي.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (فأني وجدني) بدل (أماوي)، و(أخذت) بدل (أجرت)، و(عليه) بدل (لدي).

انظر: ديوان حاتم ٢٠١، والزاهر ١/٣٣٣، والعقد الفريد ١/٢٩١، وتهذيب اللغة ٥/١٩٩ (وحد)، والمستقصى ١/٥٣، والفائق ١/١٠٥، وشرح الكافية ١/٨٨٧، واللسان ٣/٤٤٩ (وحد)، وجمع المروم ٢/٤٧، وخزانة الأدب ٤/٢١٠.

وَتَضَادُّهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ مُتَعَرِّفٌ بِالْبَطْنِ، وَالصَّمِيرُ إِذَا جُعِلَ لِلْعَبْدِ تَعَرَّفَتْ  
 الْبَطْنُ بِهِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُعَرَّفَ الْعَبْدُ الْبَطْنَ، وَقَدْ تَعَرَّفَ بِهِ؟ وَهَكَذَا (وَاحِدُ  
 أُمِّهِ) لَا تَعُودُ الْهَاءُ إِلَى (وَاحِدِ) لِفَسَادِ الْمَعْنَى، إِذَا الْوَاحِدُ مُتَعَرِّفٌ بِالْأُمِّ، فَكَيْفَ  
 تَتَعَرَّفُ الْأُمُّ بِالْوَاحِدِ؟ وَإِنَّمَا يَعُودُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ مَذْكُورٍ، إِمَّا مُبْتَدَأً وَإِمَّا مَوْصُوفٌ،  
 وَكَذَلِكَ هَذَا غُلَامٌ غُلَامِهِ، لَا تَعُودُ الْهَاءُ إِلَى (غُلَامِ) الْأَوَّلِ، وَلَا الثَّانِي، لِفَسَادِ  
 ذَلِكَ، وَإِنَّمَا تَعُودُ عَلَى غَيْرِهِمَا.

وَهُنَا نَكْتَةُ طَرِيفَةٌ، وَهِيَ أَنَّ التَّنْوِينَ إِنَّمَا حُذِفَ لِلِاسْتِخْفَافِ فِي قَوْلِكَ: هَذَا  
 ضَارِبُ زَيْدٍ غَدًا، فَلِمَ حُذِفَ فِي (مُعْطٍ) وَقَدْ حَصَلَ بِحَذْفِهِ مَا هُوَ أَثْقَلُ مِنْهُ وَهُوَ  
 الْيَاءُ؟ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَمْتَنَعَ هَذَا، كَمَا أَنَّهُمْ أَجَازُوا صَرَفَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الشَّعْرِ  
 إِلَّا مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ إِنَّمَا ارْتَكَبُوهُ لِرِيزَادَةِ حَرْفٍ يَسْتَقِيمُ  
 الْوِزْنُ بِهِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُجْزِ ذَلِكَ فِي (حُبْلَى)؛ لِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ قَدْ حَذَفُوا حَرْفًا  
 وَجَاؤُوا بِعَوَضِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى ارْتِكَابِ هَذِهِ الضَّرُورَةِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْفَصْلِ: أَنَّ الْيَاءَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَخَفُّ مِنَ التَّنْوِينِ، بِدَلَالَةِ أَنَّ  
 الْيَاءَ مُحَذَفٌ لَالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِي اللَّفْظِ، وَالتَّنْوِينُ يُحَرِّكُ لَالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِي الْقَوْلِ  
 الْقَوِي، وَلَا يَلْزَمُنَا تَحْرِيكُ الْيَاءِ فِي النَّصْبِ، فَإِنَّ حَرَكَتَهَا تُثَبِّتُهَا ثَبَتَ التَّنْوِينُ أَوْ  
 حُذِفَ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْيَاءَ حُذِفَ لَالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، هِيَ وَالتَّنْوِينُ، فَإِذَا حُذِفَ  
 التَّنْوِينُ عَادَتِ الْيَاءُ.

وَمَنْ جَعَلَ (مُطْرِنًا) <sup>(١)</sup> بَدَلًا مِنْ (عَارِض) فَقَدْ تَعَسَّفَ <sup>(٢)</sup>، إِذْ هُوَ صِفَةٌ،  
وَالصِّفَةُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَوْصُوفٍ، فَيَكُونُ مَوْصُوفُهُ مَحْدُوفًا، وَهَذَا يَقْبَحُ، وَمِمَّا يَدُلُّ  
عَلَى كَوْنِهِ نَكِيرَةً إِتْيَانُهُ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ، كَقَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ ضَارِبَ عَمْرٍو  
السَّاعَةَ أَوْ غَدًا، عَلَى تَقْدِيرٍ: مُقَدَّرًا.

وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَلِيَّهِمْ نَزْلُوهُ مَنَزَلَةَ الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ، كَمَا نَزَّلُوا الْفِعْلَ الَّذِي  
بِمَعْنَاهُ مَنَزَلَتُهُ فِي الْإِعْرَابِ، لِمَا سَنُبَيِّنُ فِي بَابِهِ. فَأَمَّا إِضَافَتُهُ فَيَحْكُمُ الْأَسْمِيَّةُ الَّتِي  
هِيَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ أَحْكَامِ الْأَسْمِ بَاقٍ فِيهِ، وَلِهَذَا ابْتَدِئَ بِهِ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ.  
وَالثَّانِي <sup>(٣)</sup>: الصِّفَةُ الْجَارِيَةُ إِعْرَابُهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ لِمَا أُضِيفَتْ  
إِلَيْهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ  
وَجْهَهُ، فَ(الْوَجْهُ) يَرْفَعُ بِ(حَسَنٍ)، وَثِقَلُ الضَّمِيرُ مِنْ (الْوَجْهِ) فَجُعِلَ فَاعِلًا  
لِـ(حَسَنٍ) فَاسْتَتَرَ فِيهِ، فَسَلَبَ الْوَجْهَ تَعْرِيفَهُ، وَعَوَّضَ عَنِ الْإِضَافَةِ الْأَلْفَ  
وَاللَّامَ، وَلَمْ يَصِحَّ رَفْعُهُ؛ لِأَنَّ (حَسَنَ) لَا يَرْفَعُ شَيْئَيْنِ وَلَا يَنْصِبُهُ؛ لِأَنَّهُ / ١٢٦ ب  
لَا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ مِنْهُ، فَلِأَوَّلَى بِالصِّفَةِ أَلَّا تَتَعَدَّى، وَ(الْوَجْهَ) مَعْرِفَةٌ فَلَا يَصْلُحُ أَنْ  
يَكُونَ تَمْيِيزًا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا حَذْفُ التَّنْوِينِ مِنَ الْأَوَّلِ وَجَرُّ الثَّانِي، وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ

(١) فِي آيَةِ الْأَحْقَافِ السَّالِفَةِ.

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ أَعْرَبَهُ بَدَلًا، وَإِنَّمَا أَعْرَبَ صِفَةً. انْظُرْ: مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ٤/ ٤٤٥، وَالتَّبَيَانُ

٢/ ١١٥٧، وَالْفَرِيدُ ٥/ ٦١٠، وَالدَّرُ الْمَصُونُ ٩/ ٦٧٤.

(٣) مِنَ الْإِضَافَةِ غَيْرِ الْمُحَضَّةِ.

ذَلِكَ وَصَفَكَ بِهِ النِّكَرَةُ، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَصِلَ بِهِ مَعْرِفَةً أَذْخَلْتَ الْأَلِفَ وَاللَّامَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ شِئْتَ جَرَرْتَ، لَمَّا بَيَّنَّا، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ حَمَلًا عَلَى: الضَّارِبِ الرَّجُلِ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ، وَإِنْ [شِئْتَ] <sup>(١)</sup> جَرَرْتَ الثَّانِي مَعَ تَعْرِيفِ الْأَوَّلِ [وَتَعْرِفُهُ] <sup>(٢)</sup> بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ، فَلَمَّا كَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: حَسَنٌ وَجْهُهُ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ فِي الْمَعْنَى، وَكَانَ الْأَوَّلُ نِكْرَةً كَانَ الثَّانِي نِكْرَةً، وَيَكْفِي فِي أَنْ إِضَافَتُهُ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ اجْتِمَاعُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ: الْغُلَامُ الرَّجُلِ <sup>(٣)</sup>، وَيَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِدَّةُ أَوْجُهٍ، وَهِيَ فِي الْقِسْمَةِ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ وَجْهًا، لِلتَّنْكِيرِ تِسْعَةً، وَلِلتَّعْرِيفِ فِي الْأَوَّلِ تِسْعَةً، وَالْبَصْرِيُّونَ يَمْنَعُونَ مِنْ بَعْضِهَا <sup>(٤)</sup>، وَسَنَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) فِي د.

(٢) فِي د.

(٣) قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ: «وَأَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: حَسَنُ الْوَجْهِ، فَأَضَفْتَ (حَسَنًا) إِلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ فَهُوَ غَيْرُ مَعْرِفَةٍ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ الْمَعْنَى: حَسَنٌ وَجْهُهُ، فَهُوَ نِكْرَةٌ... وَلَا

يَجُوزُ: الْغُلَامُ الرَّجُلِ». الْأَصُولُ ١٣٢/١ - ١٣٣.

(٤) انْظُرْ: الْأَصُولُ ١٤/٢.

وَجَعَلَ بَعْضُهُمُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي (الْوَجْهِ) وَ(العَبْدِ) [مِنْ قَوْلِكَ: زَيْدٌ حَسَنُ  
الْوَجْهِ، وَفَارَةُ الْعَبْدِ، لِلْجِنْسِ، وَمَنْعَ وَصَفِ الْوَجْهِ وَالْعَبْدِ]<sup>(١)</sup> لَا سَتِغْرَاقِيهَا  
الْجِنْسَ جَمِيعَةً.

الثالث: إضافة (أَفْعَلْ) إلى مَا هُوَ بَعْضُ لَهُ، [نحو]<sup>(٢)</sup> قَوْلِكَ: أَفْضَلُ الْقَوْمِ،  
وَهَذَا الْقِسْمُ يَعْتَقِدُ فِيهِ أَكْثَرُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِالْإِضَافَةِ، وَالْبَصْرِيُّونَ يَقُولُونَ  
هُوَ نَكْرَةٌ<sup>(٣)</sup>، وَيَعْتَلُونَ بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ، أَمَّا السَّمَاعُ فَلَهُمْ يَصِفُونَ بِهِ النِّكْرَةَ، فِي  
قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ الْقَوْمِ، إِنَّهُ وَصَفَ لَا بَدَلَ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ  
الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

فَلَمْ أَرِ قَوْمًا مِثْلَنَا خَيْرَ قَوْمِهِمْ      أَقَلَّ بِهِ مِنَّا عَلَى قَوْمِنَا فَخْرًا<sup>(٥)</sup>

(١) سقط من أ.

(٢) سقط من ج.

(٣) انظر رأي الفريقين البصريين والكوفيين في: الأصول ٨/٢.

واختار التنكير ابن السراج وأبو علي الفارسي، وفصل عبد القاهر في المسألة، ونقله المؤلف هنا. وأما  
سيبويه فهو يرى أن إضافة (أفعل) محضة مطلقاً.

انظر: الكتاب ٢٠٤/١، والأصول ٨-٧/٢، والمقتصد ٨٨٤-٨٨٧/٢، وشرح الكافية ٩٢٥/٢/١-

٩٢٦، وخزانة الأدب ٣٦١/٤.

(٤) هو زيادة بن زيد الحارثي.

(٥) البيت من الطويل.

روي: لم أرباسقاط الواو مخرومًا.

انظر: ديوان الحياصة ٨٣/١، والتنبيه على شرح مشكلاتها (رسالة علمية) ١٠٢، وشرح الحياصة



فالهاء في (به) عائدة إلى المصدر، والذي يدلُّ على المصدر (خيرٌ)، فلو لم يكن صفةً لما دلَّ على المصدر؛ لأنَّ البدل لا يدلُّ عليه، ألا ترى كيف دلَّت الصفة عليه في قوله<sup>(١)</sup>:

إذا نُهي السفية جَرى إليه وخالفَ والسفية إلى خلاف<sup>(٢)</sup>  
أي: جرى إلى السفية، كما دلَّ عليه الفعل في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وأما القياس فإنَّ ابن السراج ذكر أنَّ ما يُضاف من هذا القبيل فهو بعض ما يُضاف إليه، فلو لم يكن في تقدير الانفصال لكان إضافة الشيء إلى نفسه، فإنَّ أكثر استعماله بـ(من)<sup>(٤)</sup>، وإذا اتَّصل (أفعل) بـ(من) فلا بُدَّ أن يكون نكرةً،

للمرزوقي ٢٤٤/١، والحلل ١٣٣، والقرط على الكامل ٢٠٣، وشرح الكافية ١/٢/٩٢٦، وخزانة الأدب ٣٦٤/٤.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الوافر.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٠٤، ومجالس ثعلب ١/٧٥، وتأويل مشكل القرآن ٢٢٧، وتفسير الطبري ٤/١٨٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٤٨، والخصائص ٣/٤٩، والمحتسب ١/١٧٠، وأمالى المرتضى ١/٢٠٣، وأمالى ابن الشجري ١/١٠٣، ١٦٩، ٣٦٦/٢، ٣٨٥، والإنصاف ١/١٤٠، وخزانة الأدب ٥/٢٢٦.

(٣) آل عمران: ١٨٠.

(٤) في ج: استعماله عن.

وَكَذَلِكَ هُوَ فِي الْإِضَافَةِ، إِذْ ذَلِكَ هُوَ الْقَصْدُ<sup>(١)</sup>، وَتَحْقِيقُ الْكَلَامِ أَنَّ (أَفْضَلَ الْقَوْمِ) عَلَى ضَرِيحَيْنِ<sup>(٢)</sup>:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُرِيدَ (مِنْ) وَتَحَذِفُهَا وَتُضِيفُ، وَهَذِهِ إِضَافَةٌ لَيْسَتْ بِمَحْضَةٍ، لِإِرَادَةِ (مِنْ).

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: الْمَعْرُوفُ بِالْفَضْلِ، ثُمَّ تُضِيفُ كَمَا تَقُولُ: فَافْضِلِ الْقَوْمَ، فَلَا يَكُونُ مُشَارِكًا لَهُمْ فِي الْفَضْلِ، وَلَا مُفَضَّلًا عَلَيْهِمْ، وَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَأَنْتَ تَجْعَلُهُ وَاحِدًا مِنْهُمْ، فَهُوَ يُشَبِّهُ قَوْلَكَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنَ الْقَوْمِ، مِنْ وَجْهِهِ، وَيُفَارِقُهُ مِنْ وَجْهِهِ، أَمَّا الْمَفَارِقَةُ فَلِمَا فِي (مِنْ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جَمَلَتِهِمْ، وَإِذَا أَضَفْتَ كَانَ مِنْ جَمَلَتِهِمْ، وَأَمَّا الْمُشَابَهَةُ فَإِنَّكَ بِهَا تَعْرِفُ أَنَّهُ يَزِيدُ فَضْلُهُ عَلَى فَضْلِهِمْ، وَإِذَا قَصَدْتَ فِيهَا مَعْنَى (مِنْ) كُنْتَ كَأَنَّكَ قَدْ قُلْتَ: زَيْدٌ إِنْسَانٌ يَفْضُلُ الْقَوْمَ، وَهُوَ مِنْ جَمَلَتِهِمْ، وَإِذَا لَمْ تَقْصِدْ مَعْنَى (مِنْ) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: زَيْدٌ الْمَعْرُوفُ بِالْفَضْلِ مِنْ بَيْنِهِمْ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ<sup>(٣)</sup>: إِذَا قُلْتَ: أَفْضَلُ الْقَوْمِ، فَهُوَ مُنْفَصِلٌ مِنْ وَجْهِهِ وَغَيْرِ مُنْفَصِلٍ مِنْ وَجْهِهِ، أَمَّا وَجْهُ انْفِصَالِهِ فَتَصَوُّرُ مَعْنَى (مِنْ) فِيهِ، وَأَمَّا وَجْهُ اتِّصَالِهِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنَ الْقَوْمِ، لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى

(١) انظر: الأصول ٢/٧-٨.

(٢) انظر هذا التفصيل في: المقتصد ٢/٨٨٤.

(٣) هو عبد القاهر. انظر أقواله هذه في المقتصد ٢/٨٨٥-٨٨٨.

الإضافة غير المحضة على الإطلاق، ألا تَرَى أَنَّ الأقوالَ التي مَضَتْ لأجلِ الإضافة لم تُفِدِ الإضافة فيها شيئاً غيرَ الذي يُفِيدُ عَدَمُهَا، والقولُ فيه أَنَّ التَّغْيِيرَ في (أفعل) مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: حَذَفُ (مِنْ) مِنْهُ، كَمَا حُذِفَ التَّنْوِينُ مِنْ (ضارب).

الثاني: أَنَّ المَحذُوفَ مِنْهُ كَلِمَةٌ عَلَى حَرْفَيْنِ، وَالتَّنْوِينُ عَلَى حَرْفٍ، / ١٢٧ أ  
فلهذا كَانَتْ الإضافة فِيهِ أَغْلَظَ، وَجَعَلَ لَهَا حَظًّا مِنَ الْمَعْنَى الَّتِي لَا يُوجَدُ مَعَ عَدَمِهَا، وَهُوَ كَوْنُهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ مَعَ الإضافة، وَإِخْرَاجُهُ مِنْهُمْ مَعَ عَدَمِهَا، وَيَذَلُّكَ عَلَى أَنَّ (أَفْضَلَ النَّاسِ) يُرَادُ<sup>(١)</sup> بِهِ أَفْضَلُ مِنَ النَّاسِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنَجْذِثَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ وَمَنِ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فَعَطَفَ عَلَى (أَفْعَل) الَّتِي لِلإضافة (مِنْ) فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ: وَمَنِ الَّذِينَ أَشْرَكُوا رَجُلٌ لَهُ رَهْطٌ يَوَدُّ أَحَدَهُمْ، فَحَذَفَ<sup>(٤)</sup>. وَقِيلَ: لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا هِيَ بَعْضُهَا، فَقَدْ دَخَلَ فِي حَيْزِ اتِّسَاعِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ.

(١) فِي ج: يُرِيدُ.

(٢) الْبَقَرَةُ: ٩٦.

(٣) وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ. انْظُرْ: مَعَانِي الْقُرْآنَ لِلْفَرَاءِ ٦٢/١، وَتَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ ٤٢٨/١، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ ١٧٨/١.

(٤) أَجَازَهُ النَّحَاسُ لُغَةً، قَالَ: «وَيُجَوِّزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: وَمَنِ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدَهُمْ، بِمَعْنَى: مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا قَوْمٌ يَوَدُّ أَحَدَهُمْ. إِلَّا أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْآيَةِ لَا يَحْتَمِلُ هَذَا، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي الْعَرَبِيَّةِ». إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ ٢٤٩/١، وَجَوِّزُهُ غَيْرُهُ فِي الْآيَةِ، إِذْ جَعَلُوا الْوَقْفَ عَلَى (حَيَاة) تَأْمًا. انْظُرْ: الْمَكْتَفَى لِلدَّانِي

وَهَذَا الْقِسْمُ الَّذِي هُوَ (أَفْعَلُ) يُسْتَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ:  
أَحَدُهَا: أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ (مِنْ) وَهَذَا الْقِسْمُ يَكُونُ لِلذَّكْرِ وَالْأُنْثَى، وَالْاِثْنَيْنِ  
وَالْجَمْعِ، عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ  
عَمْرٍو: زَيْدٌ يَزِيدُ فَضْلُهُ عَلَى فَضْلِ عَمْرٍو، فَمَعْنَاهُ الْفِعْلُ وَالْمَصْدَرُ، وَكِلَاهُمَا لَا  
يُشْنَى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤْنَثُ<sup>(١)</sup>، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ مَعْنَى (بَعْضٍ)؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ مَا  
يُضَافُ إِلَيْهِ وَ(بَعْضٌ) لَا يُشْنَى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤْنَثُ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ مَعْنَى  
الْجُمْلَةِ، وَالْجُمْلَةُ لَا تُشْنَى وَلَا تُجْمَعُ وَلَا تُؤْنَثُ، وَإِذَا اسْتَعْمَلْتَهُ بِ- (مِنْ) لَمْ  
يَدْخُلْهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَلَا الْإِضَافَةُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (مِنْ) تُخَصِّصُهُ، وَاللَّامُ تَجْعَلُهُ  
بِحَيْثُ تُطْرَحُ الْيَدُ عَلَيْهِ، وَالْإِضَافَةُ كَالْأَلِفِ وَاللَّامِ، فَإِذَا كَانَ (أَفْعَلُ) صَدْفَةً لَمْ  
يَحْسُنْ حَذْفُ (مِنْ) مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ خَبَرًا جَارَ حَذْفُهَا، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْخَبَرَ  
يَجُوزُ حَذْفُ جَمِيعِهِ، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ حَذْفُ بَعْضِهِ وَالْاجْتِزَاءُ بِبَعْضِهِ، كَمَا وَرَدَ:  
ضَرَبِي زَيْدًا قَاتِمًا، وَالصَّفَةُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ بَعْضِهَا، فَأَمَّا قَوْلُهُ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ لِحَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»<sup>(٢)</sup> فَإِنَّ جَمَاعَةً يُقَدِّرُونَهُ

١٩٦. وانظر القولين في: كشف المشكلات ١/ ٧٧، وتفسير ابن عطية ١/ ١٨٢.

(١) انظر: الأصول ٢/ ٧.

(٢) رواه الشافعي في الأم، وعبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما عن علي رضي الله عنه. ورواه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم البارقي في سنته، والحاكم. انظر: الأم ٧/ ١٦٥، ومصنف عبد الرزاق ١/ ٤٩٧، ومصنف ابن أبي شيبة ١/ ٣٠٣، وسنن البارقي ١/ ٤١٩، وشرح معاني الآثار ١/ ٣٩٤، والمستدرک ١/ ٣٧٣.

بِكَامِلَةٍ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا نَقُصُّ لِمَا أَصْلَنَاهُ<sup>(٢)</sup>، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدِي: لَا كِمَالَ صَلَاةٍ، فَحَذَفَ  
الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ<sup>(٣)</sup>.

فَإِذَا أَدَخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَزِمَتْ تَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ<sup>(٤)</sup>، وَجَعَلُوا مُؤَنَّثَةً عَلَى غَيْرِ  
صِيغَةٍ مُذَكَّرَةٍ، لِيُعْلَمُوا بِذَلِكَ أَنَّهُ غَيْرُ جَارٍ عَلَى الْفِعْلِ، فَقَالُوا فِيهِ: الْفُعْلَى، وَإِنَّمَا  
كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّثْنِيَّةَ وَالْجَمْعَ هُوَ الْأَصْلُ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَتْ تَثْنِيَّةُ الْأَوَّلِ وَجَمْعُهُ  
لِعِلَّةٍ، وَتِلْكَ الْعِلَّةُ قَدْ زَالَتْ فَعَادَتِ الْكَلِمَةُ إِلَى الْأَصْلِ، فَتَقُولُ: الزَّيْدَانِ  
الْأَفْضَلَانِ، وَالزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ وَالْأَفْضَلُ، وَهَذَا الْفُضْلَى، وَالْهِنْدَانِ الْفُضْلَيَانِ،  
وَالْهِنْدَاثُ الْفُضْلَيَاتُ وَالْفُضْلُ.

وَالثَّالِثُ: الْإِضَافَةُ، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ التَّثْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ وَعَدَمُهُمَا، عَلَى طَرِيقَيْنِ  
مُخْتَلِفَيْنِ، فَإِذَا قَصَدْتَ بِقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ، إِلَى أَنَّ فَضْلَهُ يَزِيدُ عَلَى فَضْلِهِمْ  
لَنْ تُثْنِيَ وَلَنْ تَجْمَعَ بِثْنِيَّةٍ (زَيْدٍ) وَجَمْعِهِ؛ لِأَنَّكَ قَصَدْتَ بِهَا مَا قَصَدْتَ بِ(مَنْ)،  
وَهَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ، وَإِنْ قَصَدْتَ بِهِ الْمَعْرُوفَ بِالْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ كَمَا تَقُولُ: الْفَرَزْدَقُ  
أَشْعَرُ قَوْمِهِ، لَا تُرِيدُ أَنَّهُمْ شُعْرَاءُ وَهُوَ يَزِيدُ شِعْرُهُ عَلَى شِعْرِهِمْ، بَلْ هُوَ الْمَعْرُوفُ  
بِالشَّعْرِ مِنْ بَيْنِهِمْ، وَلَا تَتَعَرَّضُ لَهُ بِمَدْحٍ وَلَا ذَمٍّ جَاذَتْ تَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ وَتَأْنِيثُهُ،

(١) منهم ابن جني في الخصائص ٣٧٢/٢.

(٢) من عدم جواز حذف الصفة.

(٣) نقله عنه الزكشي في البحر المحيط في أصول الفقه ٤٧٠/٣.

(٤) هذا الضرب الثاني من استعمالات (أفعل).



وَهُوَ يَقْصِدُ النُّوقَ، هَكَذَا ذَكَرَ الْفَارِسِيُّ<sup>(١)</sup>، وَعِنْدِي أَنَّهُ قَصَدَ أَنَّ الصَّبْعَ يَقَعُ  
عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، كَمَا حُكِيَ<sup>(٢)</sup>، فَقَدْ جَرَى عَلَى الْقِيَّاسِ فِي تَغْلِيْبِ الْمَذْكَرِ عَلَى  
الْمُؤَنَّثِ، وَبَعْضُهُمْ يُجِيزُ فِي الْمُؤَنَّثِ أَفْعَلُهُنَّ<sup>(٣)</sup>، وَغَيْرُهُ أُولَى، وَأَبُو عَلِيٍّ يَجْعَلُ هَذَا  
بِمَنْزِلَةِ تَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

وَقَدْ مَاتَ خَيْرَاهُمْ ...<sup>(٥)</sup>

وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٦)</sup>:

وَأُمُّهُمْ خَيْرَةُ النِّسَاءِ عَلَى مَا خَانَ مِنْهَا الدُّحَاقُ وَالْأَنَمُ<sup>(٧)</sup>

(١) لم أقف على قوله.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٨/١.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٢٦-٢٣٢٧.

(٤) هو الفرزدق.

(٥) بعض بيت من الطويل، وتامة:

... فَلَمْ يَهْلِكْ إِيَّاهُمْ عَشِيَّةً بَانَارَهُمْ كَعَبٍ وَحَاتِمٍ

وروي: (فلم ينجز رمطه) بدل (فلم يهلكاهم).

الشاهد فيه: (خيراهم) حيث ثنى (خييراً) وهو اسم تفضيل.

انظر: ديوان الفرزدق ٢/٧٦٤، والتعازي والمراثي للمبرد ٥٣، والكامل ١/٢٩١، واللسان ٤/٢٦٧

(خير).

(٦) هو الجهمي الأسدي.

(٧) البيت من المنسرح.

روي: (وأما) و(وأماكم) بدل (وأماهم).

خان: نقص. والدحاق: خروج الرحم عند الولادة. والأنم: إفضاء أحد المسلمين على الآخر. يتحكم بهم.

/ ١٢٧ ب وَقَالَ حَسَّانُ<sup>(١)</sup>:

لَعَنَ اللَّهُ شَرَّةَ الدُّورِ كُوْنِي      وَرَمَاهَا بِالذُّلِّ وَالْإِمْعَارِ  
لَسْتُ أَعْنِي كُوْنِي الْعِرَاقِ وَلَكِنْ      شَرَّةُ الدُّورِ دُوْرَ عَبْدِ الدَّارِ<sup>(٢)</sup>

(عن شرح اختيارات المفضل).

الشاهد فيه: تأنيث (خير) بالتاء، وهو اسم تفضيل.

انظر: المفضليات ٤٣، وشرحها للأنباري ٨٥/١، ومقاييس اللغة ٣٣٢/٢ (دحق)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٧٠٨/٤، وشرح اختيارات المفضل ٢٠٧/١.

(١) هو حسان بن ثابت بن المنذر. من بني النجار. (ت ٥٤ هـ) شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه. قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هجاه المشركون: أجب عني ومعك روح القدس. انظر: الأغاني ١٣٩/٤، وتهذيب التهذيب ٢١٦/٢، وسير أعلام النبلاء ٥١٢/٢.

(٢) البيتان من الخفيف.

روي:

لَعَنَ اللَّهُ مَنْزِلًا بَطْنُ كُوْنِي      وَرَمَاهُ بِالْفَقْرِ وَالْإِمْعَارِ  
لَيْسَ كُوْنِي الْعِرَاقِ أَعْنِي وَلَكِنْ      كُوْنَةُ الدَّارِ دَارِ عَبْدِ الدَّارِ  
كوْنِي اسم لموضعين، بسواد العراق، وموضع بمكة. (عن معجم البلدان)، والإمعار: قلة النبات. (عن العين ١٣٩/٢ (معر)).

الشاهد فيه: (شرة) حيث أتى باسم التفضيل مؤنثاً بالتاء.

انظر: ديوان حسان ٢٨١، وتهذيب اللغة ٣٤٠/١٠ (كوث)، وغريب الحديث للخطابي ٧٢/٣، ومعجم ما استمعتم ١١٣٨/٤، والفتاوى ١٢٦/١، ومعجم البلدان ٤٨٧/٤، واللسان ١٨٢/٢ (كوث)، وتاج العروس ٣٣٧/٥ (كوث).



وَجَارَ تَأْنِيثُهُ بِالتَّاءِ لِمَا عَدِمَ لَفْظُهُ الصِّيغَةَ، وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ  
اجْتِمَاعُ شَيْئَيْنِ مِنْهَا فِيهِ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

وَلَسْتُ بِأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ<sup>(٢)</sup>  
فَلَيْسَ هَذِهِ (مِنْ) هِيَ الَّتِي فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَإِنَّمَا هِيَ  
ظَرْفِيَّةٌ بِتَقْدِيرِ (فِي)، فَيَعْمَلُ فِيهَا (أَفْعَلُ) عَمَلَهُ فِي الظَّرْفِ فِي قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:  
وَإِنِّي رَأَيْتُ الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رِبْطِ يَمَانٍ مُسَهَّمٍ<sup>(٤)</sup>

(١) هو الأعشى.

(٢) البيت من السريع.

الحصى: العدد الكثير. عن (العين)

انظر: الصبح المنير ١٠٦، والعين ٣/٢٦٧ (حصى)، ونوادر أبي زيد ١٩٦، والاشتقاق ٦٥، والشيرازيات  
٢١/٢٢، والتكملة ٣٢١، والخصائص ١/١٨٥، ٣/٢٣٤، ومقاييس اللغة ٥/١٦١ (كثر)،  
والمفصل ٢٣١، وشرحه ٦/١٠٠، ١٠٣، واللسان ٥/١٣٢ (كثر)، ٩/١٤٧ (سدف)، ومغني  
الليبي ٧٤٤، وشرح شواهد ٢/٩٠٢، وخزانة الأدب ٨/٢٥٠.

(٣) هو أوس بن حجر.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (فإننا رأينا) بدل (وإنني رأيت)، و(من برد) بدل (من ربط).

والرَّيْطُ: كل ملاءة لم تكن لِفَقَيْنِ، وكل ثوب رقيق. والمسَهْمُ: المخطط. (عن إيضاح شواهد الإيضاح)  
الشاهد فيه: أحوج ساعة، حيث إن (ساعة) ظرف معمول لأحوج.

انظر: ديوان أوس ١٢١، والتكملة ٣٢١، والحليات ١٧٩، والتنبيه على مشكلات الحماسة ٢١٨-٢١٩،  
(رسالة علمية) والمخصص ١٦/٨٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٥٢٩، وشرح المفصل ٢/٦١،  
٦/١٠٤، وشرح الكافية ٢/١-٧٧٥-٧٧٦، واللسان ٥/١٣٢ (كثر)، وخزانة الأدب ٨/٢٦٣.

كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ فِيهِمْ حَصَى، أَي: المعروف بِكَثْرَةِ ذَلِكَ فِيهِمْ، وَقَالَ عُثْمَانُ: (مِنْ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ التَّاءِ فِي (لَسْتُ) <sup>(١)</sup>، وَهَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ (حَصَى) مَنْصُوبٌ بِـ(أَفْعَلْ) [عَلَى التَّمْيِيزِ] <sup>(٢)</sup>، فَكَيْفَ يُفَصَّلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ بِمَعْمُولٍ (لَيْسَ)؟ وَإِنَّمَا هِيَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (الْأَكْثَرِ).

وَإِذَا أَضَفْتَهُ بِتَقْدِيرِ (مِنْ) وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ قَدْ شَارَكَ الْأَوَّلَ فِي الصِّفَةِ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ يَنْفَرِدُ بِزِيَادَةِ الْمَعْنَى الَّتِي قَصَدْتَهُ، فَلَا تَقُولُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ الْحَيْلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: الْمَلِكُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْسَانِ، لِظُهُورِ (مِنْ) وَقُوَّتِهَا، وَلِأَنَّهُ قَدْ يُوجَدُ لِنَاسٍ فَضِيلَةٌ، إِلَّا أَنَّ الْجِنْسِيَّةَ لَا تَلْزَمُ فِي (مِنْ)، وَإِنَّمَا تَلْزَمُ مُشَارَكَتُهُ فِي الْوَصْفِيَّةِ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ <sup>(٣)</sup> - أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ <sup>(٤)</sup> وَكَانَ يَتَعَجَّبُ مِنْهُ وَيَرَاهُ مِنْ أَخْلَاطِ الْأَعْرَابِ <sup>(٥)</sup> -:

نَحْنُ بِغَرَسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا      مِنَّا بِطَعْنِ الْكُمَاةِ فِي السُّدْفِ <sup>(٦)</sup>

(١) انظر: الخصائص ٣/ ٢٣٤.

(٢) في د.

(٣) اختلف في قائله، فقليل:

أ- سعد القرقرة.

ب- قيس بن الخطيم.

(٤) في الشيرازيات ٢/ ٤٥٤.

(٥) نقل هذا عنه ابن هشام في المغني ٥٧٧.

(٦) البيت من المنسرح.

فَجَمَعَ بَيْنَ (نا) وَبَيْنَ (مِنْ)، وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ (نا) تَأْكِيدٌ لِلْمُضْمَرِ فِي  
(أَعْلَمَ)، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ، فَجَاءَ بِالْمُتَّصِلِ فَأَوْقَعَهُ مَوْقَعَهُ،  
كَمَا قَالَ:

فَمَا أَبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتْنَا      إِلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كَ دِيَارٍ<sup>(١)</sup>  
يُرِيدُ: إِلَّا إِلَيْكَ، وَيُجَوِّزُ الْفَارِسِيُّ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ فِي قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ<sup>(٣)</sup>

تَأْكِيدًا لِمَا فِي (لَنَا) مِنَ الضَّمِيرِ، وَهِيَ مُشْتَغَلَةٌ بِغَيْرِهِ<sup>(٤)</sup>، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ  
(نا) مِنْ (مِنَّا) تَأْكِيدٌ لِ(نا) فِي (أَعْلَمْنَا)<sup>(٥)</sup>، فَجَاءَ بِحَرْفِ الْجَرِّ إِعْلَامًا أَنَّ الْإِضَافَةَ

روي: (بركض الجياد) بدل (بطعن الكماء)، و(السُّلف) بدل (السدف).

الودي: صغار النخل. والسدف: الظلمة. (عن شرح أبيات مغني اللبيب).

انظر: غريب الحديث لابن سلام ٢٠٢/٤، والفاخر ٧١، وتهذيب اللغة ٤٣٣/١٢ (سلف)، والصحاح

١٣٧٢/٤ (سدف)، ومقاييس اللغة ١٤٨/٣ (سدف)، ومجمع الأمثال ١٦٣/١، وضرائر الشعر

٢٨٣، واللسان ١٤٧/٩ (سدف)، ٣٨٦/١٥ (ودي)، ومغني اللبيب ٥٧٧، وشرح شواهد

٨٤٥/٢، وشرح أبياته ٣٣٥/٦.

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره: فكيف إذا رأيت ديار قوم

انظر: ديوان الفرزدق ٨٣٥/٢، والكتاب ١٥٣/٢، والمقتضب ١١٦/٤، وإعراب القرآن للنحاس

٤٠٠/١، والأزهية ١٨٨، واللالئ ٧٥٨/٢، والحلل ٥٩، وأسرار العربية ١٣٤، واللسان

٣٦٧/١٣ (كون)، ومغني اللبيب ٣٧٧، وخزانة الأدب ٢١٧/٩

(٤) انظر: البصريات ٨٧٥/٢.

(٥) انظر: ضرائر الشعر ٢٨٣.

في تَقْدِيرِ (مِنْ)، فَلِذَلِكَ جَاءَ بِـ (مِنْ)، وَأَيْضًا فَإِنَّ (مِنْ) قَدْ يَدْخُلُ عَلَى مُفْرَدٍ مُعَيَّنٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ (مِنْ) لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، تَقُولُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَلَا تَقُولُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ الرَّجُلِ، وَهُوَ وَاحِدٌ، فَإِنْ قُلْتَ: أَفْضَلُ رَجُلٍ جَارًا.

وَأَجَازَ الْكُوفِيُّ: أَفْضَلُ قَائِمٍ إِخْوَتُكَ، بِتَقْدِيرِ: مَنْ قَامَ، وَلَمْ يُجِزُوا: أَفْضَلُ رَجُلٍ إِخْوَتُكَ<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ، وَقِيلَ: إِنَّهَا قَدْ تَأْتِي وَلَيْسَ الْمَعْنَى بِمُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا، أَوْ تَقْدِيرُهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ ذَلِكَ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>، وَلَيْسَ فِي مُسْتَقَرٍّ أَهْلُ النَّارِ خَيْرٌ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup> وَإِنْ كَانَ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّهُ قِيلَ هَذَا عَلَى زَعَمٍ مِّنْ زَعَمٍ غَيْرِ هَذَا، فَجَاءَ عَلَى طَرِيقِ الْحِكَايَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يُقَالُ: (خَلَقْتُ) فِي الْأَدَمِيِّ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup>:

(١) انظر: مجالس ثعلب ٢/ ٥٣١.

(٢) الفرقان: ٢٤.

(٣) المؤمنون: ١٤.

(٤) الدخان: ٤٩.

(٥) لرجل أو امرأة من العرب مربها عبيد الله بن جعفر بن أبي طالب، أو عبيد الله بن العباس، وللبيت قصة.

انظر: مصادر التخريج التالية.

وَالْأَفْوَينَ آلِ الْمُرَارِ فَلَانِهِمْ مُلُوكٌ عِظَامٌ مِنْ مُلُوكِ أَعَاظِمٍ<sup>(١)</sup>  
 فِشَادٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اسْتَعْمَلَ (أَعْظَمَ) بِمَعْنَى: عَظِيمٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى:  
 ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>، وَكَمَا قَالُوا: اللَّهُ أَكْبَرُ، بِمَعْنَى: كَبِيرٌ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ  
 الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَكُمْ بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ<sup>(٤)</sup>  
 أَي: عَزِيزَةٌ طَوِيلَةٌ، وَقَالَ سَيَبَوِيه: لَا تَقُلْ قَوْمٌ أَصَاغِرُ، وَلَا نِسْوَةٌ صُغُرُ<sup>(٥)</sup>،  
 فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup>:

فَبَحَثْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَقْرًا الْأُمُّ قَوْمٌ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا<sup>(٧)</sup>

(١) البيت من الطويل.

انظر: الفاضل ٣٢، وتاريخ دمشق ٢٧/٢٨١، وشرح الكافية ٢/١/٧٨١، وخزانة الأدب ٨/٢٨٢.

(٢) الروم: ٢٧.

(٣) هو الفرزدق.

(٤) البيت من الكامل.

انظر: ديوان الفرزدق ٢/٧١٤، والعين ١/٧٦، ومجاز القرآن ٢/١٢١، وتفسير الطبري ٢١/٣٧،

والزاهر ١/١٢٣، ومعاني القرآن للنحاس ٤/٢٢٨ (عز)، والصاحبي ٤٣٤، والمفصل ٢٢٩، وسفر

السعادة ٢/٦٠٤، وشرح المفصل ٦/٩٧، وشرح التسهيل ٣/٦٠، وخزانة الأدب ٨/٢٤٣.

(٥) انظر: الكتاب ٣/٢٢٤-٢٢٥.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) من الرجز.

انظر: المقتضب ٣/٢٤٧، والكامل ٢/٨٧٧، وشرح الكافية ٢/١/٧٨٠، والمصباح المنير ٢٧١، وخزانة

الأدب ٨/٢٧٦.

فَشَادُّ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: صِغَارٍ وَكِبَارٍ، وَهَذَا الَّذِي غَلَطَ أَبُو نُوَّاسٍ<sup>(١)</sup> حَتَّى قَالَ:

كَأَنَّ صُغْرِي وَكُبْرِي مِنْ فَوَاقِعِهَا<sup>(٢)</sup>

فَأَتَى بِهَا بِغَيْرِ أَلِفٍ وَلَا مٍ، وَلَا يَجُوزُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّكَ لَمَّا أَضَفْتَ  
الإِخْوَةَ إِلَيْهِ خَرَجَ مِنْهُمْ، فَلَمَّا خَرَجَ مِنْهُمْ لَمْ يَجْزِ إِضَافَةُ (أَفْعَلٍ) إِلَيْهِمْ، / ١٢٨  
وَيُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ قِيلَ لَكَ: مَنْ إِخْوَةُ زَيْدٍ؟ لَمْ تَعُدَّهُ مِنْ جَمَلَتِهِمْ، وَلَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ  
أَفْضَلُ الإِخْوَةِ، كَانَ حَسَنًا؛ لِأَنَّكَ لَوْ قِيلَ لَكَ: مَنْ الإِخْوَةُ؟ لَعَدَدْتَهُ مِنَ الْجَمَاعَةِ،  
وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ: زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ<sup>(٤)</sup>، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup>:

(١) هو الحسن بن هانئ بن صباح. أبو علي. (ت ١٩٥هـ)، شاعر عباسي ذائع الصيت، طلب الحديث،  
والنحو، ثم انصرف إلى الشعر، وله شعر في الزهد والتوبة. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٧٨٤، وتاريخ  
بغداد ٨/ ٤٧٥، وسير أعلام النبلاء ٩/ ٢٧٩.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

انظر: ديوان أبي نوَّاس ٧٢، وتاريخ بغداد ٨/ ٢٨٥، ومجمع الأمثال ١/ ١٣٩، والمفصل ٢٣٠، وشرحه  
١٠٢/ ٦، ومغني اللبيب ٤٩٨، وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٧.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٢٢٦، والخصائص ٣/ ٣٣٣، وهي مسألة مشهورة، جاءت في مناظرة السيرافي لمتى  
المنطقي. انظر: الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٠٧، والحدود للرماني ٧٦.

(٤) نسب للكوفيين إجازته، انظر: القرط على الكامل ٢٠٣، وأشار أبو حيان إلى إجازته عند بعضهم. انظر:  
البحر المحيط ١/ ١٤٤، والبرهان ٤/ ١٦٨.

(٥) هو دريد بن الصمة.

قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ذُؤَابَا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعَا<sup>(١)</sup>  
وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لَأَنَّ (خَيْرًا) يَكُونُ حَالًا مِّنْ (ذُؤَابِ)، وَالْهَاءُ لِعَبْدِ اللَّهِ،  
كَأَنَّهُ قَالَ: قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ ذُؤَابَا خَيْرَ لِدَاتِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنْشَدُوا<sup>(٢)</sup>:

يَا خَيْرَ إِخْوَانِهِ وَأَفْضَلَهُمْ<sup>(٣)</sup>

وَهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ عِنْدَ بَصْرِيِّ الْبَنَّةِ، فَإِنْ جَعَلْتَ الْهَاءَ عَائِدَةً<sup>(٤)</sup> إِلَى غَيْرِ  
(خَيْرٍ) صَحَّحْتَ الْمَسْأَلَةَ، فَإِنْ جَعَلْتَ (خَيْرًا) فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ حَالًا فَهُوَ عَلَى مَا

(١) البيت من الطويل.

روي عجزه: ذُؤَابِ بْنِ أَسْمَاءَ بْنِ زَيْدِ بْنِ قَارِبٍ

وروي: وخير شبابِ الناسِ لو ضُمَّمَ أَجْعَا

انظر: ديوان دريد ٣٦، ١٣١، والأصمعيات ١١١، والكتاب ٤٣/٣، والاشتقاق ٢٩٢، والتبصرة

١/٤٠٠-٤٠١، وتحصيل عين الذهب ٣٩٨، واللاكي ٢/٦٩٠، وأمالى ابن السجري ٢/١٤٨،

وحماسته ١/٤٥، وخزانة الأدب ٧/٣٠.

(٢) أنشده المبرد في الكامل ٣/١٤٦٢. وهو لأبي عبد الرحمن العتبي.

(٣) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

عليهم راضياً وغضبانا

وروايته في الكامل: (وأعطفهم) بدل (وأفضلهم).

قال المبرد: «قوله: «يا خير إخوانه» محالٌ وباطل، وذلك لأنه لا يُضافُ (أفعل) إلى شيءٍ إلا وهو جزءٌ

منه».

انظر: القوط على الكامل ٢٠٣.

(٤) في ج: راجعة، وفي هامش أ عن نسخة.

ذَكُرُوا، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مَفْعُولًا بِهِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ: أَحْجُجْ مَا أَنْتَ إِلَيْهِ النَّحْوُ<sup>(١)</sup>، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

إِلَى مَلِكٍ خَيْرِ أَرْبَابِهِ      وَإِنَّا لِمَا كُلِّ شَيْءٍ قَرَارًا<sup>(٣)</sup>  
فَالِهَاءُ فِي (أَرْبَابِهِ) تَعُودُ إِلَى الْمَلِكِ لَا إِلَى (الْمَلِكِ)، كَمَا كَانَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِمْ:  
مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ<sup>(٤)</sup>، يَعُودُ إِلَى الْكَذِبِ لَا إِلَى (كَذَبَ).

وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ: إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: صَلَاةُ الْأُولَى، وَذَلِكَ  
أَنَّا إِنْ قَدَرْنَاهُ عَلَى بَابِهِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تُضَافُ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَالْعِلَّةُ فِي  
ذَلِكَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِضَافَةِ إِنَّمَا هُوَ التَّعْرِيفُ وَالتَّخْصِصُ، فَلَوْ كَانَ الشَّيْءُ  
يُعْرَفُ نَفْسَهُ لَمْ تَكُنْ فِي إِضَافَتِهِ فَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الثَّانِي، فَنَحْنُ نَكْتَفِي بِالْأَوَّلِ،  
فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ وَقَدْ وَرَدَ مِثْلُ هَذَا، احْتَجْنَا إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ غَيْرِ الظَّاهِرِ، فَيَكُونُ  
التَّقْدِيرُ: صَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى، وَكَذَلِكَ: دَارُ الْآخِرَةِ، دَارُ السَّاعَةِ الْآخِرَةِ، وَقَالَ

(١) لم أقف عليه.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من المتقارب.

انظر: الصبح المنير ٣٩. ولم أجده في غيره.

(٤) القول في الكتاب ٣٩١/٢، والمقتضب ١٣٦/٢، والأصول ٧٩/١.



تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾<sup>(١)</sup>، وَقَالَ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾<sup>(٢)</sup>  
فَوَصَفَ بِهَا، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

وترى الدّنين على مراسينهم يوم الهياج كما زين النمل<sup>(٤)</sup>  
والمازن: النمل، فإنهم جعلوا المازن هنا بيض النمل، وكذلك أنشدوا:  
قد أقسموا لا يمنحونك نفعة حتى تمثد إليهم كفّ اليدا<sup>(٥)</sup>  
فالكفّ بعض اليد، وأتى باليد تامة، وترك<sup>(٦)</sup> حركة الدال على ما بها، كما  
رواه الفارسي<sup>(٧)</sup> في قوله<sup>(٨)</sup>:

(١) يوسف: ١٠٩.

(٢) الأنعام: ٣٢.

(٣) هو الحادرة.

(٤) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (الذميم) بدل (الذنين). وروي (مناخرهم) بدل (مراسينهم). وروي (الجل) بدل (النمل).  
وفي هامش ج فسر الذنين بالمخاط. والذميم مثله، وقيل: هو بثر يخرج في الأنف من الحر. (عن اللسان والتاج).  
انظر: العين ١٧٩/٨ (ذم)، وجمهرة اللغة ٨٠/١ (ذمم)، والاشتقاق ١٨١، وتهذيب اللغة ٢٣٢/١٣  
(مزن)، ٤١٦/١٤ (ذم)، والمبهم ٤٩، والمخصص ٨٤/٥، واللسان ١٠٠/١١ (جتل)، ٢٢٠/١٢،  
٢٢٣ (ذمم)، ٤٠٦/١٣ (ذزن)، وتاج العروس ٢٠٦/٣٢ (ذمم).

(٥) البيت من الكامل. روي (بيعة) بدل (نفعة). ولم أقف على قائله.

انظر: جمهرة اللغة ٤٨٥/٣، والمخصص ١٣٩/٣، واللسان ٤٢١/١٥ (يدي)، والتاج ٣٤١/٤٠ (يدي).

(٦) في أ: فترك.

(٧) لم أقف على ذلك.

(٨) هو الفرزدق.

فلو رَضِيتْ يَدَايَ بِهَا وَصَنَّتْ لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدَرِ الْخِيَارُ<sup>(١)</sup>  
 فَقَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (يَدَايَ) قَدْ رَدَّ لَامَهَا وَهِيَ مُفْرَدَةٌ، وَأَبْقَى الْحَرَكَةَ فِي  
 الْعَيْنِ، وَالْفَرَاءُ يَجْعَلُ الْكَلِمَةَ مُثْنَاءً، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ غَيْرَ مُتْبَايِنَتَيْنِ أَجْرَاهُمَا مُجْرَى  
 الْوَاحِدَةِ، وَلَا يَجِيزُ عَلَى هَذَا: الرَّجُلَانِ قَامَ.

قال أبو الفتح: «الثاني»<sup>(٢)</sup>: نَحْوُ قَوْلِكَ: هَذَا ثَوْبٌ خَزٌّ، فَالثَّوْبُ<sup>(٣)</sup> بَعْضُ  
 الْخَزِّ<sup>(٤)</sup>، وَهَذِهِ جُبَّةٌ صُوفٍ، أَيِ [جُبَّةٌ]<sup>(٥)</sup> مِنْ صُوفٍ<sup>(٦)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: إِذَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي خَبَرًا عَنِ الْأَوَّلِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ بَعْضُ  
 الثَّانِي، فَالِإِضَافَةُ بِمَعْنَى (مِنْ) إِذَا كَانَ مُضَافًا، نَحْوُ: ثَوْبٌ خَزٌّ؛ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ

(١) البيت من الوافر. روي:

وَلَوْ أَنِّي مَلَكَتُ يَدَيَّ وَنَفْسِي  
 لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدَرِ الْخِيَارُ  
 وَرُوي:

وَلَوْ رَضِيتْ يَدَايَ بِهَا وَقَرَّتْ  
 لَكَانَ لَهَا عَلَى الْقَدَرِ الْخِيَارُ  
 وروي: (فلو بخلت)، و(يداي بها وقلبي)، و(يداي بها ونفسي).

انظر: ديوان الفرزدق ٢٦٤/١، والكامل ١٩٨/١، وطبقات فحول الشعراء ٣١٨/٢، والزاهر ١٩٨/٢،  
 والخصائص ٢٥٨/١، والصاحي ٤٢٤، ومجمع الأمثال ٦٣/٣، وخزانة الأدب ٥٥٣/٧، ٥٥٦.

(٢) في اللمع: والثاني.

(٣) في اللمع: والثوب.

(٤) بعده في اللمع: أي ثوبٌ من خز.

(٥) سقط من أ.

(٦) اللمع ٨٠.

تَقُولُ: الثوبُ خَزٌّ، فَإِنْ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ كَانَتْ الإِضَافَةُ بِمَعْنَى اللّامِ، نَحْوُ: غُلَامٌ زَيْدٌ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: الغُلَامُ زَيْدٌ، وَهُوَ عَلَى مَا كَانَ؛ لِأَنَّ الغُلَامَ لَيْسَ بِزَيْدٍ فِي الإِضَافَةِ وَلَا بَعْضُهُ، وَخَبَرُ المَبْتَدَأِ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا كَانَ هُوَ المَبْتَدَأُ، وَالثوبُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّ الحَزِّ، فَقَدْ يُقَامُ كُلُّ الشَّيْءِ مُقَامَ بَعْضِهِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا. وَالإِضَافَةُ بِمَعْنَى (مِنْ) إِضَافَةُ بَعْضِ الشَّيْءِ إِلَى جَنْسِهِ<sup>(١)</sup>. فَإِنْ قُلْتَ: يَدُ زَيْدٍ، وَرَأْسُ الفَرَسِ، فَالِإِضَافَةُ بِمَعْنَى اللّامِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ رَأْسُ الفَرَسِ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الفَرَسِ، وَلَا يَدُ زَيْدٍ يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ زَيْدٍ مُنْفَرِدَةً، كَمَا يَقَعُ عَلَى الثوبِ اسْمُ الحَزِّ مُنْفَرِدًا، وَذَكَرَ الْأَخْفَشُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ثوبٌ قَزٌّ، جَازَ، وَإِذَا قُلْتَ ثوبٌ خَزٌّ، عَلَى تَقْدِيرِ: ثوبٌ مِنْ خَزٍّ، لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ الحَزَّ دَابَّةٌ، وَلَيْسَ الدَّابَّةُ بِالثوبِ، وَالْقَزُّ هُوَ الثوبُ<sup>(٢)</sup>، وَيَجُوزُ فِي الثَّانِي الرِّفْعُ عَلَى عَطْفِ البَيَانِ إِذَا لَمْ تُقَدِّرْ فِيهِ الاِشْتِقَاقَ، وَالْوَصْفَ / ١٢٨ ب إِذَا قُدِّرَ فِيهِ الاِشْتِقَاقُ، فَتُقَدَّرُ الحَزُّ بِالنَّاعِمِ، وَالحَدِيدُ بِالصُّلْبِ، هَذَا مَعَ التَّنْوِينِ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ مَعَ تَنْوِينِ الأولِ، فَيَمُنْ قَدَرُهُ عَطْفَ بَيَانٍ فِي الرِّفْعِ، وَعَلَى الْحَالِ فَيَمُنْ قَدَرُهُ وَصْفًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ، فَإِذَا قُلْتَ: ثَلَاثَةُ دِرْهَمٍ، فَإِضَافَةُ الثَّلَاثِ إِلَى مِائَةٍ بِتَقْدِيرِ (مِنْ)، وَإِضَافَةُ المِائَةِ إِلَى دِرْهَمٍ بِتَقْدِيرِ اللّامِ؛ لِأَنَّ المِائَةَ عَدَدٌ، وَالدَّرْهَمُ مَعْدُودٌ، وَجَمَاعَةٌ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ إِضَافَةَ المِائَةِ إِلَى الدَّرْهَمِ بِتَقْدِيرِ (مِنْ)،

(١) انظر: الأصول ١/ ٥٣.

(٢) لم أقف عليه.

مِنْهُمْ ابْنُ السَّرَّاجِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ <sup>(١)</sup>: إِذَا قُلْتَ: ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ وَمِائَةُ دِرْهَمٍ، فَالْثَلَاثَةُ هِيَ الْأَثْوَابُ؛ لِأَنَّهُ اسْمُهَا، وَكَذَلِكَ: مِائَةُ دِرْهَمٍ، هَا هُنَا فِي مَوْضِعِ دَرَاهِمٍ، كَأَنَّهُ مِائَةُ مِنْ دَرَاهِمٍ، وَالْمِائَةُ اسْمُهَا، لَا مِنْ حَيْثُ هِيَ عَدَدٌ، إِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْدُودِ، وَالْعَرَبُ تُقِيمُ الْعَدَدَ مَقَامَ الْمَعْدُودِ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُضَافَ يَكْتَسِبِي مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِهِ، نَحْوَ التَّعْرِيفِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، وَمَعْنَى الْجَزَاءِ، وَالْعُمُومِ <sup>(٢)</sup>، وَيَأْتِي هَذَا فِي أَمَاكِينِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» <sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّمَا يَكْتَسِبِي الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ جِيءَ بِهِ لَهُ، وَالْمُعْتَمَدُ عَلَى الْأَوَّلِ وَالْإِخْبَارُ عَنْهُ بِهِ، وَالثَّانِي لَمْ يَجِئْ لِمَعْنَى فِي نَفْسِهِ حَسْبُ، وَإِنَّمَا جَاءَ لِمَعْنَى مُكْمَلٍ لِلأَوَّلِ، وَلِهَذَا أُعْطِيَ الْجَزْءُ، وَلَيْسَ لِلثَّانِي حُكْمٌ فِي نَفْسِهِ، بَلْ يَحْدُثُ فِي الْأَوَّلِ الْحُكْمُ الَّذِي لَهُ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنْهُ، كَالتَّعْرِيفِ فِي غُلَامِي، وَإِنْ كَانَ قَدْ جِيءَ فِي الْأَلْفَاظِ مَا هُوَ مُعَرَّفٌ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ النِّكَرَةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ حَصَلَ بِالإِضَافَةِ نَوْعُ اخْتِصَاصٍ فَيَبْقَى الْحُكْمُ الَّذِي لِلأَوَّلِ عَلَيْهِ، إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ، نَحْوُ: غَيْرُكَ، وَمِثْلُكَ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَعَرَّفَانِ، وَإِنْ كَانَا مُضَافَيْنِ إِلَى مَعْرِفَةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا عَدَاكَ غَيْرُكَ، وَكُلُّ مَا شَابَهَكَ مِثْلُكَ، وَكَذَلِكَ (وَاحِدُ أُمِّهِ)

(١) لم أقف عليه في الأصول.

(٢) في اللمع: والجزاء ومعنى العموم.

(٣) اللمع ٨٠.

(٤) في أ: من الرجل.

الاستفهام، والبناء في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> في أحد القولين<sup>(٢)</sup>، وقراءة من قرأ<sup>(٣)</sup>: ﴿مَثَلُ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾<sup>(٤)</sup> في أحد القولين<sup>(٥)</sup>، ويدلُّك على أنَّ القراءة بالرفع حسنة قوله تعالى: ﴿مَجْمَعٌ بَيْنَهُمَا﴾<sup>(٦)</sup> بالجر، كقول الشاعر:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت

حاممة في غُضُونِ ذاتِ أوقال<sup>(٧)</sup>

(١) الأنعام: ٩٤.

(٢) البين هنا فسر بالوصل، أي تقطع وصلكم. فاكتسب المضاف من المضاف إليه البناء ففتح (بين)، والموضع رفع. والقول الثاني: أنَّ المعنى على إضمار (ما)، والتقدير: لقد تقطع ما بينكم. أو: تقطع الأمر بينكم. وهذا القول الآخر. انظر: مجالس ثعلب ١/٣١٧، وتفسير الطبري ٧/٢٧٩، ومعاني القرآن للنحاس ٢/٤٥٩، ومشكل إعراب القرآن ٢/٥٢٥.

(٣) قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي كر بالرفع، والباقون بالنصب. انظر: السبعة ٦٠٩، والتذكرة ٦٩٣/٢، والتيسير ١٦٤.

(٤) الذاريات: ٢٣.

(٥) هذا قول سيبويه، والقول الآخر هو أن النصب على المصدر، كأنه قال: إنه لحقَّ حقًا. انظر: الكتاب ٣/١٤٠، ومعاني القرآن للرفاء ٣/٨٥، وتفسير الطبري ٢٢/٤٢٤، والأصول ١/٢٧٥، والخصائص ٢/١٨٢، والإنصاف ١/٢٩٠.

(٦) الكهف: ٦١.

(٧) سبق تحريجه.

بِفَتْحٍ (غَيْرٍ)، وَإِنْ كَانَ فَاعِلاً، وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ <sup>(١)</sup> ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ﴾ <sup>(٢)</sup> بِفَتْحِ الْمِيمِ، مَعَ عَدَمِ التَّنْوِينِ فِي (عَذَابٍ) <sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ لِإِضَافَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَى غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَاتِ، فَاكْتَسَى الْبِنَاءَ مِنْهَا، وَالتَّأْنِيثَ فِي قَوْلِهِ <sup>(٤)</sup>:

لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشَعِ <sup>(٥)</sup>  
فَأَنَّتِ السُّورَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمُؤَنَّثِ، وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ <sup>(٦)</sup> ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ  
السَّيَّارَةِ﴾ <sup>(٧)</sup> بِالتَّاءِ لِإِضَافَةِ (بَعْضٍ) إِلَى الْمُؤَنَّثِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ

(١) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو الحسن، (ت ١٦٩ هـ). أحد القراء السبعة. قرأ على عبد الرحمن بن هرمز، وعلى جمع من التابعين. وقرأ عليه خلق كثير، منهم ورش، وقالون، وإسماعيل بن جعفر. انظر: وفیات الأعيان ٥/ ٣٦٧، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٠٧، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٠.

(٢) المعارج: ١١.

(٣) وهي قراءة الكسائي، وقد اختلف عن نافع، فروي عنه بالإضافة مع الفتح، وروي بالإضافة مع الكسر. انظر: السبعة ٣٣٦، والتذكرة ٢/ ٤٥٩، والإقناع ٢/ ٧٩٢.

(٤) هو جرير.

(٥) البيت من الكامل.

انظر: ديوان جرير ٢/ ٩١٣، والكتاب ١/ ٥٢، ومجاز القرآن ١/ ١٩٧، والمقتضب ٤/ ١٩٧، والأصول ٣/ ٤٧٧، وشرح أبيات سيويه ١/ ٥٧، والخصائص ٢/ ٤١٨، واللاكن ١/ ٣٧٩، ٢/ ٩٢٢، والحماسة البصرية ٢/ ٦٠٦، وخزانة الأدب ٤/ ٢١٨.

(٦) هي قراءة الحسن. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦، وتفسير الطبري ١٢/ ٩٤، والمحاسب ١/ ٢٣٧، والبحر المحيط ٥/ ٢٨٤.

(٧) يوسف: ١٠.

أَتَمَّالَهَا<sup>(١)</sup>، وَ(الْمِثْلُ) مُذَكَّرٌ، وَقِيلَ: إِنَّ مِثْلَ الْحَسَنَةِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ مُؤَنَّثَةٌ<sup>(٢)</sup>،  
وَالْتَّذْكِيرُ فِي قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ لَأُمِّ سَوْدٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ<sup>(٤)</sup>  
فَتَدَبَّرَ هَذِهِ النُّكْتِ.

(١) الأنعام: ١٦٠.

(٢) انظر: التبيان ١/ ٥٥٢، والبرهان للزكشي ٣/ ٣٥٦.

(٣) هو جرير.

(٤) البيت من الوافر.

وقد روي عجزه: مُقْلَدَةٌ مِنَ الْأُمَمَاتِ عَارَا

وروي: لَدَى حَوْضِ الْجِمَارِ عَلَى مِثَالِ

وروي (جمع) بدل (باب).

الشاهد فيه: عدم لحاق الفعل تاء التأنيث، مع أن الفاعل مؤنث حقيقي، والذي سوغ ذلك أن الفاعل اكتسب التذكير من المضاف إليه.

والمسوغ عند عامة من اطلعت عليه الفصل بين الفعل والفاعل.

انظر: ديوان جرير ١/ ٢٨٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠٨، والمقتضب ٢/ ١٤٨، ٣/ ٣٤٩، والتكملة

٣٠٨، ٣٥٤، والخصائص ٢/ ٤١٤، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ٣٣٨،

والمفصل ١٨٧، وأمالى ابن الشجري ٢/ ٢٦٣، ٤١٣، والإنصاف ١/ ١٧٥، وشرح المفصل ٥/ ٩٢،

واللسان ١/ ٥٢٩ (صلب).



١٢٩ / قَالَ أَبُو الْفَتْحِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- :

«مَعْرِفَةُ مَا يَتَّبِعُ الْأِسْمَ فِي إِعْرَابِهِ

وَهِيَ خَمْسَةُ أَضْرِبٍ: وَصْفٌ وَتَوْكِيدٌ وَبَدَلٌ وَعَطْفٌ بَيَانٍ وَعَطْفٌ بِحَرْفٍ<sup>(١)</sup>،  
فَأَرْبَعَةٌ مِنْ هَذِهِ تَتَّبِعُ الْأَوَّلَ بِلَا وَاسِطَةٍ<sup>(٢)</sup>، وَوَاحِدٌ يَتَّبِعُ الْأَوَّلَ بِوَاسِطَةٍ<sup>(٣)</sup> حَرْفٍ،  
وَهُوَ الْعَطْفُ الَّذِي يُسَمَّى<sup>(٤)</sup> «نَسَقًا»<sup>(٥)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: التَّوَابِعُ -كَمَا زَعَمَ- خَمْسَةٌ - مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ، إِمَّا فِي الْأَوَّلِ، وَإِمَّا  
فِي الثَّانِي، مِنْ بِنَاءٍ، أَوْ مُشَابَهَةِ فِعْلٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ - عِنْدَ سِيبَوِيهِ وَجَمَاعَةٍ مِنْ  
النُّحَاةِ<sup>(٦)</sup>، وَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ سِتَّةٌ<sup>(٧)</sup>، وَأَغْفَلَ سِيبَوِيهِ الْقِسْمَ السَّادِسَ فِي بَابِ  
التَّوْكِيدِ، وَسَنَبِّئُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْعَامِلِ فِي الصِّفَةِ وَالتَّوْكِيدِ وَعَطْفِ الْبَيَانِ؛ فَرَزَعَمَ قَوْمٌ  
أَنَّ الْعَامِلَ فِي التَّابِعِ مِنْهَا هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَتْبُوعِ، وَهَذَا مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ<sup>(٨)</sup>.

(١) (بحرف) سقط من اللمع.

(٢) في اللمع: بلا توسط حرف.

(٣) في اللمع: بتوسط.

(٤) في اللمع: المستقى.

(٥) اللمع ٨١.

(٦) منهم ابن السراج. انظر: الأصول ١٩/٢.

(٧) انظر: شرح شذور الذهب ٤٥٦.

(٨) انظر: الكتاب ٤٢١/١، وانظر: أسرار العربية ٢٦١.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: الْعَامِلُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَوْنُهَا تَابِعَةً لِمَا قَبْلَهَا<sup>(١)</sup>، فَذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ الْعَامِلُ، بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ، وَوُقُوعِ الْفِعْلِ مَوْقِعَ الْأِسْمِ، فَحُجَّةُ الْأَخْفَشِ [هُوَ]<sup>(٢)</sup> أَنَّ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ، وَهُوَ أَجْمَعُ وَاكْتَعُ وَنَحْوُهُمَا، فَلَمَّا كَانَا كَذَلِكَ عَلِمْنَا أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْأَوَّلِ. وَاحْتَجَّ أَيْضًا بِأَنَّ الْوَصْفَ قَدْ يَكُونُ مُعْرَبًا، وَالْمَوْصُوفُ مَبْنِيًّا، نَحْوُ: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ، وَلَا رَجُلٌ فَاضِلًا، فَ(زَيْدٌ) مَبْنِيٌّ وَصِفَتُهُ مُرْتَفَعَةٌ ارْتِفَاعًا صَحِيحًا، فَلَوْ كَانَ الْعَامِلُ فِي الصِّفَةِ الْعَامِلَ فِي الْمَوْصُوفِ لَمْ تَخْتَلِفْ حَرَكَتَاهُمَا، فَتَكُونُ إِحْدَاهُمَا إِعْرَابًا وَالْأُخْرَى بِنَاءً، فَمَجِيءُ هَذَا فِي النَّدَاءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِمَا مَخْتَلِفٌ، وَلَئِنْ (يَا) لَا يُمْكِنُ أَنْ تَلَايَسَ (الظَّرِيفَ)<sup>(٣)</sup>، فَعَلِمْنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ عَامِلَةً فِيهِ، وَلَوْ عَمِلَتْ فِيهِ لَمْ يَكُنْ عَمَلُهَا رَفْعًا، وَكَذَلِكَ تَكُونُ الصِّفَةُ مَبْنِيَّةً وَالْمَوْصُوفُ مُعْرَبًا، نَحْوُ: مَرَزْتُ بَزِيدَ الَّذِي فِي الدَّارِ، وَوَجَدْتُ لَهُ دَلِيلًا قَوِيًّا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

(١) انظر: أسرار العربية ٢٦١، واللباب ٤٠٦/١، وشرح الكافية ٩٦٣/٢/١.

(٢) سقط من أ.

(٣) لأنه لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام.

(٤) اختلف في قائله، فقليل:

أ- زهير بن مسعود الضبي.

ب- سويد.

ج- الفرزدق. وليس في ديوانه.

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ يَا لَا<sup>(١)</sup>  
وَقَدْ صَحَّ أَنَّ (نَحْنُ) تَأْكِيدٌ لِلْمُضْمَرِ فِي (خَيْرِ)، وَهُوَ يَجْرِي تَجَرَّى الْمَظْهَرِ،  
(وَأَفْعَلُ) لَا يَعْمَلُ فِي الْمَظْهَرِ فِي الْقَوْلِ الْقَوِي، وَلَوْ عَمِلَ لَضَعُفَ هُنَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ  
مُعْتَمِدٍ، إِذَا لَمْ يَكُنْ (خَيْرِ) مُبْتَدَأً، وَهُوَ أَنْقَضَ مَرْتَبَةً مِنَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ  
الْفَاعِلِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي التَّابِعِ غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمَتْبُوعِ، وَوَجَدْتُ  
لَهُ فِي الْمَسَائِلِ الْكَبِيرِ شَيْئًا [لَطِيفًا]<sup>(٢)</sup> طَرِيفًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: تَقُولُ: يَا مُنْطَلِقًا نَفْسُهُ  
وَإِخْوَتُهُ، إِذَا جَعَلْتَ (نَفْسُهُ) تَأْكِيدًا لِلْمُضْمَرِ فِي (مُنْطَلِقُ) عَلَى قُبْحِ<sup>(٣)</sup>، فَلَوْ لَمْ يَطْلُ  
لَمَا انْتَصَبَ، وَمَا طَوَّلُهُ إِلَّا لِعَمَلِهِ فِي (نَفْسِهِ)، أَوْ يَكُونُ قَدْ نَظَرَ إِلَى الْمَعْطُوفِ عَلَى  
الْمُضْمَرِ فِيهِ، فَأَمَّا الضَّمِيرُ الَّذِي فِيهِ فَلَا يَطُولُ بِهِ، وَهَذَا يَقْوِي قَوْلَ سِيبَوِيهِ.  
وَحُجَّةُ سِيبَوِيهِ أَنَّ الصِّفَةَ [قَدْ]<sup>(٤)</sup> تَقُومُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ فِي مَوَاضِعَ شَتَّى،  
فَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهَا إِجْمَاعًا الْعَامِلُ فِي الْمَوْصُوفِ، نَحْو: مَرَزْتُ بِقَائِمٍ، وَمِنْ ذَلِكَ

(١) البيت من الوافر.

المَثُوبُ: المنادي، وأصله أن المستصرخ يلوح بثوبه ليرى ويشتهر. (عن اللسان ١/٢٤٧ ثوب). و(يالا):  
أي: يا لبني فلان.

انظر: نوادر أبي زيد ١٨٥، والزاهر ١/٢٣٦، وكتاب الشعر ١/٢٧١، ٢٨٦، والبغداديات ٤١٥،  
والخصائص ١/٢٧٦، ٢/٣٧٥، ٣/٢٢٨، والمخصص ١٢/١٦٨، والحامسة البصرية ٣/١٤١٥،  
ومغني اللبيب ٢٨٩، وشرح شواهد ٢/٥٩٥، وشرح أبياته ٤/٣٢٦.

(٢) في د.

(٣) لأنه لا يحسن أن يؤكد الضمير المستتر إلا بعد تأكيده بضمير منفصل.

(٤) سقط من أ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، والفاء إنما تدخل في جواب الشرط، أو في خير الموصول بالجملة الفعلية عدا الشرطية أو الظرفية، أو في خير النكرة الموصوفة بالجملة الفعلية عدا الشرطية أو الظرفية، و(الموت) ليس من هذه الأشياء في شيء، وقد دخلت الفاء في خبره، وذلك أنه موصوفٌ بـ(الذي)، فكان العامل في (الموت) هو العامل في (الذي)، فلذلك دخلت الفاء في خبر (الموت)، ومن ذلك قوله<sup>(٢)</sup>:

وَكَرِي إِذَا نَادَى الْمُضَافُ مُجْتَبَاً كَسِيدَ الْغَضَا نَبَّهْتُهُ الْمُتَوَرِّدُ<sup>(٣)</sup>  
فَقَدْ فَصَلَ بِالْحَالِ الَّتِي الْعَامِلُ فِيهَا الْفِعْلُ لَا مُحَالَةً، فَلَوْ كَانَ الْعَامِلُ فِي  
الْصِّفَةِ التَّبَعِيَّةِ لَكَانَ هُنَا فَصَلَ بِالْمَعْمُولِ الْأَجْنَبِيِّ، وَهَذَا يَرُدُّ عَلَى سَيَوِيهِ، كَمَا يَرُدُّ  
عَلَى الْأَخْفَشِ، / ١٢٩ ب فإن جُعِلَ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَهُوَ قَلِيلٌ.

(١) الجمعة: ٨.

(٢) هو طرفة بن العبد. من معلقته المشهورة.

(٣) البيت من الطويل.

روي (مجتباً) بدل (مجتباً).

كري: رجوعي وعطفي. والمضاف: الذي أضافته المموم. والمجنب: صفة للفرس، وهو الناتئ العظام.  
والسيد: الذئب. نبهته: هيجه. والمتورد: المتقدم الذي يطلب الورد. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان طرفة ٣٢، والحيوان ٣/ ٤٩٥، والمعاني الكبير ١/ ١٦٠، والشعر والشعراء ١/ ١٨٨، وشرح

القصائد السبع ١٩٤، والعقد الفريد ٣/ ٤٨٣، وتهذيب اللغة ١٤/ ١٦٦ (ورد)، والفسر ١/ ٧٧٩،

والمستقصى ١/ ٩٣، واللسان ٣/ ٤٥٧ (ورد)، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠١.

وَلَا يَرِدُ مَا اعْتَرَضَ بِهِ الْأَخْفَشُ مِنَ التَّأْكِيدِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا أَلْفَاظٌ مَوْضُوعَةٌ  
لأن تكون تابعة لشيء قبلها، وإذا كان فيها شيء يصلح أن يلي العامل لم يمتنع أن  
تلي.

فأما اعتراضه بالإعراب والبناء فإن الصفة إذا لحقها أمر أخرجهما عن بابها  
لم يتعد إلى الموصوف إذ هي كلمة أخرى، ولها حرف إعراب غير الأول، وكذلك  
إذا لحق الموصوف حكم أخرجه عما يستحقه لم يتعد إلى الصفة، ويدل ذلك على ذلك  
أن الصفة قد تكون من غير جنس الموصوف؛ لأنها قد تكون فعلاً وظرفاً وجاراً  
ومجروراً، وغير ذلك.

ويدل ذلك على صحة قول سيبويه أن الصفة والموصوف قد يجريان في موضع  
يجرى الشيء الواحد، حتى لا يقوم أحدهما مقام الآخر في العام، وذلك: جاؤوا  
الجماء الغفير، وقد جعلوها معاً شيئاً واحداً، وذلك نحو: لا رجل ظريف في  
الدار، ويا زيد بن عمرو، فجعل (زيداً) و(ابناً) كالاسم الواحد، وأضيف إلى  
عمرو، ولذلك فتح دال (زيد)، ومما يدل ذلك على شدة اتصال الصفة بالموصوف  
قوله تعالى: ﴿تَوْبِيلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ (٤) الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (١)، فالصفة  
تممت الفائدة المقصودة.

فَأَمَّا الْبَدَلُ فَالْعَامِلُ فِي الثَّانِي غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْأَوَّلِ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ ظُهُورُ  
الْعَامِلِ مُكَرَّرًا مَعَهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ  
لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وَسَنُبَيِّنُ مَا فِيهِ عِنْدَ ذِكْرِنَا إِيَّاهُ.  
وَأَمَّا الْعَطْفُ فَقَالَ قَوْمٌ: الْعَامِلُ فِي الثَّانِي هُوَ الْعَامِلُ فِي الْأَوَّلِ بِدَلَالَةٍ:  
اِخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُوهُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ قَوْمٌ: الْعَامِلُ فِي الثَّانِي غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْأَوَّلِ<sup>(٣)</sup>، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ

الشاعر:

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا<sup>(٤)</sup>  
وَلَأَنَّهُ خِلَافُ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ وَسَنُبَيِّنُ مَا فِيهِ فِي  
مَوْضِعِهِ، وَمَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ قَالَ إِنَّمَا لِلْأَوَّلِ النِّيَابَةُ بِوَسَاطَةِ الْحَرْفِ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ  
يُخْتَرَزَ فَيَقُولَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ عِلَّةٍ مَانِعَةٍ مِنَ الْإِتْبَاعِ، وَهِيَ الْبِنَاءُ وَتَرْكُ الصَّرْفِ فِي  
اللَفْظِ وَالْقَصْرِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(١) الأعراف: ٧٥.

(٢) نسب هذا القول إلى سيبويه وجماعة من المحققين. انظر: شرح المفصل ٧٥/٣، وشرح الكافية  
٩٦٥/٢/١.

(٣) هو رأي الفارسي كما نسبته إليه الرضي في شرح الكافية ٩٦٥/٢/١. وهو أيضًا رأي ابن جني. انظر: سر  
صناعة الإعراب ٦٣٨/٢.

(٤) سبق تخريجه.

قال أبو الفتح رحمه الله:

### «بَابُ الْوَصْفِ»

اعْلَمْ أَنَّ الْوَصْفَ يَتَّبِعُ الْأَسْمَ الْمَوْصُوفَ تَحْلِيَةً<sup>(١)</sup> وَتَخْصِيصًا مِّنْ لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ، يَذْكُرُ مَعْنَى فِي الْمَوْصُوفِ أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ سَبِيلِهِ<sup>(٢)</sup>.  
 قَالَ سَعِيدٌ: اعْلَمْ أَنَّ الصِّفَةَ تَتَّبِعُ الْمَوْصُوفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ عِلَّةٌ مَانِعَةً، وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيمُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ؛ لِأَنَّهَا مُكَمِّلَتُهُ وَمُوضِحَتُهُ، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ الَّتِي ذَكَرَهَا لَا يُقَدِّمُ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى مَتَبُوعَاتِهَا، فَأَمَّا قَوْلُ عِمْرَانَ<sup>(٣)</sup>:  
 أَلْقَيْتَنِي أُعْظِمًا فِي قَرْقَرٍ قَاعٍ<sup>(٤)</sup>

(١) في اللمع: تحلية.

(٢) اللمع ٨٢.

(٣) هو عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي الخارجي. أبو شهاب (ت ٨٨٤هـ) شاعر الخوارج وخطيبهم، وأحد رؤوسهم، أدرك الصجابة وروى عنهم، روى عنه أصحاب الحديث كالبخاري، واعتذروا بأنهم رَوَوْا عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يَتَدَعَ. انظر: تاريخ دمشق ٤٣/٤٨٥، وتهذيب التهذيب ٨/١١٣، وخزانة الأدب ٥/٣٥٠.

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدوره:

إِنْ أَنْتَ لَمْ تُبْقِ لِي شَيْئًا أَعِشْ بِهِ

روي: (ألفيتني) بدل (ألقىني)، و(صوقًا ولا غنًا) بدل (شئًا أعيش به)، و(بالقرقر القاع) بدل (بقرقر قاع).

انظر: الشيرازيات ١/٢٣٤، وكتاب الشعر ٢/٣٤٧، ٣٩٦، وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٣٢، والمخصص ١٠/٣٠، والبدیع ١/٣٢٩.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

مِنْ الصُّهْبِ السَّبَالِ وَكُلِّ وَفِدٍ      حُورٍ وَهِيَ أَنْمُلَةٌ حُورًا<sup>(٢)</sup>  
يُرِيدُ: مِنَ السَّبَالِ الصُّهْبِ<sup>(٣)</sup>، فَالثَّانِي بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ:  
قَاعٌ قَرَقَرٌ، وَقَرِقٌ<sup>(٤)</sup>، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:

وَبِالطَّوِيلِ الْعُمَرُ عُمَرًا حَيْدَرًا<sup>(٦)</sup>

أَي: وَبِالْعُمَرِ الطَّوِيلِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَرَابِيْتُ سُودٌ﴾<sup>(٧)</sup>؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ  
تَقُولُ: أَسْوَدُ غَرِيبٌ، فَهُوَ فِي الْآيَةِ بَدَلٌ.

(١) هو الراعي.

(٢) البيت من الوافر.

روى:

يَضَعْنَ سِخَاخَهُنَّ بِكُلِّ فَجٍّ      خِلَاءٍ وَهِيَ لَازِمَةٌ حُورًا

وروى:

مِنَ الصُّهْبِ السَّخَالِ وَكُلِّ وَفِدٍ      حُورًا وَهِيَ لَازِمَةٌ حُورًا

انظر: ديوان الراعي ١٧٤، وكتاب الشعر ٢٢٣/١، والبدیع ٣٢٨/٢/١.

(٣) السَّبَالُ: جَمْعُ سَبَلَةٍ، وَهِيَ اللَّحْيَةُ. وَيُقَالُ لِلْأَعْدَاءِ: هُمْ صُهْبُ السَّبَالِ. (اللسان ٣٢٢/١١ (سبل)).

(٤) أَي مَسْتَوٍ. انظر: اللسان ٣٢١/١٠ (قرق).

(٥) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

(٦) مِنَ الرَّجَزِ.

انظر: الكشف ١٩١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/١، والدر المصون ١٧٦-١٧٦،

واللباب في علوم الكتاب ٥/٢٢٦، ١٦/١٣١.

(٧) فاطر: ٢٧.



وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْطُوفِ وَتَقْدِيمِهِ فَسَنَذْكُرُهُ.

وَأَمَّا مَا تَنَازَعَهُ الْخِلَافُ فَهُوَ قِسْمٌ يُسَمَّى الْإِتْبَاعَ<sup>(١)</sup>، نَحْوُ: عَطْشَانُ  
نَطْشَانُ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي حُكْمِ التَّوَكِيدِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُهُ  
تَوَكِيدًا لِلأَوَّلِ، غَيْرَ مُبَيِّنٍ لِمَعْنَى عَنْ نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ، كَأَكْتَعَ وَأَبْصَعَ مَعَ أَجْمَعَ، فَكَمَا  
لَا يُنْطَوُّ بِأَكْتَعَ بِغَيْرِ أَجْمَعَ فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْأَفْظَاظُ مَعَ مَا قَبْلَهَا، وَلِهَذَا الْمَعْنَى  
كُرِّرَتْ بَعْضُ حُرُوفِهَا فِي مِثْلِ: حَسَنَ بَسَنَ، كَمَا يُفْعَلُ فِي أَكْتَعَ أَبْصَعَ مَعَ  
أَجْمَعَ، فَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ لَأَكْتَعَ وَنَحْوِهِ بَابًا؛ / ١١٣٠ لَأَنَّهُ لَا يُعَدُّ قِسْمًا، إِذْ لَا يُعْقَلُ مِنْهُ  
مَعْنَى بِغَيْرِ مَتَّبُوعٍ؛ لِأَنَّهَا أَلْفَاظٌ يَسِيرَةٌ جَرَتْ عَلَى أَلْفَاظٍ يَسِيرَةٍ، وَكَانَ حُكْمُهَا  
حُكْمَ أَكْتَعَ، وَمَنْ جَعَلَهَا قِسْمًا عَلَى حِدَةٍ فَحُجَّتْهُ مُفَارَقَتُهَا لِأَكْتَعَ، لَجْرِيَانِهَا عَلَى  
الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَرِ بِخِلَافِ تِلْكَ، وَأَنَّهَا [غَيْرُ]<sup>(٣)</sup> مُفْتَقِرَةٌ إِلَى تَأْكِيدِ قَبْلَهَا بِخِلَافِ  
أَكْتَعَ.

وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ هَذِهِ الْأَفْظَاظَ تَدْخُلُ فِي بَابِ التَّوَكِيدِ بِالتَّكْرَارِ، نَحْوُ: رَأَيْتُ  
زَيْدًا زَيْدًا، وَرَأَيْتُ رَجُلًا رَجُلًا، وَأَنَّهَا غَيْرُ مِنْهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ لَمَا يَتَجَنَّبُونَ فِي

(١) الإِتْبَاعُ: هُوَ «أَنْ تُتْبَعَ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ عَلَى وَزْنِهَا، أَوْ رَوِيهَا، إِشْبَاعًا وَتَوَكِيدًا». انظر: المزهر ١/ ٤١٤.

(٢) النطشان: مأخوذ من قولهم: ما به نطيش، أي: حركة. فمعناه: قلق. انظر: الإِتْبَاعُ للقالبي ٧١.

(٣) سقط من ج.

أَكْثَرَ كَلَامِهِمُ التَّكْرَارَ، وَيَذَلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا كُرِّرَتْ فِي أَبْصَعَ وَأَكْتَعَ اللَّامُ،  
وَهُنَا كُرِّرَتْ الْعَيْنُ وَاللَّامُ، نَحْوُ: حَسَنٌ بَسَنٌ، وَشَيْطَانٌ لَيْطَانٌ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ قَوْمٌ: هَذِهِ الْأَلْفَاظُ تُسَمَّى تَأْكِيدًا وَإِتْبَاعًا<sup>(٢)</sup>، وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ التَّأْكِيدَ  
غَيْرُ الْإِتْبَاعِ، وَاخْتَلَفَ فِي الْفَرْقِ؛ فَقَالَ قَوْمٌ: الْإِتْبَاعُ مِنْهَا مَا لَمْ يَحْسُنْ فِيهِ وَأَوْ  
الْعَطْفُ، كَقَوْلِكَ: حَسَنٌ بَسَنٌ، وَقَبِيحٌ شَقِيحٌ، وَالتَّأْكِيدُ يَحْسُنُ فِيهِ الْوَاوُ، كَقَوْلِهِمْ:  
حِلٌّ وَبِلٌّ.

وَقَالَ قَوْمٌ: الْإِتْبَاعُ يَكُونُ لِلْكَلِمَةِ لَا مَعْنَى لَهَا [آخِرُ]<sup>(٣)</sup> غَيْرُ التَّبَعِيَّةِ، فَلَا  
يُجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ يُسَمَّى (نَائِعًا) تَابِعًا<sup>(٤)</sup> لِقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup>:

لَعَمْرُ بَنِي شِهَابٍ مَا أَقَامُوا      صُدُورَ الْحَيْلِ وَالْأَسَلَ النَّيَاعُ<sup>(٦)</sup>

(١) اختيار المصنف هنا متابعة لرأي ابن جني في المنصف ٢/ ٣٢٥.

(٢) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٤١٠-٤١١.

(٣) سقط من أ.

(٤) في قولهم: جائع نائع، وقد جعله الكسائي إتباعًا. انظر: الإتباع والمزاوجة ٥٤.

(٥) اختلف في قائله، فقيل: أ- دريد بن الصمة. ب- القطامي.

(٦) البيت من الوافر.

الأسل: أطراف الرماح. النِّياع: العطاش. (عن الزاهر).

الشاهد فيه: مجيء (نائع) غير متبعة لجائع، فدل على أن لها معنى مستقلاً، غير معنى جائع.

انظر: أدب الكاتب ٤٧، والزاهر ٢/ ٥٢، وأمالى القالي ٢/ ٢١٥، والإتباع للقالي ٨١، وتهذيب اللغة

٣/ ٢٢٠ (ناع)، والمنصف ٢/ ٣٢٦، والمخصص ٣٥/ ١٤، والاقطصاب ٣/ ٥٩، واللكلج

٨٣٦/ ٨، واللسان ٨/ ٣٦٥ (ناع).

وَلَا يُجُوزُ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَنْ يُسَمَّى (نُوعًا) إِتْبَاعًا لِقَوْلِهِ فِي الدُّعَاءِ: (جُوعًا وَنُوعًا)<sup>(١)</sup>.

وَالصِّفَةُ تُذَكِّرُ لِأَشْيَاءٍ مِنْهَا: التَّخْصِصُ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ أَمْثَالُهُ، تَقُولُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كَاتِبٍ ظَرِيفٍ.

وَمِنْهَا الْمَدْحُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾<sup>(٢)</sup>، فَلَيْسَ هُنَا اسْمٌ يُشَارِكُ هَذَا الْاسْمَ، فَيُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْفَصْلِ.

وَمِنْهَا الذَّمُّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾<sup>(٣)</sup>، التَّقْدِيرُ: الْمَرْجُومُ.

وَمِنْهَا التَّأْكِيدُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْزَةُ الثَّالِثَةِ الْآخِرَى﴾<sup>(٤)</sup>، وَ﴿نَفْخَةُ وَجْدَةٍ﴾<sup>(٥)</sup>، وَ﴿الْهَيَيْنِ اثْنَيْنِ﴾<sup>(٦)</sup>، وَ﴿أَمَوْتُ غَيْرِ أَخِيَاءٍ﴾<sup>(٧)</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٨)</sup>:

(١) لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْجُوعُ نُوعًا لَمْ يَحْسُنْ تَكْرِيرُهُ. انظر: تاج العروس ٢٨٧/٢٢ (نوع).

(٢) النمل: ٣٠.

(٣) النحل: ٩٨.

(٤) النجم: ٢٠.

(٥) الحاقة: ١٣.

(٦) النحل: ٥١.

(٧) النحل: ٢١.

(٨) اختلف في قائله، فقليل:

صَدَعَتْ غَزَالَةً قَلْبَهُ بِفُؤَارِسٍ      تَرَكَتْ جُمُوعَهُمْ كَأَمْسِ الدَّائِرِ<sup>(١)</sup>  
وَقَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

رُبَّ عَجُوزٍ مِنْ أَنْاسٍ شَهْرَبَةٍ<sup>(٣)</sup>  
وَالْعَجُوزُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ أَنْاسٍ، وَمَذَهَبُ صَاحِبِ الْكِتَابِ فِي الْوَصْفِ  
غَيْرِ الْمُفِيدِ فِي قَوْلِهِ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْعَلُ»<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: تَقُولُ فِي الْإِسْتِفْهَامِ

أ- عمران بن حطان.

ب- شبيب بن يزيد الشيباني.

(١) البيت من الكامل.

روي: (جمعه بعساكر \* تركت كتابه)، (تركت مدايره).

الشاهد فيه: أمس الدابر. فأمس لا يكون إلا دابرًا.

انظر: شعر الخوارج ١٦٦، والعقد الفريد ٤٤/٥، والأغاني ٥٧/١٨، وشرح اللمع لابن برهان  
٢٠٦/١، وتاريخ دمشق ٤٣/٤٩٨، والحامسة البصرية ٢٢٦/١.

(٢) هو شظاظ الضبي، اللص.

(٣) من الرجز.

روي: (من لكيز) و(من نمير) بدل (من أناس)، فلا شاهد فيه حيثئذ، وروايته في مصادره (شهرية).

انظر: العين ١١٨/٤ (شهر)، والمعاني الكبير ٥٦٥/١، والاشتقاق ٥٤٤، وتهذيب اللغة ٥١٧/٦  
(شهر)، ٢٨٤/٨ (قرق)، ومقاييس اللغة ٤٧١/٥ (نقض)، والمستقصى ١٦٧/١، واللسان ٨٩/٥  
(نقض).

(٤) في هامش أ: أنكر أبو عثمان الصفة غير المفيدة. انتهى.

قال ابن جني: «باب في إسقاط الدليل: وذلك كقول أبي عثمان: لا تكون الصفة غير مفيدة، فلذلك قلت:  
مررتُ برجلٍ أفعلٍ. فصرف (أفعل) هذه لما لم تكن الصفة مفيدة، وإسقاط هذا أن يقال له: قد جاءت

إِذَا قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا مَنِ؟ فَهُوَ وَصْفٌ غَيْرُ مُفِيدٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: جِئْتُ بِشَيْءٍ مَا، أَيْ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فَهُوَ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَهُنَا فَائِدَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ يُزِيلُ تَوَقُّعَكَ بِحِيَاءِ الصِّفَةِ الْمُفِيدَةِ، وَقَوْلُهُ: «بِذِكْرِ مَعْنَى فِي الْمَوْصُوفِ» هَذَا يَتَّجِعُ لَهُ، وَقَوْلُهُ: «أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ» لَا يَدْخُلُ فِيهِ (أَفْعَلُ) وَ(مِائَةٌ) وَنَحْوُهَا، فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ شَيْءٌ مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ فِي الْقَوْلِ الْقَوِيِّ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الصِّفَةَ تُخَالِفُ الْحَالَ مِنْ وَجُوهِ، مِنْهَا:

أَنَّ الصِّفَةَ لَا تَكُونُ لِمَوْصُوفَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ فِي الْإِعْرَابِ عِنْدَ بَصَرِيٍّ<sup>(١)</sup>، وَالْحَالَ تَصْلُحُ لِذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ الْحَالِ أَنْ يُخَالِفَ صَاحِبَهَا فِي الْوَضْعِ فِي الْغَالِبِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا الْغَالِبُ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ أَوْ التَّخْصِصُ، وَهِيَ لَا تَأْتِي إِلَّا نَكْرَةً، فَاسْتَجَارَتْ الْعَرَبُ الْجَمْعَ بَيْنَ حَالِي الْمُخْتَلَفِي الْإِعْرَابِ وَالْمُخْتَلَفِي الْمَعْنَى، نَحْوُ: هَذَا رَجُلٌ مَعَ امْرَأَةٍ مُنْطَلِقَيْنِ، وَالْمُخْتَلَفِي الْإِعْرَابِ وَالْمَعْنَى<sup>(٢)</sup>، نَحْوُ قَوْلِهِ:

الصفة غير مفيدة، وذلك كقولك في جواب من قال: رأيت زيدا: أَلَمْ يَأْتِ، فإلني صفة وغير مفيدة»

(الخصائص ١/ ١٩٩).

(١) قال ابن السراج: «تقول: لقي عبد الله زيدا راكبين، ولا يجوز أن تقول: الراكبان، ولا الراكبين، وأنت

تريد النعت، وذلك لاختلاف إعراب المنعوتين» (الأصول ١/ ٢١٩).

(٢) كذا في النسختين، ولعل الصواب: المختلفي الإعراب والمتحدي العامل.

فَلَمَّا لَقِيتُكَ خَالِيْن...<sup>(١)</sup>

وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالَ تَكُونُ نَكِرَةً، وَالصِّفَةُ عَلَى حَسَبِ مَوْصُوفِهَا.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالَ فِي عُرْفِ الْبَصْرِ يُتَقَدَّمُ عَلَى صَاحِبِهَا، وَعَلَى عَامِلِهَا الْقَوِيَّ عَلَى مَا سَبَقَ، وَالصِّفَةُ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى مَوْصُوفِهَا<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَتَّبَعَ فِي الْإِعْرَابِ، وَالصِّفَةُ تَتَّبِعُ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالِيْنَ لَا تَكُونُ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ / ١٣٠ ب وَالصِّفَتَانِ تَكُونَانِ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالَ قَدْ تَقَعُ غَيْرَ مُشْتَقَّةٍ، وَالصِّفَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مُشْتَقَّةً، أَوْ فِي تَقْدِيرِ ذَلِكَ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالَ يُغْنِي عَنْ عَائِدِهَا الْوَاوِ وَالصِّفَةُ كَيْسَتْ كَذَلِكَ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالَ تَكُونُ مِنْ مُضْمَرٍ وَالصِّفَةُ لَا تَكُونُ لِضَمَرٍ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالَ لَيْسَ فِي عَامِلِهَا خِلَافٌ إِذَا كَانَ فِعْلًا، وَفِي عَامِلِ الصِّفَةِ خِلَافٌ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَسْمِينَ إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْإِعْرَابِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى وَكَانَ عَامِلُهُمَا وَاحِدًا نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فَلَا يَجُوزُ تَنْثِيَةُ الصِّفَةِ الْبَتَّةَ، فَلَا تَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدٌ

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: الأصول ١/ ٢١٩.

عَمَرَا الْكَرِيمَيْنِ، وَلَا الْكَرِيمَيْنِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ هِيَ الْمَوْصُوفُ فِي الْمَعْنَى، فَلَا يَكُونُ مَوْصُوفُهَا مَنْصُوبًا مَثَلًا وَهِيَ مَرْفُوعَةٌ.

فَإِنْ اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى وَاخْتَلَفَا فِي الْإِعْرَابِ وَالْعَامِلِ وَاحِدٌ نَحْوُ: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، لَمْ يُجِزْ عِنْدَ بَصَرِيٍّ وَصْفُهَا بِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ<sup>(١)</sup>، وَأَجَازَهُ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ وَهُوَ هِشَامٌ وَتَعَلَّبَ<sup>(٢)</sup>، فَدَلِيلُ الْبَصَرِيِّ مَا تَقَدَّمَ، وَدَلِيلُ الْكُوفِيِّ النَّظَرُ إِلَى الْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى، وَيَحْمِلُهُ تَعَلَّبٌ عَلَى أَيِّمَا شَاءَ، وَيَحْمِلُهُ هِشَامٌ عَلَى الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ فِي الْجُمْلَةِ فِي الْفَلِظِ<sup>(٣)</sup>، فَتَقُولُ: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الْعَاقِلَانَ، وَتَعَلَّبَ يَقُولُ: الْعَاقِلَيْنِ وَالْعَاقِلَانَ.

فَإِنْ اتَّفَقَ الْمَوْصُوفَانِ فِي الْإِعْرَابِ وَاخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ فَلَا يَخْلُو الْعَامِلَانِ مِنْ أَنْ يَكُونَا مُخْتَلَفَيْنِ فِي الْفَلِظِ وَالْمَعْنَى، نَحْوُ: أَكْرَمَ وَأَهَانَ، أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ فِي الْفَلِظِ وَالْمَعْنَى مُتَّفِقَيْنِ، نَحْوُ: جَلَسَ وَقَعَدَ، أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ فِي الْمَعْنَى وَالْفَلِظِ مُتَّفِقَيْنِ، نَحْوُ: وَجَدَ إِذَا حَزَنَ، وَإِذَا عَلِمَ، أَوْ مُتَّفِقَيْنِ فِي الْفَلِظِ وَالْمَعْنَى: فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ: أَقْبَلَ زَيْدٌ وَأَذْبَرَ عَمْرًا الْعَاقِلَانَ، فَسَيَبِيهِ يُجِيزُ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup> وَيَمْنَعُ مِنْهُ غَيْرُهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٥.

(٢) انظر رأي هشام في: شرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٠٤، وهشام الضير ٢٨٢، ورأيت هذا الرأي منسوبًا لابن سعدان في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٠، والارتشاف ٤/ ١٩٢٥.

(٣) انظر رأي ثعلب وهشام في: شرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٠٤، وهشام الضير ٢٨٢، وهو منسوب للفراء في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٠، والارتشاف ٤/ ١٩٢٥.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٦٠.

(٥) كالمبرد وابن السراج والزجاج وكثير من المتأخرين. انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٠٥.

فَحُجَّةٌ سَيَبِيهِ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِمَا مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ وَهُوَ عَامِلٌ وَاحِدٌ؛ إِذْ هُوَ  
إِسْنَادٌ، وَأَنْتَ تَقُولُ: اخْتَلَفَ زَيْدٌ وَعَمَرُو الْعَاقِلَانِ إِجْمَاعًا، وَالْمُبَرَّدُ وَابْنُ السَّرَّاجِ  
يَمْنَعُ مِنَ الْأُولَى <sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَامِلَيْنِ حَيْثُ اخْتَلَفَا لَمْ يُجْزَ أَنْ يَعْمَلَا فِي مَعْمُولٍ  
وَاحِدٍ.

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَهُوَ اخْتِلَافُهُمَا فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى نَحْوُ: قَعَدَ زَيْدٌ  
وَجَلَسَ عَمَرُو، فَلَا شُبْهَةَ أَنَّ سَيَبِيهِ يَجِيزُهُ، وَإِذَا أَجَازَ الْأُولَى <sup>(٢)</sup> فَلَا أُولَى إِجَازُهُ  
هَذِهِ عِنْدَهُ، لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى، وَابْنُ السَّرَّاجِ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup>، وَكَذَا يُحْكِي عَنِ  
الْمُبَرَّدِ <sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ وَهُوَ اخْتِلَافُهُمَا فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، نَحْوُ: وَجَدْتُ مِنَ  
الْغِنَى وَوَجَدْتُ مِنَ الْغَضَبِ، تَقُولُ: وَجَدَ زَيْدٌ وَوَجَدَ عَمَرُو الْعَاقِلَانِ، فَسَيَبِيهِ  
يُجِيزُ ذَلِكَ عَلَى مَا سَبَقَ، وَالْمُبَرَّدُ وَابْنُ السَّرَّاجِ يَمْنَعَانِ مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ  
مُتَّفِقَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ وَقَامَ عَمَرُو الْعَاقِلَانِ فَلَا شُبْهَةَ فِي إِجَازَةِ  
سَيَبِيهِ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ جَمَاعَةُ النُّحَاةِ، إِلَّا ابْنَ السَّرَّاجِ، فَإِنْ اعْتَقَدَ فِي الْعَامِلِ الثَّانِي

(١) انظر: المقتضب ٣١٥/٤، والأصول ٤٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٢/١، وارتشاف الضرب  
١٩٢٤/٤.

(٢) في ج: الأول.

(٣) انظر: الأصول ٤٢/٢.

(٤) حكى ابن عصفور عن المبرد خلاف ذلك. انظر: شرح الجمل ٢١٢/١.



التكرارَ أَجَاَزَ المسألة<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُ يَصِيرُ عَامِلًا وَاحِدًا، وَامْتَنَعَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الثَّانِي تَكَرُّارًا  
كَيَلَا يَعْمَلُ عَامِلَانِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ يُجْزَ بَعْضُهُمْ: رَأَيْتُ زَيْدًا فَعَمَّرَا  
الظَّرِيفَيْنِ، وَلَا ثُمَّ عَمَّرَا، كَمَا لَمْ يُجْزَ زَيْدٌ فَعَمَّرُوا قَامَا، وَلَا زَيْدًا ثُمَّ عَمَّرُوا قَامَا،  
لَأَجْلِ أَنَّ الْفَاءَ وَ(ثُمَّ) لَيْسَا لِلإِشْتِرَاكِ، فَإِنْ كَانَ رَفَعُهُمَا وَنَصْبُهُمَا وَجَرُّهُمَا مُخْتَلِفَيْنِ  
لَمْ يُجْزِ الْجَمْعُ بَيْنَ الصِّفَاتِ عِنْدَ الْخَلِيلِ<sup>(٢)</sup>، وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ<sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ نَحْوُ: زَيْدٌ  
مُنْطَلِقٌ وَجَاءَ عَمَرُو الْعَاقِلَانِ، وَكَذَلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقَ الْعَاقِلَيْنِ،  
وَكَذَلِكَ: هَذَا لَابْنِ إِنْسَانَيْنِ كَرَامٍ، فَأَمَّا: هَذَا رَجُلٌ وَذَلِكَ آخَرُ قَائِمَانِ، وَهَذَا عَبْدٌ  
اللَّهِ وَذَلِكَ زَيْدُ الْعَاقِلَانِ، فَسَيَبُوهُ يُجِيزُهُ<sup>(٤)</sup>، وَأَبُو الْعَبَّاسِ يَأْبَاهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا  
مَا / ١٣١ أ تَقَدَّمَ، وَالْآخَرُ لاختِلَافِ الإِشَارَتَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذَا لِلْقُرْبِ وَذَاكَ لِلْبَعْدِ<sup>(٥)</sup>،  
وَأَجَازَهُ الْفَارِسِيُّ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ يُسْتَعْمَلُ مَوْضِعَ الْآخَرِ<sup>(٦)</sup>، وَابْنُ السَّرَاجِ يَمْنَعُهُ  
لَأَجْلِ أَنَّهَا عَامِلَانِ<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: الأصول ٤٢/٢، وانظر أيضًا: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٢/١.

(٢) انظر: الكتاب ٥٩/٢، والمقتضب ٣١٥/٤.

(٣) هو الجرمي، كما في شرح الجمل لابن عصفور ٢١١/١. ونسب إلى الأخفش في الجمع ١٨٨/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٦٠/٢.

(٥) انظر: المقتضب ٣١٥/٤.

(٦) لم أقف على ذلك.

(٧) انظر: الأصول ٤٢/٢.

فإن كَانَ الاسمُ الأولُ دَاخِلًا فِي حَيْزِ الاستِفْهَامِ وَالثَّانِي فِي حَيْزِ الخَيْرِ لم يَجِزِ  
الْجَمْعُ بَيْنَ صِفَتَيْهِمَا فِي كُلِّ مَذْهَبٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَنْ زَيْدٌ وَجَاءَ عَمْرُو العَاقِلَانِ؛  
لَأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَخْلُطُ مَا لَهُ مَعْنَى ثَابِتٌ بِمَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى ثَابِتٌ، فَإِنْ كَانَ المَوْصُوفُ  
كُنْيَةً لم تَتَّبِعِ الصِّفَةُ إِلَّا الْأَوَّلَ، كَمَا لم تَقَعِ التَّشْبِيهُ وَالْجَمْعُ إِلَّا بِالْأَوَّلِ، تَقُولُ: جَاءَنِي  
أَبُو بَكْرٍ الكَاتِبُ، وَرَأَيْتُ أَبُوي بَكْرٍ الكَاتِبِينَ، وَمَرَرْتُ بِآبَاءِ بَكْرٍ الكَاتِبِينَ، قَالَ  
الفَرَاءُ: إِذَا قُلْتَ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ خَزْ، فَالرَّفْعُ رَدِيءٌ؛ لَأَنَّ الْأَثْوَابَ إِنَّمَا جِيءَ بِالثَّلَاثَةِ  
لِسَبَبِ الْعَدَدِ حَسْبُ<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ أَنْشَدَ<sup>(٢)</sup>:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً      سُودًا...<sup>(٣)</sup>

وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْ عَامِلِ الْمَوْصُوفِ، فَأَمَّا

(١) لم أقف على نصه. وانظر موضع إنشاد البيت.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٠، ٢/ ١٣٨. والبيت لعنتره بن شداد، من معلقته المشهورة.

(٣) بيت من الكامل، وقامه:

... كخافية الغراب الأنحَمِ

الحلوبة: التي تحلب. والخافية: آخر الريش من الجناح مما يلي الظهر. والأسحم: الأسود. (عن الديوان).

الشاء فيه: نصب (سودًا) اتباعًا للتمييز، ويجوز الرفع على أنه صفة لـ (اثنتان)، وقد أنشد بالرفع.

انظر: ديوان عنتره ١٩٣ وتخريجه ٣٤٢، والحيوان ٣/ ٤٢٥، والأصول ١/ ٣٢٥، وشرح القصائد السبع

٣٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٥٣، ٣/ ٤٠٦، وعلل النحو ٥١٧-٥١٨، وشرح اللمع لابن

برهان ٢/ ٥١٧، والمخصص ٧/ ٣٦، ١٦/ ١٣٨، ١٧/ ١٠٦، وشرح المفصل ٣/ ٥٥، ٦/ ٣٤،

وخزانة الأدب ٧/ ٣٩٠.

قوله<sup>(١)</sup>:

أَقُولُ لِقَوْمٍ فِي الْكَئِيفِ تَرَوُّحُوا عَشِيَّةً بِنَا عِنْدَ مَاوَانَ رُزَحٍ<sup>(٢)</sup>  
 فَفَصَّلَ بِمَعْمُولٍ (قُلْتُ) بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، فَشَادُّ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:  
 أَمَرْتُ مِنَ الْكَتَّانِ خَيْطًا وَأَرْسَلْتُ رَسُولًا إِلَى أُخْرَى جَرِيًّا يُعِينُهَا<sup>(٤)</sup>  
 فَ(جَرِيٌّ) وَصِفُ (رَسُولٍ)، وَ(إِلَى) يَتَعَلَّقُ بِ(أَرْسَلْتُ)، فَلَيْسَ (أَرْسَلْتُ)  
 بِأَجَنَبِيٍّ مِنْ (رَسُولٍ)، وَلَكِنْ كَذَا ذَكَرَهُ الْأَخْفَشُ.  
 وَقَدْ تُقَدَّمُ الصِّفَةُ عَلَى الْمَوْصُوفِ إِذَا كَانَتْ لاثْنَيْنِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا

(١) هو عروة بن الورد.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (قُلْتُ) بدل (أَقُولُ) مخرومًا.

الكئيف: الحظيرة تتخذ للماشية. ترَوُّحوا: ساروا وقت الرواح. ماوان: مكان. رزح: مهازيل.  
 انظر: شعر عروة بن الورد ٥٢، وتخريجه ٩٩، وأمالى القالي ٢/٢٣٤، ومقاييس اللغة ٥/١٤٢ (كف)،  
 ومعجم ما استعجم ٤/١١٧٧، واللاكن ٢/٨٥٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/٩٩٦، ومعجم  
 البلدان ٥/٤٥، والحماسة البصرية ١/٣٤١، ومعجم المواع ٢/١١٦.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل.

روي: جريًّا إلى أخرى قريبًا تعينها

الجرى: الرسول. وإمرار خيط الكتان كناية عن التف. يذكر امرأة تنتظر زوجها، فهي تنهيا له. (عن أمالي  
 القالي).

انظر: أمالي القالي ١/١٩٥، والشيرازيات ٢/٦٢١-٦٢٢، والخصائص ٢/٣٩٦، والتهام ٩٣، والمحتسب  
 ٢/٢٥٠.

كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

وَلَسْتُ مُقَرًّا لِلرِّجَالِ ظِلَامَةً  
أَبَى ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا<sup>(٢)</sup>  
وَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

فَأَوْرَدَتْهَا مَاءً كَأَنَّ جَامَهُ  
مِنْ الْأَجْنِ حِنَاءً مَعًا وَصَيَّبُ<sup>(٤)</sup>  
كَأَنَّهُ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْعَطْفَ كَالثَّانِيَةِ.

قال أبو الفتح: «وَلَا يَكُونُ الْوَصْفُ إِلَّا مِنْ فِعْلٍ أَوْ رَاجِعٍ<sup>(٥)</sup> إِلَى مَعْنَى

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: (الأكرمان) حيث تقدّم على أحد الموصوفين.

انظر: البديع ٣٨٢/٢/١، وضرائر الشعر ٢١٢، وارتشاف الضرب ١٩٣٦/٤، ومغني اللبيب ٨٠٣،  
وهمع الهوامع ١٢٠/٢، والأشموني مع الصبان ٥٨/٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٨٩/٧، والدرر  
اللوامع ١٧/٦.

(٣) هو علقمة بن عبدة.

(٤) البيت من الطويل.

الجهام: ما اجتمع من الماء. والأجن: التغير. فجاء مائه من التغير كالحناء. والصبيب: شجر يصبغ به،  
ويغضب به الرأس. (عن شرح اختيارات المفضل).

الشاهد فيه: تقدم (معًا) على (صبيب) مع أنها حال منها مع (حناء).

انظر: أشعار الشعراء الستة الجاهليين ١٤٦، والمفضليات ٣٩٣، والاختيارين ٦٥١، والعين ١٨٣/٦،  
(أجن)، ٩٠/٧ (صبيب)، وغريب الحديث لابن سلام ١٦٩/٤، وتهذيب اللغة ١٢٢/١٢ (صبيب)،  
ومقاييس اللغة ٢٨٠/٣ (صبيب)، وشرح اختيارات المفضل ١٥٨٥/٣، واللسان ٥١٨/١ (صبيب).

(٥) في اللمع: راجعًا.

فِعْلٍ<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّمَا لَمْ تَكُنِ الصِّفَةُ إِلَّا مِنْ فِعْلٍ؛ لَأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ مَعْنَى زَائِدًا، وَذَلِكَ الْمَعْنَى يَرْجِعُ إِلَى الْفِعْلِ، وَبِهَذَا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرُ، نَحْوُ: قَائِمٌ، وَقَاعِدٌ، وَحَسَنٌ، وَأَحْسَنٌ مِنْ زَيْدٍ، فَهِيَ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ مِنْهَا إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْخَيْرِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ؛ لِأَنَّ الْخَيْرَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَامِدًا لَا ضَمِيرَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْخَيْرَ أَحَدٌ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ الْمُفِيدَةِ، وَالصِّفَةُ مُكْمَلَةُ الْفَائِدَةِ، فَكَأَنَّهَا فَضْلَةٌ، وَلِذَلِكَ حَسَنٌ حَذَفُ الْخَيْرِ وَلَمْ يَحْسُنْ حَذَفُ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ فَضْلَةٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا، وَالْخَيْرُ مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ فَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ دَاعِيَةٌ، مَوْجُودًا كَانَ أَوْ مَعْدُومًا، وَأَمَّا مَعْنَى الْفِعْلِ فَالْتَّسُّبُ وَمَا أَشَبَّهَهَا، وَنَحْنُ نُبَيِّنُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الصِّفَةَ تَكُونُ بِالْحُلُقِ نَحْوُ: سَمِيعٌ وَكَرِيمٌ، وَبِالْحُلُقِ نَحْوُ: حَسَنٌ وَطَوِيلٌ، وَبِالْعَمَلِ الظَّاهِرِ نَحْوُ: ضَارِبٌ وَقَاتِلٌ، وَبِالْأَعْمَالِ الْقَلْبِيَّةِ نَحْوُ: عَالِمٌ وَفَهِيمٌ، وَبِالْجُرْفَةِ نَحْوُ: عَطَّارٌ، وَبِالْمَصْدَرِ نَحْوُ: زَوَّرَ وَفَطَّرَ، وَمِنْ قَوْلِهِمْ: ... فَهُمْ رَضًا وَهُمْ عَذْلٌ<sup>(٢)</sup>

(١) اللع ٨٢.

(٢) جزء بيت من الطويل، وتماه:

مَتَى يَشْتَجِرُ قَوْمٌ يُقَلِّ مَرَوَاتِهِمْ هُمُ بَيْتَانَا ...

وهو لزهير بن أبي سلمى.

انظر: ديوانه ١٠٧، ومجاز القرآن ١/ ١٧٥، وتأويل مشكل القرآن ٢٨٥، وشرح القصائد السبع ٣٨٧، والتكملة ٤٠٦، والشيرازيات ١/ ٢٠٥، والمخصص ١٧/ ٢٩، ٣٢، واتفاق المباني ١٧٨.

الأوّل مصدرٌ في مَوْضِعِ مَفْعُولٍ، والثاني في مَوْضِعِ فاعِلٍ، وبِالنَّسَبِ نحوُ: بصريّ، وقال قومٌ: يُوصَفُ بالتَّبَجِيلِ والتَّعْظِيمِ، نحوُ قولِهِ<sup>(١)</sup>:

فَأَوْمَأْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْرٍ      وَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْرٍ أَيَّمَا فَتَى<sup>(٢)</sup>  
وَهَذَا لَيْسَ بِوَصْفٍ هُنَا، وَإِنَّمَا يَكُونُ وَصْفًا فِي قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَيَّمَا  
رَجُلٍ، وَبِرَجُلٍ كُلِّ رَجُلٍ.

وَبِالْجَوْهَرِ<sup>(٣)</sup> نحوُ: ذِي مَالٍ، وَلَا ضَمِيرٍ فِي (ذِي)؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ هُنَا هِيَ  
المَوْصُوفُ، وَلَا مَعْنَى لِلْفِعْلِ فِيهَا، وَإِنَّمَا جَاءُوا بِهَا تَوْصُلًا إِلَى وَصْفِ الْجَوْهَرِ  
بِالْجَوْهَرِ، أَوِ الشَّيْءِ بغيرِهِ. وَفِي (ذِي) كَلَامٌ يَحْسُنُ بَيَانُهُ.

اعْلَمْ أَنَّ (ذُو) وَضِعَ فِي الْكَلَامِ لِأَنَّهُ يُضَافُ إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ فَقَطْ، وَلَا  
يُضَافُ إِلَى الْمُضْمَرَاتِ، فَلَا تَقُولُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذِيكَ، وَامْرَأَةً ذَاتِكَ، لِأَجْلِ أَنَّ  
الْمُضْمَرَ مَعْرِفَةٌ، وَالَّذِي يُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةٌ، وَالنِّكْرَةُ لَا تُوصَفُ بِالمَعْرِفَةِ، وَجَازَ:

(١) هو الراعي.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (فأومضت إيماءًا)، و(ثوبًا) بدل (عينا).

الشاهد فيه: أيما، حيث رفعه على الابتداء، والخبر محذوف.

انظر: ديوان الراعي ٢١، والكتاب ٢/ ١٨٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٩٥، وغريب الحديث لابن قتيبة

١/ ٥٥٤، والزاهر ٢/ ٣٦٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٥٠٢،

وتحصيل عين الذهب ٣٠٦، واللسان ١٤/ ٥٩ (أي)، وتذكرة النحاة ٦١٧، وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٠.

(٣) أي: ويوصف بالجوهر.

مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ؛ لَأَنَّهُ نَكِيرَةٌ، وَلَمَّا لَمْ يَحْزُ إِضَافَةً (ذُو) إِلَى الْمُضْمَرِّ / ١٣١ ب  
 فِي أَوَّلِ حَالَةِ الْأَسْمِ وَهُوَ التَّنْكِيرُ، رُفِضَ ذَلِكَ فِي الْجَمِيعِ فَلَمْ يَقُلْ: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ  
 ذِيكَ، وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ يَقْتَضِي وَصْفَهُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ،  
 وَيَذُلُّكَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمَقْصُودُ لَا مَا أَشَارَتِ النُّحَاةُ إِلَيْهِ أَنَّهُمْ لَمْ يُضِيفُوهُ  
 إِلَى الْعَلَمِ فَيَقُولُوا: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ ذِي عَمْرٍو، أَيْ: صَاحِبِ عَمْرٍو؛ لِأَنَّ (عَمْرًا)  
 مَوْضُوعَ مَعْرِفَةٍ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ، وَإِنَّمَا يُضَافُ إِلَى مَا يَقَعُ نَكِيرَةٌ ثُمَّ تَعَرَّفَ بِالْأَلِفِ  
 وَاللَّامِ، كَأَنَّهُمْ نَظَرُوا فِيهِ إِلَى النُّكِيرَةِ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلٌ، وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا لَمْ يُضَفْ إِلَى  
 الْمُضْمَرِّ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِنَّمَا هُوَ الْوَصْفُ بِمَا بَعْدَهُ، وَالْمُضْمَرُّ لَا يُوصَفُ بِهِ <sup>(١)</sup>، فَيُقَالُ  
 لَهُ: الْمَالُ وَالْحَيْلُ لَا يُوصَفُ بِهِمَا، وَقَدْ قُلْتُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ وَذِي خَيْلٍ،  
 فَعَلِمْتُ أَنَّ الْمَقْصُودَ إِنَّمَا هُوَ الْأَوَّلُ، وَيَخْرُجُ عَلَيْهِ: زَيْدٌ وَعَمْرٍو.

وَأَمَّا (ذُو) الَّتِي بِمَعْنَى الَّذِي فَهِيَ مَعْرِفَةٌ تُوصَلُ بِمَا يُوصَلُ بِهِ الَّذِي، وَتَكُونُ  
 عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ كَالَّذِي، تَقُولُ: هَذَا زَيْدٌ ذُو قَالَ ذَاكَ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا ذُو قَالَ  
 ذَاكَ، وَمَرَزْتُ بِزَيْدٍ ذُو قَالَ ذَاكَ، وَكَذَلِكَ فِي الْمُؤَنَّثِ تَقُولُ: هَذِهِ هِنْدٌ ذُو قَالَتْ  
 ذَاكَ، قَالَ الطَّائِيُّ <sup>(٢)</sup>:

(١) لم أجِدِ التَّعْلِيلَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا عَلَّلَ ابْنُ يَعِيشَ عَدَمَ إِضَافَةِ (ذُو) إِلَى الْوَصْفِ وَلَا إِلَى الْمُضْمَرِّ بِأَنَّهَا  
 «لَمْ تَدْخُلْ إِلَّا وَصْلَةً إِلَى وَصْفِ الْأَسْمَاءِ بِالْأَجْنَاسِ، كَمَا دَخَلَتْ (الَّذِي) وَصْلَةً إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ  
 بِالْجَمَلِ، وَكَمَا آتَى بِ(أَيِ) وَصْلَةً إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ (أَلْ)». شرح المِفْصَلِ ١/ ٥٣.

(٢) هُوَ بَسْنَانُ بْنُ الْفَحْلِ.

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءً أَبِي وَجَدِّي وَيَشْرِي دُو حَفَرْتُ وَدُو طَوَيْتُ<sup>(١)</sup>  
 أي: التي حَفَرْتُ وَ[التي]<sup>(٢)</sup> طَوَيْتُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُؤَنَّثُ يُسْتَعْمَلُ مَعَهَا  
 (ذَاتُ) وَتُضَمُّ التَّاءُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ<sup>(٣)</sup>.

وَبِالْجُمْلَةِ<sup>(٤)</sup> مَعَ النِّكْرَةِ نَحْوُ [قَوْلِكَ]<sup>(٥)</sup>: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبُوهُ، وَبِمَتَأَوَّلِ  
 نَحْوِ قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِقَاعٍ عَرَفِجٍ كُلُّهُ<sup>(٦)</sup>، وَقَوْلِهِ<sup>(٧)</sup>:  
 فَيُطَوَّى عَنْ أَخِي الْخَنَعِ الْيِرَاعِ<sup>(٨)</sup>

(١) البيت من الوافر.

انظر: تهذيب اللغة ٤٤/١٥، والأزهية ٢٩٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٩١/٢، وشرح اللمع لابن  
 برهان ٢٢-٢٣، وأمالى ابن الشجري ٥٥/٣، والإنصاف ٣٨٤/١، وشرح المفصل ١٤٧/٣،  
 ٤٥/٨، وشرح التسهيل ١٩٩/١، وتخليص الشواهد ١٤٣، ومعجم الهوامع ٨٤/١، وخزانة الأدب  
 ٣٤/٦.

(٢) زيادة يستقيم بها النص.

(٣) هو الهروي. انظر رأيه في: الأزهية ٢٩٥.

(٤) أي: ويوصف بالجملة.

(٥) سقط من ج.

(٦) انظر هذا القول في: الكتاب ٢/٢٤، والخصائص ١/١٢٢. وتأويله هنا: خشن. انظر: اللباب ١/١٣٦.

(٧) هو قطري بن الفجاءة.

(٨) عجز بيت من الوافر، وصدرة:

ولا ثوبُ البقاءِ بثوبٍ عِزٍّ

أخو الخنَعِ: الدليل، من الخنوع. واليراع: الجبان، (عن شرح التبريزي)، يشبه اليراع، وهو القلم في خلوه  
 جوفه.

فالشاهد فيه: أنه وصف بالجامد المتأول بالمشق، كأنه قال: فيطوى عن أخي الخنَعِ الجبان.



قال أبو الفتح: «والمعرفة تُوصَفُ بالمعرفة، والنكرة تُوصَفُ بالنكرة، ولا تُوصَفُ معرفةً بنكرة ولا نكرةً بمعرفة»<sup>(١)</sup>.

قال سعيد: طبيعة المعرفة مُضَادَّةٌ لِطَبِيعَةِ النُّكْرَةِ، وَالصِّفَةُ مُكَمِّلَةٌ، وَلَا يُكَمَّلُ الشَّيْءُ بِمَبَايِنِ طَبِيعَتِهِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَعْرِفَةَ تَدُلُّ عَلَى الْخُصُوصِ، وَالنُّكْرَةُ تَدُلُّ عَلَى الشَّيْءِ، فَإِذَا قَالَ رَجُلٌ: مَا جَاءَنِي رَجُلٌ، جَازَ أَنْ يَكُونَ نَافِيًا لِلْجِنْسِ جَمِيعِهِ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ نَافِيًا وَاحِدًا، فَالشَّيْءُ مَوْجُودٌ فِيهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَدْخُلَ (مِنْ) عَلَيْهِ فَتَسْتَعْرِقَ الْجِنْسَ، وَلَيْسَ زَيْدٌ وَعَمْرُو بِهِذِهِ الْمَنْزِلَةِ، فَإِذَا قَالَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، لَمْ يَكُنْ نَافِيًا إِلَّا جَمِيعًا وَاحِدًا بِعَيْنِهِ، وَالصِّفَةُ هِيَ الْمَوْصُوفُ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى تُغْنِي الصِّفَةُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَنِ الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِقَائِمٍ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾<sup>(٢)</sup>، أَيْ: رَجُلًا بَرِيئًا، أَوْ شَخْصًا مَحْصَنًا.

وَقَدْ اسْتُغْنِيَ بِالْمَوْصُوفِ عَنِ الصِّفَةِ نَحْوُ: «لَا صَلَاةَ لِحَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»<sup>(٣)</sup>، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ<sup>(٤)</sup>، وَحَيْثُ كَانَتْ إِيَّاهُ تَبَعُّهُ فِي الْإِعْرَابِ، لِيَدُلَّ

انظر: شعر الخوارج ١٠٩، وأمالى المرتضى ١/٦٣٧، وشرح نهج البلاغة ٣/١٦١، والحامسة البصرية ١٢٥/١، وشرح الحامسة للتبريزي ١/٢٤، وسير أعلام النبلاء ٤/١٥٢.

(١) اللع ٨٢.

(٢) النساء: ١١٢.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) وذلك إذا قُدِّرَ: لَا صَلَاةَ كَامِلَةً أَوْ فَاضِلَةً. انظر: الخصائص ٢/٣٧٢. وقُدِّرَ المصنف: لَا كِبَالَ صَلَاةَ،

اللفظ على أنهما لشيء واحد، فمن حيث لم يُجز أن يُوصَفَ الواحدُ بالجمع ولا الجمعُ بالواحد لم يصحَّ أن يُوصَفَ المعرفةُ بالنكرة ولا النكرةُ بالمعرفة، وقال بعضهم<sup>(١)</sup>: المعرفة لا تُوصَفُ إلا بالمعرفة؛ لأنَّ صفةَ المعرفة لازالة الشَّرْكَه العارِضة على المعرفة، ولولا كثرة التَّسمية لم تحتج إلى وصف، والنكرة لا تُزيل الاشتراك العارض، وقال قوم: حُكِمَ النكرة أن تُوصَفَ بالنكرة؛ لأنَّ المعرفة أحقُّ بالتقديم، فلم يُجز من حيث كونها أحقُّ بالتقديم أن تكون تابعة لها في الرتبة<sup>(٢)</sup>، وحُكِمَ الصفة أن تتبع، وأيضاً فحُكِمَ الموصوف أن يكون أحص من الصفة أو مساوياً لها بمنزلة خير المبتدأ، ولهذا أشكلت مسألة الكتاب: كم غيره مثله لك<sup>(٣)</sup>، و(غير)<sup>(٤)</sup> أعم من (مثل)، وجعل سيبويه (مثله) صفة (غيره)، ويمتنع أن يكون أحص بمنزلة الخير، فلو ذَكَرَ مَوْصُوفاً مَعْرِفَةً لَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُ، فَلَوْ وَصَفَهُ / ١٣٢ أ بِنَكْرَةٍ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَمْ يُعْرَفْ، وَهَذَا تَضَادٌّ، وَكَذَلِكَ لَوْ عَكَسَ الْقَضِيَّةَ، وَقَدْ أَجَارَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ ذَلِكَ فِي مَا فِيهِ مَعْنَى مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ<sup>(٥)</sup>، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾<sup>(٦)</sup> الَّذِي جَمَعَ مَا لَا

كما سبق.

(١) هو الرِّبْعِي. انظر رأيه في شرح اللمع لابن برهان ٢٠٣/١.

(٢) هذا تمام كلام الربيعي، كما رواه ابن برهان في الموضع المشار إليه.

(٣) ١٥٩/٢.

(٤) في أ: كم.

(٥) انظر رأي الكوفيين في ارتشاف الضرب ١٩٠٨/٤، وجمع الهوامع ١١٦/٢. وقد نسب ابن برهان هذا

وَعَدَّدَهُ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا لَا يَعْرِفُهُ بَصْرِيٌّ إِلَّا عَلَى الْبَدَلِ أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ<sup>(٢)</sup>، وَكَذَلِكَ حَكَى سِيبَوَيْهِ عَنِ الْحَلِيلِ: مَرَزْتُ بَزِيدَ وَأَتَانِي أَخُوهُ أَنْفُسُهُمَا، قَالَ: هُوَ عَلَى هُمَا صَاحِبَايَ أَنْفُسُهُمَا، وَالنَّصْبُ عَلَى: أَعْنِي أَنْفُسُهُمَا<sup>(٣)</sup>، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup> أَنْ يَكُونَ (الْأَوَّلَيْنِ) صِفَةً (آخَرَيْنِ)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا وَصَفَهُ اخْتَصَّ، وَهَذَا لَا يَقُولُ بِهِ بَصْرِيٌّ غَيْرُهُ<sup>(٥)</sup>، وَزَعَمَ عُثْمَانُ أَنَّ الصِّفَةَ لَا تَتَعَرَّفُ إِلَّا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ<sup>(٦)</sup>، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَرَزْتُ بَزِيدَ أَخِي عَمْرُو، فَعَطْفُ بَيَانٍ، وَلَمَّا كَانَ تَقْدِيرُهُ: الْمَعْرُوفَ بِكَذَا

الرأي إلى بعض البصريين، قال: «وأجاز بعض أصحابنا إجراء صفة المدح والذم على غير ذلك ...

وقال تعالى: ﴿وَبَيْنَ لَيْكُلٍ هُمْزٍ لَمْزٍ لَمْزٍ﴾<sup>(١)</sup> الَّذِي جَمَعَ مَا لَا وَعَدَّدَهُ. وغيره يجعله على البدل» شرح

اللمع ٢٠٨/١-٢٠٩.

(١) الهَمْزَةُ: ٢، ١.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٨٧/٥، والبيان ٥٣٥/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٦٠/٢.

(٤) المائة: ١٠٧.

(٥) تُسَبُّ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى الْأَخْفَشِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْمَعَانِي إِلَّا الْبَدَلَ، قَالَ: «قَالَ بَعْضُهُمْ: (الْأَوَّلَيْنِ)، وَبِهَا نَقَرْنَا؛

لأنه حين قال: ﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ كان كأنه قد حذفها حتى صار

كالمرقرة في المعنى، فقال: (الأوليان)، فأجرى المعرفة عليهما بدلاً. معاني القرآن ٢٩٠/١ (قراءة)،

وانظر: ارتشاف الضرب ١٩٠٨/٤، ومعجم الهوامع ١١٦/٢-١١٧.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٥٤/١.

انطَلَقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْوَصْفِ، كَمَا قَالُوا: مَرَزْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ، إِنَّ (الرجل) وَصَفٌ، وَهُوَ عَطْفُ بَيَانٍ<sup>(١)</sup>.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الصِّفَةَ تَجْرِي فِي التَّائِيثِ وَالتَّذْكِيرِ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَضْرُبٍ:  
الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ وَصْفًا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ فَيُؤَنَّثُ بِتَأْنِيثِ الْمَوْصُوفِ وَيُذَكَّرُ  
بِتَذْكِيرِهِ، كَقَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، وَامْرَأَةٍ قَائِمَةٍ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَخْتَصًّا بِالْمَوْثِقِ فَلَا يُؤَنَّثُ بِقَرِينَةٍ فِي الْغَالِبِ، نَحْوُ: حَائِضٍ  
وِطَامِثٍ وَطَالِقٍ، فَالْكُوفِيُّ يَحْذِفُ التَّاءَ لاختصاصِ الاسمِ بِالْمَوْثِقِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ  
إِلَى التَّاءِ إِنَّمَا هِيَ لِلْفَصْلِ<sup>(٢)</sup>، وَالْفَصْلُ مَوْجُودٌ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ الْبَصْرِيُّ: هَذَا فَاسِدٌ  
بِدَلِيلٍ: رَجُلٌ عَقِيمٌ وَامْرَأَةٌ عَقِيمٌ، وَرَجُلٌ أَيْمٌ وَامْرَأَةٌ أَيْمٌ، وَمُهْرَةٌ ضَامِرٌ وَفَرَسٌ  
ضَامِرٌ، وَرَجُلٌ بَادِنٌ وَامْرَأَةٌ بَادِنٌ، قَالَ الْخَلِيلُ: هَذَا بِتَقْدِيرِ النَّسَبِ، أَي: ذَاتُ  
حَيْضٍ<sup>(٤)</sup>، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْأَسْمَاءُ مِنْفَطِرِيهٗ﴾<sup>(٥)</sup>، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى النَّسَبِ  
طَلَاقُهَا فِي الْحَالِ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ الْأَزْمَنَةَ الثَّلَاثَةَ، وَقَالَ سِيبَوَيْهٍ: هُوَ بِتَقْدِيرِ

(١) انظر: مرصعة الإعراب ١/٣٥٦-٣٥٧.

(٢) في ج: الفصل.

(٣) انظر رأي الكوفيين في المذكر والمؤنث لأبي حاتم ٦٦، ولابن الأنباري ٨٥/٢، والإنصاف ٢/٧٥٨،

وشرح الكافية ٢/١٠٨، واتلاف النصرة ٦٩.

(٤) انظر رأي الخليل في الكتاب ٣/٣٨٣-٣٨٤.

(٥) المزمّل: ١٨. وقد خرجها على معنى النسب الخليل كما في الكتاب ٢/٤٧، والزجاج في معاني القرآن

وإعرابه ٥/٢٤٣، والفارسي في التكملة ٣٥٧. وغيرهم.

شخص<sup>(١)</sup>، فَأَلْزَمَا مَعًا: (امْرَأَةٌ قَائِمَةٌ) أَنْ يَجُوزَ فِيهَا قَائِمًا، فَأَمَّا عَجُوزَةٌ وَنَاقَةٌ  
فَالْتَأَى لِلتَّائِيدِ عِنْدَ الْكُوفِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَمَنْ أَثَبَّتَ التَّاءَ فِي (طَالِقٍ) فَعَلَى الْفِعْلِ.  
فَإِنْ قِيلَ: فَمَنْ قَالَ: امْرَأَةٌ طَالِقٌ لِمَ لَا يَقُولُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ؟

قِيلَ: لِمَا يَلْزَمُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِنْ إِجَادِ التَّاءِ لِلْمُؤَنَّثِ وَذَا لَا يَجُوزُ.  
الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ عَلَى (فُعُول)، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ عَلَى  
صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، كَ: رَجُلٍ صَبُورٍ وَامْرَأَةٍ صَبُورٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ غَيْرُ جَارٍ عَلَى الْفِعْلِ  
عِنْدَ الْكُوفِيِّ<sup>(٣)</sup>، وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّ لِمَنَاسِبَتِهِ بِ(فُعُول) الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ  
بَيْنَهُمَا إِلَّا ضَمَّةُ الْأَوَّلِ وَفَتْحَتُهُ.

الرَّابِعُ: (فَعِيل) الَّذِي بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، فَيَكُونُ لِلْمُذَكَّرِ وَالْأُنْثَى عَلَى صُورَةٍ  
وَاحِدَةٍ، نَحْوُ: كَفَّ خَضِيبٌ، وَلَحِيَّةٌ دَهِينٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ (مَفْعُول) عِنْدَ  
الْكُوفِيِّ<sup>(٥)</sup>، وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّ مُشَابِهَتُهُ (فَعُولًا) الَّذِي شَابَهُ فَعُولًا.

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٨٣.

(٢) قال أبو بكر بن الأنباري: «... فمن ذلك قولهم: شَيْخَةٌ وَعَجُوزَةٌ، أَدْخَلُوا الْمَاءَ عَلَى جِهَةِ الِاسْتِثْنَاءِ...

وَقَالُوا: جَمْلٌ وَنَاقَةٌ، فَأَدْخَلُوا الْمَاءَ فِي النَّاقَةِ عَلَى جِهَةِ الِاسْتِثْنَاءِ. المذكر والمؤنث ٥٣، ٥٥.

(٣) انظر: المذكر والمؤنث للقراء ٦١، ولابن الأنباري ٥١/٢.

(٤) قال ابن جنِّي: «... ذَكَرَ (بعيد) ولم يقل بعيدة، وذلك لما قدمناه من تشبيه العرب فَعِيلًا بِفَعُولٍ، وَتَشْبِيهِه

فَعُولٌ بِفَعُولٍ» انظر: التمام: ١١٦.

(٥) انظر: المذكر والمؤنث للقراء ٦٠.

الخامس: دُخُولُ التاءِ فِيهَا لِلْمُبَالَغَةِ، كَقَوْلِكَ: رَجُلٌ عَلَامَةٌ، وَامْرَأَةٌ عَلَامَةٌ، وَرَجُلٌ رَاوِيَةٌ، وَامْرَأَةٌ رَاوِيَةٌ.

السادس: أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورُ عَلَى (أَفْعَلٍ) وَالْمُؤَنَّثُ عَلَى (فَعْلَاءٍ)، يَخْتَلِفَانِ فِي الْإِفْرَادِ وَيَتَّفِقَانِ فِي الْجَمْعِ، تَقُولُ لَهَا فَعْلٌ، تَقُولُ: رَجُلٌ أَسْوَدُ، وَامْرَأَةٌ سَوْدَاءُ، وَنِسَاءٌ سُودٌ، وَرِجَالٌ سُودٌ.

السابع: أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورُ عَلَى (فَعْلَانِ) وَالْمُؤَنَّثُ عَلَى (فَعْلَى) مَقْصُورٌ، كَقَوْلِكَ: رَجُلٌ عَطْشَانٌ، وَامْرَأَةٌ عَطْشَى.

الثامن: اخْتِلَافُ أَبْنِيَّتِهِمَا بِغَيْرِ عَلَامَةٍ، كَقَوْلِكَ: رَجُلٌ صَنَعَ الْيَدَ، وَامْرَأَةٌ صَنَاعَ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَالْأَسْمَاءُ الْمُضْمَرَةُ لَا تُوصَفُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا أُضْمِرَتْ فَقَدْ عُرِفَتْ، فَلَمْ تَحْتَاجْ إِلَى الْوَصْفِ لِذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: هَذَا الْقَوْلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُضْمِرَاتِ أَعْرِفَ الْمَعَارِفِ، وَسَنَذْكُرُهَا فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يُوصَفِ الْمُضْمَرُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الصِّفَةِ / ١٣٢ ب إِزَالَةَ الْإِشْتِرَاكِ، وَلَا يُضْمَرُ اسْمٌ إِلَّا وَقَدْ عُرِفَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى صِفَتِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ (كَمْ) وَ(إِذَا) لَا يُوصَفْنَ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَدُلُّ عَدَمُ وَصْفِهِنَّ أَنَّهُنَّ أَعْرِفَ الْمَعَارِفِ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ امْتَنَعَتْ مِنَ الْوَصْفِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، وَهِيَ

إيغالها في شبه الحُرُوف.

فإن قلت: إن المضمّرات كذلك.

قيل: المضمّرات أقعد في الاسميّة من هذه الأسماء لكثرة تصرّفها وقصور تلك.

ولا يوصف بالمضمّر؛ لأنه غير مُشتق ولا بمقارب للمُشتق، ولو كان مُشتقاً لم يوصف به إذا ثبت أنه أعرف المعارف، والصفة بابها أن تكون دون الموصوف.

فإن قيل: يكون الموصوف في الإضمار أعرف من الصفة فيها، فيكون متكلماً أو مخاطباً، والصفة هُما بمضمير غائب.

قيل: هذا يفسد من وجه آخر، وذلك أن الصفة هي الموصوف، وكل واحد من هذه الأشياء غير الآخر، والكسائي حكي عنه أنه يُجيزُ نعت المضمّر الغائب<sup>(١)</sup>؛ لأنه واقع موقع الأسماء الظاهرة، وإنما يجوز البدل منه ولا يجوز نعتُهُ؛ لأن الوصف جيء به للفصل بينه وبين آخر، والبدل جيء به ليزيده تعريفاً، وقد جَوَزَ سيبويه: قُمْتَ أَنْتَ، فَجَعَلَ (أَنْتَ) وصفاً للتاء، لكن ليس على حَدِّ (العاقل)<sup>(٢)</sup>، وأجاز أيضاً: ضَرَبْتُكَ أَنْتَ، فَجَعَلَ (أَنْتَ) وصفاً للكاف، فهذا يدلُّ على أنه ليس على حَدِّ الصّفةِ (بِعاقل) وغيره، وإنما هو على حَدِّ التوكيد.

(١) انظر رأي الكسائي في معاني القرآن للفراء ٤٧١/١، ومغني اللبيب ٦٣٩، وجمع الهوامع ١١٧/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣٨١/٢.

قال أبو الفتح: «تَقُولُ فِي التَّكْرَةِ: هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا،  
وَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ، وَتَقُولُ فِي الْمَعْرِفَةِ: هَذَا زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ،  
وَمَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ»<sup>(١)</sup>.

قال سعيد: بَيَّنَّ فِي هَذَا الْفَصْلِ شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْإِعْرَابَ وَالْآخَرُ الْمَعْنَى،  
وَهُنَا شَيْءٌ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ وَهُوَ: أَنَّ فِي الصِّفَاتِ مَا يَتَّبِعُ مَوْصُوفَاتِهَا عَلَى لَفْظِهَا لَا  
غَيْرُ، وَمِنْهَا مَا يَصِحُّ أَنْ تَتَّبِعَ مَوْصُوفَاتِهَا عَلَى مَوْضِعِهَا لَا عَلَى لَفْظِهَا، وَمِنْهَا مَا  
يَصِحُّ أَنْ تَتَّبِعَ مَوْصُوفَاتِهَا عَلَى لَفْظِهَا وَعَلَى مَوْضِعِهَا، وَمِنْهَا مَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُوصَفَ.  
فَأَمَّا مَا يَتَّبِعُ عَلَى اللَّفْظِ لَا غَيْرُ فَكَقَوْلِكَ: ذَهَبَ زَيْدُ الْعَاقِلِ، وَمَرَزْتُ بِزَيْدِ  
الْقَائِمِ، وَمَا جَرَى مجراه، وَأَمَّا مَا يَتَّبِعُ عَلَى الْمَوْضِعِ لَا غَيْرُ فَكَقَوْلِكَ: جَاءَنِي هَؤُلَاءِ  
الْعُلَمَاءُ، وَجَمِيعُ مَا أَوْغَلَ فِي شَبِّهِ الْحَرْفِ إِذَا كَانَ مِمَّا يُوصَفُ.

وَأَمَّا مَا يَتَّبِعُ عَلَى اللَّفْظِ تَارَةً وَعَلَى الْمَوْضِعِ أُخْرَى فَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ  
بَعْضُهَا أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ، وَذَلِكَ: لَا رَجُلٌ، وَالْمُضَافُ إِلَى مَا يَحْسُنُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ  
عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَهَذَا لَهُ نَظَرٌ إِلَى الْأَتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ، فَيَجِبُ أَنْ يُبَيَّنَّ هُنَا لِلْحَاجَةِ  
إِلَيْهِ، وَالْمَقْصُودُ فِيهِ الْعَامِلُ مَعَ مَعْمُولِهِ، لَكِنْ نَذَكُرُهُ وَغَيْرَهُ لِنُبَيِّنَ بِذَلِكَ شِدَّةَ  
الْأَتِّصَالِ وَضَعْفَهُ، فَأَشَدُّ الْأَسْمَاءِ اتِّصَالًا بِمَا قَبْلَهَا الْكَلِمَةُ الْمَفْرَدَةُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ،  
كَ(زَيْدٍ)، فَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ رَأْيِهَا وَيَاثِهَا وَدَالِهَا فِي شِعْرِ وَلَا غَيْرِهِ، وَلَا تَعَلَّقَ لَهَا  
بِهَذَا.



الثاني في المرتبة: الاسم المركَّب نحو: مَعْدِيكَرَب<sup>(١)</sup>؛ لأنها وإن كانا اثنين فَحُكْمُهُمَا حُكْمُ الاسمِ الواحدِ، وَلَهُ نَظَرٌ إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، فَالْوَصْفُ لهما مَعًا فَتَقُولُ: مَضَيْتُ إِلَى مَعْدِيكَرَبِ الْكَرِيمِ، وَيَلْحَقُ بِهَذَا الْقِسْمِ (الذي) وَأَخَوَاتُهُ مَعَ صِلَتِهِ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الرُّتْبَةِ، وَلَا تَعْلُقُ لَهَا بِهَذَا.

الثالث في الرُّتْبَةِ: العاملُ مَعَ المَعْمُولِ المَبْنِيِّ مَعَهُ، وَهُوَ لَا رَجُلَ، وَاتِّصَالُ الاسمِ بِ(لا) دُونَ اتِّصَالِ المُرَكَّبِ مِنَ الاسْمَيْنِ بِالْآخِرِ؛ لِأَنَّ الاسْمَيْنِ يَكُونُ لهما مَعْنَى واحدٌ نحو: حَضَرَ مَوْتَ وَبَعْلَبِكَ، فَهَذَا -أعني (لا رَجُلَ)- يَجُوزُ أَنْ تَصِفَهُ عَلَى لَفْظِهِ وَمَوْضِعِهِ، لِشِدَّةِ اتِّصَالِهِ بِالْقِيَاسِ إِلَى غَيْرِهِ، وَعَلَى مَوْضِعَيْهِمَا. وَالرُّتْبَةُ الرَّابِعَةُ: اتِّصَالُ المِضَافِ بِالمِضَافِ إِلَيْهِ، وَهَذَا الْقِسْمُ اتِّصَالُهُ دُونَ اتِّصَالِ (لا رَجُلَ)؛ لِأَنَّ كُلَّ اسمٍ مِنْهُمَا لَهُ مَعْنَى، وَهُوَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ،<sup>(٢)</sup> / ٣٥٦<sup>(٣)</sup> وَلِهَذَا الْمَعْنَى جَازَ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا فِي الشَّعْرِ، وَقَدْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِالْفِعْلِ بِهِ، فَمِثَالُ الْفَصْلِ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ قَوْلُهُ:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَاهَنَّ بِنَا      أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ<sup>(٤)</sup>  
وَمِثَالُ الْفَصْلِ بِالظَّرْفِ قَوْلُهُ:

(١) في ج: خمسة عشر. وفي الهامش: معديكرب.

(٢) بعد هذا سقط من كوبريلي، ومن هنا الترقيم من التيمورية.

(٣) من وسط الصفحة.

(٤) سبق تخريجه.

لَأَرَأَيْتَ سَأَيْتِيَدَمَا اسْتَعْبَرَتْ      لِّلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَن لَّامَهَا<sup>(١)</sup>  
وَمِثَالُ الْفَضْلِ بِالْمَفْعُولِ قَوْلُهُ:

فَرَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ      زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ<sup>(٢)</sup>  
/ ٣٥٧ وَقَدْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِالْجُمْلَةِ، قَالَ الشَّاعِرُ ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ:

وَقَدْ مَاتَ خَيْرَاهُمْ وَلَمْ يَهْلِكْ أَرْهَاطُهُمْ      عَشِيَّةَ بَانَا رَهْطٍ كَعْبٍ وَحَاتِمٍ<sup>(٣)</sup>  
أَي: عَشِيَّةَ رَهْطٍ كَعْبٍ وَحَاتِمٍ بَانَا، وَهَذَا الْبَيْتُ كَذَا وَقَعَ مَجْرُورًا فِيهِ  
(رَهْطٌ)، وَالْقِيَاسُ رَفَعُهُ، وَيَكُونُ (بَانَا) فِي مَوْضِعِهِ، وَتَقْدِيرُهُ: بَانَ رَهْطُ كَعْبٍ  
وَرَهْطُ حَاتِمٍ، وَأَلْحَقَ الْأَلْفَ عَلَى قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا<sup>(٥)</sup>

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) هو عمرو بن مقلط الطائي.

(٥) صدر بيت من السريع، وعجزه:

أولى فأولى لك ذا واقبه

يصفه بالهروب، يقول: من كثرة تلفتك خلفك هاربًا كانت عيناك كأنها في قفاك. (عن شرح أبيات  
المغني).

الشاهد فيه: إلحاق الألف لـ (أَلْفَيْتَ).

انظر: نواذر أبي زيد ٢٦٨، والتنبيهات لعلي بن حمزة ٣٣١، وغريب الحديث للخطابي ٣٧/٢، وسر

صناعة الإعراب ٧١٨/٢، وأمالى ابن الشجري ٢٠٠-٢٠١، والحماسة البصرية ٦٥/١، ومغني

الليب ٤٨٥، وشرح أبياته ١٥٤/٦، وخزانة الأدب ٢١/٩.

ثُمَّ حَذَفَ (رَهْطًا) وَأَرَادَهُ كَمَا قَالَ<sup>(١)</sup>:

أَلَمْ تَرَيَا بِأَنَّ جِبَالَ قَنِيسٍ وَتَغْلِبَ قَدْ تَبَايَنَتِ انْقِطَاعًا<sup>(٢)</sup>  
أَي: وَجِبَالَ تَغْلِبَ، فَحَذَفَ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدَ الْفَارِسِيُّ<sup>(٣)</sup>:

فَلَوْ أَنَّ طَيْبَ الْإِنْسِ وَالْجَنِّ ذَاوِيَا السِّلْدِي بِي مِنْ عَفْرَاءَ مَا شَفَيَانِي<sup>(٤)</sup>  
يُرِيدُ: طَيِّبًا، فَحَذَفَ، أَوْ أَنْ يَكُونَ يُرِيدُ: طَيِّبَ الْإِنْسِ وَطَيِّبَ الْجَنِّ،  
فَحَذَفَ، وَهَذَا الْقِسْمُ الَّذِي هُوَ الْمُضَافُ يَجُوزُ أَنْ تَصِفَهُ عَلَى اللَّفْظِ إجماعًا إِذَا كَانَ  
مُعَرَّبًا، وَعَلَى الْمَوْضِعِ الْمَعْنَوِيِّ إِنْ كَانَ فِي الْأَوَّلِ مَعْنَى الْفِعْلِ عِنْدَ قَوْمٍ<sup>(٥)</sup>، وَمَنَعَ  
مِنْهُ آخَرُونَ، وَجَعَلُوهُ مُتَّصِلًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَتَقُولُ: أَعْجَبَنِي مُضَارَبَةُ زَيْدِ  
الطَوِيلِ، إجماعًا، وَالطَّوِيلُ، وَفِيهِ خِلَافٌ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ قَوْلُ لَبِيدٍ:

(١) هو القطامي.

(٢) البيت من الوافر.

روي: (ألم يحزنك) و(ألم أخبرك) بدل (ألم تريا)، ورواية المؤلف لا توافق سياق القصيدة؛ لأنه يخاطب امرأة.

انظر: ديوانه ٣٦، والأغاني ٢٣/٢٠٤، والحلل ٥٣، والبحر المحيط ٦/٣٠٨، وخزانة الأدب ٢/٣٦٨.

(٣) لم أقف على موضع إنشاده. والبيت لعروة بن حزام العذري.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (لَوَ أَنَّ) بدل (فلو أن).

انظر: معجم الهوامع ٢/٥٢، والدرر اللوامع ٥/٤١. ولم أجده في غيرهما، مع أن قصيدة عروة مثبتة في كثير من المصادر.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٢، والإنصاف ١/٣٣١.

حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرَّوَّاحِ وَهَاجَهُ طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ<sup>(١)</sup>  
 / ٣٥٨ فَوَصَفَ (الْمُعَقَّب) عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَبَعْضُهُمْ<sup>(٢)</sup> يَقُولُ:  
 (الْمَظْلُومُ) فَاعِلٌ (حَقَّهُ)، وَ(حَقَّهُ بِحَقِّهِ) فِعْلٌ، يُقَالُ: حَقَّهُ إِذَا طَالَبَهُ بِحَقِّهِ،  
 وَبَعْضُهُمْ<sup>(٣)</sup> يَجْعَلُ (الْمُعَقَّبَ) الْمَاهِلَ، فَيَكُونُ (مُعَقَّبٌ) مَفْعُولًا، وَ(حَقَّهُ) مَفْعُولٌ  
 بِهِ لِلْمُعَقَّبِ، وَأَضَافَهُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ، وَ(الْمَظْلُومُ) فَاعِلٌ (طَلَبَ)، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ  
 الْهَاءُ لِلْمَظْلُومِ<sup>(٤)</sup>، وَعَلَى هَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ، وَتَقُولُ: أَعْجَبَنِي ضَارِبُ زَيْدِ الظَّرِيفِ  
 وَالظَّرِيفِ.

المرتبة الخامسة: (إِنَّ)، وَأَتَّصَلَهَا بِالاسْمِ دُونَ اتِّصَالِ مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الْحَبَرَ إِذَا  
 كَانَ ظَرْفًا جَازَ الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا بِهِ، فَهَذَا الْقِسْمُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ عَلَى  
 الْمَوْضِعِ، وَقَدْ أَجَازَهُ بَعْضُهُمْ<sup>(٥)</sup> وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَ اللَّهِ: ﴿قُلْ إِنْ رَّبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمٌ  
 الْغُيُوبِ﴾<sup>(٦)</sup> فَيَمْنُ رَفَعَ<sup>(٧)</sup>.

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو ابن جني في المحتسب ١٣/٢.

(٣) هو أبو علي الفارسي في البصريات ٧٤٧/٢.

(٤) انظر الأقوال في إعراب البيت في خزنة الأدب ٢/٢٤٤.

(٥) هو الزجاج، كما في معاني القرآن وإعرابه ٢٥٨/٤. ونسبه له أيضًا ابن الحاجب في الإيضاح في شرح

المفصل ١٨٠/٢.

(٦) سبأ: ٤٨.

(٧) الجمهور على القراءة بالرفع، وقرئ بالجر شذوذًا، ولم أجد من نسب له، قرأ بالنصب عيسى بن عمر

وَمَا أَحَقَّ بِبَابِ (لَا رَجُلَ) فِي الْوَصْفِ، وَلَيْسَ مِثْلُهُ: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ  
وَالظَّرِيفُ، وَسُنْحِكُمُ فِي مَوْضِعِهِ.

وَمَا لَا يُوصَفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُظْهَرَةِ: (اللَّهُمَّ) عِنْدَ سَيَبَوَيْهِ<sup>(١)</sup>، وَ(كَيْفَ)  
وَ(كَمْ)، وَجَمِيعُ مَا أَوْغَلَ فِي شَبِّهِ الْحَرْفِ.

وَكُلُّ مَا ذَكَّرْنَا فِي الصِّفَةِ مِنَ الْخِلَافِ يُجُوزُ فِي الْعَطْفِ بِلَا خِلَافٍ فِي جَوَازِهِ  
عَلَى اللَّفْظِ - مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ - وَعَلَى الْمَوْضِعِ، وَذَلِكَ أَنَّ بَابَ الْعَطْفِ أَوْسَعُ  
مِنْ بَابِ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يُضْمَرُ مَعَهُ الْعَامِلُ عِنْدَ قَوْمٍ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يُجُوزُ ذَلِكَ فِي  
الصِّفَةِ، وَقَدْ سَوَّى بَيْنَهُمَا / ٣٥٩ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ.

وَتَتَّبِعُ الصِّفَةُ الْمُوصُوفَ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّشْنِيعِ وَاجْتِمَاعِهِ إِذَا لَمْ يَعْمَلْ فِي ظَاهِرِ  
الرَّفْعِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَلِهَذَا مَنَعَ بَعْضُهُمْ مِنْ وَصْفِ (بَصْرَةٍ)<sup>(٣)</sup> مِنْ قَوْلِهِمْ:  
أَمَّا الْبَصْرَةُ فَلَا بَصْرَةَ لَكُمْ<sup>(٤)</sup>، وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ وَصْفُهُ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ نَكِيرَةٌ، وَمَعْنَاهُ

وابن أبي إسحاق وأبو حيوة وغيرهم. انظر: معاني القرآن للفراء ٣٦٤/٢، ومشكل إعراب القرآن

٥٩٠/٢، والبيان ٢٨٣/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٣٣٧/٢، والبحر المحيط ٢٩٢/٧.

(١) انظر: الكتاب ١٩٦/٢.

(٢) هو رأي الفارسي، كما نسب له الرضي. انظر: شرح الكافية ٩٦٥/٢/١. وهو رأي ابن جني. انظر: سر

الصناعة ٦٣٨/٢.

(٣) لم أقف على من قال بهذا، وانظر الحديث عن إزالة التعريف منها في: إيضاح شواهد الإيضاح ٦٤٧/٢.

(٤) القول في: الكتاب ٣٨٩/١.

وَمَعْنَاهُ مَعْرِفَةٌ، فَاِمْتَنَعَ الْوَصْفُ، وَمَنَعَ الْأَخْفَشُ مِنْ وَصْفِ (ابن عرس)<sup>(١)</sup> إِذَا عَنَيْتَ أَنْثَى؛ لِأَنَّكَ [إِنْ]<sup>(٢)</sup> قُلْتَ: صَغِيرَةٌ لَمْ تَحْتَرِمِ اللَّفْظَ، وَإِنْ قُلْتَ: صَغِيرٌ لَمْ تَحْتَرِمِ الْمَعْنَى<sup>(٣)</sup>، وَغَيْرُهُ لَا يَمْنَعُ مِنْهُ، كَمَا قَالَ<sup>(٤)</sup>:

إِذَا رَأَيْتَ بِوَادٍ حَيَّةً ذَكَرًا فَانْهَبْ وَدَعْنِي أُمَارِسَ حَيَّةَ الْوَادِي<sup>(٥)</sup>  
وَذَكَرَ بَعْضُ النُّحَاةِ شَيْئًا عَجِيبًا، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ قُلْتَ: أَحَقُّ النَّاسِ بِمَالِ أَبِيهِ ابْنُهُ، لَمْ يَحْسُنْ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ، فَإِنْ قُلْتَ: ابْنَةُ الظَّرِيفِ، لَمْ يَحْسُنْ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ فَضْلَةٌ، وَالْكَلَامُ لَمْ يَتِمَّ قَبْلَهَا، فَإِنْ قُلْتَ: أَحَقُّ النَّاسِ بِمَالِ أَبِيهِ ابْنَةُ الْبَارِئِ بِهِ،

(١) هو دويبة دون اللفظ. (العين ١/ ٣٢٩ عرس).

(٢) في د.

(٣) لم أقف على قوله هذا.

(٤) اختلف في قائله فقليل:

أ- حارثة بن بدر الغداني.

ب- أعشى طرود.

ج- عبيد بن الأبرص. وهو في ديوانه.

د- جعفر بن قرطوب الأسدي.

(٥) البيت من البسيط.

روي: (فإن) بدل (إذا)، و(وجدت) بدل (رأيت)، و(امض) بدل (فاذهب).

الشاهد فيه: حية ذكر. حيث خالف لفظ الأول معنى الثاني.

انظر: ديوان عبيد بن الأبرص ٧٠، والحيوان ٤/ ٢٣٥، والأغاني ٢٣/ ٥٠٠، والتكملة ٣٦٧، والمخصص

١٠١/ ١٦، وشرح شواهد الإيضاح ٤٢٨، ومختارات ابن الشجري ٣٧١، وإيضاح شواهد الإيضاح

٦٢٦/ ٢، واتفاق المباني واختلاف المعاني ١٢١.

صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ<sup>(١)</sup>.

وَتُوصِفُ النِّكَرَةَ بِالْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ، كَقَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ، وَقَامَ  
 أَبُوهُ، وَإِنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ، فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ عَائِدٍ إِلَى الْمَوْصُوفِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:  
 وَتَبْسِمُ عَنْ أَلْمَى كَأَنَّ مُنَوَّرًا      تَحَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصُ لَهُ نَدٍ<sup>(٣)</sup>  
 فَ(كَأَنَّ) وَمَا بَعْدَهُ صِفَةٌ لِلْأَلْمَى، وَلَا عَائِدٌ ظَاهِرٌ فِيهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: التَّقْدِيرُ:  
 كَانَ مُنَوَّرًا هَذَا الثَّغَرُ<sup>(٤)</sup>، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ مِنْ / ٣٦٠ وَجْهَيْنِ:  
 أَحَدُهُمَا: جَعَلَ اسْمَ (كَأَنَّ) نِكْرَةً وَالْخَبْرُ مَعْرِفَةٌ.  
 وَالثَّانِي: إِعَادَةُ الْمُظْهَرِ إِلَى الْمُظْهَرِ بِغَيْرِ لَفْظِهِ، وَالْقَوْلُ فِيهِ: كَانَ مُنَوَّرًا بِوُجُودِهِ  
 تَحَلَّلَ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup>:

(١) انظر: الخصائص ٣/ ٣٣٦، ٣٣٨، وعزا ابن جني المنع للأخفش وأبي علي في: بقية الخاطريات ٣٢.

(٢) هو طرفه بن العبد، من معلقته.

(٣) البيت من الطويل.

عن أَلْمَى: عن ثغر أَلْمَى، والألمى هو الأسمر اللثات، يمدحون سُمرَةَ اللثة؛ لأنها تبين بياض الأسنان.  
 والمنور: الأتھوان الذي ظهر نوره، وهو الزهر. وحر الرمل: أطيب الرمل وأحسنه لوناً. والدعص:  
 كثيب من الرمل ليس بالكثير. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان طرفه ٢١، وشرح القصائد السبع ١٤٣، والمحاسب ١٨٢/٢، وزهر الآداب ٧٣٣/٢،  
 والمحكم ٣٦٤/٢ (حر)، والبحر المحيط ٥١/٧.

(٤) حكاه ابن جني عن الأخفش الأصغر في: المحاسب ١٨٢/٢.

(٥) هو امرؤ القيس.

وَتَحْسَبُ سَلَمَى لَا تَزَالُ تَرَى طَلًا مِنْ الْوَحْشِ أَوْ يَنْصُبًا بِمِثَاءٍ مَحَلَالٍ<sup>(١)</sup>  
أي: لا تزال أنت ترى طلاً بوجودها، وأجاز الأخصش: مررت برجل  
أخوك عاقل<sup>(٢)</sup>.

وإنما وُصِفَ بالجملة لأن الجملة نكرة، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ تَضَمُّنُهَا الْفَائِدَةُ،  
وَلَا يَجُوزُ تَعْرِيفُهَا؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَهَا يَخْرِجُهَا عَنْ حَدِّهَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُونَ  
ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، فَلَا تَخْلُو الْجُمْلَةُ مِنْ  
أَنْ تَكُونَ حَالًا لِ (ثلاثة) أَوْ وَصَفًا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا؛ لِأَنَّهُ لَا عَامِلَ يَعْمَلُ  
فِيهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: أَقْدَرُ: هَوَاءٍ ثَلَاثَةٌ، فَأَعْمِلُ الْإِشَارَةَ.  
قِيلَ: لَوْ أَشِيرَ إِلَيْهِ لَمْ يَقَعْ فِيهِمُ الْخِلَافُ. وَإِنْ جَعَلَهُ وَصَفًا لِ (ثلاثة) لَمْ يَخْلُ أَنْ  
يَكُونَ جَمْلَةً أَوْ مُفْرَدًا، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَأَعْمَلْتَ (رابعهم) لَمْ يَجُزْ عِنْدَ بَصْرِيِّ؛ لِأَنَّهُ

(١) البيت من الطويل.

الطلا: ولد الظبية. والبيض: يعني به بيض النعام. والميثاء: الأرض السهلة. والمحلال: التي يكثر النزول  
فيها. (عن الخزانة).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحصري ٩٣، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٢٢٧ (جزء منه)، وتثقيف  
اللسان ١٤٢، وتصحيح التصحيف والتحريف ١٧٦، وخزانة الأدب ٦٣/١، وتاج العروس  
٣٢٦/٢٨ (حلل).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الكهف: ٢٢.



ماضي<sup>(١)</sup>، وَإِنْ جَعَلْتُهُ جَمْلَةً لَمْ يُجْزَ؛ لِأَنَّ الْوَاقِدَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا فِي مَوْضِعٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَامُنْهُمْ كَلْبَهُمْ﴾، فَعَلِمْتُ أَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ الصِّفَةَ هُنَا، فَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً.

فَإِنْ قِيلَ: أَعْمَلُهُ وَإِنْ كَانَ مَاضِيًّا عَلَى الْحِكَايَةِ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّ عَلَى الْأَصْلِ<sup>(٢)</sup>.  
قِيلَ: يَمْنَعُ مِنْهُ دُخُولُ / ٣٦١ الْوَاقِدِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

فَإِذَا اجْتَمَعَ الْمُفْرَدُ وَالْجُمْلَةُ فَلَا كَثْرَ تَقْدِيمُ الْمُفْرَدِ عَلَى الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، فَتَقُولُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، وَقَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ﴾<sup>(٤)</sup> مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ<sup>(٥)</sup>، وَجَاءَ الْأَمْرُ بِضِدِّ هَذَا فِي التَّقْدِيمِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾، وَعَلَيْهِ قَوْلُ [الشَّاعِرِ وَهُوَ]<sup>(٦)</sup> النَّابِغَةُ:

(١) يشترط البصريون لعمل اسم الفاعل كونه للحال أو الاستقبال. انظر: الكتاب ١/ ١٦٤، والمقتضب ١٤٨/٤، والأصول ١/ ١٢٥.

(٢) يُجِيزُ الْكِسَائِيُّ عَمَلَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَإِنْ كَانَ لِلْمَاضِي، وَنَسَبَ لِلْكُوفِيِّينَ عَامَةً. انظر: المقتصد ١/ ٥١٢ - ٥١٣، وكشف المشكلات ١/ ٤١٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٠، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٧٢٦.

(٣) الأنعام: ٩٢.

(٤) في الأصل: (كتاب) بدل (ذكر)، وهو وهم.

(٥) الأنبياء: ٥٠.

(٦) في د.

كَلَيْنِي هُمْ يَا أُمَيَّةَ نَاصِبٍ      وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ<sup>(١)</sup>  
وَقَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

قَرَوْا أَضْيَافَهُمْ رَبَّحًا بِبُحٍّ      يَعِيشُ بِفَضْلِهِنَّ الْحَيُّ سُمْرِ<sup>(٣)</sup>  
يَحْكُمُ بَأْنَ الصِّفَةِ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ أَقْوَى مِنَ الْوَصْفِ بِالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ<sup>(٤)</sup>؛

(١) البيت من الطويل.

كَلَيْنِي: دعيني وهمي، من وكله يكلُّه، إذا تركه وإياه. وبطيء الكواكب: أي إنه طويل، كواكبه لا تسير (عن الديوان).

الشاهد فيه: وليل أقاسيه بطيء الكواكب. حيث وصف بالجملة (أقاسي) ثم وصف بالمفرد (بطيء).  
انظر: ديوان النابغة ٤٠، والعين ١/١٣٧ (قطع)، والكتاب ٢/٢٠٧، ٢٧٧، ٣/٣٨٢، ومجاز القرآن ٢/١٨٤، وغريب الحديث لابن سلام ٣/١٣١، وتفسير الطبري ١٣/١٨٣، واللامات للزجاجي ١٠٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٥، وغريب الحديث للخطابي ١/٦١٠، والأزهية ٢٣٧، والحمامة البصرية ١/٣٦٥-٣٦٦، وخزانة الأدب ٢/٣٢١.

(٢) هو خفاف بن ندبة.

(٣) البيت من الوافر.

روي: (تجيء بعقريّ الودقِ سمر)، و(المش) بدل (الحي).

الرَّبْحُ: هي ما يربحون من الميسر. والبُحُّ: قدام الميسر. يعني: قداماً بُحّاً لرزانتها. (عن اللسان)

الشاهد فيه: الوصف بجملة (يعيش الحي) ثم بالمفرد (سمر).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر خفاف بن ندبة) ٤٧٤، وجمهرة اللغة ١/٢٢٠، والأغاني ١٥/٦٨، وتهذيب اللغة ٤/١٣ (يح)، ٥/٣٢ (ريح)، ومقاييس اللغة ١/١٧٤ (يح)، ٢/٤٧٤ (ريح)، والمحكم ٢/٣٨٤ (بحج)، وشروح سقط الزند ٣/١٣٨٥، والمفردات ٣٣٨ (ريح)، واللسان ٢/٤٠٦، ٤٤٣ (ريح).

(٤) نقل هذا ابن الأثير في البديع ١/٢/٣٢٠. ونقله عنه غير واحد من النحويين، كما أثبت ذلك محققه.

لأنَّ الصِّفَةَ بِأَبْهَاءِ الْإِفْرَادِ، وَالْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ أَشْبَهُ بِالْمُفْرَدِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ؛ لِأَنَّ اتِّصَالَ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ أَقْوَى مِنْ اتِّصَالِ الْمُبْتَدَأِ بِالْخَبَرِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: إِذَا وَصِفْتَ بِفِعْلٍ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ حَالًا<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْمَاضِيَ قَدْ اِضْمَحَلَّ وَفَنِيَ وَتَقَضَّى، وَأَجِيزَ ذَلِكَ فِي الْمَاضِي؛ لِأَنَّهُ قَدْ شُوهِدَ وَرُئِيَ، وَعَلَيْهِ التَّنْزِيلُ، وَأَكْثَرُ مَا وَصِفَ مِنَ الْأَفْعَالِ بِالْمَاضِي؛ لِأَنَّهُ مُحَقَّقٌ، وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلُ فَفِيهِ خِلَافٌ، فَإِنْ قَدَّرْتَ مَخَايِلَهُ تَقْدِيرَ وَجُودِهِ جَازَ الْوَصْفُ / ٣٦٢ بِهِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

وَالْأَفْهَبُ هَذَا ذِمَّةً سَتَضِيعُ<sup>(٣)</sup>

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ يَصِيدُ غَدًا، التَّقْدِيرُ فِيهِ: يُقَدَّرُ الصَّيْدُ غَدًا،

(١) منهم ابن السراج، قال: «واعلم أن الصلة والصفة حقهما أن تكونا موجودتين في حال الفعل الذي تذكره، لأن الشيء إنما يوصف بما فيه، فإذا وصفته بفعل أو وصلته به فالأولى به أن يكون حاضرًا كالاسم...». انظر: الأصول ٢/٢٦٨. ونقل ابن الأثير القول في البديع دون نسبة ١/٢/٣٢٠-٣٢١.

(٢) هو الطرماح بن حكيم.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أَعَامَ دِينِي إِذْ حُلَّتْ بَيْنِي وَبَيْنَهَا

عام: ترخيم (عامر) على لغة من يتنظر. ودني: من ودى يدي. أي دفع الدية. (عن الديوان).

الشاهد فيه: الوصف بالمستقبل، فستضيع وصف لذمة، كأنه قال: ذمة ضائعة.

انظر: ديوان الطرماح ١٨٠، والبصريات ٢/٧٩٧. ولم أجده في غيرهما.

وَأَمَّا الْحَالُ فَلَا خِلَافَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا مُشَاهِدَةٌ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:  
 حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ الْمُخْتَلِطُ جَاوُوا بِضَيْحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ<sup>(٢)</sup>  
 وَقَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

إِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لَا نَعْدُمُهُ<sup>(٤)</sup>  
 فَإِنَّهُ يُتَأَوَّلُ إِلَى الْحَقِيرِ، كَأَنَّهُ قَالَ فِي الْأَوَّلِ: جَاوُوا بِضَيْحٍ يَتَلَوَّنُ بِهَذَا اللَّوْنِ،  
 وَفِي الثَّانِي: وَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ مَدْعُوُّهُ بِالْمُواصَلَةِ.  
 فَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَإِنَّمَا تُبَيِّنُ مَذَاهِبَ النَّاسِ فِيهَا فِي بَابِهَا<sup>(٥)</sup>، إِنْ شَاءَ اللَّهُ [تَعَالَى]<sup>(٦)</sup>،  
 وَتُبَيِّنُ هُنَا صِفَاتِهَا، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَلَّا تُوصَفَ، إِلَّا أَنَّهُ عَرَضَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ اللَّبْسِ

(١) قيل: هو العجاج.

(٢) من الرجز.

روي (بِمَذْقٍ) بدل (بِضَيْحٍ).

والضّيح: هو اللبن الكثير الماء. (عن اللسان).

انظر: الكامل ١٠٥٤/٢، وتهذيب اللغة ١٠٦/٧ (خضر)، والمحتسب ١٦٥/٢، والفسر ١/٦٢، ٦٢٦،

والمخصص ١٣/١٧٧، وأسرار البلاغة ٣٣٦، وأمالى ابن السجري ٢/٤٠٧، والإنصاف ١/١١٥،

وشرح المفصل ٣/٥٣، واللسان ٤/٢٤٨ (خضر)، ١٠/٣٤٠ (مذق)، ومغني اللبيب ٣٢٥، ٧٦١،

وشرح أبياته ٥/٥، وخزانة الأدب ٢/١٠٩.

(٣) هو أبو نُخَيْلَةَ.

(٤) من الرجز.

انظر: طبقات الشعراء لابن المعتز ٦٥، والفسر ١/٦٣، والأشباه والنظائر ٦/٢٣٥.

(٥) انظر: الغرة ٢ ب (قليج علي).

(٦) في د.

للاشتراك الواقع فيها فوصفت بهذا، وقال بعض النحاة: إن الأفضّل والفضلي اسمان وليسا بوصفين؛ لأنهما لم يقعا إلا معرفتين، وحكم الوصف أن يكون نكرة ثم تتعرّف.

فإن قلت: فقد وُصف به في قولك: مررت بزيد الأفضّل، فإنه قد وُصف بالمائة والأجر وغير ذلك.

فأما المضمّر فلا يوصف ولا يوصف به، وأما العلم فلا يوصف به، وإنما يجري عطف بيان، ويوصف بما فيه الألف واللام، وبما أضيف إلى معرفة، وبأسماء / ٣٦٣ الإشارة عند سيبويه<sup>(١)</sup>، ولا يصح ذلك عند ابن السراج<sup>(٢)</sup>؛ لأن الإشارة عنده أعرف من العلم، لما سنبين في باب إن شاء الله [تعالى]<sup>(٣)</sup>، نقول: مررت بزيد الطويل ويعمر و غلامك وي بكر هذا، فكأنه إذا قال: (هذا) قال: الحاضر، وإذا قال: (ذاك) قال: الغائب، وهو وإن لم يكن مشتقاً يؤول إلى المشتق.

والمبهم لا يوصف إلا بأسماء الأجناس ممّا فيه الألف واللام، والعلة في

(١) انظر: الكتاب ٦/٢.

(٢) لا يدل على ذلك كلامه في الأصول، فإنه قال: «فالوصف منها أربع: الأول: وهو العلم الخاص، يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام، نحو: مررت بزيد أخيك، والألف واللام، نحو: مررت بزيد الطويل، وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام. وأما المبهمة فنحو: مررت بزيد هذا، ويعمر وذاك. والمرفوع والمنصوب في اتباع الأول كالمجرور». الأصول ٣٢/٢.

(٣) في د.

ذَلِكَ هُوَ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ تَأْتِي لِضُرُوبٍ تُعْرَفُ فِي بَابِهَا<sup>(١)</sup>، فَمِنْ جَمَلَةِ مَوَاضِعِهَا الْعَهْدُ وَالْحُضُورُ، فَلَوْلَا هَذَا لَأَتَبَسَ الْأَمْرُ فِيهَا، فَإِذَا قُلْتَ: هَذَا الرَّجُلُ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: الْحَاضِرُ، فَإِذَا قُلْتَ: الرَّجُلُ، قُلْتَ: الْمَعْهُودُ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّكَ لَا تَصِفُهُ إِلَّا بِجَنْسٍ غَيْرِ مُشْتَقٍّ، فَإِنْ وَصَفْتَهُ بِمُشْتَقٍّ فَهُوَ عَلَى قُبْحِ جَائِزٍ، وَهُوَ عَلَى إِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ، وَلِشِدَّةِ اتِّصَالِ هَذِهِ الصِّفَةِ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِهِذَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ، عَلَى الصِّفَةِ، وَيَجُوزُ: مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الرَّائِعِ وَالسَّاجِدِ؛ لِأَنَّ<sup>(٢)</sup> الثَّانِي جِئْنَا بِصِفَتِهِ لَهُ، وَالْأَوَّلُ جِئْنَا بِهِ لِأَجْلِ الصِّفَةِ.

وَلَا يُوصَفُ بِمُضَافٍ إِلَى مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَلَا غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ ثَلَاثَةً أَشْيَاءَ فِي تَقْدِيرِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَلْزَمُنَا / ٣٦٤ عَلَى ذَلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ غُلَامٍ عَمِيرٍ، لِانْفِصَالِهِ نَمَّا ذَكَرْنَا هَذَا قَوْلَ الْمُبَرَّدِ<sup>(٣)</sup>، وَغَيْرُهُ يَمْنَعُ مِنْهُ عَلَى مَا سَبَقَ، فَإِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِهَذَا الطَّوِيلِ، فَهُوَ عَطْفُ بَيَانٍ أَوْ بَدَلٍ، وَإِذَا قُلْتَ: يَا هَذَانِ الطَّوِيلَانِ، فَهُوَ نَعْتٌ؛ لِأَنَّكَ فِي النَّدَاءِ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى هَذَا فِي أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ لِأَجْلِ اللَّامِ فَتَجْعَلُهُ مَعْهُودًا، كَمَا افْتَقَرْتَ مَعَ (مَرَرْتُ) فَهُوَ فِي النَّدَاءِ كَ (زَيْدٍ)، وَفِي الْإِخْبَارِ لَيْسَ كَ (زَيْدٍ)؛ لِأَنَّهُ جِيءَ بِهِ لَمَّا بَعْدَهُ.

وَمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ يُوصَفُ بِمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَبِمَا أُضِيفَ إِلَى مَا فِيهِ

(١) انظر: الغرة ٢٤ [قليج علي].

(٢) في د: لأنه وصفته قسم له شيء واحد فلا فرق بينهما، ألا ترى أن الثاني ...

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ١٤٩.

الْأَلِفُ وَاللَّامُ لَا غَيْرُ، وَبَعْضُهُمْ يُجَيِّزُهُ فِي غَيْرِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ دُونَ  
 مَرْتَبَةِ غَيْرِهِ<sup>(١)</sup>، وَلَا يُوصَفُ بِالْمُبْهَمِ؛ لِأَنَّهَا أَعْرَفُ مِمَّا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَسَيَبُوءُهُ  
 لَا يَصِفُ إِلَّا بِمَا هُوَ مِثْلُ الْمَوْصُوفِ فِي التَّخْصِصِ أَوْ دُونَهُ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يُوصَفُ بِمَا هُوَ  
 أَخَصُّ مِنَ الْمَوْصُوفِ فِي الْوَضْعِ، وَلَا يُوصَفُ مَا أُضِيفَ إِلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ بِمَا  
 أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَضَعِيَّةٍ، وَلَا إِلَى مُضْمَرٍ، وَلَا إِلَى مُبْهَمٍ؛ لِأَنَّهَا أَعْرَفُ مِنْهُ، فَلَوْ  
 قُلْتُ: رَأَيْتُ غُلَامَ الرَّجُلِ الظَّرِيفِ، كَانَ بَدَلًا، فَإِنْ قُلْتُ: (الظَّرِيفِ) كَانَ نَعْتًا.

فَأَمَّا الْمُضَافُ فَلَا يُوصَفُ إِلَّا بِمَا أُضِيفَ كإِضَافَتِهِ، وَبِمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ،  
 فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مُضْمَرٍ أَوْ إِلَى عَلَمٍ جَازَ أَنْ يُوصَفَ بِأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ عِنْدَ سَيَبُوءِهِ<sup>(٣)</sup>،  
 وَهَذِهِ جَمْلَةٌ كَافِيَةٌ.

(١) انظر: شرح الكافية ١/٢/١٠٠١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٥-٧.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٧.

وَأَعْلَمَ أَنَّهُمْ قَدْ وَصَفُوا الْمُضَافَ / ٣٦٥ إِلَيْهِ وَهُمْ يُرِيدُونَ الْمُضَافَ، قَالَ<sup>(١)</sup>:  
 عَلَى يَوْمٍ تَمْلِكُ الْأُمُورَ صَوْمُ شُهُورٍ وَجِبَتْ نُذُورًا<sup>(٢)</sup>  
 ونحو منه قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ فِي الْخَيْرِ<sup>(٤)</sup>،  
 عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ<sup>(٥)</sup>، وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَصِفَ الْمَعْرِفَةَ بِالْجُمْلَةِ أَتَيْتَ بِ(الذي)  
 وَجَعَلْتَ الْجُمْلَةَ صَلَتَهَا، وَوَصَفْتَ بِ(الذي) وَثَنِيَّتُهُ وَجَمَعْتُهُ وَأَنْثَتْ عَلَى حَسَبِ  
 الْأَوَّلِ.

وَيَجُوزُ فِي كُلِّ مَوْصُوفٍ أَنْ تَجْمَعَ وَتُقَرِّدَ صِفَاتِهِ عَلَى عِدَّتِهِ، كَقَوْلِكَ: مَرَزْتُ  
 بِرِجَالٍ كَاتِبٍ وَشَاعِرٍ وَبَزَازٍ، عَلَى الْوَصْفِ وَالْبَدَلِ، وَيَجُوزُ: كَاتِبٌ وَشَاعِرٌ وَبَزَازٌ،

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز.

الشاهد فيه: أنَّ جملة (وجبت) صفة لشهور، وهي في المعنى وصف للصوم.

انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٧٩/٢، وتفسير الطبري ١٩٨/١١، ٦٣٠/١٨ (شاكر)، والبديع  
 ٣٢٩/٢/١.

(٣) الشعراء: ٤.

(٤) يعني (خاضعين) فهي خبر (أعناق) قبل دخول الفعل الناسخ، ويصح أن يكون الخبر جمعا سالما، والمبتدأ  
 جمع لغير العاقل، لإضافته إلى ضمير جماعة الذكور العقلاء، فجاء الخبر مطابقا لما أضيف المبتدأ إليه.  
 وجعل هذا نظيرا لمجيء الصفة مطابقة لما أضيف الموصوف إليه.

(٥) القول الآخر: أن (أعناق) بمعنى الجماعات من الناس. انظر: العين ١٦٨/١ (عقن). أو الرؤساء، أي:  
 ظلت رؤساؤهم لها خاضعين. انظر: مجالس ثعلب ٤٩٩/٢.

وانظر القولين في معاني القرآن للأخفش ٦٤٣-٦٤٤/٢، والمقتضب ١٩٩/٤، وتفسير الطبري  
 ٦٠-٥٩/١٩.



على التَّبْعِيضِ بِالرَّفْعِ، وَإِنْ لَمْ تَسْتَوْفِ الْعِدَّةَ فَالرَّفْعُ لَا غَيْرُ، وَإِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مَعْرِفَةً  
جَازَ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ، وَالرَّفْعُ عَلَى (هُوَ)، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ:

وَهُنَّ عَلَى خَدَّيْ شَيْبٍ بِنِ عَامِرٍ      أَثَرْنَ عُجَاجَاتٍ سَنَابِكُهَا كُذِرُ<sup>(١)</sup>  
أَي: هِيَ كُذِرَتْ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَيْعَةَ<sup>(٢)</sup>:

قُلْتُ أَجِيبِي عَاشِقًا      بِحَبِّكُمْ مَكْلَفُ<sup>(٣)</sup>  
أَي: هُوَ، وَعَلَيْهِ أَجَازُوا: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَخُوكَ، أَي: هُوَ أَخُوكَ، وَعَلَيْهِ  
أَنشَدُوا:

أَقْلَبُ فِي بَغْدَادَ عَيْنِي فَلَا أَرَى      سَنَا الصُّبْحِ أَوْ دِيكََا يَبْغِدَادَ صَائِحُ  
بِلَادُهَا كَانَتْ شِكَايِي فَلَمْ أَعُدْ      وَلَوْ مِتُّ مَا قَامَتْ عَلَيَّ النَّوَائِحُ<sup>(٤)</sup>  
/ ٣٦٦ أَي: هُوَ صَائِحٌ، وَلَوْ قُلْتُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كَاتِبٍ وَشَاعِرٍ وَبِزَارٍ، لَمْ

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي. أبو الخطاب (ت ٩٣ هـ) شاعر أموي، كانت ولادته في  
الليلة التي قتل فيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قتل في غازیة. انظر: الشعر والشعراء ٥٣٩/٢،  
والأغاني ٧١/١، ووفيات الأعيان ٤٣٦/٣.

(٣) البيت من مجزوء الرجز. ورواية الديوان:

قُلْتُ فـإِني هـائِمٌ      صَبِّ بِكُمْ مَكْلَفُ  
انظر: ديوان عمر ٢٣٩، ومجالس ثعلب ١١٧/١، وتفسير الطبري ١٠٠-١٠١، والزاهر ٥٨٥/١،  
وضرائر الشعر ١٧٤.

(٤) البيتان من الطويل. ولم أعرف قائلهما.

انظر: ضرائر الشعر ١٧٤، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٢٤. ولم أجدهما في غيرهما.

يَحْسُنِ الرَّفْعَ وَحُسْنَ الْجَرِّ، وَقَدْ أَجَارَهُ بَعْضُهُمْ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: مَرَزْتُ بِثَلَاثَةِ  
رَجَالٍ كَاتِبِينَ وَشَاعِرٍ، كَمَا قَالَ<sup>(١)</sup>:

ذَوْدُ ثَلَاثٍ بِكُورَةٍ وَنَابَانِ<sup>(٢)</sup>

وَيُجَوِّزُ إِفْرَادُ الْمُوصُوفِينَ وَجَمْعُ الصِّفَةِ إِذَا اسْتَعْرَفَتِ الْعِدَّةُ، فَتَقُولُ: مَرَزْتُ  
بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو وَخَالِدِ الظُّرَفَاءِ، وَقَدْ أَجَارَ قَوْمٌ وَصَفَ بَعْضُهُمْ وَتَرَكَ بَعْضُهُمْ<sup>(٣)</sup>،  
وَأَنشَدَ:

كَأَنَّ حُمُوهُمْ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ ثَلَاثَةُ أَكْلِبٍ يَتَطَارِدَانِ<sup>(٤)</sup>  
وَقَالَ الْأَخْفَشُ: لَا تَقُولُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ صَالِحٍ؛ لِأَنَّ  
(حَسْبُكَ) قَدْ شَمَلَ جَمِيعَ صِفَاتِ الْحُسْنِ، فَإِذَا اجْتَمَعَتِ صِفَتَانِ فَالْصِّفَةُ الثَّانِيَّةُ  
لِمَجْمُوعٍ مَعْنَى الْمُوصُوفِ وَالصِّفَةُ جَمِيعًا عِنْدَ قَوْمٍ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَابِعَةٌ، وَكَوْنُهَا

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز. وبعده:

غَيْرَ الْفُحُولِ مِنْ ذُكُورِ الْبُعْرَانِ

انظر: المخصص ١٢٨/٧، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٥٨/٨. ولم أجده في غيرها.

(٣) انظر: شرح الكافية ١٠٠٨/٢/١.

(٤) البيت من الوافر. ولم أعرف قائله.

انظر: ضرائر الشعر ٢٥٥، وشرح الكافية ١٠٠٨/٢/١، وخزانة الأدب ٣٩/٥. وفيه: «لم أر هذا البيت

إلا في كتاب المعاينة للأخفش».

(٥) قال الزركشي: «قال صاحب البسيط من التحوين: إذا اجتمعت صفتان فصاعداً لموصوف واحد؛ قال

مَوْصُوفَةٌ تُوجِبُ لَهَا أَنْ تَكُونَ مَتَّبِعَةً، وَأَيْضًا فَإِنَّ الصِّفَةَ الْأُولَى قَدْ تَكُونُ جَمْلَةً،  
وَالْجَمْلَةُ لَا تُوصَفُ، وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَتِ الصِّفَةُ الثَّانِيَةُ لِلصِّفَةِ الْأُولَى لَمَا قِيلَ: إِنَّ  
الصِّفَةَ إِذَا وَقَعَتْ جَمْلَةً فَمَرَّتْ بِهَا التَّأْخِيرُ عَنِ الصِّفَةِ الْمَفْرَدَةِ، وَمَرَّتْ بِهَا الْمَفْرَدَةُ  
التَّقْدِيمُ، وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَتِ الصِّفَةُ لِلثَّانِيَةِ لَمَا حَسُنَ عَطْفُهَا عَلَيْهَا، وَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ  
لِلْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَنَعَ أَنْ تُوصَفَ الصِّفَةُ، فَإِذَا / ٣٦٧ كَانَ فَاسِدًا وَحْدَهُ كَانَ أَيْضًا  
فَاسِدًا إِذَا انْضَمَّ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْمَانِعَةَ مَوْجُودَةً، وَأَيْضًا فَهِيَ الْأَوَّلُ <sup>(١)</sup> كَمَا أَنَّ  
الْأُولَى لِلْأَوَّلِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الصِّفَةَ شَبِيهَةً بِالْفِعْلِ وَالْفِعْلُ لَا يُوصَفُ.

وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْ عَامِلِ الْمَوْصُوفِ، لَا  
تَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَةً وَعَمَرًا قَتَلْتُهُمَا، وَقَدْ جَاءَ عَلَى هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ <sup>(٢)</sup>:  
فَصَلَقْنَا فِي مُرَادٍ صَالِقَةٍ وَصُدَاءِ أَحَقَّتْهُمْ بِالثَّلَلِ <sup>(٣)</sup>

قال قوم: الصفة الثانية للأول وحده، وقال قوم: هي لمجموع الموصوف والصفة. البحر المحيط

٤٥٩/٣.

(١) في د: للأول.

(٢) هو لبيد بن ربيعة.

(٣) البيت من الرمل.

الصلقة: الصوت الشديد. ومراد وُصْدَاء: قبيلتان. والثلل: الهلاك. (عن اللسان).

انظر: ديوان لبيد ١٩٣، والعين ٢١٦/٨ (ثلل)، والاشتقاق ٤٧٦-٤٧٧، وجمهرة اللغة ٨٤/٣ (صقل)،

وتهديب اللغة ٨/٣٧٠ (صلق)، ١٥/٦٥ (ثل)، والخصائص ٣٩٦/٢، ومقاييس اللغة ١/٣٦٨-

٣٦٩ (ثلل)، واللسان ١٠٨/١ (صدأ)، ١٠/٢٥٥ (صلق)، ١١/٩٠ (ثلل)، والبحر المحيط

٢٠٨/٧.

وَهَذَا شَاذٌّ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَعْمُولَ الصِّفَةِ إِذَا لَمْ يُذَكَّرِ الْمَوْصُوفُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا، لَا تَقُولُ:  
نِعْمَ طَعَامُكَ أَكْلًا زَيْدٌ، فَإِنْ ذَكَرْتَ الْمَوْصُوفَ جَازًا أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الصِّفَةِ عَلَيْهَا  
لَا عَلَى مَوْصُوفِهَا، كَقَوْلِكَ: نِعْمَ رَجُلًا طَعَامُكَ أَكْلًا زَيْدٌ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿ذَلِكَ حَسْرَةُ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾<sup>(١)</sup>، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

فَأَبْلَغُ بَلِيدًا إِنْ عَرَضْتَ ابْنَ مَالِكٍ وَهَلْ يَنْفَعَنَّ الْعِلْمُ إِلَّا الْمُعْلَمُ<sup>(٣)</sup>  
فَإِنَّهُ فَصَلٌ بِالْجُمْلَةِ، قِيلَ: هِيَ اعْتِرَاضٌ فَلَا اعْتِبَارَ بِهَا، وَهِيَ اعْتِرَاضَةٌ  
مُؤَكَّدَةٌ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَتَقُولُ فِيمَا تَصِفُهُ بِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ: هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ أَبَوُهُ»<sup>(٤)</sup>،  
وَمَرَزْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ أَبَوُهُ، وَلَوْ قُلْتُ: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ ظَرِيفٍ، عَلَى الصِّفَةِ<sup>(٥)</sup> لَمْ يُجْزَ:

(١) ق: ٤٤.

(٢) هو الحُصَيْنُ بْنُ الْحُثَامِ الْمَرِي.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

روايته في مصادره: (تليد) بدل (بليد).

الشاهد فيه: الفصل بين الصفة والموصوف بجملة (إن عرضت) الاعتراضية.

انظر: المفضليات ٦٨، وشرحها للأنباري ١/ ١٧١، وشرحها للتبريزي ١/ ٣٤٠، ومنتهى الطلب

١٠٣/٢.

(٤) في اللمع: أخوه.

(٥) في اللمع: الوصف.

لأنَّ المعرفة لا تُوصَفُ / ٣٦٨ بِالنِّكْرَةِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: سَبَبُ الشَّيْءِ يَنْتَزِلُ مَنْزِلَتُهُ فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يُعْرَفُ الرَّجُلُ بِصِفَةٍ وَلَدَيْهِ أَوْ جَارِهِ أَوْ دَارِهِ، فَكُلُّ صِفَةٍ رَفَعَتْ ضَمِيرَ الْمُوصُوفِ رَفَعَتْ الَّذِي مِنْ سَبَبِهِ، إِلَّا مَا اسْتَشْنَيْتُهُ لَكَ، وَهُوَ أَفْعَلُ، فَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبَوُهُ، رَفَعْتَ (أَفْضَلَ) بِخَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ، وَ(أَبَوُهُ) مُبْتَدَأٌ، وَقَدْ جَوَّزُوا عَكْسَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ النِّكْرَةِ، وَمِثْلُهُ: مِثْلُكَ وَشِبْهُكَ [وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا]<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُا أَسْمَاءُ جَوَامِدُ<sup>(٣)</sup>، وَكَذَلِكَ: سَوَاءٌ وَمَائَةٌ وَأَسَدٌ، إِذَا قَصَدْتَ الشِّدَّةَ، وَنَارٌ إِذَا قَصَدْتَ الْحُمْرَةَ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٌ أُمُّهُ وَأَبَوُهُ، وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمْ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٌ أَبَوُهُ وَأُمُّهُ، وَكَذَلِكَ جَوَّزُوا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَائَةٌ إِبْلُهُ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبَوُهُ، وَهُوَ قَلِيلٌ<sup>(٤)</sup>.

فَأَمَّا: [مَا]<sup>(٥)</sup> رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُخْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ<sup>(٦)</sup>، وَمَا

(١) اللمع ٨٢-٨٣.

(٢) في د.

(٣) في د: لم تجر على الفعل.

(٤) جَوَّزَهُ سَيُوبَةُ عَلَى قَلَّةٍ. انظر: الكتاب ٢/٢٨، والأصول ٢/٢٨.

(٥) في د.

(٦) انظر الحديث عن هذه المسألة في: الكتاب ٢/٣١، والمقتضب ٣/٢٤٨، والأصول ١/١٣١، ٢/٣٠.

٤٢، وشرح المقدمة المحسوبة ٤٠٠، وشرح الكافية ٢/١/٧٩٠.

مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ <sup>(١)</sup>، فَإِنَّ (الْكُحْلَ) و(الصَّوْمَ) يَرْتَفِعَانِ بِهِ (أَفْعَلْ)؛ لِأَنَّ الْهَاءَ فِي (مِنْهُ) هِيَ لِصَاحِبِ أَفْعَلْ، بِخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ، وَإِنَّمَا جَعَلْتَ الْكُحْلَ فِي عَيْنِهِ عَمَلًا لَيْسَ لَهُ فِي عَيْنِ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا كُرِّهَ الْإِبْتِدَاءَ لِلِإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَوْ قَدَّمْتَ وَجَعَلْتَ (أَحْسَنَ) مُبْتَدَأً، فَإِنْ أَخَّرْتَ (مِنْهُ) قُبْحَ الْفَصْلِ، وَإِنْ جَعَلْتَ (الْكُحْلَ) مُبْتَدَأً جَاوَزْتَ الْمَسْأَلَةَ إِذَا / ٣٦٩ قَدَّمْتَ (مِنْهُ)، وَجَوَّزَ عُثْمَانُ أَنْ تَجْعَلَ (الْكُحْلَ) بَدَلًا مِنَ الْمُضْمَرِ فِي (أَحْسَنَ)، وَرَفَعَ (أَحْسَنَ) وَيَكُونُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: الْكُحْلُ أَحْسَنُ <sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ كَانَتْ (أَفْعَلْ) لَيْسَتْ الَّتِي تَصَحُّبُهَا (مِنْ) رَفَعْتَ الْمُظْهَرَ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْمَرَ أَبْوَاهُ، وَزُرْقَاءَ عَيْنَاهُ، فَإِنْ ثَنَيْتَ الْأَبَ لَمْ يُجِزِ الْكُوفِيُّ إِلَّا أَنْ تُثَنِّيَ (أَفْعَلْ) وَيَرْفَعُهَا <sup>(٣)</sup>، وَالْبَصْرِيُّ يُجْرِي عَلَى مَا كَانَ يَفْعَلُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، فَيَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْمَرَ أَبْوَاهُ <sup>(٤)</sup>، وَأَنْشَدُوا <sup>(٥)</sup>:

(١) كَذَا يرويه النحويون، وفي كتب الحديث: ما من أيام أحب إلى الله العمل الصالح.. وفيه روايات أخرى.

انظر: المسند ١/٢٢٤، ٢/٧٥، ١٣١، ١٦١، وسنن أبي داود ٢/٢٣٥، وابن ماجه ١/٥٥٠،

والترمذي ٣/١٣٠.

(٢) لم أقف على قول ابن جني.

(٣) انظر قول الكوفيين في شرح السيرافي ٢/١٧٤ ب.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٤١-٤٢.

(٥) للناطقة الجمعدية.

وَلَا يَشْعُرُ الرُّفْحُ الْأَصَمُّ كُغُوبُهُ<sup>(١)</sup>

وَأَجَازَ الْكُوفِيُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (الْكُغُوبَ) عَلَى حَدِّ الْمَفْرَدِ<sup>(٢)</sup>، وَتَقُولُ: مَرَزْتُ بِرِجَالِ أَحْمَرَ آبَاؤُهُمْ، عَلَى قَوْلِكَ: أَحْمَرِينَ، وَإِنْ لَمْ يُقَلَّ، كَمَا قَالُوا: مَرِيضٌ وَمَرَضَى، وَإِنْ لَمْ يَقُولُوا: مَرَضَ بَلْ تَوَهُمُوهُ<sup>(٣)</sup>، وَرَأَيْتُ الْعَبْدِيَّ قَدْ مَنَعَ مِنْ عَمَلِ (أَحْمَرٍ) وَ(أَسْوَدٍ) فِي الظَّاهِرِ<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ يُحَذَفُ بَعْضُ الْكَلَامِ فِيهِ اخْتِصَارًا.

وَكُلُّ مَا كَانَ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ فَهُوَ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ إِلَّا الْفِعْلُ الْمَاضِي، فَإِنْ قَدَّرْتَ مَعَهُ (قَدْ) صَحَّ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا بِغَيْرِ قَرِينَةٍ تَخْصُصُهُ، وَقَدَّرْتَهُ بِمُقَدَّرٍ صَحَّ، فِإِذَا قُلْتَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ أَبُوهُ، جَازَ أَنْ تَرْفَعَ (أَبُوهُ) بِ(عَاقِلٍ)، وَ(عَاقِلٍ) صِفَةٌ (رَجُلٍ)، وَجَازَ أَنْ تَرْفَعَ (عَاقِلًا) وَتَجْعَلَهُ خَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بِرَّوَةٍ رَفِطِ الْأَعْيَطِ الْمُظَلَّمِ

روي: (الأبلغ) بدل (الأعيط).

يقول: إن الرمح لا يشعر إذا طُعِنَ به بمن وقع، فوقوعه بالرجل الكثير الأهل والعشيرة كوقوعه بغيره.

(عن شرح أبيات سيويه).

انظر: ديوان النابغة الجعدي ١٤٤، والكتاب ٤٢/٢، وشرح القصائد السبع ٣٤٧، وشرح أبيات سيويه

٦٠٧/١، والمخصص ٢٠٧/١٢، وشروح سقط الزند ٥٩٢/٢، واللسان ٣٥٧/٧ (عيط)،

٣٧٥/١٢ (ظلم)، وتاج العروس ٤٩٦/١٩ (عيط).

(٢) انظر: شرح السيرافي ١٧٥/٢ أ.

(٣) انظر: الكتاب ٤٢/٢.

(٤) لم أقف على قوله.

الذي هُوَ (أَبُوهُ)، وَالْجُمْلَةُ صِفَةُ (رَجُلٍ)، فَإِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَلِيلٍ مَا أَرَاهُ، جَعَلْتَ / ٣٧٠ (مَا) مَصْدَرِيَّةً، فَإِنْ جَعَلْتَ (مَا) زَائِدَةً نَصَبْتَ (قَلِيلًا)، وَتَكُونُ قَدْ وَصَفْتَ فِي الْأَوَّلِ بِمَفْرَدٍ وَفِي الثَّانِي بِجُمْلَةٍ، وَمَعَ الزِّيَادَةِ وَصَفْتَ بِجُمْلَةٍ، وَالْأَخْفَشُ يَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَشَيْكَ ذَهَابُهُ، فَإِنْ نَصَبْتَ (وَشَيْكًَا) كَانَ عَلَى الظَّرْفِ، وَالْأَوَّلُ أُولَى<sup>(١)</sup>.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ أَبُوهُ»، فَيَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ الْأَبَ بِالْكَرِيمِ، وَالهَاءُ تَعُودُ إِلَى الْأَيْفِ وَاللَّامِ أَوْ إِلَى مَدْلُوهِمَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ (أَبُوهُ) بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ(الْكَرِيمِ) خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ (زَيْدِ)، وَالْعَائِدُ إِلَى الْأَيْفِ وَاللَّامِ مُضْمَرٌ مُسْتَكِينٌ، وَالْعَائِدُ إِلَى صَاحِبِ الْحَالِ مِنَ الْجُمْلَةِ الهَاءُ فِي (أَبُوهُ)، وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَائِضٍ امْرَأَتُهُ، وَلَا تَقُلْ: بِالرَّجُلِ الْحَائِضِ الْمَرْأَةُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ لِلْأَوَّلِ.

وَقَوْلُهُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الظَّرِيفِ»، وَقَوْلُهُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ ظَرِيفٍ»، لَا يَجُوزُ عَلَى الصِّفَةِ، هُوَ كَمَا ذَكَرَ إِجْمَاعًا، لَكِنْ [يَجُوزُ]<sup>(٢)</sup> عَلَى الْبَدَلِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّ لِمَا سَنَذَكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ، وَقَدْ رَفَعَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى (هُوَ)<sup>(٣)</sup>.

(١) لم أقف على قوله.

(٢) في د.

(٣) لم أجد من تعرض لشرح عبارة ابن جنى هذه، وإنما كررها الواسطي وأبو حيان، وتركها الثمانياني وابن



وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ إِذَا رَفَعَتِ الظَّاهِرَ فِي التَّوْحِيدِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يُجْمَعُ جَمْعُ الصَّحَّةِ، نَحْوُ: مَرَزْتُ بِرِجَالٍ مُنْطَلِقٍ عَلِمَاؤُهُمْ، فَإِنْ قُلْتُ: مَرَزْتُ بِرِجَالٍ حُسْنٍ وَجُوهُهُمْ، فَالْأَوَّلَى جَمْعُ (حِسَانٍ)؛ لِأَنَّهُ يُجْمَعُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَفْرَدِ، فَيَكُونُ قَدْ [٣٧١] جَمَعَ اللَّفْظَ وَالْمَعْنَى <sup>(١)</sup>.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَتَقُولُ: هَذَا رَجُلٌ مِثْلُكَ، وَنَظَرْتُ إِلَى رَجُلٍ شَبِهُكَ، وَشَرَعَكَ مِنْ رَجُلٍ، وَهَذَا رَجُلٌ ضَارِبُ زَيْدٍ وَشَاتَمُ عَمْرٍو» <sup>(٢)</sup>، فَتَجْرِي هَذِهِ الْأَلْفَاظُ أَوْصَافًا عَلَى النَّكِيرَاتِ، وَإِنْ كُنَّ مُضَافَاتٍ إِلَى مَعَارِفٍ <sup>(٣)</sup>، لِتَقْدِيرِكَ فِيهِنَّ الْإِنْفِصَالَ، وَأَنْتَهَنَّ لَا يَخْصُصْنَ شَيْئًا بِعَيْنِهِ <sup>(٤)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: الْمُضَافُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُضَافٌ إِلَى نَكِيرَةٍ، وَمُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ، فَالْمُضَافُ إِلَى النَّكِيرَةِ نَكِيرَةٌ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ، وَضَرْبٌ لَا يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ، فَالَّذِي يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى مَعْرِفَةٍ: غُلَامٌ، وَدَارٌ، وَنَحْوُهُمَا، وَالَّذِي لَا يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى مَعْرِفَةٍ: مِثْلٌ، وَشَبَهُ، وَغَيْرُ، وَيسوى، وَوَاحِدٌ أُمِّهِ، وَعَبْدٌ بَطْنِهِ، وَالْأَرْبَعَةُ الْأَصْنَافُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَدَّ النَّكِيرَةِ أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ شَائِعًا فِي جَنْسِهِ، فَكُلُّ مَا شَابَهُ فَإِنَّهُ

برهان والكوفي وابن الحجاز دون تعليق. انظر: شرح اللمع للواسطي ١٠٧، والمتبع ٤٠٣/٢.

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١٧٥ ب- ١٧٦ أ.

(٢) في اللمع: بكر.

(٣) في اللمع: المعارف.

(٤) اللمع ٨٣.

مِثْلُهُ، كَقَوْلِكَ: (رَجُلٌ) يَصْلُحُ لِكُلِّ أَدَمِيٍّ ذَكَرٍ بَلَغَ الْحُلُمَ فِي الْمُتَعَارَفِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (مِثْلُكَ) لَنْ تُحْصَ وَاحِدًا بِعَيْنِهِ، بَلْ كُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ بَعْضٌ خِلَالِكَ أَوْ جَمِيعُهَا فَقَدْ مِثْلُكَ فِيهَا، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي خَلَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَ(شِبْهُكَ) بِمَنْزِلَةِ (مِثْلِكَ).

وَرَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يُقَالَ: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ مِثْلِكَ، فَتَصِفُ بِهِ الْمَعْرِفَةَ إِذَا جَعَلْتَهُ الَّذِي هُوَ مَعْرُوفٌ / ٣٧٢ بِمِثْلِكَ<sup>(١)</sup>، فَأَمَّا (شِبْهُكَ) فَمَعْرِفَةٌ لِلْمُبَالَغَةِ الَّتِي فِيهَا، يَعْنِي بِهِ الَّذِي يُشَبِّهُكَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ<sup>(٢)</sup>.

فَأَمَّا (غَيْرُكَ) فَهُوَ أَنْكَرُ مِنْ (مِثْلِكَ)؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا عَدَاكَ غَيْرُكَ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا عَدَاكَ مِثْلَكَ، وَبَعْضُهُمْ<sup>(٣)</sup> يَجْعَلُ (غَيْرًا) مَعْرِفَةً إِذَا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِشَيْئَيْنِ لَيْسَ غَيْرُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا مُنْعَمٌ عَلَيْهِ أَوْ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِ، فَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ صِفَةً لـ (الَّذِينَ)، وَرَدَّ ابْنُ السَّرَّاجِ هَذَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَخْرَجْنَا<sup>(٥)</sup> نَعْمَلُ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا

(١) انظر رأي يونس في الكتاب ١/ ٤٢٨.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٢٨٨.

(٣) نسب الرضي هذا القول للزجاج. انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٨٨٣. ونسبه أبو حيان للسيرافي. انظر:

الارتشاف ٤/ ١٨٠٣.

(٤) الفاتحة: ٧.

(٥) في النسختين: أخرجنا. وهو وهم، اشتبه عليه بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا

إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ١٢].

نَعْمَلُ<sup>(١)</sup>، وَلَيْسَ إِلَّا الصَّلَاحُ وَالْفَسَادُ، فَقَدْ وَصَفَ بِهِ (صَالِحًا) وَهُوَ نَكِيرَةٌ  
فَقَبْتُ أَنَّهُ نَكِيرَةٌ<sup>(٢)</sup>، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ بَدَلٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

إِنْ قُلْتَ خَيْرًا قَالَ شَرًّا غَيْرُهُ      أَوْ قُلْتَ شَرًّا مَدَّهُ بِمَدَادٍ<sup>(٤)</sup>  
(وَسَوَى) يَجْرِي يَجْرَى (غَيْرِ)، وَلِهَذَا التَّقَارُبُ وَقَعَا فِي الصُّفَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ،  
وَيَجْرِي أَيْضًا جَمَلَةً صِلَةً لِلَّذِي، وَلَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، وَيَجْرِي صِفَةً لِلنَّكِيرَةِ،

(١) فاطر: ٣٧.

(٢) قال ابن السراج: «فأما (مثل) و(غير) و(سوى) فإنهن إذا أضفن إلى المعارف لم يتعرفن؛ لأنهن لم  
يخصصن شيئًا بعينه». (الأصول ٥/٢) ثم اختلف النقل عنه، فالمؤلف هنا نقل رده على ذلك الرأي،  
ويؤيده ما في الأصول، وكذلك فعل الرضي في شرح الكافية (١/٢/٨٨٤). أما ابن عصفور، وأبو  
حيان في البحر، وابن هشام فقد نقلوا أن ابن السراج هو صاحب القول، وأن (غيرًا) إذا كانت بين  
ضدين تعرفت استدلالًا بآية الفاتحة، ثم ردوا عليه بآية فاطر. وقال أبو حيان: «وذهب ابن السراج إلى  
أنَّ المغاير والمائل إذا كان واحدًا كانت (غير) و(مثل) نكرتين، وإن أضيفا إلى معرفة، وجعل من ذلك  
«غَيْرُ الْمَقْصُوبِ»، ومررت بالجامد غير المتحرك، وزعم السيرافي أن (غير) تتعرف، وجعل من ذلك  
«غَيْرُ الْمَقْصُوبِ». (الارتشاف ٤/١٨٠٣) وقد تحدث البغدادي عن هذا الاضطراب في  
الحزنة.

انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧٣/٢، والبحر المحيط ٢٨/١، ومغني اللبيب ٢١٠، وخزانة الأدب  
٢٠٧/٤.

(٣) هو الأسود بن يعفر.

(٤) البيت من الكامل.

انظر: شرح الكافية ١/٢/٨٨٤، وخزانة الأدب ٢٠٧/٤. ولم أجده في غيرهما.

تَقُولُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سِوَاكَ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ (عَبْدَ بَطْنِهِ) أَنْكَرُ مِنْ (وَاحِدِ أُمِّهِ)،  
وَدَلِيلُهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ <sup>(١)</sup>:

عَلَامٌ يُعِيدُنِي قَوْمِي وَقَدْ كَثُرَتْ فِيهِمْ أَبَاعِرُ مَا شَاؤُوا وَعِبْدَانُ <sup>(٢)</sup>

/ ٣٧٣ أي: يَتَّخِذُونِي عَبْدًا، وَجَاءَ الْمَصْدَرُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ، قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٣)</sup>:

النَّاسُ عِنْدِي كَثَامُ السُّمِّ يَرْضَوْنَ بِالتَّعْيِيدِ وَالتَّأْمِي <sup>(٤)</sup>

وَقَلَّمَا وَصِفَ بِ(عَبْدٍ) مُفْرَدًا، فَيَقَالُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ عَبْدٍ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً فِي  
الْأَصْلِ، فَإِنْ أَصْفَتْهُ جَارَ وَصْفُهُ بِهِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ نَعْتُ النِّكَرَةِ عَلَيْهَا انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، نَحْوُ  
قَوْلِكَ: هَذَا قَائِمًا رَجُلٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

(١) هو الفرزدق.

(٢) البيت من البسيط.

روي: (حَتَامٌ) بدل (عَلَامٌ).

انظر: نوادر أبي زيد ٣١٥، ٤٨٤، وتفسير الطبري ٦٨/١٩، وتهذيب اللغة ٢/٢٣٣ (عبد)، وغريب

الحديث للخطابي ١/٤٤٠، واللسان ٣/٢٧٣ (عبد)، والبحر المحيط ٧/١٢.

(٣) هو رؤبة.

(٤) من الرجز.

الثمام: نبت ضعيف، تحشى به الوسائد والنضد. (عن اللسان ١٢/٨١) (ثمم).

انظر: ديوان رؤبة ١٤٣، والعين ٨/٤٣٢، وتهذيب اللغة ٢/٢٣٣ (عبد)، والمهجع ٢٠٧ (الثاني)،

ومقاييس اللغة ١/١٣٦ (عبد) (الثاني)، والمخصص ٣/١٤٣ (الثاني).

لِعَزَّةٍ مُّوجَّشًا طَلَّلُ<sup>(١)</sup>

وَيُجَوِّزُ أَنْ يُبَدِّلَ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup>:

إِذَا لَمْ تُطْعِمُونَا أَطْعَمْتُنَا      بِحَمْدِ اللَّهِ مُعْصِفَةً جُنُوبُ<sup>(٣)</sup>  
وَقَالَ<sup>(٤)</sup>:

أَمَّا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسٍ      وَلَا كَذَارَ جُلَا إِلَّا بِأَصْحَابِ<sup>(٥)</sup>  
فَذَكَا (كَذَا) كَانَ وَصْفًا لـ (رَجُلٍ)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَمِنْ ذَلِكَ  
قَوْلُهُ:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي يَبْنَالُو عِلْمَتِهِ      شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِ الْعَيْنَ تَشْهَدِ<sup>(٦)</sup>  
وَقَالَ:

(١) سبق تخريجه.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: إبدال (جنوب) من (معصفة) لما تقدمت صفة النكرة عليها.

انظر: التذكرة الحمدونية ٨/ ٣٢٠.

(٤) هو حيي بن وائل.

(٥) البيت من البسيط.

روي: (بأصحابي) بالإضافة. و(وهكذا) بدل (ولا كذا).

انظر: شعر الخوارج ٧٦، ونوادر أبي زيد ١٤٨، والبارع ١٢٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٦٤،

وشرح المفصل ٥/ ١٣٣، وشرح الشافية ١/ ٢٧٨، واللسان ١١/ ٢٦٥ (رجل)، وشرح شواهد

الشافية ١٠٣.

(٦) سبق تخريجه.

وَتَحْتَ الْعَوَالِي بِالْقَنَاءِ مُسْتَظَلَّةٌ      ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ<sup>(١)</sup>

وَقَالَ<sup>(٢)</sup>:

فَلَيْتَ أَمِيرَنَا وَعُزِّلَتْ عَنَّا      نَخْضَبَةٌ أَنَامِلُهَا كَعَابُ<sup>(٣)</sup>

وَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

وَجَذْتُ أَبَاهَا رَائِضِيهَا وَأُمُّهَا      فَأُعْطِيَتْ فِيهَا الْحُكْمَ حَتَّى حَوَيْتُهَا<sup>(٥)</sup>

وَمِثْلُهُ:

وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظَلَامَةً      أَبَى ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمِينَ وَخَالِيَا<sup>(٦)</sup>

/ ٣٧٤      وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، فَفِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّهُ قَدَّمَ صِفَةَ الْأُمِّ فِي الْمَعْنَى عَلَيْهَا،

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو عمرو بن أحرر الباهلي.

(٣) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: نصب (نخضبة) على الحال، وكانت في الأصل صفة لكعاب، فلما تقدمت عليها انتصبت على الحال.

انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٥٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/١٤٢، والأضداد ٢١٧، والمخصص

٣٦/١٧.

(٤) هو البعيث بن حريث الحنفي.

(٥) البيت من الطويل.

يصف ناقه، يقول: إنها تُتَجَّتْ مَرُوضَةٌ مُؤَدَّبَةٌ. لذا بذل في تملكها ما حكم به بائعها واستامها به. (عن

شرح المرزوقي).

انظر: ديوان الحماسة ٢/٣٨١، والتنبيه على شرح الحماسة ٥٠٢ (رسالة)، وشرح الحماسة للمرزوقي

١٨٠٤/٤.

(٦) سبق تخريجه.

وَعَلَى حَرْفِ الْعَطْفِ، وَالَّذِي جَسَرُهُ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُ (رَأَتْصِيهَا) صِفَةً لِلْأَبِ أَيْضًا.  
فَإِنْ تَقَدَّمَتِ صِفَةُ الْمَعْرِفَةِ عَلَيْهَا أُعْرِبَتْ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ الْمَوْصُوفُ، وَجَعَلَتِ  
الْمَوْصُوفَ حَيْثُزِدَ بَدَلًا كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

يَتَرُكُنَ بِالْمُشْتَبِهَةِ الدَّوِيَّ

كُلَّ جَنَيْنٍ مَيِّتٍ أَوْ حَيٍّ

عُشًا لِفَرْخِ الطَّائِرِ الْكَرْكِيِّ<sup>(٢)</sup>

وَيُجَوِّزُ فِي التَّنْكِيرَةِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ: (قَرَّرَ قَاعَ)<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ وَقَعَ (ابْنُ) وَصَفًا بَيْنَ عِلْمَيْنِ حَذَفَتِ التَّنْوِينُ مِنَ الْأَوَّلِ مِنَ اللَّفْظِ،  
وَحَذَفَتِ الْأَلِفَ مِنَ الْأَوَّلِ مِنَ اللَّفْظِ وَالْخَطِّ، فَقُلْتُ: هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو؛ لِأَنَّهُمْ  
أَرَادُوا أَنْ يُنَبِّهُوا عَلَى شِدَّةِ اتِّصَالِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ، فَإِنْ كَانَ خَبَرًا أَوْ بَدَلًا أُبْقِيَ  
التَّنْوِينُ لَفْظًا وَالْأَلِفُ خَطًّا، وَعَلَى هَذَا قُرِئَ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنِ  
اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>، فَيَمْنُ جَعَلَهُ خَبَرًا، وَمَنْ جَعَلَهُ وَصَفًا قَرَأَ: ﴿عُزَيْرُ بْنُ اللَّهِ﴾، فَأَمَّا قَوْلُ

(١) هو أبو النجم.

(٢) من الرجز.

الأول والثاني في أساس البلاغة ١/ ١٤٥ (جهض)، وفيه: (الداوي) بدل (الدوي)، و(جهيضم) بدل  
(حنين). ولم أجده في غيره. والثالث في توجيه اللمع ٢٧٦. بلفظ: (عُش كعش) ولم أجده في غيره.

(٣) جزء بيت سبق تخريجه.

(٤) التوبة: ٣٠. قرأ بالتنوين عاصم والكسائي، وقرأ باقي السبعة بغير تنوين. انظر: السبعة ٣١٣، والتذكرة

الشاعر<sup>(١)</sup>:جارية من قيس ابن ثعلبة<sup>(٢)</sup>

فإنه نون مضطراً، أو يكون جعله بدلاً لا وصفاً.

وَأَعْلَمَ أَنَّكَ إِذَا لَقَبْتَ مُفْرَدًا بِمُفْرَدٍ أَصَفْتَهُ إِلَيْهِ، تَقُولُ: هَذَا قَيْسٌ قُفَّةٌ يَا فَتَى،  
وَهَذَا سَعِيدٌ كُرْزٍ يَا فَتَى، فَإِنْ / ٣٧٥ لَقَبْتَهُ بِمُضَافٍ جَرَى اللَّقَبُ عَلَى الْاسْمِ  
كَالْتَّعَةِ، تَقُولُ: هَذَا زَيْدٌ وَزَنُ سَبْعَةٍ، فَإِنْ لَقَبْتَ مُضَافًا بِمُضَافٍ، أَوْ<sup>(٣)</sup>  
بِمُفْرَدٍ<sup>(٤)</sup>، فَكَذَلِكَ، تَقُولُ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ وَزَنُ سَبْعَةٍ، وَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ كُرْزٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَ  
الْأَلْقَابِ أَنْ تَجْرِيَ عَلَى أَصْلِ التَّسْمِيَةِ، وَلَيْسَ حَقُّ الرَّجُلِ أَنْ يُسَمَّى بِاسْمَيْنِ  
مُفْرَدَيْنِ، وَلَكِنْ بِمُفْرَدٍ وَمُضَافٍ، أَوْ بِمُضَافَيْنِ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُو فُلَانٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ أَبُو  
فُلَانٍ، وَالْكُنْيَةُ فِي الْمَعْرِفَةِ كَالْاسْمِ، وَاللَّقَبُ كَذَلِكَ، وَأَمَّا النَّسَاءُ وَالذَّمُّ فَيَقْتَرِكُ كُلُّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى شَرِيطَتَيْنِ عِنْدَ الْكُوفِيِّ، وَإِلَى شَرِيطَةٍ وَاحِدَةٍ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ، فَالْكُوفِيُّ

(١) هو الأغلب العجلي.

(٢) من الرجز.

انظر: الكتاب ٣/ ٥٠٥-٥٠٦، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٢، والمقتضب ٢/ ٣١٤-٣١٥، وسر صناعة  
الإعراب ٢/ ٥٣٠، والخصائص ٢/ ٤٩١، والتبصرة ٢/ ٧٢٨، واللائل ٣/ ١٠٥، وأمالى ابن  
الشجري ٢/ ١٦٠-١٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤٨، ومغني اللبيب ٨٤٤، وخزانة  
الأدب ٢/ ٢٣٦.

(٣) في ج: مفرداً.

(٤) في د: فإن لقبته بمضاف أو بمفرد.



يَفْتَقِرُ إِلَى تَقْدِيمِ صِفَاتٍ تُوجِبُ الثَّنَاءَ أَوْ الذَّمَّ<sup>(١)</sup>، وَالشَّرِيطَةُ الثَّانِيَةُ أَنْ يَكُونَ فِي الصِّفَةِ مَعْنَى مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ، وَهَذِهِ الشَّرِيطَةُ هِيَ الَّتِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهَا الْبَصْرِيُّ، وَبَعْضُ النَّحَاةِ يَفْتَقِرُ إِلَى شَرْيْطَةٍ ثَالِثَةٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا الشَّرْطُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْاِخْتِصَاصِ الْجَارِي تَجَرَّى النَّدَاءِ، فَأَمَّا الْمَدْحُ وَالذَّمُّ فَلَا يَفْتَقِرَانِ إِلَى التَّعْرِيفِ فِي الْوَصْفِ الْمَمْدُوحِ بِهِ، وَأَنْشَدَ سَيِّبُوهُ<sup>(٣)</sup> فِي النَّكِيرَةِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ ذَمًّا قَوْلَ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

لَعَمْرِي وَمَا عَمَرِي عَلَى بَهِينٍ      لَقَدْ نَطَقْتُ بِطُلًّا عَلَى الْأَقَارِعِ  
أَقَارِعُ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا      وَجُوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تُخَادِعُ<sup>(٥)</sup>

- (١) هذا قول الزجاجي كما في الجمل (١٥)، ونسبه إليه الرضي ١٠٠٩/٢/١، وقد تعقبه شارحو الجمل، كابن السيد البطليوسي، وابن خروف، وابن عصفور وقالوا: إن هذا الشرط ليس بلازم. انظر: إصلاح الخلل ١١٤، وشرح الجمل لابن خروف ٣١٣/١، وشرحها لابن عصفور ٢٠٧/١.
- (٢) اشترطوا أن يكون معلومًا، بحيث لا يكون الغرض من الوصف التعريف. انظر: التبصرة ١/١٨١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٧/١، وشرح الكافية ١٠٠٩/٢/١.

(٣) الكتاب ٢/٧٠-٧١.

(٤) هو النابغة الذبياني.

(٥) البيتان من الطويل.

ورد في أكثر المصادر (تخادع) بدل (تخادع).

الأقارِع: عنى بني قُريَع الذين سعوا به إلى النعمان. والبُطل: الباطل. والمجادعة: المشاتمة. (عن شرح أبيات سيبويه).

الشاهد فيه: قطع الصفة وهي نكرة (وجوه) ونصبها على الذم، عن الموصوف المعرفة وهو (الأقارِع).

انظر: ديوان النابغة ٣٤-٣٥، والعين ٧/٤٣١ (بطل)، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٦/١، والتمام ١٠٧

/ ٣٧٦ وهذا لا يصح مثله في الوصف، وهو ضد ما أورده الكوفي في

الآية<sup>(١)</sup>، وأنشد سيبويه<sup>(٢)</sup>:

كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٍ      فِدْعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي  
شَغَارَةٌ تَقْدُ الْفَصِيلَ بِرِجْلِهَا      فَطَّارَةٌ لِقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ<sup>(٣)</sup>

(عجز الثاني)، والبصرة ١/ ١٨٢ (الثاني)، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢١٠ (عجز الثاني)، وأما ابن الشجري ٢/ ١٠٢ (الثاني)، وشرح الكافية ١/ ١/ ٥١٧ (الثاني)، ومغني اللبيب ٥١٠ (الأول)، وشرح شواهد ٢/ ٨١٦، وشرح أبياته ٦/ ٢١٠، وخزانة الأدب ٢/ ٤٤٦.

(١) لم يتقدم في موضع قريب - نقل عن الكوفيين يتعلق بآية معينة، ولعله يعني آية الهزمة: ﴿وَبَلَّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُزْمَةً﴾<sup>(١)</sup> الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴿وقد سبق الحديث عنها.

(٢) الكتاب ٢/ ٧٢. للفرزدق.

(٣) البيتان من الكامل.

يقول: إِنَّ عِمَاتِكَ وَخَالَاتِكَ كُنَّ رَاعِيَاتٍ لِإِبِلِي. الفدعاء: التي أصابها الفدع في رجليها، من كثيرة مشيها وراء الإبل. والفدع: ميل في القدم بينها وبين الساق. والعشار: النوق التي دخلت في الشهر العاشر من حملها. والشغارة: التي تشغّر برجليها كما يشغّر الكلب إذا بال. وتقدّ الفصيل: تضربه إذا دنا منها عند الحلب. والفطر: الحلب بأطراف الأصابع. يصف حذقها ومعرفتها بالحلب، لأنها نشأت عليه. (عن الحلل في شرح أبيات الجمل).

الشاهد فيها: نصب (شغارة) على الذم.

البيتان في: ديوان الفرزدق ٢/ ٤٥١-٤٥٢، وتحصيل عين الذهب ٢٦٨، والحلل ١٧٩، والبيت الأول في المقتضب ٣/ ٥٨، وتفسير الطبري ٨/ ١١٨، والأصول ١/ ٣١٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٣١، ومقاييس اللغة ٤/ ٣٢٥ (عشر)، وشرح المفصل ٤/ ١٣٣، واللسان ٤/ ٥٧٣ (عشر)، ومغني اللبيب ٢٤٥، وشرح شواهد ١/ ٥١١، وخزانة الأدب ٦/ ٥٥٨.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ۖ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾<sup>(١)</sup>

فِيَمَن نَّصَبَ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

سَقَوْنِي الْخَمْرَ ثُمَّ تَكْنَفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ<sup>(٣)</sup>

وَقَالَتِ الْخُرْنُقُ<sup>(٤)</sup>:

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُغْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ<sup>(٥)</sup>

وَعَلَيْهِ تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ<sup>(٦)</sup> قَوْلَ اللَّهِ: ﴿لَنَكِينِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ

يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ۚ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ۚ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾<sup>(٧)</sup>

وَالْكُوفِيُّ يَقُولُ: جَاءَنِي الرَّجُلُ الْعَاقِلُ الظَّرِيفَ، إِذَا قَدَّمَ الصِّفَةَ الْأُولَى الَّتِي

تُوجِبُ الْمَدْحَ، وَرَوَّاهَا: هَذَا زَيْدٌ الظَّرِيفَ، وَقَالُوا: لَيْسَ هَذَا مَدْحًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ

(١) المسد: ٤، ٥.

(٢) هو عاصم وحده. والباقون بالرفع. انظر: السبعة ٧٠٠، والتيسير ١٨٣، والإقناع ٢/٨١٥.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) هي الخرنق بنت هفان القيسية، وقيل: الخرنق بنت بدر بن هفان من بني سعد بن ضبيعة. شاعرة

جاهلية، قيل: هي أخت طرفة بن العبد لأمه، وقيل: هي عمته. ترجمتها في اللآلئ ٢/٧٨٠، وخزانة

الأدب ٥/٥٥.

(٥) سبق تخريجها.

(٦) انظر: الكتاب ٢/٦٣، ومجاز القرآن ١/١٤٢.

(٧) النساء: ١٦٢.

مَدَحًا<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّقْرِيبِ<sup>(٢)</sup>، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: هَذَا زَيْدٌ أَبَاهُ<sup>(٣)</sup>، وَلَا حُجَّةَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَعَادَ لَامَ الْكَلِمَةِ، كَمَا قَالَ<sup>(٤)</sup>:

كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتٍ غَرِيبٌ<sup>(٥)</sup>

(١) أي لم يَسْبِقْ مَدَحًا.

(٢) التقريب: هو عمل اسم الإشارة في الجمل الاسمية عمل كان. قال السيوطي: «ذهب الكوفيون إلى أنَّ (هذا) و(هذه) إذا أُريدَ بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمًا، وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة، وكذلك كُلُّ ما كان فيه الاسم الواقع بعد أساء الإشارة لا ثانيَ له في الوجود، نحو: هذا ابنُ صيَّاد أشقى الناس، فيعربون (هذا) تقريبًا، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأتى باسم الإشارة تقريبًا للقدوم والطلوع، ألا ترى أنَّك لم تُشر إليهما وهما حاضران...» (المعجم ١/١١٣)، وانظر: مدرسة الكوفة ٣٩٤، ودراسة في النحو الكوفي ٢٣٧.

(٣) لم أقف على قول الكوفيين هذا.

(٤) هو أبو الحدرجان.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تقول ابنتي لما رأته شاحبًا

الشاهد فيه: (أبات) حيث رد اللام المحذوفة، وهي واو، ثم قلبها ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

انظر: نوادر أبي زيد ٥٧٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٤٢، والخصائص ١/٣٣٩، ومقاييس اللغة

٣/٢٥٢ (شحب)، والإنصاح ١٥١، وشرح التسهيل ٣/٤٠٧، واللسان ١٤/٨ (أبا)، وارتشاف

الضرب ٥/٢٣٨١، ومعجم المواع ٢/١٥٧.

وَقَوْلُهُ: / ٣٧٧

وَلَوْ رَضِيتَ يَدَايَ بِهَا وَضَنْتَ لَكَ أَنْ عَلَيَّ لِلْقَدَرِ الْخِيَارُ<sup>(١)</sup>  
 فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وَيَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ الْيَدَيْنِ لَمَّا اصْطَحَبْتَا فَلَمْ يَفْتَرِقَا نَزْلاً  
 مَنَزَلَةَ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَأَخْبَرَ عَنْ إِحْدَاهُمَا، كَمَا قَالَ<sup>(٣)</sup>:

لَمَنْ رُحِلَ وَفَقَّةٌ زُلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ<sup>(٤)</sup>  
 وَالرَّفْعُ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ يَسْتَوِيَانِ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ التَّرْحُمُ بِالْمَسْكِينِ وَالْبَائِسِ  
 وَنَحْوِهِ، وَلَا يُتَرَحَّمُ بِكُلِّ اسْمٍ وَلَا كُلِّ صِفَةٍ، إِنَّمَا يُتَرَحَّمُ بِمَا تَرَحَّمَتْ بِهِ الْعَرَبُ،

(١) سبق تخريجه.

(٢) وهو أنه أعاد لام الكلمة، وهي ياء، ثم قلبها ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، على أن أصلها: يَدَيَّ، على  
 فَعَلَ. (انظر: الدر المصون ١/ ٤٥٢)، وهو خلاف المشهور، إذ إنَّ المفرد على (فَعَلَ)، قال ابن يعيش:  
 «فأما يد، فأصلها يَدَيَّ، ساكنة العين بلا خلاف». (شرح الملوكي ٤١٠، وانظر أيضاً: الأصول  
 ٣/ ٣٢٤، والحلييات ٧، والمتع ٢/ ٦٤٢). وهذا القول لم أقف على من قال به غيره.

(٣) هو امرؤ القيس.

(٤) البيت من الهزج.

والزحلوقة: مكان تزلج الصبيان، من فوق إلى أسفل. وقيل: هي لعبة للصبيان، يجمعون فيأخذون خشبةً  
 فيضعونها على قَوْزٍ من رملٍ، ثم يجلس على أحد طرفيها جماعةً وعلى الآخر جماعةً. (عن اللسان).

الشاهد فيه: الإخبار عن الاثنتين بالفعل المسند إلى ضمير الواحد، فلم يقل: تنهلان.

انظر: ملحقات ديوان امرئ القيس (محمد أبو الفضل) ٤٧٢، وأمالى القالي ١/ ٤٢، وتهذيب اللغة  
 ٤٣٦/ ١٥ (أل)، وأمالى ابن الشجري ١/ ١٨٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٤٤، واللباب  
 ٤١١/ ١، واللسان ٢٦/ ١١ (أل)، وخزانة الأدب ٥/ ١٩٧، ٧/ ٥٥٢.

وَزَعَمَ الْحَلِيلُ أَنَّهُ يَقُولُ: مَرَزْتُ بِهِ الْمَسْكِينَ، عَلَى الْبَدَلِ، وَفِيهِ مَعْنَى تَرْحُمُ<sup>(١)</sup>،  
وَأُنْشِدُ<sup>(٢)</sup>:

قَدْ أَصْبَحْتُ بِقَرْقَرَى كَوَانِيسَا      فَلَا تَلُمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا<sup>(٣)</sup>  
وَقَالَ الْحَلِيلُ: مَرَزْتُ بِهِ الْمَسْكِينَ، وَرَفَعُهُ عَلَى: هُوَ الْمَسْكِينُ، وَعَلَى  
الابْتِدَاءِ<sup>(٤)</sup>، وَ(مَرَزْتُ بِهِ) خَبْرُهُ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى قَوْلِهِ:

لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكَرَوَانِ يَوْمٌ      تَطِيرُ الْبَائِسَاتِ وَلَا نَطِيرُ<sup>(٥)</sup>  
وَيُنْصَبُ الْأِسْمُ الْعَلَمُ عَلَى هَذَا إِذَا كَانَ فِيهِ هَذِهِ الْمَعَانِي مَعْلُومَةً، كَقَوْلِهِ:  
بِنَاتِمِيًّا يُكْشَفُ الضَّبَابُ<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: الكتاب ٧٥ / ٢.

(٢) الكتاب ٧٥ / ٢. وهما للمعاج.

(٣) من الرجز.

يصف إبلاً قد بركت لما شبت من الرعي، فنام الراعي عنها، لعدم الحاجة إلى الرعي. وقرقى: موضع  
مخصب باليامة. وأصل الكنوس للظباء، فاستعاره للإبل. (عن تحصيل عين الذهب).

الشاهد فيه: نصب (البائس) على الترحم.

انظر: الجمل المنسوب للخليل ٩٣، وسر صناعة الإعراب ٦٨٩ / ٢، وتحصيل عين الذهب ٢٧٠،  
والإفصاح ٢٤٨، والانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب ٤٦، ومغني اللبيب ٦٣٩، وجمع

الهوامع ١ / ٦٦، ٢ / ١١٧، ١٢٧.

(٤) انظر: الكتاب ٧٥ / ٢.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سبق تخريجه.

فَإِنْ خَلَا مِنْهَا نَصَبَتْهُ بِإِضْمَارِ فِعْلِ لَا مَدَحَ فِيهِ، كَقَوْلِهِ:

وَمَا غَرَّنِي حَوَزُ الرِّزَامِيِّ مَخْصَنًا عَوَاشِيَهَا فِي الْجَوِّ وَهُوَ خَصِيبٌ<sup>(١)</sup>

/ ٣٧٨ وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ يَقُولُ: مَرَزْتُ بِهِ الْمُسْكِينَ، عَلَى قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِهِ

مُسْكِينًا<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا لَا يَتَّجِهُ لَهُ عِنْدَ سِيبَوِيهِ<sup>(٣)</sup>، وَزَعَمَ أَيْضًا أَنَّهُ يُتَّبَعُ فِي الرَّفْعِ

وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، فَيَقُولُ: ضَرَبَانِي الْمُسْكِينَانِ، وَمَرَزْتُ بِهِمَا الْمُسْكِينَيْنِ<sup>(٤)</sup>، وَالْمَبْرَدُ

يَخْتَارُ قَوْلَهُ فِي الْغَائِبِ<sup>(٥)</sup>، وَزَعَمَ الْحَلِيلُ أَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ الْمُسْكِينُ أَحَقُّ، عَلَى هُوَ

الْمُسْكِينُ، فَفَصَّلَ، وَقَالَ سِيبَوِيهِ: وَهُوَ ضَعِيفٌ<sup>(٦)</sup>.

وَأَعْلَمَ أَنَّكَ إِذَا فَرَّقْتَ الْوَصْفَ عَلَى الْمُوصُوفِينَ فَأَحْسَنَهُ أَنْ تَجْعَلَ أَوَّلَ

الْوَصْفِ لِأَخِيرِ الْمُوصُوفِينَ، وَأَخْرَهُ لِأَوَّلِهِ؛ كَمَا يَكْثُرُ الْفَوَاصِلُ، تَقُولُ: زَيْدٌ

ضَرَبْتُ غُلَامَ أَخِيهِ الْعَاقِلِ الْعَاقِلِ الْعَاقِلِ، وَضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الظَّرِيفَ الظَّرِيفَ.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أي على الحال.

(٣) انظر: الكتاب ٧٦/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٧٧/٢.

(٥) رأي المبرد في شرح السيرافي ١٩٣/٢.

(٦) انظر: الكتاب ٧٦/٢.

قال أبو الفتح:

## «بَابُ التَّوْكِيدِ»

اعْلَمْ أَنَّ التَّوْكِيدَ لَفْظٌ يَتَّبِعُ الْأِسْمَ الْمُؤَكَّدَ لِرَفْعِ اللَّبْسِ وَإِزَالَةِ الْاِتِّسَاعِ<sup>(١)</sup>.  
 قَالَ سَعِيدٌ: التَّوْكِيدُ عَلَى صَرَبَيْنِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَالْلَفْظِيُّ تَكَرُّارُ اللَّفْظِ  
 اسْمًا كَانَ أَوْ فِعْلًا أَوْ حَرْفًا، فَتَقُولُ: رَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا، وَرَأَيْتُ زَيْدًا رَأَيْتُ زَيْدًا،  
 وَرَأَيْتُ زَيْدًا رَأَيْتُ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَوَارِيرًا<sup>(١٥)</sup> قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ  
 الرَّاجِزُ:

كَمْ نِعْمَةٍ أَسَدَيْتُهَا كَمْ كَمْ وَكَمْ<sup>(٣)</sup>

وَقَوْلُهُ:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النِّجَاءُ يَبْغُلْتِي      أَتَاكَ أَتَاكَ الْإِحْقُونُ أَحْسِبُ أَحْسِبُ<sup>(٤)</sup>  
 / ٣٧٩ وَقَالَ جَرِيرٌ<sup>(٥)</sup>:  
 هَلَّا سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنْدَةَ      حِينَ وَلَّوْا أَيْنَ أَيْنَا<sup>(٦)</sup>

(١) اللمع ٨٤.

(٢) الإنسان: ١٥، ١٦.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) نسبه غير المؤلف إلى عبيد بن الأبرص، وهو في ديوان عبيد ٢٨.

(٦) سبق تخريجه.



وَقَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

مَتَى مَتَى تَطْلُعُ الْمَثَابَا لَعَلَّ شَيْخًا مُهْتَرًا أَصَابَا<sup>(٢)</sup>  
فَهَذَا النَّحْوُ لَا يُخَصُّ شَيْئًا بِعَيْنِهِ، وَالثَّانِي يُبَيِّنُ فِي مَوْضِعِهِ.

وَقَوْلُهُ: «يَتَّبِعُ الْأِسْمُ الْأَمْرَ عَلَى مَا ذَكَرَ إِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَّةٌ تَمْنَعُ، وَهَذَا الْقِسْمُ أَشَدُّ مُلَابَسَةً بِمَا قَبْلَهُ مِنَ الصِّفَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الصِّفَةَ يَصِحُّ حَذْفُ مَوْصُوفِهَا وَإِقَامَتُهَا مُقَامَهُ، تَقُولُ: رَأَيْتُ الظُّرْفَاءَ، تُرِيدُ: الرِّجَالَ الظُّرْفَاءَ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ قُبْحٌ عِنْدَ سَيِّبِيهِ<sup>(٣)</sup>، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُ أَجْمَعِينَ، تُرِيدُ: الرِّجَالَ أَجْمَعِينَ<sup>(٤)</sup>، فَلَمَّا كَانَ أَشَدُّ مُلَابَسَةً بِمَا قَبْلَهُ كَانَ أَحَقَّ بِالِاتِّبَاعِ لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الصِّفَةِ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ فِي كَوْنِهِ مِنْ جُمْلَةِ وَاحِدَةٍ، وَتَابِعًا لِلأَوَّلِ وَهُوَ الْأَوَّلُ.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز.

ويعني بالمثاب: موضع جباله الصائده. وبالشيوخ: الوعل. (عن اللسان).

انظر: مقاييس اللغة ٣٩٤/١ (ثوب)، واللسان ٢٤٤/١ (ثوب)، ٣٢/٣ (شيخ)، وتاج العروس ١٠٦/٢ (ثوب).

(٣) تحدث سيبويه عن أمثلة حذف الموصوف، ولم أر في كلامه ما يدل على قبحه. انظر: الكتاب ٣٤٥/٢ -

٣٤٦. وقال ابن جنبي: «حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح وهو في بعض

الأماكن أقبح منه في بعض».

انظر: سر صناعة الإعراب ٢٨٤/١. ونحو من ذلك في الخصائص ٣٦٦/٢.

(٤) انظر: شرح اللمع لابن برهان ٢٢٦/١.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لِرَفْعِ اللِّبْسِ» فَهُوَ كَمَا ذَكَرَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ أَوْلَعَتْ بِنِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى غَيْرِ مَنْ فَعَلَهُ إِذَا كَانَتْ <sup>(١)</sup> ١٣٣ لَهُ بِهِ عُلُقَةٌ، وَكَانَ فَاعِلُهُ مَأْمُورًا، فَيَقُولُونَ ضَرَبَ الْأَمِيرُ اللَّصَّ، وَضَرَبَ السُّلْطَانُ الدِّينَارَ، فَالسُّلْطَانُ لَمْ يُبَاشِرْ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنَّهُ أَمَرَ بِهِ فَنُسِبَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ كُرِيَ اللِّبْسُ فِي قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، فَخِيفَ أَنْ يُتَوَهَّمَ هُنَا مَا تُتَوَهَّمُ ثَمَّ، فَإِذَا جَاءَ التَّأْكِيدُ رَفَعَ اللِّبْسَ فَقُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وِإِزَالَةِ الْاِتِّسَاعِ» فَهُوَ كَمَا ذَكَرَ، وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِرَفْعِ اللِّبْسِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: جَاءَ الْقَوْمُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ بَقِيَ مِنْهُمْ رَجُلٌ أَوْ أَكْثَرُ، فَعُلْبَ الْأَكْثَرُ، فَتَوَهَّمُ أَنَّهُ قَدْ بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَإِذَا قُلْتَ: (كُلُّهُمْ) عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، كَذَا ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ <sup>(٢)</sup>، وَعِنْدِي أَنْ يُجْعَلَ إِزَالَةُ الْاِتِّسَاعِ هُوَ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ أَنْ يُزِيلَ الْاِحْتِمَالُ لِضَرْبِ الدَّرَاهِمِ الَّذِي كَانَ شَائِعًا بَيْنَ الْمَلِكِ وَأَصْحَابِهِ، وَيُجْعَلَ لِرَفْعِ اللِّبْسِ قَوْلُكَ: جَاءَ الْقَوْمُ، إِذَا كَانَ قَدْ بَقِيَ مِنْهُمْ بَعْضُهُمْ مِمَّنْ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: (كُلُّهُمْ) أَوْ (أَجْمَعُونَ) وَنَحْوَ ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ وَزَالَ اللِّبْسُ. وَاعْلَمْ أَنَّ بَيَانَ الشَّيْءِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: بَيَانُ تَخْصِصٍ، وَبَيَانُ جَمْعٍ لَفْظَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَبَيَانُ تَأْكِيدٍ، وَهُوَ إِظْهَارُ دَلِيلَيْنِ لِمَدْلُولٍ وَاحِدٍ،

(١) نهاية سقط نسخة كوبريلي.

(٢) لم أجد من فرق تفريق المؤلف. وانظر الغرض من التوكيد في الأصول ٢/٢٠، واللباب ١/٣٩٤،

وشرح الكافية ١/٢/١٠٤٩.

كَالتَّخْصِصِ لِلْوَصْفِ، وَالتَّوْكِيدُ وَالْبَدَلُ يَتَقَارَبَانِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي الثَّانِي مِنْهُمَا  
وَالْأَوَّلِ وَاحِدٌ إِلَّا مَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَأِنَّمَا تُؤَكِّدُ الْمَعَارِفُ دُونَ النِّكَرَاتِ مُضْمَرُهَا وَمُظْهَرُهَا»<sup>(١)</sup>.  
قَالَ سَعِيدٌ: التَّوْكِيدُ الْأَوَّلُ<sup>(٢)</sup> لَا يُخْصُ مَعْرِفَةً وَلَا نَكْرَةً، وَلَكِنَّهُ هُمَا جَمِيعًا،  
فَأَمَّا هَذَا الْقِسْمُ الَّذِي ذَكَرَهُ عُثْمَانُ وَزَعَمَ أَنَّهُ يُؤَكِّدُ بِهِ الْمَعَارِفَ حَسْبُ، فَفِي ذَلِكَ  
خِلَافٌ بَيْنَ الْكُوفِيِّ وَالْبَصْرِيِّ.

فَالْأَسْمَاءُ<sup>(٣)</sup> الْمَعْرِفَةُ وَالنِّكَرَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:  
قِسْمٌ لَا خِلَافَ فِي تَأْكِيدِهِ، وَهُوَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَجَمِيعُ الْمَعَارِفِ.  
وَقِسْمٌ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يُؤَكِّدُ، وَهُوَ النِّكَرَاتُ الشَّائِعَةُ غَيْرُ الْمُؤَقَّتَةِ، نَحْوُ:  
رِجَالٍ وَدِرَاهِمٍ.

وَقِسْمٌ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْبَصْرِيِّ وَالْكُوفِيِّ، وَهِيَ النِّكَرَةُ الْمُؤَقَّتَةُ، نَحْوُ: دِينَارٍ  
وَدِرْهَمٍ وَيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَحُكْمُ هَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ حُكْمُ الشَّائِعِ، وَحُكْمُهُ عِنْدَ  
الْكُوفِيِّينَ حُكْمُ الْمَعْرِفَةِ فِيهِ<sup>(٤)</sup>، وَيَسْتَدِلُّونَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ مَعْرُوفُ الْقَدْرِ، فَالْمَعْنَى

(١) اللمع ٨٤.

(٢) يعني به التوكيد اللفظي.

(٣) في أ: والأسماء.

(٤) انظر المسألة في: الإنصاف ٤٥١/٢، وأسرار العربية ٢٥٧، واللباب ٣٩٥/١، وشرح المفصل ٤٤/٣،

المَوْجُودُ فِي الْمَعْرِفَةِ مَوْجُودٌ فِيهِ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الشُّعْرِ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:  
يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا      تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَجْمَعًا<sup>(٢)</sup>  
وَأَنْشَدُوا<sup>(٣)</sup>:  
زَحَرَتْ بِهِ لَيْلَةٌ كُلُّهَا      فَجِئْتُ بِهِ مُيَدًّا خَنْفَقِيهَا<sup>(٤)</sup>  
وَأَنْشَدَ الْأَخْفَشُ<sup>(٥)</sup>:

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز.

روي: (غلامًا) بدل (صبيًا)، و(أكتعا) بدل (أجمعا).

الشاهد فيه: تأكيد الحول، وهو نكرة مؤقتة.

انظر: تعليقًا من أمالي ابن دريد ١٧٧، والعقد الفريد ٣/ ٤٦٠، والمقرب ٢٦٣، وضرائر الشعر ٢٩٤،

واللسان ٨/ ٣٠٥ (كعج)، وجمع الموامع ٢/ ١٢٣، ١٢٤، وخزانة الأدب ٥/ ١٦٨.

(٣) لشبيب بن خويلد.

(٤) البيت من المتقارب. روي:

وقد طلقت ليلَةً كُلُّهَا      فجاءت به مؤدًّا خَنْفَقِيهَا

وروي: (مخضت)، و(سهرت)، بدل (زحرت)، و(بها) بدل (به).

زحرت: بمعنى ولدت. والخنفقي: الناقص الخلق. (عن اللسان)

الشاهد فيه: توكيد الليلة وهي نكرة مؤقتة.

انظر: غريب الحديث لابن سلام ٣/ ٤٤٥، والحيوان ٣/ ٨٢، وتهذيب اللغة ٧/ ١٢٢ (مخض)، ٦٣٣

(خنفق)، ١٤/ ١٨٦ (ودن)، والمخصص ٢/ ٨٩، والإنصاف ٢/ ٤٥٣، واللسان ١٠/ ٩٣ (مخض)،

١٠/ ٩٣ (خنفق)، ١٣/ ٤٤٦ (ودن)، وتذكرة النحاة ٦٤١، وخزانة الأدب ٥/ ١٧٠.

(٥) في كتابه المسمى (المسائل) نص على ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٢٩٣.

لَوْ كَانَ ذَا الْمِرْبَدِّ دَارًا أَجْمَعًا<sup>(١)</sup>

فَأَجَازَ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لِـ (دار)، وَأَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ، وَأَنْشَدَ<sup>(٢)</sup>:

فَذُ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا<sup>(٣)</sup>

فَأَجَازَ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لِـ (يوم)، فَأَمَّا مَا أَنْشَدُوهُ مِنْ قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

عَدَانِي أَنْ أَرْوَرَكَ أَنْ بَهْمِي عَجَافٌ كُلُّهَا إِلَّا قَلِيلًا<sup>(٥)</sup>

(١) من الرجز.

انظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٣. وفيه: (خبرًا) بدل (دارًا). ولم أجده في غيره.

(٢) لم أعرف قائله.

(٣) من الرجز.

انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٨٠ (رسالة)، والإنصاف ٢/٤٥٥، وأسرار العربية ٢٥٨،

وشرح المفصل ٣/٤٥، والمقرب ٢٦٣، والمقاصد الشافية ٥/١٩، ومع الهوامع ٢/١٢٤، وخزانة

الأدب ٥/١٦٩.

(٤) هو أَرْطَاءُ بْنُ سُهَيْبَةَ الْمُرِّي.

(٥) البيت من الوافر.

روايته في مصادره (عجايًا) بدل (عجاف).

البَّهْم: صغار الغنم. والعجبيُّ: الذي يربى بغير لبن أمه. (عن اللسان).

انظر: جمهرة اللغة ٣/٢٢٦ (جمع)، وأمالى القالي ١/١١٤، وتهذيب اللغة ٣/١١٧ (عدا)، وغريب

الحديث للخطابي ٣/١٧٥، ومقاييس اللغة ٤/٢٤٣ (عجى)، والمخصص ٧/١٣٨، واللائح

١/٣٤٢، وشرح التسهيل ٣/٢٩٧، واللسان ١٢/٥٦ (بهم)، ١٥/٢٩ (عجا).

فَ (كُلُّهَا) تَأْكِيدٌ لِمَا فِي (عِجَافٍ) مِنَ الضَّمِيرِ، كَمَا أَنْشَدُوا<sup>(١)</sup>:  
 أُولَاكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٌّ كِلَيْهِمَا جَمِيعًا وَمَعْرُوفًا هُنَاكَ وَمُنْكَرًا<sup>(٢)</sup>  
 وَقَدْ أَنْشَدُوهُ (كِلاهما)<sup>(٣)</sup>، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ تَأْكِيدٌ لِمَا فِي (خَيْرٍ وَشَرٍّ) مِنَ  
 الضَّمِيرِ، وَأَنْشَدَ الْمُفْضَلُ<sup>(٤)</sup> فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ<sup>(٥)</sup>:  
 أُرْسِلَ غُضْفًا كُلُّهَا غِرَاثًا أَبْثُهَا فِي إِثْرِهِ إِثْنَاثًا<sup>(٦)</sup>

(١) مُسَافِعُ بْنُ حَذِيفَةَ الْعَبْسِيِّ.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ. وَرَوَاتِهِ فِي مَصَادِرِهِ بَجَرٍ (مَعْرُوفٍ) وَ(مُنْكَرٍ)، وَرَوَى: (وَمَعْرُوفُ أَلَمْ وَمُنْكَرٍ)،  
 وَ(وَمَعْرُوفُ أَرِيدَ وَمُنْكَرٍ)، وَ(وَأَبْنَاءُ مَعْرُوفِ أَلَمْ وَمُنْكَرٍ).  
 أُولَاكَ: لُغَةٌ فِي أَوْلَئِكَ. وَبَنُو خَيْرٍ: أَرَادَ أَنَّهُمْ مَلَازِمُونَ لِفِعْلِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَالْمَعْرُوفُ وَالْمُنْكَرُ. (عَنْ  
 الْخَزَّازَةِ).

انظر: شعر غطفان (مسافع بن حذيفة) ٣٤٩، والحيوان ٨٩/٢، وديوان الحماسة ٤١١/١، والصناعتين  
 ٤٨، ٣١٣، والتنبية على شرح الحماسة ٢٨٠ (رسالة)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٩٠/٢، وشرح  
 الكافية ١٠٦٨/٢/١، وخزانة الأدب ١٧١/٥.

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى إِنْشَادِهِ بِالرَّفْعِ.

(٤) لَعَلَّهُ الْمُفْضَلُ بْنُ سَلْمَةَ، وَقَدْ سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ.

(٥) لِلْمُفْضَلِ بْنِ سَلْمَةَ كِتَابٌ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ اسْمُهُ: ضِيَاءُ الْقُلُوبِ. ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ فِي تَارِيخِ بَغْدَادَ  
 ١٥/١٥٦، وَالْقَفْطِيُّ فِي إِبْنَاءِ الرِّوَاةِ ٣/٣٠٥، وَيَاقُوتٌ فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ ٩/٢٧٠٩.

(٦) مِنَ الرِّجْزِ. وَلَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

وَعُضْفٌ: جَمْعُ أَغْضَفٍ وَغُصْفَاءٍ، وَأَصْلُ الْعُضْفِ: اسْتِرْخَاءُ الْأُذُنَيْنِ، وَتَسْمَى كِلَابُ الصَّيْدِ عُضْفًا.  
 وَغِرَاثٌ: جَانِئَةٌ. وَالبث: الإرسال، بَثَ الصَّيَادُ كِلَابَهُ أَيِ أَرْسَلَهَا. (اللسان ٩/٢٦٧ (غُضْفٌ)،  
 ٢/١٧٢ (غُرَثٌ)، ٢/١١٤ (بَثٌ)).

فَأَكْدَبَ (كُلُّ) (غُضْفًا) وَهُوَ جَمْعُ مَجْهُولٍ، وَهَذَا مُشْكِلٌ إِنْ أَنْشَدَهُ نَصَبًا، وَإِنْ أَنْشَدَهُ رَفْعًا سَهَّلَ أَمْرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَأْكِيدًا لِلْمُضْمَرِ فِي (غُضْفٍ)، وَالْبَصَرِيُّونَ يَرَفَعُونَ مَا لَا تَأْوِيلَ فِيهِ، وَيُنْشِدُونَ<sup>(١)</sup>:

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمِي أَجْمَعَا

فَإِنْ أَنْشَدَ الْبَيْتَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُنَوَّنٍ، وَيَكُونُ الْأَلْفُ بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ<sup>(٢)</sup>؛ / ١٣٣ ب لَأَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ فِي الْإِضَافَةِ: هَذَا غُلَامًا، كَمَا قَالَ<sup>(٣)</sup>:

فَهَيَّ تَرْتِي بِأَبَا وَإِبْنَامَا<sup>(٤)</sup>

(١) لم أقف على هذا الإنشاد.

(٢) قال العيني: «الرواية الصحيحة»:

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعِ

على أَنَّ (يومًا) من غير تنوين، وأصله يومي، فالألف متقلبة عن ياء التكلم، فأجمع توكيدًا للمعرفة» وقد

تعقبه البغدادي. انظر: الخزانة ١٦٩/٥ - ١٧٠.

(٣) هو رؤية.

(٤) من الرجز.

رُوي: بِأَبِي وَإِبْنِيَا.

وقبله: بُكَاءُ كَلَى فَقَدْتُ حَمِيَا

قال الأعلام: «وفي بعض النسخ: (وابنأما)، وهو غلط؛ لأن القافية مردفة بالياء، والألف لا تجوز معها في

الردف كما تجوز الواو».

انظر: ملحق ديوان رؤية ١٨٥، والعين ٢٣٥/٨ (رئي)، والكتاب ٢٢٣/٢، والمقتضب ٢٧٢/٤، وشرح

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ.

وإنما لم تُؤكَّدْ إلا المعارفُ لِشَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَعْنَوِيٌّ وَالْآخَرُ لَفْظِيٌّ، فَأَمَّا المعنويُّ فَإِنَّ النِّكَرَةَ لَمْ يَثْبُتْ لَهَا عَيْنٌ، فَالْحَاجَةُ إِلَى تَثْبِيتِ عَيْنِهَا أَوَّلَى مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى تَأْكِيدِهَا، وَأَمَّا اللَّفْظِيُّ فَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ الْمَوْضُوعَةَ لِلتَّأْكِيدِ جَمِيعُهَا مَعَارِفُ بِالْإِضَافَةِ أَوْ بِتَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى (أَجْمَعُ) لَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ لَا لِلصِّفَةِ، وَلِذَلِكَ اتَّفَقَ سَيَبُويهِ وَالْأَخْفَشُ فِيهِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ وَنُكِّرَ، فَقَالَا: نَصَرِفُهُ<sup>(١)</sup>، وَاخْتَلَفَا<sup>(٢)</sup> فِي (أَحْمَر) إِذَا سُمِّيَ بِهِ وَنُكِّرَ، فَسَيَبُويهِ لَا يَصَرِفُهُ<sup>(٣)</sup> وَالْأَخْفَشُ يَصَرِفُهُ<sup>(٤)</sup>، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ هُنَا أَنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ كَمَا لَا يَدْخُلُ فِي زَيْدٍ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ لَمْ تُؤَكَّدْ بِهَا النِّكَرَةُ؛ لِأَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ اسْمٍ وَاحِدٍ وَالْأَوَّلُ هُوَ الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ الْوَصْفِ بَلْ هُوَ أَقْعَدُ.

قال أبو الفتح: «وَالْأَسْمَاءُ الَّتِي تُؤَكَّدُ<sup>(٥)</sup> بِهَا تِسْعَةٌ، وَهِيَ: نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَكُلُّهُ

أبيات سيبويه ٦٠٩/١، واللمع ١١٢، وتحصيل عين الذهب ٣٢٢، وشرح المفصل ١٢/٢، واللسان

٣٠٩/١٤ (رثا).

(١) انظر رأي سيبويه في الكتاب ٢٠٢-٢٠٣. ورأي الأخفش في المقاصد الشافية ٥٩١-٥٩٢.

(٢) في أ، ج: اختلف.

(٣) انظر: الكتاب ٢٠٣/٣.

(٤) انظر رأي الأخفش في المقاصد الشافية ٥٩٢/٥.

(٥) في اللمع: المؤكد.



وَأَجْمَعُ وَأَجْمَعُونَ وَجَمَعَاءُ وَجُمُعٌ وَكِلا وَكِلتَا<sup>(١)</sup>.

قال سعيد: هذه الألفاظ تسعة<sup>(٢)</sup>، وتَنَقَّسُ إلى نَيْفٍ وَعِشْرِينَ لَفْظَةً في التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَاتِ لَهَا مَعْنَى، فَأَمَّا نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ فَإِنَّهَا تَأْكِيدَانِ لِحَقِيقَةِ الشَّيْءِ، وَيُؤَكِّدُ بِهِمَا مَا يَتَجَزَّأُ وَمَا لَا يَتَجَزَّأُ، نَحْوُ: أَنْفَقْتُ الدَّرْهَمَ نَفْسُهُ، عَيْنُهُ، وَقَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، عَيْنُهُ، وَلَا يَلِيَانِ الْعَامِلَ فِيهِمَا فِي اللَّفْظِ لِمُسْتَرٍ فَيَحْكُمُ عَلَيْهِمَا بِمَا لَمْ يَسْتَرِ مِنْ جِنْسِهِ، وَهُمَا تَأْكِيدَانِ؛ لِأَنَّهُمَا يَلِيَانِيهِ غَيْرَ تَأْكِيدٍ<sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّ التَّأْكِيدَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: لَا يَصِحُّ فِي التَّوَكِيدِ لَهُ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ قَبْلَ التَّوَكِيدِ بِهِ، وَهُوَ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ، فَلَا يَجْرِيَانِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ تَأْكِيدًا إِلَّا بِتَأْكِيدِ الْمُضْمَرِ؛ لِأَنَّهُمَا يَصْلُحَانِ أَنْ يَكُونَا مَعْمُولِيهِ، فَيَلْتَبَسُ الْأَمْرُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: خَرَجَتْ نَفْسُ زَيْدٍ، وَفَقَاتُ عَيْنُهُ، فَلَوْ قُلْتَ: هِنْدٌ خَرَجَتْ نَفْسُهَا، لَمْ يُعْلَمَ أَفَاعِلَةٌ هِيَ أَمْ تَأْكِيدٌ لِلْمُضْمَرِ فِي (خَرَجَتْ)، فَإِنْ جَعَلْتَهَا تَأْكِيدًا لِـ(هِنْدٍ) جَارٍ، وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ تَقُولَ: هِنْدٌ نَفْسُهَا خَرَجَتْ، وَالْإِشْكَالُ بَاقٍ بَعْدُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ الضَّمِيرُ إِلَّا مَ يَرْجِعُ، فَإِذَا أَرَدْتَ تَأْكِيدَ الْمُضْمَرِ فِيهِ قُلْتَ: هِنْدٌ خَرَجَتْ هِيَ نَفْسُهَا، وَكَذَلِكَ عَيْنُهُ، فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ زَيْدًا قَامَ

(١) اللمع ٨٤.

(٢) في ج: تسع.

(٣) إذا وليت النفس والعين العامل لا يحكم بأنها تأكيد حتى يؤتى بضمير؛ لأنها يليان العامل وهما غير تأكيد، فإن لم يؤت بضمير لم يعلم هل هما تأكيد أو فاعل لذلك العامل.

نَفْسَهُ، فَتَضَبَّتْ كَانَ حَسَنًا، فَإِنْ أَرَدْتَ الْمُضْمَرَ فِي (قَامَ) قُلْتَ: إِنَّ زَيْدًا قَامَ هُوَ نَفْسُهُ، فَأَكَّدْتَ أَوَّلًا ثُمَّ أَكَّدْتَ بِالنَّفْسِ، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى هَذَا التَّأْكِيدِ مَعَ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ، فَتَقُولُ: ضَرَبْتُكَ نَفْسَكَ، وَمَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ، وَكَذَلِكَ عَيْنُهُ، تَقُولُ: ضَرَبْتُهُ عَيْنَهُ، وَمَرَرْتُ بِهِ عَيْنِهِ؛ لِأَنَّ مُضْمَرَهَا لَا بُدَّ مِنْ ظُهُورِهِ فِي اللَّفْظِ، أَوْ يَكُونُ مُحْدُوفًا فِي صِلَةٍ أَوْ صِفَةٍ أَوْ غَيْرِهِ، لَكِنْ لَا يُؤَكِّدُهُ الْمُحَقِّقُونَ إِذَا حُذِفَ<sup>(١)</sup>، وَأَيْضًا فَإِنَّهَا لَا يُغَيِّرَانِ صِيغَةَ الْفِعْلِ، أَعْنِي الْمَنْصُوبَ وَالْمَجْرُورَ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: لَا يَصِحُّ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلُ مَعْمُولًا لَهُ أَوَّلًا، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ بِمَنْزِلَةِ التَّكْرِيرِ، وَلَمْ يَتَكَرَّرِ الْاسْمُ فَيَكُونْ مَعْمُولًا لَهُ غَيْرَ تَبَعٍ، وَهُوَ أَجْمَعُ وَأَجْعُونَ وَأَخَوَاتُهُمَا، وَهَذَا الْقِسْمُ يَجْرِي عَلَى كُلِّ مُضْمَرٍ مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ وَمَجْرُورٍ بِتَأْكِيدٍ وَبِغَيْرِ تَأْكِيدٍ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَمْنُهُمُ اللَّبَسَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ أَصْلًا بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مَتَّبِعٍ، وَأَنْشَدُوا<sup>(٢)</sup>:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ      وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ<sup>(٣)</sup>

(١) أجاز حذف المؤكد الخليل وسيبويه، كما في الكتاب (٢/ ٦٠)، والمازني وابن طاهر وابن خروف. انظر:

الارتشاف ٤/ ١٩٥٣، ومنع منه الأخفش وثلعب والفارسي وابن جني، وتبعهم ابن مالك. انظر:

الإغفال ٢/ ٤٠٩، والخصائص ١/ ١٢٧، وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٨، ومغني اللبيب ٧٩٣.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

يصف هاجرة، فمن شدتها يدخل الثور رأسه في الظل. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: الكتاب ١/ ١٨١، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٨٠، وتأويل مشكل القرآن ١٩٤، وتفسير الطبري

فَاجْمَعْ تَأْكِيدٌ لِلْمُضْمَرِ الَّذِي فِي (بَادٍ)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

فَإِنْ كَانَ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الْيَوْمَ أَجْمَعُ<sup>(٢)</sup>

فَاجْمَعْ تَأْكِيدٌ لِلْمُضْمَرِ [الَّذِي]<sup>(٣)</sup> فِي الظَرْفِ، وَهَذَا الْقِسْمُ الَّذِي هُوَ أَجْمَعُ

وَجَمْعَاءُ لَيْسَ عَلَى حَدِّ أَحْمَرَ وَحُمْرَاءَ؛ لِأَنَّ أَحْمَرَ وَحُمْرَاءَ وَصَفَانِ، وَأَجْمَعُ وَجَمْعَاءُ

اسْمَانِ، وَإِنَّمَا هُوَ اتِّفَاقٌ وَقَعَ فِي اللُّغَةِ كَـ (سَلَمَانَ) / ١٣٤ أَسْمَ رَجُلٍ وَ (سَلْمَى)

أَسْمَ امْرَأَةٍ<sup>(٤)</sup>، وَلَيْسَ عَلَى عَطْشَانَ وَعَطَشَى؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ وَصَفَانِ وَذَيْنِكَ اسْمَانِ،

وَلَا يُثْنِيَانِ اسْتِغْنَاءً عَنِ تَثْنِيَّتِهِمَا بِـ (كَلَا وَكَلْتَا) وَلَوْ ثَنِّيَتْهُ لِأَغْنَى عَنْ ذِكْرِ (كِلا

وَكَلْتَا) فِي التَّأْكِيدِ، وَقَدْ أَجَارَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْأَخْفَشُ<sup>(٥)</sup>، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: إِنَّمَا لَمْ

٢٤٨/١٣، والأصول ٤٦٤/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣٧٣/٢، وأمالى المرتضى ٢١٦/١،

وتحصيل عين الذهب ١٥٠، ودرة الفواص ٤٦، وتصحيح التصحيف ٣٠٣.

(١) اختلف في قائله، فقليل:

أ- جميل بن معمر.

ب- كثير عزة.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (الدهر) بدل (اليوم). وروي: بأرض سواكم، بالإضافة.

انظر: ديوان جميل ١١٨، وديوان كثير ٤٠٤ (عباس)، وأمالى القالي ٢١٧/١، واللالع ٥٠٥/١، وأمالى

ابن الشجري ٥/١، ٧٨/٢، والحماسة البصرية ١٠٥٣/٣، وشرح الكافية ٢٧٩/١/١، ومغني

الليبي ٥٧٩، وشرح شواهد ٨٤٦/٢، وخزانة الأدب ٣٩٥/١.

(٣) سقط من ج.

(٤) انظر: الخصائص ٣٢١/١.

(٥) انظر رأي الكسائي في إصلاح اللخل ١٢٥. ونسب هذا إلى الكوفيين عامة والأخفش. انظر: إصلاح

يُجَزَّ: مَرَزَتْ بِهَا أَجْمَعِينَ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ كَتَعْرِيفِ الْأَعْلَامِ، فَلَوْ تُنْيَى لَدَخَلَتْهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَوَقَعَ وَصَفًا لِأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا فُعِلَ بِهِ الشَّيْءُ كَمَا فُعِلَ بِالْعَلَمِ؟

قِيلَ: لَيْسَ هُوَ عِلْمًا<sup>(٢)</sup> فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي عَلَى الْمُضْمَرِ وَالْمُظْهَرِ، وَتَنِيَّتُهُ تُوجِبُ لَهُ ضَرْبًا وَاحِدًا مِنَ التَّعْرِيفِ، وَإِنَّمَا جُمِعَ لِأَنَّ الْجَمْعَ أَشْبَهُ بِالْمُفْرَدِ؛ لِأَنَّهُ تُرْتَجَلُ لَهُ صِيغٌ كَ: نِسْوَةٍ وَقَوْمٍ، وَلِهَذَا بُنِيَ (الَّذِي) وَالَّذِينَ) وَأَعْرِبَ فِي الشَّيْءِ، وَقَالَ ابْنُ السَّرَاجِ: إِنَّمَا أُعْطُوا الْجَمْعَ الْوَاحِدَ فِي الرَّفْعِ حَمَلًا عَلَى الضَّمَّةِ فِي الْوَاحِدِ مِنْهُ<sup>(٣)</sup>.

وَهَذَا الْقِسْمُ إِنَّمَا يُؤَكِّدُ بِهِ الْوَاحِدُ الْمُتَجَزِّئُ، فَ(أَجْمَعُ) لِلدَّرْهِمِ وَنَحْوِهِ، وَ(جَمْعَاءُ) لِلدَّارِ وَنَحْوِهَا، وَلَا يَقَعُ أَجْمَعُ لِلرَّجُلِ وَلَا جَمْعَاءُ لِلْمَرْأَةِ، وَأَجْمَعُونَ لِلْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورِينَ الْعُلَمَاءَ، وَلَيْسَ أَجْمَعُونَ جَمْعَ أَجْمَعٍ كَ: (زَيْدُونَ) مِنْ زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَدَخَلَتْهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ كَمَا تَدْخُلُ عَلَى الزَّيْدِينَ، فَلَمَّا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ عِلْمٌ

الخلل ١٢٥، وشرح الجزولية ٦٧٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٤/١، وشرح التسهيل ٢٩٣/٣، والبسيط ٣٦٨/١.

(١) لم أقف على قوله هذا.

(٢) في النسختين: علم بالرفع، والصواب ما أثبتته.

(٣) لم أجد هذا، وإنما قال: «والضمة في جمع المؤنث نظيرة الواو في جمع المذكر، والتنوين نظير النون» (الأصول ٤٧/١).

أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ اسْمٌ وَضِعَ لِلْجَمْعِ، كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو، فَأَمَّا أَجْمَعُ فَفِي تَعْرِيفِهِ خِلَافٌ: فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ إِنَّهُ تَعَرَّفَ بِالإِضَافَةِ<sup>(١)</sup>، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِمَرَاجَعَةِ الشَّاعِرِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

إِنَّ الْخَلِيطَ بَانَ أَجْمَعُهُ<sup>(٣)</sup>

وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مَبْنِيًّا كَذَلِكَ: قَبْلَ وَبَعْدُ، وَالثَّانِي: وَجُودُ النُّونِ فِي الْجَمْعِ، وَالنُّونُ وَالْإِضَافَةُ لَا يَجْتَمِعَانِ، أَلَا تَرَى أَنَّ تَقْدِيرَ الإِضَافَةِ تُوجِبُ حَذْفَ النُّونِ كَمَا يُوجِبُهَا وَجُودُهَا فِي قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:  
يَا مَنْ يَرَى عَارِضًا أُسْرِيهِ      بَيْنَ ذِرَاعِي وَجْهَةِ الْأَسَدِ<sup>(٥)</sup>

(١) نقل ابن خروف وأبو حيان أنه رأي سيويه. انظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٣٩/١، والارتشاف ١٩٥١/٤. وقال سيويه: «وأجمع وأكتع إنا وصف بها معرفة، فلم ينصرفا لأنها معرفة، فأجمع هنا بمتزلة كلهم» (الكتاب ٢٠٣/٣)، وقال: «وسألته عن جَمْعٍ وَكْتَعٍ، فَقَالَ: هُمَا مَعْرِفَةٌ بِمَتَزَلَةٍ (كُلُّهُم)، وَهُمَا مَعْدُولَتَانِ عَنْ جَمْعٍ جَعَاءَ وَجَمْعٍ كَتَمَاءَ...» (الكتاب ٢٢٤/٣).

(٢) هو خلف الأحمر.

(٣) صدر بيت من المنسرح، وروايته في ديوانه:

إِنَّ الْخَلِيطَ نَسَاكَ أَجْمَعُهُ      وَنَسَاكَ بَعْدَ الْبَيْنِ مَرَبُوعُهُ

انظر: ديوانه ٢٢. ولم أجده في غيره.

(٤) هو الفرزدق.

(٥) البيت من المنسرح.

روي: (رأى) بدل (يرى)، و(أرقت له)، و(أكفكه) و(أسر به) بدل (يسر به).

العارض: السحاب الذي يعترض الأفق. والذراعان والجهة من منازل القمر. (عن الخزاعة).

وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ مَعْرِفَةٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْمُقَدَّرَةُ<sup>(١)</sup>، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مَبْنِيًّا كَدَ (أَمْسِ)، فَإِنْ جَعَلْتَهُ مَعْدُولًا عَنْهُمَا كَدَ (سَحَرَ) كَانَ قَرِيبًا.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَجْمَعُهُ) فَلِإِنَّهُمْ أَوْقَعُوهُ مَوْقِعَ جَمِيعِهِ، وَلَمْ يَلْفِتُوا<sup>(٢)</sup> عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ جَمِيعٌ، وَأَجْعُ وَإِنْ كَانَ وَاقِعًا مَوْقِعَ جَمِيعٍ، فَإِنَّهُمْ لَفَتُوا عَنْهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ صِفَةً فَرَالَ عَنْهَا، وَأَنَّهُ<sup>(٣)</sup> كَانَ يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ فَلَمْ يَتَحَمَّلْهُ، وَأَنَّهُ كَانَ يَجْرِي عَلَى فِعْلِهِ فَلَمْ يَجْرَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ كَانَ نَكْرَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، أَلَا تَرَى أَنَّهُ وَصَفَهُ بِقَوْلِهِ (مَحْضَرُونَ) فَصَارَ مَعْرِفَةً، وَأَنَّهُ كَانَ يَتَعَرَّفُ بِقَرِينَةٍ فِي قَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>:

الشاهد فيه: حذف نون للإضافة المقدرة، والتقدير: ذراعِي الأسد وجهته.

انظر: ديوان الفرزدق ٢١٥/١، والكتاب ١٨٠/١، والمقتضب ٢٢٨-٢٢٩، وسر صناعة الإعراب

٢٩٧/١، والخصائص ٤٠٧/٢، وتحصيل عين الذهب ١٥٠، والحلل ٢١٣، والبيان ١٠٣٦/٢،

ومغني اللبيب ٤٩٨، ٨٠٩، وخزانة الأدب ٣١٩/٢.

(١) القول الثاني في تعريفه أنه بالعلمية. انظر: البسيط ٣٧٦/١، وشرح الجمل لابن خروف ٣٤٠/١،

والارتشاف ١٩٥١/٤. قالوا: وشبه العلمية فيه أنه معرف بغير أداة لفظية. انظر: المساعد ٣٥/٣.

(٢) في د: يلفتوا.

(٣) في ج: أنه.

(٤) يس: ٥٣.

(٥) هو لبيد بن ربيعة.

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيَسِّرٌ وَنِدَامٌ<sup>(١)</sup>  
فَعَدَّلُوا عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَنْ صَارَ اسْمًا وَصَارَ تَعْرِيفُهُ بِنَفْسِهِ، وَلَا يَتَحَمَّلُ  
الصُّمِيرَ وَلَا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَلَا الْإِضَافَةُ،  
وَلَا هُوَ مُضَمَّرٌ لظُهُورِ لَفْظِهِ، وَلَا مُبْهَمٌ لَوْجُودِ تَخْصِيصِهِ، وَعَدَمِ الْإِشَارَةِ، فَلَمْ  
يَبْقَ إِلَّا تَعْرِيفُ الْوَضْعِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَخَذْتُ الْمَالَ بِأَجْمَعِهِ، فَلَيْسَتْ بِـ (أَجْمَعُ) الَّتِي يُؤَكِّدُ بِهَا؛ لِأَنَّ تِلْكَ  
مَعْرِفَةٌ وَهَذِهِ تَكْرَرٌ لِلْإِضَافَةِ الَّتِي فِيهَا، وَهُوَ جَمْعُ (أَجْمَعُ) عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ،  
وَ (أَجْمَعُ) لَا يَلِي الْعَامِلَ وَهَذِهِ تَلِي الْعَامِلَ.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا لَمْ يُضَفْ (أَجْمَعُ) لِأَنَّهُ (أَفْعَلُ)، وَقَدْ أُنْسَ مِنْ هَذَا الْوِزْنِ أَنَّهُ  
إِذَا أُضِيفَ إِلَى شَيْءٍ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هُنَا، فَعَوَّضُوهُ عَنِ الْإِضَافَةِ  
الْوَاوِ وَالنُّونَ، [وَأِنْ كَانَ (أَفْعَلُ) صِفَةً لَا يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ]<sup>(٢)</sup>، وَإِنَّمَا اعْتَدَزْتُ  
لِلْإِضَافَةِ وَلَمْ أَعْتَدِزْ لِلْأَلِفِ وَاللَّامِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْبَابَ جَمِيعُهُ الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْإِضَافَةُ.  
وَأَمَّا (جَمْعَاءُ) فَإِنَّمَا لَمْ تَتَصَرَّفْ لِأَجْلِ أَلِفِ التَّائِيثِ الَّذِي انْقَلَبَتِ الْهَمْزَةُ عَنْهُ،  
وَهِيَ عِلَّةُ تَقْوَمِ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ، وَلَوْ كَانَ عَوَّضَ الْأَلِفِ تَاءَ التَّائِيثِ لَمْ يَنْصَرِفْ أَيْضًا،  
لَا جَمَاعَ التَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ.

(١) البيت من الكامل.

انظر: ديوان لبيد ٢٨٨، والكتاب ١/ ١٩٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦، وتحصيل عين الذهب ١٥٨ -

١٥٩، واللسان ٤/ ١٩٨ (حضر).

(٢) سقط من أ.

وَأَمَّا جُمُعُ فَالْكَلَامُ فِيهِ طَرِيفٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ كَلَامِ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ لَيْسَ  
بِجَمْعٍ جَمْعَاءَ، كَمَا أَنَّ أَجْمَعِينَ لَيْسَ بِجَمْعٍ أَجْمَعٍ، ثُمَّ يَعْتَذِرُونَ لِعَدَمِ / ١٣٤ ب  
صَرْفِهِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ جَمْعُهَا.

وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ جَمْعُ جَمْعَاءَ عَلَى الْمَعْنَى <sup>(١)</sup>، فَهَذَا حَسَنٌ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ  
(هَؤُلَاءِ) مِنْ (هَذَا)، وَيُؤَكِّدُ بِهِ مَنْ يَعْقِلُ مِنْ جُمُوعِ الْأَسْمَاءِ وَمَا لَا يَعْقِلُ، وَلَا  
يَنْصَرِفُ لِلْعَدْلِ وَالتَّعْرِيفِ، أَمَّا التَّعْرِيفُ فَظَاهِرٌ لِحَرْبِهِ تَأْكِيدًا عَلَى مَعْرِفَةٍ، وَامْتِنَاعِ  
الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ بِمَبْنِيٍّ، وَأَمَّا الْعَدْلُ فَالْنُّحَاءُ فِيهِ عَلَى  
صَرَبَيْنِ: فَبَعْضُهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ (جَمَاعَى) فَعَالَى <sup>(٢)</sup>، كَمَا تَقُولُ فِي صَحْرَاءَ  
وَصَحَارَى؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ، كَمَا تَقُولُ: إِنَّ صَحْرَاءَ اسْمٌ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: هُوَ مَعْدُولٌ  
عَنْ جُمُعٍ كَمَا تَقُولُ حَمْرَاءَ وَحُمُرٌ <sup>(٣)</sup>، وَيَعْتَلِّ فِي ذَلِكَ بِأَنَّهُ أَصْلُهُ الصِّفَةُ، فَالْتَفَتَ إِلَى

(١) جاء في اللسان ٦٠ / ٨ (جمع): «وأجمعون: جمع أجمع، وأجمع واحد في معنى جَمْعٍ، وليس له مفردٌ من لفظه، والمؤنث: جمعاء، وكان ينبغي أن يجمعوا جمعاء بالألف والتاء، كما جمعوا أجمع بالالف والنون، ولكنهم قالوا في جمعها: جَمْعٌ».

(٢) نسبة العكبري في الباب (٣٩٧ / ١) إلى أبي علي، وهو غير منسوب في أسرار العربية ٢٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣ / ١.

(٣) ذهب إلى ذلك الزجاج، قال في ما ينصرف وما لا ينصرف (٥٤): «الأصل في جَمْعِ جَمْعَاءَ جَمْعٌ مِثْلَ حَمْرَاءَ وَحُمُرٌ وَلَكِنْ حُمُرٌ نَكْرَةٌ فَارَادَ أَنْ يُعَدَّلَ عَنْ لَفْظِ النُّكْرَةِ فَعُدِّلَ إِلَى فَعَلٍ» ورد عليه الفارسي كما في المخصص ١٧ / ١٣٢. ونسبه ابن عقيل إلى الأخفش والسيراfi. انظر: المساعد ٣ / ٣٥.



الأصل فيه، كما فُعِلَ في قوله<sup>(١)</sup>:

أتاني وَعِيدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ دَارِمٍ      فَيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَ<sup>(٢)</sup>  
وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى وَهُوَ: (كُلُّ)، وَهُوَ الْمُتَوَسِّطُ، وَلَيْسَ فِي  
حُكْمِ الْأَوَّلِ<sup>(٣)</sup> فِي الْحُسْنِ، إِذَا وَلَّى الْعَامِلَ، وَلَا فِي حُكْمِ الثَّانِي<sup>(٤)</sup> فِي الْقَبْحِ إِذَا  
وَلَّيَهُ، فَلَهُ حَالَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ، وَهُوَ لِلْإِحَاطَةِ وَالْعُمُومِ، فَقَدْ نَاسَبَتْ أَجْمَعِينَ، فَأَمَّا قِرَاءَةُ  
أَبِي عَمْرٍو: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> بِرَفْعِ (كُلُّ)<sup>(٦)</sup>، فَإِنَّهُ وَإِنْ ارْتَفَعَ بِالْإِيتِدَاءِ،  
فَإِنَّهُ فِي مَوْضِعِ خَيْرٍ (إِنَّ)، وَالْخَيْرُ تَابِعٌ كَالْتَاكِيدِ، فَهِيَ حِينِيذٌ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ  
فِي الْعَمَلِ، لَمْ يَبْلُغْ قُوَّةَ الْفِعْلِ، فَاحْتَاجَ إِلَى اعْتِمَادِ مَا يُعِينُهُ، وَكَذَلِكَ: ظَنَنْتُ

(١) هو الأعشى.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (عبد عمرو) بدل (عبد قيس).

وعنى بالحوص والأحوص أبناء الأحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة، الذين يهجوهم.

استشهد به على انتقال (أفعل) من الوصفية إلى اسمية.

انظر: الصبح المنير ١٠٩، وإصلاح المنطق ٤٠١، والاشتقاق ٢٩٦، وتهذيب اللغة ١٦١/٥ (خاص)،

والمخصص ١٠٢/١، ٢١٢/١٣، والمفصل ١٨٣، والحجاسة البصرية ١٣٨٧/٣، واللسان ١٩/٧

(حوص)، وخزانة الأدب ١٨٣/١.

(٣) وهو النفس والعين.

(٤) وهو أجمع ومُجمع.

(٥) آل عمران: ١٥٤.

(٦) هي قراءة أبي عمرو وحده من السبعة، وقرأ بها يعقوب من العشرة. انظر: السبعة ٢١٧، والتذكرة

وَأَخَوَاتُهَا، لَا يُلْغَيْنِ مُتَقَدِّمَاتٍ، فَإِنْ تَقَدَّمَ هُنَّ ظَرَفٌ أَوْ حَرْفُ جَرٍّ - وَإِنْ كَانَ لَغَوًا - اشْتَغَلَ الْمَحَلُّ فَوَقَعَتْ وَسَطًا فِي اللَّفْظِ، فَجَازَ الْغَاوُهَا، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ.

وَلِ[تَقُولَ] <sup>(١)</sup>: جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ، وَجَاءَنِي كُلُّهُمْ، فَإِنْ قُلْتَ: ضَرَبْتُ كُلَّكُمْ، فَلَمْ تُشَابِهْهَا لِ(بَعْضٍ) <sup>(٢)</sup>، وَالْأُولَى: ضَرَبْتُكُمْ كُلَّكُمْ، وَ(أَجْمَعُ) وَأَخَوَاتُهَا لَا يَصِحُّ فِيهَا ذَلِكَ، فَتَقُولُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ، وَجَاءَنِي أَجْمَعُونَ، وَقِيلَ: هُوَ مِنَ الْمَعْمُولِ الَّذِي لَا يَتَسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ إِلَّا الْإِبْتِدَاءُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّهُمْ عَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ <sup>(٣)</sup>، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ أُنثَى دَاخِرِينَ﴾ <sup>(٤)</sup>، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ عَامِلٌ لَيْسَ لَهُ صُورَةٌ، فَصَارَتْ كَأَنَّهَا خَالِيَةٌ مِنْ عَامِلٍ، فَشَابَهَتْ التَّأْكِيدَ، وَلَمْ يَسْتَحْسِنُوا: ضَرَبْتُ كُلُّهُمْ، وَمَرَزْتُ بِكُلِّهِمْ، فَإِنْ قَالُوهُ فَلَمْ تُشَابِهْهَا بِبَعْضٍ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: بِكُلِّ قَائِمًا <sup>(٥)</sup>، فَإِنَّمَا خَرَجَتْ عَلَى لَفْظِ النَّكِيرَةِ فَقَوِيَّتْ؛ لِأَنَّ النَّكِيرَةَ عَلَى الْأَصْلِ، فَوَلِيَتْ لِلْعَامِلِ. وَأَمَّا (كِلا وَكِلْتا) فَسَنَذْكُرُهَا فِي بَابِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) سقط من ج.

(٢) في ج: ببعض.

(٣) مريم: ٩٥.

(٤) النمل: ٨٧.

(٥) مررتُ بكلِّ قائمًا. المثال في الكتاب ٢/ ١١٤.

قال أبو الفتح: «تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ: قَامَ أَخُوكَ عَيْنُهُ، وَرَأَيْتُهُ عَيْنَهُ، وَمَرَرْتُ بِهِ عَيْنِهِ، وَتَقُولُ: جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، وَرَأَيْتَهُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، وَمَرَرْتُ بِهِ كُلُّهُ أَجْمَعُ، وَجَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، وَرَأَيْتَهُمْ كُلُّهُمْ أَجْمَعِينَ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ كُلُّهُمْ أَجْمَعِينَ، وَجَاءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ، وَرَأَيْتُهَا كُلُّهَا جَمْعَاءُ، وَمَرَرْتُ بِهَا كُلُّهَا جَمْعَاءُ، وَجَاءَ النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ جَمْعُ، وَرَأَيْتُهُنَّ كُلُّهُنَّ جَمْعُ، وَمَرَرْتُ بِهِنَّ كُلُّهُنَّ جَمْعُ»<sup>(١)</sup>.

قال سعيد: قَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا الْفَصْلِ شَيْءٌ، فاعْلَمْ أَنَّ الصِّفَاتِ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِالْوَاوِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَعْنَى تَرْتِيبٍ، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ الظَّرِيفُ وَالشَّرِيفُ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا مَعْنَى التَّرْتِيبِ جَازَ أَنْ تَعْطَفَ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ فَتَقُولَ: جَاءَ زَيْدُ الرَّكِيبِ فَالَسَالِبُ فَالْأَيْبُ، وَالتَّأْكِيدُ لَا يَصِحُّ فِيهِ ذَلِكَ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ فِي الصِّفَةِ مَعْنَى لَا يُدْرِكُ فِي الْمَوْصُوفِ، فَلَمَّا اخْتَلَفَتْ مَعَانِيهَا تَنَزَّلَتْ مَنَزِلَةُ الْأَجْنِيَّةِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى صَحَّ أَنْ يُحَذَفَ أَحَدُهُمَا وَيَقُومَ الْآخَرُ مَقَامَهُ، وَالتَّأْكِيدُ هُوَ الْمُؤَكَّدُ نَفْسُهُ، وَلَا يَصِحُّ عَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِمَّا فِي الْأَوَّلِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُنْصَبَ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُنَّ مَعَارِفُ<sup>(٢)</sup>.

(١) اللمع ٨٤-٨٥.

(٢) أجاز الفراء نصب (أجمع) و(جمعاء) على الحال. نقله عنه الفارسي في البصريات (١/٤٢٠)، ونقل ابن مالك عن ابن درستويه حاله (أجمعين، واختاره. كما نقل أبو حيان عن ابن كيسان ذلك. انظر: شرح

قال أبو الفتح: «وَيَتَّبِعُ أَجْمَعُ أَبْصَعُ، وَيَتَّبِعُ / ١٣٥ أَجْمَعِينَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ، وَيَتَّبِعُ جَمْعَاءَ كَتَعَاءَ بَصَعَاءَ، وَيَتَّبِعُ جَمْعَ كَتَعُ بَصَعُ، وَمَعْنَى هَذِهِ التَّوَابِعِ كُلُّهَا شِدَّةُ التَّوَكِيدِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: فِي التَّأْكِيدِ أَلْفَاظٌ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا تَبَعًا بِمَنْزِلَةِ عَطْشَانَ نَطْشَانَ، وَحَسَنٍ بَسَنٍ، وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ أَكْثَرُ مَا يُعِيدُونَ فِي التَّوَكِيدِ وَالِاتِّبَاعِ لَامَ الْكَلِمَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَجْمَعَ وَأَكْتَعَ وَأَبْصَعَ الهمزة زائدة والمعاد من نفس الكلمة هو اللام حسب، وكذلك جمعاء كتعاء، والعلة في ذلك تباعد لَامِ الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْكَلِمَةِ الْأُولَى، فَانْسُوا اللَّفْظَ بِإِعَادَةِ الْمُتْبَاعِ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ مُلَاصِقَةٌ لِلْكَلِمَةِ الْأُولَى، فَلُصِقَتْ بِهَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهَا، وَتَبَاعَدُ اللَّامُ يُجَوِّجُ إِلَى الْعُودِ إِلَيْهِ، وَأَيْضًا فَالِلِتَّفَاتِ إِلَى لَامِ الْكَلِمَةِ بِالْعِنَايَةِ أُولَى، وَبِهَا يُعْرَفُ مَعْنَى حَالِ الْكَلِمَةِ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الْإِعْرَابِ، وَأَيْضًا فَإِنَّمَا جُعِلَ ذَلِكَ فِيهَا عِوَضًا مِنَ التَّغْيِيرِ الَّذِي يَلْحَقُهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ صَحَّحَ الْحَوَكَةَ وَالْحَوَنَةَ وَالْغَيْبَ لَمْ يُصَحِّحْ عَصَا وَرَحَى، وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ تَرَكُوا فِي الْعَيْنِ الْقِيَاسَ لِيُعِدَّهَا عَنِ الطَّرَفِ وَلَزِمُوا ذَلِكَ فِي اللَّامِ لِقُرْبِهَا، وَهَذَا إِذَا اجْتَمَعَا صَحَّتِ الْعَيْنُ وَأُعْلِلَتِ اللَّامُ، نَحْوُ: طَوَى وَشَوَى، فَأَمَّا آيٌ وَرَائِي فَشَادُ<sup>(٢)</sup>.

التسهيل ٣/ ٢٩٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٢.

(١) اللع ٨٥.

(٢) حيث أعلت العين وصححت اللام.

قال أبو الفتح: «ولا يجوز تقديم بعضها على بعض، وذلك<sup>(١)</sup>: جاء القوم كلهم أجمعون<sup>(٢)</sup>، فلا يجوز<sup>(٣)</sup> أن تقدم (أجمعين) على (كل) لضعفها وقوة (كل) عليها<sup>(٤)</sup>.

قال سعيد: اعلم أن هذه الألفاظ تقوى وتضعف بحسب معانيها، فالنفس أقوى من العين لعموم النفس باستخدام الأجزاء وقيامها بنفسها من غير حاجة إلى الأعضاء، خصها الله تعالى بذلك، والعين ذواتها في المرتبة، وأما جعلها عبارة عن الجملة<sup>(٥)</sup> فمجاز، فإذا اجتمعما قدمت النفس على العين، وإذا جاء معها (كل) أخر عنها؛ لأن (كلاً) للإحاطة والعموم، والإحاطة والعموم معنى يرجع إلى ما يتعلق بحال الذوات، والنفس والعين عبارتان عن الذوات، وأيضاً فإن النفس والعين يكونان لما يتبعض ولما لا يتبعض، و(كلاً) لا يكون إلا لما يتبعض، فالنفس أعم، وإذا جاء معهن (أجمع) وأخواتها كن بعد (كل)، ألا ترى أن (كلاً) يصلح أن يلي العاقل، ولا يصح ذلك في (أجمع) وأخواته، و(أكتع) تابع لـ (أجمع) لظهور لفظ الجمعية فيه، و(أكتع) يرجع بالتأويل إلى معنى (أجمع)؛ لأنه من تكتعت الجلد إذا اجتمعت وتقبضت، وقالوا: كتع الرجل إذا انقبض

(١) في اللمع: وكذلك لو قلت.

(٢) في اللمع: القوم أجمعون كلهم.

(٣) في اللمع: لم يجوز أن تقدم.

(٤) اللمع ٨٥.

(٥) كذا في النسخ، وفي هامش أ: الجنة.

وَانْضَمَّ<sup>(١)</sup>، وَ(أَبْصَعَ) تَابِعٌ لِ(أَكْتَعَ) لِيُعِدَّ فِي التَّأْوِيلِ مِنْ (أَجَمَعَ)، وَقِيلَ إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ التَّبْصِيعِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ الْعَرَقُ السَّائِلُ<sup>(٣)</sup>، وَلَا يَسِيلُ حَتَّى يَجْتَمَعَ، وَقِيلَ: هُوَ مِنْ الْأَبْصَعِ وَهُوَ الْأَحَقُّ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ الْأَحَقَّ لَا يَكُونُ إِلَّا تَابِعًا، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ التَّرْتِيبُ، إِلَّا أَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يُؤَكَّدَ بِالنَّفْسِ وَحَدَّهَا، وَكَذَلِكَ الْعَيْنُ وَكِلا وَكِلتَا وَأَجَمَعَ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُؤَكَّدَ بِأَكْتَعَ إِلَّا وَقَبْلَهَا أَجَمَعَ وَلَا يُؤَكَّدُ بِأَبْصَعَ وَحَدَّهَا إِلَّا وَقَبْلَهَا أَكْتَعَ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ رُوِيَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَكْتَعَ<sup>(٦)</sup>

(١) في اللسان ٣٠٦/٨ (كع): «رَجُلٌ كَعٌّ: مُسَمَّرٌ فِي أَمْرِهِ، وَقَدْ كَتَعَ كَتَعًا وَكَتَعَ، وَقِيلَ: كَتَعَ تَقَبَّضَ وَانْضَمَّ،

كَكْتَعَ».

(٢) في د: البَصِيع.

(٣) في مقاييس اللغة ١/٢٥٢ (بصع): «قَالَ الْخَلِيلُ: وَيُقَالُ تَبْصَعُ الْعَرَقُ مِنَ الْجَسَدِ إِذَا تَبَعَ مِنْ أَصُولِ الشَّعْرِ

قَلِيلًا، قَالَ الدَّرِيدِيُّ: بَصَعَ الْعَرَقُ إِذَا رَشَحَ... وَقَالَ الدَّرِيدِيُّ: الْبَصِيعُ الْعَرَقُ بِعَيْنِهِ».

(٤) القاموس المحيط ٣/٥ (بصع)، وتاج العروس ٢٠/٣٢٩ (بصع).

(٥) هذا رأي الجمهور، وأجاز الكوفيون وابن كيسان إغناء أكتع عن أجمع. انظر: ارتشاف الضرب

١٩٥٢/٤.

(٦) سبق تخريجه.

وهذه الرواية في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٦، وتمهيد القواعد ٧/٣٢٩٥، وجمع الهوامع

١٢٣/٢.

وَرُويَ قَوْلُ أَعشىَ بَنِي <sup>(١)</sup> رِبيعة <sup>(٢)</sup>:

تَوَلَّوْا بِالدَّوَابِرِ وَاتَّقُونَا بِنُعْمَانَ بْنِ زُرْعَةَ أَكْتَعِينَا <sup>(٣)</sup>  
فَإِنْ اجْتَمَعَ تَأْكِيدٌ وَصِفَةٌ قُدِّمَتِ الصِّفَةُ قَبْلَ التَّأْكِيدِ، وَلَا يَجُوزُ عَكْسُ ذَلِكَ،  
فَتَقُولُ: قَامَ زَيْدُ الْكَاتِبِ نَفْسُهُ، وَلَا يَجُوزُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ الْكَاتِبُ، وَذَكَرَ ابْنُ  
كَيْسَانَ فِي كِتَابِ الْإِتْدَاءِ: عَبْدُ اللَّهِ نَفْسُهُ الظَّرِيفُ أَخُوكَ، وَقَدَّمَ كَلَامًا يَقْتَضِي أَنْ  
يَكُونَ (الظَّرِيفُ) صِفَةً <sup>(٤)</sup>، وَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ؛ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ بِمَنْزِلَةِ  
التَّكْرِيرِ، وَلَا يُكْرَرُ الْأِسْمُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتِمَّ، وَرَأَيْتُ عُثْمَانَ فِي كِتَابِ / ١٣٥ ب  
الْخَاطِرِ <sup>(٥)</sup> قَدْ ارْتَكَبَ مَذْهَبَ ابْنِ كَيْسَانَ فَقَالَ: وَتَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ  
الظَّرِيفَ، فَجَعَلَ (نَفْسَهُ) مُؤَكَّدًا، وَ(الظَّرِيفَ) وَصْفًا لَهُ، وَجَوَزَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا  
نَفْسَهُ الظَّرِيفَ، فَجَعَلَ (الظَّرِيفَ) بَدَلًا مِنْ الْهَاءِ، وَلَمْ يَجُوزْ وَصْفَ النَّفْسِ

(١) فِي أ، ج: بَن.

(٢) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَارِجَةَ بْنِ حَبِيبٍ. شَاعِرُ أُمَوِي، مَدَحَ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، وَكَانَ شَدِيدَ التَّعَصُّبِ لِبَنِي  
أُمَيَّة. انْظُرْ: الْأَغَانِي ١٨ / ٧٠.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ.

رُويَ: (فَوَلَّوْنَا الدَّوَابِرَ)، وَ(نَزَلْنَا بِالدَّوَابِرِ) بَدَلَ (تَوَلَّوْا بِالدَّوَابِرِ).

انْظُرْ: الصَّبْحُ الْمُنِيرُ (أَعشىَ رِبيعة) ٢٨١، وَتَارِيخُ الطَّبْرِيِّ ١ / ٤٨٢، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ ٢٩٤، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ  
١٢٣ / ٢، وَالدَّرَرُ الْوَلَامِعُ ٦ / ٣٨.

(٤) هَذَا الرَّأْيُ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي الْمَجْمَعِ ٢ / ١١٥.

(٥) لَمْ أَجِدْ هَذَا الرَّأْيَ فِي الْخَاطَرِيَّاتِ، الْمَطْبُوعِ، بِتَحْقِيقِ د. ذُو الْفَقَارِ شَاكِرٍ، وَلَا بِقَبِيَّتِهَا الَّتِي حَقَّقَهَا د. أَحْمَدُ  
الدَّالِي، وَلَا فِيهَا لَمْ يَطْبِعْ وَهُوَ رِسَالَةٌ عِلْمِيَّةٌ فِي جَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى. بِتَحْقِيقِ: سَعِيدِ الْقُرَيْ.

بالظريف؛ لأنَّ أسماء التَّوكِيدِ لا تُوصَفُ.

وأجاز الفراء: أنتما قاتنانِ أنفسهما، أنفسكما، وكو قال: أنفسكما، أنفسهما، لم يَجُزْ، ورأيتُ عثمانَ يأباهما<sup>(١)</sup>.

وكو قلت: زيدٌ ضَرَبْتُ غَلامَهُ نَفْسَهُ نَفْسَهُ، جاز، فإن قلت: نَفْسِهِ نَفْسَهُ، جاز، ونَفْسِهِ نَفْسَهُ، جاز، فإن قلت: نَفْسُهُ نَفْسِهِ، لم يَجُزْ؛ لأنَّ (زيدًا) هُوَ الهاءُ، فإذا أَكَدْتُ (زيدًا) أَغْنَاكَ عَنِ تَأْكِيدِ الهاءِ، فإن قلت: قامَ زيدٌ نَفْسَهُ نَفْسَهُ، لم يَجُزْ، وكذلكَ إن قلت: نَفْسَهُ نَفْسِهِ، لم يَجُزْ؛ لأنَّ النَفْسَ وما يُضَافُ إليها لا يُؤَكَّدانِ هُنا.

قال أبو الفتح: «وَتَقُولُ فِي التَّشْبِيهِ: قَامَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا، وَرَأَيْتُهُمَا كِلَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ بِهِمَا كِلَيْهِمَا، وَقَامَتِ الْمَرَاتَانِ كِلْتَاهُمَا، وَرَأَيْتُهُمَا كِلْتَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ بِهِمَا كِلْتَيْهِمَا.

وَ(كِلا وَكِلتا) مَتَى أُضِيفَتَا إِلَى الْمُضْمَرِ كَانَتْ فِي الرَّفْعِ بِالْأَلِفِ، وَفِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ بِالْيَاءِ عَلَى مَا مَضَى، فَإِنْ أُضِيفَتَا إِلَى مُظْهَرٍ كَانَا<sup>(٢)</sup> بِالْأَلِفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، تَقُولُ: جَاءَنِي كِلَا أَخَوَيْكَ، وَرَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ، وَمَرَرْتُ بِكِلَا

(١) لم أقف على ذلك.

(٢) في اللمع: وإن.

(٣) في اللمع: كانتا.



أَخَوَيْكَ<sup>(١)</sup>، وَجَاءَتْنِي كِلْتَا أُخْتَيْكَ، وَرَأَيْتُ كِلْتَا أُخْتَيْكَ<sup>(٢)</sup>، وَمَرَزْتُ بِكِلتَا<sup>(٣)</sup> أُخْتَيْكَ؛ لِأَنَّ (كِلا وَكِلتا) اسمانِ مُفْرَدانِ غَيْرُ مُثْنَيْنِ، وَإِنْ أَفَادَا مَعْنَى التَّثْنِيَةِ<sup>(٤)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: (كِلا وَكِلتا) زَعَمَ الْبَصْرِيُّونَ<sup>(٥)</sup> أَنَّهُمَا اسمانِ مُفْرَدانِ، يُفِيدَانِ مَعْنَى التَّثْنِيَةِ، كَمَا أَنَّ (كُلًّا) اسمٌ مُفْرَدٌ يُفِيدُ مَعْنَى الْجَمْعِ، وَيَسْتَدِلُّونَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ مَنْطُوقٌ بِهِ الْبَتَّةَ، وَأَيْضًا فَإِنَّهَا يَكُونَانِ مَعَ الْمُظْهَرِ بِالْأَلِفِ فِي كُلِّ حَالٍ، فِي كُلِّ لُغَةٍ، وَلَوْ كَانَتْ أَلِفٌ تَثْنِيَةٌ لَكَانَ حُكْمُهَا حُكْمَ أَلِفِ (الزَّيْدَانِ)، وَإِنَّمَا صَارَتْ أَلِفُهُمَا مَعَ الْمُضْمَرِ يَاءَ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، لِشَبْهِهِمَا بِـ(عَلَى) وَ(لَدَى)، أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا يَكُونَانِ مَعَ الْمُظْهَرِ بِالْأَلِفِ وَمَعَ الْمُضْمَرِ بِالياءِ؟ فَأَمَّا (كِلا) فِي الرَّفْعِ، فَلَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ (عَلَى) وَ(لَدَى) وَذَلِكَ أَنَّهُمَا ظَرَفَانِ، فَلَا يَقَعَانِ مَرْفُوعَيْنِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُغَيَّرَا فِي الرَّفْعِ عَنِ الْأَلِفِ، وَإِنَّمَا انْقَلَبَتْ أَلِفُ (عَلَى) وَ(إِلَى) مَعَ الْمُضْمَرِ يَاءَ، لِيُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَيَبَيَّنَ التَّمَكُّنَ، نَحْوُ: عَصَا، كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ بِالتَّثْنِيَةِ فِي (الَّذِي) وَ(ذَا)، أَلَا تَرَى [أَنَّكَ تَقُولُ]<sup>(٦)</sup>: (الَّذِي) وَ(اللَّذَانِ) وَ(ذَا) وَ(ذَانِ)، وَتَقُولُ: الْعَمَى وَالْعَمَيَانِ، وَالْعَصَا وَالْعَصَوَانِ، وَالرَّحَى وَالرَّحَيَانِ، وَلَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْحُرُوفِ؛

(١) سقطت الجملتان الأخيرتان من اللمع.

(٢) سقطت الجملة من اللمع.

(٣) في ج: بكتلي.

(٤) اللمع ٨٥-٨٦.

(٥) انظر: الإنصاف ٤٣٩/٢.

(٦) سقط من أ.

لأنَّ (من) حَرْفٌ صَحِيحٌ، وَالْحُرُوفُ الصَّحَاحُ لَا مُنَاسِبَةَ لَهَا بِغَيْرِهَا كَمُنَاسِبَةِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَانْقِلَابِ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ، فَأَمَّا (في) فَإِنَّكَ لَوْ غَيَّرْتَهَا لاحتَجَّتْ إِلَى تَغْيِيرِ حَرَكَةِ وَحَرْفٍ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ لَا تَقَعُ قَبْلَهَا كَسْرَةً، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ تَرَكْتَ عَلَى حَالِهَا، وَوَجْهٌ مُنَاسِبَةٌ (كِلا) لِـ (عَلَى) وَ (لَدَى) لَزُومُهَا الْإِضَافَةُ، وَإِنَّمَا غُيِّرَتْ (كِلا) مَعَ الْمُضْمَرِ وَلَمْ تُغَيَّرْ مَعَ الْمُظْهَرِ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، أَلَا تَرَى إِلَى لَامِ الْجَزْرِ كَيْفَ تُكْسَرُ مَعَ الْمُظْهَرِ وَتُتْرَكُ مَفْتُوحَةً مَعَ الْمُضْمَرِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ اللَّامِ الْفَتْحُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ [مِنْ الْحُرُوفِ] <sup>(١)</sup> فَاصِلُهُ الْفَتْحُ، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي: عَلِمَ زَيْدٌ: عَلِمَ زَيْدٌ، إِذَا خَفَّفْتَ، وَإِذَا اتَّصَلَ بِالْمُضْمَرِ قُلْتَ: عَلِمْتُ، فَرَدَدْتُهَا مَعَ الْمُضْمَرِ، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَقُولُ: أُعْطَيْتُكُمْ دِرْهَمًا، فَتَحَذِفُ الْوَاوَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْمُظْهَرِ، فَإِذَا اتَّصَلَتْ بِالْمُضْمَرِ رَدَدْتُهَا فَقُلْتَ: الدَّرْهَمَ أُعْطَيْتُكُمْوهُ، فَعَرَفْتَ أَنَّ الْمُضْمَرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، وَأَيْضًا فَإِنَّ خَبْرَهُمَا كَثِيرًا مَا يَقَعُ مُفْرَدًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ مِثْلُ نَارٍ أَكْثَمًا﴾ <sup>(٢)</sup>، وَقَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٣)</sup>:

كِلا أَخَوَيْنَا إِنْ يُرَغَّ يَدْعُ قَوْمَهُ      ذَوِي جَامِلٍ دَثِرٍ وَجَمْعِ عَرْمَرَمٍ <sup>(٤)</sup>

(١) فِي د.

(٢) الْكَهْفُ: ٣٣.

(٣) بَعْضُ بَنِي أَسَدٍ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

الجامل: اسم جمع للإبل. والدثر: الكثير. والعرمرم: الجيش العظيم. يقوله رجل اقتتل فريقان من قومه،

وَقَالَ<sup>(١)</sup>:

كِلَا يَوْمَيِ أَمَامَةِ يَوْمٍ صَدَّ وَإِنْ لَمْ أَلْقَهَا إِلَّا لِأَمَامِ<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْكُوفِيُّ<sup>(٣)</sup>: هُوَ اسْمٌ مُثْنَى، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَدْ أَخْبَرَ عَنْهُمَا

بِالْتَّثْنِيَةِ فِي قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>: /<sup>(٥)</sup>

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَزْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي<sup>(٦)</sup>

فيقول: كلا الفريقين إن يُفْرَعِ يَسْتَفِثُ بَقَوْمٍ ذَوِي عَدَدٍ وَعَدَةٍ. (عن شرح المرزوقي).

الشاهد فيه: الأخبار عن (كلا) بالمفرد، حيث أسند الفعل في (إن يرفع يدع) إلى ضمير الواحد.

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٨٧، وشرحها للمرزوقي ١/ ٢٥٤.

(١) هو جرير.

(٢) البيت من الوافر.

روي: (صدق) بدل (صد)، و(نأتها) و(تأتها) بدل (ألقها).

الشاهد فيه: الأخبار عن (كلا يومي) بالمفرد.

انظر: ديوان جرير ٢/ ٧٧٨، والتكملة ٢٤٤، والشيرازيات ١/ ٧٦، ٢/ ٤١٧، ٤٤٧، وكتاب الشعر

١/ ١٢٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢٩١، والإنصاف ٢/ ٤٤٤، وشرح المفصل ١/ ٥٤، واللسان

١٥/ ٢٢٩ (كلا).

(٣) رأي الكوفيين في الإنصاف ٢/ ٤٣٩، وأسرار العربية ٢٥٦، واللباب ١/ ٣٨٩.

(٤) هو الفرزدق.

(٥) نهاية نسخة كويريلي.

(٦) البيت من البسيط.

الشاهد فيه: الأخبار عن (كلا) بالمتنى في قوله: (قد أقْلَعَا).

انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٣٤، ونوادر أبي زيد ٤٥٢-٤٥٣، وكتاب الشعر ١/ ١٢٨، والشيرازيات

١/ ٧٧، والخصائص ٢/ ٤٢١، ٣/ ٣١٤، والمقتصد ١/ ١٠٥، والإنصاف ٢/ ٤٤٧، وشرح المفصل

٣٣٧ / فَحَمَلَ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَقَالَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفُرٍ:

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُشُوفَ كِلَاهُمَا يَرْقَى الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي<sup>(١)</sup>

فَحَمَلَ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَأَنْشَدَ<sup>(٢)</sup>:

كِلَا الثَّقَلَيْنِ قَدْ صَارَا عَدُوًّا<sup>(٣)</sup>

وَقَالَ<sup>(٤)</sup>:

كِلَا جَانِبَيْهِ يَغْسِلَانِ كِلَاهُمَا كَمَا اهْتَزَّ خُوطُ الْبَانَةِ الْمُتَاعِي<sup>(٥)</sup>

٥٤ / ١، ومغني اللبيب ٢٦٩، وشرح شواهد ٥٥٢ / ٢، وشرح أبياته ٢٦٠ / ٤.

(١) البيت من الكامل.

روايته في مصادره سوى البديع: (يوفي) بدل (يرقى).

يوفي: يعلو. والمخارم، جمع مخرم: وهو منقطع أنف الجبل. وسواده: شخصه. يريد أن المنايا ترقبه

وتستشفه. (عن شرح المفضليات للأنباري).

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٢٩٦، والمفضليات ٢١٦، ومجاز القرآن ٣٦٢ / ٢، ٣٨، وتفسير الطبري

٢٣٩ / ١٨، ٤٣٣ (شاعر)، والصاحبي ٣٥٤، واللائح ١٧٤ / ١، ٣٦٨، والبديع ٣٤٢ / ٢ / ١

والحماسة البصرية ٤ / ١٦٦٠، والبحر المحيط ٣٠٨ / ٦، ومغني اللبيب ٢٦٩، وخزانة الأدب

٥٧٥ / ٧.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فَلَنْتُ أَحَبُّ مِنْ صُهْبِ السَّبَالِ

انظر: الشيرازيات ٤٤٧ / ٢. ولم أجده في غيره.

(٤) هو حميد بن ثور الهلالي.

(٥) البيت من الطويل.

(۴) فی د۔

وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ قَالُوا: كِلَاهُمَا سَوَاءٌ، فَأَخْبَرُوا عَنْهَا بِـ (سَوَاءٍ)، وَ (سَوَاءٌ) لَا يُخْبَرُ بِهِ إِلَّا عَنِ الثَّنِيَّةِ، وَالْأَوَّلَى قَوْلُ الْبَصْرِيِّ لِمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَأَمَّا الْإِخْبَارُ عَنْهَا بِالثَّنِيَّةِ فَلَأَجْلِ مَعْنَاهَا، كَمَا تَدُلُّ (كُلُّ) بِمَعْنَاهَا عَلَى الْجَمْعِ، فَيُخْبَرُ تَارَةً عَنْ مَعْنَاهَا وَتَارَةً عَنْ / ٣٣٨ لَفْظُهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ أُنثَى ذَخِيرٍ﴾<sup>(١)</sup>، وَقَالَ: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾<sup>(٢)</sup>، وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ إِضَافَتُهَا إِلَى الْاِثْنَيْنِ، وَالْعَرَبُ لَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِهِمَا اِثْنَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ أَضَافَتْهَا الْعَرَبُ إِلَى الْمُفْرَدِ فِي قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

إِنْ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى      وَكَذَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ<sup>(٤)</sup>  
 وَلَوْ كَانَ مُفْرَدًا لَمْ يُصَفْ إِلَى مُفْرَدٍ هُوَ هُوَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِهِ  
 وَاحِدِهِ، وَالْهَاءُ هِيَ الْوَاحِدُ، كَمَا لَا تَقُولُ: اِثْنَاهُمَا؟  
 فَالْجَوَابُ أَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الثَّنِيَّةِ هُوَ الْمَعْهُودُ فِيهَا، فَأَمَّا الْإِضَافَةُ إِلَى الْمُفْرَدِ فَمَا  
 جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَشَاذٌ لَا اعْتِدَادَ بِهِ، وَقَرَأْتُ مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ رُوْبَةَ:

(١) النمل: ٨٧.

(٢) مريم: ٩٥.

(٣) هو عبد الله بن الزُّبَيْرِ. ونُسب إلى ليلى وهما.

(٤) البيت من الرمل.

انظر: شعر ابن الزُّبَيْرِ ٤١، والسيرة النبوية لابن هشام ١٣٦/٢، والشيرازيات ٤٥١/٢، والمفصل

١٠٣، وشرح المفصل ٣/٢، ٣، والبحر المحيط ١/٢٠٩، ٢٥١، وأوضح المسالك ٣/١٣٩، ومغني

الليب ٢٦٨، وشرح شواهد ٥٤٩/٢، وشرح أبياته ٢٥١/٤.

فِيهِ خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّعُ الْبَهَقِ<sup>(١)</sup>  
 فَهُوَ لَوْ أَرَادَ الْخُطُوطُ لَقَالَ: كَأَنَّهُا، وَإِنْ أَرَادَ السَّوَادُ وَالْبَلَقُ لَقَالَ: كَأَنَّهُمَا،  
 فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: أَرَدْتُ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>، فَحَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾<sup>(٣)</sup>، فَأَمَّا قَوْلُ مُسَافِعِ الْعَبْسِيِّ<sup>(٤)</sup>:

أُولَاكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كُلِيهِمَا جَمِيعًا وَمَعْرُوفٍ هُنَاكَ وَمُنْكَرٍ<sup>(٥)</sup>  
 وَ(كِلَاهُمَا) بَدَلٌ مِنْ (خَيْرٍ) وَ(شَرٍّ)، لَا تَأْكِيدُ عِنْدَ بَصْرِيِّ وَلَا كُوفِيٍّ، أَمَّا /  
 ٣٣٩ البَصْرِيُّ فظَاهِرُ الْأَمْرِ أَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ تَأْكِيدُ النَّكِرَةِ  
 عِنْدَهُ إِذَا كَانَتْ مُؤَقَّتَةً، نَحْوُ: أَكَلْتُ رَغِيفًا كُلَّهُ، وَصُنْتُ يَوْمًا كُلَّهُ، وَهَذَا عِنْدِي  
 يُجُوزُ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّ؛ لِأَنَّ الْعُمُومَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ التَّوْقِيتِ، وَأَمَّا الْبَدَلُ فَمَحْمُولٌ

(١) من الرجز.

روايته في مصادره: (فيها) بدل (فيه).

الْبَلَقُ: سَوَادٌ وَبَيَاضٌ. والتولع: استطالة اللَّبَقِ، يقال مولع ملّع: إذا كان في جسده بقع تخالف  
 سائر لونه. والبهق: بياض يخالف لون الجسد وليس ببرص. (عن الخزانة).

انظر: ديوان رؤية ١٠٤، ومجاز القرآن ٤٣/١، ومجالس ثعلب ٤٤٣/٢، والمحاسب ١٥٤/٢،

والمخصص ٨٩/٥، واللاذلي ١٧٤/١، والكشاف ٢٨٧/١، واللسان ٤١١/٨ (ولع)، ٢٩١/١٠،

(بهق)، والبحر المحيط ٢٥١/١، ومغني اللبيب ٨٨٨، وخزانة الأدب ٨٨/١.

(٢) القائل هو أبو عبيدة. انظر حوارهما في مجاز القرآن ٤٤/١.

(٣) يونس: ٥٨.

(٤) هو مسافع بن حذيفة العبسي. شاعر فارس من شعراء الجاهلية. ذكره في الخزانة ١٧٣/٥.

(٥) سبق تخريجه.

عَلَى (كُلُّ)، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمَا جَازَ، وَ(كُلُّ) اسْمٌ مُبْهَمٌ، فَإِنَّهُ قَدْ يُحْمَلُ خَبْرُهُ عَلَى لَفْظِهِ تَارَةً وَعَلَى مَعْنَاهُ أُخْرَى، كَدَ (مَنْ) وَنَحْوِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى لَفْظِ (كِلا) أَكْثَرُ، وَعَلَى مَعْنَى (كُلُّ) أَكْثَرُ.

فَأَمَّا (كِلتا) فَهِيَ عِنْدَ سِيبَوِيهِ فِعْلٌ<sup>(١)</sup>، وَالتَّاءُ مُبْدَلَةٌ مِنْ وَاوٍ، وَهِيَ الْأَلِفُ الَّتِي كَانَتْ فِي (كِلا)، وَإِنَّمَا حَكَّمُوا بِأَنَّهَا وَاوٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُحْمَلْ، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْيَاءِ لَأُمِلَّتْ، وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّاءَ تُبَدَّلُ مِنَ الْوَاوِ أَكْثَرَ مِمَّا تُبَدَّلُ مِنَ الْيَاءِ، وَالْأَلِفُ الَّتِي فِي (كِلتا) لِلتَّائِيثِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: الْأَلِفُ فِي (كِلا) مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْيَاءِ<sup>(٢)</sup>، وَالتَّاءُ فِي (كِلتا) بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ، وَاحْتَجَّجُوا بِأَنَّهُمْ سَمِعُوا إِيمَالَةَ (كِلا) فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ<sup>(٣)</sup> وَالْكِسَائِيُّ فِي قَوْلِهِ

(١) قَالَ: «وَأَمَّا (كلتا) فبدلك على تحريك عينها قولهم: رأيت كِلا أخويك فـ(كِلا) كـ (معًا) واحد الأمعاء، وَمَنْ قَالَ: رَأَيْتُ كِلْتَا أُخْتَيْكَ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الْأَلِفَ تَائِيثًا». (الكتاب ٣/ ٣٦٤). وانظر: سر صناعة الإعراب ١٥١/١.

(٢) قَوَّى ذَلِكَ الْفَارِسِيُّ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ (٢/ ٤١١)، وَجَاءَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (١/ ٥٤): «... وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ رَأَاهَا أُمِلَّتْ، قَالَ سِيبَوِيهِ: «لَوْ سَمِيتُ بِكِلَا وَتُنِيتُ لَقَلْبْتُ الْأَلِفَ يَاءً لِأَنَّهُ قَدْ سَمِعَ فِيهَا الْإِمَالَةَ وَالْأَمْثَلُ أَنْ تَكُونَ مُنْقَلِبَةً عَنِ وَاوٍ...» وَلَمْ أَجِدْ نَصَّ سِيبَوِيهِ.

(٣) هُوَ حَمْزَةُ بَنِ حَبِيبَ بْنِ عِبْرَةَ الْكُوفِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِالزِّيَّاتِ. (ت ١٥٦ هـ) أَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ. أَخَذَ عَنْ الْكِسَائِيِّ وَغَيْرِهِ. كَانَ وَرَعًا وَزَاهِدًا. انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٢١٦، والبداية والنهاية ١٠/ ١١٥، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٩٠.



تعالى: ﴿أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾<sup>(١)</sup> بِالْإِمَالَةِ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ أَبْدَلْتَ التَّاءَ مِنَ الْيَاءِ فِي: ثِنْتَيْنِ، وَهُوَ مِنْ ثَنَيْتُ، وَقَدْ شَبَّهَهُمَا سَبْيُوهُ بِشَرَوْى<sup>(٣)</sup>، وَالْوَاوُ فِي (شَرَوْى) بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ فِي شَرَيْتُ.

وقال الجرمي: وَزُنْمُهَا فَعْتَلٌ، وَالْأَلْفُ هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ وَالتَّاءُ زَائِدَةٌ<sup>(٤)</sup>، وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ / ٣٤٠ وَجْهَيْنِ<sup>(٥)</sup>:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ لَا تُزَادُ حَشْوًا.

وَالثَّانِي: أَنَّ قَبْلَهَا سَاكِنًا لَيْسَ بِالْأَلِفِ، وَالَّذِي جَسَّرَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ رَأَى الْأَلِفَ تُقَلَّبُ مَعَ الْمُضْمَرِ، وَالْأَلِفُ التَّائِيثُ لَا يَكُونُ فِيهَا ذَلِكَ، وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّاءَ إِذَا كَانَتْ زَائِدَةً فِيهِ غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ، وَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ زَائِدَةٍ هُنَا فَهِيَ مُنْقَلِبَةٌ، فَحَمَلُهَا عَلَى كَوْنِهَا غَيْرَ مُنْقَلِبَةٍ أَوَّلَى، وَأَيْضًا فَقَدْ وَجَدَ الشَّاعِرُ قَدْ حَذَفَ الْأَلِفَ فِي قَوْلِهِ<sup>(٦)</sup>:

كَلَّتْ كَفْيُهُ ثَوَالِي دِيَمًا      بجيوشٍ مِنْ عِقَابٍ وَنَعَمٍ<sup>(٧)</sup>

(١) الإسرائيل: ٢٣.

(٢) انظر قراءتهما في: التيسير ٤٧، والدر الثير ٤٠٠، ٤٣٨، والنشر ٥٠ / ٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣ / ٣٦٤.

(٤) قال الفارسي: «فإن قلت: لم لا تكون التاء زائدة، والحرف الذي بعدها حرف التنية، كما يقوله أبو

عمر؟». (كتاب الشعر ١ / ١٣٠)، وانظر رأيه أيضًا في: سر الصناعة ١ / ١٥١.

(٥) انظر: الرد على الجرمي في: كتاب الشعر ١ / ١٣٠-١٣١.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) البيت من الرمل.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَالْأَلِفُ التَّائِيثُ لَا تَحْذِفُهَا الْإِضَافَةُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ نِسْبَةٍ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ تَحْذِفُ لَامُ الْكَلِمَةِ فِي نَحْوِ: لَدُنْ زَيْدٍ، وَلَدُ زَيْدٍ، فَتَأْمَلُ ذَلِكَ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُمْ أَجَرُوا أَلِفَ (كِلْتَا) وَهِيَ لِلتَّائِيثِ مُجْرَى أَلِفِ (كِلا) وَهِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ، فَقَلَّبُوهُمَا كَمَا قَلَّبُوها فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِالْمَرَّاتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا، وَرَأَيْتُهُمَا كِلْتَيْهِمَا، وَكَذَلِكَ أَجَرُوا أَلِفَ (حُبْلَى) فِي الثَّنِيَّةِ مُجْرَى أَلِفِ (مِعْزَى) فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ<sup>(٢)</sup>.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَخْلُو (كِلا) فِي الْإِضَافَةِ مِنْ أَنْ يُضَافَ إِلَى مُظْهَرٍ أَوْ إِلَى مُضْمَرٍ، وَلَا يَخْلُو الْمُضَافُ إِلَى الْمُظْهَرِ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُظْهَرُ مُشْتَى غَيْرَ مُضَافٍ أَوْ مُشْتَى مُضَافًا، فَإِنْ كَانَ مُشْتَى غَيْرَ مُضَافٍ فَكَقَوْلِكَ: كِلا الرَّجُلَيْنِ قَامَ، وَكِلا الْمَرَّاتَيْنِ قَامَتِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: / ٣٨١<sup>(٣)</sup> ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَانَتْ﴾<sup>(٤)</sup>، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ حِينَ

روايته في مصدريه: (دائماً) بدل (ديماً).

الشاهد فيه: حذف ألف (كلتا).

والمعنى أن إحدى يديه تفيد النعم لأوليائه والأخرى توقع النقم بأعدائه. (عن الخزانة).

انظر: شرح الكافية ١/ ١-٨٨، وخزانة الأدب ١/ ١٣٣. ولم أجد في غيرهما.

(١) انظر: كتاب الشعر ١/ ١٣١، والشيرازيات ٢/ ٤٤٥، ولم أجد نص كلامه.

(٢) الألف في حبلى زائدة للتأنيث، وفي معزى زائدة للإلحاق، وحكمهما عند الثنية أن تقلبا ياء؛ لأنها في اسم مقصور زائد على ثلاثة أحرف. وليس بينهما فرق إلا أن حبلى ممنوعة من الصرف ومعزى مصروفة. ولم

أجد خلافاً في شيء من أحكام تثنيتهما. انظر: الكتاب ٣/ ٣٩٠، والمقتضب ١/ ٢٥٨.

(٣) هنا تقديم وتأخير في الصفحات.

(٤) الكهف: ٣٣.

حِينَ حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى:

كِلَا الثَّقَلَيْنِ قَدْ صَارَا عَدُوًّا فَلَسْتُ أَحِبُّ مِنْ صُهْبِ السَّبَالِ<sup>(١)</sup>  
وَإِنْ كَانَ مُضَافًا فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا، فَإِنْ كَانَ  
مُظْهِرًا فَكَقَوْلِهِ:

كِلَا يَوْمَيَّ أَمَامَةَ يَوْمٍ صَدَّ<sup>(٢)</sup>

وَإِنْ كَانَ مُضْمَرًا فَكَقَوْلِهِ: كِلَا عَبْدَيْكَ قَامَ، وَكِلْتَا جَارِيَتَيْكَ قَامَتَا.  
وَالْمُضْمَرُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: مُتَكَلِّمٌ وَمَخَاطَبٌ وَغَائِبٌ، فَالْمُتَكَلِّمُ يَقُولُ فِيهِ:  
قُمْنَا كِلَانَا، قَالَ النَّمِرُ بْنُ تَوَلَّبَ:

فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْبًا وَيَعْلَمُ أَنْ سَنَلْقَاهُ كِلَانَا<sup>(٣)</sup>  
وَالْمَخَاطَبُ وَالْغَائِبُ يَجْرِيَانِ مَجْرَى الْمُتَكَلِّمِ عَلَى مَا سَبَقَ، يَقُولُ: قُمْنَا كِلَاكُمَا،  
وَقَامَا كِلَاهُمَا، وَقَدْ أَضِيفَ إِلَى مُفْرَدٍ دَالٌّ عَلَى الْكثَرَةِ، كَمَا قَالَ:  
وَكَِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ<sup>(٤)</sup>

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) البيت من الرافر.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٩٥، والشيرازيات ٤٤٨/٢، والمفصل ١٠٣، وشرح المفصل

٣/٣، ٧٧، والتخمير ٢/٢٤، والمنخل ١/٤٢٢ (رسالة علمية).

(٤) سبق تخريجه.

فَأَوْقَعُوا ذَلِكَ عَلَى التَّنْيَةِ، كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَوَانُ بَيْتِكَ ذَلِكَ﴾<sup>(١)</sup>،  
 وَهُوَ يُرِيدُ الْفُرُوضَةَ وَالْبَكَارَةَ. وَمَنْ وَقَّعَهُ عَلَى الْكَثْرَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْ  
 ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: لَوْ قُلْتَ فِي الشُّعْرِ: جَاءَنِي كِلَا  
 زَيْدٍ وَعَمْرٍو جَازَ عَلَى قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:  
 كِلَا السِّيفِ وَالسَّاقِ الَّذِي ضُرِبَتْ  
 عَلَى دَهَشٍ أَلْفَاهُ يَابَشَنُ  
 لِأَنَّ الْعَطْفَ بِالْوَاوِ نَظِيرُ التَّنْيَةِ<sup>(٤)</sup>.  
 فَإِنْ قُلْتَ وَ(كِتَا) لِلتَّأْنِيثِ فَمَا وَجْهُ / ٣٨٢ قَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>: أَنْشَدَهُ الْفَارِسِيُّ فِي  
 التَّذَكُّرَةِ:

(١) البقرة: ٦٨.

(٢) الزُّخْرُف: ٣٥.

(٣) هو الفرزدق.

(٤) البيت من الطويل.

روي:

كِلا السيف والعظم الذي ضربا به إذا التقيا في الساق أو هاء صاحبه

وروي (بائنين) بدل (يابشن). وروي:

على مَهَلٍ يَابَشَنُ أَلْقَاهُ صَاحِبُهُ

انظر: ديوان الفرزدق ٧٧/١، والشيرازيات ٤٥٣/٢، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٨٠-٢٨١

(رسالة)، والبدیع ٣٤١/٢/١، وشرح المفصل ٣/٣، والمقرب ٢٣٢.

(٥) قوله في الشيرازيات ٤٥٣/٢.

(٦) هو الأخطل.

هُمْ أَهْلٌ بِطَحَاوِي قَرِيشٍ كَلِيهِمَا هُمْ ضُلُبُهَا لَيْسَ الْوَشَائِظُ كَالضُّلْبِ<sup>(١)</sup>

فَ(بَطَحَاوِي) تَثْنِيَةُ بَطَحَاءَ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، يُرِيدُ بَطَحَاوِي مَكَّةَ.

قِيلَ: هَذَا عَمُومٌ عَلَى الْمَعْنَى. وَلَوْ قُلْتَ: كِلَا أَخِيكَ وَأَيْكَ ذَاهِبٌ، لَمْ يَجُزْ فِي الْكَلَامِ. وَقَالَ الْأَخْفَشُ: لَا يَجُوزُ: اخْتَصَمَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا؛ لِأَنَّ (اخْتَصَمَ) لَا يَكُونُ إِلَّا لَأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَأْكِيدِهِ<sup>(٢)</sup>، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: جَاءَنِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَجِيءُ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَا يُخَافُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ جَمْعًا، فَإِذَا قُلْتَ: (كِلاهما) بَيَّنْتَ

أَنَّهُمَا اثْنَانِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ (كِلا) لَمْ يُوضَعْ لِلتَّقْلِيلِ، وَإِنَّمَا وُضِعَتْ لِلتَّكْثِيرِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ (كُلًّا) يَقْطَعُ عَنِ الْإِضَافَةِ وَهِيَ مَعْرِفَةٌ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي كِلَا وَكِلْتَا؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرَدِ فِي الْإِرْتِبَالِ، وَالتَّثْنِيَةُ مُحْمُولَةٌ عَلَى الْإِفْرَادِ فَلَمْ تَقَو

(١) البيت من الطويل.

روايته في شعره:

عَلَى ابْنِ أَبِي الْعَاصِي قُرَيْشٍ تَعَطَّقَتْ لَهُ ضُلُبُهَا لَيْسَ الْوَشَائِظُ كَالضُّلْبِ

فَلَا شَاهِدَ فِيهِ.

والوشائظ: الدخلاء، جمع وشيظ. (عن اللسان).

انظر: شعر الأخطل ٤٣، وأساس البلاغة ٥٠٨/٢ (وشظ)، واللسان ٤٦٥/٧ (وشظ).

(٢) قرر هذا الفارسي دون أن ينسبه، قال في الشيرازيات (٢/٤٦٦): «هذا باب ما لا يجوز أن يؤكد بكلا.

وذلك الأفعال التي لا تكون إلا من اثنين فصاعدًا، نحو: اختصم الرجلان...».

(كِلا) قُوَّةٌ (كُلٌّ)، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّثْنِيَّةَ لَا تُعَرَّبُ إِلَّا بِالْحُرُوفِ، وَالْجَمْعُ قَدْ يُعَرَّبُ بِالْحُرُوفِ وَبِالْحَرَكَاتِ كَالْمُفْرَدِ؟ وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِضَافَةَ مُرَادَةٌ فِي (كُلٌّ) نَصَبُ الْحَالِ عَنْهُ [مُقْتَضِعًا] <sup>(١)</sup> عَنِ الْإِضَافَةِ، فِي قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِكُلِّ قَائِمًا، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَسْتَحْسِنُوا وَصَفَهُ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ وَصَفُوهُ عَلَى لَفْظِهِ سَلَبُوا مَعْنَاهُ، وَإِنْ وَصَفُوهُ عَلَى مَعْنَاهُ لَمْ يَحْتَرِمُوا لَفْظَهُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي دُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ / ٣٨٣ عَلَى كُلِّ وَبَعْضٍ، فَبَعْضُهُمْ لَا يُجِيزُهُ لِتَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ فِيهِ، عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ نَصَبِ الْحَالِ عَنْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُهُ اعْتِبَارًا بِنَصْبِهِ عَلَى الْحَالِ فِي قَوْلِهِ: مَرَزْتُ بِهِمْ كُلًّا، فَلَوْ كَانَ لِلْإِضَافَةِ فِيهِ تَأْثِيرٌ لَمْ يُنْصَبْ عَلَى الْحَالِ، وَلَكَانَ مَبْنِيًّا <sup>(٢)</sup>.

(١) في د.

(٢) منع جمهور النحويين من دخول الألف واللام على كل، وأجازه الأخفش والزجاجي والفارسي والجوهري وابن درستويه، وتابعهم ابن خروف. انظر: كتاب الشعر ١/١٦٨، والصحاح (كلل) ٥/١٨١٢، والبيان ١/١٠٨، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٣٤٨، وجمع الهوامع ٢/٥١.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

### «بَابُ الْبَدَلِ»<sup>(١)</sup>

قَالَ سَعِيدٌ: هَذَا الْبَابُ يُسَمِّيهِ الْبَصْرِيُّ الْبَدَلَ، وَيُسَمِّيهِ الْكُوفِيُّ التَّرْجَمَةَ<sup>(٢)</sup>.  
اعْلَمْ أَنَّ الْبَدَلَ وَالْمُبَدَلَ مِنْهُ فِي تَقْدِيرِ جَمَلَتَيْنِ، وَلَيْسَ الصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ  
وَالتَّأْكِيدُ وَالْمُؤَكَّدُ وَعَطْفُ الْبَيَانِ وَمَا قَبْلَهُ كَذَلِكَ، وَيُؤَكَّدُ ذَلِكَ عِنْدَكَ أَنَّ إِظْهَارَ  
الْعَامِلِ فِي الثَّانِي قَدْ جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ أَمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن  
قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، فإِظْهَارُ اللَّامِ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا  
ذَهَبْنَا إِلَيْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:  
خَيْرٌ حَيٍّ لَمَعْدُ خُلُقُوا لِفَقِيرٍ وَلِجَارٍ وَابْنٍ عَمٍّ<sup>(٥)</sup>

(١) اللمع ٨٧.

(٢) عبر الفراء بالترجمة عن البدل في مواضع من معاني القرآن: ١/١٦٨، ٢/١٥٩، ٣/١٥٤. وانظر:

مدرسة الكوفة ٣١٠ (بيروت).

(٣) الأعراف: ٧٥. في الأصل: قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم) وهو وهم.

(٤) هو طرفة بن العبد.

(٥) البيت من الرمل.

روايته في مصادره إلا البديع: (لكفي) بدل (لفقير)، وروي: (من معد) بدل (لمعد).

والكفي: المكافئ والمماثل. (عن المعاني الكبير).

الشاهد فيه: تكرير العامل في المبدل منه في البدل، وهو لام الجر.

انظر: ديوان طرفة ٩٠، والمعاني الكبير ١/٥٥٦، وكتاب الشعر ١/٢٢٠، وأشعار الشعراء الستة ٤٤٣،

ومختارات ابن الشجري ١٧١، والبديع ١/٢/٣٤٤-٣٤٥.

وَقَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

أَلَا بَكَرَ النَّاعِي بِخَيْرِي بَنِي أَسَدٍ

بِعَمْرٍو بْنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدِ<sup>(٢)</sup>

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ﴾<sup>(٣)</sup>، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَمَّ

يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup> عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ<sup>(٥)</sup>، فَلَا تَقُومُ الثَّانِيَةُ بَدَلًا مِنَ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ

كَذَلِكَ لَأَعَادَ هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: / ٣٨٤ ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ

(١) اختلف في قائله، فقليل:

أ- سبرة بن عمرو الأسدي.

ب- هند بنت معبد الأسدية.

ج- بنت خالد بن نضلة الأسدي.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (بخير) بدل (بخيري).

الشاهد فيه: تكرير العامل في المبدل منه في البدل، وهو (من) الجارة.

انظر: ديوان بني أسد ٢/٦٤، ١١١، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٦٣، وإصلاح المنطق ٤٩، والبيان

والبيان ١/١٨٠، وتفسير الطبري ٣٠/٣٤٧، والزاهر ١/١٧٩، والإبدال لأبي الطيب ٢/٢٥٧،

وأمالى القالي ٢/٢٨٨، ٣/١٩٥، وتهذيب اللغة ١٢/١٥٠ (صمد)، والمخصص ١٢/٣٠٣،

١٥٢/١٧، واللكلعي ٢/٩٣٢-٩٣٣، وخزانة الأدب ١١/٢٦٩.

(٣) الأنعام: ٩٩.

(٤) النبأ: ١، ٢.



يَخْرِجُوا مِنْهَا مِنْ غَيْرِ أُعِيدُوا فِيهَا»<sup>(١)</sup>.

وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ، فَلَوْ قُلْتَ: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ بِالظَّرِيفِ، لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ،  
وَأَمَّا ثَقُلَ إِعَادَةُ الْعَامِلِ إِذَا كَانَ فِعْلًا، وَيَحْسُنُ فِي الْحَرْفِ لِثِقَلِ ذَلِكَ وَخِفَةِ هَذَا.  
فَإِذَا قُلْتَ: صَرَبْتُ زَيْدًا يَدَهُ، فَالْعَامِلُ فِي (زَيْدٍ) (صَرَبْتُ) بِحَقِّ الْأَصْلِ  
الَّذِي لَهُ، وَالْعَامِلُ فِي (يَدِهِ) (صَرَبْتُ) بِحُكْمِ النِّيَابَةِ عَنْهُ.  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلِ الْعَامِلُ فِي الثَّانِي فِعْلٌ مُضْمَرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَا الظَّاهِرُ<sup>(٢)</sup>،  
وَكِلَاهُمَا قَوْلٌ.

وَالْمُبَرَّدُ يَعْتَقِدُ فِي الثَّانِي الْوُقُوعَ مَوْقِعَ الْأَوَّلِ وَاطَّرَاحَ الْأَوَّلِ<sup>(٣)</sup>، فَأَفْسَدَ عَلَيْهِ  
بِقَوْلِكَ: جَاءَنِي الَّذِي مَرَزْتُ بِهِ زَيْدٍ، فَاَلْمَسْأَلَةُ صَحِيحَةٌ، وَلَا يَجُوزُ وَقُوعُ (زَيْدٍ)

(١) الحج: ٢٢.

(٢) ذهب إلى ذلك الفارسي وتابعه أبو البركات الأنباري وابن خروف. انظر: أسرار العربية ٢٦٥-٢٦٦،  
وشرح الجمل لابن خروف ١/٣٥٣، وشرح التسهيل ٣/٣٣٠.

(٣) قال: «اعلم أن البدل في جميع العربية يحل محل البدل منه، وذلك قولك: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ، وبأخيكَ أَبِي  
عَبْدِ اللَّهِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ، وَمَرَزْتُ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ...». (المقتضب ٤/٢١١)، فلعل هذا هو ما  
دعا بعض النحويين إلى نسبة هذا القول له. ثم إنه أورد على نفسه ما أورده المصنف فقال: «... وَلَوْ  
كَانَ الْبَدَلُ يُبْطِلُ الْمُبْدَلَ مِنْهُ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ مَرَزْتُ بِهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ؛ لَأَنَّكَ لَوْ لَمْ تَعْتَدْ بِأَهَاءِ فَقُلْتَ: زَيْدٌ  
مَرَزْتُ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ كَانَ خَلْفًا؛ لَأَنَّكَ جَعَلْتَ زَيْدًا ابْتِدَاءً وَلَمْ تَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا، فَالْمُبْدَلُ مِنْهُ مُثَبَّتٌ فِي  
الْكَلَامِ» (المقتضب ٤/٣٩٩).

مَوْقِعَ الهَاءِ<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

وَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ<sup>(٣)</sup>  
فَ(مَا) زَائِدَةٌ، وَالهَاءُ اسْمٌ (كَأَنَّ) وَ(حَاجِبِيهِ) بَدَلٌ مِنَ الهَاءِ، وَ(مُعَيَّنٌ) خَبَرُ  
الْحَاجِبِيِّنَ، فَلَوْ أَنَّ الْأَوَّلَ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ الْحَاجِبِيِّنَ  
وَهُمَا اثْنَانِ بِمَفْرَدٍ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:  
إِنَّ السُّيُوفَ غَدَوْهَا وَرَوَّاحَهَا تَرَكْتَ هَوَازِنَ مِثْلِ قَرْنِ الْأَعْضَبِ<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: شرح اللمع للواسطي ١١١.

(٢) اختلف في قائله، ف قيل:

أ- الأعشى.

ب- أبو حية النميري.

(٣) البيت من الكامل.

اللهق: البياض. والسراة: أعلى الشيء. والمُعَيَّن: نورٌ بين عينيه سواد. يصف نورًا وحشيًا شبه به بعيره  
لسرعته ونشاطه. (عن الخزانة).

انظر: الصبح المنير ٢٤٠، والكتاب ١/١٦١، وكتاب الشعر ١/٧٧، ٢/٥١٧، والبغداديات ٣٤٣،

والشيرازيات ١٠٢، وشرح المفصل ٣/٦٧، وضرائر الشعر ٦٩، وشرح الكافية ١/٢/١٠٨٩،

وتذكرة النحاة ٢٤٧، وجمع الهوامع ٢/١٥٨، وخزانة الأدب ٥/١٩٧.

(٤) هو الأخطل.

(٥) البيت من الكامل.

الأعضب: المكسور القرن. (عن اللسان).

انظر: شعر الأخطل ٧٤، وغريب الحديث لابن سلام ٢/٢٠٧، وطبقات فحول الشعراء ٢/٤٧٧،

والكامل ٢/٩٠٦، والزاهر ٢/١٥، وكتاب الشعر ٢/٥١٧، وشرح الكافية ١/٢/١٠٩٠، واللسان

فَالْغُدُوُّ وَالرَّوَا حُ مَصْدَرَانِ مُذَكَّرَانِ، وَ(تَرَكْتُ) خَبْرُ (إِنَّ)، وَالْمَصْدَرَانِ بَدَلٌ  
مِنْ (السَّيُوفِ)، فَلَوْ لَمْ تُرَاعِ الْأَوَّلُ لَمْ تُلْحَقِ النَّاءُ بِالْفِعْلِ، وَقَدْ أُنْشِدَ: / ٣٨٥  
غُدُوْهَا وَرَوَا حَهَا تَرَكََا<sup>(١)</sup>

وَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ [عَلَى الْمُبَرِّدِ، بَلِ الْحُجَّةُ لَهُ فِيهِ]<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ وَإِنَّمَا مَوْضِعُهُ لَهُ فَقَوْلُهُ صَحِيحٌ  
بِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ فَسَادِ ضِدِّهِ، فَإِنَّهُ فِي شِبْهِ الْأَوَّلِ كَالصَّفَةِ وَالتَّوَكُّيدِ، وَكَمَا أَنَّ مَا قَبْلَ  
هَذَيْنِ لَيْسَ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ فَكَذَلِكَ الْبَدَلُ، وَيُضَافُ إِلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْأَوَّلَ  
فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ مَانِعٌ، وَهِيَ الْعَوَائِدُ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا، وَإِنَّمَا  
يَكُونُ الْأَوَّلُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ<sup>(٣)</sup>؛ قَوْلُكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا  
رَأْسَهُ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: ضَرَبْتُ رَأْسَ زَيْدٍ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْأَوَّلِ، فَأَمَّا: ضَرَبْتُ أَخَاكَ  
زَيْدًا، فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الثَّانِي فِيهِ بَيَانٌ لِلأَوَّلِ كَالْوَصْفِ، وَأَجَازُ الْأَخْفَشُ: زَيْدٌ  
قَامَ عَمَرُو أَخُوهُ، إِذَا كَانَ (أَخُوهُ) عَطْفَ بَيَانٍ أَوْ وَصْفًا، وَمَنْعَ مِنْهُ إِذَا كَانَ  
بَدَلًا<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ عَادَ وَأَجَازَ الْمَسْأَلَةَ بَدَلًا وَعَطْفًا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «اعْلَمْ أَنَّ الْبَدَلَ يَجْرِي مَجْرَى التَّوَكُّيدِ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّشْدِيدِ،

١/ ٦٠٩ (عضب)، وخزانة الأدب ٥/ ١٩٩، والأشمونى مع الصبان ٣/ ١٣٢.

(١) في معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٣٧ (قراءة).

(٢) في د.

(٣) قصر الرضي نية طرح العامل على بدل الغلط فقط. انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٨٩.

(٤) رأي الأخفش في شرح التسهيل ٣/ ٣٣٠.

وَجَرَى الوَصْفِ فِي الإيضاحِ وَالتَّخْصِصِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: الأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَ، وَهُوَ أَنَّ البَدَلَ يُنَاسِبُ التَّوَكِيدَ وَالْوَصْفَ مِنْ وَجْهِهِ وَيُفَارِقُهُمَا، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ إِعْلَامُ السَّامِعِ مَجْمُوعِي اسْمِ الْمُسَمَّى عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ، وَالْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ التَّوَكِيدِ وَالبَدَلِ أَنَّهُمَا تَكْثِيرَانِ يَلْحَقَانِ الْأَوَّلَ [فِي أَحَدِ أَقْسَامِ البَدَلِ]<sup>(٢)</sup>، وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ / ٣٨٦ مِنْهُمَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَأَنَّ إِعْرَابَهُمَا كإِعْرَابِ مَا يَجْرِيانِ عَلَيْهِ، وَأَنَّكَ فِي التَّوَكِيدِ مُشَدَّدٌ مَعْنَى الْمُؤَكَّدِ، وَكَذَلِكَ<sup>(٣)</sup> فِي البَدَلِ تُعْنَى بِالْأَوَّلِ قُتْبِدُلٌ مِنْهُ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى وَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ الْكُوفِيِّ وَالْبَصْرِيِّ فِي إِبْدَالِ النِّكَرَةِ الْمُحْضَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ<sup>(٤)</sup>، فَأَمَّا إِذَا خُصِّصَتِ النِّكَرَةُ بِالْوَصْفِ أَوْ الإِضَافَةِ لَمْ يَقَعْ خِلَافٌ فِي جَوَازِهِ.

وَمِنْ الْمُقَارِبَةِ الَّتِي بَيْنَ الوَصْفِ وَالبَدَلِ أَنَّ الصِّفَةَ مُوَضَّحَةٌ كَمَا أَنَّ البَدَلَ مُوَضَّحٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ، بَيَّنْتَ بِ(ظَرِيفٍ) الرَّجُلَ، وَإِذَا قُلْتَ: مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَالِحٍ وَرَجُلٍ طَالِحٍ، بَيَّنْتَ بِالْبَدَلِ الْمُرُورَ بِهِ.

(١) اللمع ٨٧.

(٢) فِي د.

(٣) فِي ج: وَلِذَلِكَ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ د.

(٤) جَاءَ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى شَرْحِ مَشْكَلاتِ الْحَمَاسَةِ (٢٢١): «وَأَبْدَلِ النِّكَرَةَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَالنِّكَرَةُ بِغَيْرِ لَفْظِ

الْمَعْرِفَةِ، وَهَذَا شَيْءٌ يَأْبَاهُ الْبَغْدَادِيُّونَ، وَيَقُولُونَ: لَا تَبْدُلِ النِّكَرَةَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ حَتَّى تَكُونَ مِنْ لَفْظِ وَاحِدٍ

... وَرَدَّ ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ. وَيَعْنِي بِالْبَغْدَادِيِّينَ الْكُوفِيِّينَ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ أَصْطِلَاحِهِ.

وَالْمُبَايَنَةُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الصِّفَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِمَا يُشْتَقُّ أَوْ بِتَقْدِيرِ ذَلِكَ، وَالْبَدَلُ لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِيهِ، بَلْ يَكُونُ بِالمُشْتَقِّ وَغَيْرِهِ، وَالتَّوَكُّيدُ الْمَعْنَوِيُّ يَكُونُ بِالْفَافِ مَعْدُودَةً مَحْصُورَةً، وَلَيْسَ الْبَدَلُ كَذَلِكَ، وَأَيْضًا فِي الْبَدَلِ مَا يَلْزَمُ فِيهِ ضَمِيرٌ ظَاهِرٌ إِلَى اللَّفْظِ، وَذَلِكَ الْبَعْضِيُّ وَالِاشْتِهَالِيُّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ إِذَا كَانَتْ لِلأَوَّلِ، بَلْ يَكُونُ مُسْتَتِرًا غَيْرَ ظَاهِرٍ إِلَى اللَّفْظِ، وَالْبَدَلُ يَكُونُ بِالفِعْلِ مِنَ الْفِعْلِ، وَلَا يَكُونُ الْوَصْفُ كَذَلِكَ، وَالْبَدَلُ يَكُونُ نَكْرَةً وَإِنْ كَانَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ مَعْرِفَةً، وَيَكُونُ مَعْرِفَةً وَإِنْ كَانَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ نَكْرَةً، وَالصِّفَةُ وَالتَّأْكِيدُ يَتَّبَعَانِ الْأَوَّلَ فِي التَّعْرِيفِ / ٣٨٧ وَالتَّنْكِيرِ، وَفِي الْبَدَلِ مَا لَا يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا بَيِّنَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّ الْبَدَلَ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّشْدِيدِ بِمَنْزِلَةِ التَّأْكِيدِ» أَنْتَ إِذَا قُلْتَ لِرَجُلٍ لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَخٌ وَاحِدٌ: مَرَرْتُ بِأَخِيكَ، عَرَفَهُ، فَلِذَا أَرَدْتَ تَشْدِيدَ ذَلِكَ وَتَحْقِيقَهُ قُلْتَ: زَيْدٌ، فَتَنَزَّلَ مَنْزِلَةُ قَوْلِكَ: عَيْنُهُ وَنَفْسُهُ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ فِي الْإِيضَاحِ وَالْبَيَانِ كَالصِّفَةِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِأَخِيكَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ إِخْوَةٌ جَمَاعَةً، إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ، أَوْضَحْتَهُ مِنْ بَيْنِهِمْ وَبَيَّنَّتَهُ، فَتَنَزَّلَ مَنْزِلَةُ الْوَصْفِ، وَإِنَّمَا أُبْدِلَ النِّكَرَةُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَالْمَعْرِفَةُ مِنَ النِّكَرَةِ بِخِلَافِ الْوَصْفِ؛ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ عَامِلٍ آخَرَ لِمَا بَيَّنَّا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَالْبَدَلُ يَصْلُحُ أَنْ يُحْدَفَ الْأَوَّلُ وَيُقَامَ الثَّانِي مَقَامَهُ»<sup>(١)</sup>. وَهُوَ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ: بَدَلُ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ، وَبَدَلُ

(١) فِي اللمع تأخرت هذا العبارة، فوقعت قبل تفصيله لأنواع البدل.

الاشتغال، وَبَدَلَ الْغَلَطِ وَالنَّسِيانِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: أَمَّا حَذْفُ الْأَوَّلِ وَإِقَامَةُ الثَّانِي مُقَامَهُ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى أُعْرِبَ بِإِعْرَابِهِ مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَجَرٍّ وَجَزْمٍ، إِذَا نَأَى بِأَنَّ مُحَلَّهُ مُحَلُّ الْأَوَّلِ، وَاخْتِزَلَ الْعَامِلُ فِيهِ؛ لِثَلَا يَكُونُ بِعَامِلٍ يَسْتَعْنِي بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ، فَحَذَفُوا عَامِلَ الثَّانِي لِيَكُونَ حَاجَتُهُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى<sup>(٢)</sup> دَاعِيَةً، وَأَظْهَرُوهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَنْبِيْهَا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَأَنَّهُ بِخِلَافِ الْوَصْفِ، وَلَمَّا / ٣٨٨ أَظْهَرُوهُ أَظْهَرُوا حَرْفَ الْجَرِّ لِتَشْتَدَّ حَاجَتُهُ إِلَى الْأَوَّلِ.

وَسَأَلَ الْفَارِسِيُّ عُثْمَانَ<sup>(٣)</sup> عَنْ قَوْلِهِ: رَأَيْتَكَ فِيهَا إِيَّاكَ قَائِمًا، هَذَا الْحَالُ مِمَّ هُوَ؟ فَقَالَ: مِنْ (إِيَّاكَ)؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ، وَالْعَامِلُ فِيهِ (رَأَيْتُ)؛ لِأَنَّ عَامِلَهُ مُحْتَزَلٌ لَا حُكْمَ لَهُ<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا قِسْمَةُ الْبَدَلِ فَهِيَ كَمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ ضُمَّ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ لَهُ بِالْأَوَّلِ تَعَلُّقٌ أَوْ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ غَيْرَ الْعَامِلِ فِي الْأَوَّلِ، أَوْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ الْعَامِلُ فِي الْأَوَّلِ، فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ غَيْرَ الْأَوَّلِ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْعَامِلَيْنِ فَاصِلٌ أَوْ لَا

(١) اللع ٨٧.

(٢) في ج: الأول.

(٣) في ج، د: وسأل الفارسي عثمان الفارسان. ويبدو أنها وهم من الناسخ.

(٤) المسألة في الخصائص ٣/ ٤٢٨.

فَاصِلَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ لَمْ يَخْلُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ حُكْمًا وَمَعْنَى أَوْ  
يَكُونَ إِيَّاهُ حُكْمًا لَا مَعْنَى، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ حُكْمًا وَمَعْنَى فَهُوَ كُلٌّ، أَوْ يَكُونَ بَعْضُ  
الْأَوَّلِ، أَوْ يَكُونَ مُلْتَبِسًا بِالْأَوَّلِ، لَكِنْ يَكُونُ هَذَا الْقِسْمُ الْأَكْثَرُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ لَهُ  
وُجُودٌ إِلَّا بِوُجُودِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ، وَالَّذِي يَكُونُ الْأَوَّلُ حُكْمًا لَا مَعْنَى  
هُوَ الَّذِي يَكُونُ غَيْرَ الْأَوَّلِ مُحْمُولًا عَلَى الْأَوَّلِ، وَلَا مُلَابَسَةً لَهُ فِي الْمَعْنَى بِالْأَوَّلِ،  
وَهَذَا هُوَ بَدَلُ الْغَلَطِ وَالنَّسْيَانِ.

وَأَدْخَلَ الْأَيْفَ وَاللَّامَ عَلَى (كُلِّ)، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ / ٣٨٩ عَلَيْهِ.

قال أبو الفتح: «وَيُجَوِّزُ أَنْ تُبَدَلَ الْمَعْرِفَةُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَالنَّكِرَةُ مِنَ النَّكِرَةِ،  
وَالْمَعْرِفَةُ مِنَ النَّكِرَةِ، وَالنَّكِرَةُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَالْمُظْهَرُ مِنَ الْمُظْهِرِ، وَالْمُضْمَرُ مِنَ  
الْمُضْمَرِ، وَالْمُظْهَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ، وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمُظْهِرِ<sup>(١)</sup>، وَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: هَذَا الْقِسْمُ يَتَعَلَّقُ بِبَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ الَّتِي  
ذَكَرَهَا فِي بَعْضِهَا وَفَاقٌ وَفِي بَعْضِهَا خِلَافٌ؛ أَمَّا الْكُوفِيُّ وَالْبَصْرِيُّ فَمُجْمِعُونَ عَلَى  
إِبْدَالِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ إِذَا كَانَا ظَاهِرَيْنِ.

وَأَمَّا إِبْدَالُ النَّكِرَةِ الْمُحْضَةِ مِنَ النَّكِرَةِ الْمُحْضَةِ فَالْكُوفِيُّ وَالْبَصْرِيُّ مُجْمِعُونَ  
عَلَيْهِ، وَمَنْعَهُ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٣)</sup>، وَأَكْثَرُهُمْ يُجِيزُهُ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

(١) في اللمع تقديم وتأخير بين المظهر والمضمر.

(٢) سقطت (كل ذلك جائز) من اللمع. ص: ٨٧.

(٣) لم أقف على هذا.

وَأَمَّا النَّكْرَةُ الْمُحْضَةُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ فَمُخْتَصٌّ بِالْبَصْرِيِّ وَلَا يُجِيزُهُ كُوفِيٌّ<sup>(١)</sup>.  
 فَإِنْ كَانَتِ النَّكْرَةُ مَوْصُوفَةً تَوَافَقَ الْكُوفِيُّ وَالْبَصْرِيُّ عَلَى إِجَازَتِهِ<sup>(٢)</sup>، وَبَعْضُ  
 الْكُوفِيِّينَ يَمْنَعُهُ أَيْضًا إِلَّا فِيمَا تَكَرَّرَ لَفْظُهُ قِيَاسًا عَلَى الْآيَةِ<sup>(٣)</sup>.  
 وَقَوْلُهُ: «الْمُظْهَرُ مِنَ الْمُظْهَرِ» لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ الْمَعْرِفَةَ وَالنَّكْرَةَ؛  
 لِأَنَّهُمَا ظَاهِرَانِ، وَالْمُضْمَرُّ مِنَ الْمُضْمَرِّ مَا فِيهِ خِلَافٌ.  
 وَاعْلَمْ أَنَّ سَبْيَوِيهَ قَدْ أَجَازَ بَدَلَ الْمُضْمَرِّ الْمُخَاطَبِ مِنَ الْمُضْمَرِّ الْمُخَاطَبِ،  
 قَالَ: تَقُولُ: قَمْتَ أَنْتَ<sup>(٤)</sup>، فَيَكُونُ (أَنْتَ) بَدَلًا مِنَ النَّاءِ.  
 وَالْمُظْهَرُ مِنَ الْمُضْمَرِّ فِيهِ خِلَافٌ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مُخَاطَبًا، فَالْبَصْرِيُّ لَا يُجِيزُهُ إِلَّا  
 الْأَخْفَشُ<sup>(٥)</sup>، وَيَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: / ٣٩٠ ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ

(١) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٢١.

(٢) انظر رأي الكوفيين في شرح التسهيل ٣/ ٣٣١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٢، والمساعد ٢/ ٤٢٩،

وخزانة الأدب ٥/ ١٨٦. قال أبو حيان: «وكلام الكوفيين على خلاف النقل، قال الكسائي والفراء في

(قتال) من قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الثَّغِيرِ الْحَرَارِ وَقَالُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] خفضه على نية (عن)

مضمرة. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٤١، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٧.

(٣) لم يتقدم ذكر آية. وهو يعني قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ ١٥١ ﴿نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِلَةٍ﴾ [العلق].

(٤) أجاز سيبويه (قمت أنت) على أنه توكيد، ولم يظهر لي أنه جعله بدلًا. انظر: الكتاب ٢/ ٣٨١-٣٨٢،

وشرح السيرافي ٣/ ١٥٤ ب- ١٥٥.

(٥) رأي الأخفش في معاني القرآن ٢/ ٤٨٢. والمسألة في إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥٨، وشرح المفصل

٣/ ٧٠، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٨٧، والبحر المحيط ٤/ ٨٢-٨٣.



فِيهِ<sup>(١)</sup> الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ<sup>(٢)</sup>، وَلَا دَلِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا إِعْرَابَ فِيهِ ظَاهِرٌ، فَحَمَلَهُ عَلَى الْأَوَّلِ، وَلَوْ ظَهَرَ لَكَانَ مُتَأَوَّلًا، فَيُحْتَمَلُ هُنَا أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أَوْ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ، أَوْ يَكُونُ خَبَرُهُ (فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)، وَلَوْ ظَهَرَ إِعْرَابُهُ نَصَبًا جَازَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الذَّمِّ، وَإِذَا احْتَمَلَ هَذِهِ الْوُجُوهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ احْتِجَاجٌ، وَعَلَيْهِ أَنْشُدُوا<sup>(٣)</sup>:

وَلَا خَشَانَتَكَ مِثْقَاصًا      أَوْسًا أَوْيسُ مِنَ الْهَبَالَةِ<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل: (الله لا إله إلا هو ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون) وهو وهم؛ لأن الآية التي ذكرها ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَ كُفْرُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، ليس موضع الشاهد آخرها.

(٢) الأنعام: ١٢.

(٣) لأسماء بن خارجة.

(٤) البيت من مجزوء الكامل.

روايته في مصادره: (فلا حشأنك) بدل (ولأحشأنك).

أحشأنك مشقّصاً: أي: أضع في حشاك مشقّصاً. وأويس: تصغير أوس، وهو من أسماء الذئب. الهبالة: اسم ناقته. خاطب بهذا الذئب. (عن اللسان).

والشاهد قوله (أوساً)، فقد جعلها بعضهم بدلاً من الكاف. وقيل: إن أوساً مصدر (أس يؤوس) بمعنى العوض، أي: لأحشونك مشقّصاً عوضاً عن ما غنمت مني. قال الفارسي في الحلييات: «ولا يجوز أن يكون بدلاً من الاسم المنصوب؛ لأن في البدل ضرباً من البيان كالصفة، والمتكلم والمخاطب لا يحتاج إلى ذلك معها».

انظر: الحيوان ١/١٩٨، والزاهر ١/٣٩٩، والحلييات ١٤٤، والخصائص ٧٢/٢، ومقاييس اللغة ٢٥/٦٥ (حشو)، والمخصص ٨/٦٦، واللاقي ١/٤٣٧، واللسان ٦/١٨ (أوس)، ١١/٦ (أبل)،

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ﴾  
وَالْيَوْمَ الْآخِرَ<sup>(١)</sup> فَلَيْسَ ذَلِكَ بِبَدَلٍ كُلِّيٍّ، وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ بَعْضِيٌّ، وَالْعَائِدُ مُحذُوفٌ،  
تَقْدِيرُهُ: مِنْكُمْ. فَإِنْ كَانَا غَائِبَيْنِ لَمْ يَكُنْ فِي جَوَازِهِ خِلَافٌ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مُتَكَلِّمًا لَمْ  
يَكُنْ فِي امْتِنَاعِ الْبَدَلِ الْكُلِّيِّ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا خِلَافٌ.

فَمِثَالُ بَدَلِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ  
الَّذِينَ<sup>(٢)</sup>﴾ وَقَوْلُهُ:

عُشَّ كَعُشِّ الطَّائِرِ الْكَرْكِيِّ<sup>(٣)</sup>

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ مَسَّحَهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ<sup>(٥)</sup>

٦٨٧/١١ (هبل).

(١) الأحزاب: ٢١.

(٢) الفاتحة: ٦، ٧.

(٣) سبق تخريجه. فقد ذكره المؤلف وقبله بيتان بلفظ غير هذا اللفظ، وهو بهذا اللفظ في: توجيه اللمع ٢٧٦.

(٤) هو النابغة الذبياني.

(٥) البيت من البسيط.

روايته في مصادره: (يمسحها) و(تمسحها) بدل (مسحها). وروي (السعد) بدل (السند). وروي (الغيل)  
بكسر الغين وفتحها.

المؤمن العائذات: يعني الله تبارك وتعالى، أمنها أن تهاج أو تصاد في الحرم، والعائذات: ما عاذ بالبيت  
الحرام، قيل: يعني الحيام.. والقيل: الشجر الملتف، وكذلك السعد. وقيل: الغيل والسند موضعان بين

فَدَا الطَّيْرَ) بَدَلٌ مِّنَ (العائذات).

وَبَدَلُ النَّكْرَةِ المحضَةِ مِّنَ النَّكْرَةِ المحضَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا

﴿٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾<sup>(١)</sup>، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>: ٣٩١ /

فَالْقَتِّ قِنَاعًا دُونَهُ الشَّمْسُ وَأَتَقْتُ بِأَحْسَنِ مَوْصُولِينَ كَفًّا وَمِعْصَمٍ<sup>(٣)</sup>

وَتَحْتَمِلُ الْآيَةُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ مَوْصُوفًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا﴾<sup>(٤)</sup>،

أَي: فِي الْحَدَائِقِ، وَالْبَيْتُ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَمِثَالُ الْبَدَلِ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ مِّنَ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ كَانَ

مكة ومنى. ويمسحها: أي يمشون عليها ولا يهيجونها، (عن الديوان والخزانة).

الشاهد فيه: الطير، فهي بدل من العائذات.

انظر: ديوان النابغة ٢٥، والحيوان ٣/١٩٣، والزاهر ١/١٨٠، وكتاب الشعر ٢/٣٩٥، ومقاييس اللغة

١/١٣٥ (أمن)، والمفصل ١٠٦، وشرح المفصل ٣/١١، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤١٥،

والحماسة البصرية ٢/٥٤٦، والبحر المحيط ٧/٣١١، وخزانة الأدب ٥/٧١.

(١) النبأ: ٣١، ٣٢.

(٢) هو أبو حجة النميري.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: بأحسن موصلين كَفًّا، حيث أبدل النكرة من النكرة.

انظر: البيان والتبيين ٢/٢٢٩، والمقد الفريد ٦/١٦٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٣٦٩، وأمالى

المرتضى ١/٤٤٦، وزهر الآداب ١/٢١٨، واللائح ٢/٦٨٤، والحماسة البصرية ٣/١١٣٧، وخزانة

الأدب ٥/١٨٧.

(٤) النبأ: ٣٥.

لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴿١﴾، إِلَّا أَنْ هَذِهِ الْآيَةُ الْبَدَلُ فِيهَا مَوْصُوفٌ وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ كَذَلِكَ، وَالتِّي قَبْلَهَا الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ غَيْرُ مَوْصُوفٍ، وَمِمَّا يُوصَفُ الْبَدَلُ وَلَمْ يُوصَفِ الْمُبْدَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ ﴿٢﴾:

وَكُنْتُ كِلَيْهِ رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَاحِبَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ ﴿٣﴾

وَمِنْ [ذَلِكَ] ﴿٤﴾ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَرَّيْبُ سُوْدٍ﴾ ﴿٥﴾، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ

عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْفَرِّ أَمْنَةً تُعَاسَى يَفْشَى﴾ ﴿٦﴾، إِلَّا أَنَّهُ وَصَفَ النُّعَاسَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَفْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ﴾.

وَيَبْدُلُ النِّكْرَةَ غَيْرَ الْمَوْصُوفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ ﴿٧﴾:

(١) آل عمران: ١٣.

(٢) هو كثير عزة.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: رجل صحيحة، فهو بدل من رجلين، وهو موصوف، و(رجلين) لم يوصف.

انظر: ديوان كثير ٥٥، والكتاب ١/٤٣٢-٤٣٣، ومعاني القرآن للفراء ١/١٩٢، ٣/٢٤٦، ومجاز القرآن

١/٨٧، والمقتضب ٤/٢٩٠، وتفسير الطبري ٣/١٩٤، وأمالى القالي ٢/١٠٨، والمخصص

١٦/١٨٩، والحلل ٢٦، وارتشاف الضرب ٤/١٩٦٤، والبحر المحيط ٢/٣٩٣، ومغني اللبيب

٦١٤.

(٤) في د.

(٥) فاطر: ٢٧.

(٦) آل عمران: ١٥٤.

(٧) لم أقف على قائله.

إِنِّي رَأَيْتُ بَنِي جَلَّانَ كُلَّهُمْ      كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولٍ وَلَا قِصَرَ<sup>(١)</sup>  
فَهَذَا يُفْسِدُ قَوْلَ الْكُوفِيِّ.

وَمِثَالُ بَدَلِ النِّكَرَةِ الْمُوصُوفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنْتَفَعًا بِالْأَنَاصِيَةِ﴾<sup>(١٥)</sup> نَاصِيَةٍ

كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ<sup>(٢)</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

نَهَلَ الزَّمَانُ وَعَلَّ غَيْرَ مُصَرَّدٍ      مِنْ آلِ عَتَابٍ وَآلِ الْأَسْوَدِ  
مِنْ كُلِّ فَيَاضٍ الْيَدَيْنِ إِذَا غَدَتْ      نَكْبَاءُ تُلْوِي بِالْكَنِيفِ الْمُوصَدِ<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من البسيط.

روي: (إنا وجدنا) بدل (إني رأيتُ)، و(عظم) بدل (قصر). وروي البيت برفع حرف الروي.

الشاهد فيه: إبدال النكرة غير الموصوفة (طول) من المعرفة (ساعد الضب).

انظر: الحيوان ١١٢/٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٩٩، ٢/٥٠٣، والتنبيه على شرح مشكلات

الحماسة ٢٢٢ (رسالة)، وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٣٣، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري

٣/١٤٢، وشرح الرضي ١/٢/١٠٨٣، واللسان ١١/١٢٢ (جلل)، وخزانة الأدب ٥/١٨٣.

(٢) العلق: ١٥-١٦.

(٣) هو رجل من خثعم.

(٤) البيتان من الكامل.

النهل: الشرب الأول. والعلل: الشرب الثاني. والتصريد: تقليل الشرب. والنكباء: الريح التي لا تأتي من

جهة واحدة، سميت نكباء لأنها تنكبت عن جهات الرياح الأربع. وتلوي: تُذهب. والكنيف:

الحظيرة من الشجر. والموصد: المغلق المطبق. يقول: استوفى الزمان ما أراد دفعة بعد أخرى، غير مقل

ولا مطفف، من هؤلاء الذين تفيض أيديهم بالعطاء في الأوقات العصيبة. (عن شرح المرزوقي).

الشاهد فيه: من كل فياض اليمين، فهو بدل من (آل عتاب).

انظر: ديوان الحماسة ١/٣٣٣، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٢١ (رسالة)، وشرح الحماسة

للمرزوقي ٢/٨٠٥-٨٠٦، ومحاضرات الأدباء ٢/٥٤٤ (الأول)، وخزانة الأدب ٥/١٨٣ (الأول).

وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>: / ٣٩٢

فَلَا وَأَيُّكَ خَيْرٌ مِنْكَ إِنِّي لِيُؤْذِنِي التَّحَمُّمُ وَالصَّهِيلُ<sup>(٢)</sup>  
وَقَالَ<sup>(٣)</sup>:

وَلَّى وَصُرْعَنَ مِنْ حَيْثُ التَّبَسُّنِ بِهِ  
مُضَرَّجَاتٍ بِأَجْرَاحٍ وَمَقْتُولُ<sup>(٤)</sup>

(١) هو شمير بن الحارث الضبي.

(٢) البيت من الوافر.

روي: (ليؤذني) بدل (ليؤذني). و(خير) روي بالجر والرفع.

التحمم: صوت الفرس إذا طلب العلف. والصهيل: صوته مطلقاً. بخاطب امرأة لامته على حب الخيل، يقول: إني ليؤذني ويغمني فقد التحمّم والصهيل، أو سماع التحمّم والخيل ليست في ملكي. (عن الخزّانة).

الشاهد فيه: (خير) فهو بدل من الأب، والأب معرفة للإضافة.

انظر: نوادر أبي زيد ٣٨٢، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٢٢ (رسالة)، والمقرب ٢٦٩، وشرح التسهيل ٣٣١/٣، وشرح الكافية ١/٢/١٠٨٣، واللسان ١٣/١٠ (أذن)، وخزانة الأدب ١٧٩/٥.

(٣) هو عبدة بن الطيب.

(٤) البيت من البسيط.

روي: (في حيث) بدل (من حيث)، و(مجرّحات) بدل (مضرجات).

يصف ثوراً وكلاباً أرسلها الصائد، يقول: ولَّى الثور، وَصُرِعَتِ الكلابُ. التبسن: اختلطن. مضرجات: مصبوغات بالدم. (عن شرح الأنباري).

الشاهد فيه: (مضرجات) فهي بدل من الضمير في (صُرْعَن).

انظر: المفضليات ١٤٠، ونوادر أبي زيد ١٥٩، وشرح المفضليات للأنباري ٣٦٢/١، والتكملة ٤٢٠، وشرح شواهد الإيضاح ٥١٨، وشرح اختيارات المفضل ٦٦٥/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٥/٢، ومنتهى الطلب ٢/٢٦٨، واللسان ٢/٤٢٢ (جرح).

وَبَدَّلَ الْمَعْرِفَةَ مِنَ النَّكِرَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ  
 صِرَاطِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا نُمَدِّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَظْمٍ رِيبٍ﴾<sup>(٢)</sup>  
 فَ(هَؤُلَاءِ) بَدَلٌ مِنْ (كُلِّ).

وَأَمَّا بَدَلُ الظَّاهِرِ مِنَ الْمُضْمَرِ فَنَحْوُ قَوْلِهِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ أَسِيدٍ:  
 دَعَوْتُ فَتَى أَجَابَ فَتَى دَعَاهُ بَلِيَّهِ أَشْمٌ شَمْرَدَلِي<sup>(٣)</sup>  
 فَأَبْدَلَ مِنَ الْهَاءِ<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَانِ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ  
 كِلَاهُمَا﴾<sup>(٥)</sup> فَ(أَحَدُهُمَا) وَ(كِلاهما) بَدَلٌ مِنَ الْإِلْفِ فِي (يَبْلُغَانِ) فَيَمِّنَ قَرَأَ بِهَا<sup>(٦)</sup>،  
 ذَكَرَهُ الرَّجَاجُ<sup>(٧)</sup>، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَوْلُهُ<sup>(٨)</sup>:

(١) الشورى: ٥٢-٥٣.

(٢) الإسراء: ٢٠.

(٣) البيت من الوافر.

يقول: دعوت فتى فأجابني بالثلبية. أشم: كريم، وأصل الشم طول الأنف. والشمردل: الطويل. (عن شرح المرزوقي).

انظر: ديوان الحماسة ٢/ ٣٨٥، وشرحها للمرزوقي ٤/ ١٨١٧، واللسان ١٥/ ٢٣٩ (لبي)، وخزانة الأدب ٢/ ٩٨.

(٤) أبدل (أشم) من الهاء في (بلي).

(٥) الإسراء: ٢٣.

(٦) هما حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٣٧٩، والتذكرة ٢/ ٤٩٨، والإقناع ٢/ ٦٨٥.

(٧) في معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٣٥.

(٨) هو الفرزدق.

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ<sup>(١)</sup>  
وَقَدْ أَنْشَدُوهُ: ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ<sup>(٢)</sup>، فَلَا يَكُونُ فِيهِ اسْتِشْهَادٌ، وَكَذَلِكَ  
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٣)</sup> فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ<sup>(٤)</sup>، وَمِنْهُ قَوْلُ<sup>(٥)</sup> الشَّاعِرِ:

كَأَنَّ فِي أَذْنَاهِِنَّ الشُّوْلُ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونِ الْإِيْلِ<sup>(٦)</sup>

(١) البيت من الطويل.

روي (على ساعة) بدل (على حالة).

الشاهد في (حاتم) حيث كان بدلاً من الماء في (جوده).

انظر: ديوان الفرزدق ٨٤٢/٢، والكامل ٣٠٦/١، وشرح اللمع لابن برهان ٢٣٣/١، والمخصص

٨٦/١٤، والبدیع ٣٤٧/٢/١، وشرح المفصل ٦٩/٣، وشرح التسهيل ٣٣٢/٣، واللسان

١١٣/١٢ (حتم).

(٢) أنشده بهذه الرواية المبردة في الكامل ٣٠٤/١.

(٣) الإخلاص: ١.

(٤) وهو أن يكون لفظ الجلالة بدلاً من (هو). انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٠٨/٥، والبحر المحيط

٥٢٨/٨.

(٥) في ج: الراجز (بخط صغير قبل الشاعر). وهو أبو النجم العجلي.

(٦) من الرجز.

قال في المقاييس: «شبه ما التزق بأذناهن من أبعادهن فيس بقرون الأوعال».

انظر: العين ٣٤٣/١ (عبس)، وإصلاح المنطق ٨٣، والاشتقاق ٤٤، ٤٣١، وأمالي القالي ٧٨/٢،

وغريب الحديث للخطابي ٤٦١-٤٦٢، وسر صناعة الإعراب ١٧٦/١، ومقاييس اللغة

١٥٩/١ (أيل)، ٢١١/٤ (عبس)، والمخصص ١٢٥/١٦، واللائل ٧١٢/٢.



وَأَمَّا بَدَلُ الْمُضْمَرِ مِنَ الظَّاهِرِ، وَالْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ، وَهُوَ هُوَ فَلَمْ أَجِدْهُ فِي التَّنْزِيلِ، لَكِنَّهُ شَائِعٌ حَسَنٌ فِي الْكَلَامِ.

/ ٣٩٣ قال أبو الفتح: «وَعِبْرَةُ الْبَدَلِ أَنْ يَصْلُحَ حَذْفُ الْأَوَّلِ وَإِقَامَةُ الثَّانِي مُقَامَهُ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: هَذَا الْقَوْلُ قَدْ تَقَدَّمَ فِيهِ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ، وَلَوْ احْتَرَزَ فَقَالَ: مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ، كَانَ حَسَنًا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «تَقُولُ فِي بَدَلِ الْكُلِّ: قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وَرَأَيْتُ أَخَاكَ جَعْفَرًا»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: أَمَّا الْمِثَالُ عَلَى بَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ فَقَدْ تَقَدَّمَ بِمَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَتَقُولُ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ، وَمَرَرْتُ بِقَوْمِكَ نَاسٍ مِنْهُمْ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: بَدَلُ الْبَعْضِ يَفْتَقِرُ الثَّانِي فِيهِ إِلَى ضَمِيرٍ يَرْجِعُ مِنْهُ إِلَى الْأَوَّلِ، إِذَا لَيْسَ هُوَ بِالْأَوَّلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ تَنَزَّلَ مَنْزِلَةً خَيْرَ الْمُبْتَدَأِ إِذَا كَانَ جُمْلَةً فَاحْتِاجَ إِلَى رَابِطٍ.

(١) اللمع ٨٨.

(٢) اللمع ٨٨.

(٣) اللمع ٨٨.

وَهَذِهِ الْأَقْسَامُ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَغَيْرِهِ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ <sup>(١)</sup> فِي بَدَلِ  
الْبَعْضِ، إِلَّا بَدَلَ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ، وَالْمُضْمَرِ مِنَ الْمُظْهَرِ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَيْسَ لَهُ  
صَيغَةُ تَبْعِيضٍ.

وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ: رَأَيْتُهُمَا إِيَّاهُ مِنْهُمَا، كَمَا تَقُولُ: رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ زَيْدًا مِنْهُمَا، وَلَمْ  
يُجِزْهُ أَحَدٌ يُوثِقُ بِهِ <sup>(٢)</sup>.

وَإِذَا ذَكَرْتَ الطَّرْفَيْنِ جَازَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا كُلِّيًّا، كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَدَ  
وَالرَّجُلَ؛ لِأَنَّهُمَا طَرَفَاهُ فَاسْتَغْنِي بِذِكْرِهَا عَنْ ذِكْرِ جَمَلَتِهِ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِ  
الْعَرَبِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، فَ(ضَرَبْتُ) جَنْسٌ، وَلَعَلَّكَ لَمْ تَفْعَلْ /  
٣٩٤ مِنْهُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ تَقُولُ: زَيْدًا، وَلَعَلَّكَ لَمْ تَضْرِبْ غَيْرَ عُضْوٍ وَاحِدٍ مِنْهُ،  
وَكَذَلِكَ آتَتْ بِالتَّاءِ وَهِيَ كِنَايَةٌ عَنْ جَمَلَتِكَ، وَلَعَلَّكَ لَمْ يَفْعَلْ مِنْكَ إِلَّا عُضْوً  
وَاحِدًا، فَإِنْ جَعَلْتَ الْيَدَ وَالرَّجُلَ بَدَلًا بَعْضٍ مِنْ كُلِّ جَازٍ، وَفِيهِ أَنَّكَ حَذَفْتَ  
الْعَائِدَ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: مِنْهُ، وَسَوَّغَ حَذْفَ الضَّمِيرِ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ قَدْ سَدَّ مَسَدَّهُ،  
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ <sup>(٣)</sup>،  
فَهَذَا بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ، بِاجْتِمَاعِ الْجَنْسَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَخْلَوُ مِنْهُمَا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ

(١) فِي ج: أَنْ تَكُونَ فِي الْأَوَّلِ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ. وَالتَّصْحِيحُ مِنْ د.

(٢) لَمْ أَتَّفِ عَلَى مِنْ أَجَازِهِ. انْظُرِ الرَّأْيَ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ ٤/١٩٦٣.

(٣) الْأَنْعَامُ: ١٥١.

تَعَالَى: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا<sup>(١)</sup> آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الشَّرَائِعِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ  
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٢)</sup>. وَلَوْ قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا يَدَهُ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا بَدَلُ الْبَعْضِ عَلَى  
تَقْدِيرٍ مِنْهُ. وَقَالَ الْأَخْفَشُ: إِنْ قُلْتَ: قُطِعَ زَيْدُ يَدِهِ، جَازَ، وَلَوْ قُلْتَ: كُسِرَ زَيْدُ  
أَنْفُهُ، لَمْ يَجِزْ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ يُجَوِّزُ أَنْ تَقُولَ: قُطِعَ زَيْدٌ، وَأَنْ تَعْنِيَ يَدَهُ، فَيَقْهَمُ الْمَعْنَى<sup>(٤)</sup>،  
وَلَا تَقُلْ: كُسِرَ زَيْدٌ، وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْفَهُ، فَإِنْ ذَكَرْتَ الْبَدَلَ الْبَعْضِيَّ فَيَجِبُ أَنْ تَذْكُرَ  
مَا يُوَافِقُ الْعَدَدَ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُذَكَّرَ لَهُ ثَلَاثُ تَذْكُرَ ثَلَاثُهُ، وَكَذَلِكَ مَا لَهُ نِصْفٌ وَرُبُعٌ  
يُذَكَّرُ نِصْفُهُ وَرُبُعُهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ ذِكْرُهُ، فَلَا تَقُولَ: رَأَيْتُ الْجِمَالَ ثَلَاثَهَا،  
وَهِيَ أَرْبَعَةٌ، وَهَكَذَا فِي السُّدُسِ وَالسَّبْعِ وَالثَّمَنِ إِلَى آخِرِ الْأَجْزَاءِ، وَعِبْرَةُ الْبَابِ  
عِنْدَ الْأَخْفَشِ أَنَّكَ تَنْظُرُ / ٣٩٥ الْأَوَّلَ؛ إِنْ جَازَ السَّكُوتُ عَلَيْهِ جَازَ أَنْ تُبَدِّلَ  
الثَّانِي مِنْهُ، مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: قُطِعَ الْقَوْمُ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْأَيْدِيَ صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ،  
فَقُلْتَ: قُطِعَ الْقَوْمُ الْأَيْدِي مِنْهُمْ، وَإِنْ أَرَدْتَ الْأَنْوَفَ لَمْ تَصِحَّ، وَذَلِكَ أَنَّكَ لَا  
تَقُولَ: قُطِعَ الْقَوْمُ، وَأَنْتَ تُرِيدُ الْأَنْوَفَ، وَإِنَّمَا تَقُولُ: جُدِعَ الْقَوْمُ، وَكَذَلِكَ:  
تَزَوَّجْتُ قَوْمَكَ، لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: امْرَأَتَيْنِ مِنْهُمْ، فَإِنْ قُلْتَ: تَزَوَّجْتُ نِسَاءَكَ  
امْرَأَتَيْنِ مِنْهُمْ، صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ.

(١) فِي ج: الْبِلْد. وَهُوَ وَهْم.

(٢) الْبَقْرَةُ: ١٢٦.

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ.

(٤) لِأَنَّ الْأَقْطَعَ وَصِفَ لِمَقْطُوعِ الْيَدِ، دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَعْضَاءِ. انْظُرْ: الْعَيْنُ ١ / ١٣٥ (قُطِعَ).

قال أبو الفتح: «وَتَقُولُ فِي بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ: يُعْجِبُنِي زَيْدٌ عَقْلُهُ، وَعَجِبْتُ مِنْ جَعْفَرٍ جَهْلُهُ وَغَبَاوَتِهِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ الْمَعْنَى مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ، وَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ مُقْتَضِيًا لِلثَّانِي كَمَا يَكُونُ مُقْتَضِيًا لِلأَوَّلِ، وَالنَّفْسُ إِذَا ذَكَرْتَ الْأَوَّلَ طَالَبَتْ بِالْمَعْنَى الَّذِي يُسْتَفَادُ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى مُشْتَمِلًا عَلَى الثَّانِي مَعَ اتِّصَالِهِ بِالْأَوَّلِ لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَقَوْلُكَ: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، إِذَا قُلْتَ: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ، ذَهَبَتْ النَّفْسُ تُطَالِبُ بِالْمَعْنَى الْمُعْجِبِ مِنْ زَيْدٍ، وَهُوَ إِمَّا عِلْمُهُ وَإِمَّا عَقْلُهُ وَإِمَّا غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَوْ ذَكَرْتَ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ عَلَى وَجْهِ الْإِضَافَةِ لَغَنِيَتْ عَنْ إِخْرَاجِهِ مُخْرَجَ الْبَدَلِ، فَقُلْتَ: أَعْجَبَنِي عِلْمُ زَيْدٍ، وَكَذَلِكَ فِي الْبَدَلِ الْبَعْضِيِّ فِي هَذِهِ الْإِضَافَةِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ تَسْكُنُ النَّفْسُ فِيهِ إِلَى الْأَوَّلِ سُكُونًا تَامًّا، وَهِيَ / ٣٩٦ غَيْرُ مُطَالِبَةٍ بِالثَّانِي، لَوْ لَمْ يَذْكُرْ، بِخِلَافِ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا قِيلَ فِيهِ بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عَقْلُهُ، فَإِنَّكَ لَمْ يُعْجِبْكَ زَيْدٌ وَحْدَهُ، وَلَا الْعَقْلَ مُطْلَقًا وَحْدَهُ هُنَا، وَإِنَّمَا عَجِبْتَ مِنْ عَقْلٍ مُتَعَلِّقٍ بِزَيْدٍ، فَكَأَنَّ الْعَجَبَ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِمَا، فَسُمِّيَ بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ. وَمِنْ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup> فَلَمْ تَكُنْ

(١) اللع ٨٨.

(٢) البقرة: ٢١٧.

المَسْأَلَةُ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ، إِذْ هُوَ مَعْلُومٌ، وَإِنَّمَا الْمَسْأَلَةُ عَنْ حُكْمِ يَقْتَرِنُ بِهِ، كَالْقِتَالِ وَالصَّوْمِ أَوْ الزَّكَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا حَكَمَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوْبَتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ<sup>(٢)</sup>  
وَالْتَقْدِيرُ: لَقَدْ كَانَ فِي ثَوَاءِ حَوْلِ ثَوْبَتُهُ، فَهَذَا بَدَلُ الْاِسْتِمَالِ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ هَذَا فِي الْمَصَادِرِ، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ كَمَا قَدَّمْنَا فِي بَدَلِ الْبَعْضِ، وَهَذَا أَوْلَى بِالضَّمِيرِ، فَلَوْ قُلْتُ: أَعْجَبَنِي زَيْدُ الْعِلْمِ، أَوْ عِلْمٌ، لَمْ يَصِحَّ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قِيلَ اخْذُوا الْأَخْذُودَ﴾<sup>(٣)</sup> أَلِنَارِ ذَاتِ الْوُقُودِ<sup>(٤)</sup> فَ(النار) بَدَلُ مِنْ (الأخذودِ)، وَالْأَخْذُودُ حُفَرٌ فِي النَّارِ، وَفِي هَذَا شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّارَ لَيْسَتْ بِمَصْدَرٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا ضَمِيرَ فِيهَا رَاجِعًا إِلَى الْأَخْذُودِ.

(١) هو الأعشى.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ).

الثواء: الإقامة. واللبنات: الحاجات. (عن الحلل).

انظر: الصبح المنير ٥٦، والكتاب ٣/٣٨، ومجاز القرآن ١/٧٢، وتأويل مشكل القرآن ٢٠٧، والمقتضب

١/٢٧، ٢/٢٦، ٤/٢٩٧، والأصول ٢/٤٨، والتبصرة ١/١٥٩، والإفصاح ٣٤٠، والحلل ٣٠،

وشرح التسهيل ١/٢٢٩، وارتشاف الضرب ٤/١٩٦٧.

(٣) البروج: ٤-٥.

فَأَمَّا كَوْنُهَا / ٣٩٧ لَيْسَتْ بِمَصْدَرٍ فَيَجُوزُ، كَمَا تَقُولُ: سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ، وَإِنَّمَا قُلْتُ: الْغَالِبُ فِي اسْتِعْمَالِهِ الْمَصْدَرُ.

وَأَمَّا الْمُضْمَرُّ الْعَائِدُ فَقَدْ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ سَدَّ مَسَدَهُ<sup>(١)</sup>.

وَالثَّانِي: أَنَّ قَوْلَهُ [تَعَالَى]<sup>(٢)</sup>: ﴿إِذْ هَرَعَلَيْهَا قَوْمٌ﴾<sup>(٣)</sup> أَغْنَى عَنِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ

مِنَ النَّارِ؛ لِتَعَلُّقِهِ بِالْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ كَانَ بَعْضُهُمْ يَهْرُبُ مِنْ هَذَا لِعَدَمِ الْعَائِدِ إِلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، كَأَنَّهُ قَالَ:

قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ أَخْدُودِ النَّارِ<sup>(٥)</sup>، فَهَذَا يُخْرِجُهُ إِلَى بَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ.

وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾<sup>(٦)</sup> هُوَ بَدَلُ

الشَّيْءِ مِنْ زَمَانِهِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ﴾<sup>(٧)</sup>، بَدَلُ فَوْقَ الشَّيْءِ مِنْ

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٩٢/٥، وقد نسبته مكي للكوفيين. انظر: مشكل إعراب القرآن

٨٠٩/٢. والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٧٢/٦.

(٢) في د.

(٣) البروج: ٦.

(٤) انظر: تفسير الطبري ١٣٥/٣٠.

(٥) نُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ لَابْنِ هِشَامِ الْخَضْرَاوِيِّ. انظر: ارتشاف الضرب ١٩٦٧/٤، والبحر المحيط ٤٥٠/٨.

وقد أخذ به السهيلي. انظر: نتائج الفكر ٣٠٨.

(٦) البقرة: ٢١٧.

(٧) البروج: ٤.

مَكَانِهِ<sup>(١)</sup>، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَفِعَالُنَا  
وَأَنَا لَنَرْجُو بَعْدَ ذَلِكَ مَظْهَرًا<sup>(٣)</sup>  
فَمَنْ أَنْشَدَ (مَجْدُنَا) بِالرَّفْعِ كَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَإِذَا أَنْشَدَ نَصْبًا كَانَ عَلَى  
حَذْفِ الْبَاءِ، أَوْ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ، وَلَوْ جُعِلَ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ لَمْ يَجُزْ إِجْمَاعًا.  
قال أبو الفتح: «وَتَقُولُ فِي بَدَلِ الْغَلَطِ: عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ عَمِرٍ، وَأَكَلْتُ خُبْزًا  
تَمْرًا، غَلَطْتُ فَأَبَدَلْتُ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ، وَهَذَا الْبَدَلُ لَا يَقَعُ<sup>(٤)</sup> فِي قُرْآنٍ وَلَا  
شِعْرِ<sup>(٥)</sup>».

قال سَعِيدٌ: هَذَا الْقِسْمُ لَا يَقَعُ فِي شِعْرِ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ لَا يُنْشِدُ قَصِيدَةً حَتَّى  
يُنْقَحَهَا وَيُسَوِّيَهَا فَيَرْتُقِ خَلْلَهَا، وَأَمَّا التَّنْزِيلُ فَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، /  
٣٩٨ وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا فِي كَلَامِ النَّاسِ الْمُسْتَعْمَلِ غَيْرِ الْمُنْتَبِتِ فِيهِ، فَيَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ

(١) لم أقف على هذين القولين.

(٢) هو النابغة الجعدي.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (جدودنا) و(سناؤنا) بدل (فعالنا).

انظر: ديوان النابغة الجعدي ٦٨، وغريب الحديث لابن قتيبة ١/٣٦٠-٣٦١، والزاهر ١/٢٧٥،

وإعجاز القرآن ٩١، ودلائل الإعجاز ٢١، والنهاية في غريب الحديث ٣/١٦٧، وشرح الكافية

الشافعية ٣/١٢٨٣، والتذكرة الفخرية ٤٠، واللسان ٤/٥٢٩ (ظهر)، وأوضح المسالك ٣/٤٠٦.

(٤) في اللمع: لا يقع مثله.

(٥) اللمع ٨٨-٨٩.

[بِهِ<sup>(١)</sup>] سَاهِيًا، وَبَابُهُ أَنْ تَأْتِيَ بِـ (بَل)؛ لِيُعْلَمَ أَنَّكَ مُضَرِّبٌ عَنِ الْأَوَّلِ لَا فِتًى إِلَى الثَّانِي، وَهَذَا ضَرُورَةٌ تَقَعُ فِي الْكَلَامِ لَا يَقَعُ فِي شِعْرِ.

قال أبو الفتح: «قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

سَبِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> فَهَذَا بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ<sup>(٣)</sup>.

قال سعيد: فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجْهَانِ مِنَ الْإِعْرَابِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ (مَنْ) فِي مَوْضِعِ جَرٍّ لِكَوْنِهَا بَدَلًا مِنْ (النَّاسِ) بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ لَوْ حُمِلَ عَلَى (النَّاسِ) أَدَّى إِلَى الشِّيَاعِ، وَلَكَانَ الْحِجُّ مُفْتَرَضًا عَلَى كُلِّ آدَمِيٍّ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا، لِأَجْلِ الطِّفْلِ، وَالشَّيْخِ الْهَمِّ<sup>(٤)</sup>، وَالْعَجُوزِ، وَالْمَجَاهِدِ الْمَشْغُولِ بِالْجِهَادِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ عُلِمَ أَنَّ الْمَقْصُودَ الثَّانِي الَّذِي هُوَ الْمُسْتَطِيعُ، وَالْمُسْتَطِيعُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي اسْتِطَاعَتِهِ؛ فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا الصَّحَّةَ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا الرَّادَّ وَالرَّاحِلَةَ وَالْأَمْنَ<sup>(٥)</sup>، وَهَذَا أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ

(١) فِي د.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) اللمع ٨٩. وقد قدم عليها المثال التالي، وجاء بلفظ: وأما قوله تعالى.... فهذا بدل البعض.

(٤) الهم: الكبير الذي قد ذهب لحمه، من قولهم: هم الشحم، أي ذاب. انظر: الاشتقاق ٢٢٢، والزاهر

٦٠٦/١.

(٥) انظر: الأم ١١٦/٢، والإحكام في أصول الأحكام ٣٥٥/٧، والمهذب ١٩٦/١، وشرح السنة للبغوي

١٤/٧، وبداية المجتهد ٢٣٣/١.



بِالْفُقَهَاءِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: وَلِلَّهِ حِجُّ الْبَيْتِ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَفِيهِ أَنَّهُ حَذَفَ الْعَائِدَ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَتَقْدِيرُهُ: مِنْهُمْ، كَمَا قَالُوا: السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدَرَاهِمَ، أَيْ: مِنْهُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ (مَنْ) رَفْعًا بِ(الْحِجِّ) الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ أَنْ / ٣٩٩ يَحِجَّ الْبَيْتَ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ وَمَعَهُ الْفَاعِلُ، لَكِنَّهُ حَسَنٌ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

أَمِنْ رَسَمٍ دَارٍ مَرَبَعٌ وَمَصِيفٌ      لِعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ<sup>(٢)</sup>  
أَي: أَمِنْ أَجْلِ أَنْ رَسَمَ دَارًا مَرَبَعٌ وَمَصِيفٌ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ١ صِرَاطَ الَّذِينَ

(١) هو الخطيئة.

(٢) البيت من الطويل.

الرسم: مصدر رَسَمَ المطر الدار، أي: صَيَّرَهَا رَسْمًا بِأَنْ عَفَّاهَا. والمربع: مطرُ الربيع، والمصيف: مطرُ الصيف. الشُّؤُون: مجاري الدمع من الرأس إلى العين. والوكيف: السيلان شيئًا فشيئًا. (عن الخزانة).  
انظر: ديوان الخطيئة ١٦٦، والإيضاح العضدي ١٨٤، وأمالِي المرتضى ٤٧/٢، والمقتصد ٥٥٩/١، وشرح شواهد الإيضاح ١٣٠، وأمالِي ابن السجري ١١١/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٧١/١، وشرح المفصل ٦٢/٦، والحماسة البصرية ٤٣٧/١، واللسان ٢٤١/١٢ (رسم)، وخزانة الأدب ١٢١/٨.

أَنفَتَ عَلَيْهِمْ ﴿١﴾، فَهَذَا بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ <sup>(٢)</sup>، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ <sup>(٣)</sup> فَهَذَا بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ <sup>(٤)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ <sup>(٥)</sup> صِرَاطُ الَّذِينَ ﴿فَهُوَ بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ هُوَ، أَلَا تَرَى أَنَّ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ هُوَ الصِّرَاطُ الَّذِي أَنْعَمَ بِهِ عَلَى الْقَوْمِ الْمُهْتَدِينَ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾ فَهَذَا بَدَلُ إِشْتِمَالٍ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ الْحَرَامَ لَيْسَ بِالْقِتَالِ، وَلَا الْقِتَالُ بِبَعْضِهِ، وَالْقِتَالُ مَصْدَرٌ، وَالشَّهْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ وَاقِعَةً عَنِ الْقِتَالِ، وَالضَّمِيرُ الَّذِي فِيهِ قَدْ عَادَ إِلَى الشَّهْرِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنَسَيْنَاهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ <sup>(٥)</sup> فَ: (أَنْ أَذْكُرَهُ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ / ٤٠٠، الْحَوْتُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا أَنَسَانِي ذِكْرَ الْحَوْتِ إِلَّا الشَّيْطَانُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُوَ

(١) الفاتحة: ٦، ٧.

(٢) تقدمت في اللمع على الآية السابقة. وفيه: فهذا بدل الكل.

(٣) البقرة: ٢١٧.

(٤) اللمع ٨٩.

(٥) الكهف: ٦٣.

يُزَحِّجُهُ مِنْ أَلْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴿١﴾ فـ (هُوَ) مَرْفُوعٌ إِمَّا بِـ (مَا) وَإِمَّا بِالْإِيتِدَاءِ، وَ (أَنْ) يُعَمَّرَ بَدَلٌ مِنْ هُوَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (أَنْ يُعَمَّرَ) مَرْفُوعًا بِـ (مُزَحِّجُهُ).

وَهَذَا الْبَدَلُ فِي هَذَا الْبَابِ يَجُوزُ أَنْ يُبَدَلَ فِيهِ مِنْ صَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، بِخِلَافِ الْبَدَلِ الْكُلِّيِّ، قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٢)</sup>:

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْقَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا <sup>(٣)</sup>  
فـ (حِلْمِي) بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ <sup>(٤)</sup>. وَإِذَا جَازَ فِي الْمُتَكَلِّمِ فَهُوَ فِي الْمُخَاطَبِ أَجُوزُ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ <sup>(٥)</sup>:

وَهَمْ عِطْفَاهُ نَدَى أَنْ يَنْبُعَا <sup>(٦)</sup>  
أَي: بِنَدَى، وَ (أَنْ يَنْبُعَا) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: (عِطْفَاهُ).

(١) البقرة: ٩٦.

(٢) اختلف في قائله، فقليل:

أ- عدي بن زيد.

ب- رجل من بجيلة أو من خثعم.

(٣) البيت من الوافر.

انظر: ديوان عدي بن زيد ٣٥، والكتاب ١/١٥٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/٤٢٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٥٠٢، والأصول ٢/٥١، والتهام ٢١، والإفصاح ٢٨٦، وشرح المفصل ٣/٦٥، ٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٩، وارتشاف الضرب ٤/١٩٦٧، وخزانة الأدب ٥/١٩١.

(٤) في د: التاء.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) من الرجز. ولم أقف عليه.

قال أبو الفتح: «وَبَدَّلَ الْمَعْرِفَةَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ قَوْلُكَ: قَامَ أَخُوكَ [زَيْدٌ]<sup>(١)</sup>، وَبَدَّلَ النِّكْرَةَ مِنَ النِّكْرَةِ قَوْلُكَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ غُلَامٌ<sup>(٢)</sup>، وَالْمَعْرِفَةُ مِنَ النِّكْرَةِ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٌ، وَالنِّكْرَةُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَجُلًا صَالِحًا، وَالْمُظْهَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ: مَرَزْتُ بِهِ أَبِي مُحَمَّدٍ، قَالَ الشَّاعِرُ:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا      عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ  
جَرَ (حاتمًا)؛ لِأَنَّهُ بَدَّلَ مِنَ الْهَاءِ فِي (جُودِهِ)، وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمُظْهَرِ: رَأَيْتُ زَيْدًا  
إِيَّاهُ، وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ: رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: لَيْسَ فِي جَمِيعِ مَا مَثَّلَ بِهِ حُجَّةٌ إِلَّا الْبَيْتَ، وَالْبَيْتُ يُرَوَى عَلَى غَيْرِ  
هَذَا الْوَجْهِ، / ٤٠١ ثُمَّ إِنَّ التَّمْثِيلَ يَجِبُ أَنْ يُوَافِقَ الْمَذْهَبَ إِذَا ثَبَتَ لِلْمَذْهَبِ  
حُجَّةٌ لِيُقْبَلَ، وَقَدْ رُوِيَ: ضَنَنْتُ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ<sup>(٤)</sup>.

وَمِنْ بَدَلِ الْمُظْهَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ قَوْلُ سَاعِدَةَ بْنِ جُوَيْيَةَ<sup>(٥)</sup> فِي صِفَةِ  
السَّحَابِ:

(١) سقط من ج.

(٢) في اللمع: غلام رجل.

(٣) اللمع ٨٧-٨٨. فقد تقدم هذا الفصل في اللمع قبل قوله: (وعبرة البدل). وسقط في آخره قوله: والمظهر من المظهر كقولك: رأيتُ زيدًا أخاك.

(٤) سبق الحديث عن البيت ورواياته، وهذه الرواية في الكامل ٣٠٤/١.

(٥) هو ساعدة بن جوية الهذلي. شاعر محسن، أدرك الإسلام وأسلم. انظر: اللالك ١١٥/١، وشرح أبيات المغني ١٢/١.

حيرانَ يَرْكَبُ أَغْلَاهُ أَسَافِلُهُ      يَخْفِي جَدِيدُ ثَرَابِ الْأَرْضِ مِنْهُمْزِم<sup>(١)</sup>  
 ف(مَنْهَزِم) بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ<sup>(٢)</sup> فِي (أَسَافِلِهِ)، وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدْنَا:  
 دَعَوْتُ فَتَى أَجَابَ فَتَى دَعَاهُ      يُكَيِّسُهُ أَشَمُّ شَمْرَدَلِي<sup>(٣)</sup>  
 وَقَدْ مَثَلْنَا ذَلِكَ بِاسْتِشْهَادَاتِهِ بِآيَاتٍ وَأَبْيَاتٍ، وَمِنْ بَدَلِ الْمُظْهَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ قَدْ  
 جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ مَثَلْنَا مِنْهُ بِشَيْءٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُمْتَحَنَةٌ  
 لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾<sup>(٤)</sup>، فَ(الْأَبْوَابُ) بَدَلٌ مِنَ الْمُضْمَرِ الَّذِي فِي (مُمْتَحَنَةٌ)، وَمِنْهُ قَوْلُ  
 الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup>:

أَمَسْتُ تَمْنَى أَنْ يَكُونَ لِقَوْمِهَا      مِنَ الْعِزِّ مَا تَبْنِي سُلَيْمٌ مُحَارِبُ<sup>(٦)</sup>  
 فَ(سُلَيْمٍ) بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ فِي (قَوْمِهَا)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ (قَوْمِهَا)،

(١) البيت من البسيط.

روي: (يُخْفِي).

حيران: أي لا يأخذ جهة واحدة. شبهه بالحيران المتردد. يخفي: يثيرة ويستخرجه. منهزم: أي: منفجر

بالماء. (عن شرح أشعار الهذليين). جديد الأرض: ما صُلِبَ منها ولم يدمُن. (عن المعاني الكبير).

انظر: ديوان الهذليين ١/١٩٨، وشرح أشعارهم ٣/١١٢٩، وتخرجه ٣/١٤٩٣، والمعاني الكبير

٢/٧٢٧، وغريب الحديث للحري ٢/٨٤١، وخزانة الأدب ٨/١٦٤.

(٢) النص ساقط من د. وأ، وفي ج: الهاء، والصواب ما أثبتته.

(٣) سبق تخرجه.

(٤) ص: ٥٠.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) لم أقف عليه. وهو من الطويل.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

غَضِبْتُ إِلَى سَيْفِي فَنَازَعْتُ جَفْنَهُ حُسَامٍ بِهِ أَثَرُ قَدِيمٍ مُسْلَسَلٍ<sup>(٢)</sup>

فَ (حُسَامٍ) يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ فِي (جَفْنِهِ)، أَوْ بَدَلًا مِنَ (سَيْفِي)،  
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

وَتَنَجَّتُ مَيَّةً جَنِينًا مُعْجَلًا عِنْدِي قَوَائِلُهُ الرِّجَالُ مُسْتَرٍ<sup>(٤)</sup>

/ ٤٠٢ فَ (مُسْتَرٍ) بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ فِي (قَوَائِلِهِ). وَتَقُولُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مِنَ  
الْكِرَامِ جَعْفَرٍ وَجَعْفَرٌ وَجَعْفَرًا، فَالْجُرُّ بَدَلٌ مِنْ (رَجُلٍ)، وَالنَّصْبُ بَدَلٌ مِنْ مَوْضِعِ

(١) هو مربع بن وعوة الكلابي.

(٢) البيت من الطويل.

روي:

فَرَزَعْتُ إِلَى سَيْفِي فَنَازَعْتُ غِمْدَهُ حُسَامًا بِهِ أَثَرُ قَدِيمٍ مُسْلَسَلٍ

انظر: معجم البلدان ٢ / ٣٩١. ولم أجده في غيره.

(٣) هو حاتم الطائي.

(٤) البيت من الكامل.

روايته بجر الرجال.

جاء في الإفصاح (٢٠٠): «قال أبو علي في تفسير معناه: إنه أراد الزُّند، أي ما يتيج ميت لا روح فيه؛ لأنه

نار، وهو مع كونه لا روح فيه فهو عَجَلُ الخروج، بخلاف الولد إذا مات في بطن أمه، فإنه يكون غير

الوضع، وهو مُسْتَرٌ، وإنما يقدحُ الرجال في الغالب، جعل القادح له بمنزلة القابلة للجنين».

انظر: ديوان حاتم ٢٥٧، والبصريات ٢ / ٨٨٥، والإفصاح ١٩٩، وتوجيه اللمع ٢٧٨.

الجارَّ والمجرور، والرفعُ بَدَلٌ مِنَ المضمَرِ في الجارِّ والمجرورِ الذي هُوَ صِفَةٌ.  
وَتَقُولُ: زَيْدٌ إِنَّهُ أَخَاكَ عَاقِلٌ، فَ(أَخَاكَ) بَدَلٌ مِنَ الهَاءِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُبَدَلَ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا وَافَقَهُ فِي الزَّمَنِ وَالْمَعْنَى، نَحْوُ: إِنْ تَقُمْ  
تَنْهَضُ أَنْهَضَ مَعَكَ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ١٨ يَضْعَفُ لَهُ  
الْمَكْدَابُ ١٩، وَقَالَ الشَّاعِرُ ٢٠:

مَتَى تَأْتِنَا تُلِمُّ بِنَا فِي دِيَارِنَا      تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِجَا ٢١  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ ٢٢:

إِنْ عَلِيَ اللَّهِ أَنْ تُبَايِعَا      تُؤْخَذُ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا ٢٣

(١) الفرقان: ٦٨، ٦٩.

(٢) هو عبيد الله بن الحر الجعفي.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: تأتينا تلمم، فقد أبدل الفعل الثاني من الأول، لتوافقهما معنى وزمانًا.

انظر: الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٣/٢، والزاهر ١٠٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٥/٢، وشرح

آيات سيويه ٦٦/٢، ورس صناعة الإعراب ٦٧٨/٢، والتبصرة ١٦٢/١، والإنصاف ٥٨٣/٢،

وشرح المفصل ٥٣/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٩/١، وارتشاف الضرب ١٩٧٢/٤، وخزانة

الأدب ٩٠/٩.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) من الرجز.

الشاهد فيه: إبدال الفعل (تؤخذ) من الفعل (تبايع).

انظر: الكتاب ١٥٦/١، والمقتضب ٦٣/٢، والأصول ٤٨/٢، وشرح التسهيل ٣٤١/٣، وشرح الكافية

١٠٩٠/٢/١، والمقاصد الشافية ٢٢٨/٥، والأشموني مع الصبان ١٣١/٣، وخزانة الأدب

وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

رُويَدَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ      تُلاقوا غداً خَيْليَ عَلَى سَفَوَانٍ  
تُلاقوا جِيادًا لَا تُحِيدُ عَنِ الْوَعَى      إِذَا مَا غَدَتُ فِي الْمَازِقِ الْمُتَدَانِي<sup>(٢)</sup>  
وَلَا تَكُونُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ عَطْفَ بَيَانٍ؛ لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ بِمَنْزِلَةِ الْوَصْفِ،  
وَالْفِعْلُ لَا يُوصَفُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: إِنْ تَأْتِنِي تَأْكُلُ أَكُلُ مَعَكَ؛ لِأَنَّ الْأَكَلَ  
لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْإِتْيَانِ.

وَقَدْ تُبَدَّلُ / ٤٠٣ الْجُمْلَةُ مِنَ الْجُمْلَةِ إِذَا اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى وَاخْتَلَفَا فِي الْوَضْعِ

٢٠٣/٥.

(١) هُوَ الْوَدَّاعُ بْنُ ثَمِيلِ الْمَازِنِيِّ.

(٢) الْبَيْتَانِ مِنَ الطَّوِيلِ.

روي: (رُويَدَا بَنِي شَيْبَانَ)، وروي عجز الثاني:

إِذَا الْخَيْلُ جَالَتْ فِي الْقَنَا الْمُتَدَانِي

رُويَدَا: تَصْغِيرُ إِرْوَادٍ تَصْغِيرُ تَرْخِيمٍ، مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ، وَقَدْ يَعْرَبُ اسْمُ فَعْلٍ أَمْرٌ بِمَعْنَى ارْفُقْ.

وَسَفَوَانُ: اسْمُ مَاءٍ مِنَ الْبَصْرَةِ عَلَى أَمْيَالٍ. وَالْمَازِقُ: الْمُضْيِقُ. (عَنْ شَرْحِ الْمَرْزُوقِيِّ).

الشَّاهِدُ فِيهِ: إِبْدَالُ (تُلاقوا) فِي الْبَيْتِ الثَّانِي مِنَ (تُلاقوا) فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ.

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٣٢-٣٣، والعقد الفريد ١/ ١٠٧-١٠٨، ١٠٨/ ٥، ٢٠١/ ٥، والتنبيه على شرح مشكلات

الحماسة ٥٣ (رسالة)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٢٧-١٢٨، ومعجم ما استعجم ٣/ ٧٤٠

(الأول)، وتفسير ابن عطية ١/ ٣٩٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤، ومغني اللبيب ٥٩٥، وشرح

شواهد ٢/ ٨٥٣.



كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيئُ يَخْطُرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُثَقَّةَ السُّمُرُ<sup>(٢)</sup>أَجَازَ عُثْمَانُ أَنْ تَكُونَ: وَقَدْ نَهَلْتُ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ: وَالْخَطِيئُ يَخْطُرُ بَيْنَنَا<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ بَدَلٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

وَيَجُوزُ أَنْ تُبَدَلَ الْحَرْفَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْحَرْفِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، كَقَوْلِكَ: سَأَلْتُ عَنِ النَّاسِ عَنْ كُتُبِهِمْ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ.

وَلَا يُبَدَلُ مِنَ الْمَوْصُولِ حَتَّى يَتِمَّ بِصِلَتِهِ.

وَلَا يُقَدَّمُ الْبَدَلُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ، فَلَا يَجُوزُ: ضَرَبْتُ الَّذِي زَيْدًا فِي الدَّارِ، وَلَا ضَرَبْتُ زَيْدًا الَّذِي فِي الدَّارِ، وَ(زَيْدٌ) بَدَلٌ مِنَ (الَّذِي).

وَمِنْ حُكْمِ الْبَدَلِ أَنَّهُ إِذَا اسْتَغْرَقَ الثَّانِي الْعِدَّةَ جَازَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا وَقَطْعًا مِنَ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي رَجُلَانِ زَيْدٌ وَعَمْرُو، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا بَدَلًا مِنَ الرَّجُلَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا خَبَرَيْنِ مُبْتَدَأٍ تَقْدِيرُهُ: هُمَا زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَكَذَلِكَ: رَأَيْتُ الْقَوْمَ

(١) هو أبو عطاء أفلح بن يسار السندي.

(٢) البيت من الطويل.

الخطي: الرمح. نهلت: أي رويت من دماننا. والمثقة السمر: الرماح. (عن شرح شواهد المغني).

انظر: ديوان الحماسة ١/١٣، وشرحها للمرزوقي ١/٥٦، وشروح سقط الزند ٣/١١٠٨، وشرح

المفصل ٢/٦٧، والبحر المحيط ٢/٥٩، وارتشاف الضرب ٤/١٩٧٢، ومغني اللبيب ٥٥٧، وشرح

شواهد ٢/٨٤٠.

(٣) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٤ (رسالة).

ثَلَاثَةُ زَيْدًا وَعَمْرًا وَخَالِدًا، وَزَيْدٌ وَعَمْرُوٌّ وَخَالِدٌ. فَإِنْ قَصُرَتْ عَنْ عِدَّةِ الْأَوَّلِ  
فَالْقَطْعُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مِنْهُمْ زَيْدٌ وَمِنْهُمْ عَمْرُوٌّ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:  
تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَغْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ

٤٠٤ /

رَمَادٌ كَكَحْلِ الْعَيْنِ لَا أَسْتَبِينُهُ وَنُؤْيٍ كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَتْلَمُ خَاشِعٌ<sup>(٢)</sup>  
فَالرَّفْعُ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْآيَاتِ جَمَاعَةٌ، وَالرَّمَادُ وَالنُّؤْيُ اثْنَانِ، وَمَنْ نَصَبَ أَرَادَ  
بِالْآيَاتِ اثْنَيْنِ، وَإِنْ كَانَ جَمَاعَةً فِي اللفظِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَيِّهِ  
السُّدُسُ﴾<sup>(٣)</sup>، وَالْفُقَهَاءُ مَا عَدَا ابْنَ عَبَّاسٍ يَحْجُبُونَ بِالْإِثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ

(١) هو النابغة الذبياني.

(٢) البيتان من الطويل.

روي: (لأَيُّ أَيْنِه) و(ما إن أَيْنِه) بدل (لا أستبينه).

الآيات: العلامات. لستة أعوام: أي بعد ستة أعوام. رماد ككحل العين: من العلامات التي عرفت بها  
الدار: رماد ككحل العين، ونؤي كجذم الحوض، وإنما شبه الرماد بالكحل لأنه إذا قُدِمَ عهده اسودَّ.  
والنؤي: حاجز حول البيت. والجذم: الأصل. والأتلُم: التهدم المتلُم. والخاشع: المظمن للصلق  
بالأرض. (عن الديوان).

انظر: البيتين في ديوان النابغة ٣٠، والتذيل والتكميل ١٤٨/٤ ب، وارتشاف الضرب ١٩٧٣/٤ -  
١٩٧٤، والمقاصد الشافية ٢٠٢/٥. والأول في: الكتاب ٨٦/٢، ومجاز القرآن ٣٣/١، والمقتضب  
٣٢٢/٤، والأصول ١٥١/١، والزاهر ١٧٢/١، والحجة للقراء السبعة ٢٥٧/١، وشرح الجمل  
لابن عصفور ٢٩١/١، والبحر المحيط ١٦٠.

(٣) النساء: ١١.

الأم<sup>(١)</sup>، فَدَلَّ أَنَّ الْجَمْعَ وَاقِعٌ عَلَى اثْنَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

وَالْبَيْتُ<sup>(٣)</sup> الَّذِي أَنْشَدَهُ لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ أَيْبَاتٍ أَوْهَاهَا:

وَلَمَّا تَصَافْنَا الْإِدَاوَةَ أَجْهَشْتُ	إِلَى عُيُونِ الْعَنْبَرِيِّ الْجُرَاضِمِ
فَجَاءَ بِجُلْمُودٍ لَهُ مِثْلُ رَأْسِهِ	لِيَسْقِي عَلَيْهِ الْمَاءَ بَيْنَ الصَّرَائِمِ
عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا	عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ <sup>(٤)</sup>

(١) انظر: تفسير الطبري ٢٧٨/٤، وتفسير الرازي ٥١٧/٩، والمغني لابن قدامة ١٩/٩.

(٢) انظر المسألة في: الكتاب ٤٨/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٩٥/٢، وشرح السيرافي ١٧٨/٢، والإيضاح في علل النحو ١٣٧.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: ديوان الفرزدق ٨٤١/٢. وليست هذه أول القصيدة، ولا الأبيات التي تسبق الشاهد مباشرة، وهي من قصيدة طويلة، ورواية الأول في الديوان: (غُضُون) بدل (عُيُون).

قال أبو الفتح:

## «بابُ عَطْفِ الْبَيَانِ»

وَمَعْنَى عَطْفِ الْبَيَانِ أَنْ تُقِيمَ الْأَسْمَاءَ الصَّرِيحَةَ غَيْرَ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْفِعْلِ مُقَامَ الْأَوْصَافِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْفِعْلِ، تَقُولُ: قَامَ أَخُوكَ مُحَمَّدٌ، كَقَوْلِكَ: قَامَ أَخُوكَ الظَّرِيفُ، وَرَأَيْتُ<sup>(١)</sup> أَخَاكَ مُحَمَّدًا، وَمَرَزْتُ بِأَخِيكَ مُحَمَّدٍ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: أَعْلَمُ أَنَّ التَّابِعَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُكْمَلًا لِلأَوَّلِ، وَإِمَّا أَلَّا يَكُونَ مُكْمَلًا لَهُ، فَالَّذِي لَا يَكُونَ مُكْمَلًا لِلأَوَّلِ هُوَ الْمَعْطُوفُ بِحَرْفِ الْعَطْفِ، وَالَّذِي يَكُونَ مُكْمَلًا لِلأَوَّلِ هُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي تَقْدِيرِ / ٤٠٥ جَمْلَتَيْنِ، أَوْ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَالَّذِي يَكُونَ فِي تَقْدِيرِ جَمْلَتَيْنِ هُوَ الْبَدَلُ، وَقَدْ بَيَّنَّا حُكْمَهُ، وَالَّذِي يَكُونَ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِمَّا أَنْ يُفِيدَ فَائِدَةَ الْمُشْتَقِّ فَيَتَّصِمَنَّ الضَّمِيرُ، وَإِمَّا أَلَّا يُفِيدَ.

فَالْمُفِيدُ مِنْ ذَلِكَ هُوَ الْوَصْفُ، وَالَّذِي لَا يُفِيدُ فَائِدَةَ الْمُشْتَقِّ فِي الْمَعْنَى هُوَ إِمَّا بِأَلْفَاظٍ مَعْدُودَةٍ تُفِيدُ مَعْنَى الْأَوَّلِ، وَإِمَّا أَلَّا يَكُونَ كَذَلِكَ، فَالْأَوَّلُ التَّوَكُّيدُ، وَالثَّانِي عَطْفُ الْبَيَانِ.

وَالَّذِي أَذْكُرُهُ الْآنَ هُوَ أَوَّلَى مِنَ الْأَوَّلِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مُكْمَلًا لِلأَوَّلِ أَوْ غَيْرَ مُكْمَلٍ، فَغَيْرُ الْمُكْمَلِ هُوَ الْعَطْفُ بِالْحَرْفِ، وَالْمُكْمَلُ لَا يَخْلُو أَنْ

(١) فِي اللَّمَعِ: وَكَذَلِكَ: رَأَيْتُ.

(٢) اللَّمَعُ ٩٠.

يَكُونُ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ أُخْرَى أَوْ مُتَّصِلًا بِالْعَامِلِ مَعْمُولًا لَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَالْأَوَّلُ  
الْبَدَلُ، وَالثَّانِي لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَا فِي الْأَوَّلِ لَا غَيْرَ، سِوَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ  
وَالْمَجَازِ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ، أَوْ يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى لَا يُعْرَفُ بِالْأَوَّلِ، فَالْأَوَّلُ هُوَ  
التَّوَكُّيدُ، وَالثَّانِي [هُوَ] <sup>(١)</sup> لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا وَغَيْرَ مُشْتَقٍّ، فَالْمُشْتَقُّ هُوَ  
الْوَصْفُ، وَغَيْرُ الْمُشْتَقِّ هُوَ عَطْفُ الْبَيَانِ.

وَسَبِيوِيهِ لَمْ يُفْرِدْ لَهُ بَابًا، لَكِنْ ذَكَرَهُ فِي ضَمَنِ الْأَبْوَابِ <sup>(٢)</sup>.

وَهَذَا الْقِسْمُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ الْجَوَامِيدِ، وَأَكْثَرُ مَا يَتَبَيَّنُ فِي النِّدَاءِ، وَلَا  
فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصِّفَةِ إِلَّا تَحْمُلُ الضَّمِيرِ وَالِاسْتِثْقَاءِ، وَمِنْ ذَلِكَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ  
غُلَامٌ / ٤٠٦ زَيْدٌ، فَ(غُلَامٌ زَيْدٌ) لَا يَكُونُ بَدَلًا مِنَ الرَّجُلِ وَلَا وَصْفًا لَهُ؛ لِأَنَّ مَا  
فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يُوصَفُ بِمَا يُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ، وَكُلُّ صِفَاتِ الْإِشَارَةِ عَطْفُ  
بَيَانٍ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا اسْتِثْقَاءَ فِيهَا.

وَجَمَاعَةٌ يُسَمُّونَهُ صِفَةً <sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ قَدْ يَقَعُ بَعْدَهَا مَا لَا يُشْتَقُّ،  
نَحْوُ: مَرَزْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ لَيْسَتْ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا وَصِفَتُهَا  
بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ كَمَا بَيَّنَّا، فَجَازَ أَنْ يُسَمَّى نَحْوُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مَعَهُ وَصْفًا؛ وَلِأَنَّ

(١) سقط من د.

(٢) ذكره ضمن باب النداء ٢/ ١٨٤-١٨٥.

(٣) انظر هذه المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٠-٣٢١، ٣٢٦.

والمقاصد الشافية ٥/ ٤٣-٤٤.

كُلَّ وَصَفٍ فَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ لِأَجْلِ الْمَوْصُوفِ، وَإِنَّمَا الْإِشَارَةُ جِيءَ بِهَا لِأَجْلِ وَصْفِهَا.  
وَمِمَّا يَفْرُقُ بَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لِلرَّجُلِ لَهُ أَخٌ وَاحِدٌ:  
مَرَزْتُ بِأَخِيكَ زَيْدَ، كَانَ (زَيْدٌ) بَدَلًا، وَلَمْ يَكُنْ عَطْفَ بَيَانٍ، وَلَوْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ  
فَقُلْتَ: مَرَزْتُ بِأَخِيكَ زَيْدَ، كَانَ (زَيْدٌ) عَطْفَ بَيَانٍ.

وَلَمَّا كَانَ عَطْفُ الْبَيَانِ كَالْوَصْفِ كَانَ لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ، وَلَا لَبَسَ فِي الْمَسْأَلَةِ  
الْأُولَى فِي مِثَالِ عَطْفِ الْبَيَانِ: يَا أَخَانَا زَيْدًا، فَلَيْسَ (زَيْدٌ) بِوَصْفٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ  
مُشْتَقٍّ، وَلَا بَدَلًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَبْنِيٍّ، وَلَوْ كَانَ بَدَلًا لَكُنْتَ تَقُولُ: يَا أَخَانَا زَيْدُ،  
فَنَبَتْ أَنَّهُ عَطْفُ بَيَانٍ.

وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: إِذَا قُلْتَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ وَاحِدٍ، فَـ(وَاحِدٌ) عَطْفُ بَيَانٍ<sup>(١)</sup>؛  
لأنهم قالوا: مَرَزْتُ بِنِسْوَةِ أَرْبَعٍ، وَكَذَلِكَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زَيْدُ، (زَيْدٌ) عَطْفُ بَيَانٍ  
/ ٤٠٧ وَلَيْسَ بِبَدَلٍ مِنَ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ مَوْقَعُهُ، فَإِنْ أَبْدَلْتَهُ مِنْ (أَيٍّ) جَارَ،  
وَبَنَيْتُهُ عَلَى الضَّمِّ، وَكَذَلِكَ: يَا هَذَا زَيْدٌ وَزَيْدًا، رَفَعًا وَنَصَبًا.

(١) ذهب الفارسي إلى أن عطف البيان يكون في النكرة تابعًا للنكرة، وهو رأي الكوفيين، وهو اختيار ابن

جنى والزخشري، وابن عصفور وابن مالك. وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرٍ

مُبَرَكٍ كَزَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]. انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٣،

والدر المصون ٧/ ٨٠، ٨/ ٤٠٨، والمقاصد الشافية ٥/ ٤٦-٤٩.

قال أبو الفتح:

## «بَابُ الْعَطْفِ»

وَهُوَ عَطْفٌ<sup>(١)</sup> النَّسَقُ، وَحُرُوفُهُ عَشْرَةٌ، وَهِيَ: الْوَائُ، وَالْفَاءُ، وَثَمٌّ، وَأَوْ، وَلَا، وَبَلْ، وَلَكِنْ الْخَفِيفَةُ، وَأَمْ، وَإِمَّا مَكْسُورَةٌ مُكَرَّرَةٌ، وَحَتَّى، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهَا<sup>(٢)</sup>.  
 قَالَ سَعِيدٌ: بَعْضُهُمْ يَجْعَلُ حُرُوفَ الْعَطْفِ ثَلَاثَةً حَسَبُ، وَهُوَ ابْنُ  
 دُرُسْتَوَيْهِ<sup>(٣)</sup>، وَهِيَ: الْوَائُ، وَالْفَاءُ، وَثَمٌّ، وَيَجْعَلُ أَصْلَ الثَّلَاثَةِ الْوَائُ<sup>(٤)</sup>، وَهَذَا قَوْلٌ  
 وَاهٍ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ حُرُوفَ الْعَطْفِ اثْنِي عَشَرَ حَرْفًا، وَيَزِيدُ عَلَيْهَا لَيْسَ،  
 وَكَيْفَ، وَهُوَ هِشَامٌ، وَيَجْعَلُ (كَيْفَ) عَاطِفَةً بَعْدَ النَّفْيِ<sup>(٥)</sup>، فَتَقُولُ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ  
 فَكَيْفَ أَخُوهُ، وَمَا رَأَيْتُ زَيْدًا فَكَيْفَ أَحَاهُ، وَمَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَكَيْفَ أَخِيهِ، وَفِي  
 هَذَا مَا فِيهِ.

(١) سقط (عطف) من اللمع.

(٢) اللمع ٩١.

(٣) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه. (ت ٣٤٧هـ) نحوي بارز، أخذ عن المبرد وابن قتيبة، وكان شديد الانتصار للمذهب البصريين، له تصانيف جيدة، طبع منها: تصحيح الفصح. انظر: تاريخ بغداد ٨٥/١١، ومعجم الأدباء ١٥١١/٤، وإنباه الرواة ١١٣/٢.

(٤) انظر هذا القول منسوبًا لابن درستويه في توجيه اللمع ٢٨٣، وشرح المفصل ٨/٨٩، والبحر المحيط للزركشي ٢/٣٢٢. ولم يعتد أبو حيان بقول ابن درستويه، فقد قسّم حروف العطف إلى قسمين، قسم متفق على أنه من حروف العطف، وهو: الواو والفاء وثم، وأو، ويل، ولا، وقسم يختلف فيه... انظر: الارتشاف ٤/١٩٧٥.

(٥) رأي هشام في ارتشاف الضرب ٤/١٩٧٧، ١٩٧٩، وهشام بن معاوية الضير ٢٩٣.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُزِيلُ (كَيْفَ) وَيُدْخِلُ (لَيْسَ) <sup>(١)</sup>.

فَوَجْهُ فَسَادٍ أَنْ (كَيْفَ) حَرْفُ عَطْفٍ؛ أَنَّهَا اسْمٌ، وَلَمْ تَرِ اسْمًا عَاطِفًا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُجِيزُ مُقَدِّمًا، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ حَرْفُ الْعَطْفِ، وَأَمَّا

(لَيْسَ) فَهِيَ فِعْلٌ، وَالْعَاطِفُ لَا يَكُونُ فِعْلًا، وَتَكُونُ مُتَقَدِّمَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَّبَعَ شَيْئًا.

وَيَسْتَدِلُّ الْكُوفِيُّ <sup>(٢)</sup> عَلَى كَوْنِهَا عَاطِفَةً بِقَوْلِ الشَّاعِرِ <sup>(٣)</sup>: ٤٠٨ /

وَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ <sup>(٤)</sup>

وَيَقُولُ عَلَى هَذَا: جَاءَ نِي رَجُلٌ لَيْسَ زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا لَيْسَ زَيْدًا، وَمَرَزْتُ

بِرَجُلٍ لَيْسَ زَيْدٌ، وَهَذَا الْبَيْتُ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ خَبَرُ (لَيْسَ) فِي الْبَيْتِ

(١) وهم الكوفيون. انظر رأيهم في شرح التسهيل ٣/٣٤٣، ٣٤٦، وارتشاف الضرب ٤/١٩٧٧.

(٢) جاء في مجالس ثعلب (٢/٥١٥): «... والفراء يقول: إذا حسنت (ليس) في موضع (لا) جاز، وأنشد:

إنما يجزي...». وانظر: نسبة القول إلى الكوفيين في شرح التسهيل ٣/٣٤٦، والتذييل والتكميل

١٥١/٤ ب.

(٣) هو لبيد بن ربيعة.

(٤) البيت من الرمل.

روي: (أقرضت) بدل (جوزيت)، و(غير الجملة) بدل (ليس الجملة).

يقول: من جازاك بشيء فرده عليه، فإن الذي يجزي بها يعامل به من حسن وقبيح هو الإنسان ليس

البهيمة. (عن الديوان).

انظر: ديوان لبيد ١٧٩، والكتاب ٢/٣٣٣، والمقتضب ٤/٤١٠، ومجالس ثعلب ٢/٥١٥، والأصول

١/٢٨٦، ٣٠١، ومعاني القرآن للنحاس ١/٢٤٧، وشرح أبيات سيويه ٢/٤٠، وشرح الحماسة

للمرزوقي ١/٣٧٠، ودلائل الإعجاز ٣٥٣، وتفسير ابن عطية ٢/١١٥، وخزانة الأدب ٩/٢٩٦.



مَحْدُوفًا تَقْدِيرُهُ: لَيْسَ الْجَمْلُ يَجْزِي<sup>(١)</sup>، وَحَسَنَ حَذْفَ الْحَرِيرِ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا: مَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى النَّفْيِ، فَأَشْبَهَتْ (لَا)، فَجَازَ حَذْفُ الْحَرِيرِ مَعَهَا، كَمَا جَازَ فِي (لَا). وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ مَا نَابَ عَنِ الْحَرِيرِ، وَإِذَا كَانَ قَدْ حُذِفَ خَبَرُ (إِنَّ) فَلَاوَلَى حَذْفُ خَيْرِ (لَيْسَ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

إِنَّ مَحْـلاً وَإِنْ مُـزْتَحَلًّا      وَإِنْ فِي السَّفَرِ لَوْ مَضَوْا مَهْلًا<sup>(٢)</sup>  
وَقَالَ:

سِوَى أَنْ قَوْمًا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا      عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهَشَلَا<sup>(٣)</sup>  
وَرَوَى ابْنُ السَّكَيْتِ أَنَّ الْقُرَاءَ سَأَلَ أَعْرَابِيًّا: (إِنَّ الزَّبَابَةَ فَارَةٌ الْبَرِّ) فَقَالَ: إِنَّ الزَّبَابَةَ وَإِنَّ الْفَارَةَ، أَيِ: الزَّبَابَةُ زَبَابَةٌ وَإِنَّ الْفَارَةَ فَارَةٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا تقدير سيبويه فيما رواه عنه ثعلب، ولم أجده في كتابه، قال بعد أن أورد البيت: «قال سيبويه: يقول:

ليس الجممل يجزي، فجعله فعلاً محذوفاً واستراح». انظر: مجالس ثعلب ٥١٥/٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) قال السيرافي: «يُحْكى أَنَّ أَعْرَابِيًّا قِيلَ لَهُ: الزَّبَابَةُ الْفَارَةُ، فَقَالَ: إِنَّ الزَّبَابَةَ، وَإِنَّ الْفَارَةَ، وَتَقْدِيرُهُ: إِنَّ الزَّبَابَةَ

زَبَابَةٌ وَإِنَّ الْفَارَةَ فَارَةٌ» (شرح الكتاب ٨/٣)، وقال ابن سيده: «قِيلَ: الزَّبَابُ جِنْسٌ مِنَ الْفَأْرِ لَا شَعْرَ

عليه، والجمع الزَّبَابُ، وقِيلَ: الزَّبَابُ الْفَأْرُ. قال الفارسي: قِيلَ لِأَعْرَابِيٍّ: الزَّبَابَةُ وَالْفَارَةُ سَوَاءٌ، فَقَالَ:

إِنَّ الزَّبَابَةَ وَإِنَّ الْفَارَةَ. ذَهَبَ إِلَى الْخِلَافِ مِنْهُمَا، وَأَرَادَ: إِنَّ الزَّبَابَةَ زَبَابَةٌ وَإِنَّ الْفَارَةَ فَارَةٌ» (المختص

وَقَالَ الْفَارِسِيُّ وَغَيْرُهُ: حُرُوفُ الْعَطْفِ تِسْعَةٌ<sup>(١)</sup>، وَأَزَالُوا (إِمَّا) مِنْ  
الْعَطْفِ<sup>(٢)</sup>، وَسَبَبُ ذَلِكَ نَذْرُهُ عِنْدَ ذِكْرِنَا لَهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا  
ثَانِيَةً<sup>(٣)</sup>، وَيُزِيلُ (إِمَّا) وَ(حَتَّى) مِنْهَا، وَيَقُولُ: (حَتَّى) حَرْفُ جَرٍّ، وَلَيْسَ لَهَا فِي  
الْعَطْفِ نَصِيبٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَهَذِهِ الْحُرُوفُ تَجْتَمِعُ كُلُّهَا فِي إِدْخَالِ الثَّانِي فِي إِعْرَابِ  
الْأَوَّلِ. / ٤٠٩ وَمَعَانِيهَا مُخْتَلِفَةٌ»<sup>(٤)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: الْمَعْمُولُ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْعَامِلَ  
فِيهِ الْعَامِلَ الْأَوَّلَ بِتَوْسِطِ الْحَرْفِ<sup>(٥)</sup>، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: جَاءَنِي زَيْدٌ  
وَعَمْرُو الظَّرِيفَانِ، إِجْمَاعًا، فَلَوْ كَانَ الْعَامِلُ فِي الثَّانِي غَيْرَ الْعَامِلِ فِي الْأَوَّلِ لَمْ يُجْزَ:  
الظَّرِيفَانِ، عِنْدَ مَنْ مَنَعَ: جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرُو الظَّرِيفَانِ، وَهُوَ ابْنُ السَّرَاجِ<sup>(٦)</sup>،

(١) انظر: الإيضاح العضدي ٢٩٥.

(٢) نص الفارسي على خروجها عن حروف العطف في كتاب الشعر ١/ ٧-٨. وإزالتها من حروف العطف  
مذهب يونس وابن كيسان. كما في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٣-٣٤٤. وعبد القاهر الجرجاني كما في  
المقتصد ٢/ ٩٤٥.

(٣) أخرج الكوفيون (حتى) من حروف العطف. انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٨.

(٤) اللمع ٩١.

(٥) هذا رأي سيويه. انظر: الكتاب ١/ ٤٣٧، وشرح السيرافي ٢/ ١٥٠ ب.

(٦) قال: «وتقول: هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين، فهذا يتصب؛ لأن الهاء التي في (معه) معرفة، وانتصابه  
عندي بفعل مضمر، ولا يجوز نصبه على الحال، لاختلاف العاملين؛ لأنه لا يجوز أن يعمل في شيء  
عاملان» (الأصول ٢/ ٤٠). وانظر النقل عنه في: الارتشاف ٤/ ١٩٢٤، والمساعد ٢/ ٤١٤،

وَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ عَامِلَةً لَعَمِلَتْ شَيْئًا وَاحِدًا، وَمَا بَعْدَهَا يَكُونُ عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا، فَتَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَزْتُ بَزِيدَ وَعَمْرُو، فَلَمَّا اخْتَلَفَ مَا بَعْدَ الْوَاوِ عُلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ عَامِلَةً، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَقُولُ: أَعْلَمَ جَعْفَرُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ، وَبَكْرُ خَالِدًا مُحَمَّدًا خَيْرَ النَّاسِ، وَيَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ الظُّرُوفُ وَالْمَصْدَرُ وَالْأَحْوَالُ وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَلَا يَكُونُ ثُمَّ شَيْءٌ مُضْمَرٌ عَامِلٌ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ، مِنْهَا أَنَّ الْعَامِلَ الْجَارَ لَا يُضْمَرُ فِي الْغَالِبِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرُو<sup>(١)</sup>، وَهُوَ شاذٌّ، فَإِذَا قُلْنَا: مَرَزْتُ بَزِيدَ وَعَمْرُو، جَرَزْتُ (عَمْرُو)، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُضْمَرَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلِمْنَا أَنَّ الْجَرَّ لِلْبَاءِ الْأُولَى.

وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ أَجَازُوا: زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ، وَلَمْ يَجِيزُوا: زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا وَضَرَبْتُ أَخَاهُ.

وَأَيْضًا فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ مَا لَا يَصِحُّ ظُهُورُ الْعَامِلِ بَعْدَهُ، / ٤١٠ وَهُوَ (لَا)، وَيُشِيدُ هَذَا الْقَوْلَ أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِالْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَمْ تَحْكُ، فَلَوْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلًا مُضْمَرًا لَحَكَّيْتَ.

والتصريح ٤٨٧/٣.

(١) رواه سيبويه عن يونس قال: «... وَمِنْ ثَمَّ قَالَ يُونُسُ: «امْرُؤٌ عَلَى أَهْلِهِمْ أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرُو» يَعْنِي

إِنْ مَرَزْتُ بَزِيدَ أَوْ مَرَزْتُ بِعَمْرُو» الكتاب ١/٢٦٣.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْوَاوَ هِيَ الْعَامِلَةُ<sup>(١)</sup>، فَحُجَّتُهُ أَنَّ الْعَامِلَ الْأَوَّلَ قَدْ اشْتَغَلَ بِمَعْمُولِهِ، وَلَا شَيْءَ فِي الْكَلَامِ غَيْرُ الْحَرْفِ، وَالْمَعْمُولُ لَا يَعْمَلُ فِي نَفْسِهِ، وَأُفْسِدَ قَوْلُهُ بِعَدَمِ الْحَكَايَةِ أَيْضًا، وَعَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ: لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (زَيْدًا وَعَمْرًا) مِنْ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، لَمْ تَحْكُ، وَلَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْعَامِلَ الَّذِي تَدْعِيهِ غَيْرُ مَوْجُودٍ مَعَ الْمَعْمُولِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو؟ فَيَكُونُ اسْتِفْهَامًا مُتَّصِلًا، وَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ مُرَادًا كَانَ عَلَى تَقْدِيرِ: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَامَ عَمْرُو، فَيَكُونُ مُنْقَطِعًا، وَفِي كَوْنِهِ مُتَّصِلًا عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا فِعْلَ مَعَهُ مُقَدَّرٌ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ مُرْتَفِعٌ بِالْعَاطِفِ، أَعْنِي الْحَرْفَ دُونَ الْفِعْلِ، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَاتِلَانِ، فَلَوْ كَانَ (عَمْرُو) مُتَّصِبًا بِغَيْرِ (إِنَّ) الْأَوَّلَى لَكَانَ مُتَّصِبًا بِـ (إِنَّ) مُضْمَرَةً وَ (إِنَّ) لَا تُضْمَرُ وَتَعْمَلُ، وَلِهَذَا لَمْ يُجْزِ الْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ.

وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْعَامِلَ الْحَرْفَ بِالنِّيَابَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ<sup>(٢)</sup> وَابْنِ جَنِي<sup>(٣)</sup>، احْتَجَّ بِأَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ (عَمْرُو) مِنْ قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بَزِيدَ وَعَمْرُو، وَالْوَاوُ مَعَهُ لَحْكَيْتَ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ عَامِلَةً لَمْ تَحْكُ، وَالَّذِي يَدْفَعُ هَذَا أَنَّ هَذَا / ٤١١ الْحَرْفَ يَتَّبِعُ مَا بَعْدَهُ مَا قَبْلَهُ، فَإِذَا ثَبَّتَ لَهُ حُكْمٌ فِي عَمَلٍ وَعَدِمَ مَتَّبِعُهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْ

(١) قَالَ الْفَارِسِيُّ: «وصفة حروف العطف أن تشترك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله» (الإيضاح

العضدي ٢٩٥).

(٢) نسبه ابن يعش له في: شرح المفصل ٣ / ٧٥.

(٣) لم أجد هذا القول منسوبًا له، وإنما قوله الذي يليه.

يَتَغَيَّرُ عَنْ حَالِهِ.

وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْعَامِلَ فِي الثَّانِي [فِعْلٌ] <sup>(١)</sup> مَقْدَرٌ غَيْرُ الْأَوَّلِ <sup>(٢)</sup>،  
وَيَحْتَجُّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ <sup>(٣)</sup>:

يَا دَارَ عَفْرَاءٍ وَدَارَ الْبَخْدَنِ

ثم قال:

فِيكَ الْمَهَامِنْ مُطْفِلٍ وَمُشْدِنٍ <sup>(٤)</sup>

فَعَلِمْتُ أَنَّهَا دَارٌ وَاحِدَةٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ <sup>(٥)</sup>:

أَيَابْنَةُ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنَةُ مَالِكٍ      وَيَابْنَةُ ذِي الْبُرْدَيْنِ وَالْفَرَسِ الْوَرْدِ

(١) في د.

(٢) نسبة الرضي للفراسي عن كتابه (الإيضاح الشعري)، ولم أجده في المطبوع. انظر: شرح الكافية ٩٦٥/٢/١. وهو رأي ابن جني. انظر: سر الصناعة ٦٣٨/٢، والخصائص ٤٠٩/٢.

(٣) هو رؤية بن العجاج.

(٤) من الرجز.

روي: (بك) بدل (فيك).

البخدن: اسم. (عن الجمهرة).

انظر: ديوان رؤية ١٦١، والكتاب ١٨٨/٢ (الأول)، وجمهرة اللغة ١١١٦/٢ (بعلبيكي)، وشرح أبيات سيويه ٤٦٠/١، والمخصص ٢٩/٣، ١٦١ (الأول)، وتحصيل عين الذهب ٣٠٨ (الأول).

(٥) اختلف في قائله فقليل:

أ- حاتم الطائي.

ب- أبو الجؤاس الحارثي.

ج- قيس بن عاصم المنقري. وهو الذي صححه أحمد شاكر. انظر هامش لباب الآداب.

ثُمَّ قَالَ:

إِذَا مَا صَنَعْتَ الزَّادَ فَالْتَمِسِي لَهُ أَكِيلاً فَلَمَّإِ لَسْتُ أَكِلُهُ وَخُدِي<sup>(١)</sup>  
فَعِلِمْتُ أَنهَا بِنْتُ وَاحِدَةٍ، فَلَمَّا كَرَّرَهَا عَلِمْتُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَامَ غُلَامٌ زَيْدٌ  
وَعَمْرُو، وَهُوَ هُمَا أَنَّ [لَيْسَ]<sup>(٢)</sup> ثُمَّ غُلَامًا آخَرَ جَارًا لِعَمْرُو، فِي الْبَيْتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ،  
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَّقِلًا سَيفًا وَرُحْمًا<sup>(٣)</sup>  
وَ(الرُّمْحُ) لَا يَتَنَصَّبُ بِ(مُتَّقِلٍ)، وَإِنَّمَا هُوَ: وَمُتَّقِلًا رُحْمًا.

فَأَمَّا الْإِعْتِرَاضُ بِعَدَمِ الْحِكَايَةِ فَلَأَجْلِ عَدَمِ صُورَةِ الْفِعْلِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ  
سَمَّيْتَ رَجُلًا زَيْدًا مِنْ قَوْلِكَ: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، أَعَرَبْتُهُ، وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ آخَرَ  
نَائِبًا عَنِ الْمُظْهَرِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا الْإِعْتِرَاضُ بِقَوْلِهِمْ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ، وَامْتِنَاعُ الْمَسْأَلَةِ لَوْ ظَهَرَ

(١) البيتان من الطويل.

روي: (النهد) بدل (الورد)، و(أَكَلُهُ) بدل (أَكِلَهُ).

انظر: ديوان حاتم ٢٩٤-٢٩٥ (في الشعر المنسوب له وليس له)، والبيان والتبيين ٣/٣٠٩-٣١٠،  
والكامل ٢/٧٠٩، والأغاني ١٤/٦٨-٦٩، وشرح مشكلات الحماسة ٤٦٧ (الأول)، وشرح الحماسة  
للمرزوقي ٤/١٦٦٨، وأملّي المرتضى ٢/١٦١، ولباب الأدب لابن منقذ ١٢٠، والحماسة البصرية  
٣/١٢٩٨، وحاشية البغدادى على شرح بانت سعاد ١/١٢٤.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر المسألة في: الإنصاف ١/٨٢.

الفعلُ فلاحِرامٍ / ٤١٢ اللفظُ، ألا تَرَى إلى إدخالهم (إنَّ) مَعَ (ما) الزَّمانِيَّةِ  
وَتَأخِيرِهِم اللامَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ مَعَ (أَنَّ) التي بمعنى نَعَمْ؟  
وَهَذِهِ الْحُرُوفُ تَجْتَمِعُ فِي إِعْرَابِ الثَّانِي بِإِعْرَابِ الْأَوَّلِ، مَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ عِلَّةٌ،  
لَكِنْ تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا.

فَمِنْهَا مَا يُدْخِلُ الثَّانِي فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَمِنْهَا مَا تُدْخِلُهُ لَفْظًا  
وَلَا يَدْخُلُهُ مَعْنَى. وَلَيْسَ فِيهَا مَا يُدْخِلُ الثَّانِي فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ مَعْنَى لَا لَفْظًا.  
وَتَجْتَمِعُ فِي أَنْ مَا بَعْدَهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّمَا جَاءَ  
فِي الشُّعْرِ فِي الْوَاوِ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

جَمَعْتَ وَبُخْلًا غِيْبَةً وَنَمِيمَةً      ثَلَاثَ خِلَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي<sup>(٢)</sup>  
فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

أَلَا يَأْنِ خَلَّةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ      عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(٤)</sup>

(١) هو يزيد بن الحكم الثقفي.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (وفحشًا) بدل (وبخلاً)، و(خلاً ثلاثاً) بدل (ثلاث خلال).

الشاهد فيه: تقديم ما بعد الواو (المعطوف) على ما قبلها (المعطوف عليه) ضرورة.

انظر: الأصول ٣٢٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٦/٥، وأملالي القالي ٦٨/١، والخصائص

٣٨٣/٢، وأملالي ابن الشجري ٢٧١/١، ٢٧٥، وضرائر الشعر ٢١٠، ومعجم الهوامع ٢٢٠/١،

وخزانة الأدب ٣/١٣٠.

(٣) نسب إلى الأحوص.

(٤) البيت من الوافر.

فَمَتَّأَوَّلَ عَلَى تَقْدِيرِ عَطْفِ (رَحْمَةُ اللَّهِ) عَلَى الْمُضْمَرِ فِي (عَلَيْكَ)، وَ(السَّلَامُ) مُبْتَدَأٌ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا يُقَوِّي [قَوْلَ] <sup>(٢)</sup> مَنْ قَالَ إِنَّ (مَالاً) مِنْ قَوْلِكَ: عَلَيْكَ مَالٌ، مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ. وَأَجَازُوا: قَامَ وَزَيْدٌ عَمَرُوا، وَأَحْسَنُ مِنْهُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ: ضَرَبْتُ وَزَيْدًا عَمَرًا، فِي الشَّعْرِ، وَلَا يَجُوزُ وَزَيْدًا ضَرَبْتُ عَمَرًا، وَلَا يَجُوزُ فِي الْمَخْفُوضِ <sup>(٣)</sup>، وَلَمْ يُجِيزُوا: إِنَّ وَعَمَرًا زَيْدًا قَائِمَانِ؛ لِأَنَّ (إِنَّ) أَدَاءٌ، وَيُجِيزُونَ: كَيْفَ وَعَمَرُوا زَيْدًا، وَيَقُولُونَ: كُلُّ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ رَافِعًا لَمْ تَلِهَ الْوَاوُ، نَحْوُ: هَلْ وَزَيْدٌ عَمَرُوا قَائِمَانِ<sup>(٤)</sup>، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (كَيْفَ) رَافِعَةٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّ، / ٤١٣ وَالْمَنْصُوبُ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْفُوعِ فِي التَّقْدِيمِ كَمَا أَنشَدْنَا، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٥)</sup>:

رواه ثعلب عجزه:

بِرُودِ الظَّلِّ شَاعَكُمْ السَّلَامُ

أي: تبعكم. فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

ذات عرق: موضع. والنخلة: كناية عن امرأة. وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهاهم عن ذكر النساء في أشعارهم، فصاروا يكتنون عنهن بالشجر وغيرها. (عن الحلال).

انظر: شعر الأحوص هامش ص: ٢٣٩، ومجالس ثعلب ١/ ٢٣٩، والأصول ١/ ٣٢٦، ٢/ ٢٢٦، والجمال ١٤٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٠٠، والخصائص ٢/ ٣٨٦، والحلل ١٨٩، وأمالى ابن الشجري ١/ ٢٧٦، ومغني اللبيب ٤٦٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٩٨-٣٩٩.

(١) هذا تأويل سيبويه كما في الحلل ١٩٠، وقد أخذ به ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٨٦.

(٢) في د.

(٣) انظر: الأصول ٢/ ٧٧، والهمع ٢/ ١٤١.

(٤) انظر: الأصول ٢/ ٧٧.

(٥) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه، يهجو أباسفيان بن الحارث، وزوجه هند بنت عتبة قبل إسلامها.



لَعَنَ الْإِلَهَ وَرَزَجَهَا مَعَهَا هِنْدَ الْهُودِ طَوِيلَةَ الْبَظَرِ<sup>(١)</sup>  
وَأَنَّمَا لَمْ يُجْزِ الْعَطْفُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا مَا يَرْفَعُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُبْتَدَأً أَوْ فِي حُكْمِ  
الْمُبْتَدَأِ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُجِيزُهُ مُبْتَدَأًا: وَزَيْدٌ عَمَرُو قَائِمَانِ، وَ(إِنَّ) بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ، وَهِيَ  
لَا تَرْفَعُ عِنْدَ كُوفٍ<sup>(٢)</sup>. وَتَقُولُ: زَيْدٌ رَغِبَ فِيكَ وَعَمَرُو، زَيْدٌ فِيكَ رَغِبَ وَعَمَرُو،  
وَلَا يَجُوزُ: زَيْدٌ فِيكَ وَعَمَرُو رَغِبَ؛ لِأَجْلِ الْفَصْلِ وَتَقْدِمِ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْعَامِلِ،  
وَلَا يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى (زَيْدٍ)، لِلْفَصْلِ، وَلَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَقُولَ: رَغِبَا، وَيَجُوزُ أَنْ  
تَقُولَ: رَغِبَ، لَوْلَا الْفَصْلُ<sup>(٣)</sup>.

وَيَجُوزُ: زَيْدٌ رَاغِبٌ وَعَمَرُو فِيكَ، إِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى الْمَضْمَرِ، فَإِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى  
(زَيْدٍ) لَمْ يُجْزِ لِلْفَصْلِ.

وَتَقُولُ: زَيْدٌ وَعَمَرُو قَامَا، وَيَجُوزُ: زَيْدٌ وَعَمَرُو قَامَ، عَلَى حَذْفِ خَيْرِ  
أَحَدِهِمَا، وَتَقُولُ: زَيْدٌ ثُمَّ عَمَرُو قَامَ، وَزَيْدٌ فَعَمَرُو قَامَ، وَقَدْ جَوَزَ بَعْضُهُمْ: قَامَا،  
مَعَ الْفَاءِ وَثُمَّ<sup>(٤)</sup>، وَالْأُولَى: قَامَ، وَلَا يُجِيزُونَ مَعَ (أَوْ) وَ(إِمَّا) وَ(لَا) إِلَّا التَّوْحِيدَ؛

(١) البيت من الكامل.

الشاهد فيه: تقديم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة.

انظر: ديوان حسان ٢٨٢، وتاريخ الطبري ٧٠/٢، والأغاني ١٩٢/١٥، والمقرب ٢٥٧، ومعجم الموامع

١٤١/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣١٠-٣١١، والإنصاف ١٥٣، والتبيين ٣٣٣.

(٣) انظر: الأصول ٧٦/٢.

(٤) انظر: الأصول ٧٧/٢، والمعجم ١٤١/٢.

لَأَنَّكَ لَوْ ثَبَّتَ الْقِيَامَ مَعَ (أَوْ) جَعَلْتَهُ هُما، وَهُوَ لِأَحَدِهِمَا<sup>(١)</sup>، وَقَدْ جَوَّزُوا تَقْدِيمَ  
الْفَاءِ وَ(ثُمَّ) عَلَى مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا، وَنُبَيِّنُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ، وَجَوَّزَهُ أَيْضًا فِي  
(أَوْ)، وَأَنْشَدُوا فِي (ثُمَّ):

أَطْلَالَ سُعْدَى بِالسَّبَاعِ فَحُمَّتِ      سَأَلْتُ فَلَمَّا اسْتَعْجَمْتُ ثُمَّ صَمَّتِ<sup>(٢)</sup>  
/ ١١٤ يُرِيدُ: سَأَلْتُ فَحُمَّتْ فَلَمَّا صَمَّتْ ثُمَّ اسْتَعْجَمْتُ، كَمَا قَالَ<sup>(٣)</sup>:

صُمَّ صَدَاها وَعَفَا رَسْمُها      فَاسْتَعْجَمْتُ عَنْ مَنْطِقِ السَّائِلِ<sup>(٤)</sup>  
فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَإِنَّهُ أُولَىٰ بِيهِمَا﴾<sup>(٥)</sup> فَإِنَّ الْفَارِسِيَّ

(١) انظر: الأصول ٧٦/٢-٧٧.

(٢) البيت من الطويل.

وهو لكثير عزة.

روي (بالتباعد) بدل (السباع).

انظر: ديوان كثير ٥٨، ومعجم ما استعجم ٤/١٢٩٢، ومعجم البلدان ٥/٣٢٩، واللسان ٨/١٤٩

(سبع)، وجمع الموامع ٢/١٤١، والدرر اللوامع ٦/١٥٨.

(٣) هو امرؤ القيس.

(٤) البيت من السريع.

صم صداها: بادت حتى لم يكن لها صوت. (عن الديوان).

انظر: ديوان امرؤ القيس ١٧٢ (السندي)، والعين ٧/١٣٩ (صدي)، والزاهر ٢/٢٨٨، ومر صناعة

الإعراب ١/٣٧، والخصائص ٣/٧٦، ومقاييس اللغة ٣/٣١٤ (صدي)، ٤/٢٤٠ (عجم)،

والمخصص ١/٨٧، واللسان ١٢/٣٤٥ (صمم).

(٥) النساء: ١٣٥.

يَقُولُ: الصَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، لَا عَلَى نَفْسِ اللَّفْظِ<sup>(١)</sup>، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا جَرَى ذِكْرُ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ وَقَعَتِ الدَّلَالَةُ مِنَ اللَّفْظِ عَلَيْهِمَا؟ وَمِمَّا جَاءَ فِي (أَوْ) قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

لَاهُمْ إِنْ عَامِرَ بْنَ عَمْرِو  
الْأَغْوَرَ الْأَغْسَرَ أَوْ لَا أُدْرِى  
أَخَذَهَا عَائِدَةٌ بِحَجَرٍ<sup>(٣)</sup>  
كَأَنَّهُ قَالَ: أَخَذَهَا عَائِدَةٌ بِحَجَرٍ أَوْ لَا أُدْرِى، وَعَلَى هَذَا تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ  
قَوْلَهُ<sup>(٤)</sup>:

(١) لم أجد قول الفارسي هذا في الآية، وإنما وجدته تكلم عن قول الراجز الذي منه:

أحجرًا أم مدرًا تراهما

فقال: كان القياس: أحجر أم مدر تراه... «فيجوز أن يقال: إن هذا في (أم) مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ

غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، ويميز أيضًا أن يكون حمل على المعنى، لما كان الحجر والمدر

المذكوران هنا هما القرنين، فثنى، وإن كان في التقدير مفردًا، لأنه في المعنى للقرنين، وهما تشية. انظر:

كتاب الشعر ٢١٢/١-٢١٣.

(٢) هو عنترة. ولم أجد لها في ديوانه.

(٣) من الرجز.

انظر: البصريات ٥٧١/١، والشيرازيات ١٩٥/١، وضرائر الشعر ٢١١، والتذيل والتكميل ١٨٠/٤.

ب، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٣٢.

(٤) هو الفرزدق.

أَنَا الْبَطْلُ الْحَامِي الدُّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي<sup>(١)</sup>  
يُرِيدُ: مِثْلِي أَوْ أَنَا<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا فِيهِ تَعَسُّفٌ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ أَخَّرَ حَرْفَ الْعَطْفِ  
عَنْ (أَنَا)، وَأَوْقَعَهُ عَلَى (مِثْلِي)، وَإِنَّمَا يَرِدُ كَثِيرًا فِي الْوَاوِ كَمَا قَالَ<sup>(٣)</sup>:  
ثُمَّ اسْتَكَيْتُ لِأَشْكَانِي وَسَاكِنَتُهُ قَبْرِ بَسَنْجَارٍ أَوْ قَبْرِ عَلَى قَهْدٍ<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الطويل.

روي صدره:

أَنَا الضَّامِنُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا

وروي: (الذائد) بدل (الحامي).

الذمار: ما لزمك حفظه مما يتعلق بك. وقيل: الذمار: العهد. (عن شرح شواهد المغني).

انظر: ديوان الفرزدق ٧١٢/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٤٣/١، والحلييات ٢٢٨، والحجة للقراء  
السبعة ١/١٦٣، والمحاسب ١٩٥/٢، وغريب الحديث للخطابي ١/٦٣٦، وشرح اللمع لابن برهان  
١/٧٤-٧٥، والبيان ١/١٣٧، وشرح التسهيل ١/١٤٨، ومغني اللبيب ٤٠٧، وشرح شواهد  
١/٧١٨، وشرح أبياته ٥/٢٤٨.

(٢) لم أقف على من تأوّل هذا التأويل، وقال البغدادي: «... وبيت الفرزدق قد قيل: إنه ضرورة، وادّعاء»

مراعاة المعطوف وهو (مثلي) عكس المسموع في نحو: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]

(شرح أبيات مغني اللبيب ٥/٢٥٣).

(٣) هو صَنَّانُ بْنُ عَبَادٍ الْيَشْكِرِي.

(٤) البيت من البسيط.

قوله: (ثم استكيت) عطف على البيت السابق له، وهو قوله:

لَوْ كَانَ يُشْكَى إِلَى الْأَمْوَاتِ مَا لَقِيَ الْـ أَحْيَاءُ بَعْدَهُمْ مِنْ شِدَّةِ الْكَمَدِ

وسنجرار، وقَهْدٌ: موضعان. (انظر: معجم ما استعجم، ومعجم البلدان).

الشاهد فيه: أشكاني وساكنته قبر، التقدير: أشكاني قبر بسنجرار وساكنته، فقدم المعطوف على المعطوف

وَأَنشَدَ<sup>(١)</sup>:

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبَ لَاحَهُ      وَرَمِي السِّفَا أَنْفَاسَهَا بِسَهَامِ  
 جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ      بِهَا يَوْمَ ذَبَابِ السَّيِّبِ صِيَامِ<sup>(٢)</sup>  
 يُرِيدُ: جَنُوبٌ وَرَمِي السِّفَا، وَقَدْ جَوَزَ ابْنُ السَّرَاجِ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرُو،

عليه.

انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢١٩ (رسالة)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٠٤/٢، والحماسة  
 بترتيب الأعلام ٢١/٢، ومعجم ما استعجم ٧٦٠/٣، ومعجم البلدان ٤١٨/٤، وضرائر الشعر  
 ٢١١، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٣٢.

(١) لذي الرمة.

(٢) البيتان من الطويل.

روايته في مصادره: (لاحها) بدل (لاحه).

الأحقب: الحمار الوحشي الذي في موضع الحَقَبِ منه يياض، ولاحها: غيرها وأضرها، والضمير يعود  
 إلى أولاد الأحقب. وجنوبٌ: فاعل (لاح)، أي ريح من الجنوب. والسفا: شوك البُهمى. وأنفاسها:  
 أنوفها، وهو موضع النفس. والسَّهَامُ: شوك البهمى. يريد أنَّ الريح اقتلعت السفا فرمت به أنوف  
 الحمير. والتناهي: جمع تَنَاهِيَة، وهي موضع ينتهي إليه السيل، فيقف فيه مدة حتى يجف. وذوت:  
 جفَّت. والسَّيِّب: الذنب. يقول: أنزلت الجنوب بهذه الحمر يومًا شديد الحر، فهي تدبُّ بأذنانها من  
 شدة الحر. وقوله: كأننا: يشبه رواحلهم بهذه الحمر التي وصفها لشدة سرعة تلك الرواحل. (عن  
 الديوان وشرح أبيات سيبويه).

انظر: ديوان ذي الرمة ١٠٧١-١٠٧٣، والكتاب ٩٩-١٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٤٨٣/١،  
 والمختص ٢١٦/١٣، والحلل ١٨٩، واللسان ٣١٤/١٢ (سهم) (الأول)، والتذيل والتكميل  
 ١٨٠/٤، وشرح الأشموني (مع الصبان) ١١٨-١١٩.

وَيَكُونُ (عَمَرُوا) مَضْرُوبًا، أَي: وَعَمَرُوا كَذَلِكَ <sup>(١)</sup>.

قَالَ / ٤١٥ أبو الفتح: «فَمَعْنَى الْوَاوِ الْاجْتِمَاعُ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُوا،

أَي: اجْتَمَعَ لَهَا الْقِيَامُ، وَلَا تَدْرِي كَيْفَ حَالُهَا <sup>(٢)</sup> فِيهِ» <sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: الْوَاوُ لَا تَخْلُو أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً بِالْكَلِمَةِ اتِّصَالَ وَاوِ (جَوْهَرٍ) أَوْ

مُنْفَصِلَةً، فَإِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً فَلَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ أَصْلًا أَوْ زَائِدَةً، فَلَا أَصْلَ نَحْوُ:

وَعَدٍ، وَثَوْبٍ، وَعَدُوٍّ، وَالزَّائِدَةُ تَكُونُ لِلْإِلْحَاقِ وَغَيْرِ الْإِلْحَاقِ، وَلَا تَكُونُ أَوَّلًا

زَائِدَةً الْبَتَّةَ، فَالَّتِي لِلْإِلْحَاقِ نَحْوُ: حَوَّلَ وَجَوْهَرَ وَجَهْوَرَ <sup>(٤)</sup> وَيَسْنُورَ <sup>(٥)</sup>، أَوْ لِلْمَدِّ

نَحْوُ: عَجُوزَ، أَوْ لِلتَّكْثِيرِ نَحْوُ: فَمَخْدُودَةٌ <sup>(٦)</sup>.

وَأَمَّا الْمُنْفَصِلَةُ <sup>(٧)</sup> فَسَبْعُ وَاوَاتٍ: الْأُولَى: جَامِعَةٌ عَاطِفَةٌ. وَالثَّانِيَةُ: جَامِعَةٌ غَيْرُ

عَاطِفَةٍ. وَالثَّلَاثَةُ: وَآوُ قَسَمٍ. الرَّابِعَةُ: وَآوُ الْحَالِ. الْخَامِسَةُ: وَآوُ رُبٍّ. السَّادِسَةُ:

(١) وقد اشترط لجوازه أن يكون المحذوف معلومًا ولم يُلَيسَ. انظر: الأصول ٧٨/٢.

(٢) في اللمع: كيف ترتيب حالها.

(٣) اللمع ٩١.

(٤) جَهْوَزٌ: من الجهر، وهو الإعلان، ويقال: فَرَسَ جَهْوَزًا: وهو ما ليس بأجش الصوت ولا أغن. انظر:

اللسان ١٥٠/٤ (جهر).

(٥) السنور: من أسماء الهر. انظر: اللسان ٣٨١/٤ (سنر).

(٦) القمخدودة: هي الناتئة في القفا، منحدره عن الهامة، بحيث إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه.

انظر: اللسان ٣٦٨/٣ (قمحد).

(٧) في ج: المتصلة، والتصويب من د.

السادسة: عاملة في قول الجرمي<sup>(١)</sup>، ومضمرة بعدها (أن) في قول سيبويه.  
السابعة: زائدة في قول الكوفي<sup>(٢)</sup>.

فأما الجامعة العاطفة فالتى نحن يصدها، والواوات جمع قد ذكرناها في أبوابها، إلا الواو الزائدة والعاطفة الجامعة.

فالزائدة نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، التقدير فيه عندهم: حتى إذا جاؤوها فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشاعِر<sup>(٤)</sup>:

حَتَّىٰ إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ      وَرَأَيْتُمْ أَوْلَادَكُمْ شَبُّوا

٤١٦ /

وَقَلَبْتُمْ ظَهَرَ الْمَجْنُونِ لَنَا      إِنَّ اللَّئِيمَ الْغَادِرَ الْخَبُّ<sup>(٥)</sup>

(١) انظر رأي الجرمي في الإنصاف ٥٥٥/٢.

(٢) انظر رأي الكوفيين في: معاني القرآن للفراء ١٠٧/١، ٢٣٨، ٥١/٢، ومجالس ثعلب ٧٤/١، والإنصاف

٤٥٦/٢.

(٣) الزمر: ٧٣.

(٤) هو الأسود بن يعفر.

(٥) البيتان من الكامل.

روي: (أبناءكم) بدل (أولادكم)، و(العاجز)، و(الفاحش) بدل (الغادر). و(الحب) بدل (الخب)، قال

الفراء- وقد ضبط بالفتح: الحب: الغدار، والخب: الغدر. (معاني القرآن ١/٢٣٨).

قملت: كثرت. والبطون: القبائل. (عن المعاني الكبير).

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٢٩٣-٢٩٤، ومعاني القرآن للفراء ١٠٧/١، ٢٣٨، ٥١/٢، وتأويل

يُرِيدُ: قَلَبْتُمْ، وَقَالَ<sup>(١)</sup>:

وَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنَّ لَيْسَ فِيهِمْ رَشِيدٌ وَلَا نَاسٍ أَحَاهُ عَنِ الْغَدْرِ  
وَصَبَّ عَلَيْهِمْ تَغْلِبَ بَنَةُ وَائِلٍ وَكَانُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ رَاغِيَةِ الْبَكْرِ<sup>(٢)</sup>

يُرِيدُ: صَبَّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا لِلجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَتَلَدَيْتَهُ ﴿١٠٤﴾﴾<sup>(٣)</sup>،

يُرِيدُ: نَادَيْنَاهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴿٤﴾﴾، أَي: لِيَكُونَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ

ءَاتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٥﴾﴾، أَي: ضِيَاءَ، وَكَذَلِكَ

مشكل القرآن ٢٥٤، والمعاني الكبير ٥٣٣/١، ومجالس نعلب ٧٤/١، والمقتضب ٨١/٢، وشرح

القصاصد السبع ٥٥، وسر صناعة الإعراب ٦٤٦/٢، وأمالى ابن الشجري ١٢١/٢، والإنصاف

٤٥٨/٢.

(١) هو الأخطل.

(٢) البيتان من الطويل.

رواية الديوان: (أمال) بدل (صب) فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

الراغية: الرُّغَاء، اسم فاعل بمعنى المصدر. والبكر: الصغير من الإبل. يريد بالبكر ولد ناقة صالح عليه

السلام، فإنه لما قتل قدار بن سالف الناقة رغا ولدها، فصاح برغائه كل شيء له صوت، فهلكت ثمود

عند ذلك، فضربته العرب مثلاً في كل هلكة عامة. (عن الخزانة).

انظر: شعر الأخطل ٤٤٢-٤٤٣، وتاريخ دمشق ٦٩/٧٠، وضرائر الشعر ٧٢، وشرح التسهيل

٣/٣٥٥، ٤/١٠٣، وشرح الكافية ٢/١٣٢١، وخزانة الأدب ١١/٥٤.

(٣) الصافات: ١٠٣-١٠٤.

(٤) الأنعام: ٧٥.

(٥) الأنبياء: ٤٨.



قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُدَّاءٌ لِّهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>، أَي: لِيَعْلَمَ اللَّهُ،  
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَىٰ بِهٖ﴾<sup>(٢)</sup>، أَي: لَوْ افْتَدَىٰ بِهِ، وَأَنشَدُوا الْكَثِيرَ<sup>(٣)</sup> [عِزَّةً]<sup>(٤)</sup>:  
فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا حِينَهُ فَإِذَا مَضَىٰ شَيْءٌ كَانَ لَمْ يُفْعَلِ<sup>(٥)</sup>  
يُرِيدُ: فَإِذَا ذَلِكَ، وَأَنشَدَ الْأَخْفَشُ<sup>(٦)</sup>:

(١) آل عمران: ١٤٠.

(٢) آل عمران: ٩١.

(٣) هو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جعة الخزاعي، أبو صخر، (ت هـ)، شاعر أموي مجيد، كان رافضياً، واشتهر بحبه لعزة الضمرية حتى نسب إليها، اشتهر بالغزل والمديح. انظر: طبقات فحول الشعراء ٥٣٤/٢، ٥٤٠، والشعر والشعراء ٤٩٤/١.

والبيت ليس لكثير، فلم ينسبه له أحد ممن رجعت إلى كتبهم، وليس في ديوانه، وإنما نسب لأبي ذؤيب في قواعد الشعر المنسوب لثعلب وحده، ولأبي كبير الهذلي في باقي المصادر.

(٤) في د.

(٥) البيت من الكامل.

روي: (إلا ذكره) بدل (إلا حينه).

انظر: ديوان الهذليين ٢/١٠٠، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٧/١، ومجالس ثعلب ١/١٢٧، وقواعد الشعر ٨٠، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٠٨٠، وتهذيب اللغة ١٥/٦٧٥، والخصائص ٢/١٧١ (العجز)، وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٤٦، والصناعتين ٤٤٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٩-١٢٦٠، وخزانة الأدب ١١/٥٨.

(٦) في معاني القرآن ١/٣٠٦، ٣٢٢، ٢/٦٧٣.

والبيت لتميم بن مقبل.

فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلَمَّةً حَالِمٌ بِخَيَالٍ<sup>(١)</sup>  
يُرِيدُ: فَإِذَا ذَلِكَ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي خَرَّاشٍ<sup>(٢)</sup>: ٤١٧  
لَعَمْرُ أَبِي الطَّيْرِ الْمُرَبَّةِ غُدُوَّةً عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ عَكَفَنْ عَلَى لَحْمٍ  
وَلَحْمٍ امْرِيٍّ لَمْ تَطْعَمِ الطَّيْرُ مِثْلَهُ عَشِيَّةَ أَمْسَى لَا يُبَيِّنُ مِنَ الْبَحْمِ<sup>(٣)</sup>  
يُرِيدُ: لَحْمٍ؛ لِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:  
وَأَنَّ رَشِيدًا وَابْنَ مَرَوَانَ لَمْ يَكُنْ لِيَقْعَلَ حَتَّى يُضْدِرَ الْأَمْرَ مَضْدَرًا<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من الكامل.

روي: (إلا كحملة) و(إلا توهم) بدل (إلا كلمة).

انظر: ديوان ابن مقبل ١٨٩، وتفسير الطبري ٣٦/٢٤، وشرح اللمع لابن برهان ٢٤٥/١، وشرح التسهيل ٣٥٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٩/٣، واللسان ٥٥١/١٢ (لم)، وتذكرة النحاة ٤٥، وخزانة الأدب ٥٨/١١.

(٢) هو خويلد بن مرة، أحد بني قرد بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل. شاعر مخضرم، أدرك الإسلام وهو شيخ كبير فأسلم وحسن إسلامه، وتوفي في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر: شرح أشعار الهذليين ١١٨٩/٣، وخزانة الأدب ٤٤٣/١.

(٣) البيتان من الطويل.

روي: (وقد قلت للطير) و(ألا أيها الطير) بدل (لعمري أبي الطير).

والمُرَبَّةُ: المقيمة. (عن الخزانة).

انظر: ديوان الهذليين ١٥٤/٢ (الأول)، وشرح أشعارهم ١٢٢٦/٣ (الأول)، والمعاني الكبير ١٢٠٠/٣ (الأول)، وشرح اللمع لابن برهان ٢٤٦/١، وضرائر الشعر ٧١، وشرح الكافية ١٠١٦/٢ (الأول)، وخزانة الأدب ٧٥/٥، ٨١، وشرح شواهد الشافية ١٨ (الثاني).

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الطويل.

وَرَشِيدٌ هُوَ ابْنُ مِرْوَانَ، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ، وَمِنْهُ عِنْدَهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَلِمَاتٍ  
عَنْهُمْ عَهْدًا﴾<sup>(١)</sup>، وَهَذَا جَمِيعُهُ مُتَأَوَّلٌ تَأْوِيلًا يُخْرِجُهُ عَنْ زِيَادَةِ الْوَاوِ، عَلَى أَنَّهُمْ  
قَدْ زَادُوا حُرُوفًا كَثِيرَةً، مِنْ ذَلِكَ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا شِفَاءً<sup>(٢)</sup>  
وَلِنَامَا جَوَابُ الْآيَاتِ وَالْآيَاتِ مَحْدُوفٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّ<sup>(٣)</sup>، وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ  
يَكُونَ (طِبْتُمْ) مَعَ عَامِلِهِ هُوَ الْجَوَابُ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: قُلْنَا لَهُمْ طِبْتُمْ<sup>(٤)</sup>، وَحَذَفُ  
الْقَوْلِ كَثِيرٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾<sup>(٥)</sup> سَلَّمَ عَلَيْكُمْ<sup>(٦)</sup>،  
وَضِدُّ دَعْوَاهُمْ قَوْلُ الشَّاعِرِ وَهُوَ الْهَذْلِيُّ<sup>(٧)</sup>:

فَأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ أَذَانَهُنَّ فِي الطَّرْحِ طَرْفًا شِمَالًا يَمِينًا<sup>(٨)</sup>

انظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٥/٢، وتفسير الطبري ٢٥٨/٢٠ (شاكراً)، وأحكام القرآن للجصاص  
٢٤٥/٤.

(١) البقرة: ١٠٠.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر تخريجات البصريين في الإنصاف ٤٥٩/٢.

(٤) في قوله تعالى: ﴿وَسَيَقُ الَذِيكَ أَنْقَرُوا رَهْمَ إِلَى الْجَنَّةِ رُمْرًا حَقَّ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ

لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣].

(٥) الرعد: ٢٣-٢٤. والتقدير: يقولون سلام عليكم.

(٦) هو أمية بن أبي عائذ.

(٧) البيت من المتقارب.

روي: (ينشرون) بدل (يشترن).

أي: وَيَمِينًا، فَأَعْمَلَ الْمَصْدَرَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الظَّرْفِ، وَأَنْشَدَ  
الْمُذَلِّجُ<sup>(١)</sup>:

فَرَامَتْ بِنَا مَشْرِقًا وَمَغْرِبًا [غِيَارًا] وَحَبَسَا صَحَارَى حُزُونَا<sup>(٢)</sup>

أي: مَشْرِقًا وَمَغْرِبًا / ٤١٨ وَأَنْشَدُوا:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ<sup>(٣)</sup>  
وَقَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عِلَاتِي صَبَائِحِي غَبَائِثِي قَيْلَاتِي<sup>(٥)</sup>

انظر: شرح أشعار المذللين ٥١٨/٢، والبديع ٣٥٦/٢/١، وضرائر الشعر ١٦١، والفصول المفيدة في  
الروا والمزينة ١٢٦.

(١) هو أمية بن أبي عائذ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ج، والبيت كله ساقط من د. والتصويب من مصادره.  
والبيت من المتقارب. وهو والذي قبله من قصيدة واحدة.

روايته في شرح أشعار المذللين: (ترامت) بدل (فرامت)، و(جَلَسًا) بدل (حَبَسًا).

انظر: شرح أشعار المذللين ٥١٩/٢، والبديع ٣٥٧/٢/١، والفصول المفيدة ١٢٦.

(٣) البيت من الخفيف. ولم أقف على قائله.

روي: (يثبت) و(ينبت) و(يغرس) بدل (يزرع).

انظر: العقد الفريد ٣١١/٢، والخصائص ٢٩٠/١، ٢٨٠/٢، وديوان المعاني للعسكري ٢٢٥/٢،

وشرح الحماسة للمرزوقي ١٤٠١/٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني ١٦٨، وضرائر الشعر

١٦١، وجمع الهوامع ١٤٠/٢.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) من الرجز. روي:

وَرَوَى أَبُو زَيْدٍ: أَكَلْتُ سَمَكًا لَحْمًا تَمْرًا<sup>(١)</sup>.

وَإِذَا عَطِفَتْ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ فِيهَا ضَمِيرٌ جَارَ حَذْفُ الْوَائِ وَاثْبَاتُهَا، كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا  
بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ  
ذَلِكَ مُتَفَرِّقِينَ﴾<sup>(٣)</sup> وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى اللَّعْنِ الْعَظِيمِ<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ  
ذَلِكَ مُتَحِسِّينَ﴾<sup>(٥)</sup> كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ<sup>(٦)</sup>، فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ بِحَذْفِ الْوَائِ  
وَإِثْبَاتِهَا لِأَجْلِ السَّبْعَةِ وَالثَّمَانِيَةِ فِي الْأَعْدَادِ فَلَا يَعْرِفُهُ نَحْوِي<sup>(٧)</sup>.

#### مَالِي لَا أَسْقِي حَيَّاتِي

وروي: (مالي) بدل (وكيف).

الغبوق: الناقة تحلب عشياً، والصبوح: الناقة تحلب صباحاً. والقيلة: شرب وسط النهار. (عن اللسان).  
انظر: تهذيب اللغة ٤/٢٦٦ (صبح)، ٩/٣٠٥، والخصائص ١/٢٩٠، ٢/٢٨٠، وسر صناعة الإعراب  
٢/٦٣٥، والأزمنة والأمكنة ١٦٢، وضرائر الشعر ١٦١، واللسان ٢/٥٠٣ (صبح)، ١٠/٢٨١  
(غبق)، ١١/٥٧٩ (قيل).

(١) حكاهما ابن جني عن المازني عن أبي زيد في الخصائص ١/٢٩٠، والتهام ١٢٢.

(٢) الكهف: ٢٢.

(٣) الواقعة: ٤٥-٤٦.

(٤) الذاريات: ١٦-١٧.

(٥) نقل الثعلبي في تفسيره (٦/١٦٢) في آية الكهف عن بعضهم: «هذه الواو واو الثمانية، فإن العرب

يقولون: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، وثمانية؛ لأن العقد كان عندهم سبعة». وعن

أثبتها الحريري في درة الغواص ٦٥. وانظر: واو الثمانية بين الإقرار والإنكار ٤٤.

وَعَلِمَ أَنَّ الْقِيَاسَ أَلَّا يُحَذَفَ مِنَ الْحُرُوفِ شَيْءٌ وَلَا يُزَادَ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَاءُوا بِهِذِهِ الْحُرُوفِ اخْتِصَارًا، وَلِهَذَا لَمْ يُعْمَلُوا أَكْثَرَهَا، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ فَزِيادَتُهَا إِسْهَابٌ، وَحَذْفُهَا إِخْلَالٌ وَإِجْحَافٌ بِالْغَرَضِ الَّذِي جِئْتَ بِهَا مِنْ أَجْلِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا حُرُوفٌ مَعْنَى؟ وَالْمَعْنَى يَتَعَلَّقُ بِهَا، فَحَذْفُهَا يُحِلُّ بِالْمَعْنَى، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَا يُجِيزُ أَبُو الْحَسَنِ: جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدًا، فَيُبَدَلُ مِنَ الْهَاءِ الْمَحذُوفَةِ، وَلَا جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُ نَفْسَهُ، فَتَوَكَّدُ الْهَاءُ الْمَحذُوفَةُ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ / ٤١٩ مِنْ مَوَاضِعِ الْإِخْتِصَارِ، وَالْبَدَلُ وَالتَّوَكُّيدُ مِنْ مَوَاضِعِ الْإِسْهَابِ، فَتَضَادَّ الْأَمْرُ فِيهِمَا<sup>(١)</sup>، وَقَدْ أَجَازَ مِثْلَ ذَلِكَ الرَّجَّاجُ فِي كِتَابِهِ فِي الْقُرْآنِ<sup>(٢)</sup>، فَإِنْ قُلْتَ: جَاءَنِي الَّذِي قَامَ زَيْدٌ، فَأُبَدِلَ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي (قَامَ) كَانَ حَسَنًا.

وَأَمَّا الْوَاوُ الَّتِي فِي هَذَا الْبَابِ فَالنَّاسُ فِيهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ: فَالشَّافِعِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ- وَأَصْحَابُهُ، وَقِيلَ: هُوَ مَذْهَبُ ثَعْلَبٍ، وَقِيلَ: هُوَ مَذْهَبُ الرَّبِيعِيِّ<sup>(٣)</sup> أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ<sup>(٤)</sup>، وَمَذْهَبُ النُّحَاةِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّهَا

(١) انظر رأي الأخفش في الخصائص ١/ ١٢٧.

(٢) جاء ذلك في تقديره قوله تعالى: (إِنْ هَذَا إِلَّا سَاحِرَانِ) في قراءة ابن كثير ورواية حفص: نعم هذان هما ساحران. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٣. وانظر اعتراض الفارسي عليه في الإغفال ٢/ ٤٠٨.

(٣) هو علي بن عيسى بن الفرج الربيعي، أبو الحسن (ت: ٤٢٠ هـ)، أخذ عن السيرافي، وأبي علي الفارسي، وكان ابن أخته، له عدد من المصنفات، انظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٤٦٣، وإنباه الرواة ٢/ ٢٩٧، والفلاحة والمفلوكين ١١٦.

(٤) انظر رأي الشافعية في البرهان للجويني ١/ ١٣٧. والتبصرة للشيرازي ٢٣١، والإبهاج للسبكي

لِلْجَمْعِ<sup>(١)</sup>، فَحُجَّةٌ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ مَا رُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ سُحَيْبًا<sup>(٢)</sup> يُنْشِدُ:

عميرة ودّع إن تجهزت غاديا      كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا<sup>(٣)</sup>  
فَقَالَ: لَوْ قَدَّمْتَ الْإِسْلَامَ عَلَى الشَّيْبِ لَكَانَ أَوَّلِي بِكَ<sup>(٤)</sup>. وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ

٨٦٩/٣.

وانظر النقل عن ثعلب في التبصرة للشيرازي ٢٣١، وارتشاف الضرب ٤/١٩٨٢، وقال في المجالس: «إذا قلت: قام زيد وعمرو، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد، وإن شئت كان بمعنى التأخير، وإن شئت كان قيامهما معًا، فإذا قلت: قاما معًا كانا فيه سواء لا غير» (مجالس ثعلب ٤٥٤/٢)، فكلامه يخالف النقل عنه.

أما الربيعي فلم أجد من نسبه إليه.

(١) هو مذهب سيبويه، انظر: الكتاب ١/٤٣٧. وقال السيرافي: «وأجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين أن الواو لا توجب تقدّم ما تقدّم لفظه ولا تأخير ما تأخر لفظه». شرح السيرافي ١٥٠/٢.

ب.

وانظر رأي الأحناف في البرهان للجويني ١/١٣٧، والإبهاج ٣/٨٦٩.

(٢) هو سحيم عبد بني الحسحاس وهم بطن من بني أسد. كان أسود أعجميًا. شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم، قال ابن سلام: كان حلو الشعر، رقيق حواشي الكلام. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٧٢، ١٨٧، والأغاني ٢٢/٣٢٦، والإصابة ٣/٢٥١ (البجاوي).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الخبر في الأغاني ٢٢/٣٣٠، والتبصرة في أصول الفقه ٢٣٣، والمحصول ٥١٦، والإحكام للآمدي

١٠٠/١.

يَعِصِيهَا فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بِشَسِ الْحَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى»<sup>(١)</sup>، فَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ تُفِيدُ الْجَمْعَ دُونَ التَّرْتِيبِ لَكَانَ قَدْ نَهَا عَنْ شَيْءٍ وَأَمَرَهُ بِمِثْلِهِ. وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ: كَيْفَ تُقَدِّمُ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ وَقَدْ قَدَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الْحَجَّ / ٤٢٠ عَلَى الْعُمْرَةِ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ: كَمَا قَدَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الْوَصِيَّةَ عَلَى الدِّينِ وَأَنْتَ تُقَدِّمُ الدِّينَ عَلَى الْوَصِيَّةِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ تَوْصُوتُ بِهَا أَوْ دِينٍ﴾<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُمْ فَهِمُوا مِنْ تَقْدِيمِ اللَّفْظِ تَقْدِيمَ الْمَعْنَى<sup>(٤)</sup>، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ رَجُلًا لَوْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ، وَقَعَتِ الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ، فَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ لِلْجَمْعِ دُونَ التَّرْتِيبِ لَوَقَعَتِ الطَّلَقَتَانِ، كَمَا لَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقْتَيْنِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: قَامَتِ هِنْدٌ وَزَيْدٌ، فَتَوَثَّ لَتَانِيثِ الْأَوَّلِ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لِلأَوَّلِ أُولَى.

وَحُجَّةٌ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا لِلْجَمْعِ دُونَ التَّرْتِيبِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَكْرِمُ أَقْنِي لِرَبِّكَ

(١) أخرجه مسلم ٥٩٤/٢، وأحمد ٢٥٦/٤. باختلاف في العبارة لا يسقط الاستشهاد به.

(٢) البقرة: ١٩٦.

(٣) النساء: ١٢.

(٤) الأثر، والتعليق عليه في: التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ٢٣٣.



وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴿١﴾، وَالسُّجُودُ بَعْدَ الرُّكُوعِ ﴿٢﴾. وَمِنْهُ قَوْلُهُ  
تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ ﴿٤﴾، وَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَمْ يَكُونُوا  
يُؤْمِنُونَ بِالرَّجْعَةِ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى عَنْهُمْ: ﴿وَمَا تَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾، يُرِيدُ:  
نَحْيَا وَنَمُوتُ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ ﴿٥﴾  
وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ ﴿٦﴾، وَالْقِصَّةُ  
وَاحِدَةٌ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَبُ الرِّيسِ وَنَمُودُ﴾ ﴿١٢﴾ وَعَادُ  
/ ٤٢١ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ ﴿١٣﴾ وَأَصْحَبُ الْأَيْكَةِ ﴿٧﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ  
قَوْمُ نُوحٍ وَعَادُ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْنَادِ﴾ ﴿١٤﴾ وَنَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَبُ الْأَيْكَةِ ﴿٨﴾، وَقَالَ تَعَالَى:  
﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ ﴿١٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ فَصَّصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ

(١) آل عمران: ٤٣.

(٢) انظر: البيان في شرح اللمع ٢٩٦.

(٣) في النسختين: إن هي، وهو وهم، اشبه بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا تَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾

[الأنعام: ٢٩]، وبقوله: ﴿إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا تَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٧].

(٤) الجاثية: ٢٤.

(٥) البقرة: ٥٨.

(٦) الأعراف: ١٦١.

(٧) ق: ١٢ - ١٤.

(٨) ص: ١٢ - ١٣.

نَقَضُصَهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴿١﴾ وَمُوسَى قَبْلَ دَاوُدَ بَرَمَانٍ،  
 فَكَيْفَ بِسُلَيْمَانَ وَعِيسَى. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّاجِزِ (٢):  
 وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغَرَابُ مَيْتٌ سَقَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقَيْتُ (٣)  
 وَإِنَّمَا هُوَ اسْتَقَى ثُمَّ سَقَى. وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٤):  
 نَعْلُهُ مِنْ جَانِبٍ وَنَنْهَلُهُ (٥)  
 وَالْعَلْلُ بَعْدَ النَّهْلِ. وَقَالَ لَيْبِدٌ:

(١) النساء: ١٦٣-١٦٤.

(٢) اختلف في قائله، فقليل:

أ- أبو محمد الفقعسي.

ب- العجاج.

(٣) من الرجز.

روي: (الغراب الميت)، و(الناس) بدل (القوم).

انظر: أمالي القالي ٢/٢٤٤، والحجة للقراء السبعة ٦/٢١٢ (الأول)، وغريب الحديث للخطابي

١/٥٤٤، واللائل ١/٢٠٠-٢٠١، ٢/٨٦٩-٨٧٠، وشرح الفصيح للزغشري ١/٣٤ (الأول)،

وأمالي ابن الشجري ١/٢٣٢-٢٣٣، واللسان ٩/٢٧١ (غف).

(٤) هو أبو النجم.

(٥) من الرجز.

روي: (من حلب) بدل (من جانب).

النهل: أول الشرب. (اللسان ١١/٦٩٠)، والعَلْلُ: الشربة الثانية. (اللسان ١١/٤٦٧).

انظر: الكثر اللغوي (كتاب الإبل للأصمعي) ١٣١، وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٣٨، وشرح المفصل

أَغْلِي السِّبَاءَ بِكُلِّ أَذْكَنَ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا<sup>(١)</sup>  
وَالْمِقْدَحَةُ هِيَ الْمِغْرَفَةُ، وَإِنَّمَا تُغْرَفُ الْحَمْرَةُ بَعْدَ قَلْعِ الطِّينِ. وَمِنْ ذَلِكَ مَا  
رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ: «مَا تَحْفَظُ مِنَ الْقُرْآنِ؟» فَقَالَ:  
الكَثِيرَ الطَّيِّبَ، قَالَ: «وَمَا هُوَ؟» قَالَ: فَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلُ  
مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُقَدِّمُ اللَّهُ الْخَيْرَ وَتُؤَخِّرُهُ!»  
فَقَالَ الْعَرَبِيُّ مُشِيدًا:

خُذْنَا بَطْنَ هَرَشَى أَوْ قَفَاهَا فَإِنَّمَا  
كِلَا جَانِبَيْ هَرَشَى هُنَّ طَرِيقُ<sup>(٢)</sup>

(١) البيت من الكامل، من معلقته المشهورة.

أُغْلِي: أَشْتَرِيهِ غَالِيًا. وَالسِّبَاءُ: اشْتَرَاءُ الْحَمْرِ، لَا يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهَا. وَالْأَذْكَنُ الزَّقُّ الْأَغْبَرُ. وَالْعَاتِقُ:  
الْخَالِصَةُ، أَوْ الَّتِي لَمْ تَفْتَحْ، أَوْ الَّتِي عُتِّقَتْ. وَالْجَوْنَةُ: الْخَايِيَّةُ، الْمَطْلِيَّةُ بِالْقَارِ. وَقُدِحَتْ: اغْتَرِفَ مِنْهَا.  
وختامها: طينها. (عن الديوان).

انظر: الديوان ٣١٤، والزاهر ٢٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٢/٥، وسر صناعة الإعراب ٦٣/٢،  
وشرح اللمع لابن برهان ٢٣٩/١، وأسرار العربية ٢٦٨، وشرح المفصل ٩٢/٨، واللسان ٥٥٧/٢  
(قدح)، ٢٣٧/١٠ (عتق)، ١٥٧/١٣ (دكن)، وخزانة الأدب ٣/١١.

(٢) البيت من الطويل.

روي صدره:

طريق قفا هرشى وآخر تحته

وروي: (صدر هرشى) و(بطن هرشى) بدل (أنف هرشى).

وهرشى: ثنية في طريق مكة قريبة من الجحفة، ولها طريقان، فكل من سلك واحداً منها أفضى به إلى  
موضع واحد. (عن معجم البلدان).

انظر: مصادر الخبر التالي، وزد عليها: مقاييس اللغة ١٤٧/١ (أنف)، ٤٧/٦ (هرش)، والمخصص  
١٨١/١٥، ومعجم ما استعجم ١٣٥١/٤، واللاكن ٤٣٦-٤٣٧، ومعجم البلدان ٣٩٧/٥.

فَلَمْ يُنْكِرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتِدْلَالَهٗ<sup>(١)</sup>.  
 وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ / ٤٢٢ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: مَا شَاءَ  
 اللَّهُ وَشِئْتُ، فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتُ»<sup>(٢)</sup>، فَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ  
 لِلتَّرْتِيبِ لَمْ يَنْقُلْهُ مِنَ الْوَاوِ إِلَى (ثُمَّ).  
 وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ يَسْأَلُهُ فِي دَمٍ فَأَجَابَ، فَقَالَ لَهُ:  
 قَدْ وَهَبْتُ الدَّمَ لِلَّهِ وَلَوْ جُوهَكُمْ، فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ: هَلَّا قُلْتَ: لِلَّهِ ثُمَّ لَوْ جُوهَكُمْ!<sup>(٣)</sup>  
 فَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ لِلتَّرْتِيبِ لَمَا نَهَى عَنْهُ وَأَتَى بِ(ثُمَّ).  
 وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

(١) لم أقف على هذا الخبر مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما ذكر عن عمر بن عبد العزيز وذكر عن  
 الحجاج، وذكر وقد أغفل فيه السائل، كما ورد بآية الزلزلة، وبغيرها مما لا يصلح شاهداً للمسألة،  
 والأعرابي المسؤول هو عَقِيلُ بْنُ عُلْفَةَ. انظر: طبقات فحول الشعراء ٧١٤/٢، والأغاني ٢٥٥/١٢،  
 ومحاضرات الأدباء ١٧٧/١، والكشاف ٢٧٦/٤، ومعجم البلدان ٣٩٧-٣٩٨، وتاريخ دمشق  
 ٤/٢٤.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣٧١/٦، والنسائي في السنن ٦/٧، وابن ماجه ٦٨٤/١.

(٣) انظر الخبر مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم في مصنف ابن أبي شيبة ١٣٧/٧، وسنن الدارقطني  
 ٥١/١، وشعب الإيمان للبيهقي ٣٣٦/٥، بلفظ: «يا أيها الناس! أخلصوا أعمالكم لله عز وجل، فإن  
 الله لا يقبل إلا ما أخلص لله، ولا تقولوا: هذا لله وللرحم، فإنها للرحم وليس لله منها شيء، ولا  
 تقولوا: هذا لله ولوجوهكم، فإنها لوجوهكم وليس لله منها شيء». وانظره موقوفاً على الحسن نحو  
 لفظ المصنف في البيان والتبيين ١/٢٦١.

كلا السيفِ والساقِ الذي ضَرَبْتَ بِهِ<sup>(١)</sup>

وَ(كِلَا) إِنَّمَا تُضَافُ إِلَى اثْنَيْنِ، فَلَوْ لَمْ تَكُنِ الْوَأُو لِلْجَمْعِ لَمَا جَازَ ذَلِكَ فِيهَا.  
وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو مَعًا، وَلَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا.

وَأَيْضًا فَلَوْ قُلْتَ: وَقَفْتُ هَذَا الْمَلِكَ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي، كَانَ وَقْفًا لَهُمْ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ، وَلَوْ قُلْتَ: وَقَفْتُ هَذَا الْمَلِكَ عَلَى أَوْلَادِي فَأَوْلَادِ أَوْلَادِي، لَمْ يَكُنْ لِلثَّانِي إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِ الْأَوَّلِ. وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: زَيْدٌ وَعَمْرُو قَامَا، فَكَمَا أَنَّ الْأَلْفَ لَا تَقْتَضِي تَرْتِيبًا فِي الْفَاعِلَيْنِ، وَكَذَلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَتِ الْوَأُو لِلتَّرْتِيبِ لَوَقَعَتْ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ.

وَأَيْضًا فَإِنْ (بَيْنَا) إِنَّمَا وَقَعَتْ فِي الْكَلَامِ لِتُضَافَ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ، أَوْ لَفْظٍ دَالٍّ عَلَى تَنْبِيْهِ أَوْ جَمْعٍ كَقَوْلِكَ: الْمَالُ بَيْنَ الزَّيْدَيْنِ وَالزُّيُودِ، وَتَقُولُ: / ٤٢٣ الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو، فَلَوْ كَانَتِ الْوَأُو تُدَلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ لَأَصْغَفَتْهَا إِلَى الْوَاحِدِ، وَلَجَازَ دُخُولُ الْفَاءِ مَعَهَا، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

بِسِقْطِ اللَّوْى بَيْنَ الدُّخُولِ فَخَوْمَلِ<sup>(٣)</sup>

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو امرؤ القيس. وهو مطلع معلقته.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

قفا نَبِكْ من ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلِ

سقط اللوى: متقطع الرمل. (عن شرح القصائد السبع).

فالدُّخُولُ مواضعُ شَتَّى<sup>(١)</sup>. وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ (افْتَعَلَ) وَ(تَفَاعَلَ) إِذَا كَانَ مِنْ اثْنَيْنِ مَعْطُوفٌ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ لَمْ يَكُنِ الْعَاطِفُ إِلَّا الْوَاوُ. وَأَيْضًا فَطَرِيقُ التَّحْلِيلِ يَشْهَدُ بِأَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ مَا مَعْنَاهُ الْجَمْعُ إِلَّا الْوَاوُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفَاءَ لِلتَّعْقِيبِ، وَ(ثُمَّ) لِلْمُهْلَةِ، وَمَا بَقِيَ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى جَمْعٍ، فَلَوْ جَعَلْنَاهَا لِلتَّرْتِيبِ اسْتَغْنَيْنَا عَنْهَا وَأَفْقَدْنَا مَعْنَى الْجَمْعِ، وَجَعَلْنَاهَا لِمَعْنَى وَاحِدٍ حَرْفَيْنِ.

وَاسْتَدَلَّ قَوْمٌ أَنَّهُا لَيْسَتْ لِلتَّرْتِيبِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾<sup>(٢٧)</sup> رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا<sup>(٢٨)</sup> وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ مُصْنَاهَا<sup>(٢٩)</sup> وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا<sup>(٣٠)</sup>، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: (بَعْدَ ذَلِكَ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ لِلتَّرْتِيبِ، إِذْ لَوْ كَانَتْ لِلتَّرْتِيبِ لَمَا احْتَاجَتْ الْجُمْلَةُ إِلَى (بَعْدَ)<sup>(٣١)</sup>، وَيُفْسِدُ هَذَا النَّظَرَ قَوْلُهُ تَعَالَى:

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٢٥، ومجالس ثعلب ١/١٢٧، وشرح القصائد السبع ١٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٤١، ومعجم ما استعجم ٢/٥٤٨ والبحر المحيط للزركشي ٢/٢٦٢ ... وغيرها كثير.

(١) قال ياقوت: «الدُّخُولُ: مَوْضِعٌ يَشْتَمِلُ عَلَى مَوَاضِعَ، فَلَوْ قُلْتُ: عبد الله بين الدُّخُولِ، وَأَنْتَ تُرِيدُ: بَيْنَ مَوَاضِعِ الدُّخُولِ، لَتَمَّ الْكَلَامُ ... فَعَلَّ هَذَا قَوْلُهُ: بَيْنَ الدُّخُولِ ثُمَّ عَطَفَ بِالْفَاءِ، وَأَرَادَ بَيْنَ مَوَاضِعِ الدُّخُولِ وَبَيْنَ مَوَاضِعِ حَوْلِ». (معجم البلدان ٢/٣٢٥-٣٢٦)

(٢) النازعات: ٢٧-٣٠.

(٣) اختلف المفسرون في البعدية، فذهب بعضهم إلى غير المعنى الظاهر لبعد. انظر: تفسير الطبري ٣٠/٤٥،

ومعاني القرآن للنحاس ٦/٢٤٨.

﴿ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ﴾<sup>(١)</sup> وَأَصْلَحَ<sup>(٢)</sup>، وَ(ثُمَّ) لِلْمُهْلَةِ بِلاِ خِلَافٍ، وَيُقَالُ عَلَى هَذَا إِنَّهُ لَا دَلَالَهَ فِي الْجُمْلِ إِذَا جَاءَتْ بَعْضُهَا إِثْرَ بَعْضٍ لِمَا سَنَذْكُرُهُ فِي فَصْلِ (ثُمَّ)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ حُجَّةً إِذَا جَاءَتْ / ٤٢٤ الثَّانِيَةُ مُتَعَلِّقَةً بِالأُولَى، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

فَكَانَ سَيَّانٍ أَلَا يُسْرِحُوا نَعْمًا      أَوْ يَسْرِحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوْحُ<sup>(٤)</sup>  
وَلِنَا جَسْرُهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ وَجَدَ (أَوْ) يَقَعُ لِلإِبَاحَةِ، وَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَالِسِ  
الْفُقَهَاءَ أَوْ النُّحَاةَ، جَازَ لِلْمَأْمُورِ أَنْ يُجَالِسَهُمَا، فَأَقَامَهَا فِيهِ مَقَامَ الْوَائِ، وَبَعْضُهُمْ

(١) في ج: من بعد ذلك. وهو وهم.

(٢) الأنعام: ٥٤.

(٣) هو أبو ذؤيب.

(٤) البيت من البسيط.

وهو في ديوان الهذليين ملفق من بيتين، هما:

وَقَالَ مَا شِئْتُمْ سَيَّانٍ سِيرُكُمْ      وَأَنْ تُقِيمُوا بِهِ وَاغْبَرَّتِ السُّوْحُ

وَكَانَ مِثْلَيْنِ أَلَا يُسْرِحُوا نَعْمًا      حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِيحُ

ماشيتهم: صاحب الماشية منهم. والسوح: جمع ساحة. يقول: سواء سيركم وإقامتكم فالأرض جذب

كلها. واسترادت: بمعنى رادت في طلب المرعى. والتسريح: السرح. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر البيتين في: ديوان الهذليين ١/١٠٧-١٠٨، وشرح أشعارهم ١/١٢٢، وتحريجه ٣/١٣٧٦، وخزانة

الأدب ٥/١٣٧. وانظر البيت ملفقاً كما أورده المصنف في الإيضاح المعصدي ٢٩٥-٢٩٦، وكتاب

الشعر ١/٣٢٣، والخصائص ١/٣٤٨، ٢/٤٦٥، والمقتصد ٢/٩٣٩، وأمالى ابن الشجري ١/٩٣،

٣/٧١، وشرح المفصل ٢/٨٦، ٨/٩١، واللسان ١٤/٤١٢ (سوا)، والبحر المحيط ٧/٣٦٨،

ومغني اللبيب ٨٩.

يُنْشَدُهُ: وَيُسْرَحُوهُ<sup>(١)</sup>، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ (أَوْ) نَائِبَةً عَنِ الْوَائِ<sup>(٢)</sup>، وَتَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ قَامَ أَمْسٍ وَلَمْ يَقْعُدْ، وَلَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ قَامَ أَمْسٍ وَيَقْعُدُ، لَمْ يَجُزْ.  
قال أبو الفتح: «وَمَعْنَى الْفَاءِ التَّفَرُّقُ عَلَى مُوَاصَلَةٍ، أَيْ إِنَّ الثَّانِي<sup>(٣)</sup> يَتَّبِعُ الْأَوَّلَ بِلا مُهْلَةٍ»<sup>(٤)</sup>.

قال سعيد: الْفَاءُ تَكُونُ أَصْلًا وَبَدَلًا وَمُتَّبِعَةً وَزَائِدَةً.  
فَالْأَصْلُ تَكُونُ فَاءً وَعَيْنًا وَلَا مَاءً، وَذَلِكَ نَحْوُ: فَضْلٌ وَصِيفَرٌ وَصَرَفٌ.  
وَالْبَدَلُ قَوْلُهُمْ: جَدَفَ فِي جَدَثٍ، لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهِ: أَجْدَاثٌ.  
وَمُتَّبِعَةٌ عَلَى ضَرِيحَيْنِ: مُتَّبِعَةٌ عَاطِفَةٌ، وَمُتَّبِعَةٌ غَيْرُ عَاطِفَةٍ؛ فَالْمُتَّبِعَةُ الْعَاطِفَةُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ فَعَمَّرُوا، وَالْفَاءُ هُنَا تُوجِبُ أَنَّ الثَّانِيَّ بَعْدَ الْأَوَّلِ بِلا مُهْلَةٍ. وَقَوْلُهُ: «وَمَعْنَاهَا التَّفَرُّقُ عَلَى مُوَاصَلَةٍ» هُوَ كَلَامُ الزَّجَّاجِ<sup>(٥)</sup>، كَذَا حَكَاهُ عُثْمَانُ فِي بَعْضِ

(١) لم أجد هذه الرواية، وقال ابن سيده: «وإنما حمل أبا ذؤيب على أن قال أو يَسْرَحُوهُ بها كراهيته الحبن في مُسْتَقْفِلِنَ، ألا ترى أنه لو قال: وَيَسْرَحُوهُ لكان الجزء محبوبًا» (المحكم ٦٤٠/٨) هندواوي)، وانظر: اللسان ٤١٢/١٤ (سوا).

(٢) ذهب إلى ذلك الرماني كما في البيان في شرح اللمع ٣٠٢. وجواز مجيء (أو) بمعنى الواو مذهب الكوفيين. انظر: الإنصاف ٤٧٨/٢، واللباب ٤٢٤/١.

(٣) في اللمع: أي الثاني.

(٤) اللمع ٩١.

(٥) انظر نسبة هذا القول للزجاج في: البديع ٣٥٨/٢/١، وشرح ألفية ابن معطي ٧٧٨-٧٧٩.



كُتِبَهُ<sup>(١)</sup> ثُمَّ قَالَ: «وَقَدْ أَجَادَ الْعِبَارَةَ عَنْهَا»، أَي: لَيْسَتْ حَالُهَا كَحَالِ الْوَاوِ الَّتِي مَا عُطِفَ بِهَا مَعَ مَا قَبْلَهَا بِمَنْزِلَةِ مَا جُمِعَ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ. / ٤٢٥، وَقَوْلُهُ: «عَلَى مُوَاصِلَةٍ» أَي: لِمَا فِيهَا مِنْ قُوَّةِ الْإِتْبَاعِ، وَأَنَّهُ لَا مُهْلَةَ فِيهَا، يُؤَكِّدُ ذَلِكَ عِنْدَكَ هُوَ<sup>(٢)</sup> أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا دَنَا مِنَ الشَّيْءِ فَقَدْ يَجْرِي مَجْرَى مَا هُوَ حَادِثٌ فِي وَقْتِهِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ الْعَرَبِيِّ: أَشْكُرُهُ إِذَا أَعْطَانِي، وَهُوَ لَمْ يَشْكُرْهُ وَقْتَ الْعَطِيَّةِ، وَإِنَّمَا شَكَرْهُ عُقِيبَ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

لَمَّا أَتَانِي ابْنُ عَمِيرٍ رَاغِبًا      أَعْطَيْتُهُ عَيْسَاءَ مِنْهَا فَيَرَقُ<sup>(٤)</sup>  
فَدَلَّمَا مَنصُوبَةُ الْمَوْضِعِ بِـ (أَعْطَيْتُ)، وَلَمْ يُعْطِهِ حِينَ إِتْيَانِهِ رَاغِبًا، وَإِنَّمَا أَعْطَاهُ

(١) لم أقف على هذا، وإنما نقل هذا الزكشي فقال عن الفاء: «...ولهذا قال المحققون منهم إن معناها التقرُّق على مُوَاصَلَةٍ، وهذه العبارة تُحْكِي عن الزجاج وأخذها ابنُ جني في لمُعِهِ» (البحر المحيط للزكشي ٢/ ٢٦١).

(٢) كذا في ج، والنص ساقط من د. ولا وجه لوجود (هو)، ففاعل يؤكد هو المصدر المؤول.

(٣) نسبة ابن السكيت إلى العُقَيْلي، ونسبه التبريزي إلى الأعور بن براء الكلابي، كلاب بن مرة.

(٤) البيت من الرجز.

العيساء صفة للناقة. والعيس: البياض المشرب شقرة. (اللسان (عيس) ٦/ ١٥٢). ويرق بصره: تلالاً من شدة العجب أو الدهول. (عن المقاييس).

انظر: العين ١٥٦/٥ (برق)، وإصلاح المنطق ٤٥، ١٩٣، وتفسير الطبري ١٧٩/٢٩، والحجة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه ٣٥٧، وغريب الحديث للخطابي ٤٦٧/٢، ومقاييس اللغة ١/ ٢٢٤ (برق)، والمخصص ١٠٧/١، وتهذيب إصلاح المنطق ١/ ١٥٠.

عُقَيْبُهُ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾<sup>(١)</sup>،  
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ  
 مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَاءٍ﴾<sup>(٣)</sup> فَالتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى: وَإِذَا أَرَدْتَ قِرَاءَةَ  
 الْقُرْآنِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ، فَاكْتَفَى بِالمُسَبَّبِ عَنِ السَّبَبِ، فَالمُسَبَّبُ الْقِرَاءَةُ وَالسَّبَبُ  
 الْإِرَادَةُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾<sup>(٤)</sup> مَعْنَاهُ:  
 فَضْرَبَ فَانْفَجَرَتْ، وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ  
 تَعَالَى: ﴿مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لِنُزُومِهَا بِالعُصْبَةِ﴾<sup>(٥)</sup>، التَّقْدِيرُ: مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لِنُزُومِهَا  
 الْعُصْبَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٦)</sup>:

وَإِنِّي مَتَى مَا أَذْغُ بِأَسْمِكَ لَا تُحِبُّ      وَكُنْتَ جَدِيرًا أَنْ تُحِبَّ فَتَسْمَعَا<sup>(٧)</sup>

(١) النحل: ٩٨.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) الأعراف: ٤.

(٤) البقرة: ٦٠.

(٥) القصص: ٧٦.

(٦) هو متعم بن نورية.

(٧) البيت من الطويل.

روي: (لم تحب) بدل (لا تحب)، و(حرثًا) بدل (جديرًا). وروايته في جميع مصادره: أن تحبب وتُسَمِّعَا،  
 العطف بالواو، والفعل مضارع (أسمع)، وقال الأنباري: «ويروى: أن تُحِبَّ وتَسْمَعَا، والمعنى فيه  
 التقديم، أن تسمع وتُحِبَّ. قال الأصمعي: لو كان على هذه الرواية: فتَسْمَعَا، على أن الفاء في المعنى

/ ٤٢٦ أي: أن تَسْمَعَ فَتُجِيبَ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

صَبَّحْتَهُمْ بِكَلَابِ الْعَوَثِ يُؤْسِدُهَا      مُسْتَوْضِحِينَ يَرَوْنَ الْعَيْنَ كَالْأَثَرِ<sup>(٢)</sup>  
أي: يَرَوْنَ الْأَثَرَ كَالْعَيْنِ.

وَقِيلَ: إِنَّ كُلَّ فَعْلَيْنِ تَقَارَبَا فِي الْمَعْنَى جَاَزَ تَقْدِيمُ أَحَدِهِمَا شَيْئًا.  
وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّالِثَةُ فَقِيلَ: إِنَّ الْهَلَاكَ وَاقِعٌ بَعْضُ الْقَوْمِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَكَمْ  
مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَا بَعْضَهَا، فَجَاءَهَا بِأَسْنَا فَأَهْلَكْنَا الْجَمِيعَ<sup>(٣)</sup>، وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا فِي  
(أَوْ) قَوْلَ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

لُتُجِيبَ كَانَ أَحْسَنَ.

انظر: الفضليات ٢٦٧، وشرحها للأباري ٧٣/٢، والشعر والشعراء ٣٢٦/١، والعقد الفريد ٢٦٤/٣، وشرح اختيارات المفضل ١١٧٦/٣، والقرط على الكامل ٢٠٠، والتذيل والتكميل ١٥٥/٤ ب.

(١) هو الراعي النميري.

(٢) البيت من البسيط.

روي: (وَصَبَّحْتُهُ كَلَابًا) و(صَبَّحْتُهُ كَلَابًا) بدل (صَبَّحْتَهُمْ بِكَلَابٍ). و(مستوضحون) بالرفع.  
يُؤْسِدُهَا: يُبَيِّجُهَا وَيَغْرِيبُهَا بِالصَّيْدِ. ومستوضحون: ينظرون هل يرون شيئًا. يعني صيادين. (عن المعاني  
الكبير).

انظر: ديوان الراعي ١٥٣، والمعاني الكبير ٧٤٢/٢، ١١٩٣/٣، وتأويل مشكل القرآن ١٩٦، وأمالي  
المرتضى ٢١٦/١، وضرائر الشعر ٢٦٧.

(٣) انظر هذا القول غير منسوب في: تفسير القرطبي ١٥٣/٩، وفتح القدير ٢١٤/٢.

(٤) هو الأخطل.

وَنُعَزِّزُ أَنَا سَاعِزَةً يَكْرَهُونَهَا فَنَحْيَا كِرَامًا أَوْ نَمُوتُ فَنُقْتَلُ<sup>(١)</sup>  
 قَالَمُوتٌ هُنَا مُتْقَارِبَةٌ أَسْبَابُهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ  
 مَكَانٍ﴾<sup>(٢)</sup>، أَي: أَسْبَابُهُ.

وَالْمُتَّبِعَةُ غَيْرُ الْعَاطِفَةِ هِيَ الَّتِي تَأْتِي فِي جَوَابِ الشَّرْطِ إِذَا وَقَعَ جُمْلَةٌ مِنْ  
 مُبْتَدَأٍ وَخَيْرٍ، أَوْ أَمْرٍ وَنَحْوِهِ، نَحْوُ: إِنْ جِئْتَنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ رَبَطُوا  
 الْجُمْلَةَ بِالْجُمْلَةِ بِالْفَاءِ؛ لِأَنَّهَا لِلِاتِّبَاعِ بِلا مُهْلَةٍ، وَحُكْمُ الْجُزْأِ أَنْ يَكُونَ وَإِقْعًا  
 بِالشَّرْطِ<sup>(٣)</sup> يَتْلُوهُ بِلا مُهْلَةٍ.

وَكَذَلِكَ الْفَاءُ فِي جَوَابِ (أَمَّا) لَيْسَتْ لِلْعَاطِفِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِلِاتِّبَاعِ؛ لِأَنَّ فِي  
 (أَمَّا) مَعْنَى الشَّرْطِ، وَإِنْ كَانَ حُكْمُ الْفَاءِ أَنْ تَلِيَ الْجُمْلَةَ، لَكِنْ قَدَّمُوا أَحَدَ الْجُزْأَيْنِ  
 تَحْسِينًا؛ لِكَيْلَا تَلِيَ (إَمَّا)<sup>(٤)</sup>.

(١) البيت من الطويل.

رواية البيت في مصادره إلا التذييل والتكميل: وَنُعَزِّزُ أَنَا سَاعِزَةً. وروى: (جميعًا) بدل (كرامًا)، وفي العين  
 (فنعزروا) بدل (فنعزّل) والبيت من قصيدة لامية مضمومة.

نعرهم: تقع بهم وقعة منكرة. العر: أن تمرّ الإنسان بما يكره. (عن الديوان).

انظر: شعر الأخطل ٣٣، والعين ٨٥/١، وغريب الحديث لابن سلام ١٨/٤، وتهذيب اللغة ١٠١/١

(عر)، واللسان ٥٥٨/٤ (عرر)، والتذييل والتكميل ١٥٥/٤ ب.

(٢) إبراهيم: ١٧.

(٣) لعل الصواب: بعد الشرط.

(٤) في د: لكيلا تلي (إمّا) الفاء.

وَمَنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ سِيبَوِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَخَذْتُهُ بِدِرْهِمٍ فَصَاعِدًا<sup>(١)</sup>، لَمْ يَسْتَحْسِنِ الْوَاوُ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي أَشْيَاءٍ مُتَعَدِّدَةٍ تَتَرْتَّبُ / ٤٢٧ وَكَانَ شَرْيُّ أَوَّلِهَا بِدِرْهِمٍ، ثُمَّ زَادَ عَلَى ذَلِكَ فِي الشُّرَاءِ الثَّانِي فَقَدَّرَهُ بِقَوْلِكَ: فَرَادَ الثَّمَنُ صَاعِدًا، وَلَا تَحْسُنُ (ثُمَّ) حُسْنَ الْفَاءِ. وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ حَرْفٌ عَطْفٌ يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ إِلَّا الْفَاءُ الَّتِي فِي (أَمَّا)، وَالَّتِي فِي الْأَمْرِ فِي قَوْلِكَ: بَزِيدٌ فَاْمُرْزُ. وَأَمَّا الزَّائِدَةُ فَقَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ      وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي<sup>(٣)</sup>  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِيمَا رَوَاهُ الْأَخْفَشُ: زَيْدٌ فَوَجَدَ<sup>(٤)</sup>، يُرِيدُ: وَجَدَ، وَمِنْ ذَلِكَ

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٠.

(٢) هو النمر بن تولب.

(٣) البيت من الكامل.

روي: (إِنْ مُنْفِسٌ) بالرفع.

والمُنْفِسُ: النفس. (عن اللسان).

الشاهد فيه: كون إحدى الفأين زائدة في قوله: (فعند ذلك فاجزعي)؛ لأن إذا لا تقتضي جوابين.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٧٥، والكتاب ١/ ١٣٤، والمقتضب ٢/ ٧٦، والكامل ٣/ ١٢٢٩،

وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٠٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٠، والأزهية ٢٤٨، واللائح

١/ ٤٦٨، والمفصل ٧٣، واللباب ١/ ٤٢٢، واللسان ٦/ ٢٣٨ (نفس)، ومغني اللبيب ٥٢٧، وشرح

شواهد ١/ ٤٧٢.

(٤) حكاهما في المعاني: بلفظ: أخوك فوجد. انظر: معاني القرآن ١/ ٣٠٦، وحكاها عنه الفارسي بهذا اللفظ

في البغداديات ٣٠٩.

قوله<sup>(١)</sup>:

يموت أناس أو يشيب فتاهم  
وقال أبو كبير:

فرأيت ما فيه فثم رزئته  
أي: ثم، ومن ذلك قوله:

أراني إذا ما بث بث على هوى  
وبعض النحاوة يجعل (ثم) زائدة<sup>(٥)</sup> احتراما للتقديم، وأنشدوا<sup>(٦)</sup>:

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: زيادة الفاء في قوله: (فيكبر)، والتقدير: والصغير يكبر.

انظر: ضرائر الشعر ٧٣، وشرح عمدة الحفاظ ٦٥٣/٢، وتذكرة النحا ٤٦، والبحر المحيط ٢٤/٣،

ومع الهوامع ١٣١/٢، وخزانة الأدب ٤٩١/٨، ٦١/١١، والدرر اللوامع ٨٩/٦.

(٣) البيت من الكامل. روي صدره:

ثم انصرفت ولم أبثك حيثي

فلا شاهد فيه على هذه الرواية. وروي: (راضي المعمر) بدل (راضي معمر).

رأيت ما فيه: أي من خصال الخير. والمعمر: العمر. والرزينة: المصيبة، أي: أصبت به. (عن ديوان

المهذلين). انظر: ديوان المهذلين ١٠٢/٢، وشرح أشعارهم ١٠٨٢/٣، وجمهرة اللغة ٣٨٧/٢،

وضرائر الشعر ٧٣، واللسان ٦٠٤/٤ (عمر)، وخزانة الأدب ٤٩١/٨، ٦١/١١.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ممن حكم بزيادتها في هذا البيت: ابن الشجري في أماليه ٩٠/٣.

(٦) لم أقف على قائله.

لما رأى يَدَ عَظِيمٍ جِزْمُهَا فَتَرَكْتُ صَاحِي كَفُّهُ يَتَذَبَذَبُ<sup>(١)</sup>  
 وَقَالَ الْفَرَّاءُ: إِذَا كَانَ الْفِعْلَانِ يَقَعَانِ مَعًا جَازَ أَنْ تُقَدَّمَ أَيْهَمَا شِئْتَ، تَقُولُ:  
 أَعْطَيْتَنِي فَأَحْسَنْتَ، وَأَحْسَنْتَ فَأَعْطَيْتَنِي، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَلَيْسَ هُنَا فِعْلَانِ  
 مُخْتَلِفَانِ، بَلْ كِلَاهُمَا وَاحِدٌ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ رُدَّ عَلَيْهِ / ٤٢٨ بِقَوْلِهِمْ: أَعْطَيْتَ فَأَجَزَاتِ،  
 وَمَشَيْتَ فَأَسْرَعْتَ، وَلَوْ عَكَسْتَ لَمْ يَحْسُنْ. وَقَدْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِشَيْءٍ غَيْرِ مَرْضِيٍّ  
 فَتَرَكْنَا ذِكْرَهُ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى (ثُمَّ) الْمُهْلَةُ وَالْتِرَاحِي، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمِرُو،  
 أَي: بَيْنَهُمَا مُهْلَةٌ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: (ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِمُهْلَةٍ، وَكَانَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ يَقُولُ فِيهَا قَوْلًا غَيْرَ  
 مَرْضِيٍّ، وَهُوَ أَنَّهُ جَعَلَ الشَّاءَ بَدَلًا مِنَ الْفَاءِ، وَالْفَاءَ بَدَلًا مِنَ الْوَائِ لِتَقَارُبِ

(١) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (لَمَّا أَتَقَى) بدل (لما رأى).

قال البغدادى: والجُرم: الذنب، كذا رأيته مضبوطاً في سر الصناعة في نسخة صحيحة الضبط. وضبط

بكسر الجيم، بمعنى الجسد. ويتذبذب: يتحرك، يذهب ويحيى.

الشاهد فيه: دخول الفاء زائدة في قوله: (فتركت).

انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٩، والأزهية ٢٤٨، والبحر المحيط ٣/ ٢٤، ومغني اللبيب ٢٢٠،

وشرح أبياته ٤/ ٥٤.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/ ٣٧١.

(٣) اللمع ٩٢.

المَخْرَج<sup>(١)</sup>، وَيَجْعَلُ أَصْلَ الحُرُوفِ الواو<sup>(٢)</sup>.

وَمَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي (ثُمَّ) مَعْنَى الْفَاءِ أَنَّهُمْ لَمْ يُوقِعُوهَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ.

وَهِيَ تَقَعُ لِلْمُهْلَةِ إِذَا وَقَعَتْ مَعَ الْمَفْرَدَاتِ، وَأَمَّا فِي الْجُمْلِ فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِيهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا آذَرْنَاكَ مَا يَوْمَ الَّذِينَ<sup>(١٧)</sup> ثُمَّ مَا آذَرْنَاكَ مَا يَوْمَ الَّذِينَ<sup>(٣)</sup>﴾، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا آذَرْنَاكَ مَا الْعَقَبَةُ<sup>(١٢)</sup> فَكَ رَقِيعَةٍ<sup>(١٣)</sup> أَوْ إِطْعَمْتَنِي يَوْمَ ذِي مَسْجِنٍ<sup>(١٤)</sup> يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ<sup>(١٥)</sup> أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ<sup>(١٦)</sup> ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَصَّوْا بِإِلْحَابِهَا<sup>(٤)</sup>﴾<sup>(٥)</sup>، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِيَّ لِفَقَارٍ لِمَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى<sup>(٦)</sup>﴾، قِيلَ: يَعْنِي دَاوَمَ عَلَى التَّوْبَةِ<sup>(٧)</sup>، كَمَا قَالَ: ﴿أَفَدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ<sup>(٨)</sup>﴾، وَقَالَ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي<sup>(٩)</sup>﴾... إِلَى

(١) نقل هذا التعليل الزركشي في البحر المحيط ٢/ ٣٢٢-٣٢٣.

(٢) انظر: توجیه اللمع ٢٨٣، وشرح المفصل ٨/ ٨٩.

(٣) الانفطار: ١٧-١٨.

(٤) في د.

(٥) البلد: ١٢-١٧.

(٦) طه: ٨٢.

(٧) قال الزجاج: «ثم اهتدى: ثم أقام على إيمانه». (معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٧٠).

(٨) الفاتحة: ٦.

(٩) الأنعام: ١٥١.



قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(١)</sup> ثُمَّ قَالَ: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾<sup>(٢)</sup> وَمُوسَى أُوِّيَ الْكِتَابَ قَبْلَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قُلْ تَقْدِيرُهُ<sup>(٣)</sup>: يَا مُحَمَّدُ / ٤٢٩ ثُمَّ آتَيْنَا<sup>(٤)</sup>، وَقِيلَ: إِنَّ<sup>(٥)</sup> (ثُمَّ) بمعنى الواو<sup>(٦)</sup>، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٧)</sup>:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ      ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَٰلِكَ جَدُّهُ<sup>(٧)</sup>

(١) الأنعام: ١٥٣.

(٢) الأنعام: ١٥٤.

(٣) هكذا في ج، والنص ساقط من د. ولعل الصواب: تقديره: قل يا محمد. كما في تفسير الطبري.

(٤) قال الطبري: «يعني جل ثناؤه بقوله: (ثم آتينا موسى الكتاب): ثُمَّ قُلْ بَعْدَ ذَٰلِكَ يَا مُحَمَّدُ أَتَى رَبُّكَ

مُوسَى الْكِتَابَ، فَتَرَكَ ذِكْرَ (قُلْ) إِذْ كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْقِصَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُرَادُ فِيهَا، وَذَٰلِكَ قَوْلُهُ:

(قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ) فَقَصَّ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ وَأَحْلَى ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ قُلْ آتَيْنَا مُوسَى...

(تفسير الطبري ٨/ ٨٩).

(٥) انظر: الفصول في الأصول للجصاص ١/ ٩١، وأحكام القرآن له ١/ ٣٨٨.

(٦) هو أبو نواس.

(٧) البيت من الخفيف.

روي: إِنَّ مِنْ سَادَ... وروي عجزه:

قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَٰلِكَ جَدُّهُ

انظر: ديوان أبي نواس ٤٩٣، وتفسير الثعلبي ٤/ ٢٠٥، ٨/ ١٤٦، والمنخول للغزالي ٨٧، وتفسير ابن

عطية ٤/ ٥١٩، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٣١٦، وورصف المباني ٢٥٠، والجنى الداني ٤٢٨، ومغني

الليبي ١٥٩، والمقاصد الشافية ٥/ ٨٨، وخزانة الأدب ١١/ ٣٧.

وَالصَّوَابُ أَنَّ (ثُمَّ) لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ فِي الْجُمْلِ، وَإِنَّمَا تَقْتَضِي الْمُهْلَةَ فِي  
الْمُفْرَدَاتِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ  
اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾<sup>(١)</sup>، وَلَا شَكَّ أَنَّ أَمْرَهُ لِلْمَلَائِكَةِ قَبْلَ خَلْقِهِمْ وَتَصْوِيرِهِمْ.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: (ثُمَّ) بِمَعْنَى الْوَإِ<sup>(٢)</sup>، كَمَا قَالَ<sup>(٣)</sup>:

سَأَلْتُ رَبِيعَةَ مَنْ خَيْرُهَا أَبَا ثَمٍّ أَمْ أَفْقَالَتْ لِهَ<sup>(٤)</sup>

وَمِنْ ذَلِكَ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾<sup>(٥)</sup>

وَالتَّقْدِيرُ: فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا، هَذَا قَوْلُ الْأَخْفَشِ<sup>(٦)</sup>، وَمِثْلُهُ:

﴿أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ قَوْلَ عَنْهُمْ فَأَنْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾<sup>(٧)</sup> تَقْدِيرُهُ: فَأَنْظُرْ

(١) الأعراف: ١١.

(٢) رأي الأخفش في الجنى الداني ٤٢٧، وبه وجه بيت أبي نواس. انظر: خزانة الأدب ٣٩/١١.

(٣) هو الأقيشر الأسدي.

(٤) البيت من المتقارب.

في ج: (له) بدل (لِهَ)، والبيت ساقط من د. والتصويب من مصادر البيت. وقد روي: (شرها) بدل

(خيرها) و(فقالوا) بدل (فقلت).

الشاهد فيه: أما ثم أما، والمعنى: أباً وأماً.

انظر: ديوان الأقيشر ١١٥، تفسير الطبري ٣٢٢/١١ (شاكر)، والصاحبي ٣١٥، والأغاني ٢٥٠/١١،

وتفسير الثعلبي ٢١٨/٤، ونهاية الأرب ٥٢/٤.

(٥) المجادلة: ٣.

(٦) انظر: معاني القرآن ٧٠٥/٢.

(٧) النمل: ٢٨.

مَاذَا يَرْجِعُونَ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ.

وَقِيلَ: (ثُمَّ) [لا] <sup>(١)</sup> تَكُونُ لِلتَّرْتِيبِ فِي الْجُمْلِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ فِي الْإِحَادِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَدْ جَاءَتْ مَعَانِي الْأَحْرُفِ الثَّلَاثَةِ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي يُبَيِّتُ ثُمَّ هُوَ يَطْعَمُنِي وَيَسْقِي (٧٦) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ (٨٠) وَالَّذِي يُبَيِّتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ <sup>(٢)</sup>، وَلَيْسَ لِلطَّعْمِ وَالسَّقْيِ تَرْتِيبٌ، وَالشِّفَاءُ عُقِيبُ السَّقْمِ، وَالْإِحْيَاءُ بَعْدَ الْمَوْتِ بِزَمَانٍ.

وَجَوَزَ الْأَخْفَشُ أَنْ تَكُونَ (ثُمَّ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ <sup>(٣)</sup> ثُمَّ تَابَ

(١) سقط من ج، والنص ساقط من د. ولعل الصواب ما أثبت، قال ابن فارس: «وقوله جل ثناؤه:

﴿خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢]، وقد كان قضى الأجل، فمعناه: أخبركم أنّي خلقتكم من طين، ثم أخبركم أنّي قضيت الأجل، كما تقول: كلمتك اليوم ثم كلمتك أمس، أي: إني أخبرك بذلك، ثم أخبرك بهذا. وهذا يكون في الجمل، فأما في عطف الاسم على الاسم، والفعل على الفعل، فلا يكون إلا مرتبًا أحدهما بعد الآخر». (الصاحبي ٢١٦). وقال المالقي: «والأظهر في الجمل الانفصال في المراد إلا حيث يدل الدليل على أن مقصود الكلام واحد». (رصف المباني ٢٥١)، ونقله المرادي في

الجنى الداني ٤٣٢.

(٢) الشعراء: ٧٩-٨١.

(٣) في د.

عَلَيْهِمْ ﴿١﴾ زائدة <sup>(٢)</sup>.

وَأَعْلَمَ أَنَّ / ٤٣٠ الهَمْزَةُ تَدْخُلُ عَلَى الْوَائِ وَالْفَاءِ وَ(ثُمَّ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿أَوْ كَلَّمَا عَنْهُمْ وَأَعْهَدُوا عَهْدًا﴾ <sup>(٣)</sup>، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَأَنْتَ تَهْدِي [الْقَوْمَ]﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿٥﴾،

وَقَالَ: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَعَّ﴾ <sup>(٦)</sup> ﴿٧﴾. وَهَذِهِ الْحُرُوفُ كُلُّهَا تَدْخُلُ عَلَى (هَلْ)، كَقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ <sup>(٨)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّ الْهَمْزَةَ تَدْخُلُ فِي الْإِيجَابِ فِي قَوْلِهِ <sup>(٩)</sup>:

أَطْرَبَا وَأَنْتَ قَنْسِرِي <sup>(١٠)</sup>

(١) التوبة: ١١٨.

(٢) لم أقف على هذا القول منسوبًا للأخفش، وإنما هو بغير نسبة في الصاحبي ٢١٦.

(٣) البقرة: ١٠٠.

(٤) في د.

(٥) يونس: ٤٣.

(٦) في ج، د: أنتم إذا جاءتهم، وهو وهم فليس في القرآن إلا هذه الآية.

(٧) يونس: ٥١.

(٨) المائدة: ٩١.

(٩) هو المعجاج.

(١٠) من الرجز.

الْقَنْسِرِيُّ: الكبير المسن. (عن شرح أبيات سيويه).

انظر: ديوان المعجاج ٣١٠، والكتاب ٣٣٨/١، والمقتضب ٢٢٨/٣، ٢٦٤، ٢٨٩، وجمهرة اللغة

١١٥١/٢ (بعلبكي)، والإيضاح العضدي ٣٠٠، وشرح أبيات سيويه ١٥٢/١، وشرح الحماسة

للمرزوقي ١٨١٨/٤، والمخصص ٤٥/١، وأمالى ابن الشجري ٤٠٠/١، وشرح شواهد الإيضاح

فَلَمْ يُسْتَقْبَحْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحُرُوفُ بَعْدَهَا، بِخِلَافِ (هَلْ)؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ (هَلْ) دَخَلَتْ عَلَيْهَا كَمَا دَخَلَتْ حُرُوفُ الْعَطْفِ عَلَيْهَا.  
 قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى (أَوْ) الشُّكُّ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو، وَتَكُونُ تَخْيِيرًا، تَقُولُ: اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، أَيْ أَحَدَهُمَا، وَتَكُونُ إِبَاحَةً، كَقَوْلِكَ: جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ، أَيْ: قَدْ أَبَحْتُكَ مَجَالَسَةَ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ، وَأَيَّنَ وَقَعْتَ (أَوْ) فَهِيَ لِأَحَدِ شَيْئَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: (أَوْ) تَقَعُ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ:  
 أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ لِلشُّكِّ، كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو، فَيَجُوزُ فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَضَى صَدْرُهُ عَلَى الْإِخْبَارِ، ثُمَّ جِئْتَ بِأَوْ فَسَارَ الشُّكُّ مِنَ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْحَقِيرِ أَوْ الْاسْتِخْبَارِ، وَكَذَلِكَ الْإِبْهَامُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَدْرُ الْكَلَامِ مَضَى عَلَى الشُّكِّ، فَيَسْتَخِلُّ<sup>(٢)</sup> فِي الْيَدِ مِنْهُمَا مَعْنَى أَحَدِهِمَا.  
 الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ لِلتَّخْيِيرِ، وَهَذَا الْبَابُ أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَمْرِ أَوْ النَّهْيِ فِيمَا يَكُونُ مَحْظُورًا عَلَى الْإِنْسَانِ، فَإِذَا / ٤٣١ خَيْرُهُ أَطَاعَهُ فِي أَحَدِهِمَا، وَبَقِيَ الْآخَرُ عَلَى حَظَرِهِ، كَقَوْلِكَ: خُذْ مِنْ مَالِي عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ أَوْ دِينَارًا، فَمَا لَكَ مَحْظُورٌ عَلَى غَيْرِكَ مِلْكُهُ، فَلَمَّا أَمَرْتَهُ بِالْأَخْذِ حَلَّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِغَيْرِ عَيْنِهِ، وَبَقِيَ الْحَظَرُ فِي الْآخَرِ

٢٤٧، وخزانة الأدب ١١/ ٢٧٤.

(١) اللمع ٩٢.

(٢) يتنخل: يصفو. انظر: اللسان ١١/ ٦٥١ (نخل).

عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، فَإِذَا<sup>(١)</sup> نَهَيْتُهُ فَقُلْتُ: لَا تَأْخُذْ مِنْ مَالِي عَشْرَةَ دَرَاهِمَ أَوْ دِينَارًا،  
فَالنَّهْيُ يَتَنَاوَلُ حَظَرَ مَا جَعَلَ حَلَالًا لَهُ بِالْأَمْرِ، وَيَبْقَى الْآخَرُ عَلَى حُزْمِهِ أَوَّلًا  
وَأَخْرًا، وَقَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ لَجَامِي<sup>(٣)</sup>  
لَيْسَتْ (أَوْ) لِلشَّكِّ، إِنَّمَا هِيَ الَّتِي يُرَادُّ بِهَا أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى مَعْنَى  
التَّعَاقُبِ<sup>(٤)</sup>، كَمَا تَقُولُ لِلرَّجُلِ: مَا كَانَ طَعَامُكَ؟ فَيَقُولُ: الْحِنْطَةُ أَوِ الْأَرْزُ، أَيْ:  
أَحَدُ هَذَيْنِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَلًا مِنْ صَاحِبِهِ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَعْنَى الْإِبَاحَةِ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا فِي الْأَمْرِ  
وَالنَّهْيِ، فَيُقَارَبُ مَعْنَى الْوَاوِ فِي أَحَدِ الْأَقْسَامِ وَبِأُيُهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْهُ، وَإِنَّمَا حَصَلَ مَا  
حَصَلَ فِيهَا بِقَرِينَةٍ أُخْرَى، وَمِثَالُهُ أَنْ تَقُولَ لَهُ: الْبَسْ مِنْ مَالِكَ قَمِيصًا أَوْ جُبَّةً،  
فَإِنْ لَبَسَ أَحَدَهُمَا فَقَدْ عَمِلَ بِمُقْتَضَى (أَوْ)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ،  
فَإِنْ لَبَسَهُمَا جَمِيعًا فَقَدْ امْتَثَلَ الْأَمْرَ مِنْكَ وَفَعَلَهُ الْآخَرُ مِنْهُمَا، لِأَجْلِ أَنَّهُ مَالِكُهُ،  
وَمُلْكُهُ لَا يَحْظَرُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ، وَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ مَكَانَ (أَوْ) وَفَعَلَ أَحَدَهُمَا كَانَ

(١) فِي ج: فَإِذَا.

(٢) هُوَ قَطْرِي بْنُ الْفَجَاءَةِ.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ.

انظر: شعر الخوارج ١١٢، وأملی القالي ١٩٠/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٧/١، وزهر الآداب

١٠٢٨/٢، واللائل ٨٠٦/٢، والحماسة البصرية ١٢٦/١، وخزانة الأدب ١٦٠/١٠.

(٤) أَيْ هَذَا مَرَّةً وَذَاكَ أُخْرَى.

مُخَالِفًا أَمْرَهُ، / ٤٣٢ وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: جَالِسِ النُّحَاةَ أَوْ الْفُقَهَاءَ، عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْإِبَاحَةِ، وَلَوْ قُلْتَ لَهُ: لَا تَخَالِطِ الْجُهْلَاءَ أَوْ الشُّرَاءَ، فَخَالَطَ أَحَدَهُمَا كَانَ عَاصِيًا لِلنَّهْيِ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ خَالَطَ الْقَبِيلَ الْأَوَّلَ كَانَ طَائِعًا فِي الْأَمْرِ بِمُقْتَضَى (أَوْ)، وَلَوْ خَالَطَهُمَا جَمِيعًا كَانَ عَاصِيًا، كَمَا أَنَّهُ لَوْ خَالَطَ الْقَبِيلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ كَانَ طَائِعًا فِي الْأَمْرِ عَلَى الْأَصْلِ الْأَوَّلِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ، إِنَّمَا أَزْكُرُونَ﴾<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ لَا يُجُوزُ لَهُ طَاعَةُ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: لَا تُطِيعْ أَحَدَ هَذَيْنِ الصَّنَفَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الَّذِي<sup>(٢)</sup> دَاخِلًا عَلَى أَمْرِ بِطَاعَةِ أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ فِي الْمَعْنَى وَلَكِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ ذَلِكَ مِنَ الْكُفَّارِ لَهُ.

وَنَقُولُ: لَا ضَرِبَتُهُ ذَهَبٌ أَوْ مَكَّتْ، عَلَى تَقْدِيرِ الْحَالِ، وَلَا تُفَرِّدِ الْفِعْلَ؛ لِأَنَّ التَّكْرِيرَ أَفَادَ الشَّرْطَ إِفَادَةَ الْحَالِ، وَلَا يَقَعُ مَوْقَعُهُ فِعْلُ الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْرِيرٍ، فَإِذَا دَخَلَتِ الْهَمْزَةُ جِثَّتْ بِهِ (أَمْ).

وَالرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ لِلْإِبْهَامِ، وَذَلِكَ إِذَا صَدَرَتْ مِنَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، أَوْ مِمَّنْ يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يُزِيدُ﴾<sup>(٣)</sup>، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلِمَتِ الْبَصَرِ<sup>(٤)</sup> أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾<sup>(٥)</sup>، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ

(١) الإنسان: ٢٤.

(٢) كَذَا فِي ج، وَالنَّصُّ سَاقِطٌ مِنْ د. وَأَرَى أَنَّ (الَّذِي) زَائِدَةٌ.

(٣) الصافات: ١٤٧.

(٤) فِي ج: بِالْبَصَرِ. وَهُوَ وَهْمٌ.

(٥) النحل: ٧٧.

أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴿١﴾.

فَفِي الْآيَةِ الْأُولَى خَمْسَةُ أَقْوَالٍ <sup>(٢)</sup>: مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ (أَوْ) مَعْنَاهَا التَّخْيِيرُ هُنَا، كَأَنَّهُ قَالَ: لَوْ رَأَيْتُمُوهُمْ لَقُلْتُمْ كَذَا وَكُنْتُمْ بِالْخِيَارِ فِيهِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَاهَا / ٤٣٣ الشُّكُّ لَكُمْ، أَي: لَوْ رَأَيْتُمُوهُمْ لَشَكَّكْتُمْ فِي عِدَّتِهِمْ، فَكُنْتُمْ قَائِلِينَ كَذَا.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبْهَمَ لِمَصْلَحَةٍ لَا يَقِفُ عَلَيْهَا، وَنَحْوُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّلُونَاكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ <sup>(٣)</sup> وَلَوْ شَاءَ [اللَّهُ تَعَالَى] <sup>(٤)</sup> لَيَنَّ. وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنَّ (أَوْ) بِمَعْنَى الْوَاوِ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدُوا <sup>(٥)</sup>:

فَلَوْ كَانَ الْبُكَاءُ يَرُدُّ شَيْئًا      بَكَيتُ عَلَى جُبَيْرٍ أَوْ عُفَاقٍ  
عَلَى الْمَرَاثِينِ إِذْ هَلَكَ جَمِيعًا      لَشَأْنُهُمَا بِحُزْنٍ وَاشْتِيَاقٍ <sup>(٦)</sup>

(١) البقرة: ٧٤.

(٢) انظر الأقوال متفرقة في: المقتضب ٣/ ٣٠٤، وتفسير الطبري ١/ ٣٦٢، ومعاني القرآن للنحاس ٦/ ٦٠، وزاد المسير ٧/ ٨٩، والبحر المحيط ٧/ ٣٧٦، ومغني اللبيب ٨٧.

(٣) الإسراء: ٨٥.

(٤) في د.

(٥) لمتهم بن نويرة.

(٦) البيتان من الوافر.

روى: (بجير) و(يزيد) بدل (جُبَيْر)، و(هما المرآن) بدل (على المرآين). و(بشجو) بدل (بحزن).  
الشاهد فيه: مجيء (أَوْ) بِمَعْنَى الْوَاوِ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ: بَكَيتُ عَلَى بَجِيرٍ وَعُفَاقٍ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ أَبْدَلَ مِنْهَا: عَلَى الْمَرَاثِينِ إِذْ هَلَكَ...  
انظر: تفسير الطبري ١/ ١٤٩، والمسائل المثورة ٢٤٧، واللسان ١٠/ ٢٥٤ (عفق)، وخزانة الأدب



وَكَذَا قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

فَقُلْتُ الْبِشَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكِمَا مَا غَيَّبْتَنِي غِيَابِيَا<sup>(٢)</sup>  
وَالْقَوْلُ الْخَامِسُ: أَنَّ (أَوْ) بِمَعْنَى (بَلْ)، وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ لِلْكُوفِيِّنَ<sup>(٣)</sup>، وَمِثْلُ  
ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْثِ الصُّحَى

وَصَوْرَتُهَا أَوْ أَنْتِ وَالْعَيْنُ أَمْلَحُ<sup>(٥)</sup>

١٣١/٧، وتاج العروس ١٦٤/٢٦ (عق).

(١) هو عمرو بن أحر الباهلي.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (فذلكما شهرين)، و(قرى عنكما شهرين) و(ألا فالبشا) بدل (فقلت البشا).

الغيابة والغياب: كل موضع ما يُغَيَّب. ولذا أتت على إرادة الغيبة. (عن إعراب القرآن للنحاس وحاشية الصاحبي).

الشاهد فيه: مجيء (أَوْ) بمعنى الواو؛ لأنه يريد: البشا شهرين ونصف الثالث.

انظر: ديوان ابن أحر ١٧١، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٦/٢،

والخصائص ٤٦٠/٢، والصاحبي ١٧٢، والأزمة والأمكنة للمرزوقي ٢٧٨/٢، والإنصاف

٤٨٣/٢، وأما ابن الشجري ٢٠٧/٣، وخزانة الأدب ٢٥٩/١٠، ٧١/١١.

(٣) بمعنى (بل) قول الفراء، كما في المعاني ٣٩٣/٢، وحكاة تلعب عنه في المجالس ١٣٦/١. وقد قال به

الخليل وأبو عبيدة. انظر: العين ٤٣٨/٨، والجمل المنسوب للخليل ٣١٠، ومجاز القرآن ١٧٥/٢.

ويعني الواو قول قطرب. انظر: سر صناعة الإعراب ٤٠٦/١، والخصائص ٤٦١/٢.

وانظر الخلاف في: الإنصاف ٤٧٨/٢، واللباب ٤٢٤/١.

(٤) هو ذو الرمة.

(٥) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (في العين) بدل (والعين). وروي (أم أنت) بدل (أو أنت)، فلا شاهد فيه.

وَأَعْلَمَ أَنَّ (أَوْ) تَقَعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ أَوْ أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ الْأَوْقَاتِ يَتَنَاوَلُهَا، فَتَذَكَّرُ (أَوْ) لِيُفَرِّقَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي وَقْتِهِ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: مَا كُنْتَ تَأْكُلُ بِبَغْدَادَ؟ فَيَقُولُ: بَطِّيخًا أَوْ نَارِينَجًا، أَيْ: أَكَلْتُهُمَا جَمِيعَهُمَا، وَلَا أَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

وَذَكَّرُوا أَنَّ (أَوْ) تَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ؛ مُتَّصِلَةً أَوْ مُنْقَطِعَةً، فَالْمُتَّصِلَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ إِيْمًا أَوْ كُفْرًا﴾<sup>(١)</sup>، فَهَذِهِ لَوْ كَانَتْ لِلإِبَاحَةِ قَبْلَ دُخُولِ (لَا) قَرَّرَتِ الإِثْمَ كَالْكُفُورِ فِي / ٤٣٤، الْمُخَالَطَةُ، فَكَمَا أَنَّ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ وَاحِدٌ فِي الْمُخَالَطَةِ، فَلَمَّا دَخَلَتْ (لَا) اسْتَغْرَقَ النَّهْيُ الْاِثْنَيْنِ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ لَا النَّهْيُ لَكَانَ مُقْتَضًى الْأَمْرِ يُجِيزُ لَهُ مُخَالَطَتَهُمَا، وَقَالَ سَيَبَوِيه: لَوْ قِيلَ: أَوْ لَا تُطِيعُ مِنْهُمْ كُفْرًا، لَانْقَلَبَ الْمَعْنَى<sup>(٢)</sup>، يَعْنِي أَنَّهُ كَانَ يَكُونُ إِضْرَابًا عَنِ الْأَوَّلِ فَيَجُوزُ طَاعَتُهُ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا.

وَأَمَّا الْمُنْقَطِعَةُ فَكَقَوْلِكَ: أَنَا أَخْرُجُ أَوْ أَقِيمُ، أَضْرَبْتَ عَنِ الْخُرُوجِ وَأَتَيْتَ بِالْإِقَامَةِ.

فَاعْلَمْ أَنَّ النَّهْيَ إِذَا وَلِيَ الَّتِي لِلإِبَاحَةِ اسْتَغْرَقَ الْجَمِيعَ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ، كَقَوْلِكَ: لَا تَأْكُلْ خُبْزًا أَوْ لَحْمًا أَوْ سَمَكًا، فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنِ الْجَمْعِ، فَلِذَا كَانَ نَهْيَ

انظر: معاني القرآن للفراء ٧٢/١، والمحاسب ٩٩/١، والخصائص ٤٥٧/٢-٤٥٨، وتفسير الثعلبي

٢٢١/١، والإنصاف ٤٧٨/٢، ٤٨١، واللباب ٤٢٤/١، واللسان ٥٤/١٤ (أوا)، وخزانة الأدب

٦٥/١١.

(١) الإنسان: ٢٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/١٨٨.

تَخْيِيرُ فَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ<sup>(١)</sup>.

فَأَمَّا ابْنُ كَيْسَانَ فَإِنَّهُ يَجْعَلُهُ لِوَاحِدٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، وَيَدْعُ الْآخَرَ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ  
(أَوْ) قَبْلَ النَّهْيِ، هُوَ كَقَوْلِكَ: خُذْ دِينَارِي أَوْ دِرْهَمِي، فَإِذَا قُلْتَ: لَا تَأْخُذْ دِينَارِي  
أَوْ دِرْهَمِي، إِنَّمَا نَهَيْتَكَ عَنْ وَاحِدٍ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْجَمَاعَةِ غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾<sup>(٣)</sup> وَقِيَاسُ  
الْعَرَبِيَّةِ: فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِ؛ لِأَنَّ هَا هُنَا (أَوْ) وَالْعَائِدُ إِلَى أَحَدِهِمَا لَا إِلَيْهِمَا.  
وَالْجَوَابُ عِنْدَ النُّحَاةِ: أَنَّ هَذَا كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى<sup>(٤)</sup>، وَالصَّوَابُ عِنْدِي  
أَنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَةَ<sup>(٥)</sup> عَارِضَةٌ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ إِنَّمَا هُوَ: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ  
تَعْدِلُوا﴾<sup>(٦)</sup>، وَإِذَا كَانَ قَدْ فُصِّلَ / ٣٥؛ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ بِالْجُمْلَةِ الْعَارِضَةِ فِي

(١) انظر: رأي البصريين في شرح السيرافي ٦٨/٤ ب.

(٢) انظر رأي ابن كيسان في شرح السيرافي ٦٨/٤ ب.

(٣) النساء: ١٣٥.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٤٩٥، ومشكل إعراب القرآن ٢١٠، والبيان ١/٣٩٧، والبحر

المحيط ٣/٣٧٠.

(٥) كذا في ج، والنص ساقط من د. ولعل الصواب: الجملة.

(٦) النساء: ١٣٥.

ورأيه هذا قد اختاره ابن مالك وغيره، واعترضه ابن هشام فإنه ذكر هذه الآية من أمثلة الفصل بالجملة

بين الشرط وجوابه، ثم قال: «والظاهر أن الجواب (فإنه أولى بهما) ولا يؤدّد ذمّ تنبيه الضمير كما توهموا؛

لأن (أو) هنا للتنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نصّ عليه الأجددي، وهو اللاحق».

(مغني اللبيب ٥٠٩). وانظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٣٧٦.

العارضة في قوله<sup>(١)</sup>:

وَقَدْ أَذْرَكْتَنِي - والحوادثُ جمّة - أَسِنَّةٌ قَوْمٍ لَا ضِعَافَ وَلَا عُزْلَ<sup>(٢)</sup>

فَأَن يُفْصَلَ بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ بِجُمْلَةٍ عَارِضَةٍ أُولَى.

قال أبو الفتح: «وَمَعْنَى (لَا) التَّحْقِيقُ لِلأَوَّلِ وَالنَّفْيُ عَنِ الثَّانِي، تَقُولُ: قَامَ

زَيْدٌ لَا عَمْرُو»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: لـ (لَا) فِي الْكَلَامِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ وَجْهًا:

أَحَدُهَا: أَن تَكُونَ لِلنَّفْيِ، كَقَوْلِكَ: لَا تَقُمْ.

وَالثَّانِي: أَن تَكُونَ لِلنَّفْيِ، كَقَوْلِكَ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، وَوَاللهِ لَا يَقُومُ زَيْدٌ.

وَالثَّالِثُ: أَن تَكُونَ مُهَيِّئَةً، كَقَوْلِكَ: لَوْلَا زَيْدٌ جَاءَ عَمْرُو، فَ(لَوْ) كَانَتْ تِلِي

الْفِعْلِ فَصَارَتْ بِـ (لَا) يَلِيهَا<sup>(٤)</sup> الْاسْمَ، وَهِيَ مُعْيَرَةٌ أَيْضًا، لِأَنَّ (لَوْ) مَعْنَاهَا امْتِنَاعُ

الشَّيْءِ لَا امْتِنَاعَ غَيْرِهِ، فَلَمَّا دَخَلَتْ (لَا) صَارَ مَعْنَاهَا امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ.

(١) هو جويرية بن زيد، وقيل: حُورثة، من بني دارم.

(٢) البيت من الطويل.

عُزْلٌ: جمع أعزل، وهو من لا رمح له. (عن شرح أبيات المغني).

انظر: الحليبات ١٤٦، ٢٥٧، والخصائص ١/٣٣١، ٣٣٦، وسر صناعة الإعراب ١/١٤٠، وأمالى ابن

الشجري ١/٣٢٨، واللسان ١٢/٦٢٦ (هيم)، ومغني اللبيب ٥٠٦، وشرح شواهد ٢/٨٠٧،

وشرح أبياته ٦/١٨٣، ٢٠٦.

(٣) اللمع ٩٣.

(٤) في ج، د: تلي. والصواب ما أثبتته.

وَالرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (لَمْ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّ﴾<sup>(١)</sup>، وَمِنْهُ  
قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

وَأَيُّ حَمِيسٍ لَا أَفَانَا نِهَابَهُ<sup>(٣)</sup>

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَا<sup>(٥)</sup>

(١) القيامة: ٣١.

(٢) هو طرفة بن العبد.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَأَسِيفَانَا يَقْطُرْنَ مِنْ كِبْشَةٍ دَمَا

الخميس: الجيش، وأفانا: رددنا. (عن الكامل) والنَّهَابُ: الغنائم.

الشاهد فيه: لَا أَفَانَا، فالمعنى: لَمْ تُفْرَخْ.

انظر: ديوان طرفة ١٩٥، ومجاز القرآن ٢/٢٧٨، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٨، والكامل ٢/١٠٤٤،

والصاحبي ٢٥٧، وأمالى ابن الشجري ٢/٥٣٦، والبحر المحيط ٨/٣٩٠، والدر المصون ١٠/٥٨١.

(٤) اختلف في قائله، فقليل:

أ- أُمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ.

ب- أَبُو خِرَاشٍ الْمَذَلِي، قاله وهو يطوف بالبيت، كما في أمالي ابن الشجري.

(٥) من الرجز.

الشاهد فيه: قوله: لَا أَلَمْ، يريد: لَمْ يَلَمْ.

انظر: ديوان أمية ٢٦٤، وشرح أشعار المذليين ٣/١٣٤٦، والعين ٨/٣٢١ (لم)، وطبقات فحول الشعراء

١/٢٦٧، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/٣٠١، وتفسير الطبري ٢٧/٦٦، وأمالى ابن الشجري

٢/٥٣٦، والإنصاف ١/٧٦، والحامسة البصرية ٤/١٦٨٧، واللسان ١٢/١٠٤ (جيم)، ١٢/٥٥٠،

٥٥٣ (لم)، ومغني اللبيب ٣٢١، وخزانة الأدب ٢/٢٩٥.

وَالْخَامِسُ: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(١)</sup>،  
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾<sup>(٢)</sup>، وَمِثْلُهُ قَوْلُ زُهَيْرٍ<sup>(٣)</sup>:

مُورَثُ الْمَجْدِ لَا يَغْتَالُ هِمَّتُهُ      عَنِ الْمَفَاخِرِ لَا عَجْزٌ وَلَا سَأَمٌ<sup>(٤)</sup>  
وَقَالَ الْهَذَلِيُّ<sup>(٥)</sup>:

أَفْعَنَكَ لَا بَرَقَ أَرِيكَ وَمِیْضُهُ      عَانٍ تَسْنَمُهُ ضِرَامٌ مُثْقَبٌ<sup>(٦)</sup>

(١) الحديد: ٢٩.

(٢) فُصِّلَتْ: ٣٤.

(٣) هو زهير بن أبي سلمى المزني. من فحول شعراء الجاهلية، ومن أصحاب المعلقات السبع، كان معروفاً بتنقيح شعره، فاشتهر بحوليَّاته. روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أثنى على شعره. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٥٠، والشعر والشعراء ١/ ١٣٧، والأغاني ٩/ ٢٩٨.

(٤) البيت من البسيط.

روي (الرياسة) بدل (المفاخر).

الشاهد فيه: زيادة (لا) في قوله: لا عجز.

انظر: ديوان زهير ١٦٣، والصاحبي ٢٥٨، والحماسة البصرية ١/ ٣٧١.

(٥) هو ساعدة بن جؤية.

(٦) البيت من الكامل.

روي: (أمك) بدل (أعنك)، و(كأنَّ) بدل (أريك)، و(غابٌ) بدل (عاني)، و(تسْنَمُهُ) بدل (تسْنَمُهُ).  
أفْعَنَكَ: أعن شِقْكَ ونَاحِيَتَكَ. أي أعن ناحيتك هذ البرق؟ والضرام: النار في الخطب. والمثقب: الموقد.  
(عن شرح أشعار الهذليين).  
الشاهد فيه: زيادة (لا) في قوله: لا برق.

/ ٤٣٦ وَقَدْ تَزَادُ مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ أَنْشَدَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ<sup>(١)</sup>:

فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ [بِحُزْنٍ]<sup>(٢)</sup> أَجَلٌ لَا لَا وَلَا يَرْدَاذِ مَالٍ<sup>(٣)</sup>

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾<sup>(٤)</sup> فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ (لَا) زَائِدَةً، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ زِيَادَةٌ فِي أَوَّلِ

الْكَلَامِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قُرِئَ بِاللَّامِ، تَقْدِيرُهُ: لِأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ<sup>(٥)</sup>.

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ رَدًّا لِكَلَامٍ مَنِ أَنْكَرَ الْبَعْثَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا﴾ ثُمَّ قَالَ:

﴿أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾.

انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٧٢، وشرح أشعارهم ٣/ ١١٠٣، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤١٨ (لا)،

والصاحبي ٢٥٩، والمخصص ١٤/ ٦، وتفسير ابن عطية ٢/ ٣٣٣، ٣٧٨، واللسان ١٢/ ٢٣٠

(شيم).

(١) أبو بكر محمد بن القاسم. ولم أقف على موضع إنشاده. ويبعد أن يُريدَ أبا البركات، فهو معاصر له.

ولم أقف على قائل البيت.

(٢) الكلمة غير واضحة في ج، والبيت ساقط من د. وما أثبتته من الإنصاف.

(٣) البيت من الوافر.

وروايته في مصدره: (ولا برخاء بال) بدل (برذاذ مال).

انظر: الإنصاف ١/ ٧٥، ولم أجده في غيره.

(٤) القيامة: ١.

(٥) هي رواية قُتِبَ عن ابن كثير من السبعة، ومن غيرهم قرأ بها الحسن والأعرج. انظر: السبعة ٦٦١،

وتفسير الطبري ٢٩/ ١٧٢، وحجة القراءات لابن زنجلة ٧٣٥.

والسادس<sup>(١)</sup>: أَنْ تَكُونَ مُزِيلَةً لِلْبَسِ، كَقَوْلِكَ: مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو، فَلَوْلَا (لا) لَجَازَ أَنْ يَنْفِي اجْتِمَاعَ قِيَامِهِمَا فِي زَمَنٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا قُلْتَ: وَلَا عَمْرُو، زَالَ اللَّبْسُ. وَالسَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ جَوَابًا، كَقَوْلِكَ لَمَنْ قَالَ: أَزِيدُ فِي الدَّارِ: لَا. وَالثَّامِنُ: أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً لِلْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ بَعْدَ الْقَسَمِ، كَقَوْلِكَ: وَاللَّهِ لَا يَقُومُ زَيْدٌ. وَالتَّاسِعُ: أَنْ تَكُونَ نَائِبَةً عَنِ الْجُمْلَةِ، وَهِيَ (لا) فِي قَوْلِكَ: إِمَّا لَا، أَيْ: إِنْ كُنْتُ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ، وَالْعَرَبُ تُثْمِلُهَا.

وَالْعَاشِرُ: أَنْ تَكُونَ بِتَقْدِيرِ (لَيْسَ)، وَهَذَا سَبَقَ ذِكْرُهُ. وَالْحَادِي عَشَرَ: أَنْ تَكُونَ عَوَضًا مِنْ حَذْفِ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ وَإِحْدَى النُّونَيْنِ فِي (أَنَّ) وَإِلَاءِ الْحَرْفِ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ. وَالثَّانِي عَشَرَ: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (غَيْرِ)، وَلَا بُدَّ مِنْ تَكْرِيرِهَا، كَقَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ لَا شَجَاعَ وَلَا جَبَانَ، وَلَوْ قُلْتَ: لَا شَجَاعَ / ٤٣٧ وَحْدَهُ، لَمْ يَجُزْ، فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا يَوْمٌ لَا حَرٌّ وَلَا حَرٌّ<sup>(٢)</sup>، جَازَ، وَإِنْ جَرَزْتَ لَمْ يَجُزْ.

وَالثَّالِثَ عَشَرَ: أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي فَيَكُونَ دُعَاءً، كَقَوْلِهِمْ: لَا غَفَرَ اللَّهُ لِفُلَانٍ. الرَّابِعَ عَشَرَ: أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً، وَلَا يَظْهَرُ بَعْدَهَا فِعْلٌ؛ لَثَلَا يَلْتَبَسَ بِالْدُّعَاءِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ كَلَامٍ مَنفِيٍّ؛ لِأَنَّ (لا) إِنَّمَا تَنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا يُوجِبُ لِلأَوَّلِ، وَإِذَا صُدِّرَ الْكَلَامُ بِنَفْيٍ فَمَاذَا تَنْفِي عَنِ الثَّانِي؟

(١) من أوجه (لا).

(٢) كذا في ج، ولعلها: ولا قر.



وَتَقُولُ: أَنْتَ غَيْرُ قَائِمٍ وَلَا قَاعِدٍ، تُرِيدُ: وَغَيْرُ قَاعِدٍ، وَكَذَلِكَ: أَنْتَ غَيْرُ الْقَائِمِ وَلَا الْقَاعِدِ، وَلَا يُجِيزُونَ ذَلِكَ فِي الْمَعَارِفِ الْأَعْلَامِ، لَا تَقُولُ: أَنْتَ غَيْرُ زَيْدٍ وَلَا عَمْرٍو، وَلَا يُجَوِّزُ أَنْ يُنْسَقَ عَلَى (لم) و(لن) (لا) مَعَ الْأَفْعَالِ، لَا تَقُولُ: لَمْ يَقْعُدْ عَبْدُ اللَّهِ وَلَا يَقُمْ، وَلَكِنْ يَقُومَ عَبْدُ اللَّهِ وَلَا تَقْعُدْ؛ لِأَنَّ (لا) إِنَّمَا تَأْتِي فِي الْعَطْفِ لِتَنْفِيٍّ عَنِ الثَّانِي مَا يُوجِبُهُ الْأَوَّلُ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ عِنْدِي غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ (لا) لَيْسَتْ هُنَا لِلْعَطْفِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَتِ الْمَسْأَلَتَانِ فِي الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ (لم) لِتَنْفِيٍّ الْمَاضِي، وَ(لا) تَنْفِيٍّ الْمُسْتَقْبَلِ، فَتَضَادَّ الْأَمْرُ فِيهِمَا، وَ(لَنْ) تَنْفِيٍّ الْمُسْتَقْبَلِ، وَ(لا) وَإِنْ نَفَتْ الْمُسْتَقْبَلَ فَيَكُونُ جَوَابَ الْقَسَمِ، وَ(لَنْ) لَا يَكُونُ جَوَابَ الْقَسَمِ، فَتَخَالَفَ أَمْرُهُمَا. وَقَدْ حُذِفَتْ (لا) وَهِيَ مُرْدَاةٌ، أَجَازَ يُونُسُ: كَالْيَوْمِ رَجُلًا<sup>(١)</sup>، يَرِيدُ: لَا كَالْيَوْمِ، وَقَالَ أَوْسٌ<sup>(٢)</sup>: / ٤٣٨

حَتَّى إِذَا الْكَلَابُ قَالَ لَهَا      كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَلَبًا<sup>(٣)</sup>

(١) لم أقف على من نسب الإجازة ليونس. وقال الزغشري: «... ومنه قولهم: كاليوم رجلاً، بإضمار: لم أر» (المفصل ٦١).

(٢) هو أوس بن حجر بن عتاب. شاعر جاهلي قديم، كان عاقلاً في شعره، كثير الوصف لمكارم الأخلاق. انظر: الشعر والشعراء ١/ ١٩٨، وخزانة الأدب ٤/ ٣٧٩.

(٣) البيت من الكامل.

يريد: قال للبقر والكلاب: لم أر كاليوم مطلوبًا ولا طالبًا. (عن أمالي ابن الشجري). انظر: ديوان أوس ٣، وأمالي المرتضى ٢/ ٧٣، والمفصل ٦١، والكشاف ٢/ ٢٠١، ٤/ ٥٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٢٦، وشرح المفصل ١/ ١٢٥، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٠.

وَقَالَ النَّمِرُ:

وَقُولِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ      تُلَاقُونَهُ حَتَّى يَوْوَبَ الْمُنْخَلُ<sup>(١)</sup>  
وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup>:

رَأَيْتُكَ يَا بَنَ الْحَارِثِيَّةِ كَأَلَّتِي      صِنَاعَتَهَا أَبْقَتْ وَلَا الْوَهْيُ تَرَقَّعُ<sup>(٣)</sup>  
فَحَذَفَ (لَا) مِنْ هَذَا جَمِيعِهِ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى (بَل) الْإِضْرَابُ عَنِ الْأَوَّلِ وَالْإِبْثَابُ لِلثَّانِي، تَقُولُ:  
مَا قَامَ<sup>(٤)</sup> زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو»<sup>(٥)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: اَعْلَمْ أَنَّ فِي (بَل) قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا لِلْبَصَرِيِّ وَالْآخَرُ لِلْكُوفِيِّ، فَأَمَّا

(١) البيت من الطويل.

يقول: إذا أرسلوا بعيرهم أقول لا يعود أبداً، ولا يرده أحدٌ، لما أجد في نفسي من الضعف. و(تلاقونه) أي لا تلاقونه، وهو الشاهد. وقيل: المحذوف قسم، أي: والله لا تلاقونه. والمنخل: شاعر اتهم بالمتجرده زوجة النعمان ابن المنذر، فغيبه النعمان فلم يعلم خبره. (عن شرح شواهد المغني وخزانة الأدب).

انظر: ديوان النمر ٣٦٧، وطبقات فحول الشعراء ١٨/١، والمعاني الكبير ٣/١٢١٥، وشرح التسهيل ٣/٢١١، وارتشاف الضرب ٤/١٧٨١، ومغني اللبيب ٨٣٥، وشرح شواهد ٢/٦٢٩، وخزانة الأدب ٩٩/١٠.

(٢) هو المنذر بن درهم الكلبي.

(٣) البيت من الطويل.

المعنى: لا صناعتها أبقت.

انظر: ضرائر الشعر ١٥٦، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٢١، ومعجم الهوامع ٢/١٥٦.

(٤) في اللمع: قام زيد.

(٥) اللمع ٩٣.

البصري: فإنها يُستدرَكُ بها بعدَ النَّفي والإيجاب، فيقول: ما قامَ زيدٌ بل عمرو، وقامَ زيدٌ بل عمرو، ويحملونها على (لكن)، وعِلَّةُ الكوفي<sup>(١)</sup> في ذلك المتداول بين الناس، وهو إتيانها بعدَ النَّفي، وذلك أنه يرى ما بعدها يخالف ما قبلها، فيقول: ما قامَ زيدٌ بل عمرو، فيكونُ عمرو قد قام، فيجبُ على هذا أنك إذا قلت: قامَ زيدٌ بل عمرو أن يكونَ عمرو ما قام، ليخالفَ الثاني حكمَ الأول، وهذا لا يقوله أحدٌ، فيجبُ ألاَّ يجوزَ، والبصريُّ يحمله في الإيجاب على المعنى، فيقول في: قامَ زيدٌ بل عمرو، التقديرُ فيه: بل قامَ عمرو، فتكونُ قد أضربتَ عن الإخبارِ بقيامِ زيدٍ وأخبرتَ بقيامِ عمرو، وقد جَوَّزَ أصحابُ أبي عليٍّ أنك إذا قلت: ما قامَ زيدٌ بل عمرو، وجهين؛ أحدهما: أن يكونَ التقديرُ: بل ما قامَ عمرو، فاستدركتَ الكلامَ كُلَّهُ، / ٤٣٩ والآخرُ: أن يكونَ التقديرُ: بل قامَ عمرو، فاستدركتَ الفعلَ وحده<sup>(٢)</sup>، وإذا قلت: ما قامَ زيدٌ لا بل عمرو، ف(لا) لتوكيدِ الكلام، كأنه قال: لا تستغلنَ بهذا الإخبارِ الأولِ واعتمد على الثاني.

(١) انظر رأي الكوفيين في الصحابي ٢٠٨، وشرح عيون الإعراب ٣٧٦، والجنى الداني ٢٣٧، ومغني

اللييب ١٥٣. وقد نقل ابن فارس عن هشام قوله: «محالٌ ضربتُ أخاك بل أباك؛ لأنَّ الأول قد ثبتَّ له

الضرب».

والمعروف من مذهب الكوفيين خلاف هذا، فهم يميزون العطف ببل بعد الإيجاب، وعليه حملوا العطف

بلكن في الإيجاب الذي منعه البصريون. انظر: الإنصاف ٤٨٤/٢. ويمكن أن يخرج على أنه قول

هشام وحده.

(٢) انظر هذا الرأي في: المقتصد ٩٤٦/٢-٩٤٧.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى (لَكِنْ) الْاسْتِدْرَاكُ، تَقُولُ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو، وَمَا رَأَيْتُ زَيْدًا<sup>(١)</sup> لَكِنْ جَعْفَرًا، إِلَّا أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْعَاطِفِ إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ، فَلَوْ<sup>(٢)</sup> قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو، لَمْ يَجُزْ، فَإِنْ جَاءَتْ بَعْدَ الْوَاجِبِ وَجَبَ<sup>(٣)</sup> أَنْ تَكُونَ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو لَمْ يَقُمْ، وَمَرَزْتُ بِمُحَمَّدٍ لَكِنْ جَعْفَرٌ لَمْ أَمُرْ بِهِ<sup>(٤)</sup>».

قَالَ سَعِيدٌ: (لَكِنْ) أَنْقَضَ رُتَبَةً مِنْ (بَل) فِي بَابِهَا؛ لِأَنَّ (بَل) لَمْ تُنْقَلْ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، وَ(لَكِنْ) تُنْقَلُ مِنَ الْمُسَدَّدَةِ إِلَى الْمُخَفَّفَةِ، وَمِنَ الدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلِ إِلَى عَاطِفِ الْمَفْرَدِ، فَتَقْصُصُ عَنْ مَرْتَبَتَيْهَا، وَلِهَذَا الْمَعْنَى دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْعَاطِفِ وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى (بَل)، فَتَقُولُ: مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَكِنْ عَمْرُو، وَلَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ فِي (بَل)، لَا تَقُولُ: مَا قَامَ زَيْدٌ وَبَلْ عَمْرُو، وَلِهَذَا الْمَعْنَى تَجَاذَبَهَا الْخِلَافُ، وَذَلِكَ أَنَّ يُوسُسَ لَا يَسْتَعْمِلُهَا عَاطِفَةٌ، وَأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُخَفَّفَةً بِمَنْزِلَتِهَا إِذَا كَانَتْ مُسَدَّدَةً، قِيَاسًا عَلَى (إِنَّ) وَ(أَنَّ) وَ(كَأَنَّ) إِذَا خُفِّضْنَ<sup>(٥)</sup>، فَإِذَا قُلْتَ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو، فَفِي

(١) فِي اللَّعْمِ: أَحَدًا.

(٢) فِي اللَّعْمِ: وَلَوْ.

(٣) فِي اللَّعْمِ: جَازَ.

(٤) اللَّعْمُ ٩٣.

(٥) انظر رأي يونس في شرح المفضل ٨/ ٨١، والتسهيل ٦٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٤، والجنى الداني

(لَكِنْ) ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ [وَقَدْ حُذِفَ] <sup>(١)</sup>، وَ(عَمَرُوا) مَرْفُوعٌ بِفَعْلِ مُضْمَرٍ، وَكَذَلِكَ: مَا رَأَيْتُ زَيْدًا / ٤٤٠؛ لَكِنْ عَمَرًا، وَمَا مَرَزْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمِرُوا، وَحَمَلُهُ عَلَى ذَلِكَ مُرَاعَاةُ أَصْلِهَا فِي التَّشْدِيدِ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الثَّانِي صَحِيحًا لَجَازَ النَّصْبُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مَعَ ظُهُورِ الْحَقِيرِ.

وَإِذَا شُدِّدَتْ (لَكِنْ) جَازَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّ وَجُودُ الْوَاوِ وَعَدَمُهَا، وَالْكِسَائِيُّ إِذَا خَفَّفَهَا أَجَازَ عَدَمُهَا، وَإِذَا ثَقَّلَ أَجَازَ وَجُودَهَا <sup>(٢)</sup>.

وَأَعْلَمُ أَنَّ (لَكِنْ) لَمْ نَعْلَمْ شَيْئًا عَلَى مِثَالِهِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، وَهِيَ مِثْلُ (إِنَّ) وَ(أَنَّ) فِي التَّخْفِيفِ، إِلَّا أَنَّ (إِنَّ) وَ(أَنَّ) يَخَالِفَانِ (لَكِنْ)، أَمَّا (أَنَّ) فَعَامِلَةٌ خَفِيفَةٌ وَمُثَقَّلَةٌ، وَأَمَّا (إِنَّ) فَعَامِلَةٌ مُثَقَّلَةٌ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُعْمِلُهَا خَفِيفَةً، وَلَيْسَ فِي الْعَرَبِ مَنْ أَعْمَلَ (لَكِنْ) خَفِيفَةً فِي اسْمٍ ظَاهِرٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ إِذَا نَاقَبْنَا بِأَنَّ قِيَاسَ هَذِهِ الْحُرُوفِ إِذَا خُفِّفَتْ أَلَّا تَعْمَلَ، كَمَا لَمْ يُجَازَوْا بِ(كَيْفَ) <sup>(٣)</sup>، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ فِيهَا عِنْدَ الْفَارِسِيِّ أَنْ يُجَازَوْا بِهَا حَمَلًا عَلَى (أَيْنَ) <sup>(٤)</sup>، لَيَدُلُّوا عَلَى أَنَّ أَصْلَ الْأَسْمَاءِ أَلَّا يُجَازَى بِهَا، وَقَدْ كُنْتُ بِ(مَا)، كَمَا كُنْتُ غَيْرُهَا، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهَا،

(١) في د.

(٢) لم أقف على هذه الآراء. وهذه الأوجه كلها جائزة.

(٣) أي يجعلوها اسم شرط.

(٤) لم أقف على هذا الرأي في كتب الفارسي، ولا على من نسب إليه، وإنما هو منسوب للكوفيين وقطرب.

انظر: الإنصاف ٦٤٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/١، ١٩٥/٢، وارتشاف الضرب

وَلَكِنْ تَجِيءُ (لَكِنْ) مُخَفَّفَةً إِلَّا وَهِيَ غَيْرُ مُعْمَلَةٍ، كَمَا أَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ<sup>(١)</sup>:

وَمَا دَهْرِي بِشْتَمِكَ فَاغْلَمْنَهُ      وَلَكِنْ أَنْتَ مَخْذُولٌ كَبِيرٌ<sup>(٢)</sup>  
وَقَالَ زُهَيْرٌ:

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى      وَلَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَالِي<sup>(٣)</sup>  
/ ٤٤١      وَقَالَ الرُّمَانِيُّ: إِذَا خُفِّفَتْ (لَكِنْ) بَطَّلَ عَمَلُهَا، وَدَخَلَتْ فِي حُرُوفِ  
الْعَطْفِ لِمُضَارَعَتِهَا (لَا) فِي الْعَطْفِ فِي إِيجَابِهَا لِمَا قَبْلَهَا وَنَفْيِهَا لِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ،  
فَحَسُنَ إِضْمَارُ ضِدِّ النَّفْيِ مَعَهَا إِذَا قُلْتَ: مَا جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو، كَمَا حَسُنَ  
إِضْمَارُ ضِدِّ الْمَوْجِبِ مَعَ الْعَطْفِ، إِذَا الْحَرْفُ الْعَاطِفُ يَقُومُ مَقَامَ الْحَذْفِ، فَيَكْفِي  
مِنْهُ عَامِلًا وَغَيْرَ عَامِلٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَكِنْ بَكَرٌ، دَلَّتْ بِمَا

(١) في النوادر ٣٠٢. وهو لزيد الخيل.

(٢) البيت من الوافر.

وما دهري بكذا: أي وما همتي وإرادتي وغايتي. (تاج العروس (دهر) ١١/٣٤٨).

الشاهد فيه: (ولكن أنت)، حيث وقع ما بعد لكن ضمير رفع.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر زيد الخيل) ١٧٥، والمغني في النحو ٢٤٠.

(٣) البيت من الوافر.

مظعنُها: مسيرها. (عن الديوان).

الشاهد فيه: رفع ما بعد (لكن) على الابتداء، فهي غير عاملة.

انظر: ديوان زهير ٣٢٤، واللامات ٧٦، وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٥٤، والمغني في النحو ٣/٢٣٩،

واللسان ١١/٧٥ (بيل)، والبحر المحيط ١/٨٥، ومغني اللبيب ٥١٦، وشرح شواهد ٢/٨٢١،

وشرح أبياته ٦/٢٢٧.

وُضِعَتْ لَهُ مِنَ الْمَعْنَى فِي الْمُخَالَفَةِ عَلَى: وَلَكِنْ قَامَ عَمَرُو، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ لَا عَمَرُو، ذَلَّتْ (لَا) فِي النَّفْيِ عَلَى أَنَّكَ تُرِيدُ: لَا قَامَ عَمَرُو، أَوْ لَمْ يَقُمْ عَمَرُو، وَالَّذِي رَوَاهُ يُونُسُ أَنَّ (لَكِنْ) الْخَفِيفَةَ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ يَقْوِي ذَلِكَ أَنَّ أَخَوَاتِهَا مَنْ خَفَقَهُنَّ لَمْ يُخْرِجْهُنَّ بِالتَّخْفِيفِ عَنْ أَصْلِهِنَّ الَّذِي كُنَّ عَلَيْهِ، فَإِذَا وَافَقَ حَالُ التَّخْفِيفِ حَالُ التَّشْدِيدِ فِي اللفظِ وَالْمَعْنَى وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ (حَتَّى) الَّتِي تَكُونُ لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، مَعَ أَنَّ اللفظةَ وَاحِدَةً، فَيَقَالُ: إِنَّ (حَتَّى) وَإِنْ كَانَتْ عَلَى لَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّ الْمَعَانِيَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهَا مُخْتَلِفَةٌ، فَالْعَطْفُ بِهَا غَيْرُ كَوْنِهَا جَارَةً، وَوُقُوعُهَا لِلْمُبْتَدَأِ غَيْرُ ذَيْنِكَ، وَكَذَلِكَ الرَّاوُ فِي أَقْسَامِهَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَلَّا تَخْرُجَ عَنْ بَابِهَا مُشَدَّدَةً.

وَلِذَلِكَ يُجَوِّزُ يُونُسُ أَنْ تَقُولَ: مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ وَلَكِنْ / ٤٤٢؛ طَالِحٍ، فَيَجْرُهُ بَيَاءٌ مُضْمَرَةٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا الْبَاءُ الْمُقَدَّمَةُ، كَمَا حَكَى سِيبَوِيهِ عَنْهُ<sup>(١)</sup>، وَيُضْمَرُ الْقِصَّةُ فِي (لَكِنْ) كَمَا أَضْمَرَهَا فِي (إِنْ) وَ(أَنْ) فِي قَوْلِهِمْ: أَمَا إِنْ غَفَرَ اللَّهُ

(١) هذا خلاف ما حكاه سيبويه عنه، قال: «وتقول: ما مررتُ برجلٍ مسلمٍ فكيفَ رجلٌ راغبٌ في الصدقة، بمنزلة: فأين راغبٌ في الصدقة. وزعمُ يونسُ أن الجرَّ خطأ؛ لأنَّ (أَيْنَ) وَنَحْوَهَا يُتَدَأُّ بِهِنَّ وَلَا يُضْمَرُ بَعْدَهُنَّ شَيْءٌ...» (الكتاب ١/ ٤٣٥). وقال السيرافي: «يُرِيدُ أَنَّهُنَّ لَا يَجْرَيْنَ بِحَرْفِ حُرُوفِ الْعَطْفِ الَّتِي يَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهُنَّ الْأَسْمَ الَّذِي قَبْلَهُنَّ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ فِي حُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ ... وَ(لَكِنْ) وَ(بَل) لَا يَكُونَانِ مُبْتَدَأَيْنِ فَيُسَبِّحُهُنَّ بِحُرُوفِ الْعَطْفِ إِذْ كُنَّ لَا يُتَدَأُّ بِهِنَّ» (شرح الكتاب ٢/ ١٤٩ ب).

لَكَ<sup>(١)</sup>، فَإِنْ قَالَ: مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٌ<sup>(٢)</sup>، عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: لَكِنْ هُوَ طَالِحٌ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: لَمَّا خُفِّفَتْ صَارَتْ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، كَمَا صَارَتْ (إِنْ) كَذَلِكَ، وَلِلذَلِكَ وَقَعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْوَائِ عِنْدَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا عَاطِفَةٌ أَبْقَى فِيهَا مَعْنَى الْاسْتِدْرَاكِ، وَانْتَقَلَ الْعَطْفُ مِنْهَا إِلَى الْوَائِ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا      أَهْلُ رَأُونَا بِوَادِي السَّفْحِ ذِي الْأَكْمِ<sup>(٤)</sup>  
فَأَخْرَجَ الْاسْتِفْهَامَ مِنْ (هَلْ) وَأَبْقَاهُ فِي الْهَمْزَةِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوقَ بِهِ      رِثْمَانِ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَبَنِ<sup>(٥)</sup>  
أَخْرَجَ الْاسْتِفْهَامَ مِنْ (أَمْ) وَأَخْلَصَهَا لِلْعَطْفِ، وَلَوْ خَرَجَ الْاسْتِفْهَامُ مِنْ (كَيْفَ) لَأَزَالَ الْبِنَاءَ عَنْهَا وَأَعْرَبَهَا؛ لِأَنَّ (كَيْفَ) لِلْاسْتِفْهَامِ بُنْيَتٌ، وَيُؤَسُّ يُشَدِّدُ

(١) انظر هذا القول في: المقتضب ٩/٣.

(٢) في ج: صالح.

(٣) هو زيد الخيل.

(٤) البيت من البسيط.

روي: (بسفع القاع)، و(بسفع القف) بدل (بوادي السفح).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر زيد الخيل) ٢٠٦، والمقتضب ٤٤/١، ٢٩١/٣، وكتاب الشعر ٨٨/١،

والخصائص ٤٦٢/٢، ومعجم ما استعجم ١٢٩٧/٤، والمفصل ٣٢٦، وأمالى ابن الشجري

١/١٦٣، ٣/١٠٨، وشرح المفصل ٨/١٥٢، والبحر المحيط ٨/٣٩٣، ومغني اللبيب ٤٦٠، وشرح

أبياته ٦٧/٦، وخزانة الأدب ١١/٢٦١.

(٥) سبق تخريجه.



مَعَ دُخُولِ الْوَائِ وَيُخَفَّفُ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَالْقِيَاسُ هُوَ الْأَوَّلُ لِعَدَمِ النَّصْبِ فِيهَا  
كَمَا قُلْنَا.

وَلَمَّا كَانَتْ مَنقُولَةً عَنْ شَيْءٍ ضَعُفَتْ عَنِ الْحَرْفِ الَّذِي وُضِعَ أَصْلًا لِهَذَا  
الْمَعْنَى، فَلَنْ تَدْخُلَ إِلَّا عَلَى النَّفْيِ، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مُوجِبًا وَضَعًا احْتَجَّتْ إِلَى أَنْ  
تَكُونَ بَعْدَهَا جُمْلَةً، فَتَقُولَ: قَامَ رَيْدٌ لَكِنْ جَعَفَرٌ لَمْ يَقُمْ، وَإِذَا قُلْتَ ذَلِكَ كَانَ لَكَ /  
٤٤٣ في (لكن) وجهان:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ عَطَفَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ.  
وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ عَطَفَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ابْتِدَاءً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ أَنْزَلْنَاهُ بِعِلْمِهِ﴾<sup>(١)</sup>، فَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَا  
يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي أَنْتَ مُخَيَّرٌ فِي الْوَقْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ  
وَالْوَصْلِ لَهُ بِالثَّانِي<sup>(٢)</sup>.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَا قَامَ أَحَدٌ لَكِنْ عَمَرُو، فَلَهُمْ يَمْنَعُونَهُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ  
الِاسْتِثْنَاءِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى (أَمْ) الْاسْتِفْهَامُ، وَلَهَا فِيهِ مَوْضِعَانِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ تَقَعَ

(١) النساء: ١٦٦.

(٢) قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ فِي بَيَانِ حُكْمِ الْوَقْفِ عَلَى آخِرِ الْآيَةِ السَّابِقَةِ لَهَا: «وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا

﴿١٦٦﴾ قَطَعَ تَامًّا؛ لِأَنَّ (لَكِنْ) إِذَا كَانَ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ صَلَحَتْ بَعْدَهُ لِلِإِيجَابِ». (الْقَطْعُ وَالِاتِّفَاعُ ١٦٨).

(٣) وَذَلِكَ أَنَّ (عَمَرًا) لَيْسَ بِيَعُضٍ (أَحَدٌ)، وَالشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتثنَى بَعْضَ الْمُسْتثنَى مِنْهُ.

مُعَادِلَةٌ لَهْمَزَةٍ<sup>(١)</sup> الِاسْتِفْهَامِ عَلَى مَعْنَى (أَي)، وَالْآخَرُ: أَنْ تَقَعَ مُنْقَطِعَةٌ عَلَى مَعْنَى (بَل)، الْأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِكَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟ وَمَعْنَاهُمَا<sup>(٢)</sup>: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ، وَأَزِيدُ رَأَيْتَ أَمْ عَمْرُو؟ مَعْنَاهُ: أَيُّهُمَا رَأَيْتَ؟ الثَّانِي<sup>(٣)</sup>: هَلْ زِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرُو؟ وَمَعْنَاهُ: بَلْ أَعِنْدَكَ عَمْرُو<sup>(٤)</sup>، تَرَكْتَ السُّؤَالَ الْأَوَّلَ وَأَخَذْتَ فِي الثَّانِي. وَقَدْ تَقَعَ فِي هَذَا الْوَجْهِ بَعْدَ الْخَيْرِ، تَقُولُ: قَامَ زِيدٌ أَمْ قَعَدَ عَمْرُو، وَمَعْنَاهُ: بَلْ أَقَعَدَ عَمْرُو، وَمِثْلُهُ مِنْ كَلَامِهِمْ: إِنِّي لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ، مَضَى صَدْرُ كَلَامِهِ عَلَى الْيَقِينِ ثُمَّ أَدْرَكَهُ الشَّكُّ فَاسْتَنْبَتَ فِيهَا بَعْدُ، فَقَالَ: أَمْ شَاءَ، إِلَّا أَنَّ مَا بَعْدَ (بَل) مُتَحَقِّقٌ، وَمَا بَعْدَ (أَمْ) مَشْكُوكٌ فِيهِ مَسْؤُولٌ عَنْهُ، قَالَ عَلْقَمَةُ / ٤٤٤: بَنُ عَبْدِ:

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكُومٌ      أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَضْرُومٌ  
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَّى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتُهُ      إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ<sup>(٥)</sup>  
قَالَ سَعِيدٌ: اَعْلَمْ أَنَّ (أَمْ) تَكُونُ زَائِدَةً وَمُتَّصِلَةً وَمُنْقَطِعَةً، فَالزَّائِدَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ<sup>(٦)</sup> كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٧)</sup>:

(١) في اللمع: معادلة همزة.

(٢) في اللمع: ومعناه.

(٣) في اللمع: الثاني نحو قولك.

(٤) سقط: ومعناه... من اللمع.

(٥) اللمع ٩٣-٩٤.

(٦) هو أبو زيد وحده كما ذكر المبرد. انظر: المقتضب ٢٩٦-٢٩٧.

(٧) لم أقف على قائله.

يَا دَهْرُ أَمْ مَا كَانَ مَشِييَ رَقْصَا      بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشِيَّتِي تَوْقُصَا<sup>(١)</sup>  
وَأَنْشُدُوا<sup>(٢)</sup>:

يَا لَيْتَ شِعْرِي لَا مَنَجَى مِنَ الْهَرَمِ  
أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ<sup>(٣)</sup>  
وَعَلَيْهِ حَمَلْ عُثْمَانُ فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ<sup>(٤)</sup> قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:  
فَأَجَبْتُهَا أَمْ مَا بِجِسْمِي أَنَّهُ      أَوْدَى بَيْنِي مِنَ الْبِلَادِ فَوَدَّعُوا<sup>(٦)</sup>

(١) من الرجز.

روي: (يا دهر) - ترخيم دهناء - بدل (يا دهر).

الرَّقْص: شبيه بالنقران من النشاط. والتوقُّص: تقارب الخطو. (عن أمالي ابن الشجري).

الشاهد فيه: زيادة (أم)، فالمعنى تأمّ دونها.

انظر: المقتضب ٢٠٧/٣، والمئصف ١١٨/٣، وأمالي ابن الشجري ١١٠/٣، وضرائر الشعر ٧٤،

واللسان ٣٦/١٢ (أمم)، وخزانة الأدب ٦٢/١١.

(٢) لساعدة بن جؤية.

(٣) البيت من البسيط.

روي: (ولا منجى). و(ألا منجى).

انظر: ديوان الهذليين ١٩١/١، وشرح أشعارهم ١١٢٢/٣، والتخريج ١٤٩٣، وأمالي ابن الشجري

١٠٩/٣، ومعجم البلدان ١٦٠/٥، وضرائر الشعر ٧٤، واللسان ٣٦/١٢ (أمم)، ومغني اللبيب

٧٠، وشرح أبياته ٢٨٤/١، وخزانة الأدب ١٦١/٨، ٦٢/١١.

(٤) انظر: المئصف ١١٧/٣-١١٨.

(٥) هو أبو ذؤيب.

(٦) البيت من الكامل.

روي: (أما لجسمي).

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ هُذَيْلٍ <sup>(١)</sup>: بَلْ جَاءَنِي أَمْرٌ جُلٌّ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ مِنْهُمْ <sup>(٢)</sup>:  
 ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَايِنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسَلَمَهُ <sup>(٣)</sup>  
 فَإِنَّهُ يُبِيدُ (أَمْ) مِنْ (أَلْ)، فَيَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، فَهُوَ يُرِيدُ: بِالسَّهْمِ  
 وَالسَّلْمَةِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَيْسَ مِنْ أَمْبَرٍ أَصْيَامٌ فِي أَمْسَفَرٍ» <sup>(٤)</sup>، فَإِنَّهُ يُرِيدُ: لَيْسَ مِنَ  
 الْبَرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ، رَوَاهُ قَوْمٌ هَكَذَا <sup>(٥)</sup>، وَهَذَا لَا يَكُونُ تَنَاقُضًا <sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَكَلَّمَ عِنْدَ كُلِّ قَوْمٍ بِلُغَتِهِمْ، وَمِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمَّا حُوصِرَ

انظر: ديوان الهذليين ٢/١، وشرح أشعارهم ٦/١، والمفضليات ٤٢١، وشرحها للأنباري ٤١٧/٢،  
 والمنصف ١١٧/٣، وشرح اختيارات المفضل ١٦٨٥/٣، وخزانة الأدب ٦٣/١١.

(١) انظر نسبتها إلى هذيل في: معاني الحروف للرماني ٧٢، والمشهور أنها لغة حمير. انظر مصادر الشاهد  
 التالي.

(٢) قاتله هو بحير بن عنة الطائي، وليس هذليًا.

(٣) البيت من المنسرح.

روي: بامسيف.

يريد: بالسَّهْمِ وَالسَّلْمَةِ. والسلمة: الحجر. (عن اللسان).

انظر: غريب الحديث لابن سلام ٤/١٩٤، والزاهر ١/١٦٠، ٢/١٧٨، والصحاح (سلم) ٥/١٩٥١،  
 ومقاييس اللغة ٣/٩١ (سلم)، واللسان ١٢/٢٩٧ (سلم).

(٤) جاء بهذا اللفظ عند أحمد في المسند ٥/٤٣٤، والطبراني في المعجم الكبير ١٩/١٧٢. وغيرهما.

(٥) وبهذا اللفظ عند أحمد ٥/٤٣٤، والدارمي ٢/١٧، وأبي داود ٢/٣١٧، والترمذي ٣/٩٠، وابن ماجه

٥٣٢/١.

(٦) في د: مُتَنَاقِضًا لِللُّغَتَيْنِ.

عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْيَوْمَ طَابَ امْضَرُّبُ وَحَلَّ امْقِتَالُ»<sup>(١)</sup>، يُرِيدُ: طَابَ / ٤٤٥  
الضَّرْبُ وَحَلَّ الْقِتَالُ، فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ الْمِيَمَ بَدَلًا مِنَ اللَّامِ لِقُرْبِ مَا  
بَيْنَهُمَا<sup>(٢)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا لُغَتَيْنِ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ هَذَا لَا يَقُولُونَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْمُتَّصِلَةُ فَهِيَ أَنْ يَجْتَمَعَ فِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةُ شَرَايِطَ:  
أَوَّلُهَا: أَنْ تَكُونَ مُعَادِلَةً لِلْهَمْزَةِ، فَيَتَخَلَّلُ فِي الْيَدِ مَعْنَى أَيُّهَما، وَإِنَّمَا يُعَادِلُ  
الْهَمْزَةَ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ قَدْ تَذَكَّرُهَا وَأَنْتَ مُحَقِّقُ كَقَوْلِ الرَّاجِزِ:  
أَطْرَبَا وَأَنْتَ قَنْسَرِي<sup>(٤)</sup>  
وَهُوَ يُؤَيِّنُ نَفْسَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي (هَلْ).

وَالشَّرِيطَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ عَالِمًا وَاحِدًا مِنَ الْمَسْئُولِ عَنْهُمْ بِغَيْرِ  
عَيْنِهِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ أَوَّلًا: أَرِيدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمَرُو؟ فَتَقْدِيرُهَا: أَحَدُهُمَا عِنْدَكَ،  
فَتَقُولُ: لَا أَوْ نَعَمْ، يَكُونُ الْجَوَابُ بِالْحَرْفِ، فَإِنْ قُلْتَ نَعَمْ عَلِمَ كَوْنُ أَحَدِهِمَا بِغَيْرِ  
عَيْنِهِ، وَلَا يَبْصَحُ أَنْ يَقُولَ فِي جَوَابِ ذَلِكَ: زِيدُ أَوْ عَمَرُو؛ لِأَنَّهُ يَتَخَلَّلُ مِنْهُمَا مَعْنَى

(١) انظر: غريب الحديث لابن سلام ٤/ ١٩٣، والإمامة والرد على الرافضة لأبي نعيم ٣٣٣، والانتصار في  
الرد على المعتزلة القدريّة الأشرار ٣/ ٨٩١، وتاريخ دمشق ٣٩/ ٤٣٧.

(٢) انظر: الزاهر ٢/ ١٧٨، والإبدال لأبي الطيب ٢/ ٣٨٢ (حاشية ابن مكرم)، وسر الصناعة ١/ ٤٢٣.

(٣) انظر: غريب الحديث لابن سلام ٤/ ١٩٤.

(٤) سبق تحريجه.

أَحَدُهُمَا، فَإِذَا قَالَ: أَحَدُهُمَا عِنْدَكَ لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يُقَالَ لَهُ: زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو، فَتَقُولُ لَهُ حِينَئِذٍ: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟ فَيَتَخَلُّ مِنْ ذَلِكَ مَعْنَى أَيْ، وَيَبْدُلُكَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

فَأَيُّ بَغْلَيْكَ رَأَيْتَ خَيْرًا

أَلْعَظِيمُ خُصِيَّةً وَأَيِّرًا

أُمُّ الَّذِي حَسَوَى نَدَى وَضِيرًا<sup>(٢)</sup>

وَلَا يَصِحُّ فِي جَوَابِ هَذَا لَا أَوْ نَعَمْ.

/ ٤٤٦؛ وَالشَّرِيطَةُ الثَّلَاثَةُ: أَلَّا يَكُونَ بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَلَا فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَقَبْلَهَا فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَفَاعِلٌ الثَّانِي هُوَ فَاعِلُ الْأَوَّلِ فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ، وَأَضْرَبْتَ زَيْدًا أَمْ قَتَلْتَهُ، فَإِنْ قُلْتَ: أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو، وَأَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ عَمْرُو، وَأَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ، وَأَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ، كَانَتْ (أَمْ) مُنْقَطِعَةً وَلَمْ تَكُنْ مُتَّصِلَةً.

(١) اختلف في قائلها، فقليل:

أ- مالك بن أبي حبال الأسدي، كما في معجم الشعراء.

ب- عمرو بن عمرو بن عُدس، كما في جهرة الأمثال.

(٢) من الرجز.

الرواية في مصدره: (أي حليلك وجدت) بدل (فأي بعليكَ رأيت). والثالث:

أُمُّ الشَّدِيدِ لِلْعِدَاةِ ضِيرًا

انظر: الأول والثاني في معجم الشعراء للمرزباني ٢٦٧، والثلاثة في جهرة الأمثال ٥٧٦/١.

فَإِنْ جِئْتَ بِـ (أَفْعَلَ) لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا إِلَّا (أَمْ) دُونَ (أَوْ)، وَكَذَلِكَ إِذَا جَاءَ مَا لَا  
يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَى مَا تَعَطَّفُ عَلَيْهِ كَانَ بِأَمْ دُونَ (أَوْ)، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَا أَبَالِي  
أَضْرَبْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا.

فَإِنْ اسْتَغْرَقَ الْأِسْمُ الْمُسْتَفْهَمُ بِهِ مَعْنَى (أَي) وَعَطَفْتَ عَلَيْهِ اسْمًا كَانَ بِـ (أَوْ)  
دُونَ (أَمْ)، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَنْ يَقُومُ أَوْ يَقْعُدُ، وَأَيُّ النَّاسِ يَقُومُ أَوْ يَقْعُدُ، وَإِذَا جِئْتَ  
بَعْدَ اسْمِ الْأَسْتِفْهَامِ فَجِئْتَ بِـ (أَوْ) دُونَ (أَمْ)، كَقَوْلِكَ: أَيُّ النَّاسِ قَامَ أَوْ قَعَدَ، وَإِذَا  
جِئْتَ بَعْدَ (أَفْعَلَ) جِئْتَ بِـ (أَمْ)، كَقَوْلِكَ: أَزِيدُ أَفْضَلَ أَمْ عَمْرًا.

وَأَمَّا الْمُنْقَطَعَةُ فَإِنَّمَا تَأْتِي بَعْدَ الْأَسْتِفْهَامِ وَالْحَقِيرِ، فَمِثْلُهَا بَعْدَ الْأَسْتِفْهَامِ: أَزِيدُ  
عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرًا؟ كَأَنَّهُ اسْتَفْهَمَ أَوَّلًا عَنْ زَيْدٍ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ عَنْ ذَلِكَ الْأَسْتِفْهَامِ  
فَاسْتَفْهَمَ عَنْ عَمْرٍو، فَهِيَ فِي تَقْدِيرٍ: بَلْ وَالْهَمْزَةُ، فَأَمَّا تَقْدِيرُهَا بِـ (بَلْ) فَلِلْإِضْرَابِ  
/ ٤٤٧ عَنِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا تَقْدِيرُهَا بِالْهَمْزَةِ فَلِأَجْلِ الْأَسْتِفْهَامِ، فَقَدْ تَضَمَّنَتْ  
مَعْنِيَهُمَا.

وَلَا تَأْتِي إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ تَامَ قَبْلَ كَلَامٍ تَامَ؛ لِأَنَّكَ مُضَرَّبٌ عَنِ الْأَوَّلِ، وَلَا  
تُضَرَّبُ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِهِ، وَأَنْتَ مُجَدِّدُ الْأَسْتِفْهَامِ عَنِ الثَّانِي، فَيَجِبُ أَنْ  
يَكُونَ جُمْلَةً لَتَصْدُرَ الْأَسْتِفْهَامُ لَهَا، وَلَا يُقَدَّرُ بِبَلْ وَحْدَهَا؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (بَلْ)  
مُتَحَقِّقٌ، وَمَا بَعْدَ (أَمْ) لَيْسَ كَذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ  
الْبَنُونَ﴾ <sup>(١)</sup> إِذَا انْتَزَعْنَا مِنَ الْكَلَامِ مَعْنَى الْأَسْتِفْهَامِ وَجَعَلْنَاهَا بِمَعْنَى (بَلْ)

وَحَدَّاهَا كَيْفَ يَكُونُ حَالُ الْمَعْنَى؟ وَقَدْ قَدَّرَهَا بَعْضُهُمْ بِ(بَل) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:  
 فَوَاللَّهِ مَا أُدْرِى أَسْلَمَى تَغَوَّلْتُ سَرَى اللَّيْلِ أَمْ كُلُّ إِلَيَّ حَيْبٌ<sup>(٢)</sup>  
 أَي: بَلْ كُلُّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَا أَبَالِي أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمَرُو، فَلَا يَصِحُّ هُنَا (أَوْ)؛ لِأَنَّهُمْ  
 نَزَّلُوهَا مَنْزِلَةً: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ، قَالَ الْفَارِسِيُّ: وَأَمَّا: مَا أُدْرِى أَزِيدُ فِي  
 الدَّارِ أَوْ عَمَرُو، وَمَا أُدْرِى أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ، وَلَيْتَ شِعْرِي أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ،  
 تُسْتَعْمَلُ بِ(أَوْ) وَبِ(أَمْ)، قَالَ الْفَارِسِيُّ: لِأَنَّ الْعَرَبَ نَزَّلَتْ لَيْتَ شِعْرِي، وَمَا أُدْرِى  
 مَنْزِلَةً (عَلِمْتُ) فَجَرَى الْاسْتِفْهَامُ عَلَيْهَا كَمَا جَرَى عَلَى (عَلِمْتُ)، وَ(مَا أَبَالِي)  
 لَيْسَ بِمَنْزِلَةٍ (عَلِمْتُ)، وَإِنَّمَا جَرَى عَلَيْهِ الْاسْتِفْهَامُ كَمَا جَرَى عَلَى التَّسْوِيَةِ، / ٤٤٨  
 وَالتَّسْوِيَةُ تَكُونُ بِاثْنَيْنِ<sup>(٣)</sup>، وَذَكَرَ سِيبَوَيْهِ فِيهِمَا (أَمْ) كَ(سَوَاءٍ)<sup>(٤)</sup> إِلَّا أَنَّكَ قَدْ

(١) هُوَ عُقْبَةُ بْنُ كَعْبٍ بْنُ زَهْرٍ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ. يَسْمَى: الْمَضْرَبُ الْمَزْنِي.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

رَوَى (أَمْ النُّومِ) بِدَلِّ (سَرَى اللَّيْلِ).

تَغَوَّلْتُ: تَلَوْنْتُ وَتَصَوَّرْتُ. مِنَ الْقَوْلِ، إِنَّهَا تَتَزَيَّنُ وَتَتَلَوْنُ. (عَنِ الْحَمْعِ).

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٧٢، ٢/ ٢٩٩، وتفسير الطبري ٢/ ٤٩٣، ١٩/ ٤٩٠، وتعليقاً من أمالي

ابن دريد ١٠٢، والصاحبي ١٦٨، والأزهية ١٢٩، وأمالي المرتضى ٢/ ٥، واللسان ١٠/ ٤٢١ (درك)،

١٢/ ٣٦ (أمم)، وجمع الهوامع ٢/ ١٣٣.

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى كَلَامِ الْفَارِسِيِّ هَذَا، وَإِنَّمَا وَقَفْتُ عَلَى حَدِيثٍ عَنْ (لَيْتَ شِعْرِي أَزِيدُ أَفْضَلَ أَمْ عَمَرُو) فِي

المسائل المثورة ٢٠١، والمسائل البصريات ١/ ٧٢٠، وَ(مَا أَبَالِي أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ) فِي الْمَثْوَرَةِ ١٩٩.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٩.



تَقُولُ: عَلِمْتُ أَيُّهُمَا فِي الدَّارِ، وَقَالَ: لَأَتْلُكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا هُوَ، وَقَالَ: «تَقُولُ: مَا أَدْرِي أَقَامَ أَوْ قَعَدَ، إِذَا أَرَدْتَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا أَدْعِي أَنَّهُ كَانَ مِنْهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ قِيَامٌ وَلَا قُعُودٌ، أَي: لَمْ أَعُدَّ قِيَامَهُ قِيَامًا وَلَمْ يَسْتَبِنْ لِي قُعُودٌ بَعْدَ قِيَامِهِ»<sup>(١)</sup>، قَالَ: وَإِذَا كَانَ بَعْدَ (سَوَاءٍ) أَلِفُ الْاسْتِفْهَامِ فَلَا بُدَّ مِنْ (أَمْ) اسْمَيْنِ كَانَا أَوْ فِعْلَيْنِ، تَقُولُ: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ، وَأَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمَرُو.

وَإِذَا كَانَ بَعْدَهَا فِعْلَانِ بِغَيْرِ أَلِفِ الْاسْتِفْهَامِ عُطِفَ الثَّانِي بِـ (أَوْ)، وَتَقُولُ: سَوَاءٌ عَلَيَّ قُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْجُزَاءُ.

وَأِنْ كَانَا اسْمَيْنِ بِلا أَلِفِ عُطِفَ الثَّانِي بِالْوَاوِ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا التَّعْدِيلُ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا مَصْدَرٌ إِنْ كَانَ الثَّانِي بِالْوَاوِ وَبِـ (أَوْ) حَمَلًا عَلَيْهَا، فَإِذَا قُلْتَ: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ؟ فَالْبَدءُ بِالْفِعْلِ أَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ، فَإِذَا قُلْتَ: أَزِيدَا لَقَيْتَ أَمْ عَمَرَا؟ فَالْبَدءُ بِالاسْمِ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ الْاسْمُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ ثَبَتَ، قَالَ سِيبَوِيهِ: فَإِذَا قُلْتَ: مَا أَدْرِي أَقَامَ أَوْ قَعَدَ، فَإِنَّمَا تَقُولُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا / ٤٤٩ زَمَنٌ، وَكَانَا غَيْرَ مُعْتَدَّ بِهِمَا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَا أَدْعِي أَنَّهُ كَانَ مِنْهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ قِيَامٌ، أَي: إِنِّي لَمْ أَعُدَّ قِيَامَهُ قِيَامًا وَلَمْ يَسْتَبِنْ لِي مِنْهُ قُعُودٌ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا الْبَيْتَانِ<sup>(٣)</sup> اللَّذَانِ رَوَاهُمَا عُثْمَانُ فَـ (أَمْ) فِيهِمَا مُنْقَطِعَةٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَ شُرَاطِطِ

(١) الكتاب ١٧١ / ٣.

(٢) انظر: الكتاب ١٧١ / ٣.

(٣) بيتا علقمة بن عبدة.

الْمُتَّصِلَةُ قَدْ اخْتَلَّ بِوُجُودِ (هَلْ)، وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَيْرِ بَعْدَ (أَمْ).

وَأَمَّا إِبْثَانُهَا بَعْدَ الْخَيْرِ فَقَوْلُهُمْ: لِمَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ<sup>(١)</sup>؟ كَأَنَّهُ لَمَحَ أَشْخَاصًا فَاعْتَقَدَهَا إِبِلًا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَأَضْرَبَ فَاسْتَفْهَمَ، كَأَنَّهُ قَالَ: بَلْ أَهِيَ شَاءَ؟ وَإِذَا قُلْتَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو عِنْدَكَ؟ كَأَنَّ مُنْقَطِعَةً؛ لِأَنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ: أُيْهِمَا عِنْدَكَ، فَإِنْ جَعَلْتَ (عِنْدَكَ) مُؤَكَّدَةً جَازَ أَنْ تَكُونَ (أَمْ) مُتَّصِلَةً.

وَمِنَ الْمُنْقَطِعَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَمْ (١) تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(٢)</sup> ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّغْنَاهُ﴾<sup>(٣)</sup>، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> أَمْ أَنَا خَيْرٌ؟ تَقْدِيرُهُ: أَمْ أَنْتُمْ بُصْرَاءُ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ كَانَ قَدْ عَمَّ السُّؤَالُ. وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ لَا؟ لِأَنَّهُ

وهما من البسيط.

قال الأعلام في شرحه: هل تبوح بها استودعتك من سرّها يأبسا منها، أو تصرّم حبلها لبعدها عنك، ثم قال: أو هل كبير بكى، فاستأنف السؤال والتقرير، أراد بالكبير نفسه، أي: هل تجازيك لبكائك على إثرها وأنت شيخ؟ المشكوك: المجازى.

انظر: ديوان علقمة ٥٠، والمفضليات ٣٩٧، والكتاب ٣/١٧٨، والمقتضب ٣/٢٩٠، والاشتقاق ١٤٠ (الثاني)، والمحاسب ٢/٢٩١، والأزهية ١٢٨، وتحصيل عين الذهب ٤٤٩، وشرح اختيارات المفضل ٣/١٦٠٠-١٦٠١، وشرح الفصل ٤/١٨ (الثاني)، وخزانة الأدب ١١/٢٨٦.

(١) انظر: الكتاب ٣/١٧٢، ١٧٤، والأصول ٢/٢١٣.

(٢) السجدة: ١-٢.

(٣) السجدة: ٣.

(٤) الزخرف: ٥١-٥٢.

مُسْتَعْنٍ عَنْ: أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ يُجِيبُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ، فَكَأَنَّهُ أَضْرَبَ عَنْ اسْتِفْهَامِ  
الوَاجِبِ وَاسْتَفْهَمَ عَنِ النَّفْيِ، وَلَوْ قَالَ: هَلْ عِنْدَكَ شَعِيرٌ أَمْ بُرٌّ؟ لَقَالَ: لَا أَوْ نَعَمْ،  
فَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: هَلْ عِنْدَكَ شَعِيرٌ أَوْ بُرٌّ؟ لَقَالَ: لَا أَوْ نَعَمْ، وَبَيْنَهُمَا / ٤٥٠، فَرَقٌ؛  
لِأَنَّ الْأَوَّلَ جَوَابٌ عَنِ الاسْتِفْهَامِ الثَّانِي، وَالثَّانِي جَوَابٌ عَنْهُمَا مَعًا.

فَإِنْ قُلْتَ: الْحَسَنُ أَوْ الْحُسَيْنُ أَمْ ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ أَفْضَلُ؟ فَجَوَابُهُ أَحَدُهُمَا، وَفِي  
مَذْهَبِ الْكَيْسَانِيَّةِ<sup>(١)</sup> ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ، فَإِنْ قُلْتَ: الْحَسَنُ أَفْضَلُ أَمْ الْحُسَيْنُ أَوْ ابْنُ  
الْحَنَفِيَّةِ؟ فَجَوَابُهُ الْحَسَنُ أَوْ الْحُسَيْنُ أَوْ أَحَدُهُمَا.

وَقَدْ تُحَذَفُ الْأَلِفُ وَهِيَ تُزَادُ، كَقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ:  
لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعِ رَمَلِينَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ<sup>(٢)</sup>  
أَي: أَبَسْبَعِ، وَقَوْلِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْقُرٍ<sup>(٣)</sup>:

(١) هي فرقة من فرق الشيعة، زعيمهم المختار بن عبيد الثقفي، كان يلقب بكيسان، خرج وطلب دم  
الحسين، ودعا إلى إمامة محمد بن علي، وهو محمد بن الحنفية. انظر: مقالات الإسلاميين ١٨، والفرق  
بين الفرق ٢٧.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: ديوان عمر ٣٨٠، والكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والكامل ٧٩٣/٢، ١٠٩٥/٣، وشرح  
أبيات سيويه ١١/٢، والمحتسب ٥٠/١، والصاحبي ٢٩٧، وأمالى ابن السجري ٤٠٦-٤٠٧،  
١٠٩/٣، وشرح المفصل ١٥٤/٨، ومغني اللبيب ٢٠، وخزانة الأدب ١١/١٢٢.

(٣) ونسب أيضًا:

أ- لأوس بن حجر، كما في تفسير الطبري.

ب- وللعين المتفري، كما في الكامل.

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا شُعَيْبُ بْنُ سَهْلٍ أَمْ شُعَيْبُ بْنُ مَنقَرٍ<sup>(١)</sup>  
فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَسَقَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالًا<sup>(٣)</sup>  
فِيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ<sup>(٤)</sup>.  
وَإِذَا تَصَدَّرَ الْكَلَامُ (هَلْ) جِئْتَ مَرَّةً بِـ (أَمْ) وَمَرَّةً بِـ (أَوْ)، قَالَ مَالِكُ بْنُ الرَّبِيعِ<sup>(٥)</sup>:

(١) البيت من الطويل.

روي:

شعيب بن سهم أم شعيب بن منقر.

الشاهد فيه: إسقاط همزة الاستفهام، والمراد: أشعيب بن سهم.

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٢٩٩، والكتاب ١٧/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والكمال ٧٩٣/٢،

١٠٩٥/٣، وتفسير الطبري ٤٨٤/١١ (شاكِر)، والمحتسب ٥٠/١، وضرائر الشعر ١٥٩، ومغني

الليبي ٦٢، وشرح شواهد ١٣٨/١، وخزانة الأدب ١٢٨/١١.

(٢) هو الأخطل.

(٣) البيت من الكامل.

وروايته في جميع مصادره: (غلس) بدل (غسق).

كنيتك: أي أوهمتك. والغلس: ظلام آخر الليل. (عن اللسان). وواسط: قرية غربي الفرات. (عن معجم البلدان).

انظر: شعر الأخطل ٨٤، والكتاب ١٧٤/٣، وعجاز القرآن ٥٦/١، ١٣٠/٢، والمقتضب ٢٩/٣،

والكمال ٧٩٣/٢، وتفسير الطبري ٤٨٤/١، وغريب الحديث للخطابي ٣٠٣/٢، وشرح أبيات

سيبويه ٦٧/٢، ومقاييس اللغة ٣٩٠/٤ (غلس)، ومعجم البلدان ٣٨٤/٥، واللسان ٧٠٦/١

(كذب)، ١٥٦/٦ (غلس)، ومغني الليبي ٦٦، وخزانة الأدب ١٣١/١١.

(٤) انظر الوجهين في الكتاب ١٧٤/٣.

(٥) هو مالك بن الربيع المازني. كان فاتكًا لُصًّا، ثم لحق بجيش سعيد بن عثمان بن عفان لغزو خراسان.

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَى

رَحَى الْحَرْبِ أَمْ أَضَحْتُ بِفُلْجٍ كَمَا هِيَ<sup>(١)</sup>

وَيُرَوَّى بِـ (أَوْ)<sup>(٢)</sup>. قَالَ سَيَبَوَيْه: لَوْ قُلْتُ: هَلْ تَضْرِبُ أَوْ تَقْتُلُ، أَوْ هَلْ

تَضْرِبُ أَمْ تَقْتُلُ؟ لَكَانَ وَاحِدًا<sup>(٣)</sup>، يَعْنِي أَنَّ (أَوْ) تَطْلُبُ الْفِعْلَ فِي مَوْضِعٍ / ٤٥١،

و(أَمْ) تَطْلُبُ الْأَسْمَ، وَلَا تَصَوِّرُ هُنَا الْمَسْأَلَةَ، وَأَمَّا (هَلْ) فِي الْبَيْتِ الَّذِي ذَكَرَهُ قَبْلَهُ

فَفِيهِ (أَمْ) وَنَحْوُهُ، كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

أَبَا مَالِكٍ هَلْ لَمْتَنِي مُذْ خَضَضْتَنِي عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لَامَنِي فِيكَ لَائِمٌ<sup>(٥)</sup>

ومات هناك بعد أن رثى نفسه بالقصيدة المشهورة التي منها البيت الشاهد. انظر: الشعر والشعراء

٣٤١/١، واللائع ٤١٨/١.

(١) البيت من الطويل.

روي: (رحى المثل) و(رحى الحزن) بدل (رحى الحرب).

والرحى: موضع عالٍ فيه استدارة. والمثل: موضع، والحزن كذلك. وفلج: موضع أيضًا. المراد: هل

تغير ذلك المكان أو أضحى في مكانه بفلج. (عن شرح أبيات سيبويه).

انظر: الكتاب ١٧٨/٣، واللامات ١٧٣، وأمالى القالي ١٣٧/٣، وشرح أبيات سيبويه ١١٣/٢،

والأزهية ١٢٧، ومعجم ما استمعج ١١٨٤/٤، واللسان ٦١٦/١١ (مثل)، وخزانة الأدب ٢٠/٢،

٢٩٤/١١.

(٢) رواية (أَمْ) في اللامات للزجاجي فقط.

(٣) انظر: الكتاب ١٨٣/٣.

(٤) هو الجحاف بن حكيم السلمي.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (لك) بدل (فيك).

فَبَعْضُهُمْ<sup>(١)</sup> يُزِيلُ عَنْهَا الاسْتِفْهَامَ، وَيَجْعَلُهَا بِتَقْدِيرِ (قَدْ)، حَمَلًا عَلَى قَوْلِهِ  
 تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾<sup>(٢)</sup>، وَفِيهِ نَظَرٌ  
 لِدُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ فِي بَيْتِ عِلْقَمَةَ، وَإِنَّا الاسْتِفْهَامُ فِي الْبَيْتِ بَاقٍ، لَكِنَّهُ  
 مَسْلُوبٌ عَنِ (أَمْ)؛ لِأَنَّ لِـ(أَمْ) مَعْنَيْنِ؛ الاسْتِفْهَامُ وَالْعَطْفُ، فَإِذَا سُلِبَتْ  
 الاسْتِفْهَامُ بَقِيَ الْعَطْفُ، كَمَا قُلْنَا فِي (كَيْفَ)، وَبَعْضُهُمْ لَا يُخْرِجُ الْحُرُوفَ عَنِ  
 أَوْضَاعِهَا، وَإِنَّا يَتَأَوَّلُ الاسْتِفْهَامَ تَأْوِيلًا يُخْرِجُهُ إِلَيْهَا فِي الْآيَةِ<sup>(٣)</sup>.  
 وَبَعْدَ الْبَيْتِ<sup>(٤)</sup>:

انظر: الكتاب ٣/ ١٧٦، ١٧٧، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٤٨١، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٦٩،  
 وحروف المعاني للزجاجي ٤٩، والمسائل المثورة ٢٠١، والتمام ١٧٤-١٧٥، وتحصيل عين الذهب  
 ٤٤٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٠٩.

(١) ذهب إلى ذلك أبو عبيدة والمبرد والفارسي، وغيرهم. انظر: مجاز القرآن ٢/ ٢٧٩، والمقتضب ١/ ٤٣-  
 ٤٤، ٢٨٩/ ٣، والمسائل المثورة ٢٠١.

(٢) الإنسان: ١.

(٣) كابن جني، فإنه قال بعد أن ذكر القول الأول: «وَقَدْ يُمْكِنُ عِنْدِي أَنْ تَكُونَ مُبَيَّنَّةً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى  
 بَابِهَا مِنَ الاسْتِفْهَامِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ - اللَّهُ أَعْلَمُ -: هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ هَذَا. فَلَا بُدَّ فِي جَوَابِهِ مِنْ (نَعَمْ)  
 مَلْفُوظًا بِهَا أَوْ مُقَدَّرَةً، أَيْ: فَكَمَا أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحْتَفِرَ نَفْسَهُ...» (الخصائص  
 ٢/ ٤٦٢).

(٤) الذي ذكره ابن جني، وهو قوله:

هل ما علمت وما استودعت...

لم أذِرِ بِالْبَيْنِ حَتَّى أَزْمَعُوا ظَعْنًا كُلَّ الْجِمَالِ قُبِيلَ الصُّبْحِ مَزْمُومٌ<sup>(١)</sup>  
 قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى (إِمَّا) كَمَعْنَى (أَوْ) فِي الْخَيْرِ وَالشُّكِّ<sup>(٢)</sup> وَالْإِبَاحَةِ  
 وَالتَّخْيِيرِ، تَقُولُ: قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو، وَكُلُّ إِمَّا خُبْرًا وَإِمَّا تَمَرًا<sup>(٣)</sup>، إِلَّا أَنَّهَا أَقْعَدُ  
 فِي لَفْظِ الشُّكِّ مِنْ (أَوْ)؛ لِأَنَّكَ تَبْتَدِئُ بِهَا<sup>(٤)</sup> شَاكًّا، فَتَقُولُ: قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا  
 عَمْرُو، وَ(أَوْ) يَمْضِي صَدْرُ كَلَامِكَ عَلَى الْيَقِينِ ثُمَّ تَأْتِي بِهِ (أَوْ) فِيمَا بَعْدُ، فَيَعُودُ  
 الشُّكُّ سَارِيًا مِنْ آخِرِ الْكَلَامِ / ٤٥٢ إِلَى أَوَّلِهِ<sup>(٥)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: فِي (إِمَّا) خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ، فَيَسْبِيهِ يَزْعُمُ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ (إِنْ)  
 وَ(مَا)، وَدَلِيلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup>:

سَقَتُهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا<sup>(٧)</sup>

(١) البين: الفراق. وأزمعوا: أجمعوا أمرهم. والظعن: الارتحال. مزوم: مأخوذ بزمامه. انظر: ديوان علقمة  
 ٥٠، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ١٤٩.

(٢) (والشك) سقط من اللمع.

(٣) في اللمع: إما تمرًا وإما سمكًا.

(٤) في اللمع: تبتدئها.

(٥) اللمع ٩٥.

(٦) هو التَّيْمُورُ بْنُ تَوْلَبٍ.

(٧) البيت من المتقارب.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٨١، والكتاب ١/٣٦٧، والمعاني الكبير ٣/١٠٥٤، وكتاب

الشعر ٨٥/١، والخصائص ٢/٤٤١، والمنصف ٣/١١، والأزهية ٥٦، وشرح المفصل ٨/١٠٢،

ومغني اللبيب ٨٤، ٨٧، وشرح شواهد ١/١٨٠، وخزانة الأدب ١١/٩٣.

فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ أَصْلَ (إِمَّا) إِنَّ مَا<sup>(١)</sup>، ثُمَّ أُدْغِمَتِ النُّونُ فِي الْمِيمِ.  
وغيره يزعم أنها غير مرغبة، ولكنها مفردة<sup>(٢)</sup>، والتي في البيت (إن) هي  
شرطية، ولو كانت العاطفة على الخلاف في البيت لكررت بلفظها عند سيبويه،  
وكذلك قوله<sup>(٣)</sup>:

لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا      فَمِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِيْجَالًا صَبِرَ<sup>(٤)</sup>  
فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هُنَا شَرْطِيَّةً، لِعَدَمِ الْجَزَاءِ، وَلَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا مُغْنِيًا عَنِ  
الْجَزَاءِ، لِأَجْلِ الْفَاءِ<sup>(٥)</sup>، وَيَجُوزُ: فَمِنْ جَزَعٍ وَإِنْ إِيْجَالًا صَبِرَ، عَلَى: فَإِنْ مَا أَمْرُكَ  
جَزَعٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٦)</sup>:

(١) انظر: الكتاب ١/٣٦٧.

(٢) كالهروي. انظر: الأزهية ١٤٣.

(٣) هو دريد بن الصمة.

(٤) البيت من الوافر.

وروي:

فَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبِيهَا      فَمِنْ جَزَعٍ وَإِنْ إِيْجَالًا صَبِرَ

انظر: ديوان دريد ١١٠، والكتاب ١/٢٦٦، ٣/٣٣٢، والمقتضب ٣/٢٨، وما ينصرف وما لا ينصرف

للزجاج ١٦٦، وكتاب الشعر ١/٨٦، والبغداديات ٣٢٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٠٩، وعلل

النحو ٣٧٧، واللاكن ١/٤٣٦، وشرح المفصل ٨/١٠١، والجنى الداني ٢١٢، وخزانة الأدب

١٠٩/١١.

(٥) انظر: علل النحو للوراق ٣٧٧-٣٧٨.

(٦) هو النعمان بن المنذر.



قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلًا<sup>(١)</sup>  
فَهِيَ شَرْطِيَّةٌ، وَمَا قَبْلَهَا يُغْنِي عَنِ الْجُزْأِ، وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا لِعَدَمِ الْفِعْلِ  
الشَّرْطِيِّ، وَقِيلَ: الْفَاءُ هِيَ الْجَوَابُ.

وَالْأَصْمَعِيُّ يَعْتَقِدُ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ<sup>(٢)</sup> أَنَّ (إِنْ) فِيهِ شَرْطِيَّةٌ لِعَدَمِ التَّكَرُّارِ  
وَعَدَمِ الصُّورَةِ<sup>(٣)</sup>، وَبَعْضُهُمْ يَدَّعِي أَنَّهَا عَلَى وَزْنِ (فِعْلِي)<sup>(٤)</sup> وَحُذِفَتْ فِي الشَّعْرِ  
ضَرُورَةً كَمَا حُذِفَتْ فِي قَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي لِلْهُذَلِيِّ<sup>(٥)</sup>: ٤٥٣ /

(١) البيت من البسيط.

وهو في قصة النعمان حينما وشى لبيد بن ربيعة بجليسه الربيع بن زياد.

روي: (قد قيل ما قيل) بدل (قد قيل ذلك)، و(من قول) بدل (من شيء).

انظر: الكتاب ١/ ٢٦٠، والزاهر ١/ ١٩٨، والأغاني ١٥/ ٢٩٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٢، وأما

المرتضى ١/ ١٩٣، وأما ابن الشجري ٢/ ٩٦، ٣/ ١٣٠، والحماسة البصرية ٣/ ١٤٠٣، ومغني

اللبيب ٨٦، وشرح شواهد ١/ ١٨٨، وخزانة الأدب ٤/ ٩-١٠.

(٢) بيت النمر بن تولب.

(٣) قال الفارسي: «وقال الأصمعي: (إِنْ) للجزء، كأنه قال: سقته الرواعد من صَيْقٍ، وإن سقته من

خريف، فحذف الفعل بعد (إِنْ)؛ لأنَّ (إِنْ) قد يحذف بعدها الفعل، وإن لم يجر له في الكلام ذكر، فإذا

جرى له ذكر كان حذفه أقوى وأبين» كتاب الشعر ١/ ٨٧.

(٤) لم أقف على هذا الرأي، إلا في باب التسمية بها، قال الفارسي في البصريات (٢/ ٨٨١): «إذا سميت

رجلاً بـ(إِلَّا) إني أجمعه (فِعْلِي)، ولا أجمعه (فُعْلَل) كما قال المازني في (إثماً) سواء».

(٥) البيت للبيد بن ربيعة. ولم أجد من نسب لأحد من هذيل.

دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِيعٍ فَأَبَانَ<sup>(١)</sup>

يُرِيدُ: الْمَنَازِلَ.

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: التَّنُونُ فِي (إِنْ) بَدَلٌ مِنَ الْمِيمِ، وَأَمَّا مَا أَلْزَمَ سَيَبَوِيهَ مِنْ عَدَمِ

التَّكْرَارِ فَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup>:

تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا      وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا<sup>(٣)</sup>

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فَالسُّوْبَانِ

مُتَالِيعٌ، وَالْحَبْسُ وَالسُّوْبَانُ مَوَاضِعٌ، وَأَبَانَ جَبَلَ. (عن معجم ما استعجم واللسان وشرح شافية ابن الحاجب).

انظر: ديوان لبيد ١٣٨، والعين ١/١٧٣، ٢/٧١، والخصائص ١/٨١، ٢/٤٣٧، ومعجم ما استعجم ١/٤٢٠، واللالع ١/١٣، واللباب ١/٤٠٠، واللسان ٨/٣٧ (تلع)، ١١/٦٨ (نزل)، ١٣/٥ (أبن)، ١٥/٢٩٤ (منا)، وشرح شواهد الشافية ٣٩٧.

(٢) اختلف في قائله، قيل:

أ- الفرزدق.

ب- ذو الرمة.

(٣) البيت من الطويل.

تهاض: يتجدد جرحها. وتقادت: قدمت. (عن الخزانة).

الشاهد فيه: عدم تكرار (إمّا)، والتقدير: تهاض إما بدار وإمّا بأموات.

انظر: ديوان الفرزدق ٢/٦١٨، وديوان ذي الرمة ٣/١٩٠٢، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٩٠، وكتاب الشعر ٨/٨٦-٨، والبصريات ١/٦٥١، والأزهية ١٤٢، وأمالى ابن الشجري ٣/١٢٧، وضرائر الشعر ١٦١-١٦٢، ومغني اللبيب ٨٧، وشرح أبياته ٢/١٦، وخزانة الأدب ١١/٧٦.

وَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ هُنَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ (أَوْ)<sup>(١)</sup>، وَهَذَا مُحَالٌ؛ لِدُخُولِ الْوَائِ عَلَيْهِمَا،  
فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ الْفَارِسِيُّ<sup>(٢)</sup>:

لَعَلَّكَ مَيِّتٌ إِمَّا غُلَامٌ      تَبَوَّأَ مِنْ شَمَنْصِيرٍ مَقَامًا<sup>(٣)</sup>  
فَتَقْدِيرُهُ: إِنَّ غُلَامًا مَا. وَقَدْ اعْتَاضُوا عَنْ (إِمَّا) الثَّانِيَةِ بِـ (أَوْ) فِي الشَّعْرِ،  
قَالَ<sup>(٤)</sup>:

إِمَّا مُشِيفٌ عَلَى مَجْدٍ وَمَكْرُمَةٍ      أَوْ أُسْوَةٌ لَكَ فَيَمَنْ يُهْلِكُ الْوَرَقُ<sup>(٥)</sup>

(١) هو رأي الفراء. انظر: معاني القرآن ١/ ٣٩٠.

(٢) لم أقف على موضع إنشاده، والبيت لصخر الغي الهذلي.

(٣) البيت من الوافر.

شمنصير: جبل لهذيل، والشاعر يرثي ابنه، ويخاطب نفسه يقول: لعلك تموت إن مات غلام. (عن شرح  
أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٦٦، وشرح أشعارهم ١/ ٢٩٢، والتخريج ٣/ ١٤٠٨، وجمهرة اللغة  
١١٥٢/ ٢ (بعلبكي)، وتهذيب اللغة ١١/ ٤٥٠، والخصائص ٣/ ٢٠٥، ومعجم ما استعجم  
٣/ ٨١١، ومعجم البلدان ٣/ ٣٦٤، واللسان ١١/ ٤٧٤ (لعل)، وتاج العروس ١٢/ ٢٢٤  
(شمصير).

(٤) هو غيلان بن سلمة. وقد تمثّل به المختار بن عبيد الثقفي لما أحيط به.

(٥) البيت من البسيط.

روي (بقيت) بدل (مشيف).

أشافَ على الشيء: أشرف عليه.

انظر: الأغاني ١٣/ ٢٠٨، والإشراف على منازل الأشراف لابن أبي الدنيا ١٢٥، والمحكم ٨/ ١٢٧  
(هنداوي)، واللسان ٩/ ١٨٥ (شوف).

وَقَدْ فَتَحَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الْهَمْزَةَ فِي رِوَايَةِ قُطْرُبٍ وَأَنْشَدَ<sup>(١)</sup>:  
 سَاحِلُ نَفْسِي عَلَى آلَةٍ فَأَمَّا عَلَيْهَا وَأَمَّا لَهَا<sup>(٢)</sup>  
 وَ(أَمَّا) الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ فَعَلَى ضَرَبَيْنِ: ضَرْبٌ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَبَعْضُهُمْ يَقْلِبُ  
 إِحْدَى الْمِيمَيْنِ يَاءً، فَتَقُولُ: أَيَا، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِيَا، وَأَنْشَدُوا<sup>(٣)</sup>:  
 فَايَا<sup>(٤)</sup> حُبُّهَا عَرَضًا وَإِيَا بِشَاشَةٍ كُلِّ عِلْقٍ مُسْتَفَادٍ<sup>(٥)</sup>  
 وَطَلَعَ فَرَسٌ فَقَالَ رَجُلٌ: هُوَ أَيَا مَفْلُوقُ اللِّسَانِ، وَأَيَا مَرْضُوضٌ<sup>(٦)</sup>، وَأَنْشَدَ  
 الْفَرَّاءُ<sup>(٧)</sup> لِأَبِي الْقَمْقَامِ<sup>(٨)</sup>:

(١) للخنساء.

(٢) البيت من المتقارب.

والآلة: الحالة التي يؤول إليها الأمر. (عن ديوانها، والمقاييس).

انظر: ديوان الخنساء ٣٣، والعين ٣٩/٨، وجمهرة اللغة ٢٤٨/١ (بعلبكي)، والخصائص ٢٧١/٢،  
 ومقاييس اللغة ١٦١-١٦٢ (آل)، والمفردات للراغب ٩٩، والحجاسة البصرية ٦٥١/٢، واللسان  
 ٣١٥/١٠ (فوق)، ٨٨/١٥ (علا).

(٣) للمتلمس.

(٤) مضبوط بكسر الهمزة وفتحها.

(٥) البيت من الوافر.

العرض: المعارض من غير طلب. والعلق: المال الكريم. (عن الديوان).

انظر: ديوانه ١٧١، وجمهرة اللغة ١٣٢١/٣ (بعلبكي)، وتهذيب اللغة ٤٥٦/١ (عرض)، واللسان  
 ١٨٥/٧ (عرض)، وتاج العروس ٤٠٣/١٨ (عرض).

(٦) لم أقف على هذا القول.

(٧) لم أقف على موضع إنشاده، وروى ذلك عنه المرادي في شرح التسهيل ٨١٤.

(٨) هو أبو القمقام بن مصعب الأسدي. انظر: معجم الشعراء ١٦٠، والمبجع ١٧٧، وفرحة الأديب ٤٢،

تُتَجِّهَا أَيَّمَا شِمَالٍ عَرِيَّةٌ وَأَيُّمَا صَبَا جُنَحَ الظَّلَامِ هُبُوبٌ<sup>(١)</sup>  
 / ٤٥٤ وَقَدْ سَأَلَ بَعْضُهُمُ الْمُتَنَبِّيَّ<sup>(٢)</sup> وَقَدْ أَنْشَدَ:  
 أَيُّمَا لِإِبْقَاءٍ عَلَى فَضْلِهِ أَيُّمَا لِتَسْلِيمٍ إِلَى رَبِّهِ<sup>(٣)</sup>  
 فَقَالَ لَهُ: إِنَّ الْمُبَرَّدَ يَرُدُّ هَذَا فِي الشُّكِّ وَالتَّخْيِيرِ، وَيُجِيزُهُ فِي الْإِخْبَارِ، فَقَالَ  
 الْمُتَنَبِّي: يُقَالُ فِي الْخَيْرِ أَيُّمَا وَإِيَّا<sup>(٤)</sup>، وَأَنْشَدَ<sup>(٥)</sup>:  
 يَذِي هَيْدَبٍ أَيُّمَا الرُّبَا نَحْتَ وَذَقِهِ فَيَرَوَى وَأَيُّمَا كُلُّ وَادٍ فَيُرْعَبُ<sup>(٦)</sup>

واللآلئ ١/ ٣٨٦.

(١) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (تُتَجِّهُهَا) بدل (تُتَجِّهَا). وروي (تُلَقِّحُهَا)، وروي (العشي) بدل (الظلام).

انظر: تنقيف اللسان ٢٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٢، والمقرب ٢٥٣-٢٤، ورتف المباني ١٨٤، وشرح التسهيل للمرادي ٨١٤، وتمع الهوامع ٢/ ١٣، وخزانة الأدب ١١/ ٨٧، والدرر اللوامع ٦/ ١٢٠.

(٢) هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد، أبو الطيب، الملقب بالمتنبي (ت ٣٥٤ هـ) الشاعر المشهور. كان ذا صلة بابن خالويه وابن جنبي وعلي بن عيسى الربيعي من النحويين. انظر: تاريخ بغداد ٥/ ١٦٤، وبغية الطلب ٢/ ٦٣٩، وقد أفرد بدراسات كثيرة جداً من أهمها كتاب (المتنبي) لمحمود شاكر.

(٣) ديوان المتنبي ١/ ٢١٧، والفسر ١/ ٦٤٣.

(٤) لم أقف على هذا الخبر.

(٥) اختلف في قائله، فقليل:

أ- مئليح بن الحكم الهنلي.

ب- نصيب بن رباح، كما في شعره.

(٦) البيت من الطويل.

وَأَمَّا فِي الشَّكِّ وَالتَّخْيِيرِ فَأَهْلُ الْحِجَازِ وَمَنْ جَاوَرَهُمْ يَقُولُونَ (إِمَّا وَأَمَّا)  
 وَقَيْسٌ وَأَسَدٌ وَبَعْضُ بَنِي تَمِيمٍ يَقُولُونَ (أَمَّا)<sup>(١)</sup> يَفْتَحِ الْأَلِفَ، وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ:  
 أَمَّا تُغَالِي وَأَمَّا هَاجَهُمْ فَزَعُ<sup>(٢)</sup>  
 وَ(أَمَّا) الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ فَعَلَى صَرِيحٍ: صَرَبٌ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَصَرَبٌ تَكُونُ  
 فِيهِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ (أَنْ) وَ(مَا)، كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

روي: (أما إذا ما علا الربا) بدل (أيا الربا تحت ودقه). و(تروى) بدل (يروى)، و(كلّ وإد فیرعب) بدل  
 (كلّ وإد فیرعب).

الهيدب: السحاب المتلبي. ويرعب: يملأ. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٥٠، وشعر نصيب ٦٢، وتهذيب الألفاظ ٥٢٩، وإصلاح المنطق  
 ٢٢٥-٢٢٦، وتهذيب اللغة ٢/ ٣٩٤ (مرع)، والمخصص ٩/ ١٢٦، واللسان ١/ ٤٢١ (رعب)،  
 ٨/ ٣٣٥ (مرع).

(١) انظر هذه اللغات في شرح التسهيل ٣/ ٣٦٥-٣٦٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٢.

(٢) صدر بيت من البسيط، روي عجزه في تثقيف اللسان:

بين الرّبيضي يكذُّ المبطيُّ الفَرَقَا

وروي في شرح الجزولية:

بين الرّبيضي إذا ما الذائبُ اختلفا

وروايته في مصدريه: (أسارى) بدل (تغالي).

انظر: تثقيف اللسان ٢٣٥، وشرح الجزولية للأبدي ٢/ ٦٣٠ (رسالة علمية).

ونقلت ها التخريج من تحقيق الزميل د. ماجد بن عمر القرني، لهذا الجزء من الغرة ص: ٢٠٦ (رسالة  
 علمية).

(٣) هو العباس بن مرداس.

ونسبه الجاحظ لحفاف بن ندبة، وهو خطأ؛ وإنما قيل هذا الشعر له، ف(أبو خراشة) كنية خفاف.

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ      فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ<sup>(١)</sup>  
تَقْدِيرُهُ: لَيْتَنُ كُنْتُ، وَ(مَا) عِوَضٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ، وَ(ذَا) نَصَبٌ عَلَى  
الْحَالِ<sup>(٢)</sup>، هَذَا مَخْتَصَرُ الْقَوْلِ فِيهَا.

فَأَمَّا بَسْطُهُ فَاعْلَمْ أَنَّ (أَمَّا) تَكُونُ عَلَى ضَرِيَيْنِ:  
ضَرْبٌ تَكُونُ فِيهِ بَسِيطَةً، وَهِيَ يُفَصَّلُ بِهَا الْخَبَرُ الْمُجْمَلُ، وَقَدْ اسْتَصْعَبَ  
الزَّجَاجُ الْكَلَامَ فِيهَا<sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّهَا مِنْ مُشْكِلَاتِ كِتَابِ سَيَوِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا  
قُدِّرَتْ بِجُمْلَةٍ شَرْطِيَّةٍ تَقْدِيرُهَا: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ<sup>(٤)</sup>، وَلِذَلِكَ لَزِمَتْ الْفَاءُ فِي

(١) البيت من البسيط.

روي: (كنت) بدل (أنت).

الضبيع: قيل: يريد السنة المجذبة. وقيل: إن الناس إذا أجذبوا ضعفوا عن الانتصار، وسقطت قواهم  
فعاثت فيهم الضباع فأكلتهم. وقيل: أراد أن قومه لم يقتلوا فتعيث فيهم الضباع. (عن أمالي ابن  
الشجري والخزاعة).

انظر: ديوان العباس بن مرداس ١٢٨، والكتاب ٢٩٣/١، وغريب الحديث لابن سلام ٤٦/٣-٤٧،  
والحيوان ٢٤/٥، ٤٤٦/٦، والاشتقاق ٣١٣، وكتاب الشعر ٥٨/١، والبغداديات ٣٠٤،  
والخصائص ٣٨١/٢، والمنصف ١١٦/٣، وأمالي ابن الشجري ٤٩/١، ١١٤/٢، والإنصاف  
٧١/١، واللسان ٢٩٤/٦ (خرش)، ٢١٧/٨ (ضبيع)، ومغني اللبيب ٥٤، ٨٤، ٥٧٢، ٩١١،  
وخزاعة الأدب ١٣/٤.

(٢) وجه آخر في إعرابه أنه خبر كان المحذوفة، و(أنت) اسمها، والأصل -كما ذكر- لئن كنت، فلما حذف  
الفعل انفصل الضمير. انظر: المفصل ٩٢، وخزاعة الأدب ١٦/٤.

(٣) لم أقف على استصعابه الحديث فيها، وقد قدرها بمهما يكن من شيء، في معاني القرآن وإعرابه ١٠٥/١.

(٤) انظر: الكتاب ١٣٧/٣.

الجواب / ٤٥٥: وَحُذِفَتِ الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ وَعُوِّضَ مِنْهَا أَمَّا، وَلَا يَلِيهَا فِعْلٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلاً شَرْطِيًّا، لِكَوْنِهِ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرُودِ فِي الْحَاجَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَلِهَا فِعْلٌ؛ لِأَنَّهَا قَدْ نَابَتْ عَنِ الْفِعْلِ، وَكَانَ حُكْمُ الْفَاءِ أَنْ تَتَّصِدَرَ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ وَتُلَاصِقَ (أَمَّا)، فَكَرِهُوا ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا جُمْلَةٌ مُحَقَّقَةٌ، أَوْ مُفْرَدٌ لِيُعْطِيَ حَقَّ تَبْعِيَّتِهَا، فَقَدَّمُوا أَحَدَ الْأَسْمَيْنِ وَاتَّبَعُوهُ الثَّانِي، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَرْتَبَةَ الْفَاءِ التَّقْدُّمُ إِجَازَتُهُمْ: أَمَّا زَيْدًا فَضَرَبْتُ، فَأَعْمَلُوا مَا بَعْدَ الْفَاءِ فِيهَا قَبْلَهَا، وَلَا يَجِيزُونَ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْأَمْرِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدًا فَاضْرِبْ، وَفِيهِ خِلَافٌ<sup>(١)</sup>.

وأما قولهم: أَمَّا زَيْدٌ فَإِنِّي أَضْرِبُ، فَلَا يَجِيزُونَهُ إِلَّا بِالرَّفْعِ، لِحُرْمَةِ (إِنِّ)، وَقَدْ أَجَازَهُ الْكِسَائِيُّ، وَرَوَى عَنِ الْعَرَبِ: أَمَّا قُرَيْشًا فَإِنِّي أَفْضَلُهَا<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا أَشْكَلُ مِمَّا ذَكَرْنَا.

فَأَمَّا إِنْ قُلْتَ: أَمَّا خَلَقَكَ فَإِنِّي قَائِمٌ، جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) تَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ، لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَمَّا عِلْمًا فَإِنِّي عَالِمٌ، وَجَعَلْتَ (عِلْمًا) مَصْدَرًا حَقِيقِيًّا، لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا فِعْلٌ أَوْ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ مَصْدَرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، أَوْ مَفْعُولًا

(١) يجوز أن يعمل ما قبل هذه الفاء فيها بعدها، وفي شرط ذلك خلاف، فسيبويه والمازني والزجاج وابن السراج يجيزونه شرط أن يجوز حذف (أَمَّا) والفاء، فما جاز أن يعمل فيه بعد تقدير حذفها جاز أن يعمل فيه مع وجودهما، وأجاز المبرد وابن درستويه العمل بلا شرط. انظر: البغداديات ٣٠٥، والجنى الداني ٥٢٦، ومغني اللبيب ٨٣.

(٢) رواية الكسائي في شرح الكافية ١٤٢٧/٢/٢.



له، جازتِ المسألة لِعَمَلِ (إمّا) فيه.

وَتَقُولُ: أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ، رَفَعًا وَنَصَبًا، فَإِذَا رَفَعْتَ كَانَ (عِلْمًا) مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ / ٤٥٦ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَإِذَا نَصَبْتَ كَانَ (عِلْمًا) مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ أَوْ الْمَفْعُولِ لَهُ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ﴾ <sup>(١)</sup> فَمَنْ رَفَعَ فَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَمَنْ نَصَبَ فَيَفْعَلِ مُقَدَّرٌ بَعْدَ الْفَاءِ <sup>(٢)</sup>، وَهَذِهِ (أَمَّا) يَلْزَمُ تَكَرُّرُهَا فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ، وَرَوَوْا فِيهَا (أَيَا)، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَأَمَّا (أَمَّا) الثَّانِيَةُ فَمَا حَكَاهُ سَيَبَوِيهِ عَنِ الْعَرَبِ: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ <sup>(٣)</sup>، فَهِيَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ، وَأَصْلُهَا: لَئِنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا، فَحَذُّوْا الْفِعْلَ اخْتِصَارًا، وَكَرِهُوا إِيْلَاءَ الْأِسْمِ (أَنْ) فَجَاؤُوا بِـ (مَا) عِوَضًا مِنْهَا، وَجَاؤُوا بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ عِوَضَ الْمُتَّصِلِ.

وَلَأَبِي عَلِيٍّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ: مَرَّةً يَقُولُ: هِيَ الْعَامِلَةُ فِي (أَنْتَ) وَ(ذَا) فِي الْبَيْتِ بِحُكْمِ النَّيَابَةِ، وَتَارَةً يَقُولُ: الْعَامِلُ هُوَ الْمَحذُوفُ وَ(ذَا) مَنْصُوبٌ عَلَى

(١) فَصَّلَتْ: ١٧.

(٢) الرفع قراءة الجمهور، وقرا عبد الله بن أبي إسحاق والأعمش وعيسى بن عمر وغيرهم بالنصب. انظر: تفسير الطبري ١٠٥/٢٤، ومشكل إعراب القرآن ٦٤١/٢، والبحر المحيط ٤٩١/٧، وإتحاف فضلاء البشر ٤٤٢/٢.

وانظر المسألة في الكتاب ١/١٤٨، ومعاني القرآن للفراء ١٤/٣، والتبصرة والتذكرة ٣٢٦/١، وأمال

ابن الشجري ٣/١٣١.

(٣) الكتاب ١/٢٩٣.

الحالِ مِنْ (كَانَ) التَّامَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْعُ إِلَّا نَكِيرَةً<sup>(١)</sup>، وَقَدَّرَ سَيِّبَوِيه (أَنْ) بِـ (إِذْ) هُنَا؛  
لَأَجْلِ إِيْلَانِهَا الْاسْمَ، وَقَرَّبَهَا مِنْ مَعْنَاهَا<sup>(٢)</sup>، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ أَشْكَلَ دُخُولُ الْفَاءِ  
فِي قَوْلِهِ:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّعْعُ<sup>(٣)</sup>  
لَأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: لَشَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِذَا قَوْمِي، وَكَذَلِكَ: لِأَنَّ أَنْتَ مُنْطَلِقًا  
انْطَلَقْتُ مَعَكَ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّ فَيَقُولُ: هِيَ (أَنْ) فُتِحَتْ / ٤٥٧ لَمَّا وَلَّيَهَا الْاسْمَ<sup>(٤)</sup>،  
وَيُنْشِدُونَ<sup>(٥)</sup>:

إِمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحَلًا فَاللهُ يَحْفَظُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُ<sup>(٦)</sup>

(١) قوله: إن العامل في (أنت) فعل محذوف في: البغداديات ٣٠٨، وكتاب الشعر ١/ ٥٨-٥٩..

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٤.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) قال الفراء في الآية التالية (أن تضل إحداهما): «يَفْتَحُ أَنْ، وَتُكْسَرُ. فَمَنْ كَسَّرَهَا نَوَى بِهَا الْإِبْتِدَاءَ فَجَعَلَهَا  
مَنْقُطَةً مِمَّا قَبْلَهَا. وَمَنْ فَتَحَهَا فَهُوَ أَيْضًا عَلَى سَبِيلِ الْجَزَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ نَوَى أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ،  
فَصَارَ الْجَزَاءُ وَجَوَابَهُ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ». معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٤.

وانظر النقل عن الكوفيين في شرح الكافية ١/ ٢/ ٨٠٧، ومغني اللبيب ٥٣.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من البسيط.

روي: (أنت ذا سفر) بدل (أنت مرتحلاً)، و(يكلاً) بدل (يحفظ).

ولم أقف على قائله.

انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٦٢٩، والمفصل ٩٢، وأمالى ابن الحاجب ١/ ٤١١، وشرح المفصل ٢/ ٩٨،

وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٨، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٨٠٧، واللسان ١٤/ ٤٧ (أما)، ومغني اللبيب

٥٤، وشرح شواهد ١/ ١١٨، وخزانة الأدب ٤/ ١٩.

فَكَسَرُوهُ مَعَ الْفِعْلِ وَفَتَحُوهُ مَعَ الْأِسْمِ، لِقُرْبِ مَا بَيْنَهُمَا، وَلِذَلِكَ قُرِئَ: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ <sup>(١)</sup> كَسَرًا وَفَتْحًا <sup>(٢)</sup>، وَرَوَى ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: أَمَّا زَيْدٌ يَنْطَلِقُ أَنْطَلِقُ مَعَهُ <sup>(٣)</sup>، وَرَوَى الْكِسَائِيُّ جَزَمَهُمَا مَعًا، وَهَذَا لَا يَعْرِفُهُ بَصْرِيٌّ <sup>(٤)</sup>.  
وَأَمَّا (إِمَّا) فَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: شَرْطٌ، وَمَا نَحْنُ بِصَدْدِهِ <sup>(٥)</sup>، وَهِيَ فِي هَذَا الْبَابِ تَكُونُ عَلَى ضَرْوَيْ (أَوْ)، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الشَّكَّ سَارٍ فِي (أَوْ) مِنْ آخِرِ الْكَلَامِ إِلَى أَوَّلِهِ، وَفِي (إِمَّا) تَبَدُّئُ شَاكًّا، وَلَيْسَ فِي (أَوْ) خِلَافٌ فِي كَوْنِهَا حَرْفَ عَطْفٍ، وَذَكَرَ بَعْضُ النُّحَاةِ مِنْ أَصْحَابِ الْفَرَّاءِ أَنَّ (إِمَّا) لَا تَكُونُ لِلْإِبَاحَةِ كَمَا تَكُونُ (أَوْ) لِقُصُورِهَا عَنْهَا <sup>(٦)</sup>.

(١) البقرة: ٢٨٢.

(٢) الكسر قراءة حمزة وحده من السبعة، وقرأ الباقون بفتحها. انظر: السبعة ١٩٣، والتذكرة ٢/٣٤٣-

٣٤٤.

(٣) لم أقف على هذا.

(٤) قال سيويه (٣/١٠١-١٠٢): «وسألته [يعني الخليل] عن قوله: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ، فَرَفَعَ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو، وَحَدَّثَنَا بِهِ يُونُسُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَجَازِي بِأَنْ كَانَهُ قَالَ: لِأَنَّ صِرْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ»، قَالَ الْفَارِسِيُّ مَفْسَرًا كَلَامَ سَيَوِيهِ وَمُتَعَلِّقًا عَلَيْهِ: «يُرِيدُ أَنَّهُ رَفَعَ (أَنْطَلِقُ) وَلَمْ يَجْزِمْهُ عَلَى أَنَّهُ جِزَاءٌ. وَحَكَى أَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِي عَنْ الْأَصْمَعِيِّ فِيمَا أَظُنُّ الْمَجَازَةَ بِ(أَمَّا)، الْمَفْتُوحَةِ الْهَمْزَةِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَحْكِهِ غَيْرُهُ...» (البغداديات ٣٠٧-٣٠٨).

(٥) أي عاطفة.

(٦) لم أقف على هذا.

وَأَمَّا (إِمَّا) فَلِلنَّحَاةِ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: مِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا حَرْفَا عَظْفٍ<sup>(١)</sup>، لِكُونِ مَا بَعْدَ الثَّانِيَةِ تَابِعًا لِمَا قَبْلَهَا، وَيُفْسِدُ هَذَا أَنَّ الْأَوَّلَى لَيْسَ قَبْلَهَا مَا يُحْمَلُ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهِ فِي قَوْلِكَ: قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَذَا الْقَرْيَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾<sup>(٢)</sup>؛ لَأَنَّهَا لَا تَخْلُو أَنْ تَعْطِفَ مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ، أَوْ جَمْلَةً عَلَى جَمْلَةٍ، وَلَيْسَ هَذَا هُنَا. وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْأَوَّلَى لَيْسَتْ حَرْفَ عَظْفٍ لِمَا بَيْنَاهُ، وَالثَّانِيَةُ حَرْفٌ / ٤٥٨ عَظْفٍ لِلِإِتْبَاعِ<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا يُفْسِدُ دُخُولَ الْوَاوِ عَلَيْهَا دُخُولًا وَاجِبًا، وَالصَّحِيحُ الْقَوْلُ الثَّالِثُ؛ أَنَّهَا لَيْسَا حَرْفِي عَظْفٍ، لِمَا بَيْنَاهُ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَارِسِيِّ<sup>(٤)</sup> وَالزَّجَّاجِ<sup>(٥)</sup> وَغَيْرِهِمَا<sup>(٦)</sup>، وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ فِي هَذَا الْبَابِ لِمُنَاسَبَتِهَا حُرُوفَ الْعَظْفِ فِي الْإِتْبَاعِ، وَلَا سِتِغْنَاءَ الثَّانِيَةِ عَنْ عَامِلٍ، فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ.

وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو، فَ(زَيْدٌ) مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ بَعْدَ (إِمَّا) عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، وَلَا يَرْتَفِعُ بِالْفِعْلِ الْمَوْجُودِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ (إِنْ)

(١) في د: لكونها معًا حرفا عطف.

(٢) الكهف: ٨٦.

(٣) ذهب إلى ذلك الزجاجي والصيمري وأخذ به الجزولي والمالقي. انظر: الجمل ١٧، والتبصرة ١/ ١٣١،

١٣٩، والجزولية ٧٢، ووصف المباني ١٨٣.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ٢٩٧.

(٥) لم أقف على رأيه هذا في معاني القرآن وإعرابه، ولا على من نسب له.

(٦) وهو قول يونس وابن كيسان أيضًا، انظر: التسهيل ١٧٤، ومغني اللبيب ٨٤.

وَلَا يَعْمَلُ مَا قَبْلَهَا فِيهَا بَعْدَهَا<sup>(١)</sup>.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَأَعْلَمُ أَنَّكَ تَعْطِفُ الْأِسْمَ عَلَى الْأِسْمِ إِذَا اتَّفَقَا فِي الْحَالِ»<sup>(٢)</sup>.  
قَالَ سَعِيدٌ: لَوْلَا اخْتِلَافُ لَفْظِ الْاِثْنَيْنِ لَمَا افْتَقَرَ إِلَى حَرْفِ عَظْفٍ إِذَا اجْتَمَعَا  
فِي الْحُكْمِ الْوَاحِدِ، وَلَكِنَّهُمْ يَسْتَغْنُونَ بِالصِّيغَةِ الْوَاحِدَةِ الْمُنْشَأَةِ عَنِ الْعَظْفِ. وَفِي  
كَلَامِهِ إِسْرَافًا، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُضْمَرَ الْمُتَّصِلَ الْمَرْفُوعَ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَأْكِيدٍ، وَلَا  
يُعْطَفُ هُوَ عَلَى غَيْرِهِ الْبَتَّةَ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ، وَالْمَجْرُورُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ الْبَتَّةَ  
إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ، وَلَا يُعْطَفُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ، وَالْمُضْمَرُ الْمُتَّصِلُ  
الْمَنْصُوبُ وَإِنْ عُطِفَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يُعْطَفُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ، لَمَّا  
سَنَدُكُرُهُ، وَلَوْ قَالَ (الْمُظْهَر) لَرَأَى الْاِعْتِرَاضَ.

/ ٤٥٩ قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ إِذَا اتَّفَقَا فِي الزَّمَانِ،  
تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ يَصِحُّ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَا تَقُولُ: مَاتَ  
زَيْدٌ وَالشَّمْسُ؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ لَا يَصِحُّ مَوْتُهَا، وَتَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ، لِاتِّفَاقِ  
زَمَانِيهِمَا، وَلَا تَقُولُ: يَقُومُ زَيْدٌ وَقَعَدَ، لِاخْتِلَافِ زَمَانِيهِمَا»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: إِذَا صَحَّ قِيَامُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ مَعَ فَاعِلِهِ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ

(١) لم أتف على نص كلامه هذا، وإنما ذكر في معرض احتجاجة لإخراج (إما) من حروف العطف: أن  
حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفردًا على مفرد، أو جملة على جملة، فإذا قلت: ضربتُ إما زيدًا  
وإما عمرًا، لم تكن من هذين القسمين. انظر: الإيضاح العضدي ٢٩٨، والمقتصد ٢/ ٩٤٤.

(٢) اللمع ٩٥.

(٣) اللمع ٩٥.

حاجة إلى فعلٍ غيرِهِ احتِرازًا مِنْ: اخْتَصَمَ وَتَخَصَّم، فَلَا تَقُولُ: اخْتَصَمَ زَيْدٌ  
وَاخْتَصَمَ عَمْرُو، صَحَّ عَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ جِنْسًا وَاحِدًا  
وَالْفَاعِلَانِ مُخْتَلِفَيْنِ وَقَدْ صَحَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ أَنْ يَكُونَ [فَاعِلًا] <sup>(١)</sup>  
لِذَلِكَ الْفِعْلِ صَحَّ حَذْفُ الْفِعْلِ الثَّانِي اجْتِزَاءً بِالْأَوَّلِ عَنْهُ، فَتَقُولُ فِي: قَامَ زَيْدٌ  
وَقَامَ عَمْرُو: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، إِذَا اتَّفَقَا فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: قَامَ عَمْرُو،  
وَلَمَّا لَمْ يَصِحَّ أَنْ تَقُولَ: مَاتَ الشَّمْسُ، الْمَوْتُ الَّذِي يَمُوتُهُ زَيْدٌ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ تَقُولَ:  
مَاتَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَشْتَرِكَا فِي الْفِعْلِ، فَإِذَا لَمْ يَصِحَّ الْفِعْلُ الثَّانِي مُنْفَرِدًا  
بِهِ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُجْعَلَ لَهُ حِصَّةٌ فِي الْفِعْلِ الْأَوَّلِ الَّذِي نَابَ عَنِ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ،  
فَإِنْ تَقَارَبَا فِي الْمَعْنَى جَازَ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ عَدَا      مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا <sup>(٢)</sup>  
/ ٤٦٠ وَكَذَلِكَ: مَرَزْتُ بَزِيدَ وَعَمْرًا، وَهَكَذَا لَا يُقَالُ: تَبَسَّمَ الرَّجُلُ  
وَالْفَرَسُ.

فَأَمَّا عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ [إِذَا] <sup>(٣)</sup> اتَّفَقَا فِي الزَّمَانِ فَحَسَنٌ، وَلَا تُرِيدُ  
بِذَلِكَ التَّرْتِيبَ إِذَا آتَيْتَ بِالْوَاوِ، وَهُوَ كَالِاسْمِ فِيهِمَا ذَكَرْنَا، فَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَا فِي  
الزَّمَانِ فَإِنَّهُ لَمْ يُجْزَ عَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ لِتَبَايُنِ وَجُودِهِمَا، فَيَصِيرُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ

(١) تكملة من د.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) في د.

عَطَفِ الْاسْمَ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ الْفِعْلَ عَلَى الْاسْمِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾<sup>(١)</sup>  
فَإِنَّمَا عَطَفَ (وَأَقْرَضُوا) عَلَى مَعْنَى صَلَّيْ اسْمِي (إِنَّ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى  
(الْمُصَدِّقَاتِ) لِتَأْنِيهِ، وَلَا عَلَى (الْمُصَدِّقِينَ) لِلْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِ(الْمُصَدِّقَاتِ)، فَبَقِيَ  
أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مَعْنَى مَجْمُوعِهِمَا<sup>(٢)</sup>، وَعِنْدَ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ هُوَ مَحْذُوفٌ  
الْمَوْصُولُ، تَقْدِيرُهُ: وَالَّذِينَ أَقْرَضُوا، فَحُذِفَ، وَكَثِيرًا يَرْتَكِبُونَ هَذَا<sup>(٣)</sup>، وَذَا  
مُشْكِلٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفًى وَيَقْبِضْنَ﴾<sup>(٤)</sup>  
فَ(يَقْبِضْنَ) عِنْدِي خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَي: وَهُنَّ يَقْبِضْنَ كَمَا سَبَقَ، وَيَصِحُّ عَطْفُ  
الْجُمْلَةِ عَلَى الْمَفْرُودِ إِذَا كَانَا حَالَيْنِ وَلَا يُجْتَاجُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ، وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبٌ مِنْ هَذَا فِي  
الْوَصْفِ، أَوْ يَكُونُ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي (صَفَاتٍ) وَالْعَامِلُ فِيهِ (صَفَاتٍ)،  
أَوْ حَالًا مِنَ (الطَّيْرِ) وَالْعَامِلُ / ٤٦١ (يَرَوْا)، عَلَى تَقْدِيرٍ: قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ<sup>(٥)</sup>.  
فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ

(١) الحديد: ١٨.

(٢) انظر هذه المسألة مستوفاة في الحلييات ١٤١-١٥٣.

(٣) رأي الكوفيين في جواز حذف الموصول في الإنصاف ٧٢٢/٢.

(٤) الملوك: ١٩.

(٥) هذا قول مأثور عن العرب، انظر: إصلاح المنطق ٢٣١، والتهام ٢٧. والتقدير: قمت وصككت عينه.

الْحَرَامِ ﴿١﴾ فَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ [الْحَالِ] <sup>(٢)</sup> عَلَى مَا سَبَقَ، وَقِيلَ: كَفَرُوا بِتَقْدِيرٍ:  
يَكْفُرُونَ <sup>(٣)</sup>، أَوْ يَكُونُ (يَصُدُّونَ) بِتَقْدِيرِ صَدُّوا <sup>(٤)</sup>، كَقَوْلِهِ <sup>(٥)</sup>:

وَإِذَا مَرَرْتَ بِقَبْرِهِ فَانْحَرْ لَهُ      كَوْمَ الْهَجَانِ وَكُلَّ أَجْرَدٍ سَابِحٍ  
وَالطَّخْ جَوَانِبَ قَبْرِهِ بِدِمَائِهَا      فَلَقَدْ يَكُونُ أَحَادِمَ وَذَبَائِحِ <sup>(٦)</sup>

(١) الحج: ٢٥.

(٢) في د

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٤٩/١.

(٤) نقل ابن جنبي عن الفارسي أنه سأل أبا بكر بن السراج عن الأفعال يقع بعضها موقع بعض، فقال ابن السراج: «كَانَ حُكْمُ الْأَفْعَالِ أَنْ تَأْتِيَ كُلُّهَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهَا لِمَعْنَى وَاحِدٍ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ فِي صِنَاعَتِهَا أَنْ تَقِيدَ أَرْمَتِهَا، خُولِفَ بَيْنَ مُثْلَيْهَا لِيَكُونَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى الْمُرَادِ فِيهَا، قَالَ: فَإِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ فِيهَا جَازَ أَنْ يَقَعَ بَعْضُهَا مَوْضِعَ بَعْضٍ» انظر: الخصائص ٣/٣٣١. ونقله ابن الشجري وقال بعده: «قال أبو الفتح: وهذا كلامٌ من أبي بكرٍ عالٍ سديد» انظر: أماليه ٢/٣٥.

(٥) اختلف في قائله، فقليل:

أ- زياد الأعجم، وعليه الأكثرون.

ب- الصَّلْتَانِ الْعَبْدِي.

(٦) البيتان من الكامل.

روي: (كوم المطي) بدل (كوم الهجان)، وفي جميع مصادره (طرفي) بدل (أجرد).

الكوم: جمع كوماء، وهي الناقة السمينة. والسابح: من سبَحَ الفرس إذا جرى بقوة. (عن الخزانة).

الشاهد فيه: قوله: (فلقد يكون) بمعنى: فلقد كان.

انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥١/٢ (الثاني)، وذيل الأمالي ٩، وأمالي المرتضى ٢/١٩٩، ٣٠١، وأمالي

ابن الشجري ٦٧/١ (الثاني)، ٢/٣٥، ٤٥٣، والحامسة البصرية ٢/٦١٤، ووفيات الأعيان ٥/٣٥٤،

واللسان ١٣/٣٦٨ (كون) (الثاني)، وخزانة الأدب ٤/١٠.



وَقِيلَ: (أَقْرَضُوا) حَالٌ مُقَدَّرٌ مَعَهُ (قَدْ)، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ  
بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾ <sup>(١)</sup> أَيْ: وَقَدْ كُنْتُمْ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا أَنْزِلْ لَنَا  
وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾ <sup>(٢)</sup>، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا جُمْلَةً مُعَرِّضَةً لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ  
وَلَا صِلَةٍ <sup>(٣)</sup>.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَيُعْطَفُ» <sup>(٤)</sup> الْمُظْهَرُ عَلَى الْمُظْهَرِ <sup>(٥)</sup>.  
قَالَ سَعِيدٌ: الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَ كَمَا بَيَّنَّا، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا اتَّفَقَا فِي  
الْحَالِ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَالْمُضْمَرُّ عَلَى الْمُضْمَرِ» <sup>(٦)</sup>.  
قَالَ سَعِيدٌ: يَفْتَقِرُ إِلَى احْتِرَازٍ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ الْمُتَّصِلَ لَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى شَيْءٍ،  
وَالْمُضْمَرُ الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ وَالْمَجْرُورُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِمَا شَيْءٌ إِلَّا بِتَأْكِيدِ الْمَرْفُوعِ  
وَعَادَةِ عَامِلِ الْمَعْطُوفِ فِي الْمَجْرُورِ، وَقَوْلُهُ: «الْمُضْمَرُ» يَعْمُ الْجِنْسَ مُتَّصِلَةً

(١) البقرة: ٢٨.

(٢) الشعراء: ١١١.

(٣) يعني آية الحديد السالفة، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَصْدِقَيْنِ وَالْمَصْدَقَتَيْنِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾.  
وقد ذكر هذه الأقوال الفارسي في الحلييات ١٤١-١٥٣. وانظر أيضًا: كشف المشكلات ١٣٢٤/٢،  
والبيان ٤٢٢/٢، والتبيان ١٢٠٩/١، والبحر المحيط ٢٢٣/٨، والدر المصون ٢٤٨/١٠.

(٤) في اللمع: تعطف.

(٥) اللمع ٩٥.

(٦) اللمع ٩٥.

وَمُنْفَصِلُهُ.

قال أبو الفتح: «وَالْمُظْهَرُ عَلَى الْمُضْمَرِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: هَذَا الْفَصْلُ يَحْتَاجُ / ٤٦٢ إِلَى احْتِرَازٍ لَمَّا بَيَّنَّا مِنَ الْمَرْفُوعِ  
وَالْمَجْرُورِ مِنْهُ، وَسَنُبَيِّنُ عِلَلَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قال أبو الفتح: «وَالْمُضْمَرُ عَلَى الْمُظْهَرِ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ سَعِيدٌ: هَذَا أَيْضًا إِرْسَالٌ يَجِبُ أَنْ يَحْتَرَزَ فَيَقُولَ: (الْمُنْفَصِلُ)؛ لِأَنَّ الْمُتَّصِلَ  
لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، فَكَيْفَ يُعْطَفُ بِغَيْرِ عَامِلٍ ظَاهِرٍ.

قال أبو الفتح: «تَقُولُ فِي عَطْفِ الْمُظْهَرِ عَلَى الْمُظْهَرِ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَفِي  
عَطْفِ الْمُضْمَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ: رَأَيْتَكَ وَإِيَّاهُ، وَفِي عَطْفِ الْمُظْهَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ:  
رَأَيْتَكَ»<sup>(٣)</sup> وَزَيْدًا، وَفِي عَطْفِ الْمُضْمَرِ عَلَى الظَّاهِرِ: قَامَ زَيْدٌ وَأَنْتَ»<sup>(٤)</sup>.

قال سعيد: هَذَا الْفَصْلُ تَمَثُّلٌ لَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَسَنُبَيِّنُ مَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْعَطْفِ  
وَمَا لَا يَمْتَنِعُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قال أبو الفتح: «فَإِنْ كَانَ الْمُضْمَرُ مَرْفُوعًا»<sup>(٥)</sup> لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ حَتَّى

(١) اللمع ٩٥.

(٢) اللمع ٩٥.

(٣) في اللمع: رأيت.

(٤) اللمع ٩٥-٩٦.

(٥) في اللمع: مرفوعًا متصلاً.

تَوَكَّدَ<sup>(١)</sup>، تَقُولُ: قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَلَوْ قُلْتَ: قُمْ وَزَيْدٌ - مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ - لَمْ يَحْسُنْ،  
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٢)</sup>، وَرُبِمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ غَيْرُ تَوَكَّدٍ، قَالَ  
 عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ:

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى كَيْعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا<sup>(٣)</sup>  
 قَالَ سَعِيدٌ: لِلْمَرْفُوعِ ضَمِيرَانِ؛ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ، وَالْكَلَامُ فِي الْمُنْفَصِلِ  
 كَالْكَلَامِ فِي الظَّاهِرِ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَنَا الْبَطْلُ الْحَامِي الدَّمَارُ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي<sup>(٤)</sup>  
 / ٤٦٣ فَإِتْيَانُهُ بِـ(أَنَا) مَعَ الْيَاءِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلْمُذَكَّرِ الْغَائِبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ  
 مَنَزِلَتَهُ بِمَنَزِلَةِ الْمُظْهَرِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَلَوْ جَاءَ بِأَهْمَزَةٍ الَّتِي تَصْلُحُ لِلْمُتَكَلِّمِ لَمْ يَحْسُنْ  
 أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا. وَأَمَّا الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ فَإِنَّمَا لَا يَصِحُّ الْعَطْفُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ  
 مِنَ الْفِعْلِ بِمَنَزِلَةِ الْجُزْءِ الْوَاحِدِ، الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ، فَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَجُزْ  
 عَطْفُ الْأِسْمِ عَلَى الْفِعْلِ لَمْ يَجُزْ عَطْفُ الْمُظْهَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ، وَيُمْكِنُ أَنْ  
 يُقَالَ: قَدْ يُمْكِنُ إِضْمَارُ الْفَاعِلِ حَتَّى يَضْعُفَ ظُهُورُهُ الْبَيِّنَةُ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ قَامَ، فَلَوْ  
 عَطَفْتَ عَلَى الْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ لَكَانَ عَطْفًا عَلَى الْفِعْلِ.

(١) فِي اللَّعْمِ: لَمْ تَعَطْفْ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَكَّدَهُ.

(٢) الْبَقَرَةُ: ٣٥.

(٣) اللَّعْمُ: ٩٦.

(٤) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا الْمُضْمَرُّ الْمَرْفُوعُ لِمَا غَيَّرَ صِيَغَتَهُ فَلَمْ يُغَيِّرْهُ الْمُظْهَرُ وَلَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ،  
 بخلافِ الْمَنْصُوبِ، فَإِنَّهُ لَا يُغَيِّرُ مُضْمَرُهُ صِيَغَةَ الْفِعْلِ، فَعُطِفَ مُظْهَرُهُ عَلَيْهِ، هَذَا  
 قَوْلُ سَيِّبِيهِ<sup>(١)</sup>، وَنَزَّلُوا الضَّمِيرَ الْمَلْفُوظَ بِهِ مَنَزِلَةً غَيْرَ الْمَلْفُوظِ بِهِ فَأَلْحَقُوهُ بِهِ، فَإِنْ  
 أَكَّدَتِ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ حَسَنَ الْعَطْفِ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّأْكِدَ قَدْ قَوَّى حُكْمَ الْأَسْمِيَّةِ  
 فِيهِ، فَأَلْحَقَهُ بِحُكْمِ الظَّاهِرِ، وَفَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: قُمْ أَنْتَ  
 وَزَيْدٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكَنْ أَنْتَ وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٢)</sup>، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا بُرِّئَكُمْ  
 هُوَ وَبِقَبِيلِهِ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ أُجْرِيَ طَوْلُ الْكَلَامِ مُجْرَى التَّأْكِدِ، فَأَجَازُوا  
 الْعَطْفَ مَعَهُ بِلَا تَوْكِيدٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَقُلْ أَطْلَعْتُ وَجْهِي لِلَّهِ / ٤٦٤ وَمَنْ  
 اتَّبَعَنِي﴾<sup>(٤)</sup>، كَمَا حَسَّنَ طَوْلُ الْكَلَامِ الْحَذْفَ فِي الصَّلَةِ فِي قَوْلِهِمْ: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ  
 لَكَ شَيْئًا. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَأُو فِي مَعْنَى (مَعَ)، وَ(مَنْ) بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ الْمَوْضِعِ.  
 فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾<sup>(٥)</sup> فَالْنَّحْوَ يُدْخِلُونَهَا فِي بَابِ طَوْلِ  
 الْجُمْلَةِ، وَالْعَوْضُ عَنِ التَّأْكِدِ<sup>(٦)</sup>، وَجَعَلَ الْفَارِسِيُّ (لَا) نَائِبَةً عَنِ الضَّمِيرِ، وَيُقْسِدُ

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٨.

(٢) البقرة: ٣٥.

(٣) الأعراف: ٢٧.

(٤) آل عمران: ٢٠.

(٥) الأنعام: ١٤٨.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٨-٣٧٩، والمقتضب ٣/ ٢١٠، والإغفال ٢/ ٨٤، ومشكل إعراب القرآن

نَائِبَةٌ عَنِ الضَّمِيرِ، وَيُقْسَدُ هَذَا أَنَّ (لَا) بَعْدَ الْوَائِ لَا قَبْلَهَا<sup>(١)</sup>، وَقَدْ بَاشَرَتِ الْوَائِ  
الْمَعْطُوفَ بِوَسَاطَةِ (لَا).

وَالْقَوْلُ عِنْدِي فِي ذَلِكَ أَنَّ (أَبَاؤُنَا) غَيْرُ مَعْطُوفٍ عَلَى النُّونِ وَالْأَلِفِ، وَإِنَّمَا  
هُوَ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْحَرِيرُ، تَقْدِيرُهُ: مَا أَشْرَكْنَا وَلَا أَبَاؤُنَا أَشْرَكُوا، وَيَقْرُبُ مِنْ هَذَا:  
حَضَرَ الْيَوْمَ الْقَاضِي امْرَأَةٌ، لِأَجْلِ الطُّولِ. وَقَدْ كَثُرَ الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ  
فِي الشَّعْرِ، قَالَ طَرَفَةُ<sup>(٢)</sup>:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي      وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ<sup>(٣)</sup>

(١) نَصَّ سِيبَوَيْهِ عَلَى أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي الْآيَةِ أَنَّمَا حُسْنٌ لِأَجْلِ (لَا). وَنَقَلَ قَوْلَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي  
تَفْسِيرِهِ، ثُمَّ قَالَ: «قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَهَذَا إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ عَوْضًا إِذَا وَقَعَ قَبْلَ حَرْفِ الْعَطْفِ، فَهَنَّاكَ  
يَكُونُ عَوْضًا مِنَ الضَّمِيرِ الْوَاقِعِ قَبْلَ حَرْفِ الْعَطْفِ، فَأَمَّا إِذَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ فَلَا يَسُدُّ مَسَدًا  
الضَّمِيرِ...». انظر: الكتاب ٣٧٩/٢، وتفسير ابن عطية ١٩٧/٢.

(٢) هُوَ طَرَفَةُ بْنُ الْعَبْدِ بْنِ سَفْيَانَ الْبَكْرِيِّ. أَحَدُ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ الْمَشْهُورِينَ، وَأَحَدُ أَصْحَابِ الْمَعْلَقَاتِ السَّعِيَّةِ،  
هَجَا عَمْرُو بْنُ هَنْدٍ، فَأَرْسَلَهُ إِلَى عَامِلِهِ عَلَى الْبَحْرَيْنِ بِكِتَابٍ يَأْمُرُهُ بِقَتْلِهِ، فَقَتَلَ شَأْبًا. انظر: طبقات  
فحول الشعراء ١٣٧/١، والشعر والشعراء ١٨٢/١، واللائح ٣١٩/١.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطُّوِيلِ.

بَنُو غَبْرَاءَ: الصَّعَالِيكُ. وَالطَّرَافُ: بَيْتٌ مِنْ جُلْدٍ، وَأَهْلُهُ الْأَغْنِيَاءُ. يَقُولُ: يَعْرِفُنِي الْفُقَرَاءُ وَالْأَغْنِيَاءُ. (عَنْ  
شَرْحِ الْقِصَائِدِ السَّعِيَّةِ).

انظر: ديوان طرفة ٣١، والعين ٤١٦/٧ (طرف)، والمعاني الكبير ١٢٤٨/٣، والاشتقاق ٢١٤، وشرح  
القصائد السبع ١٩٢، واللسان ٥/٥ (غبر)، ٩٢/١٤ (بني)، والجنى الداني ٣٤٧، ومعجم المراجع

فَمَنْ رَفَعَ (أهلاً) عَطَفَ عَلَى الْوَاوِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup> -أَنْشَدَهُ سَيِّبُوهِ<sup>(٢)</sup> -:

فَلَمَّا التَّقِينَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةٌ      دَعَا يَا لِكَلْبٍ وَانْتَمِينَا لِعَامِرٍ<sup>(٣)</sup>  
وَقَالَ<sup>(٤)</sup>:

وَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا أَلْمَثُ      بَرَحِلِي أَوْ خَيَّالْتُهُمَا الْكَذُوبُ<sup>(٥)</sup>  
وَقَالَ<sup>(٦)</sup>:

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ      لَكَانَ لَنَا يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ<sup>(٧)</sup>

(١) هو الراعي النميري.

(٢) في الكتاب ٣٨٠/٢.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (لحقنا) بدل (التقينا)، و(اعتزينا) بدل (انتمينا).

انظر: ديوان الراعي ١٦٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٥/٢، والمحكم ١٠٩/٢ (عمر)، وتحصيل عين الذهب

٣٨١، واللسان ٥٣/١٥ (عزا)، ٦٠٨/٤ (عمر).

(٤) هو رجل من بني بحتر بن عتود.

(٥) البيت من الوافر.

الإلام: زيارة لا لبث معها. والخيالة: الخيال. (عن شرح المرزوقي).

الشاهد فيه: عطف الخيالة على ضمير ألم.

انظر: ديوان الحماسة ١١٢/١، والتنبيه على شرح مشكلاتها ١٢٣ (رسالة)، وشرحها للمرزوقي

٣١٠/١، ومختارات ابن الشجري ٢٠٤، وشرح الكافية ١٠٢١/٢/١، واللسان ٢٣٠/١١ (خيل)،

وهمع الهوامع ١٤١/٢، وخزانة الأدب ١١٩/٥.

(٦) هو المسيب بن علس.

(٧) البيت من الطويل.

في هامش ج: (أيوم) بدل (مظلم)، ولم أجدها في مصادره.

الشاهد فيه: عطف (أنتم) على الضمير في (التقينا).

وَأَنْشَدَ سَبِيؤِيهِ<sup>(١)</sup>:

وَرَجَا الْأَخْيَظِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ      مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لَيْسَالَا<sup>(٢)</sup>  
 / ٤٦٥      فَهَذِهِ الْأَبْيَاتُ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهَا عَطْفُ الْمُظْهَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ، وَالْمُضْمَرِ  
 عَلَى الْمُضْمَرِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّكَ إِذَا أَكَّدْتَ فَقُلْتَ: قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ، فَ(زَيْدٌ)  
 مَعْطُوفٌ عَلَى التَّاءِ لَا عَلَى (أَنَا) الْمُؤَكَّدَةِ؛ لِأَنَّكَ [لَوْ عَطَفْتَ عَلَيْهِ لَا طَرَحْتَ حُكْمَ  
 الْأَوَّلِ]<sup>(٣)</sup>، وَكَانَ كِدَادِغَامِ الْمُلْحَقِ<sup>(٤)</sup>.  
 وَالْبَيْتُ<sup>(٥)</sup> الَّذِي أَنْشَدَهُ عُثْمَانُ بَعْدَهُ:

انظر: الكتاب ١٠٧/٣، وشرح أبياته ١٨٥/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٢٦، وشرح المفصل ٩٤/٩،  
 وضرائر الشعر ١٨١، واللسان ٣٧٨/١٢ (ظلم)، ومغني اللبيب ٥٠، وشرح شواهد ١٠٩/١.

(١) لم أقف عليه في الكتاب المطبوع، والبيت لجرير.

(٢) البيت من الكامل.

الشاهد فيه: عطف (أب) على الضمير المستتر في (يكن).

انظر: ديوان جرير ٥٧/١، والكامل ٤١٨/١، ٩٣٢/٢، وشرح السيراني ١٥٦/٣ أ، والإنصاف

٤٧٦/٢، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٢٤٠/١، ٣٨١، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣،

والمقاصد الشافية ١٥٢/٥، وجمع الهوامع ١٣٨/٢.

(٣) من د، ومكانه في ج: لأنك أطرحته وأكدته.

(٤) وذلك أنه ممتنع لتفويت الغرض الذي أتى به له.

(٥) من الخفيف.

الزهر: جمع زهراء، وهي البيضاء. وتهادى: تميل في مشيها. والنعاج: نعاج الوحش. والملا: الصحراء.

وتعسفن رملاً: أي إن هؤلاء النسوة يمشين مثل مشي النعاج في الرمل، فينقلن قوائمهن نقلاً بطيئاً.

(عن شرح أبيات سبيويه).

قَدْ تَنْقَبِنَ بِالْحَرِيرِ وَأَبْدَيْنَ عُيُونَنَا حُورَ الْمَدَامِيعِ نُجْلًا<sup>(١)</sup>  
قال أبو الفتح: «فَإِنْ كَانَ الْمُضْمَرُّ مَنْصُوبًا حَسَنَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، تَقُولُ:  
رَأَيْتُكَ وَمُحَمَّدًا<sup>(٣)</sup>».

قَالَ سَعِيدٌ: الْمَفْعُولُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ فِي الْإِتِّصَالِ بِالْفِعْلِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ  
تَسْكُنْ لَمْ الْفِعْلِ لَهُ، وَلَمْ يُعَرَّبِ الْفِعْلُ بَعْدَهُ، وَاجْتَمَعَ بِهِ مُتَحَرِّكَاتٌ أَرْبَعَةٌ؛ لِأَنَّ  
النِّتْيَةَ بِهِ الْإِنْفِصَالَ، وَإِذَا كَانَ مُنْفَصِلًا مِنَ الْفِعْلِ -خِلَافَ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ، لَا  
أَعْنِي بِهِ ضِدَّ مُتَّصِلِهِ- جَازَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى يُؤَكِّدُ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ  
بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ، وَلَا يُؤَكِّدُ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ بِهِمَا حَتَّى يُؤَكِّدَ شَيْءٌ آخَرَ،  
فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَحَنَّنْ رَبُّهُمْ وَإِيَّاكَ﴾<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا أَوْ  
إِيَّاكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وَمِثَالُ عَطْفِ الْمُظْهَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ  
نَقْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾<sup>(٦)</sup>.

انظر: ديوان عمر ٣٢٠، والكتاب ٣٧٩/٢، والكامل ٤١٨/١، ٩٣٢/٢، وشرح أبيات سيويه

١٠١/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، والإنصاف ٤٧٥/٢، واللباب ٤٣١/١، وشرح المفصل ٧٦/٣.

(١) ديوان عمر ٣٢٠. وهما بيتان مفردان، من المنسوب له.

(٢) بعده في اللمع عن نسخة: بغير توكيد.

(٣) اللمع ٩٧.

(٤) الإسراء: ٣١.

(٥) سبأ: ٢٤.

(٦) إبراهيم: ٣٥.



قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ<sup>(١)</sup> مَجْرُورًا لَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ،  
تَقُولُ: مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ، وَنَزَلْتُ / ٤٦٦ عَلَيْكَ<sup>(٢)</sup> وَعَلَى جَعْفَرٍ، وَلَوْ قُلْتَ:  
مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ، كَانَ لِحَتًا، عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ أَنْشَدُوا<sup>(٣)</sup>:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ<sup>(٤)</sup>

قَالَ سَعِيدٌ: اَعْلَمْ أَنَّ الْمُضْمَرَ الْمَجْرُورَ يُوَافِقُ الْمُضْمَرَ الْمَنْصُوبَ مِنْ وَجْهِ  
وَيُخَالِفُهُ مِنْ وَجْهِ، فَالْمُوَافَقَةُ هُوَ أَنَّهُ يُؤَكِّدُ بِالنَفْسِ وَالْعَيْنِ كَمَا يُؤَكِّدُ الْمُضْمَرُ  
الْمَنْصُوبُ، وَالْمُخَالَفَةُ هُوَ أَنَّهُ كَالضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ وَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ كَمَا يُعْطَفُ عَلَى  
الْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ.

وَيُوَافِقُ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ مِنْ وَجْهِ وَيُخَالِفُهُ مِنْ وَجْهِ، فَأَمَّا مُوَافَقَتُهُ لَهُ فَإِنَّهُ لَا  
يُعْطَفُ عَلَيْهِ فِي حَالِ السَّعَةِ كَمَا لَا يُعْطَفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ، وَمُخَالَفَتُهُ لَهُ أَنَّ  
الْمُضْمَرَ الْمَجْرُورَ يُؤَكِّدُ بِالنَفْسِ وَالْعَيْنِ، وَالْمُضْمَرُ الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ لَا يُؤَكِّدُ بِالنَفْسِ  
وَالْعَيْنِ حَتَّى يُؤَكِّدَ قَبْلَهُمَا، لَكِنَّ الْمُضْمَرَ الْمَرْفُوعَ إِذَا أَكَّدَ عَظِفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ  
هَذَا فِي الْقَوْلِ الْقَوِي، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْطَفْ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مَوْجِعَ

(١) فِي اللَّعْمِ: الْمُضْمَرُ.

(٢) فِي اللَّعْمِ: عَلَيْهِ.

(٣) فِي اللَّعْمِ: أَنْشَدُوهُ.

(٤) اللَّعْمُ ٩٧.

التنوين، والتنوين لا يُعطفُ عليه.

فإن قيل: فالْمُظْهَرُ الْمُضَافُ كَذَلِكَ؟

فالجواب: أن التنوين أشبه بالمضمّر، لكونه على حرف واحد في الغالب، فلا يُفصلُ بينهما، وأنه مبنيٌّ كالتنوين، وأنه لا يقومُ بنفسه كالتنوين، وقد يُحذفُ / ٤٦٧ ويراد، كما يحذفُ التنوينُ في: يا غلام، فلما أشبههُ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ جَرَى مجراه، فلم يُعطفْ عليه. فإن أكّدتِ بالنفسِ فسيويهِ مُجْرِيهِ مجرى غيرِ المؤكّد، ولا فصلَ عندهُ بينهما<sup>(١)</sup>، والجرميُّ يُجيزُ العطفَ عليه مع التأكيد، كالمضمّر المرفوع<sup>(٢)</sup>، والقولُ قولُ سبيويه لما بيّناه، وقال المازني: إنما لم يُعطفْ على المضمّر المجرورِ لا لأنه وقعَ موقعَ التنوينِ وصَحَّ العطفُ على غيره مِنَ الضمائر؛ لأنه لما صحَّ أن تقول: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَإِيَّاكَ، صحَّ أن تقول: ضَرَبْتُكَ وَزَيْدًا، ولما صحَّ أن تقول: قامَ زَيْدٌ وَأَنْتَ، صحَّ أن تقول: قُمْتُ وَزَيْدٌ، ولما لم يصحَّ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَكَ، لم يصحَّ أن تقول: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٌ<sup>(٣)</sup>، يعني أنّه لما كانَ للمرفوعِ والمنصوبِ مُنْفَصِلٌ وَمُتَّصِلٌ، وعُطِفَ الْمُنْفَصِلُ عَلَى الْمُظْهَرِ عُطِفَ الْمُظْهَرُ عَلَى مُتَّصِلِهِ، والمجرورُ ضمائرُهُ مُتَّصِلَةٌ، فلما لم يُعطفْ على غيره لم يُعطفْ غيرهُ عليه، ولا يلزمُ على هذا: قُمْتُ وَزَيْدٌ، لما بيّناه.

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٨١-٣٨٢، وشرح السيرافي ٣/ ١٥٧ ب.

(٢) لم أقف على رأي الجرمي.

(٣) انظر رأي المازني في شرح السيرافي ٣/ ١٥٧ أ، وشرح المفصل ٣/ ٧٨.

فَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(١)</sup> بالجر<sup>(٢)</sup>،  
فإنها قراءة شاذة، وفي كتاب التذكرة المهدية عن الفارسي<sup>(٣)</sup>: أَنَّ أبا العباس قَالَ:  
لَوْ صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ: ﴿مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي  
تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ لَأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ<sup>(٥)</sup>، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ  
يَكُونَ قَسَمًا؛ لِأَنَّ / ٤٦٨ الْعَرَبُ تُقَسِّمُ بِالرَّحِمِ، وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ مُرَادَةً  
فَحَذَفَهَا كَمَا حَذَفَهَا فِي قَوْلِهِ<sup>(٦)</sup>:

مَسَائِمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً      وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا<sup>(٧)</sup>

(١) النساء: ١.

(٢) بالجر قراءة حمزة وحده من السبعة. انظر: السبعة ٢٢٦، والتذكرة ٢/ ٣٧١، والإقناع ٢/ ٢٢٧.

(٣) هذبا ابن جني، وهي مختارات من تذكرة الفارسي، عرفت بها مع مؤلفات ابن جني في القسم الأول من هذه الرسالة.

(٤) إبراهيم: ٢٢. وكسر الباء قراءة حمزة وحده أيضًا من السبعة، وروي عنه الفتح كالجمهور. انظر: السبعة ٣٦٢.

(٥) انظر: تهذيب التذكرة ٨٤ ب. التي عثر عليها د. صالح العايد مؤخرًا، وهذا النص مما ثبت كونها تهذيب التذكرة، لا التذكرة نفسها.

(٦) اختلف في قائله، فقليل:

أ- الأخوص الرياحي. وعليه الأكثر.

ب- الفرزدق.

(٧) البيت من الطويل.

يروي بنصب (ناعب) وجره.

الشاهد فيه: جر (ناعب) على توهم تقدم الباء الزائدة في خبر (ليس).

فَجَرَّ وَإِنْ لَمْ تَقْدِّمْ بَاءً، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمَّا لَمْ يَصِحَّ الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ تَأَوَّلُوا  
 فِعْلاً نَاصِبًا، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْمُضْمَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ﴾<sup>(١)</sup>  
 وَأَهْلَكَ<sup>(٢)</sup> بِالنَّصْبِ حَمَلًا عَلَى الْفِعْلِ، وَقَوْلُهُمْ: مَا لَكَ وَزَيْدًا، وَمَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا.  
 قَالَ الزَّجَّاجُ: الْجَرُّ فِي «وَالْأَرْحَامِ» خَطَأً فِي الْعَرَبِيَّةِ وَخَطَأً فِي الْأُصُولِ، أَمْرُ الدِّينِ  
 عَظِيمٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»<sup>(٣)</sup>، فَكَيْفَ يَكُونُ  
 يَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَبِالرَّحِمِ عَلَى ذَا؟ وَرَأَيْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِسْحَاقَ<sup>(٤)</sup> يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ  
 الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ أَمْرٌ عَظِيمٌ، وَأَنَّهُ خَاصٌّ بِاللَّهِ تَعَالَى<sup>(٥)</sup>. وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:  
 فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ<sup>(٦)</sup>

انظر: الكتاب ١/١٦٥، ٣/٢٩، والبيان والتبيين ٢/٢٦١، وإصلاح المنطق ١٥١، وشرح أبيات  
 سيويه ١/٧٤، ٢/١٠٥، والخصائص ٢/٢٥٤، ودرة الغواص ٨٩، والإنصاف ١/١٩٣، ٣٩٥،  
 ٢/٥٦٥، ومغني اللبيب ٦٢٢، وخزانة الأدب ٤/١٥٨.

(١) في ج: لمنجوك. وهو وهم.

(٢) العنكبوت: ٣٣.

(٣) رواه البخاري ٣/١٣٩٤، ٦/٢٤٤٩، ومسلم ٣/١٢٦٧، وأحمد ١/١٩، ٣٢.

(٤) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد الأزدي، أبو إسحاق، (٢٨٢هـ)، محدث، وفقيه على  
 مذهب مالك، أخذ عن علي بن المديني وغيره، ولي قضاء بغداد زمناً طويلاً حتى توفي. انظر: تاريخ  
 بغداد ٧/٢٧٢، ومعجم الأدباء ٢/٦٤٧، وسير أعلام النبلاء ١٣/٣٣٩.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٦.

(٦) سبق تخريجه.

وَقَدْ جَرَّهُ بَعْضُهُمْ <sup>(١)</sup>، فَمَنْ نَصَبَهُ فَبِتَقْدِيرٍ: لِيَكْفِكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ، وَقَدْ رَفَعَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى: لِتَكْفٍ وَلِيَكْتَفِ الضَّحَاكَ <sup>(٢)</sup>، وَرَفَعَ (سَيْفًا) عَلَى الْمَعْنَى كَمَا قَالُوا فِي:

لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَانِحُ <sup>(٣)</sup>  
وَقَالَ عَثْمَانُ: إِنَّمَا حُجِّلَ الْمَعْنَى قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ الْمُبْتَدَأُ فَكَانَ الْخَبَرُ قَدْ تَقَدَّمَ، كَمَا قَالَ: / ٤٦٩

(١) وهو موضع الشاهد، عطفًا على الضمير المجرور في (حبك).

(٢) هذا الأوجه الثلاثة في: الأصول ٣٧/٢.

(٣) البيت من الطويل.

وقد اختلف في قائله على أقوال كثيرة، منها أنه:

أ- الحارث بن نبيك.

ب- الحارث بن ضرار النهشلي.

ج- نهشل بن حري.

روي:

لِيُنْكَ يَزِيدُ بَائِسٌ لَضِرَاعَةٍ وَأَشْعَثُ مِمَّا طَوَّخَنَهُ الْمَطَاوِخُ

الضارِع: الدليل. والمختبِط: السائل. وتطيح: تهلك. والطوانِح: بمعنى المطيحات، أي المهلكات. (عن شرح أبيات سيويه).

والشاهد: تقدير الفعل، فكأنه إذ قال: لِيُنْكَ يَزِيدُ، يقال: من يكيه؟ فجوابه: يكيه ضارع لخصومة...  
انظر: الكتاب ١/٢٨٨، ٣٦٦، ٣٩٨، والمقتضب ٣/٢٨٢، وتفسير الطبري ١٤/٢١، والأصول ٣/٤٧٤، وشرح أبيات سيويه ١/١١٠، والخصائص ٢/٣٣، ٤٢٤، والمحتسب ١/٣٢٠، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٥٧، وشرح شواهد الإيضاح ٩٤، وشرح المفصل ١/٨٠، ومغني اللبيب ٦٢٠، وجمع الهوامع ١/١٦٠.

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَأَمِيلُ<sup>(١)</sup>  
 كَذَا ذَكَرَهُ عُثْمَانُ<sup>(٢)</sup>، وَيَلْزِمُهُ عَلَى هَذَا: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو فِي الدَّارِ، فَيَعْطِفُ عَلَى  
 مَوْضِعِ (إِنَّ) قَبْلَ تَمَامِ الْحَرِّ. وَقَالَ الْأَخْفَشُ: إِذَا قُلْتَ: حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمَانِ،  
 فَـ(حَسْبُكَ) مُبْتَدَأٌ، وَ(دِرْهَمَانِ) فَاعِلُهُ<sup>(٣)</sup>، وَ(زَيْد) مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَعْنَى، فَإِنْ  
 جَرَزْتَ (زَيْدًا) قَبْحَ، فَإِنْ أَكْذَبْتَ جَازَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَهُوَ قَبِيحٌ. فَإِنْ قُلْتَ: حَسْبُ  
 زَيْدٍ وَعَمْرُو دِرْهَمَانِ، لَمْ تَضْطَرَّ إِلَى الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَكَانَ الْجَرُّ الْوَجْهَ، وَقَدْ جَاءَ  
 عَطْفُ الْمُظْهَرِ الْمَجْرُورِ عَلَى الْمُضْمَرِّ الْمَجْرُورِ فِي الشَّعْرِ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup>:

وَقَدْ رَامَ آفَاقَ السَّمَاءِ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ مَضْعَدًا فِيهَا وَلَا الْأَرْضِ مَقْعَدًا<sup>(٥)</sup>  
 وَمِنْهُ الْبَيْتُ الَّذِي أوردَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ<sup>(٦)</sup>:

(١) سبق تخريجه.

(٢) لم أقف على كلام ابن جني هذا.

(٣) قال أبو حيان: «وذهب بعضهم إلى أنه مبتدأ [يعني حسب]، و(دِرْهَمَانِ) مَعْمُولُهُ تَقْدِيرُهُ: لِيَكْفِكَ دِرْهَمَانِ» (الارتشاف ٤/٢٢٩٩).

(٤) لم أعرف قائله.

(٥) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: عطف (الأرض) على الضمير في (فيها).

انظر: البديع ١/٢/٣٧٧، وضرائر الشعر ١٤٨، وتفسير القرطبي ٦/١٣، وتفسير الشوكاني ١/٤٨٠.

(٦) لم أقف على قائله.

- فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا  
وَأَنْشَدَ الْكُوفِيُّ<sup>(٢)</sup>:  
مَا إِنْ بِهَا وَالْأُمُورِ مِنْ تَلَفٍ  
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:  
أُمِّرُ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَسْتُ أَذْرِي  
أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أُمٌّ سِوَاهَا<sup>(٥)</sup>  
فَ(سِوَاهَا) مَجْرُورُ الْمَوْضِعِ بِ(فِي)، وَعَلَى هَذَا حَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى:

(١) البيت من البسيط.

الشاهد فيه: عطف (الأيام) على الضمير في (بك).

انظر: الكتاب ٢/٣٨٣، والمقتضب ٢/١١٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١، وحجة القراءات لابن زنجلة ١٩٠، والإنصاف ٢/٤٦٤، وشرح المفصل ٣/٧٨-٧٩، وجمع الهوامع ١/١٢٠، ٢/١٣٩، وخزانة الأدب ٥/١٢٣.

(٢) لذي الإصبع العدواني.

(٣) البيت من المنسرح.

روي:

فلأئبا والأمور من تلفٍ

الشاهد فيه: عطف (الأمور) على الضمير في (بها).

انظر: منتهى الطلب ٢/٢٧٩، وتفسير القرطبي ٦/١٣، وتفسير الشوكاني ١/٤٨٠.

(٤) هو العباس بن مرداس.

(٥) البيت من الوافر.

انظر: شرح السيرافي ٣/١٥٧ أ، وتفسير القرطبي ٦/١٣، وشرح التسهيل ٣/٣٧٧، وخزانة الأدب

٥/١٢٥، وتفسير الشوكاني ١/٤٨٠.

﴿وَجَعَلْنَا لَكَ فِيهَا مَعِيَشَ وَمَنْ لَأَشْتَمَ لَكَ زَرْزَرَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>، فَعَطَفَ عَلَى الْكَافِ وَالْمِيمِ<sup>(٢)</sup>،

وَعِنْدِي أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى فِعْلِ مُضْمَرٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup> / ٤٧٠

هَلَّا سَأَلْتُ بِذِي الْجَمَاحِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمَحْرَقِ<sup>(٤)</sup>

وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:

أَوْ بَيْنَ مَمْنُونٍ عَلَيْهِ وَقَوْمِهِ إِنْ كَانَ شَاكِرَهَا وَإِنْ لَمْ يَشْكُرِ<sup>(٦)</sup>

وَالْكُوفِيُّ يُجِيزُ عَطَفَ الظَّاهِرِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ<sup>(٧)</sup>، وَمِنْهُ

(١) الحجر: ٢٠.

(٢) جوزه الفراء على قلة، انظر: معاني القرآن ٨٦/٢، وانظر: تفسير الطبري ١٨/١٤.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الكامل.

الشاهد فيه: عطف (أبي نعيم) على الضمير في (عنهم).

انظر: معاني القرآن للفراء ٨٦/٢، والإنصاف ٤٦٦/٢، وشرح التسهيل ٣٧٧/٣، وشرح الكافية الشافية

٣/١٢٥٢، وشرح عمدة الحافظ ٢/٦٦٢، وخزانة الأدب ٥/١٢٥.

(٥) هو عوف بن عطية التميمي.

(٦) البيت من الكامل.

الشاهد فيه: عطف (قومه) على الضمير في (عليه).

انظر: المفضليات ٣٢٧، وشرحها للأنباري ١٨٧/٢، وشرح اختيارات المفضل ٣/١٣٧٥.

(٧) نقل القرطبي عن ابن الدهان هذه العبارة، ثم ذكر أكثر الآيات السابقة. انظر: تفسيره ١٢-١٣.

وانظر نسبة هذا الرأي للكوفيين في الإنصاف ٤٦٣/٢، وشرح التسهيل ٣٧٣/٣، واتلاف النصرة ٦٢.

إلا أن ما وصل من كلام أئمة الكوفيين يخالف هذا، فقد استتبعه الفراء في معاني القرآن ١/٢٥٢،

٨٦/٢، وروى ثعلب عن الكسائي أنه لا ينسق على المضمرة ولا يؤكد، ولكنه يجعل منه قطعاً. انظر:



قَوْلُهُ:

أَبْكَ أَيْهَ بِي أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشُورٍ<sup>(١)</sup>  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

يَعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

عجالت ثعلب ١ / ٣٩١. وقد صرح السيرا في إجماع النحويين على هذا، قال: «وَأَمَّا قُبْحُ عطف الظاهر

المجرور على المضمرة المجرور فليس بين النحويين فيه خلاف» (شرح الكتاب ٣ / ١٥٧ أ).

(١) من الرجز.

أَبْكَ: بمعنى ويلك. والمصدر: الشديد الصدر. والجاب: الغليظ. والحشور: الخفيف. والجلة: المسنات.

والتأية: الدعاء. (عن تحصيل عين الذهب).

الشاهد فيه: عطف (مصدر) على الضمير في (بي).

انظر: الكتاب ٢ / ٣٨٢، وغريب الحديث لابن قتيبة ٣ / ٦٧٦، والمعاني الكبير ٢ / ٨٣٢، وتحصيل عين

الذهب ٣٨٢، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٧، واللسان ١ / ٢٢١ (أوب).

(٢) هو مسكين الدارمي.

(٣) البيت من الطويل.

السواري: الأعمدة. والكعب: العظم الناتئ في الرجل. والغوط: المطمئن من الأرض. والتفافف: جمع

تفنف، وهو الهواء بين الشيتين.

الشاهد فيه: عطف (الكعب) على الضمير في (بينها).

انظر: ديوان مسكين ٧٥، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٢، ٢ / ٨٦، والحيوان ٦ / ٤٣٠، وتفسير الطبري

٤ / ٢٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٣١، ومقاييس اللغة ٥ / ٣٥٨ (نف)، والإنصاف ٢ / ٤٦٥،

وشرح المفصل ٣ / ٧٩، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٧، والبحر المحيط ٢ / ١٤٨.

(٤) هو الخطيئة.

أَرِيحُوا السِّلَادَ مِنْكُمْ وَدَيِّبِكُمْ بِأَعْرَاضِكُمْ مِثْلَ الْإِمَاءِ الْوَلَائِدِ<sup>(١)</sup>

\*\*\*\*\*

فَأَمَّا مَا يُنَازَعُهُ الْخِلَافُ فَهُوَ قِسْمُ يُسَمَّى الْإِتْبَاعَ<sup>(٢)</sup>، نَحْوُ: عَطْشَانُ نَطْشَانُ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي حُكْمِ التَّوَكِيدِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ<sup>(٣)</sup>، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُهُ مُؤَكِّدًا لِلأَوَّلِ غَيْرِ مُغْنٍ بِنَفْسِهِ فِي نَفْسِهِ كـ (أَكْتَعَ) وَ (أَبْصَعَ) مَعَ (أَجْمَعَ)، فَكَمَا لَا يُنْطَقُ بِـ (أَكْتَعَ) بِغَيْرِ (أَجْمَعَ) فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْأَفَاطُ مَعَ مَا قَبْلَهَا، وَلِهَذَا الْمَعْنَى كُرِّرَ بَعْضُ حُرُوفِهَا فِي مِثْلِ: حَسَنَ بَسَنَ، كَمَا فُعِلَ بِـ (أَكْتَعَ) مَعَ (أَجْمَعَ).

وَأِنَّمَا لَمْ يُذَكَّرْ لـ (أَكْتَعَ) وَنَحْوِهِ بَابٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ قِسْمًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ مِنْهُ مَعْنَى بِغَيْرِ مَتْبُوعٍ، وَإِنَّمَا هِيَ الْأَفَاطُ يَسِيرَةٌ جَرَتْ عَلَى الْأَفَاطِ يَسِيرَةً، فَكَانَ حُكْمُهَا حُكْمَ (أَكْتَعَ)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا قِسْمًا عَلَى حِيَالِهِ، وَحُجَّتُهَا مُفَارَقَتُهَا (أَكْتَعَ) بِجَرَيَانِهَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ / ٤٧١؛ وَالنَّكَرَةُ بِخِلَافِ تِلْكَ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مُفْتَقِرَةٍ إِلَى تَأْكِيدِ قَبْلَهَا بِخِلَافِ (أَكْتَعَ).

وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ هَذِهِ الْأَفَاطَ تَدْخُلُ فِي بَابِ التَّأْكِيدِ بِالتَّكْرَارِ، نَحْوُ: رَأَيْتُ

(١) البيت من الطويل.

وروايته في الديوان: (بأعراضنا) بدل (بأعراضكم)، و(العواهر) بدل (الولائد).

الشاهد فيه: عطف (دبيكم) على الضمير في (منكم).

انظر: ديوان الخطيئة ٣١٣. ولم أجده في غيره.

(٢) هذه الفقرة مكررة، فقد ذكر هذه المسائل في مطلع باب الوصف. ١٢٩ ب.

(٣) انظر: النصف ٢ / ٣٢٥.

زَيْدًا زَيْدًا، وَرَأَيْتُ رَجُلًا رَجُلًا، وَإِنَّمَا غُيِّرَ مِنْهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ لَمَّا يَتَجَنَّبُونَهُ فِي أَكْثَرِ  
كَلَامِهِمُ التَّكْرَارَ، وَيَذْكُرُكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا كُرِّرَ فِي (أَجْمَعَ) وَ(أَكْتَعَ) الْعَيْنُ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا  
هَذَا كُرِّرَ الْعَيْنُ وَاللَّامُ، نَحْوُ: حَسَنٌ بَسَنٌ وَشَيْطَانٌ لَيْطَانٌ.

وَقَالَ قَوْمٌ: هَذِهِ الْأَلْفَاظُ تُسَمَّى تَأْكِيدًا وَإِتْبَاعًا، وَرَعَمَ أَنَّ التَّأْكِيدَ فِيهَا غَيْرُ  
الِإِتْبَاعِ<sup>(٢)</sup>، وَاخْتَلَفَ فِي الْفَرْقِ، فَقَالَ قَوْمٌ: الْإِتْبَاعُ مِنْهَا مَا لَمْ يَحْسُنْ فِيهِ وَاوُ،  
كَقَوْلِكَ: حَسَنٌ بَسَنٌ، وَقَبِيحٌ شَقِيحٌ، وَالتَّأْكِيدُ يَحْسُنُ فِيهِ الْوَاوُ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: حِلٌّ  
وَبِلٌّ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ قَوْمٌ: الْإِتْبَاعُ لِلْكَلِمَةِ الَّتِي لَا يَخْتَصُّ بِهَا مَعْنَى مُفْرَدٌ بِهَا، وَالتَّأْكِيدُ  
لِلْكَلِمَةِ الَّتِي لَهَا مَعْنَى يَنْفَرِدُ بِهَا، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى مَتَّبِعٍ<sup>(٤)</sup>، فَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ  
يُسَمَّى (نَائِعًا) تَابِعًا لِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَعَمْرُ بَنِي شِهَابٍ مَا أَقَامُوا صُدُورَ الْخَيْلِ وَالْأَسَلَ النَّيَاعَا<sup>(٥)</sup>  
وَلَا يَجُوزُ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَنْ يُسَمَّى (نَوْعًا) إِتْبَاعًا، لِقَوْلِهِمْ فِي الدُّعَاءِ: جُوعًا  
وَنُوعًا<sup>(٦)</sup>.

(١) الصواب: اللام.

(٢) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٤١٠-٤١١.

(٣) انظر: اللسان ٨/ ٣٦٥ (نوع).

(٤) انظر: الإتياع لأبي علي القالي ٧١.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) انظر: جهرة اللغة ٢/ ٩٥٥ (نوع) (بعلبكي).

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ونسأل الله الإعانة والتوفيق  
والرشاد.

## الفهارس الفنيّة

- ١ - فهرس الآيات الكريمة.
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة.
- ٣ - فهرس الأمثال والأقوال المأثورة.
- ٤ - فهرس الشعر.
- ٥ - فهرس الأعلام.
- ٦ - فهرس الكتب الواردة في المتن.
- ٧ - قائمة المصادر والمراجع.
- ٨ - فهرس الموضوعات.



١- فهرس الآيات الكريمة

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٢	٤٣٩
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	٤٣٩
﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ① صِرَاطَ الَّذِينَ﴾	٦	٨٩٨
﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	٧	٧٦٤، ٥٢١
﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ① صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	٧-٦	٨٤٤، ٨٢٨
سورة البقرة		
﴿ذَلِكَ الْمَكْتَبُ لَا رَبَّ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾	٢	٣٧٤
﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾	١٤	٣٢٢
﴿يَكَاذِبُونَ يَخُفُّونَ مِنْهُمْ كَخُفِّهِمْ أَصَافَهُمْ مَشَا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾	٢٠	١٩٣
﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ آمُونًا﴾	٢٨	٩٥٥
﴿أُنْيِئْتُمْ بِأَسْمَاءِهِمْ﴾	٣٣	٢٦٨
﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	٣٥	٩٥٧، ٨٧٠
		٩٥٨
﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾	٤٥	٢٢٨
﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾	٤٦	٢٢٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَأَنْتُمْ يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾	٤٨	٣٠٧، ٣٠٤، ٤٣
﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾	٥٨	٨٨٣
﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	٦٠	٣٩١
﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾	٦٠	٨٩٢
﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾	٦٨	٨١٤، ٢٢١
﴿فَهِىَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾	٧٤	٩٠٥
﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَتْلُمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانٍ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾	٧٨	٢١٩
﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾	٨٣	٣٩١، ٣٧٣
﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾	٨٤	٣٧٣
﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾	٨٨	٥٨٣
﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾	٩١	٤٠٢، ٣٩١، ١٦٩
﴿وَلَنَجْذِبَهُمْ إِلَىٰ أَعْرَاصِ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾	٩٦	٦٨٥
﴿وَمَا هُوَ بِمُزْحَجِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾	٩٦	٨٤٥، ٦٨٥
﴿أَوْ كَلَّمَا عَلَيْهِمْ عَهْدًا﴾	١٠٠	٩٠٢، ٨٧٧
﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن خَلْقٍ﴾	١٠٢	٢١٦
﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾	١٢٦	٨٣٧



الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾	١٣٠	٢٠٢
﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾	١٣٥	٢٨٠
﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾	١٣٥	٣٧١
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾	١٥٣	٢٢٨
﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾	١٥٧	٢٢٨
﴿كَذَلِكَ يُرِيدُهُ اللَّهُ لَأَعْمَلَهُمْ حَسْرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾	١٦٧	٢٦٣
﴿بَلْ نَنْبَغُ مَا آفَقْنَا عَلَيْهِ أَبَاءَنَا﴾	١٧٠	٢٣٤
﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ﴾	١٧٧	٢٧٣
﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾	١٨٤	٩٦
﴿ثُمَّ آمَنُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ﴾	١٨٧	٥٦٥
﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥	٦٠٥
﴿وَأَمِنُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾	١٩٦	٨٨٢
﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾	١٩٧	١٢١
﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	٢١٤	٦٤٩
﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	٢١٤	٦٦٧
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَتَالِ فِيهِ قُلْ فِيهِ كِبِيرٌ﴾	٢١٧	٨٣٨، ٨٢٦
		٨٤٤، ٨٤٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَنْ يُعِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾	٢٣٣	٩٩
﴿وَلِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرَضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾	٢٣٣	٢٠٣
﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ﴾	٢٤٣	٥٢
﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ﴾	٢٤٦	٣١٠
﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾	٢٤٨	٥٢، ٤٤
﴿فَسَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾	٢٤٩	٥١٥، ٤٧٠
﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَبِقَاتِكُمْ﴾	٢٧١	٥٥٨، ٥٥٧
﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾	٢٨١	٣٠٤
﴿أَنْ تَفْضَلَ إِحْدَهُمَا﴾	٢٨٢	٩٤٩

### سورة آل عمران

﴿أَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾	٤	١٩٣
﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فُتُوتِ النَّفْقَةِ وَنَفَةِ نَقِيلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾	١٣	٨٣٠
﴿فَقُلْ أَطَعْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾	٢٠	٩٥٨
﴿وَيُفَفِّرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾	٣١	٥٥٨
﴿يَسْمِعُ أَفْئِدِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾	٤٣	٨٨٢
﴿وَيُكَلِّمُ الْإِنْسَانَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾	٤٦	٤٢٣، ٢٠٦
﴿مَنْ أَمْسَرَ إِلَى اللَّهِ﴾	٥٢	٥٦٧
﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾	٦٢	٢٠٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ بِإِزْهِيمَ لِلَّذِينَ أَتَّبَعُوهُ﴾	٦٨	١٦
﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ قِلَّةٌ مِنَ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أَفْتَدَى بِهِ﴾	٩١	٨٧٥
﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾	٩٦	١٦
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	٩٧	٨٤٢
﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾	١١٠	٥٥٧
﴿وَذَلِكَ الْآيَاتُ نَذَاوِلَهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ﴾	١٤٠	٨٧٥
﴿يَفْتَنِي طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾	١٥٤	٨٣٠، ٤١٧
﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نَاعَسَا يَفْتَنِي﴾	١٥٤	٧٩٥
﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾	١٥٩	٤٥٨، ٩١
﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنْفُسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾	١٨٠	٦٨٣، ٢٥٤
﴿هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ﴾		
﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾	١٩١	٤٢٢

### سورة النساء

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	١	٩٦٥
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾	٢	٥٦٧
﴿فَإِنْ طَبَعَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾	٤	٤٥٠، ٤٣٥
﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ دَوْلَةٌ وَوَرِثَةٌ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾	١١	٨٥٢، ٥٢٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ تُصَوِّتُ بِهَا أَوْ دِينَ﴾	١٢	٨٨٢
﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾	٤٣	٢١٧
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾	٤٨	٥٥٩
﴿يَلْبِغْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾	٧٣	٣٢٢
﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾	٧٩	٣٩١
﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَ بَيْنَكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾	٨٧	٨٢٧
﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ﴾	٨٨	٣٨١
﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْنِلُوكُمْ أَوْ يَقْنِلُوا قَوْمَهُمْ﴾	٩٠	٤٢١
﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾	٩٥	٥٢٠
﴿لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾	١٠٥	٢٣٨
﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرَوْهَا فِي بَرِيئَةٍ﴾	١١٢	٧٣١
﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾	١٣٥	٩٠٩، ٨٦٨
﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا﴾	١٣٥	٩٠٩
﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِنْهُمْ﴾	١٥٥	٥٩٢
﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءَ الظَّنِّ﴾	١٥٧	٥٠٠
﴿وَلِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ﴾	١٥٩	٥١١
﴿فَيُظْلَمُونَ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾	١٦٠	٦١١

٨٨٣

١٦٤-١٦٣

﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ۖ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾

١٦٩

١٦٤

﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾

٥٥٩

١٦٤

﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾

٩٢٣

١٦٦

﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾

٢٧٩

١٧١

﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾

### سورة المائدة

٢١٧

٦

﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾

٥٦٥

٦

﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾

٦٠١

٦

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾

٨٩٢

٦

﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾

٤٣

٢٢

﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾

٨٨

٤٥

﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَاللِّسْنَ﴾

٨٣

٦٩

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالصَّابِرُونَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾	٧١	٢٣٠، ١٠١، ٩٦
﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾	٩١	٩٠٢
﴿فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَٰئِينَ﴾	١٠٧	٧٣٣
﴿مَا قُلْتُ هُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾	١١٧	٩٧
﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّالِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	١١٩	٣٠٤، ٢٩٨
		٣٠٥

### سورة الأنعام

﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	١٢	٨٢٧
﴿وَلِلذَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾	٣٢	٦٩٩
﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةُ أَعْبَرِ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	٤٠	٢٧١
﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَنَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾	٤٦	٢٧١
﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَفْتَةٍ أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ﴾	٤٧	٢٧١
﴿بِالْعَدْوِ وَالْمَشْيِ﴾	٥٢	٢٩١
﴿ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ﴾	٥٤	٨٨٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَةٍ إِلَّا يَكْتُبُ فِيهَا﴾	٥٩	٥٤٤، ٥٠٧
﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾	٧٥	٨٧٤، ٢٦٥
﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾	٩٢	٧٤٧
﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾	٩٤	٧٠٤
﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ﴾	٩٩	٨١٨
﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾	١٠٩	٦٠١، ٦٨
﴿النَّارُ مَثْوًى لَكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾	١٢٨	٣٧٢
﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾	١٤٨	٩٥٨
﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾	١٥١	٨٣٦
﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي...﴾	١٥١	٨٩٨
﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَيْنَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْنُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	١٥٣	٨٩٩
﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾	١٥٤	٨٩٩، ٤٥٨
﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	١٦٠	٧٠٦

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأعراف		
﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾	٤	٩٩٢
﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾	١١	٩٠٠
﴿إِنَّهُمْ يَرِيكُمْ هُودَ وَقَبِيلَهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾	٢٧	٩٥٨
﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ﴾	٤٣	٥٥٨
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾	٤٣	٦١٧
﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾	٥٩	٤٩٣
﴿هَذِهِ نَافَةُ اللَّهِ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾	٧٣	٣٨١
﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾	٧٥	٨١٧، ٧١٢
﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾	١٠٢	٩٤
﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعِفُونِي﴾	١٥٠	١١٠
﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾	١٥٥	٢٠٠، ١٥٨
﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا أَبَابَ سُجْدًا﴾	١٦١	٨٨٣
﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أُنثَالِكُمْ﴾	١٩٤	٧٥
سورة الأنفال		
﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾	٦	٩٠
﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾	٧	٧١



٤١٩

٣٣

﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَّةٌ لِّعَذَابِهِمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ أَلَلَّةٌ مُّعَذِّبِهِمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾

## سورة التوبة

٨٧

٣

﴿أَنَّ أَلَلَّةً بَرِيَّةً مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾

٧٦٩

٣٠

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِّيُّ بْنُ أَلَلَّةٍ﴾

٧٢

٦٣

﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدُ أَلَلَّةَ وَرَسُولَهُ فَأَتَتْ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾

٥٢٩

٩٧

﴿الْأَعْرَابُ أَشَدَّ كُفْرًا وَفَقَا﴾

٥٢٩

٩٩

﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِأَلَلَّةٍ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾

٦٣٦

١٠٨

﴿مِنَ أَوَّلِيَّوِي﴾

٩٠١

١١٨

﴿حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِّنْ أَلَلَّةٍ إِلَّا إِلَيْهِ فَذُتَّ نَابٌ عَلَيْهِمْ﴾

## سورة يونس

٢٨٩

٢

﴿أَكَا لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾

٩٨، ٢٦

١٠

﴿وَأَخَّرُ دَعْوَتُهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْمَلَكِينَ﴾

٤٢٣

١٢

﴿دَعَا لِحَبِيْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾

١٤٣

١٨

﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ أَلَلَّةٍ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُوا عِنْدَ أَلَلَّةٍ﴾

٤٣٩

٢٢

﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتْ بِكُمْ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً لِّهَا﴾	٢٧	٦٠٨
﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾	٥١	٩٠٢
﴿قُلْ يُفَضِّلُ اللَّهُ وَرَحْمَتِهِ، فِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾	٥٨	٨٠٩
﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾	٧١	٣٥٣
﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾	٩٣	٦١٥
﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾	٩٨	٥٠١

سورة هود

﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾	١	٣٠٧
﴿وَمَا تَرْبِكَ أَتَّبَعْتُ إِلَّا أَلَّيْتُ هُمْ أَرَادُوا لَنَا بَادِيَ الرَّأْيِ﴾	٢٧	٤٨٧
﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِن أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ﴾	٤٣	٤٩٤
﴿هَٰذِهِ نَافَةُ اللَّهِ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾	٦٤	٣٨١
﴿وَمِن خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾	٦٦	٣٠٥
﴿فَأَسِرْ بِأَهْلِكَ يَقْطِيعُ مِنَ الْإِيلِ وَلَا يُلَاقِفُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾	٨١	٤٧٨
﴿يَنْقُورُ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى يَنْتَوِي مِن رَّبِّي وَرَزَقْنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكُكُمْ إِلَى مَا أَنْتُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾	٨٨	٢٧٢
﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾	١٠٥	٣٠١
﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَنَهُوتَ﴾	١١٦	٥٠٠

الآية	رقمها	الصفحة
عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴿١﴾ ﴿وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ ﴿٢﴾﴾	١٢٠	٥٥٩
سورة يوسف		
﴿يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا﴾	٨	٥١
﴿أَوْ أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾	٩	٢٠٣
﴿يَلْبَقِطُهَا بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾	١٠	٧٠٥، ٣٠٧
﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾	٢٠	٤١٠، ٤٣
﴿وَعَلَقْتَ الْأَبْوَابَ﴾	٢٣	١٩٤
﴿حَشَى لِلَّهِ﴾	٥١، ٣١	٥٣٢
﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلزُّرْعَةِ يَاقَعُونَ﴾	٤٣	٦١٥، ٥٨٢، ١٩٧
﴿أَضْفَعْتُ أَخْلَصِي﴾	٤٤	١٧٧
﴿وَسَلَّ الْقَرْيَةَ﴾	٨٢	٦٣٧، ٤٧٣، ٤٣٤
﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾	١٠٩	٦٩٩
سورة الرعد		
﴿يَحْفَظُونَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾	١١	٥٦٤
﴿جَنَّتْ عَنْهُمْ يَدْخُلُونَهَا وَمِنْ صَلَاحٍ مِنْ آبَائِهِمْ﴾	٢٣	٣٥٧
﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿١٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾	٢٣ - ٢٤	٨٧٧
﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٤٣	٦٠٤

الآية رقمها الصفحة

سورة إبراهيم

٥٢	٨	﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَغَفِيْرٌ حَمِيْدٌ﴾
٥٧٠	٩	﴿فَرَدُّوْا أَيْدِيَهُمْ فِيْ أَفْوَاهِهِمْ﴾
٨٩٤	١٧	﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾
٩٦٥	٢٢	﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيْنَ﴾
١٢٠	٣١	﴿لَا يَبْعُ فِيْهِ وَلَا يَخْلُلُ﴾
٩٦٢	٣٥	﴿وَأَجْنِبْنِيْ وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾
٦١٣	٤٦	﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُمْهُمْ لَنَزُوْلُ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾
٥٢	٤٧	﴿وَإِنَّ اللَّهَ عَزِيْزٌ ذُوْ انْتِقَامٍ﴾

سورة الحجر

٥٨٩	٢	﴿زَيْمًا يُّودُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِيْنَ﴾
٤١٠	٢٠	﴿وَمَنْ أَسْلَمَ لَمْ يَرْزُقِيْنَ﴾
٩٧٠	٢٠	﴿وَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِيْهَا مَعِيْشَ وَمَنْ أَسْلَمَ لَمْ يَرْزُقِيْنَ﴾
٤٥٤	٤٢	﴿إِنَّ عِبَادِيْ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطٰنٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنْ
		الْفٰوِيْنَ﴾
٢٦٣	٤٩	﴿بَنِيْ عِبَادِيْ أَتَىٰ أَنَا الْغٰفِقُوْرُ الرَّحِيْمُ﴾
٢٦٨	٥١	﴿وَنَبِّئُهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرٰهِيْمَ﴾
٥٠٧	٥٨ - ٦٠	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَّا قُوْرٌ مُّجْرِيَاتٌ ﴿٥٨﴾ إِلَّا هٰذَا لَوْطٰنَا لَنَنْجُوْهُمْ
		أَجْمَعِيْنَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا أَنْزَلْنَاهُ فَنَدْرَأُ عَنْهَا لِيْنَ الْغٰثِيَاتِ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَنْ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْحِحِينَ﴾	٦٦	٣٧٢
﴿فَأَصْدَعُ يُمَّا تَوَمُّرُ﴾	٩٤	٢٠٠

### سورة النحل

﴿أَمَوْتُ غَيْرَ حَيَاءٍ﴾	٢١	٧١٧
﴿الْهَيْنِ آتَيْنِ﴾	٥١	٧١٧
﴿لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾	٦٢	٦٧
﴿كَلِمَاحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾	٧٧	٩٠٥
﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾	٩٨	٨٩٢، ٧١٧
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾	١٢٤	٥٧، ٤٥

### سورة الإسراء

﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾	١	١٦٩
﴿كَلَّا نَمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاؤِ رَبِّكَ﴾	٢٠	٨٣٣، ٢١١
﴿أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾	٢٣	٨١١
﴿إِنَّمَا يَنْتَلِفَانِ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾	٢٣	٨٣٣
﴿عَنَّا نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكَ﴾	٣١	٩٦٢
﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾	٧٣	٩٥
﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾	٧٦	٩٥
﴿وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾	٨٥	٩٠٦
﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾	٩٦	٢٠٤

الآية	رقمها	الصفحة
<b>سورة الكهف</b>		
﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَذِبٌ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَذِبٌ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَذِبٌ ﴾	٢٢	٨٧٩، ٧٤٦
﴿ وَالْفَدَوِّ وَالْعَشِيِّ ﴾	٢٨	٢٩٠
﴿ كُنَّا الْجَنَيْنِ ءَانَتْ أَكْلَهَا ﴾	٣٣	٨١٢، ٨٠٤
﴿ لَنَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾	٣٨	٦١
﴿ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ﴾	٦١	٧٠٤
﴿ يَذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِمَّا أَنْ نَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾	٨٦	٩٥٠
﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾	١٠٣	٤٥٠، ٤٣٥
<b>سورة مريم</b>		
﴿ وَبَلَّغْنِي مِنْ قَبْلِ هَذَا وَكُنْتُ ﴾	٢٣	٣١
﴿ وَيَوْمَ أُمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾	٣٣	٣٩١
﴿ أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَبْصِرْ ﴾	٣٨	٢٠٤
﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ ﴾	٣٩	٣٠٧
﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾	٦٢	٣٩١
﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾	٧١	٣٦٧
﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا ﴾	٩٥	٨٠٨، ٧٩٦
<b>سورة طه</b>		
﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾	٦٣	٧٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾	٧١	٥٦٩
﴿إِنَّهُ مِنْ بَابِ رَبِّهِ مُجَرِّمًا﴾	٧٤	٢٨
﴿وَلِيَّ لَفْقَارٍ لِمَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾	٨٢	٨٩٨
﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾	٨٩	٢٣٧، ٩٨
﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى﴾	١٢٨	٢١٢

### سورة الأنبياء

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	٥١٦
﴿وَلَقَدْ مَاتَنَّا مَوْتًا وَهَمُّونَ الْفَرَقَانَ وَضَيْكَةَ وَذَكَرَ السَّمْعِيَّةَ﴾	٤٨	٨٧٤
﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾	٥٠	٧٤٧
﴿وَلِقَامَ الصَّلَاقِ﴾	٧٣	٢٠
﴿وَنَصْرَتَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾	٧٧	٥٦٤

### سورة الحج

﴿ثُمَّ نَخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾	٥	٤٥٠
﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾	٢٢	٨١٩
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالسَّجِدِ الْحَرَامِ﴾	٢٥	٩٥٤
﴿وَلَاذْبُونَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتِ الْبَيْتِ﴾	٢٦	٦١٥
﴿فَاجْتَسَبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْآذَانِ﴾	٣٠	٥٥٧
﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾	٤٠	٥٠٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾	٤٦	٢٨

سورة المؤمنون

﴿مَتَّابَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾	١٤	٦٩٤
﴿أَبْعِدْكَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَأَبْغِضْ إِلَهُكُمْ وَأَعْلَفْ خَلْقَهُمْ﴾	٣٥	٣٠٩، ٧٢
﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾	٤٠	٩١
﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا شَاقِقُونَ﴾	٦١	٣٣٨

سورة النور

﴿إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾	٦	٥٨
﴿يُوقِدُ مِنْ شَجَرٍ مُبَارَكٍ كَرِيمٍ﴾	٣٥	٨٥٦
﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾	٤٥	٥٠٠

سورة الفرقان

﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾	١	١٩٣
﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾	١٤	١٧٨، ١٧٢
﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ﴾	٢٢	٨٨
﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾	٢٤	٦٩٤
﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾	٤١	٢٠٠
﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا﴾	٤٢	٩٥
﴿فَسَتَلَّ بِهِ خَيْرًا﴾	٥٩	٦٠٩



الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾	٦٣	٤٩٢
﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٧٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْمَكَابُ﴾	٦٨ - ٦٩	٨٤٩
سورة الشعراء		
﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾	٤	٧٥٤
﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ﴾	٧٢	٢٠٩
﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَالَّذِي يُسَيِّئُ ثُمَّ يُحْسِنُ﴾	٧٩ - ٨١	٩٠١
﴿قَالُوا اتَّوَيْنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾	١١١	٩٥٥، ٤٢١
﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾	١٩٣	١٩٣
سورة النمل		
﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾	٦	٢٩٢
﴿فَنَبَسَ ضَاحِكًا﴾	١٩	٣٩٠
﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾	٢٥	١٥٠
﴿أَذْهَبَ يَكْتُمِي هَذَا قَالَتْ لَهُ لَيْتُمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾	٢٨	٩٠٠
﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	٣٠	٧١٧
﴿وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾	٣٧	٣٩١
﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾	٧٢	٦١٥، ١٩٦
﴿وَكُلُّ أُنْقُذَ دَاخِرِينَ﴾	٨٧	٧٠٧، ٧٩٦

الآية	رقمها	الصفحة
سورة القصص		
﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ آلَ فِرْعَوْنَ لَا يَسُوءُ سَوَاءُ لَكُمْ لَعْنُهُمْ عَذَابًا وَحُزْنًا﴾	٨	٦١٤، ٣٣٦
﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِمْ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾	١٥	٦٧٠، ٥٩٠
﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّفْظَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبَغِي الْجَاهِلِينَ﴾	٥٥	٤٩٢
﴿بَطَرْتُ مَعِيشَتَهَا﴾	٥٨	٢٠٢
﴿أَيْنَ شُرَكَاءِي الَّذِينَ كُفِّرُوا بَعْدَ أَنْ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾	٦٢	٢٢١
﴿مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لِنُصُورِ الْبُيُوتِ بِحِصْنٍ﴾	٧٦	٨٩٢
﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾	٨٢	١٠٠
سورة العنكبوت		
﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا أَنْ يَقُولُوا أَمْسَا﴾	٢	١٠١، ٦٩
سورة الروم		
﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	٤	٣٣٣
﴿وَهُوَ أَهْوَىٰ عَلَيْهِ﴾	٢٧	٦٩٥
سورة السجدة		
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىكَ الْكِتَابَ﴾	٢ - ١	٩٣٢
﴿أَمْ يَقُولُونَ افْقَرْتُمْ﴾	٣	٩٣٢
﴿رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَانْجِفْنَا نَقِلْ فِجْلَنَا إِنَّا مُفْرَقُونَ﴾	١٢	٧٦٤

الآية رقمها الصفحة

سورة الأحزاب

٢٢٩	١٠	﴿وَتَنْظُرُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾
٨٢٨	٢١	﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾
١٧٢	٤٩	﴿وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾
١٦٩	٥٦	﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾

سورة سبأ

٣٠٩	٧	﴿هَلْ نُنَبِّئُكَ عَلَىٰ رَجُلٍ يَنْتَشِرُكُمْ إِذَا مُرِّقَتُهُ كُلُّ مُرْقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾
٩٦٢	٢٤	﴿وَإِنَّا أَوْيَاكُمْ﴾
٤٠٩	٢٨	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾
٢٩٥	٣٣	﴿بَلْ مَكْرُ الْيَلِّ وَالنَّهَارِ﴾
٧٤٢، ٨٥	٤٨	﴿قُلْ إِن رَّبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ﴾

سورة فاطر

٢٠٩	١٤	﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ﴾
٨٣٠، ٧١٤	٢٧	﴿وَعَرَّيْضٌ مُّوَدٌّ﴾
٧٦٥	٣٧	﴿أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَنِيعًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾
٥٦٤	٤٠	﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْآرِثِ﴾

الآية رقمها الصفحة

سورة يس

- ﴿الزَّبَرُوا كَذِبًا بَيْنَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْنِهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ ٣١ ٧١  
﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ ٥٣ ٧٩٢

سورة الصافات

- ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٢٤﴾ وَتَلَدَيْنَهُ﴾ ١٠٤-١٠٣ ٨٧٤  
﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ١٤٧ ٩٠٥  
﴿وَمَا يَنَالُ الْأَلَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ ١٦٤ ٥٦١، ٣٦٧  
﴿وَأَن كَانُوا يَقُولُونَ﴾ ١٦٧ ٩٥

سورة ص

- ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ﴾ ٣ ١٥٢  
﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْبَانِ ﴿١٣﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ ١٢-١٣ ٨٨٣  
﴿جَنَّتْ عَدْنٍ مِّنْ فَتْحَةٍ لَّهُمُ الْأَنْبُوبُ﴾ ٥٠ ٨٤٧  
﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَهُنَّ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ ٨٣-٨٢ ٤٥٤

سورة الزمر

- ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ ٦٧ ٤٠٧، ٤٠٤  
﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَقُتِحَتْ أَنْبُوبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ﴾ ٧٣ ٨٧٣

سورة غافر

٣٠٨	١٠	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾
٢٩٩	١٦-١٥	﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ الْتَلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾
٣٠٨	١٨	﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾
٣٢	٣٦	﴿لَعَلِّي أَنْبِغُ الْأَسْبَبَ﴾
٤٥٠	٦٧	﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾

سورة فصلت

٩٤٧	١٧	﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾
٨٨	١٩	﴿وَيَوْمَ يُخْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾
٩١٢، ١٥٤	٣٤	﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾
٢١١	٣٤	﴿أَدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾
٢١٦	٤٨	﴿وَطَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَخْصِرٍ﴾

سورة الشورى

٦٢٠، ٦١٩	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
٦١٧	٥٢	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
٨٣٣	٥٣-٥٢	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٣﴾ صِرَاطِ اللَّهِ﴾

سورة الزخرف

٢٤٠	١٩	﴿وَجَعَلُوا أَلَمَتِيكَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنَنَّا﴾
-----	----	---

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَإِنْ كُنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾	٣٥	٨١٤
﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْمَذَابِ مُشتَرِكُونَ﴾	٣٩	٣١٠
﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾	٥٢-٥١	٩٣٢
﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾	٨٠	١٠١
سورة الدخان		
﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿١﴾ أَمْ أَرَأَيْتُمْ عِنْدَنَا﴾	٥-٤	٣٨٤
﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾	٤٩	٦٩٤
سورة الجاثية		
﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ﴾	٢٣	٢٧٢، ٢٤٠
﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾	٢٤	٨٨٣
﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾	٣٢	٥١٣، ٢١٩، ٧٨
سورة الأحقاف		
﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِمَا نَا عَرَبْنَا﴾	١٢	٣٩٣
﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُطَرٌّ﴾	٢٤	٦٧٧
سورة محمد		
﴿فَضْرَبَ الْقَافُ﴾	٤	٢٨٠
سورة الفتح		
﴿وَعَلَنْتُمْ ظِلْمَ السَّوَةِ﴾	١٢	٢٢٤

سورة ق

٨٨٣	١٤-١٢	﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّيْسِ وَنُوحٌ ﴿١٢﴾ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ ﴿١٣﴾ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ ﴿١٤﴾﴾
٣٢٥	١٧	﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ ﴿١٥﴾﴾
٧٥٨	٤٤	﴿ذَلِكَ حَشَرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴿١٦﴾﴾

سورة الذاريات

٢٩٩	١٣-١٢	﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ ﴿١٢﴾ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارٍ يُفْتَنُونَ ﴿١٣﴾﴾
٣٠٠	١٣	﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارٍ يُفْتَنُونَ ﴿١٤﴾﴾
٨٧٩	١٧-١٦	﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتَعِيبِينَ ﴿١٦﴾ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾﴾
٧٠٤، ٣٨٤	٢٣	﴿قُورِبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِفُونَ ﴿٢٣﴾﴾

سورة الطور

٣٠٣	١١-٩	﴿يَوْمَ نُمُوتُ السَّمَكَةُ مَوْتَاً ﴿٩﴾ وَتُفْجَرُ السُّجُودُ ﴿١٠﴾ قَوْلٌ ﴿١١﴾﴾
٩٢٩	٣٩	﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾

سورة النجم

٥٧٣	٣	﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾﴾
٧١٧	٢٠	﴿وَمَنْزِلَةُ الْآخِرَىٰ ﴿٢٠﴾﴾

سورة القمر

٣٩٦	٧	﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمُ يَتَرَوْنَ مِنَ الْجَبَابِثِ ﴿٧﴾﴾
٣٥٨	١٢	﴿فَالْتَفَى الْمَاءُ عَلَىٰ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴿١٢﴾﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾	٤٩	٢١١
سورة الرحمن		
﴿لَمْ يَطْمِئِنَّا بِإِنْسٍ قَبْلَهُمْ وَلَا بِنَارٍ﴾	٧٤	٦٠٥
سورة الواقعة		
﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَكِينَ ﴿٥٥﴾ وَكَانُوا يُعَذِّبُونَ عَلَى الْغَيْبِ الْعَظِيمِ﴾	٤٥-٤٦	٨٧٩
﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾	٧٤	٦٠١
سورة الحديد		
﴿أَرْجِعُوا وَرَاءَكُمْ﴾	١٣	١٧٠
﴿إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمَصْدِقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾	١٨	٩٥٣
﴿لَتَلَّا يَلَعَاهُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾	٢٩	٩١٢، ١٥٣
سورة المجادلة		
﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	٣	٩٠٠
سورة الحشر		
﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾	١٧	٧١
سورة الصف		
﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾	٨	١٩٥
﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾	١٤	٥٦٧



سورة الجمعة

﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ ٨ ٧١٠، ١٣٧، ٣٧

سورة المنافقون

﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ كَذِبُونَ﴾ ١ ٥٩

سورة التغابن

﴿رَعِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾ ٧ ٢٣٩، ٩٨

سورة الملك

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَائِرَ وَيَقِيضْنَ﴾ ١٩ ٩٥٣

﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ ٢٠ ٩٢

سورة القلم

﴿فَسَبِّحْهُ وَبِحَمْدِهِ ۝ يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونُ﴾ ٦-٥ ٦٠٦

﴿يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونُ﴾ ٦ ٢٠٤

﴿وَلَنْ يَكَاذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَبْزُلُونَكَ﴾ ٥١ ٩٦

سورة الحاقة

﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ ١٣ ٧١٧، ٢٠٥

سورة المعارج

﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝ وَرَأَوْهُ قَرِيبًا﴾ ٦-٧ ٢٣٧

﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ﴾ ١١ ٧٠٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿عَنِ الْيَسِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ﴾	٣٧	٣٢٥
سورة نوح		
﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	١٧	١٨٢
سورة الجن		
﴿وَأَنَا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾	٥	١٠١، ٩٨
﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ﴾	١٨	٧١
سورة المزمل		
﴿قُرْآنِ الْبَيْتِ﴾	٢	٤٣
﴿وَيَنْتَلِ إِلَيْهِ تَبِيلًا﴾	٨	١٨٣
﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾	١٢	٤٣
﴿السَّمَاءِ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾	١٨	٧٣٤
﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾	٢٠	٢٦
﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾	٢٠	٩٨
سورة المدثر		
﴿قُرْآنِذِيرٍ﴾	٢	٣٧٤
﴿نَذِيرًا لِلنَّاسِ﴾	٣٦	٣٧٤
سورة القيامة		
﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾	١	٩١٣

٦٩	٢٥	﴿تَنْظُرُونَ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾
٩١١، ١٥٤	٣١	﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا ضَلَّ﴾

### سورة الإنسان

٧٧٨	١٦-١٥	﴿قَوَارِيرًا ١٥﴾ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾
٩٠٨، ٩٠٥	٢٤	﴿وَلَا تُطِغْ مِنْهُمْ أَيْثُمًا أَوْ كُفُورًا﴾

### سورة النبأ

٥٥١	١	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾
٨١٨	٢-١	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ١﴾ عَنِ النَّبَأِ الْكَبِيرِ﴾
٨٢٩	٣٢-٣١	﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾
٨٢٩	٣٥	﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا﴾
٣٠٨	٤٠	﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾

### سورة النازعات

٥٦٦	١٨	﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾
٨٨٨	٣٠-٢٧	﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا ٢٧﴾ رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا ٢٨﴾ وَأَغَطَّشَ لَهَا وَآخَرَجَ مُخْتَلِفًا ٢٩﴾ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ٣٠﴾
٢٥١	٤١-٤٠	﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾
٥٥١	٤٣	﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾
٩١	٤٥	﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنْ يَخْشَاهَا﴾

الآية	رقمها	الصفحة
سورة التكويد		
﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾	٢٤	٢٢٩
سورة الانفطار		
﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الْآزِينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الْآزِينِ﴾	١٧-١٨	٨٩٨
سورة المطففين		
﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ﴾	٢-٣	٥٧٩
سورة الانشقاق		
﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	١	٤٤١، ٣٠٠
﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكْذِبُونَ... إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾	٢٢-٢٥	٥٠٠
سورة البروج		
﴿قِيلَ أَخْضَبُ الْأَخْضَدُ﴾	٤	٨٤٠
﴿قِيلَ أَخْضَبُ الْأَخْضَدُ ﴿٤﴾ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾	٤-٥	٨٣٩
﴿إِذْ هَرَعْنَا قُودُ﴾	٦	٨٤٠
سورة الطارق		
﴿إِنَّهُ عَلَى رَجِيعِهِ لَقَادِرٌ﴾	٨	٥٣
سورة البلد		
﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾	٧	٩٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعُقْبَةُ ﴿١٢﴾ فَكَ رَقَبَةٌ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَصَّوْا بِالصَّبْرِ ﴿١٧﴾﴾	١٧-١٢	٨٩٨

### سورة العلق

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ أَن رَّءَاهُ اسْتَفْتَى ﴿٣﴾ أَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَلْفٍ بِرَبٍّ ﴿٤﴾ أَلَمْ يَكُنْ لَّ رَحِمٌ بَرٍّ ﴿٥﴾ لَّسْتَفْعَاءَ لِّلنَّاصِيَةِ ﴿٦﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِفَةٍ ﴿٧﴾﴾	٢-١	١٦٦
﴿أَن رَّءَاهُ اسْتَفْتَى ﴿٣﴾﴾	٧	٢٢٥
﴿أَلَمْ يَكُنْ لَّ رَحِمٌ بَرٍّ ﴿٥﴾﴾	١٤	٢٠
﴿نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِفَةٍ ﴿٧﴾﴾	١٦-١٥	٨٣١، ٨٢٦

### سورة القدر

﴿حَتَّىٰ مَطَلْعِ الْفَجْرِ ﴿١﴾﴾	٥	٦٤٩
----------------------------------	---	-----

### سورة الهُمزة

﴿وَبِئْسَ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُّزُمَةٌ ﴿١﴾ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴿٢﴾﴾	٢-١	٧٣٢
---	-----	-----

### سورة الماعون

﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٢﴾﴾	٥-٤	٧١١
---	-----	-----

### سورة المسد

﴿وَأَمَّا رَأَتْهُ حِمَالَةٌ أَلْحَطَبِ ﴿١﴾ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن نَّسِيدِ ﴿٢﴾﴾	٥-٤	٢٧٧، ٢٧٤
--	-----	----------

### سورة الإخلاص

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾	١	٨٣٤
--------------------------------	---	-----



٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

- ٢٤١ أَتَقُولُهُ مُرَائِيًا
- ١٨٩ إِذَا أَتَيْتَهُمْ فَارِيضٌ فِي دَارِهِمْ ظَنِيًّا
- ٨٨٢ يَنْسَخُ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى
- ٨٨٦ قُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتَ
- ٢٣١ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ
- لا تَتِمُّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوءَ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، فَيَغْسِلُ
- ٦٠٣ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ
- ٩٦٦ لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ
- ٦٨٦ لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ
- ٩٢٦ لَيْسَ مِنْ أَمْرٍ أَمَصِيَامٌ فِي امْتِسْفَرٍ
- ٥٢٦ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَخْطَأَ خَطِيئَةً، أَوْ هُمْ بِخَطِيئَةٍ لَيْسَ بِحِجْبِ بْنِ زَكْرِيَّا
- مَا وُصِفَ لِي شَيْءٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَرَأَيْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ، إِلَّا وَرَأَيْتُهُ دُونَ
- ٥٣١، ٥٣٠ الْوَضْفِ، لَيْسَ كَ
- ٥٥٦ مُزَّقٍ وَمُزَّقَتْ أُمَّتُهُ
- ٥٥٦ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ، إِلَى كِسْرَى عَظِيمِ الْفَرَسِ
- ٦٠٣ وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ





٣- فهرس الأمثال والأقوال والنهاذج النحوية

٦٨	اثبت السوق أنك تشتري لي شيئاً
٢٠٨	أبصرت كلامه
٣٣٩	أتيتك خفوق النجم
٣٣٩	[أتيتك] خلافة فلان
٦٥٩	اجلس حتى أينا يخرج نخرج معه
٣٤٧، ٢٨٤	اخترت الرجال زيدا
٧٩٣	أخذت المال بأجمعه
٨٩٤	أخذته بدرهم فصاعداً
٢٦٩	أرايتك زيدا ما فعل
٩٩	أردت أن يقوم زيد
١٦٦	استيسست الشاة
١٦٦	استحجر الطين
	استنوق الجمل
٥٩	أشهد إنك كاذب
٥٧٢	أطعمته عن جوع
٦٢	أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك
٤٤٧	أفانما وقد قعد الناس
١٩٨	أفشع السحاب
١٩٨	أكب الرجل على وجهه
٦٦٣	أكلت السمكة حتى رأسها

٨٧٩	أَكَلْتُ سَمَكًا لَحْمًا تَمْرًا
٥٠٦	أَكَلْتُ لَحْمًا خُبْزًا تَمْرًا
٧٤٣	أَمَّا الْبَصْرَةُ فَلَا بَصْرَةَ لَكُمْ
٩٢٢	أَمَّا إِنْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ
٩٤٩	أَمَّا زَيْدٌ يَنْطَلِقُ أَنْطَلِقُ مَعَهُ
٩٤٦	أَمَّا قُرَيْشًا فَإِنِّي أَفْضَلُهَا
٨٥٩	إِنَّ الرِّيَابَةَ وَإِنَّ الْفَأْرَةَ
٥٥	إِنَّ زَيْدًا لَيْكَ لَوَاتِقٌ
٩٤	إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ
٨٢	إِنَّ زَيْدًا وَأَنْتَ ذَاهِبَانِ
٥٧	إِنَّ زَيْدًا وَجْهُهُ لِحَسَنٌ
٥٣٩	إِنَّ فُلَانًا لَا يُطِيقُ أَنْ يَحْمِلَ الْفِهْرَ، فَمِنْ بَلَّةٍ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّخْرَةِ
٦٢٧	إِنَّ كَذَا دِرْهَمًا مَالِكٌ
٥	إِنَّ لَكُمْ شَرًّا طَوِيلٌ
٥	إِنَّ وَرَاقِبَهَا
٩٦	إِنَّ يَزِيدَ لَنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِينُكَ هَيْبَةُ
١٩٨	أَنْزَقَتِ الْبَثْرُ
٩٣٢، ٩٢٤	إِنَّمَا لِإِبْلِئِ أَمَّ شَاءَ
٦٠٧	يَحْسِنُكَ قَوْلُ السُّوءِ
٤٢٠	الْبَرُّ الْكَرُّ يَسْتَيْنِ

٤١٧	بَغَتْ الشاةُ شاةً وَدِرْهَمٌ
١٩٨	بَلِمَتِ الناقةُ
١١٨	جَثْتُ بِلا مالٍ
٣٧٩	جاءَ رَيْدٌ وَخَدُهُ
٧١١، ٣٧٨	جاؤوا الجَماءَ الغَفِيرَ
٤٧٥	جُحِرُ ضَبٌّ خَرِبٍ
٩٧٤، ٧١٧	جُوعًا وَتُوعًا
٥٣٣	حاشا الشيطانَ الرَجِيمَ وَأبا الإصْبَغِ
٤٤٤، ١٥١	حَسْبُكَ يَنْمِ الناسُ
٢٨٤	خَيْرٌ إِنْ شاءَ اللهُ
٣٣٠	دارُكَ مِنِّي فَرسَخانِ
٣٧٨	دَخَلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ
٥٦٧	الدَّوْدُ إلى الدَّوْدِ إِبِلٌ
٣٧٩	رَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْنِهِ
١٥٦	الرُّطْبُ والحرُّ شَدِيدٌ
٥٧٢	سَقَاهُ عَنِ العَيْمَةِ
٦١٦	سَقَطَ لِفِيهِ
٨٤٣	السَّمْنُ مَتَوَانٍ بِدِرْهَمٍ
٦٣٣	سَوَّ أَفْعَلُ
٣٤٧	الشاةُ شاةٌ وَدِرْهَمٌ
٣٩٨	شَتَى تَوُوبُ الحَلْبَةِ

٦٧٢، ٦٥٧، ٦٥٦	ضربتُ القومَ حتى زيدا
٥٣٨، ٣٧٨	طلبتُهُ جَهْدَكَ
٢٢١، ٢١٨	ظننتُ ذاك
١١٧	غضبتُ من لا شيءٍ
١٩٣	فتِنَ الرجلُ
٥٣٣	فَعَلَ اللهُ بِكُمْ وَصَنَعَ، حاشا الشيطانَ الرجيمَ وأبا الإصْبَغِ
٥٧٠	فلانٌ عاقِلٌ في حِلْمٍ
٤١٦	فيكَ لأَرْغَبَنَّ
	قد جربْتُكَ الأمورَ، وجربْتُكَ الدهورَ، وعجلتُكَ البِلايا،
٢٣٢	فأنتَ وليُّ ما وُلِّيتَ، لا ننبؤُ لَدَيْكَ، ولا نَحُولُ عَلَيْكَ
١١١	قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنِ
٩٥٤، ٤١٩	قُمتُ وأصكُ عَيْنَهُ
١٣	كَأَنَّ الدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَكَأَنَّ الآخِرَةَ لَمْ تَزَلْ
٦٢٧	كَأَيِّ مِنْ رَجُلٍ جَاءَكَ
٥٧٢	كَسَاهُ عَنِ الْعُرْيِ
١٩٨	كَيْبِي زَيْدٌ ثَوْبًا
١٥٦	كُلُّ ثَوْبٍ وَثْمَتُهُ
٣٥٧	كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ
٥٤٢، ٥٢٤	كُلُّ شَيْءٍ مَهَةٌ وَمَهَاءٌ مَا النِّسَاءُ وَذِكْرُهُنَّ
٦٢٩	كُنْ كَمَا أَنْتَ

- ٣١٧ كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أَقْبَلَتِ النَّقَبَ الرَّكَّابُ
- ٤٩١ لَا تَكُونَنَّ مِنْ فُلَانٍ إِلَّا سَلَامٌ بِسَلَامٍ
- ٩١٤ لَا غَفَرَ اللَّهُ لِفُلَانٍ
- ٦٢١، ١٤٧ لَا كَزِيدٍ أَحَدٌ
- ١٤١ لَا تَوَلَّكَ أَنْ تَفْعَلَ
- ٦٠٧ لِأَضْرِبَنَّهُ جَاءَ بِهِ الدَّهْرُ مَا جَاءَ بِهِ
- ٣٢ لَعَلَّ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ
- ١٧١ لَعْنَةُ اللَّهِ أَنْ يَلْعَنَهُ
- ١٠٩ لَقِيْتُهُ أَمْسِ الدَّابِرِ
- ٦٩٥ اللَّهُ أَكْبَرُ
- ٢٨٤ اللَّهُ لَا فَعْلَنَ
- ٤٨ هَمَّكَ لِرَجُلٍ صِدْقٍ
- ١٩ لَيْتَ الدَّجَاجَ مُذَبِّحًا
- ٥٢٦، ٥٢٠، ٥١٤، ٤٧٣ لَيْسَ غَيْرُ
- ٥٢٨ مَا أَنْتِ امْرَأَةٌ لَا تَكُونُ فُلَانَةً
- ٦٣١ مَا رَأَيْتُهُ إِلَّا كَمْذِ انْصَرَفَتْ مِنَ الصَّلَاةِ
- ٦٣٦، ٦٧ مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي
- ٤٩٥ مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ
- ٥١٢ مَا زَيْدًا إِلَّا عِيَامَتُهُ
- ٩٦٦، ٣٥٩، ٢٧٨ مَا سَأَلْتُكَ وَزَيْدًا
- ٥٤٧ مَا قَامَ إِلَّا صَغِيرٌ وَلَا مَا خَلَا أَخَاكَ كَبِيرٌ

- ما لَكَ وَزَيْدًا ٩٦٦، ٣٥٨، ٢٧٨
- مَجَدْتُ الْإِبِلَ ١٩٩
- الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ، إِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ، وَإِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ ٢٧٩
- مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَا طَالِحٍ ٤٧٧
- مَرَزْتُ بِقَاعٍ عَرَفَجٍ كُلَّهُ ٧٣٠
- مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا ٨١٦
- مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيعًا ٤١٢، ١٨٨
- مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ ٦٩٨
- مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ ٢٢١
- مَنَاطُ الثَّرِيَّا ٣١٧
- نَهَارُكَ صَائِمٌ ٤١٣
- هَذَا بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا ٤١٤
- هَذَا زَيْدٌ أَبَاهُ ٧٧٤
- هَذِهِ جِبَّتُكَ خَزَا ٣٨١
- هَمْ هَيْتَهُمْ ٢٠٣
- هُوَ مِنِّي مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ ٣١٧
- هُوَ يَأْمُ بَطْنُهُ ٤٣٦
- هُوَ يَنْجَعُ ظَهْرُهُ ٤٣٦
- وَجَدْتُ عَلَى الرَّجُلِ مَوْجِدَةً ٢٣٣
- الْيَوْمَ طَابَ امْضِرْبُ وَحُلْ امْقَتَالُ ٩٢٧

## ٤ - فهرس الشعر

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
حرف الهمزة المضمومة				
٣٣٢	عُتَيْي بن مالك	الطويل	وَرَاءُ	إِذَا أَنَا لَمْ
٥٨	أبو حزام العُكْلِي	الوافر	سَوَاءُ	وَأَعْلَمُ
٨٧٧، ٦٢٧، ٥٣٤	مسلم بن معبد	الوافر	شِفَاءُ	فَلَا وَاللَّهِ
٤٦٤، ٢٨٤	رؤبة	الرجز	أَعْمَاؤُهُ	وَيَلْدُ
٥٩٧	رؤبة	الرجز	سَمَاؤُهُ	كَانَ
٢٥٣	ابن هرمة	المنسرح	تَنَكَّرُوهَا	وَمَا أَرَاهَا
٢٦٦	الحارث بن حِلْزَةَ	الخفيف	الْعَلَاءُ	أَوْ مَتَعْتَمُ
حرف الهمزة المكسورة				
١٥٢	أبو زيد الطائي	الخفيف	لِقَاءُ	طَلَبُوا صَلَاحَنَا
٦٣٠	لأبي النجم	الرجز	شِوَاهُ	قُلْتُ لِشِيَانٍ
٣٩٧	أبو زيد الطائي	الخفيف	الطَّلَاءُ	شَامِدًا
٥٩١	عدي بن الرَّعْلَاءِ	الخفيف	نَجْلَاءُ	رُبِّيَا صَرِيَّةَ
٣١٦	المرار الفقعسي	المتقارب	العِشَاءُ	فَأَقْبَلَهَا الشَّمْسُ
حرف الباء المفتوحة				
٢٨٨	-	الطويل	دَائِبًا	أَلَمْ تَرِ
٤٤٠	ربيعه بن مَقْرُوم	الطويل	تَصَبَّيَا	وَزَعَتْ بِمَثَلِ
٤٨٦	الأعشى	الطويل	التَّعَبِيَا	وَلَيْسَ عَجِيرًا
٦٠٨	الأسود بن يعفر	الطويل	تَصَوَّبَا	فَأَصْبَحْنَ لَا
٤٤٩	الحطيطنة	البيسيط	وَمُتَّعَبَا	صَافَتْ أَمَامَهُ
٥٤٠	ابن هرمة	البيسيط	النُّجْبَا	تَمَشَّى الْقَطُوفُ
٥٣٨	قيس بن الخطيم	الوافر	ذَهَابَا	يَسُرُّ الْمَرْءَ
٥٨٨	بشر بن أبي حازم	الوافر	ضَبَابَا	فَإِنْ أَهْلِكَ

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
فَإِنْ أَهْلِكَ	التَّهَابَا	الوافر	ربيعة بن مقروم	٥٩٨
وَزَعْتُ	وَنَابَا	الوافر	ابن عادية السلمي	٦٢١
حَتَّى إِذَا	طَلَّبَا	الكامل	أوس بن حجر	٩١٥
أُمُّ الْعُجَيْرِ	شَهْرَبَةَ	الرجز	مختلف فيه	٧٩، ٥٢
هَلْ هُوَ	يُصَيَّا	الرجز	-	٥١٢
رُبَّ عَجُوزٍ	شَهْرَبَةَ	الرجز	شظاظ الضبي	٧١٨
جَارِيَةٌ	تَغْلَبَةُ	الرجز	الأغلب العجلي	٧٧٠
مَتَى مَتَى	أَصَابَا	الرجز	-	٧٧٩
حرف الباء المضمومة				
هَذَا لَعَمْرُكُمْ	وَلَا أَبُ	الطويل	-	١٣١، ١٢٩
أَمِنْ السَّوِيَّةِ	الْأَجَنَّبُ	الطويل	ابن أحرر الكناقي	١٣١
كَذَاكَ أَدَبْتُ	الْأَدَبُ	البسيط	-	٥٠٨
إِذَا وَارَتْ	أَضْهَبُ	الطويل	الكميت	٥٠٨
فَقُلْتُ	قَرِيبُ	الطويل	كعب الغنوي	٢٣
فَقُلْتُ ادْعُ	قَرِيبُ	الطويل	كعب الغنوي	٣٠
فَمَنْ يَكُ	لَغْرِيبُ	الطويل	ضائب البرجمي	٧٩
بِأَيِّ كِتَابٍ	وَتَحْسِبُ	الطويل	الكميت	٢٢٠
وَأَشْفَقُ مِنْ	فَرَاكِئَةٍ	الطويل	ابن ميادة	٢٥٨
وَمَا عَرَّنِي	خَصِيبُ	الطويل	-	٧٧٧، ٢٧٦
فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ	جَالِبُ	الطويل	الفضل القرشي	٢٧٧
وَمَا حَلَّ	لَهُ أَبُ	الطويل	اللعين المنقري	٣٨٥
لَيْتَن كَانَ	لَحِيبُ	الطويل	مختلف فيه	٤٠٩



الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٤١٥	الفرزدق	الطويل	أَرْعَبُ	لَأُحْتُ بَنِي
٤١٥	الفرزدق	الطويل	أَطِيبُ	وَقَالَتْ لَهُ
٤٣٨	مختلف فيه	الطويل	تَطِيبُ	أَتَهْجُرُ
٥٠٤، ٥٠٣	الْكُمَيْتُ	الطويل	مَذْهَبُ	فَمَا لِي
٥٠٥	مُنِيل الْأَنْجَمِي	الطويل	شَرَابُ	وَلَكِنَّهُ
٥٦٦	النابعة الذبياني	الطويل	أَجْرَبُ	فَلَا تَرْكِنِي
٦٠٩	علقمة الفحل	الطويل	طِيبُ	فَإِنْ تَسْأَلُونِي
٦٥١	مختلف فيه	الطويل	نَجِيبُ	فَبَيْنَاهُ يَشْرِي
٦٨٨	المخبل السعدي	الطويل	أَرِيبُ	مِنْحَتِكَ عَظْمَاهَا
٧٢٦	علقمة بن عبدة	الطويل	وَصَيْبُ	فَأَوْرَدْتُهَا مَاءً
٧٧٤	هو أبو الحدرجان	الطويل	غَرِيبُ	تَقُولُ ابْنَتِي
٨٨٧، ٨١٤	الفرزدق	الطويل	صَاحِبَةٌ	كَلَامُ السِّيفِ
٨٤٧	-	الطويل	مُحَارِبُ	أَمْسَتْ تَمْنَى
٩٣٠	عُقبة بن كعب	الطويل	حَيِيبُ	فَوَاللَّهِ مَا
٩٤٣	أبو القمقام	الطويل	هَبُوبُ	تُنْتَجِهَا
٩٤٣	مليح بن الحكم	الطويل	فَيْرَعَبُ	يَذِي هَيْدَبِ
٩٦٥	مختلف فيه	الطويل	غُرَابُهَا	مَشَائِمُ لَيْسُوا
٧	ذو الرِّمَّةِ	البسيط	الْوَصْبُ	تَشْكُو
٢٥٠	لرجل من فزارة	البسيط	اللقبُ	أَدْعُوهُ
٣٨٧	جميل بن معمر	البسيط	بَابُ	الشَّرُّ مُنْشَرٌّ
٤٦٧	ذِي الرِّمَّةِ	البسيط	مُنْجَذِبُ	مُعَرَّسًا فِي

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٥٨٢	-	البسيط	ذِيبُ	هَذَا سُرَاقَةُ
٧٦٧	-	الوافر	جَنُوبُ	إِذَا لَمْ تُطْعِمُونَا
٧٦٨	عمرو بن أحر	الوافر	كَعَابُ	فَلَيْتَ أَمِيرَنَا
٩٦٠	رجل من بني	الوافر	الكذوبُ	ولستُ بنازِلِ
	بحتر بن عتود			
٢٥٩	-	الكامل	وخابُوا	والقومُ في
٣١٥	ساعلة بن جؤية	الكامل	الثَّغْلُبُ	لَدُنَّ يَهْرَ
٣٧٢	زيد الفوارس	الكامل	يَتَلَهَّبُ	عَوْدٌ وَبِهْشَةُ
٤٣٦	ذؤيب بن كعب	الكامل	الْجَرْبُ	جانيك من
٨٧٣	الأسود بن يعفر	الكامل	شَبُوا	حتى إذا
٨٧٣	الأسود بن يعفر	الكامل	الْحَبُّ	وَقَلْبَتُمْ
٨٩٧	-	الكامل	يَتَذَبَذَبُ	لما رأى
٩١٢	ساعلة بن جؤية	الكامل	مُثَقَّبُ	أَفْعَنَكَ لَا
٧٧٦، ٢٧٥	رؤية	الرجز	الضَّبَابُ	بنا تميمًا
٤٨٥	مختلف فيه	المنسرح	كَوَاكِئُهَا	في لَيْلَةٍ
٦١٥	زهير بن أبي شمس	المنسرح	ثَعَالِيهَا	تَسْمَعُ لِلْحِجْنِ
٥١٧	أبو زيد الطائي	الخفيف	وَالْجَنُوبُ	لَدِمِ ضَائِعِ

حرف الباء المكسورة

١٤٣	زهير بن مسعود	الطويل	مشارِبِ	ولا هيَ
٢٤٣	مختلف فيه	الطويل	الذَوَائِبِ	وما ماءُ

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٢٥٢	النمر بن تولب	الطويل	ذُنُوبِي	أَعَاذِلْ قُوبِي
٢٥٧	النَّعْرُ بن تولب	الطويل	وَتَغْيِي	شَهْدْتُ وفَاتُونِي
٣٢١	جندل بن عمرو	الطويل	تَقْضِبِ	أَقِيمُوا بَنِي
٣٩٢	حاتم	الطويل	رَاكِبِ	إِذَا كُنْتُ
٥٠٢	النابعة الذبياني	الطويل	الكتائبِ	ولا عيبَ فيهم
٦٧٤	امرؤ القيس	الطويل	مُشْطَبِ	فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ
٧٤٨	النابعة	الطويل	الكواكِبِ	كَلَيْنِي هُمُ
٨١٥	الأخطل	الطويل	كالصِّلِ	هُمُ أَهْلُ
٢٠١	مختلف فيه	البسيط	نَسَبِ	أَمَرْتُكَ
٦٩٦	أبو نُوَاسٍ	البسيط	الذهبِ	كَأَنَّ صُغْرَى
٧٦٧	حبي بن وائل	البسيط	بِأَصْحَابِ	أَنَا أَفَاتِلُ
٨٠٥	الفرزدق	البسيط	رَابِي	كِلَاهُمَا حِينَ
٩٦٩، ٩٦٣	-	البسيط	عَجَبِ	فَالْيَوْمَ قَرَبْتُ
٣٣٢	القتال الكلابي	الكامل	جَوَابِ	مِنْ وَسْطِ
٧٢٠، ٣٦٩	عنرة	الكامل	الأخْزَابِ	وَلَيْنَ لَقَيْتُكَ
٤٠٣	إبراهيم بن هرمة	الكامل	بِالبَابِ	بِاللهِ رَبِّكَ
٨٢٠	الأخطل	الكامل	الأَعْصَبِ	إِنَّ السُّيُوفَ
٩٤٣	المتنبي	مجزوء	رَبِّهِ	أَيَّا لِإِبْقَاءِ
		الكامل		
٦٠٧	لزنباغ المرادي	الرجز	أَتَى بِهِ	صَرَبْتُ بِالسَّيْفِ
٢٨	الأعشى	الخفيف	الْحَطُوبِ	إِنْ مَنْ

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٤٩٨	أعشى تغلب	الخفيف	الرَّقَابِ	لَيْسَ بَيْنِي
٣٧٣	النابعة الجعدي	المتقارب	تُخَضَّبِ	كَأَنَّ
٣٧٣	النابعة الجعدي	المتقارب	الطُّحْلِبِ	حِجَارَةٌ غَيْلٍ

حرف التاء المضمومة

٧٦٨	البيث بن حرث	الطويل	حَوَيْثُهَا	وَجَدْتُ أَبَاهَا
٥٩٠	جُذَيْمَةُ الْأَبْرَشُ	المديد	شِمَالَاتُ	رُبَّمَا أَوْفَيْتُ
١٥١	عمرو بن قَعَّاس	الوافر	تُبَيْتُ	أَلَا رَجُلًا
٤١٩	عروة بن الورد	الوافر	حَمَيْتُ	وَأَنَّ حَمَيْتَنَا
٧٣٠	يسنان بن الفعل	الوافر	طَوَيْتُ	فَإِنَّ الْمَاءَ
٨٨٤	مختلف فيه	الرجز	وَأَسْتَقَيْتُ	وَمَنْهَلٍ

حرف التاء المكسورة

٣٧٥	كثير عزة	الطويل	أَسْتَحَلَّتْ	هَنِيئًا
٤١٨	مختلف فيه	الطويل	سُلَّتْ	بِأَيْدِي رَجَالٍ
٤٣٩	كثير	الطويل	تَقَلَّتْ	أَسِيئِي بِنَا
٥٨٣	ذِي الرِّمَّةِ	الطويل	خُضَاتِ	قَلِيلُهُ جَرَسِ
٨٣٠	كثير عزة	الطويل	فَشَلَّتْ	وَكُنْتُ كَلْبِي
٨٦٨	لكثير عزة	الطويل	صَمَّتْ	أَفْطَالَ سُعْدَى
٤٩٦	مختلف فيه	الطويل	وَأَعْدَّتْ	مَنْ كَانَ
٤٩٦	مختلف فيه	الكامل	الْمُنْبَتِّ	إِلَّا كَنَاشِرَةً
٨٧٨	-	الرجز	قِيَلَاتِي	وَكَيْفَ لَا

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
حرف الثاء المفتوحة				
أُرْسِلُ غُضْفًا	إِنْثَانًا	الرجز	-	٧٨٤
حرف الثاء المضمومة				
متى ما	نَقِيتُ	الوافر	صَخْرُ الْغَيِّ	٥٧٩، ٥٦٢
كالبيض	طَامِثُ	الرجز	رؤية	٦٠٥
حرف الجيم المفتوحة				
متى تَأْتِنَا	تَأْجِجَا	الطويل	عُبَيْدُ اللَّهِ الْجَعْفِي	٨٤٩
حرف الجيم المضمومة				
شَرِبْنَ بِمَاءٍ	نَشِجُ	الطويل	أَبُو ذُؤَيْبٍ	٦١٠، ٥٦٣
حرف الجيم المكسورة				
كَانَ أَضْوَاتٌ	الفراريح	البسيط	ذو الرمة	٣٨، ٧٣٩
أَمَّا النَّهَارُ	السَّاجِ	البسيط	الجرنقس بن يزيد	٤١٤
حرف الجيم الساكنة				
من عن	سَاهِيح	الرجز	رجل من بني سعد	٥٧١
نَضْرِبُ	بِالْفَرْجِ	الرجز	النابعة الجعدي	٦٠٦
حرف الحاء المفتوحة				
يَا لَيْتَ	وَرُحَا	مجزوء	عبد الله بن الزمري	٧١٢، ٣٥٥
حرف الحاء المضمومة				
دَابْتُ	يَمَضَحُ	الطويل	الراعي النميري	١٨٥
وَجِيفَ	فَتَرَوْحُوا	الطويل	الراعي النميري	١٨٥

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٢١٥	جران العود	الطويل	مُتَرَحَزُحْ	لَقَدْ كَانَ
٣٠٢	حيّان بن جُلْبَة	الطويل	ومنادُحْ	أَلَا إِنَّ
٣٢٧	جرير	الطويل	ناضِحْ	تَرَحَّتْ بِنَا
٦٢٥	ذو الرمة	الطويل	يَتَبَطَّحْ	أَيُّتْ عَلَى
٧٥٥	-	الطويل	النَّوَانِحْ	بِلَادُهَا
٧٥٥	-	الطويل	صَانِحْ	أَقْلَبُ فِي
٩٠٧	ذو الرمة	الطويل	أَمْلَحْ	بَدَتْ مِثْلَ
٩٦٧	مختلف فيه	الطويل	الطَّوَانِحْ	لِيُنْكَ يَزِيدُ
٤٩٨	أبو ذؤيب	الطويل	تَصِيحْ	فَإِنْ تُمْسِرِ
٦١٠	عمرو بن قُمَيْتَة	الطويل	وَرِيحُهَا	يُودِّكُ مَا
١٣٨	مختلف فيه	البسيط	مصْبُوحْ	وَرَدَّ جَازِرُهُمْ
٨٨٩	أبو ذؤيب	البسيط	الشُّوْحْ	فَكَانَ سَيَّانِ
١٢٦، ١٢١	سعد بن مالك	مجزوء الكامل	لَا بَرَا حْ	مَنْ قَرَّ
١٥٤				
١٤٧	سعد بن مالك	مجزوء الكامل	فَاسْتَرَا حُوا	يَا بُؤْسَ
حرف الحاء المكسورة				
٧٢٥	عروة بن الورد	الطويل	رُزَّحْ	أَقُولُ لِقَوْمِ
٣١٠	أوس بن حجر	البسيط	صَاحِ	إِنْ أَشْرَبِ
٦٢٦، ٢٢٢	ابن ميادة	الكامل	سِرْدَا حْ	بَيْنَا كَذَاكَ
٩٥٤	مختلف فيه	الكامل	سَابِجْ	وَإِذَا مَرَرْتُ

الصفحة	قائمه	البحر	آخر البيت	أول البيت
٩٥٤	-	الكامل	وذبانح	والطنخ جَوَانِبَ
حرف الدال المفتوحة				
٥٨	-	الطويل	عَوَّدا	فَإِنْ يَغْفُ
٨٩	الفرزدق	الطويل	المُقَيَّدَا	أَعِدْ نَظْرًا
٢٠٥	الأعشى	الطويل	ووسائدا	وَيُضْبِحُ
٣٥١	كعبُ بن جُعيل	الطويل	تَقَدَّدَا	وَكَانَ وَإِيَّاهَا
٤٨٣	المُقنَّع الكِندي	الطويل	العبدَا	وَإِنِّي لَعَبْدُ
٩٦٨	-	الطويل	مَقْعَدَا	وَقَدْ رَامَ
٣٥	الحطيئة	البسيط	يَقْدَا	قَالَتْ
٥٩	-	البسيط	لَمْجْهُودَا	مَرُّوا
١٠٢	-	البسيط	رَشَدَا	يَا صَاحِبَيَّ
١٠٢	-	البسيط	وَيَدَا	أَنْ تَحْمِلَا
١٠٢	-	البسيط	أَحَدَا	أَنْ تُقْرَأَنَّ
١٦٩	مختلف فيه	البسيط	عِيدَا	أَمْسَى بِأَسَاءَ
٣٥	جرير	الوافر	سُعَادَا	لِعَمْرُكَ
٢٣٤	خدّاش بن زهير	الوافر	جُدُودَا	وَجَدْتُ
٣٦١	شقيق بن جزء	الوافر	العِبَادَا	أَتَوَعَّدُنِي
٣٦١	شقيق بن جزء	الوافر	وَالْجِيَادَا	بِمَا جَمَعْتَ
٦٩٩	-	الكامل	اليدَا	قَدْ أَقْسَمُوا
٣١	-	الرجز	أَعْدَا	لَيْتَ عَلَى
٣٥٣	عطاء بن أسيد	الرجز	حَشْدَا	إِذَا تَمِيمٌ

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
لم يبقَ	والدا	الرجز	-	٥١٢
فَرَجَجْتُهَا	مزاده	مجزوء الكامل	-	٧٤٠، ٣٩
حرف الدال المضمومة				
ولكِئنا	ومَوْحَدُ	الطويل	ساعدة بن جُزْئَة	٩١
أَلَا لَيْتَ	يَعُودُ	الطويل	جميل بن معمر	٣٠٢
إذا المرءُ	شَدِيدُ	الطويل	المَعْلُوط بن بدل	٤١٠
تنادوا وما	ويُرْفَدُ	الطويل	-	٤١٦
ولم يُوردوا	يُورَدُ	الطويل	-	٤١٦
إذا كانتِ	مُهَنَّدُ	الطويل	جرير	٤٤٥
قَلِيلُ غَرَارٍ	الرَّعْدُ	الطويل	للأخطل	٦٢٥
نظَّارة	تَحْدِيدُ	البسيط	مختلف فيه	١٨٥
الخيرُ تَزْدَادُ	زَادُ	البسيط	للأفوه الأودي	٣٨٩
ثُمَّ انْتَصَبْنَا	جُدَدُ	البسيط	عَاسِلِ بْنِ غُزَيَّةَ	٤٢٠
حَجَّاجُ أَنْتَ	الصَّمَدُ	البسيط	لَيْلَى	٤٧٩
وَبِالصَّرِيمةِ	وَالْوَرْدُ	البسيط	للأخطل	٥١٨
ولقد علمتُ	مرصودُ	الكامل	-	٥٤، ٤٥
يا صاحِ	هَيْدُ	الكامل	-	٣٣
وَلَقَدْ	مَرْصُودُ	الكامل	-	٥٤، ٤٥
تالله يَشْفِي	لَدُودُ	الكامل	قيس بن العيزارة	٢٥٢
مَنْ رَامَهَا	الْمُزِيدُ	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	٥٣٥



الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
١٨١	رؤية	الرجز	مَزِيدُ	يعجبهُ
٤٣٥	صخر الغيِّ	المنسرح	نَقْدُ	تيسُ ثُيُوسِ
٨٩٩	أبو نواس	الخفيف	جَدَّة	قُلْ لَمَنْ

## حرف الدال المكسورة

١٩٧	أبو ذؤيب	الطويل	غَفِدِ	ثُرَيْدِينَ
٨٦٣	مختلف فيه	الطويل	الْوَرْدِ	أيا بَنَّةَ
٨٦٤	مختلف فيه	الطويل	وَخَدِي	إذا ما صَنَعْتَ
٢٣٧، ٢٢٨	دريد بن الصمة	الطويل	المُسَرِّدِ	فَقُلْتُ هُمْ
٣٨٧	-	الطويل	يَلْدِي	وما لَامَ
٧٦٧، ٣٨٨	-	الطويل	تشهد	وَبِالْجَنَسِ
٥٦٦	طرفة بن العبد	الطويل	المُصَمِّدِ	فَإِنْ يَلْتَقِ
٧١٠	طرفة بن العبد	الطويل	الْمُتَوَرِّدِ	وَكَرِّي إِذَا
٩٥٩	طرفة	الطويل	المُمَدِّدِ	رَأَيْتُ بَنِي
٩٧٢	الحطيئة	الطويل	الولائدِ	أَرِيحُوا الْبِلَادَ
٦٠	كثير عزة	الطويل	بِلَادِ	وما زِلْتُ
٨٦، ١٢	النابعة النيباني	البسيط	مُفْتَأَدِ	كَأَنَّهُ
٩٠	النابعة النيباني	البسيط	فَقَدِ	قالت أَلَا
٢١٥	العريان بن سهلة	البسيط	ثُرِدِ	أَقُولُ
٢٣١	النَّابِغَةُ	البسيط	العَدَدِ	فَكَمَّلْتُ
٤٨٩	النَّابِغَةُ النِّبْيَانِي	البسيط	أَحَدِ	وقفتُ فيها
٤٨٩	النابعة النيباني	البسيط	الْجَلَدِ	إِلَّا الْأَوَارِيَّ

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
ولا أرى	أَحَدٍ	البسيط	النابعة الذبياني	٥٣٣
والمؤمن العائذات	وَالسَّنَدِ	البسيط	النابعة الذبياني	٨٢٨
ثمَّ اشتهكتُ	قَهْدٍ	البسيط	صنَّان بن عباد	٨٧٠
إذا رأيتُ	الوادي	البسيط	مختلف فيه	٧٤٤
أشَّمُ	النوادي	الوافر	-	٤٠
أرى الحاجاتِ	البلادِ	الوافر	مختلف فيه	١٤١
كلانا ردَّ	شدِيدِ	الوافر	صخر الغي	٢٣٣
وأعلمُ عِلْمَ	العتادِ	الوافر	للمتلَّمَس	٢٣٦
تركهمُ	مُقِيدِ	الوافر	ساعة بن المعجلان	٢٥٧
فدى نفسي	النَّجَادِ	الوافر	أبو دُوَاد	٥٤١
ألم يأتِكَ	زيادِ	الوافر	قيس بن زهير	٦٠٤
فلا والله	زيادِ	الوافر	-	٦٥٢
فأيا حبُّها	مُسْتَعَادِ	الوافر	للمتلَّمَس	٩٤٢
جَرَّتِ الرِّياحُ	مِينَعَادِ	الكامل	الأسود بن يعفر	٩٠
شَلَّتْ	الْمُتَعَمِّدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد	٩٥
وملكتُ	ومُعَاهِدِ	الكامل	ابنُ مِيَادَةَ	١٩٦
فَلَا بَغِيْنُكُمْ	صَرْعَدِ	الكامل	عامر بن الطفيل	٣١٥
فصدفتُ عنهم	مُسْنِدِ	الكامل	الحارث بن هشام	٣٤٢
إن قُلْتُ	بِمِدَادِ	الكامل	الأسود بن يعفر	٧٦٥
إنَّ المنيَّةَ	سَوَادِي	الكامل	الأسود بنُ يَعْفَرُ	٨٠٦

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائمه	الصفحة
وَكَاثُهُ	بِسَوَادٍ	الكامل	مختلف فيه	٨٢٠
نَهَلَ الزَّمَانُ	الْأَسْوَدُ	الكامل	رجل من خشم	٨٣١
مِنْ كُلِّ	المُؤَصِّدِ	الكامل	رجل من خشم	٨٣١
فَلَا وَالْ	هِنْدَ	الهنزج	-	١٦٣
الحمدُ لله	الوَاجِدِ	الرجز	-	٢٣٢
يَا مَنْ يَرَى	الْأَسَدِ	المنسرح	الفرزدق	٧٩١
حرف الدال الساكنة				
الْأَبَكَّرُ	الصَّمَدُ	الطويل	مختلف فيه	٨١٨
حرف الراء المفتوحة				
قَرَعْتُ	قَسْرًا	الطويل	-	١٧٠
هَوَى بِهِمْ	قَطْرًا	الطويل	الأسود بن يعفر	٥٥٩
فَاضْبَحَ	قَنْطَرًا	الطويل	النابغة الجعدي	٧٥
عليها امرؤ	وَأَصْبَرَا	الطويل	مختلف فيه	١٣٥
فَلَا أَبَ	تَأَزَّرَا	الطويل	مختلف فيه	١٣٢
وَحَلَّتْ بِيُورِي	طَائِرَا	الطويل	للنابغة الذبياني	٣٤٢
جِذَارًا عَلَى	حَرَائِرَا	الطويل	للنابغة الذبياني	٣٤٢
لَكُمْ مَسْجِدًا	وَأَقْتَرَا	الطويل	الْكُمَيْتِ	٣٦٧
نَجَا سَالِمٌ	وَمُتَزَّرَا	الطويل	حذيفة بن أنس	٤٩٥
تَقُولُ وَقَدْ	ابْنُ أَحْمَرَا	الطويل	ابن أحر	٥٦٧
فَلَمْ أَرِ	فَخْرَا	الطويل	زيادة بن زيد	٦٨٢
أُولَاكَ بَنُو	وَمُنْكَرَا	الطويل	مسافع بن حنيفة	٧٨٤

البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
بَلَقْنَا السَّمَاءَ	مَظْهَرًا	الطويل	النابعة الجعدي	٨٤١
وإنَّ رَشِيدًا	مَضْدَرًا	الطويل	-	٨٧٦
لَوْلَمْ	مُضَرًا	البسيط	الفرزدق	١١٩
وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ	وَالْقَمَرَا	البسيط	جرير	٣٥١
حَتَّى ظَهَرَتْ	الْقَمَرَا	البسيط	مختلف فيه	٥٦٠
مَتَى مَا	وَتُسْتَطَارَا	الوافر	عنتره بن شداد	٣٦٩
رَعْتُهُ	وَاسْتَنَارَا	الوافر	الراعي النميري	٥٧٨
مِنَ الصُّهْبِ	حُورَا	الوافر	الراعي	٧١٤
يَا صَاحِبِيَّ	وَمَزُورَا	الكامل	جرير	٦٢١، ١٤٨
مَشَقَّ الهَوَاجِرُ	وَصُدُورَا	الكامل	جرير	٣٧٨
يَا جَارَتَا	عَفَاةَ	مجزوء الكامل	الأعشى	٤٤٦
يَا لَيْتَهُ	مِسَارَا	الرجز	العجاج	١٩
حَتَّى إِذَا	جِدَارَا	الرجز	العجاج	١٨٨
يَذْهَبِينَ	غَاثِرَا	الرجز	مختلف فيه	٢٠٦
إِذَا سَمِعْتَ	الصَّرَارَا	الرجز	للعتَّاج	٣٩٨، ٣٩٥
وَلَا أَلُومُ	تَسْخَرَا	الرجز	مختلف فيه	٤٥٩
تَسْمَعُ لِلْجَرَجِ	خَرِيرَا	الرجز	العجاج	٦١٨
قُبْحُكُمْ	وَأَكْبَرَا	الرجز	-	٦٩٥
وَبِالطَّوِيلِ	حَيْدَرَا	الرجز	-	٧١٤
عَلَيَّ يَوْمَ	نُذُورَا	الرجز	-	٧٥٤

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٩٢٨	-	الرجز	خيرا	فأَيَّ بَعْلَيْكَ
٢٨٥	مختلف فيه	المقارب	نارا	أَكُلُّ امرئ
٥٦٣	الأعشى	المقارب	تُزارا	أَأَزْمَعْتُ
٦٠٩	الأعشى	المقارب	بَصيرا	عَلَى أَثْنِهَا
٦٩٨	الأعشى	المقارب	قَرَارا	إِلَى مَلِكٍ

## حرف الراء المضمومة

٦٠٨	-	الطويل	والأَجْرُ	ولكنَّ أَجْرًا
٣٠	أبو تمام	الطويل	البَدْرُ	كَأَنَّ
١٢٩	جرير	الطويل	ولا صَدْرُ	بأيِّ بلاءٍ
٧٥٥، ٥٨٧	-	الطويل	كُذِرُ	وَهُنَّ عَلَى
٦٧٨	حاتم الطائي	الطويل	أَسْرُ	أَمَاوِيٍّ إِنِّي
٣٥٥	مختلف فيه	الطويل	وَفَرُّ	تَرَاهُ كَانَ
٢٥٨، ٢٥٢، ٢٢٠	حكيم بن قَيْصَةَ	الطويل	والتَّمَرُ	فَمَا جَنَّةُ
٨٥١	أفلح بن يسار	الطويل	السُّمَرُ	ذَكَرْتُكَ
١٧٨	بشر بن أبي خازم	الطويل	يَتَيْسَرُ	فَدَغَ عَنْكَ
٣٨١	ذو الرمة	الطويل	يَتَمَرُّ	تَرَى خَلْفَهَا
٧٦٨، ٣٨٨	ذو الرِّمَّةِ	الطويل	الْجَاذِرُ	وَتَحْتَ الْعَوَالِي
٥٢٢، ٥٠٤	الكميت	الطويل	نَاصِرُ	فَمَا لِي
٦٢٨	-	الطويل	أَسِرُّ	فَأَخْسِنُ وَأَجِئُ
٨٩٦	-	الطويل	فَيَكْبُرُ	يَمُوتُ أَنَاسُ
٢٤٠	مختلف فيه	الطويل	كَبِيرُ	هَبُونِي امْرَأَ

البيت اول	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
هل الدهر	غيارها	الطويل	أبو ذؤيب	٢٨٧
أبى القلب	ونارها	الطويل	أبو ذؤيب	٢٨٨
فَظَلَّتْ بملقى	أَمِيرُها	الطويل	ذو الرمة	٣١٨
فلا تَغْضَبْنِ	يَسِيرُها	الطويل	خالد الهذلي	٣٣٠
تَبَيَّنُ أعجاز	صُدُورُها	الطويل	شبيب بن البرصاء	٣٩٨
ترتع	إدبار	البيسط	الخنساء	٢٥
نَرَضَى عِن	بَشْر	البيسط	جرير	٢٣٦
بِالْأَرَاخِيزِ	الْحَوَز	البيسط	جرير	٢٥٦، ٢٤٩
مِثْلُ القَنَايِدِ	هَجَر	البيسط	الأخطل	٤٣٤
إِذَا أَقَمْتَ	تَدَر	البيسط	-	٩٤٨
وَالنَّاسُ أَلْب	وَزَر	البيسط	كَعْبُ بْنُ مَالِك	٥٠٤
فما أبالي	دَيَّار	البيسط	-	٦٩٣، ٥٣٠
حَتَّى يَكُونَ	مُخْتَار	البيسط	يزيد بن حمار	٦٧١
أبى	النُّضَار	الوافر	بشّر	٨٧
نُغَالِي	القُدُور	الوافر	رجل من قيس	٢٠٤
لَنَا يَوْم	نَطِير	الوافر	طرفة بن العبد	٧٧٦، ٢٧٥
فلو رضيت	الْحِيَار	الوافر	الفرزدق	٧٧٥، ٧٠٠
وما دَهْرِي	كَبِير	الوافر	لزيد الخليل	٥٣٠
قالوا	الغَادِر	الكامل	مسعود بن عبد الله	٤
إِنَّ الْخِلَافَ	أَخْقِر	الكامل	لحميد بن ثور	٥١

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٦٤	عبدالله بن وهب	الكامل	جدير	إني
٨١	جرير	الكامل	أطهار	إنَّ الخلافةَ
٥٨٦	ثابت قطنة	الكامل	عار	إنَّ يفتلوكَ
١٦	-	الرجز	ومحرها	كان
٢٧٤	-	الرجز	قِر	نحنُ بني
٥٨٨	رؤية	الرجز	مؤزَّر	وبلَد
٤١	أبو دؤاد	الخفيف	نار	قرينته
٢٩٣	الراعي	المقارب	الغزغر	كان قنودي

حرف الراء المكسورة

٣٤	مختلف فيه	الطويل	على عمرو	وإن حراماً
٥٥	عروة بن عتبة	الطويل	العمر	ثمانين حولاً
١٤٢	جرير	الطويل	عمرو	ونبتت جواباً
٥٣٥	للحطيئة	الطويل	نصر	فباست بني
٥٦٨	-	الطويل	كالتنير	وتذكر نعماء
٨٧٤	الأخطل	الطويل	الغدير	ولما رأى
٨٧٤	الأخطل	الطويل	البكر	وصب عليهم
٤٢٥	راشد بن شهاب	الطويل	عن بكر	رأيتك لما
٨٠٩	مُسايق العبيسي	الطويل	ومُنكر	أولاك بنو
٩٣٤	الأسود بن يعفر	الطويل	مقر	لعمرك ما
١٤	الفرزدق	الطويل	المشافر	فلو
١٤٦	-	الطويل	بالحوافر	وقد علمت

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
فَلَمَّا التَّقِينَا	لِعَامِرٍ	الطويل	الراعي النميري	٩٦٠
فِيَا عَجَبًا	قِصَارٍ	الطويل	-	٦٢٣
مُرَّ	صُدُورِهَا	الطويل	-	٤١
إِنِّي رَأَيْتُ	قِصْرٍ	البسيط	-	٨٣١
صَبَّحْتَهُمْ	كَالْأَثَرِ	البسيط	الراعي النميري	٨٩٣
إِنَّ أَمْرًا	مَكْفُورٍ	البسيط	أبو زيد الطائي	٥٤، ٤٥
هُنَّ الْحَرَاثُ	بِالسُّورِ	البسيط	-	١٢٠
حَارِ بْنِ كَعْبٍ	الْجَاهَاخِرِ	البسيط	حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ	١٥٠
أَنَا ابْنُ	عَارٍ	البسيط	سالم بن دارة	١٩١، ٣٩٢
				٤٦٦
جَنَنِي بِوَيْثِلٍ	سَيَّارٍ	البسيط	جرير	٢٠٦
قَرَوْا أَضْيَافَهُمْ	سُمْرٍ	الوافر	خُفَافُ بْنُ نَدْبَةَ	٧٤٨
لَقَدْ كَذَّبْتَكَ	صَبْرٍ	الوافر	دريد بن الصمة	٩٣٨
سَقَوْنِي الْحَمْرَ	وَزُورٍ	الوافر	عُرْوَةُ بْنُ الْوَرْدِ	٧٧٣، ٢٧٥
أَنْتَ الْفَدَاءُ	مُنْقَرٍ	الكامل	-	١٨٤
مُنِيعَ الْحَمَامِ	مُطِيرٍ	الكامل	-	١٨٤
لَا يَبْعَدُنْ	الْجَزْرُ	الكامل	الخرنق بنت هِفَّانَ	٧٧٣، ٢٧٤
النَّازِلِينَ	الْأَزْرِ	الكامل	الخرنق بنت هِفَّانَ	٢٧٤، ٤٢٦
				٧٧٣
نَصَفَ النَّهَارِ	يَذْرِي	الكامل	المُسَيَّبُ بْنُ عِلْسٍ	٤٢٢، ٤١٧



الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٥٧٥	النمر بن تولب	الكامل	نارِها	وَلَقَدْ شَهِدْتُ
٥٧٥	النمر بن تولب	الكامل	شِفَارِها	عَنْ ذَاتِ
٦٣٦	زُهَيْر بن أَبِي سُلَمَى	الكامل	ذَهْرٍ	لَمَنِ الدِّيارِ
٧١٨	مختلف فيه	الكامل	الدَّابِرِ	صَدَعَتْ غِزَالُهُ
٧٧٢	الفرزدق	الكامل	عِشَارِي	كَمْ عَمَةٍ
٧٧٢	الفرزدق	الكامل	الابْكَارِ	شَغَارَةٌ
٨٤٨	حاتم الطائي	الكامل	مُسْتَرٍ	وَتَنَجَّتْ مَيْتَهُ
٨٩٦	أَبُو كَيْسٍ	الكامل	مَعْمَرِي	فَرَأَيْتُ
٨٦٧	حسان بن ثابت	الكامل	البَطْرِ	لَعَنَ الإلهُ
٩٧٠	عوف بن عطية	الكامل	يَشْكُرِ	أَوْ بَيْنَ مَنْوَنِ
٥	-	الرجز	الضَّوَامِرِ	أَقُولُ
٣٤٠	العجاج	الرجز	جُجْهُورِ	رَكَبُ
٨٦٩	عنتره	الرجز	عَمِرُو	لَاهُمَّ
٩٧١	-	الرجز	حُشُورِ	إِيَّاكَ أَيْهَ
٤٢٦، ٢٩١	أبو النجم	الرجز	أَسِيرِها	بَاعَدُ أُمِّ
٦٩١	الأعشى	السريع	للكائِرِ	وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ
٦٩٠	حسان	الخفيف	عَبْدُ الدَّارِ	لَسْتُ أَعْنِي
٦٩٠	حَسَّانُ	الخفيف	والإمعارِ	لَعَنَ اللهُ

## حرف الراء الساكنة

١٨٣	المُهْلَهْلُ	الطويل	أَنَّا زُ	فَقَتَلَا
٥٨٩	أوس بن حجر	الطويل	الظَّفَرِ	فَقِيلْنَا وَنَالَ

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
١٩٨	للعجاج	الرجز	فَجَبَرُ	قد جبرَ
٣٢١	الفضل بن قدامة	الرجز	الدَّهْرُ	وَجَبَلًا طَالَ
٣٦٦	-	الرجز	وَحَجَرُ	إِنْ كَانَ فِيهَا
٣٦٦	-	الرجز	البشرُ	جاءت بِكَفِّي
٣٤١	مختلف فيه	السريع	طِيرُ	مَدَّتْ عَلَيْكَ
٤٦	أوس بن حجر	المقارب	النُّصْرُ	لقد علمتْ
حرف الزاي المفتوحة				
٣٩٧	-	الرجز	قَفِيزَا	إِنَّ الْعَجُوزَ
٣٨٥	-	الرجز	جَرُوزَا	لَا تَنْكِحَنَّ
٢٢٤	الخنساء	المقارب	عَجَزَا	ومن ظنَّ
حرف الزاي المضمومة				
٥٧٩	الشَّامُحُ	الطويل	مَاعِزُ	وَبُرْدَانِ
حرف السين المفتوحة				
٣٣٩	حَسِيل بن سَجِيع	الطويل	المَلَايسَا	وَبَيْضَاءٍ مِنْ
٧٧٦	للعجاج	الرجز	البائِسا	قد أَصْبَحَتْ
حرف السين المضمومة				
٥٨٥	زيد الخيل	الطويل	أَشْوَسُ	وَيَقْدِفُ شِمَاخُ
٧٢	أبو زيد الطائي	الوافر	السَّرِيسُ	أَفِي حَقِّ
٢٩	عمارة بن عقيل	الرجز	الشمسُ	كَأَنَّ

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٤٩٩	مختلف فيه	الرجز	العيسُ	إلاّ اليعافير
٦٥٠، ٤٩٩	مختلف فيه	رجز	أنيسُ	وبلدة

## حرف السين المكسورة

٥٦	-	الطويل	مُنافِسٍ	فنافِسٍ
٧٧٨، ١٦٨	-	الطويل	أخْبِسِ	فأينَ إلى
١٧٦	جرير	البيسط	وتضريسي	هل من حُلُومٍ
٨٨	المرار الأسدي	الكامل	المُخْلِيسِ	عَلاَقَةٌ
٢٨٢	رجل من بني بكر	الكامل	بِالْأَمْسِ	مُسْتَعْجِلِينَ
٦٧٧	المرار الأسدي	الكامل	مُتَعَيِّسٍ	سَلَّ الهمومَ
٥٢٧	رؤية	الرجز	لَيْسِي	عَدَدْتُ قَوْمِي

## حرف الصاد المفتوحة

٢٥٣	الأعشى	الطويل	القلاصا	وما خِلْتُ
٧٩٥	الأعشى	الطويل	الأحارِصا	أتاني وَعِيدُ
٩٢٥	-	الرجز	تَوْقُصا	يا دَهْرُ

## حرف الضاد المفتوحة

٣٧٧	رجلٌ من عمان	الرجز	عَرَضا	إذا أَكَلْتُ
-----	--------------	-------	--------	--------------

## حرف الطاء المكسورة

٥٩٨	المتنخل الهللي	الوافر	الرِّبَاطِ	فَحُورٍ قد
٥٩٧	المتنخل الهللي	الوافر	النَّبَّاطِ	فإِما تُعْرِضُنَّ
٣٦٠	أسامة بن الحارث	المقارب	الضَّابِطِ	وما أَنا

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
حرف الطاء الساكنة				
٧٥٠	العجاج	الرجز	قَطُّ	حَتَّى إِذَا
حرف العين المفتوحة				
٧٨٣		الرجز	أَجْمَعَا	قَدْ صَرَّتْ
٢٥	مُتَمِّم بن نُويرَة	الطويل	أَجْدَعَا	لَعَلَّكَ
٣٠	الراعي النميري	الطويل	فَتَسَرَّعَا	فَلَوْ أَنَّ
٦٤	مختلف فيه	الطويل	المُقَنَّعَا	تَعُدُّونَ
٤٣٦	الصمة القشيري	الطويل	وَأَخْدَعَا	تَلَفْتُ نَحْوَ
٥٦٩	مختلف فيه	الطويل	بِأَجْدَعَا	وَهُمْ صَلَبُوا
٦٦٩	لعمر بن شأس	الطويل	وَنَصْنَعَا	نَذُودُ الْمُلُوكِ
٦٩٧	دريد بن الصمة	الطويل	وَأَجَزَعَا	قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ
٨٩٢	مُتَمِّم بن نُويرَة	الطويل	فَتَسَمَّعَا	وَإِنِّي مَتَى
٧١٦	مختلف فيه	الوافر	النِّيَاعَا	لَعَمْرُ بَنِي
٧٤١	القطامي	الوافر	انْقِطَاعَا	أَلَمْ تَرَيَا
٨٤٥	مختلف فيه	الوافر	مُضَاعَا	ذَرِنِي إِنْ
٩٧٣	مختلف فيه	الوافر	النِّيَاعَا	لَعَمْرُ بَنِي
١٩٦	-	الكامل	خَدُّوعَا	مَا كُنْتُ
١٧	العجاج	الرجز	رَوَاجِعَا	يَا لَيْتَ
٥٨٧	ليبد بن ربيعة	الرجز	دَعَا	يَا زُبَّ
٧٨٢	-	الرجز	مرضعا	يَا لَيْتَنِي كُنْتُ

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٧٨٣	-	الرجز	أجمعا	لَوْ كَانَ
٨٤٥	-	الرجز	نَدَى أَنْ يَنْبَعَا	وَهُمَّ عَطْفَاهُ
٨٤٩	-	الرجز	طائعا	إِنَّ عَلِيَّ
٢٢٨	أوس بن حجر	المنسرح	سَمِعَا	الْأَلْمَعِيُّ
٩٦٩	ذو الإصبع المدون	المنسرح	وَقَعَا	مَا إِنْ بِهَا

## حرف العين المضمومة

١٢٧	مختلف فيه	الطويل	فاجعُ	وَأَنْتَ امْرُؤٌ
١٤١، ١٢٧	-	الطويل	رُجوعُهَا	بَكَتْ جَزَعًا
٢٠٠	الفرزدق	الطويل	الرَّعَازُ	مِنَّا الَّذِي
٢٥١	بلعاء بن قيس	الطويل	ظالِعُ	بِهَا كُلُّ
٣٠٥	النابعة الذبياني	الطويل	وَازِعُ	عَلَى حِينَ
٣١٨	النابعة الذبياني	الطويل	الصَوَانِعُ	كَأَنَّ مَجْرَ
٣٩١	عمرو بن مخلاة	الطويل	القَوَاطِعُ	طَعْنًا
٥١٠	ذو الرمة	الطويل	الجَرَاشِعُ	بَرَى النَّحْزُ
٦٦٥، ٦٥٥	الفرزدق	الطويل	مُجَاشِعُ	فِيَا عَجَبًا
٧٤٩	الطرماح	الطويل	سَتَضِيعُ	أَعَامَ دِنِي
٧٧١	النابعة الذبياني	الطويل	الْأَفَارِغُ	لِعَمْرِي
٧٧١	النابعة الذبياني	الطويل	مُخَادِعُ	أَفَارِغُ
٧٨٨	-	الطويل	أَجْعُ	تَرَى الثَّوْرَ
٨٠٠	-	الطويل	أَكْتَعُ	تَرَى الثَّوْرَ
٧٨٩	مختلف فيه	الطويل	أَجْعُ	فَإِنْ كَانَ

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
كِلا جانبيه	المتابع	الطويل	حميد بن ثور	٨٠٦
تَوَهَّمْتُ آيَاتِ	سابع	الطويل	التابغة الذبياني	٨٥٢
رَمَادٌ كَكُخْلٍ	خاشع	الطويل	التابغة الذبياني	٨٥٢
رَأَيْتُكَ يَا بَنَ	تَرْفَعُ	الطويل	المنذر بن درهم	٩١٦
لَوْ سَاوَفْتَنَا	قِنَعُوا	البسيط	تميم بن مقبل	٥٣٤
حَمَّالٌ أَثْقَالِ	أَسْعُ	البسيط	أبو زبيد الطائي	٥٤٠
أَبَا خُرَاشَةَ	الصَّبْعُ	البسيط	العباس بن مرداس	٩٤٨، ٩٤٥
وخيل قد	وَجِيعُ	الوافر	عمرو بن معديكرب	٤٩٨
بَيْنَا تَعَنَّقُهُ	أَزَوْعُ	الكامل	أبو ذؤيب	٢٢٣
وَكَاثِمًا بِالْجَزْعِ	مُجْمَعُ	الكامل	أبو ذؤيب	٣٥٦
وَكَاثِمٌ	وَيَضَعُ	الكامل	أبو ذؤيب	٥٧٨
لَمَّا أَتَى	الْحَشَّعُ	الكامل	جرير	٧٠٥
فَأَجَبْتُهَا	فَوَدَّعُوا	الكامل	أبو ذؤيب	٩٢٥
إِنَّ الْخَلِيطَ	مربعة	المنسرح	خلف الأحمر	٥٩١
يحسبُ	أَسْرَعُوا	الرجز	-	١٠١

## حرف العين المكسورة

فَلَمَّا بَلَغْنَا	المضاجع	الطويل	مختلف فيه	٢٣٥
إن أنت لم	قَرَقِرَ قَاعِ	البسيط	عمران بن حطان	٧١٣
كَانَ	الصُّدَاعِ	الوافر	مرداس بن حصين	١٥
بيننا نحنُ	راعٍ	الوافر	رجل من قيس	٢٢٢

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٧٣٠	قطري بن الفجاءة	الوافر	اليراع	ولا ثوبٌ
٨٩٥	النمر بن تولب	الكامل	فاجزعي	لا تجزعي
١٢٣	شقران	السريع	الراقع	لا تسب
١٢٥	شُقران	السريع	للناجع	إن الذي

## حرف العين الساكنة

٣٩٦	سويد بن أبي كامل	الرملي	رَعَع	مُزِيداً
٦٢٤	سويد بن أبي كامل	الرملي	كَالسَقَع	في حَرُورٍ
٤٤٧	السفاح بن بكير	السريع	الذراع	يا سيِّداً

## حرف الفاء المفتوحة

٩٤٤	—	البسيط	اختلفا	إِذَا تُغَالِي
٨١	رؤية	الرجز	والصُّيُوفَا	إِنَّ الرِّبْعَ

## حرف الفاء المضمومة

٦٨	تميم بن مُقبل	الطويل	أُعْرِفُ	وقال
١٠٢	كثير	الطويل	يَتَنَكَّفُ	ونحنُ مَنَعْنَا
١٧٩	مختلف فيه	الطويل	يعرفُ	لعمرى
٦٢٣	لأوس بن حجر	الطويل	النَّوَادِفُ	عَلَا رَأْسَهَا
٨٤٣	الحطيثة	الطويل	وَكَيْفُ	أَمِنْ رَسْمٍ
٩٧١	مسكين	الطويل	نَفَائِفُ	يَعْلُقُ فِي
٩٣	-	البسيط	الْحَزَفُ	بَنِي عُدَانَةَ
٧٥٥	عُمَرُ بْنُ أَبِي رَيْعَةَ	مجزوء الرجز	مُكَلَّفُ	قُلْتُ أَجِيبِي

## حرف الفاء المكسورة

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٣٩٠	بشر بن أبي خازم	الوافر	شاف	كَفَى بِالْمَرْءِ
٦٨٣	-	الوافر	خلاف	إِذَا تُبَيِّ
٦٩٢	مختلف فيه	المنسرح	السَّدَف	نَحْنُ بِغَرْسِ

## حرف القاف المفتوحة

٤٦٦	-	البسيط	والعُتْقَا	مِثْلُ النَّعَامَةِ
٧٨٢	شُيَمِّ بن خويلد	المتقارب	خَفَقَقِيهَا	رَحَرَتْ بِهِ

## حرف القاف المضمومة

٣	-	الطويل	صَدِيقُ	فَلَوْ
٨٦	جعفر بن عُلْبَة	الطويل	أَفْرُقُ	فَلَا تَحْسَبِي
٨٦	جعفر بن عُلْبَة	الطويل	أَحْرَقُ	وَلَا أَنَا
٦٥١	-	الطويل	لَا حِقُّ	وَأَكْفِيهِ مَا
٢٠٨	مُحَمَّد بن ثور	الطويل	تَذَوُّقُ	فَلَا الظِّلُّ
٣٥٤	عمرو بن الأَهم	الطويل	وَبُرُوقُ	يُعَالِجُ عِرْنِيْنَا
٨٨٥	-	الطويل	طَرِيقُ	خُذَا بَطْنَ
١٠٠	أبو محجن	الطويل	أَذَوْقُهَا	وَلَا تَذْفِنَايِ
٩٤١	-	البسيط	الْوَرَقُ	إِمَّا مُشِيفٌ
٣٦٠	زياد الأعجم	الوافر	السَّوِيقُ	تُكَلِّفُنِي
٧٩	رؤية	الرجز	صَدِيقُهَا	دَعَهَا

## حرف القاف المكسورة

٤٢٢	سلامة بن جندل	الطويل	يَمَزَّقُ	فَلَوْلَا جَنَانُ
-----	---------------	--------	-----------	-------------------



الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٤٨١	تَابَطَ شَرَأْ	البسيط	باقٍ	لا شيءَ في
١٠	المُفَضَّلُ النُّكْرِي	الوافر	سحيقٍ	جومٍ
٩٠٦	مَتَمِّمٌ بن نويرة	الوافر	عُفَاقٍ	فَلَوْ كَانَ
٩٠٦		الوافر	واشتياقٍ	عَلَى المَزَائِينِ
٥٣٩	كعب بن مالك	الكامل	تُخَلِّقِ	تَذَرُ الجَمَاحِمَ
٩٧٠	-	الكامل	المَحْرِقِ	هَلَا سَأَلَتْ
١٢٤	مختلف فيه	السريع	واثِقٍ	إِنْ بَغِيضاً

## حرف القاف الساكنة

٦٢٠	رؤية	الرجز	الْفَرَقِ	تَحِيدُ عَنْ
٦١٩	رُؤْيُهُ	الرجز	كَالْمَلَقِ	لَوْ أَحِقُّ
٨٠٩	رُؤْيَةً	الرجز	الْبَهْثِ	فِيهِ خُطُوطٌ
٨٩١	مختلف فيه	الرجز	فَقَرِقِ	لَمَّا أَنَا نِي

## حرف الكاف المفتوحة

٥٢٢، ٣٢٦	الأعشى	الطويل	لِسَوَانِكَا	تَجَانَفُ عَنْ
٢٣	رؤية	الرجز	عَسَاكَا	يَا أَبْنَا

## حرف اللام المفتوحة

٨٥٩، ٧٥، ٣٥	الأخطل	الطويل	تَهْشَلَا	سِوَى أَنْ
٧٦	-	الطويل	إِنَّ لَا	إِذَا قَالَ
٤٨٢	خُرَاشَةُ بن عمرو	الطويل	وَأَوَّلَا	وَلَا قَوْمَ
٥٧٠	زيد الخليل	الطويل	وَالْكَلَى	وَتَرَكَبُ
٤٣١	أبو الصلت	البسيط	محللاً	اشْرَبَ هَنِيئاً

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
قَدْ قِيلَ ذَلِكَ	قِيلا	البسيط	النعمان بن المنذر	٩٣٩
فليت	طوالا	الوافر	-	١٨
رَأَيْتُ النَّاسَ	فيعالا	الوافر	للأخطل	٥٣٢
فَخَيْرٌ نَحْنُ	يالا	الوافر	مختلف فيه	٧٠٩
ولقد علمت	شمالا	الكامل	الأخطل	٤٧
إِنَّا لَنَعْجُلُ	الأبطالا	الكامل	الأخطل	٤٧
رَأَيْتُ الصَّالِحِينَ	سَلْسِيلا	الوافر	عبد العزيز بن زدارة	٣٥٢
عَدَانِي أَنْ	قَلِيلا	الوافر	أرطاة بن سُهَيْلَة	٧٨٣
ذهب السَّبَاعُ	وَجَيَّالًا	الكامل	المرقش الأكبر	٣٥٢
أَنْتَ الْخَلِيفَةُ	تنكيلا	الكامل	الراعي	٢٠٢
لَوْ شِئْتُ	غَلِيلا	الكامل	جرير	٢٣٣
رَحَلْتُ سُمِيَّةَ	بدا لها	الكامل	الأعشى	٢٤٣
أَزْمَانَ قَوْمِي	تَمِيلًا	الكامل	الراعي النميري	٣٦١، ٣٠٦
حَتَّى وَرَدَنْ	وَبِيلا	الكامل	الراعي	٦١٧
كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ	خَيَالًا	الكامل	الأخطل	٩٣٤
وَرَجَا الْأُخَيْطِلُ	لِينَالًا	الكامل	جرير	٩٦١
وَلَا خَشَاءُكَ	الهَبَالَةَ	مجزوء الكامل	أسماء بن خارجة	٨٢٧
لم يبق	والجلا جلا	الرجز	-	٥١١
فَلَا أَرَى	حائلا	الرجز	روية	٦٢٨
نَعْلُهُ مِنْ	وَنَنْهَلُهُ	الرجز	أبو النجم	٨٨٤

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٨٥٩، ٣٦	الأعشى	المنسرح	مَهَلَا	إِنَّ مَحَلًّا
٣٢٩	-	الخفيف	الرَّجَالَا	وَاذْكُرِي مَوْقِفِي
٩٥٧	عُمَرُ بْنُ أَبِي رَيْعَةَ	الخفيف	رَمَلَا	قُلْتُ إِذْ
٩٦٢	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	نُجَلَا	قَدْ تَنْقَبَنَّ
١٢	أبو داود	المقارب	مالا	كَانَ
٩٤٢	للخنساء	المقارب	وَأَمَّا هَا	سَاحِلُ نَفْسِي

## حرف اللام المضمومة

٦١٦	عبد الله بن همام	الطويل	تُعْلُ	يَذْمُونَ لِلدُّنْيَا
٥٣٧	ليبد	الطويل	زَائِلُ	أَلَا كُلُّ
٥٤٢	ليبد	الطويل	وَإِسْلُ	أَرَى النَّاسَ
٦٥٨	جرير	الطويل	أَشْكُلُ	فَمَا زَالَتْ
٦٦٤	جرير	الطويل	المُفْتَلُ	سَرَى نَحْوَكُمْ
٦٦٤	جرير	الطويل	دَوْبُلُ	بَكَى دَوْبُلُ
٦٦٤	جرير	الطويل	تَصْلَصُلُ	رِقَابُ الْمَنَايَا
٩٦٨	-	الطويل	لَأُمَيْلُ	إِنِّي لَأُمْنَحِكُ
٢٩	أمية بن أبي الصلت	الطويل	أَعَزُّ	وَلَكِنَّ
٣٨	-	الطويل	سَبِيلُ	بِمَخْلَفَةٍ
٤٢	-	الطويل	بِلَابِلُهُ	فَلَا تَلْحَنِي
٢٣	-	الطويل	سَائِلُهُ	وَلَا تَحْرِمِ
٥٣	مختلف فيه	الطويل	لَدَلِيلُ	وَأَنَّ لِسَانَ
٢٠٧	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	المُبْسَمِلُ	لَقَدْ بَسَمَلْتُ

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
وَأَعْلَمُ عِلْمًا	ذَلِيلُ	الطويل	مختلف فيه	٢٣٦
وَأَنَا لَقَوْمٌ	وَسَلُوءُ	الطويل	السموأل بن عاديا	٢٣٨
إِذَا نَظَرَ	أَقْبَلُ	الطويل	-	٣٧١
وما زالَ	أَشْكَلُ	الطويل	جَرِير	٦٦٣
عَصِبْتُ إِلَى	مُسْلَسُلُ	الطويل	مربع بن وعوة	٨٤٨
وَنُغْرِزُ أَنَا سَا	فَنُقْتَلُ	الطويل	الأخطل	٨٩٤
وَقَوْلِي إِذَا	الْمُنْخَلُ	الطويل	النَّمِرُ	٩١٦
بَسَطْتُ لِيَاغِي	فُضُوْهَا	الطويل	لكثير عزة	٥٤١
وَذِي رَحِمٍ	بِلَاهَا	الطويل	عمرو بن البراء	٥٨٩
تِهَاضُ بِرِدَارٍ	خَيَاهَا	الطويل	مختلف فيه	٩٤٠
وما هَجَرْتُكَ	جَمَلُ	البيط	الراعي	١٢٨، ١٢٦
أَمَلْتُ خَيْرِكِ	الْأَمَلُ	البيط	الرَّاعِي	١٢٨
فِي فِتْنَةٍ	وَيَتَعَلُّ	البيط	الأعشى	٩٩
أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ	وَالْعَمَلُ	البيط	-	١٥٩
السَّالِكُ	الْفُضْلُ	البيط	المتخل الهنلي	١٨٦
إِنِّي أَنَا ابْنُ	وَالْجَبَلُ	البيط	اللعين المنقري	٢٥٦
فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ	قَبْلُ	البيط	القطامي	٥٧١
أَتَشْتَهُونَ	وَالْفَتْلُ	البيط	الأعشى	٦٢٤
كَأَنَّهُ وَاضِحٌ	الْأَنَاصِيلُ	البيط	الأخطل	٢٨٤، ٢٠١، ١٥٨
				٣٢٩، ٣١٦

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٢٥٠	لكعب بن زهير	البيسط	تَنُوِلُ	أَرْجُو وَأَمْلُ
٨٣٢	عبلة بن الطيب	البيسط	وَمَقْتُوُلُ	وَلَّى وَصُرْعَنَ
٦٨٨	مختلف فيه	الوافر	وئيلُ	تَرَاهُ الصَّبْعُ
٨٣٢	شمير بن الحارث	الوافر	وَالصَّهِيلُ	فَلَا وَأَيِّكَ
١٧٤	الأحوص	الكامل	لَا مَيْلُ	إِنِّي لَا مَنَحَكَ
٣٣٢	-	الكامل	يَتَغَلُّغُلُ	يَجْتَابُهُ مِنْ
٣٣٣	الفرزدق	الكامل	مِنْ عُلُ	وَلَقَدْ سَدَدْتُ
٦٩٥	الفرزدق	الكامل	وَأَطْوَلُ	إِنَّ الَّذِي
٤٠٥، ٣٨٨	لكثير	الهمزج	خِلَلُ	لِعَزَّةَ
٧٦٧، ٤٤١				
٧٧٥	امرؤ القيس	الهمزج	تَنْهَلُ	لِمَنْ زُحْلُوقةً
٥٠٦	-	الرجز	رَمْلَةٌ	مَا لَكَ

## حرف اللام المكسورة

٩٥٧، ٨٧٠	الفرزدق	الطويل	وَيْلِي	أَنَا الْبَطْلُ
٩١٠	جويرية بن زيد	الطويل	عَزَلُ	وَقَدْ أَذْرَكْتَنِي
٢٩	عدي بن زيد	الطويل	نَاعِمِي بِالِ	فَلَيْتَ
١٤٩	لامرؤ القيس	الطويل	الْخَالِي	أَلَا نَعَمْ
٥٨٦	امرؤ القيس	الطويل	تَمَثَّالِ	أَلَا رَبِّ
٧٤٦	امرؤ القيس	الطويل	مَحَلَالِ	وَتَحْسَبُ سَلَمِي
١٧٠	جرير	الطويل	فَاضْطَلِ	أَعْيَاشُ
٢٠٨	-	الطويل	بِالْأَصَالِ	رَأَى بَرْدَ

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٢٣٩	لامرئ القيس	الطويل	أمثالي	أَلَا زَعَمْتَ
٤٠٤	ذِي الرِّمَّةِ	الطويل	الْمُتَدَلِّلِ	لَعَلَّكَ يَا
٤٥٨	امرئ القيس	الطويل	جُلْجُلِ	أَلَا رَبَّ
٤٧٥	امرؤ القيس	الطويل	مُزْمَلِ	كَأَنَّ نَبِيرًا
٥٠٢	مختلف فيه	الطويل	النَّمْلِ	وَلَا عَيْبَ
٥٧٣	امرؤ القيس	الطويل	مُطْفِلِ	تَصُدُّ وَتُبْدِي
٥٧٤	امرؤ القيس	الطويل	تَفْضِلِ	وَتَضْحِي
٥٧٧	مُزَاحِمِ الْعُقَيْلِ	الطويل	مَجْهَلِ	عَدَتْ مِنْ
٨٨٧	امرؤ القيس	الطويل	فَحَوَمَلِ	قَفَا نَبْكَ
٥٩٧	امرؤ القيس	الطويل	مَحْوَلِ	فَمِثْلِكَ حُبْلِ
١٩٥	كُثِيرَ	الطويل	سَبِيلِ	أُرِيدُ
٢١	عبد الله بن مسلم	الطويل	عَوِيلِ	فَقُولَا
٧٠٤، ٢٩٩	أبو قيس بن الأسلت	البسيط	أَوْقَالِ	لَمْ يَمْنَعِ
٢٨	زيد الخيل	الوافر	مَالِي	كَمْنِيَّةِ
٣٥٩	مِسْكِينٍ	الوافر	بِالرَّجَالِ	فَمَا لَكَ
٥٧٥	ليبد بن ربيعة	الوافر	الْكِمَالِ	لِيُوزِدَ
٣٤٥	-	الوافر	الطَّحَالِ	فَكُونُوا
٨١٣، ٨٠٦	-	الوافر	السَّبَالِ	كِلَا الثَّقَلَيْنِ
٩١٣	-	الوافر	وَالِ	فَمَا الدُّنْيَا
٩٢٠	زُهَيْرَ	الوافر	تُبَالِي	لَقَدْ بَالَيْتُ

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٤٠٤	للفَرَزْدَقِ	الكامل	كَعْقَالِ	أَبْنُو كُليبِ
٥٦٧	أَبُو كَبِيرِ	الكامل	السَّلسَلِ	أُمّ لَا سَيْبِلِ
٥٩٥	أَبُو كَبِيرِ الهَلْبَلِي	الكامل	بِهَيْضَلِ	أَزْهَيْرِ
٦٩٩	الحاذرة	الكامل	النَّمْلِ	وَتَرَى الذَّنِينَ
٨٧٥	كُثَيْرِ	الكامل	يُفْعَلِ	فَإِذَا وَذَلِكَ
٨٧٦	تَمِيمِ بْنِ مَقْبِلِ	الكامل	بِخَيَالِ	فَإِذَا وَذَلِكَ
٤٧٢	مُخْتَلَفِ فِيهِ	الرجز	المُوَيِّ	أَوْ تُصْبِحِي
٤٧٤	رُؤْيَا أَوْ الْعَجَاجِ	الرجز	المُزْمَلِ	كَأَنَّ نَسَجَ
٥٧٤	مُخْتَلَفِ فِيهِ	الرجز	مَنْهَلِ	وَمَنْهَلِ
٥٩٩	جَمِيلِ بْنِ مَعْمَرِ	الرجز	جَلَلَةٍ	رَسْمِ دَارِ
٨٣٤	أَبُو النّجْمِ	الرجز	الإِيْلِ	كَأَنَّ فِي
٨٦٨	أَمْرُو الْقَيْسِ	السريع	السَّائِلِ	صُمَّ صَدَاهَا
٥٨٤	الأَعَشَى	الخفيف	أَقْتَالِ	رُبَّ رَفْدِ
٥٩٣	مُخْتَلَفِ فِيهِ	الخفيف	العِقَالِ	رُبمَا تَكْرُهُ
٦١٠	الأَعَشَى	الخفيف	سَوَالِي	مَا بُكَاءُ

## حرف اللام الساكنة

٢٩٥	مُخْتَلَفِ فِيهِ	الرجز	الكَيْسِلِ	رُبَّ ابْنِ
٣٢٣	-	الرجز	يَتَكَيَّلِ	إِنَّ الْفَقِيرَ
٦٢٦	مُخْتَلَفِ فِيهِ	الرجز	مَأْكُوزِ	فَصْبِرُوا
١٨٤	لَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ	الرمل	بِالْمُفْتَعِلِ	فَرَمَيْتُ
٧٥٧	لَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ	الرمل	بِالْثَّلِ	فَصَلَفْنَا فِي

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
إن للخير	وَقَبْلُ	الرمل	عبد الله بن الزبيري	٨١٣، ٨٠٨
وَإِذَا جُوزِيَتْ	الْجَمْلُ	الرمل	ليبد بن ربيعة	٨٥٨
حرف الميم المفتوحة				
لعلِّي	يَتَنَدَّمَا	الطويل	ثابت قطنة	٣٤
هما سَيِّدَانَا	عَنَاهُمَا	الطويل	أبو أُسَيْدَةَ الذُّبَيْرِي	٢٦٠
وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ	تَكَرَّمَا	الطويل	حَاتَمٌ	٣٣٥
وَلَا أَشْتُمُ	مُضَرِّمًا	الطويل	حاتم	٣٤٠
أَلَا طَرَقَتْ	وَإِكَامَا	الطويل	-	٣٥٢
فَذَلِكَ إِنْ	قَرَّبَنَا	الطويل	مختلف فيه	٥٩٣
أَلَا لَيْتَنِي	مَحْرَمًا	طويل	-	١٨
فَأَبْلُغْ بَلِيدًا	الْمُعَلَّمَا	الطويل	الحصين بن الحثام	٧٥٨
وَأَيُّ كَيْسٍ	دَمَا	الطويل	طرفة بن العبد	٩١١
أَدْوَا التِّي	حَكَّامَا	البسيط	أبو مُكْنَعِت	٤٥٥
مَهَامَهَا	وَالْبُومَا	البسيط	الأسود بن يعفر	٤٨٢
سَمِعْتُ	حَامَا	الوافر	جرير	٢١٠
مُطَوَّقَةٌ	اسْتَقَامَا	الوافر	جرير	٢١٠
كِلَا يَوْمِي	لِيَامَا	الوافر	جرير	٨١٣، ٨٠٥
لَعَلَّكَ مَيِّتٌ	مَقَامَا	الوافر	صخر الغي	٩٤١
فَمَتَى أَلَا فِكْكُمْ	مُعَلَّمَا	الكامل	قرواش بن حَوْط	٣٣٩
مَتَى تَقُولُ	وَقَاسِمَا	الرجز	هدبة بن خشرم	٢٤٢



الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٧٨٥	-	الرجز	وَأَبْنَامَا	فَهَيَّ تَرْتَى
٩١١	مختلف فيه	الرجز	أَلَّا	وَأَيُّ عَبْدٍ
٤٠٦، ٢٩٦، ٣٧	عمرو بن قميثة	السريع	لَامَهَا	لَمَّا رَأَتْ
٧٤٠				
٢٣٩	مختلف فيه	المنسرح	ظَلَمَا	الحمد لله
٢٣٩	مختلف فيه	المنسرح	مَا زَعَمَا	نُودِي قِيلَ
٩٢٦	بحير بن عنمة	المنسرح	وَأَمْسَلَمَه	ذَاكَ خَلِيلِي
٥٩٤	النمر بن تولب	المتقارب	أَيْنَمَا	فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ
٩٠٠	-	المتقارب	لِمَه	سَأَلْتُ رَيْبَعَةَ
٩٣٧	النمر بن تولب	المتقارب	يَعْدَمَا	سَقَتَهُ الرَّوَاعِدُ

## حرف الميم المضمومة

٣٦٩	قيس بن الملوح	الطويل	حَجْمُ	وَعُلُقْتُ لَيْلٍ
٣٦٩	قيس بن الملوح	الطويل	الْبُهْمُ	وَلَيْدِينَ تَرَعَى
٩٦٠	المسيب بن علس	الطويل	مُظْلِمُ	فَأَقْسِمُ أَنْ
٨٣٩	الأعشى	الطويل	سَائِمُ	لَقَدْ كَانَ
٩٣٥	مختلف فيه	الطويل	لَائِمُ	أَبَا مَالِكٍ
٨٩	مختلف فيه	الطويل	حَالِمُ	مَحَلَّلٍ
٤٨	مختلف فيه	الطويل	كَرِيمُ	أَلَا يَا
١٢٦	مُزَاهِمُ الْعُقَيْلِي	الطويل	عَدِيمُ	فَرَطُنَ فَلَ
٥٩٢	سمعان بن مُسِيكَة	الطويل	يَضِيمُهَا	لَقَدْ رَزَزْتُ
٣١٧	مختلف فيه	الطويل	نُجُومُهَا	فَإِنَّ بَنِي

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٥١٨	ذو الرمة	الطويل	بُغَامُهَا	أُنِيخَتْ
٩١٢	زُهَيْر	البيسط	سَأْمُ	مُورَثُ المجدِ
٩٢٤	عَلَقَمَةُ بْنُ عَبْدِةَ	البيسط	مَضْرُومُ	هَلْ مَا عَلِمَتْ
٩٢٤	عَلَقَمَةُ بْنُ عَبْدِةَ	البيسط	مَشْكُومُ	أَمْ هَلْ
٩٣٧	عَلَقَمَةُ بْنُ عَبْدِةَ	البيسط	مَزْمُومُ	لَمْ أَذِرِ
٦٣	جرير	البيسط	الخَوَاتِيمُ	إِنَّ الخَلِيفَةَ
١٣٢	أُمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ	الوافر	الذُّمُومُ	سَلَامَكَ
٢٠٢	جرير	الوافر	حَرَامُ	تَمْرُونَ
٧٠٦	جرير	الوافر	وَشَامُ	لَقَدْ وَلَدَ
٨٦٥	الأحوص	الوافر	السَّلَامُ	أَلَا يَا
١٣١	-	الوافر	مُقِيمُ	فَلَا لَغْوُ
٧٤٢، ٨٤	ليبيد	الكامل	المَظْلُومُ	حَتَّى يَهْجَرَ
٧٩٣	ليبيد بن ربيعة	الكامل	وَرِنْدَامُ	عَهْدِي بِهَا
٢١٨	ليبيد بن ربيعة	الكامل	سَهَامُهَا	وَلَقَدْ
٦١١	ليبيد بن ربيعة	الكامل	أَقْدَامُهَا	عُلْبُ تَشْدُرُ
٣٢٤	ليبيد بن ربيعة	الكامل	وَأَمَامُهَا	فَقَدَّتْ كِلَا
٣٢٧	ليبيد بن ربيعة	الكامل	لِجَامُهَا	وَلَقَدْ حَيَّتْ
٨٨٥	ليبيد بن ربيعة	الكامل	خِتَامُهَا	أَغْلَى السَّبَاءِ
٥٩٩	رؤبة	الرجز	وَجَهْرُمَةُ	بَلْ بَلَدِ
٦٣٠	رؤبة	الرجز	تُسْتَمُّ	لَا تَسْتَمُّ

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
إنما أنت	نَعْدَمُهُ	الرجز		٧٥٠
وَأَمُّهُمْ خَيْرُهُ	وَالْأَثَمُ	المنسرح	الجميح الأسدي	٦٨٩
حرف الميم المكسورة				
وَلِإِنْ غَدَاً	بِالْأَزَمِ	الطويل	أبو خراش	٣١١
طَوِيلٌ مِّتَلٌ	الْجَرَمِ	الطويل	عمر بن عمار	٤٤٨، ٣٧٨
لِعَمْرٍ أَبِي	لَحْمِ	الطويل	أبو خراش	٨٧٦
ولحمٍ امرئٍ	الْبَكْمِ	الطويل	أبو خراش	٨٧٦
فَلَوْ كُنْتُ	بِسُلْمِ	الطويل	الأعشى	٤٤٣
وَلَمَّا تَصَافَنَّا	الْجُرَاضِمِ	الطويل	الفرزدق	٨٥٣
وَلِإِنْ حَرَاماً	الْخَضَارِمِ	الطويل	الفرزدق	١٥
تَنَاولَتْهُ	وَلِلْفَمِ	الطويل	-	٦١٧
وَقَدْ مَاتَ	وَحَاتِمِ	الطويل	الفرزدق	٧٤٠، ٦٨٩
وَلِإِنْ رَأَيْتَ	مُسَهَّمِ	الطويل	أوس بن حجر	٦٩١
وَلَا أَفَمِنَ	أَعَاظِمِ	الطويل	-	٦٩٥
وَلَا يَشْعُرُ الرُّمَحُ	الْمُتَطَلِّمِ	الطويل	النابعة الجعدي	٧٦١
كِلَا أَخَوَيْنَا	عَرْمَرَمِ	الطويل	بعض بني أسد	٨٠٤
فَأَلَقْتُ قِنَاعاً	وَمُقَصِّمِ	الطويل	أبو حية النميري	٨٢٩
عَلَى حَالَةٍ	حَاتِمِ	الطويل	الفرزدق	٨٤٦، ٨٣٤
كَأَنَّا عَلَى	بِسَهَامِ	الطويل	ذو الرمة	٨٧١
جَنُوبٌ دَوْتُ	صِيَامِ	الطويل	ذو الرمة	٨٧١
حَيْرَانَ يَرْكَبُ	مُنْهَرِمِ	البسيط	ساعدة بن جُوَيْهَة	٨٤٧

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
سائل فوارس	الأكم	البسيط	زيد الخيل	٩٢٢
يا ليت	ندم	البسيط	ساعده بن جوية	٩٢٥
ندمت	عكم	الوافر	الحطيثة	١٩
ألستم	الحيام	الوافر	الفرزدق-جرير	٢٢
أبي الإسلام	نميم	الوافر	مختلف فيه	١٤٦، ١٣٩
إذا بغض	اليتيم	الوافر	جرير	٣٠٦
منا أن	الظلام	الوافر	لبعض قضاة	٥٦٢
ولأئها	الحوامي	الوافر	معقل بن خويلد	٦٠٥
فكيف إذا	كرام	الوافر	الفرزدق	٦٩٣
عوجا	خدام	الكامل	امرو القيس	٦٨، ٢٢
ووطنتنا	الهزم	الكامل	مختلف فيه	١٧٣
ولقد نزلت	المكرم	الكامل	عنتر بن شداد	٢٢١
سقطت مزار	مكرم	الكامل	عنتر بن شداد	٤٣٩
لعبت بها	المتهدم	الكامل	بشر بن أبي خازم	٤٧١
يا جارا نضلة	هزم	الكامل	الجميع الأسدي	٥٣٧
حاشا أبي	والشتم	الكامل	الجميع الأسدي	٥٣١
فيها اثنتان	الأنعم	الكامل	عنتر بن شداد	٧٢٤
حتى خضبت	لجامي	الكامل	قطري بن الفجاءة	٩٠٤
لو قلت	وميسم	الرجز	مختلف فيه	٥١١
الناس عندي	والثامي	الرجز	رؤية	٧٦٦

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٥٩٦	ضمرة بن أبه ضمرة	السريع	بِالْيَسَمِ	مَاوِيَّ يَا
٢٥٤	-	المنسرح	الْأَلَمِ	مَا خِلْتَنِي
٣٣٩	من شعراء حمير	المنسرح	كَرَمَةٍ	وَلَا يَحِيْمُ
٨٧٨	-	الخفيف	الكَرِيمِ	كَيْفَ أَصْبَحْتَ

## حرف الميم الساكنة

١١	مختلف فيه	الطويل	السَّلَمِ	فِيَوْمَا
١١٥	مختلف فيه	مجزوء الكامل	بِدَائِمِ	وَكَذَاكَ لَا
٧٧٨، ١٦٨	-	مجزوء الكامل	كَمْ وَكَمْ	كَمْ نَعْمَةٍ
١٨٩	العجاج	الرجز	الْوَضَمِ	وَلَمْ يُضِغْ
٢١٩	المتقب	الرمل	زَعَمِ	فَتَعَدَّيْتُ
٨١١	-	الرمل	وَنَعَمِ	كَلْتُ
٨١٧	طرفة بن العبد	الرمل	عَمِ	خَيْرُ حَيٍّ

## حرف النون المفتوحة

٣٢٦	المرار بن سلامة	الطويل	سَوَاتِنَا	وَلَا يَنْطَلِقُ
٢٩٤	مسهر بن عمرو	البسيط	الكوانينا	هَا إِنْ ذَا
٥١٩	الفرزدق	البسيط	مَرَوَانَا	مَا بِالْمَدِينَةِ
٥٢٣	قُريظ بن أَنَيْف	البسيط	إِنْسَانَا	كَأَنَّ رَبَّكَ
٦٧٥	عمران بن حطان	البسيط	النُّونَا	نُتِمَتْ نَجَّيْتَهُمْ
٦٧٨	جرير	البسيط	وَحَرَمَانَا	يَا رُبَّ
٩٣	-	الوافر	آخِرِنَا	فَمَا إِنْ
٢٤١	الْكُمَيْت بن زيد	الوافر	مُتَجَاهِلِينَا	أَجْهَالًا

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
صَدَدَتْ الكَأْسُ	الْيَمِينَا	الوافر	عمرو بن كلثوم	٣٢٥
إِذَا مَا الغَانِيَاتُ	وَالْعَيُونَا.	الوافر	الراعي النميري	٣٥٥
تَوَلَّوْا	أَكْتَعِينَا	الوافر	أَعْنَى بَنِي رِبِيعَةَ	٨٠١
فَإِنَّ اللَّهَ	كِلَانَا	الوافر	النَّوْبَرُ بْنُ تَوَلَّبَ	٨١٣
أَمَّا الرَّجِيلُ	تَجَمَّعُنَا	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	٢٤٢
بَكَرَ	وَأَلْوُمُهُنَّ	مجزوء الكامل	عبد الله بن قيس	٧٤
وَيَقْلَنَ	إِنَّهُ	مجزوء الكامل	عبد الله بن قيس	٧٤
هَلَا سَأَلَتْ	أَيْنَ أَيْنَا	مجزوء الكامل	عبيد بن الأبرص	٧٧٨، ١٦٨
قَالَ جَوَارِي	إِسْمَاعِينَا	الرجز	بعض بني نمير	٢٤٤
يَا خَيْرَ	وِغْضَبَانَا	المنسرح	أبو عبد الرحمن العنبي	٦٩٧
فَأَضْبَحْنَ	يَمِينَا	المتقارب	الهذلي	٨٧٧
فَرَامَتْ بِنَا	حُزُونَا	المتقارب	الهذلي	٨٧٨

## حرف النون المضمومة

على كالخفيف	أُجُونُ	الطويل	مختلف فيه	٦٢٢
أَمَرْتُ مِنْ	يُعِينُهَا	الطويل	-	٧٢٥
أَظُنُّ لَا	الْبَسَاتِينُ	البسيط	-	٢١٦
عَلَامٌ يُعِيدُنِي	وَعِيدَانُ	البسيط	الفرزدق	٧٦٦
دَاوَيْتُ مَيَّنَ	الْقَعْدَانُ	الكامل	-	٦٦٩
وطعن	مَلَانُ	الهمزج	الفنيد الزماني	٣٧٢

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
حرف النون المكسورة				
٤٠	الطَّرِمَّاح	الطويل	الكنائني	طُفْنَنَ
٦٥٨	امروء القيس	الطويل	بأرسان	سَرَيْتُ بِهِم
٧٠٣	رجلٌ من طَيْئ	الطويل	يمان	عَلَا زَيْدُنَا
٧٤١	عروة بن حزام	الطويل	شَفَيَانِي	فَلَوْ أَنَّ طَيْئَبَ
٧٤٥	طرفة بن العبد	الطويل	لَهُ نَدِ	وَتَبَسُّمُ عَنْ
٨٥٠	الودَّاع بن ثميل	الطويل	سَفَوَانِ	رُؤَيْدَ بَنِي
٨٥٠	الودَّاع بن ثميل	الطويل	الْمُتَدَانِي	ثُلَاثُوا حِيَادًا
٩٣٣	عُمَرُ بْنُ أَبِي رَيْبَعَةَ	الطويل	بِشْمَانِ	لَعَمْرُكَ مَا
٥٧٣	ذو الإصبع	البسيط	فَتَحْزُونِي	لَا وَابْنُ عَمِّكَ
٩٢٢، ٦٦٠	أَفْنُونُ بْنُ صَرِيم	البسيط	بِاللَّبَنِ	أَمْ كَيْفَ
١٧	النمر بن تولب	الوافر	تَلْدُنِي	أَلَا يَا
٢٧	عمرو بن معلى كرب	الوافر	فَلَيْبِي	تَرَاهُ
٤٩١	النابعة الذبياني	الوافر	مِنِّي	إِذَا حَاوَلْتُ
٥١٦، ٥٠١	مختلف فيه	الوافر	الفرقدان	وَكُلُّ أَخٍ
٧٥٦	-	الوافر	يَتَطَارَدَانِ	كَأَنَّ مُحُومَهُمْ
٩٤٠	للبيد بن ربيعة	الكامل	فالسُّوبَانِ	دَرَسَ الْمَنَا
١٠	-	الهزج	حُقَّانِ	وَوَجْهِ
٣٩٤	-	الرجز	الْعَيُونِ	تَرُدُّ
٨٦٣	رؤية	الرجز	الْبَحْدَنِ	يَا دَارَ
٨٦٣	رؤية	الرجز	وَمُشْدِنِ	فِيكَ الْمَهَا

الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٣٩	-	الخفيف	الأحزان	إنَّ عمراً

## حرف النون الساكنة

٧٤	-	الكامل	لِيْ إِنْ	قُلْتُ
٢٣٣	-	الرجز	الألوان	أُنْشِدُ
٦٢٧	خطام المجاشعي	الرجز	يُؤَثِّقِينَ	وَصَالِيَاتٍ
٧٥٦	-	الرجز	وَنَابَاتَانِ	دَوْدُ ثَلَاثُ
٣٢٨	بعض بني أسد	السريع	الأحيان	أنا أبو
٢٢٠	الأعشى	المقارب	الْيَمَنُ	وَبُئِثْتُ
٢٤٣	للأعشى	المقارب	يُجَنِّ	أَصَافُوا إِلَيْهِ

## حرف الهاء المفتوحة

٥٨٨، ٥٧٧	القحيف العقيلي	الوافر	رِضاها	إذا رَضِيتَ
٩٦٩	العباس بن مرداس	الوافر	سِواها	أمرٌ على
٣٥٤	من بني أسد	الكامل	عيناها	فَعَلَقْتُهَا
٦٦١، ٦٥٧	-	الكامل	أَلْقَاهَا	أَلْقَى الصَّحِيفَةَ

## حرف الهاء المضمومة

٣٠٢	الهذلي	الوافر	قَلَاهُ	عَلَى أَنِّي
٨٠٧	-	الرجز	لُونَاهُمَا	أَنْعَتُ عَيْرِي
٩٧	-	الخفيف	أَيْنِهِ	بينما نحنُ

## حرف الواو المكسورة

٨٦٥، ٣٤٩	يزيد بن الحكم	الطويل	بُمرَعَوِي	جَمَعَتْ وَبُخَلَا
----------	---------------	--------	------------	--------------------



الصفحة	قائله	البحر	آخر البيت	أول البيت
حرف الألف اللينة				
٧٢٨	الراعي	الطويل	فَتَى	فَأَوْمَأْتُ
حرف الياء المفتوحة				
١٨	للفرزدق	الطويل	دَاعِيَا	أَتَيْنَاكَ
٢٧	مختلف فيه	الطويل	خَالِيَا	وَأَخْرُجُ
٦٤	-	الطويل	الْخَوَالِيَا	فِيَا لَيْتَ
١٤٧	ذو الرمة	الطويل	لِيَالِيَا	هِيَ الدَّارُ
٢٥٥	سحيم	الطويل	يَمَانِيَا	فَجَالَ عَلَى
٢٦٦	جزء بن كليب	الطويل	كَمَا هِيَا	وَلِإِنَّ الَّذِي
٣٨٦	مختلف فيه	الطويل	وَبَادِيَا	جُنُونًا بِهَا
٧٢٦	-	الطويل	وَوَخَالِيَا	وَلَسْتُ مُقَرَّرًا
٣٨٩	جبرير	الطويل	قَاضِيَا	أَذَا الْعَرَشِ
٤١١	المجنون	الطويل	حَافِيَا	عَلَى إِذَا
٥١٢	عروة بن حزام	الطويل	ثَمَانِيَا	يُطَالِيَنِي
٥٢٥	-	الطويل	الْعَوَارِيَا	فَيُضْبِحُ
٦٠٤	سُحَيْمٌ	الطويل	نَاهِيَا	عَمِيرَةً وَدَّعَ
٦١٦	جزء بن كليب	الطويل	لِيَالِيَا	تَبَغَّى ابْنُ
٨٩٦، ٦٦٠	مختلف فيه	الطويل	غَادِيَا	أَرَانِي إِذَا
٧٦٨	-	الطويل	وَوَخَالِيَا	وَلَسْتُ مُقَرَّرًا
٨٨١	سُحَيْمٌ	الطويل	نَاهِيَا	عَمِيرَةً وَدَّعَ
٩٠٧	ابن أحر	الطويل	غِيَابِيَا	فَقُلْتُ الْبَا

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
ألا ليت	كما هيا	الطويل	مالكُ بنُ الرَّبِيعِ	٩٣٥
أَلْفَيْتَا	ذا واقيه	السريع	عمرو بن مقلط	٧٤٠
إنَّما تَقْتُلُ	كميَّا	الخفيف	عمرو بن الإطنابة	٩١
أبلغ	عليَّا	الخفيف	عمرو بن الإطنابة	٩١
صاحكاً ما	عليَّا	الخفيف	-	٣٩٨

حرف الياء المضمومة

وَبَلَدَةٍ	إنسيُّ	الرجز	العجاج	٥٤٧
أَطْرَبًا	قَسْرِيُّ	الرجز	العجاج	٩٢٧، ٩٠٢
أَدَانَ وَأَنْبَاهُ	وفيُّ	المقارب	أبو ذؤيب	٢٦٣
فلم يبقَ	والنؤيُّ	المقارب	أبو ذؤيب	٣٢٦

حرف الياء المكسورة

يَزْمَنُ	الدَّوِّيُّ	الرجز	أبو النجم	٧٦٩
دَعَوْتُ فَتَى	شَمَزْدَلِيُّ	الوافر	رَجُلٌ مِنْ أَسَدٍ	٨٤٧، ٨٣٣
لا هيثمَ	لِلْمَطِيِّ	الرجز	-	١١١
عُشًا	الكَرْكِيُّ	الرجز	أبو النجم	٨٢٨، ٧٦٩

حرف الياء الساكنة

ألم تكن	المَطِيُّ	الرجز	-	٥٩، ٥٦
---------	-----------	-------	---	--------

أنصاف الأبيات

- ٥٢٢ فلم يبق سوى هامد  
٦٢٨ فيها كهنٌ تباعُ بوعائياً  
٣٩٢ وقد فرَّ عمرو هارباً من منية  
٦٠ ولكثي من جبهالعميد  
٣٨٤ يا عينُ جودي بدفع منك مجهودا



٥- فهرس الأعلام

٥١٦	أبي بن كعب
٦١٣، ٥٤٧	الأحر
١٣٠	ابن أحر الكناني
٦٦٤	الأخطل
١٠٣، ٩٤، ٩١، ٨٢، ٧٢، ٧٠، ٦٩، ٦٦، ٦٣، ٤٤، ٣٧، ٣٢	الأخفش
١٤٠، ١٣١، ١٣٠، ١٢٧، ١١٦، ١١٢، ١١٤، ١١٢، ١٠٧	
٢٤٨، ٢٤٥، ٢٢٦، ٢٠٨، ٢٠٣، ١٨٨، ١٧١، ١٥٢، ١٥١	
٣٢٠، ٢٩٨، ٢٧٦، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٢، ٢٥١	
٤٠٣، ٤٠٣، ٤٠٣، ٣٩٥، ٣٨٢، ٣٦٢، ٣٤٨، ٣٤٦، ٣٢٤	
٤٥٥، ٤٥٤، ٤٤٢، ٤٣٢، ٤٢٠، ٤١٨، ٤١٢، ٤٠٨، ٤٠٦	
٤٨٨، ٤٨٧، ٤٨٧، ٤٨٠، ٤٧٠، ٤٦٧، ٤٦٧، ٤٦٤، ٤٥٦	
٥٥٩، ٥٥٨، ٥٥١، ٥٤٣، ٥٣٩، ٥٣٢، ٥٣١، ٥٢٧، ٥١٠	
٦٣٧، ٦٣٤، ٦١٣، ٦٠٩، ٦٠٦، ٥٩٤، ٥٩٣، ٥٨٦، ٥٥٩	
٦٥٩، ٦٥٩، ٦٥٤، ٦٥٤، ٦٤٢، ٦٤١، ٦٣٩، ٦٣٨، ٦٣٧	
٧٤٤، ٧٣٣، ٧٢٥، ٧١١، ٧١٠، ٧٠٨، ٧٠٨، ٧٠١، ٦٦٥	
٨٢٦، ٨٢١، ٨١٥، ٧٨٩، ٧٨٦، ٧٨٦، ٧٦٢، ٧٥٦، ٧٤٦	
٩٦٨، ٩٠١، ٩٠٠، ٩٠٠، ٨٩٥، ٨٧٥، ٨٣٧، ٨٣٧	
٩٦٦	إسماعيل بن إسحاق (القاضي)
٩٣٣، ٨٠٦، ٥٥٩	الأسود بن يعفر
٢١٦	أسيد بن حضير

٩٣٩	الأصمعي
٤٤٦	الأعشى
٣٥٤	الأعمش
٨٨٠، ٤٥٤، ٤٥٢	الإمام الشافعي
٣٤٩، ٢٦١	الإمام أبو حنيفة
٨٨١، ٤٥٥، ١٠٤	امروء القيس
٢٣٩، ١٣٢	أمية بن أبي الصلت
٩٤٩، ٩١٣، ٥٣٥	ابن الأنباري
١٢٤	أنس بن العباس
٢١٧	أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small>
٩١٥	أوس بن حجر
٤٧١، ١٧٨، ٨٧	بشر بن أبي خازم
٨٨٠، ٧٢١، ٦٦٨، ٦٢٦، ٣٩٨، ٢٧٠	ثعلب
٢٤٢	الجاحظ
٥٢٧، ٤٤٤، ٣٥٠، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٢٠، ٢١٨، ٢١٥، ١٥٠	الجرمي
٩٦٤، ٨٧٣، ٨١١، ٥٣٨	
٧٧٨، ٧٧٢، ٦٦٣، ٦٥٨، ٣٨٩، ٢٥٦، ٢٣٦، ١٤٨، ١٢٩، ٨٠	جرير
٥٣٦	الجميع الأسدي
	ابن جني = عثمان
٣٩٢، ٣٤٠	حاتم الطائي

- ٦٩٠ حسان بن ثابت ؓ
- ٨٨٦، ٦٠٢، ١٣ الحسن البصري
- ٤٤٩ الخطيئة
- ٨١٠ حمزة
- ٥١٦ ابن خالويه
- ٨٧٦ أبو خراش الهذلي
- ٧٧٣ الخرق بنت هفان
- ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٣، ١٨٨، ١٥١، ١٥٠، ٧١، ٦٦، ٨ الخليل بن أحمد
- ٧٣٣، ٧٢٣، ٧٠٣، ٥٢٨، ٤١٢، ٣٨٣، ٣٢٢، ٢٩٢، ٢٩١
- ٧٧٧، ٧٧٦، ٧٧٦، ٧٣٤
- ٨٩٧، ٨٥٧ ابن درستويه
- ٥٩٥، ٥٦ ابن دريد
- ٢٨٨، ٥٧٨ أبو ذؤيب الهذلي
- ٥٨٣، ٤٦٧، ٤٠٤، ٣٨٨، ٧ ذو الرمة
- ٨٠٨، ٦٢٨، ٦٢٠، ٦١٩، ٥٨٨ رؤبة بن العجاج
- ٣٦١، ٢٩٣، ٨١٢١ الراعي النميري
- ٨٨٠ الربيعي
- ٦٠٢ رفاعة بن رافع ؓ
- ٦٢٦، ١٩٦ الرماح بن أبرد
- ٩٢٠، ٥٤٤، ٥٤٢، ٣٤١، ٢٦٨، ١١٧، ١٠٧، ١٠٦ الرماني
- ٥ ابن الزبير ؓ

- الزجاج  
٢١٤، ١٧٤، ١٧١، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ٧١، ٧٠، ٥٤، ٤٨،  
٤٦٣، ٤٣٨، ٤٢٣، ٣٨٠، ٣٦٢، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٤٤، ٢٤٠،  
٩٦٦، ٩٥٠، ٩٤٥، ٨٩٠، ٨٨٠، ٨٣٣، ٦٥٤، ٥٢٦، ٥٠٢
- الزجاجي  
٤٣٨، ٢٤٠، ٨
- زهير بن أبي سلمى  
٩٢٠، ٩١٢
- أبو زيد  
٩٢٠، ٨٧٩، ٦٧٢، ٦٥٦، ٥٤١، ٥٣٩، ٥٣٣، ٢٣
- ساعدة بن جؤية  
٨٤٦
- سحيم عبد بن الحسحاس  
٨٨١
- ابن السراج  
٥٤٤، ٤٦١، ٤٠١، ٣٠١، ٢٩٨، ٢٦٤، ١٥٩، ٦٩، ٣٧، ٢١،  
٧٢٢، ٧٢٢، ٧٢٢، ٧٠٢، ٦٨٣، ٦٦٢، ٥٩١، ٥٤٧، ٥٤٤،  
٨٧١، ٨٦٠، ٧٩٠، ٧٦٤، ٧٥١، ٧٢٣، ٧٢٢
- أبو سعيد السيرافي  
٤٨٤، ٤٦٦، ٤٥٤، ٣٦٣، ٢١٤، ١١٣، ١١٣، ١٠٧، ٦٦،  
٦٦٨، ٦٤٥، ٦٣٢، ٥٢١
- سعيد بن جبير  
٦١٣، ٥٥
- ابن السكيت  
٨٥٩، ٥٠٥، ٢٨٨
- سيويه  
٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٧٣، ٧١، ٦٧، ٦٦، ٥٩، ٤٨، ٢٦، ٢٠،  
١١٢، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٥، ١٠٣، ٩٩، ٩٧، ٩٤، ٨٧، ٨٦،  
١٤٧، ١٤٤، ١٤٠، ١٣١، ١٣٠، ١٢٢، ١٢١، ١١٤، ١١٣،  
١٨٥، ١٨٤، ١٨٠، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٢، ١٧١، ١٥٨، ١٥٠،  
٢٣٥، ٢٢١، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٥، ١٩٣، ١٩٠، ١٨٨، ١٨٦



سبيويه

٢٦٤، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٨، ٢٥٦، ٢٤٨، ٢٤٥، ٢٣٧، ٢٣٦  
 ٣١٢، ٢٩٦، ٢٩١، ٢٨٠، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٥  
 ٣٧٧، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥١، ٣٤٢، ٣٣٠، ٣٢٣، ٣١٧، ٣١٣  
 ٤٠٥، ٤٠٣، ٤٠٢، ٣٨٦، ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٨٠، ٣٧٩  
 ٤٨٥، ٤٨٤، ٤٨٣، ٤٧٩، ٤٤٨، ٤٣٧، ٤١٢، ٤٠٨، ٤٠٦  
 ٥٣٦، ٥٣٢، ٥٣١، ٥٢٧، ٥١٩، ٥١٤، ٥٠٤، ٥٠١، ٤٩٤  
 ٥٧٢، ٥٦١، ٥٥٩، ٥٥٨، ٥٥٧، ٥٤٣، ٥٤٠، ٥٣٩، ٥٣٨  
 ٦٥٦، ٦٥٢، ٦٤١، ٦٣٠، ٦٢٧، ٦٢١، ٦٠٧، ٥٨٧، ٥٨٤  
 ٧١١، ٧١٠، ٧٠٩، ٧٠٧، ٦٩٥، ٦٧٣، ٦٧٢، ٦٧٠، ٦٥٩  
 ٧٥١، ٧٤٣، ٧٣٧، ٧٣٤، ٧٣٣، ٧٣٢، ٧٢٣، ٧٢٢، ٧٢١  
 ٨١١، ٨١٠، ٨٠٧، ٧٨٦، ٧٧٩، ٧٧٧، ٧٧٢، ٧٧١، ٧٥٣  
 ٩٣٥، ٩٣١، ٩٣٠، ٩٢١، ٩٠٨، ٨٩٤، ٨٧٣، ٨٥٥، ٨٢٦  
 ٩٦٤، ٩٦١، ٩٦٠، ٩٥٨، ٩٤٨، ٩٤٧، ٩٤٥، ٩٤٠، ٩٣٨، ٩٣٧

٩٠٨، ٩٠٣، ٦٤٢، ٢١٧

ابن سيرين

٦٠٢

الشعبي

١٢٥

شقران مولى سلامان

٥٧٩

الشاخ

٥٦٢

صخر الغي الهذلي

١٨٩

الضحاك بن سفيان

٧٦١، ٤٧

أبو طالب العبدي

٩٥٩

طرفة بن العبد

- ٢٣٢ طلحة بن عبيد الله ؓ
- ٢٩١ ابن عامر
- ٢١٦ عباد بن بشر ؓ
- ٨٨٢، ٨٥٢، ٦٦٧، ٦٠٣ عبد الله بن عباس ؓ
- ٦٤٧ عبد الله بن مسعود ؓ
- ٢١٧ عبدة السلمي (عبيدة السلمي)
- ٦١٣ أبو عبيد القاسم بن سلام
- ٥٧٩ أبو عبيدة معمر بن المثنى
- ٥٦ أبو عثمان الأشنداني
- ٩٢٧ عثمان بن عفان ؓ
- ٣٩٥ العجاج
- ٥٥٦ العلاء بن الحضرمي ؓ
- ٩٣٦، ٩٢٤ علقمة بن عبدة
- ٧١، ٧٠، ٦٧، ٦٦، ٤٩، ٤١، ٣٦، ٣٠، ٢٤، ١٣، ٩ أبو علي الفارسي
- ١١٦، ١١٦، ١١٦، ١٠٧، ١٠٠، ٩٧، ٩٦، ٩٥
- ١٨٦، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٣، ١٤٥، ١٤٣، ١٣٦، ١٢٢
- ٣٠٨، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٨٠، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٣٦، ١٩٩
- ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٨٢، ٣٧٥، ٣٧٢، ٣١٤، ٣١٣، ٣١٠
- ٤٢٢، ٤٢١، ٤١٦، ٤١٤، ٤٠٤، ٤٠١، ٣٨٩، ٣٨٦
- ٥٣٨، ٤٨٤، ٤٦٠، ٤٥٩، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٣٦، ٤٢٣

أبو علي الفارسي

٥٦٨، ٥٩١، ٥٩١، ٦٠٢، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦١٤، ٦١٥،  
٦٢١، ٦٢٧، ٦٣٠، ٦٤٨، ٦٦٩، ٦٧٦، ٦٨٩، ٦٩٣،  
٦٩٩، ٧٢٣، ٧٤١، ٨١٤، ٨١٤، ٨٢٤، ٨٥٦، ٨٦٠،  
٨٦٢، ٨٦٨، ٩١٩، ٩٣٠، ٩٣٠، ٩٤١، ٩٥٠، ٩٥١،  
٩٥٩، ٩٦٥

علي بن أبي طالب

٦٠٢

عمر بن أبي ربيعة

٧٥٥، ٩٣٣، ٩٥٧

عمر بن الخطاب

٢٣٢، ٨٨١

عمر بن عبد العزيز

١٣

أبو عمرو بن العلاء

٢٩٢، ٧٩٥

غاسل بن غزية الهذلي

٤٢٠

أبو الفتح عثمان بن جني

١٩، ٢٤، ٤٢، ٤٤، ٤٨، ٥٥، ٧٤، ١١١، ١٥٩، ١٩٢،  
١٩٨، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٢٣، ٣٠٠، ٣٣١، ٣٣٨، ٣٣٩،  
٣٤٠، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٩٤، ٤١٠،  
٤١١، ٤٣٧، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٦٩، ٤٧٦، ٤٩٧، ٥٥٠،  
٥٨٨، ٥٩٦، ٦٠٠، ٦٠٨، ٦٢٧، ٦٣٣، ٦٣٥، ٦٣٨،  
٦٤٨، ٦٤٩، ٦٧٠، ٦٩٢، ٧٣٣، ٧٦٠، ٧٨١، ٨٠١،  
٨٠٢، ٨٢٤، ٨٥١، ٨٩٠، ٩٢٥، ٩٣١، ٩٦٢، ٩٦٨،  
٣، ١٦، ١٩، ٢٠، ٣١، ٣٣، ٣٦، ٤٩، ٥٣، ٥٧، ٨٢،  
٨٥، ٩٤، ١١١، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٥، ١٩٠، ١٩٠،  
٢١٦، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٣، ٢٦٩، ٢٦٩، ٢٧٩

الفراء

٤٦٣، ٤٥٦، ٤٠٣، ٣٩٨، ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٧٤، ٣٢٠

٦٠٨، ٥٤٦، ٥٤١، ٥٣٥، ٥٢٥، ٥٢٤، ٥١٢، ٥١٠

٩٤٢، ٨٩٧، ٨٥٩، ٨٠٢، ٧٢٤، ٧٠٠، ٦٣٢، ٦١٥

٩٤٩، ٩٤٤

٨٥٣، ٦٨٧، ٦٦٥، ٦٦٤، ٥٨٧، ٤١٥، ٤٠٤، ١٣٥، ١١٩

٣٧٢

٥٣٠

٩٤١، ٥٥

٩٤٢

٨٩٦، ٥٦٧

٨٧٥

٨٣، ٨٢، ٨٠، ٧٧، ٧١، ٥٧، ٤٥، ٣١، ٢٠، ١٩، ٥

٣٧٤، ٢٧٩، ٢٦٩، ١٥٦، ١٥٥، ١١٠، ٩٤، ٨٥

٧٣٧، ٦٥٠، ٦٠٨، ٥١٢، ٥١٠، ٤٦٦، ٤٦٤، ٤٠٣

٩٤٩، ٩٤٦، ٩١٩، ٨١٠، ٧٨٩

٥٥٦

٣٥١

٥٠٤

٥٠٨، ٥٠٤، ٥٠٣، ٣٦٧

٩٠٩، ٨٠١، ٥٢٧، ٣٧٠

الفرزدق

الفند الزماني

ابن قتيبة (القتبي)

قطرب

أبو القمقام

أبو كبير الهذلي

كثير عزة

الكسائي

كسرى

كعب بن جعيل

كعب بن مالك

الكميت بن زيد

ابن كيسان



- ٤٩٥،٣٢ مبرمان
- ٢٣٩،١٣٥،٧٥ النابغة الجعدي
- ٧٤٧،٤٨٩،٢٣٠ النابغة الذبياني
- ٦٦٧ نافع المدني
- ٩١٦،٨١٣،٥٧٥ النمر بن تولب
- ٩٢٧ أبو هريرة رضي الله عنه
- ٨٥٧،٧٢١،٤١٦،٣٧٤،٢٩٧،١٩١،١٩٠،٨ هشام الضرير
- ٦٦٧ يعقوب الحضرمي
- ٢٣٧ أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة)
- ٤١٢،٣٨٠،١٥١،٣٢٢،٣٢١،٢٩٢،١٨٨،١٣٥،١٢٣،٥٥ يونس
- ٩٢٣،٩٢١،٩١٨،٩١٥،٧٧٧،٧٦٤،٦١٣،٥٠٢،٥٠١

٦- فهرس الكتب الواردة في المتن

١٣٧	الإغفال
٢٤٠	أمالى الزجاجى
٥٩١	الإيضاح
٨١٤	التذكرة
٩٦٥	التذكرة المهذبة (تهذيب التذكرة لابن جنى)
٧٨٤	تفسير القرآن للمفضل
٣٧٠	التمام
٦٠٨	الحدود للفراء
٢٥٠	الحماسة
٨٠١، ١٩	الخاطر (الخاطريات)
٥٣٥	الزاهر
١١٣	شرح السيرافى
٢٤٣	الشيرازيات
٥٤١	الغريب المصنف
٦٧	البصريات
٩٤٥، ٨٠٧، ٧١٨، ٢٦٨، ٢٥٦، ٢٣٦، ١٦١	الكتاب
٤٥٥، ٩٥	المسائل
٤٦٧	المسائل الصغىر
٩٠٧، ١٧١، ٨٢، ٤٤	المسائل الكبرى
٨٨٠	معانى القرآن للزجاج

٤٦٢

المقتضب

٩٩

ما أغفل سيويه (مسائل الغلط)



## ٦- قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

١- القرآن الكريم.

٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. للزيدي. تحقيق: د. طارق الجنابي. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.

٣- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة. لأبي عبد الله بن بطة. تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي. ط: ٢. السعودية: دار الراية للنشر، ١٤١٨هـ.

٤- إبراز المعاني من حرز الأمان. لأبي شامة. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي،

٥- الإبهاج في شرح المنهاج. لعلي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين. تحقيق: د. أحمد جمال الزمزمي ود. نور الدين عبد الجبار صغيري. ط: ١. دبي: دار البحوث والدراسات وإحياء التراث، ١٤٢٤هـ.

٦- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية. لمحمد عبد الخالق عضيمة. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٥هـ.

٧- الإنباع. لأبي علي القالي البغدادي. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي،

٨- إتحاف فضلاء البشر. لأحمد بن محمد البنا. حققه: د. شعبان محمد إسماعيل. ط: ١. بيروت-القاهرة: عالم الكتب-مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٧هـ.

- ٩- اتفاق المباني وافتراق المعاني. لسليمان بن بنين الدقيقي. تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤١٥هـ.
- ١٠- الأثر الفلسفي في التفسير. د. بكار محمود الحاج جاسم. ط: ١. دمشق: دار النوادر، ١٤٢٩هـ.
- ١١- أحكام القرآن. لابن العربي. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط: ١. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ.
- ١٢- أحكام القرآن. لأبي بكر الجصاص. تحقيق: محمد الصادق قمحاوي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ.
- ١٣- أحكام القرآن. للكنيا الهراسي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.
- ١٤- الإحكام في أصول الأحكام. للآمدي. تحقيق: د. سيد الجميلي. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ.
- ١٥- إحياء النحو. لإبراهيم مصطفى. ط: ٢. القاهرة: ١٤١٣هـ.
- ١٦- إحياء علوم الدين. لأبي حامد الغزالي. بيروت: دار المعرفة،
- ١٧- أخبار القضاة. لمحمد بن خلف بن حيان. بيروت: عالم الكتب،
- ١٨- أخبار النحويين البصريين. للسيرافي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء. ط: ١. دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ.
- ١٩- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعًا ودراسة. د. بدر البدر. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ.

٢٠- الاختيارين. للأخفش الأصغر. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط: ٢. بيروت:

مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

٢١- أدب الكاتب. لابن قتيبة. تحقيق: د. محمد الدالي. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة،

١٤٢٠هـ.

٢٢- ارتشاف الضرب. لأبي حيان. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط: ١. القاهرة:

مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

٢٣- إرشاد الفحول. للشوكاني. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٩هـ.

٢٤- الأزمنة والأمكنة. للمرزوقي. بلا بيانات نشر.

٢٥- الأزهية. للهروي. تحقيق: عبد المعين الملوحي. دمشق: مجمع اللغة العربية،

١٤٠١هـ.

٢٦- أساس البلاغة. للزمخشري. ط: ٣. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.

٢٧- الاستغناء في أحكام الاستثناء. للقرافي. تحقيق: د. طه محسن. بغداد: وزارة

الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٢هـ.

٢٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب. لابن عبد البر. تحقيق: علي محمد البجاوي.

ط: ١. بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ.

٢٩- أسرار العربية. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. ط: ١.

بيروت: دار الجيل، ١٤١٥هـ.

- ٣٠- الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم. د. حسام أحمد قاسم. ط: ١. القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٤٢٨ هـ.
- ٣١- الأشباه والنظائر. للسيوطي. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ هـ.
- ٣٢- الاشتقاق. لابن دريد. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٣. القاهرة: مكتبة الخانجي،
- ٣٣- الإشراف في منازل الأشراف. لابن أبي الدنيا القرشي. تحقيق: د. نجم عبد الرحمن خلف. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١١ هـ.
- ٣٤- أشعار الشعراء الستة الجاهليين. للأعلم الشتمري. ط: ١. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢ هـ.
- ٣٥- الإصابة في تمييز الصحابة. لابن حجر. بيروت: دار الكتب العلمية،
- ٣٦- إصلاح المنطق. لابن السكيت. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. ط: ٤. القاهرة: دار المعارف،
- ٣٧- الأصمعيات. اختيار الأصمعي. تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. ط: ٣. القاهرة: دار المعارف،
- ٣٨- أصول التفكير النحوي. د. علي أبو المكارم. القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٧ م.
- ٣٩- أصول السرخسي. لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي. بيروت: دار المعرفة،

٤٠- الأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. ط: ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

٤١- الأصول. د. تمام حسان. ط: ١. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٠١هـ.

٤٢- الأضداد لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١١هـ.

٤٣- أضواء على آثار ابن جني في اللغة الآثار المخطوطة والمفقودة. د. غنيم بن غانم الينبعاوي. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.

٤٤- إعجاز القرآن. للباقلاني. تحقيق: السيد أحمد صقر. ط: ٥. القاهرة: دار المعارف،

٤٥- إعراب القراءات الشواذ. للعكبري. تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ.

٤٦- إعراب القرآن للنحاس. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. ط: ٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ.

٤٧- إعراب ثلاثين سورة. لابن خالويه. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.

٤٨- الأغاني. لأبي الفرج الأصفهاني. أشرف على طبعته: الشيخ عبد الله العلايلي. ط: ٢. بيروت: دار الثقافة، ١٣٧٦هـ.

٤٩- الإغفال. للفراسي. تحقيق: د. عبد الله الحاج إبراهيم. الإمارات العربية المتحدة: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، والمجمع الثقافي،

٥٠- الإفصاح. للفرارقي. تحقيق: سعيد الأفغاني. لا ط. بيروت: مؤسسة الرسالة،

- ٥١- الأفعال. للسرقسطي. تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف. القاهرة: مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، ١٤٢٣هـ.
- ٥٢- الاقتراح. للسيوطي. تحقيق: د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل. ط: ١. ١٤٢٠هـ.
- ٥٣- الاقتضاب. للبطلوسي. تحقيق: مصطفى السقاود. حامد عبد المجيد. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م.
- ٥٤- الإقناع في القراءات السبع. لابن الباذش. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش. ط: ٢. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.
- ٥٥- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى. لابن ماكولا. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
- ٥٦- الأئم. للإمام الشافعي. ط: ٢. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٣هـ.
- ٥٧- الأماكن ما اتفق لفظه واختلف مسماه. لأبي بكر الهمداني. بلا بيانات نشر.
- ٥٨- أمالي ابن الحاجب. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. بيروت-عمان: دار الجيل-دار عمار، ١٤٠٩هـ.
- ٥٩- أمالي ابن الشجري. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ.
- ٦٠- أمالي الزجاجي. لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٢. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ.

- ٦١- أمالي المرتضى. للشريف المرتضى. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي،
- ٦٢- أمالي المرزوقي. تحقيق: د. يحيى الجبوري. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٥م.
- ٦٣- أمالي اليزيدي. لأبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي. بلا بيانات نشر.
- ٦٤- الإمامة والرد على الرافضة. لأبي نعيم. تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. ط: ٣. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٥هـ.
- ٦٥- الإمتاع والمؤانسة. لأبي حيان التوحيدى. صححه: أحمد أمين وأحمد الزين. دار مكتبة الحياة،
- ٦٦- أمثال العرب. للمفضل الضبي. بلا بيانات نشر.
- ٦٧- إنباه الرواة. للقفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ١. القاهرة-بيروت: دار الفكر العربي- مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ.
- ٦٨- الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب. لعلي بن عدلان الموصلى. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- ٦٩- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار. بيحيى بن أبي الخير العمراني. تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف. ط: ١. الرياض: أضواء السلف، ١٤٢٠هـ.
- ٧٠- الانتصار لسيبويه على المبرد. لابن ولاد. تحقيق: د. زهير سلطان. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ.

٧١- الأنساب. لأبي سعيد السمعاني. تحقيق: عبد الله عمر البارودي. ط: ١. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٨م.

٧٢- الإنصاف. للأنباري. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ.

٧٣- أوضح المسالك. لابن هشام. شرح: محمد محيي الدين عبد الحميد. صيدا- بيروت: المكتبة العصرية،

٧٤- الأيام والليالي والشهور. للفراء. تحقيق: إبراهيم الإياري. ط: ٢. القاهرة-بيروت: دار الكتاب المصري-دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٠هـ.

٧٥- الإيضاح العضدي. للفراسي. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. ط: ٢. دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ.

٧٦- إيضاح الوقف والابتداء. لأبي بكر الأنباري. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد رمضان. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠هـ.

٧٧- إيضاح شواهد الإيضاح. للقيسي. تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.

٧٨- الإيضاح في شرح المفصل. لابن الجاجب. تحقيق د. موسى بني العلابي. الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،

٧٩- الإيضاح في علل النحو. للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك. ط: ٦. بيروت: دار النفائس، ١٤١٦هـ.

٨٠- البحر الرائق شرح كنز الدقائق. لابن نجيم. ط: ٢. بيروت: دار المعرفة.



٨١- البحر المحيط في أصول الفقه. للزركشي. قام بتحريه: الشيخ عبد القادر عبد الله العاني. راجعه: د. عمر سليمان الأشقر. ط: ٢. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٣هـ.

٨٢- البحر المحيط. لأبي حيان. ط: ٢. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ.

٨٣- البخلاء. للجاحظ. تحقيق: طه الحاجري. ط: ٥. القاهرة: دار المعارف،

٨٤- بدائع الصنائع للكاساني. ط: ٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م.

٨٥- بداية المجتهد ونهاية المقتصد. لابن رشد. بيروت: دار الفكر،

٨٦- البداية والنهاية. لابن كثير. بيروت: مكتبة المعارف.

٨٧- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة. لعمر بن قاسم النشار. تحقيق: علي

محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود. شارك في تحقيقه: أحمد عيسى

المعصر اوي. ط: ١. بيروت: دار عالم الكتب، ١٤٢١هـ.

٨٨- البديع في علم العربية. لمجد الدين بن الأثير. تحقيق: د. صالح حسين العايد، د.

فتحي أحمد علي الدين. ط: ١. مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ.

٨٩- البرصان والعرجان. للجاحظ. بلبانات نشر.

٩٠- البرهان في أصول الفقه. لأبي المعالي الجويني. تحقيق: د. عبد العظيم محمود

الديب. ط: ٤. المنصورة: دار الوفاء، ١٤١٨هـ.

٩١- البرهان في علوم القرآن. للزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم الرياض: دار

عالم الكتب، ١٤٢٤هـ.

- ٩٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع. تحقيق: د. عياد الشيتي. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
- ٩٣- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. للفيروزآبادي. تحقيق: محمد علي النجار. ط: ٣. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤١٦هـ.
- ٩٤- البصائر والذخائر. لأبي حيان التوحيدي. تحقيق: د. وداد القاضي. ط: ٤. بيروت: دار صادر، ١٤١٩هـ.
- ٩٥- بغية الوعاة. للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية،
- ٩٦- بقية الخاطريات. لابن جني. تحقيق: د. محمد أحمد الدالي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ.
- ٩٧- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.
- ٩٨- البيان في شرح اللمع. للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي. تحقيق: د. علاء الدين حموية. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤٢٣هـ.
- ٩٩- البيان في غريب إعراب القرآن. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. طه عبد الحميد طه. ومراجعته: مصطفى السقا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
- ١٠٠- البيان والتبيين. للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ١. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٧هـ.

١٠١- تاج العروس. للزبيدي. تحقيق مجموعة من الأساتذة. ط: ٢. الكويت: وزارة الإعلام، ١٤١٤هـ.

١٠٢- تاريخ الأدب العربي. لكارل بروكلمان. نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار. ط: ٥. القاهرة: دار المعارف،

١٠٣- تاريخ الإسلام. للذهبي. تحقيق: د. عمر عبد السلان تدمري. ط: ٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٠هـ.

١٠٤- تاريخ الطبري. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٠٥- التاريخ الكبير. للبخاري. تحقيق: السيد هاشم الندوي. بيروت: دار الفكر،

١٠٦- تاريخ بغداد. للخطيب البغدادي. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ.

١٠٧- تاريخ دمشق. لابن عساكر. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ.

١٠٨- تأويل مختلف الحديث. لابن قتيبة. تحقيق: محمد زهري النجار. بيروت: دار الجليل، ١٣٩٣هـ.

١٠٩- تأويل مشكل القرآن. لابن قتيبة. شرحه ونشره: أحمد صقر. المكتبة العلمية،

١١٠- التبصرة في أصول الفقه. لأبي إسحاق الشيرازي. تحقيق: د. محمد حسن هيتو. ط: ١. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٣هـ.

- ١١١- التبصرة والتذكرة. للصيمري. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين. ط: ١.  
مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
- ١١٢- التبيان في إعراب القرآن. للعكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط: ٢. بيروت:  
دار الجليل، ١٤٠٧هـ.
- ١١٣- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق. لفخر الدين الزيلعي. القاهرة: دار الكتاب  
الإسلامي، ١٣١٣هـ.
- ١١٤- التبيين. للكبري. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط: ١. الرياض: مكتبة العبيكان،  
١٤٢١هـ.
- ١١٥- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان. لابن مكي الصقلي. تحقيق: د. عبد العزيز مطر.  
القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤٢٥هـ.
- ١١٦- تجديد النحو. د. شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف،
- ١١٧- تجريد الأغاني. لابن واصل الحموي. تحقيق: د. طه حسين، وإبراهيم الأيسري.  
بيروت: دار إحياء التراث العربي،
- ١١٨- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه. لأبي الحسن علي بن سليمان المرداوي.  
تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح. ط: ١.  
الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢١هـ.
- ١١٩- التحرير والتنوير. للطاهر بن عاشور. بلا بيانات نشر.

- ١٢٠- تحصيل عين الذهب. للأعلم الششمري. تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ.
- ١٢١- تخلص الشواهد. لابن هشام. تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ.
- ١٢٢- التذكرة الحمدونية. لابن حمدون محمد بن الحسن بن محمد بن علي. تحقيق إحسان عباس، بكر عباس. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٩٩٦م.
- ١٢٣- التذكرة الفخرية. للمصاحب بهاء الدين المشع الإربلي. تحقيق: د. نوري حمودي القيسي. ود. حاتم صالح الضامن. بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ.
- ١٢٤- التذكرة في القراءات الثمان. لابن غلبون. تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم. ط: ١. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٠هـ.
- ١٢٥- التذيل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان. تحقيق: أ.د. حسن هندأوي. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٢٢هـ.
- ١٢٦- تسهيل الفوائد. لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.
- ١٢٧- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف. للصفيدي. تحقيق: السيد الشرقاوي. راجعه: د. رمضان عبد التواب. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ.
- ١٢٨- التصريح بمضمون التوضيح. لخالد الأزهرري. تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري. ط: ١. ١٤١٣هـ.

١٢٩- التعازي والمراثي. للمبرد. تحقيق: خليل المنصور. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

١٣٠- التعريفات. للجرجاني. ط: ١. بيروت: دار الفكر، ١٤١٨هـ.

١٣١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدماميني. تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى. ط: ١. ١٤٠٣هـ.

١٣٢- تعليق من أمالي بن دريد. تحقيق: د. السيد مصطفى السنوسي. ط: ٢. القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤١٣هـ.

١٣٣- التعليقة على المقرب. لابن النحاس الحلبي. تحقيق: د. خيري عبد الراضي عبد اللطيف. ط: ١. المدينة المنورة: دار الزمان، ١٤١٦هـ.

١٣٤- التعليقة على كتاب سيويه. للفارسي. تحقيق: د. عوض القوزي. ط: ١. ١٤١٥هـ.

١٣٥- تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز). لابن عطية. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

١٣٦- تفسير أسماء الله الحسنى. للزجاج. تحقيق: أحمد يوسف الدقاق. دار الثقافة العربية،

١٣٧- تفسير البغوي (معالم التنزيل). تحقيق: محمد عبد الله النمر وزميله. ط: ١. الرياض: دار طيبة، ١٤٢٣هـ.

١٣٨- تفسير البيضاوي. ط: ١. بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤١٠هـ.

١٣٩- تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن). لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،

- ١٤٠- تفسير الطبري (جامع البيان). لابن جرير الطبري. ط: ٣. مصر: مكتبة البابي الحلبي،
- ١٤١- تفسير العزيز بن عبد السلام. تحقيق: د. عبد الله بن إبراهيم الوهيي. ط: ١. بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٦هـ.
- ١٤٢- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن). للقرطبي. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ.
- ١٤٣- التفسير القيم للإمام ابن القيم. جمعه: محمد أويس الندوي. حققه: محمد حامد الفقي. لا ط. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ.
- ١٤٤- التفسير الكبير. للفخر الرازي. ط: ٤. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ.
- ١٤٥- تفسير الماوردي (النكت والعيون). لأبي الحسن الماوردي. تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم. لا ط. بيروت: دار الكتب العلمية،
- ١٤٦- تفسير الواحدي. تحقيق: صفوان عدنان داودي. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.
- ١٤٧- تفسير آيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي. اختصار: أبي المرشد سليمان بن علي المعري. تحقيق: مجاهد محمد محمود الصواف، ود. محسن غياض عجيل. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ١٣٩٩هـ.
- ١٤٨- التفكير اللساني في الحضارة العربية. د. عبد السلام المسدي. ط: ٢. الدار العربية للكتاب، ١٩٨٦م.
- ١٤٩- تقويم الفكر النحوي. د. علي أبو المكارم. القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٥م.

١٥٠- التكملة. للفارسي. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. ط: ٢. بيروت: عالم الكتب،

١٤١٩هـ.

١٥١- التمام في تفسير أشعار هذيل. لابن جني. تحقيق: لأحمد ناجي القيسي وزميليه. لا

ط. بغداد: مطبعة العاني،

١٥٢- التمهيد لابن عبد البر. تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري. المغرب: وزارة

عموم الأوقاف، ١٣٨٧هـ.

١٥٣- التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها

ومعانيها وتحريف في كتاب الغريين. لأبي الفضل محمد بن ناصر السلامي.

تحقيق: د. وليد محمد السراقي. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٢٤هـ.

١٥٤- التنبيهات. لعلي بن حمزة. تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي. ط: ٣.

القاهرة: دار المعارف،

١٥٥- تهذيب إصلاح المنطق. للخطيب التبريزي. تحقيق: د. فوزي عبد العزيز مسعود.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

١٥٦- تهذيب الأسماء واللغات. للنوي. تحقيق: مكتب البحوث والدراسات. ط: ١.

بيروت: دار الفكر، ١٩٩٦م.

١٥٧- تهذيب الألفاظ. لابن السكيت. هذبه الخطيب التبريزي. ضبطه وجمع رواياته:

الأب لويس شيخو اليسوعي. القاهرة: دار التراث، ١٤١٦هـ.

١٥٨- تهذيب التهذيب. لابن حجر العسقلاني. ط: ١. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ.



١٥٩- تهذيب اللغة. للأزهري. تحقيق: جماعة من الأساتذة. مصر: المؤسسة المصرية

العامّة للتأليف والأبّناء والنشر،

١٦٠- توجيه اللمع. لابن الحّجاز. تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب. ط: ١. القاهرة: دار

السلام، ١٤٢٣هـ.

١٦١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادي. تحقيق: أ.د. عبد

الرحمن علي سليمان. ط: ١. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ.

١٦٢- التوطئة. لأبي علي الشلويني. تحقيق: د. يوسف المطوع. لا ط. ١٤٠١هـ.

١٦٣- التيسير في القراءات السبع. لأبي عمرو الداني. عني به أوتويرتزل. ط: ١. بيروت:

دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.

١٦٤- الثقافة المنطقية في الفكر النحوي نحاة القرن الرابع نموذجًا. د. محي الدين محسب.

ط: ١. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٨هـ.

١٦٥- ثمار الصناعة. للدينوري. تحقيق: د. محمد بن خالد الفاضل. الرياض: جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ.

١٦٦- الجمل المنسوب للخليل. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط: ١٤١٦.٥هـ.

١٦٧- الجمل في النحو. لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: د. علي توفيق الحمد. ط: ٥.

بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

١٦٨- جهرة أشعار العرب. لأبي زيد القرشي. تحقيق: علي محمد البجاوي.

القاهرة: دار النهضة،

١٦٩- جهرة الأمثال. لأبي هلال العسكري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش. ط: ٢. بيروت: دار الجيل،

١٧٠- جهرة اللغة. لابن دريد. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية،

١٧١- الجنى اللاني. للمرادي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

١٧٢- جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث. د. غنيم النبعأوي. ط: ١. مكة المكرمة: المكتبة التجارية، ١٤١٦هـ.

١٧٣- حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام. تحقيق: نظيف محرم خواجه. بيروت: دار صادر،

١٧٤- حاشية الشهاب على البيضاوي. بيروت: دار صادر،

١٧٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني. لمحمد بن علي الصبان. دار الفكر،

١٧٦- حجة القراءات. لابن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. ط: ٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.

١٧٧- الحجة في القراءات السبع. المنسوب لابن خالويه. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. ط: ٦. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

١٧٨- الحجة للقراء السبعة. للفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني. مراجعة: عبد العزيز رياح وأحمد الدقاق. ط: ٢. بيروت: دار المأمون، ١٤١٣هـ.

- ١٧٩- الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري. د. محمد فاضل صالح السامرائي. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤٢٤هـ.
- ١٨٠- الحدود. للرماني. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي. عمان: دار الفكر،
- ١٨١- الحديث النبوي في النحو العربي. د. محمود فجال. ط: ٢. الرياض: أضواء السلف، ١٤١٧هـ.
- ١٨٢- الحذف والتقدير في النحو العربي. د. علي أبو المكارم. القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٨م.
- ١٨٣- حروف المعاني. للزجاجي. تحقيق: د. علي توفيق الحمد. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.
- ١٨٤- الحلل في شرح أبيات الجمل. لابن السيد البطليوسي. تحقيق: د. مصطفى إمام. ط: ١. القاهرة: مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٧٩م.
- ١٨٥- حلية الأولياء. لأبي نعيم. ط: ٤. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ.
- ١٨٦- الحماسة البصرية. لصدر الدين البصري. تحقيق: د. عادل سليمان جمال. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ.
- ١٨٧- الحماسة الشجرية. لابن الشجري. تحقيق: عبد المعين الملوحي، وأسماء الحمصي. دمشق: دار الثقافة، ١٩٧٠م.
- ١٨٨- الحيوان. للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. مصر: مكتبة البابي الحلبي،

١٨٩- الخاطريات. لابن جني. تحقيق: علي ذو الفقار شاكر. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.

١٩٠- خريدة القصر وجريدة العصر. قسم شعراء العراق. لأبي عبد الله عماد الدين الأصبهاني. تحقيق: محمد بهجة الأثري. العراق: المجمع العلمي العراقي، ١٣٧٥هـ.

١٩١- خزنة الأدب. للبغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ.

١٩٢- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري. د. سعود بن غازي أبو تاجي. ط: ١. القاهرة: دار غريب، ١٤٢٥هـ.

١٩٣- الخصائص. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية،

١٩٤- الخلاف بين النحويين. د. السيد رزق الطويل. ط: ١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ.

١٩٥- الدر المصون. للسمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ.

١٩٦- الدر الثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير. لأبي محمد عبد الواحد المالقي. ط: ١. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٢٧هـ.

١٩٧- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. د. حسام سعيد النعيمي. بلا بيانات نشر.

١٩٨- دراسة في النحو الكوفي من خلا معاني القرآن للفراء. المختار أحمد دير. ط: ١. بيروت - دمشق: دار قتيبة، ١٤١١هـ.

١٩٩- درة الغواص في أوهام الخواص. للحريري. تحقيق: د. الشريف عبد الله البركاتي.

ط: ١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤١٧هـ.

٢٠٠- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر. بيروت: دار إحياء التراث العربي،

٢٠١- الدرر اللوامع على همع الهوامع. لأحمد بن الأمين الشنقيطي. تحقيق: د. عبد العال

سالم مكرم. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

٢٠٢- دقائق التصريف. للقاسم بن محمد المؤدب. تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي وزميليه.

المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ.

٢٠٣- دلائل الإعجاز. للجرجاني. قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر. ط: ٥. القاهرة-

الرياض: مكتبة الخانجي- مكتبة المعارف، ١٤٢٤هـ.

٢٠٤- دلالة الألفاظ. د. إبراهيم أنيس. ط: ٧. مصر: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٩٢م.

٢٠٥- الدلالة اللغوية عند العرب. د. عبد الكريم مجاهد. عمان: دار الضياء،

٢٠٦- دور الرتبة في الظاهرة النحوية. لعزام محمد ذيب إشريده. ط: ١. عمان: دار

الفرقان، ٢٠٠٤م.

٢٠٧- ديوان أحيدة بن الجلاح. تحقيق: د. حسن محمد باجودة. الطائف: نادي الطائف

الأدي، ١٣٩٩هـ.

٢٠٨- ديوان الأفيشر الأسدي. صنعة: محمد علي دقة. ط: ١. بيروت: دار صادر،

١٩٩٧م.

٢٠٩- ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي. تحقيق: د. أنور أبو سويلم، ود. علي الهروط. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤١٢هـ.

٢١٠- ديوان بني أسد أشعار الجاهليين والمخضرمين. جمع وتحقيق: د. محمد علي دقة. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٩٩٩م.

٢١١- ديوان أمية ابن أبي الصلت جمع وتحقيق ودراسة. صناعة: د. عبد الحفيظ السطلي. دمشق: المطبعة التعاونية، ١٩٧٤م.

٢١٢- ديوان أوس بن حجر. تحقيق: د. محمد يوسف نجم. ط: ٣. بيروت: دار صادر، ١٣٩٩هـ.

٢١٣- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي. تحقيق: عزة حسن. بيروت-حلب: دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ.

٢١٤- ديوان تأبط شراً. تحقيق: علي ذو الفقار شاكر. ط: ٢. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٩هـ.

٢١٥- ديوان تميم بن مقبل. تحقيق: عزة حسن. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٢م.

٢١٦- ديوان جران العود النميري. رواية السكري. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥.

٢١٧- ديوان جرير. بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. مصر: دار المعارف،

- ٢١٨- ديوان جميل بثينة. بيروت: دار صادر،
- ٢١٩- ديوان حاتم الطائي. صنعة: يحيى بن مدرك الطائي. رواية: هشام بن محمد الكلبي. تحقيق: د. عادل سليمان جمال. ط: ٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ.
- ٢٢٠- ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ.
- ٢٢١- ديوان الخنساء. تأليف: د. إبراهيم عوضين. ط: ١. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٠٥هـ.
- ٢٢٢- ديوان دريد بن الصمة. تحقيق: عمر عبد الرسول. القاهرة: دار المعارف،
- ٢٢٣- ديوان ذي الرمة. شرح أبي نصر الباهلي. تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح. ط: ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.
- ٢٢٤- ديوان رؤية بن العجاج. اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي. الكويت: دار ابن قتيبة،
- ٢٢٥- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس. تحقيق: عبد العزيز الميمني. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ.
- ٢٢٦- ديوان شعر المتلمس الضبعي. تحقيق: حسن كامل الصيرفي. ط: ٢. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٤١٨هـ.
- ٢٢٧- ديوان شعر المثقب العبدى. تحقيق: حسن كامل الصيرفي. ط: ٢. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٧م.

- ٢٢٨- ديوان طرفة بن العبد. بيروت: دار صادر، ١٤٠٢هـ.
- ٢٢٩- ديوان الطرماح. تحقيق: د. عزة حسن. ط: ٢. بيروت: دار الشرق العربي،
- ٢٣٠- ديوان العجاج. رواية الأصمعي وشرحه. تحقيق: عزة حسن. بيروت: دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ.
- ٢٣١- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات. تحقيق: د. محمد يوسف نجم. بيروت: دار صادر،
- ٢٣٢- ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق: تشارلز لايل. قدم للطبعة الثانية وترجم التعليقات: د. محمد عوني عبد الرؤوف. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٣هـ.
- ٢٣٣- ديوان عدي بن زيد العبادي. تحقيق: محمد جبار المعبيد. بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية،
- ٢٣٤- ديوان عمر بن أبي ربيعة. شرحه: عبد أ. علي مهنا. ط: ٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ.
- ٢٣٥- ديوان عمرو بن قميئة. تحقيق: حسن كامل الصيرفي. جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٣٨٥هـ.
- ٢٣٦- ديوان عمرو بن كلثوم. شرحه وضبطه: د. عمر فاروق الطباع. بيروت: دار القلم،
- ٢٣٧- ديوان عنتره. تحقيق: محمد سعيد مولوي. ط: ٣. الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٧هـ.



٢٣٨- ديوان الفرزدق. عني بجمعه: عبد الله إسماعيل الصاوي. ط: ١. مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٤هـ.

٢٣٩- ديوان القتال الكلابي. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٤٠٩هـ.

٢٤٠- ديوان القطامي. تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. ط: ١. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٠م.

٢٤١- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: د. ناصر الدين الأسد. ط: ٢. بيروت: دار صادر، ١٣٨٧هـ.

٢٤٢- ديوان قيس لبنى. جمع وتحقيق: د. إميل بديع يعقوب. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ.

٢٤٣- ديوان كثير عزة. شرحه: مجيد طراد. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ.

٢٤٤- ديوان ليبد بن ربيعة. شرح الطوسي. وضع هوامشه: د. حنا نصر الحتي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العربي، ١٤١٤هـ.

٢٤٥- ديوان مجنون ليل. شرح: د. يوسف فرحات. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٢هـ.

٢٤٦- ديوان مسكين الدارمي. تحقيق: كارين صادر. ط: ١. بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م.

٢٤٧- ديوان ابن المعتز. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ.

٢٤٨- ديوان المعاني. لأبي هلال العسكري. بيروت: دار الجيل،

٢٤٩- ديوان أبي نواس. تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي. بيروت: دار الكتاب العربي،

١٤١٢هـ.

٢٥٠- ديوان المهلهل. شرح: طلال حرب. بيروت: الدار العالمية، ١٤١٣هـ.

٢٥١- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ٢. القاهرة: دار المعارف،

٢٥٢- ديوان الهذليين. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥ م.

٢٥٣- الذيل على طبقات الحنابلة. لابن رجب. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط: ١.

الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ.

٢٥٤- ربيع الأبرار. للزمخشري. بلا بيانات نشر.

٢٥٥- الرد على النحاة. لابن مضاء القرطبي. تحقيق: د. شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف،

٢٥٦- رسالة الغفران. لأبي العلاء المعري. تحقيق: فوزي عطوي. بيروت: الشركة

اللبنانية للكتاب،

٢٥٧- رصف المباني. للمالقي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط: ٢. دمشق: دار القلم،

١٤٠٥هـ.

٢٥٨- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. لتاج الدين السبكي. تحقيق: علي محمد

معوض، عادل أحمد عبد الموجود. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.

٢٥٩- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. د. مازن المبارك. ط: ٣. دمشق:

دار الفكر، ١٤١٦هـ.

٢٦٠- الروض الأنف. للسهيلى. تحقيق: عبد الرحمن الوكيل. ط: ١. دار الكتب الإسلامية، ١٣٨٧هـ.

٢٦١- روضة الناظر وجنة المناظر. لابن قدامة. ط: ٣. الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٠هـ.

٢٦٢- زاد المسير. لابن الجوزي. ط: ٤. بيروت- دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

٢٦٣- زاد المعاد. لابن قيم الجوزية. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط. ط: ١٤. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.

٢٦٤- الزاهر. لأبي بكر الأنباري. تحقيق: د. حاتم الضامن. بغداد: دار الرشيد، ١٣٩٩هـ.

٢٦٥- زهر الآداب. للحصري القيرواني. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط: ٢. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي،

٢٦٦- السبعة. لابن مجاهد. تحقيق: د. شوقي ضيف. ط: ٣. مصر: دار المعارف،

٢٦٧- سر صناعة الإعراب. لابن جني. تحقيق: د. حسن هندراوي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.

٢٦٨- سفر السعادة وسفير الإفادة. للسخاوي. تحقيق: د. محمد الدالي ود. شاكِر الفحام. ط: ٢. بيروت: دار صادر، ١٤١٥هـ.

٢٦٩- سمط اللاي. لأبي عبيد البكري. حققه: عبد العزيز الميمني. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ.

- ٢٧٠- سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ.
- ٢٧١- سنن أبي داود. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر،
- ٢٧٢- سنن البيهقي الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ.
- ٢٧٣- سنن الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: المكتبة العلمية،
- ٢٧٤- سنن الدارقطني. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني. بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ.
- ٢٧٥- سنن الدارمي. لأبي محمد الدارمي. تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧.
- ٢٧٦- سنن النسائي (المجتبى). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط: ٢. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ.
- ٢٧٧- سير أعلام النبلاء. للذهبي. أشرف على التحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط: ٩. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
- ٢٧٨- السيرة النبوية. لابن هشام. تحقيق: مصطفى السقا وزميليه. مؤسسة علوم القرآن،
- ٢٧٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لابن العماد الحنبلي. بيروت: دار إحياء التراث العربي،
- ٢٨٠- شرح أبيه سيويه. لابن الدهان. تحقيق: د. علاء محمد رأفت. القاهرة: دار الطلائع،

٢٨١- شرح أبيات سيويه. لابن السيرافي. تحقيق: د. محمد علي سلطاني. لا ط. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٦هـ.

٢٨٢- شرح أبيات مغني اللبيب. للبغدادى. تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. ط: ٢. دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٧هـ.

٢٨٣- شرح اختيارات المفضل. للخطيب التبريزي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط: ٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ.

٢٨٤- شرح أشعار الهذليين. لأبي سعيد السكري. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. ط: ٢. القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٤٢٥هـ.

٢٨٥- شرح الألفية لابن الناظم. لبدر الدين بن مالك. تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. بيروت: دار الجليل،

٢٨٦- شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد. ود. محمد بدوي المختون. ط: ١. القاهرة: دار هجر، ١٤١٠هـ.

٢٨٧- شرح التسهيل. للمرادي. تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد. ط: ١. المنصورة: مكتبة الإيمان، ١٤٢٧هـ.

٢٨٨- شرح الحدود النحوية. للفاكهي. تحقيق: د. صالح بن حسين العايد. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

٢٨٩- شرح الحديث المقتضى في مبعث النبي المصطفى. لأبي شامة المقدسي. تحقيق: جمال عزون. ط: ١. الشارقة: مكتبة العمرين العلمية، ١٤٢٠هـ.

٢٩٠- شرح الحماسة. للمرزوقي. نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون. ط: ١. بيروت:

دار الجيل، ١٤١١هـ.

٢٩١- شرح الدروس. لابن الدهان. تحقيق: د. إبراهيم الأدكاوي. ط: ١. القاهرة:

مطبعة الأمانة، ١٤١١هـ.

٢٩٢- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير

مصري. ط: ١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ.

٢٩٣- شرح السلم في المنطق للأخضري. لعبد الرحيم فرج الجندي. القاهرة: المكتبة

الأزهرية، ١٤١٨هـ.

٢٩٤- شرح السنة. للنفوي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش. ط: ٢.

بيروت - دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

٢٩٥- شرح الفصيح. للزخشري. تحقيق: د. إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي.

مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

٢٩٦- شرح ألفية ابن معطي. لابن القواس. تحقيق: علي موسى الشوملي. ط: ١.

الرياض: مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ.

٢٩٧- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. لأبي بكر بن الأبناري. تحقيق: عبد

السلام هارون. ط: ٢. القاهرة: دار المعارف،

٢٩٨- شرح القصائد العشر. للتبريزي. قدم له: فواز الشعار. ط: ١. بيروت: مؤسسة

المعارف، ١٤١٨هـ.

٢٩٩- شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم هريدي. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٣٠٠- شرح الكوكب المنير. المسمى بمختصر التحرير. لابن النجار محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى. تحقيق: د. محمد الزحيلي، د. نزيه حماد. ط: ٢. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٣هـ.

٣٠١- شرح اللمع في النحو. للقاسم بن محمد الواسطي. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ.

٣٠٢- شرح اللمع لابن برهان العكبري. تحقيق: د. فائز فارس. ط: ١. الكويت، ١٤٠٤هـ.

٣٠٣- شرح اللمع للأصفهاني. لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي. تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عابة. ط: ١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٠هـ.

٣٠٤- شرح المفصل الموسوم بالتخمير. لصدر الأفاضل الخوارزمي. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.

٣٠٥- شرح المفصل. لابن يعيش. بيروت: عالم الكتب،

٣٠٦- شرح المفضليات للأنباري. تحقيق: د. محمد نبيل طريفي. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٤٢٤هـ.

٣٠٧- شرح المقدمة الجزولية. لأبي علي الشلوين. تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٣هـ.

٣٠٨- شرح المقدمة المحسبة. لابن بابشاذ. تحقيق: خالد عبد الكريم. ط: ١. الكويت، ١٩٧٦م.

٣٠٩- شرح الملوكي. لابن يعيش. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط: ١. حلب: المكتبة العربية، ١٣٩٣هـ.

٣١٠- شرح الهداية. للمهدوي. تحقيق: د. حازم سعيد حيدر. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٦هـ.

٣١١- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق: د. صاحب أبو جناح،

٣١٢- شرح جمل الزجاجي. لابن خروف. تحقيق: د. سلوى عرب. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٣١٣- شرح ديوان المتنبي. المنسوب للعكبري. ضبطه: مصطفى السقا، وزميلاه. بيروت: دار المعرفة،

٣١٤- شرح ديوان امرئ القيس. شرحه: حسن السندوبي. ط: ٣. القاهرة: مطبعة الاستقامة، ١٣٧٣هـ.

٣١٥- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري. وضعه وضبط الديوان: عبد الرحمن البرقوقي. بيروت: دار الكتاب العربي،

٣١٦- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى. لأبي العباس ثعلب. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.

٣١٧- شرح ديوان كعب بن زهير. صنعه: أبو سعيد السكري. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥.



٣١٨- شرح شواهد الإيضاح. لابن بري. تحقيق: د. عيد مصطفى درويش ومراجعة: د.

محمد مهدي علام. القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ.

٣١٩- شرح شواهد المغني. للسيوطي. لجنة إحياء التراث العربي،

٣٢٠- شرح عمدة الحفاظ. لابن مالك. تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري. بغداد:

مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.

٣٢١- شرح عيون الإعراب. لعلي بن فضال المجاشعي. تحقيق: حسناء عبد العزيز

القنيعر. ط: ١. ١٤١٣هـ.

٣٢٢- شرح فتح القدير. لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي. ط: ٢. بيروت:

دار الفكر،

٣٢٣- شرح قطر الندى. لابن هشام. ومعه سبل الهدى لمحمد محيي الدين عبد الحميد.

ط: ١. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ.

٣٢٤- شرح كتاب سيويه للسيرافي. تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين. الهيئة

المصرية للكتاب، ١٩٩٠م.

٣٢٥- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. للعسكري. تحقيق: عبد العزيز أحمد.

ط: ١. مطبعة البابي الحلبي، ١٣٨٣هـ.

٣٢٦- شرح مشكل شعر المتنبي. لابن سيده. تحقيق: د. محمد رضوان الداية. دمشق: دار

المأمون للتراث،

٣٢٧- شرح نهج البلاغة. لأبي حامد عز الدين بن أبي الحديد المدائني. تحقيق: محمد عبد

الكريم النمري. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

- ٣٢٨- شروح سقط الزند. تحقيق: مصطفى السقا وآخرين. ط: ٣. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ.
- ٣٢٩- الشريعة. لأبي بكر الأجري. تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي. ط: ٢. الرياض: دار الوطن، ١٤٢٠هـ.
- ٣٣٠- شعب الإيمان. للبيهقي. تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.
- ٣٣١- شعر الأحوص الأنصاري. تحقيق: عادل سليمان جمال. ط: ٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ.
- ٣٣٢- شعر الأخطل. صنعة السكري. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط: ٤. دمشق: دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ.
- ٣٣٣- شعر الخوارج. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٤م.
- ٣٣٤- شعر الكميت بن زيد الأسدي. جمع وتقديم: د. داود سلوم. ط: ٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ.
- ٣٣٥- شعر بني كنانة في الجاهلية وصدر الإسلام. جمع وتحقيق: د. إبراهيم النعانة. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤٢٨هـ.
- ٣٣٦- شعر عروة بن الورد العسبي. صنعة أبي يوسف يعقوب السكيت. تحقيق: د. محمد فؤاد نعناع. ط: ١. القاهرة- الكويت: مكتبة الخانجي - مكتبة دار العروبة، ١٤١٥هـ.
- ٣٣٧- شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي. جمعه: مطاع الطرايشي. ط: ٣. دمشق: مكتبة دار البيان، ١٤١٤هـ.

٣٣٨- شعر غطفان في الجاهلية وصدر الإسلام. جمع وتحقيق: د. إبراهيم النعانة. ط: ١.

عمان: دار جرير، ١٤٢٨هـ.

٣٣٩- شعر قبيلة كلب حتى نهاية العصر الأموي. جمع وتحقيق: أحمد محمد علي عبيد. أبو

ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٩م.

٣٤٠- شعر ابن ميادة. جمع وتحقيق: د. حنا جميل حداد. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٢هـ.

٣٤١- شعر نصيب بن رباح. تحقيق: داود سلوم. بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٧م.

٣٤٢- الشعر والشعراء. لابن قتيبة. تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٣هـ.

٣٤٣- شعراء إسلاميون. د. نوري حمودي القيسي. ط: ٢. بيروت: علم الكتب - دار

النهضة العربية، ١٤٠٥هـ.

٣٤٤- شعراء النصرانية. للويس شيخو. القاهرة: مكتبة الآداب،

٣٤٥- شعراء أميون. د. نوري حمودي القيسي. ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٣٩٦هـ.

٣٤٦- شفاء العليل. للسلسلي. تحقيق: د. الشريف عبد الله البركاتي. ط: ١. مكة المكرمة:

المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ.

٣٤٧- الصاحبي. لابن فارس. تحقيق: أحمد صقر. القاهرة: البابي الحلبي،

٣٤٨- الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشى الآخرين. ط: ٢. الكويت: دار

ابن قتيبة، ١٩٩٣. (مصور من طبعة: أدلف هلز هوسن، ١٩٢٧م).

٣٤٩- الصحاح. للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط: ٣. بيروت: دار العلم

للملايين، ١٤٠٤هـ.

- ٣٥٠- صحيح البخاري . للإمام محمد بن عبد الله البخاري . استانبول : المكتبة الإسلامية،
- ٣٥١- صحيح مسلم . للإمام مسلم بن الحجاج . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . ط: ١ . القاهرة: دار الحديث، ١٤١٢هـ.
- ٣٥٢- ضرائر الشعر (ما يجوز للشاعر في الضرورة). للقيرواني. تحقيق: د. محمد زغلول سلام، ود. محمد مصطفى هدارة. الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية،
- ٣٥٣- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر. للآلوسي. شرحه: محمد بهجة الأثري. ط: ١. القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٤١٨هـ.
- ٣٥٤- الضرائر. لابن عصفور. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط: ٢. ١٤٠٢هـ.
- ٣٥٥- الضرورة الشعرية في النحو العربي. د. محمد حماسة عبد اللطيف. مكتبة دار العلوم.
- ٣٥٦- طبقات الشافعية الكبرى. للسبكي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح الحلو. ط: ٢. دار هجر، ١٤١٣هـ.
- ٣٥٧- طبقات الشافعية. لمحمد بن عمر بن قاضي شُهبة. تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.
- ٣٥٨- الطبقات الكبير. لابن سعد. تحقيق: د. محمد علي عمر. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ.
- ٣٥٩- طبقات المفسرين. للدودي. تحقيق: علي محمد عمر. ط: ٢. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٥هـ.

٣٦٠- طبقات النحويين البصريين. للسيرافي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء. ط: ١. دار

الاعتصام، ١٤٠٥هـ.

٣٦١- طبقات النحويين واللغويين. للزبيدي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ٢.

مصر: دار المعارف،

٣٦٢- طبقات فحول الشعراء. لابن سلام. تحقيق: محمود شاكر. جلة: دار المدني،

٣٦٣- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين. د. عبد الفتاح حسن

علي البجة. ط: ١. عمان: دار الفكر، ١٤١٩هـ.

٣٦٤- العقد الفريد. لابن عبد ربه. شرحه وضبطه: أحمد أمين وزميلاه. القاهرة: لجنة

التأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٤هـ.

٣٦٥- علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم. د. محمد أحمد خضير. القاهرة:

مكتبة الإنجلو المصرية،

٣٦٦- العلة النحوية نشأتها وتطورها. د. مازن المبارك. ط: ١. دمشق: المكتبة الحديثة، ١٩٦٥م.

٣٦٧- علل النحو. للوراق. تحقيق: د. محمود جاسم محمد الدرويش. ط: ١. الرياض:

مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ.

٣٦٨- علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق. د. فايز الداية. ط: ٥. دمشق: دار الفكر

المعاصر، ١٤٢٧هـ.

٣٦٩- علم الدلالة. د. أحمد مختار عمر. ط: ٣. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢م.

٣٧٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري. لبدر الدين العيني. بيروت: دار إحياء

التراث العربي،

٣٧١- العمدة في محاسن الشعر وآدابه. لابن رشيق القيرواني. بلا بيانات نشر.

٣٧٢- غاية النهاية في طبقات القراء. لابن الجزري. نشره: ج. برجستراسر. ط: ٣.

بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.

٣٧٣- غرائب القرآن ورجائب الفرقان. لنظام الدين النيسابوري. تحقيق: إبراهيم عطوة

عوض. ط: ١. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨١هـ.

٣٧٤- غريب الحديث. لإبراهيم بن إسحاق الحربي. تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم بن

محمد العايد. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ.

٣٧٥- غريب الحديث. لابن قتيبة. تحقيق: د. عبد الله الجبوري. ط: ١. بغداد: مطبعة

العاني، ١٣٩٧هـ.

٣٧٦- غريب الحديث. للخطابي. تحقيق: عبد الكريم العزاوي. مكة المكرمة: جامعة أم

القرى، ١٤٠٢هـ.

٣٧٧- غريب الحديث. للقاسم بن سلام الهروي. تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان. ط: ١.

بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٦هـ.

٣٧٨- الغريب المصنف. للقاسم بن سلام. تحقيق: د. محمد المختار العبيدي. ط: ٢.

تونس: المجمع التونسي لعلوم والآداب والفنون - دار سحنون للنشر، ١٤١٦هـ.

٣٧٩- الفائق للزغشري. تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ٢.

بيروت: دار المعرفة،

٣٨٠- الفاخر. للمفضل بن سلمة. تحقيق: عبد العليم الطحاوي. القاهرة: الهيئة العامة

المصرية للكتاب، ١٩٧٤ م.

٣٨١- الفاضل. للمبرد. تحقيق: عبد العزيز الميمني. ط: ٣. القاهرة: مطبعة دار الكتب

المصرية، ١٤٢١ هـ.

٣٨٢- فتاوى السبكي. تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي. بيروت: دار المعرفة،

٣٨٣- فتح القدير. للشوكاني. ط: ١. دمشق-بيروت: دار ابن كثير-دار الكلم الطيب،

١٤١٤ هـ.

٣٨٤- الفريد في إعراب القرآن المجيد. للمتجرب الهمداني. تحقيق: محمد نظام الدين

الفتيح. ط: ١. المدينة المنورة: مكتبة دار الزمان، ١٤٢٧ هـ.

٣٨٥- الفريدة في شرح القصيدة. لابن الخباز. تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٠ هـ.

٣٨٦- الفسر. لابن جني. تحقيق: د. رضا رجب. ط: ١. دمشق: دار الينابيع، ٢٠٠٤ م.

٣٨٧- الفصول في الأصول. للجصاص. تحقيق: د. عجيل جاسم النشمي. ط: ١.

الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٤٠٥ هـ.

٣٨٨- الفصول في القوافي. لابن الدهان. تحقيق: د. صالح حسين العايد. ط: ١.

الرياض: دار إشبيلية، ١٤١٨ هـ.

٣٨٩- الفلاكة والمفلوكون. لأحمد بن علي الدلجي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية،

١٤١٣هـ.

٣٩٠- فهرسة ابن خير الاشبيلي. لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي.

تحقيق: محمد فؤاد منصور. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

٣٩١- الفهرست. لابن النديم. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٨هـ.

٣٩٢- فوات الوفيات. للكتبي. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار صادر،

٣٩٣- في أصول النحو. لسعيد الأفغاني. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

٣٩٤- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح. لأبي عبد الله محمد بن الطيب

الفاشي. تحقيق: أ.د. محمود يوسف فجال. ط: ١. دبي: دار البحوث والدراسات

الإسلامية وإحياء التراث، ١٤٢١هـ.

٣٩٥- القاعدة النحوية تحليل ونقد. د. محمود حسن الجاسم. ط: ١. دمشق: دار الفكر،

١٤٢٨هـ.

٣٩٦- القرط على الكامل. لابن سعد الخير. بلا بيانات نشر.

٣٩٧- قواطع الأدلة في الأصول. لأبي المظفر السمعاني. تحقيق: محمد حسن محمد حسن

إسماعيل الشافعي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

٣٩٨- قواعد الشعر. لأبي العباس ثعلب. تحقيق: د. رمضان عبد الوهاب. ط: ٢.

القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٥م.

٣٩٩- القياس في النحو. د. منى إلياس. ط: ١. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٥هـ.



٤٠٠- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح. لابن أبي الربيع. تحقيق: د. فيصل الحفيان. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ.

٤٠١- الكافي في العروض والقوافي. للخطيب التبريزي. تحقيق: الحساني حسن عبد الله. ط: ٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٥هـ.

٤٠٢- الكامل في التاريخ. لأبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني. تحقيق: عبد الله القاضي. ط: ٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

٤٠٣- الكامل. للمبرد. تحقيق: د. أحمد الدالي. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

٤٠٤- كتاب الإبدال. لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: عز الدين التنوخي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٨٠هـ.

٤٠٥- كتاب الأمالي. للقالبي. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ.

٤٠٦- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل. لأبي بكر بن خزيمة. تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان. ط: ٥. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٤هـ.

٤٠٧- كتاب الحلل في إصلاح الحلل من كتاب الجمل. لابن السيد البطليوسي. تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي.

٤٠٨- كتاب الحماسة بترتيب الأعلام الشتمري. تحقيق: مصطفى عليان. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.

٤٠٩- كتاب الشعر. للفارسي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ.

- ٤١٠- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر. لأبي هلال العسكري. تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٦هـ.
- ٤١١- كتاب العين. للخليل بن أحمد. تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال،
- ٤١٢- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. لأبي بكر بن أبي شيبة الكوفي. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ.
- ٤١٣- كتاب سيبويه. لأبي بشر عمرو بن عثمان. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
- ٤١٤- الكشف. للزغشري. بيروت: دار الفكر،
- ٤١٥- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. لإسماعيل بن محمد العجلوني. تحقيق: أحمد القلاش. ط: ٤. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- ٤١٦- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. لحاجي خليفة. بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
- ٤١٧- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي. تحقيق: د. أحمد الدالي. مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٥هـ.
- ٤١٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع. لمكي بن أبي طالب. تحقيق: د. محي الدين رمضان. ط: ٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.

٤١٩- الكليات. للكفوي. أعده للطبع: د. عدنان درويش ومحمد المصري. ط: ٢.

بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ.

٤٢٠- الكوكب الدرّي. للإسنوي. تحقيق: د. محمد حسن عواد. ط: ١. عمان: دار عمار،

١٤٠٥هـ.

٤٢١- اللامات. للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك. ط: ٢. بيروت: دار صادر،

١٤١٢هـ. (مصور من مجمع اللغة العربية بدمشق).

٤٢٢- لباب الآداب. لأبي منصور الثعالبي. تحقيق: أحمد حسن ليج. ط: ١. بيروت: دار

الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

٤٢٣- لباب الآداب. لأسامة بن منقذ. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ.

٤٢٤- اللباب في علوم الكتاب. لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي. تحقيق:

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. ط: ١. بيروت: دار

الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

٤٢٥- اللباب. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: غازي مختار طليبات، ود. عبد الإله نبهان.

ط: ١. دمشق-بيروت: دار الفكر-دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ.

٤٢٦- لسان العرب. لابن منظور. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٤١٠هـ.

٤٢٧- لسان الميزان. لابن حجر العسقلاني. تحقيق: دائرة المعارف النظامية-الهند. ط: ٣.

بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٦هـ.

٤٢٨- اللغة العربية معناها ومبناها. د. تمام حسان. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٢١هـ.

- ٤٢٩- اللغة بين المعيارية والوصفية. د. تمام حسان. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤١٢هـ.
- ٤٣٠- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة. ، لعبد الملك بن عبد الله الجويني. تحقيق: فؤاد حسين محمود. ط: ٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.
- ٤٣١- لمع الأدلة. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: سعيد الأفغاني. دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.
- ٤٣٢- اللمع في العربية. لابن جني. تحقيق: فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافية،
- ٤٣٣- اللمع في العربية. لابن جني. تحقيق: حامد المؤمن. ط: ٢. بيروت: عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ.
- ٤٣٤- اللمع في العربية، لابن جني. تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف. ط: ١. ١٣٩٩هـ.
- ٤٣٥- المؤلف والمختلف. للأمدى. بلا بيانات نشر.
- ٤٣٦- ما ينصرف وما لا ينصرف. للزجاج. تحقيق: د. هدى محمود قراعة. ط: ٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٤هـ.
- ٤٣٧- المبرد سيرته ومؤلفاته. د. خديجة الحديثي. ط: ١. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٠م.
- ٤٣٨- المبسوط. للسرخسي. بيروت: دار المعرفة،
- ٤٣٩- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة. لابن جني. تحقيق: د. حسن هندراوي. ط: ١. دمشق-بيروت: دار القلم-دار المنارة، ١٤٠٧هـ.

٤٤٠- المتبع في شرح اللمع. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: د. عبد الحميد حمد محمود

الزوي. ط: ١. بنغازي: جامعة قار يونس، ١٩٩٤ م.

٤٤١- المثل السائر. لابن الأثير. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة

العصرية، ١٩٩٥ م.

٤٤٢- مجاز القرآن. لأبي عبيدة. تحقيق د. فؤاد سزكين. القاهرة: مكتبة الخانجي،

٤٤٣- مجالس ثعلب. لأبي العباس أحمد بن يحيى. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٥.

القاهرة: دار المعارف،

٤٤٤- مجمع الأمثال للميداني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة الحلبي،

٤٤٥- مجمل اللغة. لابن فارس. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ط: ١. بيروت:

مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤ هـ.

٤٤٦- مجموع فتاوى ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية. جمعه: عبد الرحمن بن محمد بن

قاسم وابنه محمد، بلا بيانات نشر.

٤٤٧- المجموع. للنووي. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧ م.

٤٤٨- المحاسن والأضداد. للجاحظ. ط: ٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٥ هـ.

٤٤٩- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء. لأبي القاسم الحسين بن محمد

الأصفهاني. تحقيق: عمر الطباع. بيروت: دار القلم، ١٤٢٠ هـ.

٤٥٠- المحتسب. لابن جني. تحقيق: علي النجد ناصف وزميلي. القاهرة، ١٤١٥ هـ.

- ٤٥١- المحصول في أصول الفقه. لأبي بكر بن العربي. تحقيق: حسين علي البدري وسعيد فودة. ط: ١. عمان: دار البيارق، ١٤٢٠هـ.
- ٤٥٢- المحصول في شرح الفصول. لابن إياز البغدادي. تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار. عمان: دار عمار، ١٤٣١هـ.
- ٤٥٣- المحصول في علم الأصول. لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي. تحقيق: طه جابر فياض العلواني. ط: ١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٠هـ.
- ٤٥٤- المحكم والمحيط الأعظم. لابن سيده. تحقيق: عبد الحميد هندراوي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
- ٤٥٥- المحكم والمحيط الأعظم. لابن سيده. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. ط: ١. معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ١٣٧٧هـ.
- ٤٥٦- المحلى. لابن حزم. بيروت: دار الآفاق الجديدة،
- ٤٥٧- مختارات شعراء العرب. لابن الشجري. تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة: دار نهضة مصر،
- ٤٥٨- مختصر ابن خالويه. عناية: برجشتراسر. القاهرة: مكتبة المتنبي،
- ٤٥٩- مختصر متهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل. لابن الحاجب. تحقيق: د. نذير حمادو. ط: ١. بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٧هـ.
- ٤٦٠- المخصص. لابن سيده. بيروت: دار الكتب العلمية،
- ٤٦١- المدارس النحوية. د. شوقي ضيف. ط: ٧. القاهرة: دار المعارف،

٤٦٢- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. د. مهدي المخزومي. أبو ظبي:

المجمع الثقافي، ١٤٢٣هـ.

٤٦٣- المذكر والمؤنث. لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. القاهرة:

وزارة الأوقاف، ١٤٠١هـ.

٤٦٤- المذكر والمؤنث. لأبي حاتم السجستاني. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. ط: ١.

دمشق- دبي: دار الفكر- مركز جمعة الماجد، ١٤١٨هـ.

٤٦٥- المذكر والمؤنث. للفراء. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. القاهرة: دار التراث، ١٩٧٥م.

٤٦٦- مرآة الجنان وعبرة اليقظان. لأبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي. القاهرة: دار

الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ.

٤٦٧- مراتب النحويين. لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار

الفكر العربي.

٤٦٨- المرتجل. لابن الخشاب. تحقيق: علي حيدر. دمشق، ١٣٩٢هـ.

٤٦٩- المزهري. للسيوطي. شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك وزميله. بيروت: المكتبة

العصرية، ١٤٠٨هـ.

٤٧٠- المسائل البصريات. للفراسي. تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد. ط: ١. القاهرة: مطعة

المدني، ١٤٠٥هـ.

٤٧١- المسائل الحلييات. للفراسي. تحقيق: د. حسن هنداي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ.

٤٧٢- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي. د. محمد بن عبد الرحمن

بن عبد الله السيهي. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦هـ.

٤٧٣- المسائل الشيرازيات. للفراسي. تحقيق: د. حسن هنداي. ط: ١. الرياض: كنوز  
أشيليا، ١٤٢٤هـ.

٤٧٤- المسائل العسكرية. للفراسي. تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. ط: ١.  
القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ.

٤٧٥- المسائل العضديات. للفراسي. تحقيق: د. علي جابر المنصوري. ط: ١. بيروت: عالم  
الكتب، ١٤٠٦هـ.

٤٧٦- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. للفراسي. تحقيق: صلاح الدين عبد الله  
السكاوي. بغداد: وزارة الأوقاف،

٤٧٧- المسائل المثورة لأبي علي الفراسي. تحقيق: مصطفى الحديري. دمشق: مجمع اللغة العربية،

٤٧٨- مسائل خلافية في النحو. للعكبري. تحقيق: محمد خير الحلواني. ط: ١. بيروت:  
دار الشرق، ١٤١٢هـ.

٤٧٩- المساعد. لابن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم  
القرى، ١٤٠٢هـ.

٤٨٠- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. لابن فضل الله العمري. تحقيق: أ.د. محمد عبد  
القادر خريسات وزميله. العين الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتراث والتاريخ،

٤٨١- المستدرك على الصحيحين. لأبي عبد الله الحاكم. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.  
ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

٤٨٢- المستصفى في علم الأصول. لأبي حامد الغزالي. تحقيق: محمد عبد السلام عبد  
الشافى. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.



- ٤٨٣- المستقصى في أمثال العرب. للزنجشري. ط: ٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧ م.
- ٤٨٤- المسلسل في غريب لغة العرب. لأبي طاهر محمد بن يوسف التميمي. تحقيق: محمد عبد الجواد. القاهرة: مكتبة الخانجي،
- ٤٨٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل. إشراف: د. سمير طه مجذوب. إعداد: محمد سليم إبراهيم سمارة وآخرين. ط: ١. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٣ هـ.
- ٤٨٦- مشكل إعراب القرآن. لمكي بن أبي طالب. تحقيق: د. حاتم الضامن. ط: ٤. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨ هـ.
- ٤٨٧- المصباح لما اغتم من شواهد الإيضاح. لابن يسعون. تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني. ط: ١. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٢٩ هـ.
- ٤٨٨- المصنف. لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط: ٢. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣ هـ.
- ٤٨٩- المقصور والمدود. لابن ولاد. عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني. ط: ٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣ هـ.
- ٤٩٠- المطلع على أبواب الفقه (المطلع على أبواب المقنع). لمحمد بن أبي الفتح البعلبي. تحقيق: محمد بشير الأدلبي. بيروت: المكتب الإسلامي، دار النشر: المكتب الإسلامي، ١٤٠١ هـ.
- ٤٩١- معاني الحروف. للرماني. تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ط: ٣. بيروت: دار الشروق، ١٤٠٤ هـ.

٤٩٢- معاني القراءات. للأزهري. حققه: أحمد فريد المزيدي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ.

٤٩٣- معاني القرآن الكريم. للنحاس. تحقيق: محمد علي الصابوني. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.

٤٩٤- معاني القرآن وإعرابه. للزجاج. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلي. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.

٤٩٥- معاني القرآن. للأخفش. تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

٤٩٦- معاني القرآن. للأخفش. تحقيق: د. هدى قراعة. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ.

٤٩٧- معاني القرآن. للفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية، ١٤٠٥هـ.

٤٩٨- المعاني الكبير. لابن قتيبة. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

٤٩٩- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص. لعبد الرحيم العباسي. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. لا ط. بيروت: عالم الكتب، ١٣٦٧هـ.

٥٠٠- المعتمد في أصول الفقه. لأبي الحسين البصري. تحقيق: محمد حميد الله. ومعاونيه. دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٣٨٤هـ.

٥٠١- معجم الأدباء. لياقوت الحموي. تحقيق: د. إحسان عباس. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

٥٠٢- معجم الشعراء. للمرزباني. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة،

٥٠٣- معجم القراءات د. عبد اللطيف الخطيب. ط: ١. دمشق: دار سعد الدين، ١٤٢٢هـ.

٥٠٤- المعجم الكبير. للطبراني. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط: ٢. الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ.

٥٠٥- معجم ما استعجم. لأبي عبيد البكري. تحقيق: مصطفى السقا. ط: ٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

٥٠٦- معجم مقاييس اللغة. لابن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجليل، ١٤٢٠هـ.

٥٠٧- معجم البلدان. لياقوت الحموي. بيروت: دار صادر،

٥٠٨- معرفة السنن والآثار عن الامام أبي عبد الله محمد بن أدریس الشافعي. لأبي بكر البيهقي. تحقيق: سيد كسروي حسن. بيروت: دار الكتب العلمية،

٥٠٩- معرفة القراء الكبار. للذهبي. تحقيق: بشار عواد معروف وزميله. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

٥١٠- مغني اللبيب. لابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك، وعلي حمد الله ومراجعة: سعيد الأفغاني. ط: ٦. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.

٥١١- المغني في النحو. لابن فلاح اليمني. ط: ١. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٩.

٥١٢- المغني. لابن قدامة. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط: ٣. المملكة العربية السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤١٧هـ.

٥١٣- المفردات. للراغب الأصفهاني. تحقيق: صفوان داودي. ط: ٣. دمشق: دار القلم، ١٤٢٣هـ.

٥١٤- المفصل. للزمخشري. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤٢٥هـ.

٥١٥- المفضليات. اختيار الفضل الضبي. تحقيق: أحمد شاکر وعبد السلام هارون. ط: ٨. القاهرة: دار المعارف،

٥١٦- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. للسخاوي. تحقيق: محمد عثمان الخشت. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ.

٥١٧- المقاصد الشافية. للشاطبي. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.

٥١٨- المقتصد في شرح الإيضاح. للجرجاني. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. لا ط. العراق: دار الرشيد، ١٩٨٢م.

٥١٩- المقتضب. للمبرد. تحقيق: د. عبد الخالق عزيمة. بيروت: عالم الكتب،

٥٢٠- المقرب. لابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،

- ٥٢١- المكتفى في الوقف والابتداء. لأبي عمرو الداني. تحقيق: جابر زايد مخلف. الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣م.
- ٥٢٢- الملخص في ضبط قوانين العربية. لابن أبي الربيع. تحقيق: د. علي سلطان الحكي. ط: ١. ١٤٠٥هـ.
- ٥٢٣- الممتع في التصريف. لابن عصفور. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط: ١. بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.
- ٥٢٤- من أسرار اللغة. د. إبراهيم أنيس. ط: ٧. القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٩٤م.
- ٥٢٥- من تاريخ النحو. لسعيد الأفغاني. الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٧٨م.
- ٥٢٦- مناهج البحث في اللغة. د. تمام حسان. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٠٧هـ.
- ٥٢٧- مناهج اللغويين في تقرير العقيدة. د. محمد الشيخ عليو محمد. ط: ١. الرياض: مكتبة دار المنهاج، ١٤٢٧هـ.
- ٥٢٨- المنحول في تعليقات الأصول. لأبي حامد الغزالي. تحقيق: د. محمد حسن هيتو. ط: ٢. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٠هـ.
- ٥٢٩- المنصف. لابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين. ط: ١. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ.
- ٥٣٠- المنطق الصوري والرياضي. لعبد الرحمن بدوي. ط: ٤. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٧م.
- ٥٣١- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية. د. عبد الأمير محمد أمين الورد. ط: ١. بيروت - بغداد: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - مكتبة دار التريّة، ١٣٩٥هـ.

٥٣٢- المذهب في فقه الإمام الشافعي. لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي. بيروت: دار الفكر،

٥٣٣- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. د. خديجة الحديثي. الجمهورية العراقية: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١م.

٥٣٤- نتائج الفكر. للسهيلى. تحقيق: د. محمد البنا. القاهرة: دار الاعتصام.

٥٣٥- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي. د. أحمد عبد الستار الجوارى. المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ.

٥٣٦- النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج. د. عبده الراجحي. بيروت: مكتبة النهضة العربية، ١٩٧٩م.

٥٣٧- النحو وكتب التفسير. د. إبراهيم رفيده. ط: ٣. مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م.

٥٣٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي. ط: ٣. الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ.

٥٣٩- النشر في القراءات العشر. لابن الجزري. صححه: علي محمد الضباع. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة،

٥٤٠- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. د. حسن خميس سعيد الملخ. ط: ١. عمان: دار الشروق، ٢٠٠٠م.

٥٤١- نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية. د. مصطفى بن حمزة.

ط: ١٤٢٥هـ.

٥٤٢- نكت الهميان في نكت العميان. لخليل بن أبيك الصفدي. بلا بيانات نشر.

٥٤٣- النكت في تفسير كتاب سيويه. للأعلم. تحقيق: زهير سلطان. ط: ١.

الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٠٧هـ.

٥٤٤- نهاية الأرب في فنون الأدب. للنويري. تحقيق: مفيد قميحة وآخرين. ط: ١.

بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.

٥٤٥- نهاية الوصول. للساعاتي. تحقيق: د. سعد السلمي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى،

١٤١٨هـ.

٥٤٦- النهاية في غريب الحديث والأثر. لابن الأثير. تحقيق: د. طاهر الزواوي ود. محمود

الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ.

٥٤٧- النوادر في اللغة. لأبي زيد الأنصاري. تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد. ط: ١.

بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ.

٥٤٨- هدية العارفين. لإسماعيل باشا البغدادي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

٥٤٩- هشام بن معاوية الضرير حياته وآراؤه ومنهجه. د. تركي بن سهو العتيبي. ط: ١.

١٤١٦هـ.

٥٥٠- همع الهوامع. للسيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين. ط: ١. بيروت: دار الكتب

العلمية، ١٤١٨هـ.

٥٥١- مع الهوامع. للسيوطي. عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني. ط: ١. مصر: مكتبة الخانجي، ١٣٢٧هـ.

٥٥٢- الوافي بالوفيات. لخليل بن أليك الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.

٥٥٣- واو الثمانية بين الإقرار والإنكار. د. زين كامل الخويسكي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م.

٥٥٤- الوحشيات. لأبي تمام. تحقيق: عبد العزيز الميمني. زاد في حواشيه: محمود محمد شاكر. ط: ٣. القاهرة: دار المعارف،

٥٥٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة،

ثانيًا: المخطوطات:

١- التذيل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان. (مخطوط في دار الكتب القومية رقم: ٦٠١٦هـ).

٢- تهذيب تذكرة الفارسي. لابن جني. (مخطوط في مجلس الشورى الإيراني. رقم: ٩٥٨٠).

٣- شرح كتاب سيويه. للسيرافي. (مخطوطة دار الكتب والوثائق القومية رقم: ١٣٧ نحو).

٤- الغرة في شرح اللمع. لابن الدهان. (مخطوطة في مكتبة قليج علي برقم: ٩٣٠).



## ثالثاً: الدروريات:

٥٥٦-١- مجلة التراث العربي. العدد: ٩٢. ديسمبر ٢٠٠٣- ذو القعدة ١٤٢٤هـ.

والعدد: ٦٤. صفر ١٤١٧هـ.

٢- مجلة الجامعة الإسلامية. العدد: ١١١. ١٤٢١هـ.

٣- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها. الجزء: ١٧. العدد:

٣٢. ذو الحجة ١٤٢٥هـ.

٤- مجلة حوليات التراث. العدد: ٧. ٢٠٠٧م.

٥- مجلة عالم الكتب. المجلد: ٢٥. العدد: ٣، ٤. سنة: ١٤٢٤-١٤٢٥هـ.

٦- مجلة اللسانيات، العدد العاشر، جامعة الجزائر. ٢٠٠٥م.

## رابعاً: الرسائل العلمية:

١- الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي. إعداد: عبد الرحمن بن

مردد بن ضيف الله الطلحي. جامعة أم القرى. ١٤٢٤هـ.

٢- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة. لابن جني. تحقيق: يسري قاسم

القواسمي. كلية الآداب جامعة القاهرة. ١٩٧١م.

٣- الباحث الكاملية. تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد. جامعة القاهرة، كلية دار

العلوم، ١٣٩٨هـ.

٤- المنخل في إعراب أبيات المفصل. لغز الدين المراغي وجمال البخاري. تحقيق:  
سليمان بن عبد الرحمن بن عبيد الحمود. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

١٤١٨هـ

## ٧- فهرس الموضوعات

٥	المقدمة
١١	التمهيد
١٢	تعريف بابن الدهان
٢٥	الفصل الأول
	منهج ابن الدهان
٢٧	المبحث الأول: طريقته في شرح اللمع
٣٢	المبحث الثاني: طريقته في شرح شواهد
٣٦	المبحث الثالث: طريقته في شرح أمثله
٣٨	المبحث الرابع: طريقته في الاستدراك
٤٠	المبحث الخامس: الاستقصاء والتفريع
٤٩	الفصل الثاني
	مصادر ابن الدهان
٥٥	المبحث الأول: العلماء
٦١	المبحث الثاني: الكتب
٧٣	الفصل الثالث
	الخلاف عند ابن الدهان وموقفه منه
٧٤	المبحث الأول: عنايته بالخلاف

٧٨	المبحث الثاني: موقفه من البصريين
٨٢	المبحث الثالث: موقفه من الكوفيين
٨٦	المبحث الرابع: موقفه من ابن جني
٨٩	الفصل الرابع
	أثر المعنى الشرعي في الخلاف النحوي عند ابن الدهان
٩٣	المبحث الأول: الدلالة التركيبية
١٠١	المبحث الثاني: الدلالة الشرعية
١١٣	المبحث الثالث: أقوال الفقهاء
١١٩	الفصل الخامس
	شخصية ابن الدهان النحوية
١٢٠	المبحث الأول: مناقشاته
١٢٨	المبحث الثاني: نقده واعتراضاته
١٣٣	المبحث الثالث: آراؤه واختياراته
١٤٥	الفصل السادس
	الأصول النحوية عند ابن الدهان
١٤٦	المبحث الأول: الأصول السماعية
١٥٧	المبحث الثاني: القياس
١٧٥	الفصل السابع
	التعليل عند ابن الدهان

- ١٨٢ المبحث الأول: العلل التعليمية والقياسية
- ١٨٨ المبحث الثاني: الجدل واستخدام المنطق في التعليل
- ١٩٧ الفصل الثامن
- العوامل النحوية عند ابن الدهان
- ٢٠٢ الآراء في طبيعة العامل
- ٢٠٨ المبحث الأول: العوامل اللفظية
- ٢١٤ المبحث الثاني: العوامل المعنوية
- ٢٢٠ المبحث الثالث: تقدير العامل
- ٢٢٥ المبحث الرابع: تعدد المعمولات
- ٢٢٩ الفصل التاسع
- قيمة كتاب الغرة
- ٢٣٠ المبحث الأول: مزاياه
- ٢٣٦ المبحث الثاني: المآخذ عليه
- ٢٤٢ المبحث الثالث: أثره فيمن بعده
- ٢٤٨ أهم النتائج
- ٢٥١ القسم الثاني: التحقيق
- ٢٥٢ توثيق نسبة الكتاب
- ٢٥٣ منهج التحقيق
- ٢٥٣ وصف النسخ

١	باب إن وأخواتها
١	عملها
٣	الخلاف في رفع خبر (إنَّ) وأخواتها
٤	معانيها
٤	-إنَّ
٧	-أَنَّ
٨	-كأنَّ
١٤	-لكنَّ
١٦	-ليتَّ
٢٠	-لعلَّ
٢٥	اتصال هذه الحروف بنون الوقاية
٢٨	دخول هذه الحروف على ضمير الشأن
٣١	تقديم أخبار (إنَّ) وأخواتها
٤٤	اللام المرحلة
٦١	كسر همزة (إن) وفتحها
٧٣	مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)
٧٧	العطف على اسم (إنَّ) وأخواتها
٨٨	دخول (ما) الزائدة على (إن) وأخواتها

- ٩٢ تخفيف (إن) و(أنَّ)
- ١٠٤ باب (لا) في النفي
- ١٠٥ عملها
- ١٠٧ الخلاف في حركة اسم (لا)
- ١١٢ أقسام اسم (لا)
- ١١٤ العامل في خبر (لا)
- ١١٤ مراتب النفي
- ١١٧ الفصل بين (لا) واسمها
- ١٢٠ أحكام العطف على (لا) واسمها
- ١٣٦ أحكام نعت اسم (لا)
- ١٤٣ تثنية اسم (لا)
- ١٤٩ دخول همزة الاستفهام على (لا)
- ١٥١ (لات)
- ١٥٣ أقسام (لا) العاملة وغير العاملة
- ١٥٤ المرفوعات عند الكوفيين
- ١٥٧ معرفة الأسماء المنصوبة
- ١٦٢ باب المفعول المطلق وهو المصدر
- ١٦٢ تعريف المصدر
- ١٦٤ ذكر الخلاف في أصل المشتقات

١٦٧	أغراض المفعول المطلق
١٧٥	تثنية المصدر وجمعه
١٧٧	عمل الفعل في المصدر
١٧٩	ما هو بمنزلة المصدر
١٩٠	باب المفعول به
١٩٠	تعريفه وناصبه
١٩٢	أضرب الفعل من حيث التعدي واللزوم
١٠٤	موضع الجار والمجرور الواقعين معمولاً للفعل
٢٠٧	أضرب الفعل المتعدي بنفسه
٢١١	ضربا الفعل المتعدي إلى مفعولين
٢١٣	الأفعال المتعدية إلى مفعولين
٢٢٧	معاني (ظننت) وأخواتها
٢٢٧	ظن
٢٢٩	حسب
٢٣١	خال
٢٣٢	وجد
٢٣٥	علم
٢٣٧	رأى
٢٣٨	زعم



- ٢٤٠ جعل - هب
- ٢٤١ إجراء القول مجرى الظن
- ٢٤٤ أحكام معمول (ظننت) وأخواتها
- ٢٤٩ إعمال ظن وأخواتها وإلغاؤها
- ٢٦٠ المتعدي إلى ثلاثة مفعولين
- ٢٦٤ حذف المفعولين أو أحدهما
- ٢٦٩ مسألة: أرايتك
- ٢٧٣ المفعول المنصوب بفعل مضمَر
- ٢٨١ باب المفعول فيه وهو الظرف
- ٢٨٣ - أقسام حذف الحرف من الاسم
- ٢٨٧ باب ظرف الزمان
- ٢٩٠ ضروب ظرف الزمان من حيث التصرف وعدمه
- ٢٩٢ نصب (غدة) بعد (لدى)
- ٢٩٧ إضافة الظرف إلى الجملة
- ٣١٢ باب ظرف المكان
- ٣٢١ الحديث عن (مع)
- ٣٢٢ الحديث عن (عند)
- ٣٢٤ ما يكون من الظروف اسمًا
- ٣٢٧ العامل في الظرف
- ٣٣١ (وسط)

٣٣٢	قطع الظرف عن الإضافة
٣٣٤	باب المفعول له
٣٣٥	العامل فيه
٣٣٦	شروطه
٣٤٥	باب المفعول معه
٣٤٦	الحروف المعدية
٣٤٦	قياسية هذا الباب
٣٥٧	أحكام ما بعد الواو
٣٦١	الخلاف في العامل فيما بعد الواو
٣٦٤	المشبه بالمفعول
٣٦٦	باب الحال
٣٦٦	تعريفها
٣٧١	مجيء الحال من المضاف إليه
٣٧٦	شروطها
٣٩٣	العامل فيها
٣٩٩	تقديم الحال على عاملها
٤٠٧	تقديم الحال على صاحبها
٤١٦	وقوع الجملة حالاً
٤٢٤	باب التمييز
٤٢٤	تعريفه

٤٢٥	شرط تنكيره
٤٢٨	تميز العدد
٤٢٩	تميز المقادير
٤٣٣	تميز النسبة
٤٣٧	تقديم تميز النسبة على عامله
٤٤٦	التميز المنقول
٤٥٢	باب الاستثناء
٤٥٢	تعريفه
٤٥٣	آراء الفقهاء في الاستثناء
٤٥٧	أدوات الاستثناء
٤٥٧	-إلا
٤٦٢	أحكام المستثنى بإلا
٤٦٢	وجوب النصب والعامل فيه
٤٦٦	تقديم (إلا)
٤٧٠	مواضع وجوب النصب بعد (إلا)
٤٧٤	البذل من المستثنى منه
٤٨٨	الاستثناء المنقطع
٥٠٣	تقدم المستثنى
٥٠٩	الاستثناء المفرغ

- ٥١٣ - غير
- ٥٢٢ - سوى
- ٥٢٣ - ليس ولا يكون
- ٥٣١ - خلا وعدا وحاشا
- ٥٣٧ دخول (ما) عليها
- ٥٣٩ - بلة
- ٥٤٥ مسائل فقهية في الاستثناء
- ٥٤٨ معرفة الأسماء المجرورة
- ٥٥٠ باب حروف الجر
- ٥٥٠ ذكر عدد حروف الجر، والخلاف في ذلك
- ٥٥٤ معانيها
- ٥٥٥ معاني (من)
- ٥٦٥ معاني (إلى)
- ٥٦٨ معاني (في)
- ٥٧١ معاني (عن)
- ٥٧٦ معاني (على)
- ٥٨٠ (رُبَّ)
- ٥٩٠ ما تدخل عليه (رُبَّ)
- ٥٩٦ إضمار (رب)

٥٩٩	معاني الباء
٦١١	معاني اللام
٦١٩	معنى الكاف
٦٣١	باب (مذ) و(منذ)
٦٣٤	عملها
٦٣٥	الخلاف في المرتفع بعد (مذ) و(منذ)
٦٤١	الفرق بينهما اسمين وحرفين
٦٤٣	حركة بنائهما
٦٤٧	باب (حتى)
٦٤٨	أقسام (حتى)
٦٥٣	شروط الجر بها
٦٥٦	(حتى) العاطفة
٦٥٧	(حتى) الابتدائية
٦٦٦	(حتى) التي ينتصب الفعل المضارع بعدها
٦٧٤	باب الإضافة
٦٤٧	تعريفها
٦٧٦	أنواع الإضافة
٦٧٦	الإضافة بمعنى اللام
٦٧٧	الإضافة غير المحضة

- ٦٨٦ أضرب استعمال (أفعل) من حيث المطابقة
- ٦٩٨ إضافة الشيء إلى مماثله
- ٧٠٠ الإضافة بمعنى (من)
- ٧٠٢ الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه
- ٧٠٧ معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه
- ٧٠٧ أنواع التوابع والعامل فيها
- ٧١٣ باب الوصف
- ٧١٥ الإتياع
- ٧١٧ أغراض الصفة
- ٧١٩ وجوه الاختلاف بين الصفة والحال
- ٧٢٠ اتفاق الموصوفين واختلافهما
- ٧٢٦ ما يُوصَفُ به
- ٧٢٨ أحكام (ذو)
- ٧٣٤ صور تبعية الصفة للموصوف في التذكير والتأنيث
- ٧٣٨ ما يُتبع على لفظه وما يتبع على معناه
- ٧٤٥ الوصف بالجملة
- ٧٥٨ النعت السببي
- ٧٦٣ أنواع المضاف من حيث تعريف المضاف إليه وتنكيره
- ٧٧٠ قطع النعت للمدح أو الذم
- ٧٧٥ قطع النعت للترحم

٧٧٨	باب التوكيد
٧٧٨	نوعا التوكيد
٧٨٠	الغرض منه
٧٨١	أقسام الاسم من حيث إمكان توكيده
٧٨٦	ألفاظ التوكيد
٧٨٧	النفس والعين
٧٨٨	أجمع
٧٩٥	كل
٧٩٩	امتناع تقديم بعضها على بعض
٨٠٢	كلا وكلتا
٨١٧	باب البدل
٨١٧	العامل فيه
٨٢١	الغرض منه
٨٢٣	أنواع البدل
٨٢٥	بدل الكل من الكل
٨٣٥	بدل البعض من الكل
٨٣٨	بدل الاشتمال
٨٤١	بدل الغلط
٨٤٤	أمثلة على البدل

٨٥٤	باب عطف البيان
٨٥٧	باب العطف، وهو عطف النسق
٨٥٧	الخلاف في عدد حروف العطف
٨٦٠	العامل في المعطوف
٨٧٢	معنى الواو
٨٩٠	معنى الفاء
٨٩٧	معنى (ثُمَّ)
٩٠٣	معنى (أَوْ)
٩١٠	معنى (لَا)
٩١٦	معنى (بَلْ)
٩١٨	معنى (لَكِنْ)
٩٢٤	معنى (أَمْ)
٩٣٧	معنى (إِمَّا)
٩٥١	عطف الاسم على الاسم
٩٥١	عطف الفعل على الفعل
٩٥٥	العطف على الضمير
٩٧٢	الاتباع



٩٧٧	فهرس الآيات الكريمة
١٠٠٩	فهرس الأحاديث النبوية
١٠١١	فهرس الأمثال والأقوال الماثورة
١٠١٧	فهرس الشعر
١٠٦٣	فهرس الأعلام
١٠٧٣	فهرس الكتب الواردة في المتن
١٠٧٥	قائمة المصادر والمراجع
١١٣٣	فهرس الموضوعات

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

## تنبيه

أخي القارئ الكريم!

وقع في ترقيم الصفحات خطأ:

الأول: تكرار رقم (٢٥) في القسم الأول، فحملته آخر صفحة في التمهيد وأول صفحة في الباب الأول.

الثاني: سقط من الترقيم رقمان (٣٤٣)، (٣٤٤)، بين باب المفعول له والمفعول معه. وهو خطأ في الترقيم فقط.